

العدد: 7
جوان 2017

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

ISSN:2352-9962
E-ISSN:2572-0147
إيداع قانوني رقم: 3345-2014

مجلة علمية دولية محكمة سداسية تصدر عن مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين
جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي

منشورات جامعة أم البواقي
تصفح وتحميل مجاني
www.univ-oeb.dz/JFAMS

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةأم البواقي

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين



مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني: 2014-4533

الرئيس الشرفي :

أ.د. فريدة حوبار --- مديرة جامعة أم البواقي.

مدير المجلة:

أ.د. محمود جمام --- مدير المخبر.

مدير النشر:

أ.د. عبد القادر نويري.

رئيس التحرير:

د. زبير عياش

هيئة التحرير:

د. جبار بوكثير

د.محمد الشريف بن زواي

د. طالب وليد محمد الأمين

د. حمزة بوكفة

د. عبد الوحيد صرارمة

د. أمال بوسمينة

د. بلال زويوش

د. عبد الوهاب شنيخر

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجبايةوالتأمين

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

إيداع قانوني:3345-2014

العدد السابع، الجزء 1: جوان 2017

إن ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة، كما أن كاتب المقال يعد المسؤول قانونا عن أصالة بحثه والالتزام بعدم نشره أو تقديمه للنشر في دوريات أو ملتقيات أو أي تظاهرات علمية أخرى داخل الوطن وخارجه.

جميع حقوق النشر محفوظة لمخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

لا يجوز نقل أو الاقتباس من محتوى المجلة إلا بترخيص من أسرة المجلة، تحت طائلة المتابعة القانونية، باستثناء ما يتعلق بإعداد البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية شريطة الإشارة إلى ذلك في الهوامش والإحالات بمنهجية علمية متعارف عليها.

للاتصال والاستفسار:

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

طريق قسنطينة – أم البواقي.

البريدالالكتروني:

Rev.cofifas@univ-oeb.dz

Rev.cofifas@yahoo.fr

اللجنة العلمية للمجلة

أ.د. أحمد بوراس – جامعة أم البواقي (الجزائر)

أ.د. سعدان شبايكي – جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

أ.د. محفوظ بن عصمان – جامعة عنابة (الجزائر)

أ.د. مصطفى عبد الله الكفري – جامعة دمشق (سورية)

أ.د. الطيب داودي – جامعة بسكرة (الجزائر)

أ.د. محمود جمام – جامعة أم البواقي (الجزائر)

أ.د. رمضان الشراح – جامعة الكويت (الكويت)

أ.د. مصطفى عقاري– جامعة باتنة (الجزائر)

أ.د. عبد الوهاب شمام – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. نجم عبد الله العزاوي–جامعة البتراء (الأردن)

أ.د. عبد الحق بوعتروس– جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. عبد السلام مخلوفي – جامعة بشار (الجزائر)

أ.د. فهيمة بديسي – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. عمر شريف – جامعة باتنة (الجزائر)

أ.د. الطيب لحيلح– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. زبير عياش – جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. نور الدين زعيبط– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د.تيري فانسون– جامعة فالانس (فرنسا)

د. أحمد منير النجار– جامعة الكويت (الكويت)

د. أحمد توفيق بورحلي– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. علي فايع محمد ال حسن– جامعة الملك خالد (السعودية)

د. الحاج محمد عبد الله - جامعة الرباط الوطني (السودان)

د. رياض عبادلي– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. محمد الشريف بن زواي– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. إلياس شاهد– جامعة الوادي (الجزائر)

د.سماح طلحي– جامعة أم البواقي (الجزائر)

أ.د. محفوظ جبار- جامعة سطيف (الجزائر)

أ.د. فريد كورتل– جامعة سكيكدة (الجزائر)

أ.د. برهان الطريقي– جامعة صفاقس (تونس)

أ.د. مبارك بوعشة –جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

أ.د. عبدون بن علاوة – جامعة بوردو 4 (فرنسا)

أ.د. محمد سحنون –جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

أ.د. السعيد محمود روهين– جامعة ليل 2 (فرنسا)

أ.د. الطاهر هارون– جامعة باتنة (الجزائر)

أ.د. عثمان لخلف -جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

أ.د.مليكة حفيظة- جامعة الجزائر 3(الجزائر)

أ.د. ساسية خضراوي – جامعة البليدة (الجزائر)

أ.د. عبد الباقي روابح– جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. مسعود صديقي – جامعة ورقلة (الجزائر)

أ.د. محمود سحنون – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)

أ.د. يوسف حميدي – جامعة المدية (الجزائر)

د. ظاهر القشي – جامعة أربد الأهلية (الأردن)

د. جبار بوكثير– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. عبد الكريم قندوز– جامعة الملك فيصل (السعودية)

د. عبد الحميد مدفوني– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. عبد الوحيد صرارمة– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. يونس الزين– جامعة الوادي (الجزائر)

د. احسين عثماني– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. السعيد بريكة– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د. مصطفى عوادي– جامعة الوادي (الجزائر)

د.احسين عثماني– جامعة أم البواقي (الجزائر)

د.أمالبوسمينة– جامعة أم البواقي (الجزائر)

قواعد النشر في المجلة

- ✓ تقدم نسخة إلكترونية من البحث على برنامج Microsoft Word من خلال التسجيل بوابة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP)، على الموقع www.asjp.cerist.dz ، بالإضافة إلى إرسال نسخة على البريد الالكتروني للمجلة.
- ✓ أن لا يكون البحث منشورا سابقا أو مقدما للنشر في جهة أخرى.
- ✓ أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، ويكون مرفقا بتقرير من مدقق لغوي سواء باللغة العربية أو الفرنسية أو الانجليزية.
- ✓ ألا تتجاوز صفحات البحث(20) صفحة. ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى الانجليزية لا يتجاوز (100) كلمة، وفي حالة كون المقال بالانجليزية يكون الملخص الثاني بالعربية.
- ✓ بالنسبة لإعدادات الصفحة تكون هوامش الورقة من جميع الجهات 2 سم- تباعد بين الأسطر 1 سم، وحجم الورق 16× 24 سم
- ✓ العناوين تكتب بخط عريض وبحجم (12)، و أن يكون البحث مكتوب بنوع الخط (Simplified Arabic) حجم(11) هذا للغة العربية، أما للغة الأجنبية فيكتب بنوع الخط (Times New) حجم (12).
- ✓ يطلب من الباحث أن يتقيد بترتيب محتوى البحث كالآتي: 1 – المقدمة ، 2 – صلب الموضوع قد يكون نظريا أو ميدانيا ، 3 – الخاتمة .
- ✓ أن يتبع الباحث في توثيق المراجع طريقة (APA) .
- ✓ تقوم المجلة بإبلاغ الباحثين حال استلام البحث وحال قبوله أوعدم قبول نشره.
- ✓ يتم عرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص .
- ✓ تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- ✓ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
- ✓ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.
- ✓ المقال الذي لا يحترم شروط النشر بالمجلة لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
- ✓ كل المقلات المقدمة للنشر تخضع للتحكيم العلمي.

فهـــرس الجزء الأول

المقالات باللغة العربية

الرقم	عنوان المقال / الكاتب	الصفحة
01	أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS) د. عبد الرحمن محمد رشوان — الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا - غزة -فلسطين د. محمد غانم أبو مصطفى — مدير مالي بوزارة الزراعة الفلسطينية	11
02	أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية د. خلف الله بن يوسف — المركز الجامعي افلو، الجزائر	32
03	اللوجستيك كرهان استراتيجي وتنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - دراسة ميدانية لمجموعة من PME بمدينة عنابة - د. عبد العزيز بن قيراط — جامعة قالمة، الجزائر د. غنية بركات — جامعة قالمة، الجزائر أ.د فارس بوباكور — جامعة باتنة1، الجزائر	51
04	دور الوقف في تمويل النمو الاقتصادي في الجزائر د. سفيان كوديد — المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	68
05	تجربة التمويل الأصغر في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM" د. مصطفى طويطي — جامعة البويرة، الجزائر أ.ليدية وزاني — جامعة البويرة، الجزائر	82
06	دور الميثاق الأخلاقـــي في تحسين جودة الخدمة التعليمية بمؤسســات التعليم العالي من وجـهة نظـر أعضـاء هيـئة التدريس (دراسـة تحـليلية لأراء عيـنة من أعضاء هيئة التـدريس بكليـة الاقتصاد والمحاسبـة - جامعة سبها بليبيا) د . حسن عبد السلام علي عمران — جامعة سبها ـ ليبيا أ . أحمد علي ميلاد عمر — جامعة سبها ـ ليبيا	104

07	الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر: تكامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية (GVC) -دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015) أ. محمد مرابط جامعة جيجل ، الجزائر	117
08	محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي أ. نجمي مفتاح عامر الزواغي جامعة كستمونو - تركيا	139
09	مقاربة لا خطية لسيرورة أسعار النفط العالمية باستعمال نموذج MS-ARFIMA للفترة 1986-2016 أ. هشام عياد جامعة تلمسان، الجزائر أ. مريم مشري جامعة أم البواقي، الجزائر	158
10	دراسة تحليلية لممارسة الذكاء الإقتصادي في الجزائر د. منصف بن خديجة جامعة سوق أهراس، الجزائر د. عبد الرحمان أولاد زاوي جامعة سوق أهراس، الجزائر	173
11	برامج ضمان القروض كآلية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -قراءة في تجارب دول عربية – د.زبير عياش جامعة أم البواقي، الجزائر د. سميرة مناصرة جامعة أم البواقي، الجزائر	189
12	الإطار المفاهيمي لتطبيق المقارنة المرجعية وأهميتها للمنظمات الحديثة د. العياشي زرزار جامعة سكيكدة،الجزائر أ. كريمة غياد جامعة سكيكدة،الجزائر	209
13	التقدير بنوعيه في الاستدلال الإحصائي مع تطبيق نظرية النهاية المركزية د. سمية بلقاسمي جامعة باتنة 1، الجزائر أ.د. مبارك بوعشة جامعة قسنطينة2، الجزائر	226
14	مستوى الرضا لدى الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي وأثره على الولاء الوظيفي د. عاكف لطفي خصاونة جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية د.فادي حامد القضاة جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية د.حمدي جبر بركات جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية	243

15	المرونة الاستراتيجية كمدخل للإبداع التسويقي و تحقيق التمّيز في أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية – د. الشريف بوفاس جامعة سوق أهراس، الجزائر أ. ربيع بلايلية جامعة سوق أهراس، الجزائر	270
16	دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الفعالية التنظيمية للإدارات العمومية د. سامية ابريعم جامعة أم البواقي، الجزائر أ. زينب قريوة جامعة سكيكدة ، الجزائر	291
17	حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول د. ناصر بوعزيز جامعة قالمة، الجزائر د. حميد حملاوي جامعة قالمة، الجزائر	306
18	دور الابداع في إبراز ميزة تنافسية في منظمات الأعمال د. كلثوم وهابي جامعة البويرة ،الجزائر	313
19	قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة - إنجازات رائدة وأفـاق مستقبلية واعدة - د. جار بوكثير جامعة أم البواقي، الجزائر أ. حميدة زرقوط جامعة سكيكدة، الجزائر	331
20	دور التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الخدمية: دراسة حالة د. شراف عقون المركز الجامعي ميلة، الجزائر د. ليلى بوحديد جامعة باتنة 1، الجزائر	347
21	دور الإبداع التسويقي في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيكس- أ.محمد بن علي جامعة بشار، الجزائر أ.د. عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	365
22	صناعة الطاقات المتجددة في الجزائر وآليات تفعيل أنظمةالطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة د. عامر عيساني جامعة باتنة1، الجزائر أ. سفيان معامير جامعة الجزائر3، الجزائر	377
23	المنظور الحديث للدولة في عملية تقويم أثر ونتائج السياسات الاقتصادية العمومية. د. محمد كريم قروف جامعة أم البواقي، الجزائر د.هاشمي بوجعدار جامعة قسنطينة1، الجزائر	399

24	دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015) د. نعيمة بن دبيش جامعة مستغانم، الجزائر أ. محمد بوطلاعة المركز الجامعي ميلة، الجزائر	414
25	دراسة تحليلية لمعرفة واقع جودة الخدمات البنكية من وجهة نظر الزبون -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي- د. محمد الأمين عسول جامعة باتنة1، الجزائر	436

فـتتاحـية العـــدد

بسم الله الرحمان الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين، صلاة وسلام دائمين متلازمين بدوام العزيز العظيم، أما بعد؛

يسر هيئة تحرير مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية الصادرة عن مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر، أن تضع بين أيدي الباحثين العدد السابع للمجلة، والذي يحتوي العديد من الأبحاث والدراسات الجد مهمة والتي نأمل من خلالها إحداث تطورات إيجابية في الجانب المالي والإداري وكذا المحاسبي..

فالمجلة تعمل على مراعاة وتشجيع كل جهود الباحثين الرامية إلى تقديم الجديد في هذه المجالات وتحاول صياغتها بأسلوب علمي بسيط،مما يشكل دعما علميا للأساتذة والباحثين، الذين يشكل شغفهم لنشر بحوثهم العلمية في مجلتنا حافزا ودعما كبيرين لأسرة المجلة ببذل مجهودات إضافية لتنمية وتطوير محتوياتها، لتضاهي مستوى المجلات المتطورة.

كما يطيب لهيئة التحرير لمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الصادرة عن مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر، أن تحيط علما الأساتذة الخبراء والباحثين وطلبة الدراسات العليا الراغبين في نشر بحوثهم بالمجلة بأن عملية استقبال المقالات وتقويمها سيتم عبر بوابة المجلات العلمية (ASJP) المبينة في الروابط أدناه، ويبقى البريد الالكتروني للمجلة في خدمتكم من أجل أي استفسار.

هيئةالتحرير

فهـــرس المقالات باللغة العربية -الجزء الثاني

الرقم	عنوان المقال / الكاتب	الصفحة
26	واقع نظام محاسبة التكاليف ودوره في اتخاذ القرارات المتعلقة بترشيد تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية د.محمد محمود بشايرة جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية	456
27	نموذج بنائي للقيادة التحويلية بالجامعة الجزائرية دراسة حالة لعينة من الطلبة بجامعة أم البواقي وجامعة سطيف أ. يوسف عطية جامعة أم البواقي، الجزائر أ. د. مراد زايد جامعة الجزائر 3، الجزائر	470
28	الابتكار التكنولوجي و الاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النمو الاقتصادي. -دراسة قياسية لحالة تركيا خلال الفترة 1990-2014 باستخدام التكامل المتزامن ل-Engle -Granger أ. محمد قادري جامعة تلمسان، الجزائر	487
29	صيغ التمويل الإسلامية في ظل العولمة المالية د.يونس زين جامعة الوادي، الجزائر د. هدى معيوف جامعة سوق أهراس، الجزائر	508
30	دور عمليات إدارة المعرفة في بناء وتطوير قيادة مبدعة دراسة حالة مجمع كوندور -برج بوعريريج – أ. د نعيمة يحياوي جامعة باتنة 1، الجزائر أ. سهام شوشان جامعة باتنة 1، الجزائر	525
31	دور الشفافية والمساءلة في تحسين أداء الأجهزة الإدارية بالإدارات العمومية الجزائرية (دراسة وصفية تحليلية) د. هرون بوالفول جامعة الجزائر3 ،الجزائر د. بوزيان رحماني جمال جامعة خميس مليانة، الجزائر	542
32	أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990 – 2015) د. نورالدين بربار جامعة البليدة 2 ، الجزائر	568
33	تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط - حالة الجزائر - د.توفيق بن الشيخ جامعة قالمة، الجزائر	584

34	النظام المحاسبي المالي كآلية لتفعيل عملية الرقابة الجبائية - دراسة ميدانية لمصالح الرقابة الجبائية بولاية بشار - د. سفيان بن عبد العزيز جامعة بشار، الجزائر أ. يوسف مومني جامعة أدرار، الجزائر	601
35	تفعيل ثقافة الجودة في المستشفيات الجزائرية "أنموذج مقترح" د. محمد فلاق جامعة الشلف، الجزائر. د. إسحاق خرشي جامعة الشلف، الجزائر. أ. سميرة أحلام حدو جامعة الشلف، الجزائر.	619
36	الجودة في التعليم العالي- متطلباتها وتحدياتها أ. هواري منصوري جامعة أدرار، الجزائر د. لخضر يحياوي المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	631
37	تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس د. نورالدين بوالكور جامعة سكيكدة، الجزائر	647
38	القروض العقارية في الجزائر - دراسة حالة- أ. إيمان قوال زواوية جامعة سيدي بلعباس، الجزائر د. اسماعيل مراد المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر د. بومدين أونان جامعة سيدي بلعباس، الجزائر	666
39	التقييم المالي للمشاريع الإستثمارية والتمويل البنكي لها في ظل المخاطرة - دارسة حالة: وكالة البنك الوطني الجزائري "BNA" بأم البواقي- د. فراح خالدي جامعة أم البواقي، الجزائر د. صورية زاوي جامعة بسكرة، الجزائر	684
40	مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الإنتقال إلى إقتصاد السوق د. زينب طورش جامعة قسنطينة 2 أ. محمد أكرم حبار جامعة أم البواقي	699
41	أثر دور شبكة الانترنت في الترويج للصحراء الجزائرية كمقصد سياحي عالمي -دراسة ميدانية على عينة من السواح الأجانب بمنطقة الآهقار - أ. نونة بلحملاوي جامعة الجزائر3،الجزائر	712
42	حوكمة أداء العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة د. ياسين العايب جامعة قسنطينة 2،الجزائر	727

43	أهميةالقوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت- دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت باستخدام نموذجAltman Z-Score 2000 ونموذج Springate ,1978 د.عبدالشكور عبدالرحمن موسى الفرا ، المملكة العربية السعودية _ جده	743
44	دور الذكاء الاقتصادي في دعم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة اتصالات الجزائر- د. عواطف خلوط جامعة تلمسان، الجزائر أ.عمر بحدادة جامعة تلمسان، الجزائر أ.عبد العالي براهيمي جامعة تلمسان، الجزائر	768
45	مبدأ العلانية في الصفقات العمومية أ. سيد أحمد لكصاسي جامعة أدرار، الجزائر	796
46	تقييم أداء القطاع السياحي و تأثيراته على الاقتصاد الجزائري : خلال الفترة 2008-2014 د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة، الجزائر أ. محمد تاج الدين صحراوي جامعة بسكرة، الجزائر	810
47	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ودور تحفيزاتها الجبائية في مشاركة المرأة في التنمية المحلية- دراسة تطبيقية – أ. وافية فروخي جامعة البليدة 02 ،الجزائر	826
48	دراسة تحليلية اقتصادية حول التلوث وتقيم تكلفة التدهور البيئي في الجزائر أ. جهاد بن عثمان جامعة تلمسان، الجزائر د. فاطمة الزهراء زرواط جامعة مستغانم، الجزائر	841
49	إدارة النفايات كخيار استراتيجي للمشاريع المقاولاتية المستدامة: مقاربة تطبيقية د. دلال عظيمي جامعة خنشلة، الجزائر أ. وفاء سعيدي جامعة خنشلة، الجزائر	863
50	التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، والجزائر) أ. نبيلة قدور جامعة البورة،الجزائر أ. حمزة العرابي جامعة البليدة،الجزائر	882

افـتتاحـية العـــدد

بسم الله الرحمان الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين، صلاة وسلام دائمين متلازمين بدوام العزيز العظيم، أما بعد؛

لقد شهدت العلوم الاجتماعية والاقتصادية تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، ونلمس ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة وكذا الناشئة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتنميط الجانب المحاسبي والمالي بما يتماشى والمعايير الدولية المحاسبية، التي أصبح لزاما على كل المؤسسات العمل بها تماشيا والتغيرات الاقتصادية العالمية.

نظرا لأهمية هذه المواضيع، و لما لها من آثار مباشرة لإحداث تطورات إيجابية على الجانب المالي والإداري وكذا المحاسبي. تبرز مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والاداريةبمثابة فضاء علمي يهتم بالدراسات المالية والإدارية وكذا المحاسبية والجبائية.

كما تعمل المجلة على مراعاة وتشجيع كل جهود الباحثين الرامية إلى تقديم الجديد في هذه المجالات وتحاول صياغتها بأسلوب علمي بسيط،مما يشكل دعما علميا للأساتذة والباحثين، الذين يشكل شغفهم لنشر بحوثهم العلمية في مجلتنا حافزا ودعما كبيرين لأسرة المجلة ببذل مجهودات إضافية لتنمية وتطوير محتوياتها، لتضاهي مستوى المجلات المتطورة.

هيئةالتحرير

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

أثر استخدام لغة التقارير(XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)

The impact of the use of reporting language (XBRL) as a tool for electronic disclosure on the quality of financial reporting under international accounting standards (IFRS)

د. عبد الرحمن محمد رشوان
أستاذ مساعد - غزة-فلسطين

د. محمد غانم أبو مصطفى
مدير مالي بوزارة الزراعة الفلسطينية

تاريخ التسليم:(2017/03/01)، تاريخ التقييم:(27 /2017/03)، تاريخ القبول:(13/ 2017/04)

الملخص

هدف البحث بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية(IFRS) ، وللإجابة على التساؤلات البحثية، وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات البحث، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبيين وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي.(SPSS) .

كما استخدم أداة للبحث الاستبانة ووزعت بعد تقيمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين، ومن ثم وزعت على عينة البحث المكونة من المدراء الماليين ورؤساء الاقسام والمحاسبين العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (86) موظف وموظفة.

كما أثبتت نتائج البحث أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) يعزز استخدام لغة(XBRL) ، مما أدى إلى تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.

كما أوصى البحث بضرورة قيام العمل على تطوير المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للتوافق مع متطلبات استخدام وتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة التقارير.(XBRL) .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني، لغة التقارير(XBRL) ، المحاسبة الدولية (IFRS)، جودة التقارير المالية.

Abstract

The main aim of the research was to identify the impact of the use of XBRL as an electronic disclosure tool on the quality of financial reporting under IFRS, to answer research questions, to answer questions and to test hypotheses. Analytical Descriptive in clarifying and clarifying the theoretical aspect through previous studies, periodicals and scientific messages, analyzing the results of the field study and testing the hypotheses using the statistical program (SPSS).

A questionnaire was used and distributed by a number of specialists. It was then distributed to a sample of the financial managers, heads of departments and accountants working for companies listed on the Palestine Stock Exchange (86).

The results also showed that disclosure in accordance with International Accounting Standards (IFRS) enhances the use of XBRL language, which has improved the quality characteristics of the accounting information contained in the financial reports.

The study also recommended the necessity of developing the websites of companies listed on the Palestine Stock Exchange to comply with the requirements of the use and application of the electronic disclosure system using the language of reports (XBRL).

Keywords: Electronic Disclosure, Reporting Language (XBRL), International Accounting (IFRS), Quality of Financial Reporting.

مقدمة:

اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و تاريخ نشوئه، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح، يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة، حيث أنه من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا أو متزايدا في السنوات الأخيرة خاصة بعد حدوث الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من المؤسسات العالمية مثل (Enron)الأمريكية عام 2001 وما تبعه من انهيارات لمؤسسات كبرى.

يمكن طرح الاشكالية التالية :

مامدى تاثير الافصاح والقياس المحاسبي على الممارسات المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

وللاجابة على الاشكالية اعلاه يمكن التطرق الى المحاور الاتية:

- **عموميات حول الافصاح المحاسبي ؛**
- **انواع الافصاح المحاسبي؛**
- **متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(SCF/IAS/IFRS)**
- **اهمية القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي .**

الجانب النظري:

أولا :مفاهيم عامة حول الإفصاح

1-1تعريف الإفصاح:

في عالم سريع ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فان النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه " الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية[1].

فقد تطرق العديد من الكتاب لتعريف الإفصاح نذكر منها:

- **الإفصاح المحاسبي**: هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة[2].

حيث تهدف الكفاية إلى تحديد حجم الحد الأدنى من المعلومات، فالمعلومات فوق الكفاية مصدر تضليل المتلقي لها وتهدف العدالة إلى وجوب التعامل المتوازن مع أصحاب المصالح المختلفة داخل المؤسسة أو خارجها أما الشمولية مضمونها عدم إخفاء أية معلومات جوهرية عن متلقيها.

الإفصاح المحاسبي: هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات[3]

2-1 : أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن التطور الكبير في الفكر المحاسبي وماصا حبه من تطورات في الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية إلى ضرورة الإفصاح الشامل (بنسبة 100% إن أمكن) فلا ضرورة لإخفاء بيانات ومعلومات عن مستخدمي التقارير والقوائم المالية وبصفة خاصة أصحاب الحقوق الملكية والأجهزة الحكومية كمصلحة الضرائب فلم يعد إخفاء البيانات والمعلومات مجدي في عصر تكنولوجيا المعلومات.

أنواع الإفصاح ما يلي:

- الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة[4].

- الإفصاح العادل: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي تخدم جميع الفئات[5].

- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشمل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلا على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد[6].

- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية[7].

3-1. متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS):

ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير الدولية (IASC) وهي التسمية الجديدة للجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد عملية الهيكلة، في كافة المعايير التي أصدرتها على الإفصاح حيث بلغ عدد المعايير 41 معيارا سارية المفعول إلى غاية نهاية سنة 2013 منها 28 معيارا محاسبيا تحت التسمية

القديمة (IAS)ن و13 معيارا تحت التسمية الجديدة معايير التقارير (IFRS)حيث نجد في نهاية كل معيار توجد متطلبات الواجب تقيد المؤسسة بها عند تطبيقها هذا المعيار . ومن هنا يتضح أهمية متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)وعليه سوف نستعرض متطلبات الإفصاح في بعض معايير المحاسبة ومعايير التقارير كما يلي*:

1. متطلبات الإفصاح وفق المعيار (IAS2) المخزون

يجب أن تفصح المؤسسة في التقارير المالية وفق هذا المعيار عما يلي:

- السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة؛
- القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة؛
- القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل تكلفة البيع؛
- أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف به كمصاريف للفترة؛
- مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف الفترة؛
- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون.

2. متطلبات الإفصاح وفق معيار (IAS8) السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية وأسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة،
- على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر؛
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة؛
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

3. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS2) الدفع على أساس الأسهم

يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم طبيعة ونطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة خلال الفترة من خلال:

- وصف لكل نوع من ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة في أي وقت خلال الفترة، بما في ذلك البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل (متطلبات الاستحقاق، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية)،

- عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة خيارات الأسهم لكل مجموعة من الخيارات التالية(المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة، الممارسة خلال الفترة المنتهية خلال الفترة المتداولة في نهاية الفترة والقابلة ممارستها في نهاية الفترة).

- الإفصاح عن كيفية تحيد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة.

- يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المؤسسة للفترة وعلى مركزها المالي.

4. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS3)اندماج الأعمال

تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال الذي يحدث إما:

- خلال فترة التقارير المالية مثل (اسم ووصف المؤسسة المشتراة، تاريخ الاستملاك، نسبة حصص المالكين المستملكة المؤهلة للتصويت، الأسباب الرئيسية لاندماج الأعمال، وصف كيفية حصول المؤسسة المشترية على السيطرة، وصف نوعي للعوامل التي تشكل الشهرة المعترف بها، القيمة العادلة بتاريخ الاستملاك، ترتيبات المقابل المالي المحتمل وأصول التعويض، الذمم المستملكة....الخ ؛

- بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على إصدار التقارير المالية ؛

- تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة أو الفترات السابقة لإعداد التقارير المالية.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول القياس المحاسبي

1-1 تعريف القياس المحاسبي وأهميته

التعريف (الأول) : هوتخصيص قيم رقمية لحدث عنصر معين مرتبط بالمنشأ على أن يشمل القياس عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث[8].

التعريف (الثاني): القياس المحاسبي هو تعيين أرقام للظاهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي والحاضر وطبقا لقواعد معينة[9].

التعريف (الثالث): هو القياس الكمي بحيث يشمل هذا القياس عمليات التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، أي أن القياس بهذا يشمل جميع الخطوات المحاسبية من أول عمليات القيد في الدفاتر حتى إعداد الحسابات الختامية[10]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج خصائص القياس في المحاسبة فيما يلي[11]:

1)- إن القياس في المحاسبة هو ذلك القياس الذي يهتم بتعيين القيم النقدية للأحداث المالية والاقتصادية الخاصة بنشاط مشروع معين من خلال فترة زمنية، والتي تشكل البنود التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية وفق قواعد معينة هي الفرضيات والمبادئ المحاسبية، فأهمية القياس تنبع من الأسس التي يقوم عليها في منح الأرقام لبنود القوائم المالية.

2)- تنقسم أساليب القياس في المحاسبة إلى أساليب كمية وسعرية وأخرى وصفية، ويقوم القياس المحاسبي على الأساليب الكمية والسعرية نتيجة قيام التسجيل المحاسبي على وحدة النقد، فالقياس النقدي هو الخاصية التي تكسب النتائج المحاسبية طبيعتها المميزة أما الأساليب الوصفية فيتم الاستعانة بها في توصيف وتوضيح الدلالات الرقمية كالملاحق مثلا.

3)- إن القياس يتأثر بعدة عوامل كإختلاف الأسس والأدوات المستخدمة ضمنه وعوامل التقدير والتفاؤل والتشاؤم و توقيت القياس، وبالتالي مهما بلغت دقة أداة القياس المختارة فهي لن تصل به إلى حدود القيمة الحقيقية، لذلك فإن القياس يحاول الوصول بالقيمة المقدرة إلى القيمة الحقيقية قدر استطاعته، ورياضيا يمكن التعبير عنها أن القيمة المقدرة تابعة للقيمة الحقيقية.

2-1 : مكونات القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي عملية تجمع عدة عناصر ومركبات أساسية لا يقوم إلا بها والتي تتمثل في[12]:

1)- تجانس الخواص موضوع القياس: فعملية القياس تهتم بخاصية معينة وفي المجال المحاسبي فإن هذه الخاصية تتبلور في التقييم النقدي لعمليات المشروع الإقتصادي ومن متطلبات الخواص ثباتها في الزمن بعدم المحتوى الكمي لها.

2)- تحديد أسس ومعايير القياس ووحدة القياس: فالمقياس المناسب يتأثر بطبيعة الخاصية المراد قياسها ونتيجة القياس (القيمة)، فإذا كان المقياس يتمثل في المقياس النقدي فإن وحدة القياس قد تتمثل في : الدينار، الدولار،....إلخ

3)- خصائص القائم بالقياس: فالقيمة في النهاية ما هي إلا نتاج جهد إنساني، والقصور في الممارسات الإنسانية (النظرية والتطبيقية) في قياس القيمة تنعكس في الأخير في القيمة المراد أصلا قياسها، فالركيزة الأساسية في عملية القياس هو القائم بها، فالقيمة لا تكتسب صفة العدالة إلا من خلال عدالة المقيم وموضوعيته في القياس، والتي تعني عدم خضوع القياسات لتقديرات شخصية أو سلوكيات معينة مما يعني الاستناد إلى قواعد معروفة تلغي التحيز لدى القائمين بالقياس وبالتالي الوصول إلى نفس نتائج القياس.

4)- إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج القياس.

3-1 :القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو لتحديد الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو الثمن المدفوع لنقل المسؤولية ، في تاريخ القياس، حيث يتطلب قياس القيمة العادلة وجود كيان لتحديد عين الأصل أو المسؤولية التي هي موضوع القياس، حيث لا يمكن قياس وتقييم الأصول العاملة بأفضل كفاءة لها.

- سوق فعال ومستفيد من الأصول أو الالتزامات

- أسلوب تقيم مناسبة للقياس، من خلال النظر في مدى توفر البيانات لتطوير المدخلات التي تمثل الافتراضات لاستخدام المشاركين في السوق في تسعير الأصول والالتزامات، فضلا عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

ولقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي NOSFA.157 ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وفق العناصر الآتية[13].

1- مدخل السوق :

يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مخصومة (أساليب القيمة الحالية pvt)اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، يعد مدخل الدخل هو الأكثر شيوعا لتقييم الموجودات طويلة الأجل، وهو قابل للتطبيق مباشرة لأن معظم الموجودات طويلة الأجل ناتجة عن منفعة اقتصادية تعود على مالك الموجود.

2- مدخل التكلفة:

يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الموجود بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الموجود بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه.

ويرى بعض المهتمين بمجال المحاسبة أن هناك أخطاء تحدث أثناء قياس القيمة العادلة وهذه الأخطاء تكون غير معتمدة(أخطاء بشرية) أو معتمدة (التلاعب الإداري) بتقديرات القيم العادلة للأصول والالتزامات مما يعني شمولها على الأخطاء فمن الممكن أن يؤدي تطبيق نموذج كامل للقيمة العادلة من أجل الاعتراف بالأدوات المالية إلى الأرباح أو الخسائر غير المعترف بها ، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة حساسية الأرباح (كما هو الحال بالنسبة لرأس المال التنظيمي للبنوك) بنسبة تفوق الأرباح المبينة على نموذج التكلفة التاريخية الحالية، ومن المتوقع ظهور ذلك بشكل خاص في حال عدم معادلة الأخطاء القياسية في القيم العادلة للأصول بشكل كامل من خلال الأخطاء القياسية في القيم العادلة لإلتزامات البنك وبالطبع لا تنتج حساسية جميع الأرباح الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من الأخطاء القياسية[14].

وهناك ثلاثة تقديرات للقيمة العادلة: المستوى الأول: المبني على الأسعار المحددة للأصول والالتزامات المماثلة وهي التي يتم تداولها بصورة نشطة مثل :تداول أوراق الاستثمار المالية، المستوى الثاني، المبني

على أسعار السوق المحددة للأصول أو الالتزامات المتشابهة أو ذات العلاقة، المستوى الثالث: وهو الأقل تفصيلا والمبني على تقديرات الشركة ولا تستخدم إلا في حالة عدم توفر تقديرات المستويين الأول والثاني وتعد تقديرت المستويين الثاني أو الثالث غير موضوعية وخاضعة للتلاعب ومن الصعب تدقيقها

ولغرض زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في تدابير القيمة العادلة ، فلقد قدم IFRS 13إطارا عاما لتطبيق تعريف القيمة العادلة لإعداد التقارير والقوائم المالية والذي يحتوي على العديد من المفاهيم الرئيسية المستخدمة في إطار القيمة العادلة والمترابطة والتي ينبغي النظر في تفاعلها في الإطار بأكمله .

ثالثا: القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

لقد أوجد الفكر المحاسبي مدخلين أساسيين للقياس:

1-1طريقة التكلفة التاريخية :

إن تعدد بدائل القياس يفرضه واقع إختلاف عناصر القوائم المالية بطبيعتها الإقتصادية والمادية والغرض منها، وهذا التعدد في البدائل يعتبر أيضا محدد من محددات فعالية القوائم المالية في الإستدلال بها كرقم إجمالي واحد يعكس إمتزاج قيم عناصرها، فمثلا يتم استخدام عدة طرق في تصريف المخزون (المتوسط المرجع /FIFO) والتي تحدد تكلفة المخزون المباع منها والمتبقي، هذا الأخير الذي يتم مقارنته بالقيمة القابلة للتحقق للأخذ بالقيمة الأقل مما يؤثر على كيفية عرض هذا المخزون في القوائم المالية وكيفية الإفصاح عن أي تغير في السياسات المتبعة في تقدير الخسائر والمؤونات وتغير الطرق، فهذا كله يؤثر على شكل القوائم والمحتوى الإعلامي للتقارير المالية وفهم المستخدمين لها.

يعمل القياس المحاسبي على توفير المعلومات على أسس علمية على كامل مراحل العملية المحاسبية، والتي تساعد في اتخاذ القرار والتخطيط والرقابة والسير الفعال للعمليات الإقتصادية داخل المؤسسة وللأغراض الخارجية ، مما يحقق الوظائف الأساسية للمحاسبة (القياس، التسجيل، التقرير ،الاتصال) ومنه رفع الكفاءة الوظيفية للمحاسبة.

1-1 :تعريف التكلفة التاريخية :

تعريف (01) :"هي النقد المدفوع أو ما يعادله والذي بموجبه تسجل الموجودات بتاريخ اقتنائها في الحسابات وضمن النشاط العادي للمؤسسة[15]".

تعريف(02):"قيمة النقدية أوالنقدية المعادلة المدفوعة لاقتناء أصل معين و التي تم تسجيلها بتاريخ الاقتناء وبالنسبة للالتزامات فإنها تمثل العوائد المستلمة بتاريخ الالتزام أو النقدية العادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال[16]

مزايا وعيوب التكلفة التاريخية.

مزايا التكلفة التاريخية[17]:

- فمن وجهة نظر تاريخية فإن مبدأ التكلفة التاريخية وجد في وقت كانت تمثل فيه التزامات المؤسسة العنصر الأهم بالنسبة للأطراف الخارجية وبانتقال تلك الأهمية إلى الربح تطلب ضرورة وجود معلومات آنية ومستقبلية أكثر منها معلومات تاريخية والتي لا تساعد في اتخاذ القرار.

- تعكس وقوع حدث إقتصادي حقيقي فهي قائمة على أساس الإثبات المادي للواقعة الإقتصادية في التسجيل المحاسبي، فالمصدر الرئيس للتكلفة التاريخية هو مقدار النقدية التي تمت بها العملية التبادلية .

- تماشيها والمبادئ المحاسبية: وفي هذا يقول Yuri Ljiri تمثل التكلفة التاريخية القياس الأكثر موضوعية، والأكثر مصداقية من الطرق البديلة لها وتسمح أيضا بتفادي تعارض المصالح فالتكلفة التاريخية تطبيق للمدخل العملي في مجال المحاسبة والذي يرى بأن المعلومات المحاسبية لا تمثل حقائق إلا إذا تم قياسها وفق مبادئ لمحاسبة المقبولة عموما.

عيوب التكلفة التاريخية[18] :

- إن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على فرضية ثبات الأسعار، هذه الفرضية التي لم يعد قبولها ممكنا وغير منطقيا في البيئة الإقتصادية الحديثة التي أصبحت تضم العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأسعار كالتضخم وأسعار الصرف والإنخفاض في وحدة النقد بفعل الزمن.

- إن الاستمرار على مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأحداث الاقتصادية يعني الاستمرار في عرض عناصر القوائم المالية بقيم ذات تواريخ مختلفة نظرا للتباعد الزمني في تواريخ المعاملات، وبالتالي الجمع بين قيم وتكاليف وإيرادات أنفقت أو حصلت في تواريخ مختلفة مما يحرف في شفافية ومصداقية القوائم المالية ووضعية مركزها المالي والربحي السنوي المحقق.

- إن مبدأ التكلفة التاريخية لا يهتم بالانخفاض الحاصل للأصول والموارد الإقتصادية المؤسسة والذي لا يتم إثباته محاسبيا بتخفيضه من الربح المحقق (بزيادة المخصصات أو إثبات التدني)، وبالتالي يتآكل الرأسمال الإقتصادي للمؤسسة نتيجة عدم تعويض تلك الخسارة من جهة ومن جهة أخرى تظهر أرباح صورية للمؤسسة يتم بها تضليل كل من أصحاب الملكية في شكل توزيعات أرباح التي تعبر عن توزيع جزء من رأس المال الشركة وتضليل المستثمرين بالإعتراف بأرباح غير حقيقية، بالإضافة إلى تحمل المؤسسة خسائر ضريبية نتيجة الاعتراف بتلك الأرباح، ويوضح مجمع المحاسبين لانجلترا ويلز في إحدى توصياته: إن البيانات المعدة على أساس النفقة التاريخية ذات مقدرة محدودة، فوحدات النقد التي تثبت بها العمليات المحاسبية لا تعتبر مقياسا للزيادة أو النقص في الثروة ولا تمثل النتائج المبلغ الذي يمكن توزيعه خارج المشروع بدون أن يؤثر ذلك على طاقة المشروع.

2-1:القيمة العادلة

لقد ظهرت القيمة العادلة في ظل النظام الأنجلوساكسوني والذي له فلسفته المحاسبية المتجهة نحو تدعيم الاستثمار من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية والتي كانت لا تستطيع المحاسبة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية توفيرها وبسيطرة التوجهات الأنجلوساكسونية على الساحة الدولية ثم تبني معايير القيمة العادلة كأحد البدائل الرئيسية للتكلفة التاريخية[19].

-تعريف القيمة العادلة:

فمن حيث مفهومها فقد استعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) مصطلح القيمة السوقية كمرادف لمصطلح القيمة العادلة (Fair value)* كما أعطي لها مصطلحات: القيمة البديلة / القيمة الحالية/ القيمة الجارية، وقد تم تطوير هذا المصطلح*** من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (Fasb) التي أصدرت المعيار الأمريكي رقم FAS 157 بعنوان: قياس القيمة العادلة الذي دخل مجال التطبيق اعتبارا من 2007/11/15 م وقد تم بناء هذا المعيار تحت فرضية أن الأسواق تتضمن عدالة الأسعار وأحسنها قياسا، وبالتالي فقد عرف هذا المعيار القيمة العادلة كما يلي: المبلغ الذي يمكن أن يتم به شراء أصل أو بيعه أو تحمل إلتزام أو سداد في صفقة جارية بين أطراف راغبة تحت ظروف طبيعية بخلاف البيع الجبري أو التصفية كما ذهب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تعريف القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) كما يلي: هي ذلك المبلغ الذي بموجبه يمكن مبادلة أصل أو تسديد إلتزام بين طرفين يتوافر لكل منهما الرغبة في التبادل أو القدرة على إتمام الالتزام على بينة من الحقائق وبإرادة حرة.

لقد جمعت التعاريف السابقة على أن مفهوم القيمة العادلة يدور حول المرتكزات التالية[20]:

- **القيمة:** وهي الأرقام المعبرة عن الخاصية التي تم قياسها
- **الإنسان:** فالقيمة تعتبر حكما للسلوك الإنساني حول قيمة الشيئ ومنفعته
- **العدالة:** وهي الصفة الواجب توافرها في القائم بالقياس فعدالة القوائم ترتبط بعدالة بدائل القياس وأدواته والتي ترتبط هي الأخرى بعدالة القائم بالقياس وفي طريقة اختياره لبديل وأداة القياس فأهمية العدالة مطلب ضروري لتحقيق موضوعية القياس وقد أجمعت الهيئات المهنية المحاسبة على أن مرتكز العدالة يحقق الشروط التالية:

- **الرغبة في التعامل**: بين الأطراف المشتركة في العملية بعيدا عن الإنتهاز والاستغلال والإجبار والإكراه
- **المعرفة:** أي أن ظروف تحديد القيمة تمت في إطارها العادي بشفافية ومصداقية دون أن يشوبها تضليل أو خداع.
- **وقوع العملية التبادلية**: والتي تشترط فيها أن تكون حقيقة وألا تكون وهمية أو مؤقتة أو صورية والمكان المفترض في التبادل المتعارف عليه هو السوق، فالقيمة هي تفاعل بين عوامل تجتمع فيما بينها لتكوين هذه القيمة ضمن مكان للتبادل متعارف عليه.

- مزايا وعيوب القيمة العادلة[21]:

1. مزايا القيمة العادلة:

- تعكس القيمة العادلة العوامل المتواجدة في السوق، ضمن نتيجة تفاعل هذه العوامل مجتمعة ومرتبطة بها بحيث تتبع وضعيات السوق إرتفاعا وانخفاضا، وبالتالي تزيد من شفافية المعلومات المتداولة في السوق وفاعليته..

-تعكس القيمة العادلة المنظور اللإقتصادي للمؤسسة من خلال محاولة تحديد القيمة الاقتصادية لها، والتي تتجه إلى المحافظة على الرأسمال الاقتصادي بتحديد المنافع والمخاطر الحالية والمستقبلية والتي تتجاوز المنظور القانوني القائم على تحديد الملكية من خلال الفرق بين الأصول والالتزامات.

-توفر القيمة العادلة مدخلا لعملية اتخاذ القرار (مالية، استثمارية ...الخ) من خلال تشخيص واقع المؤسسة الحالي والمستقبلي واجراء المقارنات الضرورية، وبالتالي ملائمة القياس المحاسبي وفق العادلة لاحتياجات المستخدمين دون ضرورة تعيين الجهة، وهذا ما لم يكن تحقيقه وفق القياس على أساس التكلفة التاريخية التي تتضارب فيها الأطراف الداخلية والخارجية حول مدى استفادة كل منهم من القوائم والتقارير المالية.

2.عيوب القيمة العادلة:

- قيمة تقديرية افتراضية بسبب غياب عملية التبادل الحقيقية في تحديدها (غياب الدليل المسندي) وسرعة تأثرها بالعوامل و المتغيرات التي تحكم السوق، وبالإضافة إلى إمكانية تحديد القيمة العادلة في أكثر من سوق مما يطرح إشكالية تعدد الأسواق وتبعيتها لبعضها وصعوبة تحديدها في الأسواق غير النشطة.

- عدم واقعية الفرضيات التي تقوم عليها ففرضية المنافسة التامة في السوق النشط هي فرضية نظرية لا يمكن تحققها في السوق العيني أو المالي، لذلك بدأت الدراسات المالية تتجه إلى دراسة الأسواق المالية في ظل الكفاءة الاقتصادية، وفرضية تداول المعلومات بدون تكلفة هي الأخرى نادرا ما يتحقق، فهي تفرض وجود البائع ذو المعرفة والذي حدد سعره بناءا على تلك المعرفة ووجود المشتري الذي حدد منافعه المستقبلية من الأصل في حين أن المعلومات المتوافرة قد ينقصها الكثير من الدقة أو تحديد الفرص البديلة لكل منهما أو الاضطرار إلى البيع أو الشراء مما يجعل المعلومات عامل غير محدد وعرضه للتفسير الاجتهادي.

-تعدد وتنوع الطرق والمداخل في حسابها تتولد عنها مشاكل أخرى في التفضيل والاختيار بينها، بالإضافة إلى مشاكل التطبيق الميداني لها مما تؤثر على محتوى القوائم المالية.

- ✓ **مفهوم القيمة العادلة حتى الآن، فقد تم تعديل FAS 157 أكثر من مرة:**

تعديل رقم 157-3: المتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة؛

تعديل رقم 157-4: المتعلق بتحديد القيمة العادلة في حالة تدني مستوى النشاط بشكل هام[22].

ثالثا : المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة :

أولا: المقارنة حسب مبادئ معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS):

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية

المبدأ	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
تحقق الإيراد	يمكن قياس أرباح بشكل مستمر على أساس التغيرات في القيم الاقتصادية للأصول والتزامات.	يتم قياس الأرباح في نقاط منفصلة عند استيفاء معايير الاعتراف بالإيرادات، وذلك باستخدام مبدأ مطابقة قياس النفقات.
التقارير المالية	➢ الميزانية العمومية هي الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات للمساهمين. ➢ قائمة الدخل لا تبلغ عن قيمة ولكنها تقيس التغيرات الدورية في القيمة وبالتالي فإنها تبلغ عن المخاطر	➢ الميزانية العمومية هي وسيلة لمعرفة المركز المالي الافتراضي للشركة ➢ قائمة الدخل هو الأداة الرئيسية لنقل المعلومات حول قيمة الشركة للمساهمين، وليس الميزانية العمومية.
إدارة الأرباح	الأرباح هي التغيرات في القيمة وعلى هذا النحو لا يتوقع تغيرات قيمة في المستقبل ولذلك فإن الأرباح المستقبلية والقيم المستقبلية مبهمة وبالتالي لا يمكن التنبؤ بإدارة الأرباح	تخلق فرصا لإدارة الأرباح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ،علي كاظم حسين " تأثير تطبيق معيار القيمة العادلة على الموجودات المالية "،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 24،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2010،ص 243.

من خلال الجدول أعلاه يمكن التطرق إلى الآراء المؤيدة لمحاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية ،و في خضم هذا الفرع لابد من النظر في البديل الأكثر استخداما والذي هو محاسبة التكلفة التاريخية، حيث يجب التركيز على مسألة ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة يعد خطوة أفضل من استخدام محاسبة التكلفة التاريخية، ويمكن إجراء المقارنة طبقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة والمبادئ والفروض المحاسبة.

إن المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة ، أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية نتيجة الحاجة المستمرة إلى المعلومات التي تكون أكثر صحة في القرارات المستقبلية، وإن زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال القيمة العادلة يكون مصحوبا بنقص في موثوقيتها ومصداقيتها وإن الأمر

يستوجب تعزيز معلومات القوائم المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية وفقا للقيمة العادلة لتزداد ملائمة المعلومات المحاسبية وفي الوقت نفسه سيتم المحافظة على خاصية الموثوقية، وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لم تقم بإلغاء اعتماد التكلفة التاريخية وفي الوقت نفسه أعطت مجالا واسعا لاعتماد القيمة العادلة كما في المعايير المحاسبية (2)و (11) و(16) و(18) و(26) و(32) و(36) (39)

لا بد لمحاسبة القيمة العادلة أن تلبي متطلبات المعلومات المحاسبية المفيدة بشكل أكبر من الوسائل الأخرى، ولكي تكون هذه المحاسبة هي الأعم والأفضل عند إعادة التقارير والقوائم المالية، ومما سبق فإن الوسيلة المستخدمة بشكل أوسع في إعداد القوائم والتقارير المالية هي التكلفة التاريخية ولكنها تفتقر إلى الموضوعية أما معارضي ونقاد القيمة العادلة فقد أشارو إلى العيوب التالية:

1. القيمة العادلة استنادا إلى النماذج الإدارية لا يمكن التعويل عليها
2. يمكن أن تكون عرضة للتلاعب الإداري بالنظر إلى التقييمات الذاتية التي تشارك في تقديرها
3. الأسعار يمكن أن تكون مشوهة عن طريق عدم كفاءة السوق ولا عقلانية المستثمر أو عند وجود مشاكل في السيولة
4. تخلق محاسبة القيمة العادلة تقلبات لا مبرر له في البيانات المالية
5. مفهوم القيمة العادلة يتناقض مع افتراض الاستمرارية الذي ينص أساسا أن من المتوقع للشركة مواصلة عملياتها على مدى المتوسط والطويل

ثانيا :صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (*SCF*) :

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادلة وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية[23].

- عدم إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة: يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآم هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية[24].

- **غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة**: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر[25]

- **مكانة أو دور البورصة:** بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق ، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد، كانت موضوع إصلاحات باعتبارها عضوا في المجلس الوطني للمحاسبة، (COSOB) محاسبية ساهمت فيها لجنة مراقبة عمليات البورصة[26].

- **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية**: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها[27].

ذلك أن تبني النظام المحاسبي يؤدي حتما إلى تحديد وتكييف نظم المعلومات المتواجدة في المؤسسة للوفاء بمتطلبات القانونية للمعلومة المالية، ذلك من ناحية البرمجيات تشغيل المعلومات التي لها القدرة على تجميع ومعالجة البيانات الأحداث الاقتصادية أو من ناحية مراعاة المبادئ المحاسبية أو قواعد التقييم الجديدة. بهدف الحصول على المعلومات بسرعة وجودة عالية خاصة مع استخدام الحاسب الآلي.

- **بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين** : فمازالت المقررات لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته[28]

الجانب التطبيقي:

الجدول رقم(1-2) :معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع و المعدل الكلي لفقراته.

الرقم	العبارات	المؤشرات الإحصائية	
		معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
1	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له اثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية من خلال الإصلاح المحاسبي.	** 0.564	0.000
2	الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية	** 0.390	0.000
3	الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	** 0.571	0.000
4	الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية	** 0.605	0.000
5	الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية	** 0.653	0.000
6	التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية	** 0.594	0.000
7	الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية	** 0.587	0.000
8	التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	** 0.449	0.000

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج:Spss النسخة 22

الارتباط الإحصائي عند مستوى0.05**

من خلال الجدول رقم (1-2) يتضح أن معامل الارتباط تراوحت قيمته بين **0.390عند مستوى الدلالة 0.05 في الفقرة رقم2(الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية)كأصغر قيمة،وعند مستوى الدلالة0.05في الفقرةرقم5(الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية) كأكبر قيمة بـ:**0.653 وبذلك تعتبر فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

1. الفروقات في الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

نص الفرضية: لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الافصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF أي $H_0: \mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(1-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الوظيفة.

المحـــــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انعكاس النظام المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية	مراجع داخلي	03	2.51	0.65
	إطار مالي ومحاسب	123	2.48	0.39
	اطار جبائي	2	2.61	0.23
	المجموع	128	2.48	0.39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (1-4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الرابع.

المحـــور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.34	2	0.17	**0.10	0.90
	داخل المجموعات	19.90	125	0.15		
	المجموع	19.33	127			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(1-4) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الخاتمة:

ومع دخول المؤسسات الاقتصادية مراحل مختلفة من الإصلاحات ،زاد ذلك من عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني وعدم مسايرته للتطورات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا ما أدى إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي يحد من المشاكل المحاسبية التي تعانيها الممارسات المحاسبية ،الأمر الذي يساعد المؤسسات الاقتصادية على الاندماج في الاقتصاد العالمي ،خاصة وان هذا النظام يعتمد ضمنيا على معايير محاسبة الدولية، إن ظهور المحاسبة الدولية ماهو إلا استجابة للتطورات الملاحظة في دول العالم لتحرير التجارة الخارجية وظهور شركات العابرة للقارات حيت جاءت هذه المحاسبة لتغطية فروقات الممارسات المحاسبية لدول العالم من خلال لجنة مهنية ألا وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية حاليا عن طريق وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي (IFRS/IAS) وتوضحا لهده المعايير من خلال لجنة التفسيرات الدائمة (SIC) ولجنة التفسيرات للمعايير المحاسبة الدولية لإعدادالقوائم المالية IFRIC وتعتبر الإصلاحات التي ستشهدها الجزائر وخلال عشرية التسعينيات منعرج في تاريخ الاقتصاد الجزائري حيث انتقل من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي أوجب عليه العديد منالإصلاحات على مختلف الأصعدةلاسيما على الصعيد المحاسبي ، حيت أعدت الجزائر مشروع النظام المحاسبي SCF المستمد من المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS كضرورة لمسايرة التغيرات العالمية والعولمة المحاسبية .

بعد القيام بالدراسة النظرية من جهة والتطبيقية بشقيها في تقيم الواقع والاستقصاء ،توصلنا الى اختبار **الفروض على النتائج التالية :**

- ✓ **تأكيد الفرضيات وصحتها:** انطلاقا من الفرضيات التي اعتمدناها في هاته الدراسة توصلنا إلي صحة الفرضيات كالاتي:

- بخصوص الفرضية الاولى:يساهم النظام المحاسبي المالي SCFبشكل فعال في تحسين الممارسات في المؤسسات الاقتصادية ؛

فقد تحققت الفرضية من خلال اجماع أفراد العينة المستجوبة على انسجام الممارسات المحاسبية على غرار ما أل عليه الاجتهاد من تطبيق النظام المحاسبي وأثره على الممارسات المحاسبية والقواعد الجبائية فلهذا نجد أن عملية تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي يلبي احتياجات المهتمين بمحيط المؤسسة الاقتصادي والمالي والمهتمين بالمعلومة المحاسبية من خلال توحيد طرق التسجيل والعرض المحاسبي وهذا ما استوجب الاهتمام بنتاج المعلومة المحاسبية ضمن إطار محدد، وان النظام المحاسبي المالي يجب ان يكون منسجما من حيث المبادئ والقواعد التي يتبنها ،ولقد تطورت الأنظمة المحاسبية والتي تهتم كثيرا بالقواعد المتعارف عليها وفق معايير محاسبة دولية ؛

- الفرضية الثانية:هناك انسجام بين الادوات المستخدمة في القياس المحاسبي حسب النظام المحاسبي الماليSCF ؛

عدم كفاءة وفعالية النظام السابق (المخطط الوطني المحاسبي) فإن الغالبية القصوى من المسحوبين يؤكدون على عدم تغيير الثقافة المحاسبية التي كانت سائدة في ظل PCN السابق لم يعد يستجيب لمتطلبات مستعمليه ،فبالرغم من قضاءه على النقائص التي شابت المخطط المحاسبي العام ،وارتباطه بطبيعة الاقتصاد الوطني وقت إعداده إذ هو أداة تسعى إلي تحقيق الأهداف العامة للمحاسبة ،لكن في ظل توجهات يحددها معدوها والقائمون عليها ،الآمر الذي جعل من المخطط المحاسبي الوطني جامدا في ظل التحولات الاقتصادية المتلاحقة لذلك فقد أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس مختلف جوانبه ،ابتداءا من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى غاية القوائم المالية التي يقدمها مرورا بالإطار الشكلي والهيكلي والمصطلحات وقواعد التقييم وتصنيف الحسابات وبذلك أصبحت المعلومات المحاسبية التي ينتجها المخطط المحاسبي لا تتوافق مع احتياجات مستعمليها بداية من المؤسسة حيث كانت عاجزة عن التعامل بطريقة محددة مع بعض العمليات ،وبذلك أصبح لا يشكل إطار لتوحيد المعلومة المحاسبية ،وبقائه بعيدا عن المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من قبل لجنة معايير محاسبة دولية وبالتالي استمرار النظرة الضعيفة للمحاسبة والقائمة على الخلفية الجبائية وعليه فإن الفرضية كذلك صحيحة؛

- الفرضية الثالثة: كفاءة وفعالية الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية ؛

كفاءة وفعالية النظام المحاسبي المالي **SCF** ومن خلال تطبيق النظام المحاسبي أنه يساهم في ازلت الالتباس على العديد من الممارسات المحاسبية التي كانت غامضة ،ومما يساعد المؤسسات في مسك المحاسبة هو إدخال البرامج المعلوماتية واعتمادها في شكل رسمي ،كل هذا سيمكن المؤسسة من إنتاج معلومات محاسبية مفيدة لمختلف الأطراف وقابلة للمقارنة ،وهذا يعني انه يستجيب لاحتياجات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية ومن خلال أراء الفئة المستهدفة نجد أن الفرضية تحققت .

قائمة المراجع

[1] زهير خضير ياسين العاني،**أهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع إشارة للتطبيق العراقي** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العراق ،العدد 12،2006،ص 314

[2] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي،**الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة** ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،العدد 09 ،2013،ص 295

[3] عباس مهدي الشيرازي،**نظرية المحاسبة** ،مطابع ذات السلاسل ،الكويت ،1990،ص321

[4]احمد محمد نور ،شحاتة السيد شحاتة ،مبادئ **المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعاييرالمحاسبة الدولية والمصرية** ،الدار الجامعية ،الاسكندارية ،مصر ،2008،ص81

[5] Hendrisksen Eldons,**Accounting Theory**,Fourth Edition,Home wood ,Richard lewin,1982,p504

[6]مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** الدولية ،الجزء (أ) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الاردن،2013 ،ص07

[7]عباس علي ميزارا ،وآخرون **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،المطابع المركزية ،عمان ،الأردن،2006، ص 05

[8]مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** الدولية ،الجزء (ب) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الأردن،2013 ،ص 09

[9] رولا كاسر لايقة ،**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مذكرة ماجستير كلية التجارة ،جامعة تشرين ،سوريا ،2007،ص 43

[10] بالرقي تيجاني ،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيود ومدى تاثره بالتضخم** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 08، 2008،ورقلة ص 73.

[11] محمد سليم وهبة ، **البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ،مجلة المحاسب المجاز ،العدد 23 ،2005،ص 15..

[12]خالد الجعارات ومحمود الطبري مقال بعنوان،**مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية (ابان الازمة الماليةالعالمية)** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 34 ،2013،ص 233.

[13] إبراهيم خليل حيدر السعدي ،**مشكلات القياس الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد (21) ،2009،ص 15

[14]ليث محمد سعيد الجعفر ، **المحاسبة عن انخفاض قيمة الموجودات طويلة الأجل وفق المعايير المحاسبة الدولية وتأثيرها علىجودة المعلومات المحاسبية** ،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،العراق ،ص ص 59،60

[15] أسامة عمر جعارة ،المعلومات المتعلقة بمعايير القيمة العادلة الملائمة والموثوقية مشكلات التطبيق ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 29،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق ،2012،ص 121.

[16] محمد سليم وهبة ،مرجع سبق ذكره،ص 18

[17] خالد الجعارات ومحمود الطبري ،مرجع سبق ذكره ،ص 240

[18] إبراهيم خليل حيدر ،مرجع سبق ذكره،ص 17

[19] رضا إبراهيم صالح ،**اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظلالأزمة المالية العالمية** ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة لسكندرية ،العدد 02،المجلد 46،2009،ص 02.

[20]جميل حسن النجار ،**اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية** ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد رقم 09 ،العدد 03،2013،ص ص 465.

[21] Asif Chaudhry, Danie Coetsee, Erwin Bakker, Santosh Varughese, Stephen McIlwaine, Craig Fuller, Edward Rands, Nees de Vos, Stephen Longmore and T V Balasubramanian, John Wiley & Sons, Inc. Published 2015 by John Wiley & Sons, Inc.p ,**Fair Value,** pdf,p .765.

*** بانها السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع اصل او الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس .

[22] خالد الجعارات ومحمود الطبري ،مرجع سبق ذكره ،ص 242

[23] جميل حسن النجار ،مرجع سبق ذكره ،ص 255

[24] انظر الفقرة المتعلقة بتحديد القيمة المعادلة وفق التعديل رقم 157 فـ3 ، موقع الكتروني www.fasb.orgشوهد يوم : 2015/08/30 على الساعة : 16.00 .

[25]هيثم المبيضين ، وآخرون ،**دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد 06 ، العدد 14،جامعة بغداد ،ص 263.

[26]حمدي فلة ،نوبلي نجلاء ،**استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات** ،مدخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 06-07 ماي 2012.ص 15.

[27]صفاء بوضياف ،**مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في البيئة المحاسبية الجزائرية** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي،يومي 05-06 ماي 2013 ص 14.

[28] مختار مسامح ،**النظام المحاسبي المالي الجديد واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل** الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي الجديد ، NSCF،في ظل معايير المحاسبة الدولية ، معهد العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010،ص 13.

[29]سماي علي ،خلف الله بن يوسف ،**التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل المعايير المحاسبيةالدولية–دراسة حالة الجامعات الجزائرية**.الملتقى الدولي الثاني حول ،متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع،المعوقات،الحلول، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير ،يومي 01 .02 ديسمبر 2014 ،ص 13.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية

The importance of disclosure and accounting measurement in the financial statements under the Financial Accounting System SCF * And its impact on accounting practices in economic institutions*

د. خلف الله بن يوسف ،المركز الجامعي افلو،الجزائر.

تاريخ التسليم:(24 /2017/01)، تاريخ التقييم:(02 /2017/03)، تاريخ القبول:(07/ 04/2017)

الملخص

تهدف هذه الدارسة إلى تبيان أثار الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي ،على القوائم المالية خاصة ،الميزانية ،جدول حسابات النتائج ويرجع ذلك بشكل أساسي للأهمية البالغة لهذه القوائم لدا مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة وتقييم الأداء،إلى جانب عرض مختلف المداخيل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين الأكاديميين والمحاسبين والمنظمات المهنية المحاسبية لتطوير مفهوم الإفصاح والقياس المحاسبي من القوائم المالية من جهة ومن جهة أخرى باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية ولتحقيق أهداف هذه الدارسة تم تطبيق احد المداخل المقترحة لمعالجة تطوير مفهوم الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، القياس المحاسبي، النظام المحاسبي المالي.

Abstract

This study aims to show sparked accounting disclosure on accounting practices in light of the financial accounting system, the financial statements of private, the budget, the accounts of the results table so mainly due to the extreme importance of these lists boy users in taking appropriate financial decision and performance assessment, along with various incomes, View accounting proposed ,by intellectuals, academics, accountants, and professional organizations accounting for the development of the concept of accounting disclosure and measurement of the financial statements on the one hand and on the other hand, as the financial accounting system is derived from international accounting standards and to achieve the objectives of this study was to apply one of the proposed approaches to address the development of the concept of accounting practices under the order financial accounting.

Key words: disclosure and accounting measurement, Financial Accounting System

مقدمة:

اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم هو أساس مشكلة الإفصاح، في حين أن آخرين يرون أن مشكلة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و فيما يلي عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و تاريخ نشوئه، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح، يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة، حيث أنه من المواضيع الحيوية والمهمة التي تلقى اهتماما كبيرا أو متزايدا في السنوات الأخيرة خاصة بعد حدوث الأزمات المالية الكبرى في العالم وانهيار العديد من المؤسسات العالمية مثل (Enron)الأمريكية عام 2001 وما تبعه من انهيارات لمؤسسات كبرى.

يمكن طرح الاشكالية التالية :

مامدى تاثير الافصاح والقياس المحاسبي على الممارسات المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

وللاجابة على الاشكالية اعلاه يمكن التطرق الى المحاور الاتية:

- **عموميات حول الافصاح المحاسبي ؛**
- **انواع الافصاح المحاسبي؛**
- **متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(SCF/IAS/IFRS)**
- **اهمية القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي .**

الجانب النظري:

أولا :مفاهيم عامة حول الإفصاح

1-1تعريف الإفصاح:

1-1- في عالم سريع ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فان النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه " الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية (خضير، العاني ، 2006، ص 314).

فقد تطرق العديد من الكتاب لتعريف الإفصاح نذكر منها:

▪ **الإفصاح المحاسبي**: هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة (محمد، قدومي،2013،ص 295).

حيث تهدف الكفاية إلى تحديد حجم الحد الأدنى من المعلومات، فالمعلومات فوق الكفاية مصدر تضليل المتلقي لها وتهدف العدالة إلى وجوب التعامل المتوازن مع أصحاب المصالح المختلفة داخل المؤسسة أو خارجها أما الشمولية مضمونها عدم إخفاء أية معلومات جوهرية عن متلقيها.

الإفصاح المحاسبي: هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات (الشيرازي،1990 ، ص321)

2-1 : أنواع الإفصاح المحاسبي:

إن التطور الكبير في الفكر المحاسبي وماصا حبه من تطورات في الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية إلى ضرورة الإفصاح الشامل (بنسبة 100% إن أمكن)فلا ضرورة لإخفاء بيانات ومعلومات عن مستخدمي التقارير والقوائم المالية وبصفة خاصة أصحاب الحقوق الملكية والأجهزة الحكومية كمصلحة الضرائب فلم يعد إخفاء البيانات والمعلومات مجدي في عصر تكنولوجيا المعلومات.

أنواع الإفصاح ما يلي:

❖ **الإفصاح الكامل:** يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة(محمد نور، شحاتة،2008،ص81)

❖ **الإفصاح العادل**: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي تخدم جميع الفئات.(Hendrisksen Eldons,1982,p504)

❖ **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشمل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلا على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد(مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2013 الجزء أ ،ص07).

❖ **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية(ميزارا ،وآخرون،2006، ص 05) .

3-1. متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS):

ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير الدولية (IASC) وهي التسمية الجديدة للجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد عملية الهيكلة، في كافة المعايير التي أصدرتها على الإفصاح حيث بلغ عدد المعايير 41 معيارا سارية المفعول إلى غاية نهاية سنة 2013 منها 28 معيارا محاسبيا تحت التسمية القديمة (IAS)ن و13 معيارا تحت التسمية الجديدة معايير التقارير (IFRS)حيث نجد في نهاية كل معيار توجد متطلبات الواجب تقيد المؤسسة بها عند تطبيقها هذا المعيار . ومن هنا يتضح أهمية متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)وعليه سوف نستعرض متطلبات الإفصاح في بعض معايير المحاسبة ومعايير التقارير كما يلي*:

1. متطلبات الإفصاح وفق المعيار (IAS2) المخزون

يجب أن تفصح المؤسسة في التقارير المالية وفق هذا المعيار عما يلي:

السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة؛

- القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة؛
- القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل تكلفة البيع؛
- أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف به كمصاريف للفترة؛
- مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف الفترة؛
- الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون.

2. متطلبات الإفصاح وفق معيار (IAS8) السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية وأسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة،
- على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر؛
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة؛
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.
- إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

3. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS2) الدفع على أساس الأسهم

يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم طبيعة ونطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة خلال الفترة من خلال:

- ❖ وصف لكل نوع من ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة في أي وقت خلال الفترة، بما في ذلك البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل (متطلبات الاستحقاق، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية)،
- ❖ عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة خيارات الأسهم لكل مجموعة من الخيارات التالية(المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة، الممارسة خلال الفترة المنتهية خلال الفترة المتداولة في نهاية الفترة والقابلة ممارستها في نهاية الفترة).
- ❖ الإفصاح عن كيفية تحيد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة.
- ❖ يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المؤسسة للفترة وعلى مركزها المالي.

4. متطلبات الإفصاح وفق (IFRS3)اندماج الأعمال

تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال الذي يحدث إما:

- ❖ خلال فترة التقارير المالية مثل (اسم ووصف المؤسسة المشتراة، تاريخ الاستملاك، نسبة حصص المالكين المستملكة المؤهلة للتصويت، الأسباب الرئيسية لاندماج الأعمال، وصف كيفية حصول المؤسسة المشترية على السيطرة، وصف نوعي للعوامل التي تشكل الشهرة المعترف بها، القيمة العادلة بتاريخ الاستملاك، ترتيبات المقابل المالي المحتمل وأصول التعويض، الذمم المستملكة....الخ ؛
- ❖ بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على إصدار التقارير المالية ؛
- ❖ تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة أو الفترات السابقة لإعداد التقارير المالية.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول القياس المحاسبي

1-1 تعريف القياس المحاسبي وأهميته

التعريف (الأول) : هوتخصيص قيم رقمية لحدث عنصر معين مرتبط بالمنشأ على أن يشمل القياس عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،2013،الجزء ب،ص09).

التعريف (الثاني):القياس المحاسبي هو تعيين أرقام للظاهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي والحاضر وطبقا لقواعد معينة(لايقة،2007،ص 43).

التعريف (الثالث): هو القياس الكمي بحيث يشمل هذا القياس عمليات التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، أي أن القياس بهذا يشمل جميع الخطوات المحاسبية من أول عمليات القيد في الدفاتر حتى إعداد الحسابات الختامية(تيجاني،2008،ص،73).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استنتاج خصائص القياس في المحاسبة فيما يلي(موهبة،2005،ص 15):

1)- إن القياس في المحاسبة هو ذلك القياس الذي يهتم بتعيين القيم النقدية للأحداث المالية و الاقتصادية الخاصة بنشاط مشروع معين من خلال فترة زمنية، والتي تشكل البنود التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية وفق قواعد معينة هي الفرضيات والمبادئ المحاسبية، فأهمية القياس تنبع من الأسس التي يقوم عليها في منح الأرقام لبنود القوائم المالية.

2)- تنقسم أساليب القياس في المحاسبة إلى أساليب كمية وسعرية وأخرى وصفية، ويقوم القياس المحاسبي على الأساليب الكمية والسعرية نتيجة قيام التسجيل المحاسبي على وحدة النقد، فالقياس النقدي هو الخاصية التي تكسب النتائج المحاسبية طبيعتها المميزة أما الأساليب الوصفية فيتم الاستعانة بها في توصيف وتوضيح الدلالات الرقمية كالملاحق مثلا.

3)- إن القياس يتأثر بعدة عوامل كاختلاف الأسس والأدوات المستخدمة ضمنه وعوامل التقدير والتفاؤل والتشاؤم و توقيت القياس، وبالتالي مهما بلغت دقة أداة القياس المختارة فهي لن تصل به إلى حدود القيمة الحقيقية، لذلك فإن القياس يحاول الوصول بالقيمة المقدرة إلى القيمة الحقيقية قدر استطاعته، ورياضيا يمكن التعبير عنها أن القيمة المقدرة تابعة للقيمة الحقيقية.

2-1 :مكونات القياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي عملية تجمع عدة عناصر ومركبات أساسية والتي تتمثل في (الجعارات و الطبري،2013،ص 233):

1)- تجانس الخواص موضوع القياس: فعملية القياس تهتم بخاصية معينة وفي المجال المحاسبي فإن هذه الخاصية تتبلور في التقييم النقدي لعمليات المشروع الإقتصادي ومن متطلبات الخواص ثباتها في الزمن بعدم المحتوى الكمي لها.

2)- تحديد أسس ومعايير القياس ووحدة القياس: فالمقياس المناسب يتأثر بطبيعة الخاصية المراد قياسها ونتيجة القياس (القيمة)، فإذا كان المقياس يتمثل في المقياس النقدي فإن وحدة القياس قد تتمثل في : الدينار، الدولار،...إلخ

3)- خصائص القائم بالقياس: فالقيمة في النهاية ما هي إلا نتاج جهد إنساني، والقصور في الممارسات الإنسانية (النظرية والتطبيقية) في قياس القيمة تنعكس في الأخير في القيمة المراد أصلا قياسها، فالركيزة الأساسية في عملية القياس هو القائم بها، فالقيمة لا تكتسب صفة العدالة إلا من خلال عدالة المقيم وموضوعيته في القياس، والتي تعني عدم خضوع القياسات لتقديرات شخصية أو سلوكيات معينة مما يعني الاستناد إلى قواعد معروفة تلغي التحيز لدى القائمين بالقياس وبالتالي الوصول إلى نفس نتائج القياس.

4)- إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج القياس.

3-1 :القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة

إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو لتحديد الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو الثمن المدفوع لنقل المسؤولية ، في تاريخ القياس، حيث يتطلب قياس القيمة العادلة وجود كيان لتحديد عين الأصل أو المسؤولية التي هي موضوع القياس، حيث لا يمكن قياس وتقييم الأصول العاملة بأفضل كفاءة لها.

- ❖ سوق فعال ومستفيد من الأصول أو الالتزامات
- ❖ أسلوب تقيم مناسبة للقياس، من خلال النظر في مدى توفر البيانات لتطوير المدخلات التي تمثل الافتراضات لاستخدام المشاركين في السوق في تسعير الأصول والالتزامات، فضلا عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

ولقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي NOSFA.157 ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وفق العناصر الآتية (خليل، السعدي،2009،ص 15):

1- مدخل السوق :

يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مخصومة (أساليب القيمة الحالية pvt)اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، يعد مدخل الدخل هو الأكثر شيوعا لتقييم الموجودات طويلة الأجل، وهو قابل للتطبيق مباشرة لأن معظم الموجودات طويلة الأجل ناتجة عن منفعة اقتصادية تعود على مالك الموجود.

2- مدخل التكلفة:

يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الموجود بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الموجود بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه.

ويرى بعض المهتمين بمجال المحاسبة أن هناك أخطاء تحدث أثناء قياس القيمة العادلة وهذه الأخطاء تكون غير معتمدة(أخطاء بشرية) أو معتمدة (التلاعب الإداري) بتقديرات القيم العادلة للأصول والالتزامات مما يعني شمولها على الأخطاء فمن الممكن أن يؤدي تطبيق نموذج كامل للقيمة العادلة من أجل الاعتراف

بالأدوات المالية إلى الأرباح أو الخسائر غير المعترف بها ، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة حساسية الأرباح (كما هو الحال بالنسبة لرأس المال التنظيمي للبنوك) بنسبة تفوق الأرباح المبينة على نموذج التكلفة التاريخية الحالية، ومن المتوقع ظهور ذلك بشكل خاص في حال عدم معادلة الأخطاء القياسية في القيم العادلة للأصول بشكل كامل من خلال الأخطاء القياسية في القيم العادلة لإلتزامات البنك وبالطبع لا تنتج حساسية جميع الأرباح الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من الأخطاء القياسية.

وهناك ثلاثة تقديرات للقيمة العادلة: المستوى الأول: المبني على الأسعار المحددة للأصول والالتزامات المماثلة وهي التي يتم تداولها بصورة نشطة مثل :تداول أوراق الاستثمار المالية، المستوى الثاني، المبني على أسعار السوق المحددة للأصول أو الالتزامات المتشابهة أو ذات العلاقة، المستوى الثالث: وهو الأقل تفصيلا والمبني على تقديرات الشركة ولا تستخدم إلا في حالة عدم توفر تقديرات المستويين الأول والثاني وتعد تقديرت المستويين الثاني أو الثالث غير موضوعية وخاضعة للتلاعب ومن الصعب تدقيقها

ولغرض زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في تدابير القيمة العادلة ، فلقد قدم IFRS 13إطارا عاما لتطبيق تعريف القيمة العادلة لإعداد التقارير والقوائم المالية والذي يحتوي على العديد من المفاهيم الرئيسية المستخدمة في إطار القيمة العادلة والمترابطة والتي ينبغي النظر في تفاعلها في الإطار بأكمله .

ثالثا: القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

لقد أوجد الفكر المحاسبي مدخلين أساسيين للقياس:

1-1طريقة التكلفة التاريخية :

إن تعدد بدائل القياس يفرضه واقع إختلاف عناصر القوائم المالية بطبيعتها الإقتصادية والمادية والغرض منها، وهذا التعدد في البدائل يعتبر أيضا محدد من محددات فعالية القوائم المالية في الإستدلال بها كرقم إجمالي واحد يعكس إمتزاج قيم عناصرها، فمثلا يتم استخدام عدة طرق في تصريف المخزون (المتوسط المرجع /FIFO) والتي تحدد تكلفة المخزون المباع منها والمتبقي، هذا الأخير الذي يتم مقارنته بالقيمة القابلة للتحقق للأخذ بالقيمة الأقل مما يؤثر على كيفية عرض هذا المخزون في القوائم المالية وكيفية الإفصاح عن أي تغير في السياسات المتبعة في تقدير الخسائر والمؤونات وتغير الطرق، فهذا كله يؤثر على شكل القوائم والمحتوى الإعلامي للتقارير المالية وفهم المستخدمين لها.

يعمل القياس المحاسبي على توفير المعلومات على أسس علمية على كامل مراحل العملية المحاسبية، والتي تساعد في اتخاذ القرار والتخطيط والرقابة والسير الفعال للعمليات الإقتصادية داخل المؤسسة وللأغراض الخارجية ، مما يحقق الوظائف الأساسية للمحاسبة (القياس، التسجيل، التقرير ،الاتصال) ومنه رفع الكفاءة الوظيفية للمحاسبة.

1-1 :تعريف التكلفة التاريخية :

تعريف (01) :"هي النقد المدفوع أو ما يعادله والذي بموجبه تسجل الموجودات بتاريخ اقتنائها في الحسابات وضمن النشاط العادي للمؤسسة**(**جعارة،2012،ص 121**)**

تعريف(02):"قيمة النقدية أوالنقدية المعادلة المدفوعة لاقتناء أصل معين و التي تم تسجيلها بتاريخ الاقتناء وبالنسبة للالتزامات فإنها تمثل العوائد المستلمة بتاريخ الالتزام أو النقدية العادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال **(**الجعارات و الطبري ،2013 ،ص240**)**

مزايا وعيوب التكلفة التاريخية.

1- **مزايا التكلفة التاريخية :(** حيدر ،2009،ص 17**)**

- فمن وجهة نظر تاريخية فإن مبدأ التكلفة التاريخية وجد في وقت كانت تمثل فيه التزامات المؤسسة العنصر الأهم بالنسبة للأطراف الخارجية وبانتقال تلك الأهمية إلى الربح تطلب ضرورة وجود معلومات آنية ومستقبلية أكثر منها معلومات تاريخية والتي لا تساعد في اتخاذ القرار.
- تعكس وقوع حدث إقتصادي حقيقي فهي قائمة على أساس الإثبات المادي للواقعة الإقتصادية في التسجيل المحاسبي، فالمصدر الرئيس للتكلفة التاريخية هو مقدار النقدية التي تمت بها العملية التبادلية .
- تماشيها والمبادئ المحاسبية: وفي هذا يقول Yuri Ljiri تمثل التكلفة التاريخية القياس الأكثر موضوعية، والأكثر مصداقية من الطرق البديلة لها وتسمح أيضا بتفادي تعارض المصالح فالتكلفة التاريخية تطبيق للمدخل العملي في مجال المحاسبة والذي يرى بأن المعلومات المحاسبية لا تمثل حقائق إلا إذا تم قياسها وفق مبادئ لمحاسبة المقبولة عموما.

2- **عيوب التكلفة التاريخية :(** صالح ،2009،ص 02**)**

- إن مبدأ التكلفة التاريخية يقوم على فرضية ثبات الأسعار، هذه الفرضية التي لم يعد قبولها ممكنا وغير منطقيا في البيئة الإقتصادية الحديثة التي أصبحت تضم العديد من المتغيرات ذات التأثير على الأسعار كالتضخم وأسعار الصرف والإنخفاض في وحدة النقد بفعل الزمن.
- إن الاستمرار على مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل الأحداث الاقتصادية يعني الاستمرار في عرض عناصر القوائم المالية بقيم ذات تواريخ مختلفة نظرا للتباعد الزمني في تواريخ المعاملات، وبالتالي الجمع بين قيم وتكاليف وإيرادات أنفقت أو حصلت في تواريخ مختلفة مما يحرف في شفافية ومصداقية القوائم المالية ووضعية مركزها المالي والربحي السنوي المحقق.
- إن مبدأ التكلفة التاريخية لا يهتم بالانخفاض الحاصل للأصول والموارد الإقتصادية المؤسسة والذي لا يتم إثباته محاسبيا بتخفيضه من الربح المحقق (بزيادة المخصصات أو إثبات التدني)، وبالتالي يتآكل الرأسمال الإقتصادي للمؤسسة نتيجة عدم تعويض تلك الخسارة من جهة ومن جهة أخرى تظهر أرباح صورية للمؤسسة يتم بها تضليل كل من أصحاب الملكية في شكل توزيعات أرباح التي تعبر عن توزيع جزء من رأس المال الشركة وتضليل المستثمرين بالإعتراف بأرباح غير حقيقية، بالإضافة إلى تحمل المؤسسة خسائر ضريبية نتيجة الاعتراف بتلك الأرباح، ويوضح مجمع المحاسبين لانجلترا ويلز في إحدى توصياته: إن البيانات المعدة على أساس النفقة التاريخية ذات مقدرة محدودة، فوحدات النقد

التي تثبت بها العمليات المحاسبية لا تعتبر مقياسا للزيادة أو النقص في الثروة ولا تمثل النتائج المبلغ الذي يمكن توزيعه خارج المشروع بدون أن يؤثر ذلك على طاقة المشروع.

2-1:القيمة العادلة

لقد ظهرت القيمة العادلة في ظل النظام الأنجلوساكسوني والذي له فلسفته المحاسبية المتجهة نحو تدعيم الاستثمار من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات الضرورية والتي كانت لا تستطيع المحاسبة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية توفيرها وبسيطرة التوجهات الأنجلوساكسونية على الساحة الدولية ثم تبني معايير القيمة العادلة كأحد البدائل الرئيسية للتكلفة التاريخية**(**النجار،2013،ص ص 464،465**)**.

-تعريف القيمة العادلة:

فمن حيث مفهومها فقد استعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) مصطلح القيمة السوقية كمرادف لمصطلح القيمة العادلة (Fair value)* كما أعطي لها مصطلحات: القيمة البديلة / القيمة الحالية/ القيمة الجارية، وقد تم تطوير هذا المصطلح*** من قبل هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (Fasb) التي أصدرت المعيار الأمريكي رقم FAS 157 بعنوان: قياس القيمة العادلة الذي دخل مجال التطبيق اعتبارا من 2007/11/15 م وقد تم بناء هذا المعيار تحت فرضية أن الأسواق تتضمن عدالة الأسعار وأحسنها قياسا، وبالتالي فقد عرف هذا المعيار القيمة العادلة كما يلي: المبلغ الذي يمكن أن يتم به شراء أصل أو بيعه أو تحمل إلتزام أو سداد في صفقة جارية بين أطراف راغبة تحت ظروف طبيعية بخلاف البيع الجبري أو التصفية كما ذهب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تعريف القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) كما يلي: هي ذلك المبلغ الذي بموجبه يمكن مبادلة أصل أو تسديد إلتزام بين طرفين يتوافر لكل منهما الرغبة في التبادل أو القدرة على إتمام الالتزام على بينة من الحقائق وبإرادة حرة.

لقد جمعت التعاريف السابقة على أن مفهوم القيمة العادلة يدور حول المرتكزات التالية**(** Asif Chaudhry, Danie Coetsee, Erwin Bakker, Santosh Varughese, Stephen McIlwaine, p .765.)

1- **القيمة:** وهي الأرقام المعبرة عن الخاصية التي تم قياسها

2- **الإنسان:** فالقيمة تعتبر حكما للسلوك الإنساني حول قيمة الشيئ ومنفعته

3- **العدالة:** وهي الصفة الواجب توافرها في القائم بالقياس فعدالة القوائم ترتبط بعدالة بدائل القياس وأدواته والتي ترتبط هي الأخرى بعدالة القائم بالقياس وفي طريقة اختياره لبديل وأداة القياس فأهمية العدالة مطلب ضروري لتحقيق موضوعية القياس وقد أجمعت الهيئات المهنية المحاسبة على أن مرتكز العدالة يحقق الشروط التالية:

- **الرغبة في التعامل**: بين الأطراف المشتركة في العملية بعيدا عن الإنتهاز والاستغلال والإجبار والإكراه
- **المعرفة:** أي أن ظروف تحديد القيمة تمت في إطارها العادي بشفافية ومصداقية دون أن يشوبها تضليل أو خداع.

❖ **وقوع العملية التبادلية**: والتي تشترط فيها أن تكون حقيقة وألا تكون وهمية أو مؤقتة أو صورية والمكان المفترض في التبادل المتعارف عليه هو السوق، فالقيمة هي تفاعل بين عوامل تجتمع فيما بينها لتكوين هذه القيمة ضمن مكان للتبادل متعارف عليه.

- **مزايا وعيوب القيمة العادلة(**الجعارات و الطبري ،2013 ،ص 242**):**

1- **مزايا القيمة العادلة:**

- تعكس القيمة العادلة العوامل المتواجدة في السوق، ضمن نتيجة تفاعل هذه العوامل مجتمعة ومرتبطة بها بحيث تتبع وضعيات السوق إرتفاعا وانخفاضا، وبالتالي تزيد من شفافية المعلومات المتداولة في السوق وفاعليته..

- تعكس القيمة العادلة المنظور اللإقتصادي للمؤسسة من خلال محاولة تحديد القيمة الاقتصادية لها، والتي تتجه إلى المحافظة على الرأسمال الاقتصادي بتحديد المنافع والمخاطر الحالية والمستقبلية والتي تتجاوز المنظور القانوني القائم على تحديد الملكية من خلال الفرق بين الأصول والالتزامات.

- توفر القيمة العادلة مدخلا لعملية اتخاذ القرار (مالية، استثمارية ...الخ) من خلال تشخيص واقع المؤسسة الحالي والمستقبلي ولجراء المقارنات الضرورية، وبالتالي ملائمة القياس المحاسبي وفق العادلة لاحتياجات المستخدمين دون ضرورة تعيين الجهة، وهذا ما لم يكن تحقيقه وفق القياس على أساس التكلفة التاريخية التي تتضارب فيها الأطراف الداخلية والخارجية حول مدى استفادة كل منهم من القوائم والتقارير المالية.

2- **عيوب القيمة العادلة:**

- قيمة تقديرية افتراضية بسبب غياب عملية التبادل الحقيقية في تحديدها (غياب الدليل المسندي) وسرعة تأثرها بالعوامل و المتغيرات التي تحكم السوق، وبالإضافة إلى إمكانية تحديد القيمة العادلة في أكثر من سوق مما يطرح إشكالية تعدد الأسواق وتبعيتها لبعضها وصعوبة تحديدها في الأسواق غير النشطة.

- عدم واقعية الفرضيات التي تقوم عليها ففرضية المنافسة التامة في السوق النشط هي فرضية نظرية لا يمكن تحققها في السوق العيني أو المالي، لذلك بدأت الدراسات المالية تتجه إلى دراسة الأسواق المالية في ظل الكفاءة الاقتصادية، وفرضية تداول المعلومات بدون تكلفة هي الأخرى نادرا ما يتحقق، فهي تفرض وجود البائع ذو المعرفة و الذي حدد سعره بناءا على تلك المعرفة ووجود المشتري الذي حدد منافعه المستقبلية من الأصل في حين أن المعلومات المتوافرة قد ينقصها الكثير من الدقة أو تحديد الفرص البديلة لكل منهما أو الاضطرار إلى البيع أو الشراء مما يجعل المعلومات عامل غير محدد وعرضه للتفسير الاجتهادي.

تعدد وتنوع الطرق والمداخل في حسابها تتولد عنها مشاكل أخرى في التفضيل والاختيار بينها، بالإضافة إلى مشاكل التطبيق الميداني لها مما تؤثر على محتوى القوائم المالية.

✓ **مفهوم القيمة العادلة حتى الآن، فقد تم تعديل FAS 157 أكثر من مرة:**

تعديل رقم 157-3: المتعلق بالإفصاح عن القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة؛

تعديل رقم 157-4: المتعلق بتحديد القيمة العادلة في حالة تدني مستوى النشاط بشكل هام.

ثالثا : المقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة :

أولا: المقارنة حسب مبادئ معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS):

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية

المبدأ	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
تحقق الإيراد	يمكن قياس أرباح بشكل مستمر على أساس التغيرات في القيم الاقتصادية للأصول والتزامات.	يتم قياس الأرباح في نقاط منفصلة عند استيفاء معايير الاعتراف بالإيرادات، وذلك باستخدام مبدأ مطابقة قياس النفقات.
التقارير المالية	➢ الميزانية العمومية هي الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات للمساهمين. ➢ قائمة الدخل لا تبلغ عن قيمة ولكنها تقيس التغيرات الدورية في القيمة وبالتالي فإنها تبلغ عن المخاطر	➢ الميزانية العمومية هي وسيلة لمعرفة المركز المالي الافتراضي للشركة ➢ قائمة الدخل هو الأداة الرئيسية لنقل المعلومات حول قيمة الشركة للمساهمين، وليس الميزانية العمومية.
إدارة الأرباح	الأرباح هي التغيرات في القيمة وعلى هذا النحو لا يتوقع تغيرات قيمة في المستقبل ولذلك فإن الأرباح المستقبلية والقيم المستقبلية مبهمة وبالتالي لا يمكن التنبؤ بإدارة الأرباح	تخلق فرصا لإدارة الأرباح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على ،علي كاظم حسين " تأثير تطبيق معيار القيمة العادلة على الموجودات المالية "،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 24،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة 2010،ص 243.

من خلال الجدول أعلاه يمكن التطرق إلى الآراء المؤيدة لمحاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية ،و في خضم هذا الفرع لابد من النظر في البديل الأكثر استخداما والذي هو محاسبة التكلفة التاريخية، حيث يجب التركيز على مسألة ما إذا كان استخدام محاسبة القيمة العادلة يعد خطوة أفضل من استخدام محاسبة التكلفة التاريخية، ويمكن إجراء المقارنة طبقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة والمبادئ والفروض المحاسبة.

إن المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة ، أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية نتيجة الحاجة المستمرة إلى المعلومات التي تكون أكثر صحة في القرارات المستقبلية، وإن زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال القيمة العادلة يكون مصحوبا بنقص في موثوقيتها ومصداقيتها وإن الأمر يستوجب تعزيز معلومات القوائم المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية وفقا للقيمة العادلة لتزداد ملائمة المعلومات المحاسبية وفي الوقت نفسه سيتم المحافظة على خاصية الموثوقية، وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لم تقم بإلغاء اعتماد التكلفة التاريخية وفي الوقت نفسه أعطت مجالا واسعا لاعتماد القيمة العادلة كما في المعايير المحاسبية (2)و (11) و(16) و(18) و(26) و(32) و(36) (39)

لا بد لمحاسبة القيمة العادلة أن تلبي متطلبات المعلومات المحاسبية المفيدة بشكل أكبر من الوسائل الأخرى، ولكي تكون هذه المحاسبة هي الأعم والأفضل عند إعادة التقارير والقوائم المالية، ومما سبق فإن الوسيلة المستخدمة بشكل أوسع في إعداد القوائم والتقارير المالية هي التكلفة التاريخية ولكنها تفتقر إلى الموضوعية

أما معارضي ونقاد القيمة العادلة فقد أشارو إلى العيوب التالية:

1. القيمة العادلة استنادا إلى النماذج الإدارية لا يمكن التعويل عليها
2. يمكن أن تكون عرضة للتلاعب الإداري بالنظر إلى التقييمات الذاتية التي تشارك في تقديرها
3. الأسعار يمكن أن تكون مشوهة عن طريق عدم كفاءة السوق ولا عقلانية المستثمر أو عند وجود مشاكل في السيولة
4. تخلق محاسبة القيمة العادلة تقلبات لا مبرر له في البيانات المالية
5. مفهوم القيمة العادلة يتناقض مع افتراض الاستمرارية الذي ينص أساسا أن من المتوقع للشركة مواصلة عملياتها على مدى المتوسط والطويل

ثانيا :صعوبات تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (*SCF*) :

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادلة وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة

المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية(انظر الفقرة المتعلقة بتحديد القيمة المعادلة وفق التعديل رقم 157 ف3 ، موقع الكتروني www.fasb.org شوهد يوم : 2016/08/30 على الساعة : 16.00 .

❖ **عدم إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة**: يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقلص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية(المبيضين ، وآخرون،المجلد 06،العدد 14،ص 263).

❖ **غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة**: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر(حمدي ، نوبلي ،يومي 05-06 ماي 2013 ص 14.)

❖ **مكانة أو دور البورصة:** بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق ، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد، كانت موضوع إصلاحات باعتبارها عضوا في المجلس الوطني للمحاسبة، (COSOB) محاسبية ساهمت فيها لجنة مراقبة عمليات البورصة(بوضياف، جامعة الوادي،يومي 05-06 ماي 2013 ص 14) .

❖ **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية**: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلته (مسامح، جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010،ص 13).

ذلك أن تبني النظام المحاسبي يؤدي حتما إلى تحديد وتكييف نظم المعلومات المتواجدة في المؤسسة للوفاء بمتطلبات القانونية للمعلومة المالية، ذلك من ناحية البرمجيات تشغيل المعلومات التي لها القدرة على تجميع ومعالجة البيانات الأحداث الاقتصادية أو من ناحية مراعاة المبادئ المحاسبية أو قواعد التقييم الجديدة. بهدف الحصول على المعلومات بسرعة وجودة عالية خاصة مع استخدام الحاسب الآلي.

بطء مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين : فمازالت المقررات لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته .

الجانب التطبيقي :

الجدول رقم(1-2) :معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع و المعدل الكلي لفقراته.

الرقم	العبارات	المؤشرات الإحصائية: معامل الإرتباط	المؤشرات الإحصائية: مستوى المعنوية
1	الإفصاح عن إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وليس هناك نية للإدارة لتصفية المؤسسة أو التوقف عن النشاط له اثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية من خلال الإصلاح المحاسبي.	** 0.564	0.000
2	الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية	** 0.390	0.000
3	الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	** 0.571	0.000
4	الإفصاح والشفافية على أساس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية	** 0.605	0.000
5	الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية	** 0.653	0.000
6	التزام المؤسسة بعرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنويا بشكل ثابت على الأقل تقدير يؤدي إلي توليد تقارير ذات جودة عالية	** 0.594	0.000
7	الإفصاح عن الاسم والشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له اثر على توليد تقارير مالية	** 0.587	0.000
8	التزام المؤسسة بعرض معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الفترة الحالية له اثر كبير في توليد تقارير مالية ذات جودة عالية	** 0.449	0.000

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج:Spss النسخة 22

الارتباط الإحصائي عند مستوى0.05**

من خلال الجدول رقم (1-2) يتضح أن معامل الارتباط تراوحت قيمته بين **0.390عند مستوى الدلالة

0.05 في الفقرة رقم2(الإفصاح عن القوائم المالية وفق لأساس الاستحقاق المحاسبي ،باستثناء المعلومات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ذات عالية)كأصغر قيمة،وعند مستوى الدلالة0.05في الفقرةرقم5(الإفصاح عن طبيعة ومقدار التقدير المحاسبي والدي له تأثير في الفترة الحالية والمستقبلية له اثر في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية) كأكبر قيمة بـ:**0.653 وبذلك تعتبر فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

1. الفروقات في الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

نص الفرضية: لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الافصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF أي H_0: $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الجدول رقم(1-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع حسب الوظيفة.

المحـــور	الوظيفة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انعكاس النظام المحاسبي المالي على الممارسات المحاسبية للوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية	مراجع داخلي	03	2.51	0.65
	إطار مالي ومحاسب	123	2.48	0.39
	اطار جبائي	2	2.61	0.23
	المجموع	128	2.48	0.39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

الجدول رقم (1-4): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لأثر الوظيفة على مجالات درجة المحور الرابع.

المحـــور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF	بين المجموعات	0.34	2	0.17	**0.10	0.90
	داخل المجموعات	19.90	125	0.15		
	المجموع	19.33	127			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spssالنسخة 22

يتضح من الجدول رقم(1-4) أنه لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة بأن الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك يظهر من خلال أن مستوى الدلالة >0.05، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية التي تنص بأنه لا يوجد فروقات جوهرية بين إجابات الفئات المستهدفة الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF المؤسسة الاقتصادية أي : $\mu_1=\mu_2=\mu_3=\mu_4$

الخاتمة:

ومع دخول المؤسسات الاقتصادية مراحل مختلفة من الإصلاحات ،زاد ذلك من عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني وعدم مسايرته للتطورات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا ما أدى إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي يحد من المشاكل المحاسبية التي تعانيها الممارسات المحاسبية ،الأمر الذي يساعد المؤسسات الاقتصادية على الاندماج في الاقتصاد العالمي ،خاصة وان هذا النظام يعتمد ضمنيا على معايير محاسبة الدولية، إن ظهور المحاسبة الدولية ماهو إلا استجابة للتطورات الملاحظة في دول العالم لتحرير التجارة الخارجية وظهور شركات العابرة للقارات حيت جاءت هذه المحاسبة لتغطية فروقات الممارسات المحاسبية لدول العالم من خلال لجنة مهنية ألا وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية حاليا عن طريق وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي (IFRS/IAS) وتوضحا لهده المعايير من خلال لجنة التفسيرات الدائمة (SIC) ولجنة التفسيرات للمعايير المحاسبة الدولية لإعدادالقوائم المالية IFRICوتعتبر الإصلاحات التي ستشهدها الجزائر وخلال عشرية التسعينيات منعرج في تاريخ الاقتصاد الجزائري حيث انتقل من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي أوجب عليه العديد منالإصلاحات على مختلف الأصعدةلاسيما على الصعيد المحاسبي ، حيت أعدت الجزائر مشروع النظام المحاسبي SCF المستمد من المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS كضرورة لمسايرة التغيرات العالمية والعولمة المحاسبية .

بعد القيام بالدراسة النظرية من جهة والتطبيقية بشقيها في تقيم الواقع والاستقصاء ،توصلنا الى اختبار **الفروض على النتائج التالية :**

- ✓ **تأكيد الفرضيات وصحتها:** انطلاقا من الفرضيات التي اعتمدناها في هاته الدراسة توصلنا إلي صحة الفرضيات كالاتي:

- بخصوص الفرضية الاولى:يساهم النظام المحاسبي المالي SCFبشكل فعال في تحسين الممارسات في المؤسسات الاقتصادية ؛

فقد تحققت الفرضية من خلال ا جماع أفراد العينة المستجوبة على انسجام الممارسات المحاسبية على غرار ما أل عليه الاجتهاد من تطبيق النظام المحاسبي وأثره على الممارسات المحاسبية والقواعد الجبائية فلهذا نجد أن عملية تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي يلبي

احتياجات المهتمين بمحيط المؤسسة الاقتصادي والمالي والمهتمين بالمعلومة المحاسبية من خلال توحيد طرق التسجيل والعرض المحاسبي وهذا ما استوجب الاهتمام بنتاج المعلومة المحاسبية ضمن إطار محدد، وان النظام المحاسبي المالي يجب ان يكون منسجما من حيث المبادئ والقواعد التي يتبنها ،ولقد تطورت الأنظمة المحاسبية والتي تهتم كثيرا بالقواعد المتعارف عليها وفق معايير محاسبة دولية ؛

- الفرضية الثانية:هناك انسجام بين الادوات المستخدمة في القياس المحاسبي حسب النظام المحاسبي الماليSCF ؛

عدم كفاءة وفعالية النظام السابق (المخطط الوطني المحاسبي) فإن الغالبية القصوى من المسحوبين يؤكدون على عدم تغيير الثقافة المحاسبية التي كانت سائدة في ظل PCN السابق لم يعد يستجيب لمتطلبات مستعمليه ،فبالرغم من قضاءه على النقائص التي شابت المخطط المحاسبي العام ،وارتباطه بطبيعة الاقتصاد الوطني وقت إعداده إذ هو أداة تسعى إلي تحقيق الأهداف العامة للمحاسبة ،لكن في ظل توجهات يحددها معدوها والقائمون عليها ،الآمر الذي جعل من المخطط المحاسبي الوطني جامدا في ظل التحولات الاقتصادية المتلاحقة لذلك فقد أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس مختلف جوانبه ،ابتداءا من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى غاية القوائم المالية التي يقدمها مرورا بالإطار الشكلي والهيكلي والمصطلحات وقواعد التقييم وتصنيف الحسابات وبذلك أصبحت المعلومات المحاسبية التي ينتجها المخطط المحاسبي لا تتوافق مع احتياجات مستعمليها بداية من المؤسسة حيث كانت عاجزة عن التعامل بطريقة محددة مع بعض العمليات ،وبذلك أصبح لا يشكل إطار لتوحيد المعلومة المحاسبية ،وبقائه بعيدا عن المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من قبل لجنة معايير محاسبة دولية وبالتالي استمرار النظرة الضعيفة للمحاسبة والقائمة على الخلفية الجبائية وعليه فإن الفرضية كذلك صحيحة؛

- الفرضية الثالثة: كفاءة وفعالية الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية ؛

كفاءة وفعالية النظام المحاسبي المالي **SCF** ومن خلال تطبيق النظام المحاسبي أنه يساهم في ازلت الالتباس على العديد من الممارسات المحاسبية التي كانت غامضة ،ومما يساعد المؤسسات في مسك المحاسبة هو إدخال البرامج المعلوماتية واعتمادها في شكل رسمي ،كل هذا سيمكن المؤسسة من إنتاج معلومات محاسبية مفيدة لمختلف الأطراف وقابلة للمقارنة ،وهذا يعني انه يستجيب لاحتياجات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية ومن خلال أراء الفئة المستهدفة نجد أن الفرضية تحققت .

قائمة المراجع

- زهير خضير ياسين العاني،**أهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع إشارة للتطبيق العراقي** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العراق ،العدد 12،2006،ص 314
- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي،**الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة** ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،العدد 09 ،2013،ص 295
- عباس مهدي الشيرازي،**نظرية المحاسبة** ،مطابع ذات السلاسل ،الكويت ،1990،ص321
- احمد محمد نور ،شحاتة السيد شحاتة ،مبادئ **المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعاييرالمحاسبة الدولية والمصرية** ،الدار الجامعية ،الاسكندارية ،مصر ،2008،ص81
- Hendrisksen Eldons,**Accounting Theory**,Fourth Edition,Home wood ,Richard lewin,1982,p504
- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** الدولية ،الجزء (أ) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الاردن،2013 ،ص07
- عباس علي ميزارا ،وآخرون **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،المطابع المركزية ،عمان ،الأردن،2006، ص 05
- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** الدولية ،الجزء (ب) الوثائق المرفقة ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ،عمان ،الأردن،2013 ،ص 09
- رولا كاسر لايقة ،**القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مذكرة ماجستير كلية التجارة ،جامعة تشرين ،سوريا ،2007،ص 43
- بالرقي تيجاني ،**القياس في المحاسبة ماهيته وقيود ومدى تاثره بالتضخم** ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 08، 2008،ورقلة ص 73.
- محمد سليم وهبة ، **البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ،مجلة المحاسب المجاز ،العدد 23 [1] ،2005،ص 15..
- خالد الجعارات ومحمود الطبري مقال بعنوان،**مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية (ابان الازمة الماليةالعالمية)** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 34 ،2013،ص 233.
- إبراهيم خليل حيدر السعدي ،**مشكلات القياس الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد (21) ،2009،ص 15

- ليث محمد سعيد الجعفر ، **المحاسبة عن انخفاض قيمة الموجودات طويلة الأجل وفق المعايير المحاسبة الدولية وتأثيرها علىجودة المعلومات المحاسبية** ،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،العراق ،ص ص 59،60

- أسامة عمر جعارة ،**المعلومات المتعلقة بمعايير القيمة العادلة الملائمة والموثوقية مشكلات التطبيق** ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 29،كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق ،2012،ص 121.

- محمد سليم وهبة ،مرجع سبق ذكره،ص 18

- خالد الجعارات ومحمود الطبري ،مرجع سبق ذكره ،ص 240

- إبراهيم خليل حيدر ،مرجع سبق ذكره،ص 17

- رضا إبراهيم صالح ،**اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظلالأزمة المالية العالمية** ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة لسكندرية ،العدد 02،المجلد 46،2009،ص 02.

- جميل حسن النجار ،**اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية** ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد رقم 09 ،العدد 03،2013،ص ص 465.

[21]Asif Chaudhry, Danie Coetsee, Erwin Bakker, Santosh Varughese, Stephen McIlwaine, Craig Fuller, Edward Rands, Nees de Vos, Stephen Longmore and T V Balasubramanian, John Wiley & Sons, Inc. Published 2015 by John Wiley & Sons, Inc.p ,**Fair Value,** pdf,p .765.

*** بانها السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع اصل او الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية تبادل منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس .

- خالد الجعارات ومحمود الطبري ،مرجع سبق ذكره ،ص 242

- جميل حسن النجار ،مرجع سبق ذكره ،ص 255

- انظر الفقرة المتعلقة بتحديد القيمة المعادلة وفق التعديل رقم 157 فـ3 ، موقع الكتروني شوهد يوم : 2015/08/30 على الساعة : 16.00 . www.fasb.org

- هيثم المبيضين ، وآخرون ،**دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد 06 ، العدد 14،جامعة بغداد ،ص 263.

- حمدي فلة ،نوبلي نجلاء ،**استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات** ،مدخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،يومي 06-07 ماي 2012.ص 15.

- صفاء بوضياف ،**مستجدات النظام المحاسبي المالي وأفاق تكييفه في البيئة المحاسبية الجزائرية** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،جامعة الوادي،يومي 05-06 ماي 2013 ص 14.

- سماي علي ،خلف الله بن يوسف ،**التعليم المحاسبي وأثره على مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل المعايير المحاسبيةالدولية–دراسة حالة الجامعات الجزائرية**.الملتقى الدولي الثاني حول ،متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الاصلاح المحاسبي الواقع،المعوقات،الحلول، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير ،يومي 01 .02 ديسمبر 2014 ،ص 13.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

اللوجستيك كرهان استراتيجي وتنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

- دراسة ميدانية لمجموعة من PME بمدينة عنابة-

Logistics as a strategic and competitive challenge for Algerian SMEs - Field survey of SMEs in Annaba-

بن قيراط عبد العزيز/ بركات غنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

أ.د فارس بوباكور، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر

تاريخ التسليم:(25 /12/ 2016)، تاريخ التقييم:(09 /02/ 2017)، تاريخ القبول:(26/ 03/2017)

الملخص

يهدف هذا المقال إلى دراسة اللوجستيك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. بعد إجراء دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الواقعة بمدينة عنابة، توصلنا إلى عدة نتائج من أهمها: سوء تقدير لوظيفة اللوجستيك، غياب تام للوجستيك التعاوني ولمقدمي الخدمات اللوجستية، أضف إلى ذلك ممارسات غير خضراء و على عدة مستويات.

الكلمات المفتاحية:
اللوجستيك، سلسلة الإمداد التشاركية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقدمي الخدمات اللوجستية، التعاقد من الباطن، الجزائر، عنابة.

Abstract

This paper aims to study logistics in Algerian SMEs. After leading a survey of a sample of SMEs located in Annaba; an underestimation of the logistics function, a total lack of collaborative logistics as well as logistics providers, and some practices far from being green, were the main results of this work.

Key words: Logistics, collaborative supply chain, SMEs, logistics providers, outsourcing, Algeria, Annaba.

مقدمـة:

في ظل العولمة، سرعة التدفقات اللوجستية، المنافسة المحتدمة والتجديد السريع للمنتجات والخدمات، يعتبر اللوجستيك رافعة نمو وزيادة تنافسية وإنتاجية المؤسسة، ولكن هذه الوظيفة الإستراتيجية لم تصل بعد إلى كامل ممارساتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتتجاوز تكاليفها اللوسجتية في بعض الحالات حتى تكلفة التصنيع، ومعظمها لا تزال متخلفة بـ 10 سنوات في تطبيق أفضل الممارسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي وصلت إلى مستوى متقدم في التحكم الجيد للوجستيك.

هذا الأخير، يقدم للمؤسسات العديد من محركات النمو، خفض التكاليف وتجميع الموارد خاصة لتلك التي تسعى إلى التنافس من أجل البقاء في السوق والنمو وهو الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وجوب تطبيق اللوجستيك كجزء من إستراتيجية سلسلة الإمداد أمرا ضروريا، ويكون في المقام الأول من خلال الإدارة الجيدة وتحسين التدفقات كما الاستفادة من التجارب الناجحة لمؤسسات من نفس الحجم في تطبيق الأساليب الحديثة.

في هذا الإطار وللتسارع الكبير في تطبيق وانتهاج اللوجستيك في الدول الغربية من جهة والفجوة العميقة بينها وبين الدول العربية من جهة أخرى خاصة الجزائر، جاءت هذه الورقة البحثية لتدرس واقع وممارسات اللوجستيك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومدى اعتباره رهانا استراتيجيا يساعدها على البقاء والاستمرارية وأهم الحلول الممكن تطبيقها على مستوى هذا النوع من المؤسسات مراعاة في ذلك خصوصيتها.

ومنه تتمثل إشكالية الدراسة في "**ما مدى اعتبار اللوجستيك رهانا استراتيجيا وتنافسيا لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**"

أولا: اللوجستيك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في بداية الستينات من القرن الماضي ظهر الفكر اللوجستي بالمؤسسات الصناعية ولكن تطبقيه فعليا كان في منتصف السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوائل الثمانينات في أوروبا، علما أن اللوجستيون العسكريون المتقاعدون هم من أصبحوا الممثلين الأوائل للوجستيك المؤسسة بالإضافة إلى الباحثين في مجال العلوم الإدارية مثل Heskett في الو.م.أ، Tixier، Mathe و Colin في فرنسا.

1- مفهوم اللوجستيك وأهدافه: بالرغم من حداثة موضوع اللوجستيك إلا أنه يتسم بالتطور السريع، إذ تطور من التوزيع المادي إلى إدارة للمواد ثم تحول إلى لوجستيك متكامل ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تطور ليصبح سلسلة الإمداد التي تطورت بدورها لتكون سلسلة كونية للإمداد.

إن محتوى ومفهوم اللوجستيك تغير مع تغير بيئة الأعمال والتنمية الصناعية، فعرفته الجمعية الفرنسية لشبكة الإمداد واللوجستيك **ASLOG*** "اللوجستيك هو الوظيفة التي تهدف إلى أن توفر على الأقل من حيث التكلفة والجودة المطلوبة المنتج إلى المكان والزمان حيث يوجد الطلب، مع تحديد جميع عمليات حركات المنتجات مثل: موقع المصانع والمخازن، المشتريات، إدارة المخزون، المناولة، إعداد الطلبيات، النقل ورحلات التسليم،..."(www.aslog.org).

فإدارة اللوجستيك "هي عملية كفاءة وفعالية التخطيط، التنفيذ والرقابة على تدفق وتخزين المواد الخام، المخزون قيد التصنيع، البضائع النهائية والمعلومات المتعلقة بها من نقطة البدائة إلى نقطة الاستهلاك، وذلك بهدف إرضاء المستهلك وتحقيق احتياجاته" (رونالدو إتش بالو، ترجمة تركي إبراهيم سلطان، أسامة أحمد مسلم، 2006، ص 26).

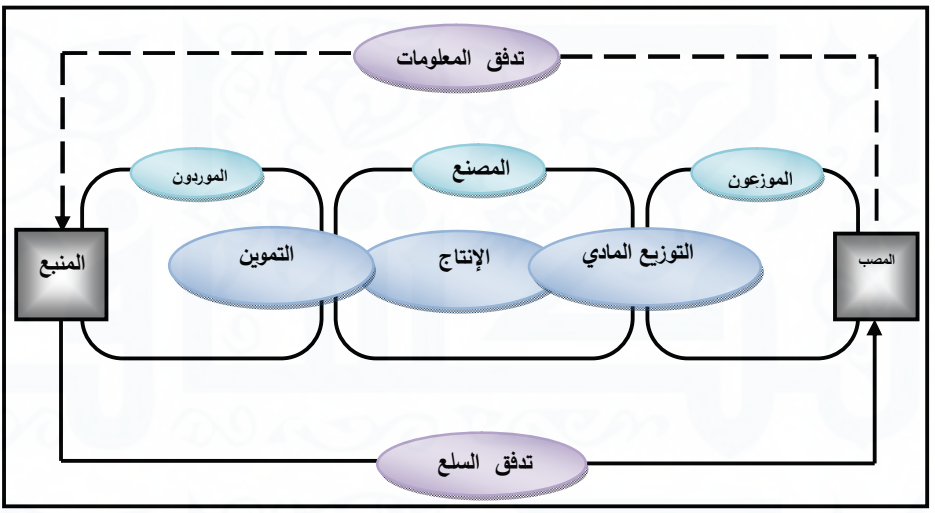
فهي عنصر من إدارة سلسلة الإمداد تقوم بالتخطيط، التنفيذ والتحكم بكفاءة وفعالية في التدفقات اللوجستية (المادية، المعلوماتية والمالية) من المورد إلى غاية المستهلك النهائي بهدف إرضاءه.

أما سلسلة الإمداد عرفها **Tayur et al (1999)** على أنها "نظام مكون من المقاولين من الباطن، المنتجين، الموزعين، تجار التجزئة والعملاء حيث تتدفق المواد من الموردين إلى العملاء، وتتدفق المعلومات في كل الاتجاهات".(Lahcen BALAHA, 2005/2006, P10) وحسب **Génin (2003)** سلسلة الإمداد هي شبكة من المنظمات (الموردون، المصنعون، الموزعين، العملاء ومقدمي الخدمات اللوجستية، ...) تشارك في تصنيع، تسليم وبيع منتج معين إلى العملاء في إطار تبادل

* **ASLOG** : **AS**sociation française de la Supply chain et de la **LOG**istique

المنتجات والمعلومات والأموال. (Rémy LE MOIGNE, 2013, P4). فهي أيضا "شبكة من المنظمات أو وظائف موزعة جغرافيا على العديد من المواقع والتي تتعاون من أجل خفض التكاليف وزيادة سرعة العمليات والأنشطة بين الموردين والزبائن"(François GALASSO, 2007,P19) والشكل رقم 01 يوضح سلسلة الإمداد.

شكل رقم 01: سلسلة الإمداد



Source : Gilles Paché, Thierry Sauvage, (1999), P6

يهدف اللوجستيك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تخفيض المخزون من خلال سرعة دورانه،
- الرد المناسب والسريع على الطلب المتقلب،
- تحسين العلاقة بين المنتج والمستهلك والوصول إلى "صفر عيب". Observatoire partenarial lyonnais en économie, 2006, P3
- الإدارة الجيدة للتدفقات اللوجستية، تجنب الاختناقات والأعطال وضمان التدفق الأمثل للعمليات؛
- تحقيق الربحية وزيادة القدرة التنافسية من خلال تخفيض تكاليف اللوجستيك وتقديم مستوى جيد من الخدمة؛
- تحقيق ما يسمى بـ 05 أصفار (0 ***Les cinq***)[(*)]
- توفير المنتج الصحيح، بالكمية الصحيحة، بالحالة الصحيحة، في المكان الصحيح، في الوقت الصحيح، للعميل الصحيح وبالتكلفة الصحيحة.

(*) ***0 Stock, 0 Délie, 0 Papier, 0 Défaut, 0 Panne.***

2- اللوجستيك داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر اللوجستيك سلاح استراتيجي هجومي ودفاعي في نفس الوقت لزيادة النمو والقدرة التنافسية، فالشركات التي تتحكم جيدا في اللوجستيك هي المؤسسات التي تملك مزايا تنافسية (Amazon, Dell, Zara, Wal-Mart,…).

في الواقع، الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من: التسليم في وقت متأخر، انقطاع المخزون، فقدان أو تضييع الطلبيات، لا تحسن أمثلية مواردها (المخزونات، قدراتها الإنتاجية والتوزيع)، دعم التكاليف الغير ضرورية، كل هذا يؤدي إلى تراجع هوامش الربح وعرقلة النمو، نتيجة عدم التحكم في اللوجستيك داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي لا تستغل الفرص التي يمنحها ولديها مشكل تصور للخدمة اللوجستية.

غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل فكرة تقريبية وربما خاطئة حيث تلجأ إلى أخرجة الأنشطة اللوجستية وتعتبرها تكاليف خارجية لا تستطيع التحكم فيها، بل العكس فإن هذه التكاليف ستمثل في حسابات عملياتها من خلال دفع مبالغ مقابل ذلك، ولكن ليس فقط هذه التكاليف يجب أن تكون مثلى (المستوى الأعلى للخدمات بأقل تكلفة ممكنة)، بل يجب تحديدها بالكامل وتعيينها، فالمعرفة الجيدة تسمح بالتقييم، وإذا لزم الأمر التكيف من خلال تنظيم العمليات الصناعية /التجارية والخدمات اللوجستية.

حسب مجلس سلسلة الإمداد، تقدر التكلفة اللوجستية ما بين 60%- 90% من مجوع التكاليف في المؤسسة الصناعية (Rémy LE MOIGNE, 2013, P1) وتمثل 12% من رقم الأعمال وذلك في الظروف العادية، كما تنتج تكاليف إضافية تتخطي في الغالب تكلفة التصنيع بالنسبة للمؤسسات الغير متحكمة في اللوجستيك، والجدول رقم 01 يوضح أهم مصادر التكلفة اللوجستية الإضافية والنتائج السلبية المترتبة عنها.

3- معيقات الأداء اللوجستي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات خاصة المصغرة يجعل من الصعب التحكم الجيد في إدارة اللوجستيك، حيث توجد سبعة معيقات تحول دون الأداء اللوجستي الجيد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما جاء في الدراسة التي قام بها (2007) CNAM-ANIA-Generix-SCM والموسومة "اللوجستيك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وتتمثل هذه المعيقات في: (Thierry JOUENNE, 2011, P16)

- عدم فهم وإدراك التحديات الإستراتيجية للوجستيك،
- اللوجستيك مجزأ وغياب الكفاءات اللوجستية،

- عدم قياس الأداء اللوجستي،
- ضعف نظام المعلومات اللوجستي،
- عدم الانفتاح والتعاون مع الشركاء (اللوجستيك التعاوني)،
- نقص الموارد المالية، المادية والبشرية،
- عدم معرفة الممارسات الجيدة والحلول اللوجستية.

جدول رقم 01: التكلفة اللوجستية الإضافية ونتائجها على المؤسسة

مصادر التكلفة الإضافية	النتائج
غياب التنبؤ والتوقعات غير موثوقة	الإفراط في الإنتاج تؤدي إلى فائض أو انقطاع في المخزون
تضارب المصالح بين المصلحة التجارية والإنتاج	اختلال في الإنتاج وعدم رضا العملاء
تخطيط الإنتاج (إنتاج غير منجز مقارنة بالطلب)	زيادة المخزون، التقادم وفقدان التفاعل
انقطاع في سلسلة التتبع	تكاليف إضافية والتأثير على صورة المؤسسة
الساعات الإضافية والتسليم السريع لاستدراك التأخر	تكاليف إضافية وتدهور في هوامش الربح
التأخر في التسليم	تكاليف إضافية 10-80% من قيمة الطلبية
سوء تسيير المخزون	فائض أو انقطاع في المخزون، تكاليف إضافية (20 إلى 40٪ من قيمة المخزون)
عدم أمثلية النقل	تكلفة إضافية للنقل بحوالي 10٪ من رقم الأعمال
مشاكل تسليم الطلبيات (طلبيات غير مكتملة وغير مطابقة للمواصفات، النزاعات حول الفاتورة،..)	زيادة عدد الشكاوي وانخفاض معدل رضا الزبائن، مما يؤدي إلى التأخر في الدفع وعدم وجود تدفق نقدي.
إطلاق منتجات جديدة أو الترويج الغير المخطط والمنسق بشكل غير كاف	التأخر في التسليم، تكاليف لوجستية إضافية، مخزون إضافي في حالة المبالغة في تقدير المبيعات
الإفراط في الاستثمار (الأجهزة، البرامج، التدريب،...) والتي لا تتماشى مع الاحتياجات اللوجستية للمؤسسة.	تكاليف إضافية
تنفيذ الطلبيات ورقيا وغياب تبادل المعلومات بيانيا EDI	مصاريف إدارية إضافية

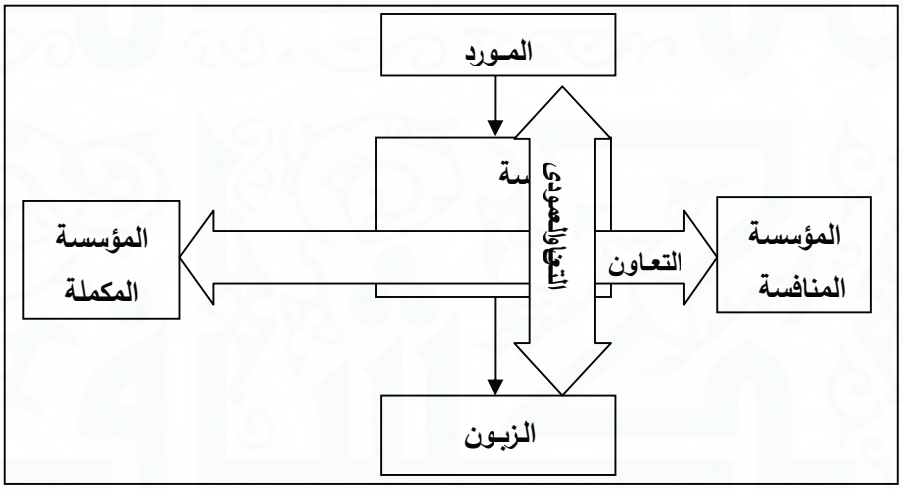
Source: Sébastien MICHEL, (2015), P 8.

4- الحلول اللوجستية الممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سيتم التطرق إلى بعض الحلول الممكن انتهاجها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على اللوجستيك التعاوني والتعاقد من الباطن.

1.4 اللوجستيك التعاوني: استجابة للتحديات المستمرة لتحسين سلاسل الإمداد يأتي التعاون بين مختلف المؤسسات ليعطي منافع اقتصادية، اجتماعية وبيئية متنوعة التي لن تكون في ظل العمل الفردي، فاللوجستيك التعاوني هو عامل النجاح الحقيقي ومصدرا للميزة التنافسية للمؤسسات التي تنجح في تنفيذه بفعالية من خلال: توحيد التدفقات وتجميع الموارد (تنظيم، الموارد البشرية، وسائل النقل، الأدوات والبرمجيات).

اللوجستيك التعاوني هو "مجموعة من التفاعلات بين اثنين أو أكثر من العناصر الفاعلة التي تلعب دورا في سلسلة الإمداد من أجل تحقيق أهداف مشتركة وتقاسم الأرباح"، ويمكن تصنيفه إلى التعاون العمودي والأفقي كما هو موضح في الشكل رقم 02 (Nicole Merle et autres, 2011, P18).

شكل رقم 02: اللوجستيك التعاوني



Source : Nicole Merle-Lamoot, Gilles Pannetier, (2011), P 18.

• **التعاون العمودي**: يشمل أعضاء سلسلة القيمة الواحدة ويرتكز في المقام الأول على تبادل المعلومات بين الوحدات، من خلال: التسيير المشترك للتوريدات، التسيير التجميعي للتوريدات، الاستجابة الكفؤة للمستهلك، التسيير التعاوني للنقل، ...

• **التعاون الأفقي**: ينطوي على تعاون الشركات التي يمكن أن توفر السلع أو الخدمات المكملة سواء كانت متنافسة أم لا (عدة صناعات فيما بينها).

2.4 التعاقد من الباطن: تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التعاقد من الباطن للأسباب التالية:

- تقليل تكاليف الثابتة للنقل والخدمات اللوجستية من خلال تسديد فواتير الاستهلاك الفعلي للخدمة دون الحاجة إلى الاستثمار في ذلك،
- توفير الوقت والطاقة للتركيز على قلب المهنة،
- تسيير أفضل للميزانيات وتقاسم المخاطر.

في هذه الحالة تلجأ المؤسسات إلى البحث عن مقدمي الخدمات اللوجستية المختصين، حيث نجد 05 أصناف لذلك **(PL : Prestataire logistique)**:

- 1PL : مقدم خدمة النقل فقط،
- 2PL: التعاقد من الباطن للنقل والتخزين،
- 3PL: التعاقد من الباطن التقليدي الذي ينطوي على التعاقد على إنجاز العمليات اللوجستية، تطوير الأدوات، المهارات والنظم بهدف تحسين الأداء،
- 4PL: مقدم الخدمة لا يقدم خدمة التوزيع المادي، ولكن العمل على تحقيق الأمثلية ودمج العملاء والموردين.
- 5PL: يقوم بعرض نظم معلومات لوجستية وأنظمة ذكية بهدف تحسين أداء سلسلة الإمداد.

ثانيا: الدراسة الميدانية

1. منهجية الدراسة: تتمثل الدراسة الميدانية في معرفة الممارسات اللوجستية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مدينة عنابة، وتهدف أساسا إلى معرفة هل تطبق هذه المؤسسات اللوجستيك أم لا، كيف ولماذا؟ وتم الاعتماد على المقابلة والاستبيان الذي ضم ثلاثة محاور:

المحور01: معلومات عامة عن المؤسسة لتحديد خصائص العينة،

المحور02: يهدف إلى معرفة الممارسات اللوجتسية بـ **PME** محل الدراسة،

المحور03: مدى تطبيق اللوجتسيك التعاوني والتعاقد من الباطن.

المحور 04: مشاكل ومجالات التحسين في اللوجستيك.

الجدولة الزمنية للدراسة: تم إعداد الدراسة حسب الجدولة التالية:

- فترة اعدد الاستبيان واختباره: سبتمبر – نوفمبر 2015 (تم اختبار الاستبيان على 03 مؤسسات بعدها تم تعديل بعض الأسئلة كي تتناسب مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية).
- فترة توزيع الاستبيان: جانفي – أفريل 2016

- فترة التفسير واستخلاص النتائج: سبتمبر – ديسمبر 2016

عينة الدراسة: نظرا لضخامة حجم مجتمع الدراسة وتباين مواقع المؤسسات وكذلك ارتفاع تكاليف الدراسة. تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة الطبقية الغير نسبية واستهداف 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات بولاية عنابة، بعد توزيع الاستبيان وجمعه تم اعتماد 24 استبيانا للتحليل واستبعاد 06 لعدم اكتمالها أو لوجود بعض التناقضات في الإجابة، حيث كان معدل الإجابة **80**٪.

2. خصائص العينة: من خلال الإجابة على أسئلة المحور الأول من الاستبيان أمكننا تحديد خصائص العينة والتي تتمثل في:

- تشمل العينة أنواع المؤسسات الثلاث (مصغرة، صغيرة، متوسطة)، هذا يمكننا من تعميم نتائج الدراسة والتي لم تقتصر على نوع واحد من المؤسسات (عدد العمال هو المعيار المعتمد في تحديد حجم المؤسسة).
- المؤسسات ذات الطابع التجاري تمثل ما نسبته (27.3**%**) وتتبعها المؤسسات الإنتاجية بنسبة (22.7**%**). هذين النوعين من أكثر المؤسسات التي تهتم باللوجستيك هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تتميز مدينة عنابة بارتفاع نسبة النشاطات التجارية والإنتاجية، أما بالنسبة لمؤسسات التعبئة والتغليف تمثل نسبة (13.6%) وهي نسبة معتبرة نظرا لأهمية هذا النشاط في سلسلة اللوجستيك ووعي المؤسسات بهذا خدمة للسياسات التسويقية والترويجية الجديدة التي فرضتها حدة المنافسة.
- (18.2**%**) تمثل مؤسسات النقل وهناك تشابه هذه المؤسسات على المستوى التشغيلي وترابط هذين النشاطين (إذ أن مؤسسات النقل تقدم خدمات ملحقة) كانت العينة من 18.2%.
- بالنسبة للخدمات اللوجستية فنجد مؤسستين فقط على مستوى الولاية هما: **LOGITRANS** و **TRISTAR** حيث يعتبر اللوجستيك قلب المهنة لهما. أما المؤسسات الأخرى فشملت مؤسسة أشغال عمومية، استرجاع الورق هذا النشاط الأخير يمثل أحد حلقات اللوجستيك العكسي.
- بالنسبة لمجال النشاط حاولنا أن تشمل عينة الدراسة مختلف الاتجاهات، فلم نجد مؤسسات ذات تعاون إقليمي (المغرب العربي وإفريقيا) نتيجة ضعف اقتصاديات المنطقة رغم أهمية اللوجستيك في تكامل نشاطات المنطقة، لكن الأمر يختلف عند الحديث عن منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تعتبر من أنشط المناطق في العالم خاصة وجود ميناء نشط بولاية عنابة، لكن تبقى نسبة المؤسسات ذات النشاط المحلي هي الأكبر بنسبة (68.20%) وهي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتميز بمحدودية النشاط.

- نجد أن نسبة (72.7%) من مؤسسات العينة لا تملك موقع على الانترنيت، أما المواقع الموجودة فهي عبارة عن صفحات ويب أولية تفتقر إلى معلومات عن المؤسسة لا إحصائيات ولا تجديد. هذا ما زاد من صعوبات اختيار عينة البحث.

3. الممارسات اللوجستية: الهدف من هذا المحور هو التعرف على الممارسات اللوجستية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3 تنظيم وإستراتيجية اللوجستيك

- أظهرت النتائج أن اللوجستيك لا يعتبر وظيفة أساسية ولا زالت المؤسسات تعتبره وظيفة ثانوية مرتبط بوظائف أخرى كـ: التسويق، الإنتاج، الإدارة العامة، إدارة التموين والمشتريات، إذ يبقى المفهوم محصورا في اللوجستيك الأمامي فقط (غياب المفهوم المتطور للوجستيك).

- غياب المفهوم المتكامل للوجستيك وسلسلة الإمداد يضع المؤسسات الجزائرية في مرحلة اللوجستيك المنفصل.

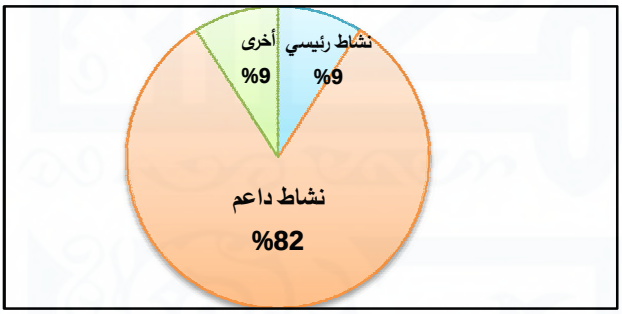
- حسب هذا النوع من الأعمال ليس بالضرورة وجود مدير لوجستي، بل الأهم هو كيفية إدارة سلسلة الإمداد من خلال التخطيط، التنسيق والسيطرة على جميع التدفقات للوصول إلى خدمة ذات جودة عالية بتكلفة أقل، والوعي بمدى أهمية اللوجستيك في خلق القيمة ودفع المؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية.

- ترى PME محل الدراسة الأنشطة ذات العلاقة بالوظيفة اللوجستية هي: التموينات (33٪) الوظيفة الأكثر أهمية بعد النقل (42٪) والباقي موزع بين الوظائف الأخرى للمؤسسة، هذا لا يتطابق مع إدارة وتنسيق التدفقات لتحقيق الأهداف.

- أكثر من (54٪) من التدريبات التي تقوم بها المؤسسات ترتكز على المهام الأساسية و(8٪) على الأنشطة اللوجستية بشكل منفصل لا على اللوجستيك كمدخل متكامل وما يقارب (38%) لا تنتهج سياسة التدريب إطلاقا.

- ترى غالبية المؤسسات أن المنافسة في السوق قوية نسبيا، رغم هذا ما نسبته (4%) فقط على دراية بالاستراتجيات اللوسجتية للمنافسين وهي المؤسسات التي يعتبر اللوجستيك نشاطها الرئيسي والتي تعكس تركيبة العينة، أما المؤسسات التي يمثل اللوجستيك فيها نشاط داعم فهي تمثل ما نسبته (81.80%) ما يوضح أن (75%) لا تعتبر اللوجستيك رهانا استراتيجيا كرافعة الأداء وزيادة القدرة التنافسية وبالتالي فرصة يجب استغلالها.

شكل رقم 03: مكانة اللوجستيك في PME محل الدراسة



المصدر: اعد الجدول بالاعتماد على نتائج الاستبيان

توضح هذه النتائج غياب الفهم والتطبيق الجيد للوجستيك بغية تحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية للمؤسسات.

2.3 استعمال التكنولوجيا في إدارة الأنشطة اللوجستية

- الوضعية الثانوية للوجستيك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعكس عدم وجود نظام معلومات لوجستي (92٪) و(8٪) الباقية فهي تملك بعض أنظمة إدارة المخزون، كما أن الغالبية (83٪) ليس لديها نظام المناولة الآلية ولا توجد أي مؤسسة تستعمل تقنيات التتبع الحديثة كالترميز السلعي و/أو الترددات الراديوية ويبقى استخدام الأوراق وإدخال البيانات يدويا هو المسيطر، في حين أن المؤسسات العالمية تخطت هذا لتسريع العمليات والحفاظ على البيئة (استخدام أقل للأوراق).

- هذه النتائج تعكس مرة أخرى البعد التكنولوجي للمؤسسات الجزائرية، الذي يبقى شرطا أساسيا لسد الفجوة بينها وبين المؤسسات الرائدة في المجال اللوجستي وهذا يبقي الحديث عن الأداء اللوجستي غائب في مؤسساتنا.

- المؤسسات التي تستعمل برامج هي مؤسسات متوسطة نظرا لحجم نشاطها والإمكانات المادية لحيازة مثل هذه البرامج، 03 مؤسسات فقط تستعمل برامج أخرى مثل: **GMAO*** فاستعمال مثل هذه البرامج يزيد من سرعة تبادل المعلومات وبالتالي زيادة سرعة إتمام العمليات اللوجستية.

- في ظل نشاط سوق الخطوط الهاتفية في الجزائر خاصة النقالة منها يبقي الهاتف هو وسيلة الاتصال الأولى المستعملة سواء داخل المؤسسة أو خارجها رغم سلبيات هذه الوسيلة**، ثم يأتي الفاكس والبريد العادي، أما الانترنت تأتي في المرتبة الرابعة حسب درجة الاستعمال وهي وسيلة

* GMAO : **G**estion de **M**aintenance **A**ssistée par **O**rdinateur)

** الاعتماد على الهاتف النقال للاتصال بسائقي الشاحنات يهدد سلامة وأمن الطرقات

تفرض نفسها يوما بعد، فيما يخص الانترانيت والاكسترنيت يبقى استعمالها ضئيل جدا ولا توجد أي مؤسسة ضمن عينة الدراسة تستعملها.

- سبب الضعف في استخدام كل من الانترنيت، الانترانيت والاكسترانيت راجع إلى ضعف البيئة ككل، فحتى لو طمحت المؤسسة لاستغلال هذه التقنيات يبقى زبائنها وشركائها التجاريين بعدين عن الاستجابة لذلك الطموح.

3.3 اللوجستيك المستدام: إن الأخذ بالاعتبارات البيئية في الخيارات اللوجستية (تحديد المواقع، وسائل النقل، طرق التغليف، إعادة التدوير، ...) أمرا مهما لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة.

- لا تزال المؤسسات الجزائرية بعيدة عن الأخذ في حسابها الاعتبارات البيئية، حيث نجد انعدام المؤسسات التي تهتم كثيرا بالبيئة على مستوى عينة الدراسة وما يتعدى نصف العينة لديها متوسط من الوعي (54.2%) و(45.8%) من المؤسسات المتبقية اهتمامها بالاعتبارات البيئية قليل.

- بالرغم من هذا فإن المؤسسات محل الدراسة ترى أن تحسين صورة العلامة التجارية للشركة هو الدافع الأول للاهتمام بالبيئة، يأتي بعدها تخفيض التكاليف، القوانين والتنظيمات.

- غير أن إرادة إدارة المؤسسة لا تعتبر دافعا قويا ولا جماعات الضغط كدور المجتمع المدني ولا حتى الاستحواذ على أسواق جديدة وبالتالي الانتقال إلى المنطقة الزرقاء (إستراتيجية المحيط الأزرق).

- تستعمل معظم المؤسسات (83.33%) الشاحنات كوسيلة رئيسية للنقل لتوفر هذا النوع من الوسائل وكذلك لطبيعة البضاعة المنقولة، هذا يمكننا من تقدير حجم التلوث الذي يمكن أن تسببه هذه الشاحنات خاصة مع غياب البعد البيئي، بالإضافة إلى عرقلة حركة السير والآثار الخارجية السلبية الناتجة عن ذلك. هذا ما أعطى صورة سيئة عن النقل البري للبضائع.

- المؤسسات التي تستعمل مختلف أنماط النقل (البري، البحري والجوي) لنقل البضائع فهي مؤسستان فقط، وهذا ما يبرز الدور المهم للنقل المتعدد الوسائط لإتمام نقل البضائع وضرورة تكامل ووصل شبكات النقل ببعضها.

- ترجع صعوبات النقل بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة للهياكل القاعدية (40.9%) و(59.10%) لمحدودية وسائل النقل، ما يفسر توفر شبكة نقل لا بأس بها على مستوى الولاية ولكن يبقى الربط هو المشكل الحائل دون الاستغلال الأمثل لهذه الشبكة.

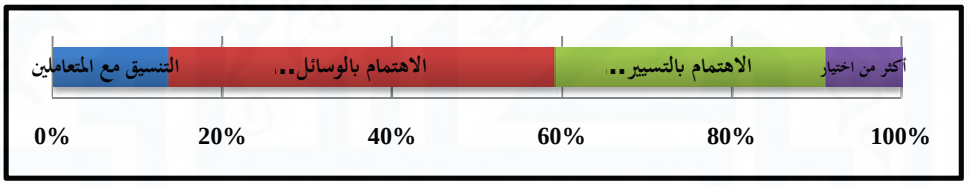
- محدودية الوسائل تعكس الصعوبة التي تجدها المؤسسات التي تحاول إيجاد نفسها لإتمام عملياتها اللوجستية كغياب مقدمي الخدمات اللوجستية.

4- الحلول اللوجستية: اللوجستيك التعاوني من بين الحلول التي من الممكن استغلالها خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقاسم التكاليف، لذلك كان لا بد من معرفة مدى الفهم والإلمام بهذا النهج، أضف له التحكم في التعاقد من الباطن والدور المهم لمقدمي الخدمات اللوجستية في ذلك.

1.4 اللوسجتيك التعاوني:

- (45.45%) من المؤسسات تركز على الاستثمار في الوسائل المادية والبشرية للرفع من أدائها اللوجستي (في الغالب يكون الاستثمار إلا في الوسائل المادية)، أما المؤسسات التي تهتم بجانب التسيير والجودة تقدر بنسبة (31.8%) و(13.65%) تحاول التنسيق مع متعامليها وهذه الأخيرة منخفضة لغياب مفهوم اللوجستيك المشترك أي سلسلة الإمداد.

شكل رقم 04: الطرقة المتبعة لتحسين الأنشطة اللوجستية



المصدر: اعد الشكل بالاعتماد على نتائج الاستبيان

- تبقى ما نسبته (9.10%) تستعمل الطرق الثلاثة معا لبلوغ التميز بالاستغلال الجيد لهذا النشاط.

- غالبية المؤسسات محل الدراسة (91.66%) لا تتكامل في الجانب الخلفي (الموردين) ولا الجانب الأمامي (زبائن والموزعون)، ما يفسر غياب مفهوم إدارة العلاقة مع الزبون / مورد.

- هذه العلاقة ذات البعد الإستراتيجي تمد المؤسسات بعلاقات مربحة وطويلة المدى وتزودها بفرص لتحسين استعمال البيانات والمعلومات لفهم الزبائن وتطبيق استراتيجيات التسويق بالعلاقات بشكل أفضل، كما تعتمد على إدارة تدفق المعلومات في النظام اللوجستي.

- المؤسسات محل الدراسة لا تزال بعيدة كل البعد عن تطبيق هذه المفاهيم الحديثة، فهي لا تبذل جهودا للاستماع إلى الزبون ولا تدرك احتياجاته حتى لو أدركتها لا تستجيب لها.

- كل المؤسسات محل الدراسة لا تطبق اللوجستيك التعاوني من خلال: عدم توحيد التدفقات، غياب تقاسم المعلومات إلى غير ذلك من أشكال اللوجستيك التعاوني، ومن جهة أخرى عدم البحث عن حلول أخرى في ظل غياب مقدمي الخدمات اللوجستية ونقص الوسائل المادية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يبقى العائق دون تطبيق اللوجستيك التعاوني هو نشر وتقاسم المعلومات على كل الأصعدة وغياب النظرة الإستراتيجية لمسيري المؤسسات الجزائرية عموما.

2.4 التعاقد من الباطن للوجستيك

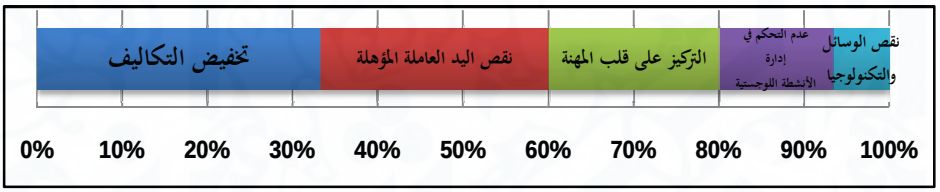
- (72.7%) من المؤسسات تقوم بالتعاقد من الباطن لبعض أنشطتها اللوجستية، ويأتي النقل في المرتبة الأولى لاعتماده على أسطول مركبات يكلف المؤسسة استثمار بميزانية معتبرة وكذلك لوجود عدد كبير من مؤسسات نقل البضائع خاصة في الفترة الأخيرة وانخفاض التكلفة نسبيا مقارنة بالسابق، أما المناولة والتخزين في المرتبة الثانية (المناولة هي التي رجحت هذه النسبة) والتسليم نادرا ما تقوم المؤسسة بأخرجته.

- إدارة الطلبيات وخدمات ما بعد البيع تبقى غير معنية بالتعاقد من الباطن لخصوصية هذه النشاطين في نظر المسيرين الجزائريين إلا في حالة ما كانت هذه المؤسسات تابعة إلى نفس المجمع أو تكون من اختصاص المؤسسة الأم.

- يبقى الحديث عن إدارة المردودات ونظام المعلومات اللوجستي بعيدا خاصة في ظل غياب المفهوم الشامل للوجستيك.

- ترجع المؤسسات سبب التعاقد من الباطن إلى: تخفيض التكاليف، يأتي بعدها نقص اليد العاملة المؤهلة، أما التركيز على قلب المهنة وعدم التحكم في إدارة الأنشطة اللوجستية ونقص الوسائل والتكنولوجيا تعتبر دوافع أقل أهمية.

شكل رقم 05: أسباب التعاقد من الباطن اللوجستي



المصدر: اعد الشكل بالاعتماد على نتائج الاستبيان

- حتى لو هناك رغبة في التعاقد من الباطن من طرف المؤسسات محل الدراسة، فإننا نسجل عدم وجود مقدمي هذه الخدمات خاصة في إدارة المردودات، خدمات ما بعد البيع، إدارة المبيعات ونظم المعلومات اللوجستية، على خلاف النقل والمناولة إذ نلاحظ تواجد عرض لا بأس به ولكن لا يستوفي المعايير العالمية، فالعرض أكثر من الطلب نتيجة لتوفر عدد كبير من هذه المؤسسات خاصة في الفترة الأخيرة نتيجة زيادة عدد مؤسسات النقل الممولة من طرف الدولة ضمن السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- يعتبر دفتر الشروط، العقود والاتفاقيات الأدوات التي من خلالها يتم إدارة العلاقة مع مقدمي الخدمات، أما فيما يخص الاتفاقيات الغير الرسمية ترها المؤسسات محل الدراسة أداة غير موثوقة.

- تعتمد المؤسسات على العلاقة: "مقدم خدمة واحد يضمن عدة أنشطة"، هذا يتماشى مع مفهوم اللوجستيك الحديث من خلال تقليل عدد الشركاء ولكن بناء علاقة قوية معهم، غير أن هذه النتيجة لا تتوافق مع النتائج السابقة خاصة فيما يتعلق بإدارة العلاقة مع الزبون والمورد ويفسر ذلك بحجم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولطبيعة النشاط الأكثر أخرجة (النقل والمناولة).

- الشكل رقم 06 يوضح نوع مقدمي الخدمات اللوجستية التي تتعامل معها المؤسسات محل الدراسة، حيث توضح الدراسة غياب 3PL, 4PL, 5PL والغالبية تعتمد على مقدم خدمة النقل فقط (1PL) وهذا ما يتماشى مع النتائج السابقة.

شكل رقم 06: نوع مقدمي الخدمات اللوجستية



المصدر: اعد الشكل بالاعتماد على نتائج الاستبيان

5. المشاكل ومسارات تحسين اللوجستيك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.5 المشاكل والعقبات اللوجستية

تقسم المشاكل اللوجستية التي تواجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة، إلى مستوين حسب الأهمية:

- **المستوى الأول:** نقص وسائل النقل، صعوبة الحفاظ على معدل عال لخدمة العملاء، عدم وجود أدوات قياس الأداء اللوجستي، عدم وضوح التنبؤ بالطلب، عدم وجود نظم المعلومات وتخفيض التكلفة اللوجستية.

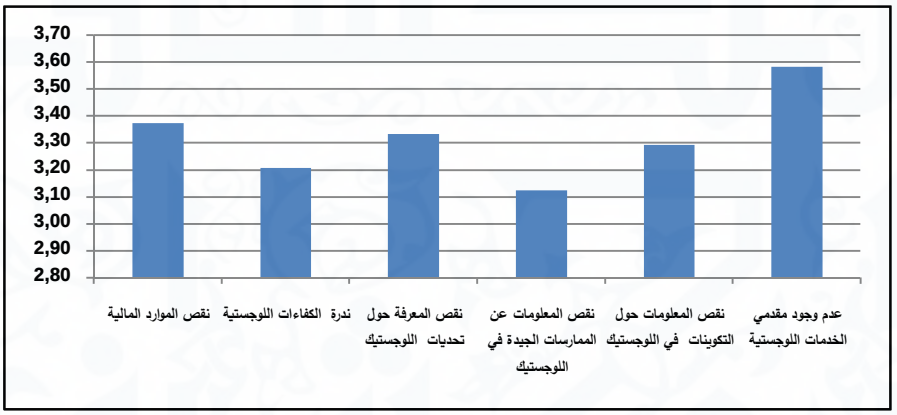
- **المستوى الثاني**: توحيد تبادل المعلومات ما بين المؤسسات، تتبع المنتجات، نضج لوجستيك الموردون، التعاون بين الزبون والمورد، الأدخلة/ الأخرجة اللوجستية وتحديد رافعات اللوجستيك.

هذه النتائج تعكس دائما النظرة الضيقة والكلاسيكية للوجستيك بالنسبة للمؤسسات، حيث لا تولي اهتماما كبيرا لأهم التحديات الحالية (اللوجستيك التعاوني التعاقد من الباطن).

- العقبات الرئيسية التي تحول دون تطوير اللوجستيك في PME محل الدراسة تتمثل في:
  - عدم وجود مقدمي الخدمات اللوجستية،
  - نقص الموارد المالية،
  - نقص المعرفة حول تحديات اللوجستيك
  - نقص المعلومات حول التكوينات في اللوجستيك،

- ندرة الكفاءات اللوجستية،

شكل رقم 07: العقبات الرئيسية التي تحول دون تطوير اللوجستيك في PME محل الدراسة



المصدر: اعد الشكل بالاعتماد على نتائج الاستبيان

أما نقص المعلومات عن الممارسات الجيدة لا تمثل عائق لدى غالبية المؤسسات.

2.5 مسارات التحسين: من وجهة نظر غالبية المؤسسات التي شملتها الدراسة، السبل الواعدة لتحسين الخدمات اللوجستية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:

- التدريب والتكوين،
- التشخيص اللوجستي،
- استقبال المتدربين (طلبة جامعات ومعاهد) في اللوجستيك،
- اللوجستيك التعاوني،
- قياس العائد على الاستثمار للوجستيك،
- المشاركة في مجموعات قطاع العمل.

نتائج الدراسة: إن الإستراتيجية اللوجستية غير معروفة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يعتبر اللوجستيك وظيفة ثانوية مرتبط أساسا بالنقل والتموينات وليس هناك دراية بالاستراتجيات اللوسجتية للمنافسين وغالبية المؤسسات لا تعتبره رهانا استراتيجيا كرافعة أداء وزيادة القدرة التنافسية. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية في اتخاذ قراراتها ويبقى النقل هو النشاط الأكثر استعانة بمصادر خارجية مقارنة بباقي الأنشطة (التخزين، نظام المعلومات اللوجستية، ...)؛ وترجع صعوبة اتخاذ قرار التعاقد من الباطن إلى: عدم وجود مقدمي خدمات لوجستية أو محدودية اتخاذ القرارات.

ضف إلى ذلك ثقافة المؤسسات الجزائرية التي ما زالت لا تطبق مبدأ التخصص ولا تسعى إلى انتهاج اللوجستيك التعاوني ولا البحث عن حلول أخرى في ظل غياب مقدمي الخدمات اللوجستية ونقص الإمكانيات من جهة وعدم الامتثال للممارسات الجيدة على المستوى الإقليمي والعالمي من جهة أخرى.

خاتمــة:

إن الأداء اللوجستي في الجزائر يأتي في مراتب متأخرة مقارنة بدول المنطقة رغم أنها تتملك إمكانيات معتبرة، ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذا التأخر: التواجد الضعيف لمتعاملي لوجستيك دوليين بسبب المناخ الاستثماري الغير مشجع، سوق غير متطور ومشغول من طرف متعاملين محليين والبنية التحتية اللوجستية المتخصصة غير متطورة.

هذا ما يعكس واقع اللوجستيك بالنسبة لجميع المؤسسات سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، فغياب وعدم الإدراك بأهمية اللوجستيك يرجع إلى ضعف المنظومة ككل بالدرجة الأولى، وذلك من خلال عدم وجود دراية بالسوق ومجالات الاستثمار والفرص في تطوير هذا القطاع، ضعف ونقص الخبرة لدى مقدمي الخدمات المحلية، عدم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، كذلك غياب التنسيق بين المؤسسات وبالتالي غياب مفهوم التعاون والتحالف.

في كل هذا يبقى المشكل الأساسي عدم الإدراك والوعي بأن اللوجستيك رهان إستراتيجي على المؤسسة انتهاجه ليس بالضرورة إنشاء إدارة متخصصة ولا القيام بكل الأنشطة داخليا، خاصة في ظل الإمكانيات المادية والبشرية وحتى المالية المحدودة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن بالاعتراف واستغلال الفرص المفقودة من عدم التطبيق الجيد للوجستيك سواء من خلال الاستفادة من المزايا التي يحققها لها وزيادة تنافسيتها أو إنشاء مؤسسات مختصة "مقدمي الخدمات اللوجستية" وهو ما يمثل فرصة أعمال وهذا ما أثبتته الدراسة.

قائمة المراجع

1- رونالدو إتش بالو، **إدارة اللوجستيات: تخطيط وتنظيم ورقابة سلسلة الإمداد**، ترجمة تركي إبراهيم سلطان، أسامة أحمد مسلم، السعودية: دار المريخ، 2006.

2- François GALASSO, **Aide à la planification dans les chaînes logistiques en présence de demande flexible**, thèse de doctorat, EDSYS, France, 2007.

3- Gilles Paché, Thierry Sauvage, **La logistique : Enjeux Stratégique**, 2e édition, Librairie Vuibert, Paris : France, 1999.

4- Lahcen BALAHA, (2006), **Management de la Supply Chain et Planification Avancée**, Magister en sciences de gestion, Université de Tlemcen, Algérie, 2006.

5- Nicole Merle et autres, **Pratiques de logistique collaborative : quelles opportunités pour les PME/ETI?**, Le pôle interministériel de prospective et d'anticipation des mutations économiques (PIPAME), Ministère de l'écologie, du développement durable, des transports et du logement, France, 2011.

6- **Cahier N°3 : La logistique, fonction stratégique pour les entreprises**, Observatoire partenarial lyonnais en économie, France, 2006.

7- Rémy LE MOIGNE, **Supply chain management : Achat, production, logistique, transport, vente**, Dunod, Paris, 2013.

8- Sébastien MICHEL, **Comment aider les PME-PMI à la Martinique à relever le défi logistique ?,** Supply Chain Masters, Fort de France, 26 Février 2015.

9- Thierry JOUENNE, **Comment relever le défi logistique des PME de l'agroalimentaire dans un contexte haussier des coûts de transport et du flux tendu?,** Supply Chain Masters, Toulouse : France, (7 Avril 2011)

10- www.aslog.org

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

دور الوقف في تمويل النمو الاقتصادي في الجزائر

Role of Waqf in financing economic growth in Algeria

د.كوديد سفيان ، المركز الجامعي عين تموشنت ،الجزائر.

تاريخ التسليم:(24 /2017/01)، تاريخ التقييم:(25 /2017/02)، تاريخ القبول:(01/ 2017/04)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في دور الوقف في تمويل النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تطرقنا إلى مفهوم الوقف وأشرنا إلى تجربة الوقف الجزائري، وكذا تطور الإيرادات الوقفية خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى 2013، كما تطرقنا إلى تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال نفس فترة(1999 إلى 2013). وقد أثبتت الدراسة الأثر الإيجابي المتواضع للإيرادات الوقفية على الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الوقف، النمو الاقتصادي، الإيرادات الوقفية، الناتج المحلي الخام

Abstract

This study aims to examine the role of waqf in the financing of economic growth in Algeria. For this purpose, we discussed the concept of waqf and the Algerian experience of waqf, as well as the evolution of waqf revenues during the period 1999-2013, as we discussed the evolution of gross domestic product, excluding hydrocarbons, over the same period (1999-2013). The study showed the low positive impact of waqf revenues on the country's non-hydrocarbon GDP.

Keywords: waqf, economic growth, waqf revenues, gross domestic product

مقدمة:

يتزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بقضايا الفكر في الاقتصاد الإسلامي وأسسه ومرتكزاته ونظمه من الدوائر ومراكز البحث الغربية، بشكل منقطع النظير والأسباب وراء ذلك متعددة نوجزها فيما يلي:

أولاً : تراجع الفكر التنظيري الغربي بشقيه الاشتراكي والرأسمالي وانحصارهما بين تعميم الملكية الخاصة أو تأميمها.

ثانياً : ارتكاز آليات التمويل في السياسات النقدية والمالية على مبدأ الفائدة وعدم القدرة على إيجاد بديل آخر في الفكر الاقتصادي الغربي.

ثالثاً :التقلبات الظرفية والأزمات الدورية التي أصبحت تضرب النظام الرأسمالي فكراً وتنظيراً وتطبيقاً بشكل يهز الثقة حتى في المبادئ الفلسفية التي يستند إليها.

رابعاً : الافتقار إلى إنتاج بدائل من صميم رحم النظام الرأسمالي، مما فتح الأفاق أمام البحث على بدائل أخرى في الاقتصاد الإسلامي.

خامساً : الحاجة الماسة إلى إيجاد صيغ أخرى للتكافل الاجتماعي، للتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية ومحاصرة ظاهرة الفقر.

لهذه الأسباب وغيرها ينفتح النظام الرأسمالي على الفكر الاقتصادي الإسلامي، لما يزخر به هذا الأخير من صيغ ونظم وأساليب، تساهم في حل المشاكل الاقتصادية للإنسانية، ومنها نظام الوقف الذي يعتبر بحق أسلوب جّد فعال لتجسيد التكافل الاجتماعي، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يعتبر نظام الوقف من النظم الاقتصادية التي كانت في ظل الإسلام، مؤسسة عظمى لها أبعاد مختلفة دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وظلت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية تجسيداً حياً للتضامن والتكافل، شملت أنشطتها كل أوجه الحياة الاقتصادية، وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها والمدارس ودور التعليم والمكتبات، والمؤسسات ذات الطابع الخيري والمؤسسات الصحية.

لقد قام الوقف بدور مهم في المجتمعات الإسلامية قديماً وحديثاً ، فقد ساهم قديماً في تحصين المجتمع ومده بالموارد التي تحقق نموه واستمراره، وهو حديثاً يحمل الكثير من الايجابيات التي توفر مصادر التمويل للمشروعات الاستثمارية، فضلاً عما توفره من الموارد اللازمة لسد حاجيات الفقراء والمساكين.

قام الوقف بدور تنموي تأكده الشواهد التاريخية، من خلال العديد من المجالات التي عالجها، ففي المجال التعليمي كان له دور في نشر العلوم وإقامة المدارس والمكتبات وفي المجال الصحي من خلال بناء المستشفيات، وفي المجال الاقتصادي عن طريق توفير سبل تمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى دوره في المجال الاجتماعي، وذلك من خلال مشاركته في التخفيف من المشاكل الاجتماعية، وتحقيق التكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن أن يكون للإيرادات الوقفية أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تعتبر التجربة الجزائرية في مجال الوقف، تجربة فتية تحمل الكثير من الإيجابيات للاقتصاد والمجتمع الجزائري، وهذا ما يدفعنا نحو البحث في دور الوقف في تمويل النمو الاقتصادي. في دراستنا سنحاول التطرق إلى التجربة الوقفية في الجزائر في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى أثر الإيرادات الوقفية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: التجربة الوقفية في الجزائر.

الوقف حبس للعين وتصدق بالمنفعة تقربا من الله عز وجل، هذا ما تأكده النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، ولكن ما هو مفهومه ومضمونه الاقتصادي؟سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم المتعلقة بالوقف، وكذا مضمونه الاقتصادي، ومن ثم نشير إلى التجربة الوقفية في الجزائر ونقدم إحصاء تفصيلي للأملاك الوقفية لسنة 2015.

أولا: الوقف.

1-الوقف لغة:

الحبس، يقال: وقفت الدار وقفا بمعنى حبستها، وجمعه:أوقاف، مثل ثوب أثواب، والوقف والحبس معنى واحد، وكذلك التسبيل، يقال: سبلت الثمرة بالتشديد جعلتها في سبيل الخير وأنواع البر(العياشي،2008،ص5).

2-الوقف اصطلاحاً :

أ-الاصطلاح الشرعي:

تناول الفقهاء الوقف بتعاريف مختلفة، ويعود سبب الاختلاف إلى اختلاف مذاهبهم في الوقف من حيث أحكامه وشروطه:

أ-1- تعريف الحنفية:

عرف الإمام أبو حنيفة الوقف بأنّه: "حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على وجه البر"(بن عزوز، 2004، ص21).

ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج أنّه لا يلزم زوال الموقوف عن ملك الواقف، بحيث يصح له الرجوع عنه.

أما الصاحبين الذين يريان أنّ الموقوف يخرج عن ملك الواقف سواء على اعتبار نظرية التبرع بالعين، أو على نظرية إسقاط الملكية، فيعرفان الوقف بأنه:" حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته من الواقف على مصرف مباح موجود، ويصرف ريعه على جهة بر وخير تقربا إلى الله تعالى"(بن عزوز، 2004، ص22).

أ-2- تعريف المالكية:

هو "عطاء منفعة شيء مدّة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه أو تقديراً "(الأسرج، 2009، ص11).

هو حبس للعين عن التصرف فيها (البيع والهبة والوصية) والتبرع بمنفعتها لجهة من جهات البر تبرعاً لازماً على وجه التأقيت أو التأبيد.

ويعتبر رأي المالكية القائل بأنّ الوقف من أعمال الخير الذي يجوز مؤبداً ومؤقتاً، يتناسب مع أرض الواقع لما له من آثار تنموية ناتجة عن التوسع في أعمال الخير، مما يتيح للقائمين على الأوقاف باستغلال هذه الموارد الوقفية واستثمارها في نطاق الضوابط الشرعية، بما يعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم(بكر، 2009، ص17).

أ-3- تعريف الشافعية:

هو "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته من الواقف وغيره، على مصرف مباح موجود تقربا إلى الله "، وحسب هذا التعريف فالمال يخرج عن ملك الواقف، ويصير حبساً على حكم ملك الله تعالى، أي أنّه لم يبق على ملك الواقف، ولا انتقال إلى ملك غيره، ويلزم التبرع بريعه على جهة الوقف.

أ-4- تعريف الحنابلة:

عرف ابن قدامه الوقف وبين معالمه بأنّه:"تحبيس العين وتسبيل المنفعة"، ومقتضى هذا التعريف نوجزه في النقطتين التاليتين(بن عزوز، 2004، ص23):

- أنّ الوقف يكون على التأبيد.
- أنّ الوقف الصحيح يزيل ملكية الواقف للعين الموقوفة.

يتبين من جميع التعاريف السابقة أنّ الوقف هو حبس للعين وتصدق بالمنفعة إلى جهات الخير والبر، وهذا ما يشير إلى أنّ الغاية من الوقف هي التقرب من الله عز وجل. كما أشار تعريف المالكية إلى جواز التأقيت والتأبيد في الوقف، وهذا يتناسب مع الصيغ الحديثة للوقف والتي تتمثل في التوسع في أعمال الخير واستغلال الموارد الوقفية واستثمارها في إطار الضوابط الشرعية بما يعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم.

إلا أنّه يلاحظ مما سبق عرضه من التعاريف، أنّ هناك تقارب بين الفقهاء في أنّ الوقف باب من أبواب البر والتكافل في الإسلام، وأنّه يخرج الموقوف من تصرف الواقف ماعدا رأي الحنفية. كما أنّ الفقهاء يختلفون في مدى صحة تأقيت الوقف وفي مسألة لزومه بعد عقده وإمكانية الرجوع عن الوقف، ومسألة خروج الوقف عن ملك الواقف.

ب- التعريف بالاصطلاح القانوني والاقتصادي:

ب-1- باصطلاح القانون الجزائري:

يعرف القانون الجزائري الوقف في المادة 3 من القانون رقم91 - 10 المؤرخ في 12 شوال من سنة 1411 الموافق لـ27 أفريل 1991بأنّه:" حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصرف بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير"(بوشريف، 2009، ص65).

من خلال التعريف نجد أنّ القانون الجزائري أسقط حق الملكية عن الواقف، حيث تنص المادة5 على ما يلي: الوقف ليس ملكاً للأشخاص الطبيعيين ولا الاعتباريين ويتمتع بالشخصية المعنوية، وتسهر الدولة على احترام إدارة الواقف وتنفيذها(بوشريف، 2009، ص66).

يتبين أنّ المشرع الجزائري قد أسقط الملكية عن الواقف، وهي بذلك إخراج الوقف عن ملكية الأشخاص الطبيعيين، وكما يتبين أنّ الوقف في حد ذاته شخصية معنوية وللدولة حق الإدارة والمراقبة، كما تنفصل الذمة المالية للوقف عن الذمة المالية للقائمين على نظارته ومسيريه.

ب-2- المفهوم الاقتصادي للوقف:

لقد عرف منذر قحف الوقف اقتصادياً بأنّه تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعياً أو فردياً وهو عملية تجمع بين الادخار والاستثمار وتتألف من اقتطاع أموال كان يمكن للواقف أن يستهلكها، إمّا مباشرة أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية عن الاستهلاك الآني، و في نفس الوقف تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع(قحف، 2001، ص66).

إنّ إنشاء وقف إسلامي هو أشبه ما يكون بإقامة مؤسسة ذات وجود دائم أو مؤقت بحسب الوقف، فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل، والبناء للثروة الإنتاجية من أجل الأجيال القادمة، لتوزع على أغراض الوقف خيراتها القادمة بشكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد.

الوقف الإسلامي بحسب مفهومه الاقتصادي عملية تنموية، تتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال التضحية الآنية بفرص استهلاكية مقابل زيادة وتعظيم الثروة الإنتاجية، والتي تعود خيراتها على الأجيال القادمة.

كما قسم منذر قحف الأموال الوقفية إلى نوعين(قحف، 2001، ص68):

1- الوقف المباشر أو الوقف الذاتي: أموال تنتج خدمات استهلاكية مباشرة للغرض الموقوف عليه، مثل المدارس، المستشفى، دار الأيتام.

2- الأوقاف الاستثمارية: ما يقصد منه الاستثمار في إنتاج سلع وخدمات مباحة شرعاً مهما كان نوعها، تباع في السوق لتنفق عوائدها الصافية أو أرباحها على أغراض البر التي حددها الواقف، سواء كانت خيرية عامة أو أهلية خاصة.

ثانيا: التجربة الوقفية في الجزائر.

لم يتطور الوقف مع تطور المجتمعات الإسلامية، ومرجع ذلك إلى التهميش الذي عرفته مؤسسة الوقف في معظم الدول الإسلامية، التي بعد حصول معظمها على استقلالها السياسي، بسطت سيطرتها على كل المرافق الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها التركة الوقفية.

وبالرجوع إلى تجربة الجزائر في الأوقاف، نجد أنها في السنوات التي عقبت الاستقلال، تعرضت للإهمال والتضييق، ما عدا دور العبادة ومدارس تعليم القرآن، بحكم سريان القوانين الفرنسية، باستثناء تلك التي تمس السيادة الوطنية، وتم بعد ذلك مصادرة العديد من الأملاك الوقفية باسم الثورة الزراعية.

ظهرت الرغبة الحقيقية للاهتمام بالأوقاف مع صدور قانون الأوقاف رقم 10-91، الذي مثل أول قانون أكد على الحماية القانونية للوقف وحدد الجهات المشرفة عليه، وفي سنة 1998، صدرت النصوص التطبيقية المتعلقة بهذا القانون، وتلا ذلك، القانون رقم 01-07 المؤرخ في 22 ماي 2001، ليفتح المجال أمام تنمية واستثمار الأملاك الوقفية.

إن الاهتمام الذي توليه السلطات المعنية للأوقاف، يحتم على الباحث استكشاف أساليب جديدة وعصرية، تمكن من الاستفادة من الأصول الوقفية التي قدرت بـ10104 ملك وقفي في نهاية سنة 2015.

ثالثا:الأملاك الوقفية.

يقدر عدد الأملاك الوقفية في الجزائر بـ 10104 ملك وقفي تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية من الإسكان الى الخدمات، تساهم في التمويل و تنشيط الإقتصاد من أهمها 1419 محل تجاري و5055 مسكن و581 قطعة أراض فلاحية، و أملاك أخرى مخصصة لعدة أنشطة ثانوية (مخازن ، مكاتب ، بساتين و أشجار النخيل).

ويفصل الجدول التالي رقم (1) الأملاك الوقفية و عددها و نسبتها المئوية من العدد الإجمالي كالأتي:

نوع الملك	العدد	النسبة %
محلات تجارية	1419	14.04
مرشات وحمامات	588	5.81
سكنات إلزامية	5055	50.02
سكنات	1304	12.9
اراضي فلاحية	581	5.75
أراضي بيضاء	186	1.84
أراضي مبنية	644	6.37
أراضي غابية	8	0.079

أراضي مشجرة	4	0.039
أشجار ونخيل	38	0.37
بساتين	116	1.14
واحات	1	0.0098
مكاتب	33	0.32
مكتبات	7	0.069
حظائر	3	0.029
قاعات	2	0.019
مدارس قرآنية	7	0.069
كنائس	28	0.277
مرائب	35	0.34
مستودعات و مخازن	20	0.197
شاحنات	1	0.0098
أضرحة	3	0.029
نوادي	6	0.059
حضانات	10	0.098
حشيش مقبرة	1	0.0098
ينبوع مائي	1	0.0098
بيعة	1	0.0098
أملاك أخرى	2	0.019
المجموع	**10104**	100

المصدر: الإحصاء من طرف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف لسنة 2015.

ما هو ملاحظ من الجدول1، أن ما نسبته 60% من الأملاك الوقفية، هو سكنات ، وهذا ما يدل على غلبة الطابع العقاري على الحظيرة الوقفية. و مما لا شك فيه أن أغلب هذه العقارات قديمة، وتشتمل كذلك على سكنات غير قابلة للاستعمال.

المحلات التجارية تأتي في المرتبة الثانية بعد السكنات، بنسبة تقدر بما يقارب 14%، وبذلك تصبح نسبة العقارات 90% من إجمالي الأوقاف باحتساب الأراضي. وهذا ما يفسر ضعف تمويل الصندوق المركزي للأوقاف، لأن هذا الأخير يعتمد بالأساس على صيغة إيجار العقارات لتنمية أصوله.

المبحث الثاني: دور الوقف في تمويل النمو الاقتصادي.

سنتطرق في هذا المبحث من الدراسة إلى النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة معدلات هذا النمو، وكذا عرض تطور الناتج المحلي الخام والناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2013، ولنختم المبحث بالإشارة إلا الأثر المتواضع للإيرادات الوقفية على الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

أولا: النمو الاقتصادي في الجزائر.

حقق الاقتصاد الجزائري في سنة 2013 نمواً يقدر بـ2,8% مقارنة بـ 3,3% في سنة 2012، وهذا التراجع في معدل النمو يرجعه تقرير الديوان الوطني للإحصائيات رقم670، إلى التراجع في قطاع المحروقات وقطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية(الديوان الوطني للإحصائيات، 2014).

وحسب القيم الجارية، فإن الناتج المحلي الخام قدر بـ 16569,3مليار دينار في سنة 2013 ، مقابل 16115,6مليار دينار في سنة 2012.

قطاع المحروقات لوحده، تفوق مشاركته في الناتج المحلي الخام ما متوسطه36,83% (بالنسبة للسنوات الخمسة عشر المستعملة في الدراسة)، و بقية القطاعات (18 قطاع) مجتمعة، تحقق ما متوسطه63,17%، وهذا يدل على أن النشاط الاقتصادي يعتمد بالأساس على قطاع المحروقات.

ثانيا:معدلات نمو الناتج المحلي الخام.

لدراسة التطور في معدلات النمو الاقتصادي، اعتمدنا في ذلك على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، وقمنا بتحديد معدلين للنمو، لمعرفة المعدل الأكثر تغيراً .

الجدول التالي يبين معدلات نمو الناتج المحلي الخام، والناتج المحلي الخام خارج المحروقات للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2013.

الجدول رقم(2): معدلات نمو الناتج المحلي الخام.

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الخام	معدل نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات
2000	3,8	3,8
2001	3	6,2
2002	5,6	6,5
2003	7,2	6,6
2004	4,3	5
2005	5,9	6
2006	1,7	5,4
2007	3,4	7
2008	2 ,4	6,7
2009	1,6	9,6
2010	3,6	6,3
2011	2,8	6,1
2012	3,3	7,1
2013	2,8	7,1

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

فيما يخص معدلات نمو الناتج المحلي الخام، نلاحظ التغير الكبير في هذه المعدلات، بحيث نجد تحسناً في سنة 2002 و2003، وبداية من سنة 2004 اتجه المعدل نحو الانخفاض إلى أن وصل إلى أدنى مستوى (1,7) في سنة 2006، وهي السنة التي عرفت تراجعاً في الإنتاج، وعرف المعدل تحسناً بعد ذلك في

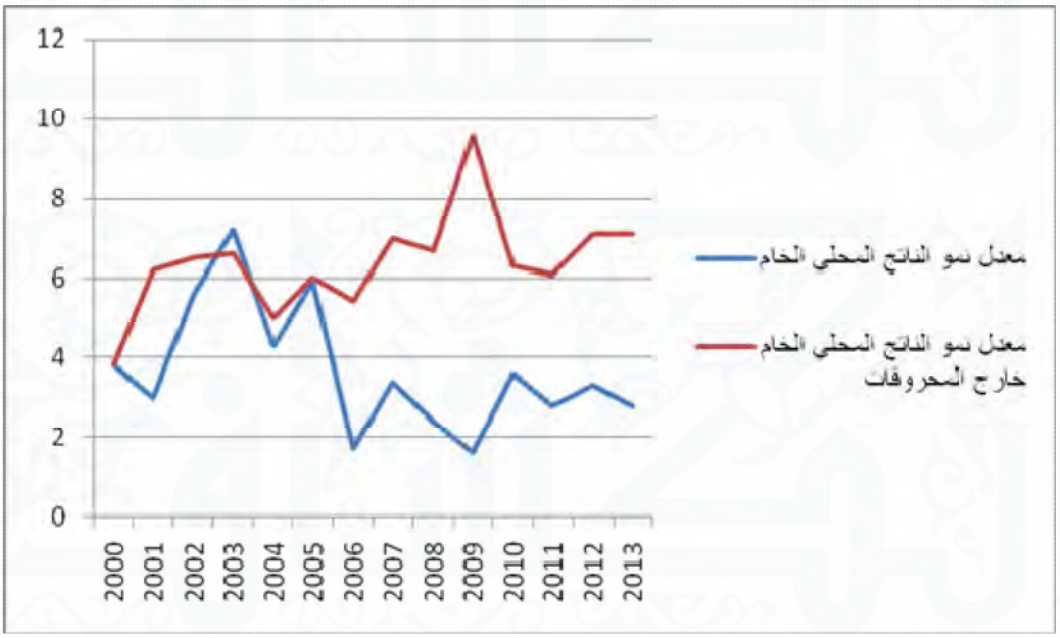
سنة 2007. في سنة 2009 يقدر معدل النمو بـ (1,6)، وهو أدنى معدل يسجل خلال 14 سنة (2000-2013)، تلا ذلك تحسن في 2010، لكن اتجه المعدل مرة أخرى نحو الانخفاض بتسجيل معدل نمو مقدر بـ(2,8) في سنة 2013.

أما معدلات نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، فتعرف نوعاً من الاستقرار خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2008. ويلاحظ ارتفاع كبير في المعدل في سنة 2009، في مقابل انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي(1,6). وفي سنة 2012 و2013 يسجل ثبات معدل النمو.

ما يستنتج من تحليل معدل نمو الناتج المحلي الخام، ومعدل نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، أن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بقطاع المحروقات.

في دراستنا لتطور معدل النمو، اعتمدنا على تمثيل بياني، ليعطينا صورة واضحة عن هذا التطور، والشكل رقم 2 يوضح ذلك.

الشكل رقم(1): شكل توضيحي للتغير في معدلات نمو الناتج المحلي الخام.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

ثالثا: تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (1999-2013).

بعد دراسة تطور نمو الناتج المحلي الخام، توصلنا إلى استنتاج مفاده أن نمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بقطاع النفط، وبذلك ارتأينا أن نعتمد في دراستنا القياسية في العنصر اللاحق، على قيم الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، لأن معدل نمو هذا الأخير يعرف نوعاً من الاستقرار.

الشكل رقم 3 يعطينا فكرة عن تطور الناتج المحلي الخام (خ م) خلال فترة 15 سنة، والتي سنعتمد عليها في دراستنا لأثر الإيرادات الوقفية خلال نفس الفترة على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم(2): تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (من 1999 إلى 2013).



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد برنامج Excel.

رابعا:أثر الإيرادات الوقفية على الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

1-الإيرادات الوقفية في الجزائر.

جاء القرار المؤرخ في 5 محرم من عام 1421 الموافق للعاشر من أفريل سنة 2000، ليحدد كيفيات ضبط الإيرادات والنفقات الخاصة بالأملاك الوقفية. وحسب هذا القرار، فإن الإيرادات الوقفية لها ثلاث مصادر رئيسية هي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2000، ص30):

-العائدات الناتجة عن رعاية الأملاك الوقفية وإيجارها.

-الهبات والوصايا المقدمة لدعم الأوقاف، وكذا القروض الحسنة المحتملة، المخصصة لاستثمار الأملاك الوقفية وتنميتها.

-أموال التبرعات الممنوحة لبناء المساجد والمشاريع الدينية، وكذا الأرصدة الآيلة إلى السلطة المكلفة بالأوقاف عند حل الجمعيات الدينية المسجدية، أو انتهاء المهمة التي أنشئت من أجلها.

2-حركة تطور الإيرادات الوقفية.

عرفت الإيرادات الوقفية تحسناً ملحوظاً خاصة في السنوات الأخيرة(2011-2012-2013)، وفيما يلي شكل توضيحي للتطور في الإيرادات الوقفية.

الجدول رقم(3): الإيرادات الوقفية في الجزائر خلال الفترة(1999-2013).

السنة	المبلغ(دج)
1999	5547270,80
2000	14289070,51
2001	16932066,85
2002	34441821,33
2003	33867684,58
2004	36221522,68
2005	46319388,44
2006	62976489,11
2007	63803464,36
2008	61742771,45
2009	64443475,75
2010	75421198,01
2011	82634048,00
2012	114385419,54

2013	178891359,89

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

يمثل الجدول إحصاء للإيرادات الوقفية في الجزائر مقدرة بالدينار الجزائري، خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2013 والتي عرفت تحسناً ملحوظاً خاصة في السنوات الأخيرة(2011-2012-2013)، وفيما يلي شكل توضيحي للتطور في الإيرادات الوقفية.

إن الإيرادات الوقفية عرفت تحسناً كبيراً خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2013، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، لكن تبقى ضئيلة مقارنة بإمكانيات القطاع الوقفي، التي يمكن لها المشاركة في جهود التنمية. أكبر قيمة وصلت إليها الإيرادات الوقفية هي ما يقارب 200 مليون دينار، وهذه القيمة تقابل ما نسبته 0,0012% من الناتج المحلي الخام لسنة 2013، وهذه نسبة صغيرة جداً، وهذا يوصلنا إلى القول أن الإيرادات الوقفية، ربما لا تلبي حتى احتياجات الإدارة الوصية على الوقف.

تعتبر مساهمة الإيرادات الوقفية في الناتج المحلي رمزية، نظراً لضعف الكفاءة الاستثمارية للأصول الوقفية، فالصيغة الغالبة على تثمير الأموال الوقفية هي الإجارة، علماً أن عدداً كبيراً من الأصول أجر منذ الاستقلال بأثمان رمزية، ضف إلى ذلك أن نسبة لا يستهان بها من الأوقاف غير مستغلة، وكذا غياب الصيغ الحديثة للاستثمار الوقفي، التي تعود بإيرادات معتبرة، علما أن الصيغ الحديثة أكدت نجاعتها العديد من التجارب المعاصرة.

خاتمة:

تطرقنا في بحثنا إلى المفاهيم المرتبطة بالوقف الإسلامي من خلال عرض مختلف التعاريف بما فيها المفهوم الاقتصادي، وأشرنا إلى التجربة الوقفية في الجزائر من خلال استعراض إمكانيات القطاع الوقفي من أملاك وقفية وإيرادات، وكما خصصنا المبحث الثاني لدراسة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2013.

من دراستنايتبين أن الإيرادات الوقفية عرفت تحسناً كبيراً خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2013، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، لكن تبقى ضئيلة مقارنة بإمكانيات القطاع الوقفي، التي يمكن لها المشاركة في جهود التنمية. أكبر قيمة وصلت إليها الإيرادات الوقفية هي ما يقارب 200 مليون دينار، وهذه القيمة تقابل ما نسبته 0,0012% من الناتج المحلي الخام لسنة 2013، فهي نسبة ضعيفة لها أثر متواضع في تمويل النمو الاقتصادي في الجزائر.[1]

قائمة المراجع

-الأسرج، حسين عبد المطلب، **الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 6،2009.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، تاريخ 7 ماي 2000.

-الديوان الوطني للإحصائيات، **الحسابات الاقتصادية من سنة 2000 إلى 2013**، المنشورة رقم 670، 2014.

-العياشي، الصادق فداد، **مسائل في فقه الوقف**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، دن،2009.

-بن عزوز، عبد القادر، **فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام- دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2004.

-بكر، بهاء الدين عبد الخالق، **سبل تنمية الوقف الإسلامي في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

-بوشريف زينب، **الوظيفة الدينية للوقف وعلاقتها بالتكافل الاجتماعي-دراسة ميدانية بمدينة باتنة**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،2009.

-قحف منذر، **الوقف الإسلامي- تطوره، إدارته، تنميته**، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 2001.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

تجربة التمويل الأصغر في الجزائر

"دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM"

The Algerian microfinance experience.

- Case Study : National Agency for management of microcredit -

د. مصطفى طويطي، ليدية وزاني، جامعة البويرة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(19 /2017/01)، تاريخ التقييم:(02 /2017/03)، تاريخ القبول:(24/ 03/2017)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم التجربة الجزائرية فيما يتعلق بالتمويل الأصغر أو كما يعرف بالإقراض المصغر، بإعتباره أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع المصغرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار جزائري، إلى جانب أنهم لا يستطيعون اللجوء إلى الأنظمة المالية الرسمية كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى، وهذا من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص و المبادرة الفردية .

وقد تم تناول هذه التجربة من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM نظرا لكون الهدف الأساسي لهذا الجهاز، أنه يستهدف فئة أصحاب المشاريع المصغرة ، لتقديم الخدمات المالية الأساسية لا سيم إذا تعلق الأمر بالفئة الفقراء أو ذوي الدخل المتدني، وذلك من أجل تجاوز نقص الضمانات لديهم، و جعلهم مؤهلين للحصول على قروض وخدمات مالية أخرى.

الكلمات المفتاحية : التمويل الأصغر، المؤسسات المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

Abstract

This study aims to evaluate the Algerian experience in the field of microfinance as one of the modern financial support mechanisms for the owners of mini-projects that don't exceed the turnover of 20 million dinars Besides they do not Astton recourse to the formal financial systems such as banks and other financial institutions, and this in order to make way for the private sector and individual initiative.

We focused in this study on the state of the National Agency micro loan ANGEM Because it focuses on the category of mini-entrepreneurs to provide basic financial services, particularly the case of people with limited income and in order to overcome the lack of collateral they have and make them eligible for loans and other financial services

key words : microfinance, mini-entrepreneurs, national agency for management of microcredit.

مقدمة:

إن الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية التي مرت بها الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أدت كلها إلى تفشي الفقر، و من أجل الاستجابة إلى طلبات التمويل من قبل الأفراد ذوي الدخل الضعيف، بدأت بعض الخدمات المالية بالظهور ضمن ما يسمى بالتمويل متناهي الصغر، حيث هناك حاجة ملحة لمثل هذه الخدمات، فأوجدت عدة هيئات و قامت بإرساء العديد من الآليات قصد تشجيع الشباب نحو العمل الخاص وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها وأهمها الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM .

حيث تقدم الوكالة الوطنية للقرض المصغر هذه الخدمات المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المتدني، أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية، و قد عملت على تطوير سلع محددة ومنهجيات خاصة لتجاوز نقص الضمانات لدى العملاء، و بذلك تجعلهم مؤهلين للحصول على قروض وخدمات مالية أخرى.

ومن أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص و المبادرة الفردية، جاء القرض المصغر كبرنامج يزيل النظام الرهني، ويعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية داخل الطبقات الفقيرة في المجتمع يتوجه إلى الأشخاص بواسطة دعم مالي بسيط وبشروط مرنة ومرضية، وهو ما سنعالجه في هذا البحث من خلال الإشكالية المصاغة على النحو الأتي؛

ما مدى مساهمة القرض المصغر في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ؟ و ما مدى نجاعة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم المالي للمؤسسات المصغرة ؟

وسنحاول الإجابة على هذا السؤال الجوهري من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل الأصغر؛

المحور الثاني: واقع المؤسسات المصغرة ؛

المحور الثالث: تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في تمويل المشروعات المصغرة.

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل الأصغر

بدأ التمويل الأصغر في أواسط سبعينيات القرن العشرين لتقديم الخدمات الائتمانية والقروض للفقراء، والمستبعدين بصفة عامة من الخدمات المالية الرسمية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا، و افتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي.

وقد اكتسب هذا النموذج شعبية و جرى تكراره منذ ذلك الحين في كل من البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل، و بذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة للحد من الفقر من خلال إتاحة

الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم و إيجاد فرص توظيف جديدة و إنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر و العمل على الحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع.

واليوم، صار التمويل الأصغر ينظر إليه بشكل متزايد، باعتباره مكونا من مكونات نظام الاشتمال المالي الأوسع نطاقا، يتألف من عدة أطراف فاعلة تشترك في هدف واحد يتمثل في تقديم خدمات مالية عالية الجودة إلى الأشخاص منخفضي الدخل.

1- تعريف التمويل الأصغر : لا يوجد تعريف يوحد التمويل المصغر أو القروض المصغرة حيث كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة، وفيما يلي نقدم بعض التعاريف :

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية OCDE؛ التمويل المصغر بأنه الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى و الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة (ناصر مغني، 2011، ص 02)؛

تعريف الشبكة الأوربية للتمويل المصغر REM ؛ التمويل المصغر على أنه فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين الذين تم إقصائهم، و تهدف هذه القروض إلى تمويل و إنشاء و تطوير مشاريع الاستثمار، و تعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في الكثير من الأحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية (حفاف سمية، 2014، ص 10)؛

يعرف التمويل الأصغر على أنه منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم و استرداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة (عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص 02)؛

كما تعرف على انها القروض الصغيرة التي تمنح للأفراد للقيام بإدارة عملا ذاتيا أو للبدء في تأسيس عملا صغير مدرا للدخل، و يمنح هذا النوع من الاقراض من قبل منظمات مستقلة غير هادفة للربح، أو من خلال برامج تحسين الوضع الاقتصادي لشرائح من المجتمع أو من خلال المؤسسات المالية التجارية(عالية عبد الحميد عارف، 2009).

بالنسبة لتعريف القرض المصغر في الجزائر وطبقا للمرسوم الرئاسي المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن : القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء

عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع و لشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر(الشغل الذاتي) والشغل المنجر بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2004، ص 03).

حيث يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الاقتصادية (سليمان ناصر، عواطف محسن، 2013، ص 02)، وينحصر القرض المصغر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر بخمسين ألف دينار جزائري 50.000 دج وحد أقصى يقدر بأربع مئة ألف دينار جزائري 400.000 دج (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2004، ص 03)، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) ، و تعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة وهو يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.

وما يمكن قوله مما سبق هو أن مفهوم التمويل الأصغر يقصد به تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية و ليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة ،إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي و الاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد قليلي المردودية وكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية(عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص 02).

2- خصائص القرض المصغر و أهميته:

2-1. خصائص القرض المصغر : تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية(عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص 02) :

تقديم القروض الصغيرة و القصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل،

- التقييم البسيط و السهل لاستثمارات المقترضين،
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية،

- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة،

- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر،

- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية،

- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية،

- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

2-2. أهمية القرض المصغر : تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي(مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، 2013، ص 02)؛

تخفيف الفقر والبطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:

- الهدف السياسي : البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم،

- الهدف الاقتصادي: ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد،

- الهدف الاجتماعي: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

3- مبادئ القرض المصغر و التحديات التي يواجهها :

3-1. مبادئ التمويل الأصغر : تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر فيما يلي(سليمان ناصر، عواطف محسن، 2013، ص 02):

- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، وليس القروض فقط،

- يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات الخارجية،

- التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي (أي بناء أنظمة مالية شاملة و متاحة للجميع)،

- يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها،

- الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى،

- لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل للسداد،

- يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضررا للفقراء و يجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء،

- دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، و ليس القيام بذلك مباشرة، أي تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل المصغر.

- يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل المصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى،

- يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم،

- التمويل المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

2-3. التحديات التي تواجه التمويل الأصغر : خلال السنوات الأولى من بداية التمويل الأصغر كان التحدي الرئيسي لهذه الصناعة هو إيجاد أساليب جديدة لتقديم وتحصيل القروض من الفقراء أصحاب المشروعات المصغرة، ولكن في الفترة الحالية أصبحت هناك العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام نمو

قطاع التمويل الأصغر، والتي يمكن ذكرها في العناصر التالية(عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، 2011، ص 02):

- تحقيق الربحية والاستدامة المالية،
- تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدل أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظا،
- وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدام،
- اندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي،
- ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية ،
- استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر،
- عدم خروج مؤسسات التمويل الأصغر عن مهمتها الاجتماعية،
- حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر،

المحور الثاني : واقع المؤسسات المصغرة

لقد استطاعت المؤسسات المصغرة ان تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي، و ذلك على الرغم من التحولات التي مر بها العالم، هذا ما ادى على زيادة الاهتمام بها، و ذلك نظرا للأهمية التي وصلت لها في الاقتصاد العالمي خاصة في الدول المتقدمة، و انتهاج الكثير من الدول النامية هذه الوسيلة كخطة و أساسية لتحقيق أهدافها التنموية(هرقون تفاحة، 2012، ص 52).

وتعزز هذا المسعى في الجزائر بإنشاء هيئات تقوم بدعم هذا النوع من المؤسسات، وعليه سنحاول الوقوف أمام واقع قطاع المؤسسات في الجزائر ومحاولة تشخيصه من خلال معالجة أهم المؤشرات الإحصائية التي تتعلق بالقطاع.

1- تعريف المؤسسات المصغرة : من الصعب ايجاد تعريف واحد و شامل للمؤسسات المصغرة، إذ هناك اختلاف في المقصود من دولة لأخرى، و بالغرم من ذلك فإن هناك بعض الأسس الاقتصادية التي يتم وفقا لها تعريفها ترتكز على معايير كمية و أخرى نوعية قد تؤخذ كلها أو بعضا منها، حيث تعرفها :

تعرفها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: على أنها كل المؤسسات أو المشروعات التي يعمل فيها من 1 - 4 عمال، أما المشروع الذي يعمل فيه من 5-19 فهو مشروع صغير،

يعرف البنك الدولي المشروعات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة على أنها المشروعات التي لا يتجاوز عمالها 10 عمال و إجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، تضم من 10 – 50 موظف

و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي، و أقل من 300 موظف و أصولها أقل من 15 مليون دولار امريكي على الترتيب(هرقون تفاحة، 2012، ص 52).

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، يحتوي هذا القانون على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرفها مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل ما بين 1 و 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري مع استفتائها لمعيار الاستقلالية(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص ص 04-09)، أما تعريف المؤسسة المصغرة أو كما وردة في المادة 10 من نفس القانون (17-02) بأنها المؤسسة الصغيرة جدا، على أنها كل مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة (9) أشخاص، و رقم أعمال السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص06).

2- خصائص المؤسسات المصغرة و الأهداف المنتظرة من إنشاءها:

2-1. خصائص المؤسسات المصغرة : تحمل المؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية، حيث تتميز بـ (محمد الهادي مباركي،2002، ص ص 02-03):

- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة و التكيف مع الوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية،
- الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل، كما لها سرعة الاستجابة لحاجيات السوق،
- قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لعدد العاملين بها يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وبسهولة،
- القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني من خلال تعدد النشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة وبالتالي إمكانية استحداث مناطق صناعية و حرفية متكاملة.

2-2. الأهداف المنتظرة من إنشاء المؤسسات المصغرة: يرمي إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية(محمد الهادي مباركي،2002، ص ص 02-03):

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا احياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها، و مثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في

قطاع الصناعة وقطاع البناء و الأشغال العمومية...إلخ

- استحداث فرص عمل جديدة و التي من خلالها يمكن ان تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل،

- يمكن ان تشكل اداة فعالة لتوطن النشطة في المناطق النائية مما يجعلها اداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية ولحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق،

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار غلى مشاريع واقعية.

3- المؤسسات المصغرة في الجزائر : لقد عرفت المؤسسات المصغرة في الجزائر نمو متسارع بعد الاستقلال وللوقوف على مستوى هذا التطور بشكل واضح تم إدراج الاحصائيات المعبرة عنها في الجدول الموالي :

الجدول رقم(1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم مع نهاية جوان 2016

	عدد المؤسسات	النسبة
مؤسسة مصغرة (أقل من 10 عمال)	983.653	97
مؤسسة صغيرة (10 – 49 عامل)	27.380	2.7
مؤسسة متوسطة (50 – 249 عامل)	3.042	0.3
المجموع	1.014.075	100

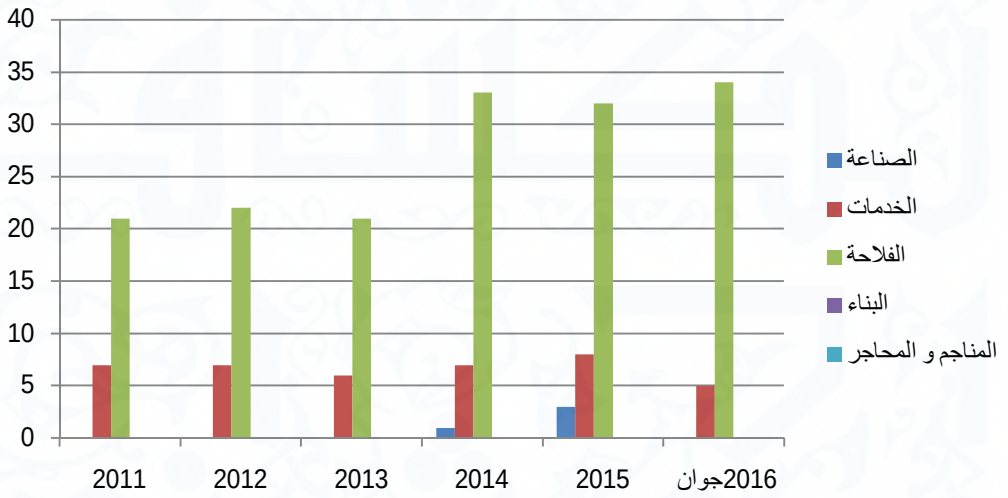
المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرية المعلومات الاحصائية رقم 29 ، حسب الموقع

http://www.industrie.gov.dz

نلاحظ أن المؤسسات المصغرة تمثل أعلى نسبة من تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث نلاحظ أنها بلغت في جوان 2016 نسبة 97% ما يعادل 983.653 مؤسسة، حيث نلاحظ هيمنتها بدرجة عالية على النسيج الاقتصادي، أما المرتبة الثانية من حيث تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فتعود للمؤسسات الصغيرة، حيث نلاحظ أنها بلغت جوان 2016 ،نسبة 2.57% من إجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أما المؤسسات المتوسطة فهي تمثل أقل نسبة 0.3%.

ما نستنتجه من هذه المعطيات أن المؤسسات المصغرة تبقى الفئة الغالبة في نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، وهذا نظرا للخصائص التي يتميز بها هذا النوع من المؤسسات كسهولة إنشائها و اعتمادها على رأسمال محدود وعدد عمال قليل و غيرها من المزايا، هذا وتتوزع المؤسسات المصغرة العامة حسب طبيعة النشاط، كما هو مبين في الشكل الأتي ؛

الشكل رقم (01) : توزيع المؤسسات المصغرة حسب طبيعة النشاط خلال الفترة 2011 – 2016



تسمح لنا معطيات الجدول من متابعة التطور الحاصل في عدد المؤسسات المصغرة العامة، والتي تمثل نسبة ضئيلة جدا (0.003%) من إجمالي المؤسسات، حيث في جوان 2016 بلغ عددها 39 مؤسسة مقابل 983.653 مؤسسة ، كما أنها عرفت انخفاض في عددها مقارنة بسنة 2011 أين وصلت 28 مؤسسة وهذا راجع لإعادة هيكلة القطاع العام، فبتحليل الجدول نلاحظ مدى تركزها بين فروع النشاط الاقتصادي، الذي يكشف لنا عن التوجه العام الذي تتبعه المؤسسات المصغرة العامة في نشاطاتها، و كذا وزنها بين مختلف فروع النشاط الاقتصاد، نستنتج أن هناك توجه لهذه المؤسسات إلى قطاع دون غيرها، حيث نلاحظ من خلال هذه المعطيات تركز نشاطها في قطاع الفلاحة بنسبة 75% ، يليه قطاع الخدمات بنسبة 25%، في نهاية جوان 2016 ، و يبقى حضور المؤسسات المصغرة العامة في بقية فروع نشاط منعدم ، نلمس التوزيع غير العادل لها لصالح النشاط الفلاحي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (2) : توزيع المؤسسات المصغرة الخاصة حسب طبيعة النشاط خلال الفترة 2011 – 2014

	2011	2012	2013	2014	المجموع
الخدمات	13.168	17.475	24.133	22.638	**77.414**
البناء	5.465	5.915	8.103	8.205	**27.688**
الصناعة	2.598	3.541	5.404	4.965	**16.508**
الفلاحة والصيد البحري	197	260	330	413	**1.200**

خدمات بالصناعة	**مرتبطة**	33	40	188	144	**405**
المجموع		**21.461**	**27.231**	**38.158**	**36.365**	**123.215**

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم، نشرية المعلومات الاحصائية للفترة 2011 – 2014 ، حسب الموقع http://www.industrie.gov.dz

تشير آخر الإحصائيات للحركة السنوية لتعداد المؤسسات المصغرة الخاصة لسنة 2014، والتي أشارت أنه من مجموع زيادة في عدد المؤسسات المصغرة الذي يقدر بـ 36.3655 مؤسسة تمثل المؤسسات المصغرة الخاصة منها نسبة 99% ، وهي في زيادة مستمرة ، أي أن أغلبية هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص حيث نلاحظ المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص شهدت زيادة معتبرة، حيث كانت تبلغ 21.462 سنة 2011، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة خوصصة المؤسسات العمومية.

ونلاحظ من خلال هذه المعطيات تركز نشاطها في قطاع الخدمات بنسبة 62% سنة 2014 ، يليه قطاع البناء بنسبة 22.5%، أما في المرتبة الثالثة نجد قطاع الصناعة بنسبة 13.65 % بينما النسبة ضئيلة في باقي القطاعات الأخرى، بحيث نلمس التنوع في قطاعات النشاط بالتركيز على قطاع الخدمات في كل سنة.

ما نستنتجه من هذه المعطيات أن المؤسسات المصغرة تبقى الفئة الغالبة في نشاط القطاع الخاص حيث أخذت تستقطب المستثمرين الخواص، ويمكن إرجاع زيادة في تعداد المؤسسات الخاصة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير دور هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى نموها وترقيتها وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت لتكمل وتعدل مختلف الإجراءات التي تبنتها، منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا بهدف بتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها وهذا بإنشاء هياكل خاصة بها وكذا اهتمام الحكومة بقطاع المؤسسات المصغرة من خلال وضع هياكل تهتم خصيصا بتنميتها وتطويرها وأهمها الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM والتي سوف نتطرق إليها بشيء من التفصيل في دراستنا.

المحور الثالث : تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر في تمويل المشروعات المصغرة

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط و لا يملكون الأموال الضرورية لذلك، و قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض المصغر في الج زائر و بناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

1. تقديم الوكالة : تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الأجهزة التي تم استحداثها من قبل الحكومة الجزائرية كأحد الاستراتيجيات المنتهجة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة ، عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ،وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و أوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني، تهدف إلى محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف (حفاف سمية، 2014، ص 10)، هذا و تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية (مصطفى طويطي، 2014، ص 178):

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما،
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،
- تمنح قروض بدون مكافأة ،
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم،
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .

وبهدف تفعيل هذا الجهاز و من تم تحقيق هذه الخصوصية تتكفل الوكالة أيضا بـ :

- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة و المستفيدين من الجهاز،
- تقدم الاستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي و رصد القروض،
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع و استغلالها و المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها،
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة .

هذا وتتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار جزائري ولا يمكنه أن يفوق مبلغ 400.000 دينار (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2004، ص 03)، ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد ، وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و مساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة

المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم و إنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة و الفقر، و بالتالي فهو موجه إلى(سليمان ناصر، عواطف محسن، 2013، ص 02):

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم،
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها،
- الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي،
- حاملي شهادات التكوين المهني،
- الحرفيين،
- المواطنين القاطنين بالقرى و البوادي،

كما أن القروض الممنوحة من طرف الوكالة هي قروض موجهة لتمويل النشاط الاستغلالي ولقد لخصه التشريع حسب ما جاءت به المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 04-13 في مجالين هما : إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط ، وشراء المواد الأولية .

أنماط الإعانات الممنوحة للمستفيدين : تخصص الإعانات التي تمنحها الوكالة لتمويل النشاط الذي ينجزه المستفيد بصفة فردية، و التي حددت وفق لمستويات المساهمات الشخصية لأصحاب المشاريع من أجل الاستفادة من دعمها، على أن يكون المستفيد يتمتع بمهارات لها علاقة بالنشاط المراد تدعيمه، كما أن لا يكون قد استفاد من مساعدة في ذات الإطار ، إلى جانب أنه في السن 18 فما فوق وفي حالة بدون دخل أو ذو دخل ضعيف غير مستقر وغير منتظم ،لكن يتوفر على إقامة مستقرة ، وبهذا تقدر المساهمة الشخصية، القروض بدون فائدة و كذا القروض البنكية وفق المستويات الآتية(مصطفى طويطي، 2014، ص ص 179-181) :

- المساهمة الشخصية: يحدد المستوى الأدنى للمساهمة الشخصية وفق الحالتين الآتيتين :

- 5% من التكلفة الإجمالية للمشروع عندما يخصص الدعم لإحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق المشروع ، ويخفض هذا المستوى إلى 3% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهاد أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا ،

- 10% من التكلفة الإجمالية للمشروع بالنسبة للاستثمارات التي لا تتعدى قيمتها 30.000 دج في

إطار شراء المواد الأولية .

- القروض بدون فائدة : تمنح قروض بدون فائدة لاستكمال المساهمة الشخصية عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات التي تفوق قيمتها مبلغ 100.000 دج بشرط أن لا تتعدى مبلغ 400.000 دج ، كما يمكن أن تمنح هذه القروض لتمويل شراء المواد الأولية التي لا تفوق قيمتها 30.000 دج ، و بهذا فقد تم تحديد قيمة القروض بدون فائدة وفق هذين المستويين كما يلي :

- 25% من الكلفة الإجمالية لإحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير عندما تفوق هذه الكلفة مبلغ 100.000 دج و لا تتجاوز التكلفة مبلغ 400.000 دينار ، كما يمكن أن يرفع هذا المستوى إلى 27% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا،

- 90% من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية على أن لا تفوق مبلغ 30.000 دينار جزائري.

- القروض البنكية : تمتد استفادة الشباب البطال أو محدود الدخل إضافة إلى القروض بدون فائدة، المساعدة التقنية، المرافقة والمتابعة إلى قرض بنكي يمنح من طرف النظام البنكي وفقا للشروط الخاصة بمنح الائتمان ، وقد حددت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قيمته كما يلي :

- 95 % من الكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق هذه التكلفة مبلغ 50.000 دج ، على أن لا تتعدى مبلغ 100.000 دج كما يمكن أن يرفع هذا المستوى إلى 97% من التكلفة الإجمالية للمشروع في حالة ما إذا كان المستفيد حائزا على شهادة أو وثيقة معادلة أو إذا تم إنجاز المشروع في منطقة خاصة ولا سيما في منطقة الجنوب والهضاب العليا ،

- 70% من الكلفة الإجمالية للنشاط عندما تفوق هذه الكلفة 100.000 دج على أن لا تتعدى مبلغ 400.000 دينار .

كما نشير إلى أنه يؤهل المستفيدون من القرض المصغر للحصول على امتياز متعلق بتخفيض نسب فائدة القروض البنكية الممنوحة من البنوك و المؤسسات المالية للمستفيد في إطار القرض المصغر ، و التي تمثل نسبة تخفيض تعادل 80% من معدل الفائدة المطبق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة من طرف الجهة المانحة للقرض ، كما يتم رفع نسبة التخفيض إلى 90% من المعدل المطبق عندما يتم إنجاز هذه الأنشطة في مناطق خاصة و على مستوى الجنوب والهضاب العليا .

ويلخص الجدول الموالي أشكال الإعانات التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين وفق للمستويات وذلك على النحو التالي :

الجدول رقم (03) : أنماط الإعانات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

نمط النشاط الممول	التكلفة الاجمالية للنشاط	مساهمة شخصية	القروض غير المكافأة	القروض البنكية
شراء مواد أولية	لا يمكن أن تفوق 30.000 دج	%10	% 90	-
احداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة	عندما تفوق 50.000 دج و لا تتجاوز 100.000 دج	5 % و يمكن رفعها إلى 30 %	-	95 % و يمكن رفعها إلى 97 %
	عندما تفوق 100.000 دج و لا تتجاوز 400.000 دج		25 % و يمكن رفعها إلى 27 %	70 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواد رقم 03، 11 و 12 من المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

2. دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : لعبت الوكالة دور أساسي في تحفيز التشغيل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة ، و بالتالي دعم القدرات الشابة من خلال تذليل العوائق المالية عن طريق تمكين العديد من أصحاب المهارات و المبادرات من الحصول على إعانات مالية بصيغ مختلفة، و فيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة .

- **حصيلة القروض الممنوحة حسب خصائص المستخدمين :**

- القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد : نستعرض في هذا الجدول توزيع طلب القروض الممنوحة على المستو ى الوطني حسب جنس المستفيد .

الجدول رقم (04) : توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

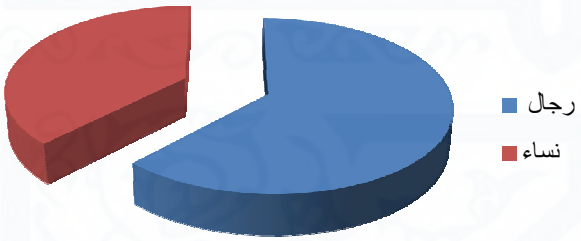
جنس المستفيد	عدد القروض الممنوحة	النسبة
نساء	484.339	62.17
رجال	294.686	37.83
المجموع	**779.025**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 62.17% بينما الرجال بـ 37.83% ، و تفسير ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية) ، و هو الموضح أكثر

في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02) : توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05 .

- توزيع القروض حسب الشريحة العمرية :

الجدول رقم (05) : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

الفئات العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة
18-29 سنة	288.185	36.99
30-39 سنة	246.235	31.61
40-49 سنة	138.807	17.82
50 - 59 سنة	76.832	9.86
60 فما فوق	28.966	3.72
المجموع	**779.025**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

نلاحظ من خلال المعطيات أعلاه، أن نسبة 36.99% من مجموع المتحصلين على القروض يتراوح سنهم ما بين 28-29 سنة و أن نسبة 31.61% قاموا بإنشاء مشاريعهم و كانت تتراوح أعمارهم ما بين 30-39 سنة ، ويعود ذلك إلى ما تحويه هذه الفئتين من نشاط وحيوية وروح المقاولة، ناهيك على الظروف الاجتماعية التي قد تمر بها، في حين بلغت نسبة المتحصلين على القروض بعد سن الخمسين 13.52% .

- توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي : فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فقد جاءت النتائج موضح في الشكل والجدول الموالي :

الجدول رقم (6) : توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة إلى 11/ 2016

المستوى التعليمي	عدد القروض الممنوحة	النسبة
دون المستوى	126.852	16.28
متعلم	12.388	1.59
ابتدائي	118.214	15.18
متوسط	387.360	49.72
ثانوي	102.285	13.13
جامعي	31.926	4.10
المجموع	**779.025**	**100**

المصدر : الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

يوضح الجدول و الشكل أعلاه أن المستوى التعليمي لغالبية المتحصلين على القروض منخفض، بحيث أن نسبة 49.72% منهم لديهم مستوى متوسط، يليهم أصحاب المشاريع من ذوي التعليم الثانوي بنسبة 13.13% أما الذين الجامعيين فنشهد عزوفهم عن هذه الآلية حيث يشكلون ما نسبته 4.10% من مجموع المستفيدين من القروض، و باقي النسبة تتوزع بين الذين مستواهم التعليمي ابتدائي و دون مستوى بنسبة ضئيلة متفاوتة.

- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط : من خلال ما يلي نوضح أهم القطاعات المستفيدة من جهاز القرض المصغر منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016.

الجدول رقم (07) : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى 2016/11

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الزراعة	110.813	14.22
الصناعة الصغيرة	299.421	38.42
البناء و الأشغال العمومية	66.398	8.52
الخدمات	163.269	20.96
الصناعة التقليدية	135.470	17.39
التجارة	2.933	0.38
الصيد البحري	731	0.09

المجموع	779.025	100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة الصغيرة يستحوذ على أكبر حصة من القروض بـ 38.42% ، ثم يليه قطاع الخدمات بـ 20.96% و يليه الصناعات التقليدية بـ 17.39%، ثم قطاع الزراعة في المرتبة الرابعة بـ 14.22% ، ثم قطاع الأشغال العمومية بـ 8.52% و باقي القطاعات بنسب ضئيلة تكاد منعدمة .

ما نستنتجه من هذه المعطيات أن آلية القرض المصغر من أكثر الآليات استقطابا و جذبا لفئة النساء، وذلك نظرا لسهولة الإجراءات وعدم وجود شروط تعجيزية للاستفادة من قروضها، و تبعا لإحصائيات الوكالة كما يظهر أعلاه وجدنا أن الفئة الغالبة في نشاط القرض المصغر هي ما بين 18 – 39 سنة، و هذا راجع لحيوية و نشاط هذه الفئة و تحليها بالإرادة وإبراز الذات في المجتمع و رغبتها في القيام بنشاط خاص بها، لتحسين ظروف معيشتها، إلا أننا لاحظنا أن مستوى التعليمي لهذه الفئة منخفض يتركز في المتوسط، ما يعكس توجهها إلى قطاع الصناعات الصغيرة و التقليدية لصعوبة الوصول لبقية القطاعات لربطها أحيانا بتخصصات تستلزم مستوى تعليمي أو تكويني عالي ، وأحيانا أخرى ترجع لأسباب شخصية أومجتمعية.

- **حصيلة القروض الممنوحة حسب طبيعة القروض :**

- توزيع القروض حسب نمط التمويل : حصيلة التمويل المحققة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة منذ إنشاءها إلى غاية نوفمبر 2016 نلخصها فيما يلي :

الجدول رقم (08) : توزيع القروض حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة
عدد القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المواد الأولية (سنة)	702.764	90.21
عدد القروض بدون فائدة لإنشاء مشروع	76.261	9.79
المجموع	779.025	100

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

من خلال البيانات المتضمنة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن القروض الممنوحة بدون فوائد لشراء المواد الأولية تمثل نسبة 90.21% من إجمالي عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة، بينما القروض

الممنوحة لإنشاء المشروع لا تتعدى 10% من إجمالي عدد القروض الممنوحة و ذلك منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016، و هذا يعود إلى أن المستفيدين أكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد اولية كالنسيج والخياطة للقيام بنشاطاتهم (صناعات صغيرة و تقليدية)، و هذا ما يفسر تركز نشاطاتهم في القطاعات السالفة الذكر.

- حصيلة التمويل للفئات الخاصة :

الجدول رقم (09) : حصيلة تمويل الفئات الخاصة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

الفئات	عدد القروض الممنوحة		
	رجال	نساء	المجموع
الأشخاص ذوي الإعاقة	946	526	**4.721**
المحبوسين المفرج عنهم	5.511	56	**6.101**
ضحايا المأساة الوطنية	223	171	**394**
المرشحين للهجرة غير الشرعية	86	9	**95**
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية	2	61	**63**
المهاجرين غير الشرعيين العائدين	752	0	**742**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

تتمثل المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، في مرافقة الفئات الهشة من خلال التمويل الاستغلالي والتكوين و التسويق، و ذلك بمساعدة أكبر عدد ممكن من الفئات الضعيفة الموجودة في المجتمع، و من بين هذه الفئات نجد الفئات الخاصة أو ذوي الاحتياجات الخاصة المحرومة والتي تعيش في وضع اجتماعي خاص من حيث التمويل المالي والمعنوي، والتي لم تهمشها الوكالة ، حيث تشير الاحصائيات أن فئة المحبوسين المفرج عنهم استفادت من 6.101 قرض، يليه الأشخاص ذوي الإعاقة بـ 4.721 قرض، ضحايا المأساة الوطنية بـ 394 قرض، المهاجرين غير الشرعيين 837 قرض، حتى المصابين بفيروس السيدا كان لهم نصيب من القروض الممنوحة بـ 63 قرض، و هذا ما يفسر رغبة السلطات الوطنية في إعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع و تحسين و ضعيتهم، حتى لا تهمش أكثر مما هي عليه من قبل من أجل دعم سبل العيش والتمكين الاقتصادي.

حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة : لا تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة على مستوى كل الدوائر

، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، و التكوين في التربية المالية و تسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض و الصالونات أين يتم التعارف بينهم و اكتساب خبرات مختلفة و كذا خلق فضاءلت جديدة لتسويق منتجاتهم(محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، 2011، ص 13).

الجدول رقم (10) : حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية نوفمبر 2016

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة GTPE	83.320
التكوين في مجال التربية المالية العامة FEFG	71.162
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	802
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	156.537
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	70.688
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء و تسيير نشاط	1.142
صالونات عرض بيع	21.442
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات المالية	**248.667**

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر، www.angem.dz

من خلال المعطيات يتضح لنا الوكالة تعمل على تقديم خدمات غير مالية من مرافقة و تكوين و غيرها ، حيث يمثل العدد الاجمالي من المستفيدين المرافقة والدعم والنصح والمساعدة على إنشاء الأنشطة 667.248 مستفيد .

أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر : تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر و منها ما يتعلق بالفئة المستهدفة (سليمان ناصر، عواطف محسن، 2013، ص ص 12-13):

4-1. التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي؛

- إن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة، وإن النظام الموجود مرتبط بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى،
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القروض المصغرة، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء.

2-4. المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر : يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بـ ANGEM في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، وقد تم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات و التأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز، مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع .

3-4. المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة : وتتمثل أساسا في :

- نقص الكفاءة المهنية و التسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها،
- ترجيح النشاط التجاري و الخدمي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل،
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6% من مجموع القروض المقدم،
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة و إرضاء كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

<u>خاتمة :</u>

تعتبر المؤسسات المصغرة بمثابة توجه جديد يعكس المسعى الرامي إلى تشجيع المبادرات الفردية و تعمل على ترقية العمل الإنساني بشكل يؤدي إلى تراكم على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، حيث تعتبر هذه المؤسسات بمثابة حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها، و بهذه المكانة التي لا تجعلها تقل أهمية عن الأنواع الأخرى من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تبنت الدولة الجزائرية عدة آليات لتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية وتطوير دورها في الساحة الاقتصادية، فوضعت هياكل تهتم خصيصا بتنميتها من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM .

وفي هذا السياق فإن تثمين تجربة القرض المصغر قد سمحت بتشجيع الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي لفئة السكان التي تفتقد للمداخيل أو ذات مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، مثلما سمحت على وجه الخصوص بتحقيق الإدماج الاقتصادي لفئات غير مؤهلة أصلا للاستفادة من نظامها التمويلي وذات مؤهلات بسيطة ، و قد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة و الكم اللابأس به من

مناصب الشغل التي وفرتها، إلا أنها تظل كتجربة لم ترتقي للمستوى المرجو منها، حيث تواجهها عدة عراقيل تحول دون تقوية آفاقها، و يمكن إذن إجمال النتائج التي خلصت إليها الدراسة فيما يلي :

- ✓ يعتبر القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة،
- ✓ بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر، أو بالجهاز المشرف على الوكالة، أو بالجهة المستهدفة.

و ختاما لهذه الدراسة يمكن أن نتقدم بالتوصيات الآتية:

- إلغاء التمويل الثلاثي والاقتصار فقط على التمويل الأحادي من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع رفع سقفه، حتى يتسنى للأفراد خاصة الحصول على القرض المصغر بدون فوائد، والذين يتحرجون عادة من وجود الفوائد البنكية ولو كانت ضئيلة في التمويل الثلاثي،

- إضفاء صفة التمويل الإسلامي، بتسمية تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالقرض الحسن مادامت تمويلات الوكالة بدون فوائد، وهذا بعد تعميم التمويل الأحادي و إلغاء التمويل الثلاثي كما أسلفنا،

- التحسيس من خلال النظام التربوي بالروح المقاولاتية و التأثير على أفكار الطلبة بعدم اعتبار الوظيفة المخرج والحل الوحيد للنجاح اجتماعيا، وإقناعهم بأن إنشاء مؤسسة هو حل أيضا ولا يمكن تجاهله،

- العمل على تكوين أعوان هيئات المرافقة في مختلف مراحل مرافقة المؤسسات المصغرة : الاستقبال مبادئ، دراسات الجدوى وانشاء المشاريع، الجانب الإداري و جانب التسيير المؤسسات،

- المساهمة في رفع مستوى التكوين والتأهيل لمسيري هذه المؤسسات ، للوصول بها إلى مستويات جيدة من الأداء،

- الترويج لإقامة المشاريع في مختلف القطاعات بما يتماشى و احتياجات الاقتصاد الوطني،

- تعزيز موقع و مكانة الصناعات المصغرة في سلم الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

-ناصر مغني، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 2011.

- حفاف سمية، **دور القرض المصغر في دعم و تمويل المشاريع الحرفية للمرأة**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية و المحاسبة، جامعة ورقلة، 2014 .

- عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، **برامج التمويل الأصغر و دورها في القضاء على الفقر و البطالة**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، 2011 .

- عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر – الآليات و الهداف و التحديات** – المجلة العربية للإدارة، مج 29، العدد 01ن جوان 2009.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10يناير 2017، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، العدد رقم 02 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017 على الموقع : www.joradp.dz.

- سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي الثاني حول : المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013 .

- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي الثاني حول : المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 2013 .

- هرقون تفاحة، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل، دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2012ن ص 52.

- محمد الهادي مباركي، **المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط، 2002.

- مصطفى طويطي، **دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2014 .

- محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، **المرافقة في انشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري واسقاط على الواقع الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة م ص م، جامعة ورقلة، 2011.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

دور الميثاق الأخلاقـــي في تحسين جودة الخدمة التعليمية بمؤسســات التعليم العالي من وجـهة نظـر أعضــاء هيــئة التدريس (دراســة تحليلية لأراء عيــنة من أعضاء هيئة التــدريس بكليـــة الاقتصاد والمحاسبـــــة - جامعة سبها بليبيا)

The Role of the Ethical Charter in Improving the Quality of Educational Service in Higher Education Institutions from the Point of View of Faculty Members (Analytical Study of the Opinions of a Sample of Faculty Members at the Faculty of Economics and Accounting, University of Sebha, Libya)

د . حسن عبد السلام علي عمران، أ . احمد علي ميلاد عمر، جامعة سبها، ليبيا

تاريخ التسليم:(16 /2016/12)، تاريخ التقييم:(27 /2017/01)، تاريخ القبول:(09/ 2017/02)

الملخص

يحظى موضوعي الميثاق الأخلاقي، وجودة الخدمة باهتمام بالغ من قبل المنظمات الخدمية وذلك على اختلاف أهدافها وأنشطتها وعملياتها بسبب ما تشهدة بيئة الأعمال من تغيرات وتطورات سريعة ، وقد تناولت الدراسة الحالية احد الجوانب المهمة وهو دور الميثاق الأخلاقي في تحسين جودة الخدمة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي ، وتمتلث مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الأتي : هل يوجد دور للميثاق الأخلاقـي فـي تحسـين جـودة الخدمـة التعليميـة بمؤسسات التعليم العالي ؟ وهدفت الدراسة إلى معرفة دور الميثـاق الأخلاقـي فـي تحسين جـودة الخدمـة التعليميـة بمؤسسات التعليم العالي ، وتكون مجتمع الدراسـة من أعضـاء هيئـة التـدريس العـاملين بكليـة الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها حيث بلغت عينة الدراسـة (31) مفردة وثـم الاعتمـاد علـى الاسـتبانة لجمع البيانـات ، وأعطيت لكل فقرة وزنا مدرجا وفق مقياس ليكرت الثلاثي ، وثم تحليل البيانات باستخدام برنامج (Spss) بقصد التوصل إلى الحكم المناسب علـى اسـتجابة عينـة الدراسـة علـى فقـرات الاسـتبانة ومعرفـة اتجاهـاتهم ، وأظهـرت نتـائج الدراسـة وجـود علاقـة قويـة بـين الميثـاق الأخلاقـي وتحسـين جـودة الخدمـة التعليميـة وكانـت أهـم التوصـيات ضـرورة الاهتمام بتحسين جودة الخدمات التعليمية وذلك من خـلال تطـوير وتحـديث المعـايير المطلوبـة لمـدخلات جـودة العمليـة التعليميـة ومخرجاتهـا بمـا فيهـا وجـود ميثاق أخلاقي يحكم ويحدد كافة التصرفات بالكلية .

الكلمات المفتاحية : الميثاق الأخلاقي - الأخلاق – الجودة – جودة الخدمة التعليمية.

Abstract

Has the code of ethics, quality of service with great interest by the service organizations and so on different objectives, activities and operations because Machida business environment changes rapidly, and developments, and the current study dealt with one important aspect of it is the role of the Code of Ethics in improving the quality of educational services in higher education institutions, and Temtlt study the problem in answer to the following question: Is there a role for ethical charter to improve the quality of educational service in institutions of higher education? The study aimed to find out the role of the code of ethics to improve the quality of educational service in institutions of higher education, The study population consisted of faculty employed at the Faculty of Economics and Accounting Sabha at the University of members reaching the study sample (31) single and then rely on the questionnaire to collect data, and give each paragraph by weight listed in accordance with the scale Likert triple, and then the data using a program analysis (Spss) view to arriving at an appropriate sentence on a sample study in response to the paragraphs of the questionnaire and find out their attitudes, the study results showed a strong relationship between the code of ethics and to improve the quality of educational service was the most important recommendations need to pay attention to improving the quality of educational services and so during the development and modernization of the required standards for the quality of the educational process inputs and outputs, including the existence of a moral charter governs and determines all actions altogether .

Key words: Ethical Charter - Ethics - quality - the quality of educational service.

المقدمة :

تزايد الاهتمام بجودة التعليم العالي في الفترة الأخيرة , وذلك بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي, وما صاحبه من تغيرات اقتصادية وتوسع تعليمي, وضغوط اجتماعية جديدة على مؤسسات التعليم العالي, وزيادة الدافعية للتعليم الأكاديمي ,حتى صار السعي وراء تحقيق الجودة في المؤسسات التعليمية مطلباً ضرورياً , يستلزم وضع مؤشرات ومعايير لها , يمكن استخدامها في الحكم على مستوى الجودة في هذا النمط من التعليم من اجل تحسينه وتطويره ، وقد واجهت مؤسسات التعليم العالي ضغوطا لتحسين قيمة أنشطتها وذلك لأن تعزيز القيمة التعليمية يحتاج إلى نفقات كبيرة لاستمرار الجهد في تحسين الخدمة , والتركيز على مصالح أصحاب المؤسسة , وزيادة رضي الطلبة . وغالبا ما تستخدم هذه القيم لتقييم مدى رضا الطالب عن جودة الخدمة التعليمية , وذلك للعمل على تلبية احتياجات الطلبة وتوقعاتهم . لذلك تم وضع عدد من المفاهيم والنماذج التي تستطيع المؤسسة من خلالها قياس مدى جودة الخدمة التعليمية المقدمة ، وبرز في الآونة الأخيرة اهتمام كبير في المجالات الأكاديمية والمهنية على حد سواء لتحليل الدور الهام الذي تلعبه المواثيق الأخلاقية فيسياق الخدمة التعليمية ، وتم الاعتراف بأنها تلعب دوراً إيجابياً ومفيدا ، فقد قيل إن زيادة التشديد على الأخلاق والفضيلة في القرارات التنظيمية والسلوكيات من شأنه أن يساهم في تقديم خدمات أكثر جودة , كما يساهم في انخفاض حالات الفشل الناتجة عن وجود العديد من الهفوات الأخلاقية بما يحقق السعادة لجميع أعضاء المنظمة وفي النهاية زيادة توليد القيمة من خلال المواقف الايجابية والسلوك من قبل الموظفين بل وتحقيق أعلى مستويات الرضا لأصحاب المصلحة.

أولا : الإطار العام

أ : مشكلـــة البحث :

نظراً لما تشهده بيئة المنظمات في الوقت الحاضر للكثير من الخروقات الأخلاقية التي نتجت عن ضعف الاهتمام بالأسس والمعايير الأخلاقية في ممارسات الكثير من المنظمات لأنشطتها والابتعاد نوعاً ما عن لنظر أو حتى التفكير بالمحددات والرموز الأخلاقية، فضلاً عن ما يحصل فيها من أعمال يوصف الكثير منها بأنها أعمال مجردة من المبادئ، كل تلك التجاوزات أثارت اهتمام المهتمين بضرورة التفكير بالطرق المناسبة لضمان سيادة الأبعاد والمقومات الأخلاقية، مما دفعها إلى التفكير بضرورة الاهتمام ببرامجها الأخلاقية وتعظيم الأسس الأخلاقية القريبة من أعمالها، سعياً للتكيف وضمان البقاء في بيئة الأعمال بوساطة مجموعة مزايا تنافسية تعتمد المقومات الأخلاقية كتسليم الزبائن حاجاتهم التي يستحقونها وتزويدهم بخدمات مأمونة، ومعلومات وفيرة ،بشكلٍ يتماشى مع مضامين العمل الأخلاقي وبما يجعل الزبائن مطمئنين ومقتنعين بأن هذه المنظمة قد اتخذت من الأبعاد الأخلاقية معياراً يميزها في ميدان تنافسي شديد وبشكل يضمن ديمومة تعامل الزبائن معها.

ومن هنا جاءت مشكلة بحثنا في السؤال التالي : هل للميثاق الأخلاقي دور في تحسين جودة الخدمة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي ؟

ب - أهداف البحث :

من خلال العرض السابق لمشكلة البحث يمكن القول بأن الأهداف الأساسية لهذا البحث تتمثل في :

1. التعرف على دور الميثاق الأخلاقي في تحسين جودة الخدمة بمؤسسات التعليم العالي .
2. العمل على تحديد أبرز العوامل التي تساهم في تحسين جودة الخدمة بمؤسسات التعليم العالي والقضاء على جميع المشكلات الأخلاقية بما يؤمن زيادة السلوك الأخلاقي بهذه المنظمات.
3. الخروج بنتائج وتوصيات ربما تفيد المنظمة المبحوثة في الوصول إلى تحقيق أهدافها بالكفاءة وفعالية .

جـ – فرضيات البحث :

يقوم البحث على فرضيتين هما :

1 – لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الميثاق الأخلاقي بوصفة متغير مستقل وتحسين جودة الخدمة بمؤسسات التعليم العالي بوصفة متغير تابع وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .

2 - توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الميثاق الأخلاقي بوصفة متغير مستقل وتحسين جودة الخدمة بمؤسسات التعليم العالي بوصفة متغير تابع وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .

د – أهمية البحث :

يكتسب البحث أهميته من حيوية موضوعة ونذرته النسبية في الأدبيات الإدارية حسب اطلاع الباحث بشكل عام والمنظمة المبحوثة بشكل خاص ، ومن خلال التعرف على مفاهيم المواثيق الأخلاقية وجودة الخدمة التعليمية في جامعة سبها والتبصير بأهمية استكشاف الوضع القائم لأداء المنظمة في الوقت الراهن ، وكذلك المساهمة في تطوير المواثيق الأخلاقية بما يساعد على تقديم خدمات تعليمية ممتازة تساهم في تحقيق الرضا لكافة الأطراف ذات العلاقة ، فضلا عن تقديم مجموعة من التوصيات المنبثقة من نتائج البحث وتطبيقها في الواقع العملي .

هـ – مجتمع وعينة الدراسة :

1. مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة بكافة العاملين بكلية الاقتصاد والمحاسبة بجامعة سبها والبالغ عددهم (135) ليكون مجتمع الدراسة .

2. عينة الدراسة: تمثلت باختيار عينة عشوائية بلغت (31) مفردة ثم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس بشكل عشوائي .

و - منهج الدراسة: أعتمد الباحثان على المنهجين الوصفي والتحليلي في وصف مجتمع وعينة الدراسة فضلاً عن وصف وتشخيص متغيرات الدراسة.

ز - حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: حددت فترة الدراسة من 2015/9/8 إلى 2016/7/28.

2. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق .

حـ - أساليب جمع البيانات والمعلومات: أعتمد الباحثان في جمع البيانات والمعلومات التي ساعدتهم في كتابة الجانب النظري، فضلاً عن الجانب الميداني والوصول إلى نتائج واستنتاجات الدراسة على الأساليب الآتية:

1. الاستعانة بالعديد من المصادر العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة لتغطية الجانب النظري، فضلاً عن دعم الجانب الميداني بها.

2. استمارة الاستبانة: أعتمد الباحثان على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة.

ط- مصطلحات الدراسة :

1 – **الأخلاقيات** : تشير الأخلاقيات بشكل عام إلى القيم والمعايير الأخلاقية التي يستند لها أفراد المجتمع لغرض التمييز بين ما هو صحيح وما هو خطأ.

2 - **الميثاق الأخلاقي** : وثيقة مكتوبة ومعلنة للجميع بشكل رسمي تتضمن كافة المبادئ والقواعد والقيم والمعايير الأخلاقية التي تعمل كموجه للمنظمة في كافة إعمالها وتصرفاتها وعلاقاتها، وبالتالي فهو يشكل التزام حقيقي تجاه ممارسات العمل .

3 - **الجودة** : تلك الصفات المميزة لمنتج أو خدمة ما .

4 – **جودة الخدمة التعليمية** : تعني مقدرة مجموع الخصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة .

ثانيا : الجانب النظري :

أ – الميثاق الأخلاقي :

تعني الأخلاق الالتزام بالأشياء الصحيحة و رفض الأشياء الخاطئة من وجهة نظر المحيطين بالفرد، سواء المستفيدين الداخليين،أو الخارجين من المنظمة أفراداً وجماعات، ويتأثر الإدراك والحكم على صحة الأشياء من عدمها على عوامل عديدة مدركة و غير مدركة، ويؤدي التباين في إدراك الأشياء والحكم على صحتها من عدمه إلى دفع إدارة المنظمات إلى إيجاد و صياغة دليل أخلاقي إرشادي، يحتكم إليها الرئيس و المرؤوس في المنظمة والمستفيدين الداخليين والخارجيين، وتدرب المنظمات أعضائها بشكل مباشر أو غير مباشر على الالتزام بها أثناء أداء واجباتهم الوظيفية، فيختزن الأفراد الملتحقين بالمنظمة معاني وإدراك مختلف لما هو أخلاقي وغير أخلاقي وصواب وخطأ، والتباين في إدراك الناس لما هو أخلاقي وغير أخلاقي هو انعكاس لعوامل تشمل: القيم والاهتمامات الشخصية، والمعتقدات الدينية والثقافية، والأسرة والأصدقاء في العمل وخارج العمل، والخلفية التعليمية، والتعاليم الدينية ودرجة الالتزام بها، والخبرة العملية، و بهدف توجيه العاملين في المنظمة نحوي قيم و سلوكيات مشتركة تصب في اتجاه تحقيق أهداف مرغوبة في المدى القريب والبعيد، تسعى إدارة المنظمات إلى إيجاد وتدوين أدلة وإرشادات أخلاقية ملزمة التطبيق في أوساط أعضائها

. تم تعريف مدونة قواعد السلوك كمعيار أخلاقي من السياسات العامة للمنظمة والتي تهدف إلى إعطاء التوجيهات الأخلاقية للأفراد، وتوفر لهم الآلية التي تساعدهم في التعامل مع المشكلات الأخلاقية التي تواجههم في منظماتهم ، و تؤكد الكثير من الدراسات على ضرورة توفر عناصر أساسية في الأخلاقيات المدونة منها: أخلاقيات إدارية مكتوبة ومعروفة، معلنة لكل العاملين لكيفية التواصل وتدفق المعلومات في المنظمة، وتدريب أعضاء المنظمة على السلوكيات الأخلاقية، ونظام رسمي وغير رسمي ينبه لأي تقارير وأنشطة غير أخلاقية، وخبير أو مستشاراً أخلاقي ينبه لأي سلوكيات غير أخلاقية، و بيئة تنظيمية داعمة لكل ما هو أخلاقي، وتطابق القول بالفعل خاصة من قبل القيادات الإدارية (Trevino and Brown 2004 , 69-81) في أحد الدراسات التي دارت حول الأخلاقيات في منظمات الأعمال في هونج كونج وجد "**Etheridge**" أن وجود مدونات أخلاقية يساعد المديرين في التعرف على المتغيرات الأخلاقية، ناهيك عن أن هذه المدونات الأخلاقية تشير إلى السلوكيات المناسبة، كما أنها ذات نفع بالغ في عملية تحديد الإجراءات التأديبية في حالات سوء التصرف أو سوء السلوك، و لكن وجود دساتير الأخلاقيات في المنظمات لا يعمل على تقليل حالات حدوث السلوكيات الغير قانونية، كما أن الدساتير الأخلاقية في حد ذاتها لا تعمل على حل المشاكل و من هنا نجد أن **(Hoffman**) يقترح أن الدساتير الأخلاقية لابد أن يتم دعمها من خلال الهياكل و الآليات اللازمة و ذلك لضمان الاتصال، الإشراف، التنفيذ و إصدار الحكم و المراجعة، المعاينة الكافية, ووجهة النظر هذه ثم دعمها من قبل**(Shaw & Barry)** اللذان يؤكدان على الحاجة إلى دساتير عادلة ومنصفة وقابلة للتطبيق و التنفيذ[1]فنجد أن الميثاق الأخلاقي ينمي الاهتمام بالجوانب والمشكلات الأخلاقية لتحقيق الموازنة في الاهتمام بين تلك الجوانب والجوانب المادية التي ظلت لفترة طويلة تحتل الموقع الأول في الاهتمام (Anita et al, 2004 , 438 - 449) ، ولاشك أن وضع ميثاق خاص للأخلاقيات من شأنه أن يحدد التسلسل الرتبوي الضابط للأداء وذلك وفق مايلي:

أ. طبيعة العلاقة بين الموظف والرؤساء والزملاء، وتحديد طبيعة التعاون ومايتضمنة من عناصر الطاعة والولاء.

ب. تحفيز أخلاق العمل الإيجابية مثل حسن المعاملة وإنجاز الأعمال وعدم تأجيلها.

ج. تفادي التصرفات المنافية للذوق العام والأعراف والتقاليد أثناء العمل ،والفصل بين الممتلكات الشخصية والملكية العامة.

د. حفظ حقوق الموظف, وحفظ ممتلكات المنظمة، وحفظ خصوصيات العمل والأفراد (بوحنيه قوي ، 2004، 70- 79).

ويعرف الباحثان الميثاق الأخلاقي بأنه : عبارة عن وثيقة مكتوبة ومعلنة للجميع بشكل رسمي تتضمن كافة المبادئ والقواعد والقيم والمعايير الأخلاقية التي تعمل كموجه للمنظمة في كافة إعمالها وتصرفاتها وعلاقاتها، وبالتالي فهو يشكل التزام حقيقي تجاه ممارسات العمل .

أولا: أهداف الميثاق الأخلاقي:

إن دساتير الأخلاقيات من الممكن أن تخدم ثلاثة أغراض جوهرية في المنظمات وهذه الأغراض تشتمل على توضيح الاهتمام بالأخلاقيات من قبل المنظمة، نقل قيم المنظمة الأخلاقية إلى أعضائها، والتأثير على السلوك الأخلاقي لأولئك الأعضاء .

أ. الاهتمام بالأخلاقيات من قبل المنظمة:

يتضح بكل تأكيد أن الطريقة الملموسة بالنسبة للمنظمة لتذلل على أنها مهتمة بالأخلاقيات هي خلق الوثيقة المسماة بالميثاق الأخلاقي،أو دستور السلوكيات،فدستور الأخلاقيات يعمل على وضع و تأسيس الأخلاقيات في المنظمة، و بالتالي هذا الدستور الذي يتم إنشائه ونشره هو الأسلوب و الطريقة الجوهرية لعكس رغبة المنظمة على توظيف الشعور بالمسؤولية وفي توجيه العمال نحو المناخ الأخلاقي الإيجابي،والاستجابة للتوقعات والمطالبات والضغوط الخارجية من قبل أصحاب المصالح و المجموعات المتنوعة في بيئة المنظمة وبالتالي فإن الاهتمام بالأخلاقيات هو هدف جوهري لإنشاء دستور الأخلاقيات في المنظمات، ناهيك عن أن الكثير من عمليات البحث العلمي حول دساتير الأخلاقيات قد ركزت على ماهية الموضوعات أو المحتويات التي يكون عليها في مثل هذه الدساتير و كيف تعمل هذه المحتويات على عكس الأهداف التي من أجلها تم إنشاء هذه الدساتير.

ب. نقل القيم الأخلاقية إلى الأعضاء:

بالتأكيد بمجرد أن يتم إنشاء ميثاق للأخلاقيات في المنظمة،فأنة يمكن أن يخدم الهدف الخاص بنقل القيم و المعايير الأخلاقية إلى أولئك العاملين في تلك المنظمة كما هو مبين في الشكل وهذا بالتأكيد هو عبارة عن تحسين لعملية تأسيس ووضع أسس الأخلاقيات بالمنظمة، كما يمد بنقطة الانطلاق بالنسبة لمناقشة المشاكل الأخلاقية، والأخلاقيات بين العاملين، وأحد الطرق التي من خلالها يصبح العاملين على وعي بالمشاكل و القضايا الأخلاقية في بيئة عملهم هي القراءة والإطلاع على دستور أخلاقيات المنظمة،وقد ذكر (Benson)أن الهدف الرئيسي من الدساتير هو تعليم العمال ما يتعلق بالقيم الصحيحة للمنظمة.

ج - التأثير على السلوك الأخلاقي:

إن أحد الأهداف الإضافية لدساتير الأخلاقيات هو التأثير على سلوك العاملين من خلال توطيد وترسيخ التوقعات السلوكية الأخلاقية، وهذا الهدف يذهب إلى أبعد من مجرد نقل أو، تعليم القيم الأخلاقية، حيث أنه يصل إلى جوهر السيطرة و التأثير على تصرفات وقرارات العاملين بالإضافة إلى أن دساتير الأخلاقيات تسعى إلى التعامل مع القواعد و الإجراءات من ناحية أن يتم تأسيسها و ترسيخها أولا, ثم نقلها وفي النهاية ممارستها. (Thomas et at , 2001, 59-69).

ثانياً : مبادئ الميثاق الأخلاقي والمعايير الأخلاقية:

تعتمد أي مدونة أخلاقية على مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تحكم سلوكيات الموظفين أثناء تأدية وظائفهم وهي:

أ. **احترام القانون:** الخضوع للقواعد القانونية المنظمة للعمل وفقا للقوانين والأنظمة ، أو اللوائح والتعليمات الصادرة بموجبها ، وتطبيق أحكام القضاء دون تأخير أو إبطاء.

ب. **الحيادية:** وهي التصرف فقط بما تملية الجوانب الموضوعية للقضية المعروضة على الموظف، وتقديم الخدمات والنصيحة بالجودة نفسها للحكومات والمواطنين بغض النظر عن معتقداتهم المختلفة.

جـ. النزاهة: بما أن خدمة المواطنين ونيل ثقتهم هما غاية الوظيفة العامة ،فأنة يتعين على الموظف أن يسعى إلى المحافظة على ثقة الموطنين وتعزيزها وكذلك تعزيز مصلحة المنظمة بحيث يغلب مصلحة المنظمة على مصالحة الخاصة.

د. الاجتهاد: يتعين على الموظف العام أن يؤدي واجباته بكل جد واجتهاد وعناية وانتباه ، وأن يسعى إلى تقديم أعلى مستويات الإدارة الحكومية في تقديم الخدمة للمواطنين، وأن يتقيد بالعدالة الإجرائية المطلوبة لعملية صنع القرارات الإدارية، وأن يقدم النصيحة المناسبة لمسؤولية وأن يتجنب السلوك الذي ينم عن الإهمال.

هـ. الاقتصاد والفعالية : ينبغي على الموظف عند قيامة بواجباته أن يضمن عدم تبديد المال العام أو إساءة استعماله بطريقة غير سليمة، وأن يدبر كل أشكال الموارد العامة كالموارد البشرية والمادية والمعنوية بطريقة تؤدي إلى الحفاظ على الممتلكات والإيرادات العامة مع ضمان تقديم الخدمة بفاعلية وجودة عالية.(السكارنة ، 2011) .

ب : جودة الخدمة التعليمية

1 – مفهوم الجودة في التعليم :

- عملية تطبيق مجموعة من المعايير و المواصفات التعليمية و التربوية لرفع مستوى جودة وحدة المنتج التعليمي بواسطة كل فرد من العاملين بالمؤسسة التعليمية و في جميع العمل التعليمي و التربوي بالمؤسسة".
- "عملية توثيق للبرامج و الإجراءات و تطبيق للأنظمة و اللوائح تهدف على تحقيق نقلة نوعية في عملية التربية و التعليم و الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع الجوانب العقلية و النفسية و الجسمية و الروحية و الاجتماعية" **(بن يمينه السعيد، قجة رضا ، د. ت) .**

2 - فوائد تطبيق الجودة في التعليم العالي وهي تتضمن:

- تطوير النظام الإداري في الجامعة نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسئوليات.
- الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة والتي تنعكس على جوانب شخصيتهم.

- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء لجميع الأكاديميين والإداريين.
- الوفاء بمتطلبات الطلبة والمجتمع والبحث العلمي والوصول إلى رضاهم.
- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين العاملين.
- تمكين إدارة الجامعة من حل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلاً .
- رفع مستوى الوعي لدى المستفيدين من خدمات الجامعة من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.
- الترابط والتكامل بين جميع الأكاديميين والإداريين في الجامعة والعمل بروح الفريق الواحد.
- تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة يمنح الجامعة احتراماً وتقديراً وصورة إيجابية(سالم حلس ، 2013).

3 – الصعوبات التي تعترض قياس جودة الخدمة التعليمية :

أ – لم ينل موضوع معايير جودة الخدمة التعليمية ، الاهتمام الكافي من قبل الباحثين ، في المنظمات الخدمية عامة ، والجامعات خاصة ، وبالتالي لا توجد مؤشرات دقيقة متفق عليها لقياس الجودة ، وتكمن الصعوبة خاصة في معرفة نوعية مخرجات الجامعة باعتبارها غير ملموسة .

ب – تتميز مخرجات النظام الجامعي من خرجين ومنتوج علمي ، بالتعدد والنوع وعدم التجانس ، وهذا يفرض الاعتماد على أعداد كبيرة من المؤشرات والخصائص في قياس الجودة ، مما يعني إلي الحاجة للكثير من الوقت والجهد اللذان يتطلبان عملية القياس .

جـ - من الصعب معرفة الفائدة التي تحققها مخرجات الجامعة للمجتمع لان أعداد كبيرة من تلك المخرجات تبقي دون الاستفادة منها ، كحالات عدم التعيين ، كما أن فوائد تلك المخرجات لا تأتي مباشرة ولكنها تحتاج لفترات طويلة حتى نعرف مردودها .(رزق الله حنان ، 2009).

ثالثا : الجانب العملي :

فيما يلي عرض موجز عن بعض الخصائص الديموغرافية للعينة:

1- الجنس: الجدول التالي يبين توزيع مفردات العينة من حيث الجنس

جدول رقم (1)

توزيع مفردات العينة من حيث الجنس

		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
Valid	ذكر	31	100.0	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

يبين الجدول توزيع أفراد العينة من ناحية الجنس، حيث أن المستجوبين وعددهم 31 كانوا كلهم ذكور ونسبتهم 100%.

2- العمر: يبين الجدول التالي توزيع مفردات العينة من حيث العمر

جدول رقم (2): توزيع مفردات العينة من حيث العمر

العمر		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
Valid	من 30 إلى اقل من 40 سنة	14	45.2	45.2
	من 40 إلى اقل من 50 سنة	16	51.6	96.8
	50سنة فأكثر	1	3.2	100.0
	Total	31	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

كما هو موضح في الجدول (2) فأنه من بين الـ 31 حالة كان هناك عدد 16 حالة أعمارهم تقع في فئة الأعمار من 40 إلى اقل من 50 عاماً ونسبتهم 52% تقريباً ، تأتي بعدهم الفئة من 30 إلى اقل من 40 عاماً وعددهم 14 ونسبتهم 45% تقريباً ، والفئة الأقل هي من 50عاماً فأكثر و بها شخص واحد ونسبته3%.

3- الدرجة العلمية : الجدول التالي يبين مفردات العينة من حيث درجتهم العلمية

جدول رقم (3): توزيع مفردات العينة من حيث الدرجة العلمية

الدرجة العلمية		التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
Valid	استاذ	1	3.2	3.3
	محاضر	9	29.0	33.3
	محاضر مساعد	20	64.5	100.0
	Total	30	96.8	
Missing	System	1	3.2	
Total		31	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

يتبين من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة درجتهم العلمية محاضر مساعد وعددهم 20 فرد ونسبتهم 65% تقريباً ، تليهم الدرجة العلمية محاضر وعددهم 9 أفراد ونسبتهم 29% تقريباً ، الفئة الأقل هي درجة الأستاذ وكان هناك فرد واحد يندرج تحت هذه الفئة ونسبته 3% تقريباً ، كما ترك احد المستجوبين خانة الدرجة العلمية خالية وكانت النسبة المئوية لهذه الخانة المفقودة هي 3%تقريباً .

النتائج والإحصائيات

1. **اختبار الثبات :** للحصول على أداة قادرة على جمع معلومات دقيقة لابد أن تكون تلك الأداة قادرة على إعطاء إجابات ثابتة نسبيا. لذلك قام الباحثان بتطبيق مقياس ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الأداة. و يشير بعض المختصين ان قيمة ($\alpha > 0.70$) معقولة في البحوث المتعلقة بالإدارة و العلوم الإنسانية.

جدول رقم (4): معامل ثبات و صدق الاتساق الداخلي لمتغير الميثاق الأخلاقي (ألفا كرونباخ)

عدد البنود	ألفا كرونباخ
14	.726

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

جدول رقم (5): معامل ثبات و صدق الاتساق الداخلي لمتغير جودة الخدمة التعليمية (ألفا كرونباخ)

عدد البنود	الفا كرونباخ
12	.873

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

تدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بمعامل ثبات أعلى من 0.60 وقدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة، حيث أن قيمة ألفا للبنود الأربعة عشر المستخدمة في قياس الميثاق الأخلاقي كانت (0.726) وقيمة ألفا للبنود الإثنى عشر المستخدمة في قياس جودة الخدمة التعليمية كانت (0.873).

2. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة :

جدول رقم (6): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقل والتابع

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الميثاق الأخلاقي	**2.671**	**0.203**	**مرتفعة**
يتوفر لدى الكلية مدونة أخلاقية واضحة ومتفق عليها للجميع	1.520	0.829	**منخفضة**
يساهم الميثاق الأخلاقي في تحسين الصورة الذهنية للمنظمة	2.810	0.543	**مرتفعة**
يتم مناقشة العديد من القواعد الأخلاقية في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية	2.030	0.865	**مرتفعة**
يسهم الميثاق الأخلاقي في تحسين مستويات الأداء	2.870	0.507	**مرتفعة**
تقلل المدونة الأخلاقية الأعباء التنظيمية وتجعل القيم الشخصية تتلاءم مع أهداف المنظمة	2.900	0.301	**مرتفعة**
تساهم المدونة الأخلاقية في تطوير العمل الإداري	2.940	0.250	**مرتفعة**
يعزز الميثاق الأخلاقي ظهور السلوك الأخلاقي والانضباط	2.930	0.254	**مرتفعة**

بالمنظمة			
يسهم الميثاق الأخلاقي في معرفة المتغيرات الأخلاقية	2.840	0.374	مرتفعة
الميثاق الأخلاقي له دور في تحسين المناخ التنظيمي	2.940	0.250	مرتفعة
يسهم الميثاق الأخلاقي في تقليل حالات حدوث السلوكيات الغير قانونية	2.870	0.428	مرتفعة
يعمل الميثاق الأخلاقي على حفظ حقوق الموظف وممتلكات المنظمة	2.740	0.575	مرتفعة
يعد الميثاق الأخلاقي سبب رئيسي في تحقيق الرضاء والاستقرار الوظيفي	2.710	0.588	مرتفعة
تؤدي المدونة الأخلاقية إلى التجانس والتوافق الأخلاقي في كافة العمل الإداري .	2.870	0.428	مرتفعة
تهتم المنظمة بتعزيز الأداء الكلي من خلال العناية بالجوانب الإنسانية والاجتماعية والسلوكية للعاملين	2.420	0.765	مرتفعة
جودة الخدمة التعليمية	**1.830**	**0.227**	**منخفضة**
تحتاج الكلية إلى المزيد من التخطيط للخدمات التعليمية	3.000	0.000	مرتفعة
هناك جهود مبذولة من اجل تطوير الخدمات الأكاديمية والتخصصات العلمية بالكلية	2.100	0.790	مرتفعة
يوجد سعي للكلية من خلال منشورات وأبحاث الأساتذة إلى خدمة البحث العلمي	2.100	0.803	مرتفعة
هناك تشجيع دائم على المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل	1.840	0.860	منخفضة
يتوفر في الكلية العديد من الخدمات التعليمية الداعمة مثل المكتبات والمعامل	1.680	0.832	منخفضة
يتوفر في الكلية العديد من الخدمات التكميلية مثل الكافتيريا وصالات ترفيه ومواقف سيارات	1.230	0.497	منخفضة
يتوفر لدى الكلية شبكة معلومات داخلية لنقل البيانات والمعلومات بين الأقسام	1.170	0.531	منخفضة
يعد الكادر الأكاديمي في الكلية ذو مستوي علمي عالي	2.420	0.620	مرتفعة
تعمل الكلية على توظيف من تتوقع منهم القيام بأعمالهم	2.030	0.657	مرتفعة

بالصورة الأفضل			
تعتمد الكلية أسلوب التدريب للكوادر المختلفة من اجل ضمان أداء أفضل	1.450	0.675	**منخفضة**
تسعي الكلية إلى ترسيخ ثقافة تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين	1.710	0.783	**منخفضة**
تعتمد الكلية على الوسائل الإيضاحية مثل أشرطة الفيديو والشرائح وغيرة لإتمام العملية التعليمية	1.230	0.497	**منخفضة**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

تظهر نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لأسئلة الدراسة في جدول (6) أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة كانت ايجابية نحو معظم الفقرات التي تقيس متغير الميثاق الأخلاقي، وذلك كون المتوسطات الحسابية لآراء أفراد عينة الدراسة اكبر من متوسط أداة القياس (مقياس ليكرت الثلاثي) ، حيث بلغ متوسط الإجابة على هذا المتغير (2.671) والانحراف المعياري (0.203)، وهذا يشير إلى أن نظرة المستجوبين لدور الميثاق الأخلاقي وتأثيره على المستوى الشخصي والمؤسسي مرتفع نوعا ما (يقع ما بين موافق ومحايد).

أما المتغير التابع، وهو جودة الخدمة التعليمية، فقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي حسب ما هو وارد في الجدول أعلاه أن هناك درجة موافقة منخفضة على بنود قياس المتغير بشكل عام حيث بلغ متوسط الإجابة على هذا المتغير (1.830) والانحراف المعياري (0.227)، ولكن هناك بعض الفقرات كانت الإجابة عليهن بشكل منفرد مرتفعة مثل الفقرات (1،2،3،8،9)، وهذا قد يعزى إلى طبيعة الأسئلة في هذه الفقرات حيث أن الفقرة الأولى تشير إلى ما يلمسه أعضاء هيئة التدريس من نقص وقصور في الخدمات التعليمية في الكلية. أما الفقرات الأخرى فهذا قد يعزى إلى أن هذه الأسئلة قد ينظر إليها أفراد العينة على أنها شخصية نوعا ما، حيث أنها تشير بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى أداء وجودة أعضاء هيئة التدريس.

3. اختبار الفرضيات

تتلخص فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميثاق الأخلاقي وجودة الخدمة التعليمية بكلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميثاق الأخلاقي وجودة الخدمة التعليمية بكلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق.

جدول رقم (7): نتائج تحليل علاقة الارتباط

المتغير المستقل	الميثاق الأخلاقي
المتغير التابع	

جودة الخدمة التعليمية	0.956

نلاحظ من الجدول (7) أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميثاق الأخلاقي وجودة الخدمة التعليمية بكلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق، إذ توجد علاقة ارتباط معنوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.956) وهي قيمة معنوية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) من النتائج السابقة نستخلص انه هناك علاقة للتغير في الميثاق الأخلاقي على جودة الخدمة التعليمية وهذا قد يعزى إلى فهم المستجوبين لمفهوم الميثاق الأخلاقي .

رابعا : النتائج والتوصيات

أ – النتائج :

1 - يساهم الميثاق الأخلاقي بدرجة كبيرة في تحسين المناخ التنظيمي بالمنظمات وذلك من خلال تعزيز ظهور السلوك الأخلاقي والانضباط بالمنظمة .

2 - يسهم الميثاق الأخلاقي في تحسين مستويات الأداء بالمنظمات وتطوير العمل الإداري بها بالشكل الذي إلى يؤدي إلى التجانس والتوافق الأخلاقي في كافة العمل الإداري .

3 – هناك اتفاق كبير جدا على أهمية الميثاق الأخلاقي في منظمات الأعمال حيث بلغ متوسط الإجابة على هذا المتغير (2.671) والانحراف المعياري (0.203)، وهذا يشير إلى أن نظرة المستجوبين لدور الميثاق الأخلاقي وتأثيره على المستوى الشخصي والمؤسسي مرتفع نوعا ما .

4 – من خلال الدراسة تبين مدى انخفاض مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة وذلك حيث بلغ متوسط الإجابة على هذا المتغير (1.830) والانحراف المعياري (0.227) .

5 – توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الميثاق الأخلاقي وتحسين جودة الخدمة التعليمية بالمنظمة المبحوثة .

ب – التوصيات :

1 - ضرورة العمل على ترسيخ العديد من القيم الايجابية بمنظمات العمل مثل النزاهة والشفافية والصدق والعدالة واحترام الآخرين وذلك من خلال وجود مواثيق أخلاقية تكون مرشد لكافة التصرفات بالمنظمة بما يحقق أهدافها وأهداف العاملين بها بكل كفاءة وفاعلية .

2 - الاهتمام بدعم وتعزيز علاقات العمل الإيجابية بين الموظفين (الرسمية وغير الرسمية) وتوجيهها بشكل ينسجم وأهداف المنظمة ، مع العمل على ترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتفعيل نظام المكافآت لزيادة التنافس البناء بين العاملين في الحصول على المكافآت.

3 – العمل على تحسين جودة الخدمة التعليمية المقدمة وذلك من خلال تطوير نظام قائم على أسس ومعايير فعالة لمتابعة الأداء الأكاديمي والإداري وتقييمه كل فترة مع التركيز على أن يكون قياس رضا الطلبة واحداً من أهم هذه المعايير .

4 - ضرورة الاهتمام بتحسين جودة الخدمات التعليمية وذلك من خلال تطوير وتحديث المعايير المطلوبة لمدخلات جودة العملية التعليمية ومخرجاتها بما فيها وجود ميثاق أخلاقي يحكم ويحدد كافة التصرفات بالكلية .

5 – ضرورة العمل على إجراء العديد من الدراسات التي من شانها أن تسهم في تحسين جودة الخدمة التعليمية المقدمة داخل منظمات التعليم العالي .

قائمة المراجع

1 . السكارنة ، بلال خلف ، أخلاقيات العمل ، (دار المسيرة للنشر والتوزيع) ، 2011

2 . بن يمينة السعيد، قجة رضا، دور و أهمية الجودة الشاملة في عملية التقويم التربوي، مجلة علوم إنسانية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

3 . بوحنيه قوي ، ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة: دراسة في طبيعة العلاقة بين المحددات الثقافية وكفاءة الأداء، مجلة الباحث ، جامعة ورقله، العدد 2 ، 2003 ، ص ص 70 -79 .

4 . حلس ، سالم عبدالله ، أثر جودة الخدمة التعليمية على رضى الطلبة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2013.

5 . رزق الله حنان ، أثر التمكين علي تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009.

6 . نجم ، نجم عبود، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006 .

([1])- Anita et al , Surveyors perspectives on ethics in organizatioal culture , vol 11. No 6, (2004) , pp 438 – 449.

(2) -Thomas et at , The Impact of Ethics Code Familiarity on Manager Behavior ,Journal of Business Ethics , Vol .33, No.1 ,(2001) , pp: 59 – 69 .

(3) . Trevino , Linda Klebe and Brown , Michael E ., " Managing to be ethical : Debunking five business ethics myths " , Academic of management Executive , vol .18, No 2 , (2004) , :pp 69-81

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر: تكامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية (GVC)

دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)-

Foreign direct investment and exports in Algeria: integration within global value chains (GVC)

- (Empirical Study during the period (1995-2015)-

أ. محمد مرابط ، جامعة جيجل، الجزائر.

تاريخ التسليم:(18 /2016/12)، تاريخ التقييم:(23 /2017/01)، تاريخ القبول:(07/ 2017/02)

الملخص

لقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر مطلبا تسعى إليه الدول النامية عموما والجزائر خصوصا في سياق سعيها على تحقيق تنميتها، وهذا للدور الجوهري الذي يلعبه هذا النوع من الإستثمار وشركاته على المستوى العالمي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة وفي نطاق سلاسل القيمة العالمية.

وعليه، حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية من خلال الإعتماد على نموذج الجاذبية الموسع (Expended Gravity Model) في تقديرنا للنموذج القياسي. والذي ثبت من خلاله مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر لا ترقى للمستوى المطلوب في تنمية الصادرات الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الإستثماري، الصادرات، نموذج الجاذبية، بيانات البانل.

Abstract

Foreign Direct investment companies have become a requirement sought by developing countries, especially Algeria in its efforts to achieve development. This is because of the essential role played by this type of investment, and related companies on a global scale in light of current economic transformations.

Therefore, we have tried in this study to shed light on the role played by foreign direct investment flows to upgrade Algerian exports by relying on gravity model in appreciation of the standard model.

Has demonstrated through the contribution of foreign direct investment did not amount required in the Algerian Export Development Level.

Key words: foreign direct investment, investment climate, exports, gravity model, panel data.

مقدمة:

لقد تعاظم دور الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، حيث أصبح يمثل السمة المميزة للعولمة الإقتصادية والمالية نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة. وفي الظروف العالمية الراهنة التي تتميز بعدم الإستقرار، أصبحت العديد من الدول بغض النظر عن مستوى تطورها الإقتصادي، في حاجة ماسة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لانخفاض المصادر الداخلية الناتجة عن عدم كفاية المدخرات المحلية. كما أن القروض الأجنبية أثبتت عدم فعاليتها نظرا للنتائج المترتبة عنها، حيث أصبحت أغلبية الدول المستدينة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها. وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية والتضخم والتكاليف المرافقة للإقتراض من العالم الخارجي فإن مصدر التمويل الذي يبقى متاح أمام هذه الدول ينحصر في العمل على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الإستثمار المحلي من جهة أخرى.

أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية نظرا إلى الأهمية التي تكتسيها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الإقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الإقتصادي ومحاولة الدول رسم لنفسها إستراتيجية تنموية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك التنويع في مصادر دخله وتوفير التقنية الحديثة التي من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف .

ومن منطلق أن الجزائر من الدول التي تواجه هذه التحديات التنموية مما استوجب عليها مواكبة هذا التطور الحاصل، عمدت إلى البحث – بالإضافة إلى الإمكانيات الذاتية المتاحة – عن سبل خارجية من ضمن الفرص التي يتيحها النظام الإقتصادي العالمي لتحقيق نمو إقتصادي بالإعتماد على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ترقية الصادرات، وتتمكن بالتالي من اللحاق بالركب العالمي لبناء سلاسل الإمداد الخاصة بها، والارتباط بالسلاسل العالمية للإنتاج، فهذا النوع من التجارة (السلاسل) يتيح للدول فرصة الاستفادة من كافة مزاياها التنافسية بغض النظر عن مدى توفر الصناعات العمودية المتكاملة التي تؤمن للمنتجين سلعانهائية. وعليه، فإنه يفتح فرصا جديدة أمام جميع دول العالم مهما كانت إمكانياتها ومستويات نموها لكي تصبح جزءا من منظومة الصناعة والتجارة العالميتين، وهي السلاسل التي تعتمد بشكل أساسي على نشاط المؤسسات عابرة القارات التي تقوم بتوزيع إنتاج السلع والخدمات على أساس جغرافي بين الدول، بحسب المزايا النسبية للدول، وهو ما ساعد عليه التراجع الكبير في تكاليف النقل والاتصالات وثورة المعلومات والاتصالات التي دفعت بدورها لنمو تجارة السلع والخدمات الوسيطة (تراكم القيمة المضافة - بما أصبح متعارف عليه بالتجارة العمودية أو التخصص العمودي). كما زاد الإهتمام بمحاولة قياس مدى تأثير هذا النوع من الإستثمارات على نمو الصادرات، وذلك باستعمال نماذج متعددة وقد اختلفت نتائج هذه المحاولات باختلاف العوامل الخاصة بكل دولة. وعليه، انطلاقا مما سبق سنحاول في هذه الوقة البحثية الإجابة عن التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وترقية الصادرات الجزائرية في نطاق سلاسل القيمة العالمية ؟

أهداف الدراسة: تتطلع هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل وتقييم واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- تسليط الضوء على تطور قطاع التصدير في الجزائر
- عرض أهم النماذج المفسرة لآداء قطاع التصدير (نموذج الجاذبية Gravity Model)
- تحديد فائدة وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الصادرات الجزائرية من خلال محاولة بناء نموذج قياسي.

أهمية الدراسة: تكتسب أهمية هذا الموضوع في إدراك حقيقة أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية الإقتصادية، حيث يقوم باستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وزيادة على ذلك، فهو يتميز بقدرة على المساهمة في نمو حجم الصادرات وبالتالي تحسن الأداء الإقتصادي.

هيكل الدراسة: لمعالجة مختلف جوانب الدراسة إرتأينا تقسيمه إلى المحاور التالية:

أولا: التأصيل النظري للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

ثانيا: سلاسل القيمة العالمية (GVC) وتفعيل التنمية الإقتصادية

ثالثا: تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رابعا: تطور أداء الصادرات الجزائرية في ظل الإنفتاح الإقتصادي

خامسا: قياس أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية

1- التأصيل النظري للعلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

فيما يخص العلاقة بين الصادرات بشكل عام والاستثمار الأجنبي، فلم تتوصل الدراسات ولا العلاقات النظرية القديمة منها والحديثة، إلى نتيجة محددة تحكم هذه العلاقة المتعددة، حيث أشار بعضها إلى العلاقة التكاملية بين الإستثمار الأجنبي المباشر، فيما اعتبر الآخرون الإستثمار الأجنبي المباشر بديلا للتجارة.

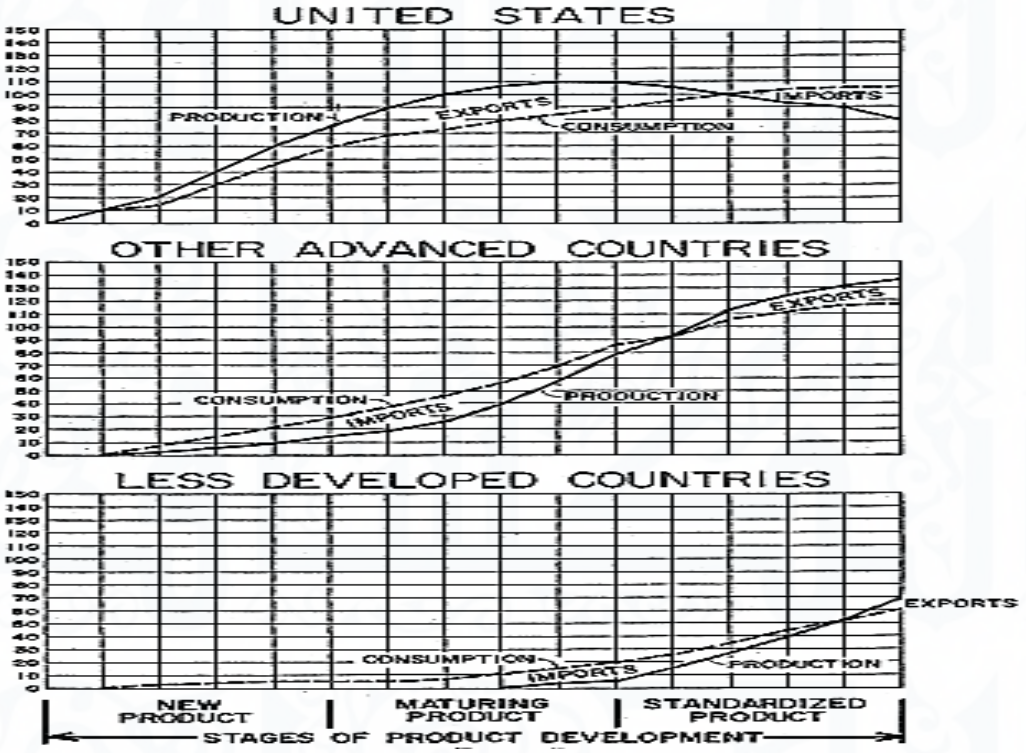
بالنسبة للدولة الأم: عند مستوى معين من الصادرات في السوق الخارجي وبنفس الأنشطة الإنتاجية التي تحدث قبل عملية التحرر، يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر بديلا لصادرات الدولة الأم، مما يعمل على تخفيض صادراتها بشكل عام على الرغم من ارتفاع صادراتها من السلع الوسيطة والمواد الخام الضرورية لعملية الإنتاج، فتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تهدف إلى تحسين تنافسية الشركات المتعددة الجنسية مقارنة للصناعة في الداخل والخارج، في حين حافز هاته الإستثمارات في الخارج الإستفادة من العمالة الرخيصة والمواد الأولية، وانخفاض تكاليف النقل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات مما يزيد الطلب

على المواد الوسيطة من الدولة الأم، والذي يزيد صادراتها منها(Ana Paula & Magalhaes, 2005, p:5).كما يرى بعض الإقتصاديين أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لا تحل محل الصادرات، بل تعمل على تحفيزها وتنشيطها وهذا لعدة أسباب أهمها يمكن الشركات من إيجاد قاعدة توزيعية أوسع ومن ثم يعمل على توسيع نطاق مزيج المنتجات التى تباع فى الأسواق الأجنبية بالاضافة إلى مايمكن تحقيقه إذا ما وجهت كافة المبيعات من خلال التصدير من سوق الدول الأم. (ومن ثم، فإن مبيعات الشركة تتمثل فى مزيج من الصادرات والمنتجات التى تصنع محلياً (Edward, 2000, p:4).

بالنسبة للدولة المضيفة: يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير(Fontagné, 1999, p:9)، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلي الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الدول للنهوض بالصناعة المحلية، حيثيسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج(Magalhaes, 2007, p:3). ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية، التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة وتحقيق التنمية، حيث توصلت الدراسة التي قام بها "**Emery.R**"إلى أن تنمية الصادرات يمكن أن تكون لها دور ايجابي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي في إحداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، كما أن إحداث التنمية الاقتصاديةينعكس ايجابيا على زيادة الصادرات.

وفي هذا السياق قدم الإقتصادي فيرنون (**Vernon**) نظرية عن دورة حياة المنتوج الدولي (**Product LifeCycle's Theory**) عام 1966، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوت بين الدول في مجال التكنولوجيا، أي ما يعرف بالفارق التكنولوجي. حاولت هذه النظرية شرح حركة الإستثمار الأجنبي المباشر التي تقوم بها الشركات الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في الصناعات التحويلية، فحسب فيرنون هناك ثلاث مراحل لدورة الإنتاج(Vintila , 2010, p:106).

شكل رقم (1): دورة حياة المنتوج وفق فيرنون



Source: Raymand Vernon (1966)**, International investment and international trade in the product cycle,** the quarterly journal of economics, Vol 80, P: 199.

يتضح من الشكل رقم (1) أن المنتوج يمر بالمراحل التالية:

*** مرحلة المنتوج الجديد:** يتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة، وهي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث (جانب العرض)، أي أن هذه المرحلة تتميز بالإنفاق الكبير، كما أن لديها عددا كبيرا من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية، مما يسمح باختبار المنتج الجديد في الدولة الأم (جانب الطلب)، وتأخذ الصيغة التالية (Nguyen, 2004, p:5):

$U(\tau)$ دالة المنفعة الآنية ρ معدل الحسم τ الفترة الزمنية

بعد ذلك يتم تصديره إلى دولة متقدمة أخرى ذات ظروف طلب متشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع. وبالنسبة للشركات الأمريكية فقد قامت بخلق منتجات جديدة ومبتكرة للإستهلاك المحلي وتصدير الفائض لخدمة الأسواق الخارجية، وبعد الحرب العالمية الثانية زاد الطلب في أوروبا على المنتجات المصنعة التي تنتج في الولايات المتحدة، وهكذا بدأت الشركات الأمريكية في التصدير بعد القفزة التي حققتها في المجال التكنولوجي مقارنة بالمنافسين الآخرين.

*** مرحلة المنتوج الناضج:** خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة، ويزيد حجم الإنتاج وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء، كما أن المنافسة تبدأ بالظهور خلال هذه المرحلة، وتقوم الشركة المبتكرة بالإستثمار المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج، والسبب الرئيسي لقيام الشركة بهذا الإستثمار هو حماية سوقها الذي أنشأته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير. كما أن هناك أسباب أخرى تدفع بالشركة للإستثمار في الخارج والتي تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستورد مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف الشحن والنقل دور في قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلا من الإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات. بالنسبة للشركات الأمريكية مع تصديرها لأوروبا أصبحت تلك التكنولوجيا معروفة وبالتالي بدأت بنسخ وتقليد المنتجات الأمريكية مما أجبر الشركات الأمريكية على إنشاء شركات الإنتاج في الأسواق المحلية للحفاظ على حصصها في السوق في تلك المناطق(Vencent,2016,p:8).

*** مرحلة أفول المنتوج:** تعتبر المرحلة النهائية من دورة حياة المنتج حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواءا بالدولة الأم أو الدولة المتقدمة التي تم الإنتقال إليه، وأن المنافسة بين المنتجات أو التمييز بينها يتم من خلال السعر وحده، كما أن الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر ستستمر في الإزدياد حيث سينمو عدد المقلدون للمنتج، ومن ثم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم، فتنخفض الأسعار أكثر فأكثر. فعند هذا المفترق يصبح تخفيض تكلفة الإنتاج أمرا حتميا، والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل منخفضة، لذا يـرى فيرنون أن هذه المـرحلة تتميز بقيام الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأقل نموا.

2- سلاسل القيمة العالمية (GVC) وتفعيل التنمية الإقتصادية

سلسلة القيمة هي الخطوات المتعاقبة في عملية الانتاج أو الأنشطة التي تضيف القيمة إلى منتج معيَّن حتى يصل إلى المستعملين النهائيين. ومفتاح مفهوم سلسلة القيمة هو أن اضافة القيمة تحدث عند كل مرحلة من المراحل. ويمكن قياس اضافة القيمة هذه وتحليل توزيعها على طول السلسة.

سلاسل القيمة لها بُعد جغرافي، فقد تكون وطنية أو دولية أو عالمية، حسب موقع مختلف العمليات التي تشملها.والبُعد الجغرافي يهم البلدان النامية لأنها تريد أن تعرف ما هي حلقات السلسلة التي توجد داخل حدودها ومدى ربحية هذه الحلقات القائمة والامكانيات المتاحة لإدخال حلقات اضافية (Gereffi & Karina, 2016, p :6).

ويقسم **(Gary Gereffi)** نوعين رئيسيين من سلاسل القيمة: النوع الذي يسيره المشتري والنوع الذي يسيره المنتج(Miguel & Gereffi, 1994, 96):

- **سلاسل القيمة التي يسِيّرها المشترون:** يؤدي المشتري الواقع على رأس السلسلة الدور المسيطر الحاسم، وكثيرا ما تكون الصناعاتالكثيفة الاستخدام لليد العاملة في أقل البلدان نموا مسيّرة بالمشترين. ومن الأمثلة على ذلك الملبوسات والفاكهة المجهزة والمنتجات البستانية(Humphrey & All, 2001, p: 3) .
- **السلاسل التي يسِيّرها المنتجون:** يؤدي المنتجون أصحاب التكنولوجيا الحاسمة الأهمية الدور الرئيسي، وهو تنسيق مختلف الحلقات وتُحّلى مسؤولية التحقق من كفاءة موّرديهم وزبائنهم. وكثيرا ما يوجد قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في السلاسل التي يسيرّها المنتجون، وعادة ما تكون صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والتكنولوجيا (Gereffi, 2001, p : 30).

من وجهة نظر البلدان النامية فإن سلاسل القيمة العالمية تقدم فرصا جديدة للتصنيع ولسياسات التصنيع، فبدلا من الاضطرار إلى بناء القدرات على نطاق كامل من الأنشطة الصناعية، يمكن للبلدان التركيز بشكل أكبر على الدخول في شرائح محددة من سلاسل القيمة العالمية. ولكن إذا ما ظلت أنشطة تلك الدول محصورة في إطار شرائح ضعيفة، فقد تصبح هذه البلدان متخصصة على نحو زائد عن الحد مع إمكانية تعرضها لمخاطر مصاحبة تتمثل في نقص التنوع وتعرض النمو لمؤثرات معاكسة. وقد عمدت العديد من الدول على اتباع سياسات للدخول في سلاسل القيمة العالمية من خلال تأسيس مناطق اقتصادية خاصة بتسهيلات وحوافز خاصة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي. وتعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين من بين أفضل المناطق المعروفة، وبالنسبة للشركات المدمجة حديثا في سلسلة القيمة العالمية أو تلك الداخلة حديثا في القطاع، فهي تتبع استراتيجة **" الدخول بتأني"** في القطاع أي أنها تدخل في سلسلة القيمة من خلال المساهمة بنسبة صغيرة من القيمة المضافة المتضمنة في المنتج النهائي. أما بالنسبة للشركات الموردة الأخرى التي تعمل في القطاع منذ مدة طويلة فينطوي دخولها في سلسلة القيمة العالمية على **"الانسحاب بتأني"**، من خلال الحد من مجال نشاطها التي كانت اضطلعت به عبر تاريخها. ومع الأخذ في الاعتبار قطاع الملابس كمثال، فإن ذلك من شأنه أن يمثل تنازلا من الشركة عن تصاميمها وعلاماتها التجارية لتجميع ملابس وذلك لحساب مشترٍ رائد من الخارج (UNIDO, 2016, p :7).

في بعض سلاسل القيمة تقوم الشركة الرائدة بالحد من فرص الشركات الأخرى في التطوير. وهكذا، فإن الهدف الرئيسي من تطوير سلسة القيمة العالمية هو السماح للشركات بدخول السلاسل التي توفر ذلك

النطاق، حيث أن الأسواق المختلفة لديها متطلبات مختلفة، ويتنوع نطاق هوامش أرباحها المبدئية. كما أن المعايير البيئية والصحية المعمول بها في الدول المتقدمة تشكل عوائق أمام عملية الدخول في سلسلة القيمة العالمية، إلا أنها تخلق أيضا تحديات وحوافز لتحسين الجودة وتطوير الجوانب التكنولوجية. ويؤدي التركيز المتزايد للمشترين وتجار التجزئة النهائيين (تباين القوى) إلى تقليل قوة المساومة للداخلين الجدد في سلسة القيمة والشروط اللازمة للتطوير.

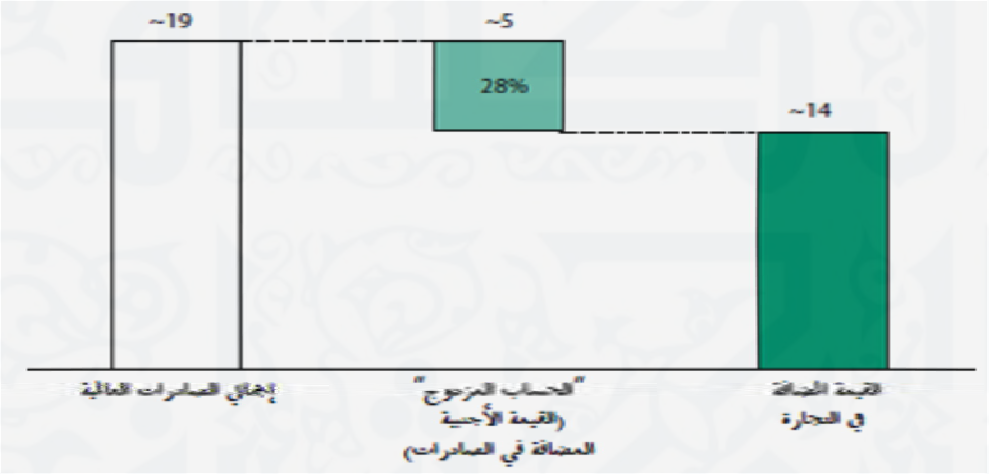
تتألف نسبة 60 % من التجارة العالمية، التي تتجاوز حالياً 20 تريليون دولار، من التجارة في السلع والخدمات الوسيطة التي تُدمج، خلال مراحل مختلفة، في عملية إنتاج السلع والخدمات الموجهة إلى الاستهلاك النهائي. وقد أدى تجزؤ عمليات الإنتاج وتشتت المهام والأنشطة فيها على المستوى الدولي إلى ظهور نظم إنتاجية عابرة للحدود. ويمكن أن تتخذ هذه النظم شكل سلاسل تعاقبية أو شبكات معقدة، ويمكن أن يكون نطاقها عالمياً أو إقليمياً، ويشار إليها عادة باسم سلاسل القيمة العالمية.

وتؤدي سلاسل القيمة العالمية إلى كثرة الحساب المزدوج في التجارة، لأن المنتجات الوسيطة تُحسب مرات عدة في الصادرات العالمية، ولا ينبغي حسابها إلا مرة واحدة باعتبارها "قيمة مضافة في التجارة. وتضم نسبة 28% تقريباً من الصادرات الإجمالية حالياً قيمة مضافة لا تستوردها البلدان في المقام الأول إلا لإدماجها في منتجات أو خدمات تُصدر بدورها فيما بعد ويُحسب حوالي 5 تريليونات دولار من أصل 19 تريليون دولار في إجمالي الصادرات العالمية مرتين **(راجع الشكل02)** وتحدد نماذج تجارة القيم المضافة في سلاسل القيمة العالمية توزيع المكاسب الاقتصادية الفعلية المتأتية من التجارة على كل اقتصاد على حدة.

وتنتشر سلاسل القيمة العالمية انتشاراً أوسع في بعض الصناعات حيث يمكن الفصل بين الأنشطة فصلاً أسهل، مثل صناعة الإلكترونيات أو صناعة السيارات أو صناعة الملابس، غير أن تلك السلاسل ما فتئت تشمل أنشطة في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الخدمات. ولا تتجاوز حصة الخدمات في إجمالي الصادرات في جميع أنحاء العالم 20% ، غير أن زهاء نصف (46%) القيمة المضافة في الصادرات تسهم به أنشطة قطاع الخدمات، لأن معظم صادرات الصناعة التحويلية تتطلب خدمات لإنتاجها.

وتشارك أغلبية البلدان النامية مشاركة متزايدة في سلاسل القيمة العالمية. فقد ارتفعت حصتها في التجارة العالمية ذات القيمة المضافة من 20% في عام 1990 إلى 30% في عام 2000 ثم إلى أكثر من 40% حالياً . غير أن كثيراً من البلدان النامية الأفقر حالاً ما زالت تسعى جاهدة للنفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية في قطاعات أخرى غير صادرات الموارد الطبيعية. والروابط الإقليمية في سلاسل القيمة أهم في الغالب من الروابط العالمية، ولا سيما في أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا وجنوب شرقها. أما في الاقتصادات الانتقالية وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، فسلاسل القيمة الإقليمية أقل تطوراً نسبيا (UNCTAD, 2013, p :22).

الشكل (2): تقديرات القيمة المضافة في الصادرات العالمية

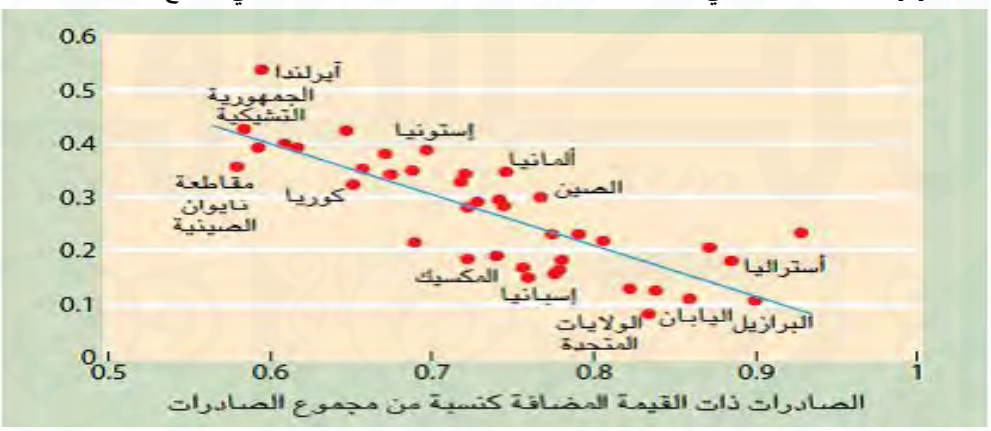


Source: UNCTAD (2013), **world investment report 2013, Global value chains: investment and trade for development**, p: 22.

وينتج ارتفاع الصادرات ذات القيمة المضافة عن عدد من العوامل، ولكن يبدو أن سلاسل القيمة المضافة العالمية تساهم بدور كبير. فلننظر إلى البلدان المتخصصة في مرحلة التجميع. إنها تستورد مدخلات أساسية مرتفعة التكلفة، وتضيف قيمة صغيرة نسبيا إلى هذه العناصر، وتصدر سلعا ذات قيمة مضافة أجنبية بدرجة كبيرة .

ونسب الصادرات ذات القيمة المضافة إلى الصادرات الإجمالية في هذه البلدان غالبا ما تكون أقل. ولكن حتى وإن كانت تؤدي مهام تجميع ذات قيمة مضافة منخفضة، تظل صادراتها مع ذلك تولد جزءا كبيرا من دخلها - أي أن نسبة الصادرات ذات القيمة المضافة إلى إجمالي الدخل المحلي لديها مرتفعة **(راجع الشكل البياني 03)** وهذه الاقتصادات هي أيضا التي حققت نموا بوتيرة سريعة نسبيا منذ منتصف التسعينات، مما يدل على آثار التعلم الكبيرة وانتقال أنواع أخرى من الآثار الانتشارية الإيجابية إلى بقية الاقتصاد نتيجة لارتكاز البلد المعني على سلاسل القيمة المضافة العالمية(روتا وسايتو، 2014، ص:2)

الشكل (3): توليد الدخل القومي من خلال التصدير لعينة من الدول المتخصصة في تجميع المنتجات



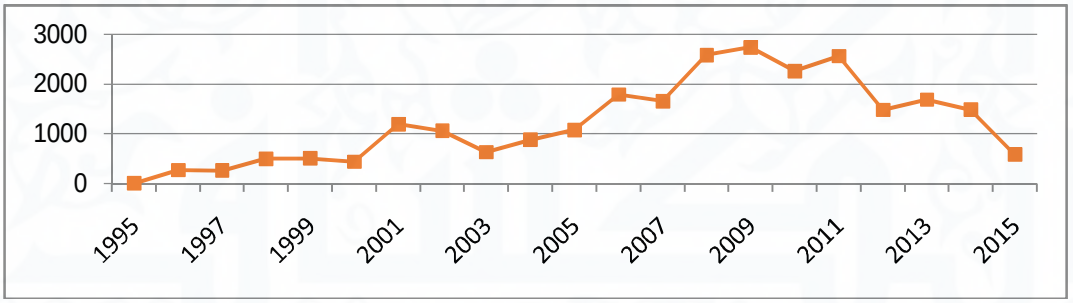
المصدر: ميشيل روتا وميكا سايتو(2014)، سلاسل القيمة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس، ، ص: 2.

3- تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عملت الجزائر منذصدور قانون 90-10 على جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن توضيح تطور التدفقات الوافدة منها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

(مليون دولار)



Source: UNCTAD, **world investment report 2015, 2013, 2004, 2000**

من خلال الشكل البياني رقم (4) نلاحظ أن تغيراته تكاد تتطابق مع نظيرتها الخاصة بالتدفقات العالمية للإستثمار، حيث اتسمت فترة التسعينات بالتقلب وبقي ضعيفا رغم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر مع صندوق النقد الدولي في تلك الفترة، حيث قدر حجم التدفق لسنة 1995 بحوالي 5 ملايين دولار، لتعرف بعد ذلك تقلبات حتى سنة 2000 مسجلة مستوى قدره 438 مليون دولار.

بلغ مستوى الإستثمار الوارد سنة 2001 ذروته بمبلغ يقدر بـ 1196 مليون دولار، وهذا راجع إلى الإجراءات التحفيزية التي قدمتها الدولة لفائدة المستثمرين والضمانات المقدمة وفق قانون الإستثمار 01-03، بالإضافة إلى التحسن النسبي في المناخ الإقتصادي. لينخفض سنتي 2002 و2003 مسجلا تدفق يقدر بـ 1065 مليون دولار و634 مليون دولار على التوالي، وذلك يعزى إلى الركود الإقتصادي الذي أصاب العالم في تلك الفترة. ليشهد سنة 2004 ارتفاعا بنسبة 39.11% واستمر في الإرتفاع حتى سنة 2006 مسجلا تدفق يقدر بـ 1795 مليون دولار بسبب تحسن الأوضاع الإقتصادية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق مبادئ الخطة التي جاء بها رئيس الجمهورية المتمثلة في المصالحة الوطنية بالإضافة إلى تعديل القوانين الخاصة بالإستثمار الأجنبي. وفي سنة 2007 تراجع بـ 7.24%، ويرتفع مرة أخرى سنة 2008 إلى ما قيمته 2593 مليون دولار وذلك لأن الجزائر بسبب محدودية انذماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر بتداعيات الأزمة. ليعرف سنة 2010 تراجعا نتيجة انخفاض الإستثمار الوارد عالميا، بعد ذلك شهد تقلبات سنتي 2011 و2012 نتيجة الأزمة الإقتصادية وكذا الفشل في تحسين جاذبية الإستثمار ورداءة مناخ الأعمال ليستمر حتى سنة 2015 مسجلة تدفق بـ 587 مليون دولار.

4- تطور أداء الصادرات الجزائرية في ظل الإنفتاح الإقتصادي

تعتبر عملية تنمية الصادرات من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات، فاتخذت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لترقية صادراتها، منها ماهو اقتصادي، ومنها مهو مالي، وتدعم هذه الإجراءات بإصلاح الإطار المؤسسي وخدمات التصدير، ومن أهم هذه السياسات سياسة استهداف الإستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (1): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (1995-2015) (مليون دولار)

السنة	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات						المجموع
		المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	
1995	9731	110	41	274	5	18	61	10240
1996	12494	136	44	496	3	46	156	13375
1997	13378	37	40	387	1	23	23	13889
1998	9855	27	45	254	7	9	16	10213
1999	12084	24	41	281	25	47	20	12522
2000	21419	32	44	465	11	47	13	22031

19132	12	45	22	504	37	28	18484	**2001**
18825	27	50	20	551	51	35	18091	**2002**
24612	35	29	1	316	49	47	23988	**2003**
32083	15	50	-	432	97	66	31548	**2004**
46001	20	38	-	651	134	67	45572	**2005**
54613	44	44	1	828	195	73	53608	**2006**
60163	34	44	1	988	153	92	59605	**2007**
79298	34	69	-	1390	340	121	77192	**2008**
45194	49	25	-	692	170	113	44411	**2009**
57053	33	27	-	1089	165	305	56143	**2010**
73489	16	36	-	1495	162	357	71662	**2011**
72620	16	30	-	1660	167	313	70571	**2012**
65487	18	25	-	1608	108	402	63326	**2013**
61472	10	15	2	2350	49	323	58362	**2014**

Source : - Bank of Alegria, **Bulletin statistique trimestriel,** Septembre 2008, p:23.

- Bank of Alegria, **Bulletin statistique trimestriel,** Décembre 2015, p:23.

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1995-2014) يلاحظ استحواذ قطاع المحروقات على النصيب الأكبر مقارنة بالصادرات خارج المحروقات، حيث لم تقل نسبة الصادرات منه عن 93% خلال فترة الدراسة، وهي سمة أصبحت ملازمة للإقتصاد الجزائري منذ سنوات الإستقلال الأولى حتى السنوات الأخيرة.

فقد شهدت حصيلة الصادرات الأجمالية سنة 1995 مبلغ 10240 مليون دولار لترتفع حتى سنة 1997 مسجلة مبلغ 13889 مليون دولار، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط والناجم عن زيادة الطلب العالمي على الطاقة، لترتفع صادرات المحروقات من 9731 مليون دولار سنة 1995 إلى 13378 مليون دولار سنة 1997، وفي سنة 1998سجلت حصيلة الصادرات حصة تقدر 10213 مليون دولار والتي تعزى إلى الإنخفاض الكبير في أسعار البترول المترتب على الأزمة المالية الأسيوية، لتشهد الحصيلة الإجمالية بعد ذلك تذبذبات ناتجة عن أحداث 11 سبتمبر2001 وتستمر حتى سنة 2002 مسجلة مبلغ يقدر بـ 18825 مليون دولار.

ومع انطلاق سنة 2003 عرفت حصيلة صادرات المحروقات ارتفاعا وبصورة مستمرة حتى سنة 2008 لتسجل مبلغ 77192 مليون دولار وهو راجع إلى الإرتفاع القياسي في أسعار النفط والذي انعكس إيجابا على الحصيلة الإجمالية والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار، لتتراجع الحصيلة الإجمالية سنتي 2009 و2010 والذي يعزى إلى انخفاض الطلب على النفط بفعل الركود المترتب عن الأزمة الإقتصادية العالمية، لتتحسن الأوضاع بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنتي 2011 و2012 لتسجل حصيلة إجمالية تقدر بـ 72620 مليون دولار، وتنخفض بعد ذلك انخفاضا كبير حتى سنة 2014 مسجلة حصيلة تقدر بـ 61472 مليون دولار ويعزى الإنخفاض إلى تعرض أحد أكبر مصانع الغاز في الجزائر لهجوم نفذته جماعة مسلحة إرهابية في جانفي عام 2013 حيث انخفضت صادرات المحروقات من 71662 مليون دولار سنة 2011 إلى58362 مليون دولار سنة 2015.

يعود ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة إلى ارتفاع عوائد المنتجات النصف المصنعة، ودخول إجراءات التخفيضات الجمركية والجبائية والإدارية في إطار الشراكة الأورومتوسطية ومساعي الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ.

5- قياس أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية الموسع

يعتبر نموذج الجاذبية من النماذج الشائعة في التحليل الإحصائي وقد وضع لأول مرة من طرف الإقتصادي جين تنبرجن (**Jan Tinbergen**) سنة 1962 الحائز على جائزة نوبل (Luca & Taglioni, 2011, p : 5)، والذي يستخدم في قياس التدفقات التجارية الثنائية بين بيئتين جغرافيتين بالإعتماد على نماذج إحتمالية إقتصادية، وهو الأمر الذي لم تستطع نظريات التجارية تفسيره، حيث يقوم أساسا ومستوحى من فكرة قانون نيوتن **(Newton)** في الفيزياء والتي تنص على أن قوة الجاذبية بين جسمين في الكون تتناسب طرديا مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسيا مع مربع المسافة بين مركزيهما (Doumbe & Bellinga, 2015, p : 115)، وقد صاغ هذه العلاقة القائمة بين الجسمين بالنموذج الفزيائي التالي(Wanasin, 2011, p :4):

حيث أن:

F_{ij}: مقدار قوة الجذب

M_1 و M_2: تمثل كتلة الجسمين

τ^2: المسافة بين الجسمين

G: ثابت الجاذبية

بافتراض نفس الصيغة الدالية السابقة، استطاع (**Jan Tinbergen**) محاكاة قانون الجذب العام والذي يستخدم في قياس التبادل التجاري الدولي، و يعطى بالصيغة التالية (Bergeizk &Brakman, 2010, p:5):

حيث أن:

F_{ij}: تدفق التجارة من البلد i إلى البلد j

GDP: يعب عن الحجم الإقتصادي للبلدين (الناتج المحلي الإجمالي)

D_{ij}^{θ}: المسافة بين البلدين وهي مؤشر لتكلفة التجارة

قدم **أندرسون وفان ونكوب (Anderson & Van Wincoop)**سنة 2003 و2004 إطارا نظريا آخر لنموذج الجاذبية انطلاقا من دالة المنفعة ذات مرونة الإحلال الثابتة من خلال المعادلة التالية (Cindy & All,2008, p :99):

$$X_{ij} = \frac{Y_i Y_j}{Y_w}\left(\frac{t_{ij}\pi}{\pi_i P_j}\right)^{1-\sigma}$$

حيث: Y_j و Y_i **:** يعبران عن مستوى الناتج الداخلي الخام للدولتين

Y_w: الناتج الداخلي الخام العالمي

θ_i: جزء من دخل الدولة i

t_{ij}: التكاليف المتعلقة بالتجارة من الدولة i إلى الدولة j حيث **($t_{ij} > 1$)**، بالإضافة إلى تماثل تكاليف التجارة **حيث ($t_{ij} = t_{ji}$)**، وكذلك **($\pi_i = P_i$)**. وعليه تصبح المعادلة النهائية بالشكل التالي:

$$X_{ij} = \frac{Y_i Y_j}{Y_w}\left(\frac{t_{ij}}{P_i P_j}\right)^{1-\sigma}$$

بالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم الإقتصاد، فقد سعت الأدبيات الإقتصادية إلى توسيع محددات التدفقات التجارية، فعلى سبيل المثال تبين أن للإستثمار الأجنبي المباشر ومتوسط دخل الشريك التجاري أثر إيجابي على الصادرات لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين، كما تظهر الدراسات أن المتغيرات التي تعبر عن القرب مثل الحدود واللغة والتاريخ المشترك تؤثر إجمالا بشكل إيجابي على التدفقات التجارية ويسمى هذا النوع من النماذج بـ **" نماذج الجاذبية الموسعة"**

أ- **تحديد متغيرات الدراسة:** لأغراض الدراسة سنستعمل نموذج الجاذبية الموسع وذلك بإدخال متغير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر كمتغير مستقل، بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة للنموذج الأصلي: الناتج المحلي الإجمالي، المسافة، عدد السكان.

وعليه يأخذ النموذج الصيغة التالية:

LnX_{it}

LX_{it}: قيمة صادرات الدولة**i** إلى الدولة **j** في الزمن t (مليون دولار أمريكي)

FDI_{it}: صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة i (مليون دولار)

GDP_{it} و GDP_{jt}: الناتج المحلي الإجمالي للدولتين i و j (مليون دولار)

POP_{it} و POP_{jt}: عدد السكان الإجمالي في الدولتين i و j

D_{it} : تمثل المسافة بين البلد i والشريك التجاري j (مقدرة بالكيلومتر)

μ_i: الآثار أو الإختلافات المقطعية غير الملحوظة

γ_t: الآثار أو الإختلافات الزمنية

ε_{it}: الحد العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية

ب- **عينة الدراسة:** تغطي هذه الدراسة أربعة عشر دولة، وذلك للفترة (1995-2014) حيث:

الدول الأوروبية: إسبانيا- إيطاليا- فرنسا- بريطانيا- هولندا- بلجيكا

الدول العربية: تونس- المغرب- مصر

دول أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة الأمريكية - كندا

دول أمريكا اللاتينية: البرازيل

دول آسيا: الصين- اليابان

ج- **مصادر الحصول على البيانات:**

تم الحصول على بيانات إجمالي الصادرات الجزائرية للشركاء التجاريين من قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد، أما صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وعدد السكان من قاعدة بيانات البنك الدولي، في حين متغير المسافة بين العواصم فتم الحصول عليها من الموقع المتخصص في قياس المسافات بين الدول.

(www.distancecalculator.globefeed.com/Country_Distance_Calculator.as)

هـ - **تقدير النموذج وعرض النتائج**

- ✓ **الإحصاء الوصفي:** في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج وعينة الدراسة.

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية **(Descriptive Statistic)**

Variables	Mean	Median	Std.Dev	Max	Min	Kurtosis	Skewness
LnX	6.322	6.937	2.50	12.73	-3.7	4.510	-1.277
LnFDI	0.450	0.000	1.725	8.02	0.00	14.523	3.647
LnGDP	13.468	13.733	1.695	16.67	9.79	2.306	-0.349
LnPOP	17.891	17.872	1.246	21.20	16.0	3.439	0.775
LnD	7.241	7.413	2.170	9.28	0.00	8.47	-2.313

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

✓ **الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية:**

يسمح إختبار فحص مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الإرتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن ان تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، وبعد الإعتماد على برنامج **Eviews9** تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (3): مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج **(Correlations)**

	LnX	LnPOP	LnGDP	LnFDI	LnD
LnX	**1.000**	-	-	-	-
LnPOP	0.047	**1.000**	-	-	-
LnGDP	0.524	0.625	**1.000**	-	-
LnFDI	0.759	-0.117	-0.298	**1.000**	-
LnD	-0.547	0.418	0.512	-0.873	**1.000**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

يتبين من خلال الجدول رقم (3) النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغير المستقل **(LnFDI)** والمتغير التابع **(LnX)**، وقد قدرت القدرة التفسيرية لهذا المتغير بـ 75.9%، كما نلاحظ وجود علاقة ضعيفة ومتوسطة لمتغيري **(LnPOP)** و**(LnGDP)** بالنسبة للمتغير التابع **(LnX)** وهي طردية، حيث قدرت القدرة التفسيرية للمتغيرين: 4.7% و52.4% على التوالي.
- وجود علاقة ارتباط سالبة متوسطة بين متغير المسافة **(LnD)** والمتغير التابع **(LnX)**، وقدرت القدرة التفسيرية لمتغير المسافة بحوالي 54.7%.

✓ **إستقرارية السلسلة الزمنية (Unit Root Test):**

لابد من إجراء إختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الإعتماد على مختلف الإختبارات الأكثر شيوعا واستخداما **(Augmented Dickey-Fuller ADF)(Phillips & Perron PP)**، وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

✓

الجدول رقم (4): نتائج إختبارات جذر الوحدة (**Unit Root Test**)

1st Difference I(1)	Level I(0)	Test	Variables
202.326 (0.000)*	19.839 (0.870)	**ADF**	**LnX**
435.770 (0.000)*	29.039 (0.410)	**PP**	
-	22.587 (0.000)*	**ADF**	**LnFDI**
-	19.288 (0.0001*)	**PP**	
88.384 (0.000)*	10.510 (0.999)	**ADF**	**LnGDP**
82.122 (0.000)*	10.489 (0.999)	**PP**	
-	44.385 (0.000)*	**ADF**	**LnD**
-	67.827 (0.000)*	**PP**	
-	57.071 (0.0021)*	**ADF**	**LnPOP**
-	84.635 (0.000)*	**PP**	

- القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة

***متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

نلاحظ من الجدول السابق غياب جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة والمتمثلة في: صافي الإستثمار الأجنبي المباشر، المسافة، عدد السكان، مما يدل على استقرار هذه المتغيرات عند المستوى (**level**)، أما المتغيرات المتفاضلة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 1% فقد أثبتت النتائج وجود متغيرين إثنين هما: الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ **دراسة علاقات التكامل المتزامن(Cointegration Test)**:

بعد اختبارات الإستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الإتجاه على المدى الطويل، والذي يقودنا إلى القيام باختبارات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال إختبار **Pedroni** والنتائج كما يلي:

الجدول رقم (5): إختبار علاقات التكامل المتزامن لـ **Pedroni**

داخل الفرديات (com.AR)	الإحصائية	الإحصائية المرجحة Weighted	الإحتمال
إحصائية V	-1.934	0.883	0.0188
إحصائية RHO	-3.560	-3.493	0.0002
إحصائية PP	-7.343	-5.743	0.000
إحصائية ADF	-7.899	-5.274	0.000
بين الفرديات (Indiv.Ar)	**الإحصائية**		**الإحتمال**
إحصائية RHO	-1.095		0.0365
إحصائية PP	5.131		0.000
إحصائية ADF	-4.400		0.000

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى غياب علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية **V، RHO، PP،ADF** والتي تبين رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وبالتالي عدم وجود علاقات تكامل متزامن داخل فرديات السلة **(com.AR).** كما تبين أيضا إحصائية المجموعة **RHO، PP، ADF**عدم وجود علاقات متزامن بين فرديات السلة **(Indiv.Ar)**المتفاضلة من الدرجة الأولى وبالتالي قبول الفرضية العدمية لإحدى الإحصائيات السبعة لـ **Pedroni.**

- ✓ **المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية**

تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية**(Panel Data)** من خلال تطبيق ثلاث نماذج: وهي نموذج الإنحدار التجميعي**(Pooled Regression Model)**،نموذج الآثار الثابتة **(Fixed EffectsModel)** ونموذج الآثار العشوائية **(Random Effects Model)**، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تقدير المعلمات باستخدام نماذج تحليل بيانات البانل

المتغيرات	Pooled Regression	Fixed Effects	Random Effects
Constante	7.748 (0.000)*	8.054 (0.000)*	4.152 (0.291)
LnFDI	-1.287 (0.000)*	0.846 (0.000)*	-0.666 (0.000)*
LnGDP	0.99 (0.000)*	1.348 (0.000)*	1.840 (0.000)*
LnD	-0.520 (0.000)*	-0.526 (0.000)*	-0.299 (0.01)*
LnPOP	-0.584 (0.000)*	-0.486 (0.000)*	-1.126 (0.000)*
Observation	300	300	300
R-Squard	0.6762	0.758	0.436
Adjusted R-Sq	0.6718	0.738	0.4288
Prob (F-Sta)	154.028 (0.000)*	37.660 (0.000)*	57.124 (0.000)*

1.113	0.697	0.5875	**Dw**

- القيم بين قوسين تشير معنوية متغيرات الدراسة

***متغيرات لها مستوى دلالة عند 1%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

بالرغم من أن معظم الدراسات القياسية تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام إختبار هوسمان (**Hausman**)، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الإختبار.

الجدول رقم (7): نتائج إختبار **Hausman**

Chi-sq. Statistic	Chi-sq.df	Prob
51.029	3	(0.000)*

***مستوى دلالة عند 1%**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج مخرجات برنامج **Eviews9**

نلاحظ من خلال هذا الإختبار أن قيمة الإحصائية (51.029) أكبر من القيمة المجدولة والمقدرة بـ (17.56)، مما يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل وعيعطى النموذج بالشكل التالي:

$$LnX=8.054+0.846LnFDI+1.348LnGDP-0.526LnD-0.486LnPOP$$

تحليل النتائج:

- ✓ تظهر معنوية وجودة لنموذج بوضوح من خلال معامل التحديد، والذي من خلاله نلاحظ أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 75.8% من التغيرات التي تحدث في الصادرات، مما يدل على الأرتباط القوي بين الصادرات والمتغيرات المفسرة له، أما النسبة 24.2% الباقية تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ومتضمنة حد الخطأ، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .
- ✓ معلمة صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع والمستقل وهو ما يوافق منطق النظرية الإقتصادية، حيث إذا ارتفع صافي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى نمو الصادرات الجزائرية بـ 0.846%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .
- ✓ معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة، وهذا ما يوافق منطق النظرية الإقتصادية، حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ1% يؤدي إلى نمو الصادرات الجزائرية بـ 1.348%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .
- ✓ معلمة المسافة بين العواصم التجارية سالبة، وهي تمثل تكلفة التصدير (النقل والمواصلات)، حيث أن الدول الأقرب إلى الجزائر يتوقع أن يكون التبادل التجاري بينها أكبر وهو ما يوافق منطق النظرية

الإقتصادية، حيث أن زيادة المسافة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الصادرات بـ 0.526%، كما نلاحظ أن المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% .

- ✓ معلمة عدد السكان سالبة، حيث أن نمو السكان المتزايد سيؤدي إلى الضغط على الموارد الاقتصادية التي تتمتع بالندرة النسبية أصلا، وذلك لأن النمو السكاني المتزايد سوف يؤدي إلى انخفاض كبير في متوسط الدخل الفردي مما يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للادخار وذلك لأن المستهلكين يحاولون الاحتفاظ بمستوى ثابت من الاستهلاك، لايرغبون التنازل عنه في المدى القصير، أي بمعنى آخر زيادة الميل الحدي لاستهلاك الفرد وهو يعني انخفاض الميل الحدي للادخار وهو سيؤدي بالتأكيد إلى انخفاض كبير في كميات المدخرات مما يرفع سعر الفائدة ويخفض الاستثمارات نتيجة لذلك مما ينعكس سلبا على الإنتاج وبالتالي على المعروض من الصادرات التي هي عبارة عن فائض الإنتاج في السوق المحلية، حيثأن ارتفاع عدد السكان بـ 1% يؤدي إلى اخفاض الصادرات بـ 0.486%، كما أن للمعلمة دلالة إحصائية عند 1%.

الخاتمة:

شكلت ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا لكثير من الأبحاث والدراسات التي عنت بتأصيل الظاهرة، وتحديد مختلف جذورها وأبعادها. وتعتبر هذه الظاهرة من أهم ظواهر رؤوس الأموال التي شهدت تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، والتي ساهمت في نمو وتطور قطاع التصدير. فأصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما وفي الدول النامية بشكل خاص. فقد تساقطت الحواجز الواحدة تلو الأخرى أمام تقدم الشركات المتعددة الجنسية. وباعتبار الجزائر من الدول النامية التي تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية واكتساب حصة في السوق الدولية، فقد عملت على الإنفتاح الخارجي وتوفير المناخ الملائم للإستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على قوانين وتشريعات الإستثمار، بالإضافة إلى توقيع العديد من الإتفاقيات الثنائية وتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، والقيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية بهدف تحسين المتغيرات الإقتصادية الكلية.

لقد أثبتت البيانات الإحصائية الصادرة من المنظمات الدولية، أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة نسبيا، وقد تركزت أساسا في القطاع الصناعي، واستحوذ مجال النفط على النصيب الأكبر منها. وعليه، تعمل الجزائر اليوم على خلق مناخ ملائم لزيادة حصتها من هذه التدفقات. وقد تعرضنا في هذه الدراسة على الدور التي تلعبه الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الجزائرية، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي والذي وصلنا من خلاله إلى مايلي:

- ✓ توفر الإستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المنافع للدول المضيفة، من بينها تنويع مصادر الدخل ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات.

- ✓ تعتبر سلاسل القيمة أحد اساليب التحاليل التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسية لمقارنة أداء نشاطاتها مع المركز التنافسي لها في السوق التي تعمل فيه؛
- ✓ تخفيض تكاليف التجارة وتحسين قدرات الاتصال بالأ سواق الإقليمية والدولية شرطا مسبقا لأي توسع استثماري في نشاطات سلاسل الإمداد، ومن ثم لتطوير أي تعاون بيني أو دولي؛
- ✓ تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الإستثماري، وما مدى تأثيرها على مسار وقرار إستثمارات الشركات الأجنبية؛
- ✓ نموذج الجاذبية من أنجح وأحدث النماذج المفسرة والمستخدمة في قياس تدفقات التجارة ما بين الأقاليم؛
- ✓ وجود علاقة قوية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر والصادرات، حيث أن نمو تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يساهم في نمو حجم الصادرات بـ 0.846%، وبالتالي توجد علاقة تكامل.

الهوامش والمراجع:

باللغة العربية:

1- ميشيل روتا وميكا سايتو (2014)، سلاسل القيمة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس، ص: 2.

باللغة الأجنبية:

1- Ana Paula africano & Manuela magalhaes (2005), FDI and trade in Portugal: a gravity analysis, Macroeconomic Studies Center and Forecast, Work in Progress – nº174, p: 4-5.

1- Edward M. Graham(2000), Working Together: Foreign Direct Investment and Trade, Economic Reform Journal, Center for International Private Enterprise, Issue No.3, July, p4.

2- Lionel Fontagné (1999), Foreign Direct Investment and international trade: Complements or Substitutes? OECD science, Technology and industry working papers, p:9

3- Manela Magalhaes & Ana Paula africano (2007), A panel data of the FDI impact on international trade, faculdad economia Universidad do Porto (FEP) working papers, N°235, Jan, p: 3.

4- Vintila Densia(2010), Foreign direct investment theories : an overview of the main FDI theories, European journal of interdisciplinary studies, vol2, December, p:106

5- Nguyen Quoc Hung(2004), Product cycle Mechanism with foreign direct investment and technology transfer, graduate school of economics, university of Tokyo, January, p: 5.
6- Vencent Van Vliet(2016), Product life cycle by Raymond Vernon, Retrieved from Tools Hero, p:8
7- Gereffi Gary & Karina fernandez-stark (2016), Global value chain analysis, Centre on globalization, govermance and competitiveness, p: 6.
8- Miguel korzeniiewcz & Gereffi Gary (1994), the organization of buyer-driven global commodity chains: how US retailers shape overseas productive network, commodity chains and global capitalism, Westport, London, p: 96.
9- John humphrey & all (2001), introduction: globalization, value chains and development, institute of development studies, IDS bulletin 32(3), p: 3.
10- Gereffi Gary (2001), beyond the producer-driven/ buyer-driven dichotomy the evolution of global value chains in internet Era, IDS bulletin 32(3), p: 30.
11- UNIDO (2016), the role of technology and innovation in inclusive and sustainable industrial development, industrial development report, p: 7.
12- UNCTAD (2013), world investment report 2013, Global value chains: investment and trade for development, p: 22.
13- Luca De Benedictis & Daria Taglioni, The trade impact of European Union preferential policies: An analysis through gravity model, springer, New York, 2011, p: 55.
14- Eric Doumbe Doumbe & Thierry Bellinga(2015), A Gravity model analysis for trade between Cameroon and Twenty-Eight European union countries, open journal of social science, Research publishing, August, p: 115.
15- Wanasin Sattayanuwat (2011), Essays on International trade and FDI, Dissertations and Theses from the College of Business Administration. Paper 18, Lincoln Nebraska, February, p:4
16- Van Bergeizk & S.Brakman(2010), The gravity model in international trade: Advances and application, Cambridge university press, New York, P: 5.
17- Cindy Duc & Emmanuelle Lavallée & Jean-Marc Siroën(2008), The Gravity of Institutions, journal Économie internationale, n° 113, p : 99.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي

Measuring the tax energy of the Libyan economy

Nagmi Muftah Aimer, Kastamonu University, Turkey, 2017

أ. نجمي مفتاح عامر الزواغي، جامعة كسطمونو، تركيا

تاريخ التسليم:(06 /02/ 2017)، تاريخ التقييم:(27 /03/2017)، تاريخ القبول:(13/ 04/2017)

الملخص

إن الطاقة الضريبية تمثل العبء الضريبي الأمثل الذي يوفق بين حاجة الحكومة للإيرادات الضريبية لتغطية نفقاتها ومقدرتها على جباية وتحصيل تلك الإيرادات من جهة، ومقدرة المواطن على دفع الضرائب وقدرته على تحمل عبئها ووطأتها من الجهة الأخرى. وعلى هذا الأساس تتحدد مشكلة الدراسة التي تتركز في دراسة انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق العام. لذلك استخدمنا التحليل القياسي لقياس الطاقة الضريبية للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة 1980-2010. لذلك فان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة تحديد نموذج قياسي لقياس الطاقة الضريبية للاقتصاد الليبي. من أهم نتائج هذه الدراسة إن الطاقة الضريبية تشكل نسبة ثابتة قدرها 0.017% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وترتفع مع زيادة الإيرادات غير النفطية ونسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتنخفض كلما زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، الناتج المحلي الحقيقي النفطي. ومن أجل تحسين فاعلية النظام الضريبي الليبي، خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، من بينها ضرورة استمرار الدولة في تعزيز توجهاتها وجهودها في الاعتماد على الموارد المحلية والتي تعتبر الضرائب من أهمها، لزيادة إيراداتها وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

الكلمات الافتتاحية: الطاقة الضريبية، العبء الضريبي، الإيرادات الضريبية، الاقتصاد الليبي.

Abstract

That tax energy represents the optimal tax burden which reconciles the government's need for tax revenue to cover their expenses and its ability to collect such revenues on the one hand, and the citizen's ability to pay taxes on the other hand. Accordingly, the study problem is determined, which is concentrated in study low of tax rates to GDP and public expenditure. Therefore, we used the standard analysis to measure the tax energy of the Libyan economy during the period 1980-2010. Therefore, the main objective of this study is to try to define a standard model for measuring the tax energy of the Libyan economy. One of the most important results of this study is that the tax energy constitutes a fixed rate of 0.017% of real GDP. In order to improve the efficiency of the Libyan tax system, the study included a number of recommendations, including the need for the state to continue its efforts to rely on local resources, which are considered the taxes from most important, and reduce reliance on oil revenues.

Keywords: tax energy, tax burden, tax revenue, Libyan economy.

1. مقدمة:

تعرف الضرائب بأنها فرض إجباري تقوم به السلطات المالية دون أن تقدم أي مقابل مباشر، وتعتبر الضرائب إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتصحيح الأوضاع الاقتصادية لدولها، و اكتسبت الضرائب أهمية كبيرة تبعاً لتوسع دور الدولة، وتوسع الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والواجبات الملقاة على عاتقها في مختلف نواحي الحياة.

وقد ترتب على هذا التوسع زيادة في النفقات العامة ،والتي تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويلها، وتطور دور الضرائب في المجتمع من كونها مجرد وسيلة للتمويل إلى أداة توجيه وتدخل لها آثارها الاقتصادية التي تختلف بإتساع دور الدولة، ودرجة تدخلها في الحياة الإقتصادية، ومدى تناسب النظام الضريبي مع البنية الإقتصادية للدولة. وأصبحت السياسة الضريبية جزءاً لا يتجزأ من السياسة المالية للدولة.

وتزداد أهمية الضرائب كأداة للتمويل بالنسبة للدول النامية، لحاجة هذه الدول إلى الموارد المالية لتمويل نفقاتها، وتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة اللازمة لتقدمها. ولان التمويل المحلي في معظم مصادره هو الأكثر أمناً واستقراراً، ولكون ليبيا من الدول النامية، فقد برزت أهمية الإيرادات المحلية وخاصة الضريبية منها في السنوات الأخيرة، وأزداد هذا الاهتمام انعكاساً لعدة عوامل أهمها الانخفاض المستمر في الإيرادات الخارجية، والعجز الدائم في هذه الموازنة، وارتفاع حجم المديونية الخارجية وزيادة أعبائها، مما أثر على قدرة الإقتصاد الليبي على النمو و الإستقرار.

وأن الطاقة الضريبية تمثل العبء الضريبي الأمثل الذي يوفق بين حاجة الحكومة للإيرادات الضريبية لتغطية نفقاتها ومقدرتها على جباية وتحصيل تلك الإيرادات من جهة، ومقدرة المواطن على دفع الضرائب وقدرته على تحّمل عبئها ووطأتها من الجهة الأخرى. وعند حساب إجمالي نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2010) تبين أن نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج بمتوسط عام 9.9% وكانت أعلى نسبة لها 18.3% في عام 1988 و بلغت أدنى نسبة 4.1% كانت في عام 2006، بينما نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج بالأسعار الثابتة لسنة 2003 بمتوسط عام 5.6% وكانت أعلى نسبة لها 16.6% في عام 2008 و بلغت أدنى نسبة 1.4% كانت في عام 1980، ويرجع هذا التدني في نسبة مساهمة الضرائب في تمويل النفقات العامة إلى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فإن العجز في الميزانية العامة وانخفاض الطاقة الضريبية، تحتّم على الاقتصاد زيادة الاعتماد على المصادر الأخرى غير النفطية (النظام الضريبي) في تمويل الميزانية العامة ومما لا شك فيه أن العجز في الميزانية العامة في الفترة 1980-1985 راجع إلى تدني أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ونظراً لان الصادرات النفطية الليبية من حيث أسعارها وكمياتها وعوائدها، تخضع للقرارات والتقلبات التي تشهدها السوق الدولية، ومن ناحية أخري فإن هذه العوائد هي مورد ريعاً ناضب ولا ينبغي أن تستنزف في

تغطية الاحتياجات الجارية للدولة من خلال الموازنة العامة بل ينبغي أن تخصص أكبر نسبة ممكنة منها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وخصوصاً خلق بدائل للثروة و الدخل وتطوير مصادرها المتجددة.

وتعّد الإيرادات الضريبية بوصفها تمثل القسم الأكبر من الإيرادات غير النفطية والمصدر الأساسي لتمويل الموازنة العامة (التسييرية) في معظم دول العالم ،ومازال الجدل قائماً حول الدور الذي يجب أن تؤديه في الاقتصاد الليبي، وفي تمويل الموازنة العامة في ليبيا.

وانطلاقاً من كل ما سبق، وبناء على الأهمية الكبيرة التي يحتلها الهيكل الضريبي كأكثر الأدوات المالية التي تعتمدها الدول النامية عامة، وليبيا بشكل خاص لتصحيح أوضاعها الإقتصادية، وتغطية نفقاتها العامة (بنوعيها)، فقد أصبحت دراسة الطاقة الضريبية في ليبيا تكتسب أهمية كبيرة.

لذا سوف تتناول هذه الدراسة محاولة تحديد نموذج قياسي مقترح لقياس الطاقة الضريبية للاقتصاد الليبي. وذلك بهدف تحليل السياسات، ودراسة التوقعات المستقبلية لمساعدة متخذي القرارات في إتخاذ القرار المناسب لتحقيق الصالح العام.

2. الدراسات السابقة المتعلقة بالطاقة الضريبية

لفت موضوع الطاقة الضريبية أنظار المهتمين في المالية العامة وبشكل خاص في الضرائب، حيث ظهر العديد من الدراسات التي تعالج هذا الموضوع، وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في هذا المضمار، حيث قام بالعديد من المحاولات لوضع أسس علمية لقياس الطاقة الضريبية في الدول النامية. وقد تباينت منهجية الدراسات السابقة، ألا أنها سارت ضمن نفس الإطار والاتجاه، كما تفاوتت هذه الدراسات في حصرها للعوامل المحددة للطاقة الضريبية وللمتغيرات الممثلة لتلك العوامل أيضاً، وسيتم تناول الدراسات التي ساهمت في إضافات جديدة في هذا الموضوع سواء أكانت صادرة عن صندوق النقد الدولي أم عن غيره من الهيئات والأفراد.

دراسة (Hinrichs, 1966) غطت الفترة (1957–1960)، وضمت ستين دولة منها أربعون دولة نامية وعشرون دولة متقدمة. وقد طبق هنريتش معادلة الانحدار لتحديد العلاقة بين الإيرادات العامة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ودرجة التقدم الاقتصادي، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، ممثلتين في نصيب الفرد من الدخل وفي نسبة المستوردات إلى الناتج القومي الإجمالي على الترتيب. وقام بإجراء الانحدار لكل متغير مستقل على حدة، ثم للمتغيرين معاً ، وتوصل إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل وبين الإيرادات لمجموعة الدول النامية والمتقدمة معاً، في حين أن العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية عندما اقتصرت الدراسة على الدول النامية وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الانفتاح كعامل محدد للإيرادات تعّد ذات دلالة إحصائية للدول النامية، وتزداد دلالتها كلما اتجهنا نحو نصيب متدن للفرد من الدخل، وبالمقابل تقل أهمية الأخير. كما أن القوة التفسيرية، والمتمثلة بمعامل التحديد

(R^2) كانت أقوى بعد استبعاد متوسط نصيب الفرد من الدخل من المعادلة واقتصارها على درجة الانفتاح الاقتصادي. أظهرت الدراسة أن درجة الانفتاح الاقتصادي وليس نصيب الفرد من الدخل هي العامل المحدد لنسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية.

وقد وجد Hinrichsانه بالنسبة للأقطار الأقل تطوراً التي متوسط الدخل الفردي فيها اقل من 300 دولار في السنة، فإن درجة الانفتاح (كما هي مقاسة بنسبة الاستيراد) وليس معدل دخل الفرد،هو العامل المحدد لنسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي[1].

دراسة (علاء & بان، 2008، ص.45) والتي درست تحديد العوامل الجوهرية المحددة للطاقة الضريبية في العراق (1980-1995) وهذه العوامل هي :نسبة مساهمة كل من قطاعي الزراعة والتعدين في الناتج القومي الإجمالي ونسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بدون الصادرات ونسبة مساهمة الصادرات في الناتج القومي الإجمالي وقد توصلت إلى أن العوامل الأربعة قد ساهمت بنسبة 75% من التغيرات التي طرأت على الطاقة الضريبية خلال المدة المذكورة.

دراسة (Lotz & Morss, 1967, p.478) "قياس الجهد الضريبي في الدول النامية"، خلال الفترة (1962-1965)، حيث قام الباحثون قياس الطاقة الضريبية لعدد (72) دولة منها (52) دولة نامية، وذلك من خلال قياس اثر متغيرين مستقلين متوسط دخل الفرد (Y_P) ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي (F/Y)، حيث F=الصادرات (FOB) + الواردات (CIF). وذلك على مساهمة الضرائب في الناتج القومي الإجمالي (T/Y). وقد وجدا أن كلاً من الدخل الفردي ودرجة الانفتاح (التي يعبر عنها بنسبة الواردات والصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي) هما عوامل مفسرة ومهمة ،لهما علاقة بشكل ايجابي بنسبة الضرائب إلى الدخل القومي ويفسران معاً نسبة عالية من التباين[2].

دراسة (المالكي، 1988، ص. 326) حيث قام الباحث بقياس الطاقة الضريبية لعينة من الدول النامية بلغ عددها سبعا وثلاثين دولة، وغطت الفترة (1969-1971)، وقد قام الباحث بإضافة متغير جديد في تفسير الطاقة الضريبية للاقتصاد. فقد اعتمد على العوامل التي استخدمت في الدراسات السابقة مثل، درجة التقدم الاقتصادي، وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي،معبراً عنها بالمتغيرات التالية على الترتيب وهي مساهمة الزراعة ونسبة مساهمة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المستوردات إلى الناتج القومي الإجمالي، لكنه أضاف نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسر أضافي معبر عن هيكل ذلك الناتج. وقد أدى إضافة هذا المفسر إلى زيادة القوة

[1] -شيليا chelliah "اتجاه النظام الضريبي في الاقطار النامية"،ترجمة:موفق علي الخليل ،مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد ،السنة السادسة ،العدد الثاني ،مارس 1978، ص341.

[2] -ريتشارد موسجيرف ،بيجي موسيجيرف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة،محمد حمدي العاني،كامل سليمان العاني،المملكة العربية السعودية ،الرياض ،دار المريخ،1992،ص ص469-470.

التفسيرية لمعادلة الطاقة الضريبية، إلا أن تلك القوة ممثلة بمعامل التحديد (R^2) مازالت منخفضة نسبياً، مما يشير إلى وجود متغيرات أخرى مفسرة وهامة تشترك في تحديد الطاقة الضريبية لم تتضمنها الدراسة.

دراسة عدد من البحوث التي ألقيت في ندوة النظام الضريبي،(2001) في ليبيا بعنوان التقييم و الإصلاح خلال الفترة من 1-2001/5/3، حيث قامت بالبحث في النظام الضريبي من خلال الطاقة الضريبية، والعبء الضريبي، والمرونة الدخلية للضرائب، وذلك من اجل التعرف على مدى مساهمة الضرائب بجميع أنواعها (المباشرة وغير المباشرة) في الإيرادات الكلية، وأسباب تحقيق العجز في الميزانية العامة للاقتصاد الليبي، وقد أوضحت الدراسة أن الطاقة الضريبية متدنية جداً إذ لا تتجاوز 6.3% و 5% للضرائب المباشرة وغير المباشرة على التوالي.

دراسة (Wang, 2007,p.278)، حيث اعتمد في هذه الدراسة على السلاسل الزمنية لفحص ممتلكات التقارب من العبء الضريبي ونصيب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين تايوان والصين ودول منظمة التعاون الاقتصادي. أظهرت النتائج التجريبية أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية التكامل والتقارب المالي بين البلدان، ومع ذلك، فإن الكتلة أبرزت بالتحديد أن المجموعة المتكون من الصين، تايوان، وكوريا كانا يتحركان بثبات نحو نموذج واحد خلال السبعينات، الثمانينات والتسعينات، كذلك أظهرت النتائج أنه تم العثور على التقارب من العبء الضريبي في المجموعة، ولكن عدم وجود تقارب في نصيب الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (Zhang and Cui, 2008) تمكن من استنتاج علاقة على المدى الطويل والمدى القصير بين الإيرادات الضريبية والمؤشرات الاقتصادية للصين (الناتج المحلي الإجمالي، المستوى العام للأسعار، التجارة الخارجية) وباستخدام أسلوب التكامل المشترك. هذه الدراسة تؤكد على أهمية الإيرادات الضريبية وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية وأهمية النظرة المستقبلية للسياسة الضريبية على النمو الاقتصادي.

دراسة (Hisali and Ssentamu, 2013) تمكن من تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية وأهداف الموازنة العامة لـ اوغندة. نتائج هده الدراسة تثبت ان المنظومة الجنائية غير مرنة مع تغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (Bretschger, 2001) تمكن من إبراز فرضية أن يزيد النمو من خلال التجارة رغم التأثير على الحد من الضرائب على رأس المال. حيث توصل الباحث إلى أن العلاقة بين التجارة والنمو مرتبط بتأثير سلبي للضرائب على النمو. نتائج هذه الدراسة، عن طريق عينة من 12 دول منظمة التعاون الاقتصادي في الفترة 1965-1999، تأكيد أثر التجارة على النمو بالرغم من التأثير السلبي للضرائب على الشركات.

دراسة (Conefrey and Gerald, 2013, p.981)، اظهر الباحث ان تأثير التغيرات في معدل الضريبة على الشركات في ايرلندا التي تؤثر على الأعمال التجارية و قطاع الخدمات المالية. حيث

النموذج المستخدم يشير إلى أن الانخفاض في معدل الضريبة على الشركات في التسعينات حفز الصادرات ممكننا لعودة الربح عن طريق الشركات الأجنبية، وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج المحلي بالرغم من انخفاض العائدات الضريبية مع إبراز أن بعض من زيادة الإنتاج متأتية من نقل الأرباح إلى أيرلندا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.

دراسة (Amir, et al., 2013,p.492) درس الباحثون تقييم آثار الإصلاحات ضريبة مؤخرا على كل متغيرات الاقتصاد اندونيسي، كذلك التأثيرات على الفقر وتوزيع الدخل. أظهرت هذه الدراسة أن انخفاض الضرائب الدخل الشخصي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في ظل افتراض ميزانية متوازنة. هذه الإصلاحات أدت إلى حدوث انخفاض طفيف في نسبة الفقر، ومع ذلك تؤدي أيضا إلى الزيادة في عدم المساواة بالدخل بسبب خفض الضرائب المستفيدون منه أكثر الأسر ذات فئات الدخل الأعلى.

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا الاستعراض المرجعي للدراسات التي تناولت موضوع الطاقة الضريبية ومحدداتها، هي أن اغلبها تكاد تكون صورة طبق الأصل عن سابقاتها وان اختلفت عنها في عدد العوامل المراد اختبارها قياسياً كمحددات للطاقة الضريبية ونوعها إلى حد ما. وانطلاقاً مما سبق فإن دراستنا لدراسة الطاقة الضريبية ومحدداتها في ليبيا سوف لا تخرج عن هذا الإطار واستكمالاً للدراسات السابقة، ولكن تختلف عنها من حيث إضافة متغيرات كلية أخرى ذات أثر فعال في تحديد الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي.

3. منهجية الدراسة

تاسيساً على ما تقدم فإن الهدف الأساسي هو التعرف على دور الطاقة الضريبية في عملية التنمية الاقتصادية. إن هذه المنهجية سوف تحلل نسبة تأثير المتغيرات الاقتصادية على مستوى الطاقة الضريبية.

1.3. النموذج القياسي وتقديره

1.1.3. الأساس القياسي النظري

يستخدم تحليل الإنحدار لإيجاد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

فإذا فرضنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو:

$$y=c+c_1 x_1+c_2 x_2+\ldots\ldots+c_n x_n+u$$

حيث $x_1, x_2, \ldots\ldots x_n$ تسمى المتغيرات المفسرة التي لها علاقة بالمتغير التابع، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية يتم تقدير قيم معلمات نموذج الانحدار المتعدد.

2.1.3 الأسس النظرية لمقاييس الاستقرارية

لتحليل النتائج القياسية وتحديد اثر المتغيرات المستقلة على الطاقة الضريبية (المتغير التابع) في ليبيا وذلك من خلال التعرف على خصائص السلاسل الزمنية و للمتغيرات محل الدراسة. ويتم تحليل البيانات من

خلال استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك وتم الحصول على نتائج باستخدام البرنامج الجاهز (E-views V.7) للفترة الزمنية من 1980-2010.

1.2.1.3 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

إن اخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية لاختبار السكون، اذ يلاحظ وجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة (ساكنة)، وان اختبار السكون من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما لموضوع سكون المتغيرات من اهمية قصوى في دقة نتائج التحليل.

وعند اجراء التحليل القياسي يجب القيام باختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة للتأكد فيما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، فإذا كانت غير مستقرة فإنه تظهر مشكلة الانحدار الزائف، وان هذا المصطلح يعرف إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (T,F) وقيمة (R^2) لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، اي إن اللجوء الى طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار البيانات، ولاختبار استقرار البيانات يطبق اختبار ديكي فولير الموسع Augmented Dickey Fuller Test (ADF) حيث يستخدم في نماذج السلاسل الزمنية المعقدة والكبيرة ففي عام (1981) طور كل من دكي وفولير ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذور الوحدة، وتحوي المعادلة الأولى على الحد الثالث والاتجاه العام، في حين تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط ، إما المعادلة الثالثة فهي بدون الثابت والاتجاه العام، وان حدود الخطأ في المعادلات الثلاث هي تشويش ابيض بتباين متساوي والذي يعتمد على تقدير معادلة الانحدار التالية (Gujarati، 2004، ص. 818):

$$\Delta_{y1}=\beta_1+\beta_{2t}+^{\delta}\ y_{t-1}+\sum_{t=1}^{m}\alpha i\Delta yt-1+\varepsilon t$$

حيث تعبّر y_t عن متغيرات الدراسة في السنة t ، ε_t حد الخطأ وتشير m إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

ويتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم الاستقرار عندما تكون المعلمة (δ) سالبة ومعنوية وتستخدم معيار Akaike Information Criteria (AIC) لتحديد فترة التباطؤ (m) الذي يضمن استقرار المتغير العشوائي أي أنه ضوضاء ابيض فإذا كانت المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى فان المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركا وان هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات.

1.2.1.3 اختبار التكامل المشترك (The co integration Test)

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب ان تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة بمستواها لكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار

اي انها تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الأول أو الثاني،حيث يكون المتغير ساكناً او مستقراً اذا كانت درجة التكامل له تساوي صفر I(0) واذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الاول فيطلق عليها انها ذات تكامل من الدرجة الاولى I(1) .

ويتم استخدام طريقة الإمكان العظمى maximum likelihood procedure او ما يعرف باختبار جوهانس للتكامل المشترك حيث يستدل على ان السلاسل الزمنية تتحرك معاً عبر الزمن وان هناك فترة زمنية طويلة الاجل تعرف بانحدار التكامل المشترك.

أي العلاقة التوازنية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة في المدى الطويل، حيث العلاقة الديناميكية في المدى القصير لا تقل أهمية عنها في المدى الطويل، وتعتمد طريقة جوهانس على طريقة الإمكانية العظمى لتقدير وتحديد متجهات متكاملة في نموذج (VAR) فإذا كان هناك متجه يحتوي على P من المتغيرات $z_t=(z_1,\ldots..,z_{pt})$ المتوالدة من الرتبة (k) من عملية (VAR) وأخطاء (Gaussian) بالصيغة التالية :

$$t=1....T \ ، \quad Z_t=A_1Z_{t-1}+.....+ A_kZ_{t-k}+ \mu + \varepsilon t$$

حيث Z_t هو متجه من الرتبة (p×I) من المتغيرات

ε_t، ε_1 متغيرات عشوائية ، μ متجه الثوابت

وبأخذ الفرق الاول للمتجهات نحصل على نموذج تصحيح الخطأ بالشكل التالي:

$$\Delta z_t = \Gamma_1 \Delta z_{t-1} + \ldots + \Gamma_{k-1} \Delta z_{t-k+1} + \Pi z_{t-k} + \mu_t : t = 1,\ldots,T \quad \text{---------(1)}$$

حيث أن:

Δ :تشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات.

Z :متجهة المتغيرات الاقتصادية.

Γ :مصفوفة المعاملات المعدلة في المدى القصير.

Π :مصفوفة العلاقات التوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية.

وتتكون من مصفوفة (pxp) وتأخذ الشكل التالي: $\Pi=\alpha\beta$

حيث أن:β مصفوفة تحتوي على متجهة التكامل المشترك (r) وتمثل α سرعة تكيف المعاملات (coefficients)أو قوة الجذب نحو التوازن في النموذج.

μ: المتغير العشوائي، ويتوزع بشكل طبيعي ومتوسطة يساوي صفر وتباينه ثابت

ولتحديد درجة التكامل المشترك (عدد المتجهات المستقلة)، نطبق اختبارين إحصائيين هما:

•اختبار الأثر الإحصائي (Trace Statistic Test) ويأخذ الشكل التالي (عطية، 2005، 673):

$$\lambda_{trace}(r_0 / k) = -T \sum_{i=r_0+1}^{k} \ln(1-\hat{\lambda}_i) \quad \text{----------(2)}$$

حيث أن:

تشير إلى القيم الكامنة المقدرة (Estimated Eigenvalues)

$$(\hat{\lambda}_1 > \hat{\lambda}_2 > \hat{\lambda}_3 > \ldots\ldots > \hat{\lambda}_k)$$

قيمة r_0 تتراوح بين صفر و k-1 ، وتعتمد في ذلك على مرحلة المتوالية. وبالتالي فإن فرضية العدم والتي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية.

بينما الفرضية البديلة هي أن هناك متجهة واحدة أو أكثر للتكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية.

اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue) ، ويأخذ الشكل التالي:

$$\lambda_{\max} = -T\ln(1-\lambda_i), i = r_0 + 1 \quad \text{----------} \quad (3)$$

يتشابه هذا الاختبار مع اختبار الأثر الإحصائي، ولكن يختلف في الفرضية البديلة ويحاول هذا الاختبار أن يحسن من قوة نتائج التكامل المشترك من خلال تحديد درجة التكامل المشترك وجعلها في الحدود الدنيا.

بعد ذلك، نقوم بإجراء اختبار سببية قرانجر (Granger Causality Test) وذلك لمعرفة هل أن المتغيرات الاقتصادية تسبب حدوث تغير في الطاقة الضريبية في ليبيا أو لا تسبب، وأيضا لتحديد نوعية اتجاه السببية.

ولتطبيق هذا الاختبار، نستخدم الصيغ التالية لسببية قرانجر:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_{y,i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \varphi_{y,i} \Delta x_{t-i} + \mu_{y,t} \quad \text{----------} \quad (4)$$

$$\Delta x_t = a_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_{x,i} \Delta x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \varphi_{x,i} \Delta y_{t-i} + \mu_{x,t} \quad \text{----------} \quad (5)$$

بعد ذلك نقوم باختبار تفكيك التباين (Variance Decomposition) ، لمعرفة مساهمة كل متغير في النموذج من حيث التأثير على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى, مما يساعد على قياس نسبة تأثير الطاقة الضريبية على نفسها، وأيضا نسبة تأثير بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية عليها، وذلك من خلال مكونات تباين خطأ الاستقراء.

ويشمل الاختبار الأخير على تحليل دوال الاستجابة الفورية (IRF) وتقيس دوال الاستجابة الفورية أثر الاستجابة للقيم الحالية والمستقبلية للعوامل الداخلية في النموذج، حيث يعتمد هذا التحليل على بيان تأثير الصدمات التي تحدث في البواقي المختزلة (Reduced Residuals)، وذلك بمقدار انحراف معياري واحد للصدمة في المكون الديناميكي للنموذج. مما يساعد على معرفة تأثير تغير العامل الاقتصادي على نفسه وعلى المتغيرات الأخرى في النموذج خلال فترة زمنية محددة، ويساعد كذلك على معرفة مدى تأثير هذا التغير(الصدمة)خلال فترات مستقبلية.[3]

[3] -مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السنة الرابعة والعشرون _ العدد السبعون _ جمادى الآخرة 1431 هـ _ يونيه 2010 م

أما الاختبار الثاني فهو اختبار القيمة الخاصة العظمى والذي يمكن حسابه بالصيغة الآتية: $\lambda_{max}(r,r_{+1})=$ $T\ln(1-\lambda_{r+1})$

ويقوم الاختبار لفرضية العدم القائلة بوجود (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة بوجود (r+l) متجه للتكامل المشترك.

2.3 تقدير دالة الطاقة الضريبية

1.2.3 عينة الدراسة

لغرض بناء نموذج قياسي للطاقة الضريبية في ليبيا كمتغير تابع من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة بالاعتماد علي بيانات في الفترة (1980-2010) والمتمثلة في الأتي:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي.
- الإيرادات غير النفطية.

2.2.3 توصيف النموذج القياسي

تقوم الدراسة بقياس أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية (الإيرادات غير النفطية RECETTE ، والناتج النفطي الحقيقي GPDOIL ، والإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي DEPENSE، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج MOYEN على الطاقة الضريبية TAXES، وذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة (1980-2010)، ولأجل استبعاد تأثير الاتجاه العام (Trend) من التقلبات الدورية للمتغيرات تم تحويل البيانات الأصلية إلى معدلات التغير (النمو) السنوية (Δ) وذلك للحصول على سلسلة زمنية مستقرة، باستخدام الصيغة التالية لكل متغير على حدة:

$$\Delta\ TAXES = p_t - p_{t-1}$$

حيث: (ΔTAXES) هي معدل التغير السنوي في لوغاريتم الطاقة الضريبية.

(p_t) هي قيمة لوغاريتم الطاقة الضريبية في السنة الحالية.

(p_{t-1}) هي قيمة لوغاريتم الطاقة الضريبية في السنة السابقة.

ولقد تم احتساب معدل التغير السنوي لبقية متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة) بنفس هذه الصيغة، وبعد ذلك تم بناء نموذج قياسي يكون فيه التغير في لوغاريتم الطاقة الضريبية متغيراً تابعاً وذلك كما بالمعادلة التالية:

$$\Delta TAXES=C+C1\Delta RECETTE + C2\Delta GPDOIL+\Delta DEPENSE+C4\Delta MOYEN+Ut$$

حيث إن:

ΔTAXES : التغير في لوغاريتم الطاقة الضريبية.

C: الثابت (CONSTANT) تسمى ثابت أو قاطع.

C_1: معامل انحدار التغير في لوغاريتم الإيرادات غير النفطية على التغير في لوغاريتم الطاقة الضريبية.

ΔRECETTE: التغير في لوغاريتم الإيرادات غير النفطية.

C_2: معامل انحدار التغير في لوغاريتم الناتج النفطي الحقيقي على التغير في لوغاريتم الطاقة الضريبية.

ΔGPDOIL: التغير في لوغاريتم الناتج النفطي الحقيقي.

C_3: معامل انحدار التغير في لوغاريتم الإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي على التغير في لوغاريتم الطاقة الضريبية.

ΔDEPENSE: التغير في لوغاريتم الإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي.

C_4: معامل انحدار التغير في لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج على التغير في لوغاريتم الطاقة الضريبية.

ΔMOYEN: التغير في لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج.

Ut: الخطأ العشوائي (Stochastic error term)

4. اختبار النموذج القياسي

1.4 اختبار جذر الوحدة والاستقرار (Unit Root Test)

إن الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية هي رسم المتغيرات، حيث يلاحظ من الأشكال التالية والتي توضح متغيرات السلسلة الزمنية الأصلية وكذلك متغيرات السلسلة الزمنية بعد احتساب معدلات التغير (النمو growth) في كلٍ منها خلال فترة الدراسة (1980-2010)، أن كافة متغيرات السلسلة الزمنية المدروسة تتضمن الاتجاه العام ولكنها تميل إلى الاستقرار، ولتأكيد استقرارها فإنه لا بد من استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية محل الدراسة لتحديد ما إذا كانت المتغيرات المدروسة مستقرة أم لا، وذلك باستخدام اختبار (ديكي فوللر) الموسع، واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية محل الدراسة)، ويوضح كل من الجدول رقم (1)، (2) نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) (مع ثابت فقط Constant)

VARIABLES	Null Hypothesis (H_0)	ADF statistic	Prob.
"الطاقة الضريبية"TAXES	TAXES has a unit root	*-6.566	0.0000
"الإيرادات غير النفطية"RECETTE	RECETTE has a unit root	*-6.6573	0.0000
"الناتج النفطي الحقيقي"GPDOIL	GPDOIL has a unit root	***-2.8923	0.0605
"الإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي"DEPENSE	DEPENSE has a unit root	*-6.729	0.0000

0.0041	*-4.058	MOYEN has a unit root	"متوسط نصيب الفرد من الناتج"MOYEN

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج E-views.

الجدول رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) (Constant, Linear Trend)

Prob.	ADF statistic	Null Hypothesis (H_0)	VARIABLES
0.0001	6.44*	TAXES has a unit root	"الطاقة الضريبية" TAXES
0.0003	-5.881*	RECETTE has a unit root	"الإيرادات غير النفطية"RECETTE
0.0770	-3.379***	GPDOIL has a unit root	"الناتج النفطي الحقيقي"GPDOIL
0.0000	-7.521*	DEPENSE has a unit root	"الإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي"DEPENSE
0.0085	-4.396*	MOYEN has a unit root	"متوسط نصيب الفرد من الناتج"MOYEN

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج E-views.

من نتائج الجدول رقم (1) (مع الثابت وبدون اتجاه) ومن نتائج الجدول رقم (2) (مع ثابت واتجاه) يتضح أن جميع متغيرات السلسلة الزمنية المدروسة مستقرة (Stationary) في مستواها الأصلي، ويعني ذلك أنها متكاملة من الدرجة صفر I(0)، أي أنها مستقرة عند مستوياتها الأصلية، وذلك لأن اختبار (t) يشير إلى أن قيمة (t) المحسوبة معنوية فجميع احتمالاتها كانت أقل من (0.05) كما أن قيمتها المحسوبة والمطلقة أكبر من نظيرتها الجدولية والمطورة بواسطة (Mackinnon, 1991) لكل متغيرات السلسلة، حيث كانت قيمة (t) الجدولية مع الثابت فقط هي (3.679-)، (2.967-)، (2.622-)، ومع الثابت والاتجاه (4.309-) ، (3.574-)، (3.221-) ، وذلك عند مستويات المعنوية (1%)، (5%)، (10%) على التوالي، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرضية البديلة القائلة باستقرار السلسلة المدروسة.

2.4 اختبار التكامل المشترك

وبعد التأكد من درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار (ديكي فوللر الموسع) تم الانتقال إلى تطبيق اختبار التكامل المشترك (Johansen & Juselius) وذلك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الطاقة الضريبية وبين المتغيرات المستقلة المدروسة، وكانت نتائج هذا الاختبار كما بالجداول التالية:

الجدول رقم (3) نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (Johansen & Juselius)

Hypothesis	r=0	r=<1	r=<2	r=<3

(H_0)				
λ trace Test	*124.2762 (76.97)	*78.54129 (54.07)	* 37.76837 (35.19)	10.0042 (20.261)
λ max Test	* 45.73489 (34.8)	*40.77291 (28.58)	* 27.76413 (22.29)	7.399641 (15.89)

المصدر: نتائج برنامج EViews، وتشير (r) إلى عدد متجهات التكامل المشترك.

ملاحظة: القيم بين الأقواس تمثل قيم إحصائية– t

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الأثر (λ trace Test)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.816196	124.2762	76.97277	0.0000
At most 1 *	0.779114	78.54129	54.07904	0.0001
At most 2	0.642386	37.76837	35.19275	0.0258
At most 3	0.239714	10.00425	20.26184	0.6394
At most 4	0.091960	2.604607	9.164546	0.6568

المصدر: نتائج برنامج E-views

الجدول رقم (5) نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى (λ max Test)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.816196	45.73489	34.80587	0.0017
At most 1	0.779114	40.77291	28.58808	0.0009
At most 2	0.642386	27.76413	22.29962	0.0078
At most 3	0.239714	7.399641	15.89210	0.6205
At most 4	0.091960	2.604607	9.164546	0.6568

المصدر: نتائج برنامج E-views

إن اختبار جوهانسن واختبار الأثر وكذلك اختبار القيمة الكامنة العظمى على الطاقة الضريبية، وكل من الإيرادات غير النفطية، والناتج النفطي الحقيقي، والإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي يشير إلى أن هناك ثلاث من علاقات التكامل المشترك بين هذه المتغيرات وبمستوى معنوي (5%)، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى معنوية (5%)

وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين الطاقة الضريبية وكل من جانبي الإيرادات غير النفطية، والناتج النفطي الحقيقي، والإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، حيث يشير اختبار الأثر (trace Test) وكذلك اختبار القيمة الكامنة العظمى (λ max Test)، إلى وجود متجه مشترك واحد على الأقل للعلاقة بين المتغيرات محل الاختبار وتبين ذلك عند اختبار فرضية العدم (r=0) مقابل الفرضية البديلة (r=<1) ، وتوضح ذلك قيمة (Trace Statistic) المحسوبة وهي (124.27)، (78.541)، (37.768) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (76.972)، (54.079)، (35.192) على التوالي، وبالتالي لا يمكن قبول فرضية العدم والقائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى المعنوية (5%)، ويوضح كل من الجدول رقم (4) والجدول رقم (5) نتائج اختباري (trace Test)، (λ max Test) على التوالي.

3.4 اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

إن وجود التكامل المشترك بين الطاقة الضريبية وبين المتغيرات المستقلة محل الدراسة يتضمن وجود علاقتين سببيتين على الأكثر، ويتطلب تحديد اتجاه ومعرفة سلوك هاتين العلاقتين في المدى القصير والطويل تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) ، حيث يوضح الجدول رقم (6) آلية عمل هذا النموذج.

الجدول رقم (6) اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

TAXES	C	RECETTE	GPDOIL	MOYEN	DEPENSE
	0.016834*	0.896216**	-0.155406***	-0.118495***	0.106751**
	(0.00227)	(0.02249)	(0.05010)	(0.06717)	(0.01534)
	[7.42739]	[39.8467]	[-3.10218]	[-12.1848]	[6.95802]

المصدر: نتائج برنامج E-views، والقيم بين الأقواس تمثل قيم إحصائية [t]

* تشير إلى المعنوية عند المستوى الاحتمالي 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon 1996)

** تشير إلى المعنوية عند المستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon 1996)

*** تشير إلى المعنوية عند المستوى الاحتمالي 10% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon 1996)

إن هذا النموذج ما هو إلا نموذج متجه الانحدار الذاتي المعتاد (VAR)مقيداً بإضافة مقدار الخطأ في التوازن إلى معادلات النموذج وهو ما يسمى بحد تصحيح الخطأ (error correction term)، وذلك لتجنب خطأ توصيف النموذج، وفي هذا النموذج تمثل فروق المتغيرات بفترات الإبطاء الحركة في المدى القصير،

بينما تمثل علاقة التكامل المشترك القيمة في المدى الطويل، ويظهر النموذج القياسي للانحدار المقدر بالصورة التالية:

$$\Delta TAXES = C + C1\Delta RECETTE + C2\Delta GPDOIL + C3\Delta DEPENSE + C4\Delta MOYEN + Ut$$

$$\Delta TAXES = -0.0168 + 0.896\Delta RECETTE - +0.106\Delta DEPENSE - 0.118\Delta MOYEN + Ut$$

$$0.155\Delta GPDOIL$$

ونتيجة لوجود الفروق (Δ) للمتغيرات وفترات الإبطاء فإن الفترة الفعلية الداخلة في التقدير تبدأ من عام (1983)، وتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي تعطي نتائج جيدة وغير متحيزة، ويتضمن النموذج المقدر أربعة متغيرات مستقلة. وعند التقدير كانت إشارة المتغير الإيرادات غير النفطية RECETTE والمتغير الإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي DEPENSE إيجابية ومتوافقة مع الإشارة المتوقعة لهما، أما بقية المتغيرات وهي الناتج النفطي الحقيقي GPDOIL، متوسط نصيب الفرد من الناتجMOYEN، فكانت إشارتها سالبة، ولقد أعطى النموذج المقدر ككل نتائج جيدة، وتقاس جودة التقدير هذه بنسبة كل من معامل التحديد المتعدد (77%)، ومعامل التحديد المعدل (62%)، كما أن معاملات التحديد الجزئية جاءت قيمها قوية بوضوح وقد تراوحت بين (50%)، (80%)، بالإضافة إلى أن قيم الخطأ المعياري لمعادلات النموذج كانت صغيرة وبشكلٍ واضح فقد تراوحت بين (0.092)، (0.249) . أما بالنسبة لمعنوية كل معلمة من معالم النموذج على حدة فقد تبين أن لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) ، وأن دورها التحديدي قوي وهذا ما توضحه قيم اختبار (t) عند مقارنتها بقيمة (t) الجدولية (2.07) عند درجات حرية (22) ومستوى معنوية (5%)، وبالإضافة إلى ذلك فإن المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المدروس تأكدت من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.532) والتي تجاوزت قيمتها الجدولية (2.82) عند درجات حرية (df=4,22) ومستوى معنوية (5%). وأخيراً فإن معالم نموذج الانحدار المتعدد المدروس كان بعضها معنوي وإشارته متوافقة مع النظرية الاقتصادية مثل معامل متغير الإيرادات غير النفطية RECETTE ومتغير الإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي DEPENSE الذي تبين منها أن هذه المتغيرات هي العامل الحاسم المحدد للطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة حيث تؤدي الزيادة في الإيرادات غير النفطيةRECETTE بمقدار واحد إلى زيادة الطاقة الضريبية بمقدار (0.896)، وكذلك تؤدي الزيادة في المتغير الإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي DEPENSE بمقدار واحد إلى زيادة الطاقة الضريبية بمقدار (0.106) والعكس بالعكس أما بقية المعالم وهي الناتج النفطي الحقيقيGPDOIL، متوسط نصيب الفرد من الناتجMOYEN تأثيرهما جاء عكسياً على الطاقة الضريبية، حيث تؤدي الزيادة في الناتج النفطي الحقيقيGPDOIL بمقدار الوحدة إلى انخفاض الطاقة الضريبية بمقدار (0.155) والعكس بالعكس، كما أن العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج MOYEN والطاقة الضريبية

كانت عكسية فيؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج MOYEN بمقدار وحدة واحدة إلى إنخفاض بمقدار (0.118) والعكس صحيح.

5. نتائج الدراسة

يتضح من خلال ما جرى استعراضه وتحليله قياسياً إن هناك مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن استنباطها بالشكل الآتي:

***-**من خلال الاختبارات الإحصائية تم التوصل إلى أن الضرائب في ليبيا لم تأخذ دورها الحقيقي في توجيه الاقتصاد إلى درجات عالية من النمو بسبب كون الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي بقى يعتمد على موارد النفط في تمويل نفقاته. وما تعرض له الاقتصاد من فترات غير طبيعية أدت به إلى الانهيار تقريباً.

***-**تعّد الطاقة الضريبية من المؤشرات المهمة والدالة على كفاءة أداء النظام الضريبي وقدرته على تعبئة المواد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

*- التأثير الايجابي للإيرادات غير النفطية على الطاقة الضريبية في ليبيا ،خلال فترة الدراسة. وهذا يعني أن زيادة الإيرادات غير النفطية يؤدي إلى زيادة الطاقة الضريبية بمقدار (89.6%) من هذه الوحدة.

*- التأثير الايجابي للنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على الطاقة الضريبية في ليبيا ،خلال فترة الدراسة.وهذا يعني أن زيادة النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطاقة الضريبية بمقدار (10.6%) من هذه الوحدة.

*- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية والطاقة الضريبية في المدى الطويل.

*- لم يكن هناك أي متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات، وبالتالي تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه مباشرة، وتبين أن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية قد تقود إلى نتائج مضللة فيما لو تم استخدامها بسبب عدم استقرارية البيانات أو لا، ولعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ثانيًا.

*- أن الطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي تستجيب وبشكل طردي للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في (الايرادات غير النفطية ،الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي)، كذلك أوضحت النتائج أن القيمة المقدرة والتأثير الإحصائي للإيرادات غير النفطية هي الأكثر وذلك في المدى القصير والطويل.

*- هناك علاقة عكسية وضعيفة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي النفطي.

*- الإيرادات غير النفطية، الإنفاق العام كنسبة من الناتج تحدث صدمات إيجابية في المدى القصير ويتلاشى تأثيرها في المدى الطويل.

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج وبعض الملاحظات، ومن أجل المساهمة في رفع مردودية وفعالية النظام الضريبي، ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نرى بأنها كفيلة إلى حد ما بإحداث تطورات إيجابية بالنظام الضريبي.

*- ضرورة استمرار الدولة في تعزيز توجهاتها وجهودها في الاعتماد على الموارد المحلية والتي تعتبر الضرائب من أهمها، لزيادة إيراداتها وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

وفي المقابل فإن على الدولة أن تركز على فاعلية استغلال هذه الموارد بما يضمن لها عدم تزايد الأعباء التي يتحملها الأفراد نتيجة مشاركتهم في عملية التمويل، و المتمثلة في دفعهم للضرائب، وفاعلية استغلال الموارد المحلية وخاصة الضرائب، تتطلب من الدولة القيام بتحسين وسائل الجباية و التحصيل واختيار الطرق التي تتناسب مع أوضاع الأفراد الاقتصادية ودرجة وعيهم الضريبي.

الخاتمـــة

بالنسبة للدول النامية تزداد أهمية الضرائب كأداة للتمويل، لحاجة هذه الدول إلى الموارد المالية لتمويل نفقاتها، وتنفيذ المشاريع التنموية المختلفة اللازمة لتقدمها. ولان التمويل المحلي في معظم مصادره هو الأكثر أمناً واستقراراً، ولكون ليبيا من الدول النامية، فقد برزت أهمية الإيرادات المحلية وخاصة الضريبية منها في السنوات الأخيرة، وأزداد هذا الاهتمام انعكاساً لعدة عوامل أهمها الانخفاض المستمر في الإيرادات الخارجية، والعجز الدائم في هذه الموازنة، وارتفاع حجم المديونية الخارجية وزيادة أعبائها، مما أثر على قدرة الإقتصاد الليبي على النمو و الإستقرار.

يحظى موضوع الطاقة الضريبية بأهمية بالغة في الدراسات المالية الحديثة، و في إطار البحث عن المستوى المناسب للضرائب، القائم على مقتضيات العدالة الضريبية والذي يراعى الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمجتمع، هذا المستوى المتكفل بتحقيق اكبر درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية، والذي على ضوئه تقييم أداء الهيكل الضريبي بالمجتمع وتكييفه وفقاً لمتطلبات الظروف المحيطة.

من خلال نتائج دراسة العلاقة بين الطاقة الضريبية ومتغيرات الاقتصاد الليبي باستخدام اسلوب اختبار التكامل المشترك (VECM) تمكنا من وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل بين متغير الطاقة الضريبية و متغير الإيرادات الغير النفطية ومتغير الإنفاق العام كنسبة من الناتج الحقيقي والمتوافقة مع النظرية الاقتصادية. أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى المتمثلة في الناتج النفطي الحقيقي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكانت إشارتهما سالبة وضعيفة مع متغير الطاقة الضريبية والغير متوافقة مع النظرية الاقتصادية. نتائج هده الدراسة متطابقة مع نتائج دراسة Musgrave & Musgrave 1980، يمكن تفسير هده العلاقة لعدة أسباب من بينها أن الموارد الضريبية ضعيفة نظرا للتهرب الضريبي. كما أن الموارد المالية للاقتصاد الليبي قائمة أساسا على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة. من خلال ما توصلنا إليه من الدراسة القياسية ومن أجل المساهمة في رفع مرد ودية وفعالية النظام الضريبي فان على السلطات الليبية الاستمرار في تطوير توجهاتها وجهودها في الاعتماد على الموارد المحلية والتي تعتبر الضرائب من أهمها، لزيادة إيراداتها وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وذلك بتطوير القوانين و

التشريعات الضريبية المتناسبة مع تطور أوجه النشاط الاقتصادي و تشديد العقوبات الخاصة بالتهرب الضريبي.

قائمة المــراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- ريتشارد موسجيرف، بيجي موسيجيرف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة، محمد حمدي العاني، كامل سليمان العاني، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ، 1992، ص469-470.
- شيليا chelliah، "اتجاه النظام الضريبي في الاقطار النامية"، ترجمة: موفق علي الخليل، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد، السنة السادسة، العدد الثاني، مارس 1978، ص341.
- عبد الله المالكي،"الجهد الضريبي في الاردن"، البنوك في الاردن، المجلد 7، العدد 5، عمان، 1988، ص326-329.
- عطية عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2005، ص 673.
- مجموعة الأبحاث التي قدمت إلى ندوة "النظام الضريبي الليبي التقييم والإصلاح "، طرابلس في الفترة من 1-2001/5/3م .
- علاء فريد عبد الاحد- بان متي سليم، استخدام اسلوب تحليل الانحدار وتحليل التباين للانحدار في قياس الطاقة الضريبية في العراق ،مجلة جامعة ذي قار، العدد 1 ، المجلد 4، حزيران 2008، ص45-46.

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية

- Musgrave, R. A., Musgrave, P. B., (1980), "Public Finance in theory and Practice", third Edition, Mcgraw -HillK ogakusha,LTD ,Tokyo ,Japan.
- Amir, H., Adjaye, J. A., Ducpham, T. (2013), "The impact of the Indonesian income tax reform: A CGE analysis", Economic Modelling, Vol. 31, pp.492–501.
- Bretschger, L. (2001). *Taking two steps to climb onto the stage: Capital taxes as link between trade and growth* (No. 05/2001). Ernst Moritz Arndt University of Greifswald, Faculty of Law and Economics.
- Chlliah, R.J, Bass, H., Kelly, M. (1975), "Tax Ralio and Tax Effort in Developing Countries". Staff Paper, Vol. 22, No. 1, March, 1975.
- Conefrey, T., Gerald, F. J. D., (2011), "The macro-economic impact of changing the rate of corporation tax", Economic Modelling 28, pp. 991–999.

- Dickey, D. A., Fuller, W. A., (1979), "Distributions of Estimates for Autoregressive Time Series with a Unit Root," Journal of the American Statistical Association, 74, June, pp. 427-431.
- Hinrichs, H. H. (1966). A general theory of tax structure change during economic development. https://www.cabdirect.org/cabdirect/abstract/19661802098.
- Hisali, E., & Ddumba-Ssentamu, J. (2013). Foreign aid and tax revenue in Uganda. *Economic Modelling*, *30*, 356-365
- Johansen, S. (1991), "Estimation and Hypothesis Testing of Co integration Vector in Gaussian Vector Autoregressive Models", Econometrica, Vol.59.
- Lotz, J. R., & Morss, E. R. (1967). Measuring "tax effort" in developing countries. *Staff Papers*, *14*(3), 478-499.
- Wang, D. H.-M. (2007), "Convergence tests on tax burden and economic growth among China, Taiwan and the OECD countries", Physica A 380, pp. 278–286.
- Zhang, M.Y. and Cui, J. C. (2008), "A Cointegration Analysis of the Relationships among Tax Revenue and Macroeconomic Factors in China", the 7th International Symposium on Operations Research and Its Applications (ISORA'08) Lijiang, China, October 31–Novemver 3.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

مقاربة لا خطية لسيرورة أسعار النفط العالمية باستعمال نموذج MS-ARFIMA للفترة 1986-2016

A non-linear approach to the global oil price process using the MS-ARFIMA model 1986-2016

أ. عياد هيشام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، أ.مشري مريم جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-

تاريخ التسليم:(25 /2016/12)، تاريخ التقييم:(27 /2017/01)، تاريخ القبول:(19/ 2017/02)

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة سيرروة أسعار النفط العالمية للفترة 1986/01/02 إلى غاية 2016/10/17 وذلك ببيانات يومية باستعمال كلا من نموذج ARFIMA للذاكرة الطويلة ونموذج MSW للمقاربات اللاخطية، وقد دلت النتائج على وجود ذاكرة طويلة لسلسة أسعار النفط العالمية خلال فترة الدراسة، كما بينت النتائج أن النموذج اللاخطي الأمثل لدراسة سيرورة السلسلة هو من الشكل MS-ARFIMA(2,3,0.17,1).

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط العالمية، المقاربة اللاخطية، الذاكرة الطويلة، النظم المتغيرة الماركوفية

Abstract

This paper aims to study the process of oil crude prices for the period 02/01/1986 to 17/10/2016 using both of ARFIMA model for testing the long memory and MSW Markov Switching for nonlinearity estimations, The results show that there is a long memory for the series of oil prices in our period, and the optimum estimate model is MS-ARFIMA(2,3,0.17,1).

Keywords : Oil crude prices, nonlinearity approach, long memory, Regime Markovian Switching

مقدمة:

يعتبر ظهور البترول والسلع البترولية أحد أكبر القفزات إن لم تكن أكبر قفزة في بناء الحضارة الإنسانية الحديثة، فمنذ ظهوره على يد الأمريكي أدوين دريك في ولاية بنسلفانيا سنة 1859 لعب البترول دورا هاما وفعالا في النظام الاقتصادي العالمي الحديث، فصارت الأزمات والصدمات التي تطرأ عليه تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على كل المؤشرات الاقتصادية العالمية والوطنية، وقد ميزت هذه السلعة الهامة كثيرا من الدول وقفزت بها من مصاف الدول الفقيرة إلى مصاف الدول الغنية فباتت تحقق دخلا وطنيا كبيرا ناتجا أساسا من التجارة البترولية، وقد عرفت أسعار البترول منذ القدم أزمات وصدمات سواء اقتصادية أو سياسية على غرار الأزمة العالمية لسنة 1986 أين انهارت الأسعار إلى النصف من 27.5 دولار سنة 1985 إلى 13 دولار سنة 1986، كذلك الصدمة الكبيرة في سنة 1990 كنتاج واستجابة لآثار حرب الخليج العربي 1990 أين ارتفعت الأسعار من 17.3 إلى 22.3 دولار للبرميل نتيجة لانخفاض الإنتاج العالمي، وبقيت الأسعار في ارتفاع مستمر بسبب جهود منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC فقفزت الأسعار إلى 50.6 دولار للبرميل الواحد سنة 2005، ثم 69.1 دولار سنة 2007، متخطية لأول مرة حاجز 100 دولار في أبريل 2008 منذ ظهور أول سعر للنفط في سنة 1860، حيث وصل السعر ل 104.96 دولار للبرميل وواصل الارتفاع حتى الوصول 135 دولار في 22 مايو 2008، ويعتبر السعر 147.27 دولار أعلى سعر بترول في التاريخ وقد حقق في يوم 11 يوليو (جوان) 2008 بسبب القلق العالمي بعد التجارب الصاروخية الإيرانية ثم انخفض هذا السعر وصولا في 24 يوليو من نفس السنة إلى 125 دولار بسبب انخفاض الطلب الأمريكي، لتأتي سنة 2014 التي عرفت اضطرابات كبيرة في الأسعار حيث انزلقت تحت عتبة 100 دولار مجددا في يوم 31 جويلية 2014 (98.23 دولار) وواصلت الانخفاض حتى أغلقت الأسعار في سنة 2014 على السعر 53.45 دولار، وصولا إلى شهر ديسمبر من سنة 2015 التي أعادت الأسعار لأسعارها على ما كانت عليه منذ 30 سنة حيث وصلت في يوم 17 ديسمبر 2016 إلى 34.72 دولار فقط، وصولا إلى أسعار في العشرينات في شهر فبراير 2016 حيث وصل ل 26.19 دولار للبرميل في 11 فبراير.[1]

من كل ما سبق نلاحظ أن أسعار النفط العالمية منذ ظهورها سنة 1860 إلى يومنا هذا (سنة 2016) عرفت تغيرات وتذبذبات كبيرة جدا نقلتها من سعر 10 دولار إلى سعر 140 رجوعا إلى سعر 20 دولار في السنتين الأخيرتين، بالتالي يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ماهي أهم المراحل والأنظمة التي مرت بها أسعار النفط العالمية وفق نموذج MSW للفترة من سنة 1986 إلى سنة 2016 وهل لها ذاكرة طويلة؟

من أجل الإجابة على الإشكالية مقدما نطرح الفرضيتين التاليتين من أجل الاختبار:

- ✓ مرت أسعار البترول بنظامين أساسين منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 2016 وفق عتبة 100 دولار.
- ✓ سلسلة أسعار البترول تمتاز بوجود ذاكرة طويلة يجب إدراجها من أجل التنبؤ للقيم المستقبلية.

للإجابة على هذه الإشكالية واختبار الفرضيتين أعلاه سنعتمد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الأنظمة الماركوفية MSVAR (Markov Switching VAR) وكذا اختبارات الذاكرة الطويلة ARFIMA وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج Oxmetrics 6، بالاعتماد على حزمة من البيانات اليومية لأسعار النفط العالمية من يوم 1986/01/02 إلى غاية 2016/10/17.

1. تطور أسعار البترول:

1.1 تطور الأسعار بين سنتي 1970-1985:

تميزت هذه المرحلة بأزمتين نفطيتين هما الأزمة النفطية الأولى 1973 والأزمة النفطية الثانية 1979، الأولى بدأت في 15 أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الأوابك بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار الكيان الصهيوني على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967،[1] هذا ما أدى إلى حدوث عجز كبير في المعروض النفطي، قابله تزايد في الطلب العالمي، ليرتفع سعر البرميل إلى 10.4 دولار عام 1974 ثم 12.6 عام 1977، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب أكتوبر التحريرية،[2] ومن أهم النتائج المترتبة عن هذا الحظر نجد:

- ✓ التخفيض التدريجي للإنتاج بنسبة 5% شهريا أحدث خللا مفاجئا في أسواق النفط العالمية.
- ✓ خسرت السوق النفطية خمسة ملايين برميل يوميا، أدت إلى خسران السوق 9% من مجموع واردات النفط إلى العالم الحر، و14% من تجارة النفط العالمية.[3]
- ✓ أفادت شركة جنرال موتورز أن أرباحها في الأشهر الأولى من عام 1974 انخفضت بنسبة 85%، وهذا أسوء انخفاض لها منذ سنة 1948.[4]

أما الأزمة الثانية فبدأت في سنة 1979 لما سجلت أسعار النفط ارتفاعات لم تكن متوقعة حيث ارتفعت من 12.9 سنة 1978 إلى 19 دولار سنة 1979، وتضاعف السعر الفوري من 14.7 إلى 31 دولار، وهذا سببه عدم ارتفاع المنتجات الطاقوية البديلة بشكل كافي، وبوتيرة سريعة لتعويض النفاذ الطبيعي الهائل للمواد الطاقوية المعروفة الذي تسبب في تغيير مفاجئ بين الطلب الطاقوي الكامن والعرض النفطي الضروري، وهذا كله بسبب تدهور قيمة الدولار في 15 جانفي 1975، وانهيار نظام قاعدة الصرف بالذهب،

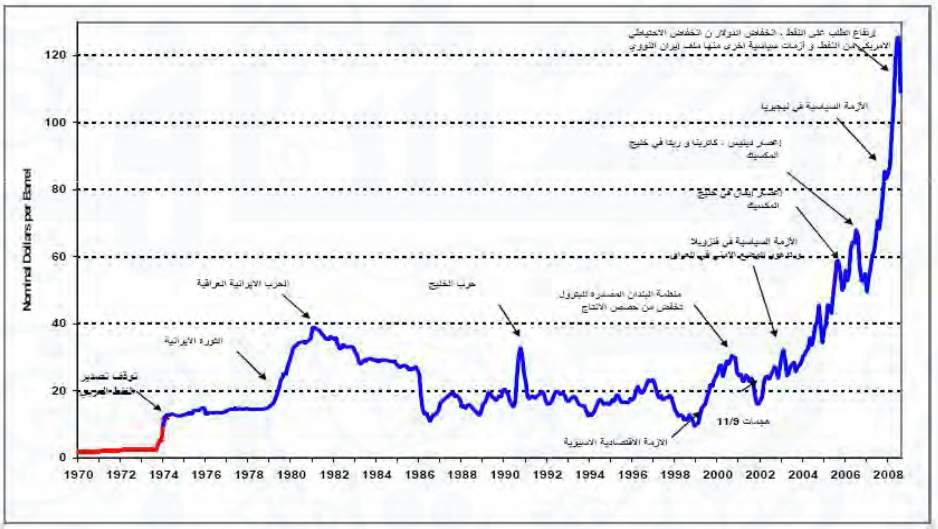
[1] :**www.wikipedia.org 04/11/2009**

ولتتحول منظمة الأوبك إلى سلة من العملات كوسيلة لتعويض الخسائر،[5] ومن الأسباب أيضا انهيار الإنتاج الإيراني والإنتاج العراقي سنة 1978.

2.1 الأسعار ما بين 1986 و2016:

هذه الفترة التي ميزتها كل من الأزمة النفطية المعاكسة 1986، وأزمة الخليج 1990، والأزمة الاقتصادية الآسيوية، والعدوان الأمريكي على العراق 2003، مواجهة الشركة الروسية يوكوس لخطر الإفلاس 2004، الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا، أين ارتفعت الأسعار إلى أرقام خيالية حيث بلغت 70 دولار في أوت 2005 و90 دولار في مطلع نوفمبر 2007، لتتجاوز عتبة الـ 100 دولار في جويلية 2008، لكنها سرعان ما انخفضت إلى ما دون 40 دولار آخر شهر من السنة، واستقر ت الأسعار بعد بين 40 دولار و60 دولار إلى غاية شهر مايو من سنة 2009 التي امتازت بعودة أسعار النفط إلى بلوغها 80 دولار للبرميل في 2009/10/21، واستقرت الأسعار على هذا الحال بتذبذبات طفيفة في الأسعار إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2010 أين ارتفعت الأسعار إلى ما فوق 90 دولار لتعود الأسعار بعدها إلى الصعود فوق عتبة 100 دولار وذلك أول مرة في يوم 2011/03/02 بسعر قدره 102 دولار، كما وتعتبر سنتي 2012 و2013 أكثر سنتين امتازتا باستقرار أسعار النفط خلالها بمدى أسعار لا يتعدي 20 دولار حيث استقرت الأسعار في مجال تراوح بين 90 دولار و110 دولار، لكن بداية من 2014/07/31 عرفت الأسعار انخفاضا مستمرا لها بسبب ارتفاع العرض العالمي مقارنة بالطلب العالمي حتى بلغت الأسعار إلى ما دون 30 دولار مع سنة 2015 مما تسبب بكثير من الأزمات لعديد الدول العالمية المصدرة كفنزويلا ونيجيريا التي دخلت في دوامات ومشاكل اقتصادية كبيرة ولجأت إلى الديون الخارجية، وعرفت كثير من الدول الأخرى عجزا ميزانيا كبيرا على غرار الجزائر التي حققت عجزا ميزانيا لنفس السنة وتجاريا لأول مرة خلال اللأفية الجديدة وظلت الأسعار على هذا الحال إلى غاية 2016/06/07 أين عادت الأسعار إلى التحسن نوعا ما متخطية حاجز 50 دولار لأول مرة منذ أكثر من سنة، والشكل التالي يبين أهم المراحل والصدمات والتغيرات في أسعار النفط للفترة 1970-2008:

الشكل رقم (1): معطيات شهرية لتطورات أسعار النفط العالمية لسنة 1970-2008:



Source : the website of the Energy Information Adminastration (http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/vhron.html)

2. الإطار النظري للجانب التطبيقي:

1.2: نماذج الذاكرة الطويلة ARFIMA:

تقليديا تعتمد الدراسة الإحصائية للسلاسل الزمنية على معرفة مدى وجود جذور وحدية من عدمها، فبوجود جذر أحادي في السلسلة فهي غير مستقرة (اختبار ديكي فولر، فيليبس بيرون أو KPSS) في حين لا وجود لجذر أحادي سيعني استقرارية السلسلة، حيث وفق المنهجية المقترحة سنة 1970 من طرف Box و Jenkins فيمكن نمذجة السلاسل الزمنية وفق منهجيتي ARIMA(p,d,q) أو ARMA(p,q)، حيث وجود جذر أحادي (d=1) في نموذج ARIMA يدل على وجود ذاكرة غير منتهية، بينما في حالة غياب الجذور الوحدية (d=0) فيمكن الاعتماد على سلسلة ذات ذاكرة قصيرة، لكن ما يعاب على هذه النمذجة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الحالات التي يكون فيها معامل التفاضل عددا كسريا الذي يميز النماذج ذات الذاكرة الطويلة ARFIMA (Autoregressive Fractionally Integrated Moving Average)،[6] التي طورها كل من Granger و Jouyeux سنة 1980 وكذا Hosking 1981، فيأخذ في حالتها معامل التفاضل d قيما محصورة بين 0.5 و -0.5، وتتمثل أهمية مثل هذه النماذج في السماح بنمذجة التصرفات القصيرة الأجل للسلسلة الزمنية من خلال معلمات الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة، والتصرفات الطويلة الأجل من خلال معلمات التكامل الكسري.[7]

يعتبر معامل هورست Hurst exponent والذي يرمز لعادةً بالرمز H مقياسا للذاكرة طويلة الأمد للسلاسل الزمنية، وذلك من خلال ما يتعلق بالارتباطات الذاتية للسلسلة الزمنية، ويأخذ هذا المعامل

العديد من المسميات كما جاءت في أغلب الدراسات مثل : معلمة التشابه الذاتي أو شدة الاعتمادية طويلة المدى Long-Range Dependence في السلسلة الزمنية، ولقد تم اقتراح العديد من المقدرات لمعامل هورست للتحليل في السلاسل الزمنية من خلال عدة دراسات نذكر منها Sheng et al. 2011، Taqqu et al. 1995، و Chen et al. 2010 وتعتبر هذه الأساليب في الأساس مفيدة كأدوات تشخيص بسيطة لقياس للسلاسل الزمنية.[8]

يعطى النموذج العام للسيرورة ARFIMA(p,d,q) على النحو التالي:[9]

$$\Phi(L)(1-L)^d y_t = \Theta(L)\varepsilon_t$$

$$\Phi(L)(1-L)^d y_t = u + \Theta(L)\varepsilon_t$$

حيث:

$\Phi(L)$و$\Theta(L)$: يمثلان على التوالي كثيري الحدود في L للجزئين AR(p) و MA(q) للسيرورة.

ε_t: التشويش الأبيض.

μ_t: متوسط السلسلة y_t.

d: معامل التفاضل الكسري المحصور بين القيمتين 0.5 و -0.5 والذي يمكن حسابه بناءا على المعادلـــــــــــة التـــــــــــالي:

$$(1-L)^d = \sum_{j=0}^{\infty}(-1)^j\binom{d}{j}(L)^j = 1 - dL + \frac{d(d-1)}{2!}L^2 - \frac{d(d-1)(d-2)}{3!} + \ldots = \sum_{j=0}^{\infty}\pi_j L^j$$

$$\pi_j = \frac{\Gamma(j-d)!}{\Gamma(j+1)\Gamma(-d)}$$

حيث: Γ: تعتبر دالة من الدرجة الثانية.

1.1.2: إحصائية R/S:[10]

أدخل Hurst1951 إحصائية تسمح باكتشاف وجود ظاهرة الذاكرة الطويلة تسمى هذه الإحصائية بتحليل R/S ، التي من خلالها يمكن حساب معامل يسمى بمعامل هورست exponent Hurst والذي يسمح بترتيب السلاسل الزمنية بدلالة طبيعة ذاكرتها.

تعرف الإحصائية R/S على أنها المدى R للمجاميع الجزئية للانحرافات لسلسلة زمنية عن المتوسط مقسوما عن لنحرافها المعياري.

فتحسب الإحصائية Q_t على النحول التالي:

$$Q_T = \frac{R}{S_T} = \frac{1}{\left[\frac{1}{T}\sum_{J=1}^{T}(X_J - \bar{X}_T)^2\right]^{\frac{1}{2}}} \times \left[\max_{1\le k\le T} \sum_{J=1}^{k}(X_J - \bar{X}_T) - \min_{1\le k\le T} \sum_{J=1}^{k}(X_J - \bar{X}_T)\right]$$

- فإذا كان H= ½ يكون d=0: بالتالي لا يوجد ارتباط بين الأحداث الماضية والحاضرة، والسلسلة تمثل أي ارتباط في المدى الطويل، يصبح النموذج ARFIMA نموذج ARMA أو ARIMA عادي.
- إذا كان ½<H<1 يكون 0<d<1/2: يكون حينها النموذج ARFIMA نموذجا مستقرا بذاكرة طويلة، وتكون الارتباطات الذاتية موجبة وتنخفض بتناقص باتجاه الصفر.
- إذا كان 0<H<1/2 يكون 1/2-<d<0: يكون النموذج ARFIMA ذو ارتباطات ذاتية تتبادل في الإشارة، وفترات الارتفاع تتجه لتتبعها فترات انخفاض.

2.2: النموذج ذو النظم المتغيرة الماركوفية الذاتية MSVAR:

النموذج MS-VAR هو نموذج من النماذج الحديثة التي عمدت للتقديرات اللاخطية، حيث اعتمدت على منهجية الانحدار الذاتي العادية VAR لكن وفق أنظمة ماركوفية مبنية على السلاسل الماركوفية MS، وهي مقترحة من طرف Krolzig في سنة 1997، حيث ميز بين نوعين من الأنظمة، الأول متغير وفق حد الثابت أي أن الانتقال بين الأنظمة سيكون راجعا للحد الثابت في نموذج VAR، والنوع الثاني يكون متغيرا وفق المتوسط الحسابي للنموذج، حيث أن نموذج MS(M)-VAR(p) كما حدده Krolzig يكتب على النحو التالي:[11]

$$y_t = \begin{cases} A_{01} + \sum_{i=1}^{p} A_i y_{t-i} + \Sigma^{\frac{1}{2}} e_t \\ \vdots \\ A_{0M} + \sum_{i=1}^{p} A_i y_{t-i} + \Sigma^{\frac{1}{2}} e_t \end{cases}$$

حيث: M: هو عدد الأنظمة المحددة للنموذج MS و p هو عدد التأخرات للنموذج VAR.

كما نلاحظ أن لكل نظام قيمة خاصة للحد الثابت A_{0i}، فتكون احتمالات الانتقال بين الأنظمة على النحو التالي:[12]

$$P(S_t = 1 | S_{t-1} = 1) = p_{11},$$
$$P(S_t = 2 | S_{t-1} = 1) = p_{12},$$
$$P(S_t = 1 | S_{t-1} = 2) = p_{21},$$
$$P(S_t = 2 | S_{t-1} = 2) = p_{22},$$

حيث أن P_{IJ} هي احتمال الانتقال من الحالة i عند الفترة t-1 إلى الحالة j عند الفترة t، مع العلم أن $P_{11}+p_{12}=1$ وكذلك $p_{21}+p_{22}=1$.

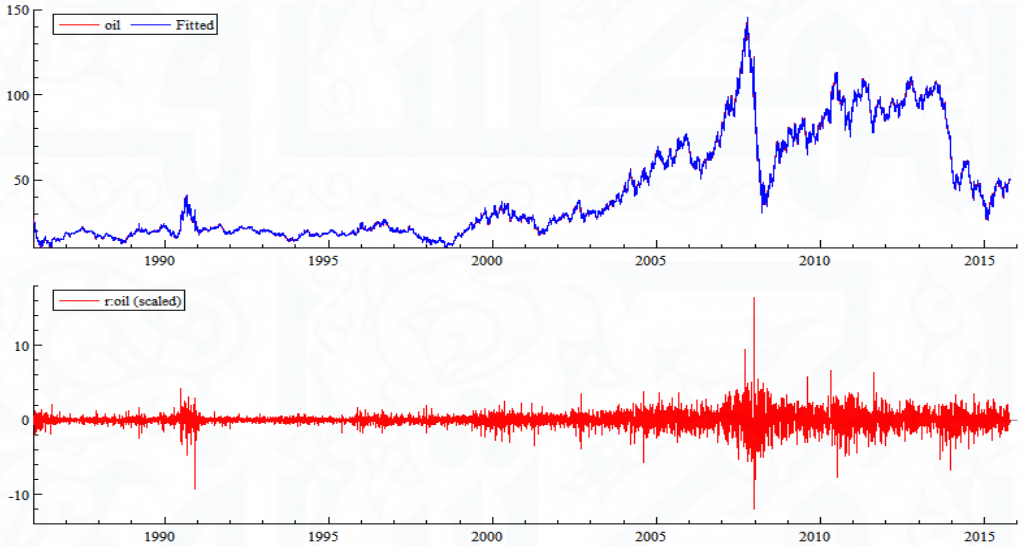
فنحدد مصفوفة الانتقال على الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} p_{11} & 1-p_{22} \\ 1-p_{11} & p_{22} \end{pmatrix}$$

3. الدراسة القياسية على سلسلة أسعار البترول العالمية:

قبل التطرق للدراسة القياسية نعمد إلى تحليل منحنى أسعار النفط في الفترة قيد الدراسة بغية أخذ فكرة أولية حول أهم المراحل والتذبذبات التي طرأت وأهم الانتقالات والتغيرات والقمم التي تعبر على الارتفاعات المفاجئة أو الانخفاضات والشكل رقم (1) يبين كلا من المنحنى الأصلي لسلسة أسعار النفط العالمية من يوم 1986/01/02 إلى غاية يوم 2016/10/17 وكذلك منحنى التغيرات الذي يبين أهم المراحل التي طرأت فيها أكبر وأهم الصدمات والتغيرات الهامة.

الشكل (1): منحنى أسعار البترول ومنحنى التغيرات والصدمات



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Oxmetrics 6.

نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه، أن سلسلة النفط الأصلية عرفت تذبذبات كبيرة سبق وتطرقنا لأهمها في الجانب النظري لكن نلاحظ قمتين أساسيتين الأولى غداة سنة 1990 أين ارتفعت الأسعار استجابة لانخفاض العرض العالمي بسبب حرب الخليج 1990 و1992، ثم القمة الكبيرة والاتفاع الهائل في سنة 2008 التي تتضمن الرقم القياسي ب 147 دولار، كما نلاحظ الاتجاه العام الذي أخذته الأسعار من بداية سنة 2000، بالانتقال إلى منحنى التغيرات والصدمات نلاحظ جليا كلا الصدمتين، صدمة 1990 حيث نلاحظ الذبذبات الكبيرة وكذا صدمة 2008 وبالذبذبات الجد واضحة والكبيرة ثم ذبذبات وصدمات من وقت لآخر منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 وهي نتاج الانخفاض الكبير لأسعار النفط في نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015.

1.3: اختبار الذاكرة الطويلة ARFIMA:

قبل البحث وحساب قيمة d للذاكرة الطويلة علينا أول تحديد كلا من قيمتي p و q للنموذج ARIMA، وبالاستعانة ببرنامج Eviews9 قمنا بتقدير كل النماذج الممكنة من AR(1)، AR(2)، AR(3)، MA(1)، MA(2)، MA(3)، ARMA(1,1)، ...ألخ، والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتحصل عليها والقرار المتخذ بناءا على مؤشرا AKAIKE، SCHWARZ وhannah-QUIN.

الجدول رقم (1): اختيار النموذج ARIMA(p,d,q):

النموذج	AKAIKE	SCHWARZ	HANNAH-QUIN
AR(1)	3.11	3.12	3.11
AR(2)	3.76	3.76	3.76
AR(3)	4.13	4.13	4.13
MA(1)	9.51	9.51	9.51
MA(2)	9.52	9.52	9.52
MA(3)	9.80	9.80	9.80
ARMA(1,1)	4.51	4.52	4.52
ARMA(2,1)	4.20	4.20	4.20
ARMA(2,2)	4.32	4.30	4.30
ARMA(1,2)	4.44	4.43	4.44
ARMA(3,1)	3.05	3.06	3.06

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج الأمثل للتقدير هو نموذج ARMA(3,1) بالتالي يكون نموذج ARFIMA(3,d,1) وذلك لأنه النموذج صاحب أصغر قيم للمعايير الثلاثة، وبعد تحديد كل من قيم p و q ننتقل الآن إلى تحديد قيمة d التفاضل الكسري للذاكرة الطويلة باستعمال برنامج Oxmetrics6، والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (2): تقدير قيمة التفاضل الكسري d

	Coefficient	Std.Error	t-value	Prob
d parameter	0.173009	0.07040	2.46	0.014
AR-1	1.57935	0.05067	31.2	0.000
AR-2	-0.526053	0.06025	-8.73	0.000
AR-3	-0.0540782	0.02143	-2.52	0.012
MA-1	-0.799195	0.04292	-18.6	0.000
log-likelihood	-12117.7052			
AIC.T	24249.4104	AIC	3.12170576	
mean(oil)	42.8245	var(oil)	915.95	

sigma	1.15146	sigma^2	1.32587

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Oxmetrics 6.

من خلال الجدول رقم (2) نستنتج أن قيمة التفاضل الكسري قدرت ب 0.173 وهي محصورة بين القيمتين ½ و0 بالتالي نقول أن سلسلة أسعار البترول العالمية للفترة 1986/01/02 إلى غاية 2016/10/17 ببيانات يومية هي عبارة عن سلسلة ذات ذاكرة طويلة، يجب إدراج التفاضل الكسري من أجل التنبؤ بالقيم المستقبلية كي تكون أكثر معنوية واقترابا من القيم الحقيقية المستقبلية.

2.3: التقدير اللاخطي باستعمال النظم الماركوفية الذاتيةMS-ARFIMA :

من خلال هذه المرحلة نقوم بتقدير نموذج النظم المتغيرة الماركوفية لنموذج الانحدار الذاتي الخاص بدراستنا لسلسة أسعار النفط العالمية للفترة قيد الدراسة، الذي قمنا بتحديده على الشكل ARFIMA(3,0.17,1)، فنقوم بتقدير النموذج MS-ARFIMA(2,3,0.17,1) حيث يحتوي النموذج المقدر على نظامين أساسيين، النظام الأول هو نظام الرواج وارتفاع الأسعار والنظام الثاني هو نظام الركود وانخفاض الأسعار فنحاول معرفة متى كان الانتقال أو الانتقالات بين النظامين وكذا احتمالية الانتقال بينهما، والجدول التالي يوضح أهم النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (3): تقدير نموذج MS-ARFIMA(2,3,0.17,1):

	Coefficient	Std.Error	t-value	t-prob
Constant(0)	21.2089	0.08424	252	0.000
Constant(1)	73.8152	0.4279	173	0.000
sigma(0)	5.50967	0.06122	90.0	0.000
sigma(1)	23.5723	0.2995	78.7	0.000
p_{0|0}	0.919782	0.080218	6744	0.000
Linearity LR-test Chi^2(3)	17170.			0.0000
AIC.T	57853.0006	AIC		7.44856451

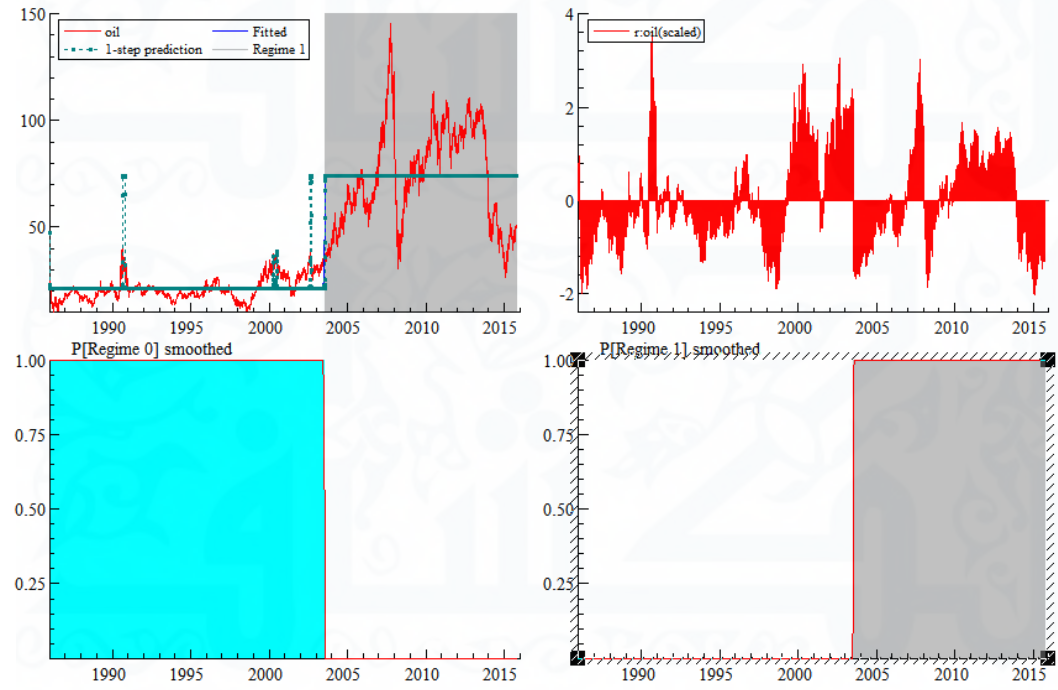
المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Oxmetrics 6.

من خلال الجدول أعلاه أول قيمة نلاحظها هي قيمة اختبار LR (Linearity LR-test) الذي يختبر اتباع النموذج المقدر للعلاقة اللاخطية وقد كانت قيمة الاختبار كبيرة إلى حد بعيد عن القيمة المجدولة (17170) باحتمال 0% بالتالي نقول أن النموذج المقدر يتبع العلاقة اللاخطية مما يدل على دلالة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية وملائمته لدراسة النظم اللاخطية لأسعار النفط العالمية.

نلاحظ كذلك أن النظام الأول له أكبر تأثير على سيرورة السلسلة حيث استقر مقدر تأثيره على السلسلة ب 73.21 في حين تأثير النظام الثاني على السلسلة ضعيف مقارنة بالأول حيث استقر المقدر عند قيمة 21.20 وكلامهما كانا ذا معنوية إحصائية عند مستوى احتمال 5%، هذا ما يدل أن مستوى التغير في السلسلة في حالة النموذج الأول يكون بنسبة 73% بعد كل فترة زمنية وهذا ما يفسر المدى الكبير الموجود بين الأسعار في النظام الثاني (بين سنة 2004 وسنة 2016 ما يقارب 100 دولار) حيث أن الاختلالات والتغيرات كبيرة جدا ومدى الأسعار واسع، في حين أن مستوى التغير في النظام الثاني هو 21% مما يفسر المدى الصغير بين المتغيرات من سنة 1986 إلى غاية 2004 الذي لا يتعدى 40 دولار.

ثانيا، من الجدول نلاحظ أن احتمال وجود النموذج في النظام الأول (نظام الرواج) هو 91.97% أي أن 92% من الوقت والزمن يكون النظام يتبع نظام الرواج الذي يعرف ارتفاعا في الأسعار العالمية للنفط في حين 8% من الوقت والزمن يكون النظام متبعا لنظام الركود الذي يتميز بانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، ومن أجل معرفة أوقات الانتقال نستعين بالشكل الموالي الذي يحدد دوال الانتقال للنظامية.

الشكل رقم (2): الشكل البياني لمخرجات نظام MS-ARFIMA(2,3,0.17,1):



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Oxmetrics 6.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك انتقال واحد بين النظامين كما هو مبين في الشكلين السفليين حيث يمثل الشكل السفلي الأيمن دالة انتقال النظام الأول (نظام الرواج) حيث كان متنحيا إلى غاية منتصف سنة 2004 حيث أصبح هو النظام السائد وهذا ما يظهر عكسه الشكل السفلي الأيسر الذي يبين انزياح نظام الركود في منتصف سنة 2004 لصالح نظام الرواج، في حين يوضح الشكل العلوي الأيسر على كلا النظامين مبينين على المنحنى الأصلي للسلسلة الذي يوضح مجددا أن الانتقال بين النظامين واحد فقط وكان في منتصف سنة 2004 (شهر سبتمبر وأكتوبر على التقريب)، في حين الشكل الرابع (العلوي الأيمن) فيوضح انحرافات القيم عن متوسطها الحسابي.

الخاتمة:

عمدت هذه الورقة البحثية إلى دراسة سيرورة سلسلة أسعار النفط العالمية للفترة الممتدة من سنة 1986 إلى غاية سنة 2016 ببيانات يومية مستقاة من موقع US. Energy Information Administration، ومن أجل التعرف على الأنظمة التي تسير عليها الأسعار وفق نماذج الأنظمة المتغيرة الماركوفية MSW التي تسمح لنا بتقدير الأنظمة المختلفة وفق مقاربة لا خطية، بالاستعانة بنماذج ذات الذاكرة الطويلة ARFIMA بالتالي كان النموذج المستعمل للتقدير هو MS-ARFIMA(2,3,0.17,1)،

حيث أكدت النتائج على وجود تفاضل كسري للسلسلة خلال فترة الدراسة أخذ القيمة 0.17 مما دل على وجود ذاكرة طويلة للسلسلة وجب إدراجها في نموذج ARIMA من أجل التنبؤ الأمثل والأقرب للواقع، في حين أظهرت المقاربة اللاخطية على وجود نظامين أساسيين (نظام رواج ونظام ركود) باحتمال 92% لنظام الرواج و8% لنظام الركود وقد أوضحت النتائج على وجود انتقال واحد ووحيد في السلسلة تم في منتصف سنة 2004 (أكتوبر أو سبتمبر على التقريب) أزاح فيه نظام الرواج نظام الركود ولا يزال قائما إلى يومنا هذا، وتجدر الإشارة إلى وجود احتمال ب 8% لعودة النظام القديم (نظام الركود) خاصة في خضم التقلبات الكبيرة للأسعار في السنتين الماضيتين أين انخفضت الأسعار تحت سقف 30 دولار

المراجع والإحالات:

[1]: US. Energy Information Administration data. https://fred.stlouisfed.org/series/DCOILWTICO/downloaddata.

[2]: نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى، **تغيرات اسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص:89.

[3]: حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط**، الطبعة الأولى، 2000، ص: 254.

[4]: عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص:32.

[5]: حمدي صالح عبد الله، **السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة**، مجلة النفط والتعاون الخليجي، المجلد 5، العدد 3، 1979، ص: 171.

[6]: Lardic. S, Mignon. V, **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière**, Economica , Paris , 2002., P : 331.

[7]: KUAN, CHUNG-MING. **Lecture on the Markov switching model.** Institute of Economics Academia Sinica, 2002, p. 1-30.

[8]: محمد فايق محمد الصوص، **استخدام نماذج ARFIMA في التنبؤ بمؤشرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الإحصاء بجامعة الأزهر -غزة-فلسطين، 2014، ص: 33.

[9]: Floros C. , **Long Memory in Milk Prices: Evidence from EU-15** , International Journal of Applied Economics, 6(2), September 2009, 10-20.

[10]: محمد فايق محمد الصوص، **مرجع سابق**، ص: 34.

[11] : DROUMAGUET, Matthieu. ***Markov-Switching Vector Autoregressive Models: Monte Carlo experiment, impulse response analysis, and Granger-Causal analysis***. 2012. Thèse de doctorat. P : 05.

[12]: عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، سيدي محمد شكوري، **استخدام النمذجة اللاخطية في التحليل الكمي لتفسير الظواهر الاقتصادية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد الخامس، جوان 2016، ص: 93.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

دراسة تحليلية لممارسة الذكاء الإقتصادي في الجزائر

Analytical study for economic intelligence practice in Algeria

د. بن خديجة منصف، د. أولاد زاوي عبد الرحمان، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

تاريخ التسليم:(01 /2017/02)، تاريخ التقييم:(27 /2017/02)، تاريخ القبول:(20/ 2017/03)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية الذكاء الاقتصادي والدور الذي يمكن أن يلعبه في دعم تنافسية الدول والمؤسسات، وكذا تشريح الواقع المعاش في الجزائر في مجال الذكاء الاقتصادي. ولهذا الغرض، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذا المنهج التاريخي.

توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: تأخر ملحوظ لدى الجزائر وضعف واضح في ممارسة الذكاء الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أبرزها: العمل على إنشاء بنك معلومات متطور وتفعيل بنوك المعلومات الموجودة، الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول المتطورة في مجال الذكاء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، تنافسية الدول والمؤسسات، الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

Abstract

This study aimed to clarifying the role of economic intelligence contribution to support of countries and institutions competitiveness, as well as dissecting the reality of practice economic intelligence in Algeria. For this reason, the study focused on the descriptive analytical and historical method.

The study concluded such results among them: significant lateness and a clear weakness in the exercise of economic intelligence in Algeria.

The study suggested a number of recommendations including: firstly, Work on creating an advanced data bank and activate the existing data bases about this subject. Secondly, benefit from the successful experiences of some developed countries in the field of economic intelligence.

Key words : Economic intelligence, countries and institutions competitiveness, Economic intelligence in Algeria

مقـدمة:

إن الحرب الإقتصادية والتكنولوجية وحتى العسكرية في العالم اليوم باتت تقوم على سرعة إمتلاك المعلومات وإستغلالها، فمن يمتلك المعلومة يمتلك القوة وبإمكانه السيطرة والتفوق وصناعة المستقبل كما يشاء، هذا الأمر دفع بالدول الكبرى في العالم على غرار الولايات الأمريكية المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان إلى التسابق نحو بناء أنظمة معلومات فعالة ممثلة في الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية، فبات لزاما على الدول والمؤسسات أن تمتلك فن قراءة البيئة من خلال مجموعة من الأنشطة المنسقة للبحث عن المعلومات ومعالجتها وحمايتها واستغلالها استراتجيا في أحسن شروط الجودة والمدة والتكلفة لتكون أكثر ذكاءا وأكثر تحكما في معارفها وإرثها العلمي والتكنولوجي وتجيد تقنيات التنافس.

الجزائر كغيرها من الدول وإن كانت متأخرة كثيرا في هذا المجال إلا أنها تعمل جاهدة لمواكبة التطور الحاصل في العالم، وتجلى ذلك من خلال التفكير والعمل على إنشاء مجلس أعلى للذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية، وتكليف بعض الوزارات بهذه المهمة من خلال تخصيص مديريات عامة ضمن هياكلها التنظيمية، إضافة إلى تشجيع نشر ثقافة اليقظة والذكاء عن طريق الملتقيات والدراسات العلمية.

مشكلـة الـدراسـة

إن الأهمية البالغة التي يكتسيها الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية في مجال الأعمال ومختلف جوانب الحياة دفع بالحكومة الجزائرية إلى بذل مجهودات جبارة للتطّور واللّحاق بركب الدولة المتطورة في هذا المجال، من هنا جاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة على تساؤل أساسي مفاده **" ما هو واقع ممارسة الذكاء الإقتصادي في الجزائر؟"**

واختصارا فإن طرح الأسئلة التالية يمكن أن يسهم في توضيح مشكلة البحث:

- ما المقصود بالذكاء الإقتصادي، وما هي سيرورته وأهم فوائده؟
- ما هي الإجرءات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية في مجال الذكاء الاقتصادي؟
- إلى أي مدى نجحت الجزائر في مساعيها في هذا المجال؟

أهميـة الـدراسـة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعا يكتسي أهمية كبيرة في وقتنا الحالي وهو الذكاء الاقتصادي، وإن كان هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير من لدن الباحثين والدول نظريا وميدانيا، إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي بخاصة ميدانيا في الجزائر، وعلى هذا الأساس نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تأصيل نظري للذكاء الإقتصادي ومن ثمة معرفة واقع الإهتمام به وممارسته في الجزائر.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مناقشة الأسس النظرية للذكاء الإقتصادي والسيرورة التي يتم وفقها؛
- إبراز أهمية الذكاء الإقتصادي بالنسبة للدول والمؤسسات؛
- التعرف على تجربة الجزائر في ممارسة الذكاء الإقتصادي؛
- تقديم بعض الإقتراحات المناسبة في مجال الذكاء الإقتصادي.

المنهج المتبع

لمعالجة مشكلة البحث وتحليل مختلف أبعادها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بفضل مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وذلك من خلال المراجع والكتب والدوريات المكتبية، والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى النشرات والدراسات الصادرة عن هيآت رسمية.

01- الإطار النظري للذكاء الاقتصادي

1-1- ماهية الذكاء الإقتصادي (L'intelligence économique)

يعتبر الذكاء الاقتصادي مفهوم حديث نسبيا، لكن منذ ظهوره من قبل المفكرين الاقتصاديين الفرنسيين لَقِي ترحيبا كبيرا وتسارعا هائلا نحوه مما أدى إلى انتشاره بشكل واسع وتداُوله بطريقة مذهلة في إدارة الدول والمؤسسات على حد السواء.

في مجال الأعمال يشير الذكاء إلى قدرة (Capacité) المؤسسة على تحديد المشاكل وجمع المعلومات الضرورية حول تلك المشاكل وتحليلها ومعالجتها واستعمالها بغرض التسيير، فهو بذلك إنتاج وخلق المعارف وتخزينها واسترجاعها.[1]

أصل مصطلح الذكاء الاقتصادي مأخوذ من الإستخبار التنافسي (Complétive Intelligence) وإستخبار الأعمال (Business Intelligence)، وهو ما تداولته دراسات الرواد والأوائل في هذا المجال أمثال Keegan، Aguilar نهاية الستينات.

فالفكرة الحديثة للذكاء الإقتصادي ظهرت نهاية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية مع ظهور المرجع الرئيسي [2] لـ(HAROD Wilensky 1967)؛ الذي أشار فيه لإشكاليتين أساسيتين هما: الإستراتيجيات الجماعية والتعاون بين الحكومات والمؤسسات في مجال إنتاج معرفة مشتركة للدفاع عن المزايا التنافسية، وكذا أهمية المعرفة في الإقتصاد والصناعة باعتبارها محرك للتنمية الإستراتيجية.

لقد عرف (Fuld L M 1995) الذكاء الاقتصادي باعتباره « إستعلام، فهو معلومة تم تحليلها لمساعدة المسيرين في الاستجابة لأفضل التكتيكات أو اتخاذ أفضل القرارات في المدى الطويل، فالبحث الحقيقي والفعال عن الاستخبار يساعد في تحويل المعلومات إلى سلاح يسمح بامتلاك ميزة تنافسية » [3]

أما في فرنسا فأول تعريف رسمي للذكاء الاقتصادي قَدم من طرف (Martre Henri) مع فريق الذكاء الاقتصادي واستراتيجيات المؤسسة [4] سنة 1994، في تقرير للمفوضية العامة بأن الذكاء الاقتصادي هو « مجموعة الأنشطة المنسقة للبحث ومعالجة وتوزيع المعلومة المتعلقة بالأعوان الاقتصاديين بغرض استغلالها، مختلف هذه الأنشطة تتم بطريقة شرعية مع كل ضمانات الحماية الضرورية لحفظ إرث (ذمة) المؤسسة في أحسن شروط الجودة والمدة والتكلفة »[5].

في حين يعرفه (Davasco Neelos 1999) بأنه « مجموع العديد من الأنشطة المنسقة والمستمرة سواءا كانت أنشطة التوجيه (الإدارة) والجمع والحفظ والتوزيع. هذه الأنشطة موجهة لمعالجة المعلومة حتى تُستغل استراتيجيا ، وكذا لتحويل المادة الأولية "المعلومة" لقيمة مضافة » [6]

فالذكاء الاقتصادي عبارة عن نظام يستعمل ويجمع مختلف الممارسات واستراتيجيات استغلال وتطوير المعلومات القابلة للاستعمال على مستوى المؤسسة أو الدولة ومختلف مستوياتها، والغرض منه يكمن في إنتاج المعلومات الإستراتيجية والتكتيكية ذات القيمة المضافة العالية.

إن المتتبع للأدبيات يلحظ وجود العديد من المفاهيم القريبة والمرتبطة بالذكاء الاقتصادي مكملة لبعضها البعض نذكر منها اليقظة الإستراتيجية(la veille stratégique)

تعّرف اليقظة بأنها تنظيم يسعى لمعرفة بيئة الأعمال واستباق التغيرات، فهي سيرورة معلوماتية يكون من خلالها التنظيم (المؤسسة) في استماع لبيئته حتى يتمكن من اتخاذ القرارات والتسيير فيما بعد.تصنّف هذه السيرورة ضمن مجموع نظم المعلومات و تسمح للمسيرين بحسن القيادة في الأوقات العصيبة[7].

تسمح هذه السيرورة المعلوماتية للمؤسسة باستباق الإشارات الضعيفة في البيئة السوسيو . اقتصادية، بهدف خلق وتغطية فرص الأعمال و تقليل عدم اليقين. تلك السيرورة منفتحة على ما يجري خارج المؤسسة وتدور حول استغلال نوع خاص من المعلومات يسمى الإشارات الضعيفة (إشارات الإنذار المبكر). و هي معلومات تسمح باستباق حدث قبل أن يتحقق نهائيا [8].

بصفة عامة فاليقظة الإستراتيجية هي السيرورة الإستباقية لملاحظة وتحليل البيئة متبوعة بنشر المعلومات المستقاة بعد معالجتها حتى يمكنّها اتخاذ قرارات إستراتيجية. قد تكون هذه المعلومات من طبيعة علمية أو تقنية أو تشريعية أو تنافسية أو تسويقية.

إذن الذكاء الاقتصادي أشمل من اليقظة الإستراتيجية، لأن له توجه إستراتيجي وتكتيكي مع التفاعلات الحاصلة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين على جميع المستويات (مؤسسة، بين المؤسسات، وطني، قاري، دولي)، وهو يستعمل جميع أنواع المعلومات.

تجدر الإشارة إلى أن هناك من يميل لاعتبار الذكاء الإقتصادي مصطلح يستعمل على المستوى الكلي يُمثّل أداة سياسية في خدمة الدولة؛ يجمع مختلف ممارسات وإستراتيجيات إستعمال المعلومة وتنميتها في

الدولة على مختلف مستويات تنظيمها كالحكومة والصناعة والتربية والمجتمع...الخ، أما اليقظة الإستراتيجية فتهتم فقط بالمؤسسة باعتبارها أداة لاتخاذ القرار الإستراتيجي.

2-1- وظائف الذكاء الاقتصادي وفوائده

لقد حدد (Levet et Paturel) أربع وظائف أساسية للذكاء الاقتصادي وهي[9]:

- **التحكم في الإرث العلمي و التكنولوجي والمعارف:** تحديد المعارف والمهارات، معرفة القوانين والمعايير الخاصة بالملكية الصناعية والفكرية، تطبيق قواعد الأمن والحماية الصناعة، التحكم في تكنولوجيا المعلومات، الوعي بتكلفة المعلومة.
- **التنقيب واكتشاف الفرص والتهديدات:** إستباق الأخطار، التحكم قي تقنيات اليقظة، ممارسة ووضعيات القوة، إجراء الإحصاءات التكميلية، قدرة التنقيب عن الشبكات، القدرة على استغلال الهجومات.
- **التنسيق بين الإستراتيجيات والأنشطة:** معنى الحوار، ثقافة جماعية للمعلومة، التوليف / التنسيق العلمي للمعلومات المغلقة، قدرة تحفيز وتنشيط الشبكات.
- **وضع ممارسات للتأثير في خدمة الدولة أو المؤسسة:** إجادة تطبيق تقنيات الحرب المعلوماتية، تثمين المعلومة، الاستثمار في المعلومات، حيازة وامتلاك شبكات المعلومات.

إن تفعيل سيرورة الذكاء الاقتصادي والاهتمام به على مستوى الدول والمؤسسات إضافة إلى الوظائف السابقة والأساسية له، يمكن أن يعود بفوائد جمة نذكر على سبيل المثال لا الحصر البعض منها كالأتي:

- زيادة الوعي بأهمية البيئة الخارجية وضرورة الإنفتاح عليها من خلال العمل الجاد على إستقاء المعلومات ونشرها وتبادلها واستغلالها في إتخاذ القرارات المهمة والإستراتيجية.
- الذكاء الاقتصادي يسمح للدول والمؤسسات على حد السواء من اكتشاف التغيرات واستباقها، مما يمكنها من زيادة سرعة استجابتها لحاجات المجتمع والمستفيدين النهائيين والتحولات في مختلف جوانب البيئة والأسواق، كما يرفع من درجة مرونتها بحيث تستطيع الدولة أو المؤسسة بفضل الذكاء أن تكون في حالة تَرقُب واستعداد وتحضير دائم لتغيرات مرتقبة.
- الذكاء الاقتصادي يعتبر كأداة تسمح بالتأويل والفهم الجيد لحقيقة الأسواق التي تنشط فيها المؤسسة والبيئة العامة التي تتواجد فيها الدولة، من خلال معرفة تقنيات وطرق تفكير المنافسين والشركاء وثقافتهم؛ واهتماماتهم وقدراتهم و قوة تأثير كل طرف.
- إن معلومات الذكاء الاقتصادي المخزنة بالذاكرة التنظيمية للدولة أو المؤسسة تعتبر المرتكز الأساسي للتعلم، فالذكاء الاقتصادي يؤدي إلى إثراء الرصيد المعرفي والمعلوماتي للمنظمات والدول، وهو ما يتيح

فرصة أمام أفراد المجتمع لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم وزيادة تعلمهم، وهذا ما يساعد على رفع القدرات الإبتكارية والاستباقية.

3-1- سيرورة (مراحل) الذكاء الاقتصادي

قبل التطرق إلى المراحل يمر بها الذكاء الاقتصادي تجدر الإشارة إلى مصادر المعلومات التي يستعملها هذا الأخير في سيرورته؛ وقد تباينت آراء الباحثين حول تصنيف مصادر المعلومات كلٌ حسب مجال تخصصه أو أهدافه. فهناك من يضع تصنيفه على أساس طبيعة المعلومة و آخرون على أساس درجة رسميتها، و فريق ثالث يضع تصنيفه على أساس إمكانية الحصول على المعلومة.

يمكن تصنيف المعلومة حسب طبيعتها إلى معلومات نصية ومعلومات خبيرة...الخ. وفي ما يلي بعض التوضيح لذلك[10]:

- **المعلومة النصية:** وهي المعلومات التي تكون مسجلة على شكل نصوص وُمعالَجة بالإعلام الآلي، مثل قواعد البيانات الداخلية والخارجية والنصوص المدمجة،.. ومثل نسبة ما يعادل 40% إلى 60 % من المعلومات (الصحافة، المجلات المتخصصة، قواعد البيانات التي تقدمها الوزارات،...).

- **المعلومة المُنشأة (المُشكّلة):** وهي المعلومات التي يجب البحث عنها خارج الدولة أو المؤسسة وباتجاهات نشطة مثل: الزيارات الميدانية والتقارير الإستخباراتية حول المنافسين والاجتماعات..الخ. وتمثل نسبة 30 % إلى 60% من مجموع المعلومات (المهمات وسفريات الدراسة، المفاوضات التجارية...).

- **المعلومة الخبيرة:** وهي تُشكّل جزءا كبيرا من ذاكرة المؤسسة أو الدولة وتمثل نسبة 10 % إلى 20 % من مجموع المعلومات الممتلكة، وهي متعلقة بالخبراء (ملتقيات، منتديات، محاضرات وورشات بحث...).

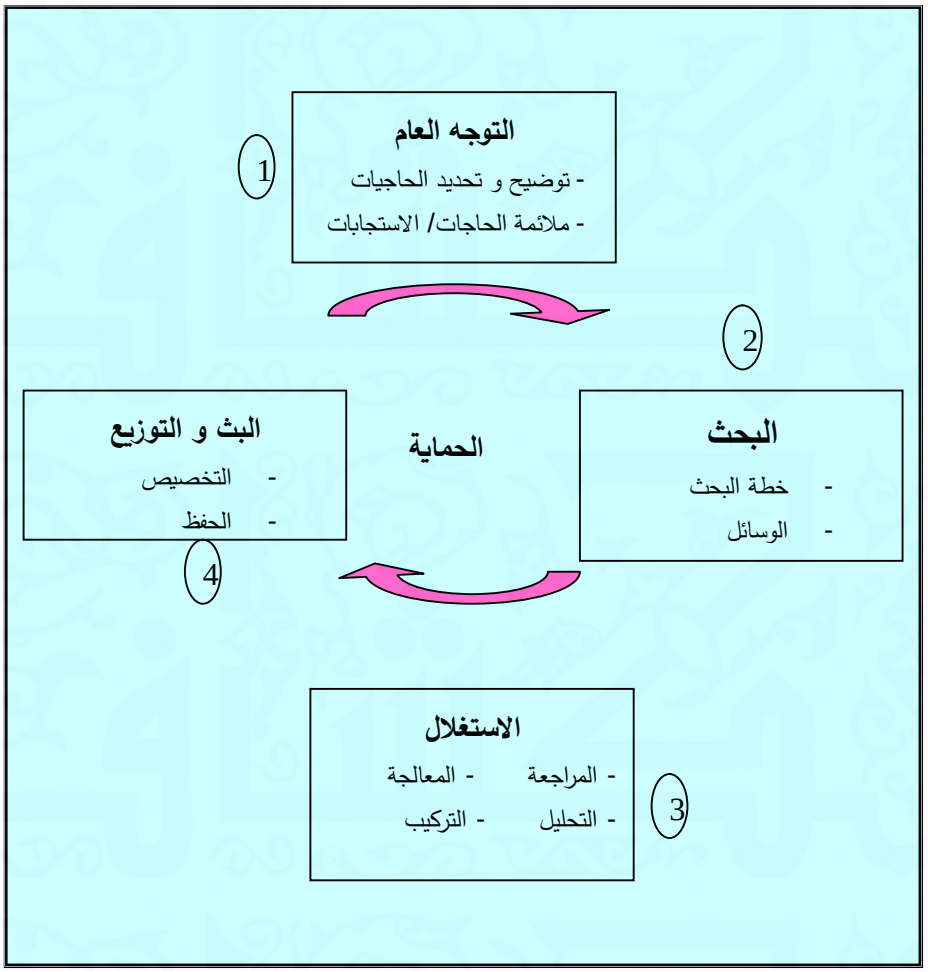
- **معلومات المعارض:** في جميع الأنشطة الإنسانية والأماكن التي تُقّدم فيها الانجازات. تشجع على الاتصال بين مختلف المتعاملين. في هذا الإطار المعلومات مهمة جدا على شرط أن يكون هناك تحضيرا مخططا لجمعها (عروض، قاعات، أيام دراسية مفتوحة،....)

بصفة عامة يمر الذكاء الاقتصادي بأربع مراحل أساسية، على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين الباحثين والممارسين حول الخطوات العملية التي يمر بها هذا الأخير. وهذه المراحل يمكن توضيحها في الشكل الموالي[11].

تعمل الدول والمؤسسات كمرحلة أولى على تحديد الغايات من عملية الذكاء الاقتصادي آخذة في عين الاعتبار قدراتها وطاقاتها وإمكانية إشباع تلك الحاجات وتحقق الغايات انطلاقا من تلك القدرات، ثم تعمد كمرحلة ثانية للبحث عن المعلومات بوضع خطط بحث تفصيلية للآليات المعتمدة والمصادر الممكنة بتوفير الوسائل الضرورية (أفراد، أموال، تكنولوجيا المعلومات،...)، وكمرحلة لاحقة يتم استغلال المعلومات بعد

مراجعتها ومعالجتها وتحليلها، وأخيرا يتم نشر وإيصال المعلومات إلى متخذي القرار لاستعمالها في غايات إستراتيجية بعد حفظها وأرشفتها وحمايتها.

الشكل رقم 01: سيرورة (مراحل) الذكاء الاقتصادي



Source : Chalus S et Marie Ch : Dynamisation d un dispositif de veille stratégique http//www .epic.univ-tln.fr/stockage/167.pdf p68; Juillet 2004

02- واقع الإهتمام بالذكاء الإقتصادي في الجزائر

في حقيقة الأمر على الرغم من إهتمام الجزائر بالمعلومات الإقتصادية عقب الإستقلال مباشرة من خلال العمل على بناء نظام وطني للمعلومة الإقتصادية بدأ بالديوان الوطني للإحصائيات (1963)، وكذا الإهتمام المتنامي بهذا الجانب نهاية الثمانينات من خلال إنشاء مركز البحث في المعلومات العلمية والتقنية (CERIST)؛ لكن الوضع الأمني الذي عاشته لجزائر في تلك الفترة على مدار عشر سنوات أثّر كثيرا على جميع نواحي الحياة بما فيها مجال الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتجية، إلا أن هناك تأخر كبير في مجال اليقظة والذكاء الإقتصادي بالجزائر والذي يتجلى في ثقافة المؤسسات والإطارات المسيّرة وتصرفاتهم، غير أنه في بداية العشرية السابقة بدأت تظهر بعض المحاولات المحتشمة لنشر هذه الثقافة وترسيخها على المستويين الجزئي والكلي.

عموما يمكن من خلال الآتي عرض إهتمام وممارسة الجزائر للذكاء الإقتصادي.

2-1- بناء نظام وطني للمعلومة الإقتصادية

سعت الجزائر جاهدة بعد الاستقلال إلى العمل على البناء التدريجي لنظام وطني للمعلومات الاقتصادية، بغرض تلبية حاجيات ومتطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة.

يعتبر النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية كمجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث إن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى. يتكون هذا النظام من مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها وتبويبها على النحو التالي:[12]

- **نظام المعلومات الإحصائية:** هو عبارة عن مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات المرتبطة بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القرار، وهذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة أو المنشورة، وأبرز الهيئات الممثلة لهذا النظام: المراكز الوطنية للإحصاء؛ المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات؛ البنوك المركزية؛ المراكز المتخصصة الأهلية (الخاصة).
- **نظام المعلومات المحاسبية:** ويهتم هذا النظام أساسا بالمعلومات المتعلقة بنشاط الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم من المعلومات يمكن تجميعها وتحليلها وتخزينها، ومن ثمة نشرها، ليتسنى للمهتمين بها الاستفادة منها. وهو أداة للملاحظة وتحليل للحياة الاقتصادية في آن واحد، و يمكن أن يمثل هذا النظام كل من: الجهات الجبائية؛ المؤسسات المالية كالبنوك ومراكز التامين وصناديق الضمان الاجتماعي؛ المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية.

- **نظام المعلومات التسييرية**: يتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنة، ويعبر عن هذا النظام كل من الوزارات (المالية، السياحة، الزراعة، الصناع...الخ)؛ المديريات التابعة للوزارة (جهوية أو محلية)؛ المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

- **مراكز البحث والتوثيق**: وتتمثل في مجموع المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة، كما ينطوي تحت هذا العنصر كل من المكتبات الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات أو لغيرها، بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق.

- **أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وذلك لما يوفره من مزايا شتى، لعل أهمها سرعة الاتصال والتوصيل (الإعلام). يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية متفاعلة مع بعضها: الاتصال عن بعد؛ الإعلام الآلي (المعلوماتية)؛ الإلكترونيك وتقاطعاتهما.

2-2 دراسة [13](DGIEEP) و(Veil –Tech) على عينة من المؤسسات والتنظيمات في مجال الذكاء الإقتصادي

أدركت الجزائر جيداوضعية مؤسساتها في ظل الوضع المتميّز بالمنافسة الدولية، خاصة وأن هذه المؤسسات تتمثل أساسا في مؤسسات صغيرة ومتوسطة ولا يمكنها خلق مصالح متخصصة في جمع ومعالجة المعلومات ولا يمكنها سوى اللجوء إلى الدولة، وهو ما يتطلب تغييرا جذريا للذهنيات والسلوكات على المستويين الجزئي والكلي في مجال اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، لأن تطبيقات وممارسات هذه الأداة تسمح بمجابهة المنافسة وتطوير البلد بأكمله.

هذا الأمر دفع بالمديرية العامة للذكاء الإقتصادي والدراسات الإستشرافية (DGIEEP) على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في فيفري من عام 2007 إلى إجراء دراسة بالشراكة مع مكتب الاستشارات المتخصص في اليقظة التكنولوجية (Veil –Tech) بالجزائر، وانشاء دليل مرجعي للتكوين في هذا المجال لفائدة المؤسسات الصناعية وجميع التنظيمات التي لها تأثير على تنافسية المؤسسات الجزائرية (كغرفة التجارة والصناعة، الإدارات ذات الطابع الإقتصادي التي تملك سلطة التنظيم وتأطير الأنشطة الصناعية، إضافة إلى بعض الوزارات...) [14].

إن المهمة الأساسية لمكتب (Veil –Tech) تتمثل في تحديد وتعريف المهن الأساسية للذكاء الإقتصادي، واحصاء وتأهيل حاجات التكوين في هذا المجال للإدارات المركزية بالوزارات (خاصة وزارة الصناعة) ومؤسسات القطاع الصناعي (من خلال دراسة ميدانية لعينة تتكون من أكثر من ثلاثين مؤسسة)، وتشكيل مخطط دراسة وبرامجهكيّفة خصيصا مع حاجات هذه المؤسسات الصناعية من أجل مساعدتهم

على فهم دقيق لسيرورة الذكاء الإقتصادي، من خلال معرفة أساسياته ومهنه وكيفية تحديد حاجات التكوين له.

لقد تم إجراء العديد من المحادثات واللقاءات مع المسؤولين الأساسيين للإدارة المركزية في الوزارة، وعينة من المؤسسات المختارة في القطاع الصناعي وهيآت في شكل جمعيات مهنية. في الإدارة المركزية لوزارة الصناعة تمت المحادثات في عين المكان مع إطارات المديريات وكذا المصالح التالية[15]: مصلحة اليقظة التكنولوجية والذكاء الإقتصادي (DVTIE) التابعة للمديرية العامة للذكاء الإقتصادي والدراسات الإستشرافية (DGIEEP)، مصلحة ترقية الإستثمارات التابعة لمديرية العامة للإستثمار (DGI)، مصلحة الترقية الصناعية ومصلحة الجودة والأمن الصناعي التابعتين للمديرية العامة للتنمية الصناعية (DGDI)، المديرية العامة لتسيير القطاع العام السلعي (DGGSPM)، مصلحة سياسات الإبتكار ومصلحة ترقية إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال التابعتين للمديرية العامة للتنافسية (DGC)، نيابة المديرية لأنظمة المعلومات والشبكات التابعة لمديرية أنظمة المعلومات والتوثيق والأرشيف (DSIDA)، مديرية القضايا القانونية والمنازعات (DAJC)، المفتشية العامة (INSPECTION GENERALE).

أما فيما يتعلق بعينة المؤسسات المبحوثة فتم الأخذ بعين الإعتبار وضعيتها تجاه الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية، وتتكون من 22 مؤسسة صناعية عامة وخاصة في قطاعات مختلفة (الميكانيك، الكيمياء الصيدلية، الكهرباء – الإلكترونيك – والكهربائي منزلي، مواد البناء، المناجم)، ثلاث مجموعات صناعية كبرى (.SGP TRANSOLB ; SGP PRODA; GROUPE GICA)، هيآت مرتبطة بالوزارة (.ALGERAC; INAPI; IANOR)، هيئة تابعة لوزارة التجارة (ALGEX)، جمعيات وهيآت ذات طبيعة مهنية (Forum des Chefs d'Entreprises - FCE, Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie – CACI, Club des Entrepreneurs & des Industries de la Mitidja-).CEIMI.

كانت وضعيات المؤسسات المدروسة في مجال الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية متباينة حسب القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (عامة أو خاصة)، وعلى الرغم من أن طلب اللقاءات كانت رسمية إلا أن بعض المؤسسات غير المذكورة أعلاه لم تقبل بإجراء الدراسة لأنها لا تمتلك معارف في هذا المجال أو لوضعيتها الصعبة التابعة لملكية المؤسسة.

3-2 محاولة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الإقتصادي

قامت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية تدل على محاولة الدولة في قطع مرحلة جد هامة في بناء صرح الدولة على تقديم معلومات عن الاقتصاد وتحليلها، فهذه الهيئة الاستشارية تعطي دورا استشاريا فنيا بما يسمح بتوسيع ممارسة السلطة بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد.[16]

في سنة 2008 تم عقد ملتقى دولي حول "الحكامة في المؤسسات والذكاء الاقتصادي"، أشار فيه وزير الصناعة و ترقية الاستثمار عبد الحميد تمار إلى أن الذكاء الاقتصادي إطار استراتيجي لتكييف السلوكات، بحيث سيتم توجيه الفاعلين الاقتصاديين والإشراف عليهم وهم يتابعون مصالحهم؛ وهكذا سيصبحون فاعلين في محيطهم الاقتصادي والاجتماعي. كما اعتبره كآلية فعالة لتسيير المعارف ومسعى لضمان الدفاع عن طاقات المؤسسة والحفاظ عليها ورفع القدرات وحصص السوق من جهة ورفع طاقات التراث الوطني من جهة أخرى.[17]

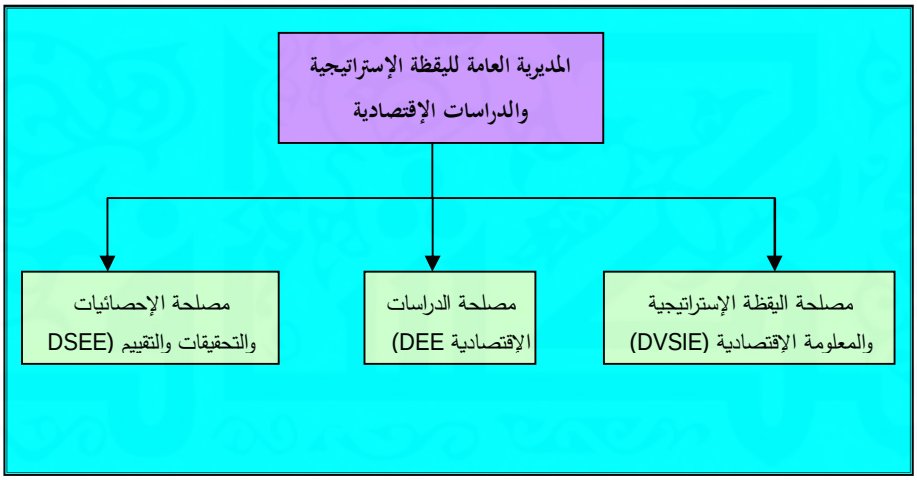
وطرحت في إطار هذا الملتقى فكرة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بغرض فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، كما ذكر الوزير أن الحكومة استحدثت مديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاقتصادية على مستوى الوزارة تتولى إنضاج مجموعة أفكار بشأن هيكلة ومؤدى المجلس المذكور.

عملت الحكومة الجزائرية جاهدة على تأسيس وإنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية بغرض دفع إستراتيجيتها الصناعية، والذي سيساعد على فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، إنّ هذا الجهاز المقرر في إطار الإستراتيجية الصناعية الوطنية سيوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو الوزير الأول، على أن يتولى مهمة تنسيق النشاطات بينه وبين الهيئات والوسائل العمومية التي توكل إليها مهام الاستعلام الاقتصادي قصد تزويد إقتصاد البلاد بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية، والعمل على تحسين العلاقة بين الهيآت المركزية والمؤسسات، ومساعدة الأخيرة في زيادة الثقة بقدرتها على إستغلال إمكانياتها ووسائلها.

2-4 تجربة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار في مجال الذكاء الإقتصادي

من جهة أخرى فإن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار كانت السبّاقة في مجال الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية وذلك من خلال تخصيص مديرية للذكاء الإقتصادي والدراسات الإستشرافية، لكن في 25 جانفي 2011 ومن منطلق المرسوم التنفيذي تم إعادة هيكلة وإعادة تنظيم الإدارة المركزية للوزارة برئاسة السيد محمد بن مرادي، حيث أصبحت تتكون من الأمانة العامة و09 مديريات عامة منها المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات.[18]

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية



Source : http:// www.mipi-dz/index_fr.php?

في 26 جانفي تم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، حيث في المادة السابعة تم تسمية المديرية الجديدة وهي المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات[19]، هذه المديرية يشرف عليها مدير عام وتتكون من ثلاث مصالح كما هي موضحة في الشكل السابق.

من الشكل أعلاه يتبين أن الوزارة تولي إهتماما بالغا لليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، وذلك من خلال تخصيص مديرية كاملة من ثلاث مصالح، لكل منها مهامها الخاصة.

تتكفل المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات بالمهام التالية: [20]

- الحرص على متابعة التطورات الحاصلة في السوق الصناعي الوطني وإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التوازن وتحقيق التنمية المتجانسة،
- ضمان متابعة تطور توجهات الأسواق الصناعية على المستوى الجهوي والوطني والدولي؛
- الحرص على بناء بنك للمعلومات وتشكيل تقارير عن تطور القطاع الصناعي؛
- ضمان هذا المرفق لوضعيات دورية ويقظة لترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والإقتصادي والتكنولوجي المرتبطة بالقطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان وضع وبناء كل تنظيم لليقظة التكنولوجية في ميدان الأنشطة الصناعية؛

- السهر على تحيين ومواكبة معايير الأمن الصناعي؛
- إقتراح المعايير التي يمكن أن تسّهل وتسمح للمتعاملين بالولوج في التكنولوجيات الحديثة.

بصفة عامة في الجزائر يبقى الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية في مرحلة التأسيس، حيث قامت 12 مؤسسة عمومية من قطاعات مختلفة بعقد إتفاقيات شراكة مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، والتي شاركت من قبل في الدراسة السابقة في مجال اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، والتي أعلن عنها السيد محمد باش المدير العام لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات على مستوى الوزارة المذكورة، وذلك على هامش الطبعة الخامسة للملتقى الدولي للذكاء الإقتصادي والمعرفة في إدارة الأعمال المنظم بتاريخ 23/ 24 ماي 2011 في فندق الرياض بسيدي فرج[21] ، كما أكد هذا المدير على أنه في السنوات القادمة ستشترك 20000 مؤسسة في تشكيل نظام لليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، وذلك عن طريق الإرادة القوية للدولة من خلال الإتفاقية التي قامت بها الوزارة وجامعة التكوين المتواصل بهدف تكوين إطارات المؤسسات لمساعدتهم على إدماج سيرورة الذكاء الإقتصادي من أجل التحكم في المعلومة والمعرفة والحفاظ عليها.

خـــاتمـــــة

يظهر جليا بأن الذكاء الإقتصادي من خلال الوظائف التي يؤديها والمزايا التي يحققها يشّكل سلاحا تنافسيا هاما في يد من يدرك قيمته ويحسن إستغلاله، وما يمكن قوله بصفة عامة حول إهتمام الجزائر بالذكاء الإقتصادي هو أنه وإن كانت دولتنا في مراحلها الأولى في مجال اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي، إلا أن الحكومة الجزائرية تبذل مجهودات جبارة للتطور واللحاق بمصاف الدول المتقدمة في هذا المجال، وتجلى ذلك من خلال إنشاء النظام الوطني للمعلومات الإقتصادية والعمل على إنشاء المجلس الأعلى للذكاء الإقتصادي وكذا الدراسات والتقسيمات الجديدة في بعض الوزارات، وكذلك الملتقيات العلمية الهادفة إلى تحسيس الدولة والمؤسسات الجزائرية بضرورة تأسيس أنظمة لليقظة والذكاء الإقتصادي تسهر على متابعة المعلومات وإستغلالها.

على الرغم من المحاولات الحثيثة التي قامت بها الجزائر في مجال الذكاء الإقتصادي إلا أنه يبقى في مراحل متأخرة، وقد ساعدت العديد من الأسباب في عدم تطوره بالشكل المرغوب، ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

- غياب الشفافية وثقافة نشر المعلومات، حيث تركز جل الإدارات العامة والمؤسسات الكبرى والمستثمرين والمساهمين على معالجة كميات هائلة من البيانات والمعلومات، لكنها لا تعمل على نشرها بالطريقة الهادفة للجمهور والأعوان الإقتصاديين.
- قصور أداء هيآت ووكالات الدعم وشبكات البنوك في دعمها لمشاريع الذكاء الإقتصادي وتقديم البيانات والمعلومات، ناهيك عن ضعف الأفراد المؤهلين في هذا المجال.

- عدم التنسيق بين هيآت الدولة كالغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية، والتي تحوز على كميات هامة من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية.
- ضعف أنشطة التحسيس والإعلام التي تقوم بها المصالح الاقتصادية والإحصائية للدولة تجاه مستخدمي المعلومات وطالبيها.
- عدم فعالية أنظمة المعلومات في المؤسسات والإدارات والهيآت لنقص شبكة الإعلام الآلي والأتمتة لجميع الوظائف والذي قد يفّسر بالتكاليف الباهظة، وتركيزها على الأنشطة الضمنية للذكاء الإقتصادي والمعلومات غير الرسمية.
- عدم نجاعة التعاون والشراكة بين الجامعات ومراكز التكوين في مجال إعداد برامج تكوين أو تطوير برامج بيداغوجية وفقا لما يتطلبه الذكاء الإقتصادي.

ويتحتم على الجزائر إن هي أرادت أن تُكلّل مجهوداتها المبذولة في مجال الذكاء الإقتصادي بنجاح، ويلقى مؤازرة وممارسة فعلية في الميدان، أن تأخذ بعين الإعتبار الإقتراحات التالية:

- يقع على عاتق الدولة الجزائرية تفعيل دور مركز البحث في المعلومة العلمية والتقنية، وبخاصة إعادة بعث نشاط المجلس الأعلى للذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية.
- العمل على تحيين وتفعيل بنوك المعلومات الموجودة، والتركيز على إنشاء بنك معلومات متطور يمكن أن تلجأ إليه التنظيمات والمؤسسات الجزائرية عند الحاجة، يركز على توفير المعلومات الضرورية في المجالات الصناعية والإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية، ويحرص على تشكيل تقارير دورية والقيام بدراسات إستشرافية، ويعمل على تسهيل تبادل المعلومات وتقاسمها بين المؤسسات والهيآت المختلفة،...إلخ.
- بذل مزيد من المجهودات لتحسيس الهيآت العمومية والمؤسسات والوزارات الجزائرية بأهمية اليقظة والذكاء الإقتصادي، وإبراز المنافع والفوائد التي تمنحها هذه الممارسات، إضافة إلى مد يد العون والمساعدة لإنشاء بيوت خبرة ومكاتب إستشارة في هذا المجال.
- الإستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول المتطورة في مجال الذكاء الإقتصادي ومحاولة إستغلالها والإقتداء بها، من خلال إستعراض هذه التجارب بالدراسة والتحليل والخروج بأفضل الأساليب والممارسات التي تناسب البيئة الجزائرية.

قائمة المراجع

(1) - MARMUSE C : Politique Générale – Langages ; Intelligence ; Modèles et choix stratégiques. 2 éme édition Edition Economica ; Paris 1996 ; P 08.

(2) - ‹Organizational Intelligence : Knowledge and Policy innovation Government and Industry ›

(3) - MARMUSE C : Ibid, p10.

(4) - Groupe Intelligence économique et stratégies des entreprises

(5) - CHANTAL B et MARTINE P : Economie et gestion de l'entreprise .2 éme édition; Edition Veuibert ; Paris 1999;P 213.

(6) - LARIVET Sophie : Proposition d'une définition opérationnelle de l'intelligence économique. - Série de recherche C.E.R.A.G N° 04-00-université gronoble. Mars 2000; P 12

(7)– Voir : BROUARD François : Développement d'un outil Diagnostique des pratiques de veille Stratégique des PME, PP 01.02. 7eme Congés international froncphone en Entrepreneuria PME 27.28 et 29 octobre 2004. Montpllier. http // www.hec.ca/ airepme/ pdf/2004/014- Mars2005.

- BESSON B et POSSIN J.C : Du Renseignement à l'Intelligence Economique, 2ème édition, Dunod, 2001, p 335

(8)– Voir : SADOK Moufida : Impact des Tic sur la Compétitivité de l'entreprise : Application Innovante de l'Internet pour VS, p10-14 .http//www.gdrts.v-paris 10 Fr/ pdf/ doctorants. Mars2005.

- ROUACH D : La veille technologique et l'intelligence économique, Editions Presses Universitaires de France, 1996, p 126

(9) - LEVET J L et PATUREL R : L'intégration de la démarche de l'intelligence économique dans le management stratégique ; Acte de la 7 éme conférence de L'Association Internationale de Management Stratégique (AIMS) ; Lille 13-15 Mai 1996(20 p). Pp 6-10.

(10)- HENRI Dou : Veille Technologique et Compétitivité, Ed Dunod, Paris 1995, P 234

(11) - Chalus S et Marie Ch : Dynamisation d un dispositif de veille stratégique http//www .epic.univ-tln.fr/stockage/167.pdf p68; Juillet 2004

(12) - رحيم حسين ودريس يحي: أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر)، الملتقى الدول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 17- 18 أفريل2006 .

(13) - المديرية العامة للذكاء الإقتصادي والدراسات الإستشرافية على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. - مكتب الاستشارات المتخصص في اليقظة التكنولوجية.

(14) - Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement (Direction Générale de l'Intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective): Manuel de formation en intelligence économique en Algérie, document de référence réalisé en collaboration avec le Cabinet Veil Tech Algérie, Septembre 2010, P 10 (67 pages).

(15) - Ibid : P 31.

(16) – بن حمودة محبوب ومعين أمين السيد: ذكاء الأعمال في الجزائر، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال وإقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة – الأردن، 23 -26 أفريل 2012، ص 284.

(17) - طباخي سناء: الذكاء الإستراتيجي، بحث ماجستير ، جامعة بسكرة، 2008.

(18) - Projet de décret exécutif N° 11-17 du 20 safar 1432 correspondant au 25 janvier 2011 portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Pp 1.2. (16 Pages).

(19) - Journal Officiel de La République Algérienne N° 05, 21 Safar 1432 correspondant au 26 janvier 2011, P 17.

(20) - Projet de décret exécutif N° 11-17 du 20 safar 1432 correspondant au 25 janvier 2011, Op cit ; P p 11- 13.

(21) - AMARNI Badiâa **:** 12 entreprises publiques lancent les cellules d'intelligence économique, Le Soir d'Algérie, 25-05-2011, P 10.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

برامج ضمان القروض كآلية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-قراءة في تجارب دول عربية –

Loan guarantee programs as a mechanism to support the establishment and development of small and medium enterprises - Reading in the experiences of Arab countries -

د. زبير عياش/ د. سميرة مناصرة،جامعة أم البواقي- الجزائر -

تاريخ التسليم:(17 /12/2017)، تاريخ التقييم: (01 /02/2017)، تاريخ القبول: (06 /03/2017)

الملخص

تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لدراسة برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم إنشائها ونموها خاصة في ظل العوائق العديدة التي تحد من تطورها والتي من أهمها العوائق التمويلية في ظل صعوبة حصول هذه المؤسسات على التمويل البنكي لتوفير إحتياجاتها التمويلية، مع محاولة لعرض تجارب بعض الدول العربية في مجال تطبيق هذه الآلية الداعمة.

وتبين الدراسة أن برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد إستراتيجية من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية حصولها على التمويل البنكي ومن ثم المساهمة في إنشائها وتطورها، وقد سارعت العديد من الدول العربية إلى تطبيق هذه الآلية لدعم مؤسساتها ما نجم عنه عدة إنجازات إيجابية في مجال إنشاء وتوسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ساهم في تحقيقها لعدة مؤشرات إيجابية كإستحداث مناصب عمل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض، تجارب الدول العربية

Abstract

This paper is an attempt to study programs loan Guarantee for small and medium enterprises as a mechanism to support its establishment especially in light of the many obstacles that limit their development and that of the most important financial obstacles in the light of the difficulty of these institutions get bank financing to provide financing needs, with an attempt to show the experiences of some Arab countries and growth in the field of application of this Supporting mechanism

The study shows that programs loan Guarantee for small and medium enterprises is a strategy that will support small and medium enterprises and facilitate their access to bank financing process and contribute to the creation and evolution of this enterprises, has been Hastened a lot of the Arab countries to apply this mechanism to support the enterprises that resulted in several positive achievements in the field of establishment and expansion small and medium enterprises, which contributed to the achievement of several positive indicators such as create jobs.

Key Words :Small and Medium Entreprises, Loan Guarantee Fund, Experiences of Arab countrie

مقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في مختلف إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، فهي تعد من أهم الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية الهادفة إلى النهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات لقدرتها على تنويع الإقتصاد والمساهمة في العديد من المؤشرات الإقتصاديةوالإجتماعية،وكذا سرعتها في التأقلم مع المتغيرات ومعالجة العديد من المشكلات.

وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات في مختلف الإقتصاديات إلا أنها تصطدم بالعديد من المشاكل والمعيقات التي تحد من تطورها خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي والذي من شأنه أن يؤثر على العديد من الجوانب الأخرى، ما دفع بالعديد من الدول للبحث عن آليات من شأنها دعم هذه المؤسسات حتى تستطيع تجاوز كل هذه العقبات، وقد سارعت معظم الدول وخاصة العربية منها إلى إتخاذ آليات لدعم هذه المؤسسات والتي من بينها إتخاذ برامج ضمان القروض لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الضمانات الضرورية الواجب توفرها حتى يتم الحصول على القروض البنكية.

تنبع **أهمية البحث** كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين البدائل الفعالة للنهوض بالإقتصاد خارج قطاع المحروقات خاصة في ظل ما يشهده العالم من أحداث أخيرة متمثلة في أزمة النفط الناتجة عن تهاوي أسعاره، وما ينجم عنها من آثار سلبية بالنسبة للإقتصاديات الريعية والتي من بينها العديد من الدول العربية وبصفة خاصة الجزائر، مادفع إلىزيادة الإهتمام بآليات دعم هذه المؤسسات بهدف تطويرها والتقليل من مختلف العوائق التي تحد من تطورها والتي من أهمها العوائق التمويلية، ويعد صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الآليات التي تحتل مكانة بالغة في دعم هذه المؤسسات والمساهمة في التقليل من عائق عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل البنكي، كما تبرز أهمية الدراسة في تبيان مساهمة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وذلك بعرض بعض تجارب الدول العربية في مجال تطبيق هذه الآلية وما نتج عن تطبيقها من إنجازات.

وسيتم في هذهالورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية: " **فيما تتمثل برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما مدى مساهمتها في دعم إحتياجاتها التمويلية ؟**

المحور الأول- برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أسباب وأهداف نشأتها

بالرغم من الاتفاق الذي تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول أهميتها، غير أنها تصطدم بعدة معوقات خاصة فيما تعلق بالجانب التمويلي، الأمر الذي دفع إلى ظهور آليات من شأنها أن تساهم في دعم هذه المؤسسات، وتعد برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم الآليات التي من شأنها أن تدعم هذه المؤسسات من خلال الحد من عائق التمويل البنكي لها والمتمثل فيتوفر الضمانات، وتتمثل أهم

أسباب وأهداف نشأة برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم إنشاء وتطوير هذه المؤسسات في مايلي:

أولا-أسباب نشأة برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصعوبات في ترتيب معاملاتها مع البنوك والمؤسسات المالية، وقد ظهر ذلك من خلال توجه البنوك التجارية والمؤسسات المالية نحو تفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة لإفتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسس المعاملات البنكية، وإرتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها، وأهم أسباب محدودية القدرة لدى هذه المؤسسات في الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية هي(العساف وآخرون،2012، 61):

- ✓ يكتنف قرار منح القروض لهذه المؤسسات قدر كبير من المخاطر نظرا للشكوك التي تعتري عمل هذه المؤسسات وإرتفاع نسبة فشلها وقابليتها للإنهيار والتعثر بفعل التغيرات الإقتصادية في السوق، مما يخلق لدى البنك نوعا من التردد في التعامل مع هذه المؤسسات، هذا بالإضافة إلى حد كبير من التردد الذي يرافق المؤسسات نفسها في التعامل مع البنوك؛

- ✓ تحاول البنوك والمؤسسات المالية حصر عملها في مجال توفير التمويل للمؤسسات الكبيرة وربما يرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات الخاصة بينها سواء من حيث الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة وغيرها من الإرتباطات؛

- ✓ إرتفاع التكاليف الإدارية لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى التأثير على مستويات أرباح البنك أو المؤسسات المالية؛

- ✓ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا على توفير البيانات والسجلات المحاسبية الضرورية اللازمة لتقديمها للبنك في حال الرغبة بالحصول على التمويل، هذا بالإضافة إلى رغبتها في تقديم الضمانات في سبيل الحصول على هذا التمويل.

ولتجاوز هذه الأسباب والحد من المعوقات التي تمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لها، جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة لها، على أساس قيام هذه البرامج بتوفير الضمانات تشجيعا للبنوك التجارية على إقراض المؤسسات المستهدفة بعد التحقق من جدواها الإقتصادية.

ثانيا -أهداف برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنشأ هذه البرامج لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في مايلي(العساف وآخرون،62،2012):

- ✓ تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المؤسسات؛
- ✓ تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية لتمويل الموجودات الثابتة ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل، ويختلف هذا الوضع من دولة إلى أخرى علما أن بعض الدول تضمن برامج الضمان فيها توفير الإئتمان للأصول والموجودات الثابتة وتمويل رأس المال العامل معا؛
- ✓ تقوم هذه البرامج على إقتسام المخاطر فيها بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث تعمل على توفير الضمان للمؤسسات ذات الجدوى الإقتصادية التي لا يقدر أصحابها الحصول على التمويل نظرا لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه؛
- ✓ تعمل هذه البرامج على تخفيف متطلبات البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للقروض من متطلبات توفير الضمانات من قبل المقترض صاحب المشروع الصغير الذي يكون غالبا عاجزا عن توفير هذه الضمانات التي تكون غالبا تقليدية.

المحور الثاني:عرض لتجارب عربية في مجال ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد حذت العديد من الدول النامية والعربية منها حذو الدول المتقدمة في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تبني فكرة برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحويلها من فكرة إلى تجربة ملموسةبهدف تسهيل تمويل إنشاء هذه المؤسسات والمساهمة في تطويرها ومن ثم توفير الظروف الملائمة لتحقق الأهداف المعول عليها، ولذلك سيتم في هذا المحور التطرق إلى بعض التجارب العربية في مجال تطبيق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعمها وذلك وفقا لمايلي:

أولا- التجربة المصرية لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر أهمية بالغة، ما دفع بها إلى تطبيق برامج لضمان قروض هذه المشروعات، وتعتبر التجربة المصرية من التجارب العربية الأولى في هذا المجال، وسيتم التطرق إلى هذه التجربة من خلال:

1-شركة ضمان مخاطر الائتمان: وهي شركة مساهمة مصرية لقانون الشركات رقم 159لسنة 1981 تم تأسيسها بتاريخ 9ديسمبر 1989 بمساهمة من 9 بنوك مصرية ذات ملكية مشتركة وشركة تأمين وذلك عام 1991، وتهدف الشركة إلى تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية وتطويرها من خلال تسيير حصول تلك المشاريع على الإئتمان المصرفي اللازم لإقامة المشروع، أو لتطوير

أدائه أو تسيير مزاولته للنشاط وذلك كله من خلال توفير الضمان للأموال الممنوحة من قبل البنوك، وتمارس الشركة عملها من خلال إتفاقية تم توقيعها مع إثنين وثلاثين بنكا في مصر (.cgcegypt.comwww).

2- أهداف شركة ضمان مخاطر الإئتمان: تهدف شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي من خلال ممارسة نشاط ضمان مخاطر الإئتمان إلى تحقيق الأهداف التالية(شركة ضمان مخاطر الإئتمان، 2013، 02):

- ✓ تشجيع المؤسسات المقرضة(بنوك وجمعيات ومؤسسات مالية) ليصبحوا أكثر فاعلية في تلبية الإحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة التي تفتقد الضمانات الكافية؛
- ✓ تنمية وتحسين أداء المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير ضمان المؤسسات المالية يمكنها من الإستجابةللإحتياجات التمويلية لهذا القطاع؛
- ✓ بناء شراكات قوية مع الضمانات المعنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المساهمة في إتاحة فرص العمل مما يعزز التنمية الإقتصادية؛
- ✓ المساهمة في تحويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي.

3-برامج شركة ضمان مخاطر الائتمان:إتخذت شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي عدة برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليل من عائق عدم قدرتها على توفير الضمان المطلوب حتى يتم الحصول على التمويل البنكي، وتتمثل برامج الشركة والمتعلقة بقطاع المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في مايلي:

3-1- برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا البرنامج إلى ضمان القروض البنكية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل مضمون هذا البرنامج في مايلي:

أ-محددات برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يمكن التطرق لأهم محددات برنامج ضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصري من ناحية هدف التمويل ونسبة الضمان وفترته وغيرها من المحددات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (01): محددات برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الهدف من التمويل	شراء أصول ثابتة و/أو لتمويل رأس المال العامل وإصدار خطابات الضمان وفتح الإعتماداتالمستندية
نسبة الضمان	50 %من القرض أو التسهيل المطلوب
الحد الأدنى للضمان	10آلاف جنيه أي أن المقترض يمكنه أن يقترض حتى مليون و400 ألف جنيه
الحد الأقصى للضمان	2,5 مليون جنيه
المصروفات الإدارية	1% على رصيد القرض أو التسهيل سنويا بقيمة متناقصة على أساس أن المستثمر يسدد الأقساط بصفة منتظمة
فترة الضمان	حد أدنى 6 شهور وحد أقصى 5 سنوات(يجوز مدها ويمكن أن يكون هناك فترة سماح)

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (عساف وآخرون، 2012، 65).

ب- الخطة المستهدفة للشركة من هذا البرنامج: تهدف الشركة من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية(www.kantakji.com):

- ✓ العمل على زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة بالبرنامج في حالة زيادة طاقة شركة الضمان لتوسيع قاعدة المستفيدين في جميع محافظات جمهورية مصر العربية لتحقيق حجم إقراض سنوي 200 مليون جنيه عن طريق البنوك المنتشرة بفروعها لتساهم في توفير 10آلاف فرصة عمل تقريبا سنويا؛
- ✓ تهيئة وتوفير وسائل تدريب الفئات المستهدفة(أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وذلك بالإستعانة بجهات فنية متخصصة لرفع الكفاءة الإنتاجية وإستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ التعريف بالسوق وظروفه وتوفير المعلومات اللازمة لخدمة هذه الفئة المستهدفة التي يعتمد عليها في تنمية جزء كبير من حجم الإقتصاد القومي.

ج-واقع تطبيق برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ساهم برنامج ضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق إنجازات مهمة، والجدول الموالي يوضح الضمانات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار هذا البرنامج:

جدول رقم(02): الضمانات الممنوحة في إطار برنامج ضمان م.ص.م.حتى نهاية 2015

القيمة بالألف جنيه

الضمانات	العدد	القيمة
الضمانات الممنوحة من الشركة	39184	9474682
القروض البنكية الممنوحة بضمان الشركة	-	23521277

Source : (www.cgcegypt.com) .

وحتى يتم توضيح واقع تطبيق برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل من التفصيل يمكن التطرق إلى أداء البرنامج في منح الضمانات حسب القطاع منذ التأسيس والى غاية 2013/12/31 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (03):أداء برنامج ضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع حتى نهاية 2013

الوحدة: ألف جنيه

القطاع	عدد الضمانات	قيمة القرض البنكي	قيمة الضمان	نسبة تمويل القطاع	متوسط قيمة الضمان
صناعة	10175	3.688.541	1.406.091	21.69	138
تجارة	7775	4.859.180	2.177.441	33.58	280
زراعة	6715	853.898	466.079	7.19	69
مقاولات	6616	5.102.559	1.908.000	29.43	288
خدمات	2093	693.805	321.353	4.96	154
نقلوموإصلات	928	217.436	108.238	1.67	117
سياحة	406	168.536	79.126	1.22	195
تمويل الحرفيين	111	19.141	10.923	0.17	98
مناجم ومحاجر	8	1.503	766	0.01	96
قطاعات أخرى	10	26.150	6.132	0.09	613
المجموع	34837	15.630 .749	6.484.149	100 %	186

المصدر: (شركة ضمان مخاطر الإئتمان، 2013،14.)

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم القطاعات الإقتصادية قد إستفادت من ضمان الإئتمان المصرفي بأعداد وقيم متفاوتة، حيث إحتل قطاع التجارة الصدارة من حيث قيمة الضمانات وذلك بنسبة33.58% من إجمالي

الضمانات الممنوحة لمختلف القطاعات، يليها قطاع المقاولات بنسبة 29,43% ،ليحتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة من حيث قيمة الضمانات الممنوحة وذلك بنسبة 21,69%، يليه قطاع الزراعة بنسبة 7,19 % ويرجع ذلك لتحفظ البنوك التجارية على منح القروض لهذا القطاع لإعتقادها بأن نسبة فشل وتعثر المؤسسات الناشطة في القطاع الزراعي تكون عالية وعليه تكون مخاطرها عالية، أما باقي القطاعات الإقتصادية فإن نسبة تمويلها تكاد تكون متقاربة وبنسب ضعيفة، ويبلغ قيمة الضمان الكلي الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ تأسيس الشركة وإلى غاية 31-12-2013 مبلغ 6.484149مليون جنيه مصري وهو ما ساهم في تدفق15,630749 مليون جنيه كقروض بنكية موجهة لهذه المشروعات وهو ما يدل على دعم هذه الشركة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في إنشائها وتطورها.

2-3-برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة(الميكرو) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

وهو برنامج خاص بالحرفيين والمنشآت الصغيرة جدا، حيث تقوم الشركة بتقديم ضماناتها بنسبة 100% للبنوك المختلفة، وتغطي خدمات البرنامج الأنشطة الإقتصادية التي تساهم في التنمية البشرية لاغير، ويهدف البرنامج إلى تنمية هذا القطاع الهام وخلق فرص عمل جديدة أمام الحرفيين والشباب الخريجين، وذلك بتوفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية والضمانات الكافية لها، لأن الفئة المستهدفة في هذا القطاع لا تستطيع التعامل مباشرة مع البنوك بسبب عدم وجود ضمانات كافية لازمة وإنعدام الخبرة في التعامل مع الجهاز المصرفي (شركة ضمان مخاطر الإئتمان، التقرير السنوي 19،2013).

ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال المنظمات غير الحكومية(الجمعيات الأهلية) التي يتم اختيارها وفقا لمعايير محددة بهدف تقديم القروض المناسبة بضمان شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي لتوفير التمويل اللازم لهذه المشروعات للتوسع والنمو دون طلب أي ضمانات سواء للشركة أو للجمعية، فضلا عن إمداد هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والتدريب اللازم لذلك، ويتمثل مضمون البرنامج في مايلي (شركة ضمان مخاطر الإئتمان، 20،2013):

أ-الأنشطة المستهدفة من خلال البرنامج: جميع الأنشطة الإقتصادية ما عدا النشاط الزراعي .

ب-معايير إقراض المستفيدين من البرنامج:

- ✓ الإقراض الجماعي(التكافل): وهي الفئة الأشد إحتياجا -ذات الدخل المعدوم أو المتناهي الصغر- من المرأة المعيلة والتي تباشر أنشطة بسيطة لتحقيق دخل؛
- ✓ المشروعات الصغيرة جدا: إجمالي الإستثمارات حتى 25 ألف جنيه وذلك بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني، وعدد عمالها من 1إلى 5عامل؛
- ✓ المشروعات الصغيرة: عدد العمال من 6 الى 15 عاملوقيمة أصولها تزيد عن 25 ألف جنيه وذلك بعد إستبعاد قيمة الأرض والمباني.

ج-الهدف من التمويل وفق هذا البرنامج:

- ✓ تمويل رأس المال العامل؛

- ✓ الوصول بهذه الوحدات إلى نقطة التعادل بين إيراداتها ومصروفاتها ومنحها الحافز الرأسمالي من أموال البرنامج، ويبلغ 3 مليون جنيه لكل وحدة إقراض لتبدأ في الإعتماد على نفسها؛
- ✓ يعزز نجاح الجمعيات الأهلية في تحقيق أهدافها إلى الإتصال المباشر بالعملاء المستهدفين من خلال مبدأ الإنتشار الذي تحول فيه المتابعة الميدانية إلى متابعة أسبوعية.

د-واقع تطبيق برنامج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة: يتضح واقع تطبيق برنامج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة من خلال أداء البرنامج في دعم المشروعات الصغيرة والناشئة وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (04): أداء البرنامج حسب القطاعات مند تاريخ التأسيس إلى 31-12-2013

القطاع	العدد		القيمة بألف جنيه مصري		متوسط قيمة القروض
	العدد	النسبة %	القيمة	النسبة %	
تجارة	1464135	92	1.628.279	82	1.112
صناعة	47141	3	120.394	6	2.554
خدمات	79929	5	246.180	12	3.080
الإجمالي	1591205	100	1.994.853	100	1.254

المصدر: (شركة ضمان مخاطر الإئتمان، 2013، 21).

يتضح من خلال الجدول السابق هيمنة قطاع التجارة من ناحية الاستفادة من برنامج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة والذي قدربنسبة 92 % ، في حين إستفاد كل من قطاع الخدمات والصناعة من دعم البرنامج بنسبة 5 %و 3% على التوالي وهما نسبتان جد ضئيلتان مقارنة بنسبة الدعم التي إستفاد منها قطاع التجارة، لتستفيد في النهاية المشروعات الصغيرة والناشئة في مختلف القطاعات من تمويل قدر بـ 1994853ألف جنيه مصري منذ التأسيس والى غاية 31-12-2013.

من خلال ما تم التعرض إليه في التجربة المصرية يتضح دور شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم هذه المؤسسات من خلال قيمة ضمان القروض الممنوحة من مختلف البرامج المطبقة والتي هدفها الأساسي دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يسهل إنشاؤها وتطويرهاخاصة في ظل الأهمية البالغة لهذه المؤسسات ضمن الإقتصاد المصري.

ثانيا-التجربة الأردنية لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سارعت الأردن كغيرها من الدول إلى تطبيق برامج لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم إنشائها وتطورها، وسيتم التطرق إلى التجربة الأردنية في مجال ضمان قروض المؤسساتالصغيرة والمتوسطة من خلال مايلي:

1-نشأة الشركة الأردنية لضمان القروض: تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض كشركة مساهمة عامة ومحدودة بمقتضى قانون الشركة الأردنية، وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم 242 بتاريخ 26-03-1994، وقد تم الإعلان نهائيا عن قيام الشركة في اجتماع الهيئة العامة التأسيسية الذي عقد بتاريخ 17-04-1994، وقد سمح للشركة بمباشرة العمل إعتبارا من تاريخ 07-05-1994، ويجدر بالذكر في هذا الصدد أنه قد تم إنشاء الشركة إستجابة لقرار مجلس الوزراء الموقر المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 24-08-1993 والقاضي بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة عامة لضمان القروض الصغيرة والمتوسطة وينحصر الإكتتاب بأسهمها على الحكومة، البنك المركزي الأردني، والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات ذات العلاقة، وبرأسمال 7ملايين دينار تم زيادته عام 1995 إلى 10 ملايين دينار ، كما تمت زيادته سنة 2016 إلى 29,080,310 مليون دينار(www .jlgc.com).

2-أهداف الشركة الأردنية لضمان القروض: تهدف الشركة الأردنية لضمان القروض من خلال ممارسة نشاط ضمان القروض إلى تحقيق أهداف وغايات تتمثل في مايلي(العساف وآخرون، 2012، 67-68):

- ✓ تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المشاركة بمختلف آجالها وأنواعها، والموجهة لتأسيس المشاريع الإقتصادية أو توسيعها بغية رفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية؛
- ✓ تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال إئتمان الصادرات الأردنية في أي قطاع من القطاعات الإقتصادية بشكل عام وفي أي قطاع أو مجال يحقق مصلحة الشركة بشكل خاص؛
- ✓ القيام بأعمال إعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع المخاطر المتعلقة بالقروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها؛
- ✓ تطوير أدوات أو وسائل أو نماذج مستحدثة أو تقليدية وتعديلها وتطبيقها والتدريب على إستخدامها في مختلف المجالات ذات العلاقة بالشركة، بما في ذلك تطوير وسائل أو أدوات لضمان عمليات التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية بما يكفل تحقيق غايات وأهداف الشركة.

3-محددات برنامج ضمان القروض:تقوم الشركة الأردنية لضمان القروض بتقديم الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الإئتمانية المتاحة للمؤسسات الإقتصادية المجدية ومجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقا للمحددات التالية:

جدول رقم (05): محددات برنامج ضمان القروض الأردني

البرامج الإنتاجية	الحد الأعلى للقرض - دينار -	الحد الأعلى للتسديد - شهر -	نسبة تغطية الضمان %
ضمان تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	250,000	72	70
ضمان تمويل المشاريع متناهية الصغر - المايكروية -	15,000	36	70
ضمان تمويل المشروعات الريادية	75,000	96	80
ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة	100,000	60	85
ضمان التأجير التمويلي	550,000	96	70
ضمان التمويل الصناعي	550,000	96	70
كفالة التمويل الإسلامي	550,000	96	70

المصدر:(الشركة الأردنية لضمان القروض، 2016، 13).

4-إنجازات الشركة الأردنية لضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف الشركة الأردنية لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى دعم تمويل هذه المؤسسات، وقد عملت على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال مختلف الإنجازات التي حققتها في هذا المجال، ويمكن التطرق إلى إنجازاتها من خلال مايلي:

4-1-قيمةضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأردنية

ساهمت الشركة الأردنية لضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توجيه مبالغ هامة لتسهيل تمويل هذه المشروعات، والجدول الموالي يوضح قيمة القروض المضمونة:

جدول رقم(06):قيمة الضمان وفق برنامج ضمان القروض خلال الفترة 2013-2016

الوحدة: دينار أردني

القروض الإنتاجية	2013	2014	2015	2016
قيمة القروض المضمونة	264,413,17	21,575,367	27,018,630	49,256,692
توزيع القروض المضمونة	719	824	872	1320

المصدر:من إعداد الباحثين إعتمادا على: (الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي: 2013،2014، 2015 ،2016) .

يتضح من خلال الجدول السابق قيمة القروض المضمونة وفق البرامج الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشركة الأردنية لضمان قروضالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةحيث عرفت قيمة القروض الإنتاجية المضمونة والممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعهاإرتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2013،2014،2015 على التوالي، لتصل قيمة القروض المضمونة إلى 49,256,692دينار أردني سنة 2016، أي بزيادة قدرت بنسبة 83 % مقارنة بسنة 2015 ويرجع هذا الارتفاع المشهود سنة 2016 إلى زيادة رأس مال الشركة من 10 مليون دينار أردني إلى ما يقارب 29 مليون دينار أردني وهو ما مكن من الإستجابة لمتطلبات البنوك في زيادة سقف الضمانات، كما شهد عدد المشاريع المقدم لها ضمان القرضإرتفاعا متزايدا خلال سنوات الدراسةحيث قدر عدد القروض المضمونة سنة 2013 بـ 719 قرض مضمون ليرتفع إلى 1320 قرض مضمون سنة 2016 وتتوزع هذه القروض المضمونة على مختلف البرامج الإنتاجية سابقة الذكر.

4-2- توزيع القروض المضمونة حسب البرامج الإنتاجية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل الجدول الموالي توزيع القروض المضمونة الممنوحة لهذه المشروعات خلال الفترة 2013-2016كمايلي:

جدول رقم(07): توزيع القروض المضمونة حسب إسم البرنامج للفترة 2013-2016

البرامج الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	2013	2014	2015	2016
الصيدليات	5	4	4	7
مشاريع صغيرة ومتوسطة	209	244	408	666
قروض أعمال	220	159	66	33
قروض متناهية الصغر	126	162	71	50
كفالة	88	169	222	436

مشروعات ريادية	21	27	21	5
التمويلالصناعي	22	26	25	45
التأجيرالتمويلي	19	7	3	3
مركباتالأعمال	9	10	7	4
كفالة	0	16	45	62
المشروعات الصغيرة الناشئة	0	0	0	9

المصدر:من إعداد الباحثين إعتمادا على:(الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي:2014،2013، 2015 ،2016) .

يتضح من الجدول السابق أن الشركة الأردنية لضمان القروض ساهمت خلال سنوات الدراسة في توزيع القروض على مختلف البرامج الإنتاجية الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في: قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقروض الأعمال، وقروض متناهية الصغر وقروض الكفالة والقروض الموجهة للمشاريع الريادية وقروض التمويل الصناعي وكذا قروض التأجير التمويلي، وقروض مركبات الأعمال، وقروض برنامج الكفالة الخاص بالتمويل الصناعي، وقروض المشروعات الصغيرة الناشئة، ويستحوذ برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أكبر عدد من القروض المضمونة حيث يشهد إرتفاعا ملحوظا لمختلف السنوات على التوالي يليه برنامج الكفالة ليحتل برنامج ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة المرتبة الأخيرة في عدد القروض المضمونة حيث كانت منعدمة خلال السنوات السابقة لسنة 2016 لتقدر خلالها بتسعة قروض مضمونة، ويرجع الإنعدام في عدد القروض المضمونة للسنوات السابقة لسنة 2016 لكون الشركة الأردنية لضمان القروض قد قامت بإطلاق البرنامج مطلع سنة 2016 بهدف دعم المشروعات الصغيرة الناشئة منها.

من خلال ما تم التطرق له حول عرض التجربة الأردنية في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإتضح بأن الدولة الأردنية تسعى جاهدة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنشاء شركة متخصصة في توفير الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الإئتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرحها لعدة برامج تكفل تلبية إحتياجات هذه المؤسسات وتعزيز فرص نجاحهاإبتداء من كونها فكرة أو مؤسسة ناشئةوصولا لكونها مؤسسة قائمة تسعى للنمو والتوسع.

ثالثا- التجربة الجزائرية لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على وجه الخصوص البديل المعول عليه للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات ما دفع بإتخاذ عدة إجراءات لتهيئة الظروف الملائمة لعمل هذا القطاع، وهو ما نجم عنه تطبيق صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعمها حيث لم تعد مجرد فكرة بل أصبحت تجربة حقيقية وواقع ملموس، ويمكن التطرق لتجربة الجزائر في مجال ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم تمويلها من خلال العناصر الموالية:

1-النشأة القانونية لصندوق ضمان القروض FGAR: أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، وقد إنطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في أفريل 2004(www .fgar .dz).

2-مهام صندوق ضمان القروض FGAR: يتولى صندوق ضمان القروض القيام بالمهام التالية(زيدان، 2009، 126-127):

- ✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسع المؤسسات؛
- ✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- ✓ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق؛
- ✓ ترقية الإتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ✓ التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- ✓ إعداد إتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الإستثمارات وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

3-كيفية الإستفادة من الضمان الممنوح من طرف صندوق ضمان القروض FGAR: يمكن الإستفادة من الضمان الممنوح من طرف صندوق ضمان القروض وفقا لبرنامجين هما:

3-1-برنامج الضمان العادي FGAR : وفقا لبرنامج الضمان العادي لـ FGAR هناك مؤسسات مؤهلة للإستفادة من ضمانات الصندوق، ومؤسسات لا يمكنها الإستفادة وتتمثل في(www .fgar .dz):

أ-المؤسسات المؤهلة للإستفادة من صندوق ضمان القروض: إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للإستفادة من ضمانات الصندوق، وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- ✓ المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- ✓ المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة؛
- ✓ المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات؛
- ✓ المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات؛
- ✓ المشاريع التي تحتاج الى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها؛
- ✓ المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة؛
- ✓ المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة؛
- ✓ المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

ب-المؤسسات غير المؤهلة للإستفادة من صندوق ضمان القروض: تتمثل هذه المؤسسات التي لا يمكنها الإستفادة من الصندوق في:

- ✓ المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المؤسسات التي إستفادت من دعم مالي من الدولة؛
- ✓ المؤسسات المسعرة في البورصة؛
- ✓ الوكالات العقارية وشركات التأمين؛
- ✓ الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط؛
- ✓ القروض التي تهدف الى إعادة تمويل قروض قديمة؛
- ✓ المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

ج-الضمان المالي لبرنامج الضمان العادي FGAR:يخضع الضمان المالي لبرنامج الضمان العادي FGAR للمعايير التالية(www .fgar .dz):

- ✓ المبلغ الأقصى للضمان هو : 000 000 50 دج؛
- ✓ المبلغ الأدنى للضمان هو : 000 000 4 دج؛
- ✓ نسبة الضمان تتراوح ما بين 10 % إلى 80 % من التمويل البنكي حسب نوعية المشروع والمخاطر التي يتعرض لها؛
- ✓ المدة القصوى للضمان ثابتة على 7 سنوات لقروض الإستثمار التقليدية، و10 سنوات لقروض الإيجار؛
- ✓ تكاليف الضمان تتمثل في علاوة الدراسة للمشروع والتي تقدر بـ 000 20 دج، وعلاوة الالتزام بضمان القروض تمثل 1% من قيمة الضمان.

2-3-برنامج الضمان في إطار برنامج الإتحاد الأوربي MEDA: في إطار برنامج الإتحاد الأوربي MEDA وضع تحت تصرف صندوق ضمان القروض غلاف مالي قدره 15 مليون أورو، أي ما يقارب 1,4 مليار دينار، وتتمثل المؤسسات التي يمكنها الإستفادة من ضمان مالي في إطار البرنامج في مايلي(ليمونس، 2014، 10):

أ-المؤسسات المؤهلة للإستفادة من برنامج MEDA: تتمثل هذه المؤسسات في:

- ✓ المشاريع التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المؤسسات التي حققت سنة كاملة من النشاط؛
- ✓ مشاريع الإستثمار الخاصة بتوسعة المؤسسة أو تنويع وتطوير النشاط.

ب-الضمان المالي في إطار برنامج MEDA: يتمثل الضمان المالي في إطار هذا البرنامج في مايلي(www.fgar.dz)**:**

- ✓ يغطي الصندوق 50 % من قيمة القرض البنكي؛
- ✓ الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار؛
- ✓ علاوة الإلتزام محددة بـ % 0,50 من القيمة الإجمالية للضمان.

4-واقع إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: لقي صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إهتماما كبيرا من مختلف الفاعلين الاقتصاديين نظرا لأهدافه المسطرة ودوره في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن التطرق الى واقع الانجازات المحققة من طرف الصندوق من خلال مايلي:

4-1- الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية أوت 2014: ساهم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة عدد كبير من الملفات المقدمة للاستفادة من ضمان الصندوق، والجدول الموالي يوضح الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ تأسيس الصندوق والى غاية أوت 2014 كمايلي:

جدول رقم (08): الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية أوت 2014

عدد الضمانات المقدمة	1233
التكلفة الإجمالية للمشاريع	109114438947 دج
قيمة القروض الممنوحة	68735656135دج
النسبة المتوسطة للتمويل	63%
قيمة الضمانات الممنوحة	32915161411 دج
مناصب الشغل المستحدثة	48552

المصدر:(ليمونس ، 2014، 15).

يتضح من خلال الجدول الوضعية العامة للملفات المعالجة منذ تأسيس صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى غاية أوت 2014 ، حيث قدم الصندوق 1233 شهادة ضمان بقيمة إجمالية قدرت بـ32915161411 دج وهو ما ساهم في تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو توسع مؤسسات قائمة ما ساهم في إستحداث مناصب شغل قدرت بـ 48552 منصب شغل.

4-2- الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية جوان 2013: يمكن توضيح الوضعية العامة للملفات المعالجة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية جوان 2013 من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (09): الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى جوان 2013

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	قيمة الضمان	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
الصناعة	525	%56	15191758409دج	%64	26178	%65
البناء والأشغال العمومية	232	25%	4801191625دج	%20	9751	%24
الفلاحة والصيد البحري	9	%1	270660625دج	%1	499	%1
الخدمات	164	%18	3374348802دج	%14	3837	%10
المجموع	930	%100	23637959461دج	%100	40265	%100

Source :(Ministère du développement industriel et de la Promotion de l'Investissement ,November 2013, 36).

يتضح من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعة يعد أكبر قطاع إستفاد من شهادات الضمان المقدمة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ تأسيسه والى غاية جوان 2013 حيث إستفادت 525 مؤسسة من قيمة ضمان قدر بـ**15191758409دج**ما ساهم في إستحداث 26178 منصب عمل وتمثل نسبة قيمة الضمان الممنوح لهذا القطاع ما يقدر بـ64 % من مجموعقيمة الضمانالممنوح، ويرجع إرتفاع النسبة لأهمية هذا القطاع وضرورة تحفيزه لتحسين أدائه وترقيته خاصة في ظل سعي الدولة للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي إستفاد بنسبة 25 %من عدد المشاريع المقدم لها شهادة ضمان بقيمة إجمالية قدرت بـ**4801191625دج** ما نجم عنه إستحداث 9751 منصب شغل ويرجع إحتلال قطاع البناء والأشغال العمومية للمرتبة الثانية لتحفيزه وتقديم التسهيلات اللازمة له بهدف المساهمة في تدارك التأخير الذي تشهده المشاريع الخاصة خاصة ما تعلق

بالسكن، يليهم قطاع الخدمات حيث إستفادت164 مؤسسة خدمية من ضمانات الصندوق ما نجم عنه توفير 3837 منصب شغل، وأخيرا حل قطاع الفلاحة والصيد البحري المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق وكذا قيمة الضمان حيث قدرت بنسبة 1%وترجع هذه النسبة الضئيلة لإرتفاع المخاطر المصاحبة لتمويل هذا القطاع إضافة إلى عزوف الشباب المستثمر على الإستثمار في القطاع الفلاحي على وجه الخصوص.

3-4- حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب الجهة منذ تأسيس الصندوق وإلى غاية جوان 2013:ساهم صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الضمانات بقيم متفاوتة حسب الجهة، وهو ماساهم في توفير مناصب الشغل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (10): حصيلة الضمانات المقدمة حسب الجهة منذ 2004 إلى غاية جوان 2013

الجهة	عدد المشاريع	قيمة الضمانات	عدد مناصب الشغل
الشرق	230	619789274	10478
الوسط	482	11400683054	19814
الغرب	179	5018150455	8644
الجنوب	39	1021536678	1329
المجموع	930	23637959461	40265

Source :(Ministère du développement industriel et de la Promotion de l'Investissement ,November 2013, 37).

يتضح من خلال الجدول أن جهة الوسط إستفادت من أكبر عدد مشاريعمضمونة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة واالمتوسطة الجزائري والتي قدرت بـ 482 مشروع مانجم عنه توفير عدد مناصب شغل أكثر من الجهات الأخرى، يليها جهة الشرق بعدد 230 مشروع، ثم جهة الغرب بعدد 179 مشروع، أما جهة الجنوب فهي أقل جهة إستفادة من الضمان وقدر عدد المشاريع الممولة بـ 39 مشروع وهو عدد قليل مقارنة بالجهات الأخرى من الوطن،كما أن تقديم الضمان لهذه المشروعات ساهم في إستحداث مناصب شغل متفاوتة العدد في مختلف جهات الوطن مما يؤكد على دور صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في إستحداث مناصب شغل من شأنها المساهمة في التقليل من حدة البطالة وما ينجر عنها من آفات إجتماعية مختلفة.

يتضح من خلال التجربة الجزائرية أهمية صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث ساهم هذا الصندوق في توفير شهادات ضمان القروض التي سهلت عملية التمويل البنكي وساهمت في إنشاء وتطوير هذه المؤسسات من سنة إلى أخرى وهو ما نجم عنه توفير عدد مناصب شغل

مستحدثة مقبول مقارنة بعدد الضمانات المقدمة ومن ثم المساهمة في التقليل من حدة البطالة وما ينجم عنها من آفات إجتماعية.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في صلب هذه الورقة البحثية يمكن القول أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنويع الإقتصاد بهدف النهوض به خارج قطاع المحروقات والإنفصال عن تبعية الموارد النفطية يتطلب العمل على إزالة مختلف العوائق العديدة والمتعددة التي تصطدم بها هذه المؤسسات والتي من بينها العوائق التمويلية، وهو ما يؤكد أهمية الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تعد برامج ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضروريات التي تساهم في معالجة مشاكل تمويل هذه المؤسسات من خلال العمل على توفير الضمان اللازم حتى تحصل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على القرض البنكي، ونتيجة للدور الذي تلعبه هذه البرامج فقد سارعت مختلف الدول العربية إلى تحويل هذه البرامج من مجرد فكرة إلى واقع ملموس ما نجم عنه تحقيق إنجازات في مجال ضمان القروض البنكية الممنوحة لهذه المؤسسات بقيم معتبرة ساهمت في إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وكذا في إستحداث مناصب عمل، وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من فعالية هذه الآلية التمويلية غير أن تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهدافها يتطلب توفير بيئة عمل مناسبة تكمل الدعم التمويلي الذي يحظى به هذا النوع من المؤسسات في وجود مختلف آليات دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تأهيل الموارد البشرية وتكوينها وإقامة هيئات تعنى بتقديم النصائح والإرشادات اللازمة لها بهدف التسيير الحسن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه الشباب الراغب في الاستثمار لإختيار الأفكار الإبداعية وفقا لقطاعات النشاط المطلوبة في السوق.

المراجع:

1-أحمد عارف العساف وآخرون ، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

2- الموقع الإلكتروني: **www.cgcegypt.com**، تاريخ الإطلاع: 16-4-2016.

3- شركة ضمان مخاطر الإئتمان، **التقرير السنوي 2013**، نقلا عن الموقع الإلكتروني: ww**w.cgcegypt.com**.

4- شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، **مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية**، نقلا عن الموقع الإلكتروني**: www.kantakji.com**.

5- الشركة الأردنية لضمان القروض-شركة الأعمال الصغيرة في الأردن-، نقلا عن الموقع الإلكتروني**: www .jlgc.com**، تاريخ الإطلاع: 2-2-2017 .

6- صندوق ضمان القروض FGAR، نقلا عن الموقع الإلكتروني: **www .fgar .dz**، تاريخ الإطلاع: 16-2-2016.

7- محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع،جامعة الشلف، 2009.

8- ليمونس زهير، **دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الإستثمار**، يوم إعلامي بعنوان" **آليات دعم الإستثمار ومرافقةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أم البواقي، يوم 21-10-2014.

9- Ministère du développementindustriel et de la Promotion del'Investissement , **Bulletin d'informationstatistique de la pme**,n°23, November 2013.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

الإطار المفاهيمي لتطبيق المقارنة المرجعية وأهميتها للمنظمات الحديثة

Conceptual framework for the application of benchmarking The importance of modern organizations

د. زرزار العياشي، أ. غياد كريمة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،الجزائر.

تاريخ التسليم:(04 /2017/03)، تاريخ التقييم:(19 /2017/04)، تاريخ القبول:(05/ 2017/05)

الملخص

تعد المقارنة المرجعية أداة جيدة لتحديد نواحي القصور بالمقارنة بالآخرين للعمل على استكمال النقص وكذلك وسيلة للتأكد من الأهداف المراد تحقيقها تتناسب مع احتياجات السوق إذ يتم وضع أهداف عامة يتم إنشاءها على أساس مستوى الأداء الأفضل المتحقق من أفضل المنافسين(قائد السوق) ومن ثم خلق طرائق جيدة يمكن استخدامها لإجراء التحسينات.

واستنتج البحث أن منهج المقارنة المرجعية يمكن من الاستفادة من المعارف والمعلومات التي يتم الحصول عليها من المنظمات المرجعية، و وضعها موضع التطبيق بهدف تقليص الفارق بين المنظمة والمنظمات المرجعية التي في الصدارة، حيث أن الفشل في ذلك يؤدي إلى هدر الوقت والأموال التي تحملتها المنظمة في الحصول على تلك المعلومات.

الكلمات المفتاحية:المقارنة المرجعية، احتياجات السوق، الأداء.

Abstract

The benchmarking process consider a good tool for identifying shortcomings compared to others to work on completing the shortage as well as a way to make sure the goals to be achieved will commensurate with the needs of the market, we must put general objectives on the basis of performance level which achieved by the best competitors (market leader) and then create best methods can be used to make improvements .

It concluded Find benchmarking methodology can benefit from the knowledge and information that is obtained from the reference organizations, and put them into practice in order to reduce the difference between the organization of reference and organizations in the lead, Gat that failure to do so leads to the waste of time and money incurred by the organization to get on that information.

Key words : benchmarking process, market needs, performance.

مقدمة:

إن التطور التكنولوجي وظهور سوق المنافسة العالمية في العصر الحديث أدى الى ظهور اتجاهات جديدة لاهداف الوحدة الاقتصادية ياتي في مقدمتها رضا الزبون والذي أصبح نجاح واستمرار الوحدة الاقتصادية مرهون برضاه اذ أن رضا الزبون يتم من خلال تحقيق قيمة (منفعة) له وذلك من خلال تقديم خدمات بنوعية جيدة وبكلفة مخفضة قياسا بكلف خدمات المنافسين، لذلك يحتاج القائمون على ادارات المؤسسات الى ضمانات تؤكد لهم جودة العملية الانتاجية، وقد لاتكفي الجودة في العملية الانتاجية بل يبحثون عن التميز والابداع، لأن المطلوب للتنافس في مجال الأعمال يتجاوز مفهوم الجودة، ويصل الى مرحلة طلب التميز والابداع .

وبما أن عالم الأعمال يتصف اليوم بتمايز مؤسساته بين ضعيف وقوي، كبيرو متوسط أو صغير، ولكن لا يبقى القوي قويا أو الضعيف ضعيفا، ولهذا تجتهد المؤسسات القوية على الحفاظ على مكانتها وذلك بالبحث عن المزيد من عوامل القوة، بينما تتجه المؤسسات الضعيفة نحو تحسين أدائها وعملياتها للحصول على بعض المزايا من أجل الاستمرارية في صناعتها عبر التعلم أو جبر الفجوات لديها، حيث أن المتغيرات المستمرة التي تميز بيئة العمل كفيلة بإخراج أي مؤسسة في حال عدم مواكبتها سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ولأجل تفادي ذلك سعت كثير من هذه المؤسسات لاتباع أدوات وأساليب ادارية حديثة، ولعل من أحدث هذه الأساليب ما يسمى بالمقارنة المرجعية والتي أثبتت فعاليتيا في تحسين أداء المؤسسات وقيادتها نحو الأهداف المرجوة وسد الفجوات الحاصلة. فالمقارنة المرجعية (Benchmarking) تشكل أسلوبا للبحث عن كل ما يؤدي الى الأفضل تفردا (أفضلية أو اختلافا) عبر عملية مقارنة نظامية مستمرة لأداء المؤسسة داخليا وخارجيا، عن طريق الاجابة عن سؤالين رئيسيين الأول: كيف أصبح الآخرون أفضل؟ والثاني: كيف نكون أفضل؟

مشكلة الدراسة:

يتزايد الاهتمام بمضامين وتطبيقات الأساليب الادارية الحديثة لتحسين الخدمة المقدمة للزبائن وزيادة الاستحواذ على حصة سوقية أكبر، لذا قامت هذه الدراسة بالتركيز على أهمية تطبيق أسلوب الـ Benchmarking في المؤسسات الحديثة، بهدف الاستفادة مما وصلت إليه المؤسسات العالمية الرائدة، وهو ما يفرض إعادة بناء أسلوب الادارة والانتاج على أسس ومعايير معرفية وعالمية، وفي هذا الإطار يبرز الـ Benchmarking كأسلوب وازن في هذا المجال وله أثره في تحقيق التفوق التنافسي، ومنه تبرز إشكالية البحث في الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن الاستفادة من أسلوب المقارنة المرجعية بالنسبة للمنظمات الحديثة؟

فرضية الدراسة:

بناءا على إشكالية الدراسة يفترض الباحث وجود دور فاعل لأسلوب المقارنة المرجعية في تطوير الأداء، فضلا عن حاجة المؤسسات الحديثة للمقارنة المرجعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في نشر الوعي لدى منظمات الأعمال بأهمية تطبيق تقنية المقارنة المرجعية ودورها في تحسين أداء المنظمة والتطوير في أعمالها المختلفة والتوسع في نظرتها حول نفسها وبمن حولها والرفع من مستوى الكفاءة والفاعلية لدى الإدارة والعاملين، بالإضافة إلى اعتبارها أحد الأساليب الناجعة لتحقيق التفوق، وهذا من خلال إتباع منهجية معينة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الأتي:

- التعرف على عناصر هذا الفكر الإداري الحديث ومتطلباته.
- التعريف بأسلوب المقارنة المرجعية ودوره في تطوير أداء المؤسسات.
- بيان مدى حاجة المؤسسات الحديثة للمقارنة المرجعية.
- توضيح كيفية القيام بتقييم الأداء باستعمال أسلوب المقارنة المرجعية.

أسلوب الدراسة:

انسجاماً مع أهداف البحث، يجري الاعتماد على الدراسة المكتبية باستثمار الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الأسس النظرية لموضوع البحث، وتأشير المظاهر المحتملة للمقارنة المرجعية على اداء المؤسسة بالاعتماد على الكتب والدوريات ومواقع الشبكة العنكبوتية مع دعم الأفكار النظرية بتجارب مؤسسات رائدة طبقت فعلاً بل نجحت في تطبيق أسلوب المقارنة المرجعية.

المحور الأول: الـ Benchmarking: النشأة، المفهوم، الأهداف والأنواع

يحظى مفهوم المقارنة المرجعية باهتمام العديد من الكتاب والباحثين كونه مصطلح حديث نسبيا في الدراسات الإدارية مما دفع الكثير منهم إلى تناوله بالدراسة والتحليل، يمثل الـ Benchmarking حجر الزاوية للمؤسسات التي تتعلم من غيرها أو المؤسسات المتلقية، ذلك أنه يشجع الأفراد على رؤية الآخرين، وهذه الأداة لا تعني فقط التعرف على أحسن التطبيقات وإنما تستوجب البحث والعمل الجاد والعميق من أجل قياس الأداء الخاص بالمؤسسة ثم قياس أداء المنافسين واستخدامها في المنظمة المتبناة للمقارنة المرجعية.

1- نشأة المقارنة المرجعية:

أشتق مصطلح المقارنة المرجعية Benchmarking من علم المساحة، إذ يستخدم المساحون منذ مئات السنين علامات ضفة -Benchmarks- بعدها نقاطا "مرجعية Referance" لمواضع محددة مسبقا تقوم

استنادا إليها النقاط الأخرى، كما أن استخدام المقارنة المرجعية في الأعمال ليس وليد الأمس بل تعود دلالاتها التاريخية إلى بداية القرن التاسع عشر (19) وبالتحديد عام 1810 عندما قام الصناعي الانجليزي lawel francis بدراسة أفضل الأساليب المستخدمة في معامل الطحين (الدقيق) البريطاني للوصول إلى أفضل التطبيقات نجاحا في هدا المجال، وفي عام 1913 قام الصناعي Henry ford بتطوير خط التجميع كأسلوب صناعي متميز وذلك من خلال قيامه بجولات في مواقع ذبح الأبقار في شيكاغو.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت اليابان من أولى الدول التي طبقت المقارنة المرجعية على نطاق واسع في بداية الخمسينات من القرن الماضي عندما ركز اليابانيون جهدهم على جمع المعلومات واستقطاب الأفكار ومحاكاة الشركات الأمريكية أثناء زيارتهم المكثفة التي كان الهدف منها الحصول على المعرفة وتكييف ما شاهدوه للخصوصيات اليابانية والاستناد عليها في إيداع منتجاتهم ومبتكراتهم في نهاية الستينات وبداية السبعينات وهذا قبل ظهور مصطلح أو تسمية المقارنة المرجعية في قاموس الأعمال.

وقد انتقلت تطبيقات هذا الأسلوب إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر شركة (Rank-Xerox) الرائدة العالمية في آلات التصوير والسحب هي المؤسسة التي قامت بتطبيق المقارنة المرجعية كتسمية وكأسلوب علمي يعتمد على خطوات محددة تؤدي إلى تحسين أداء المنظمات وذلك في عام 1975 عندما شنت هجومات من قبل شركات يابانية مثل شركة shap, canon ricoh, minolta ...إلخ، وذلك خلال فترة 1976 حتى 1982 حيث تراجع نصيب الشركة من 82 % إلى 41% " (287; 2004; Jean)

أما في أوربا، والتي تعتبر الأخيرة في هذا الميدان، فقد تفطنت لفائدة مصطلح المقارنة المرجعية أو Benchmarking والذي طبقته بطريقة منظمة ابتداء من مطلع التسعينات، فاللجنة الأوربية يبدو بأنها دعمت الحركة وذلك بإنشائها نادي (The European Best Paractises, Network) منه فإن فرنسا، هي الأخرى قد أنشأت Benchmarking عن طريق نادي باريس، فالعملية انطلقت عام 1979 مع فرعها المشترك مع شركة fuji وهي fuji-Xerox والتي كان يهدف منها جلب الأحسن من المؤسسات اليابانية هو التبادل حول أحسن الممارسات، والذي كان بين المؤسسات ذات الأنشطة المختلفة والتي تنتمي إلى نفس « Keiretsu » وعليه فقد قررت شركة (Rank-Xerox) للمقارنة مع أحسن المؤسسات في مختلف الوظائف أو الحرف فقد قامت بعملية المقارنة المرجعية، وعموما فحتى عام 1985 لم يكن هناك أية أنشطة تتعلق بالمقارنة المرجعية بين الشركات داخل مجموعة Fortune 500، لكن بحلول عام 1990 فإن نصف هذه القائمة اعتمدت هذا الأسلوب، وفي الوقت الحاضر فإن كل الشركات الصغيرة والكبيرة تجد في المقارنة

المرجعية عنصراً فاعلاً باتجاه تحقيق أهداف الجودة الشاملة، ولعل أسماء مثل: Kodak, IBM, Ford, DuPont, AT& T Xerox, Motorola خير مثال على ذلك.

لقد مهدت أربعة تحولات لظهور وشيوع المقارنة المرجعية وهي:

ابتكار المنتج Product Innovation

تطوير المنتج Product Development

ابتكار العملية Process Innovation

حيازة التكنولوجيا Technology Acquisition

2- مفهوم المقارنة المرجعية:

هي العملية التي تسمح بالتعرف، التحليل والتبني من طرف المكيف (مسير المؤسسة) للتطبيقات والممارسات المتعلقة بالمؤسسات الأكثر نجاعة في العالم، وذلك بنظرة تحسينية للأداء في مؤسسته الخاصة، فيعتبر أداة من أدوات المراقبة للقيادة (Garibaldi,1994)

هذا المصطلح يمكن ترجمته بالفرنسية إلى Recherche De Reference أي البحث عن المراجع وتعني إنشاء لوحات قيادة مقارنة Tableaux De Bord Comparatifs حول مجموعة من المعايير غير مالية الممثلة لنظام صناعي مسير بطريقة تسمح لكفاءة و نجاعة المؤسسة من مواجهة المؤسسات المنافسة الأخرى أو المؤسسات الرائدة (110; 2004; Jean) كما تجدر الإشارة أنه يستوجب وبصفة حتمية على المؤسسة المتبناة لـ Benchmarking التطبيق الجيد والفعال للجودة الشاملة وإعادة الهندسة.

إن المقارنة المرجعية هي المنهجية التي تمكن في البحث بصفة دائمة عن أحسن الطرق الممارسة أو الممارسات حتى يمكن تبني، أو تكييف أبعادها الإيجابية ووضعها للتنفيذ من أجل أن تصبح الأحسن فالمقارنة المرجعية هي نقطة مرجعية انطلاقا من أننا نحدد الأهداف، فهي بالتعبير الجاري هي:

- سيرورة تحديد الأهداف.
- وسيلة تعريف، انجاز والوصول إلى معايير سامية.
- سيرورة مستمرة لتقسيم الخدمات، المنتجات والطرق بالنسبة لأحسن المتعارف عليها في أنواعها

المقارنة المرجعية هي"أحد الأساليب التي تساعد على تطوير الأداء من خلال العمل على مقارنة مستوى أداء المنشأة مع منشأة أخرى أو مع أفضل الممارسات العالمية".

ويعرفها Annevans على أنها "أداة يمكن استخدامها لمساعدتك في تحسين أعمالك، وأن أي عمل مهما كان نوعه يمكن أن يخضع للمقارنة لمرجعية بمعنى أن هذه العملية ليست حكرا على نوع معين من الأعمال دون الآخر".

يعرف Harrigton المقارنة المرجعية على أنها "عملية مستمرة للمقارنة ورسم الخطط والتطبيق الفعال حيث تتضمن الآتي (رعد، 2008: 222)

- مقارنة المنشأة وأنشطتها الداخلية مع أفضل المنشأة بغض النظر عن نوع الدولة.
- مقارنة أداء العمليات المختلفة للمنشأة مع العمليات المتميزة في المنشآت الشبيهة بهدف الوصول إلى أفضل قيمة.
- مقارنة مراحل منتج / خدمة المقدمة من المنشأة بالمنتج/ الخدمة التي يقدمها أفضل المنافسين.
- مقارنة أنواع مختلفة من أساليب تحسين الأداء لاختيار الأسلوب ذو القيمة الأفضل والمناسب للتطبيق وفقا لظروف كل منشأة على حدى.
- تحديد أو تعريف أفضل بالصناعة بشكل تطبيقي.
- تحديد الاتجاهات المستقبلية للأداء الأفضل والمبادرة للاستجابة والتكيف مع هذه الاتجاهات.
- مقابلة احتياجات العميل بشكل يفوت توقعاته.

وقد عرفها (spenley) بأنها عملية قياس ومقارنة الممارسات الرئيسية للمنظمة مع الممارسات الرئيسية للمنظمات الأخرى لترسيخ مقاييس نسبية الأداء تساعد على وضع أهداف جديدة واكتشاف أفكار جديد للتحسين.

أما (wild)، فيرى بأنها الأسلوب الذي يمكن المنظمة من مقارنة أدائها بمعايير مناسب أعلى تساعد على ضمان التحسين المستمر، في حين يرى كل من (Krojeuski et Ritzman) بأنها تسعى للفهم الأفضل لكيفية انجاز المنظمات الرائد لأنشطتها والمقارنة معها بنية تحسين الأداء الحالي للمنظمة.

يعرفها كل من (Goetsch et Davis) على أنها عملية مقارنة وقياس نشاطات المنظمة أو عملياتها الداخلية مع المنظمات ذات الأداء العالي من داخل أو خارج الصناعة التي تعمل فيها تلك المنظمة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن المقارنة المرجعية هي عبارة عن مقارنة أداء المنظمة مع أحسن المنظمات الأخرى التي تنشط في نفس مجال نشاطها (نفس الفرع أو القطاع) أو بالنسبة للقطاعات

الأخرى بالنسبة لوظائفها ومحاولة الأخذ بالحسن بما هو موجود في الوقت الحالي ومحاولة تطويره مستقبلا " (www.quality-horizons-com).

يقدم الجدول رقم (1) مقارنة بين أساليب ثلاثة هي: بحوث التسويق، التحليل التنافسي والمقارنة المرجعية. ففي الوقت الذي تقدم فيه بحوث التسويق معرفة حول متطلبات السوق المخدومة، يظهر التحليل التنافسي أين تقف المؤسسة في سوق محددة مقارنة مع أفضل منافسيها، بينما تستهدف المقارنة المرجعية تحسين الموضع التنافسي للمنظمة عبر البحث عن أفضل الممارسات وان تواجدوا في أسواق وصناعات مختلفة. وهكذا تنصب بحوث التسويق على الزبون لتحديد متطلباته المتغيرة، ويتوجه التحليل التنافسي صوب المنافس لتحديد الموضع التنافسي، في حين تستهدف المقارنة المرجعية أبعد من ذلك عبر تحليل الممارسات الفاعلة للقادة داخل الصناعة أوخارجها من أجل تحسين الموضع التنافسي (Goetsch &Davis ;1997; 434)

الجدول رقم (1): مقارنة بين: بحوث السوق، التحليل التنافسي والمقارنة المرجعية

وجه المقارنة	بحوث السوق	التحليل التنافسي	المقارنة المرجعية
المدخل	تحليل قطاعات الصناعة أو مجموعات الزبائن	تحليل استراتيجيات وقدرات المنافسين	تحليل استراتيجيات وتكتيكات قادة الصناعة
التركيز	متطلبات السوق وحاجات الزبائن	استراتيجية المنافسين وموضع المنظمة في السوق	ممارسات الأعمال الفاعلة
التطبيق	المنتجات	عروض المنافسين وحصتهم السوقية	ممارسات الأعمال، كذلك المنتجات
الحدود	اتجاهات السوق السابقة والحالية	الحصة السوقية الحالية	الاتجاعات المبتكرة الحالية منها والسابقة
مصادر المعلومات	الزبائن	الزبائن، المنافسون، المعارض التجارية والمنشورات	الخبرة المباشرة من قادة الصناعة ذوي النجاح المبرهن

SOURCE: Hardsky (1995), Total Quality Management Handbook,Mc Graw Hill ,New Yourk ;647.

3- أهمية المقارنة المرجعية في بيئة الأعمال الحالية:

ان الوحدات الرائدة والتي تبغي الثبات والاستمرار في عملها من جانب ومن جانب اخر تحقيق التميز والابداع والذي يعد سر نجاحها، عليها أن تعمل دائما على تحسين اداءها قياسا باداء المنافسين

وباستمرار حتى وان كانت هي الأحسن في القطاع، ولكون المقارنة المرجعية تعد الأسلوب الأوحد الذي يساعد الوحدة على معرفة مستوى اداءها قياسا باداء المنافسين ولكونها أسلوب للتحسين المستمر والتي تعد من مقومات البقاء والتنافس ومن خلال ماتحققة من منافع، حيث تبين التجارب الناجحة في تطبيق المقارنة المرجعية التغيرات الجوهرية التي تحدثها للمنظمة، والجدول الموالي يقدم صورة واضحة وملخصة عن أهمية المقارنة المرجعية:

الجدول رقم (2): مقارنة قبل وبعد المقارنة المرجعية

قبل المقارنة المرجعية	بعد المقارنة المرجعية
لا يوجد ابداع	تطبيق أفكار جديدة
حل واحد للمشكلة	خيارات متعددة
تركيزات داخلية	تركيزات خارجية
أهداف تستند الى التاريخ	أهداف تستند الى الأداء الأفضل
مستوى فهم منخفض للسوق	مستوى فهم عال للسوق
أولويات داخلية	أولويات زبون
تحسينات مستجيبة	تحسينات سباقة
تركيز على المشاكل	تركيز على الفرص
السيطرة الفردية	سيطرة الممارسات الأفضل في الصناعة
الاتجاه نحو المقاومة الأقل	الاتجاه صوب القيمة الأفضل
نحن جيدون	نحتاج لأن نكون أفضل
ادارة بواسطة الخبرة	ادارة بواسطة الحقائق
تابعون صناعيا	قادة صناعة

SOURCE: Horngren C.T(200)., Foster G. and Dater , S.M, Cost accounting: managerial Emphasis,10 ed, Prentice –Hall, 28.

يتضح مما سبق، أن استخدام المقارنة المرجعية يحقق عدة أهداف:

1- تساعد الوحدة في التحديد الدقيق للفجوة بين اداءها واداء الوحدات الرائدة.

2- تساعد على توفير المناخ الملائم وتعزيز الرغبة لدى قيادة الوحدة والعاملين فيها على تبني سياسة التغيير نحو كل ماهو أفضل وجديد.

3- تساعد على تحديد العمليات الحرجة واعطائها الاهتمام اللازم والاولوية في التنفيذ.

4- تسهم بشكل فاعل في تطوير الابداع الفردي والجماعي.

5- تزودالوحدة بالوسائل التي تمكنها من ان تبني في ذات الوقت الذي تعالج فية نقاط الخلل.

6- تسهم بشكل فاعل في زيادة احتمالات تحقيق منافع اضافية للوحدة.

7- ان التركيز الخارجي لاسلوب المقارنة المرجعية يخلق مقاييس تنافسية خارجية تؤدي

6- بالضرورة الى زيادة كفاية وفاعلية مقاييس جودة الاداء الداخلية وتجعلها أكثر تنافسية

وفي هذا السياق يقارن الجدول رقم (3) حالة المنظمة دون ومع استخدام أسلوب المقارنة المرجعية، مظهرا أهمية المقارنة المرجعية في التوجه صوب التركيز الخارجي على المنافسة وقبول الأفكار الجديدة، فضلا عن الاتجاه نحو التحسين المستمر ورفض القبول بالوضع الراهن أو الرجوع الى نجاح سابق.

الجدول رقم (3): أسباب المقارنة المرجعية

وجه المقارنة	بدون مقارنة مرجعية	مع مقارنة مرجعية
المدخل التنافسي	تركيز داخلي تغير بطيئ التزام منخفض	تركيز خارجي على المنافسة قبول الأفكار والطرائق الجديدة حماس والتزام عاليين
تكييف الممارسات الأفضل	لا توجد اختراعات رؤية قصيرة النظر محددات مفروضة ذاتيا	أفكار جديدة توسع أفقي داخل صناعات أخرى امكانيات معجلة
معرفة متطلبات الزبون	استنادا الى التاريخ أو البديهية عدم الاهتمام بالاتجاهات الحديثة	استنادا الى حقائق السوق بحث متواصل عن الاتجاهات الهامة
تأسيس أهداف وغايات واضحة	استجابة لمعايير تاريخية استهداف البقاء في الصناعة	- بهدف الوصول الى تحسين كبير - استهداف قيادة الصناعة
تحسين الانتاجية	القبول بالوضع الراهن تقبل واطئ للمبادرات الجديدة	- الاتجاه نحو التحسين المستمر - عدم التقبل الرجوع الى نجاح سابق

SOURCE: Hardsky (1995) Total Quality Management Handbook,Mc Graw Hill ,New Yourk ;648.

4- أهداف الـ Benchmarking:

يهدف Benchmarking إلى تحسين وظيفة أو مهمة أو عملية ما بطريقة ذلت فعالية، وتسمح بـ:

- وضع أهداف طموحة،
- تسريع و تغير إيقاع التغيير،
- تجاوز NIHأو Note Inventor Here والتي تعني لا يمكن الاختراع في هذا العالم،
- التعرف على العمليات التي تسمح باختراعها،
- الزيادة في إشباع حاجات الزبائن،
- المعرفة الجيدة لنقاط القوة والضعف وذلك بالتقييم الذاتي الجيد،
- زيادة الكفاءة في اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل التسيير الجيد،

ما يمكن قوله أن الـ Benchmarking **يخلق القيمة** (3; 2003; Humbert)

المحور الثاني: أنواع ومراحل تطبيق المقارنة المرجعية

ان الوصول الى أفضل الممارسات تكون من داخل القطاع أو من خارجه، وأحد الوسائل أمام الوحدات هو أن تضمن نظام الرقابة لعملية المقارنة المرجعية عن طريق ربط المؤسسة مع قاعدة بيانات من وحدات أخرى للتعلم من أساليبها، ونتطرق فيما يلي الى أنواع ومراحل تطبيق المقارنة المرجعية.

1- أنواع المقارنة المرجعية:

عموما يمكن تقسيم الـ Benchmarking إلى الأنواع التالية:

أ- الـ Benchmarking الداخلي: ويكون داخل المؤسسة بمقارنة عملياتها بعمليات أخرى مشابهة في نفس المؤسسة (بين الفروع، المواقع أو الأقسام...)

من الناحية النظرية فكل المؤسسات يجب أن تطبق هذا النوع، لكن في الواقع فانه يخلق مشاكل نفسية كبيرة، لذلك من الأحسن استخدام هذه المنهجية بطريقة ايجابية كأن يطلب مثلا من كل موقع أو فرع بذكر نقاط القوة التي يتمتع بها، وبذلك يصبح كل فرع رائدا في المجال الذي ينشط به ويؤدي إلى المساهمة في التطوير المشترك (David Francis, 2010 :49).

هذا النوع من المقارنة يمتاز بسرعة ويسر الحصول على معلومات وافية، وعلى الرغم من كونها معلومات تاريخية لا تقدم معرفة على مدى تطور المنافسين، الا أنها تشكل قاعدة مهمة لمقارنة بيانات العمليات أو الوظائف الداخلية مع بيانات العلامة المرجعية الخارجية.

ب- الـ Benchmarking المقارن: ويعني المقارنة النوعية بين المنافسين حول الإنتاج، الطرق أو العمليات. وهذا ليس المراد به الجوسسة الصناعية، فهو يعمل على الانفتاح والانغلاق على طرفين، وهو لا يعني إظهار الأسرار المتعلقة بأنظمة البيع مثلا أو المنتجات الجديدة، وإنما تتعلق مثلا بتسيير الموارد البشرية أو التنافسية العامة.

وحين تبني هذا النوع لا بد من الحذر من الوقوع في مشاكل قانونية أو تشريعية أو تحت وطأة تهمة التواطؤ.

ج- الـ Benchmarking الوظيفي: هو عبارة عن مقارنات بين مؤسسات غير متنافسة من نفس قطاع النشاط وذلك من أجل الكشف عن التقنيات الجديدة.

ويمكن القول أن أي مؤسسة يمكن أن تمارس نشاطات مشابهة لأخرى من دون منافسة، فيمكن أن تكرس وقت طويل وذكاء كبير من أجل الوصول إلى نجاعة العمليات التي تعتبر أساسية في مجال نشاطها.

د- الـ Benchmarking المعمم: تكون بين مؤسسات من قطاعات مختلفة حول صيرورة أو طرق العمل، وهي الطريقة الأكثر إنتاجية.

فبما أنها غير متنافسة فبإمكانها الذهاب وملاحظة العمليات المشابهة للمؤسسات التي تعتبر الأفضل والرائدة في العالم، ويتعلق هذا النوع بالمؤسسات التي تمارس عمليات كثيرة مشتركة، مثل عمليات تسليم الطلبيات، تلقي المكالمات والعمليات المحاسبية.

2- مراحل المقارنة المرجعية:

تعتمد المقارنة المرجعية على تبني منهجية علمية محددة تتمثل في الخطوات التالية (Humbert ;2003;40)

أ- **الإعداد والتخطيط:**

وتشمل مرحلة الإعداد والتخطيط النشاطات التالية:

- ✓ تحديد هدف المقارنة المرجعية ونطاقها.
- ✓ تحديد عناصر المقارنة المرجعية التي سيتم دراستها.
- ✓ تحديد النشاطات التي ستشملها المقارنة المرجعية.
- ✓ تحديد المنشآت التي ستشارك في المقارنة المرجعية.
- ✓ تحديد أفضل الممارسات العالمية التي سيتم مقارنتها.
- ✓ إعداد خطة تنفيذ المقارنة المرجعية.

ب- **تصميم أدوات جمع البيانات:** وتشمل مرحلة تصميم أدوات جمع البيانات على النشاطات التالية:

- ✓ تحضير مفصل (طبيعة المعلومات المراد جمعها والمتغيرات التي تشملها المقارنة المرجعية وطريقة قياس كل منها).
- ✓ تقييم وتطوير الاستبيانات ونماذج جمع البيانات.

ج- جمع المعلومات: يقوم فريق العمل بجمع بيانات الدراسة وذلك من خلال الأساليب والطرق المختلفة لجمع البيانات مثل ورش العمل والمقابلات الشخصية، وتوزيع الاستبيانات على هيئة التدريس، جمع الوثائق والمعلومات.

د- تحليل البيانات: تنتهي مرحلة جمع البيانات بكم كبير ومتنوع من البيانات تشمل نصوص المقابلات، الملاحظة الميدانية، الوثائق المتنوعة، البيانات الكمية، وتحليل البيانات هي العملية المنظمة لبحث في نصوص المقابلات، الملاحظات، الميدانية والمواد الأخرى التي جمعت من خلالها البيانات وتنظيمها وترتيبها وتقسيمها إلى وحدات يمكن من خلالها التعامل معها وتركيبها بحثا عن أنماط وأنساق واكتشاف ما هو المهم وما يمكن أن يستفاد من تلك البيانات من خلال المقارنة بين النتائج.

هـ- تقييم النتائج: وتشمل مرحلة تقييم النتائج النشاطات التالية (www.quality –horizons-com)

- ✓ تحليل النتائج لكل جامعة ومقارنتها مع نتائج المنشآت المشاركة وأفضل الممارسات.
- ✓ تطوير الخطط لمعادلة أو التفوق على التطبيقات الأكثر تقدما أوتعزيز مكان المنشأة المتقدمة من خلال توصيات محددة وواضحة وقابلة للتطبيق.
- ✓ الحصول على الالتزام من كافة المستويات الإدارة والموظفين في المنشأة لتنفيذ التحويل المخطط له، وتستخدم طريقة المقارنة المرجعية الجدية كعنصر أساسي في إتباع مستويات إدارية مختلفة.
- ✓ تطبيق الخطة وتقديم النتائج.

و- صياغة النتائج وإعداد التقرير النهائي: يتم صياغة نتائج التحليل بما تم قياسه من أداء المؤسسة ومقارنتها مع المؤسسات ذات الأداء الأفضل، تحديد نقاط القوة والضعف في كل عنصر لكل مؤسسة ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى وبأفضل الممارسات العالمية.

3- قواعد وأخطاء المقارنة المرجعية

أ- قواعد المقارنة المرجعية: هناك عدة قواعد يجب معرفتها نلخصها في:

- يجب على المؤسسة التي تريد إجراء المقارنة المرجعية أن لا تطلب أبدا من الشريك المرجعي معلومات هي لا تريد أن تبديها عن نفسها.
- في حالة الشك في مستوى السرية في الإجابة المنتظرة من قبل الشريك على المؤسسة تجنب الإفصاح عما يخصها حتى تمضي مع الشريك المرجعي عقد سرية.
- المقارنة المرجعية تدار بشكل جيد يسمح بتقسيم المعلومات ذات المنفعة المتبادلة.
- الاتصال الأولي مع الشريك الملارجعي يجب أن يتم على شكل علاقة صداقة دائمة.
- ضرورة احترام المؤسسة لكل الالتزامات السابقة مع الشريك المرجعي.
- يجب إدارة كل مرحلة من مراحل المقارنة المرجعية

ب- أخطاء المقارنة المرجعية: هناك عدة أخطاء يجب تجنبها وهي:

- القيام بالمقارنة المرجعية لمجرد الاستمتاع.
- الشروع في المقارنة المرجعية دون دعم من الإدارة العليا.
- الشروع في المقارنة المرجعية لعملية غير واضحة.
- الخلط بين مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية.
- الرغبة في الحصول على معلومات دون تقديم ما يقابلها للشريك المرجعي.
- إهمال المعلومات المتوفرة مسبقا لدى عامة المؤسسات.
- إعداد التقرير الخاص بزيارة الشريك المرجعي بعد أكثر من 3 أيام.
- إهمال التنفيذ.
- اعتبار المقارنة المرجعية استثمار غير محدد وأنها مجازفة ومن الصعب إثبات ربحيتها.
- القياس بالمقارنة المرجعية دون امتلاك المعارف الأساسية والضرورية.
- إهمال تدريب فريق العمل من أجل القيام بالمقارنة المرجعية.
- الاتصال السيئ بين مختلف أطراف المقارنة المرجعية ".

4 - علاقة المقارنة المرجعية باتجاهات الإدارة الحديثة:

تبرز العلاقة بين المقارنة المرجعية والاتجاهات الحديثة للإدارة في الجوانب التالية:

- العلاقة بين المقارنة المرجعية وإدارة الجودة الشاملة: تقوم فلسفة إدارة الجودة الشاملة على إن تحقيق رضا الزبون يتم من خلال التزام المؤسسة بالجودة الشاملة في منتجاتها وعملياتها وأساليبها إذ ينظر للنوعية على أنها إمداد للمستهلك بما يحتاج إلية من خدمات ذات سمات وخصائص تفي بمتطلباته وحاجاته وتوقعاته في الوقت الذي يلائمة وهي تبني في المنتج من خلال أنشطة متداخلة ومتكاملة ويشارك في تقديمها وبناءها جميع العاملي ن في كافة المستويات ويبرز الدور الاستراتيجي لإدارة الجودة في كونها تعزز قدرة المؤسسة لكسب الميزة التنافسية إذ تعد الأداة الأكثر فائدة في تحقيق إستراتيجيات قيادة الكلفة والتمايز والتركيز وذلك لكونها تمثل الطريق الأفضل للتحسين المستمر وخفض الكلف وبما يساعد في إن تكون المؤسسة رائدة في عملها.

فالعلاقة بين المقارنة المرجعية وادارة الجودة الشاملة تكمن في أن كليهما يهدفان الى تحديد نواحي القصور والضعف في المؤسسة بغية معالجتها، كما أنهما يهدفان الى التحسين المستمر(علاء، 2009: 133)

- العلاقة بين المقارنة المرجعية والتحسين المستمر: يمثل التحسين المستمر أحد الأساليب الإدارية الذي يلتزم بموجبة المدراء والعاملون ببرامج التحسين المستمر في النوعية والكلفة والوقت، فالعلاقة بين المقارنة المرجعية والتحسين المستمر متمثلة في إنهما يسعيان إلى التحسين المستمر.

- العلاقة بين المقارنة المرجعية والمواصفات القياسية الدولية ISO 9000: بموجب نظام الجودة المطابق للمواصفات القياسية على الإدارة إن تتأكد من إن جميع الفعاليات المتعلقة بالجودة مفهومة لدى الجميع وإنها تطبق بشكل دقيق وفي هذا النظام أيضا هناك تحديد واضح للواجبات والمسؤوليات والعلاقات لدى جميع من يؤثر عملهم في الجودة (الشبراوي، 1995: 76)

وبما إن عملية المقارنة المرجعية هي مقارنة ما يجري في الوحدة بما يجري في وحدة أخرى ناجحة في المجال موضوع المقارنة وعلى هذا الأساس فان مفهوم المقارنة المرجعية يتفق مع مفهوم9000 ISO في هذا الجانب عند تطبيق نظام الجودة وفقا لمتطلبات المواصفات القياسية تجري المقارنة بين ماهر موجود فعلا وما يجب إن يكون طبقا لما نصت عليه المواصفات، وان الفرق بين الاثنين إذ إن المقارنة في حالة المقارنة المرجعية تتم مع الآخرين في حين يكون المرجع في حالة ISO 9000 هو المواصفات نفسها.

- العلاقة بين المقارنة المرجعية والميزة التنافسية: يمثل الزمن العنصر الحاسم في نجاح الوحدة في تطبيق المقارنة المرجعية الذي سينعكس بدورة على تحقيق الميزة التنافسية، إن سرعة التطوير أصبحت بعدا أساسيات تنافس من خلاله المؤسسات وهو أكثر الركائز الأساسية التي تساعدها على تحقيق التميز والابداع إذ إن الاهتمام بعنصر الزمن في تطبيق المقارنة المرجعية من خلال اعتماد أسلوب التطوير المتسارع يساعد الوحدة كثيرا في بناء الميزة التنافسية من خلال واحد أو أكثر من إبعاد التنافس الأربعة (الكلفة، الجودة، الوقت والمرونة).

الخاتمة:

تعد المقارنة المرجعية أداة جيدة لتحديد نواحي القصور بالمقارنة بالآخرين للعمل على استكمال النقص وكذلك

وسيلة للتاكد من الأهداف المراد تحقيقها تتناسب مع احتياجات السوق اذ يتم وضع أهداف عامة يتم انشاءها على

أساس مستوى الأداء الأفضل المتحقق من أفضل المنافسين(قائد السوق) ومن ثم خلق طرائق جيدة يمكن استخدامها لاجراء التحسينات.

واستكمالاً للجوانب التحليلية للبحث نعرض في أدناه أهم النتائج على النحو الآتي:

1- تبين أن أهم جزء في منهج المقارنة المرجعية هو عملية الاستفادة من المعارف والمعلومات التي يتم الحصول عليها من المنظمات المرجعية، و وضعها موضع التطبيق بهدف تقليص الفارق بين المنظمة والمنظمات المرجعية التي في الصدارة، حكيث أن الفشل في ذلك يؤدي الى هدر الوقت والأموال التي تحملتها المنظمة في الحصول على تلك المعلومات.

2- إن استخدام تقنية المقارنة المرجعية في تقويم أداء المنشات يعمل على تشخيص نقاط الخلل والقوة الموجودة في أداء تلك المنشات وعند معالجة الخلل وتعزيز نقاط القوة من خلال تحسين جودة الخدمة وخفض تكلفتها سيؤدي إلى زيادة ربحية الوحدة الاقتصادية وتعزيز موقعها التنافسي.

3- أن نجاح عملية المقارنة المرجعية يعتمد على الالتزام التام بها يؤديه شركاء المقارنة المرجعية، فالمقارنة المرجعية الفاعلة تتطلب بناء جو من الثقة بين شركاء المقارنة من خلال التعاون والتعلم فيما بينهم وهذا يتطلب ما يلي:

- لا ينبغي سؤال الشريك عن بيانات لا ترغب المنظمة الساعية للتحسين أن تعطيها له.

- ينبغي عدم عرض البيانات خارج شركاء المقارنة إلا بأذن وترخيص من الشريك المقارن وبالاستعانة بطرف ثالث محايد وذلك من أجل الحفاظ على الثقة والأمانة بين الشركاء.

- أضف إلى ذلك فانه لا بد من العمل من خلال اتفاق متبادل على جدولة الاجتماعات وترتيبها وإجراء زيارات مباشرة ومقابلات مع الشركة الشريكة والتحدث بلغة مفهومة دون إستخدام مصطلحات أو تعابير غير مفهومة، مع ضرورةتنظيم زيارات متبادلة ضمن مواعيد محددة مسبقاً .

- تقديم الشكر إلى شريك المقارنة المرجعية على المشاركة والوقت الذي أنفقه معك في هذه العملية.

4- إن الالتزام الكلي بالنزاهة والتعامل ينطلق من فهم حقيقي لمعاني وأبعاد وحيثيات أسلوب المقارنة المرجعية بمعنى آخر تجنب الفهم الخاطئ عن المقارنة المرجعية، فهي ليست "الخداع" ولا "عدم الشرعية"، ولا "اللاأخلاقية" فهذه المفاهيم قد تعطي تصوراً بأن المقارنة المرجعية هي الانتفاع غير المشروع من منافس غافل وذلك باستنساخ وتقليد منتجاته أو خدماته من دون علم منه أن هذا ليس مقارنة مرجعية، فالمقارنة المرجعية تشتمل على شركتان تتفقان مسبقاً على الاشتراك بالمعلومات بخصوص العمليات أو المعالجات التي تتم فيها، وكلتا الشركتان تتوقعان مسبقاً حصولهما على منافع من هذا التبادل بالمعلومات، وأي منهما لها الحق في الاحتفاظ بالمعلومات التي تعتبرها خاصة.

5- الاستقامة ونزاهة القصد والتقيد بأخلاقيات المقارنة المرجعية هي شروط ضرورية تحتم على فريق العمل الالتزام بها عند إجراء العملية.

6- توافر رغبة في تقبل الحقائق غير الجيدة عن أداء الشركة عند تشخيص مقدار الفجوة التي تتخلف بها قياساً بالشركة النموذجية التي تقارن شركتك بها.

التوصيات:

على ضوء ما جاء في البحث وفي ظل الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يضع الباحث التوصيات الآتية:

1- ينبغي أن تحظى تقنية المقارنة المرجعية بالقبول والتبني من قبل الإدارة العليا للمنظمة، لأنه أحد أساليب التحسين والتطوير المستمر وتقويم الأداء بصورة متجاوبة مع البيئة المحيطة.

2- يفضل اتباع المقارنة المرجعية بالخطوات المذكورة في متن هذا البحث من أجل تحسين مختلف العمليات الانتاجية والرقابية بما يمكن من مواجهة المنافسة.

3- استخدام المقارنة المرجعية في تقويم أداء المنشات لما لها من دور في تحسين جودة الخدمة وخفض التكاليف كلما أمكن إجرائها، وذلك لتحديد نقاط الضعف والقوة الموجودة في المؤسسات والاقتداء بما هو أفضل.

4- ضرورة تدريب الكوادر الإدارية في الوحدات الاقتصادية على تطبيق تقنية المقارنة المرجعية والمامهم بفوائدها.

5- العمل الجاد على إشاعة تطبيق تقنية المقارنة المرجعية أسوة بالمراكز المتخصصة العالمية يتولى تقديم المساعدة الفنية والمشورة والمعلومات الضرورية للمنظمات الجزائرية من أجل تطبيق تقنية المقارنة المرجعية بنجاح، فالتطور واختصار الفجوة الأدائية تحتم تجنب البدء من الصفر بل البدء مما انتهى إليه العالم المتقدم اليوم.

6- أهمية التزود بالمعرفة الداخلية عبر مقارنة مرجعية داخلية تستهدف تحليل الممارسات المستخدمة. ثم اجراء مقارنة مرجعية خارجية تنافسية لمعرفة المنافس تمهيداً للحكم على اداء المنظمة، يعقبها السعي لمعرفة ذوي المرتبة الافضل قياساً بالشركة المحلية سواء في صناعتها او خارجها وفي مناطق وظيفية محددة. وذلك عبر عملية مستمرة للتعلم من الاخرين.

قائمة المراجع

1- الشبراوي، عادل، " الدليل العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة أيزو 9000 والمقارنة المرجعية"، الشركة العربية للإعلام العلمي القاهرة ، 1995.

2- ايتار عبد الهادي، المقارنة المرجعية الإستراتيجية في صناعة الالكترونيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية- العراق، العدد51، 2005.

3- رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة، "إدارة الجودة الشاملة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

4- علاء فرحان طالب، عبد الفتاح جاسم محمد، أساسيات المقارنة المرجعية، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5-David Francis, (2010) , "The Benchmarking Process And Its Effective Use To Promote Continuous Improvement In The Automotive Industry", University Of Bradford, UK.

6-Hardsky (1995), Total Quality Management Handbook,Mc Graw Hill ,New Yourk.

7- G.Garibaldi, stratégie concurrentielle : choisir et gagner, édition d'organisation, France,1994
8- Humbert Lesca, la veille stratégique : la méthode L.E Scanning, éd EMS, 2003.
9- Jean Brilman,«les meilleures pratiques de management », cinquième édition,éditions d'organisation,France,2004.
10-Humbert Lesca, la veille stratégique : la méthode L.E Scanning, éd EMS, 2003.
11 - http// www.quality-horizons-com/ar/docs/ Benchmarking/concept-asp ،1-9-2012,14:35.
12 -http//www.quality –horizons-com .

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

التقدير بنوعيه في الاستدلال الإحصائي مع تطبيق نظرية النهاية المركزية

Estimation with its two types in statical inference theorem With application of the central limit

د. سمية بلقاسمي، أ.د. بوعشة مبارك، جامعة باتنة 1، جامعة قسنطينة2، الجزائر.

تاريخ التسليم:(22 /2017/01)، تاريخ التقييم:(19 /2017/03)، تاريخ القبول:(12/ 2017/04)

الملخص

يهدف المقال إلى عرض أحد قسمي الاستدلال الإحصائي المستخدم على نطاق واسع في مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية، وهو التقدير بنوعيه النقطي والتقدير بفترة، مع إنشاء فترة ثقة لمتوسط مجتمع يتوزع توزيعا طبيعيا عندما يكون تباينه معلوما، وفي حال كونه مجهولا. بالإضافة إلى عرض وتبيان أهمية بعض النظريات المفيدة في الاستدلال الإحصائي بصفة عامة وفي التقدير بصفة خاصة والمتمثلة في متراجحة تشيبتشف، قانون الأعداد الكبيرة، مع محاولة البرهنة على نظرية النهاية المركزية التي تسمح بتحديد توزيع المعاينة لأهم الإحصاءات، في حالة خاصة كافية من أجل معظم تطبيقات الإحصاء. أما الجانب في التطبيقي من المقال تم التعرف على حجم العينة الكاف لتحقق نظرية النهاية المركزية، مع تطبيقها بتوظيف تقنية المحاكاة في الحزمة الإحصائية ℝ في حالة البيانات المستخرجة من توزيع بواسون والتوزيع الأسي، وذلك بأسلوب خال من التعقيد الرياضي وبذلك يصبح بإمكان غير الرياضيين الاستفادة من الإحصاء واستخدام النظرية بسهولة في مختلف مجالاتهم.

Abstract

This article aims to present one of the two sections of the statical inference used Widely in various theoretical and pratical studies, wich is estimation of both types, point estimation and period estimation, with creationg a confidence interval to the average of society distributed naturally with a known variance, or unknow variance. Moreover it aims to present and indicate the importance of some beneficial theories in statical inference in general and in Estimation in particular, of between it the low of large numbers, with an attempt to prove the central limit theorem in special case sufficient for most applications of statistics. As for the pratical side of the article we tried to identify the sample's size sufficient to achieve the central limit theorem, and applying this theorem using simulation technology in the statical package ℝ In the case of data extracted from the Poisson distribution and exponential distribution, in a manner free from mathematical complexity , thus it get easier for non-statisticians to use it easily in their various fields.

تـمـهـيـد:

عندما ينجز الباحث العلمي تجربته يتوصل إلى نتائج علمية محددة يبينها على أساس المعلومات التي تحصل عليها من التجربة، وتتعدى النتائج المستخلصة حدود المواد التي تحتويها التجربة الخاصة التي قام بها الباحث، أي أنه يقوم بتعميم هذه النتائج إلى كافة التجارب المماثلة. يدعى هذا النوع من التعميم من الخاص إلى العام بالاستقراء[1].

سيتم في هذا المقال التطرق لأحد أشكال الاستقراء وهو الاستدلال الإحصائي الذي يقصد به استنتاج مقاييس إحصائية خاصة بالمجتمع (التي تعتبر مجهولة بالنسبة للباحث) بالاعتماد على بيانات ومقاييس إحصائية خاصة بعينة عشوائية، ويتكون الاستدلال الإحصائي من موضوعين أساسيين : التقدير واختبار الفروض[2].

عند الاستدلال على مقياس من المقاييس الإحصائية الخاصة بالمجتمع عن طريق التقدير يتم استخدام إما التقدير بنقطة أو التقدير بفترة. أما النوع الآخر من الاستدلال أي اختبار الفروض فيتم من خلاله اختبار مدى صحة تخمين يتعلق بقيمة تلخص ملامح المجتمع، أي فيما إذا كانت بيانات العينة تؤيد أو تناقض ادعاء يتعلق بتلك القيمة.

وسنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء بشكل خاص على الاستدلال الإحصائي عن طريق التقدير، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم التقدير، وما هي أساسياته وأنواعه؟ وهل يمكن تحديد توزيع المعاينة لإحصاء ما بصورة تقريبية إذا كان لدينا عينة عشوائية واحدة ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم المقال لأربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: الـتـقـديـر بـنـقـطـة.
المحور الثاني: أهـم الـنظريات الإحصـائـيـة الـمـفـيـدة فـي الـتـقـديـر.
المحور الثالث: الـتـقـديـر بـفـتـرة.
المحور الرابع: تـطـبـيـق نـظـريـة الـنـهـايـة الـمـركـزيـة.

المحور الأول- التقدير بنقطة:

قبل التطرق لتعريف التقدير بنقطة يجب الإجابة عن الأسئلة التالية: ماذا نقصد بمصطلح مجتمع؟ ولماذا لا نتناول المجتمع بأكمله؟ وما هي الصفات التي يجب أن تتوفر في العينة؟.

أولا- أساسيات التقدير بنقطة:

يقصد بالمجتمع الإحصائي مجموعة العناصر التي تشكل هدف الدراسة والتي يرغب في التنبؤ بمعلومات حولها، حيث أن المجتمعات غالبا ما تكون من الضخامة بحيث يكون إخضاع كل عنصر فيها للدراسة نوعا من المستحيل، وحتى عندما يكون ذلك ممكنا من الناحية النظرية على الأقل فإن ما تتطلبه الدراسة من جهود وزمن ونفقات طائلة تجعلها من الناحية الواقعية أمرا غير عمليا البتة.

لهذا يتم الاستعانة بأسلوب المعاينة الذي يؤدي إلى خفض التكاليف ويضمن السرعة كما يمكن أن يحقق دقة عالية بسبب محدودية الجهد بجانب إشراف أكثر فعالية[3]. وعلى هذا الأساس تطور استخدامه تطورا سريعا في شتى الميادين وأصبح يلعب دورا مهما في الكثير من الدراسات النظرية والتجريبية ومن أساليب المعاينة الأكثر شيوعا أسلوب المعاينة العشوائية، والهدف من العشوائية هو عدم التحيز في الاختيار بإتاحة الفرص لجميع عناصر العينة (كل عنصر من عناصر العينة متغير عشوائي) وعندما تكون الدراسة عن طريق عينة عشوائية هنا يبدأ الحديث عن الاستدلال الإحصائي[4].

وعليه فالمعالجة النظرية التي سنراها مستقبلا تستدعي أن تحقق طريقة الانتقاء لعينة إحصائية خاصيتين حتى نتمكن من استخدام الحساب الاحتمالي، الأولى تتمثل في كون عناصر العينة مستقلة عن بعضها البعض أما الثانية فيجب أن يبقى تابع الكثافة نفسه عند كل عنصر من عناصر العينة، وهو نفسه تابع كثافة المجتمع المدروس. وطريقة الانتقاء التي تحقق هذين الأمرين تسمى **"الانتقاء العشوائي لعينة إحصائية"** وعليه إذا كان للمتحولات العشوائية $x_1, x_2, \dots, x_n$ تابع كثافة مشترك من الشكل:

$g(x_{1,}x_{2,\dots,}x_n) = f(x_1).f(x_2) \dots .f(x_n) = [f(x)]^n$، عندئذ يمكن القول أن $x_1, x_2, \dots, x_n$ هي عينة عشوائية حجمها n مسحوبة من مجتمع تابع كثافته $f(x)$[5].

يتم تلخيص صفات العينة كما هو الشأن بالنسبة للمجتمع باستخدام الكميات، ويطلق على الكمية العددية التي تلخص بعض أوجه العينة بإحصاء، أما التي تلخص بعض أوجه المجتمع فتسمى معلم[6]. يقصد بالمقدر النقطي العلاقة الرياضية التي تعطي تقديرا لأحد ملامح المجتمع من خلال العينة[7]. وتمثل كل من $p, S^2, \tilde{x}$ (الوسط الحسابي والتباين للعينة، النسبة في العينة) على الترتيب أفضل المقدرات التي تستخدم في تقدير المعالم π, δ^2, μ (الوسط الحسابي، التباين، والنسبة في المجتمع) على الترتيب. والمقدر الجيد هو الذي يحقق عدة خواص أكثرها شيوعا عدم التحيز، الكفاءة، الاتساق، والكفاية[8].

وفي حالة التقدير بنقطة تستخدم الإحصاءات في تقدير المعالم مباشرة، فهو **قيمة المقدر بعد التعويض في الصيغة أو الدالة بالبيانات الفعلية للعينة.**

من المعروف أنه لا يمكن القيام بتعميمات تتصف باليقين المؤكد بصفة عامة، وعليه بما أن نتائج التقدير غير صحيحة تماما وهي نتائج محتملة فكيف نصف الخطأ في التقدير؟

ثانيا - الإحصاءات متغيرات عشوائية:

يتذبذب كل إحصاء في قيمته عشوائيا من عينة إلى أخرى بينما تبقى قيمة المعلمات ثابتة، القيمة التي نحسبها لإحصاء من عينة واحدة تعتمد على مفردات العينة، وعليه فكل إحصاء تحددت قيمته من عينة عشوائية هو متغير عشوائي.

يسمى توزيع قيم إحصاء ما لكل العينات العشوائية المتساوية الممكنة بتوزيع المعاينة لذلك الإحصاء وبالتالي له نفس الخصائص الإحصائية لأي توزيع احتمالي (متوسط، انحراف معياري، شكل بياني...). ويطلق على الانحراف المعياري لجميع القيم الممكنة لإحصاء ما في جميع العينات العشوائية المتساوية بالخطأ المعياري أو الخطأ في التقدير[9].

لكن كيف يمكن تحديد توزيع المعاينة لإحصاء ما إذا كان لدينا عينة عشوائية واحدة؟ بالطبع عينة واحدة بمفردها لا تعطي هذه المعلومات ومع ذلك فبدمج المعلومات المستمدة من عينة عشوائية واحدة مع بعض النظريات الإحصائية يمكن على الأقل تحديد توزيع المعاينة بصورة تقريبية[10].

سنحاول فيما تبقى من الجانب النظري من المقال التطرق إلى بعض النظريات الإحصائية الهامة والمفيدة في التقدير إلى حد كبير، مع محاولة البرهان على نظرية النهاية المركزية التي تسمح بتحديد توزيع المعاينة لأحد الإحصاءات الهامة وهو متوسط العينة $\bar{x}$، بالإضافة إلى عرض أساسيات التقدير بفترة.

المحور الثاني: أهم النظريات الإحصائية المفيدة في التقدير

من بين النظريات ذات الدور الكبير في عملية التقدير: متراجحة تشيتشف، قانون الأعداد الكبيرة ونظرية النهاية المركزية.

أولا- متراجحة تشيتشف: تنطبق على أي متحول شريطة أن يكون له توقع و تشتت.

ليكن المتغير العشوائي x توقعه $E(x) = u$, وتشتته $V(x) = \delta^2$، عندئذ إذا كان a عدد موجب فإن:[11]

$$Pr\{[x-u] \geq a\} \leq \frac{\delta^2}{a^2} \quad \text{أو:}$$

$$Pr\{[x-u] < a\} \geq 1 - \frac{\delta^2}{a^2}$$

كما تكتب متراجحة تشيبتشف على الشكل:

$$Pr\{[x - E(x)] \geq K.\delta(x)\} \leq \frac{1}{k^2}$$

أو

$$Pr\{[x - E(x)] < K.\delta(x)\} \geq 1 - \frac{1}{k^2}$$

و عليه لا توضح متراجحة تشيتشف فقط أن الانحراف المعياري يعتبر مؤشرا جيدا لمدى انتشار التوزيع الاحتمالي حول متوسطه بل تبين أيضا أن $\%\{1 - \frac{1}{k^2}\}100$ من المشاهدات على الأقل يجب أن تقع داخل k من الانحرافات المعيارية بعدا عن المتوسط، و عليه 75% من المشاهدات يجب أن تقع داخل

وحدتي انحراف معياري بعيدا عن المتوسط و89% من المشاهدات على الأقل يجب أن تقع داخل ثلاث وحدات انحراف معياري بعيدا عن المتوسط.

وبإسقاط هذه المتراجحة على متوسط عينة حجمها n، مع العلم أن:

$$\mathbf{E}(\bar{\mathbf{X}}) = E\left(\sum_{i=1}^{n}\frac{x_i}{n}\right) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}E(x_i) = \frac{1}{n}.nE(x) = \boldsymbol{u}$$

$$\mathbf{V}(\bar{x}) = E(\bar{x} - E(\bar{x}))^2 = E\left[\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}x_i\right) - \frac{1}{n}E\left(\sum_{i=1}^{n}x_i\right)\right]^2$$

$$= E\left[\frac{1}{n}\left(\sum_{i=1}^{n}x_i - E\left(\sum_{i=1}^{n}x_i\right)\right)\right]$$

$$\mathbf{V}(\bar{x}) = \frac{1}{n^2}V\left(\sum_{i=1}^{n}x_i\right) = \frac{1}{n^2}nV(x) = \frac{\delta^2}{\mathbf{n}}$$

فإننا نجد:

$$\boldsymbol{p_r}\{|\bar{x} - \boldsymbol{u}| < a\} \geq \mathbf{1} - \frac{\boldsymbol{\delta^2}}{\boldsymbol{na^2}} \text{ أو } \boldsymbol{P_r}\{|\bar{x} - \boldsymbol{u}| < k\frac{\delta}{\sqrt{n}}\} \geq \mathbf{1} - \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{k^2}}$$

حيث: $\frac{\delta^2}{na^2} = \frac{1}{k^2} \leftarrow \mathbf{k}\frac{\delta}{\sqrt{n}} = \boldsymbol{a}$.[12]

ثانيا - قانون الأعداد الكبيرة:

يمكن هذا القانون من الوصول إلى معرفة تتمتع بدرجة عالية من الثقة أو القيام باستقراء حول متوسط المجتمع u ، وذلك بدءا من المعلومات التي توفرها عينة حجمها محدود وليكن n .

مضمون هذه النظرية أنه إذا كان $f(x)$ تابع كثافة بمتوسط u و تشتت δ^2، وكان $\bar{x}$ متوسط عينة عشوائية مأخوذة من $f(x)$ حجمها n ، ليكن c و b أي عددين موجبين، عندئذ يمكن إيجاد n_0 بحيث:

$P_r\{|\bar{x} - u| < c\} \geq 1 - b$ من أجل جميع قيم $n > n_0$.

بمعنى آخر باحتمال قريب من الواحد بالقدر الذي نريده يمكن أن نجعل الكمية $|\bar{x} - u|$ صغيرة بالقدر الذي نريده وذلك من خلال اختيار حجم العينة[13].

ويمكن الوصول إلى حجم العينة اللازم لتكون $(\bar{x} - u)$ أقل من العدد الموجب c باحتمال قريب من الواحد بالقدر b إنطلاقا من تطبيق متراجحة تشيبتشف كما يلي:

$$P_r\{|\bar{x} - u| < c\} \geq 1 - \frac{\delta^2}{nc^2}$$

يكفي أن نأخذ $b = \frac{\delta^2}{nc^2}$ أي $n_0 = \frac{\delta^2}{bc^2}$ وفقا لقانون الأعداد الكبيرة فإنه باحتمال قريب من الواحد بالقدر الذي نريده (b) يمكن جعل الفرق بين متوسط العينة $\bar{x}$ ومتوسط المجتمع u صغير بالقدر الذي نريده (أقل من c) وذلك باختيار حجم العينة أكبر من المقدار $\frac{\delta^2}{bc^2}$.

ثالثا - نظرية النهاية المركزية:

* إذا كانت $x_1, x_2, \dots x_n$ متغيرات عشوائية مستقلة لها نفس التوزيع الاحتمالي وإذا كان u_1, δ_1^2 المتوسط والتشتت لكل منها على الترتيب، عندئذ يتقارب توزيع المجموع $\sum_{i=1}^{n} x_i$ من التوزيع الطبيعي $N\sim(nu_1, \sqrt{n}\delta_1)$ عندما تؤول n إلى اللانهاية[14].

* كما أن توزيع $\bar{} = \sum_{i=1}^{n} \frac{x_i}{}$ يتقارب من التوزيع الطبيعي $N\sim(u_1, \delta_1/\sqrt{n})$ مع زيادة حجم العينة[15].

أول من عرض هذه النظرية الأساسية هو لابلاس من عام 1812 وبرهنها ليابونوف عام 1901، وسنحاول البرهنة عليها في حالة خاصة كافية من أجل معظم تطبيقات الإحصاء كما يلي:

ليكن $\boldsymbol{X} = x_1 + x_2 + \cdots x_n$ مجموع متغيرات عشوائية مستقلة لها نفس التوزيع حيث u_1 , δ_1^2 متوسط وتباين كل منها. وليكن uاو δ^2 متوسط وتباين المجموع وعليه $\boldsymbol{U} = nU_1$,$\boldsymbol{\delta^2} = n\delta_1^2$ والشكل المعياري للمجموع هو : $Z = \frac{X-nU_1}{\delta_1\sqrt{n}}$ أي: $Z = \frac{1}{\delta_1\sqrt{n}}\sum_{i=1}^{n}(x_i - u_1)$ حيث لـ x_i , u_1 نفس التوزيع.

وليكن $\varphi_1(t)$ التابع المميز لأي منها أي: $\varphi_1(t) = \varphi_{x_i-u_1}(t)$

$$i = 1,2 \dots n$$

ويمكن الحصول على $\varphi_z(t)$ التابع المميز للمجموع المعياري Z باستخدام خواص* التابع المميز كما يلي:

$$\varphi\frac{x_i - u_1}{\delta_1\sqrt{n}} = \varphi_{x_i-u_1}\left(\frac{t}{\delta_1\sqrt{n}}\right) = \varphi_1(\frac{t}{\delta_1\sqrt{n}})$$

وعليه: $^1\varphi_z(t) = [\varphi_1(\frac{t}{\delta_1\sqrt{n}})]^n$

وبما أن العزم الأول والثاني لـ $_i - u_1$ هما 0 و δ^2 على الترتيب نجد:**

$$\varphi_1(t) = 1 + 0\,i\,t - \frac{1}{2}\delta^2 t^2 + \frac{1}{6}u'_3(it)^3 + \dots..$$

وعليه للحصول على الدالة المميزة للمجموع المعياري Z نستبدل t بـ: $\frac{t}{\delta_1\sqrt{}}$ ونرفع قوى النشر إلى n على الشكل:

---

* يمكن البرهنة أن: $\varphi_{ax+b}(\ \ ) = e^{itb}\varphi_x(at)$

$$\varphi_{x_1+x_2}(t) = \varphi_{x_1}(t).\varphi_{x_2}(t).$$

$$\varphi_{x_1,x_2\dots x_n}(t) = [Q_{x1}(t)]^n \dots.$$

حيث لـ $x_1, x_2, x_3 \dots . x_n$ نفس التوزيع الاحتمالي

**عند نشر $\varphi(t)$ بنشر ماكلوران نجد.... $\varphi_x(t) = 1 + \grave{u}_1 it - \frac{1}{2!}\grave{u}_2 t^2 + \grave{u}_3\frac{(it)^3}{3!}$..

$$\varphi_z(t) = \left[1 - \frac{\frac{1}{2}t^2}{n} + \frac{\varepsilon(n.t)}{n}\right]^n$$

حيث تنتهي الكمية $\varepsilon(n.t)$ الى الصفر عندما تؤول n إلى اللانهاية، وعليه $\varphi(t) \to e^{-1/2t^2}$ وهي الدالة المميزة للتوزيع الطبيعي المعياري[16]، وعليه فإن توزيع $\sum_{i=1}^{n} x_i$ يتقارب من التوزيع الطبيعي $N \sim (nu_1, \delta_1\sqrt{n})$.

على أساس ما سبق يمكن أن نستنتج أن المتوسط $\breve{} = \sum_{i=1}^{n} \frac{x_i}{}$ يتقارب إلى التوزيع الطبيعي $N \sim (u_1, \frac{\delta_1}{\sqrt{n}})$ كما يلي:

نعرف أن مجموع متغيرات مستقلة $_1, x_2, \dots x_n$ لها نفس التوزيع يتوزع وفق التوزيع الطبيعي $N \sim (nu_1, \delta_1\sqrt{n})$

وعليه بالاعتماد على خواص التابع المميز نجد:*

$$\varphi_{\sum_{i=1}^{n} x_i}(t) = \varphi_{(\delta_1\sqrt{n})Z + nu_1}(t) = e^{itnu_1}\varphi_Z\left(\sqrt{n}\delta_1 t\right) = e^{itnu_1}e^{-\frac{1}{2}t^2\delta_1^2 n}$$

وعليه الدالة المميزة للمتوسط $\sum_{i=1}^{n} \frac{x_i}{n}$ تكتب على الشكل:

$$\varphi_{\breve{x}}(t) = \varphi\frac{(\sqrt{n}\delta_1)Z + nu_1}{n}(t) = \varphi_{\Sigma(xi)}\left(\frac{t}{n}\right) = e^{itu_1}e^{-\frac{1}{2}t^2\frac{\delta_1^2}{n}}$$

وهي الدالة المميزة لتوزيع طبيعي بوسط حسابي $_1$ وانحراف معياري $\frac{\delta_1}{\sqrt{n}}$ ، $N \sim \left(u_1, \frac{\delta_1}{\sqrt{n}}\right)$.

- تبدو أهمية نظرية النهاية المركزية من زاويتين، فهي توضح أولا نزوع العديد من المتغيرات العشوائية إلى أن يكون توزيعها بصورة تقريبية هو التوزيع الطبيعي إذ يمكن أن نتصور طول الإنسان حصيلة عدد كبير من المورثات العشوائية كطول الأب، طول الأم، نشاط الغدد ذات علاقة بالطول، البيئة، التغذية. وإذا كانت هذه العوامل تضاف إلى بعضها البعض لتنتج واقعا معينا بالنسبة إلى طول الإنسان فعندئذ يمكن اعتبار الطول كحصيلة لعدد كبير من المتغيرات العشوائية وهكذا تنطبق نظرية النهاية المركزية ويكون توزيع متغير الطول هو التوزيع الطبيعي على وجه التقريب.[17]

كما يمكن استخدام نظرية النهاية المركزية لتقريب التوزيع الثنائي من التوزيع الطبيعي، فإذا اصطلحنا على أن يوافق حالة النجاح العدد1 وحالة الفشل العدد صفر، فعندئذ تكون نتائج التكرارات المستقلة n عبارة عن متتالية من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3 \dots x_n$ حيث يأخذ x_1 إما القيمة 1 أو 0 في المتتالية الواحدة. ويكون عدد النجاحات X هو عدد مرات ورود العدد 1 أو مجموعها: $X = \sum_{i=1}^{n} x_i$، وبما أن x_i

*نعلم أن: $\sum_{i=1}^{n} \quad _i = (\delta_1\sqrt{n})Z + nu_1$

$$\breve{X} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n} = \frac{(\delta_1\sqrt{n})Z + nu_1}{n}$$

يتوزع وفق توزيع برلوني عندئذ تصبح نتائج التكرارات المستقلة n : $x_1, x_2, x_3 \dots . x_n$ هي عبارة عن عينة من مجتمع برلوني ويصبح X مجموع العينة يتوزع وفقا لنظرية النهاية المركزية توزيعا طبيعيا بمتوسط np وانحراف معياري $N\sim(np, \sqrt{npq}), \sqrt{npq}$ حيث (p احتمال النجاح في التجربة الواحدة، q احتمال الفشل في التجربة الواحدة و يساوي 1-p) [18] عندما تكون n كبيرة كفاية.

أما في حالة توزيع بواسون فإذا أخذنا مجموعة من متغيرات بواسون لها المتوسط نفسه λ و جمعناها فإننا نحصل على توزيع بواسون بمتوسط متزايد ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

نعلم أن الدالة المميزة لتوزيع بواسون: * $\varphi_x(t) = e^{-\lambda}e^{\lambda e^{it}}$

وبالاستناد إلى خواص التابع المميز نجد:

$$\varphi_{\Sigma_{xi}}(t) = e^{-n\lambda}e^{n\lambda e^{it}}$$

وهي الدالة المميزة لتوزيع بواسون بمتوسط $n\lambda(n^2p)$ [19] ، وبما أن مجموع متغيرات عشوائية مستقلة لها نفس التوزيع يؤول إلى التوزيع الطبيعي مع زيادة حجم العينة فإن توزيع بواسون يؤول إلى التوزيع الطبيعي وفقا لنظرية النهاية المركزية عندما يزداد المتوسط [20].

- أما العطاء الثاني لنظرية النهاية المركزية فيتعلق بالاستقراء الإحصائي، فالعديد من الإحصاءات التي تستخدم للقيام باستقراءات حول معلمات توزيع ما تأخذ شكل مجموع أو متوسط لقياسات العينة وإذا كان الحال كذلك وكانت n كبيرة كفاية يمكن اعتبار التوزيع الطبيعي تقريبا جيدا للتوزيع الاحتمالي لتلك الإحصاءات [21] بصرف النظر عن توزيع المجتمع الذي سحبت منه العينة.

المحور الثالث: أساسيات التقدير بفترة

نعلم أن الخطأ في التقدير هو الانحراف المعياري لقيم إحصاء ما خلال كل العينات العشوائية الممكنة. ولكن إلى أي مدى يمكن أن تبتعد قيمة الإحصاء عن قيمة المعلم كنتيجة للخطأ المعياري؟ وكيف نثق بأن الفترة المحددة هي فعلا تضم قيمة المعلم؟ .

وعليه عندما نكون مهتمين بتقدير معلمة ما يكون من المهم أن يتوفر لدينا : 1- **التقدير بنقطة، 2- حجم الخطأ المحتمل في التقدير بنقطة، أو مدى من القيم من المحتمل أن يضم القيمة الفعلية للمعلم، 3- درجة الثقة التي تصاحب عبارة أن قيمة المعلمة تقع داخل المدى المحدد**[22].

*الدالة المميزة لتوزيع بواسون:

$$\varphi_X(t) = E(e^{itx}) = \sum_{x=0}^{n} e^{itx}\frac{e^{-\lambda}\lambda^x}{x!} = e^{-\lambda}\sum_{x=0}^{n}\frac{(e^{it}\lambda)^x}{x!} = e^{-\lambda}e^{\lambda e^{it}}$$

وكأساس لذلك يهدف التقدير بفترة إلى إعطاء الإحصاء الذي تختلف قيمته من عينة إلى أخرى مدى يتحرك فيه.

ولكن كيف لنا أن نحدد حجم الخطأ ودرجة الثقة؟

يمكن توضيح الصيغة العامة لفترة الثقة لمعلم ما بشكل عام كما يلي:

- إذا كان المعلم المراد تقديره هو θ وكانتT_1, T_2 إحصائيتين بحيث $(T_1 < T_2)$، وكان $P(T_1 < \theta < T_2) = 1-\propto$ حيث $1-\propto$ لا يعتمد علىθ. فإن الفترة (T_1, T_2) تسمى فترة الثقة بدرجة ثقة $100\%(1-\propto)$ للمعلم θ . ويسمى $_1$ حد الثقة الأدنى و T_2 حد الثقة الأعلى والمقدار $(1-\propto)$ معامل الثقة .

- لإنشاء فترة الثقة نحتاج الحصول على الكمية المحورية وهي دالة في المقدر والمعلم وتوزيعها لا يعتمد على المعلم θ. وعليه إذا تم سحب n عينة من المجتمع فإن القيمة الحقيقية للمعلم θ تقع بين (t_1, t_2)* في $100\%(1-\propto)$ من العينات.

ويمكن توضيح إنشاء فترة ثقة لمعلم ما من خلال المثالين التاليين:

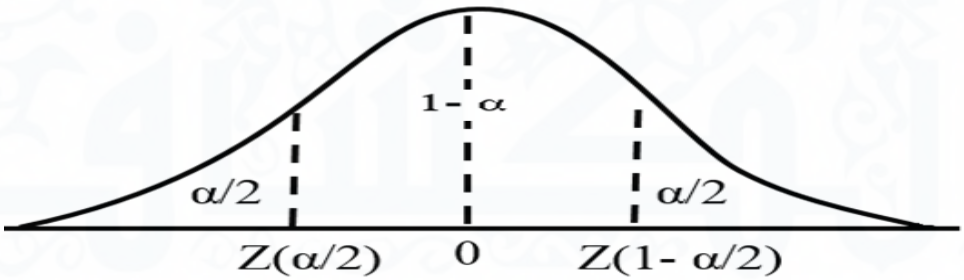
أولا- إنشاء فترة ثقة للوسط الحسابي u في التوزيع الطبيعي عندما تكون δ^2 معلومة:

بما أن الوسط الحسابي للعينة $\breve{}$ هو أفضل مقدر للمعلم u فسوف يستخدم لإنشاء فترة الثقة لـ u. نعرف أن الوسط الحسابي لعينة حجمها n من توزيع طبيعي $N\sim(u, \delta)$ يتبع التوزيع الطبيعي $N\sim(u, \frac{\delta}{\sqrt{n}})$ وبالتالي فالكمية المحورية المناسبة هي: $Z = \frac{\breve{X}-u}{\delta/\sqrt{n}}$ وهي دالة في المقدر $\breve{X}$ والمعلم u وتوزيعها هو التوزيع الطبيعي المعياري $N\sim(0,1)$ الذي لا يعتمد على المعلم u[23].

بفرض أن مستوى الثقة المرغوب فيه هو $100\%(1-\propto)$ حيث $\propto$ تمثل نسبة العينات التي قيم متوسطاتها تقع خارج Z خطا معياري، وعليه $(1-\propto)$ تمثل مساحة توزيع المعاينة لـ $\breve{X}$ ، النقط التي تحدد الحدود العليا والدنيا لهذه المساحة المركزية تسمى بالقيم الجزئية التي توضح أقصى عدد من الأخطاء المعيارية التي يمكن أن تنحرف بها $\breve{x}$ عن u باحتمال $(1-\propto)$. وعليه يمكن استنتاج أن مساحة كل طرف من طرفي توزيع المعاينة والتي تناظر قيم $\breve{x}$ وتقع خارج القيم الجزئية تساوي $\propto/2$. ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:[24]

شكل 01: المساحة المركزية $(1-\propto)$ والقيم الجزئية المناظرة لها

* (T_1, T_2) قيمتي (t_1, t_2)



المصدر: جورج كانافوس، دون ميلر، ترجمة سلطان محمد عبد الحميد، "الإحصاء للتجاريين مدخل حديث"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص322.

باستخدام خاصية التناظر للتوزيع الطبيعي المعياري نجد: $Z(\propto/2) = -Z(1-\propto/2)$ وعليه:

$$P_r\left\{-Z_{(1-\propto/2)} < Z < Z_{(1-\propto/2)}\right\} = 1-\propto$$

و بالتعويض عن Z نحصل على :

$$P_r\left\{-Z_{(1-\propto/2)} < \frac{\check{X}-u}{\frac{\delta}{\sqrt{n}}} < Z_{(1-\propto/2)}\right\} = 1-\propto$$

التي تكتب على الشكل :

$$P_r = \left\{\check{X} - Z_{(1-\propto/2)}\frac{\delta}{\sqrt{n}} < u < \check{X} + Z_{(1-\propto/2)}\frac{\delta}{\sqrt{n}}\right\} = 1-\propto$$

وإذا كانت $\breve{x}$ هي القيمة المشاهدة لـ$\check{X}$ فان فترة الثقة لـ u هي $\breve{x} \pm Z(1-\propto/2)\frac{\delta}{\sqrt{n}}$ ومستوى الثقة $(1-\propto)100\%$.[25]

ثانيا -إنشاء فترة ثقة للوسط الحسابي u في التوزيع الطبيعي $N\sim(,\delta^2)$ إذا كانت δ^2 غير معروفة:

نعلم أنه من المفروض أن يتوزع متوسط عينة عشوائية حجمها n مسحوبة من مجتمع طبيعي $N\sim(u,\delta^2)$ (δ^2معلوم) وفق التوزيع الطبيعي $N\sim(u,\frac{\delta^2}{n})$ وعليه المتغير المعياري يساوي $Z = \frac{\check{X}-u}{\delta\sqrt{n}}$، لكن في حال كون تباين المجتمع δ^2 مجهول فمن المعقول استبدال المعلم δ بالإحصاء S لتصبح الصيغة الجديدة $T = \frac{\check{X}-u}{s\sqrt{n}}$[26]، و التي يمكن توضيح أنها تتوزع وفق توزيع **Student** بـ(n-1) درجة حرية:

$$T_{(n-1)} = \frac{Z}{\sqrt{x_2/n-1}} = \frac{\check{X}-u}{\delta/\sqrt{n}} \div \sqrt{\frac{(n-1)S^2}{\delta^2(n-1)}} = \frac{\check{X}-u}{\delta/\sqrt{n}} \cdot \frac{\delta}{S} = \frac{\check{X}-u}{S\sqrt{n}}$$

وعليه فالكمية المحورية المناسبة هي: $T = \frac{\check{X}-u}{s\sqrt{n}}$ وهي دالة في المقدر $\check{x}$ والمعلم u وتوزيعها يعتمد على توزيع Student بـ(n-1) درجة حرية والذي لا يعتمد على المعلم u (توزيع Student يشبه التوزيع

الطبيعي المعياري في كونه متناظر ومتماثل حول الصفر لكنه أكثر تشتتا لأن إضافة الإحصاء الثاني S للصيغة يزيد من تشتت T من عينة لأخرى).

وعلى أساس ما سبق :

$$P_r\left\{-T_{(1-\propto/2)} < T < T_{(1-\propto/2)}\right\} = 1-\propto$$

وبالتعويض عن T نجد:

$$P_r = -T_{(1-\propto/2)} < \frac{\check{X}-u}{s\sqrt{n}} < T_{(1-\propto/2)}\} = 1-\propto$$

والتي يمكن أن تكتب على الشكل:

$$P_r\left\{\check{X} - T_{(1-\propto/2)}S\sqrt{n} < u < \check{X} + T_{(1-\propto/2)}S\sqrt{n}\right\} = 1-\propto$$

وعليه إذا كانت s , $\check{}$ هما القيمتان المشاهدتان لـ$\check{X}$ وS فإن فترة الثقة بدرجة ثقة $100\%(1-\propto)$ هي:

$$\check{x} \pm T(1-\propto/2)s/\sqrt{n} \quad [27]$$

وبناء على كل ما سبق يمكن كتابة الهيكل العام لفترة الثقة لمعلم ما من الشكل:

التقدير بنقطة ± قيمة جزئية x الخطأ المعياري للتقدير بنقطة.

أو:

التقدير بنقطة ± هامش خطأ المعاينة.

المحور الرابع: تطبيق نظرية النهاية المركزية

- **حالة بيانات مستخرجة من توزيع أسي وتوزيع بواسون:**

سنعطي فيما يلي التعليمات الخاصة باستدراج 5000 عينة حجم كل منها 36 من مجتمع يتوزع توزيع بواسون، كما سنولد عينات عشوائية حجم كل واحدة منها 36 من التوزيع الأسي* (الذي يستخدم في دراسة الكفاءة لتمثيل فترة حياة الدارات الالكترونية) بمعدل $\frac{1}{10}$ أي أنها تابع أسي بوسط حسابي 10 وتباين 100. ولتحقيق ذلك نستخدم التعليمات أدناه:

*تابع الكثافة متغير عشوائي يتوزع توزيعا أسيا :

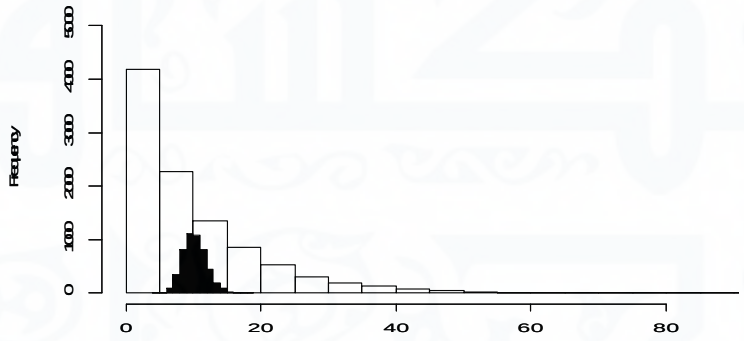
$$f(x) = \lambda e^{-\lambda x} \quad \mathrm{E(x)} = \frac{1}{\lambda} \qquad var(x) = \frac{1}{\lambda^2}$$

```
N=10000
> # rpois génère une variable de N observations qui a une deviation de Poisson
> #de moyenne 10 et de variance 10
> rendement=rpois(N, lambda=10)
> #on arrondit rendement à zero chiffres après la virgule
>redement=round(rendement)
> #initialisation du vecteur
> M=5000
> moyennes=rep(0,M)
> #on tire 5000 échantillons de 36
> #et le résultat est mis dans le vecteur moyenne
>for( i in 1:M) moyennes[i]=mean(sample(rendement,36))
>hist (rendement ,xlim = c(0,20),ylim = c(0,3000),main="",xlab="")
>par(new=TRUE)
>hist (moyennes ,xlim = c(0,20),ylim = c(0,3000),main="",xlab="", col=1)
>sd(rendement)
[1] 3.241304
>sd(moyennes)
[1] 0.5565438
>sd(rendement)/sqrt(36)
[1] 0.5402173
```

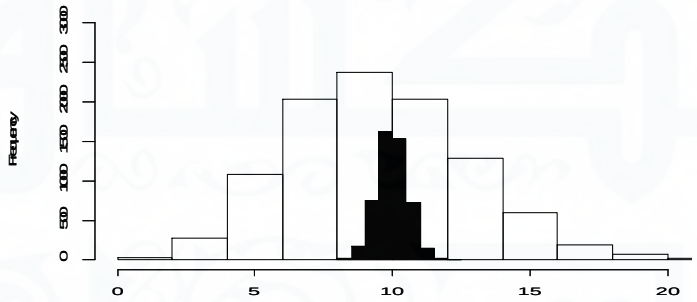
```
> N=10000
> #rexpgenère une variable de N observations qui a une distribution exp
> rendement=rexp(N,rate=1/10)
> # on arrondit rendement a zero 0 chiffres après la virgule
> rendement = round(rendement)
> #initialisation du vecteur
> M=5000
> moyennes = rep(0,M)
> #on tire 5000 échantillon de taille 36 .
> # et le resultat est mis dans le vecteur moyenne
> for ( iin 1:M ) moyennes [i] = mean (sample(rendement ,36))
>hist (rendement ,xlim = c(0,87),ylim = c(0,5000),main="",xlab="")
>par(new=TRUE)
>hist (moyennes ,xlim = c(0,87),ylim = c(0,5000),main="",xlab="", col=1)
>sd(rendement)
[1] 10.19886
>sd(moyennes)
[1] 1.718560
>sd(rendement)/sqrt(26)
[1] 2.000161
```

المصدر: نتائج الحزمة الإحصائية R

الشكل 02: توزيع المعاينة للوسط الحسابي للتوزيع الأسي



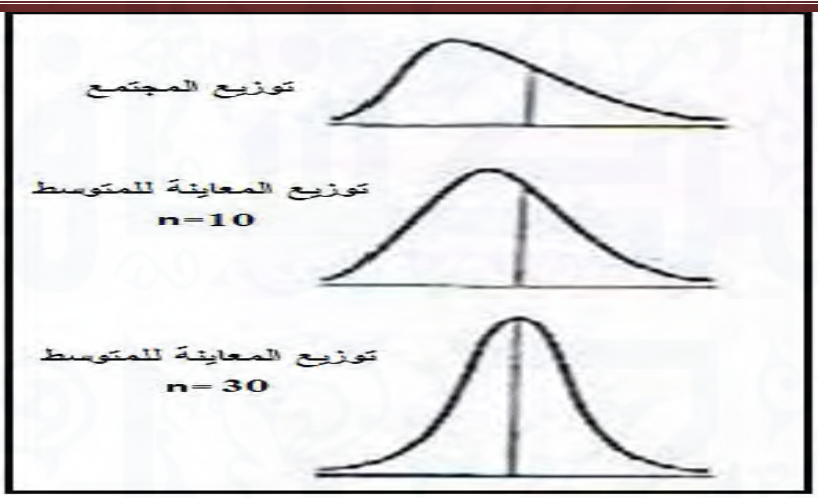
الشكل 03: توزيع المعاينة للوسط الحسابي لتوزيع بواسون



المصدر: نتائج الحزمة الإحصائية R

من الشكلين السابقين (المدرج بالأسود) يتبين لنا أن توزيع المعاينة للمتوسط لكل من توزيع بواسون والتوزيع الأسي هو التوزيع الطبيعي، بانحراف معياري يساوي انحراف المجتمع مقسوما على $\sqrt{36}$ و$\sqrt{26}$ على التوالي، وعليه يتبين لنا أن نظرية النهاية المركزية قد خلقت لدينا إحساسا بتخمين معين، حيث نجد أن توزيع المعاينة لـ $\overline{X}$ قريبا من التماثل وله شكل ربوة عندما تكون n كبيرة ولو كان توزيع المجتمع ليس طبيعيا، ففي العينات العشوائية الكبيرة نحصل بيانات نموذجية تحتوي على عدد كبير من القيم التي هي أعلى وأدنى من متوسط المجتمع وعليه تكون فرصة وقوع $\overline{X}$ أعلى من U مساوية لفرصة وقوعها أدنى من U وعليه إذا كانت العينة ذات حجم كبير فإن توزيع النتائج الممكنة لـ $\overline{X}$ سيكون متماثلا وله قمة وحيدة، ومن الشائع علميا استخدام n=30 كمقياس لتحديد ما إذا كان من الأمان افتراض أن توزيع المعاينة لـ $\overline{X}$هو تقريبا طبيعي أم لا، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل 04: تأثير حجم العينة على شكل توزيع متوسط العينة:

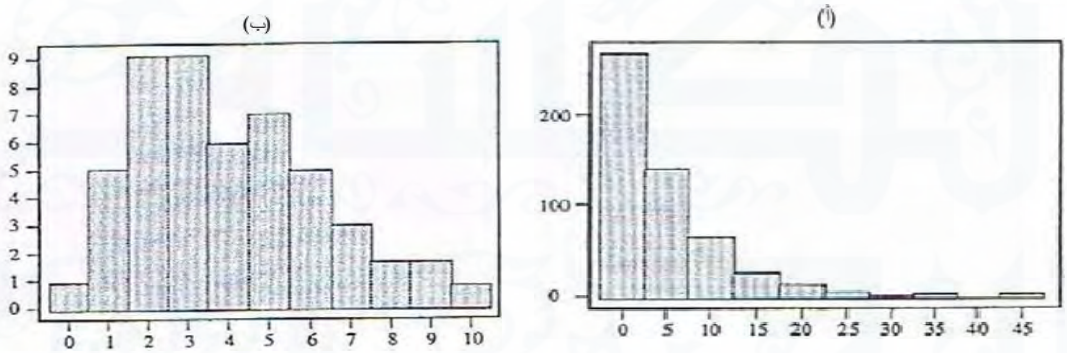


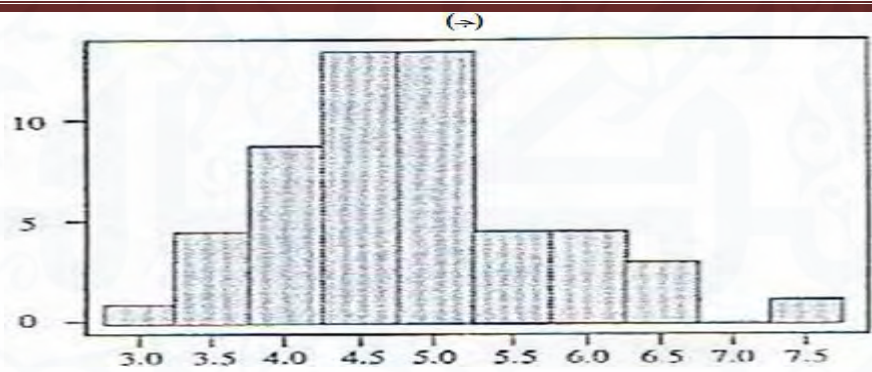
المصدر: من إعداد الباحثة

ويمكن توضيح نظرية النهاية المركزية بشكل أكثر تفصيلا كما يلي:[28]

تم محاكاة 50 عينة كل ذات الحجم n=10 من مجتمع توزيعه ملتوي بشدة، ثم أعيد محاكاة 50 عينة كل منها ذو الحجم n=40، ويمكن توضيح النتائج كما يلي:

شكل 05: تأثير حجم العينة على توزيع متوسط العينة عندما يكون n=10 و n=40:





في الجزء (أ) من الشكل تم توضيح توزيع المجتمع حيث يلاحظ الالتواء بشدة، أما في الأجزاء (ب) و(ج) عرضت توزيعات المعاينة لـ $\bar{}$ لجميع العينات الخمسين عندما تكون n=10 ثم n=40 على التوالي. ونلاحظ في الجزء (ب) أنه عندما تكون n=10 فإن توزيع المعاينة لـ $\bar{}$ يبقى ملتويا بعض الشيء لكن في الجزء (ج) أين n=40 فإن توزيع المعاينة لـ $\bar{}$ يكون كتماثل وله شكل ربوة.

استنتاجات وتوصيات:

* في حالة التقدير بنقطة تستخدم الإحصاءات في تقدير المعالم مباشرة، وكل إحصاء تحددت قيمته من عينة عشوائية هو متغير عشوائي يسمى توزيع قيمه لكل العينات العشوائية المتساوية الممكنة بتوزيع المعاينة لذلك الإحصاء.

* بدمج المعلومات المستمدة من عينة عشوائية واحدة مع بعض النظريات الإحصائية يمكن على الأقل تحديد توزيع المعاينة لإحصاء ما بصورة تقريبية.

* وفقا لقانون الأعداد الكبيرة فإنه باحتمال قريب من الواحد بالقدر الذي نريده يمكن جعل الفرق بين متوسط العينة $\bar{}$ ومتوسط المجتمع u صغير بالقدر الذي نريده وذلك باختيار حجم العينة.

* تبين نظرية النهاية المركزية أنه كلما تم تكرير التجربة كلما كان خطأ المعاينة صغيرا وبالتالي كلما كان تقدير المتوسط أكثر دقة، وكلما كان حجم العينة كبير كفاية ($n \geq 30$) يمكن اعتبار التوزيع الطبيعي تقريبا جيدا للتوزيع الاحتمالي للإحصاءات التي شكل مجموع أو متوسط لقياسات العينة بصرف النظر عن توزيع المجتمع.

* عندما نكون مهتمين بتقدير معلمة ما يكون من المهم أن يتوفر لدينا التقدير بنقطة، حجم الخطأ المحتمل في التقدير بنقطة، ودرجة الثقة.

* يمكن لغير الإحصائيين تطبيق النظريات الإحصائية في مختلف مجالاتهم بطريقة مبسطة دون التعمق في التعقيد الرياضي باستخدام البرمجيات الإحصائية.

الهـــوامـــش والإحـــالات:

1- ناظم الشمري، "**الإحصاء الرياضي**"، الكتاب الثالث، دمشق، 1978، ص 176.

2-أحمد عودة أحمد عبد المجيد، "**مشكلات استخدام الإحصاء في تحليل البيانات للرسائل العلمية والأطروحات**"، الملتقى الأول حول تجويد الرسائل والأطروحات وتفعيل دورها في التنمية الشاملة، الرياض، 2011، ص ص2-3.

3- Pierre-Gheury, **«Guide pratique de l'analyse de donnée** », De Boeck, Belgique, 2010, P 62.

4- أحمد عودة عبد المجيد، "**مشكلات استخدام الإحصاء في تحليل البيانات للرسائل العلمية والأطروحات**"، مرجع سبق ذكره، ص2.

5- ناظم الشمري، "**الإحصاء الرياضي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص179-180.

6- جورج كانافوس، دون ميلر، ترجمة سلطان محمد عبد الحميد، "**الإحصاء للتجاريين مدخل حديث**"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص26.

7- ياسر الموسى، "**الإحصاء التطبيقي باستخدام الحاسب الآلي**"، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003، ص210.

8- راجع أحمد عودة عبد المجيد، زين العابدين عبد الرحيم البشير، "**الاستدلال الإحصائي**"، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص ص 58،90.

9- جورج كانافوس، دون ميلر، "**الإحصاء للتجاريين مدخل حديث**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 264،268، 269.

10- نفس المرجع السابق، ص270.

11- ناظم الشمري، "**الإحصاء الرياضي**"، مرجع سبق ذكره، ص183.

12- Jean- Jacques Croutsche , « **Statistique et analyse des donnée en marketing et gestion »,** Edition ESKA, Paris, 1997, pp 109-110.

13- ناظم الشمري، "**الإحصاء الرياضي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

14- نفس المرجع السابق، ص189.

15- Bernard Verlant, Geneviève Saint- Pierre, « **Statistiques & probabilités** », Berti Edition, Algérie, 2008, p 157.

16- ناظم الشمري، "**الإحصاء الرياضي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-189.

17- أنيس إسماعيل كنجو، "**الاحصاء والاحتمال**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 356-357.

18- Bernard Verlan, Geneviève saint- pierre, « **Statistiques et probabilités** », op,c.i.t, p112 .

19- ناظم الشمري، "**الإحصاء الرياضي**"، مرجع سبق ذكره، ص163.

20- روبر مارتن بلان، "**المدخل إلى الإحصاء الطبي**"، المركز العربي للتعريب والترجمة التأليف والنشر، دمشق، 2000، ص 136.

21- أنيس إسماعيل كنجو، "**الإحصاء والاحتمال**"، مرجع سبق ذكره، ص357.

22- جورج كانافوس، دون ميلر، "**الإحصاء للتجاريين مدخل حديث**"، مرجع سبق ذكره، ص314.

23- أحمد عودة عبد المجيد، زين العابدين عبد الرحيم البشير، "**الاستدلال الإحصائي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص141-143.

24- جورج كانافوس، دون ميلر، "**الإحصاء للتجاريين مدخل حديث**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 321-322.

25- أحمد عودة عبد المجيد، زين العابدين عبد الرحيم البشير، "**الاستدلال الإحصائي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-144.

26- Murray R- Spiegel, **« Probabilités et statistique »**, Série Schaun, Paris, 1984, p 169.

27- أحمد عودة عبد المجيد، زين العابدين عبد الرحيم البشير، "**الاستدلال الإحصائي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 146، 147.

28- جورج كانافوس، دون ميلر، "**الإحصاء للتجاريين مدخل حديث**"، مرجع سبق ذكره، ص384.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

مستوى الرضا لدى الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي وأثره على الولاء الوظيفي

The level of satisfaction among the Jordanian academic working in the Saudi Arabian Universities toward the organizational climate and its impact on the job loyalty

د. عاكف لطفي خصاونة، جامعة البلقاء التطبيقية/ المملكة الأردنية الهاشمية
د. فادي حامد القضاة، د. حمدي جبر بركات، جامعة عجلون الوطنية/ المملكة الأردنية الهاشمية

تاريخ التسليم:(28 /2017/02)، تاريخ التقييم:(19 /2017/03)، تاريخ القبول:(22 /2017/04)

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى رضا الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي السائد فيها، وأثره على الولاء الوظيفي.

واعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية الذين يحملون الشهادات الجامعية العليا (الماجستير والدكتوراه) في التخصصات المختلفة والذين يدرسون في الجامعات السعودية والبالغ عددهم ما يقارب (12000) موظف أكاديمي، وقد انحصرت عينة الدراسة على (1200) موظف أكاديمي، أي ما نسبته 10% من حجم المجتمع الكلي، تم التوصل إليهم من خلال استخدام عينة كرة الثلج "الشبكية". وتوصلت الدراسة إلى وجود رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن كل من (القيادة الإدارية، جودة الهيكل التنظيمي، الخدمات الإدارية، سلوكيات الطلبة، وأسلوب الحوافز) اما فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية فان مستوى الرضا عنها كانت بدرجة متوسطة، كما أوجدت الدراسة وجود أثر وبدرجة مرتفعة للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين فى تلك الجامعات.

الكلمات المفتاحية: الرضا، الأكاديميين العاملين، الجامعات السعودية، المناخ التنظيمى، الولاء الوظيفى.

Abstract

The study aims to identify the level of satisfaction among the Jordanian academic working in the Saudi Arabian Universities toward the organizational climate and its impact on the job loyalty.

The researchers used the descriptive analytical method in this study, the population of the study consists Jordanian academics in Saudi Arabian universities that holds higher education (Master's and Doctorate degrees) in different majors, which is around 12000 academic employee, the sample of the study is 1200 academic employee which is (10%) of the total population by using snowball sampling method. The study found that there is a high level of satisfaction between the Jordanian academic employees about (Managerial leadership, organizational structure quality, managerial services, student behavior, and incentives method); meanwhile the satisfaction level about the social relationships was in moderate level. The study also found that there is a strong impact by the mainstream organizational climate in the Saudi Arabian universities on job loyalty for Jordanian academics in Saudi Arabian universities.

Keywords: Satisfaction, Academics employees, Saudi Arabian universities, organizational climate, job loyalty

مقدمة:

يشكل المناخ التنظيمي بكافة عناصره المختلفة (الإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية) جوهر البناء المؤسسي في بيئة المنظمة الداخلية على اعتبار أن هذه العناصر تشكل جسم المنظمة وكيانها ومن خلالها يتحدد الطابع الشخصي لها وسمة التميز عن غيرها من المنظمات (فليه والسيد، 2005)، هذا فضلاً على أن ما تحققه تلك العناصر من انعكاسات ايجابية كثيرة على أداء العاملين من حيث الجاهزية والتميز والولاء وغيرها من السلوكيات الوظيفية التي لا شك أن نتاجها ينعكس بالنهاية على أداء المنظمة ككل وتساعدها كذلك في تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعليه وفق نظام مؤسسي متكامل يضمن العمل في مسار وظيفي ممنهج ورشيد يحقق للمنظمة المكانة المرموقة والجدارة التنافسية على الآخرين (Specter, 2000)، وكون أن مؤسسات التعليم العالي على العموم والجامعات على وجه الخصوص تلعب الدور الأساس والحيوي في تحقيق الأهداف التنموية على المستوى الوطني ولها نصيب كبير من مدخلات المنظومة المجتمعية المتمثلة بالطلبة الذين يشكلون نسبة كبيرة من التركيبة السكانية في أي مجتمع كان، الأمر الذي يقع على عاتقها، أي مؤسسات التعليم العالي ويحتم عليها مسؤولية كبيرة نحو إدارة هذه المنظومة بشكل فاعل يضمن مخرجات نوعية من الطلبة تتناغم مع أهداف التعليم السامية التي تعود بالنفع ليس على الطالب فحسب وانما على المجتمع بمكوناته المختلفة، لأن ما تنتجه الجامعة من مخرجاتها البشرية ما هي إلا مدخلات وعمليات ومخرجات ايضاً في نفس الوقت تكمل بعضها البعض في حلقة النظام الواحد ودورة الحياة الشاملة سواءاً في المنظومة الاسرية أو المؤسسية أو المجتمعية أو غيرها.

ونظراً لما يحققه المناخ التنظيمي من دعائم لا حصر لها في انجاح منظمات الأعمال بشكل عام، والجامعات بشكل خاص وتمنحها فرص التكيف والتفاعل مع المتغيرات المختلفة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية فيها وذلك من حيث منح العاملين الأكاديمين قدرات وكفاءات اضافية وتبث في نفوسهم طاقات الولاء والانتماء والمواطنة الوظيفية التي تمنحهم رغبة العمل والاجتهاد والاستجابة لأهداف مؤسسات الجامعة والعمل وفق سياساتها واستراتيجياتها وتقديم الخدمات المثلى للطلبة والباحثين وكافة المستفيدين (المعاني، 1996)، لذلك فإن خلق مبدأ الولاء الوظيفي لدى العاملين أمر مهم جداً ويجب على الادارات الذكية أن تتبناه كونه يشكل المحرك الذي من خلاله يتولد الطاقة والديناميكية التي تسير عملية التقدم والتميز في أداء المؤسسات الحكومية لتتمكن من الاستمرار في عملية التحسين والتقدم في تأدية دورها التعليمي ورسالتها الوطنية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة من واقع زيادة حجم التدفق للكفاءات الأكاديمية الأردنية للعمل في دول الخليج العربي بشكل عام وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، الأمر الذي قد يؤدي الى انعكاسات سلبية على أداء مؤسسات التعليم العالي الأردنية من حيث البناء المعرفي وفقدان الكفاءات الأكاديمية.

أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما هو مستوى رضا الأكاديميين الأردنين العاملين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي السائد فيها من حيث: جودة الهيكل التنظيمي، القيادة الادارية المتبعة، الخدمات الادارية، العلاقات الاجتماعية، سلوكيات الطلبة، أسلوب الحوافز؟

2- ما هو أثر المناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين فيها؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة تحقيق الأهداف التالية :.

1. التعرف على مستوى رضا الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي السائد فيها.
2. التعرف على أثر المناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين فيها.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه المرتبط بالكفاءات البشرية الأكاديمية التي تشكل أحد أهم عناصر مدخلات النظام التعليمي في مؤسسات التعليم العالي من حيث الجانب العلمي والمعرفي وما يبنى عليها من عمليات تنعكس على الطالب الذي يشكل أبرز مخرجات العملية التعليمية والركيزة التي من خلالها يبنى المجتمع ويتطور على اختلاف مكوناته، لذلك فالدراسة تعتبر مهمة جداً لأسباب عديدة ومن أهمها ما يلي:

- تشكل أهمية لمؤسسات التعليم العالي الأردنية للتعرف على أسباب هجرة الكفاءات الأكاديمية الأردنية لجامعات أخرى.
- تشكل أهمية لمؤسسات التعليم العالي السعودية للاستفادة من نتائج الدراسة التي من خلالها يمكن الوقوف على واقع المناخ التنظيمي السائد في مؤسساتهم التعليمية العليا ومستوى رضا الأكاديميين العاملين عنها وأثرها على تحقيق الولاء لأغراض التحسين والتطوير المستمر في مجال التعليم العالي لتحقيق الميزة التنافسية على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

متغيرات الدراسة:

تتكون الدراسة من المتغيرات التالية:

أولاً : المتغير المستقل: ويتمثل بالمناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية، ويشمل العناصر التالية:(القيادة الإدارية،، جودة الهيكل التنظيمي، الخدمات الإدارية، العلاقات الاجتماعية، سلوكيات الطلبة، أسلوب الحوافز).

ثانياً : المتغير التابع: ويتمثل بالولاء الوظيفي، وسوف يتم قياسه من خلال الوقوف على مستويات الرضا لمجتمع الدراسة المبحوث حول الولاء الوظيفي نفسه في المواقع الوظيفية.

فرضيات الدراسة:

تشتمل الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية العامة الأولى: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن واقع المناخ التنظيمي السائد فيها ، وينبثق عنها الفرضيات التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للعاملين الأكاديميين الأردنيين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي من حيث القيادة الإدارية.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للعاملين الأكاديميين الأردنيين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي من حيث جودة الهيكل التنظيمي.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للعاملين الأكاديميين الأردنيين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي من حيث الخدمات الإدارية.
- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للعاملين الأكاديميين الأردنيين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي من حيث العلاقات الاجتماعية.
- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للعاملين الأكاديميين الأردنيين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي من حيث سلوكيات الطلبة.
- الفرضية الفرعية السادسة: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للعاملين الأكاديميين الأردنيين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي من حيث أسلوب الحوافز.

الفرضية العامة الثانية: يوجد أثر بدرجة مرتفعة للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين فيها.

التعريفات الإجرائية:

الرضا: ويعني درجة شعور الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية بالارتياح والسعادة نتيجة إشباع حاجاتهم الوظيفية.

العاملين الأكاديميين: وهم من فئة الموارد البشرية الأردنية ذات المؤهلات والكفاءات والخبرات الأكاديمية في مستوى درجة الماجستير والدكتوراه الذين يعملون في مؤسسات التعليم العالي السعودية (الجامعات والكليات).

الجامعات السعودية: ويقصد بها كافة الجامعات والكليات العامة والخاصة التابعة لوزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والتي تعنى بتقديم البرامج التعليمية للطلبة في مرحلة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه ومنحهم الشهادات العلمية في التخصصات المختلفة.

المناخ التنظيمي: ويقصد به البيئة الداخلية في الجامعات السعودية وما توفره للأكاديميين العاملين فيها مثل الإجراءات، السياسات، الأساليب والطرق الإدارية والثقافية والقانونية والتكنولوجية لتوفير لهم بيئة العمل الملائمة التي تنعكس على ولاءهم وإنتاجهم الوظيفي. وسوف يتم قياس المناخ التنظيمي في هذه الدراسة من خلال العناصر التالية:

- القيادة الإدارية: ويقصد بها أساليب وسلوكيات المستويات الوظيفية العليا المتبعة تجاه العاملين الأكاديميين في الأقسام والكليات الأكاديمية المختلفة في الجامعات السعودية من حيث الديمقراطية والمشاركة وتفويض السلطة وسهولة الاتصال ودعم الإبداع.
- جودة الهيكل التنظيمي: ويقصد به الخريطة التنظيمية التي تحدد كافة المستويات الوظيفية والسياسات والإجراءات الإدارية المستخدمة في أقسام وكليات الجامعات السعودية من حيث البساطة والوضوح والشفافية في الدور والمنهاج والواجبات والتسلسل الوظيفي والتعاون والطمأنينة الوظيفية لتسهيل المسار الوظيفي للعاملين فيها.
- الخدمات الإدارية: ويقصد بها كافة الخدمات الإدارية المختلفة واللوجستية التي تقدم في الجامعات السعودية للأكاديميين العاملين لتسهيل أداءهم الوظيفي كالمكتب والقرطاسية، والهاتف، والحاسوب، والمقاعد، والنظافة وسرعة الاستجابة وغيرها.
- العلاقات الاجتماعية: ويقصد بها الروابط والصلات بين العاملين الأكاديميين والإدارات التابعين لها على اختلاف الخصائص الشخصية كعلاقة الاحترام والتقدير والود والصداقة وتبادل الزيارات في المناسبات المختلفة.
- سلوكيات الطلبة: ويقصد بها ردود أفعال الطلبة في الجامعات السعودية تجاه الأكاديميين من حيث الالتزام بالضوابط والأنظمة والقوانين والتعليمات الجامعية وتبادل الاحترام والمشاركة والتفاعل مع أعضاء الهيئة التدريسية لتحقيق النجاح بجد واجتهاد دون اعتبارات شخصية.
- أسلوب الحوافز: ويقصد بها قيمة العوائد المختلفة المالية والمعنوية التي تمنحها الجامعات السعودية للعاملين الأكاديميين فيها بعدالة وعدم التمييز لغرض التحفيز والمكافأة على الأداء المتميز.

الولاء الوظيفي: ويقصد به درجة التزام الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية بواجباتهم ومهامهم وأدوارهم الوظيفية وتفاعلهم مع رؤسائهم المباشرين والعمل دون تقصير وبذل أقصى الجهود في أداءهم لإنجاح جامعتهم والحرص على تميزها والرغبة بالاستمرارية في العمل فيها والاعتزاز بها.

منهجية الدراسة:

أسلوب الدراسة: اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى معرفة مستوى رضا الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي السائد فيها وأثره على الولاء الوظيفي.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية الذين يحملون الشهادات الجامعية العليا (الماجستير والدكتوراه) في التخصصات المختلفة والذين يدرسون في الجامعات السعودية والبالغ عددهم ما يقارب (12000) موظف أكاديمي (السفارة الأردنية، 2016).

عينة الدراسة: نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة التوصل لكافة أفراد مجتمع الدراسة بسبب البعد المكاني والظروف الوظيفية، فقد انحصرت عينة الدراسة على (1200) موظف أكاديمي، أي ما نسبته 10% من حجم المجتمع الكلي. وقد ارتئ الباحثون أن يلجئون إلى استخدام عينة كرة الثلج "الشبكية" كونها تعتبر من العينات التي تؤدي إلى الاستدلال على أفراد مجتمع الدراسة المستهدفين من خلال الفرد المبحوث نفسه الذي يقوم بإرشاد الباحث وتزويده بمعلومات عن أفراد مجتمع الدراسة وأماكن تواجدهم وذلك بسبب خصوصية مجتمع الدراسة المستهدف الذي يتسم بتوزعه على مناطق جغرافية مختلفة سواء في أماكن عملهم الاصلي في المملكة العربية السعودية أو في بلدهم الأصلي الأردن أثناء فترة الزيارة، وتم توزيع الاستبانات على كافة أفراد العينة في الدراسة المستهدفة، وقد تم استرجاع (870) استبانة وتم استبعاد 23 منها لعدم اكتمالها بنسبة كبيرة، وقد تم تحليل المتبقي والبالغ نسبته 72.5 %، وهي نسبة عالية في العرف الإحصائي والبحث العلمي لاعتماد العينة وتتيح المجال لتعميم نتائج الدراسة (Sekaran, 2006).

وحدة التحليل: تمثلت وحدة التحليل في هذه الدراسة التي خضعت للمعاينة الإحصائية بالموظف الأكاديمي الأردني المغترب (فرد) الذي يعمل بوظيفة عضو هيئة تدريس في الجامعات في المملكة العربية السعودية ويأتي إلى بلده الأصلي الأردن لغرض الزيارة فقط أثناء فترات العطل والإجازات والأعياد والمناسبات المختلفة.

ولقياس أسئلة الدراسة فقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Fifth Likert Scale) ذي النقاط الخمس الذي يحتسب اوزأن تلك الفقرات على النحو التالي: بدرجة عالية جدا (5) درجات، بدرجة عالية (4) درجات، بدرجة محايد (3) درجات، بدرجة متدنية (2) درجة، بدرجة متدنية جدا (1) درجة.

البيانات وطريقة جمعها: اعتمد الباحثون على المصادر التالية لجمع البيانات وهي:

- المصادر الثانوية: وقد اشتملت هذه المصادر على البيانات والمعلومات المتوافرة في الكتب والدراسات، والدوريات والمجلات، والنشرات والإحصائيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الموجودة في مكتبات الجامعات والمواقع الإلكترونية.
- المصادر الأولية: تضمنت المصادر الأولية، الاستبانة التي قام الباحثون بإعدادها من أجل جمع البيانات التي لم تكن موجودة مسبقاً، والتي تعتبر أداة الدراسة والتي تم إعدادها وتطويرها استناداً إلى أسئلة هذه الدراسة ومتغيراتها المستقلة والتابعة وبياناتها الثانوية للإجابة عليها من قبل مجتمع الدراسة والعينة المختارة

للوصول إلى الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها. وقد استمر الباحثون في عملية التوزيع للاستبانة والجمع للبيانات لمدة أسبوعين متتاليين خلال الفترة من 5- 2016/3/20 وهي الفترات التي يقوم بها المغتربون الأردنيون في المملكة العربية السعودية بزيارة الأهل والأصدقاء في الأردن لقضاء فترة الاستراحة بسبب عطلة الربيع. وقد تضمنت الاستبانة جزأين رئيسيين وهما على النحو التالي:

الجزء الأول: تضمن الفقرات التي تقيس مستوى رضا الأكاديميين العاملين عن المناخ التنظيمي السائد في مواقع عملهم في الجامعات السعودية، وتوزعت الفقرات على عناصر المتغير المستقل، حيث الفقرات من 1-5 تقيس مستوى رضا الأكاديميين العاملين عن المناخ التنظيمي من حيث القيادة الإدارية، والفقرات من 6-10 تقيس مستوى رضا العاملين الاكاديميين عن المناخ التنظيمي من حيث الهيكل التنظيمي، والفقرات من 11-15 تقيس مستوى رضا الأكاديميين العاملين عن المناخ التنظيمي من حيث الخدمات الإدارية، والفقرات من 16-20 تقيس مستوى رضا الأكاديميين العاملين عن المناخ التنظيمي من حيث العلاقات الاجتماعية، والفقرات من 21-25 تقيس مستوى رضا الأكاديميين العاملين عن المناخ التنظيمي من حيث سلوكيات الطلبة، والفقرات من 26-30 تقيس مستوى رضا الأكاديميين العاملين عن المناخ التنظيمي من حيث أسلوب الحوافز.

الجزء الثاني: يتضمن الفقرات من 31-45 التي تقيس المتغير التابع وهو الولاء الوظيفي.

- اختبار أداة الدراسة: تم إخضاع أداة الدراسة إلى نوعين من الاختبارات وهي:

- اختبار صدق أداة الدراسة: وهي التي تقيس مدى قدرة الاستبانة على قياس متغيرات الدراسة التي صممت من أجل قياسها، وتم ذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من ذوي الخبرة والاختصاص في علوم الإدارة والتسويق والإحصاء، واللغات، وقد تم الإطلاع على آراءهم واقتراحاتهم حول أبعاد الدراسة من حيث مدى وضوح الفقرات، وشموليتها، وارتباطها بعناصر المتغيرات، والتصحيحات اللغوية، وتم الأخذ بها وتطوير فقرات الاستبانة بناء على توصياتهم واقتراحاتهم.
- ثبات الأداة: حيث يرتبط هذا بمدى الحصول على نفس النتائج في حال إعادة تكرير توزيعها لأكثر من مرة في ظروف متشابهة، حيث تم الاعتماد على مقياس الفا كرونباخ (*Kronbach's Alpha*)، وقد بلغت نتيجة الإختبار (86%)، وهي نسبة مناسبة في العرف الاحصائي وتتيح المجال أمام الباحث تعميم نتائج الدراسة (*Sekaran, 2006*).

- أساليب التحليل الإحصائي: ومن أساليب التحليل الإحصائي فقد تم استخدام حزمة الإحصاء SPSS المحوسبة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي، وتم استخدام االمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل كرونباخ الفا، واختبار "T".

وقد تم اعتماد المعيار الإحصائي الآتي في تصنيف المتوسطات الحسابية:1.-2.33 منخفض، 2.34-3.66 متوسط، 3.67-5 مرتفع.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بالحدود التالية:.

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على موضوع المناخ التنظيمي والولاء الوظيفي. حيث انحصرت عناصر المناخ التنظيمي على ستة عناصر وهي (القيادة الإدارية،، جودة الهيكل التنظيمي، الخدمات الإدارية، العلاقات الاجتماعية، سلوكيات الطلبة، أسلوب الحوافز).
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية على مجتمع الأكاديميين العاملين في الجامعات في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: اقتصر تطبيق الدراسة الحالية على نهاية الفصل الدراسي الثاني 2016/2015 خلال فترة إجازة أعضاء هيئة التدريس وزيارتهم للأردن.

الإطار النظري:

مفهوم المناخ التنظيمي:

عرف العميان (2005) المناخ التنظيمي بأنه عبارة عن البيئة أو النظام الاجتماعي الكلي للعاملين في التنظيم الواحد والذي يشمل كلا من الثقافة والقيم والتقاليد والأعراف والأنماط السلوكية والمعتقدات الاجتماعية وطرق العمل المختلفة التي تؤثر على الأنشطة والتفاعل الإنساني والاقتصادي داخل المنظمة. وقد عرف (Al-khasawneh, 2013) المناخ التنظيمي بأنه عبارة عن كل ما يحيط بالعاملين من عوامل ومستلزمات توفرها الإدارة العليا في المنظمة لتحديد المسار الوظيفي للعاملين مثل الهيكل التنظيمي، الثقافة التنظيمية، الأنظمة والقوانين، أسلوب الإدارة، أنماط الاتصال والإجراءات وسياسات العمل، وتشكل هذه العوامل قوة مؤثرة ايجابياً أو سلبياً على أداء العاملين وسلوكياتهم الوظيفية. وعرف (Chenat, 2007) المناخ التنظيمي على أنه مجموعة من المستلزمات التي ينظر إليها العاملون في المنظمة على أنها ضرورية في بيئة المنظمة الداخلية لأنها تؤثر على أداءهم الوظيفي مثل وضوح المهام والأدوار، والتدريب والممارسات الإدارية المختلفة التي تحقق للعاملين الرضا. بينما عرفه (Stone, etal, 2004) بأنه عبارة عن الأشياء التنظيمية المختلفة الموجودة داخل المنظمة والتي تتوافق مع توقعات وتصورات العاملين كأسلوب القيادة والهيكل التنظيمي والقرارات المتخذة داخل المنظمة. وعرفه (Hafer&Greshman, 2008) بأنه عبارة عن الأجواء الداخلية المتوفرة في المنظمة لتلبية متطلبات العاملين وحاجاتهم ولتسهيل عملية الانجاز والأداء المطلوب منهم كالهيكل والثقافة التنظيمية والعمليات والإجراءات المختلفة. بينما اعتبر (Luthans, 1998) أن المناخ التنظيمي عبارة عن أحد عناصر الثقافة التنظيمية والذي يعني بالشعور والإدراك الكلي للعاملين حول الواقع المادي في المنظمة وتفاعلهم وطريقة تواصل العاملين مع الزبائن أو الأطراف الخارجية.

وقد اتفق كثيراً تعريف (Schein, 1992) مع تعريف Luthans من حيث أن المناخ التنظيمي عبارة عن شعور العاملين داخل المنظمة بترابطية العمل الجماعي والراحة النفسية والتفاعل مع بعضهم البعض ومع الزبائن ومع الآخرين داخل المنظمة.

ولغرض هذه الدراسة فإن الباحثون يعرفون المناخ التنظيمي على أنه عبارة عن كل ما تحتويه البيئة الداخلية في المنظمة من مكونات أو مستلزمات أو ممارسات إدارية مختلفة يوفرها القائمون على إدارة المنظمة بهدف تسهيل أداء العاملين وتسيير مهامهم الوظيفية كالنمط القيادي، وجودة الهيكل التنظيمي، والخدمات الإدارية، والعلاقات الاجتماعية، وسلوكيات الطلبة، وأسلوب الحوافز لتنعكس على الولاء الوظيفي للعاملين.

عناصر المناخ التنظيمي:

بين Singh, et al (2011) أن عناصر وأبعاد المناخ التنظيمي تكون ما بين ملموسة وغير ملموسة وتشكل بؤرة مركزية مهمة وذات تأثير على نفوس العاملين وسلوكياتهم بالاتجاه الإيجابي أو السلبي، حيث ينعكس الاتجاه الإيجابي على جودة السلوك والأداء والرضا والتميز والولاء الوظيفي والتعاون بين الرئيس والمرؤوس وتحقيق منافع متبادلة وكل ما هو ايجابي للمصلحة المشتركة بين العاملين والمنظمة وأصحاب المصالح، بينما ينعكس الاتجاه السلبي على سلوكيات سلبية لا تحقق عوائد ايجابية لأي طرف من أطراف المنظمة وإنما يكون من نتائجها الصراعات الوظيفية وضعف الأداء وترك العمل وكثرة الغيابات الوظيفية وغيرها.

وقد اختلفت مسميات المناخ التنظيمي كما تناولتها الدراسات المختلفة في الأدب الإداري، حيث أن هناك من يسميها بعناصر المناخ التنظيمي، ومنهم من يسميها بالخصائص وكذلك البعض الآخر يسميها بالأبعاد وكذلك بالمكونات وغيرها (عبد الرزاق، 2012). ولكن حتى لا نبتعد عن أهداف الدراسة ولا نفقد من قيمة أو أثر المناخ التنظيمي، يجب أن نؤكد أنه مهما اختلفت المسميات لعناصر المناخ التنظيمي الا أنه لا يوجد خلاف على ما يشكله المناخ التنظيمي من أهمية ومكانة. وتتعدد كذلك عناصر المناخ التنظيمي ما بين ملموسة وغير ملموسة وهناك العديد من الدراسات التي تناولت المناخ التنظيمي على الرغم من الاختلاف في العناصر التي تم دراستها والتي يعود جوهر أسبابها إلى اختلاف الدراسات في الأهداف ومجتمع الدراسة وطبيعة المنظمات والبيئة التي نفذت بها دراسات الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجمل في هذا البحث من خلال ما تم استعراضه للإطار النظري في هذا المجال بعض الدراسات والعناصر التي تم استخدامها للقياس مثل دراسة أبو حجيلة (2013) والتي كانت عناصرها (القيادة الإدارية، العلاقات والاتصالات، اتخاذ القرارات، الإجراءات والسياسات، البناء والتجهيزات)، ودراسة الكيلاني، ومقابلة (2014) والتي كانت عناصرها (العمل القيادي، العلاقات والاتصالات، الحوافز والنمو المهني، المشاركة في اتخاذ القرارات)، ودراسة عبدالرزاق (2012) والتي استخدمت عناصر كل من (الهيكل التنظيمي، القيادة الإدارية، الحوافز والمكافآت، الاتصالات، المشاركة في صنع واتخاذ القرارات)، ودراسة (Noordeen, etal, 2010) والتي اشتملت عناصرها على كل من (الإطار التنظيمي، الاتصالات، القيادة، العمل الجماعي، اتخاذ القرارات، الثقافة، الرضا الوظيفي، الحوافز)، ودراسة (Arabaci, 2010) والتي كانت عناصرها (الهيكل التنظيمي، الاتصالات، المكافآت، الصورة التنظيمية، الالتزام، مواجهة الخطر، الصراع التنظيمي، العمل الجماعي)، ودراسة (Reynolds, 2006) والتي كانت عناصرها (الاتصالات الداخلية، الهيكل

التنظيمي، المناخ السياسي، فرص التطوير المهني، التقييم، الترقية، شؤون العاملين)، ودراسة الكربولي (2010) والتي كانت عناصرها (الاستقلالية، الاتصال، العلاقات الإنسانية، أعباء العمل، المشاركة، تقويم الأداء، المناخ العلمي)، ودراسة صليحة (2010) والتي كانت عناصرها (الهيكل التنظيمي، نمو القيادة، نمط الاتصال، التكنولوجيا، العمل الجماعي ومشاركة العاملين في صنع القرار والحوافز)، وهناك العديد من الدراسات الأخرى التي درست عناصر المناخ التنظيمي والتي لا يتسع المجال لذكرها في هذا البحث، هذا فضلاً على أن هناك العديد من الدراسات التي درست المناخ التنظيمي من حيث الخصائص كما سيتم توضيحها لاحقاً أثنا عرض الدراسات السابقة من هذا البحث. وتأسيساً على ذلك فإن هذه الدراسة سوف تتناول العناصر التالية للمناخ التنظيمي لقياسها والتي تم توضيحها أيضاً من خلال التعريفات الإجرائية في الإطار المنهجي من هذا البحث وهي (القيادة، جودة الهيكل التنظيمي، الخدمات الإدارية، العلاقات الاجتماعية، سلوكيات الطلبة، أسلوب الحوافز).

الدراسات السابقة:

دراسة (Noordeen, etal, 2010) والتي هدفت إلى التعرف على مدى تأثير المناخ التنظيمي على الالتزام الوظيفي في شركة اتصالات بماليزيا، وقد حددت الدراسة مجموعة من عناصر المناخ التنظيمي لقياسها وهي (التصميم التنظيمي، الاتصالات، القيادة، العمل الجماعي، اتخاذ القرارات، الثقافة، الرضا الوظيفي، الدافعية)، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من خلال مقياس ليكرت الخماسي. وتوصلت الدراسة بشكل عام إلى وجود علاقة ايجابية بين المناخ التنظيمي والالتزام الوظيفي باستثناء عنصر الالتزام المستمر الذي يبين بعدم وجود علاقة ايجابية مع عنصر التصميم الوظيفي. ودراسة (Al-khasawneh, 2013) والتي هدفت التعرف على مسوى رضا العاملين في الفنادق السياحية في الاردن عن المناخ التنظيمي وأثره على الدوران الوظيفي من خلال دراسة بعض عناصر المناخ التنظيمي مثل (طبيعة العمل، أنماط السلطة، أسلوب التعامل بين الادارة والعاملين، أنماط الثواب والمكافأة، الأمن الوظيفي). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . وقد اشتملت الدراسة على عينة بلغت 362 موظفا، وتم استخدام الاستبانه كأده لجمع البيانات. وتوصلت النتائج الى وجود مستوى مرتفع حول رضا العاملين في الفنادق الاردنية عن المناخ التنظيمي في الفنادق التي يعملون بها, وقد كانت اعلى مستويات الرضا للعاملين حول العلاقة والتعامل ما بين الادارة العليا والعاملين, بينما كان أقل مستويات الرضا يتمركز حول الاستقرار الوظيفي، وأن مستوى الدوران الوظيفي للعاملين في الفنادق الأردنية مرتفع وقد كان أكثر الاسباب التي تدعوا العاملين الى الدوران الوظيفي هو البحث عن الاستقرار والامن الوظيفي.

بينما دراسة (Pourkiani, etal, 2014) والتي هدفت إلى توضيح مدى العلاقة بين كل من المناخ التنظيمي والالتزام التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية بين العاملين في شركة خوزستان للبترول في إيران. وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (1276) موظف واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة المشمولة بالدراسة. وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة ايجابية بين المناخ التنظيمي والالتزام

التنظيمي وبين سلوك المواطنة التنظيمية والمناخ التنظيمي وبين سلوك المواطنة التنظيمية والالتزام التنظيمي. وجاءت دراسة (Arabaci, 2010)، والتي هدفت إلى كشف واقع المناخ التنظيمي في كلية التربية في جامعة فيرات التركية من وجهة نظر العاملين الأكاديميين والإداريين. وقد ركزت على عناصر المناخ التنظيمي التالية (الهيكل التنظيمي، الاتصالات، المكافآت، الصورة التنظيمية، والالتزام، مواجهة المخاطر، الصراع التنظيمي، والعمل الجماعي). واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من خلال مقياس ليكرت الخماسي كمعايير قياسية لإجابات أفراد عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مستوى إدراك العاملين في كلية التربية عن المناخ التنظيمي متوسط بشكل عام وليس هناك مشاكل تواجه الأكاديميين والإداريين من حيث المشاركة في اتخاذ القرار، بينما يواجه العاملون الإداريون مشاكل من حيث عملية الاتصال، وان رضا العاملين الأكاديميين أعلى مستوى من الإداريين وأكثر ايجابية، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى رضا العاملين من الإناث وكبار السن أعلى مستوى وأكثر ايجابية من الذكور وصغار السن. أما دراسة (Adenike, 2011) والتي هدفت إلى كشف مستوى العلاقة بين المناخ التنظيمي وبين الرضا الوظيفي من وجهة نظر الأكاديميين في الجامعات النيجيرية، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة اعتماداً على الأسلوب العشوائي. وقد استخدمت الدراسة مجموعة من الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة والخصائص الوظيفية كالعمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة في الوظيفة، العلاقة مع المدير المباشر، وطبيعة العلاقات في المنظمة، وتوصلت النتائج إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المناخ التنظيمي السائد وبين الرضا الوظيفي للعاملين الأكاديميين في الجامعة. بينمادراسة (Zhang&Liu, 2010) والتي هدفت إلى كشف أثر خصائص المناخ التنظيمي على المتغيرات التنظيمية. وقد شملت الدراسة على (419) مدير وموظف من المشاركين في دورات تدريبية متقدمة في مجال إدارة الأعمال. وركزت الدراسة على قياس بعض الخصائص الشخصية لأفراد وعينة الدراسة مثل المستوى التعليمي، والموقع الوظيفي، فترة الخدمة في الوظيفة والواقع التنظيمي للمنظمة من حيث: التخصصية، وطبيعة العمل، وحجم المشروع، وأثر المناخ التنظيمي على تفعيل تلك المتغيرات. وقد بينت نتائج الدراسة على أن هناك تأثير كبير للمناخ التنظيمي على كل المتغيرات التي شملتها الدراسة، وكذلك بينت النتائج أن المناخ التنظيمي ذات أثر كبير ايضاً على الدوران الوظيفي لدى العاملين والرضا الوظيفي، وكفاءة الأداء، والولاء الوظيفي وتوحيد العمل الجماعي. أما دراسة (Reynolds, 2006) والتي هدفت إلى كشف واقع المناخ التنظيمي ومستوى الرضا عنه في كليات العلوم السلوكية واللغة الانجليزية والرياضيات في جامعة فلوريدا في الولايات الأمريكية المتحدة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالدوام الكامل والدوام الجزئي فيها والعلاقة بين المناخ التنظيمي ممثلة بالعناصر التالية (الاتصالات الداخلية، الهيكل التنظيمي، المناخ السياسي، فرص التطوير المهني، التقييم، الترقية وشؤون العاملين) والرضا الوظيفي. وتكونت الدراسة من عينة بلغت (118) عضو هيئة تدريس تم الحصول على البيانات منهم من خلال الاستبانة التي استخدمت كأداة لجمع البيانات وتوصلت الدراسة بشكل عام إلى أن كافة عناصر المناخ التنظيمي في الكليات المبحوثة ذات مستوى عال وايجابي من حيث إدراك

أعضاء هيئة التدريس لها، وأن مستوى الرضا عنها أيضا ايجابي ولا يوجد اختلاف بين أعضاء هيئة التدريس في ذلك باستثناء أن هناك اختلاف بين أعضاء هيئة التدريس ذوي الدوام الكامل والدوام الجزئي من حيث المناخ السياسي وفرص التطوير المهني. وقد جاءت دراسة (الكربولي، 2010) والتي هدفت إلى كشف القيم السائدة لدى الطلبة في جامعة الانبار (القيم الأخلاقية، الاجتماعية، التربوية والثقافية) ومستوى المناخ التنظيمي السائد فيها من خلال العناصر التالية (الاستقلالية، الاتصال، العلاقات الإنسانية، أعباء العمل، المشاركة، تقويم الأداء، المناخ العلمي) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والعلاقة بينهما. وتكونت عينة الدراسة من (224) أكاديمي في كليات الجامعة المختلفة تم اختيارها بشكل عشوائي. وتوصلت الدراسة إلى من حيث الأهمية للقيم إلى أن القيم الاجتماعية تشكل المرتبة الأولى من حيث الأهمية الأخلاقية في المرتبة الثانية وأخيراً القيم التربوية والثقافية. كما بينت النتائج من حيث أهمية المناخ التنظيمي أن العناصر التالية احتلت الأهمية حسب الترتيب التالي: الاستقلالية، أساليب الاتصال، العلاقات الإنسانية وأعباء العمل، المشاركة وتقويم الأداء، والمناخ العلمي، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة بين مجموعات القيم وبين بعض مجالات المناخ التنظيمي. أما دراسة (Raza, 2010) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين المناخ التنظيمي وأداء العاملين في الكليات العامة والخاصة في بنجابي. وقد نفذت الدراسة على عينة بلغت (1500) طالب وطالبه و (500) فرد من المدرسين والمديرين تم اختيارهم بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة المتمثل بالكليات وعددها (70) كلية عامة و (30) كلية خاصة. واستخدمت الدراسة الاستبانه كأداه لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة بعد عملية التحليل للبيانات إلى أن مديري الكليات لهم الدور الأساسي في تطوير المناخ التنظيمي في كلياتهم المشرفين عليهم والارتقاء بمستوى أداء المدرسين ورفع معنوياتهم، وأكدت نتائج الدراسة على أن شعور المدرسين بالرضا ذات علاقة قوية بالمناخ التنظيمي السائد في الكلية التي يدرس بها وذات دافع قوي له بالتميز والإنتاجية والسعادة.

التحليل الإحصائي:

ثبات الأداة: لقد تم اختبار ثبات الأداة بواسطة اختبار معامل كرونباخ الفا، وبالنظر للجدول رقم (1) يتبين أن جميع المحاور كانت اكبر من 0.60، أي هناك ثبات في أداة الدراسة.

جدول رقم (1) قيم الفا كرونباخ لمحاور الدراسة

الرقم	المجال	الفا كرونباخ
1	القيادة الإدارية	0.78
2	جودة الهيكل التنظيمي	0.81
3	الخدمات الإدارية	0.75
4	العلاقات الاجتماعية	0.89
5	سلوكيات الطلبة	0.83
6	أسلوب الحوافز	0.69

المجموع	0.86

اختبار الفرضيات:

الفرضية العامة الأولى: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين عن واقع المناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية. حيث يتبين من جدول رقم 2 بأن الوسط الحسابي للرضا بلغ بشكل عام 3.81 ومستوى الدلالة المشاهد 0.00، أي أنها ذات دلالة إحصائية، لذا يتم قبول الفرضية العامة الأولى القائلة بأنه يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن واقع المناخ التنظيمي السائد فيها.

جدول رقم (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة المشاهد لمجال الرضا

الفرضية	المجال	الوسط الحسابي	قيمة t	مستوى الدلالة المشاهد	الدرجة
الفرضية العامة الأولى	رضا الأكاديميين الأردنيين العاملين عن واقع المناخ التنظيمي	3.81	37.21	0.00	مرتفعة
الفرضية الفرعية الأولى	القيادة الإدارية	3.98	4.22	0.00	مرتفعة
الفرضية الفرعية الثانية	جودة الهيكل التنظيمي	3.99	17.27	0.00	مرتفعة
الفرضية الفرعية الثالثة	الخدمات الإدارية	4.03	24.61	0.00	مرتفعة
الفرضية الفرعية الرابعة	العلاقات الاجتماعية	2.89	4.55	0.00	متوسط
الفرضية الفرعية الخامسة	سلوكيات الطلبة	3.83	21.26	0.00	مرتفعة
الفرضية الفرعية السادسة	أسلوب الحوافز	4.19	18.35	0.00	مرتفعة
الفرضية العامة الثانية	الولاء الوظيفي للعاملين	3.86	28.30	0.00	مرتفعة

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن القيادة الإدارية.

بلغ الوسط الحسابي لهذا المجال 3.98 ومستوى الدلالة المشاهد 0.00، أي أنها ذات دلالة إحصائية، لذا يتم قبول الفرضية الأولى القائلة بأنه يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين عن القيادة الإدارية في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن جودة الهيكل التنظيمي.

بلغ الوسط الحسابي لهذا المجال 3.99 ومستوى الدلالة المشاهد 0.00، اي انها ذات دلالة إحصائية، لذا يتم قبول الفرضية الثانية القائلة انه يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين عن جودة الهيكل التنظيمي في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن الخدمات الإدارية.

بلغ الوسط الحسابي لهذا المجال 4.03 ومستوى الدلالة المشاهد 0.00، أي أنها ذات دلالة إحصائية، لذا يتم قبول الفرضية الثالثة القائلة انه يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين عن الخدمات الإدارية في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية .

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن العلاقات الاجتماعية.

لقد بلغ الوسط الحسابي لهذا المجال 2.89 ولكن إحصائيا وكونه اقل من 3.00، يتم رفض الفرضية الرابعة القائلة انه يوجد رضا للأكاديميين الأردنيين العاملين عن المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية من حيث العلاقات الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن سلوكيات الطلبة.

بلغ الوسط الحسابي لهذا المجال 3.83 ومستوى الدلالة المشاهد 0.00، أي أنها ذات دلالة إحصائية، لذا يتم قبول الفرضية الخامسة القائلة انه يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين سلوكيات الطلبة في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد رضا بدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن أسلوب الحوافز.

بلغ الوسط الحسابي لهذا المجال 4.19 ومستوى الدلالة المشاهد 0.00، أي أنها ذات دلالة إحصائية، لذا يتم قبول الفرضية السادسة أي انه يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين عن أسلوب الحوافز في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

الفرضية العامة الثانية: يوجد أثر بدرجة مرتفعة للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين فيها.

وقد بلغ الوسط الحسابي لها 3.86 ومستوى الدلالة المشاهد 0.00، أي أنها ذات دلالة إحصائية، لذا يتم قبول الفرضية العامة الثانية القائلة أنه يوجد أثر بدرجة مرتفعة للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية.

تحليل فقرات الفرضيات (محاور الرضا) :

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد رضا للأكاديميين الأردنيين العاملين عن القيادة الإدارية في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

يتبين من جدول رقم 3 أن جميع الفقرات قد حصلت على أوساط حسابية أكبر من 3.00 ومستويات دلالة أقل من 0.05. أي أنها ذات دلالة إحصائية ، وان هناك رضا عن تلك المجالات كل على حدة. وقد جاءت

الفقرة رقم 1 والتي تقيس مدى" الإعجاب بأسلوب الاتصال المفتوح ما بين المدرس وبين رئيسه المباشر " بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي 4.38، و جاءت الفقرة رقم 3 ثانيا، ثم الفقرة رقم 2 يليها الفقرة رقم 5، أما الفقرة رقم 4 والتي تقيس مدى" ممارسة الرئيس المباشر لإدارة القسم وفق أهداف واستراتيجيات محددة " بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي 3.58.

جدول رقم (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة المشاهد لمجال القيادة الإدارية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة المشاهد
1	يعجبني أسلوب الاتصال المفتوح ما بيني وبين رئيسي المباشر	4.38	0.83	7.46	0.00
2	يتسم أسلوب رئيسي المباشر بالحكمانية والعقلانية في التعامل معي	3.95	0.86	6.48	0.00
3	يمنحني رئيسي المباشر فرص المشاركة في شؤون القسم	4.15	1.05	5.27	0.00
4	يمارس رئيسي المباشر إدارة القسم وفق أهداف واستراتيجيات محددة	3.58	1.01	4.92	0.00
5	يمنحنا الرئيس المباشر فرص اختيار المواد التدريسية	3.84	1.12	3.66	0.00

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد رضا للأكاديميين الأردنيين العاملين عن جودة الهيكل التنظيمي في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية .

يوضح جدول رقم 4 أن جميع الفقرات قد حصلت على أوساط حسابية أكبر من 3.00 ومستويات دلالة أقل من 0.05. أي أنها ذات دلالة إحصائية ، وهذا يشير بوجود رضا عن تلك المجالات كل على حدة. وقد جاءت الفقرة رقم 6 والتي تقيس مدى" العمل وفق مسار وظيفي واضح في المهام والمسؤوليات " بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي 4.35، وجاءت الفقرة رقم 9 ثانيا، والفقرة رقم 7 ثالثا، ثم الفقرة رقم 10، أما الفقرة رقم 8 والتي تقيس مدى" التزام الجميع في القسم بمبدأ التسلسل في الاتصال الوظيفي" بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي 3.87.

جدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة المشاهد لمجال جودة الهيكل التنظيمي

رقم	الفقرة	الوسط	الانحراف	tقيمة	مستوى

الفقرة		الحسابي	المعياري		الدلالة المشاهد
6	نعمل وفق مسار وظيفي واضح في المهام والمسؤوليات	4.35	0.59	22.19	0.00
7	يضمن لنا الهيكل التنظيمي المتبع الواجبات والحقوق الوظيفية بتوازن	3.90	0.80	9.48	0.00
8	نلتزم جميعاً في القسم بمبدأ التسلسل في الاتصال الوظيفي	3.87	0.83	8.78	0.00
9	يلتزم صاحب القرار عند اختيار القيادات الإدارية وفقاً للرتب الوظيفية	3.95	0.91	9.36	0.00
10	يلتزم الزملاء بتوزيع الأعباء التدريسية وفقاً للرتب الأكاديمية	3.90	1.05	10.63	0.00

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد رضا للأكاديميين الأردنيين العاملين عن الخدمات الإدارية في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

يشير جدول رقم 5 أن جميع الفقرات حصلت على أوساط حسابية أكبر من 3.00 ومستويات دلالة أقل من 0.05. أي أنها ذات دلالة إحصائية، وانه يوجد رضا عن تلك المجالات كل على حدة . وقد جاءت الفقرة رقم 14 والتي تقيس مدى" تقديم خدمات الضيافة والإصلاح والتجهيزات اللازمة بسرعة " بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي 4.48، وجاءت الفقرة رقم 11 ثانيا، ثم الفقرتين رقم 13، 15 على التوالي، أما الفقرة رقم 12 والتي تقيس مدى" ملائمة التجهيزات والتقنيات المعدة في قاعة المحاضرات " بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي 3.69.

جدول رقم (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة المشاهد لمجال الخدمات الإدارية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tقيمة	مستوى الدلالة المشاهد
11	يتسم المستوى العام للنظافة في كليتي بالطابع الحضاري	4.18	0.73	15.49	0.00
12	ملائمة التجهيزات والتقنيات المعدة في قاعة المحاضرات	3.69	0.68	6.81	0.00
13	يعجبني أداء شؤون العاملين وتفاعلهم معي	4.12	0.58	17.13	0.00

	عند طلب الخدمة أو المساعدة				
14	تقدم خدمات الضيافة والإصلاح والتجهيزات اللازمة لنا بسرعة	4.48	0.79	19.43	0.00
15	يتوفر في المكتب الخاص كافة مستلزمات البحث والاستقلالية والتطوير الذاتي	3.70	0.72	8.57	0.00

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد رضا للأكاديميين الأردنيين العاملين عن العلاقات الاجتماعية في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

يشير جدول رقم 6 أن الفقرات رقم 17، 18، 19 حصلت على أوساط حسابية أقل من 3.00، أي أنها ذات ليست دلالة إحصائية، أي انه لا يبادر الرئيس المباشر بتقديم التهاني لنا في المناسبات والأعياد المختلفة. ويحرص المدرسين على مصلحة الآخر وتبادل المحبة والاحترام، ونشارك بعضنا البعض في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

أما الفقرتين رقم 16، 20 حصلتا على وسطين حسابين أكبر من 3.00 ومستويين دلالة أقل من 0.05 . أي أنها ذات دلالة إحصائية، أي أن إدارة المؤسسة تنظم لقاء ترحيبي للموظفين الجدد، ويتجنب المدرسين احتكار المعلومة عن البعض و يعملوا بروح الفريق الواحد.

جدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة المشاهد لمجال العلاقات الاجتماعية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة المشاهد
16	تنظم إدارة مؤسستي لقاء ترحيبي للموظفين الجدد	3.27	1.09	4.98	0.00
17	يبادر رئيسي المباشر بتقديم التهاني لنا في المناسبات والأعياد المختلفة	2.42	1.02	3.7-	0.00
18	يحرص كل منا على مصلحة الآخر وتبادل المحبة والاحترام	2.6	1.08	4.23-	0.00
19	نشارك بعضنا البعض في المناسبات الاجتماعية المختلفة	2.72	0.9	3.21-	0.00
20	نتجنب احتكار المعلومة عن البعض وتعمل بروح الفريق الواحد	3.46	0.73	9.04	0.00

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد رضا للأكاديميين الأردنيين العاملين عن سلوكيات الطلبة في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

يشير جدول رقم 7 أن جميع الفقرات حصلت على أوساط حسابية أكبر من 3.00 ومستويات دلالة أقل من 0.05. أي أنها ذات دلالة إحصائية، وانه يوجد رضا عن تلك المجالات كل على حدة. وقد جاءت الفقرة رقم 25 والتي تقيس مدى" تقبل الطلبة لنتائجهم مهما كانت دون توسيط الآخرين." بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي 4.10، و جاءت الفقرة رقم 24 ثانيا، ثم الفقرتين رقم 22، 21 على التوالي، أما الفقرة رقم 23 والتي تقيس مدى" ممارسة المدرسين لدورهم التعليمي باستقلالية مطلقة ودون تدخل من أهل الطلبة أو أقاربهم " بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي 3.73.

جدول رقم (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة المشاهد لمجال سلوكيات الطلبة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة المشاهد
21	يؤدي الطالب واجباته المناطه به بجد واجتهاد	3.73	0.69	7.59	0.00
22	يلتزم الطالب بأوقات المحاضرة المحددة	3.88	0.59	11.70	0.00
23	نمارس دورنا التعليمي باستقلالية مطلقة ودون تدخل من أهل الطلبة أو أقاربهم	3.56	0.82	3.78	0.01
24	نمارس دورنا التعليمي باستقلالية مطلقة ودون تدخل أصحاب القرار في الجامعة	3.89	0.71	10.26	0.00
25	يتقبل الطلبة نتائجهم مهما كانت دون توسيط الآخرين	4.10	0.63	12.49	0.00

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد رضا للأكاديميين الأردنيين العاملين عن أسلوب الحوافز في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.

يتبين من جدول رقم 8 أن جميع الفقرات قد حصلت على أوساط حسابية أكبر من 3.00 ومستويات دلالة أقل من 0.05. أي أنها ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير بوجود رضا عن تلك المجالات كل على حدة. وقد جاءت الفقرة رقم 27 والتي تقيس مدى" إتباع إدارة الجامعة الحوافز المالية دعماً للمبدعين فيها " بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي 4.40، و جاءت الفقرة رقم 28 ثانيا، والفقرة رقم 30 ثالثا، ثم الفقرة رقم 26، أما الفقرة رقم 29 والتي تقيس مدى" مناسبة حجم المكافأة المقدمة للمدرس مع حجم الأداء المبذول " بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي 3.91.

جدول رقم (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة المشاهد لمجال أسلوب الحوافز

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة المشاهد
26	تدفع الرواتب بوضوح ووفقاً لأنظمة وقوانين عادلة للجميع ولا تقبل التحيز لشخص أو عرف	4.09	1.05	9.07	0.00
27	تتبع إدارة جامعتي الحوافز المالية دعماً للمبدعين فيها	4.40	0.87	14.69	0.00
28	تتبع إدارة جامعتي الحوافز المعنوية دعماً للمبدعين فيها	4.36	0.91	13.64	0.00
29	يتناسب حجم المكافأة المقدمة لي مع حجم الأداء المبذول	3.91	1.17	6.44	0.00
30	يعتبر ربط تجديد عقود التوظيف بالأداء المتميز للفرد أجراء ايجابي	4.21	0.89	12.00	0.00

الفرضية العامة الثانية: يوجد أثر للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية.

يوضح جدول رقم 9 أن جميع الفقرات قد حصلت على أوساط حسابية أكبر من 3.00 ومستويات دلالة أقل من 0.05. أي أنها ذات دلالة إحصائية، وهذا يشير بوجود رضا عن تلك المجالات كل على حدة. وقد جاءت الفقرة رقم 35 والتي تقيس مدى" اعتقاد المدرسين أن ما يجدوه من مزايا في جامعتهم في السعودية لا يجدوها في مكان آخر " بالمرتبة الأولى وبوسط حسابي 4.32، و جاءت الفقرة رقم 45 ثانيا، ثم الفقرات رقم 34، 38، 39، 36، 40، 41، 43، 31، 33، 42، 44، 32، أما الفقرة رقم 37 والتي تقيس مدى" اعتقاد المدرس بأن حبه لوظيفته في الجامعة يغلب على حاجته " بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي 3.15.

جدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t ومستوى الدلالة المشاهد لمجال الولاء الوظيفي

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة المشاهد
31	أود لو أمكث بقية حياتي الوظيفية في جامعتي في السعودية	3.87	1.07	5.53	0.00

32	أفتخر واعتز بجامعتي عندما أزور بلدي الأصلي	3.20	1.46	0.64	0.00
33	أسعر بأننا كعائلة واحدة في بيئة جامعتي	3.80	1.01	5.23	0.00
34	أشعر بالاستياء والحزن لو أنه تم إنهاء عقد عملي	4.11	0.66	11.08	0.00
35	أعتقد أن ما أجده من مزايا في جامعتي في السعودية لا أجدها في مكان آخر	4.32	0.55	15.74	0.00
36	أعتقد أنني سأتمسك في وظيفتي حتى ولو توفر لي فرص عمل أخرى	3.97	1.10	6.81	0.00
37	أعتقد أن حبي لوظيفتي في الجامعة يغلب على حاجتي	3.15	1.43	0.39	0.00
38	أتشوق لليوم الذي يأتي لأمارس مهامي الوظيفية في الجامعة	4.04	0.98	8.13	0.00
39	ترتابني السعادة عندما ادخل إلى حرم جامعتي	4.02	1.02	7.77	0.00
40	أتقبل أراء رئيسي المباشر بتفاعل واهتمام	3.95	1.08	6.81	0.00
41	أتقبل مبدأ الانتقاد من الزملاء بهدف التطوير والإثراء الذاتي	3.90	0.95	7.14	0.00
42	اعتقد أن الموظف يجب أن يلتزم بولائه لوظيفته	3.78	1.12	5.27	0.00
43	اجزم بأن ولائي لوظيفتي لن يتغير مهما واجهتني من معيقات	3.87	1.02	6.50	0.00
44	أحرص على أن تكون جامعتي في المرتبة الأولى في التميز والريادة	3.73	1.14	4.82	0.00
45	اشعر بالارتياح والسعادة عندما تنتهي فترة إجازتي وأعود لوظيفتي	4.13	0.99	8.90	0.00

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

اعتماداُ على تحليل البيانات الإحصائية يمكن إدراج فيما يلي أبرز النتائج:

1. يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن القيادة الإدارية في المناخ التنظيمي السائد فيها.
2. يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن جودة الهيكل التنظيمي في المناخ التنظيمي فيها.

3. يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن الخدمات الإدارية في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.
4. يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن سلوكيات الطلبة تجاه أعضاء هيئة التدريس في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.
5. يوجد رضا وبدرجة مرتفعة للأكاديميين الأردنيين العاملين عن أسلوب الحوافز في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.
6. يوجد رضا وبدرجة متوسطة للأكاديميين الأردنيين العاملين عن العلاقات الاجتماعية في المناخ التنظيمي في الجامعات السعودية.
7. يوجد أثر وبدرجة مرتفعة للمناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية.

واعتماداً على نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

1. ضرورة أن تستمر الجامعات السعودية في المحافظة على تطوير المناخ التنظيمي فيها لتحقيق الميزة التنافسية العالمية والمحافظة على مكانة متميزة على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك من خلال استراتيجيات التحسين المستمر على عناصر المناخ التنظيمي والتأكيد على أهمية المناخ التنظيمي في استراتيجيات وسياسات الجامعة على وجع الخصوص ووزارة التعليم العالي السعودية على وجه العموم.
2. زيادة الاهتمام بأعضاء الهيئة التدريسية المبدعة والمتميزة والحرص على تقديم الحوافز العادلة لهم.
3. ضرورة إعادة النظر بالسياسات المتبعة حول العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الهيئة التدريسية والعمل على تفعيلها وتطويرها من خلال تشكيل لجان اجتماعية على مستوى القسم أو الكلية تعنى بمتابعة الشؤون الاجتماعية للعاملين الأكاديميين ورصد حالات الأفراح كالأعياد والزواج والترقيات الأكاديمية وغيرها، وكذلك حالات الأحزان كالمرض والوفيات وغيرها والإبلاغ عنها بوسائل التواصل الرسمية المختلفة والعمل على المشاركة وتوثيق العلاقات والتبادل في تقديم التهاني في حالات الفرح أو التعازي في حالات الحزن لتصبح جزءاً من الثقافة التنظيمية في الجامعات .
4. أن يتم إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال على بيئة مختلفة من الجامعات في دول الخليج العربي مثل دول الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، وسلطنة عمان كونها تحتضن عدداً كبيراً ايضا من الأكاديميين الأردنيين العاملين فيها.
5. أن يتم إجراء دراسات أخرى في هذا المجال تركز على مجتمع آخر من الفئات أو الجنسيات العربية أو الأجنبية الأخرى العاملة في الجامعات السعودية غير الأردنيين لمعرفة أوجه التباين حول مستويات الرضا عن المناخ التنظيمي وأثرها على الولاء الوظيفي.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو حجيلة، والحراحشة، محمد (2013)، أبعاد المناخ التنظيمي السائد لدى مديري مدارس التربية والتعليم في محافظة جرش وعلاقتها بالروح المعنوية لدى المعلمين، دراسات العلوم التربوية، المجلد 40، ملحق 4.
- السفارة الأردنية في الرياض، المملكة العربية السعودية، أعداد الأردنيين العاملين في المجال الأكاديمي في الجامعات السعودية، 2016/4/10.
- فليه، فاروق؛ والسيد محمد (2005)، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
- عبد الرزاق، أبان عثمان (2012)، تقويم المناخ التنظيمي: دراسة استطلاعية لأداء عينة رؤساء الأقسام العلمية في جامعة تكريت، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (1)، ص 1-21.
- العميان، محمود سلمان (2005)، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان.
- الكربولي، ولاء خليل (2010)، القيم السائدة لدى طلبة جامعة الانبار وعلاقتها بالمناخ التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الانبار، الجمهورية العراقية.
- الكيلاني، لبنى؛ ومقابله، عاطف (2014)، دور مديري المدارس الخاصة في تحسين المناخ التنظيمي وعلاقته بالروح المعنوية لمعلميهم في محافظة العاصمة عمان، دراسات العلوم التربوية، المجلد 41، العدد1، ص 46-60.
- المعاني، أيمن (1996)، الولاء التنظيمي: سلوك منضبط وانجاز مبدع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن

المراجع الأجنبية:

- Adenike, A. (2011). Organizational climate as a predictor of employee job satisfaction: Evidence from Convenant university, business intelligence journal, 4 (1), PP. 151-165.
- Al-Khasawneh, A. (2013). Effect of Organizational climate on Job turnover of employees at tourism hotels in Petra Region of Jordan, American Journal of Social and Management Science, 4(2), PP. 54-62, doi:10.5251/ajsms.2013.4.2.54.62
- Arabaci, B. (2010). Academic and administration personnel's perceptions of organizational climate: Sample of educational faculty of Firat University, Procedia social and behavioral sciences 2, PP. 4445-4450.
- Chenat, D. (2007). Organizational culture and retention in public child welfare services organizations, Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of philosophy in social welfare, the Mandel School of applied social sciences, case Western Reserve University.

- Hafer, J., and Gresham, G. (2008). Organizational climate antecedents to the market orientation of Cross-functional new product development teams, institute of behavioral and applied management, http: citeseerx.ist.psu.edu, cited on 22/10/2015.
- Luthans, F. (1998). Organizational behavior, 8th ed., Irwin Mcgraw-Hill, Boston, USA.
- Noordeen, F., Omar, S., Sehan, S., and Idris, S. (2010). Organizational climate and its influence on organizational commitment, international business & economics research journal, Vloume 9, Number 2, PP. 1-9.
- Pourkiani, M., Farokhian, A., and Gheisari, F., (2014). Explaining the relationship between organizational climate, organizational commitment and organizational citizenship behavior among employees of Khuzestan Gas Company, Indian journal of fundamental and applied life sciences, Vol. 4 (53), PP. 282-290.
- Raza, S. (2010). Relationship between organizational climate and performance of teachers in public and private colleges of Punjab, unpublished doctoral dissertation, arid agriculture university Rawalpindi.
- Reynolds, C. (2006). Perceptions of organizational climate and job satisfaction among full-time and part-time community college faculty, a dissertation presented to the graduate school of the University of Florida in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of education, university of Florida, USA.
- Schein, E.H. (1992). Organizational culture and leadership, 2nd edition, Jossey-Bass publishers, San Francisco, US.
- Sekaran, U. (2006). Research methods for mangers: A skill-building approach, New York: John Willey and Sons.
- Singh, R., Chauhan, A., Agrawal, S., and Kapoor, S., (2011). Impact of organizational climate on job satisfaction- A comparative study, International Journal of Computer Science and Management Studies, Vol. 11, Issue 2, PP. 9-18.
- Specter, E. (2000). Industrial and organizational psychology, New York, Rand McNally, USA.
- Stone, P., Harison, M., and Feldman, P., (2004). Organizational climate of staff working conditions and safety - an Integrative model, Vol. 2.
- Zhang, J., and Liu, Y., (2010). Organizational climate and its effects on organizational variables: An empirical study, international journal of psychological studies, Vol.2, No. 2, PP. 189-201.

ملحق رقم (1) (قائمة الاستبانة)

أخي المستجيب/ أختي المستجيبة

تحية وبعد

يرجى التلطف بتعبئة نموذج الاستبانه المرفقة بهدف جمع البيانات المرتبطة بدراسة مستوى رضا الأكاديميين الأردنيين العاملين في الجامعات السعودية عن المناخ التنظيمي السائد فيها وأثره على الولاء الوظيفي.

وإذ يشكر الباحثون تعاونكم مسبقا، مؤكدين بأن هذه البيانات ستعامل بسرية كاملة وموضوعية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم في هذا المجال.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الباحثون

د.عاكف الخصاونه

د.فادي القضاة

د.حمدي بركات

بمستوى رضا الاكاديمين العاملين في المملكة العربية تقيس العبارات التالية السؤال المتعلق :اولاً
(يرجى وضع إشارة (×) في المكان الذي السعودية عن المناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية.
يتناسب مع رأيك.)

	العبارة	بدرجة عالية جدا	بدرجة عالية	محايد	بدرجة متدنية	بدرجة متدنية جدا
	الرضا عن القيادة الإدارية					
1	يعجبني أسلوب الاتصال المفتوح ما بيني وبين رئيسي المباشر.					
2	يتسم أسلوب رئيسي المباشر بالحكمانية والعقلانية في التعامل معي.					
3	يمنحني رئيسي المباشر فرص المشاركة في شؤون القسم.					
4	يمارس رئيسي المباشر إدارة القسم وفق أهداف واستراتيجيات محددة.					

5	يمنحنا الرئيس المباشر فرص اختيار المواد التدريسية.					
	الرضا عن جودة الهيكل التنظيمي					
6	يعمل وفق مسار وظيفي واضح في المهام والمسؤوليات.					
7	يضمن لنا الهيكل التنظيمي المتبع الواجبات والحقوق الوظيفية بتوازن.					
8	لتزم جميعاً في القسم بمبدأ التسلسل في الاتصال الوظيفي.					
9	يلتزم صاحب القرار عند اختيار القيادات الإدارية وفقاً للرتب الوظيفية.					
10	يلتزم لزملاء بتوزيع الأعباء التدريسية وفقاً للرتب الأكاديمية.					
	الرضا عن الخدمات الاداريه					
11	يتسم المستوى العام للنظافة في كليتي بالطابع الحضاري.					
12	ملائمة التجهيزات والتقنيات المعدة في قاعة المحاضرات.					
13	يعجبني أداء شؤون العاملين وتفاعلهم معي عند طلب الخدمة أو المساعدة.					
14	تقدم خدمات الضيافة والإصلاح والتجهيزات اللازمة لنا بسرعة.					
15	يتوفر في المكتب الخاص كافة مستلزمات البحث والاستقلالية والتطوير الذاتي.					
	الرضا عن العلاقات الاجتماعية					
16	تنظم إدارة مؤسستي لقاء ترحيبي للموظفين الجدد.					
17	.يبادر رئيسي المباشر بتقديم التهاني لنا في المناسبات والأعياد المختلفة.					
18	يحرص كل منا على مصلحة الآخر وتبادل المحبة والاحترام.					
19	نشارك بعضنا البعض في المناسبات الاجتماعية المختلفة.					
20	نتجنب احتكار المعلومة عن البعض وتعمل بروح الفريق الواحد.					
الرضا عن سلوكيات الطلبة						
21	يؤدي الطالب واجباته المناطه به بجد واجتهاد.					

22	يلتزم الطالب بأوقات المحاضرة المحددة.					
23	نمارس دورنا التعليمي باستقلالية مطلقة ودون تدخل من أهل الطلبة أو أقاربهم.					
24	نمارس دورنا التعليمي باستقلالية مطلقة ودون تدخل أصحاب القرار في الجامعة.					
25	يتقبل الطلبة نتائجهم مهما كانت دون توسيط الآخرين.					
الرضا عن أسلوب الحوافز						
26	دفع الرواتب بوضوح ووفقاً لأنظمة وقوانين عادلة للجميع ولا تقبل التحيز لشخص أو عرف .					
27	تتبع إدارة جامعتي الحوافز المالية دعماً للمبدعين فيها.					
28	تتبع إدارة جامعتي الحوافز المعنوية دعماً للمبدعين فيها.					
29	يتناسب حجم المكافأة المقدمة لي مع حجم الأداء المبذول.					
30	يعتبر ربط تجديد عقود التوظيف بالأداء المتميز للفرد إجراء ايجابي .					
السؤال الثاني: يقيس أثر المناخ التنظيمي السائد في الجامعات السعودية على الولاء الوظيفي للأكاديميين الأردنيين العاملين فيها.						
31	أود لو أمكث بقية حياتي الوظيفية في جامعتي في السعودية.					
32	أفتخر واعتز بجامعتي عندما أزور بلدي الأصلي.					
33	أسعر بأننا كعائلة واحدة في بيئة جامعتي.					
34	أشعر بالاستياء والحزن لو أنه تم إنهاء عقد عملي.					
35	أعتقد أن ما أجده من مزايا في جامعتي في السعودية لا أجدها في مكان آخر.					
36	أعتقد أنني سأتمسك في وظيفتي حتى ولو توفر لي فرص عمل أخرى.					
37	أعتقد أن حبي لوظيفتي في الجامعة يغلب على حاجتي.					
38	أتشوق لليوم الذي يأتي لأمارس مهامي الوظيفية في الجامعة.					
39	ترتابني السعادة عندما ادخل إلى حرم جامعتي.					
40	أتقبل أراء رئيسي المباشر بتفاعل واهتمام.					

41	أتقبل مبدأ الانتقاد من الزملاء بهدف التطوير والإثراء الذاتي.					
42	اعتقد أن الموظف يجب أن يلتزم بولائه لوظيفته.					
43	اجزم بأن ولائي لوظيفتي لن يتغير مهما واجهتني من معيقات.					
44	أحرص على أن تكون جامعتي في المرتبة الأولى في التميز والريادة.					
45	اشعر بالارتياح والسعادة عندما تنتهي فترة إجازتي وأعود لوظيفتي.					

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

المرونة الاستراتيجية كمدخل للإبداع التسويقي و تحقيق التمّيز في أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية –

Strategic flexibility as an input to marketing innovation and achieving excellence in the performance of Algerian economic institutions– A field study –

د. بوفاس الشريف، أ. بلايلية ربيع، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

تاريخ التسليم:(07 /2017/01)، تاريخ التقييم:(05 /**02**/2017)، تاريخ القبول:(24/ 2017/02)

الملخص

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها عالم الأعمال يرتبط تحقيق التميز بقدرة المؤسسات الاقتصادية على تلبية المتطلبات الحالية، و إشباع التوقعات المستقبلية لكافة المتعاملين، إذ لم يعد تميّز الأداء يقتصر فقط على تحقيق النمو و زيادةالفوائض المالية، بل تجاوز ذلك ليشمل أولويات أخرى ذات منفعة تستوجب ضرورة التكيف السريع بأقل التكاليف مع المعطيات الجديدة بما في ذلك متطلبات الحماية البيئية و الاجتماعية، وقد رافق ذلك توجه المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها إلى مراجعة استراتيجياتها الحالية مع تبنيها مبدأ المرونة في تنفيذها. تّم التوصل في الجانب الميداني إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإبداع في عناصر المزيج التسويقي بدلالة مؤشراته مجتمعة مع التميز في أداء مطاحن بلغيث بسوق اهراس بدلالة مؤشراته مجتمعة، كما خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج و تقديم بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: المرونة الاستراتيجية، الإبداع التسويقي، التميز في الأداء.

Abstract

In light of the rapid changes taking place in the business world has been associated with the ability to achieve excellence of economic institutions to meet current requirements and satisfy future expectations of all stakeholders,it is no longer characterize the performance limited only to achieve growth and increase the financial surpluses, but go beyond that to include other public utility requiring the need to quickly adapt to the lowest possible costs with the new data, including environmental protection requirements and social priorities, this was accompanied by a private guide industrial economic institutions, including a review of current strategies adopted with the principle of flexibility in its implementation in order to achieve a positive compatibility with the surrounding environment and lasting excellence in performance through the adoption of flexible mechanisms to activate the requirements of sustainable development at the level of their production and marketing. In its practical part, this study also has concluded a series of results and provided a set of recommendations.

Key words: flexibility strategy, marketing creativity, excellence in performance

مقدمة:

تعتمد المؤسسة الاقتصادية على مجموعة من الوسائل و الأدوات التي تساعدها في تطوير مرونتها الاستراتيجية،و التي ترتبط أساسا بالمتابعة المستمرة لمجريات بيئتها التنافسية، و رصد مختلف المستجدات الخارجية من أجل العمل على التكيف السريع معها بالاستناد على نظام معلومات متكامل لعمليات التحليل المختلفة، من أجل اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب، مع التركيز على وظيفة البحث و التطوير كآلية مساعدة على مسايرة التقدم التكنولوجي في عرض منتجات تستجيب كّما و نوعا لمتطلبات السوق و تفضيلات الزبائن، و لقد أصبحت وظيفة البحث و التطوير من أهم جوانب التطور التكنولوجي لأنهاتمثل وسيلة هامة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع التسويقي، كما تؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية و البشرية، و ترتبط جهود المؤسسة الاقتصادية فيما يخص هذه الوظيفة بثلاثة مجالات أساسية تعتبر من أهم مصادر الابتكار وهي: البحث الأساسي، البحث التطبيقي، التطوير. و لقد نشرت العديد من الدراسات حول أفضل النماذج لتنظيم وظيفة البحث و التطوير من أجل تقليص مخاطر الابتكار و التخصيص الخاطئ للأموال تفاديا لتراجع المؤسسات الاقتصادية و خروجها النهائي من السوق، و تعد المرونة مدخلا استراتيجيا هاما يعكس قدرة الإدارة المتميزة على الابداع الإداري و ضمان تميز الأداء للمؤسسة.

هدفت هذه الدراسة في شّقها التطبيقي إلى دراسة ميدانية على مطاحن بلغيث الكبرى بمداوروش ولاية سوق أهراس من خلال تحليل اتجاهات العاملين فيها حيث اعتمدت أسلوب الاستمارة و تحليل البيانات باستعمال برنامج SPSS و تّم التوصل إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الابداع في عناصر المزيج التسويقي بدلالة مؤشراته مجتمعة مع التميز في أداء المؤسسة المدروسة بدلالة مؤشراته مجتمعة، حيث تبين أن هذه النتيجة تعكس أهمية الإبداع التسويقي بالنسبة لمطاحن بلغيث الكبرى، كما خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج و تقديم مجموعة من التوصيات.

1- إشكالية الدراسة:انطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الاشكالية من خلال السؤال الرئيسي التالي:**كيف يساهم الإبداع من خلال مؤشرات المزيج التسويقي في دعم الأداء لمطاحن بلغيث الكبرى بمداوروش- ولاية سوق اهراس-؟**

2- فرضيات الدراسة:لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية و التي تتفرع منها أربعة فرضيات فرعية:

- الفرضية الرئيسية:لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين الإبداع في عناصر المزيج التسويقي بدلالة مؤشراته مجتمعة و بين تميّز الأداء بمؤشراته مجتمعة لمطاحن بلغيث الكبرى، و تنبثق منها أربعة فرضيات كالتالي:

1.2- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين إبداع المنتج و تميّز الأداء لمطاحن بلغيث الكبرى.

2.2- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عندمستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين إبداع التسعير و تميّز الأداء لمطاحن بلغيث الكبرى.

3.2- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين إبداع الترويج و تميز الأداء لمطاحن بلغيث الكبرى.

4.2- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين إبداع التوزيع و تميز الأداء لمطاحن بلغيث الكبرى.

3- أهداف الدراسة:نشير إليها في النقاط التالية:

- توسيع المعارف فيما يخص الإبداع بالمزيج التسويقي لنشر الوعي و الإدراك في المؤسسات الجزائرية؛
- قياس أثر مؤشرات الإبداع التسويقي (الإبداع في المنتج، الإبداع في التسعير، الإبداع في الترويج، الإبداع في التوزيع)على تميّز الأداء في مطاحن بلغيث الكبرى بمداوروش، سوق اهراس.
- الوقوف على المزايا المترتبة عن المرونة الاستراتيجية في إمكانيةالمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب،بما يسمح بالتكيف مع التغيرات الحاصلة في ظل التوجه نحو تنمية مستدامة تراعي مصالح كافة المتعاملين؛
- تحليل التداخل بين سعي المؤسسات الاقتصاديةلتميّز أدائها،و تحقيق السّبق التنافسي، والالتزام بالإبداع التسويقي؛
- محاولة التوصل إلى نتائج تعطي صورة عن القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة محل الدراسة، مع تقديم جملة منالاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تحقيق الابداع و التميز في الأداء المؤسسي.

4- مجتمع الدراسة و الأدوات المستعملة:لمعالجة الاشكالية و اختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا في هذه الدراسة من حيث المصادر الأولية على تصميم استبيان موجه للإداريين و العمال وفق أسلوب المسح الشامل يشمل المحاور التالية:

- **المحور الأول:** البيانات الخاصة بالإبداع التسويقي من خلال التركيز على المقاييس المتعلقة بمتغيرات الإبداع في عناصر المزيج التسويقي(المنتج، التسعير، الترويج و التوزيع).
- **المحور الثاني:** البيانات الخاصة بأبعاد التميز في الأداء(الكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، و رضا العميل).
- تّم توزيع 60 استبيان استرجع منها 49 منها قابلة للتحليل أي بنسبة 81.67%.
- تّم بناء 55 سؤال مقسم لكل عنصر من العناصر و الأبعاد، و ذلك وفق مجال الدراسة التالي:

5- منهجية الدراسة الميدانية: تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات من خلال استخدامبرنامج SPSS و ذلك لاستخراج التكرارات و النسب المئوية و المتوسطات الحسابية للفقرات لوصف عينة الدراسة، و إختبار الثبات (ألفا كرونباخ)، و إختبار(VIF) و إختبار ،(K-S) و تحليل التباين لإختبار الفرضيات ووصف علاقة التأثير بين المتغيرات المستقلة من جهة و المتغير التابع من جهة أخرى.

6- تقسيم الدراسة:قسمالبحث إلى ثلاثةمحاور رئيسية محور أول للابتكار التسويقي في المؤسسات الاقتصادية،أما المحور الثاني فقد خصص لدراسة علاقة المرونة الاستراتيجية بالتميز،ثم المحور الثالث الذي شمل الدراسة الميدانية لدور الإبداع التسويقيبمؤشراته في تميز أداء مطاحن بلغيث الكبرى.

المحور الأول: الابتكار التسويقي في المؤسسات الاقتصادية

أولا – مفهوم الابتكار، أشكاله و محدداته

1- تعريف الابتكار:قدمت عدة تعاريف للابتكار نذكر منها التعريف التالي:

الابتكار هو:" تطبيق تبديلات في التكنولوجيا أو توليفات تكنولوجية تؤدي إلى تغيرات في منتج، في أساليب الإنتاج وفي التنظيم"(CK. Parahalad i ms. Krishnah, 2008, p320). ووفق أدبيات الابتكار يمكننا التفرقة بين **الابتكار (Innovation)**،(علاء محمد سيد قنديل،2010، ص 125) **و الابداع(Créativité)** من خلال أن هذا الأخير يشير إلى توليد الأفكار بالعصف الذهني للتوصل إلى أفكار جديدة خلاقة تدفع إلى الابتكار من خلال تحويل الأفكار المبدعة إلى منتجات أو عمليات جديدة.

2- أشكال الابتكار في المؤسسات الاقتصادية:يمكن أنتأخذ الابتكاراتثلاثةأشكالهي:(تيقاوي العربي،2011، ص ص 12- 15) .

أ -الابتكارالإداري(L'innovation administratif): يتعلق بالنظام الإداري داخل المؤسسة فيما يخص تنفيذ طرق جديدة لممارسة السلطة، تعيين و تحفيز الأفراد، صناعة القرارات الإدارية (علاء محمد سيد قنديل،2010، ص 123)؛

ب- الابتكار التقني(L'innovation technique): اختصر تعريف الابتكار التقني أو التكنولوجي في المنتجات والعمليات المبتكرة التي تجد التطبيق في القطاع الخاص؛

جـ - الابتكار المساعد(L'innovation auxiliaire): يتجاوز الوظائف الابتدائية للمؤسسة و يهدف إلى تحسين المنتجات كخدمات إضافية لتلبية حاجيات السوق.

3- أثر البيئة التنافسية على تطبيق الابتكار: تسعى المؤسسات إلى البحث عن حالات التوازن مع بيئتها التنافسية من خلال تبني مبدأ التغيير الاستراتيجي لاحتواء البعد الديناميكي كنوع من الابتكار الإداري الخاضع في تحديد خصائصه لطبيعة الظروف البيئية و فق ما أشار له كل من **Dess** و **Beard** سنة **1984** (رعد حسن الصرن، 2000، ص 271).

ثانيا – مفهومالإبداع التسويقي، مراحله و مجالاته ضمن المزيج التسويقي

1- تعريف الإبداع التسويقي:لقد تعددت واختلفت وجهات النظر حول مفهوم الإبداع التسويقي، إلا أننا سنقتصر على هذه التعاريف:

- يقصد به وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية(نعيم حافظ أبو جمعة،2003، ص 04)؛

- وضع مفاهيم أو استراتيجيات بيع جديدة أو مختلفة بشكل كبير عن أساليب البيع الموجودة من قبل (*http://www.mouvement.europeen.eu/wpcontent/uploads/2016/05/MEF_COS_Com-RechercheEducInnovJamet2.pdf, 2016*)؛

- كما يعرف الابداع التسويقي حسب دليل أوسلو لسنة 2005 بأنه: وضع طريقة جديدة للتسويق تشمل تغييرات هامة في تصميم المنتج أو التغليف، موضع المنتج، ترويج المنتج أو تسعيره (عبد الرزاق بن علي،2014، ص 217)، و يمكننا تحديد مفهوم شامل للإبداع التسويقي ينصب على جميع عنصر من عناصر المزيج التسويقي على كل عناصره في آن واحد.

2- مراحل الإبداع التسويقي:

تمر عملية الإبداع التسويقي بعدة مراحل متكاملة ومتناسقة فيما بينها نوجزها كما يلي: (نعيم حافظ أبو جمعة، 2003،ص ص55-56).

مرحلة الأفكار الإبداعية، مرحلة الغربلة (التصفية) المبدئية للأفكار، مرحلة تقييم الأفكار(الإبداعات)، مرحلة اختيار الإبداع (الفكرة)، مرحلة تطبيق الإبداع، مرحلة تقييم نتائج التطبيق.

3- الإبداع في مجال المزيج التسويقي: والذي يشمل بدوره الإبداع في مختلف عناصر المزيج التسويقي كما يلي:

3-1- الإبداع في مجال المنتجات:إن الإبداع بتقديم منتجات جديدة إلى السوق هو إحدى العمليات الأساسية في مجال الصناعة،التصميم، التطوير و تعتبر هذه العملية المفتاح إلى التجديد وتحديد الصناعة والمنافسة على الأمد البعيد والبقاء لتصنيع المؤسسات وتركيز المنافسة على تقنيات سريعة التغيير، دورة حياة منتج قصيرة(محمود جاسم الصميدعي وردينه عثمان يوسف، 2001، ص ص 224-225) ، و يصنف المنتج وفق ثلاثة مستويات هي: جوهر المنتج، المنتج الفعلي، المنتج المدعم (محمود جاسم الصميدعي وردينه عثمان يوسف، 2001، ص 101).

3-2- الإبداع في مجال التسعير:تبرز أهمية السعر من ناحية التسويق كأحد المجالات المهمة للاستراتيجيات والقرارات التسويقية من حيث تأثيرهعلى الإيرادات والأرباح، وتأثيره في الطلب على المنتجات وكذلك لكونه أكثر عناصر المزيج التسويقي مرونة(محمود جاسم الصميدعي وردينه عثمان يوسف، 2001، ص ص 224-225).

3-3- الإبداع في مجال الترويج:عادة ما يشار إلى العناصر المكونة للترويج بعناصر المزيج الترويجي وتتمثل في البيع الشخصي،تنشيط المبيعات والإشهار والذي قد يندرج تحت نشاط العلاقات العامة من وجهة نظر بعض الأكاديميين في مجال التسويق، و يتطلب الأمر مزجها بنسب تتفاوت من موقف تسويقي لآخر استنادا إلى المتغيرات المتعلقة بهذا الموقف من ناحية و المؤسسة التي تقوم بالترويج من ناحية أخرى(نعيم حافظ أبو جمعة، التسويق الابتكاري، 2003، ص ص 189-190).

3-4- الإبداع في مجال التوزيع:يتضمن التوزيع الأنشطة التي يتم أداؤها من أجل انسياب المنتجات إلى المستهلكين، ويلعب التوزيع بهذا المفهوم دورا أساسيا في خلق المنافع المكانية والزمنية والحيازة وذلك عن طريق الأنشطة المختلفة من شراء وبيع،نقل وتخزين وتنفيذ وتشغيل الأوامر، وخدمة العملاء وعرض وتجميع ،وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة بالتوزيع.و بذلك تتضح أهمية عنصر التوزيع في حصول المستهلك على ما يحتاجه من منتجات مناسبة من حيث الكمية، الجودة، السعر،الوقت و المكان(نعيم حافظ أبو جمعة، التسويق الابتكاري، 2003، ص ص 229-230).

المحور الثاني: علاقة المرونة الاستراتيجية بالتميز

أولا: الإطار النظريللتميز

1- جانب مفاهيمي للتميز:يمكننا تقديم تعريف للتميز كما أشار إليه النموذج الأوروبي للتميز لسنة **2003** على أنه: "ممارسات ممتازة في إدارة المؤسسة من أجل تحقيق نتائج مبنية على مجموعة من المفاهيم الأساسية"(حاتم علي العايدي،2016، ص 20).

تتمثل في:القيادة، الموارد البشرية، السياسة و الاستراتيجية، الشراكة و الموارد، العمليات، نتائج الموارد البشرية، نتائج العملاء، نتائج المجتمع، نتائج الأداء الرئيسية(طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس،ص ص 495-496).

2- إدارة التميز:لقد اهتمت المحاولات الإدارية الأولى بالبحث عن تميز الإدارة، إلا أن المؤسسات الحديثة أبدت احتياجها إلى عملية مكملة ألا و هي إدارة التميز،والتي تعرفعلى أنها:" الجهود التنظيمية المخططة التي تهدف إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة للمنظمة، فإدارة التميز هو شعار حديث ترفعه العديد من المنظمات الحديثة و تتخذه رسالة أساسية لها مع ضمان توافر مجموعة من المقومات"(لبوخ فاطمة،2009، ص 20).

3- نماذج إدارة التميز:

3-1-النموذج الأوروبي لإدارة التميز (EFQM):تتبلور فلسفته في تثمين الدور المحوري الذي تقوم به القيادة من أجل تحقيق التميز في الأداء، خدمة العملاء، تحقيق مصالح مختلف الأطراف من عمال،

مساهمين، ومجتمع بشكل عام
(http://excellenceone.efqm.org/uploads/inex-fr.pdf, 2011, p4).يقدم هذا النموذج منهجية واضحة تساعد الإدارة في تحقيق إدارة التميز و يرتب النموذج معايير إدارة التميز في مجموعتين أساسيتين هما: **الممكنات**(القيادة، السياسات و الاستراتيجيات، الموارد البشرية، العلاقات و الموارد، العمليات) و **النتائج**(نتائج للعمال، نتائج للعملاء، نتائج للمجتمع، نتائج الأداء الرئيسية(علي السلمي، 2002، ص ص 32 –33) .

3-2- النموذج الأمريكي لإدارة التميز: أنشأ المعهد القومي للمعايير والتكنولوجيا في عام **1987** جائزة **"مالكوم بالدريج"** كمكافأة للمؤسسات التي تحقق تميزا في جودة السلع و الخدمات المقدمة للعملاء وكسب رضاهم(بن عنتر عبد الرحمن،2008، ص 176) .و حتى تتمكن المؤسسات من التنافس في إطار الجائزة يتوجب عليهاجمع ما يزيد عن **700** نقطةمن مجموع**1000** نقطة كحد أقصى توزع على سبعة معايير أساسية: القيادة، التخطيط الاستراتيجي، التركيز على الزبون و السوق، قياس، تحليل و إدارة المعرفة، التركيز على الموارد البشرية، إدارة العمليات، نتائج العمل.

3-3- النموذج الياباني لإدارة التميز: في سنة1950استدعى الاتحادالياباني**للعلماء**والمهندسين الدكتور **W. Edwards Deming**للمشاركة في ملتقيات الرقابة الإحصائية المتعلقة بالجودة، ليشاع صيته فيما بعد و يلقب بأبي الجودة في جميع أنحاء العالم(Les Porter & Steven, 2005, p 185)، و تكريما له تم تأسيس جائزة**Deming** في سنة1951 تحت رعاية لجنة مختصة، و منذ ذلك الحين بقي ينظر إليه على أنه المعلم البارز للجودة إلى غاية وفاته سنة1993، خاصة وأن تأثيره على الصناعة اليابانية في مجال الجودة كان بارزا جدا و امتد ليشمل كافة الاقتصاديات المتقدمة.

ثانيا: المرونة الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية

1- **تعريف المرونة الإستراتيجية:** ينظر إليها من خلال موقف المؤسسة تجاه القضايا التي تدفعها إلى تغيير تحركاتها الاستراتيجية، إذ نادرا ما يلاحظ زيادة درجة المرونة الإستراتيجية من دون تحقيق مستويات أعلى في الابتكار سواء تعلق الأمر بالمنتجات أو العمليات (Gianluca Colombo, 2007, p3)، و تتجلى أهميتها من خلال الجمع بين كل من القوة الإستراتيجية التي تعرف على أنها إمكانية النجاح في ظل ظروف أو سيناريوهات مستقبلية مختلفة، و الاستجابة الإستراتيجية باعتبارها قدرة المؤسسة على: توقع التغير في بيئة الأعمال، بناء فكرة عامة للاستجابة لهذا التغير، إعادة تشكيل الموارد لتنفيذ الاستجابة للتغير المطلوب (Timothy G. Kotnour, 2010, p45).كما يعبر على المرونة الاستراتيجية من خلال قدرة المؤسسة على التحول من إستراتيجية إلى أخرى بهدف التكيف مع التغيرات البيئية (Mats Lindgren and Hans Bandhold, 2009, p p 10-11).

2- **مراحل المرونة الاستراتيجية:** تتلخص في أربعة مراحل أساسية هي:(Michael Raynor, 2016 , p3)

- **التوقع:** يتم في هذه المرحلة تحديدالعوامل الدافعة للتغييرو وضعالتصورات المحتملة من خلال تطوير مجموعة من السيناريوهات المستقبلية؛

- **الصياغة:** تتمثل في تطوير إستراتيجيات مستقبلية مثلى و تحديد العناصر الأساسية و المحتملة لهذه الإستراتيجيات؛

- **التجميع:** بمعنى الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الأساسية، و اختيار العناصر اللازمة لوضع الاستراتيجيات المحتملة؛

- **التشغيل:** تنفيذ الإستراتيجية الأساسية مع رصد التغيرات البيئية و تطبيق الخيارات الثانوية أو التخلي عنممارستها حسب الحاجة.

3- التسويق الأخضر كاستراتيجيةمرنة لتحقيق التميز في المؤسسة الاقتصادية:

يعتبر التسويق الأخضر أحد المداخل الحديثة للتسويق الابداعي فهو عبارة عن:" مدخل نظمي متكامل يهدف إلى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة و تعديل عاداتهم الإستهلاكية بما ينسجم مع ذلك و العمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل قائم على أساس الإبداع"(علاء فرحان طالب،2010، ص 57) .و تشتمل عناصر المزيج التسويقي في إطار فلسفة التسويق الأخضر ما يلي: **المنتج الأخضر، السعر، المكان أو التوزيع، الترويج** (تامر البكري، أحمد نزار النوري،2007، ص ص 88-90)**.** لقد بدأت المؤسسات الإقتصادية تدمج المعايير البيئية في استراتيجياتها لكي تتكيف مع القيود البيئية المفروضة عليها في الأسواق العالمية و من أجل المحافظة على مراكزها التنافسية، و خير دليل على ذلك المؤسسات الأوروبية التي تضع استراتيجيات تسويقية خاصة بأنظمتها الإدارية بهدف تحويلها إلى أنظمة خضراء قادرة على اكتشاف الأضرار التي يمكن أن تحدثها منتجاتها المسوقة سواء في البيئة أو على صحة الإنسان، و هناك عدة توجيهات و معايير صناعية مثل: نظام إدارة البيئة (ISO14000)، نظام التدقيق البيئي، و الإدارةالبيئية الأوروبية (EMAS) تضع الخطوط العريضة في كيفية صياغة استراتيجيات و برامج الإدارة البيئية بحيث تتكامل مع الخطوط الأولى للجودة، و تشجع على تحقيق الأهداف البيئية و الصحة العامة و السلامة المهنية(علاء فرحان طالب، عبد الحسين حسن حبيب، 2007، ص ص 89-90) .

المحور الثالث: الدراسة الميدانية لدور الإبداع التسويقيبمؤشراته في تميز أداء مطاحن بلغيث الكبرى.

أولا: تقديم مطاحن بلغيث الكبرى و نشاط الإنتاج الخاص بها

هي شركة ذات مسؤولية محدودةأنشأت في إطار الاستثمار الوطني بمبادرة من مؤسسها الرئيسي برأس مال يقدر ب 6.2 مليون دج رفع فيما بعد إلى 83 مليون دج.

يقع المركب في بلدية مداوروش بولاية سوق أهراس ويتربع على مساحة قدرها 3.77 هكتار ويستفيد من مناخ قاري متوافق مع نشاط المطاحن.انطلق المركب في الإنتاج بتاريخ 01 نوفمبر 2002 باستغلال خطي الإنتاج

ذي الطاقة الإنتاجية الآتية: خط القمح اللين : 350 طن يوميا، خط القمح الصلب : 150 طن يوميا.تتمحور نشاطات المركب وفقا لنظام عقلاني مدروس يعمل حسب المواصفات الدولية حيث يستخدم مواد أولية (القمح) ذات مقاييس نوعية معتبرة تقوم باقتنائها بصرامة وشروط حسب مقتضيات السوق العالمية بمواصفات ذات مستوى عالي.كما تقوم بتحاليل صارمة لهذه المادة قبل جلبها إلى المركب لتتأكد من مواصفات المنتوج المراد تحويله، تنفرد مطاحن بلغيث الكبرى باستقلاليتها في تلبية متطلباتها ذاتيا من جميع النواحي لاسيما وسائل النقل، حيث يملك المركب وسائل نقل حديثة وضخمة تتمثل في شاحنات ذات سعة 30 طن وشاحنات متوسطة الحجم وأخرى صغيرة بالإضافة إلى السيارات ذات الطابع السياحي لنقل العمال و الخروج في مهام و غيرها، كما تنشط المؤسسة في قطاع الصناعة الغذائية حيث تساهم بشكل كبير مثلها مثل المؤسسات الأخرى في التنمية الاقتصادية وتلبية رغبات المستهلكين إلى حد معين.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة

لقد تم استخراج الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات التالية:

1- إبداع المنتج:

نلاحظ من خلال الجدول رقم01 أدناه و المتعلق بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول إبداع المنتج أن إتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه و ذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3) ، كما يتبين أن أكثر الفقرات موافقة هي الفقرة(2) ذات الوسط الحسابي 4.7134، بينما كانت الفقرة(4) هي الأقل موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.551، كما أن المتوسط العام البالغ 1429.4 يعكس موافقة العينة على هذا المتغير.

الجدول رقم01: المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول إبداع المنتج

الرقم	العبارة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يتم تصدير نفس المنتجات المحلية إلى السوق الخارجية	4	4.2653	1.01603
02	تعمل المؤسسة على تحسين أغلفة منتجاتها بشكل علمي و مدروس	1	4.7143	0.57735
03	تقوم المؤسسة باعتماد تركيبة خاصة تنفرد بها لمنتجاتها	2	4.5102	0.93814
04	لدى المؤسسة قسم خاص بالبحث و التطوير	8	3.5510	1.40032
05	تقوم المؤسسة بتطوير منتجاتها بناء على	3	4.4898	0.61652

	متطلبات السوق من حيث معادلة الانتاج أو الأغلفة			
06	تقوم المؤسسة بتغيير خصائص المنتج و جودته بناء على فكرة ابداعية	5	4.0408	0.86504
07	تتوفر لدى المؤسسة امكانيات لتطوير المنتج خلال فترة زمنية قصيرة	6	3.9592	0.95654
08	توجد لدى المؤسسة خبرات محلية و أجنبية لتطوير المنتج	7	3.6122	1.11461
المتوسط العام			**4.1429**	**0.55785**

متوسط أداة القياس= مجموع أوزان القياس/ 5= 1+2+3+4+5/5 =3

2- إبداع التسعير:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 و المتعلق بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول إبداع التسعير أن إتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه و ذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3) ، كما يتبين أن الفقرة(3) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.551، بينما كانت الفقرة (11) أقل فقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.3265، أما المتوسط العام فبلغ 4.1245 و الذي يعكس موافقة العينة على هذا المتغير.

الجدول رقم 02:المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول إبداع التسعير

الرقم	العبارة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
09	يفضل المستهلك شراء منتجات المؤسسة بسبب الأسعار التنافسية قياسا بالمنافسين	5	4.2041	0.86553
10	يفضل المستهلك منتجات المؤسسة لأنها تحقق له منفعة أكبر من القيمة النقدية	4	4.2449	1.01099
11	تقلل المؤسسة من أهمية البدائل المطروحة في السوق	7	3.3265	1.23132
12	يتلاءم سعر منتجات المؤسسة مع جودتها لغرض ارضاء المستهلك	2	4.4898	1.04328

13	تطبق المؤسسة استراتيجية التكلفة عند احتساب سعر المنتجات	1	4.5510	0.76543
14	تعتمد المؤسسة تسعير منتجاتها بعد فحص المنتج، مع التأكد من حماية المستهلك	3	4.3061	0.96186
15	تسعر المؤسسة منتجاتها الموجهة للخارج بمستوى يحافظ على حصتها دون التقيد بالكلفة أحيانا	6	3.7551	1.28340
المتوسط العام			**4.1245**	**0.56215**

3- إبداع التوزيع:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 و المتعلق بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول إبداع التوزيع أن إتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه و ذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3) ، كما يشير الجدول إلى أن الفقرة(16) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.82، بينما كانت الفقرة(18) أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.0612، كما تبين أن المتوسط العام قد بلغ 3.926 و الذي يعكس موافقة العينة على هذا المتغير.

الجدول رقم 03:المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول إبداع التوزيع

الرقم	العبارة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	تعمل المؤسسة على توزيع منتجاتها و ايصالها بسرعة إلى المستهلك	1	4.8163	0.52732
17	السبب الرئيسي في اختيار الموزعين هو السعر الأفضل فقط	6	3.5918	1.36806
18	تدخل المؤسسة الأسواق العالمية من خلال المشاريع المشتركة بهدف سرعة وصول منتجاتها للزبون	8	3.0612	1.67591
19	تستخدم المؤسسة الانترنيت كوسيلة فعالة لتوزيع منتجاتها	3	4.1633	0.94311

20	تعتمد المؤسسة على أسلوب التنويع في طرق التوزيع	2	4.2857	0.88976
21	تقوم المؤسسة بدراسة قنوات التوزيع المتوفرة في بلد المستورد قبل القيام بعملية التصدير	7	3.4898	1.48776
22	يتم اختيار الموزع بناء على سمعته و نشاطه المعروف في بلد الاستيراد	5	4.0000	1.20761
23	تتعاقد المؤسسة مع الموزع بصيغة تكاملية استراتيجية	4	4.0000	1.09924
المتوسط العام			**3.9260**	**0.69873**

4- إبداع الترويج:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 و المتعلق بالمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول إبداع الترويج أن إتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه و ذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3) ، كما يشير الجدول إلى أن الفقرة(26) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 4.6327، بينما كانت الفقرة(30) أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.0408، و قد تبين أن المتوسط العام بلغ 3.801 بما يعكس موافقة العينة على هذا المتغير.

الجدول رقم 04: المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول إبداع الترويج

الرقم	العبارة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
24	تقوم المؤسسة بالتعريف بمنتجاتها قبل أن تطرح بالأسواق	4	4.0204	1.16350
25	تقدم المؤسسة عينات مجانية من المنتجات الجديدة و المتطورة	2	4.5202	0.79379
26	تستخدم المؤسسة موقعها على الانترنيت للتعريف بمنتجاتها في الأسواق الخارجية	1	4.6327	0.60187
27	توفق المؤسسة بين اعلاناتها و الوسائل التي تستخدمها كالراديو، و الجرائد للوصول إلى زبائنها المستهدفين	6	3.1633	1.14286

28	تتبنى المؤسسة فكرة الرعاية في الإعلان عن منتجاتها	7	3.1020	1.19452
29	تستخدم المؤسسة المعارض التجارية لتقديم منتجاتها للأسواق المعنية	5	3.7551	0.96890
30	تهتم المؤسسة بمواقع التواصل الاجتماعي لأخذ التغذية العكسية من المستهلكين لمنتجاتها	8	3.0408	1.45715
31	تقوم المؤسسة بتسجيل علامتها التجارية داخل الجزائر و خارجها	3	4.1837	1.18451
المتوسط العام			**3.8010**	**0.71212**

5- أبعاد التميز في الأداء:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 و المتعلق بمؤشرات التميز في الأداء(الكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، رضا العميل)أن إتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه و ذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس(3) ، كما يشير الجدول إلى أن الفقرة(36) هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 5.00، بينما كانت الفقرة(32) هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ 3.4082، كما أن المتوسط العام بلغ 4.4065 يعكس موافقة العينة على هذا المتغير.

الجدول رقم 05: مؤشرات التميز في الأداء(الكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، رضا العميل)

الرقم	العبارة	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
32	تتميز تكاليف المؤسسة بالانخفاض مقارنة بتكاليف المؤسسات المنافسة	24	3.4082	0.88784
33	تعمل المؤسسة على تخفيض التكاليف الانتاجية بصورة مستمرة	20	4.0612	0.96627
34	تقوم المؤسسة بالعمل تخفيض تكاليف الصيانة دوما	21	4.0000	1.00000
35	تنتهج المؤسسة سياسة تخفيض التكاليف مع المحافظة على جودة المنتجات	16	4.4490	0.81806
36	تطبق المؤسسة سياسة المحافظة على تقديم مستوى جودة أفضل للمنتج	1	5.0000	0.00000

37	تسعى المؤسسة باستمرار على تقديم منتج بدون عيوب	2	4.9388	0.24223
38	تقوم المؤسسة بتطوير قدرات و مهارات و معارف الموظفين بهدف تقديم منتج بمستوى عالي الجودة	5	4.6939	0.46566
39	تقوم المؤسسة بالإنتاج بناء على مواصفات و مقاييس الدولة المستوردة	3	4.8163	0.39123
40	تقوم المؤسسة بتصميم العمليات الانتاجية بشكل يحقق أفضل مستوى للجودة	4	4.7551	0.43448
41	توجد في المؤسسة آلات ذات أغراض متعددة	18	4.2857	0.95743
42	يتميز العاملون في المؤسسة بالقدرة على تأدية أكثر من وظيفة أو عمل	15	4.4490	0.57956
43	تستجيب المؤسسة بشكل فوري للتغيرات في مواصفات المنتجات	12	4.5306	0.58102
44	تلتزم المؤسسة بتسليم المنتجات في المواعيد المحددة باستمرار	7	4.6122	0.60609
45	يتميز وقت تسليم المنتجات بالقصر مقارنة بالمنافسين	9	4.5714	0.61237
46	تستخدم المؤسسة سياسة مخزون الأمان للاستجابة بسرعة للطلبات المتغيرة	19	4.2653	0.95253
47	تقوم المؤسسة بمسوحات منتظمة لقياس رضا الزبائن	22	3.7347	1.20374
48	تفضل المؤسسة الاحتفاظ بالزبائن الحاليين على أن تحصل على زبائن جدد	23	3.6531	1.28373
49	تعتبر المؤسسة أن رضا الزبون هو الربح الحقيق لها	11	4.5306	0.86848
50	تتمتع المؤسسة بثقة عالية لدى زبائنها	10	4.5510	0.70891
51	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار ما يحققه المنتج من منفعة للزبون عند تطوير أو طرح منتجات	14	4.4490	0.57956

	جديدة			
52	تعمل المؤسسة على خفض التكاليف لإضافة منفعة للزبون مع الحصول على هامش ربح جديد	17	4.3265	0.77427
53	تهتم المؤسسة بتجربة الزبون لمنتجاتها عند إضافة قيمة له	13	4.4490	0.64747
54	تهتم المؤسسة بآراء و مقترحات الزبائن	6	4.6531	0.56092
55	تعتبر المؤسسة أن الزبون شريك في الإبداع و التحسين	8	4.5714	0.70711
المتوسط العام			**4.4065**	**0.29677**

ثانيا: تحليل و اختبارات علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة و قياس الإبداع بعناصر المزيج التسويقي و أثره في تحقيق التميز في الأداء

1- الفرضية الرئيسية:

H0: لا توجد علاقة تأثير بين الإبداع التسويقي بمؤشراته و بين التميز في أداء المؤسسة

H1: توجد علاقة تأثير بين الإبداع التسويقي بمؤشراته و بين التميز في أداء المؤسسة

الجدول رقم 06:نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	معامل الارتباط r	التغيير معامل الارتباط r^2
5.125	2.60	0.002	رفض	0.564	0.318

لقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد و من خلال نتائج الحاسوب نجد أن قيمة T المحسوبة = 5.125 أكبر من قيمتها الجدولية، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 . و هذا يعني أنه توجد علاقة تأثير بين الابداع التسويقي بمؤشراته و بين التميز في الأداء، و تعتبر العلاقة قوية كون أن معامل الارتباط r = 0.564 و المتغيرات المستقلة تفسر 31.8%من التغير في المتغير التابع، كما تبين باستخدام الانحدار التدريجي أن متغير التوزيع هو أكثر المتغيرات تأثيرا في تميز أداء المؤسسة.

1-1- الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا توجد علاقة تأثير بين إبداع المنتج و بين التميز في أداء المؤسسة

H1: توجد علاقة تأثير بين إبداع المنتج و بين التميز في أداء المؤسسة

الجدول رقم 07:نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	معامل الارتباط r	التغيير معامل الارتباط r^2
2.582	2.0106	0.013	رفض	0.352	0.124

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط و من خلال نتائج الحاسوب نجد أن قيمة T المحسوبة = 2.582 أكبر من قيمتها الجدولية، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 . و هذا يعني أنه توجد علاقة تأثير بين ابداع المنتج و بين التميز في الأداء، و تعتبر العلاقة متوسطة كون أن معامل الارتباط r = 0.352 و متغير ابداع المنتج يفسر 12.4 % من التغير في المتغير التابع.

1-2- الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا توجد علاقة تأثير بين إبداع التسعير و بين التميز في أداء المؤسسة

H1: توجد علاقة تأثير بين إبداع التسعير و بين التميز في أداء المؤسسة

الجدول رقم 08:نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	معامل الارتباط r	التغيير معامل الارتباط r^2
3.689	2.0106	0.001	رفض	0.474	0.225

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط و من خلال نتائج الحاسوب نجد أن قيمة T المحسوبة تساوي 3.689 و هي أكبر من قيمتها الجدولية، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 . و هذا يعني أنه توجد علاقة تأثير بين ابداع التسعير و بين التميز في الأداء، و تعتبر العلاقة متوسطة كون أن معامل الارتباط r = 0.474 و متغير ابداع التسعير يفسر 22.5 % من التغير في المتغير التابع.

1-3- الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة تأثير بين إبداع التوزيع و بين التميز في أداء المؤسسة

H1: توجد علاقة تأثير بين إبداع التوزيع و بين التميز في أداء المؤسسة

الجدول رقم 09:نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	معامل الارتباط r	التغيير معامل الارتباط r^2
4.203	2.0106	0.000	رفض	0.523	0.273

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط و من خلال نتائج الحاسوب نجد أن قيمة T المحسوبة = 4.203 أكبر من قيمتها الجدولية، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 . و هذا يعني أنه توجد علاقة تأثير بين ابداع التوزيع و بين التميز في الأداء، و تعتبر العلاقة متوسطة كون أن معامل الارتباط r = 0.523 و متغير ابداع التسعير يفسر 27.3 % من التغير في المتغير التابع.

1-4- الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا توجد علاقة تأثير بين إبداع الترويج و بين التميز في أداء المؤسسة

H1: توجد علاقة تأثير بين إبداع الترويج و بين التميز في أداء المؤسسة

الجدول رقم 10:نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	معامل الارتباط r	التغيير معامل الارتباط r^2
2.532	2.0106	0.010	رفض	0.347	0.12

لقد تم استخدام اختبار الانحدار البسيط و من خلال نتائج الحاسوب نجد أن قيمة T المحسوبة = 2.532 أكبر من قيمتها الجدولية، و بالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 . و هذا يعني أنه توجد علاقة تأثير بين ابداع الترويج و بين التميز في الأداء، و تعتبر العلاقة متوسطة كون أن معامل الارتباط r = 0.347 و متغير ابداع الترويج يفسر 12 % من التغير في المتغير التابع.

ثالثا: النتائج و المقترحات

لقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- في ضوء اختبار الفرضية الرئيسية تم التوصل إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين الابداع في عناصر المزيج التسويقي بدلالة مؤشراته مجتمعة و بين التميز في أداء مطاحن بلغيث الكبرى بدلالة مؤشراته مجتمعة، حيث تبين أن هذه النتيجة تعكس أهمية الإبداع التسويقي بالنسبة لمطاحن بلغيث الكبرى و ذلك لدوره الكبير في التأثير على تميز الأداء. و باستعراض النتيجة التي تم التوصل إليها حول كون الإبداع في التوزيع هو الأكثر تأثيرا على تميز أداء المؤسسة، يمكن التأكيد على أهمية التوزيع؛

- بعد اختبار الفرضية الفرعية الأولى تم التوصل إلى أنه توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين ابداع المنتج و تميز أداء المؤسسة، و تتفق هذه النتيجة مع ما ورد في الدراسة النظرية من أهمية الإبداع في المنتج بالنسبة للأداء المؤسسي؛

- تبين من اختبار الفرضية الفرعية الثانية وجود علاقة تأثير احصائية للإبداع في التسعير على التميز في أداء المؤسسة، و يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أهمية السعر بالنسبة للزبائن و دوره في المفاضلة بين المنتجات المستوردة؛

- أبرزت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة أن هناك علاقة تأثير للإبداع في التوزيع في التميز في الأداء، و تشير هذه النتيجة إلى أهمية ايصال هذا النوع من المنتجات إلى أماكن توزيع مختلفة بما يساهم في حصول المشتري عليها بسهولة دون أن يواجه أية مشاكل؛

- تبين من اختبار الفرضية الفرعية الرابعة أن هناك أيضا علاقة تأثير للإبداع في الترويج في التميز في الأداء، و تشير هذه النتيجة إلى أهمية الترويج و التأكيد عليه في تعريف المستهلك بمنتجات المؤسسة للتشجيع على شرائه بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة، و تتفق هذه النتيجة مع ما ورد في الإطار النظري؛

- من خلال استعراض المتوسطات الحسابية يتبين لنا وجود تطبيق و اهتمام بمعايير الابداع في عناصر المزيج التسويقي، و إن كانت بدرجات متفاوتة، حيث تبين أن الابداع في المنتج هو أكثر المتغيرات توفرا، ليليه الابداع في السعر، ثم الابداع في التوزيع، و أخيرا الابداع في الترويج؛

- تم التوصل أيضا إلى أن التحديات المالية و البيئة التنافسية هي من أكثر التحديات التي تواجهها المؤسسة محل الدراسة في مجال التصدير؛

يوصي الباحثان بما يلي:

- المحافظة على جودة و معايير المنتج بهدف ابراز تميز المؤسسة بالمقارنة مع منتجات المؤسسات المنافسة؛

- العمل على ملاءمة أسعار المنتجات و جودتها مع القدرة الشرائية للمستهلكين؛

- تنويع طرق و قنوات التوزيع لمنتجات المؤسسة من خلال ايصالها إلى الزبائن في الوقت و المكان المناسبين؛

- وضع معايير خاصة بموزعي المؤسسة بهدف المحافظة على عملية انسياب المنتجات بالصورة المطلوبة؛

- الاهتمام بتنويع وسائل الترويج المتبعة في المؤسسة لتعريف الزبائن بها و تشجيعهم على استيرادها؛

- استخدام الانترنيت و مواقع التواصل الاجتماعي بطريقة أكثر احترافية لتعريف الزبون و المستهلك بالمؤسسة و منتجاتها؛

- الاهتمام بصيانة الآلات و المعدات بصورة دورية للمحافظة على جودة المنتجات؛

- التركيز على عمال الوقت و الجودة و التسليم للزبون؛

- إنجاز دراسات مستقبلية حول البيئة التنافسية بهدف تسليط الضوء على نقاط القوة و الضعف لدى المنافسين و الفرص التي يمكن تحقيقها في السوق؛

- ينبغي على المؤسسة العمل على توفير منتجاتها في المخازن لتلبية حاجات الزبائن بسرعة؛

- الاهتمام بقسم البحث و التطوير لمواكبة كل ما هو جديد و تحقيق التفوق التنافسي؛

- تفعيل الشراكات الجنبية لرفع مستوى التنافسية الدولية؛

- يجب دراسة السوق المستهدف بعناية قبل دخوله لتلبية احتياجات السوق الصحيحة؛
- التركيز على عمليات تسليم المنتجات باعتبارها العملية الأهم لدى مختلف الزبائن في دول العالم؛
- اضافة قيمة للمنتج بالإضافة للسعر و الذي يعتبر منخفض نوعا ما مقارنة مع أسعار المنافسين في الدول الأخرى.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- تامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2007
2- رعد حسن الصرن، إدارة الإبداع و الابتكار، دار الرضا للمعلومات، 2000.
3- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية: منظور منهجي متكامل، دار وائل، الأردن، ط1، 2007.
4- علاء فرحان طالب، عبد الحسين حسن حبيب، فلسفة التسويق الأخضر، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2010.
5- علاء محمد سيد قنديل، القيادة الإدارية و إدارة الابتكار، دار الفكر، الأردن، 2010.
6- علي السلمي، إدارة التميز: نماذج و تقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب، القاهرة، مصر، 2002.
7- محمود جاسم الصميدعي وردينه عثمان يوسف، إدارة المنتجات، ،دار المسيرة ،الأردن،2001.
8- نعيم حافظ أبو جمعة، التسويق الابتكاري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003.

ب- الرسالة الجامعية

1- لبوخ فاطمة، إدارة التميز من مدخلي الإبداع و المعرفة: دراسة حالة مجمع صيدال، فرع أنتيبيوتيكال، المدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

ج- المجلات والملتقيات

1- بن عنتر عبد الرحمن، إدارةالجودةالشاملةكتوجهتنافسيفيالمنظماتالمعاصرة، مجلة الباحث، العدد السادس، 2008.
2- تيقاوي العربي، دور التغيير التنظيمي في تطوير الابتكار في المنظمات الحديثة من وجهة نظر العاملين في منظمات الاتصالات الجزائرية: دراسة ميدانية تحليلية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة،2011.

3- عبد الرزاق بن علي، دور الابتكار التسويقي في تحقيق استدامة الميزة التنافسية للشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني،2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

a. Les ouvrages

1- CK. Parahalad i ms.Krishnah, the ney age of innovation, mc. Grawhilidion, use, 2008.
2- Gianluca Colombo, Pilotage Strategique Des OrganisationsInnovantes, 18 èmeConférence de l'AssociationInternationale de Management Stratégique, Grenoble, Montréal, 6- 9 juin 2007.
3- Les Porter & Steven, Assessing Business Excellence: A guide to business excellence and self-assessment, Elsevier Butterworth-Heinemann publications, Linacre House, Jordan Hill, Second Edition, 2005.
4- Les Porter & Steven, Assessing Business Excellence: A guide to business excellence and self-assessment, Elsevier Butterworth-Heinemann publications, Linacre House, Jordan Hill, Second Edition, 2005.
5- Mats Lindgren and Hans Bandhold, Scenario Planning: The link between future and strategy, Palgrave Macmillan, Second édition, 2009.
6- Timothy G. Kotnour, TRANSFORMING ORGANIZATIONS: Stratégies and Methods, CRC – in- publication Data, 2010.

ثالثا: مواقع الانترنيت

*1- **Définitions de la Créativité** - , http://www.mouvement-europeen.eu/wp-content/uploads/2016/05/MEF_COS_Com-RechercheEducInnovJamet2.pdf*
2- Michael Raynor, Strategic Flexibility, A Deloitte Research Monograph, p3, 18/05/2016,Article sur le site électronique: www.leighbureau.com/speakers/MRaynor/essays/StrategicFlexibility.pdf

حاتم علي العايدي، مشروع تقييم و إعادة هندسة العمليات الإدارية بالجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غـــزة، 2009، ص 20، 2016/05/27،نقـــلا عـــن الموقـــع الإلكترونـــي التـــالي: http://site.iugaza.edu.ps/helaydi/files/2010/02/EFQM

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEB Univ.

دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الفعالية التنظيمية للإدارات العمومية

The role of social responsibility in enhancing the organizational effectiveness of public administrations

د. سامية ابريعم جامعة أم البواقي، الجزائر/ أ. زينب قريوة جامعة سكيكدة ، الجزائر.

تاريخ التسليم:(09 /2016/12)، تاريخ التقييم:(30 /2017/01)، تاريخ القبول:(29/ 2017/02)

ملخص :

يتميز عالم المنظمات والأعمال بسيرورة لا متناهية نحو التحديث والتغيير ففي كل مرة تطالعنا أدبيات الإدارة والتسيير باستراتيجيات ومفاهيم جديدة ،تهدف في مجملها للتكيف مع حركية النمو والتطور السريعين الذين يميزان عصر العولمة والتكنولوجيا وكلها تأتي في محاولة لتفعيل دور نظريات الإدارة والتنظيم في تعزيز مظاهر العصرنة والوفاء بمتطلبات الأفراد والمجتمع ويعد مفهوم الحوكمة الاجتماعية او المسؤولية الاجتماعية احدث هذه المفاهيم حيث تعبر عن رسالة المؤسسات الهادفة لضمان جودة الحياة العملية مع ضرورة الاستجابة لتطلعات المجتمع حيث تتداخل تأثرا وتأثيرا وتستند لمفاهيم مثل الحق والواجب، المواطنة والانتماء، المصلحة العامة ويكون ذلك عبر تقديم خدمات ومواصفات من شأنها التعبير عن الدور الاجتماعي للمؤسسات .وضمن هذا الاتجاه نحاول عبر هذا المقال الكشف عن فعالية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف الإدارات العمومية .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الفعالية التنظيمية، الإدارات العمومية.

Abstract:

The world of organizations and businesses is characterized by an endless process of modernization and change. every time, there are new strategies and new concepts, in this world, that aim at adapting to the rapid growth and development dynamics that characterize the era of globalization and technology.

All this is an attempt to activate the role of administration and management theories in enhancing modernization aspects and to meet the requirements of individuals and society. The concept of social governance or social responsibility is a modern concept that reflects the message of institutions that aim to ensure the quality of working life with the necessity of responding to the aspirations of the society, where some concepts are interfered such as right, duty, citizenship, belonging, and public interest. This will be done by providing services and specifications that express the social role of the institutions. In this direction, we attempt, through this article, to reveal the effectiveness of social responsibility in achieving the objectives of public administrations.

Key Words : social responsibility, organizational effectiveness, public administrations

مقدمة:

تعد المسؤولية الاجتماعية احد أهم الالتزامات التي يتوجب على مختلف المنظمات والمؤسسات الوفاء بها سواء كان هذا الالتزام قانوني أو أخلاقي أو بيئي ونجد عبر مختلف نظريات الإدارة. إن هذا المفهوم أصبح وثيق الصلة بمتغير الحوكمة الذي يعد احدث الاستراتيجيات التنظيمية في مجال الإدارة والتنظيم التي تعزز من مظاهر العدالة والمواطنة والشفافية على اعتبار أن هدف المؤسسات تجاوز فكرة البحث عن الربح إلى البحث عن الجودة والسمعة والمصداقية ،وحيث تعد الفعالية أيضا جزءا من أهداف التنظيم التي تظهر في مؤشرات مثل جودة المخرجات وكفاءة المدخلات.فإنه من الأهمية إذن البحث عن دور المسؤولية الاجتماعية كمتغير تنظيمي في تعزيز أوجه الفعالية التنظيمية ضمن الإدارات العمومية .

1- المفاهيم الاساسية:

2- أ- المسؤولية الاجتماعية:

"ترجع خلفية هذا المفهوم إلى أفكار العالم الاقتصادي ادم سميت ،والتي تنصب في جانبها الأساس على كون كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع ، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح، وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة".(البكري،2001،ص.34)

"لابد أولا من التمييز بين عدة أشكال من المسؤولية فمثلا المسؤولية الدينية مصدرها الأعلى الوحي الإلهي، والمسؤولية الاجتماعية مصدر الالتزام بها قوة الضغط الاجتماعي، والمسؤولية الأخلاقية مصدرها الالتزام النفسي أو الذاتي، والمسؤولية القانونية مصدرها الالتزام بالقانون وقواعده ونظرياته، وجميع هذه الأنواع والأشكال تتداخل وتتفاعل فيما بينها في مجال الحياة العلمية.(المرواني ،2009،ص.30)

ويتقاطع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع : المساءلة الاجتماعية،الأخلاق التنظيمية، المواطنة التنظيمية، والالتزامات التنظيمية.

و في واحد من أكثر التعريفات إجمالا لموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، تقولJupiter Asset: "إدارة وتشغيل الشركة بطريقة مسؤولة بهدف تعظيم الأثر الإيجابي وتقليل أي تأثير سلبي في البيئة، والمجتمع والاقتصاد الوطني". وهذا يعتبر من أكثر التعريفات إيضاحا لمهام المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتطلب أن تكون الشركة عضوا نافعا للمجتمع المحيط. وهذا ما أطلقت عليه جمعية المسؤولية الاجتماعية للشركات في الاتحاد الأوروبي "توظيف المسائل الاجتماعية والبيئة مع أنشطة الشركة في التواصل مع الجهات المستفيدة من منطلق غير إلزامي للشركات". (الحسيني، عامر.(جويلية 2001). *مجلة الاقتصادية الإلكترونية*، العدد 64 .تم استرجاعها في 24جانفي 2015من الموقع الالكتروني: (http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-post_159.html).

ومنه يمكن القول أن **المسؤولية الاجتماعية** تعني الالتزام الأخلاقي والتنظيمي من قبل المؤسسة اتجاه محيطها الاجتماعي من خلال العمل على تفعيل الانسنة داخل إداراتها والوفاء بالمتطلبات التنظيمية الداخلية والمتطلبات المجتمعية الخارجية سعيا منها لتعزيز مظاهر العدالة والثقة والمواطنة التنظيمية والاحتكام لأخلاقيات العمل وتحقيق الفعالية وجودة الأداء في جو من الشفافية والنزاهة والانضباط والرقابة الموضوعية.

ب- الفعالية التنظيمية:

رأى **ماكس فيبر**أن النموذج المثالي للتنظيم من خلال الخصائص البيروقراطية هي السبيل الوحيد لتحقيق الفعالية فهي تصف ما يجب أن يكون عليه سلوك الفرد داخل المؤسسة، إذ يتحقق ذلك من خلال تقسيم العمل والتخصص كقاعدة ذهبية لتحقيق الفعالية التنظيمية وتوزيع السلطة إضافة لذلك وضع مجموعة من الخصائص الأخرى المتمثلة في خصائص التنظيم البيروقراطي التي تسمح في رأيه بالوصول إلى أعلى مستوى من الفعالية من خلال الدقة والسرعة والاستقرار الاستمرار، الوضوح، مع الخضوع الكامل للرؤساء الذين يتمتعون بالسلطة القانونية". (العبيدي،1997، ص.96)

ويرى **ميشال كروزيه** أن "الفعالية تتحقق من خلال القضاء على الروتين والتعقيد اللذان يميزان البيروقراطية، فهما يؤديان إلى انخفاض درجة الولاء وعدم إدراك الأهداف والشعور بالعزلة الاجتماعية داخل المؤسسة، كل هذه النتائج تؤثر سلبيا على فعالية المؤسسة".(-الحسيني، عامر.(جويلية 2001). *مجلة الإقتصادية الإلكترونية* ، العدد 64 .تم استرجاعها في 24جانفي 2015من الموقع الالكتروني: (http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-post_159.html

نلحظ من خلال هاذين التعريفين ارتباطهما بمفهوم البيروقراطية حيث اعتبر فيبر أن الالتزام بخصائص التنظيم البيروقراطي الثمانية هي التي ترفع من أداء المؤسسة وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة ورفع مستوى الأداء والفعالية، رغم اعترافه إن هذا التنظيم مثالي إلى حد بعيد ويصعب إيجاده على أرض الواقع، وعلى العكس من ذلك يرى كروزيه أن العمل وفق معايير البيروقراطية يؤدي لظهور حلقة مفرغة تتسم بالتكرار والملل، مما يؤدي لظهور مشاعر سلبية سببها انفصال الفرد عن التنظيم وبالتالي انخفاض درجة الانتماء وعدم تبني أهداف المؤسسة، وبالتالي تقل درجة الفعالية، ولا يقتصر على العقلانية بل التطور والنمو السريع هو الذي يحدد أي الأنساق أفضل.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف **الفعالية التنظيمية** بأنها: قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة والتكيف مع التغيرات البيئية من خلال استغلال الموارد المتاحة للعمل على تطوير أداء الأفراد عبر تقديم أحسن المخرجات الخدماتية للمتعاملين معها أما بالنسبة للبيئة الداخلية فهي الاستفادة من التغذية العكسية لبرامج العمل في ضبط الموظفين واتخاذ القرارات العقلانية المناسبة وتحقيق الرضا.

ج- مفهوم الإدارة:

يعرفها **فريدريك تايلور** صاحب الإدارة العلمية ومؤسس المدرسة الكلاسيكية فيقول"الإدارة هي المعرفة الدقيقة لما تريد من الرجال أن يعملوه، ثم التأكد من أنهم يقومون بعمله بأحسن طريقة وأرخصها".(د.ن ،2011،ص.12)

إن هذا التعريف للإدارة يحيلنا للأسلوب العلمي الذي توصل إليه تايلور في قياسه للحركة والزمن عبر أسلوب علمي وهو ما جعله يؤمن بوجود طريقة عمل وحيدة مثلى تشرف الإدارة على مراقبة مدى التزام العمال بها عن طريق الرقابة الصارمة وأسلوب الإشراف.(The one best way)

أما **هنري فايول** الذي يعتبر بحق الأب الحقيقي للإدارة الحديثة فيعرفها قائلا"أن تقوم بالإدارة معناه أن تتنبأ وأن تخطط وأن تنظم وأن تصدر الأوامر وأن تنسق وأن تراقب".(د.ن،2011،ص.12)

إن هذه المعاني للإدارة عند **فايول** تعكس تقسيمه لوظائف الإدارة الخمسة التي ذكرها في كتابه "الإدارة العامة الصناعية"وذكر أربعة عشر مبدأ للإدارة يتوقف مستوى الأداء التنظيمي على كفاءة الإدارة في التحكم في هذه المبادئ.

وبالتالي **فالإدارة** هي الهيئة المسؤولة عن القيام بالوظائف الرئيسية الأربعة من تنظيم للمؤسسة وتخطيط للمسار والتوجيه للموظفين ورقابة سير العمل ومدى مسايرته لأهداف الإدارة وتتمثل في الهيئة العليا للمؤسسة وهي في المؤسسات الخدماتية والإدارات العمومية كل الفروع والأقسام المسؤولة عن تقديم الخدمات الإدارية للمتعاملين معها داخليا وخارجيا.

د -الادارة العمومية:

هي الجهاز المسؤول عن عمليات التنظيم والتخطيط والتوجيه والرقابة في المؤسسات التابعة للدولة والإدارة المحلية وتكون موجهة لعامة أفراد المجتمع ووظيفتها الأساسية تقديم خدمات للأفراد والمجتمع.

2-المسؤولية الاجتماعية: إستراتيجية فعالة لتطوير وتحقيق أهداف الإدارات العمومية:

تتقاطع إستراتيجية تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع هدفها الرئيسي في ضمان الجودة والفعالية لجملة المخرجات التي تقدمها سواء كانت اقتصادية أم خدماتية، ولابد قبل التطرق لمبادئ كل منهما من الإشارة "إلى كون المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة حتى خارجها ، بوصفها تمثل القرارات التي تتخذها المنظمة لتحقيق منافعها الاقتصادية والفنية المباشرة،وبنفس الوقت المنافع الأخرى والمرتبطة بالمجتمع لتتمكن من انجاز هدف واحد أو أكثر من أهدافها والمرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية. وبهذا يمكن القول بأنها تمتد إلى اتجاهين وهما:

أولا:-المسؤولية الداخلية: ترتبط بالأفراد والموارد التي يتم استخدامها والمرتبطة بالأداء المتحقق للعمل داخل المنظمة، واي نشاط من شانه أن يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل .

ثانيا:-المسؤولية الخارجية : تتمثل في الحالات المرتبطة بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع والتي تعد جميعها بمثابة مؤثرات سلبية على مدخلات منظمات الأعمال نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية ،والممثلة بتدليل

المشكلات ومعالجتها والمساهمة في خلق قيم وأنماط اجتماعية ايجابية في المجتمع."(البكري،2001،ص.33)

ومما يؤكد على أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو ما "توصل إليه **رالف نادر وجون جالبريت** اللذان درسا تأثير الشركات الصناعية الكبيرة وخصوصا العاملة في مجال صناعة السيارات على المجتمع،إلى استنتاج رئيسي مفاده"عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية... فليس هنالك أي حق طبيعي يترك آو يعلو على تلك المصلحة".(البكري،2001،ص.41)

وفي الجهة المقابلة وبالعودة لمستويات الفعالية التنظيمية نلحظ أنها أيضا تختلف من حيث:

-الفعالية الإدارية: والتي تتعلق بمدى قدرة الدائرة أو القسم على تحقيق أهدافه.

- فعالية المجموعة: ويركز على مدى قدرة المجموعة أو فريق العمل على تحقيق أهدافه.

-فعالية المنظمة: وتتعلق بقياس مدى قدرة المنظمة ككل على تحقيق أهدافها ودرجة وصولها إلى النتائج"

(الشلبي، فراس سليمان،و الخوالدة، رياض عبدالله.(د.ن). *دور الحكومة الالكترونية في تعزيز الفاعلية التنظيمية، دراسة حالة وزارة المالية الأردنية*. ص11.تم استرجاعها في 2افريل2015 من الموقع الالكتروني:hltp. // www.workdbankorg/public sector / egov)

وما يقال عن مستويات الفعالية يلاحظ على مستويات المسؤولية حيث" تتكون المسؤولية الاجتماعية من ثلاث مستويات مترابطة متكاملة هي :

-المسؤولية الفردية: هي مسؤولية الفرد عن نفسه، وعن عمله، وهذا المستوى أساسي يسبق المسؤولية الاجتماعية.

-المسؤولية الجماعية: هي مسؤولية الجماعة جماعيا وبكاملها عن كل أعضائها وعن سلوكهم ، وهذا يدعم المسؤولية الاجتماعية ويعززها.

-المسؤولية الاجتماعية: تجمع مابين المستويين السابقين ، فهي مسؤولية الفرد الذاتية الخاصة بالفرد مسؤولا 'ذاتيا' أمام ذاته، أو أمام الصورة الجماعية المنعكسة في ذاته أو أمام الجماعة مباشرة ، وأمام الله سبحانه وتعالى" (حبيب كرمة، وده مير ،2014،ص.100)

إن استراتيجيات الموازنة بين تحقيق الأهداف والتطابق مع معايير المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الإدارية يختلف من مؤسسة على أخرى فهي ليست ثابتة وما يحقق أهداف مؤسسة ما قد لا يناسب الأهداف المسطرة لمؤسسة أخرى، وبالتالي فإن خصائص المنظمة الفعالة يجب أن تتماشى مع خصوصيات البيئة الداخلية والخارجية وحدود أدائها الاجتماعية.

لذلك فمن الضرورة بمكان تفاعل كل أقسام المؤسسة من الإدارة العليا والموظفين و تدعيم أهداف التنظيم الرسمي عبر العلاقات والجماعات والاتصال غير الرسمي فهو إما أن يكون عامل مساعد او عامل معوق،

والاشتراك في تحديد وتنفيذ الأهداف الإستراتيجية على المدى البعيد كما ويجب أن يكون التنظيم مساير للتغيرات العالمية وقائم على توظيف التكنولوجيا الحديثة.

بالإضافة لضرورة اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة من الأخطار المهنية عبر تحسين ظروف العمل ماديا عبر وسائل الأمن والحماية، واجتماعيا عبر توفير مناخ فعال يتمتع بالتعاون والتحفيز بما يجعل الأفراد أكثر إبداعا وقدرة على بذل أقصى ما في وسعهم في تناغم ملحوظ بين الحقوق والواجبات، في إطار التسليم بعدالة السلطة والإحساس بالمسؤولية ضمن التنظيم المرن الذي يستدمج الأهداف الخاصة للموظفين ضمن الهدف العام للمؤسسة بقصد الوفاء بالالتزامات التنظيمية والمجتمعية، وذلك لا يحصل إلا بوجود الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة القادرين على صياغة وتطبيق استراتيجيات فعالة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية وذلك وفق معايير موضوعية .

"ويحدد ديباك سيدي Deebak Sethi ما أسماه الراءات السبعة SevensRs لتقدير الذات التي يجب توفرها في المنظمات الراغبة في الوصول إلى تحقيق أهدافها وارضاء العاملين والمتعاملين وهي:

1-احترام العاملين: ويترجم في الاستماع لانشغالاتهم ومناقشة آرائهم على أساس من الاحترام المستمر وتقديرا لجهودهم وهو ما يجعلهم أحرار وغير مهددين وظيفيا.

2-تحمل المسؤولية وتوفر الموارد:لابد من الثقة في قدرات العاملين حين تحميلهم المسؤولية مع ضرورة توفير الموارد الكافية ووضعها تحت تصرفهم.

3-تحمل المخاطرة: ترتبط فرص الإبداع والابتكار بالقوى المتاحة للتجريب والمخاطرة وكذلك التكلفة بسبب احتمال وقوع الأخطاء وعلى المنظمة قبول ذلك لما يوفره من تعزيز الثقة واحترام الذات والإبداع.

4-المكافأة والاعتراف:يجب أن يكون الاعتراف ماديا ومعنويا ولابد من تجاوز ظاهرة رعاية الإعاقة وإعاقة الإبداع السائدة لدينا فالمدير الفعال والجيد هو الذي يدرب الموظفين ويشجعهم باعتبارهم زملاء.

5-العلاقات الطيبة:الاحترام المتبادل والعلاقات الودية غير الرسمية تعزز سلطة المدير ولا تضعفها فمن شأن المناخ التنظيمي الذي تسود فيه العلاقات الطيبة إن يساهم ايجابيا في تحقيق الأهداف التنظيمية.

6-ممارسة السلوك القدوة: يجب أن يكون المدير متمثلا للقيم التي يدعو إليها وان تلاحظ في سلوكه فالموظفون يتأثرون بمديرهم ومصداقيته.

7-القدرة على التجريد والتعلم:لابد على المنظمات إن توفر لعمالها بيئة عمل مستقطبة للخبرات باستمرار وتكوين ثقافة التعلم التكوين المتواصل التي تعتبر كقيمة مضافة للموظفين كل سنة بما توفره من مهارات جديدة وتطوير للقدرات وأساليب الأداء الفعال." (القريوتي،2013، ص ص 418،419).

3-المسؤولية الاخلاقية والالتزام التظيمي للموارد البشرية قاعدة لترقية الاداء الاداري:

" تشترك المسؤولية الأخلاقية مع المسؤولية الاجتماعية ، بأنها أفعال تنشأ على سلوك الفرد نحو نفسه خاصة ، بينما المسؤولية الاجتماعية تتضمن سلوك الفرد نحو الجماعة التي ينتمي إليها، فيكون مسؤولا ذاتيا تجاه سلوكه مع الجماعة " (المرواني،2009،ص.41)

و في ظل عصرنة أساليب العمل ضمن مختلف التنظيمات المتأثرة بطبيعة التطورات العلمية والنظريات التنظيمية لم يعد العمال احد متغيرات الإنتاج فقط بل أصبح الأفراد بمثابة رأس مال قادر على صناعة الفرق إذا ما أولي من العناية ما يمكنه من تفجير طاقاته والاستفادة من مستويات ذكائه في ابتكار بدائل سريعة للمحافظة على توازن التنظيم واستمراره في ظل التنافس المستمر على تقديم مخرجات بأسرع وقت وأقل تكلفة وأكبر جودة في إطار مستلزمات الوفاء بالالتزامات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والبيئية.

وعليه تتبنى المؤسسة ممارسات اجتماعية من اجل رفع مستوى الأداء والخدمات التي يقدمها الموظف والتي غالبا ما ترتبط بمستوى ملائمة بيئة العمل لتطلعات الموظف ومستوى إشباع حاجياته المادية والمعنوية من قبل الإدارة العليا ومستوى ملائمة العائد من العمل لمستوى التوقعات، فليكون الأفراد فاعلين يجب أولا أن تكون الإدارة العليا ذات كفاءة وقادرة على وضع خطط إستراتيجية فعالة تقدم لها الاستفادة مرتدة من الأفراد الذين يتحدد مجهودهم بناء على مناخ العمل، فالعمل وفق التحسين المستمر لظروف العمل ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب والثقة في قدرات الأفراد ومنحهم هامش من الحرية يجعلهم يقدمون أعلى ما لديهم من قدرات وجدية في العمل والإحساس بالمسؤولية وتعزيز الالتزام التنظيمي اتجاه المنظمة الذي يكون نتيجة شعورهم بالانتماء، وتقدير ما يقومون به وتشجيعهم ومتابعتهم المستمرة عبر توظيف استراتيجيات الأداء الفعال، وهو ما يعد وظيفة إدارة الموارد البشرية بالأساس وكذا الإدارة العليا عبر سعيها منذ البداية للاستقطاب عبر أسس علمية موضوعية وتوظيفهم حسب مؤهلاتهم وتقريب الموظفين من بعضهم ومن الإدارة العليا والاتصال متعدد الاتجاهات المفتوح وتحديد الأجور بناء على سلم موضوعي في تقييم الأداء والترقية وتحديث برامج لتكوين الأفراد تكون مسايرة للتطورات الحديثة والتغيرات العالمية واتحاد الموظفين والإدارة في سبيل صياغة أهداف التنظيم ووضع أفضل الطرق لتحقيقها عبر المشاركة في اتخاذ القرار مما يخلق شعورا لدي الأفراد بالانتماء والولاء والأمان الوظيفي وبالتالي استقرارهم وعملهم المخلص على تحقيق أهداف التنظيم بكفاءة وفعالية للارتقاء بمستوى المخرجات التنظيمية.

" ... ظهر مفهوم جودة حياة العمل ليواكب التغيير والتطوير التنظيمي وليخفف من حالات التوتر والقلق التي سادت بين العمال في المؤسسات الغربية خوفا من الاستغناء عنهم أو تخفيضا للخدمات والمزايا الاجتماعية المقدمة إليهم أو تخفيضا لأجورهم، إلى جانب حرص المؤسسات على تحقيق الرضا الوظيفي المؤثر على التزام العمال.

ويشير مفهوم جودة حياة العمل إلى توفير المؤسسة لعوامل وأبعاد حياة وظيفية أفضل للعاملين فيها، ويتطلب ذلك انتهاج سياسات الموارد البشرية التي تمكن من توفير حياة وظيفية تشبع حاجاتهم وتحقق أداء أفضل للمؤسسة.

وكتجسيد للدور الاجتماعي والذي تتبناه معظم المؤسسات وبتركيز الجهود المبذولة لتحقيق جودة حياة العمل يجدر الإشارة إلى الأبعاد والعناصر التالية:

-توفير الظروف البيئية والمعنوية المدعمة لأداء العاملين.

-المشاركة الفعلية للعمال بمعناها الواسع.

-إثراء الوظائف وإشباع طموحات العاملين.

-توفير متطلبات الاستقرار الوظيفي.

-تعزيز الانسجام بين حياة الفرد المهنية وحياته الشخصية.

-عدالة نظم الأجور والمكافآت.

-توفير فرص التكوين والتطوير.

-العدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة العاملين وخصوصياتهم.

-توفير فرق عمل متكاملة".(ضيافي ،2010، ص.63)

وبالتالي فالفعالية التنظيمية تتعزز بوفاء المؤسسات والأفراد بمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية وهو يتوقف على تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

وبالعودة إلى الإسقاط الواقعي على خصوصية المؤسسات في مجتمعنا في إطار سياقه الإسلامي فإننا نجد فعليا ان الشريعة الإسلامية تحمل من الأسس ومعايير العلاقات ما يحفظ على الدوام حقوق الأفراد والجماعات في مزيج من التوازن الذي لا نظير له في السنن والقوانين الوضعية، نلمس إن الإسلام كان له السبق في معالجة مفهوم المسؤولية الاجتماعية عبر عدد لا يحصى من القواعد والمبادئ الإسلامية التي نستدل من القرآن الحنيف والسنة النبوية الشريفة والتي تنظم العلاقة بين الفرد والمنظمة والمجتمع، كون الإسلام يعد نظام اً شاملا للحياة لا يقتصر على العبادات فقط، بل يمتد ليشمل المعاملات أيضا.

فمثلا في إطار حماية حقوق العاملين او ما يصطلح عليه بمسؤولية المؤسسة اتجاه مواردها البشرية يمكن حصر ما جاء به الإسلام في بعض المعايير أهمها:

-أن للعامل الحق في مستوى معيشي لائق، فالله عز و جل كرم الإنسان و رفعه فوق كل المخلوقات فلا يجوز أن تكون كرامته عرضة للانتقاص بسبب عدم كفاية أجره للوفاء بحاجاته الأساسية و حاجات من هم في كفالته.

-التعجيل في إعطاء أجر العامل لقول رسول لله صلى الله عليه وسلم قوله ":أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"(رواه البخاري)

-حق العامل في الحرية وإبداء رأيه و المشاركة في اتخاذ القرارات في إطار مبدأ الشورى

-أن تكفل الشركة للعامل حق الكفاية عند العجز أو البطالة وفي ظل الأزمات، وقد وضع الإسلام نظاما فريدا للضمان الاجتماعي يضمن لكل إنسان حق الحياة الكريمة وقوام هذا الضمان هو نظام الزكاة ونظام الزكاة التكافل الاجتماعي.

الأصل في الشريعة الإسلامية أن تقوم على الرحمة و السعة و الرفق و التيسير، لذا يجب أن يشمل اليسر علاقات العمل، من خلال تجنب كل ما يؤدي إلى إرهاق صحة العامل أو حرمانه من حق الراحة الضرورية، مع عدم تكليف العامل بما لا طاقة له به ،تحسين علاقات العمل، و صون الحقوق من خلال إقامة الحق والعدل بين الناس، فتقوى الثقة بين العامل وصاحب العمل وتنمي الثروة وتزيد من الرخاء ويمضي كل من العامل وصاحب العمل إلى غايتهما في العمل والإنتاج دون أن يقف في طريقه ما يعطل نشاطه.(فايدي ،2016،ص ص . 14 -17).

أما بالعودة إلى التزامات العامل اتجاه مؤسسة عمله أوما يمكن تسميته الأخلاق المهنية فأنه يظهر لنا " أن أساس الأخلاق المطلوب توافرها في العامل هما خُلقان مرتبطان ببعضهما لا ينفكان هما :القوة والأمانة ، وتكاد تندرج جميع أخلاق العمل – أو معظمها – تحت هذين الخُلقين المهمين ونتبعهما بعض أخلاق العمل الأخرى المطلوب توافرها في العامل

وهكذا ينبغي أن تختار العمالة، فينبغي أن تراعي فيهم القوة والأمانة".

ومن هنا يجب أن تكون القوه مناسبة للعمل المراد القيام به كما قدمنا أن من القوة ما هو مادي ، و ماهو معنوي.

ومم لا شك فيه أن الأمانة خلق أوجبه الإسلام، واعتز بها العرب قبله، فإذا أرادوا أن يمتدحوا إنساناً وصفوه بالأمانة .وعليه فإذا اجتمعت القوة والأمانة في شخص معين كان ذلك أحرى بالقيام بعمله على الوجه الأكمل وهو الأجدر بالعمل من غيره، وان كان اجتماع القوة والأمانة في الناس فإن قوة الجسم هي المعينة على أداء العمل وانجازه،

وأن الأمانة هي الحافز الذي يدفع العامل إلى إتقان العمل وإجادته، وهي الخلق الذي يحول بينه وبين الغش والإهمال هذا ويمكن أن نلخص واجبات العامل في النقاط التالية:

- أن يعرف العامل ما هو المطلوب منه وما هي واجباته ومنطلقات عمله وأن يكون العقد بين العامل وصاحبه واضحاً لا لبس فيه.

- أن يشعر بالمسؤولية تجاه العمل الذي كلف أو تعاقد عليه وارتبط به.

- أن يؤديه على أحسن الوجوه أيا كان نوع العمل سواء كان موظفاً أو صانعاً أو مزارعا أومهندساً أوطبيباً أومعلماً ونحو ذلك.

- أن يؤدي ذلك بأمانة وإخلاص دون غش أو إهمال أو تقصير لقوله صلى الله عليه وسلم " إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه " وهذا يعني بداهة أن الله يمقت التقصير والإهمال في العمل قال (صلى الله عليه وسلم) من غشنا فليس منا.

-عدم الخيانة في العمل بكل صورها وأشكالها .فتضييع الأوقات خيانة، والغش خيانة، وأخذ الرشوة خيانة، وتعطيل أعمال الناس خيانة، فكل من تقلد عملاً .مهما كان نوعه ولم يؤده وفق ما طلبه منه الشرع الحنيف فهو خائن لأمانته.والله تعالى يقول(يا أيها الذين أمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون-( )(الأنفال: أية27)

-عدم استغلال عمله ووظيفته ليجر بذلك نفعاً إلى نفسه أو قرابته، أو من هم دونه، دون حق شرعي أو قانوني، فإن هذا الاستغلال يعد جريمة، إذ المال العام أمانة عند من استأمنوا عليه ، فقد قال صلى الله عليه وسلم " من استعملناه على عمل، فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول " .فقد شدد الإسلام على ضرورة التعفف من استغلال النفوذ وشدد على رفض المكاسب المشبوهة "(كوسة، وقريوة، 2016، ص ص،369،367)

4-واقع المسؤولية الاجتماعية والفعالية التنظيمية في المؤسسات الإدارية العمومية الجزائرية (معوقات التحقيق وآفاق التحسين):

أ-واقع المؤسسات العمومية في الجزائر:

تعاني المؤسسات الجزائرية من مظاهر سلبية تعيق أدائها لدورها بفعالية وتحقيق الأهداف المسطرة وكل ذلك نتيجة ممارسات عشوائية وشخصية بعيدا عن واجب الالتزام المهني وتحمل المسؤولية وتحديث أساليب العمل وكل ذلك يعد بمثابة عراقيل بيروقراطية في مواجهة مسعى التقدم والتنمية الاجتماعية والإدارية ويتجلى واقع المؤسسات الجزائرية خاصة ذات الطابع الإداري منها فيما يلي:

-سوء التسيير، ضعف التنظيم ،غياب التخطيط الاستراتيجي ، والمتابعة ، رقابة وتقييم على أسس غير موضوعية ،عدم فعالية برامج إدارة الموارد البشرية بدأ من معايير التوظيف وتوزيع المهام والمسؤوليات وصولا إلى أحقية برامج التكوين والتدريب .

-انتشار المحسوبية على حساب الكفاءة والجدارة بالمناصب القيادية والترقية وتفشي الفساد والاحتيال وغياب ثقافة الإحساس بالمسؤولية والانتماء والمواطنة والالتزام.

-"الروتين وشيوع أسلوب (الواسطة) في إنجاز بعض المعاملات التي تضطلع بها الأجهزة الإدارية ,حيث برزت بعض نتائج أدت إلى انخفاض مستوى الأداء ,تقليل استثمار الوقت، والتأثير على مصالح المستفيدين وعلى علاقاتهم مع الأجهزة الحكومية المختلفة.

-البطء في استيعاب مواكبة التغيرات الإدارية الحديثة، وجود مقاومة للتغيير من طرف المنتمين للمؤسسة مما أدى إلى تدن ملحوظ في مستويات الأداء وتحقيق الأهداف (لعريط ،2014،ص.127)

هذا بالإضافة إلى أكبر معوق وهو سياسة اتخاذ القرارات الارتجالية وتسيير مشاكل التنظيم بطرق تقليدية دون العودة لأهل الاختصاص وهذه بالأساس المعضلة الكبرى للإدارات الجزائرية حيث يغيب مبدأ توزيع الوظائف بناء على المؤهلات إلى جانب الرقابة الخانقة وغياب التشجيع على الإبداع.

ب -معوقات تفعيل ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الفعالية في الإدارات العمومية :

إن المتتبع لواقع الإدارات والمؤسسات العمومية الجزائرية يستطيع أن يحدد الأسباب التي جعلت الصورة السلبية السائدة عن إداراتنا بأنها تكرس الرداءة في الخدمات، خاصة في ظل غياب مظاهر التعامل الملتزم تنظيميا وأداء الواجب كما يجب وهو ما غالبا يجعل المتعاملين ينفرون منها بالنظر لجملة العراقيل والتعقيدات البيروقراطية التي يكرسها الموظفون، بالإضافة إلى جمود القوانين واللوائح التنظيمية، ومن أجل ترقية الإدارات العمومية لابد من معرفة العراقيل والصعوبات التي تقف في وجه الارتقاء بالخدمات وتحقيق المؤسسات لأهدافها العامة ووفائها بمسؤولياتها المجتمعية ، وهي بالدرجة الأولى جودة الأداء وجودة الخدمات المقدمة و سيادة مظاهر الشفافية والعدالة في التعامل ، وضمن هذا الإطار نجد أن العراقيل التي تقف في وجه فعالية المسؤولية الاجتماعية منها ما هي معوقات ذاتية تتعلق بالأفراد ومنها الموضوعية المتعلقة بالإمكانات المادية والتقنية.

أ -المعوقات البشرية النفسية:

-"نقص شعور الأفراد العاملين بالاطمئنان في أماكن العمل مما نتج عنه غياب الرضا و الضجر من كل شيء والرغبة الشديدة في التغيير، كلها عوامل تساهم في تخفيض مستويات الأداء و تبعد المؤسسة عن تحقيق أهدافها نتيجة الممارسات غير العادلة وتأثر العامل بها مما جعله أكثر نفورا من المؤسسة".(لعريط، 2014، ص133)

كل هذه الأسباب تخلق شعورا سلبيا لدى العمال متمثلا في عدم شعورهم بالعدالة التنظيمية وبالتالي غياب الولاء والإحساس بالانتماء والالتزام وهو ما يؤثر مباشرة على معدلات الأداء الوظيفي وأسلوب التعامل مع الوافدين وارتفاع نسب دوران العمل والتغيب والهذر الوظيفي و اللاتوافق المهني والانسحاب النفسي من العمل نتيجة الإحساس بالاغتراب عن بيئة العمل وأهداف التنظيم.

ب -المعوقات المادية التقنية:

رغم الإمكانيات المالية التي تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية عموما فهي غير قادرة على الوفاء بمسؤولياتها و تحقيق أعلى معدلات الكفاءة والجودة وذلك لبقائها معتمدة على الوسائل التقليدية في العمل وعدم تحديثها دوريا بما يتماشى مع أحدث التقنيات التي تقلل الوقت وتخفض من معدلات الأخطاء المرتكبة، كما هو الحال أيضا بالنسبة لبرامج العمل باستخدام الكمبيوتر والإدارة الالكترونية حيث يتم استيراد هذه البرامج من الغرب مع نقص التكوين التطبيقي للعمال وغياب المتخصصين، فحتى في حالة تعطل الآلات المستخدمة يتم

استدعاء الخبراء الأجانب لتصليح الأعطاب التقنية فنحن دوما نستورد التكنولوجيا ولا نتحكم في مفاتيحها وهو ما يؤدي إلى تعزيز التبعية وانعدام الاستقلالية.

ج-المعوقات التنظيمية والإدارية:

الرقابة المتشددة والمركزية في اتخاذ القرارات تعطي تأثيرا سلبيا على العاملين حيث تحد من حريتهم وتقيد أداءهم من خلال ترسيخ أساليب عمل نمطية تخنق الإبداع والقدرة على الابتكار نتيجة عدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار والالتزام الحرفي بالقواعد واللوائح التنظيمية دون اعتبار لإمكانية تعديل الممارسات الإدارية الروتينية تحت طائل الحاجة للتكييف والضرورة الملحة ، بالإضافة إلى مستوى المديرين والترقيات والتوظيف بناءا على معايير الولاء الشخصي والانتماءات السياسية أحيانا كثيرة عدم تقبل استراتيجيات التحديث لمسايرة التطورات العالمية والتكيف مع التغيرات البيئية وعدم القدرة على التحكم الجيد في التكنولوجيا العلمي.

وغياب سياسة واضحة للتوظيف حسب الاحتياجات الفعلية للتخصصات وعدم مراعاة النظريات وأساليب العمل

ج-آفاق تحسين الخدمات في المؤسسات الجزائرية:

لتحقيق الأداء الفعال ورفع مستوى الفعالية والفاعلية والوفاء بالتزامات المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد المؤسسات لابد من تعزيز الأخلاق الوظيفية والقيم التنظيمية وهي التي تتجلى من خلال الالتزام بالمعايير الموضوعية والعدالة التنظيمية داخل المؤسسة كوضع الموظف المناسب في المكان المناسب بما يتماشى مع قدراته وميوله واعتبار الرأسمال البشري بمثابة الرأسمال الحقيقي مضمون القيمة وعامل التنمية والتقدم الأول وهو الوحيد القادر على صنع الفرق والقيمة التنافسية.

"لتكافل الاجتماعي ومنع التعسف في استعمال الحق و تحديد حرية الأفراد لصالح الجماعة، و الانتفاع لمباح بشرط عدم الضرر لمصلحة العامة، و ينبني التزام المنظمة بتوفير العمل لكل قادر و التزام كل قادر بتقديم العمل إلى المنظمة، فلا مكان للعاطل جبرا و اختيارا لان كل طاقة إنسانية فاعلة لابد أن تسخر لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية و توفير أسباب الارتقاء بالأداء والجودة ، لذلك لابد من الاستخدام الأمثل و المخطط للموارد، مع ممارسة العمل الخيري و العمل الاجتماعي التطوعي سواء لرأي أو لعمل أو لتمويل، و دعم المؤسسات الخيرية، و تمويل المشاريع الاجتماعية و التنموية" (فايدي 2016،ص15).

ولتحديد أكثر الاستراتيجيات الواجب اتخاذها من اجل تحسين و عصرنة المؤسسات العمومية لابد من :

1-ضرورة اعتبار أن رأس المال البشري أساس الجودة والفعالية:

"إن ميدان المعرفة والاستثمار في المورد البشري واعتماد سياسة حكيمة لتعلميه وتكوينه المستمر هو أحسن سبيل لأنه ليس الاعتماد على التشريعات والمراسيم لتغيير المجتمع هو المهم، بل الأهم من ذلك هو ضرورة

تكوين عناصر فعالة وكفأة. وإتباع سياسة في التعيين بعيدة كل البعد عن الاعتبارات الإقليمية أو الطائفية أو الشخصية" (لعريط، 2013، ص131).

2-نشر ثقافة الجودة باعتبارها رأسمال فكري وجعلها ممارسة قادرة على التغيير وصنع الفرق:

"المنظمات الإدارية اليوم تعطي أهمية بالغة لبيئة العامل وثقافته لاقتناعها أن العامل الأساسي في التنظيمات الناجحة هو أن يكون هناك ثقافة يشارك فيها الموظفون مثل هذه الرؤية هي التي تجعلهم يستدمجون أهداف التنظيم وتخلق لهم شعورا بالولاء أي هي السبيل الوحيد للتكيف مع العالم المتغير من غير فقدان رؤية القيم الجوهرية التي ترشد المنظمة، والمؤسسة الحاملة لثقافة تنظيمية محفزة تكون قادرة على التأقلم مع بيئة العمل ومع السياسات التنظيمية المتاحة مما يكسبها عوامل النجاح والتميز." (توهامي،و بوبكر،2013، ص108)

3-ترقية أساليب العمل الإداري من خلال أطر قانونية وتشريعية جادة وفعالة:

وذلك من خلال التفاعل مع منظمات الأعمال الكبرى وتتبع التغيرات العالمية في مجال التسيير الإداري وتوظيف النظريات المعاصرة للتحديث مع ضرورة سن قوانين من اجل تحديد الحقوق والواجبات من قبل الموظفين اتجاه مؤسساتهم وكذا من قبل المؤسسة اتجاه موظفيها والمجتمع الذي توجد فيه بما يعزز مظاهر المسؤولية والعدالة وينشر ثقافة الانتماء والمواطنة ،بالإضافة لجعل جميع الأفراد والعمال والمؤسسات متساوية أمام القانون وملزمة بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمع.

4-الاعتماد على فن الإدارة الإستراتيجية:

لأن الإدارة الإستراتيجية تهتم بتحقيق الأهداف على المدى البعيد، بأساليب فعالة تضمن الشفافية، فالإدارة العمومية وجدت من أجل المجتمع ولخدمته ، وتجسيد الشفافية وتحقيق الفعالية أصبح من الضروري إصلاح قانون الوظيف العمومي ، وتحديث الأساليب الإدارية وملاءمتها مع المعايير العالمية.

"فأمام الطلب المتزايد على الديمقراطية أصبح من الواجب ضمان الفعالية بالنسبة للإدارات العمومية، مع التركيز على عنصر التقويم مقارنة بين النتائج المتحصل عليها، بالإضافة إلى عملية المتابعة والرقابة التي يمكنا إعتبارها كأداة لقياس الفعالية على مستوى الأعمال المنجزة"(توهامي، 2013، ص ص.128- 129)

5-عصرنة الإدارات باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وشبكة الانترنت:

في ظل التطور العلمي صار من الواجب تطوير أساليب العمل وتحدثها عبر توظيف التكنولوجيا من خلال تعميم الإدارة الالكترونية كمرحلة أولى ثم توسيع إستراتيجية الحكومة و الحوكمة الالكترونية.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن تفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية ضمن المؤسسات العمومية من شأنه أن يحقق أهداف التنظيم داخليا وخارجيا من خلال مؤشرات تحسين الأداء وجودة المخرجات ،على غرار المؤسسات الخاصة حيث تشتهر بفعالية أساليب تسييرها بما يحقق طموحاتها ويضمن استمراريتها ، في ظل ما يسود عالم الأعمال والإدارات من منافسة على نشر معايير جودة الحياة العملية وتحسين علاقتها بالمجتمع وتعزيز مؤشرات العدالة والكفاءة وترقية الخدمات عبر تقديمها على أحسن وجه في أسرع وقت بأقل تكلفة وأحسن نوعية وكلها أهداف إستراتيجية يمكن تحقيقها عبر سياسيات الحوكمة.

قائمة المراجع:

-البكري،ثامر ياسر .(2001).*التسويق والمسؤولية الاجتماعية*. عمان الاردن : دار وائل للنشر.

- د.ن.(2011).*الإدارة الحديثة*. (ط3). النجف الأشرف. العراق: معهد التطوير لتنمية الموارد البشرية.

-الحسيني، عامر.(جويلية 2001). *مجلة الإقتصادية الإلكترونية* ، العدد 64 .تم استرجاعها في 24جانفي 2015من الموقع الالكتروني:-http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/07/blog-post_159.html

-الشلبي،فراس سليمان،و الخوالدة، رياض عبدالله.(د.ن). *دور الحكومة الالكترونية في تعزيز الفاعلية التنظيمية، دراسة حالة وزارة المالية الأردنية*. ص11.تم استرجاعها في 2افريل2015 من الموقع الالكتروني:hltp. // www.workdbankorg/public sector / egov

-العبيدي، قيس محمد.(1997). *التنظيم. المفهوم والنظريات*. الإسكندرية: الجامعة المفتوحة.

-القريوتي، محمد قاسم. (2010). *نظرية المنظمة والتنظيم*، (ط4)، عمان: دار وائل للنشر .

-المرواني، نايف محمد علي. (2009). *التوافق النفسي والمسؤولية الاجتماعية لدى المجرمين*.(ط1) .القاهرة: دار الفكر العربي.

-توهامي،ابراهيم ،وبوبكر،هشام.(2013). *قضايا سوسيو-تنظيمية*.(ط1). سطيف: البدر الساطع للطباعة والنشر.

-ضيافي،نوال.(2010).*المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية*.رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان.

-فايدي، كمال.(15/14نوفمبر2016). *مقومات المسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الإسلامي*. قدم إلى ملتقى الدولي الثاني عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات-.كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

-كرمة صفاء، طارق حبيب ،و ده مير نورجان ،عادل محمود .(2014). *قوة الذكاء الاجتماعي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية ومفهوم الذات الاجتماعية*.(ط2). الاسكندرية.مصر :المكتب الجامعي الحديث.

-كوسة،بوجمعة،و قريوة،زينب.(2016،جوان) .المسؤولية بين الممارسة الإدارية والأخلاق الوظيفية:دراسة مقارنة بين المقاربة الدينية لاسلامية ومقاربة هنري فايول من زاوية واقع التنظيمات في الجزائر.*مجلة افاق للعلوم*، (العدد2). جامعة الجلفة .

-لعريط،وفاء.(2014). *التنظيم البيروقراطي والفعالية التنظيمية*. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري: الواقع والمأمول

The inevitability of diversifying the sources of the Algerian economy: reality and hope

د. ناصر بوعزيز، د. حميد حملاوي ، جامعة قالمة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(16 /12/ 2016)، تاريخ التقييم:(27 /2017/01)، تاريخ القبول:(24 / 2017/03)

الملخص

إن حل إشكالية التنمية وتجاوز الأزمة النفطية الحالية في الجزائر يقتضي أساسا تسييرا أمثلا لمواردها الطبيعية بصفة عامة ومواردها النفطية على وجه التحديد،اعتبارا لخصوصية هذا المورد الذي يمثل ثروة ناضبة من جهة ، وكذا تراجع أسعاره بشكل كبير الأمر الذي ترتب عليه تراجع الموارد المالية للدولة من جهة ثانية .

إن حق الأجيال المقبلة في العيش و الرقي و الازدهار، يتطلب وضع جديد يبنى فيه الاقتصاد على تنوع المصادر وتنوع الأنشطة الإنتاجية، أي الانتقال من اقتصاد قائم على استغلال الموارد الناضبة إلى اقتصاد جديد يخلق الثروة وينمي الموارد.

Abstract

The solution to the problem of development and overcoming the current oil cris is in Algeria requires mainly the proper management of its natural resources in **general and** it soil resources in particular, considering the specificity of this resource, whichre presents a depleted wealth on the one hand, and the decline of its prices significantly, a second .

The right of future generations to live and prosper requires a new situation in which the economy is built on the diversity of resources and the diversity of productive activities, that is, the transition from an economy based on the exploitation of scarce resources to a new economy that creates wealth and develops resources.

مقدمة:

اعتمدت الجزائر على القطاع النفطي كمحرك للاقتصاد ، وهو خيار أثبت هشاشته من الناحية الإستراتيجية وأصبح محل انتقاد واسع مؤخرا بسبب ظهور تبعاته الاقتصادية المكلفة، إضافة إلى عدم استغلال الوفرة المالية بشكل جدي لتنويع الاقتصاد وعدم جعله رهينة تقلبات أسعار النفط. فالفلاحة الجزائرية غير متطورة والسياحة شبه منعدمة أما قطاع الخدمات فلا يزال ضعيفا. وباستثناء النفط والغاز تبقى صادرات الجزائر من المواد الأخرى دون المستوى المطلوب.

إن المشكل المطروح هو أنه حتى لو أرادت الدولة الانخراط في ورشة تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري، فأن هذه العملية ستتطلب سنوات من العمل كما أنها ستنطلق من القاعدة المالية التي سيوفرها تصدير النفط. أمام هذه التحديات وفي ظل تراجع الوضع الاقتصادي الجزائري وتهاو غير متوقع لأسعار الذهب الأسود إلى أدنى مستوياته ، تجد الجزائر نفسها مرغمة على بناء نهضة تنموية فعلية إذا توافرت الإرادة السياسية فليست إمكاناتنا السياحية والفلاحة اقل شأن مما تمتلكه دول من مثل تركيا والشقيقتين تونس والمغرب التي حققت قفزات تنموية باعتمادهم السياحة مثلا مصدر أساسي من مصادر الدخل الوطني.

وسنحاول في هذه المداخلة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهو واقع الاقتصاد الجزائري في الظرف الراهن؟
- ماهي مرتكزات و مقومات تنويع مصادر الاقتصاد ؟
- ماهي البدائل الحيوية أمام الاقتصاد الجزائري؟

اولا - الاقتصاد الجزائري الواقع و الخصائص: يمكن التعرض لخصائص الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية

1- تستفيد الجزائر من ريوع ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد .وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، وبما أنه يمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة سيحدد كيفية التطور المقبل(**1**).

2- يتميز الاقتصاد ألريعي بوجود موارد مالية مهمة «L'économie rentière » خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه.

3- تاتير سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأس المال في القطاع

الخاص فيصبح الاقتصاد مرتكزا على القطاع ألريعي ومهمشا للقطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذي دفع السلطات إلى تبني سياسات تنويع الاقتصاد التي فشلت في تحقيق هدفها في كثير من الحالات(**2**).

4- ضعف التحولات الهيكلية ، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولة ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية.

5- لا تعتبر الموارد البترولية في حقيقة الأمر تدفقا للموارد الدخلية في المستقبل، وإنما يمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأس المال المحول من حالة احتياطيات بترولية إلى حالة أصول مالية، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مداخيل دائمة

6- تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات Les institutions والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية(3)

البحث عن الريع لا يكون فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل يمكن أن ينجم أيضا عن تحرير السوق وعن و الخوصصة مثلما نشهده حاليا في بعض بلدان الاقتصاد الانتقالي، حيث تتجلى آثار هذا التحرير في تزايد ظاهرة الفساد وانتشارها بشكل مطرد.(4).

ثانيا- مرتكزات تنويع مصادر الاقتصاد الوطني(النموذج الاقتصادي الجديد)

تسعى الجزائر الى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير،حيث تبنت نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

1- المقاربة المستجدة للسياسة الموازنة: يبرز النموذج أهداف رئيسية في افاق العام 2019:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية

2- مقاربة تنويع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030.[(5)]

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة(

حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الداخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3%في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام2030).

- وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.
- ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

أ- مرحلة الإقلاع (2016-2019) :وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.

ب- مرحلة التحول (2020-2025) :وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد .

ج- مرحلة الاستقرار(2026-2030) :وهي المرحبة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

3- سبل تجسيد نموذج التنويع الاقتصادي و السياسة الاقتصادية المستهدفة

3-1- سبل تجسيد نموذج التنويع الاقتصادي:تتمثل سبل تجسيد النموذج الجديد للنمو في الجزائر في العناصر الأساسية الآتية.

دينامية القطاعات المطلوبة :على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو.

الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخربيترواح بين 6.5-7.4 %لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

تعزيز نظام الاستثمار :تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة فيلا ميزانية

الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (PPP)، وهذا يتطلب[6]:

–تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.

–سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

-**الاستدامة الخارجية** تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة وفي ظل الاطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ6.5% سنويا، فيما حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول. على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد قترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة احفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنويات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

3-2- السياسة الاقتصادية المستهدفة:تعتمد السياسة الاقتصادية الجديدة القادرة من وجهة نظر حكومية على تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر على العناصر التالية[7]:

-تحفيز المقاولاتية في الجزائر

-تمويل الاستثمار :من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات .من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، تطوير سريع لسوق رؤوس الأموال.

-السياسة الصناعية والتنويع

-تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه

-ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية

-حكامة النموذج الاقتصادي الجديد.

ثالثا – البدائل الحوية أمام الاقتصاد الجزائري:إن ضمان بديل اقتصادي حيوي وأفضل خارج المحروقات يتطلب الاهتمام و العناية الكافية بمجالات عديدة ومتنوعة و ترقية و تطوير الاستثمار فيها من خلال تفعيل العناصر الستة السالفة الذكر و محاولة تجسيدها على ارض الواقع برؤية واقعية بعيدة عن التضخيم و الهالات الإعلامية ونذكر من هذه المجالات على سبيل المثال وليس الحصر:

مجال الفلاحة : حيث يتعين ضمن هذا المجال القيام بعملية احصاء شاملة الغرض منها وضع بنك معلومات يتم الوقوف من خلاله على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الموجودة التي تواجه القطاع [8].

- تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي و خصوصيات كل منطقة .

-البحث ضمن السبل العلمية الممكنة لتطير طرق الزراعة المروية وزيادة رقعتها الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية ذات الصبغة العائلية، والعمل على تشجيع المنتوج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية و نوعية التربة في كل منطقة .

- البحث ضمن الأنظمة الإنتاجية التي تتوافق والظروف المناخية للمناطق الصحراوية (الواحة) قصد تطوير القطاع بها مع العمل على حل مشكلة النقل .

- دراسة مشكل السبخة (التملّح) لإعادة دمجِها ضمن القطاع.

- استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبعث النشاط ألفلاحي.

- منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين.

العمل لضمان وصول برامج الدعم ألفلاحي للفلاحين الحقيقيين

-تطوير سبل تخزين المحاصيل و المنتجات الزراعية بما يضمن عدم تعرضها للتلف .

في مجال السياحة

تعد السياحة ضمن البدائل الحيوية ، فكثير من الدول تعتمد على هذا القطاع كمورد هام للثروة مما جعلها تعمل على تطويرها وتحسين مخرجاتها .

وقصد النهوض بهذا القطاع على أحسن وجه يتعين أن تراعي جميع المخططات التنموية الولائية والبلدية هذا الجانب سيما من حيث [9]:

- وضع خطط لمنع تأثير بناء السكنات الحديثة على طمث التراث العمراني السياحي و ترميم هذه الأماكن و المعالم الأثرية. وذلك بإشراك المجتمع المدني ، الجمعيات المحليّة و كل الهيئات الناشطة في القطاع من مثل المركز الوطني لحماية التراث التاريخ و الديني.

- تشجيع المبادرات الهادفة إلى الرقي بالقطاع السياحي التي تهدف الى المحافظة على الصناعات التقليدية و النمط العمراني و التقاليد و العادات.

- توفير الأمن ويتبعه وجود بيئة مستقرة ، ويعد هذا من أولويات نجاح اي عمل سياحي .

- بناء قاعدة فندقية متينة أو تمويل الحكومة لأي مشاريع فندقية خاصة تعزز من الفعل السياحي وتنميه لان هياكل الاستقبال السياحي تعد الركيزة الأساسية لتطوير القطاع .

خاتمة:

أن الجزائر لا تعيش أزمة مالية بقدر ما تجتاز أزمة حوكمة قد تتحول إلى أزمة مالية في حال عدم ضبط إستراتجية اقتصادية واقعية و طويلة المدى تنطلق من مقاربة تنويع مصادر الاقتصاد و التخلص من التبعية للموارد النفطية ، مع ضرورة التفاف القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل تحقيق أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والذهاب نحو إجراء إصلاحات هيكلية عميقة، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال

الإبقاء على نمط التفكير القديم واعتماد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى حقبة السبعينات، فالمطلوب هو مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وخلق شعب إنتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا، وتطير الصناعات المنجمية إضافة إلى تحديث القطاع الزراعي ، و جعل مسالة الأمن الغذائي هدفا استراتجيا ،يجب الوصول إليه ، وكذلك بناء قطاع سياحي فعال ومدر للثروة

المراجع و الهوامش:

-1 Blandine Destremau , « Formes et mutations des économies rentières au 1 Moyen-orient :Egypte, Emirat arabe unis, Jordanie, Palestine, Yémen ». In Revue Tiers Monde, N° 163, Juillet-Septembre 2000, Tome XLI,PP . 489

.

2- ناجيبنحسين ،التنميةالمستدامةفيالجزائر و حتميةالانتقالمنالاقتصادالريعيإلىتنويعالاقتصاد، مجلةالاقتصادوالمجتمعالعدد5 ،2008.

3- ناجيبنحسين ، مرجع سابق.

4- عرفان الحق، تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية، الفصل الثالثمن القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقدالعربي، سلسلة بحوث 7 أكتوبر 1999 أبوظبي .ص - 90 .

5- 2017/04/10http://aljazairalyoum.comالخطوط-العريضة-لنمو الاقتصادي الجديد

6- نفس المرجع السابق.

7- عبد الوهاب بوكروح، توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاعhttp://aljazairalyoum.com بتاريخ 2017/03/23.

8- السياحة والفلاحة بدائل الاقتصاد الجزائريالأحد 9 /03/ 2017 http://www.elwatan.com

9- ولد الصديق ميلود، بدائل حيوية أمام الاقتصاد الجزائري، http://aljazairalyoum.com

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

دور الإبداع في إبراز ميزة تنافسية في منظمات الأعمال

The role of innovation in highlighting a competitive advantage in business organizations

د. وهابي كلثوم ، جامعة البويرة ،الجزائر.

تاريخ التسليم:(20 /2017/02)، تاريخ التقييم:(02 /2017/04)، تاريخ القبول:(04/ 2017/05)

الملخص

يعرف العالم اليوم تحولات نحو ظاهرة العولمة الاقتصادية و التي من بين ما تعنيه، شمولية السوق التي تعتمد على أنظمة الإمداد التي تسمح بتوزيع المنتجات في كل أنحاء العالم في وقت معين، وذلك من خلال الاستفادة من اقتصاديات المسافة والكميات التي تتيحها نظم النقل، الاتجاه نحو توحيد البرامج التعليمية، يؤدي بالمستهلكين إلى طلب احتياجاتهم بشكل مماثل، تحرير المبادلات الدولية يؤدي إلى وجود عرض عالمي كاف للمنتجات، تقليص الحواجز التجارية و إنشاء معايير دولية تشجع على الاندماج الاقتصادي أكثر فأكثر. من ثّمة تصبح المؤسسات مضطرة لمراجعة طرائق تسييرها؛ قصد التكيف مع البيئة التنافسية التي تتميز بالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة، وجود المؤسسات الساعية نحو التعلم و المنتجة للمعرفة، ظهور كم هائل من المنتجات الجديدة، إدارة الجودة الشاملة، تزايد معدلات الابتكار والتغير التكنولوجي والمنافسة الحادة.

Abstract

Today the world knows about changes of economic globalization and what that meant, the universality of market-based supply systems that allow the distribution of products all over the world at a particular time, and that by taking advantage of economies of distance and amounts offered by the transport systems, the trend towards Standardization of educational programs, leading consumers to request their Similarly, the liberalization of international trade leads to a global presentation of sufficient products, reduce trade barriers and the establishment of international standards to promote economic integration more and more. From there into the business have to review the modalities of conduct; in order to adapt to the competitive environment characterized by relying on new technologies, the existence of institutions seeking to learning and knowledge-producing, the emergence of a huge amount of new products, Total Quality Management, increasing rates of innovation and technological change and competition Acute.

مقدمة:

تؤثر البيئة التنافسية في سلوك الزبائن، حيث توفر لهم اختيارات متنوعة من المنتجات، فيختارون منها ما يوافق ذوقهم و دخلهم. و تؤثر على المؤسسة، حيث تعمد هذه الأخيرة إلى تعبئة مواردها المالية، المادية، البشرية و التنظيمية، فتتخذ قرارات حاسمة؛ قصد احتلال موقع تنافسي مناسب في السوق، يؤهلها لأن تتفوق على منافسيها ضمن القطاع الذي تنشط فيه. و يستدعي التفوق على المنافسين الاستناد إلى ميزة تنافسية حقيقية، يتم إنشاءها بعد إدراك و تفكير عميق؛ حتى تضمن المؤسسة قدرة تنافسية عالية، و تؤهلها للبقاء ضمن جماعة المنافسين و النّمو في السّوق.

و قصد تطوير الميزة التنافسية و المحافظة عليها أطول فترة ممكنة، تعمد المؤسسة إلى إحداث تجديدات و تحسينات مستمرة في منتجاتها و خدماتها، حيث أوضحت بعض الدراسات أن المؤسسات الأمريكية كانت تصنف ضمن الأوائل في ما يتعلق بمعدلات براءات الاختراع، و منذ ذلك الحين تجاوزتها منافساتها اليابانية، حيث عرف معدل براءات الاختراع لديها نموا مضطردا في فترة وجيزة . و هذا دليل على أن التوجه الحديث هو توجه نحو تثمين الأفكار الجدية، و عليه تشجيع الإبداع بمفهومه الواسع، حيث يمكن استيعابه و تجسيده في شكل منتجات و طرائق إنتاج و أساليب عمل جديدة، نمكن المؤسسة من تقوية مزاياها التنافسية الحالية و بناء أخرى مستقبلا.

وبناء على ما تم ذكره ، يمكن طرح الاشكالية التالية :

ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه الإبداع لتحقيق ميزة التنافسية في ظل بيئة تتصف بالتعقد والاضطراب؟

و تكمن اهمية هذه الدراسة ، لما للابداع من أهمية بالغة في منظمات الأعمال كما ان الإبداع يعتبر من صميم التفكير الاستراتيجي لمنظمة الأعمال بشكل دائم، و أنه يساهم في تقوية المزايا التنافسية.

وللاجابة على السؤال الجوهري اعتمدنا على المحاور التالية:

المحور الأول : البيئة المنظمة.

المحور الثاني: الميزة التنافسية في منظمات الأعمال.

المحور الثاني: العلاقة الوظيفية بين الإبداع و الميزة التنافسية المستدامة

المحور الأول: البيئة المنظمة.

تنشط منظمة الأعمال اليوم -مهما كان حجمها- في ظل بيئة تتميز بتغيرات نوعية، و بخاصة تلك المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال، الإبداع، اليقظة الإستراتيجية، الذكاء الاقتصادي، منتجات جديدة، الجودة الشاملة...الخ. و يعتمد الفهم الصحيح للبيئة بالدرجة الأولى على إدراك العلاقات المتبادلة بين المؤسسة و البيئة، وكذا القدرة على استشراف اتجاهاتها المستقبلية.

1. **البيئة:**

2.1 تعريف البيئة:

تعّد البيئة محل اهتمام المؤسسات الاقتصادية؛ باعتبارها مصدرا للتهديدات و الفرص في آن واحد، ويرى " Denis" على أنّه من الصعوبة بمكان تقديم تعريف دقيق للبيئة، غير أنه يقول بأنها تمثل بشكل واسع كل ما يحيط بنقطة مركزية، والمقصود هنا المؤسسة». و يستند كل من" Johnson , Scholes" في تعريفيهما للبيئة إلى مكونات هذه الأخيرة والمتمثلة في الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، التكنولوجية، الايكولوجية و القانونية (S.Borcieu ,2004, p02) ، أما " Hellriegel و Slocum فيعرّفان البيئة من خلال ثلاثة نظم فرعية وهي: النظام الفرعي الاقتصادي، النظام الفرعي السياسي و النظام الفرعي الثقافي (Philippe Vaesken,2000, p05) و استنادا إلى ماسبق، يمكن تعريف بيئة المؤسسة على أنّها كائن حي يتطور تبعا لدرجة تعّقد و تشابك مكوناته، بحيث يؤثر على المؤسسات إيجابا أو سلبا تبعا لقوة التحديات التي يفرضها.

و من خلال العلاقة الموجودة بين المؤسسة وبيئتها، مجد أنّ المؤسسات تعتمد ثلاثة أنواع من السلوكيات ، حيث يكتفي الأول بانتظار التأثيرات البيئية ثم التفكير في كيفية رد الفعل، فهذا السلوك ينطوي على مخاطر ك بيرة، باعتبار أنّ التأثيرات قد تكون مدّمرة منذ الوهلة الأولى ولن تكون هناك فرصة لتدارك الأوضاع، فتخرج المؤسسة بذلك من حضيرة المؤسسات النّشطة والقابلة للاستمرار. أما النوع الثاني من السلوك، فهو يتجه نحو التأقلم المستمر وامتصاص تأثيرات البيئة والتخفيف من وطئتها، بالاستناد إلى استراتيجيات وسياسات وسيناريوهات التي تأخذ أهم المتغيرات البيئية في الحسبان . وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مسألة التأقلم تقتضي توفر خاصية المرونة في المؤسسة «التي تعني الاستعداد للتصرف إزاء حادث غير متوقع والتكيف معه (J Apter ,1985, p63) . أما بخصوص النوع الثالث، فهو يعمد إلى صنع البيئة أو على الأقل جانب منها بإحداث تغييرات على قواعد المنافسة بشكل كلي أو جزئي وفرضها على الآخرين، ويتطلب ذلك تعبئة الموارد بشتّى أنواعها- ودرجة عالية من التحكّم في الكفاءات والمهارات المولّدة لمزايا تنافسية مستمرة.

2.1 أنواع البيئة:

1.2.1 البيئة من وجهة نظر المسيرين:

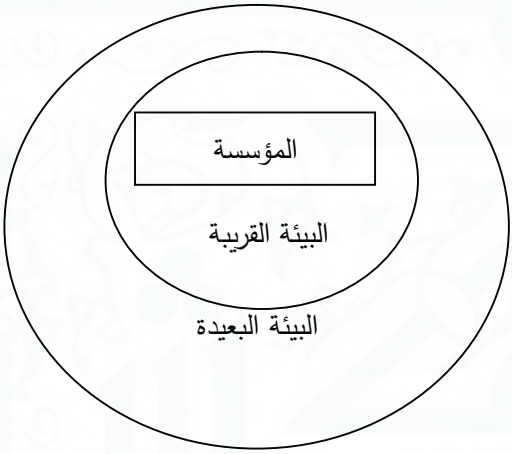
يمكن تصنيف البيئة من وجهة نظر المسيرين إلى بيئة حقيقية وبيئة ملحوظة، والمقصود هنا بالبيئة الحقيقية هي تلك البيئة التي تشترك فيها كل المؤسسات فهي حيادية ومطلقة. أما البيئة الملحوظة، فهي تخضع إلى الزاوية التي ينظر إليها من قبل المسيرين.

2.2.2 تصنيف البيئة بالاستناد إلى معيار البعد والقرب:

يعتمد هذا التصنيف على مبدأ المواجهة المباشرة و الاحتكاك الدائم مع البيئة، وتبعا لذالك نجد البيئة القريبة والتي تشير إلى مجمل العناصر البيئية التي تؤثر بشكل مستمر على المؤسسة و يتعلق الأمر هنا« بالزبائن، الموردين أو المنافسين. غير أنّ المؤسسة تتأثر وتؤثر في الوقت ذاته في هذه العناصر.أما البيئة البعيدة فهي

تشير إلى مجمل العناصر التي لا تأثير لها إلاّ في حدود ضيقة، لكن ليس بمقدور المؤسسة أن تؤثر فيها، حيث يتعلق الأمر بالعناصر الاجتماعية و السياسية، اتجاهات المستهلكين إلى جانب المناخ العام السائد و يمكن تمثيل هذا التصنيف من خلا الشكل الأتي:

الشّكل رقم (01): تصنيف البيئة على أساس البعد والقرب من المؤسسة



: **Source** : Philippe Vaesken, , l'environnement territorialisé : Un nouveau concept de structuration de l'environnement dans la stratégie de l'entreprise,colloque A I M S ,2000,p09.

3.2.1 .تصنيف البيئة بالاستناد إلى مكوناتها:

يعتمد هذا التصنيف على مكونات البيئة، وبموجب ذلك فإنّ هناك ستة أنواع من البيئة و هي(JB Prost et al,liver 1,1997, p18) البيئة الايكولوجية،البيئة التكنولوجية، البيئة الاجتماعية، البيئة السياسية،البيئة القانونية.

4.2.1 تصنيف البيئة استناد إلى مستوياتها:

يعتمد هذا التصنيف على التفرقة بين طبقات أو مستويات متباينة، حيث كل مستوى هو متجانس في حد ذاته وعلى هذا الأساس نجد: البيئة الكلية، البيئة المتوسطة وأخير"ا البيئة الجزئية.وسنتطرق فيما يلي لكل صنف على النحو الآتي(JB Probst et al, livre 2,1997, p08):

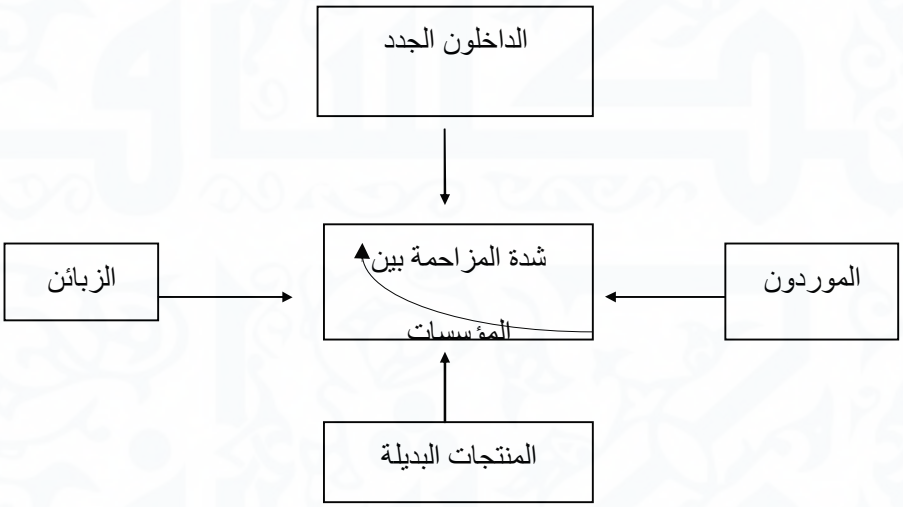
- **البيئة الكلية**:يتعلق الأمر بالمتغيرات الاجتماعية، التي تعني مختلف خصائص المجتمع حيث تمارس المؤسسة نشاطها.
- **البيئة المتوسطة**:هذا النوع من البيئة يقع في مستوى وسيط بين البيئة الكلية والبيئة الجزئية للمؤسسة.
- **البيئة الجزئية:** المقصود هنا مجموع الشركاء المباشرين للمؤسسة، والتي تتعامل معهم.

3.1 **تحليل البيئة**: يعّد تحليل البيئة مسألة غاية في الأهمية، ذلك أنّه على أساس هذا التحليل يتم بناء الاستراتيجيات المناسبة التي تستجيب إلي متطلبات البيئة من جهة، وتأخذ بعين الاعتبار إمكانيات المؤسسة المادية، المالية والبشرية من جهة أخرى. وحتى يتم ذلك، لابد من الاستناد إلى طريقة أو طرائق تساعد على عملية التحليل بشكل منهجي وسليم.و من ثمة، فسنعمد إلى استخدام نموذج(Porter.M) لتحليل قوى التنافس الخمس ، وتحليل (SWOT) الذي يعتمد على الثنائيتين: تهديدات وفرص، نقاط الضعف ونقاط القوة.

1.3.1 **نموذج (.M.Porter)**:

يرى (M.Porter) بأنّ المؤسسات لا تواجه بعضها البعض ضمن القطاع الذي تنشط ضمنه فحسب ، بل يتعداه إلى عناصر أخرى والتي تساهم في التأثير على مردودية القطاع سلبيا أو إيجابيا.وتدعى هذه العناصر بقوى التنافس،حيث يمكن توضيحها كالأتي:

الشكل رقم (02) : قوى التنافس الخمس:



Source : M. PORTER, Choix stratégiques et concurrence, ed. ECONOMICA, 1982, p.4

- **تهديدات الداخلين الجدد:** قد تشكّل المؤسسات الجديدة خطرا على المؤسسات العاملة في القطاع، ذلك أنّ لديها الرغبة في اقتحام حصص السوق من جهة، وجاءت بقدرات جديدة من جهة أخرى. حيث تتجلى هذه القدرات في شكل أسعار عرض منخفضة، ومن ثمة تؤثر على مردودية القطاع ككل. وتحّدد درجة خطورة الداخلين الجدد من خلال نوعية حواجز الدخول التي يفرضها القطاع. وبناءا على ذلك هناك ستة عوامل كبرى تشكل حواجز الدخول والمتمثلة في: اقتصاديات الحجم،

تمييز المنتج، الحاجة إلى رأس المال،تكاليف التبديل، الوصول إلى قنوات التوزيع، السياسات الحكومية(M.PORTER,1982,,p 7-24).

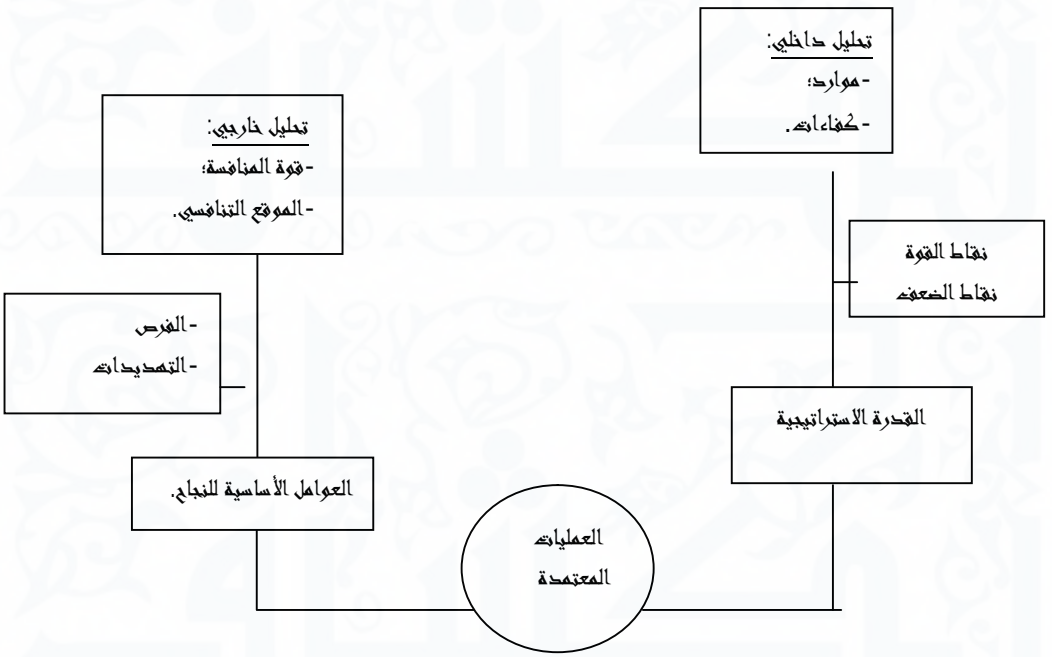
- **_شدّة المزاحمة:** تأخذ المزاحمة بين المنافسين النَّشطين في القطاع أشكالاً من المناورات للحيازة على موقع متميز في السوق، بالاعتماد على خطط مبنية على المنافسة من خلال الأسعار، الإشهار، إطلاق منتج جديد، تحسين الخدمات وتقديم الضمانات الملائمة للزبون. ويرجع وجود المزاحمة إلى أنَّهناك عدد من المنافسين يشعرون بأنّهم مدفوعين إلى تحسين موقعهم، حيث يرون إمكانية ذلك. وللعمليات التي تعتمدها المؤسسات ضد المنافسة أثارا مهمة على المنافسين، حيث تدفعهم إلى بذل الجهود للرَّد على هذه العمليات. وتوصف المزاحمة في بعض القطاعات على أنها قوية، بينما توصف في قطاعات أخرى على أنها هادئة. وتنجم المزاحمة الشديدة عن تضافر عدد من العوامل الهيكلية و المتمثلة في: عدد المنافسين في القطاع، بطء نمو قطاع النشاط، التكاليف الثابتة، غياب التمييز، الرَّفع من الطّاقة الإنتاجية، منافسون مختلفون في التّصور، حواجز الخروج.
- **تهديدات المنتجات البديلة:** تدخل المؤسسات في منافسة مع مؤسسات أخرى تنتج منتجات بديلة، حيث تقلّص هذه الأخيرة من المرد ودية المحتملة للقطاع. ويمكن التعرف على المنتجات البديلة، من خلال البحث عن المنتجات التي بإمكانها تأدية وظيفة منتج القطاع نفسها. وتتطلب هذه المَهمة الكثير من البراعة؛ حتى يتّم تفادي الابتعاد عن قطاع النشاط المستهدف. قد تكون وضعية القطاع إزاء المنتجات البديلة مرتبطة بعمليات جماعية من قبل القطاع، فمثلا إذا لم تتمكّن العملية الإشهارية المعتمدة من قبل مؤسسة واحدة الحفاظ على وضعية القطاع إزاء المنتجات البديلة، فإنّ الإشهار المكثف والمدعم من قِبل مجمل مؤسسات القطاع، من شأنه أن يحسن الوضعية الجماعية. و الأمر نفسه ينطبق على مجالات التّحسين الأخرى، كالجودة، جهود الاتصال، والمحاولات الرامية إلى ضمان انتشار واسع للمنتج. أما المنتجات التي يجب أن تكون محل مراقبة، هي تلك التي يتجه تطورها نحو تحسين العلاقة جودة – سعر مقارنة بمنتج القطاع، أو بتلك المنتجات التي تصنع من قِبل قطاعات، حيث الربحية مرتفعة.
- **قوة تفاوض الزبائن:** يجتهد الزبائن لتخفيض أسعار القطاع، والتفاوض بشأن خدمات جيدة و منتجات بأحسن جودة. وتكون هذه العملية على حساب مرد ودية القطاع. وترتبط قوة الزبائن في القطاع، بعدد من الخصائص المتعلقة بوضعيتهم في السوق، وكذا بالأهمية النسبية لمشترياتهم من القطاع. وتتأثر قوة الزّبائن التفاوضية بحجم المشتريات من القطاع، منتجات القطاع تمثل حصة مُهمة من تكاليف الزبون، نمطية منتجات القطاع،ضُعف ربحية الزبائن، الزبائن يشكلون تهديدًا للتكامل الخلفي، أثر منتج القطاع على منتجات وخدمات الزبون، امتلاك الزبون لمعلومات كاملة.
- **قوة تفاوض الموردين:** يحدث أن يهدد الموردون مؤسسات القطاع المشتري؛ إذا كان بمقدورهم رفع أسعار المنتجات أو الخدمات. وتزداد قوة تفاوض الموردين إذا توفرت جملة من الشروط و المتمثلة

في درجة تركيز الموردين مقارنة بالزبائن، غياب المنتجات البديلة، القطاع المشتري لا يمثل زبونا مهما، يمثل المنتج وسيلة إنتاج مُهمة للقطاع المشتري، تمييز المنتج أو وجود تكلفة التبديل،و تهديد التكامل الأمامي.

2.3.1 نموذج SWOT:

إنّ التحليل (SWOT) يقّدم خلا صات أساسية عن تحليل البيئة و القدرة الاستراتيجية للمؤسسة (Lopes DA SILVA,2002, p41.). ويعّد " Kenneth Andrew " أول من استخدم هدا النموذج، حيث ينص هذا الأخير فيما إذا كان التوليف بين نقاط القوة والضعف بمقدورها مواجهة التطورات البيئية.أو فيما إذا كان بالإمكان اكتشاف فرص تسمح باستغلال موارد أو كفاءات المؤسسة بصفة مربحة.ويمكن تمثيل النموذج من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم (03): تحليل (SWOT):



Source : Lopes DA SILVA:L'information et l'entreprise des savoirs à partager et à capitaliser,méthodes ,outils et applications à la veille(thèse pour l'obtenir le grade de docteur en sciences :de l'université de droit,d'économie et des sciences d'Aix-Marseille,2002;p.41p42.

من المفترض أن يسمح تحليل (SWOT) بتحديد فيما إذا كانت المؤسسة تمتلك الموارد والكفاءات الضرورية للاستجابة للتطورات البيئية، وكذا إن كان بمقدورها تطوير منتجات وتوجهها نحو أسواق جديدة.

المحور الثاني : الميزة التنافسية في منظمات العمال

تسعى المؤسسة إلى التقدم على منافسيها، وعليه فهي مطالبة بالمعرفة الدقيقة للتنافسية، والإلمام بكل ما من شأنه أن يساهم في تشكيلها.

1. التنافسية

1.1 تعريف التنافسية: يصعب تقديم تعريف دقيق للتنافسية باعتبار هذه الأخيرة يكتنفها نوع من الغموض؛ و يرجع ذلك إلى الاختلاف في وجهات نظر و تجربة الممارسين في الميدان. و بالرغم من ذلك يعرّفها Pottier "بأنّها قدرة المؤسسة على تحّلى المنافسة بشتى أشكالها لفترة أطول"(P.Pottier, 2001, p70) .

أماPercerou فإنّه يقدم ثلاثة تعار يف للتنافسية، حيث يستند الأول إلى العوامل المثمتلة في السّعر، الجودة والتكلفة، أّما التعريف الثاني فهو يرتكز على السوق،.أما التعريف الأخير فهو يعتبر التنافسية كسلوك، وهذا يعني أنه ينظر للتنافسية من زوايا مختلفة، فمنهم من يرى أنها قيد تحول دون النّمو في السوق و منهم من يرى أنّها محفّز قوي يدفع نحو بدل المزيد من الجهد؛ قصد التحسين المتواصل للأداء على كل المستويات، وعليه فإنّ التنافسية تخضع لتقويم ذاتي من قبل الممارسين (Roger PERCEROU,1984,p53-58).

2.1 أنواع التنافسية: يمكن تصنيف التنافسية إلى نوعين وهما:

1.2.1التنافسية وفق الموضوع: وتتضّمن تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة.

- **تنافسية المنتج:** تعتبر تنافسية المنتج شرطًا لازًما لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف، فكثيًرا ما يُعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، ويعّد ذلك أمًرا مضلّلاً، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة، كالجودة وخدمات ما بعد البيع. وعليه يجب اختيار معايير معبرّة تمكّن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين.
- **تنافسية المؤسسة:** تنافسية المؤسسة، فيتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة، والأعباء الإجمالية، التي نجد من بينها: تكاليف البنية؛ النفقات العامة، نفقات البحث والتطوير، والمصاريف المالية...الخ من جهة أخرى. فإذا فاقت هذه المصاريف والنفقات الهوامش، واستمر ذلك مدة أطول، فإن ذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة، يصعب على المؤسسة تحملها. ومن ثمة فالمؤسسة مطالبة بتقديم قيمة لزبائنها، ولا يتم ذلك إلا إذا كانت قد حققت قيًما مضافة في كل مستوياتها.

2.2.2التنافسية وفق الزمن: تتمثل في التنافسية الملحوظة والقدرة التنافسية(H.LESCA, 1982, p30-34)

- **التنافسية الملحوظة :** تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحقّقة خلال دورة محاسبية.
- **القدرة التنافسية :** فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، وبنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

2. الميزة التنافسية: تجتهد المؤسسات في بيئة تنافسية ؛ قصد التفوق على منافسيها ولن يتسنى لها دلك إلا إدا حازت على عنصر أو عناصر تميزها عنهم.

1.2 تعريف الميزة التنافسية: يقول M.Porter أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرائق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين .حيث يكون بمقدورها تجسيد هدا الاكتشاف ميدانيا،بمعنى أخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع...(M. PORTER,1993,,p48) ، ويعرف الميزة التنافسية على"أنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حال إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس" (خليل مرسي، 1998، ص37).

وتتمتع الميزة التنافسية بالخصائص الآتية :

- ✓ تبنى على اختلاف وليس على تشابه؛
- ✓ يتم تأسيسها على المدى الطويل، باعتبارها تختص بالفرص المستقبلية؛
- ✓ عادة ما تكون مركزة جغرافيا.

وحتى تكون الميزة التنافسية فعالة ،يتم الاستناد إلى الشروط الآتية (G.GARIBALDI,1994, p 95-96)

- ✓ حاسمة، أي تعطي الأسبقية والتفوق على المنافس؛
- ✓ الاستمرارية، بمعنى يمكن أن تدوم خلال الزمن؛
- ✓ إمكانية الدفاع عنها، أي يصعب على المنافس محاكاتها أو إلغاءها.

تضمن هده الشروط مجتمعة فعالية الميزة التنافسية، حيث شرط الحسم مقرون بشرط الاستمرارية وهدا الأخير مقرون بشرط إمكانية الدفاع.فكيف لها أن تستمر وهي هشة يمكن إلغاءها، وكيف لها أن تكون حاسمة ولم تستمر طويلا.

2.2 .أنواع الميزة التنافسية: نميز بين نوعين من الميزة التنافسية، وهما: ميزة التكلفة الأقل و ميزة التميز.

- **ميزة التكلفة الأقل:** نقول عن مؤسسة ما أنها تحوز على "ميزة التكلفة الأقل ،إدا كانت تكاليفها المتراكمة المتعلقة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيراتها لدى المنافس" (PORTER Michael, 1986, p129-136). و حتى يمكن الحيازة على ميزة التكلفة الأقل، يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف والمتمثلة في: مراقبة الحجم، مراقبة التعلم ،مراقبة الروابط،مراقبة الإلحاق،مراقبة الرزنامة،مراقبة الإجراءات،مراقبة التموضع.

- **ميزة التميز:** تتميز المؤسسة عن منافسيها،عندما يكون بمقدورها امتلاك خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها. وتتطلب ميزة التميز من المؤسسة تجنيد مواردها ؛حتى تتمكن من ممارسة أنشطتها المربحة بشكل أفضل مقارنة بالمنافسين.

المحور الثاني:العلاقة الوظيفية بين الإبداع و الميزة التنافسية المستدامة

ان الإبداع بوصفه البعد الجديد من الأبعاد الأداء الاستراتيجي ،يمكن أن يقدم وسيلة فعالة طويلة الأمد في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة .وهذا يتطلب ليس فقط تبني الإستراتيجية الاستباقية في أن تكون المؤسسة هي القائم للحركة الأولى في إدخال المنتجات في الدورات الإبداعية، وان أيضا في أن تكون الأكثر قدرة و سرعة في إدخال التحسينات على تلك المنتجات أثناء كل دورة. فيكون العمل الاستراتيجي وكيفية إدامة الإبداع من اجل إدامة الميزة التنافسية طويلة الأمد(نجم عبود نجم ، 2003،ص202-203).

1. مفهوم الإبداع :

2.1. تعريف الإبداع: لقد تعددت التعاريف التي أوردها الباحثون لتحديد معنى الإبداع ويمكن عرض أهمها فيما يلي :

- عرفه Myers et Marquis "بأنه ليس حدثا فرديا مستقلا أو مفهوما أو فكرة جديدة أو حدوث ابتكار بشيء جديد و إنما هو عملية شاملة و متكاملة تتضمن مجموعة مرتبطة من الأنظمة و العمليات الفرعية داخل المنظمة.(مامون نديم عكروش و سهير نديم عكروش ،2004،ص10).
- و عرفه Schumpeter " بأنه النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، و كذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه .... ولقد حدد خمسة أشكال للإبداع وهي (JEANLACHMANN,1993 , p22) :
  - إنتاج منتج جديد ؛
  - إدماج طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق؛
  - استعمال مصدر جديد للمواد الأولية ؛
  - فتح وغزو سوق جديدة ؛
  - تحقيق تنظيم جديد للصناعة .

و عرفه Druker بأنه تغيير في ناتج الموارد، بلغة الاقتصاد تغيير في القيمة و الرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك. (بيتر دروكر،1988،ص 18).

كماعرفه Zaltmanet على انه أي فكرة ،تطبيق أو منتج لدى المنظمة ينظر إليه على انه جديد من قبل الوحدة أو الهيكل الذي يتبناه.(CAMILLE CAVIORET DENIS J.GARAND,1996, p03).

ويعرف أيضا بأنه التطبيق الناجح لتصور، اكتشاف و اختراع مع اعتباره نتيجة مفسرة بإرادة التغيير وليس للمصادفة. (OLIVIER BADOT et autres,1999, p131).

وعرفته منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي على انه مجموع الخطوات العلمية و الفنية و التجارية و المالية اللازمة لنجاح تطوير و تسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة،و الاستخدام لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، و ليس البحث و التطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات. (اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (اسكو)،2002 ،ص10).

من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن اعتبار الإبداع بأنه تطبيق لأفكار جديدة التي تؤدي إلى تحسين ملحوظ على المنتجات ،طرائق الإنتاج ، التنظيم و التسويق داخل المنظمة بكيفية تهدف إلى إحداث اثر ايجابي و ناجح على أداء و نتائج المنظمة.

3.1. خصائص الإبداع :يمكن حصر أهم خصائص الإبداع في النقاط الآتية(نيجل كنج ونيل اندرسون، 2004،ص22-23) :

- الإبداع هو عبارة عن منتج ملموس أو عملية أو إجراء داخل المنظمة.
- لابد أن يمثل الإبداع شيئا جديدا بالنسبة للمجتمع محل تطبيقه(جماعة عمل ، إدارة المنظمة ككل) حتى ولم يكن جديدا بالنسبة للأفراد الذين يقومون بانجازه.
- يجب أن يكون الإبداع شيئا مقصودا و ليس عارضا.
- يجب أن يهدف الإبداع إلى تحقيق فائدة للمنظمة.
- يجب أن يتسم الإبداع بعمومية أثاره و فوائده.

2. أنواع الإبداع : للتعمق في فهم الإبداع وجب تحديد أنواعه، فهناك عاملان أساسيان لتحديد أنواعه :

1.2 طبيعة الإبداع : يقود تحديد أنواع الإبداعات على هذا الأساس إلى التمييز بين أربعة أنواع أساسية :

1.1.2 الإبداع في المنتج :

و يقصد به إحداث التغيير في مواصفاته أو خصائصه لكي تلبي بعض الرغبات أوتشبع بعض الحاجيات بكيفية أحسن.(س. أوكيل، 1994،ص 34). و يهدف إلى عرض المنتجات في السوق تتصف بالتجديد بالنسبة للمعروضات من المنتجات المتواجدة في نفس السوق ...ويمكن أن يحدث التغيير (الإبداع) في الوظائف التي يؤديها المنتج أو شروط استعماله أو توزيعه.(JEAN CIAUDE TARONDEAU,1994, p37).

إذن تهتم الإبداعات المتعلقة بالمنتجات جميع مركبات أو مكونات وخصائص المنتجات ، وتهدف إلى تحسين المنتجات المقدمة للزبون، وعند التدقيق في الإبداعات المنتجات نجدها تخص ثلاثة جوانب وهي:(JOEL BROUSTAIL et FREDERIC FRERY,1993 , p07).

. إبداعات لها علاقة بالتركيبة الوظيفية للمنتج ؛

. إبداعات تغير التركيبة التكنولوجية للمنتج ؛

. إبداعات تغير العناصر أو الخصائص المقدم فيها المنتج.

2.1.2 الإبداع في طرائق الفن الإنتاجي :

الإبداع في الطريقة الفنية للإنتاج هو: " كل جديد أو تغيير في جهاز أو أساليب الإنتاج يعمل على تحسينه ويهدف إلى تبسيطه، وتخفيض تكاليف الإنتاج" وكما يهدف كذلك إلى تحسين أداء الأسلوب الفني للإنتاج من الناحيتين الفنية و الاقتصادية في آن واحد، مما يترتب عنه نتائج إيجابية في المردودية أو كمية المخرجات وانخفاض التكلفة بالنسبة للوحدة الواحدة المنتجة.

3.1.2 الابداع التنظيمي:

ويخص إدماج وتغيير إجراءات وطرائق التسيير، ويعتبر هذا النوع من الإبداع غير مادي ، يهدف إلى تحويل وإعادة تنظيم طرائق وأساليب التسيير، والمعارف المكتسبة من أجل جعل سلوك المنظمة والأفراد أكثر إيجابية وفعالية.(OUKIL M , 1999,p05.).

4.1.2الإبداع التسويقي :

يقصد به وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية، وقد ينصب على عنصر المنتج سواءا كان سلعة أو خدمة ، أو على عنصر السعر أو على عنصر الترويج أو على عنصر التوزيع، أو على كل هذه العناصر في آن واحد ،وبمعنى أخر فان الإبداع التسويقي يوجه إلى عناصر المزيج التسويقي مجتمعة معا. (عطا الله فهد سرحان، 2005،ص11).

2.2.درجة الإبداع: إن درجة الإبداع تقودنا إلى التمييز بين :

1.2.2. الإبداع الجزئي أو الطفيف :

يدخل الإبداع الجزئي تغيرات أو تحسينات تدريجية للعناصر أو المراجع المكونة للمنتج وتكلفته،ولا يتطلب هذا النوع من الإبداع معارف علمية جديدة ومعمقة .

2.2.2.الإبداع النافذ :

يحدث الإبداع التكنولوجي النافذ تغييرا جذريا أو جوهريا على العناصر أو المراجع الروتينية المكونة للمنتجات وتكاليفها، ويتطلب قدرات ومعارف علمية جديدة ومركزة ومعمقة. وهو بذلك تصور مختلف وجديد جذريا عن الأشياء الموجودة في الأسواق، أو التي يعرفها الناس، ومن خصائصه الكبرى أنه يحدث على فترات متباعدة نسبيا (س. اوكيل ، 1992،ص 114)، وعليه فالإبداع التكنولوجي النافذ يحدث تغييرا جوهريا على المنتجات أو أساليب الإنتاج، ويتطلب وسائل ومجهودات كبيرة ومكلفة ومعلومات و معارف علمية مركزة ومعمقة وحديثة.

3 . طرق اللجوء للإبداع: ويمكن حصر مختلف طرائق اللجوء لإنتاج الإبداعات التكنولوجية فيما يلي (FRERY F, et BROUSTAIL J ، 1993, P 146) :

1.1.3 إدماج نشاطات البحث والتطوير: يعطي إدماج نشاطات البحث والتطوير المؤسسة استقلالية كبيرة لوضع وتسيير سياسية إبداعية تحقق من خلالها مكاسب معتبرة في حالة النجاح، كما يضمن لها جانبا هاما من السرية والثقة لنشاطاتها، ويحد من التطلعات المتاحة للمقلد في الحصول على الأفكار الجديدة والإبداعات

قيد الإنجاز، فحسب أدبيات اقتصاد وتسيير البحث والتطوير للمؤسسة الفضل على الأقل في نصف الإبداعات المستعملة من قبلها (النشاطات الداخلية للبحث والتطوير)، وهذا مما يجعل المنافسين يستغرقون فترة ما بين سنتين إلى ثلاثة سنوات لتقليد فكرة الإبداع (FRERY F, et BROUSTAIL J ، 1993, P 147.). وكما يقود الإدماج الفعلي والكامل لنشاطات البحث والتطوير المؤسسة لنتائج جيدة ومعتبرة وموضع حماية عادلة وفعالة عن طريق شكل من أشكال الحماية القانونية للأفكار والإبداعات والاختراعات . براءات الاختراع العلامات والنماذج .، وبالمقابل تعتبر الممارسة الفعلية والكلية لهذه النشاطات على مستوى المؤسسة الوسيلة الأطول من ناحية الزمن والأكثر تكلفة في توفير وتخصيص الموارد، والأعلى مجازفة وخطرا، فعلى سبيل المثال: «إنشاء دواء جديد يتطلب جهودا مضنية في نشاطات البحث والتطوير، وفترة زمنية تمتد إلى غاية عشر (10) سنوات ومبلغ معتبر من المال (TARONDEAU J.C , 1994, , P71).

2.1.3.عقود واتفاقيات التعاون :

يدفع النقص في القدرات والإمكانيات المتاحة لدى المؤسسة، والاحتياج للمعارف العلمية والتكنولوجية والارتفاع في تكاليف نشاطات البحث والتطوير المؤسسة للقيام بعقود مصادق عليها أو إبرام إتفاقيات تعاون بينها وبين مؤسسات أخرى أو مثيلة لها في نفس القطاع، أو في قطاعات اقتصادية أخرى؛ تهدف إلى إنشاء جملة من العلاقات والارتباطات في مجال البحث التطبيقي، وفعاليتها محددة بجدية الأطراف المعينة وديناميكية المسيريـن .

أساس قيام وإنشاء العلاقات والارتباطات في مجال البحث والتطوير، يمثل في استغلال المعلومات والمعارف المكتسبة لكل طرف، و توحيد الجهود الرامية لأحدث الإبداعات واختصار في مدة إنجاز مشاريع البحث والتطوير وتحمل مشترك للتكاليف والأخطار، ومن وجهة نظر أن الطاقات والإمكانيات والمعارف لا تتواجد دائما وكليا في مجال ومكان معينين، فهذه الارتباطات والعلاقات تشكل محكا حقيقيا للاستفادة بين المؤسسات، وتوحيدا للطاقات والإمكانيات والقدرات خاصة في مجال البحث والتطوير، ويشكل هذا التعاون فضاءا ومجالا واسعا لكل المؤسسات مهما كان حجمها، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكتسب قدرات وإمكانيات محدودة، فالتعاون فيما بينها يعتبر وسيلة للتكفل بنشاطات البحث والتطوير. وفكرة الارتباطية تنطلق من المنظور النظامي، فالعلاقات بين أجزاء أو مكونات النظام أمر ضروري و الارتباطية فيما بينها تثبت وتدعم وجود النظام، ويمكن تحديد أهم أنواع الارتباطات فيما يلي (اوكيل، 1994، ص 61،ص62):

- الارتباطات المباشرة والرسمية ؛
- الارتباطات عن طريق التبادلات المادية ؛
- الارتباطات بواسطة تبادلات غير مادية .

فمهما كانت الارتباطات بين المؤسسات، فالأهم هو استغلال العلاقات الناشئة بكيفية تسمح بالتكفل الفعلي والفعال لنشاطات البحث والتطوير أو البحث التطبيقي، وذلك باستغلال المعارف والأفكار المكتسبة

والمتاحة، وتحمل مشترك للتكاليف والأخطار وتقليص في مدة إنجاز مشاريع البحث التطبيقي؛ أي العمل على دعم عمليات الإبداع التكنولوجي و الإسهام في تحقيق ميزات في الإنتاج والمنتجات تعزز مكانة المؤسسة في السـوق .

3.1.3.المـقاولة الباطنـية(la sous- traitance) :

يعني الحصول على الإبداعات التكنولوجية عبر المقاولة الباطنية, قيام المؤسسة بعملية اللجوء إلى مؤسسات أخرى طالبة منها تنفيذ جزئي أو كلي لنشاطات البحث والتطوير، أي إبرام اتفاقيات مـع منظمات خارجية، ويتم اللجوء لهذا الشكل قصد الحصول على الإبداعات التكنولوجية بسبب نقص الإمكانيات المالية والقدرات البشرية المؤهلة لدى المؤسسة المعنية، وهذا الشكل يوجد بكثرة في أهم البلدان الصناعية, خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث عدد كثير من المؤسسات يتعامل مع الباحثين الجامعيين.

فالمقاولة الباطنية في مجال البحث والتطوير وسيلة مهمة للمؤسسة لإنشاء علاقات مع خبراء والمختصين ذوي مستوى عالي (طاقات وموارد بشرية مؤهلة)في مجال الإبداع .

4.1.3.اقتناء الرخصة:

إن اقتناء رخصة الإبداع التكنولوجي، تعتبر الوسيلة المباشرة للحصول على الإبداع, وهي عبارة عن شراء إبداع معين من طرف خارجي؛ كما تعتبر الأكثر فاعلية لكون المؤسسة على علم بما تشتري، والأسرع من ناحية الاستغلال والنقل المباشرة للمعارف والمعلومات عن موضوع الإبداع في حالة التعاقد، والأقل تكلفة بناءا على العدد الكبير من طالبي الاقتناء.

فبانتشار خبر حول إبداع معين، تتقدم المؤسسات الصناعية المعينة لمصدر الإبداع الأصلي . صاحب الإبداع . بطلب لشراء أو الحصول على حق الاستعمال والاستغلال بواسطة رخصة يصادق عليها الطرفان بصفة إدارية، و مباشرة يتم الكشف و نقل المعلومات و المعارف عن المنتوج أو الطريقة الفنية للإنتاج.

4 . أثار الإبداع:_لا يمكن اعتبار الإبداع إبداعا حقيقيا مالم يفض إلى نتائج إيجابية، و يمكن تصنيف أثار الإبداع إلى الآثار على التجزئة الإستراتيجية، الآثار على القيمة المحتملة للنشاط، الآثار على القوى التنافسية الخمس و الآثار على بنية التكاليف.

1.4. الآثار على التجزئة الإستراتيجية: وتتمثل في (BROUSTAIL J. et FRERY F ,1993, P 78-80.):

- اختفاء جزء أو عدة أجزاء إستراتيجية: و يتعلق الأمر إما باختفاء نشاط بكامله، و بالتالي كل الأجزاء المشكلة له، و إما اختفاء بعض الأجزاء فقط. و يرجع ذلك إلى الإبداع الجذري.
- ظهور أجزاء إستراتيجية جديدة: قد يؤدي الإبداع إلى ظهور أجزاء جديدة، و التي لم يسبق أن وجدت من قبل، و كذا بإمكانه أن يؤدي إلى إنشاء نشاط جديد تماما، و المتضمن لعدة أجزاء إستراتيجية.
- تشتيت جزء إستراتيجي إلى عدة أجزاء مختلفة: هذه الظاهرة صحيحة بالنسبة للإبداعات في طرائق الإنتاج، و هي كذلك بالنسبة للإبداعات في المنتج. فمثلا، آلة التصوير، و بعد جملة من

الإبداعات تم تجزئتها إلى عدة أجزاء فرعية، و هذه الأخيرة انقسمت بدورها إلى أجزاء أخرى، مثل آلة التصوير القابلة للاستهلاك بمجرد الاستعمال (appareills jetables).

- إدماج عدة أجزاء في جزء واحد: و يتعلق الأمر بإدماج عدة أجزاء في جزء واحد، حيث يمكن ذكر حال ضم بعض أجزاء الإعلام، الاتصالات و معدات المكتب.

2.4. الآثار على القيمة المحتملة للنشاط:

- **أثر الإبداعات الطفيفة:** تسمح الإبداعات الطفيفة -عادة- بالحفاظ على معدل نمو، أو على مرد ودية النشاط بإجراء التحسينات على المنتج، مما يدعم المبيعات، أو بإجراء التحسينات على طرائق الإنتاج، مما يسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج، و بالتالي مضاعفة الربح.
- **أثر الإبداعات الجذرية:** يمكن أن تؤدي الإبداعات الجذرية إلى آثار إيجابية على القيمة المحتملة للنشاط، فبعض الإبداعات بإمكانها بعث نشاط كان مستقرا أو آيلاً إلى الزوال بشكل مفاجئ، من خلال تجديده تكنولوجيا.

3.4. الآثار على قوى التنافس (BROUSTAIL J. et FRERY F ,1993, Op .cit P 90.) **:**

- **أثر الإبداع على الزبائن و الموردين:** يمكن أن يؤدي الإبداع في المنتجات أو طرائق الإنتاج إلى تعديل عميق في العملية الإنتاجية، أو في منتج تام الصنع، إلى درجة أن جزء من التموين التقليدي لا يدخل في عملية تصميم أو تشكيل المنتج. مما يعني بالنسبة للمورد خسارة منفذ من منافذه التجارية. و بالمقابل، فإن الإبداع يمكن أن يؤدي إلى ظهور موردين جدد، أو على الأقل يطور قدرات الموردين الحاليين.

أما بالنسبة للزبائن فإن التأثير يكون من خلال قدرة الإبداع على تعديل تكاليف التبديل، حيث قد يؤدي التطور التكنولوجي إلى تنميط المنتجات الموجودة في السوق.

- **أثر الإبداع على المنتجات البديلة:** المنتجات البديلة هي عموما نتاج لإبداع جذري في المنتج. و نادرا ما يحدث ألا يؤدي الإبداع الجذري إلى إحلال المنتج الجديد محل المنتج القديم، و يكون ذلك في حال ما إذا تدخل كل المتعاملين، بمعنى الذين يشكلون القوى التنافسية الأربعة الأخرى، بالإضافة إلى الدولة، حيث يقف هؤلاء كلهم أمام هذا الإحلال. و تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات، يؤدي الإبداع إلى احلالات داخلية، بمعنى إحلال جزء إستراتيجي بآخر ينتميان إلى نفس النشاط.
- **الأثر على الداخلين المحتملين:** يكون الأثر أساسا على حواجز الدخول، التي تحمي المؤسسات المتواجدة سلفا من الداخلين المحتملين. فبإمكان الإبداع أن يساهم في تخطي حاجز من حواجز الدخول كالتكنولوجيا، معرفة كيفية العمل، أو الحيازة على براءة اختراع، ففي هذه حال تحمي المؤسسات نفسها من المنافسين المحتملين، من خلال انفرادها في التحكم في طرائق الإنتاج أو أنها قادرة على تصميم المنتج. فهي تحتمي وراء تحكمها في التكنولوجيا, فالقدرة المستمرة على

الإبداع هي التي تشكل حواجز الدخول، و تميز بين المؤسسات التي بإمكانها احتلال مكان في السوق.

- **الأثر على حدة المنافسة:** يمكن للإبداع أن يعدل من حدة المنافسة، من خلال التقليص أو الرفع من قدرات النشاط، و بخاصة التأثير على نموه. و من ثمة فإنه كلما كان النشاط مزدهرا (بخاصة إذا كان الإبداع جذريا) فإن عدد المؤسسات الراغبة في التقدم إلى هذا النشاط يكون كبيرا. و على خلاف ذلك، فإذا أدى الإبداع إلى تقادم مفاجئ للصناعة بكاملها، فيتضاءل بذلك عدد المنافسين، مما يؤدي بدوره إلى تناقص حدة المنافسة.

و من جهة أخرى، فإن الإبداع قد يؤثر على حدة المنافسة، من خلال تعديل حواجز الدخول أو الخروج، و من ثمة التأثير على عدد المؤسسات الموجودة في السوق. و يدفع تعميم تكنولوجيا معينة بعض المؤسسات إلى الدخول و أخرى إلى الخروج من السوق.

4.4 الآثار على بنية التكاليف :

- **الأثر على توزيع التكاليف حسب طبيعتها:** يؤثر الإبداع بقوة على تكاليف اليد العاملة المشكّلة لمنتج معين من خلال، مثلا التسيير الآلي لسلاسل الإنتاج. و أيضا بمقدور الإبداع أن يعدل من حصة المشتريات و استهلاك الطاقة من خلال تحسين مرد ودية طرائق الصنع. فالإبداع أي كانت درجته –جذريا أو طفيفا– يؤدي عموما إلى تقليص تكلفة الوحدة الواحدة بشكل واضح، مما يعني التأثير على المرد ودية إيجابيا.
- **الأثر على توزيع التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة:** يعدل الإبداع في المنتج من طبيعة المكونات الداخلة في صنع المنتج، و من ثمة التعديل في تكلفته المتغيرة. و يؤدي الإبداع في الطرائق إلى التقليص، أو الرفع من التكلفة الثابتة للأصول الضرورية للإنتاج. و في بعض الحالات يؤدي الإبداع إلى تحويل التكلفة الثابتة إلى متغيرة والعكس. و قد يؤدي أيضا إلى التأثير في التكلفتين (الثابتة و المتغيرة) في ذات الوقت، و لكن بنسب متفاوتة، فيؤدي ذلك كله إلى تعديل بنية التكاليف.

الخاتمة:

إن المؤسسات ،مهما كان نشاطها أو حجمها، تمارس أعمالها في ظل بيئة أعمال تتميز بالمنافسة الشديدة والتغير المستمر في الظروف المحيطة بها، وبخاصة تغير ظروف السوق وحاجيات ورغبات الزبائن، ومن ثمة تتجلى ضرورة توجيه الاهتمام نحو عملية الإبداع كونه يمكن من التكيف والبقاء والاستمرار في ظل الضر وف البيئية المتغيرة.إن الاهتمام بالإبداع سوف يمكن من تحقيق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى والتي من أبرزها تحقيق مزايا تنافسية تتسم بالاستمرار ،وعليه فإن الإبداع هو المحرك الرئيسي لكافة أنشطة المؤسسة وعملياتها،ودلك بالنظر إلى التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة والتي لامناص من التحكم فيها واستغلالها بصفة فعالة.أما بخصوص المؤسسات الجزائرية ،فيبدو أن هناك

حركية جديدة في بعض القطاعات،حيث المنافسة بلغت مستويات عالية كقطاع الاتصالات ،غير أن هده الحركية غير كافية بالنظر إلى وجود أسواق لم تستنفد كل قدراتها،ومن ثمة محاولة التطور من خلال اعتماد الإبداع كبعد إستراتيجي لابد يل عنه ؛قصد الحيازة على مزايا تنافسية من درجة عالية تؤهلها للمنافسة والصمود أمام التحديات ألآنية والمستقبلية.

قائمة المراجع:

- مرسي خليل نبيل، **الميزة التنافسية في مجال العمل**،مركز الاسكندرية للكتاب، مصر ،1998.
- نجم عبود نجم ، **ادارة الابتكار ،المفاهيم والخصائص و التجارب الحديثة** ،دار وائل للنشر،الأردن ،2003.
- مأمون نديم عكروش،سهيل نديم عكروش،**تطوير المنتجات الجديدة**،دار وائل للنشر، الاردن، 2004.
- بيتر دروكر ، **التجديد و المقاولة :ممارسات و مبادئ** ،ترجمة حسين عبد الفتاح ، مركز الكتب الاردني ، الاردن ، 1988.
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (اسكو) ، **قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا**، الامم المتحدة ، نيويورك ،2002.
- نيجل كنج ونيل اندرسون ، **ادارة انشطة الابتكار و التغيير** :دليل انتقادي للمنظمات ، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ لنشر ،السعودية ، 2004.
- س. أوكيل ، **إقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1994.
- عطا الله فهد سرحان ،دور **الابتكار و الإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية** ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان ،الاردن،2005.
- س .أوكيل، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1992

-S.Borcieu, **Une stratégie d'action des PME sur l'environnement institutionnelle**:L'ascendance institutionnelle, 7eme congrés international Francophone en entrepreneuriat et PME 27,28et 29 Octobre 2004, Montpellier, www.airepme.org[Consulté en 2004].

-Philippe Vaesken**, l'environnement territorialisé** : Un nouveau concept de structuration de l'environnement dans la stratégie de l'entreprise,colloque A I M S ,2000.

- J Apter, **Maîtriser la flexibilité de l'entreprise: une méthode de gestion et ses applications**/ Paris: MASSON, 1985.

-JB Prost et al. , **Organisation et management, les éditions d'organisation**1997, livre1.

- JB Probst et al. , **Organisation et management, les éditions d'organisation**1997, livre2.

- M. PORTER, Choix **stratégiques et concurrence**, ed. ECONOMICA, 1982.

-Lopes DA SILVA:**L'information et l'entreprise des savoirs à partager et à capitaliser,méthodes ,outils et applications à la veille**(thèse pour l'obtenir le grade de

docteur en sciences :**de l'université de droit,d'économie et des sciences d'Aix**-Marseille,2002 .
-P.Pottier, introduction à la gestion,ed . 2001.
- Roger PERCEROU, **Entreprise, gestion et compétitivité**. Paris: ed. ECONOMICA, 1984.
- H.LESCA, **Structure et système d'information: Facteurs de compétitivité**. Paris: ed. MASSON, 1982.
- M. PORTER. **l'Avantage concurrentiel des nations**. inter-éditions, 1993.
-G.GARIBALDI. **Stratégie concurrentielle: choisir et gagner**. ed. d'organisation. 1994.
- PORTER Michael, **l'Avantage concurrentiel: Comment devancer ses concurrents et maintenir son avancé**. Paris: Inter-edition, 1986.
-JEAN LACHMANN , **le financement des stratégies de l'innovation** , Paris : Economica , 1993.
-CAMILLE CAVIORET DENIS J.GARAND ,**le concept d'innovation : débats et ambiguïtés**, 5eme conférence internationale de Management stratégique,France : LILLE, Mai 1996.
-OLIVIER BADOT et autres , **dictionnaire du Marketing** , Paris: Economica , 1999..
- JEAN ClAUDE TARONDEAU, **recherche et développement**, Paris : vuibert, 1994 .
- JOEL BROUSTAIL et FREDERIC FRERY ,**le Management stratégique de l'innovation** , Paris : Dalloz , 1993.
- OUKIL M.S , **recherche et développement ,aspects théoriques et pratiques** , Alger : CERIST, 1999.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

قراءة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة - إنجازات رائدة وأفـاق مستقبلية واعدة -

A review of the economic diversification strategy in the United Arab Emirates - great achievements and promising prospects -

د. جبار بوكثير، جامعة أم البواقي، الجزائر

أ. حميدة زرقوط، جامعة سكيكدة، الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/12/24)، تاريخ التقييم: (2016/02/05)، تاريخ القبول:(2017/03/27)

ملخص

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول النفطية في العالم التي اهتمت بتجسيد إستراتيجية تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط، واتجهت إلى توسيع استثماراتها الوطنية في عدد من القطاعات الأخرى منها البنى التحتية، التجارة والسياحة، الخدمات المالية والمصرفية، الطاقة المتجددة فضلا عن الصناعة التحويلية والدقيقة، الأمر الذي جعلها تحقق قفزات كبيرة وانجازات مبهرة متخطية بذلك التحديات الّراهنة خاصة تلك الناجمة عن التراجع الكبير الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث باتت قاعدتها الإنتاجية أكثر قوة وصلابة وتنوعا في ظل التطبيق المحكم لسياسة التنويع الاقتصادي من قبل صناع القرار بالدولة.

تأسيسا على ما سبق فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى الوقــوف على أهم معالم تلك السياسة قصد الاستفادة منها لصياغة إستراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : التنويع، التنويع الاقتصادي، إستراتيجية التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الإماراتي.

Abstract

The UAE is one of the first oil-producing countries in the world that cared to embody its diversification strategy away from oil; and tended to expand national investments in a number of other sectors including infrastructure, trade, tourism, financial and banking services in addition to renewable energy and industry manufacturing and accurate , making it achieved great strides and impressive achievements, surpassing the current challenges, especially those resulting from the significant decline witnessed in oil prices in international markets, where its base production has become more strength and stiffness and versatile under the arbitrator's application of the policy of economic diversification by makers the decision in the state.

And Based on the foregoing , this paper aims to identify the dimensions of such a policy in order to take advantage of them in the formulation of a comprehensive strategy to diversify the Algerian economy .

Key Words: Diversification, Economic Diversification, Economic Diversification Strategy, Uae Economy.

مقدمة.

منذ الطفرة النفطية الأولى في سبعينيات القرن العشرين أصبح مفهوم التنويع الاقتصادي رمزا وشعارا للسياسة الاقتصادية في معظم دول الخليج العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد كان المحرك الرئيسي لتجسيد ذلك المفهوم هو مدى وعي القيادات الخليجية بقابلية الموارد النفطية للنضوب مستقبلا, وهو ما كان دافعا لها للعمل من أجل تبني إستراتيجيات جديدة تضمن بقاءها واستمرارها في الحقل الاقتصادي من خلال انتهاجها لجملة من السياسات الاقتصادية بغية تنمية الصناعات ذات الرأسمال الكثيف من جهة، وتنمية بنيتها التحتية المادية والاجتماعية والاستثمار فيهما من جهة أخرى.

غير أنّ تجسيد إستراتيجية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي على أرض الواقع يتضمن إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد بغية الخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على مصدر واحد أو قطاع رئيسي معين، الأمر الذي يقتضي توفر جملة من الآليات ذات الكفاءة والفعالية العالية والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي الفعلي، لكن هذا كله لن يتأتى إلاّ من خلال زيادة الأهمية النسبية للقطاعات والنشاطات الاقتصادية كافة في توليد الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، كما يتطلب الأخذ بهذه الآليات ضرورة مراعاة التحولات والتطورات السريعة على الصعيدين المحلي والدولي، وبالتالي فإنّ نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي سيكون لها آثار جد إيجابية على اقتصاد أي دولة إذا ما استجابت لتلك التطورات والتغييرات بمرونة أكثر لاسيما في ظل التذبذبات الّراهنة لأسعار النفط.

تأسيسا على ما سبق، يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما هي مقومات وآفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي المنتهجة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة؟

للإجابة عن هذا التساؤل سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور هي:

- ✓ **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.
- ✓ **المحور الثاني:** معالم التنويع الاقتصادي الإماراتي في مرحلة ما بعد النفط.
- ✓ **المحور الثالث:** آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

قبل التطرق إلى معالم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة كتجربة حديثة رائدة في المنطقة العربية بغية الاستفادة منها في صياغة إستراتيجية التنويع الاقتصادي الجزائري، سيتم التطرق أولا إلى أبعاد الموضوع من خلال الوقوف على مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

بشكل عام، **التنويع**؛ هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

أما **التنويع الاقتصادي**، فقد عرّف بأنه توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام، كما عرف أيضا بأنه تلك العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، من زاوية أخرى، عرّف التنويع الاقتصادي أيضا بأنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي والإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.[2]

ومنه يمكن أن يشار في التنويع الاقتصادي هنا إلى؛ تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.[3]

---

[1] مجيد بن أحمد المعلا ، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000** ، وزارة التخطيط ، ص13

[2] http://www.alyaum.com/article/1106261 , consulté le 27/02/2016

[3] United Nations – Nations Unies , Unfccc Workshop On Economic Diversification, Frame Work Convention on Climate Change , Secretariat Teheran, Islamic Republic Of Iran, 18 - 19 October 2003, P 06.

بشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلةجداً .[1]

ثانيا : أهداف التنويع الاقتصادي.

بما أنّ التنويع الاقتصادي عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل ولزيادة مساهمة القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الهدف الرئيسي منه لاسيما في الدول النفطية، هو الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداتــه عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصــادر إيرادات أخرى، كما أنه يهـدف إلى تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص، وعموما يمكن حصر أهـداف التنــويع الاقتصــادي في النقاط التــاليــة: [2]

1. توسيع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
3. زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛
4. تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛
5. خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
6. . توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.

[1] Stephen M. Kapunda, Diversification and 4 porerty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol 17 , N° :02 , 2003, P 51.

[2] http://www.alyaum.com/article/1106261 , consulté le 23/02/2016.

المحور الثاني: معالم التنويع الاقتصادي الإماراتي في مرحلة ما بعد النفط.

أصبح اقتصاد الدول الخليجية بشكل عام، محط أنظار العديد من المهتمين والمختصين الاقتصاديين كونه يتسم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة على الأسواق المالية العالمية، فبالبرغم من تأثيرات الأزمة العالمية على اقتصادياتها إلا أن تعافي أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية سنة 2010 ، قد حقق نموا كبيرا في الإيرادات النفطية للبلدان الخليجية المصدرة للنفط الخام كما ساهم هذا النمو الكبير أيضاً في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في معظم الأسواق العالمية في العام نفسه، إذ تمثل الإيرادات النفطية المحرك والرافد الأساسي للإيرادات العامة في البلدان المصدرة للبترول التي تعتمد في وجودها ونموها على هذا المصدر.[1]

وحسب إحصائيات صندوق النقد العربي فقد تجاوزت مساهمتها في الإيرادات العامة في الكويت مثلا 90 % سنة 2010، كما تراوحت هذه المساهمة في كل من عمان والبحرين والإمارات نسبة 82.76 %.[2]

أولا: معالم الاقتصاد الإماراتي في مرحلة ما بعد النفط.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى أهم الدول الخليجية وثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، حيث سجل أعلى معدلات النمو الاقتصادي فيها وذلك لنمو صادراتها من النفط والغاز ولاستمرارها في تجسيد برامج التنويع الاقتصادي، حيث أشارت الإحصائيات أنّ اقتصاد دولة الأمارات تضاعف خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2008 إلى أكثر من الضعف حيث بلغت نسبة الزيادة 145 % إلى 261.41 مليار دولار أمريكي مدعوماً بالنمو القوي لقطاع النفط والمنتجات النفطية والقطاع غير النفطي كونها تتمتع بدرجة عالية من الأمان والاستقرار السياسي في المنطقة، الأمر الذي ضمن لها احتفاظ اقتصاد بلادها بميزة تنافسية قوية بوصفها المركز التجاري الأساسي في تلك المنطقة، حيث أنها تتميز باقتصاد سوق حرة يتسم النمو الاقتصادي فيها بالثبات على الرغم من حالة الجمود القصيرة التي شهدها عندما تعثر الاقتصاد العالمي،فعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط مؤخراً والتقلّب

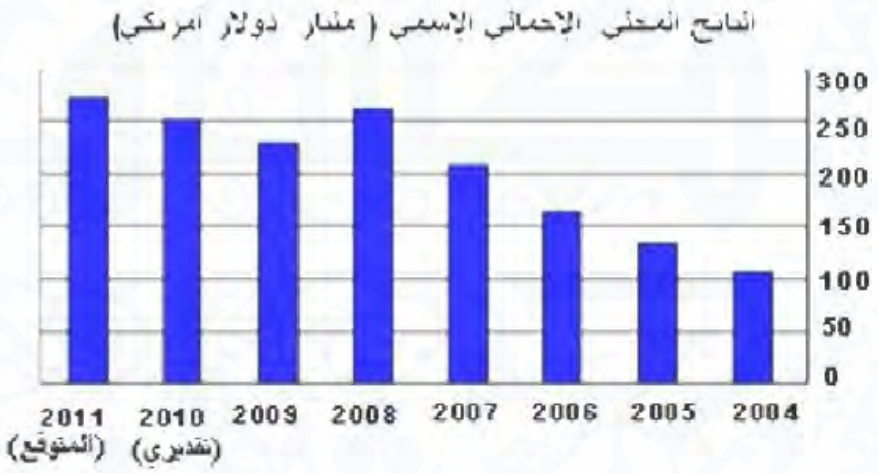
[1] حسن كريم حمزة ، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 168.

[2] صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ،2011 ، ص 109 .

الكبير في هذا القطاع ما زال اقتصاد الإمارات العربية المتحدة قوياً ، فبعد هبوط الناتج المحلي الإجمالي للإمارات سنة 2010 فقد ارتفع إلى 419 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2014، وبذلك يكون قد ارتفع عن سنة 2013 بنسبة 8.4 %، ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الدولة بمعدل 3.5 % في 2015 و2016 ، وأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالنفط بنسبة 5.4 % في سنة 2016.[1]

ويوضح الشكل التالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالإمارات من 2004 إلى غاية 2011.

شكل رقم 01 : قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالإمارات من 2004 - 2011.



المصدر: http://www.gulfbase.com/ar/GCC/Index/2?pageID=96

يتضح من الشكل رقم 01 أنه، خلال السنوات الخمسة الأخيرة من الفترة الموضحة في الشكل حققت دولة الإمارات العربية المتحدة قفزة نوعية في الناتج المحلي الاسمي، إذ تجاوز سقف 200 مليا دولار أمريكي مع بعض التذبذبات خلال نفس الفترة، ولعل ذلك يرجع إلى

[1] الموقع الرسمي لهيئة السلع والأوراق المالية: http://www.sca.gov.ae: تاريخ الإطلاع: 2016/01/10

اعتمادها على إستراتيجية هادفة إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الاسمي من قطاعات اقتصادية مختلفة، دون الاعتماد على مداخيل النفط.

ثانيا : معالم إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي.

عند توجه دولة الإمارات العربية المتحدة قبل عدة سنوات إلى تطبيق إستراتيجية لتنويع بنيتها الاقتصادية، تساءل الكثير عن مدى جدوى مثل هذا التوجه، لا لكونها من أبرز الدول النفطية التي تنعم بعائدات ضخمة ومتنامية من صادرات الخام فحسب، وإنما أيضاً لصعوبة إحداث مثل هذا التحول في الظروف الدولية المضطربة الرّاهنة، غير أنّ الدولة مضت قدماً في خططها الطموحة لإحداث التحول المنشود،وحققت جهودها نجاحاً كبيراً توج بتعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى قرابة 70 %، وبروز مكانة الدولة كمركز دولـي متنامـي الأهمية للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات، وقد باتت دولة الإمارات تجني اليوم ثمار السياسات الإستراتيجيةالتي وضعتها في مرحلة مبكرة جداً ، لمنح اقتصادها قدراً أكبر من المرونة والحصانة بوجه التقلبات الحادة في أسعار وعائدات النفط، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أقل الدول النفطية تأثراً بتدهور أسعار الخام، فاقتصاد الإمارات بات أكثر قوة ومتانة وتنوعاً من أي وقت مضى، وهو قادر على استيعاب تداعيات الأزمة الاقتصادية الدولية التي باتت غيومها تتجمع في الأفق، ومن المتوقع تبعاً لذلك أن يواصل تحقيق نمو إيجابي يزيد على 03 % خلال 2016.[1]

وقد حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية سنة 2014 نموا قويا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 8.1 % وبلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني 68.6 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2014 ويتوقع أن تصل النسبة إلى 80 % سنة 2021 عبر الاستثمار المكثف في القطاعات الصناعية والسياحية والنقل الجوي والبحري والاستيراد وإعادة التصدير بالإضافة لدعم كافة الأنشطة القائمة على الاقتصاد المعرفي، وعموما هنالك العديد من الدلائل التي يمكن الاعتماد عليها في البلدان التي تهدف إلى تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي، ونظرا لخصوصية دول الخليج العربي بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص في كونها تمثل قاعدة

[1] **رأي البيان الاقتصادي**، http://www.albayan.ae, consulté le 19/01/2016

اقتصادية هامة، لذا يمكن الاسترشاد عموما بالدلائل الثلاثة التالية من جملة الدلالات المدعمة لنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالإمارات ألا وهي: مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في مقابل مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مستوى التجارة البينية الخليجية وتركيز الصادرات، وفيما يلي نظرة موجزة عن تلك الدلالات الاقتصادية: [1]

حظي قطاع الصناعة في الإمارات بدعم كبير من الدولة، حيث يشكل القطاع الصناعي أحد أهم مكونات الاقتصاد في الإمارات ويحافظ هذا القطاع على وتيرة نمو عالية تتعزز باطراد وما زال القطاع الصناعي في الدولة يحافظ على نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي تقارب 15 % وهي نسبة مرشحة للزيادة خلال السنوات القادمة نظرا لوصول بعض القطاعات الاقتصادية إلى مستويات تحقيق الأهداف وتوقع تحول المزيد من الاستثمارات إلى القـطاع الصناعي بأنشطته المتنوعـة والتي أظـهرت تـطورا وزيادات مهمة ومستقرة خـلال الفترة الماضية.

من جهة أخرى فقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لدوره الحيوي في تعزيز مسيرة النمو وترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار تحقيقا لرؤية الإمارات 2021، كما أكد ت على تسخير كل الجهود والإمكانات لدعم هذا القطاع الحيوي إدراكا منها بأهميته في دعم أداء الاقتصاد الوطني وتنافسية الدولة على المستويين الإقليمي والدولي مشيرة إلى أن الإحصائيات تشير إلى أن دولة الإمارات تضم قرابة 350 ألف شركة صغيرة ومتوسطة أي ما يمثل 94 % من إجمالي الشركات العاملة فيها ، وتوفر فرص عمل لحوالي 86 % من مجموع العمالة في القطاع الخاص، فضلا عن مساهمتها بنسبة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة، في حين تستهدف الأجندة الوطنية لتحقيق رؤية الإمارات 2021 من خلال المؤشر الوطني إلى أن تصل نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 70 % سنة 2021 من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، لتكون بذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة داعما أساسيا للتنمية الاقتصادية في الدولة والمحرك الرئيسي للاقتصاد وأهم آليات التوجه

[1] **وكالة أنباء الإمارات** https://www.wam.ae/ar , consulté le:28/02/2016

الاستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي للدولة وبناء قاعدة إنتاجية واقتصادية قوية وأحد أهم روافد **تنويع مصادر** الدخل فضلا عن توفير فرص العمل والحد من البطالة.[1]

والجدول التالي يوضح اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية الإماراتية مع بعض دول الخليج في 2010 -2011.

الجدول رقم 01: اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية الإماراتية مع بعض دول الخليج في 2010 -2011

السنوات	المصدر / الاتجاه	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	الإمارات							
	صادرات		269.0	2201.7	4760.4	1425.5	686.6	9343.2
	واردات		391.4	1780.8	1850.0	433.9	340.0	4795.3
2011	صادرات		366.7	2991.6	6419.3	2709.0	926.8	13413.4
	واردات		400.9	2100.0	2500.0	722.9	490.0	6213.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 م، ص375
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 م، ص418

يتضح من خلال الجدول رقم 01 أن، دولة الإمارات العربية المتحدة تحقق فائضا تجاريا من خلال التجارة البينية مع الدول الخليجية الأخرى، كما أن هناك ارتفاع بنسبة معتبرة في صادراتها إلى هذه الدول خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010.

[1] **وكالة أنباء الإمارات**: https://www.wam.ae, consulté le : 28/02/2016

المحور الثالث: آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي الإماراتي.

يمكن توضيح آفاق إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال العناصر التالية:

أولا: التحديات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2016.

يعد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر تنوعا في منطقة الخليج العربي، حيث أن الأوضاع السياسية والإستراتيجية لا تتماشى جنبا إلى جنب مع الانخفاض المستمر لأسعار النفط، فإن من المتوقع أن الاقتصاد الإماراتي سينمو بمعدل 3.5٪ في عام 2016، لكن التذبذب في كل من أسعار النفط، معدل التضخم والبطالة، معدل الفائدة والميزان التجاري، الديون الحكومية والناتج المحلي الإجمالي هي بين العوامل الهامة التي يمكن أن تؤثر على الاقتصاد الإماراتي بشكل عام، كما أنّ أسعار السوق واتجاهات الاستثمار كلها عوامل يمكن لها إثارة عدد من التحديات في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وعموما يمكن إيجاز التحديات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا في النقاط التالية:[1]

1. **انخفاض أسعار النفط:** إن الركود المستمر في أسعار النفط سيكون تحديا كبيرا لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأت أسعار النفط هذا العام في حوالي 38 $ للبرميل، ويتوقع أن الأسعار سوف تنخفض أكثر إذا كان شرط الإستراتيجية والسياسية في المنطقة لا يزال هو نفسه؛
2. **السياسات الحكومية حول إدارة قطاع النفط والطاقة :** إن العامل الثاني الذي يمكن أن يجعل من الاقتصاد الإماراتي آمنا هو السياسات الحكومية حول إدارة قطاع النفط والطاقة عن طريق الكفاءة والترشيد في زيادة إنتاج الغاز والنفط يوميا، حيث أفاد رجل الأعمال "سهيل المزروعي " أنّ الحكومة ستزيد في إنتاج النفط الوطني ليصل إلى مليون برميل يوميا، أما الخيار الثاني فهو الحد من حصة النفط عن طريق دولة الإمارات في احتياجات النفط العالمية وبطريقة أو بأخرى فإن تراجع أسعار النفط يخلق تحديات اقتصادية في المنطقة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، حيث إن ارتفاع الأسعار ينتج عنه فوائد مباشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة والاقتصاد يحصل على عائدات

[1] http://www.istathmir.com/ar/article, consulté le 27/02/2016

جيدة من هذه السلع الرئيسية المصدرة و هذا ما يعكسه التخطيط الاستراتيجي الجيد للحكومة الإماراتية التي سعت لتنويع اقتصادها فهي الآن لا تعتمد فقط على إنتاج النفط فحسب ولكن هناك بعض القطاعات الأخرى التي بدأت في النمو؛

3. **سوق العقارات**: وفقا لخبراء العقارات فإنه خلال السنوات الأخيرة يمكن للتأجير وسوق العقارات في دولـــة الإمارات العربية المتحدة أن يخلق تحديا قويا لنمو البلد وازدهاره أكثر مما عليه هو الآن، كون العقارات أصبحت القطاع الرئيسي والأكثر استقطابا لجذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم، كما أن هناك صلة مباشرة لعوامل العقارات في الإمارات العربية المتحدة مما يؤثر على النمو في المجالات التالية؛ ارتفاع في عدد السكان الإمارات، زيادة جذابة في السياحة، زيادة في الأعمال والحداثة، من زاوية أخرى فإن المستثمرين العقاريين بالإمارات العربية المتحدة لـ 2016 يتوقعون تحقيق أرباح معتبرة، لكن بالنسبة للبنوك والحكومة فقد يكون من الصعب السيطرة عليها؛
4. **السياحة والشؤون المالية الدولية بعد أزمة الشرق الأوسط :** تلعب السياحة في دولـــة الإمارات العـــربية المتحدة والتمويل الدولي أدوارا هامة في تحقيق النمو وتعظيم العوائد المالية، ولكن بسبب الظروف الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي وأيضا في منطقة الشرق الأوسط وما تشهده الساحة الدولية من توترات واضطرابات ساخنة، فقد يتأثر الاقتصاد الكلي الإماراتي بكل هذه الأحداث، لاسيما أن الإمارات العربية المتحدة هي منطقة حرة وآمنة من الإرهاب، ولكن وأمام الظروف الحالية فقد أوجب ذلك على الإدارة الإماراتية تبني نظام أمنى صارم وقوي غير أنه وأمام هذه التحديات يمكن للقيادات الإماراتية مواجهتها لاسيما في مجال السياحة والتمويل الدولي حيث أن صناعة الضيافة والاستثمار المباشر في مشاريع أخرى سيكون الهدف المنشود لها؛
5. **الموارد البشرية والتوظيف:** يلعب المغتربين الأجانـــب دورا هاما في الاقتصاد الإماراتي إذ يمثلون اليد العاملة الماهرة والمسيرة في العديد من المؤسسات والشركات الإماراتية، وفي هذا السياق فقد أعلنت الحكومة الإماراتية جملة من القواعد الجديدة للتوظيف للسيطرة على المسائل ذات الصلة بالموارد البشرية من جهة، والتحكم في تدفق العاملين من جهة أخرى، وقد تم الإعلان عن هذه القواعد من قبل الحكومة لضبط ممارسات التوظيف في الإمارات العربية المتحدة التي تكون فعالة سنة 2016، والغرض الأساسي من هذا هو رفع الكفاءات وجعل النظام الداخلي ونظام المعلومات

أكثر استقرارا وأمنا، لكن وفي بداية هذا العام، قد يكون هناك بعض التحديات نتيجة لهذه القواعد النبي تحتاج إلى بعض العمالة الوافدة للتغيير وإتاحة فرص جديدة لها، إنها حقا مهمة كبيرة و جد حساسة، كما أن الأمن الوظيفي والبحث عن وظائف جديدة بعد فرض هذه القواعد تكون ضرورية مع الأزمة الإستراتيجية وتراجع أسعار النفط وتدني الأجور والرواتب فكل هذه العوامل تلعب أدوارا هامة تؤثر على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا: رؤية الإمارات نحو تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام بحلول 2021

لا يمكن الحديث عن التنوع وفرص تنوع مصادر الدخل, دون الحديث عن النجاحات التي حققتها دولة الإمارات في هذا الإطار, حيث يشكل التنويع الاقتصادي الأساس الذي قامت عليه نهضة دولة الإمارات التي تعد من بين أكثر الدول أمنا واستقراراً , فيما يأتي ترتيب الدولة في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى التنوع الاقتصادي، إذا ما تم النظر إليها من زاوية مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج المحلي وحصته من إجمالي الصادرات والإيرادات الحكومية .وتستهدف وزارة الاقتصاد الإماراتية رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي للدولة ليصل إلى % 25 بحلول سنة 2021 حيث تقوم الحكومة بتنفيذ إستراتيجية طموحة لتعزيز دور قطاع الصناعة في منظومة العمل الاقتصادي ككل وتنوع مصادر الدخل حيث يعتبر القطاع الصناعي ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي القومي بعد قطاع النفط والغاز. وقد انخفضت مساهمة قطاع النفط والغاز من إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 2% في نهاية عام 2014، الأمر الذي يعكس نتائج سياسة التنويع الاقتصادي مع الإشارة هنا إلى أن تأثيرات انخفاض عوائد النفط على الأنشطة الاقتصادية مؤثرة ولكنها أقل تأثيرا على اقتصاديات دول المجلس المجاورة.[1]

من زاوية أخرى فقد أفاد خبراء اقتصاديون في قطاعات مختلفة مؤخراً أن حاكم دبي قد أرسى خلال العشر سنوات السابقة من حكمه وحكومته جملة من السياسات والمعايير التي ترتكز على دعم الابتكار والتنويع الاقتصادي استعداداً لمرحلة ما بعد النفط، والتي شملت تعزيز كل من قطاعات التنمية المستدامة، السياحة، اقتصاد المعرفة، تنمية مساهمة

[1] http://www.alkhaleej.ae/economics , consulté le 25/02/2016

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة في الاقتصاد المحلي، وأشاروا إلى أن هذه السياسات أتت ثمارها في الخفض التدريجي للاعتماد على النفط بالاقتصاد الوطني من نحو 70 % خلال السنوات الماضية لتصل إلى 30% فقط خلال 2014. وحالياً تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تقليل احتياجاتها من الغاز الطبيعي من 100 % إلى 70 % بحلول 2021، وستستمر الدولة في ضخ استثمارات تقدر بنحو 35 مليار دولار لتقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي، مع سعيها لزيادة نسبة المشاركة من الطاقات الخضراء. وتتجه الإمارات لإتباع سياسة التنويع الاقتصادي عبر الاستثمار في المعرفة والابتكار وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل.[1]

حيث تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق رؤية 2021 التي تهدف إلى جعلها واحدة من أفضل الدول بحلول 2021 من خلال جعل الإبداع والأبحاث والعلم والتكنولوجيا في صميم اقتصادها القائم على المعرفة، وذلك بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في 2021، وتتضمن رؤية الإمارات 2021 عدة مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية والشرطية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية.[2]

وتعد خطة إمارة دبي الإستراتيجية لسنة 2021 ورؤية إمارة أبو ظبي الاقتصادية 2030 وباعتبارهما الأمارتين الرائدتين في الدولة واللتان تقودان مسيرة التنويع الاقتصادي فيها، حيث تهدف الإستراتيجية إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى الموجهة نحو التصدير بما فيها الصناعات الثقيلة والنقل والبتروكيماويات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والطيران والفضاء وخدمات النفط والغاز. وقد تحقق الكثير بالفعل في هذه المجالات، خاصة في السياحة، التجارة، الأقمار الصناعية والاتصالات، قطاع الطيران والطاقة المتجددة، ففي سنة 2014، احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول من بين البلدان العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ جذبت استثمارات بقيمة 1.10 مليار دولار أمريكي، وبالرغم من أن الأولويات القصيرة المدى جرى تعديلها لملائمة الظروف المتغيرة، إلا أنّ الإستراتيجية طويلة المدى ما زالت كما هي، أما على المستوى

[1] http://www.albawaba.com/a, consulté le 27/02/2016

[2] http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html, consulté le 27/02/2016

الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى تحقيق رؤية 2021 هادفة إلى جعل الإبـداع والأبحاث والعلم والتكنولوجيا في صميم اقتصاد الإمارات القائم على المعرفة والإنتاج الغزير والتنافسية الشديدة وذلك بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد سنة 2021 وبصورة أدق تهدف خطة دبي 2021 بأن تصبح دبي لاعبًا رئيسًا في الاقتصاد العالمي، وتعزيز مكانتها كواحدة من أهم خمسة مراكز عالمية للتجارة والنقل والتمويل، والسياحة وكان الإعلان عن دبي بصفتها عاصمة الاقتصاد الإسلامي، خطوة متقدمة لإحراز الاعتراف الدولي بها كمحور رئيسي في الاقتصاد العالمي، وإيجاد نموذج فريد في النمو يرتكز على الابتكار والإنتاجية المرتفعة لكل من رأس المال والعمالة، والاعتماد على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما يمنح اقتصاد الإمارة صلابة داخلية وخارجية وميزة تنافسية هامة. في حين ترسم رؤية أبو ظبي 2030 تطلعات الإمارة لتحقيق تنمية مستدامة لتصبح واحدة من أكبر الاقتصاديات الرائدة عالميًا، ولتحقيق ذلك حددت حكومة إمارة أبو ظبي تسعة دعائم محورية يستند إليها المستقبل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للإمارة على النحو التالي:[1]

1. خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وبنية تحتية متطورة؛
2. قطاع خاص فاعل ومؤثر؛
3. إقامة اقتصاد مرتكز على المعرفة المستدامة؛
4. بيئة تشريعية تتسم بالكفاءة والشفافية؛
5. استقرار أمني على الصعيدين الداخلي والخارجي؛
6. المحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة؛
7. تطوير الموارد في الإمارة؛
8. المحافظة على قيم إمارة أبو ظبي وثقافتها وتراثها.

[1] الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة http://government.ae/economy ، تاريخ الاطلاع: 2016/02/27

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية، نستخلص أن؛ نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي يعتبر تجربة رائدة ونموذجا مثاليا هاما لما حققته من مزايا اقتصادية ونتائج إيجابية سواء على المستوى المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو الدولي.

وبالنظر إلى معطيات الاقتصاد الجزائري، باعتباره شبيها فيما سبق للاقتصاد الإماراتي من حيث التبعية الكاملة للمحروقات، مع عدم استغلال الإمكانيات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة.

وفي ظل انخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها، واستنادا إلى النموذج الإماراتي في التنويع الاقتصادي، يمكن القول انه يمكن الاستفادة من التجربة الإماراتية في بناء إستراتيجية مماثلة للتنويع الاقتصادي من خلال؛ الإسراع في ضبط الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وتفعيل عمليات الخصخصة وزيادة درجات التعاون الاقتصادي الإقليمي، والسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه باعتباره أداة جد مهمة في التنويع الاقتصادي، ناهيك عن ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي وإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة كمصدرين استراتيجيين بديلين للنفط في دولة يعتبر النفط المورد الرئيسي لإيراداتها وركيزة التنمية بها .

قائمة المراجـــع:

- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- مجيد بن أحمد المعلا، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات** 1995-2000، وزارة التخطيط، الإمارات العربية المتحدة، د.ت.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2011 .
- **الموقع الرسمي لهيئة السلع والأوراق المالية** http://www.sca.gov.ae/Arabic
- **الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة** http://government.ae/economy
- **رأي البيان الاقتصادي**، http://www.albayan.ae/opinions/articles1.2552117
- **وكالة أنباء الإمارات**، https://www.wam.ae/ar/news
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2011- 2012
- United Nations – Nations Unies, Unfccc Workshop On Economic Diversification, Frame Work Convention on Climate Change, Secretariat Teheran, Islamic Republic Of Iran, 18 - 19 October 2003.

- Stephen M. Kapunda, Diversification and 4 porerty Eradication in Botswana, Sournal of African studies, Vol 17 , N° :02 , 2003.
- http://www.alkhaleej.ae/economics
- http://www.alyaum.com
- http://www.istathmir.com
- http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html
- http://www.albawaba.com

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

دور التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الخدمية: دراسة حالة

The Role of Administrative Empowerment in Achieving Organizational Development in the Service Institution: A Case Study

د. شراف عقون ، المركز الجامعي ميلة، الجزائر
د. ليلى بوحديد ، جامعة باتنة 1، الجزائر

تاريخ التسليم:(2017/01/07)، تاريخ التقييم:(2017/01/23)، تاريخ القبول:(09/ 2017/04)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للتمكين الإداري، والتعرف على الإطار المفاهمي للتطوير التنظيمي، وإبراز مساهمة التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن التمكين الإداري يساهم في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة وبإجماع أغلب أفراد عينة الدراسة، ويتجلى ذلك من خلال منح العمال بعض الصلاحيات التي تخولهم بالعمل دون الرجوع إلى الإدارة العليا، وتأدية الصلاحيات الممنوحة لهم بأداء أعمالهم على أفضل وجه لتحقيق التطوير المستمر، فلا يمكن للمؤسسة أن تتبنى سياسة التطوير التنظيمي مع الحد من صلاحيات العمال، فالتمكين الإداري هو السبب الرئيسي للتطوير التنظيمي لأنه يساهم في زيادة إنتاجية المؤسسة وتطويرها نحو الأفضل.

الكلمات المفتاحية: التمكين الإداري، التطوير التنظيمي، المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة.

Abstract

This study aims at addressing administrative empowerment, identifying the framework of organizational development, and highlighting the contribution of administrative empowerment in achieving organizational development at the National Insurance institution in Batna.

The study reached a number of results, the most important of which are the following: Administrative empowerment contributes to the organizational development of the National Insurance institution in Batna and the consensus of most of the sample of the study. This is reflected by granting the workers some powers that allow them to work without reference to senior management, The institution can not adopt the policy of organizational development while limiting the powers of workers. Administrative empowerment is the main reason for organizational development because it contributes to increasing the productivity of the institution and developing it for the better.

Keywords: Administrative Empowerment, Organizational Development, National Insurance Institution in Batna.

مقدمة:

إن التطورات السريعة المتلاحقة التي شهدها العالم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع نهاية القرن العشرين قد جلبت الكثير من التحديات أمام المجتمعات، وألقى على الإدارة عبء الإعداد لتغيير أساليب العمل من خلال تطوير التنظيمات الإدارية داخليا لكي تتلاءم مع تغيرات البيئة الخارجية لتهيئة الظروف المواتية للنجاح.

وعليه، ظهر مفهوم التطوير التنظيمي كوسيلة فعالة تمكن الإدارة من القيام بدورها من خلال تطوير الفكر الإداري التقليدي، وتسيير الإجراءات واستخدام التقنيات الحديثة في زيادة الإنتاج، وفي الوقت ذاته المحافظة على كفاءة الأداء عبر التخطيط العلمي للتغيير والتشخيص الميداني للمشكلات، والتكامل والشمول في التطوير والتركيز على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الموارد البشرية.

كما يحظى مفهوم التمكين الإداري باهتمام متزايد من قبل الأكاديميين، والممارسين المهتمين بقضية الموارد البشرية على المستوى الدولي، ولا سيما في ظل المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال والضغوط المصاحبة للمنافسة العالمية، حيث تبنت معظم المؤسسات الاهتمام بالمفاهيم الإدارية الحديثة لتحقيق التميز والنجاح. وقد أكدت ذلك الوقائع والدراسات والأبحاث التي تعتبر المورد البشري هو المسئول الأول والأخير عن فشل أو نجاح المؤسسات، فأصبح الاهتمام به وبإدارته وتوجيهه وتحفيزه يفوق غيره من الأمور المالية، التقنية والهياكل التنظيمية، لذلك برز من بين الموضوعات المتعلقة بالبعد البشري موضوع التمكين كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة في الألفية الثالثة.

بناءا عليه، سنحاول في هذه الدراسة إبراز دور التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي من خلال التطرق إلى حالة دراسية لإحدى المؤسسات الخدمية الجزائرية، وهي المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة.

إشكالية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على ماهية التمكين الإداري وأهميته ومساهمته في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الخدمية الجزائرية، وهذا ما يمكن أن نلخصه في مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل يساهم التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال التطرق إلى التمكين الإداري كأحد المداخل الكفيلة بتحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الخدمية، حيث يعمل التمكين الإداري على إطلاق الطاقات لدى العاملين بتوفير القيادة ذات الرؤية الثاقبة والبيئة المساندة ومعاملة العاملين في المؤسسة على أنهم أصل قيم ينبغي استثماره.

كما أن التمكين يعطي العامل مزيدا من المسؤولية المناسبة للقيام بما هو مسؤول عنه، ويجعل المؤسسة الخدمية في غاية المرونة والقدرة على التعليم والتكيف بغية مواكبة مختلف المستجدات وتلبية طلبات الزبائن والمحافظة على سمعتها وتوسيعها وتطويرها نحو الأفضل.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التطرق إلىالتمكين الإداري.
- التعرف على الإطار المفاهيمي للتطوير التنظيمي.
- إبراز مساهمة التمكين الإداري في في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين ببانتة.

منهجية الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل المفاهيم الخاصة بالتمكين الإداري والتطوير التنظيمي، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات المتوفرة، والاستعانة ببعض المواقع الالكترونية. بالإضافة إلى الاعتماد على منهج دراسة حالة باستخدام أسلوب الجمع المباشر من خلال: التوزيع المباشر، الملاحظة ومقابلة المستجوبين. وباعتبار الاستبيان من أكثر الأساليب استعمالا في جمع البيانات، تم تصميم استمارة استبيان مغلق موجهة إلى عمال المؤسسة الوطنية للتأمين بولاية بانتة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 12 مارس 2017 إلى 16 مارس 2017.

بناءا على ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: التمكين الإداري:

سنتطرق في هذا المحور إلى ما يلي:

1-مفهوم التمكين الإداري وأبعاده:

التمكين (Empowerment) مفهوم مشتق من كلمة (power) والتي تعني"القوة أو السلطة"**(William, 2008, p.10)**، وهو مفهوم ظهر الاهتمام به في أواخر القرن الماضي بسب التحول من مؤسسات الأوامر إلى مؤسسات متمكنة ومتعلمة، ولقد تعددت التعاريف التي تشرح مفهوم التمكين الإداري تبعا لتعدد آراء الباحثين، فقد عرفه البعض على أنه:"عملية تستوجب اشتراك المعلومات والمعرفة الضرورية لتخويل العاملين للمساهمة في الأداء التنظيمي"**(Karakoc, 2009, p.21)** .

كما عرف على أنه:"تخويل العاملين صلاحية وضع الأهداف الخاصة بعملهم واتخاذ القرارات التي تتعلق بإنجازها وحل المشكلات التي تعوق تحقيق تلك الأهداف"**(المعاني، وعقلة، 2009، ص.239)**، وعرفه آخرون على أنه:"تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات وسلطات أكبر من خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي" **(عطية، 2003، ص.30)** . وعرف أيضا بأنه: عملية إعطاء العاملين سلطات أوسع في ممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية، وفي استخدام قدراتهم وذلك من خلال تشجيعهم على اتخاذ القرارات **(جودة، 2008، ص.138)** .

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن التمكين الإداري هو المفهوم الذي يعمق مفهوم منح المرؤوسين حرية أكبر في أداء العمل وتزيد من طاقاتهم وقدراتهم حتى يستطيعوا القيام بهذه المهام وبوعي أكبر وثقة أعلى.

يختلف التمكين الإداري عن تفويض السلطة، حيث يسود لدى الكثير أن تفويض السلطة مرادف للتمكين، وفي الواقع يختلف عنه لأن تفويض السلطة هو:"تخويل أو تخلي الرئيس عن جزء من سلطاته لصالح أي من مرؤوسيه، بحيث يتّمكن المرؤوس من اتخاذ بعض القرارات نيابة عن رئيسه وفقا لقوانين، ويتم التفويض عندما يمنح الرئيس الإداري في أي مستوى تنظيمي سلطات محددة لأي من أتباعه المرؤوسين بغية ممارسة مسؤوليات أو مهمات أو نشاطات محددة" **(العوالمة، 1994، ص.130)** . والتفويض حالة مؤقتة تنتهي بانتهاء المهمة التي تم التفويض لها، أما التمكين فهو أن العاملين مسئولون عن النتيجة النهائية **(سيد، 2005، ص.130) .**

يمكن أن نعرض أهم أبعاد التمكين الإداري كما يلي:**(السكارنة، 2010، ص.304)**

- **المهمة:** يهتم بحرية التصرف التي تسمح للفرد الذي تم تمكينه من أداء مهامه وتفسير رضاه حول الأداء.
- **تحديد المهمة:** مدى الاستقلالية المسؤول عنها الموظف، ومدى وضوح سياسات وإجراءات المؤسسة وإعطاء الفرصة للموظفين للقيام بمهامهم.
- **القوة:** دراسة مفهوم القوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم وكيفية تأثيرها على عملية التمكين.
- **الالتزام:** يأخذ بعين الاعتبار اكتشاف الافتراضات عن مصادر الالتزام والإذعان التنظيمي لأسلوب محدد للتمكين.
- **الثقافة:** يبحث إلى أي مدى تعزز ثقافة المؤسسة الشعور بالتمكين؟ إلى أي مدى يمكن وصف الثقافة كبيروقراطية، موجهة للمهمة والأدوار أو التحكم؟

2- أهداف التمكين الإداري:

إن الهدف من التمكين هو إيجاد قوى عاملة ذات قدرات فاعلة لإنتاج سلع وتقديم خدمات تلبي توقعات الزبائن أو تزيد عليها، أو يمارس الأفراد العاملون نشاطات تفوق المعدلات المعيارية المحددة للمتعاملين مع المؤسسة أو المستفيدين من نشاطاتها. **(سيد، 2005، ص.94)**

ويمكن تلخيص أهداف التمكين الإداري في النقاط الآتية: **(سيد، 2005، ص.94)**

- التغلب على عدم الرضا الوظيفي للعاملين؛
- خفض تكلفة الغياب ودوران العمل؛
- زيادة تحسين أداء العاملين وجودتهم؛
- التغلب على البيروقراطية من خلال خلق وإيجاد الاندماج الوظيفي المرتفع؛
- يساعد العاملين على المساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات؛
- يساعد العاملين على تحمل مخاطر عملهم بشكل فعال؛
- يساعد العاملين على حل المشكلات التي يواجهونها دون انتظار حلها من قبل رؤسائهم.

3- عناصر التمكين الإداري: وهي المرتكزات الأساسية لنجاح تطبيق التمكين الإداري، ويمكن تحديد أبرز العناصر الأساسية للتمكين الإداري بما يأتي:

- تفويض السلطة وتحمل المسؤولية: هو أن يفوض الرئيس الإداري لأحد مرؤوسيه ممارسة بعض اختصاصات وظيفته التي يشغلها، فيكون للمفوض إليه اختصاص إصدار قرارات فوض باتخاذها دون الرجوع إلى الرئيس. ويرى أحد الباحثين أن الفكرة الأساسية للتمكين الإداري أن تتم عملية تفويض الصلاحيات إلى أدنى مستوى إداري في المؤسسة، حيث تتبع اللامركزية في اتخاذ القرارات، وهذا يتطلب التوسع في تفويض الصلاحيات كي يتاح للعاملين في المستويات الإدارية الدنيا صلاحيات أوسع في وضع الأهداف وحرية التصرف واتخاذ القرارات وتحقيق المشاركة الفعلية في إدارة المؤسسة.**(Lawler, 1994, p. 76)**

- فرق العمل: إن فعالية الجماعة تتحقق من خلال خصائص المؤسسة التي تتضمن ثقافة قوية ونشاط التدريب والتعلم ودرجة التمكين فيها، ويرتبط موضوع التمكين عند العديد من الباحثين بتنظيم فرق العمل، ويقصد بفريق العمل مجموعة من الأفراد يعملون معا لأجل تحقيق أهداف محددة ومشتركة، ويرى بأن الفريق يجب أن يتمتع بمهارات متكاملة ويلتزم بتحقيق الأهداف المشتركة ومسؤولية جماعية، لذلك يعد تشكيل فرق العمل من إحدى الآليات المهمة لتطبيق التمكين الإداري في المؤسسات. **(المعاني، وعقلة، 2009، ص.240)**

- **التدريب**: هو الجهود الهادفة إلى تزويد العاملين في المؤسسة بالمعلومات والمعارف والخبرات باتجاه زيادة كفاءتهم الحالية والمستقبلية. حيث أنه من بين خصائص المؤسسات المتمكنة أنها توفر برامج تدريبية لتدريب عامليها على مهارات اتخاذ القرارات وإدارة الصراع وحل المشكلات ومهارات الاتصال والعمل ضمن فريق **(العيتي، 2007، ص.34)** .

- **الاتصال الفعال**: هو عملية نقل وتبادل المعلومات بين أجزاء المؤسسة حتى يتوحد الهدف وتنسق المفاهيم**(البرادعي، 2005، ص.319)**، والاتصال الفعال هو اتصال ذو اتجاهين يتيح للعاملين فرصة إبداء الرأي وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات وهذا يتطلب تعريف العاملين جميعهم بكل أهداف المؤسسة وتوضيح كل العاملين بأدوارهم، واهتمام الإدارة بإيجاد وسائل اتصال فعالة بين العاملين على مختلف مستوياتهم وتوفير فرصة وصول المعلومات التي تساعدهم على أداء أعمالهم، وسهولة وصول العاملين إلى أصحاب القرار وشرح مواقفهم **(العميان، 2008، ص.44)** .

ثانيا: الإطار المفاهيمي للتطوير التنظيمي:

سنتطرق في هذا المحور إلى ما يلي:

1- تعريف التطوير التنظيمي:

لقد وردت عدة تعاريف للتطوير التنظيمي، نورد أهمها فيما يلي:

- يعرف التطوير التنظيمي بأنه: "المساعدة في إحداث الانسجام بين بيئة التنظيم والعمليات والإستراتيجية والأفراد وبين الثقافة وتطوير حلول تنظيمية وإبداعية وتطوير مقدرة المؤسسة على التجديد" **(الغالبي، وصالح، 2010، ص.35)** .

- ويعرف أيضا بأنه**:** "مجهود مخطط ومنظم ويشمل جميع أقسام التنظيم كما تتم إدارته من الأعلى ليحقق الهدف الأساسي وهو زيادة فعالية المنظمة معتمدا على العلوم السلوكية في عمليات التطوير التنظيمي" **(p.09 Sanzingrin, 1992)** .

- ويعرف بأنه: "مجموعة الأساليب والطرق المستوحاة بشكل عام من العلوم السلوكية، التي تصمم لتزيد من قدرة المنظمة على تقبل التغيير وزيادة فعاليتها" **(بن مرسى، 2012، ص.27)** .

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن التطوير التنظيمي يركز بشكل خاص على الجانب الإنساني والاجتماعي في المؤسسة، يسعى لأحداث تدخلات مخططة هدفها الرئيسي زيادة فعالية المؤسسة وتطوير العاملين.

2- أهداف التطوير التنظيمي:

يسعى التطوير التنظيمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:**(السكارنة، 2009، ص.27)**

- إحداث التغير في السياسيات والهياكل التنظيمية بما يتناسب مع التطويرات داخل المؤسسة وخارجها.
- دعم كفاءة المؤسسة وفعاليتها من خلال دعم الإنتاجية، وتنمية القوى البشرية وتحسين أدائها.
- رفع قدرة المؤسسة على معالجة التغيرات الخارجية والمشكلات الداخلية.
- إحداث التكامل بين أهداف المؤسسة وأهداف العاملين، وإيجاد مناخ مناسب لنمو العاملين وتطوير قدراتهم.
- تغيير الثقافة السائدة في المؤسسات، بحيث يسودهم جو من التعاون والإدارة بالمشاركة محل التنافس وسيطرة طرف واحد.
- تحسين جميع الأنظمة البشرية والفنية الإدارية في المؤسسة.
- دعم القيم الديمقراطية الإنسانية أكثر من القيم البيروقراطية الآلية.

3- مراحل التطوير التنظيمي:

تعتبر عملية التطوير التنظيمي جهد منظم وعملية مستمرة بدلا أن تكون برنامجا محددا بمدة زمنية محددة، لذا كان لا بد أن يمر برنامج التطوير التنظيمي بمراحل تدريجية لتحقيق الأهداف التي صمم من أجلها. وقد تعرض العديد من الباحثين والممارسين لحقل التطوير التنظيمي إلى وصف وتحليل المراحل المختلفة، ومن بينها: **محمد، أحمد.(2017، 04 فيفري)**

- **مرحلة التشخيص:** يتم خلال هذه المرحلة التعرف على الاختلافات بين النتائج الفعلية والنتائج المرغوبة.
- **مرحلة التخطيط:** يتم فيها رسم خطط التطوير والتغيير المأمول تحقيقها وتحديد الآليات والاستراتيجيات الملائمة لتحيق الهداف.
- **مرحلة التنفيذ:** تتضمن ترجمة وتحويل الخطة إلى سلوك فعلى في مدة زمنية محددة.
- **مرحلة التقويم:** هدفها مقارنة الأهداف الموضوعة بالنتائج الفعلية التي تم تحقيقها وتشخيص أسباب ومصادر الانحراف.

4- أساليب التطوير التنظيمي:

من أهم أساليب التطوير التنظيمي الشائعة الاستخدام في العديد من المؤسسات هي: **(السكارنة، 2009، ص.29)**

- تدريب الحساسية أو التدريب المخبري: يعتبر من الأساليب القديمة ويهدف إلى مساعدة الأفراد في فهم أعماقهم وتنمية مهارات الفرد السلوكية لإقامة علاقات بناءة مع آخرين عن طريق الانفتاح والثقة بينه وبين مجموعة في محيط العمل، ويعتبر إحدى الوسائل

الفعالة التي يتعين بها التطوير التنظيمي في محيط العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف المؤسسة.

- بناء الفريق: يعتبر من أكثر الأساليب استخداما في عملية التطوير الحديثة، حيث يركز على العمل ضمن مجموعات وهذا يوفر منفعة متبادلة بين المؤسسة والعاملين فيها، ويؤدي العمل ضمن الجماعة أيضا إلى زيادة كفاءة الفرد وزيادة إنتاج المؤسسة.
- معالجة الصراع: تتعرض المؤسسات في حياتها اليومية إلى أنواع عديدة من الصراعات تتفاوت حدة الصراعات بمقدار ما تتركه من آثار على الفعالية والإنتاجية بصفة عامة، ويعود منشأ الصراع على الاختلاف بين الأفراد داخل المؤسسة أو الاختلاف بين المجموعات أو بين إدارة وأخرى.

ثالثا:دراسة حالة لمساهمة التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة

سنتطرق في هذا المحور إلى ما يلي:

1- تعريف المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة:

نشأت المؤسسة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر 1963، هي مؤسسة مختلطة جزائرية مصرية، وفي 27 ماي 1966 تم تأميم الشركة، وفي عام 1976 تم اختصاص الشركة في التأمين العام (التأمين البحري، التأمين من الحريق والكوارث، السيارات، التأمين الزراعي والحيواني، التأمين على الحياة، كما يشمل التأمين على التجارة والوظائف والشغل،....الخ)، مقرها الرئيسي في ولاية باتنة، وبلغ عدد عمالها 84 عامل في مارس 2017.

وتعمل المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة على تأمين الأخطار المتعددة مثل:أضرار المياه، انكسار الزجاج، أخطار المباني والأخطار المهنية والأخطار الصناعية والتجارية، وتعمل المؤسسة أيضا على تأمين الأخطار التقنية مثل:أضرار الماكينات، ضياع السلع أو فسادها، جميع الأخطار المتعلقة بالمعلومات الالكترونية.

2- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

2-1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع عمال المؤسسة والبالغ عددهم 84 عامل، أما العينة المستهدفة تتكون من مجموعة من عمال المؤسسة تم اختيارهم بصفة عشوائية، وبلغ عددهم 60 عامل، وتم استرجاع 50 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، أي نسبة الإجابة بلغت 83.33%، ولقد كانت فترة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 12 جانفي 2017 إلى 16 جانفي 2017.

2-2- أسلوب جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي:

- أسلوب جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الجمع المباشر من خلال: التوزيع المباشر، الملاحظة ومقابلة المستجوبين. وباعتبار الاستبيان من أكثر الأساليب استعمالا في جمع البيانات، تم تصميم استمارة استبيان مغلق موجهة إلى عمال المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة، وتكونت استمارة الاستبيان من أربعة أجزاء هي:

- الجزء الأول: يغطي الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية للمجيبين (الجنس، السن، الخبرة)؛

- الجزء الثاني: يغطي الأسئلة المتعلقة باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع التمكين الإداري في المؤسسة.

- الجزء الثالث: يغطي الأسئلة المتعلقة باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع التطوير التنظيمي في المؤسسة.

- الجزء الرابع: يغطي الأسئلة المتعلقة باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع مساهمة التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي في المؤسسة.

- أساليب التحليل الإحصائي:

تم الاعتماد في معالجة البيانات على التكرارات والنسب المئوية، لوصف خصائص عينة الدراسة، ولتحليل البيانات المتعلقة باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع مساهمة التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة.

3- المعالجة الإحصائية:

ستتم المعالجة الإحصائية من خلال التطرق إلى وصف خصائص عينة الدراسة والتحليل الوصفي لإجابات أفرادها.

3-1- وصف خصائص عينة الدراسة:

لقد تم استخدام الجزء الأول لتوضيح الخصائص الديمغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في: الجنس، السن، الخبرة.

-**الجنس:** يوضح الملحق رقم (01)، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ من خلاله، أن أغلبية عينة الدراسة هم من فئة الذكور، حيث بلغ عددهم 37 فرد وبنسبة مقدارها 74%، في حين قدر عدد الإناث ب 13 فرد وبنسبة مقدارها 26 %.

- **السن:** يوضح الملحق رقم (02)، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن، حيث نلاحظ من خلاله، أن أغلبية عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 25-35 سنة، حيث بلغ عددهم 22 فرد، بنسبة مئوية تقدر بـ 44 %، وهو ما يعني انتساب أكثرهم إلى فئة الشباب، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 36-45 سنة بنسبة

38% والتي شملت 19 فرد، ثم تليها الفئة العمرية الأكثر من 45 سنة بنسبة 18% والتي شملت 09 فرد. في حين لم يشكل الأفراد الذين هم من الفئة العمرية أقل من 25 سنة أي نسبة.

- **الخبرة:** يوضحالملحق رقم (03)، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة، حيث نلاحظ من خلاله، أن أغلبية عينة الدراسة خبرتهم تتراوح بين 11-16 سنة بنسبة30 %والتي تمثل15 فرد، ثم تليها الفئة ما بين 6-10 سنوات بنسبة 26% والتي تمثل 13 فرد، ثم تليها الفئة التي خبرتهم أكثر من 16 سنة بنسبة 24% والتي تمثل 12 فرد، ثم تليها الفئة التي خبرتهم أقل من 05 سنوات بنسبة 20% والتي تمثل 10 أفراد.

3-2- التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة:

3-2-1- تحليل البيانات المتعلقة باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع التمكين الإداري في المؤسسة الوطنية للتأمين ببانتة:

يوضح الجدول الموالي اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع التمكين الإداري في المؤسسة الوطنية للتأمين ببانتة، وهو كالآتي:

الجدول رقم (01): اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع التمكين الإداري في المؤسسة الوطنية للتأمين ببانتة

الأسئلة		التكرار	النسبة%
1- من السهولة الحصول على المعلومات التي تحتاجها بمكان عملك.	نعم	50	100
	لا	00	00
المجموع		**50**	**100**
2- تمتلك الجوانب الفنية والإدارية اللازمة للحصول على المعلومات وتبادلها.	نعم	46	92
	لا	04	08
المجموع		**50**	**100**
3- تثق بقابلية الأفراد العاملين معك في تقديمهم للمعلومات الصحيحة واستعدادهم لتحمل مسؤولية ذلك.	نعم	47	94
	لا	03	06
المجموع		**50**	**100**
4- لديك رؤية واضحة عن أهداف المؤسسة وغاياتها.	نعم	23	46
	لا	27	54
المجموع		**50**	**100**
5- تساهم بوضع خطط واستراتجيات المؤسسة التي تحقق	نعم	10	20

أهدافها.	لا	40	80
المجموع		**50**	**100**
6 - تمتلك صلاحيات تصحيح الانحرافات عند وقوعها دون الرجوع إلى الرئيس المباشر.	نعم	27	54
	لا	23	46
المجموع		**50**	**100**
7 - ترغب بان تُمارس عليك رقابة شديدة ومباشرة من الأعلى بحيث تحد من قدراتك الإبداعية.	نعم	00	00
	لا	50	100
المجموع		**50**	**100**

المصدر:من إعداد الباحثين

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أناتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أغلب العبارات كانت ضمن الإجابة بنعم بنسب عالية، حيث أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه من السهل الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بمكان عملهم بنسبة 100%، كما يرون أنهم يمتلكون الجوانب الفنية والإدارية اللازمة للحصول على المعلومات وتبادلها بنسبة 92% أما البقية لا يمتلكونها بنسبة 08%. وهو ما يعكس أهمية الاطلاع على المعلومات وتبادلها مما يزيد ثقة الآخرين بالمؤسسة وبالأشخاص العاملين بها.

ويرى أفراد عينة الدراسة أنهم يثقون بقابلية الأفراد العاملين معهم في تقديمهم للمعلومات الصحيحة واستعدادهم لتحمل مسؤولية ذلك بنسبة 94%، أما06% منهم فيرون العكس، كما يرون أنهم لديهم رؤية واضحة عن أهداف المؤسسة وغاياتها بنسبة46%، أما نسبة54% منهم فيرون العكس. وهذا دليل على عدم وجود حركة ومرونة بالمؤسسة للمعلومات الخاصة مع العاملين. ويرى أفراد عينة الدراسة أنهم يساهمون بوضع خطط واستراتيجيات المؤسسة التي تحقق أهدافها بنسبة 20%، أما 80% منهم فيرون العكس. ويدل ذلك على تخوف المؤسسة من فقدانها السلطة أو فقدانها المناصب الإدارية فيما لو تمتع بعض العاملين المتميزين ببعض الصلاحيات في وضع الخطط والاستراتيجيات. كما يرون أنهم يمتلكون صلاحيات تصحيح الانحرافات عند وقوعها دون الرجوع إلى الرئيس المباشر بنسبة 54%، أما 46% منهم فيرون العكس، كما أنهم لا يرغبون أن تُمارس عليهم رقابة شديدة ومباشرة من الأعلى بحيث تحد من قدراتهم الإبداعية بنسبة100%. مما يؤكد على رغبة أفراد عينة الدراسة بالاستقلالية وحرية التصرف.

2-2-3- تحليل البيانات المتعلقة باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة:

يوضح الجدول الموالي اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة، وهو كالآتي:

الجدول رقم (02): اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة

الأسئلة		التكرار	النسبة%
1- يتم إجراء بعض التعديلات المهمة في المؤسسة استعدادا لتطويرها.	نعم	44	88
	لا	06	12
المجموع		**50**	**100**
2- يتم تدريب العاملين لمواجهة التطورات التي تحدثها المؤسسة.	نعم	17	34
	لا	33	66
المجموع		**50**	**100**
3- يوجد بحث مستمر عن طرق جديدة لتطوير أساليب العمل في المؤسسة.	نعم	42	84
	لا	08	16
المجموع		**50**	**100**
4- تعمل المؤسسة على تحديث وتجديد الآليات والتقنيات باستمرار.	نعم	45	90
	لا	05	10
المجموع		**50**	**100**
5- تختار الإدارة الأفراد الكفؤين لإجراء عملية التطوير في المؤسسة.	نعم	48	96
	لا	02	04
المجموع		**50**	**100**
6- يتم إحداث تحول جذري في إستراتيجية العمال يستهدف التطوير والتحديث.	نعم	45	90
	لا	05	10
المجموع		**50**	**100**

المصدر:من إعداد الباحثين

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أناتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أغلب العبارات كانت ضمن الإجابة بنعم بنسب عالية، حيث أن أفراد عينة الدراسة يرون أنهيتم إجراء بعض التعديلات المهمة في المؤسسة استعدادا لتطويرها بنسبة 88%، أما 12% منهم فيرون العكس، ويدل ذلك على أن المؤسسة لديها حاجة للنمو والتطوير. كما يرى أفراد عينة الدراسة أنه يتم تدريب العاملين لمواجهة التطورات التي تحدثها

المؤسسة بنسبة 66%، أما 34% منهم فيرون العكس، ويدل ذلك على أن المؤسسة تبنت أسلوب من أساليب التطوير التنظيمي ألا وهو التدريب، ويرون أن هناك بحث مستمر عن طرق جديدة لتطوير أساليب العمل بنسبة 84%، أما 16% منهم فيرون العكس، ويعود ذلك إلى رغبة المؤسسة للوصول إلى أفضل المستويات وتحقيق التقدم والنجاح والتميز بين المؤسسات. كما يرى أفراد عينة الدراسة أن المؤسسة تعمل على تحديث وتجديد الآليات والتقنيات باستمرار بنسبة 90%، أما 10% منهم فيرون العكس،وهذا يعود ربما للمبدأ الذي يستند عليه التطوير التنظيمي على أن أي تغيير في أي جزء من المؤسسة يؤثر على باقي أجزائها. ويرون أن الإدارة تختار الأفراد الكفؤين لإجراء عملية التطوير في المؤسسة بنسبة 96%، أما 04% منهم فيرون العكس،كما يرون أنه يتم إحداث تحول جذري في إستراتيجية العمال يستهدف التطوير والتحديث بنسبة90%، أما 10% منهم فيرون العكس، ويدل ذلك على أن المؤسسة تركز على تطوير وتدريب عمالها لإحداث تطوير فعال وناجح لها.

3-2-3- تحليل البيانات المتعلقة باتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع مساهمة التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة:

يوضح الجدول الموالي اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع مساهمة التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة، وهو كالآتي:

الجدول رقم (03) : اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع مساهمة التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة

الأسئلة		التكرار	النسبة%
1- يؤدي منح العمال بعض الصلاحيات التي تخولهم بالعمل دون الرجوع إلى الإدارة العليا إلى إنجاح وتطور المؤسسة.	نعم	46	92
	لا	04	08
المجموع		**50**	**100**
2- يؤدي العمال الصلاحيات الممنوحة لهم بأداء أعمالهم على أفضل وجه لتحقيق التطوير المستمر.	نعم	48	96
	لا	02	04
المجموع		**50**	**100**
3- إن التمكين الإداري هو السبب الرئيسي للتطوير التنظيمي.	نعم	47	94
	لا	03	06
المجموع		**50**	**100**
4- يمكن للمؤسسة أن تتبنى سياسة التطوير التنظيمي مع الحد من صلاحيات العمال.	نعم	09	18
	لا	41	82
المجموع		**50**	**100**

5- يساهم التمكين في زيادة إنتاجية المؤسسة وتطويرها نحو الأفضل.	نعم	45	90
	لا	05	10
المجموع		**50**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أناتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أغلب العبارات كانت ضمن الإجابة بنعم بنسب عالية، حيث أن أفراد عينة الدراسة يرون أنه يؤدي منح العمال بعض الصلاحيات التي تخولهم بالعمل دون الرجوع إلى الإدارة العليا إلى إنجاح وتطور المؤسسة بنسبة92%، أما 08% منهم فيرون العكس،ويدل ذلك على أن التمكين يقلل من الاعتماد على الهيكل الهرمي ويزيد من حرية التصرف في أداء المهمات واتخاذ القرارات مما يساهم في تطوير الأداء وتجديده باستمرار. كما يرى أفراد عينة الدراسة أن العمال يؤدون الصلاحيات الممنوحة لهم بأداء أعمالهم على أفضل وجه لتحقيق التطوير المستمر بنسبة96%، أما 04% منهم فيرون العكس، ويدل ذلك على إدراك العاملين بأن وجودهم يؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة، ويرون أن التمكين الإداري هو السبب الرئيسي للتطوير التنظيمي بنسبة94%، أما 06% منهم فيرون العكس،ويدل ذلك على وعي أفراد عينة الدراسة بأهمية التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي. كما يرى أفراد عينة الدراسة أنه لا يمكن للمؤسسة أن تتبنى سياسة التطوير التنظيمي مع الحد من صلاحيات العمال بنسبة82%، أما 18% منهم فيرون العكس، ويدل ذلك على إدراك أفراد عينة الدراسة بأن إعطاء استقلالية وحرية التصرف هي الطريقة الأنجع للتطوير التنظيمي. ويرون بأن التمكين يساهم في زيادة إنتاجية المؤسسة وتطويرها نحو الأفضل بنسبة90%، أما 10% منهم فيرون العكس، ويدل ذلك على أن التمكين يساهم في تطوير قابليات العاملين وزيادة رضاهم وتمسكهم بالمؤسسة، وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.

4- اختبار الفرضية:

من خلال تحليل الجدول رقم 03 والمتمثل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول واقع مساهمة التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة، وجدنا أن التمكين يساهم في تحقيق التطوير التنظيمي وبإجماع أغلب أفراد عينة الدراسة، ويتجلى ذلك من خلال منح العمال بعض الصلاحيات التي تخولهم بالعمل دون الرجوع إلى الإدارة العليا، وتأدية الصلاحيات الممنوحة لهم بأداء أعمالهم على أفضل وجه لتحقيق التطوير المستمر، فلا يمكن للمؤسسة أن تتبنى سياسة التطوير التنظيمي مع الحد من صلاحيات العمال، فالتمكين الإداري هو السبب الرئيسي للتطوير التنظيمي لأنه يساهم في زيادة إنتاجية المؤسسة وتطويرها نحو الأفضل.

بناءاعلى ما سبق، يمكن القول أن الفرضية القائلة" يساهم التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة" **صحيحة**.

5- النتائج ومناقشتها:

تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية التي خصت بها المؤسسة الوطنية للتأمين ببانتة، إلى النتائج التالية:

- **نتائج مستمدة من وصف خصائص عينة الدراسة :**تتمثل فيما يلي:

- ✓ هيمنة جنس الذكور على جنس الإناث، إذ بلغت نسبتهم 74%، في حين بلغت نسبة جنس الإناث 26%. وهذا راجع لتحمل الذكور المسؤولية وترشحهم للمناصب القيادية في العمل.
- ✓ انتساب نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة لفئة الشبابتقدر بـ44%، حيث تتراوح أعمارهم بين 25-35 سنة. وهو ما يعني تميز أكثرهم بالحماس والنضج الفكري والحرص على العمل، وهذا يعود بالنفع على المؤسسة.
- ✓ تمتع نسبة كبيرة من أفراد عينة الدراسة بالخبرة تقدر بـ 30 %، حيث تتراوح خبرتهم بين 11 -16 سنة. وهو ما يؤكد كفاءة ومهارة أفراد عينة الدراسة لأداء المهام الموكلة إليهم بفاعلية.

- **نتائج مستمدة من تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة :** تتمثل فيما يلي:

- ✓ درجة موافقة عالية لأفراد عينة الدراسة على تطبيق المؤسسة الوطنية للتامين ببانتة للتمكين الإداري من خلال امتلاك العاملين الجوانب الفنية والإدارية اللازمة للحصول على المعلومات وتبادلها، وثقتهم بقابلية تقديم الأفراد العاملين معهم للمعلومات الصحيحة واستعدادهم لتحمل مسؤولية ذلك، ويمتلكون صلاحيات تصحيح الانحرافات عند وقوعها دون الرجوع إلى الرئيس المباشر، وعدم رغبتهم بأن تُمارس عليهم رقابة شديدة ومباشرة من الأعلى بحيث تحد من قدراتهم الإبداعية.
- ✓ درجة موافقة عالية لأفراد عينة الدراسة على وجود التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتامين ببانتة من خلال إجراء بعض التعديلات المهمة في المؤسسة استعدادا لتطويرها، وتدريب العاملين لمواجهة التطورات التي تحدثها المؤسسة، وتحديث وتجديد الآليات والتقنيات باستمرار، واختيار الأفراد الكفؤين لإجراء عملية التطوير، وإحداث تحول جذري في إستراتيجية العمال يستهدف التطوير والتحديث.

النتائج والمقترحات:

من خلال الدراسة الميدانية، توصلنا إلى **النتائج** التالية:

- أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة هي من جنس الذكور، وينتسبون لفئة الشباب وهم يتمتعون بالخبرة الكافية، وهو ما يؤكد كفاءة ومهارة أفراد عينة الدراسة وحرصهم على أداء المهام الموكلة إليهم بفاعلية.
- يساهم التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي بالمؤسسة الوطنية للتأمين ببانتة وبإجماع أغلب أفراد عينة الدراسة، ويتجلى ذلك من خلال منح العمال بعض الصلاحيات التي تخولهم

بالعمل دون الرجوع إلى الإدارة العليا، وتأدية الصلاحيات الممنوحة لهم بأداء أعمالهم على أفضل وجه لتحقيق التطوير المستمر، فلا يمكن للمؤسسة أن تتبنى سياسة التطوير التنظيمي مع الحد من صلاحيات العمال، فالتمكين الإداري هو السبب الرئيسي للتطوير التنظيمي لأنه يساهم في زيادة إنتاجية المؤسسة وتطويرها نحو الأفضل.

- تم إثبات أن الفرضية الرئيسية القائلة" يساهم التمكين الإداري في تحقيق التطوير التنظيمي في المؤسسة الوطنية للتأمين بباتنة" **صحيحة**.

بناءا على النتائج السابقة، يمكن تقديم **المقترحات** التالية:

- ضرورة الاهتمام بموضوع نشر التمكين الإداري، سواء النفسي أو الهيكلي، والذي يساعد في حث العاملين وتشجيعهم على المساهمة في تبني الخطط الإستراتيجية لغرض تنفيذها والعمل على تقديم مقترحات من قبل العاملين لتحسين فعالية تلك الخطط؛
- العمل على تشجيع التفكير الإبداعي لدى العاملين، وتعزيز ثقافة الإبداع من خلال توفير نظم حوافز عادلة ومرنة ومشجعة، ومرتبطة بأهداف المؤسسة لتحقيق التطوير التنظيمي؛
- ضرورة التوسع في تفويض السلطة للعاملين في المؤسسة وتحملهم المسؤولية المتعلقة بعملهم؛
- الاهتمام بتطوير مهارات العاملين وتدريبهم وفقا لخطط واضحة؛
- ضرورة تدعيم وزيادة تشكيل فرق عمل تسود بين أعضائها الثقة والتعاون، والعمل على توفير وسائل اتصال فعالة؛
- ضرورة إعداد برامج تدريبية وتطويرية للعاملين بما يتلاءم مع التكنولوجيا الموجودة في المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاختيار الدقيق للأفراد القائمين بعملية التطوير التنظيمي من ذوي الخبرة والكفاءة، وتحسين سياسات العمل بصورة مستمرة بالشكل الذي يتوافق مع التكنولوجيا الحديثة.

قائمة المراجع:

البرادعي، بسيوني.(2005). *تنمية مهارات التخطيط الموارد البشرية*. القاهرة: ايتراك.

السكارنة، بلال. (2010). *القيادة الإدارية الفعالة*. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

السكارنه، بلال.(2009). *التطوير التنظيمي والإداري*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

العميان، محمود.(2008). *السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال*.عمان: دار وائل.

العوالمة، نائل. (1994). دراسة ميدانية لمفهوم تفويض السلطة في المؤسسات الأردنية العامة والخاصة. *مجلة دراسات العلوم الإنسانية*، الأردن.

العتيبي، هلا. (2007). *العلاقة بين الأنماط القيادية والتمكين الإداري: دراسة اتجاهات المديرين في المؤسسات العامة الأردنية*. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.

الغالبي، طاهر، وصالح، أحمد.(2010). *التطوير التنظيمي*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

المعاني، أيمن، وعقلة، عبد الحكيم. (2009). التمكين الإداري وآثاره في إبداع العاملين في الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية تحليلية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 5، العدد2، الأردن.

بن مرسي، رفيق. (2012). *الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2011*. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

جودة، محفوظ. (2008). *إدارة الجودة الشاملة*. عمان: دار وائل.

سيد، مصطفى. (2005). *المدير ومهاراته السلوكية*. القاهرة: الجمعية العربية للإدارة.

عطية، حسين. (2003). *تمكين العاملين: مدخل للتحسين والتطوير المستمر*. القاهرة: المؤسسة العربية للتنمية الإدارية.

محمد، أحمد. (2017، 04 فيفري). *مفهوم التطوير التنظيمي*، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، تم استرجاعه بتاريخ 2017/02/04 من الموقع الالكتروني:https://hrdiscussion.com/hr766.html

Karakoc, Nihat, et al. (2009). Employee Empowerment and Differentiation in Companies. *A Literature Review and Research Agenda Enterprise Risk Management*, Vol. 1, No. 2, E1 Balıkesir University, Turkey, ISSN 1937-7916.

Lawler, E.(1994). Total Quality Management and EmployeeInvolvement. *Are They Compatible The Academy of Management Executive*, 8(1).

Sanzingrin, J, and Gottlied.(1992). Philosophic and pragmatic influence on practice of organizationdevelopment. *Organizational dynamics*, 23.

William, Ninacs.(2008). Empowerment et intervention. *presses de l'université*, Laval.

الملاحق:

الملحق رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكر	37	74
أنثى	13	26
المجموع	**50**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين

الملحق رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية(%)
أقل من 25 سنة	00	00
25 – 35 سنة	22	44

36 – 45 سنة	19	38
أكثر من 45 سنة	09	18
المجموع	**50**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين

الملحق رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 5 سنوات	10	20
من 6الى 10سنوات	13	26
من 11الى 16سنة	15	30
أكثر من 16 سنة	12	24
المجموع	**50**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

دور الإبداع التسويقي في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيكس)

The role of innovation marketing in improving the mental image (Condor electonic's case)

بن علي محمد/أ.د مخلوفي عبد السلام، جامعة بشار، الجزائر

تاريخ التسليم:(**10** /2017/01)، تاريخ التقييم:(15 /**02**/2017)، تاريخ القبول:(07/ 04/2017)

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى قياس دور الإبداع في عناصر المزيج التسويقي في تحسين الصورة الذهنية لمؤسسة كوندور ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثين بجمع المعلومات اللازمة عن طريق تصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان. و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- وجود فروق معنوية بين تقييم الصورة الذهنية للمستهلكين كوندور ترجع لخصائصهم الديمغرافية؛
- وجود تأثير معنوي لمجمل عناصر الابداع في المزيج التسويقي على درجات تقييم الصورة الذهنية لمؤسسة كوندور.

الكلمات مفتاحية : الإبداع ، الإبداع التسويقي، الصورة الذهنية، المستهلك الجزائري، المزيج التسويقي

Abstract

This study aims to evaluate the role of innovation in mareting mix elements in improving the mental image of Condor Company, and in order to achieve this objective, a questionnaire was developed and distributed in - Algeria,

The main Findings of the study were

- There are statistical significant differences of the mental image dimensions attributable to the sample demographics.

- There is a significant impact of the total marketing innovation on the total dimensions of mental image

Key Words: inovation, marketing innovation , mental image . Algerian consumers ; marketing mix

مقدمـــة:

لقد تزايدت حدة المنافسة في بيئة الأعمال بفضل التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده الساحة الصناعية خاصة في قطاع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتكنولوجيا كقطاع صناعة الاجهزة الكهرومنزلية وبالتزامن مع هذه التغيرات أصبح لزاماً على المؤسسات التي تطمح للتميز والريادة في ظل هذه الظروف التجديد في أنشطتها الداخلية بشكل عام وفي مخرجاتها بشكل خاص متمثلة في مزيجها التسويقي النهائي الذي يعكس جودة وكفاءة هذه الأنشطة، ما يتطلب حتمية الابداع في عناصر هذا المزيج الذي بات يعد ضرورة ملحة لتلبية حاجات ورغبات المستهلكين بل وحتى استباقها وتوجيهها نحو منتجات المؤسسة وذلك من خلال القدرة على انتاج منتجات تحتوى على ميزات إبداعية لم يعتاد عليها المستهلكين في المنتجات.

الإشكالية :بناءاً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور الإبداع في عناصر المزيج التسويقي في ترسيخ الصورة الذهنية لمؤسسة كوندور؟

I. الإطار النظري و الدراسات السابقة

I .1 الإطار النظري للدراسة:

أولاً الإبداع التسويقي:

مفهوم الابداع التسويقي: يعتبر مفهوم الإبداع التسويقي مفهوم واسع يشمل جميع أوجه النشاط التسويق، أي انه لا يقتصر على جزء معين من العملية التسويقية، كالإبداع والابتكار في مجال المنتج فقط أو الإعلان فقط، وإنما يشمل جميع المجالات التسويقية من المصنع إلى المستهلك. **(Lambain Jean Jacques,1993,p281)**

كما يقصد به وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في النشاطات التسويقية، وقد يركز على المنتج سواء كان سلعة أو خدمة، أو السعر، أو الترويج، أو التوزيع، أو على كل هذه العناصر في آن واحد بمعنى آخر فإن هذا النوع من الإبداع يوجه إلى عناصر المزيج التسويقي مجتمعة معا(**العجرمي ،2011،ص118**).

ب. الابداع في عناصر المزيج التسويقي منذ ظهوره لأول مرة سنة1960 من طرف الباحث مكارثيMcCarthy شغل مفهوم المزيج التسويقي الحيز الأكبر في العملية التسويقية وأصبح يمثل المرتكز الأساسي لبناء أي خطة تسويقية، وهو متغيرات التسويق التي يستخدمها المدير بانسجام في ما بينها من أجل تحقيق أهداف المنظمة وذلك من خلال إتباع استراتيجيات توافق حاجات ورغبات المستهلكين من جهة وموارد المنظمة من جهة أخرى. **(Kotler.P& Keller. K, 2006 , p19).**

ثانيا: الصورة الذهنية: يعتبر مفهوم الصورة الذهنية من المفاهيم التي نشأت في الحقيقة في أحضان علم النفس الاجتماعي، و قد تم تطويره ليلائم الغاية منه في تشخيص آراء وانطباعات الزبائن حول منتجات مؤسسة معينة.

- **تعريف H. Marquis:** الصورة الذهنية للمؤسسة هي إجمالي الانطباعات الذاتية للعملاء عن المؤسسة.**(Marquis , 1970, p07.)**

- **تعريفSaunders Hooley:** الصورة الذهنية هي مجموعة الاستحضار الذهنية المتعلقة بشركة أو علامة أوخدمة أو فكرة**(Hooley, 1993 p.88)** .

2.2 أنواع الصورة الذهنية

1. الصورة الذهنية الذاتية: هي النظرة النمطية المكونة لدى عمال المؤسسة حولها، وتكتسي أهميتها من الاتصال الذي يجري بينهم وبين العملاء إما أن يقوي أو يضعف الصورة الذهنية لديهم **(Ind,., 1990 ,p17)** .
2. الصورة الذهنية المرغوبة: هي ما ترغب المؤسسة في توصيله عن نفسها إلى الجمهور بوضوح وبدون غموض**(الزيادات،2014،ص10).**
3. **الصورة الذهنية المدركة:** هي التصورات، الأحاسيس وإدراك المستهلكين للصورة الذهنية للمؤسسة ما يؤثر على قراراتهم الشرائية. **(السكارنة،2012 ،ص386)**

II. دراسة دور الإبداع التسويقي في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة (حالة مؤسسة كوندور)

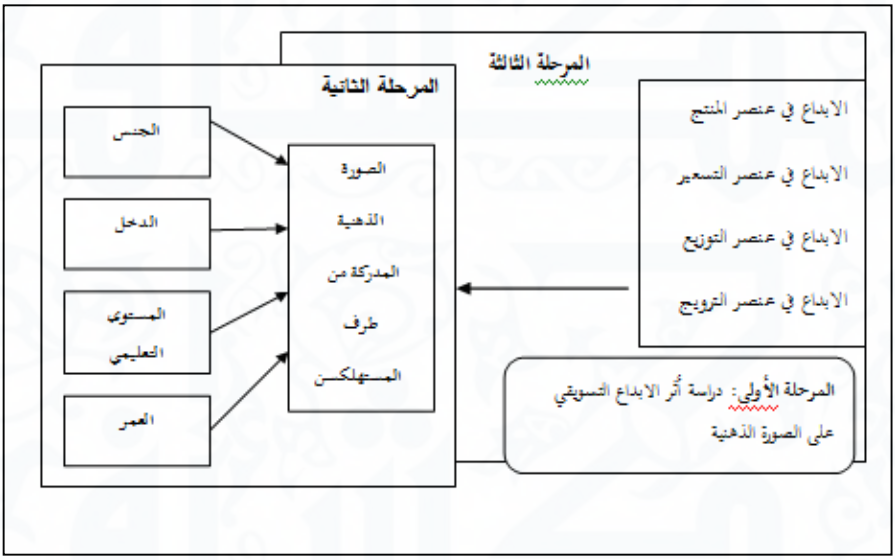
II. 1منهجية الدراسة

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره يقوم على دراسة الظواهر كما في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي بما يوضح حجم الظاهرة و درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها من أجل اختبار صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلاتها،**(الرفاعي،1998،ص121)** وسنقوم بإختيار عينة دراسة ممثلة للمجتمع من خلال توزيع الاستبيان على أفرادها ثم تحصيل البيانات وتحليلها للوصول إلى وصف الظاهرة و دراسة الأسباب المؤدية لها واختتام ذلك باقتراح الحلول المناسبة**(قدي2009،ص53)**.

أ- **نموذج الدراسة :**تسعى الدراسة لاختبار درجة إدراك المستهلكين الجزائريين لأبعاد استخدام الإبداع في عناصر المزيج التسويقي لمؤسسة كوندور، وذلك من خلال اختبار وجود فروق معنوية بين تقييم الصورة الذهنية للمؤسسة والتي تعزى للخصائص الديمغرافية، ثم اختبار وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستخدام الإبداع في عناصر المزيج التسويقي على الصورة الذهنية للمؤسسة، لذلك سيتم اختبار هذه الفرضية على مرحلتين حيث سيتم في البداية اختبار وجود الأثر بشكل كلي بين الإبداع التسويقي الصورة الذهنية للمؤسسة، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، أما المرحلة الثانية فسيتم من خلالها استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد مدى مساهمة كل عنصر من عناصر المزيج التسويقي في التأثير على الصورة الذهنية و عليه يمكن توضيح ذلك وفق النموذج المقترح في الشكل (01)

ب-

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة المقترح



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بعض الدراسات السابقة

ت- **فرضيات الدراسة :**بناءا على ما هو موضح في نموذج الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى :وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية 0.05 بين درجات تقيم المستهلكين للصورة الذهنية ترجع لخصائصهم الديمغرافية، وهي بدورها تتفرع إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتقيم المستهلكين الجزائريين للصورة الذهنية ترجع لإختلاف جنسهم.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لتقيم المستهلكين الجزائريين للصورة الذهنية ترجع لإختلاف سنهم؛
3. هنالك فروق معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لتقيم المستهلكين الجزائريين للصورة الذهنية ترجع لإختلاف مستواهم التعليمي؛
4. وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لتقيم المستهلكين الجزائريين للصورة الذهنية ترجع لإختلاف مستويات دخلهم؛.
5. وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية 0.05 لتقيم المستهلكين الجزائريين للصورة الذهنية ترجع لإختلاف وظائفهم.

الفرضية الرئيسية الثانية :وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لاستخدام مؤسسة كوندور إلكترونيكس للابداع في عناصر المزيج التسويقي على تقييم المستهلكين الجزائريين للصورة الذهنية للمؤسسة.

ث- **مجتمع الدراسة** : يتمثل في المجموعة الكلية للأفراد أو الظواهر أو الأشياء التي تهم نطاق البحث حتى يتم تعميم نتائجه عليه **(عليان،2000،ص62)**، أما في دراستنا هذه فمجتمع الدراسة يتمثل في كل الأفراد الذين اقتنوا منتجات مؤسسة كوندور إلكترونيكس في الجزائر، حيث تم أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغت(400 مفردة)،وتّم توزيع الاستبيان باستخدام برنامج Google Drive، وقد تم استرجاع 390 إستمارة صالحة للتحليل بنسبة إستجابة بلغت 97.5%.

ج- **عينة الدراسة** :تعرف أنها" ذلك النموذج من الأفراد أو الوحدات المختارة من مجتمع البحث بالطريقة العمدية أو العشوائية و الذي يمثل وحدات مجتمع البحث بالصفات الديموغرافية التي يهتم بها الباحث'.**(الحسين،1999،ص331)** إنطلاقا من هذا التعريف يعتمد هذا البحث على العينة العشوائية البسيطة، و بناءاً على أن المجتمعات المفتوحة التي لا تتوفر على إطار للمعاينة يكفي استخدام عينة 384 مفردةوفقاً لما جاء في الدراسات السابقة، وقد تّم تجميع البيانات في الفترة الممتدة ما بين شهري جانفي وماي من سنة 2017.

ح- **أداة الدراسة :** لقد تم تطوير إستبيان مناسب للحصول على البيانات المطلوبة، و قد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي(غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما). و قد تضمنت القائمة الإستقصائية 20 فقرة موزعة على ثلاثة أجزاء، خصص الجزء الأول منها للمعلومات الديمغرافية، فيما شمل الجزء الثاني عبارات لقياس واقع الابداع التسويقي في منتجات مؤسسة كوندور، أما الجزء الثالث فيتضمن عبارات تقيس تقييم المستهلكين للصورة الذهنية للمؤسسة.

خ- **المعالجة الإحصائية:** تم تبويب البيانات لتتم معالجتها باستخدام برنامج (SPSS) و قد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية و التحليلية لمعالجة البيانات، و شملت التوزيع التكراري و النسب المئوية لوصف عينة الدراسة كما تّم استخدام اختبارات تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق المعنوية في إتجاهات أفرادها كما تم إعتماد ترميز خاص بسلم ليكرت حيث تم رصد العدد 05 لمستوى الموافقة "موافق بشدة " ليمثل أقصى اتجاه إيجابي، العدد01 لمستوى الموافقة " غير موافق بشدة " ليمثل أقصى اتجاه سلبي، و ذلك حسب مقياس ليكرت المستخدم .

2.II تحليل و مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

II. 1.2 تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من390 مفردة، تم تجميعها عن طريق زبائن مؤسسة كوندور بالجزائر، و تّم توصيف عينة الدراسة وفقاً لما هو موضح في الجدول االتالي:

الجدول رقم 01 تلخيص الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

المتغير	الخيار	التكرار	النسبة المئوية	المتغير	الخيار	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	272	69.7%		أقل من 18000	132	33.8%

	أنثى	118	30.3%		35000-18000	73	18.7%
المجموع	------	390	%100		55000-35001	84	21.5%
العمر	أقل من 18	5	1.3%	الدخل	70000 -55001	30	7.7%
	19-30سنة	253	65%	(دج)	أكثر من 70000	71	18.2%
	31-40سنة	107	27.5%	المجموع	-------	390	%100
	41-50سنة	20	5.1%		بدون عمل	126	32.3%
	أكثر من 50	4	1%		موظف	227	58.2%
المجموع	------	390	%100		تاجر	9	2.3%
المستوى التعليمي	إبتدائي أو أقل	0	0%	الوظيفة	أعمال حرة	25	6.4%
	متوسط	2	0.5%		متقاعد	3	0.8%
	تكوين مهني	6	1.5%		المجموع	390	100%
	ثانوي	21	5.4%				
	جامعي	145	37.2%				
	دراسات عليا	216	55.4%				
المجموع	____	390	100%				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بين الاناث في توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، أما من حيث الفئات العمرية نلاحظ أن فئة من 19-30 سنة هم الفئة الأكثر في عينة الدراسة "الشباب" وهذا راجع لطبيعة توزيع الدراسة حيث وزع الاستبيان على شبكات التواصل الاجتماعي والشباب هم الأكثر إستخداما لها حسب العديد من الدراسات، ويتبين في ذات السياق أن نسبة 66,1% من أفراد العينة دخلهم يفوق 18000دج مما يعطي صورة عن إمكانية أكبر في إتخاذ قرارات الشراء والتصرف، وتشير النتائج الخاصة بمتغير الوظيفة أن نسبة 58.2 %من أفراد العينة المبحوثة لديهم موظفين، و الملاحظ أيضا أن نسبة 32.3% من العينة بدون عمل وهي نسبة تتطابق مع المستوى التعليمي للعينة التي تزاول الدراسة في الطور الثانوي والجامعي. أما فيما يخص المستوى التعليمي فإن الغالبية الكبرى من أفراد العينة هم من المستوى الجامعي فما فوق وهذا ما يفسر أن هذه الفئة لديهم إهتمام بمثل هذه الدراسات وأيضا هم من رواد

مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه النتائج فسرت أيضا ان هذه الفئة الأكثر إستيعابا لمفردات الاستبيان ويزيد من مدى مصداقية الاجابات.

2.2. قياس معاملات الثبات للمقاييس المستخدمة :يقصد بالثبات مقدرة المقياس المستخدم على توليد نتائج متطابقة أو متقاربةنسبياً كلما أعيد إستخدامه **(مجاهدي،2016، ص212)**، وتشير الدراسات السابقة أنه كلما كان معامل ألفا لتقييم الثقة يفوق 0.60 فإن ذلك يعتبر و مقبولاً، و أن معامل ألفا الذي تصل قيمته إلى 0.80يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة و الثبات**(إدريس،2005،ص423).**و من أجل قياس معاملات ألفا للمقياس المستخدم في الدراسة تم الاستعانة ببرنامج (SPSS) ، و النتائج الموضحة في الشكل التالي تشير إلى أن معاملات الثبات كلها مقبولة.

جدول02 : نتائج تحليل معاملات ألفا للثبات لمتغير الدراسة

إسم المتغير	معامل ألفا كرومباخ
الابداع التسويقي	0.917
الصورة الذهنية	0.925
المجموع	0.953

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

. 3.2إختبار الفرضيات :سيتم إختبار الفرضيات بعد ما تّم تحليل النتائج المحصل عليها عن طريق برنامجSPSS و هي كالآتي:

الفرضية الأساسية الأولى :وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية 0.05 بين درجات تقييم المستهلكين للصورة الذهنية للمؤسسة تعزى لخصائصهم الديمغرافية. ولإختبار صحة الفرضية تم إستخدام تحليل التباين الأحاديANOVA One – Way.

الجدول رقم(03): نتائج تحليل التباين الأحادي لتقييم الصورة الذهنية بدلالة الخصائص الديمغرافية

متغير الدراسة	مصادر الاختلاف	متوسط مجموع المربعات	Fالمحسوبة	F الجدولية	معامل التحديد	مستوى المعنوية α
الجنس	بين الجنسين	2.177	2.797	3.94	0.007	0.095
	بين أفراد الجنس الواحد	0.778				
العمر	بين الأعمار	3.898	5.031	3.94	0.013	0.025
	بين أفراد العمر الواحد	0.775				
المستوى التعليمي	بين المستويات التعليمية	1.084	1.387	3.94	0.004	0.240
	بين أفراد المستوى الواحد	0.781				

الدخل الشهري	بين مستويات الدخل	3.225	4.158	3.94	0.011	0.042
	بين أفراد الدخل الواحد	0.776				
الوظيفة	بين مستويات الوظائف	8.282	10.859	3.94	0.027	0.001
	بين مستويات الوظيفة الواحدة	0.763				

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

تبين نتائج التحليل الملخصة في الجدول رقم (03):

الجنس: يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة(α) للجنس أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية مما يعني **نفي** فرضية الوجود ، أي **لا توجد** فروق معنوية في تأثير الجنس على تقييم صورة المؤسسة؛

العمر: يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة(α) للعمر أقل من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية مما يعني **ثبوت** فرضية الوجود، أي **توجد** فروق معنوية في تأثير العمر على تقييم الصورة الذهنية للمؤسسة،

المستوى التعليمي: يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة(α) للمستوى التعليمي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية مما يعني **ثبوت** فرضية العدم، أي **لا توجد** فروق معنوية في تأثير المستوى التعليمي على تقييم الصورة الذهنية للمؤسسة؛

الدخل الشهري: يتبين من الجدول أن قيمة(α) للدخل الشهري أقل من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية مما يعني **ثبوت** فرضية الوجود، أي **توجد** فروق معنوية في تأثير الدخل الشهري على تقييم الصورة الذهنية للمؤسسة؛

الوظيفة: يتبين من الجدول أن قيمة (α) لمتغير الوظيفة أقل من مستوى الدلالة 0.05 وقيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية مما يعني **ثبوت** فرضية الوجود، أي **توجد** فروق معنوية في تأثير الوظيفة على تقييم الصورة الذهنية للمؤسسة؛

الفرضية الأساسية الثانية :هنالك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لاستخدام مؤسسة كوندور للابداع التسويقي في منتجاتها على تقييم المستهلكين على صورتها الذهنية، وسيتم اختبارها على مرحلتين، الأولى باختبار وجود الأثر الكلي بين متغيري الدراسة بإستخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي كانت نتائجه كما يلي:

الجدول رقم (04) :ملخص نتائج تحليل الانحدار و تحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية

الابداع التسويقي في المنتجات/ الصورة الذهنية	معامل ارتباط كارل بيرسون R	معامل التحديد 2R	معامل المتغير المستقل B	الجزء الثابت A	تحليل التباينANOVA			
					اختبار F للنموذج		اختبارt للنموذج	
					معامل قيمة التباينF	مستوى المعنوية	قيمة معاملt	مستوى المعنوية
النتائج	0.599	0.358	0.892	0.508	216.816	0.000	5.194 14.725	0.000 0.000

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامجSPSS

الذي يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط لكارل بيرسون كانت مرتفعةنوعاً ما بحيث قدرت ب (0.599) و هذا حسب المجال من 0.4 إلى0.7؛ مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردي متوسط بين الابداع في عناصر المزيج التسويقي لمؤسسة كوندور و درجات تقييم صورتها الذهنية من طرف المستهلكين الجزائريين من مفردات العينة و من جملة العمليات الابداعية التي أدخلتها المؤسسة على منتجاتها بطارية هاتف Condor P6proالتي قدمت خدمة كبيرة للمستهلكين الذين يحتاجون هاتفهم مشحونا لأطول مدة وهو حال معظم الشباب الجزائري، بالإضافة إلى الكاميرا الاحترافية المتواجدة بهاتف Condor P8الذي تتيح فرص لالتقاط صور باحترافية نادرة في الهواتف المنافسة، كما يظهر تحليل التباين لاختبار المعنوية الإحصائية لنموذج الانحدار الخاص باختبار الفرضية أن قيمة F تساوي (216.816) عند مستوى معنوية 0.05، و انطلاقا من هذه النتائج يمكن القول بأن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05،ما يؤكد وجود أثر للابداع التسويقي على تقييم الصورة الذهنيةلمؤسسة كوندور، كما تؤكد قيمة معامل التحديد (R^2 = 0.358) أن الابداع الذي ادخلته المؤسسة على مزيجها التسويقي يفسر ما نسبته 35.8% من نسبة التغير في درجة تقييم الصورة الذهنية، و هي النسبة التي ساهم من خلالها الابداع في عناصر المزيج التسويقي للمؤسسة في تحسين صورتها الذهنية و أن 64.2% . تعود لعوامل أخرى و على هذا الأساس يتم **رفض** فرضية العدم **و قبول** الفرضية البديلة القائلة بأن هنالك أثر ذي دلالة إحصائية لاستخدام مؤسسة كوندور للإبداع في المنتجات على تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة عند مستوى معنوية0,05.

أما **المرحلة الثانية** فسيتم من خلالها استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحديد مدى مساهمة كل عنصر من عناصر المزيج التسويقي في التأثير على تقييم الصورة الذهنية لمؤسسة كوندور، و كانت نتائج التحليل كما يبينه الجدول رقم (05):

الجدول(05): ملخص نتائج تحليل الانحدار و تحليل التباين لاختبار

الابداع التسويقي / الصورة الذهنية	معامل الارتباطR	معامل التحديد 2R	معامل التحديد المصحح R^{-2}	تحليل التباينANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل قيمة التباينF	مستوى المعنوية	قيمة معاملt	مستوى المعنوية
الابداع في المنتج	0.654	0.428	0.427	290.711	0.000	7.466	0.000
الابداع في التسعير	0.590	0.348	0.346	206.951	0.000	10.336	0.006
الابداع في التوزيع	0.501	0.251	0.249	130.203	0.000	8.731	0.018
الابداع في الترويج	0.536	0.287	0.285	156.435	0.000	8.957	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات برنامجSPSS .

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط كانت مرتفعةنوعاً ما عند الابداع في المنتجات بحيث بلغت(0.654) ما يدل على وجود علاقة ارتباط بين الابداع في تصميم المنتجات و تقييم الصورة الذهنية، كما يظهر من نتائج الجدول أن قيمة F تساوي (290.711) عند مستوى معنوية 0.05، وانطلاقا من هذه النتائج يمكن القول بأن نموذج الانحدار **ذو دلالة إحصائية** عند مستوى دلالة 0.05 وهو ما **يؤكد** وجود أثر للإبتكار في تصميم المنتجات على درجة تقييم اللصورة الذهنية للمؤسسة، كما تؤكد قيمة معامل التحديد R^2(0.427) أن الابداع في تصميم المنتجات الذي قامت به المؤسسة يفسر ما نسبته 42.7 % من نسبة التغير في تقييم الصورة الذهنية لدى و أن 57.3% تعود لعوامل أخرى. وهو ما يؤكده التحليل التفصيلي للانحدار المتعدد باستخدام أسلوب التدرج نحو الأمام، حيث يأخذ الابداع في تصميم المنتجات الحصة الأكبر بنسبة 42.7 %، ليتم تعزيزه بالإبداع في التسعير بنسبة 34.6 %، ليأتي في المرتبة الثالثة الإبداع في عنصر الترويج بنسبة بلغت 28.5%،ويأتي في المركز الأخير الابداع في عنصر التوزيع بنسبة 25%، و عليه يتم رفض فرضية العدم و **قبول** الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد أثر معنوي لاستخدام مؤسسة كوندور للإبداع في على درجة تقييم المستهلكين الجزائريين لصورتها عند مستوى معنوية0,05 .

الخاتمة:

في ختام الدراسة يمكن القول أن الفئة المستهدفة تدرك أن مؤسسة كوندور تسعى لتحسين منتجاتها بشكل دوري، ما ينعكس إيجاباً على الصورة الذهنية للمؤسسة لدى المستهلكين، غير أن التنافسية الشديدة التي يشهدها سوق الأجهزة الالكترونية تفرض على المؤسسة تكثيف التحسينات الابداعية في منتجاتها لضمان استمرار تميزها.

نتائج الدراسة: توصل البحث إلى عدد من النتائج هي :

- من حيث الإطار النظري توصل البحث الى ندرة الدراسات التي عالجت العلاقة بين متغيري الدراسة؛
- إن التوصل إلى أن إيجابية إدراك مفردات العينة المدروسة لأنشطة الإبداع في المزيج التسويقي التي قامت به مؤسسة كوندور ناجم عن اهتمامها بتحسين صورتها؛
- يوجد أثر إجمالي لاستخدام الابداع في المزيج التسويقي على تقييم الصورة الذهنية للمؤسسة؛
- إن الوصول إلى أن الابداعات التي تدخلها مؤسسة كوندور في مزيجها التسويقي ساهمت في تحسين الصورة هو دليل على أنها تتبنى فلسفة الابداع في مزيجها التسويقي و خاصة الإبداع في تصميم المنتجات.

إقتراحات الدراسة: في ظل النتائج المتوصل إليها من خلال البحث يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- من خلال الاطلاع على نشاط مؤسسة كوندور يتضح وجود ملامح للاهتمام بالإبداع لكنها مزالت تحتاج لتوجيهها وفق السياق الصحيح ؛
- بفضل التحسينات التي أدخلتها مؤسسة كوندور تمكنت من تحسين صورتها في السوق المحلي وحتى صورة المنتج المحلي بشكل عام؛
- يجدر بالمؤسسة تحسين أساليب إيصال منتجاتها للمستهلكين.

المراجـــــــع:

أولا المراجع باللغة العربية:

1. إدريس ثابت،(2005) بحوث *التسويق :**أساليب القياس و التحليل و اختبار الفروض***، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،،ص423.
2. الحسين حسان محمد،(1999) ***موسوعة علم الاجتماع***، الطبعة 51 ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص 331.
3. الرفاعي أحمد و حسين أحمد (1998)،" ***مناهج البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية***" الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، ص121.

4. الزيادات ممدوح و فالح عبد القادر (2014)، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية "دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية، ***مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية***، جامعة العلوم التطبيقية، ص10.
5. السكارنه بلال،(2012) أخلاقيات العمل وأثرها في إدارة الصورة الذهنية في منظمات الأعمال دراسة ميدانية على شركات الاتصالات الأردنية، ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة***، العدد الثالث و الثلاثون ،ص386.
6. العجرمي عبير،(2011) دور الإبداع التسويقي والتكنولوجيا في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك العاملة في محافظات غزة من وجهة نظر العملاء، ***مجلة جامعة الأزهر بغزة***، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13 ، العدد2،،ص118.
7. عليان مصطفى و غنيم عثمان،(2000) ***مناهج وأساليب البحث العلمي***، الطبعة01، دارصفاء للنشر، عمان،ص62.
8. قدي عبد المجيد،(2009) ، ***أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية – الرسائل والأطروحات***، ،دار الأبحاث، الجزائر،ص 53.
9. مجاهدي فاتح،(ديسمبر 2016)، الإبتكار التسويقي كمدخل لكسب ولاء العميل للعلامة التجارية- دراسة حالة شركة أوريدو للاتصلات، ***مجلة البشائر الاقتصادية***،العدد07، ص212.

ثانيا المراجع اللغات الأجنبية:

10. Hooley, G.J and Saunders, J. (1993).***Competitive position of the key to market success***, New York Prentice hallInternational p.88
11. Ind, N., (1990) ***The Corporate Image – Strategies for Effective Identity Programmes.*** *London,* Kogan, Page 17.
12. Kotler.P& Keller. K,(2006)***Marketing Management***, 12th Ed, prentice-Hall, New Jersey, p19
13. Lambain Jean Jacques**,** (1993) ***Le marketing stratégique*** ,2em édition, Ediscience international ; Paris, France,p281.
14. Marquis Harold, (1970)*the* ***changing corporate image,*** American management association, p07.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

صناعة الطاقات المتجددة في الجزائر وآليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية محلية مستدامة

Renewable energy industry in Algeria and mechanisms of activation of solar power systems in creating a sustainable local development

د. عيساني عامر، جامعة باتنة، الجزائر.
أ.معامير سفيان، جامعة الجزائر3، الجزائر.

تاريخ التسليم:(10 /2016/12)، تاريخ التقييم:(13 /2017/01)، تاريخ القبول:(05/ 2017/02)

الملخص

تتطرق هذه الدراسة إلى الطاقات المتجددة في سياق التنمية المستدامة باعتبار أن الطاقات المتجددة أحد أهم البدائل المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تشكل امداداتها عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو، مما يوفر فرص العمل الدائمة ويساهم في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر، والجزائر كغيرها من الدول تسارع في الانتقال نحو اقتصاديات الطاقات المتجددة بهدف تحقيق المكاسب الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي.

وتهدف هذه الورقة إلى تفعيل تطبيقات استخدام الطاقة الشمسية باعتبارها المورد الوحيد المتوعد له بالنجاح في الجزائر كأحد أهم مصادر الطاقة التي ستتغير خريطة إنتاجها عالميا بشكل دراماتيكي، وعليه فإن إغفال هذا المورد الذي ستتهافت عليه أسواق الطاقة العالمية وخاصة الأوروبية في صياغة المحاور الاستراتيجية للتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية سيؤدي إلى فقد هذه الاستراتيجيات مصداقيتها وفاعليتها، وبالتالي أضحى استعمالها أكثر من ضرورة في سبيل تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

Abstract

This study tackles the subject of renewable energies within the context of sustainable development, knowing that those renewable energies are the most important available alternatives to achieve sustainable development. Moreover, its supply constitutes a major factor in enhancing the production and in achieving stability and growth, which would provide permanent job opportunities and would also contribute towards improving living conditions and reducing poverty. Like the rest of the world, Algeria is rushing towards economies of renewable energies in order to achieve economic profits, social stability and environmental equilibrium.

This paper aims at bringing into force the applications of solar energy use, considered as the only promising energy source in Algeria, even one of the most important, because the energy production, at the international level, witnesses a dramatic change. Therefore, if we neglect this source so wished for by the international markets of energy (especially the European one), during the establishment of the strategic issues of sustainable development at the national and regional level, its strategies would risk losing all credibility and efficiency. Henceforth, its use is more than a priority towards the achievement of the principles of the sustainable development

مقدمة:

إن الطاقة تؤدي دورا حيويا لا غنى عنه في عالمنا المعاصر، فقد اتضحت أهميتها في عملية التنمية وارتباطها الوثيق بمختلف مجالات التنمية المستدامة وأبعادها، ولعله من الثابت وجود ارتباط شديد الصلة بين نجاح التنمية وما يتم توفيره من طاقة باعتبارها المحرك الرئيسي لها وهو ما أضاف بعدا شديد الأهمية يتجلى مع بدء نضوب المصادر التقليدية للطاقة، أضف إلى ذلك قضية أخرى ترتبط بما تساهم به عملية توفير الطاقة استنادا إلى المصادر التقليدية في الارتفاع المضطرد لمعدلات التلوث العالمية، وهو ما حفز على ضرورة البحث عن موارد طاقوية متجددة صديقة للبيئة للحد من التلوث البيئي من جهة ولتخفيف الضغط على استخدام الطاقة التقليدية من جهة أخرى، وبذلك أصبحت الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية تشكل إحدى أهم المصادر الرئيسية للطاقة العالمية خارج الطاقة التقليدية، باعتبارها احدى الخيارات الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات المستقبلية المحلية والعالمية من الطاقة، وهو الأمر الذي ألزم الاعتماد عليها كبديل للطاقة التقليدية وضرورة ملحة في سبيل تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وتمثل الجزائر واحدة من بين الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية.

وانطلاقا من هذا تبرز أهمية ربط موضوع الطاقات المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية بمستقبل التنمية المستدامة في الجزائر والذي يتجسد في الإشكالية التي يمكن صياغتها كما يلي:

ما هو واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر؟ وما هي آليات تفعيل أنظمة الطاقة الشمسية كطاقة مستقبلية بديلة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الإجابة على الإشكالية المطروحة، التي جاءت لتسلط الضوء على الجوانب والأبعاد للطاقات المتجددة لا سيما الطاقة الشمسية كونها مصدر للطاقة لا تنضب، كما أنها نظيفة وصديقة للبيئة وتخفض معدلات استخدام الطاقة التقليدية وتحافظ عليها كاحتياطي استراتيجي للأجيال القادمة، وبالتالي تفعيل تطبيقات استخدام الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في استخلاص واقع وآفاق تطوير الطاقة المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية على وجه الخصوص من أجل المحافظة على موارد الطاقة القابلة للنفاذ، ومن أجل الوقوف

على مسار التنمية المستدامة في الجزائر مستقبلا، كونها اعتمدت ولا تزال تعتمد ولسنوات طويلة على مصادر الطاقات الأحفورية الناضبة في تمويل تنميتها.

القضايا الرئيسية للدراسة:

تتجسد أهم القضايا التي ستتناولها الدراسة في الآتي:

- الطاقات الجديدة والمتجددة مطلب عالمي لتحقيق الاستدامة.
- تشخيص واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر.
- الطاقة الشمسية كطاقة مستقبلية وكهدف منشود نحو النمو المستدام في الجزائر.
- آفاق استخدام الطاقة الشمسية كطاقة مستقبلية للوصول إلى تنمية مستدامة بالجزائر.

وفيما يلي تناقش الدراسة هذه القضايا وصولا إلى مجموعة من النتائج التي تمكن من إعمال نموذج مستدام للتنمية بالاعتماد على الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية على وجه الخصوص طبقا للأهداف التي تم رصدها.

مفاهيم أساسية:

الطاقات المتجددة: الطاقات المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها شمسي، جيوفيزيائي أو بيولوجي والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو أكبر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد هناك العديد من الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كالحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء (Ottmar, Ramom, Youba, 2012, p 178).

الطاقة الشمسية: الشمس هي المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة، وهي من أكبر مصادر الطاقة المتجددة على سطح الأرض، حيث تستقبل الأرض طاقة شمسية تعادل 10 أضعاف الطاقة المدخرة في جميع احتياطات الطاقة غير المتجددة، يقدر الإشعاع الشمسي الساقط على الأرض كل عام بحوالي 178 تيراواط وهو يعادل 15 ألف مرة الطلب العالمي على الطاقة الأولية، تستخدم الطاقة الشمسية مباشرة في العديد من التطبيقات كالتدفئة، الإنارة، تسخين المياه، التبريد، تحلية مياه البحر، وتوليد الكهرباء، وتعتبر الطاقة الفولتية الضوئية الشمسية صناعة تستقطب رساميل قدرها 12 مليار دولار وهي المصدر الرئيسي للطاقة المتجددة التي يتم توزيعها فعليا(محمد، محمد، 2008، ص 203).

التنمية المستدامة: تتعدد التعاريف المتعلقةبالتنمية المستدامة، منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، ولعل أهمها والأكثر تداول المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978 على أنها: " التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"، وأيضا التعريف الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، والذي عرفها على أنها:" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع" (Corinne, 2006, p 166).

أولا: الطاقات الجديدة والمتجددة مطلب عالمي لتحقيق الاستدامة.

1-الطاقات المتجددة ومصادرها (خطوة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية)

1-1-مفهوم الطاقة المتجددة:

الطاقات المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية الغير ناضبة والمتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي (مصطفى، إيناس، 2010، ص 205).

كما تعرف أنها الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار، وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا، ومن أهم هذه المصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر في الأصل هي الطاقة الرئيسية في تكوين مصادر الطاقة وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد والجزر والأمواج(معهد الأبحاث، 2010، ص 03).

1-2-مصادر الطاقة المتجددة:

أ-الطاقة الشمسيةSolar Power:

تعتبر الشمس هي المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة حتى أن البعض يطلق شعار "الشمس أم الطاقات"، تسخن الشمس سطح الأرض، والأرض بدورها تسخن الطبقة الجوية التي توجد فوقها فتنشأ الرياح. كما تتبخر مياه البحار والأنهار بفعل حرارة الشمس فتتكون السحب فنحصل على الأمطار والثلوج. وإلى جانب طاقتي الشمس والرياح توجد طاقة المد والجزر، وحرارة باطن الأرض، ويطلق على هذه الأنواع مصطلح الطاقات "البديلة أو المتجددة".

ب-الطاقة المائيةHydro power:

تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس وخلافه، هذا إلى

جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم وجود منافسة من الموارد الأخرى للطاقة، وغير ذلك من العوامل.

تعتمد كمية الطاقة الكامنة في محطات التوليد المائية على حجم كمية الماء وعلى مسافة سقوط الماء، فكلما ارتفعت قيمة أي من العاملين المذكورين ارتفعت قيمة الطاقة الكامنة في المحطة، وتعمل محطات الطاقة المائية بكفاءة عالية تصل إلى 80-90% بالمقارنة مع محطات توليد الطاقة الحرارية التي تستعمل الوقود الأحفوري والتي تعمل بكفاءة لا تزيد عن 30% في العادة.

ج-طـــاقة الهيدروجينHydrogenEnergy:

تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات تصنيع السيارات على تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهرو كيميائي "**Electrochemical**" بفصل الهيدروجين والأكسجين لإنتاج كهرباء يمكنها إدارة موتور كهربائي يتولى تسيير العربة، إلا أن استخدام الهيدروجين في الوقت الراهن سوف يؤدي إلى استهلاك قدر كبير من الطاقة اللازمة لإعداد بنية تحتية "**Infrastructure**"تشمل إنشاء محطات التزود به وغيرها من التجهيزات الضرورية لهذه المحطات(محمد مصطفى، 2008، ص 05).

د-الطـــاقة الهوائيةWind Energy :

الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور، سواء في تسيير السفن الشراعية، وإدارة طواحين الهواء لطحن الغلال والحبوب، أو رفع المياه من الآبار وتستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات. ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة "طواحين هوائية" ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية، وبالإمكان حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية توليد 20 مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية.

هـ-طـــاقة الكتلة الحيوية BiomassEnergy:

الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي. أو هو وقود منشق من كتلة عضوية لكائنات حية حديثة (نباتات أو حيوانات) أو نواتجها العريضة الأيضية، مثل سماد الأبقار، ويعرف أيضا بأنه أي وقود

يحتوي على 80% كحد أدنى بالحجم من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه (موسى، عبير، 2009، ص 01).

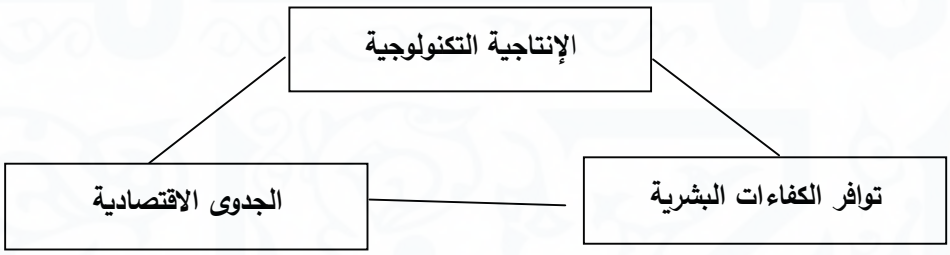
و -الطـاقة الجوفية (طاقة حرارة الأرض الجوفية) Geothermal Power

توصف طاقة حرارة باطن الأرض بأنها أحد أهم مصادر الطاقة، ويرى العلماء أنها تكفي لتوليد كميات ضخمة من الكهرباء في المستقبل، ويذكر "أتكين" أن طاقة حرارة باطن الأرض تعد مصدرا أساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58 دولة منها 39 دولة يمكن امدادها بالكامل بنسبة 100% من هذه الطاقة.

1-3-دور الطاقة المتجددة في تأمين الطاقة:

وبالنسبة لدور الطاقة المتجددة في تأمين الطاقة فإنه على الرغم من تكرار الكثير من النداءات نحو تعظيم الاعتماد على المصادر البديلة للطاقة، إلا أن البدائل التي يمكن اضافتها إلى حزمة الطاقة لبلد ما تظل مرهونة بتوافر شروط ثلاثة، أولها: الإتاحة التكنولوجية، أو تحقق نسبة مشاركة محلية مقبولة، وثانيها: توافر الكفاءات البشرية، وأخيرا الجدوى الاقتصادية.

الشكل رقم 01: شروط الاعتماد على بدائل الطاقة



المصدر: محمد مصطفى الخياط، " الطاقة البديلة وتأمين الطاقة "، مرجع سابق، ص: 14.

2-التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة:

توجالاهتمام العالمي بالبيئة وتحقيق استدامتها اهتماما بمصادر الطاقة النظيفة المستدامة باختلاف أنواعها (الرياح، أشعة الشمس، الطاقة الحيوية، الحرارة الأرضية، القدرة المائية...إلخ) كخيار استراتيجي لتوفير المتطلبات المستقبلية للتنمية من الطاقة، خاصة مع وجود العديد من التحديات والتي من أهمها نضوب مصادر الطاقة التقليدية، المخاطر الناجمة عن استغلال الطاقة النووية بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد في معدلات التلوث نتيجة الغازات الدفيئة عن الحدود المسموح بها عالميا وعلاقة ذلك بالتغيرات المناخية المترتبة على الاحتباس الحراري التي من أهم أسبابها استخدام

المصادر التقليدية في توفير الطاقة كالبترول والغاز متقدمة بذلك على جميع المصادر الأخرى المسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة.

ونتيجة لما تقدم فقد ارتبط الاهتمام العالمي بالتوجه نحو الطاقة المتجددة بأهداف استراتيجية هي (البنك الدولي، 2010، ص 05):

- توفير الطاقة الآمنة بصورة اقتصادية ومحققة لمبادئ الاستدامة.
- تحقيق استقرار المناخ والحد من التلوث.
- خفض استهلاك الوقود التقليدي (الفحم، البترول والغاز) والحفاظ عليه كمورد استراتيجي لمدة أطول.

ونظرا لأهمية القضية وتأثيراتها على المستويات العالمية، فقد تعددت الدراسات والبحوث التي تناولتها، فقد أوصت الدراسة التي أصدرتها الهيئة الاستشارية الدولية لتغيرات المناخ (IPCC) بضرورة خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم حتى منتصف القرن الحالي بنسبة 30% تقريبا، وقد قدرت الدراسة أن اتباع السياسات الحالية لتوفير الطاقة سوف تؤدي إلى تزايد انبعاثات غاز CO2 من 770 مليون طن/السنة عام 2008 إلى نحو 2000 مليون طن سنويا عام 2050 الأمر الذي سينجم عنه عواقب وخيمة في التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض، فقد أفردت اللجنة الحكومية لتغير المناخ في قمة كوبنهاجن عن ظهور سبع عواقب وخيمة على البيئة العالمية وهي:

- تزايد الجفاف والفيضانات، فعندما يصبح الجو أكثر دفئا يزيد التبخر سواء من البحر أو الأرض، ويؤدي ذلك إلى حوث جفاف في بعض المناطق التي لا يتم فيها تعويض التبخر المتزايد بهطول الأمطار، وحدوث فيضانات في مناطق أخرى.
- تناقص الثلوج، حيث تتقلص جبال الجليد في الوقت الحالي ومن المتوقع أن يذوب الجليد بسرعة كبيرة، ويمكن أن تواجه المناطق التي تعتمد على المياه الذائبة من الجبال جفافا ونقصا في مياه الشرب، ووفقا لتقرير اللجنة الحكومية لتغير المناخ (IPCC) يسكن سدس سكان العالم في مناطق ستتأثر بهذا.
- تزايد الظواهر الطبيعية، فيتسبب دفء الطقس في المزيد من الموجات الحارة التي قد تزيد شدتها أحيانا وتؤدي إلى عواصف في أحيان أخرى.
- ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة ذوبان جبال الجليد، وارتفاع درجات الحرارة درجتين مئويتين كما هو متوقع سيسفر عن ارتفاع مستوى سطح البحر حوالي متر.

- غرق المدن الساحلية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات.
- انقراض فصائل من النباتات والحيوانات، وذلك بسبب حدوث تغيير في النظام البيئي.
- تراجع انتاج المحاصيل الزراعية، مما يهدد العالم بأزمة في الغذاء.

وفي المقابل فإن تغيير السياسات بإدخال الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية على مستوى المنطقة سيساهم في خفض الانبعاث بنسبة 40% لتصل إلى نحو 475 مليون طن سنويا عام 2050، ولضمان مبدأ الاستدامة والحفاظ على المناخ العالمي يجب التوجه نحو المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة وخاصة الطاقة الشمسية.

3-تكاليف الاستثمار في الطاقات المتجددة :

إن تكاليف الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة (وجميعها تنتج على شكل كهرباء) تختلف من تكنولوجيا إلى أخرى وهي أقل مما هي عليه في حالة طاقة الرياح (حوالي 1000$ لكل كيلووات) وأعلى ما يمكن في حالة الخلية الضوئية الشمسية PV Solar حيث تصل حاليا إلى أكثر من حوالي 5000$ لكل كيلووات. إن هذه التكاليف مرتفعة جدا عند مقارنتها مع التكاليف الاقتصادية للاستثمار في أساليب توليد الكهرباء بالطرق التقليدية وهي التوربينات الغازية ذات الدورة المفردة (حوالي 350$ لكل كيلووات) أو الدورة المزدوجة ذات الكفاءة العالية (وهي حوالي 550$ لكل كيلووات) كما أن تكاليف محطات الفحم التقليدية لا تتجاوز حاليا حوالي 1200$ لكل كيلووات بعد إضافة جميع المعدات والاحتياجات البيئية.

إن تكاليف انتاج الكهرباء من طاقة الرياح (وهي أقل الكلف للطاقة المتجددة تتراوح من 4-5 سنتات للكيلووات ساعة، بينما هي لا تتجاوز حوالي 3 سنتات في حالة الإنتاج من التوربينات الغازية ذات الدورة المفردة أو 2 سنت في حالة الدورة المزدوجة. وتصل التكاليف الساعي إلى مستويات عالية حوالي 30 سنت في حالة استخدام الخلية الضوئية، إلا أن هذه الاستعمالات ذات أهمية كبيرة في تزويد الكهرباء للمناطق الريفية والمعزولة والمناطق الفقيرة، فخلية ضوئية ذات قدرة حوالي 50 وات يمكنها أن تزود منزلا ريفيا بالكهرباء لتلبية الحاجات الأساسية وأهمها الإنارة (وأيضا تلفزيون أو ثلاجة في بعض الحالات). وبالتالي فإن هذا الاستعمال للطاقة المتجددة يكون الأسلوب الأفضل والأمثل لتزويد الكهرباء في المناطق الريفية والصغيرة، وبالتالي فإنه يشكل دورا هاما للطاقة المتجددة في حالات خاصة(كمال، محمد، 2008، ص 12).

ثانيا: تشخيص واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر

1- استراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر

لمواكبة التغيرات الحاصلة في أسواق الطاقة الدولية شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة في تبني استراتيجية طاقوية جديدة تثمن من خلالها إمكانياتها المتوفرة لتلبية متطلباتها المحلية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة وتعزيز التزاماتها الخارجية من جهة أخرى، ومن أجل توفير الشروط التنظيمية والقانونية تعززت الاستراتيجية الجديدة للطاقات المتجددة بجملة من الإجراءات:

1-1- استراتيجية إدارة الثروة والاقتصاد المستدام:

وهذا بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الثروة القابلة للنفاذ وضرورة الاهتمام بالمساواة بين الأجيال نظرا لاعتماد الجزائر على مورد طبيعي واحد، ويتطلب هذا بالضرورة وضع سياسة للمالية العامة تضمن الحفاظ على قيمة الثروة النفطية أو يستخدم مسار متحفظ لسعر النفط عند حساب الثروةا لدائمة، وعليه يجب التركيز على ميزان المالية العامة غير النفطي لتقدير استمرار أوضاع الماليةالعامة، وتثمين احتياطيات النفط والغاز الحالية وإحلالها ببدائل أكثر نجاعة وغير قابلة للنفاذ (عبد المجيد، منور، محمد، 2010، ص 141).

2-1- تنشيط وتكثيف جهود البحث والتنقيب في إطار الشراكة الأجنبية:

تعد زيادة احتياطي البلاد من أولويات الاستراتيجية الجديدة للطاقة إذ تبلغ مساحة المناطق الرسوبية التي بقي الاكتشاف فيها ضعيفا حوالي1.5مليون م^2،حيث يغطي مجموع رخص التنقيب الممنوحة 13 % فقط من إجمالي المساحة الرسوبية، وتبقى هذه المناطق في حاجة إلى الاستغلال إذ تقدر الكثافة المتوسطة للجزائر بـ8 آبار في كل10000كم^2،بينما المعدل العالم يقدر بـ100 بئر لكل 10000كم^2،ففي تكساس مثل انجد 500 بئر لكل10000كم^2،أما الشركات المرخص لها بالبحث والاستغلال في الجزائر عددها محدود لايتعدى 30 شركة، ويصبو الهدف المسطر لاستراتيجية الطاقة الجديدة الرفع من وتيرة التنقيب إلى 80بئر في السنة (عبد المجيد، منور، محمد، 2010، ص 148).

3-1- استراتيجية إحلال الطاقات التقليدية بطاقة المركزات الشمسية (ConcentratedSolar Power) CSP:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى العمل على إقامة البنى التحتية اللازمة لتطوير معدات وإنشاء محطات توليد الطاقة الشمسية باستعمال لاقطات CSP من أجل إحلال الطلب المحلي بالطاقة الشمسية والتصدير في المستقبل حيث تم إنشاء أول محطة هجينة تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية استلمت في جوان2011 وبتكلفة قدرت بـ315مليون يورو، وبمدة إنجاز تراوحت بـ 33 شهرا في إطار الشراكة مع مجمعABENER الإسباني بحاسي رمل،حيث تساهم الطاقة الشمسية

في إنتاج 25 ميغاوات من أصل إجمالي يقدربـ 1250 جيغاوات وتقوم المحطة ببيع الكهرباء المولد من المصادر الهجينة لمركب سوناطراك الجزائري من أجل تغطيةح اجيات الجنوب من الكهرباء (UNEC for Africa, 2012, p14).

وفي إطار تثمين عرض معدات الطاقات المتجددة وتقديم خدمات تجهيز محطات فردية أو منزلية للطاقة، فاستراتيجية الجزائر الترقوية لمتدمج بعدهذا النوع من الاعتبارات لحدالآن، ويوضح الجدول رقم(01) المشاريع المبرمجة لإنتاج الطاقة من المركزات الشمسية.

جدول رقم(01): مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية بتقنية CSP بالجزائر

المحطات الشمسية الهجينة	المنطقة	قدرة المحطة الشمسية (ميغاوات)	السنة
ISPP محطة الطاقة الشمسية الأولى	حاسي رمل	150 ميغاوات منها 25 ميغاوات من أصل شمسي	سلمت في جوان 2011
SPP II محطة الطاقة الشمسية الثانية	مغاير	470 ميغاوات منها 70 ميغاوات من أصل شمسي	2014
SPP III محطة الطاقة الشمسية الثالثة	النعامة	70 ميغاوات من أصل شمسي	2016
SPP IV محطة الطاقة الشمسية الرابعة	حاسي رمل	70 ميغاوات من أصل شمسي	2018

Source : United Nations Economic Commission for Africa: Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, **The Renewable Energy Sector in North Africa** : **CurrentSituation and Prospects**, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Energyfor All, Rabat, January 12-13, 2012, P15.

وفيما يخص الطاقة الفولتوضوئية، فقد قام مجمع سونلغاز خاصة بين سنوات1992 و2005 بإنشاء 18 قرية نموذجية بالجنوب الكبير منها1000 لوحة فولتو ضوئية للاستعمال المنزلي خاصة في القرى والمناطق النائية من أجل استعمالات الإضاءة والتبريد وضخ المياه واستعمالات الري.

وقد تعزز البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بجملة من القوانين فيما يخص إطار تمويل برامج الطاقات المتجددة أهمها القانون رقم02-01 المؤرخ في 5 فبراير سنة2002 والمتعلق بتوزيع الكهرباء والغازوالمتضمن في المادة 26 تطبيقات السياسة الطاقوية المتجددة من أجل ضمان أدنى سعر للكهرباء التي يتم إنتاجها من موارد متجددة ويتحمل صندوق الكهرباء والغاز التكاليف الإضافية وتخصم منها التعريفات والرسوم.

إضافة إلى قرار قانون المالية الصادر في جويلية سنة2011 والمتضمن تخصيص ما نسبته1% من عوائد محروقات البترول بعدما كانت نسبتها0.5 % سنة 2010 من أجل دعم صندوق إنشاء وتطوير تقنيات الطاقات المتجددة.

2- دور مشاريع الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

تتميز الجزائر بوجود احتياطي هائل للطاقة التقليدية والمتجددة، وعلى وجه الخصوص الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى وجود قدرات هائلة للاستفادة من الطاقة المتجددة وبخاصة الشمس والرياح، وعلى إثر سياسة الجزائر المدعمة لهذا المجال تم الانطلاق في مشروع المحطة الشمسية الحرارية بالتكامل مع الدورة المركبة بنظام "BOOT" والذي يقوم بتنفيذه اتحاد شركات إسباني باستخدام تقنية المركزات الشمسية ذات القطع المكافئ بقدرة إجمالية تفوقال 100 ميغاوات،حيث ساهمت مشاريع الطاقة الشمسية في خلق مناصب الشغل بالجنوب الكبير وفك العزلة عن المناطق النائية، وضمان مورد مستدام لتمويل مسار التنمية بالجزائر..حيث تعتمد الجزائر في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة عن طريق فرض رسوم عالية على عمليات التنقيب والاستخراج للبترول والغاز.

وقد وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن إطار قانوني ونصوص تنظيمية، حيث تمثلت النصوص الرئيسية في: قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقيةا لطاقات المتجددة في إطار التنميةالمستدامة إلى جانب قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز، وترتكز هذه السياسات على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث تهتم كل واحدة منها، في حدوداختصاصها، بتطوير الطاقات المتجددة .

وهناك ثلاث هيئات تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تنشط منذ سنة 1988في هذا المجال نذكر منها (Yelles, Fatima, 2006, p 07):

-مركز تطوير الطاقات المتجددةCDER؛

-وحدة تطوير التجهيزات الشمسيةUDES؛

-وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيومUDTS.

وبغرض وضع إطار تثمن فيه كل جهود البحث، ومن أجل إعداد أداة فعالة تسمح بوضع سياسة وطنية حول الطاقات المتجددة، قامت وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين كل من سوناطراك، سونلغاز ومجموعة سيم، ويتعلق الأمر بمشروع NEAL "نيو إينارجي ألجيريا"، وتتمثل مهمتها في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر على المستوى الصناعي، وتتلخص مهامها في:

-تطوير الموارد الطاقوية المتجددة؛

-إنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة، ومن أهم المشاريع :

-مشروع150 ميغاوات تهجين شمسي في حاسي الرمل والذي بدأ الإنتاج فيه حقا سنة 2011 باستطاعة تقدر بـ 25ميغاوات من أصل شمسي؛

-مشروع إنجاز حظيرة هوائية بطاقة10 ميغاوات في منطقة تندوف؛

-استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست والجنوب الغربي (مشروع إيصال الكهرباء إلى 1500منزل ريفي) والذي دخل كليا نطاق العمل سنة 2009.

وتركز استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر الوصول في آفاق 2015 إلى حصة من هذه الطاقات (بما فيه التوليد المشترك) في الحصيلة الوطنية للكهرباء بنسبة تفوق6 %. أما عن نتائج إدخال الطاقات المتجددة في تطبيقات و مشاريع تشييد المصانع والهياكل القاعدية فمن شأنها (عدمان، 2011، ص 10):

- استغلال أكبر للقدرات المتجددة المتوفرة؛

-مساهمة أفضل في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛

-تخفيض حصة الطاقات الأحفورية في الحصيلةا لطاقوية الوطنية؛

-تطوير الصناعة الوطنية، وتوفير مناصب العمل.

حيث من المقدر لمشاريع الطاقات المتجددة أن تخلق 1.421.619منصب عمل بحلول سنة2025 إذ قدر عدد المشاريع الناشطة في مجال الطاقات الجديدة بـ 230300 مؤسسة تبنت على الأقل نظام إمداد طاقوي واحد متجدد المصدر سنة2011، وقامت هذه المؤسسات بخلق 589837 منصب عمل دائم سنة2011 (Lotfia, 2012, p 27).

كما أن عملية تنمية مشاريع الطاقات المتجددة لتزويد جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى كالبحث والتعليم والموارد المائية وغيرها التي تتطلب المزيد من الطاقة، يمكنه أن ينعكس إيجابا على التنميةالاجتماعية، لاسيما وأن الجزائر تعد من أكبر الدول التي تمتلك قدرات للطاقة الشمسية، غير أن إنجاح برامج الطاقات المتجددة يتطلب تجنيد وسائل تقنية وبشرية وصناعية بالشراكة، كما لايقتصر الاهتمام على الطاقة الشمسية بل يشمل أيضا طاقة الرياح، وتعد مرتفعات ولاية أدرار المرشح الأول لقيام حقل مزود بتوربينات الرياح كتجربة أولية، قبل أن تتعمم العملية على مستوى السواحل والمرتفعات، وكل هذه الإنجازات تتم في إطار دعم صندوق الطاقات المتجددة.

3-تحديات مسار التحول لاقتصاديات الطاقات المتجددة في الجزائر

على الرغم من الفرص الواعدة التي تمتلكها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، إلا أن التقدم في هذا المجال يبدو ضئيلا ولا يساهم بنسبة بارزة في الإنتاج الإجمالي للطاقة وهذا نظرا لوجود العديد من الطاقات الكبيرة غير المستغلة، بالإضافة إلى وجود بعض التحديات التي تواجه القطاع في الجزائر لعل أهمها؛ إشكالية التمويل نظرا لحاجة مثل هذه المشاريع لتمويل ضخم، وكذلك ضعف البنية التحتية اللازمة لتدشين مثل هذه المحطات الحديثة، فضلا عن عدم جاذبية المناخ الاستثماري بهذه الدول فيما يتعلق بهذا النوع من قطاعات الطاقة، هذا بالإضافة إلى عدم إمكانية تصنيع المعدات والأدوات التقنية اللازمة لإنشاء هذه المحطات بدلا من استيرادها من الخارج بتكاليف باهضة.

3-1-التمويل

بصفة عامة مر التمويل الدولي لبرامج الطاقات المتجددة وما ارتبط بها من مشاريع بمراحل ثلاث أولها مرحلة الاعتماد على المنح المقدمة من طرف الهيئات الدولية نهاية فترة الثمانينات وبداية التسعينات، وتلتها فترة الاعتماد على التمويل المشترك وفتح الأسواق المحلية للمستثمرين الأجانب من أجل نقل التكنولوجيا في إطار الشراكة، ومع دخول الألفية الجديدة تم الاعتماد في بعض المشاريع الصغيرة على التمويل الذاتي، حيث يلعب تمويل المنظمات الدولية وخاصة منها الاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في تمهيد الطريق أمام مشاريع استغلال الطاقة الشمسية والريحية بالجزائر، كما أن التحول لمرحلة التمويل الذاتي يقتضي بالضرورة رسم خطة عمل من شأنها تنمية الاستثمارات المحلية عن طريق توفير قروض ميسرة تجذب مستثمري القطاع الخاص والعام (إبراهيم، عبد الغني، 2012، ص 14-15).

3-2-الخوصصة وحوكمة موارد الطاقات المتجددة

حسب دراسة مشروع MED-CSP الأورو مغاربي فإن عناصر سوق الطاقة المتجددة بالدول المغاربية ومنها الجزائر والمتمثلة في؛ سعر الطاقة النظيفة مقارنة بتكنولوجيات المنافسة؛ إمكانياتالتمويل؛ سياسة الطاقة المحلية والخارجية والأطر الاقتصادية والتشريعية؛ البنية التحتية للشبكة وتكاليف الربط والتوصيل، كلها لم يتم تحليلها كثوابت في برامج المحاكاة التي قام بها برنامج المشروع، بل تم تحليلها من ناحية تطورها المطرد نسبة لخدمات الطاقة التقليدية، حيث أن مشاريع الطاقات المتجددة تحتاج في البداية إلى استثمارات حكومية حتى تتمكن من الاستقرار في الأسواق محل الدراسة، وهو ما يستلزم مواصلة العمل بمصادر الإمداد من الطاقات الأحفورية للعشر سنوات القادمة على الأقل بغض النظر عن احتساب التكاليف الاجتماعية والبيئية.

وتتلخص أهم معوقات مسار التحول لاقتصاديات الطاقات المتجددة بهذه الدول في (عمار، لطفي، 2010، ص 09):

-مشاكل التمويل لاكتساب التكنولوجيات والخبرات الحديثة في المجال.

-نقص الإعلام و التحسيس بمزايا التنمية المستدامة وبالحفاظ على البيئة خصوصا. فهذا يرجع إلى دور الدولة والمجتمع المدني في القيام بذلك لأن البيئة مسؤولية الجميع دون استثناء.

-ضعف الإعانات الموجهة لوضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية.

-غياب تشريع يجبر الأعوان الاقتصاديين على الإفصاح بنتائج أنشطتهم الاجتماعية والبيئية ويفرض الاعتماد على نسبة معينة من الإمداد بالمصادر النظيفة ضمن متطلبات دفتر الشروط.

-نقص الرقابة و فعالية أجهزة الرقابة لدى وزارات البيئة والهيئات المختصة.

-نقص التكوين في مجال تكنولوجيات الطاقات المتجددة، باستثناء بعض الدفعات على مستوى بعض الجامعات و المراكز التكوينية المتخصصة.

ثالثا: الطاقة الشمسية كهدف في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (نظرة نحو النمو المستدام):

تتعدد مجالات استخدام الطاقة الشمسية وتتباين مستويات تطبيقاتها، بل إن الأمر أصبح الآن يتعدى مجالات الاستخدام إلى أن يطرح كأحد المحاور الاستراتيجية للرؤى التنموية في كثير من التجارب على مستوى العالم سعيا وراء تحقيق مبادئ الاستدامة والحفاظ على البيئة من التدهور كهدف عالمي تتكاتف الدول حول تحقيقه.

فعلى سبيل المثال، أصبحت الرؤى التنموية لمدينة Moreland (أستراليا) البالغ عدد سكانها 135 ألف نسمة عام 2007 مدينة خالية من الكربون بحلول عام 2020 وهذا تحت شعار "ZeroCarbonMoreland"، وأيضا تبنت إدارة التنميةبمدينة Daegu (كوريا الجنوبية) الذي قدر عدد سكانها عام 2009 بنحو 2.5 مليون نسمة رؤية تنموية بعيدة المدى بأن تصبح المدينة معتمدة على الطاقة الشمسية بحلول عام 2050 "The Solar City Daegu" بهدف تخفيض معدل انبعاثات الكربون إلى المسموح بها عالميا، ولبناء منظومة متكاملة لاستخدام الطاقة الشمسية سعيا نحو تحقيق التنمية المستدامة.

إن أفضل التقنيات الواعدة في مجال الطاقة البديلة هي التي تسخر طاقة الشمس، حيث يعتبر التحويل الحراري المباشر للإشعاعات الشمسية إلى طاقة كهربائية عبر الخلايا الشمسية تقنية جديدة ومتطورة، وهو صناعة استراتيجية باعتبارها مصدرا طاقويا مستقبليا سيكون له الأثر الأكبر على

مصادر الطاقة التقليدية، وتأتي أهمية الطاقة الشمسية من كونها طاقة هائلة يمكن استغلالها في أي مكان وتشكل مصدرا مجانيا للوقود لا ينضب كما تعتبر طاقة نظيفة، كما أنه يمكن استخدامها في العديد من المجالات في النشاط الزراعي وتسخين وتبريد المياه وتحلية المياه ومعالجة الصرف الصحي وتوليد الكهرباء أيضا.

وفي ظل أهمية الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الثروة النفطية والغازية وجعل فترة الاستفادة من هذه الثروة طويلة بالقدر الكافي وفي ظل تزايد استهلاك الكهرباء في الجزائر بشكل كبير وبالتالي تزايد التكاليف الناتجة عن استخدام الوقود في توليد الكهرباء وفي ظل أهمية تقليل الانبعاثات الغازية، فإنه يجب الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر والتي من أهمها الطاقة الشمسية.

1- نظم الإمداد بالطاقة الشمسية

يوجد نظامين أساسين لتوفير والإمداد بالطاقة الشمسية هما (منير محمود، 2012، ص09):

1-1-نظام الخلايا الفولتوضوئية («PV» Photovoltaiccells):

وهذا النظام عبارة عن مجموعة من الألواح (خلايا شمسية) المصنعة من مواد (أشباه الموصلات كالسيليكون والجرمانيوم وغيرها) لها القدرة على القيام بعملية التحويل الكهروضوئي، أي تحويل الإشعاع الشمسي مباشرة إلى طاقة كهربائية.

وتعتمد شدة التيار الكهربائي الناتج من الخلية الشمسية الضوئية على مستوى السطوع الشمسي (مستوى الإضاءة) وساعات السطوع وكفاءة الخلية الضوئية نفسها، ويتميز هذا النظام بتقنياته البسيطة، إلا أنه يعيبه انخفاض كفاءته في حالة انخفاض شدة سطوع الشمس وحاجته إلى نظام صيانة مستمر وإلى مسطحات كبيرة من الأراضي.

1-2-نظام التوربينات الحرارية باستخدام الطاقة الشمسية المركزة (ConcentratedSolar Power) «CSP»:

ويتكون هذا النظام من مجموعة المرايا العاكسة لأشعة الشمس موزعة في مصفوفات طبقا للمساحة الكلية المطلوبة لتوليد حجم الطاقة الحرارية المطلوبة، ويعتمد هذا النظام في عمله على تركيز أكبر كمية ممكنة من أشعة الشمس على خزان أو أنبوب يحتوي على محلول ملحي، ما يؤدي إلى تسخين هذا المحلول إلى درجات حرارة مرتفعة جدا ليتحول إلى بخار يقوم بتدوير توربين لتوليد الكهرباء. (فضلا عن أنه يمكن أيضا استخدام حرارة البخار أو السائل بعد التوليد في العديد من الاستخدامات الأخرى الصناعية أو المنزلية مثل تسخين المياه أو تكييف الهواء...إلخ).

2- خيار استخدام الطاقة الشمسية في الجزائر

بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، وإنجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كيلوواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة وانشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية السيليسيوم بهذا المركز الذي كان يحوي أحد أكبر أفران الطاقة الشمسية. رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدود جدا في الجزائر وغير مستخدمة بالشكل المطلوب، وإن كانت الجزائر قد اعتمدت قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 10% سنة 2020. ويهدف تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، ويتمثل الهدف الآخر في المساهمة بإبقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية مجددة سيما الشمسية منها. وحسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلوواط في الساعة من الطاقة على مساحة 1م^2 على كامل التراب الجزائري، أي أن القوة تصل إلى 1700 كيلوواط/م^2 في السنة في الشمال و 2263 كيلوواط/م^2 سنويا في الجنوب، لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوبباستثناء استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة اسكرام التابعة لولاية تمنراست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا، بالإضافة إلى إنجاز أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، وهي بذلك تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف وتتربع على مساحة 64 هكتارا حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 مترا. كما تم تدشين محطتين أخريين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة المغير بولاية الوادي بشرق البلاد ومحطة النعامة بولاية البيض بغرب البلاد. وفي الفترة الممتدة بين 2016-2020 سيتم إنجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغاواط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ 1200 ميغاواط (حدة، 2012، ص 153).

وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة اشعاع في السنة، وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي، وهو ما دفع

بالوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري، وبناء عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لإنتاج حوالي 5% من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر اسبانيا. بالإضافة إلى المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و120 ميغاواط، ويسير هذا الاتجاه نحو التصدير مع مخطط آخر محلي لإنتاج 20% بحلول العام 2020.

والجدير بالإشارة أن الجزائر تمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر بـ 4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، و 60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية، ولأجل ذلك شرعت الجزائر في انشاء محطة للطاقة الهجينة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تعمل بالمزج بين الغاز والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى إنشاء ثلاث محطات أخرى للطاقة الهجينة بقوة 400 ميغاواط شمسي والتي ستكون موجهة للاستهلاك المحلي فحسب، وبالتالي فتفعيل الطاقة الهجينة من شأنه حماية مخزون الجزائر من الغاز الطبيعي لأن استعماله في إنتاج الكهرباء قد استنزف حوالي 48% من احتياطي الطاقة الغازية، وبالتالي أصبح الاعتماد على الطاقة الشمسية هو الحل الأمثل، خاصة بعد ارتفاع تكلفة الكهرباء المنتجة بالغاز الطبيعي علما أن مقدار الاستهلاك الطاقوي في الجزائر يتراوح ما بين 25 و 30 ألف ميغاواط سنويا، في حين يمكن الاعتماد على 9.13 ألف ميغاواط في السنة كطاقة ناتجة عن الخلايا الشمسية.

3- آفاق استخدام الطاقة الشمسية في الجزائر

إن البحث والمثابرة في إيجاد بدائل للطاقة ما هو إلا جزء مكمل لاستمرارية دور الجزائر كدولة مصدرة للطاقة والحفاظ على المستوى الاقتصادي الذي تنعم به هذه الدولة الآن، وبناء على ما تقدم ومن أجل مواكبة بقيةالدول في هذا المجال توصلناإلى مجموعة من الآليات التي تقدم نموذجا لتضمين استغلال الطاقة الشمسية في التنمية المستدامة على النحو التالي:

- **البحث والتطوير:** سرعة توجيه جهود المراكز والمؤسسات البحثية والعلمية المحلية في مجالات الطاقة والصناعات المرتبطة بها وذات العلاقة بالتنمية نحو كيفية تحقيق الاستفادة القصوى من مورد أشعة الشمس في إنتاج الطاقة وتخزينها ونقلها والاستفادة منها في التنمية، وكذا القيام بإنشاء بنك لمعلومات الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية لاستخدام الطاقة الشمسية ذلك كله في إطار شراكات مع المراكز والمؤسسات البحثية والتقنية العالمية.

- **الشراكة والتمويل:** في حقيقة الأمر أن استغلال الطاقة الشمسية في التنمية على نطاق واسع في وقتنا الراهن ليس ذو جدوى اقتصادية، ولكن مع حتمية نضوب المصادر التقليدية للطاقة وسرعة فاعلية الابتكارات والتطوير على المستوى العالمي والإقليمي في مجال صناعات وتقنيات الطاقة وخاصة من تركيز أشعة الشمس، أضف إلى ذلك محدودية الموارد المالية وقصور منظومة البحث والتطوير المحلية في هذا المجال يتطلب ذلك بناء شراكات دولية سواء مع حكومات – خاصة الحكومات الأوروبية – أو مع مستثمرين عالميين لإنشاء وتمويل مشاريع الطاقة الشمسية العملاقة على نطاق واسع(وزارة الطاقة، 2012، ص 11).
- **التشريع والقانون:** لابد من وجود إطار تشريعي وقانوني منظم لعملية توفير الطاقة من خلال تركيز أشعة الشمس، وما يستتبع ذلك من إنشاء المنظومة الإدارية التي تفعل هذا التشريع وتضمن تحقيقه، خاصة وأننا بصدد إدارة مورد سيغير في ملامح الخريطة المستقبلية لإنتاج الطاقة العالمية.
- **التوعية والتحفيز:** هناك حتمية لنشر ثقافة استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة على مستوى المجتمعات بكافة أطرافها (الحكومات، الأفراد، المستثمرون ورجال الأعمال، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات التمويل) وإبراز مدى أهمية هذه الثقافة الجديدة في حماية البيئة وتوفير الاحتياجات من الطاقة(منير محمود، 2012، ص 15).
- الالتجاء إلى **أساليب ضريبية وتسعيرية** كسبيل لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية، وهذه الأساليب والدوافع هي التي تبقي الطاقة المتجددة بصفة عامة والطاقة الشمسية على وجه الخصوص كمركز للاهتمام في عديد من الدول، ولاسيما الجزائر. لا تزال هذه السياسات في بدايتها وتقوم الدول الأوروبية بالاستفادة من تجاربها.

الخاتمة:

يعتبر الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة خطوة منطقية بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على انتاج وتصدير النفط والغاز، حيث سيساهم هذا الاستثمار في التحول من دول منتجة ومصدرة للنفط والغاز إلى لاعب مهم في مجال الطاقة بشكل عام، كما ستساهم عملية الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة بتنويع الاقتصاد وتنمية وتطوير رأس المال البشري اللازم لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة.

الجزائر احدى الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا في اعتمادها لسياسة طاقوية تنطلق من إيجاد العناصر البديلة الفعلية

التي تحقق ذلك وهذا من أجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وادارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة.

لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بقطاع الطاقات المتجددة من جهة تحسبا لعدم التبعية في المستقبل للدول المتقدمة في ميادين الطاقة، ومن جهة أخرى نظرا للمكانة التي تحتلها الطاقات المتجددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتمكنت الجزائر من تحقيق إنجازات لا بأس بها في إنشاء وتطوير بنى هذا القطاع من خلال العديد من الدعائم والخطط والقوانين المحفزة، وعن طريق إنشاء العديد من المحطات النموذجية وتسهيل آليات الاستثمار في هذا المجال.

إن أفضل التقنيات الواعدة في مجال الطاقة البديلة هي التي تسخر طاقة الشمس، وهي الطاقة الوحيدة (لحد الآن) المرشحة لتحل محل الوقود الأحفوري (بعد نضوبه) في إنتاج الكهرباء ، فهي صناعة استراتيجية باعتبارها مصدرا طاقويا مستقبليا سيكون له الأثر الأكبر على مصادر الطاقة التقليدية، وتأتي أهمية الطاقة الشمسية من كونها طاقة هائلة يمكن استغلالها في أي مكان وتشكل مصدرا مجانيا للوقود لا ينضب كما تعتبر طاقة نظيفة، كما أنه يمكن استخدامها في العديد من المجالات، ولأن الجزائر غنية جدا بمصدر الطاقة الشمسية لظروفها الطبيعية تعتبر المستقطب الأول لمشاريع محطات توليد الكهرباء، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك المحتمل نظرا لقربه من الجزائر، كما أن الاستعمالات المحلية من الطاقة الشمسية من شأنها خفض تكاليف توزيع أشكال الطاقات الأخرى وتعزيز التموين الذاتي من خلال توفير مصدر مهم من الطاقة المجانية، حيث تفتح الجزائر آفاقا واعدة للاستثمار والتطور في هذا المجال ومنه تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

قائمة المراجع:

أولا-المراجع باللغة العربية:

-الغيضاني إبراهيم، عبد الغني أماني. (2012). آفاق الطاقة المتجددة في مصر: فرص الخروج من شبح نضوب الطاقة، المركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة.

-آيت زيان كمال، إليفي محمد. (2008). واقع وآفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية (الطاقة الشمسية وسبل تشجيعها في الوطن العربي)، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول التنمية

المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة سطيف -.

- البنك الدولي. (2010). تقرير التنمية وتغير المناخ، مركز الأهرام للنشر والترجمة.

-بلعادي عمار، رمضاني لطفي. (2010). حوكمة إدارة البيئة كأحد مبادئ بلوغ التنمية المستدامة في الجزائر، بحوث وأوراق عمل الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

- فروحات حدة. (2012). الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير -، مجلة الباحث، العدد 11.

- قدي عبد المجيد، منور أوسرير، محمد حمو. (2010). الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة1، الجزائر.

- طالبي محمد، ساحل محمد. (2008). أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد السادس.

- مصطفى منير محمود.(2012). آليات تفعيل تطبيقات الطاقة الشمسية في إيجاد تنمية حضرية مستدامة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- محمد مصطفى الخياط، إيناس محمد إبراهيم الشيتي. (2010). "استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تنمية مشروعات الطاقة المتجددة: دراسة حالة مصر"، نشر في المؤتمر العلمي السابع عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة، مصر.

- موسى الفياض، عبير أبو رمان. (2009). "الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص"، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعّي، المملكة الأردنية الهامشية.

-مريزق عدمان. (2011). دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة: قراءة للواقع الجزائري، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

- محمد مصطفى الخياط. (2008). "الطاقة البديلة وتأمين الطاقة"، مداخلة نشرت في مؤتمر "البترول والطاقة....هموم عالم واهتمامات أمة" جامعة المنصورة، كلية الحقوق.

- معهد الأبحاث التطبيقية "القدس (أريج)". (2010). مشروع الانارة باستخدام الطاقة الشمسية 'مساهمة مالية من برنامج الأمم المتحدة، مرفق البيئة العالمي/مشروع المنح الصغيرة، مؤسسة هينرش بل الألمانية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

- وزارة الطاقة. (2012). شؤون الكهرباء – ادارة الكهرباء ومياه التحلية-، استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج، مجلة مركز البيئة للمدن العربية، الامارات العربية المتحدة، العدد الأول.

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية:

- Chaouche Yelles, Zohra Fatima. (2006). Utilisation des ressources naturelles et des énergie renouvelables en économie l'environnement, "Séminaire national de Economie de l'environnement et développement durable", centre universitaire de MEDIA.

- Corinne Gendron. (2006). " le développement durable comme compromis ", Publications de l'université Québec.

-EdenhoferOttmar, Ramon PichsMadruga, YoubaSokona and others . (2012). Renewable Energy Sources and Climate change Mitigation: Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change, CAMBRIDGE University Press, USA, First published.

-Harbi Lotfia. (2012). Promotion des Jeunes et des Femmes dans l'Economie Verte en Algérie, Conférence sur la Promotion de l'Entrepreneuriat et de l'Employabilité des jeunes et des femmes dans l'économie verte en Algérie, Editions : Coopération allemande au développement et Programme Développement Economique Durable Algérie.

- United Nations Economic Commission for Africa: Office for North Africa. (2012). General Secretariat: Arab Maghreb Union, The Renewable Energy, Sector in North Africa: Current Situation and Prospects, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Energy for ALL, Rabat.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

المنظور الحديث للدولة في عملية تقويم أثر ونتائج السياسات الاقتصادية العمومية.

Modern perspective of the state in the evaluation of the impact of general economic policy.

د. محمد كريم قروف، جامعة أم البواقي، الجزائر.

د.هاشمي بوجعدار، جامعة قسنطينة1، الجزائر.

تاريخ التسليم:(16 /2017/01)، تاريخ التقييم:(20 /2017/02)، تاريخ القبول:(01/ 2017/03)

الملخص

بالرغم من تنامي دور السياسة الاقتصادية العمومية وتعاظم أهميتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات، فإن دورها المستقبلي يبدو أكثر أهمية في المرحلة التي تعيشها الدول والحكومات. خاصة وأن القرن الحادي والعشرون يتسم بخصوصية الإنطلاقة السريعة، وتزاحم المتغيرات الاقتصادية البيئية والسياسية والفلسفية والعلمية، التي تفرض سطوتها على التوجهات الاقتصادية التي بدورها تشمل منعكساً للتغيرات الهيكلية في واقع المنتظم السياسي للمجتمعات.

وضمن هذا الإطار، تصبح عملية التقويم لأثر هذه السياسة يمثل مستوى هاماً عند التحليل من قبل المهتمين والباحثين في حقل السياسات الاقتصادية، حيث تتركز نقطة الانطلاق ضمن أية محاولة للتقويم من خلال التساؤل فيما إذا كانت السياسة محط الدراسة أو التقويم مفيدة وتعمل أثارها أم لا، ومثل هذا التساؤل الرئيسي في الغالب يدفع إلى تناول موضوعات ذات علاقة هامة بعملية التقويم لأثر السياسات الاقتصادية مثل الفاعلية، الكفاءة، المساواة، العدالة في توزيع الثروة، والتي يمكن أن تحققها أية سياسة.

Abstract

Despite the growing role of public economic policy and the growing importance in the social and economic life and political communities, the role of the future seems more important in the phase experienced by states and governments. Especially that of the twenty-first century is characterized by the specificity of the prompt start, and competing economic variables environmental, political, philosophical and scientific, which impose hegemony on economic trends, which in turn reflected include structural changes in the reality of regular political communities.

Within this framework, it becomes the evaluation process of the impact of this policy level represents a significant when analysis by interested parties and researchers in the field of economic policy public, where is concentrated the starting point in any attempt to evaluate through questioning whether the policy focus of the study useful and works raised or not, and such the main question often pays to address important topics related to the evaluation process of the impact of economic policies, such as effectiveness, efficiency, equity, justice in the distribution of wealth, which can be achieved by any policy. This has created interest and debate what was called at the moment the modern perspective of the state in the process of implementing and evaluating the impact of or the results of these public economic policies.

مقدمة:

إن السياسة الاقتصادية العامة لا يمكن أن تفي بمتطلباتها بشكل تام أو فعلي، وسوف تكون بعيدة عن مقاصدها على مستوى الصنع أو على مستوى التنفيذ حينما لا تتصاحب وتتواكب معها عملية هامة جداً، وهي عملية التقويم التي تدعو إلى معرفة عملية وحقيقية وموضوعية بالإنعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة عن السياسة الاقتصادية العمومية وعن تنفيذها. ذلك أن التقويم الحقيقي والفعال في السياسة الاقتصادية العامة يشكل مطلباً في إثبات الجدوى، كما يبعد ظاهرة العشوائية عن مضامينها ومقتضياتها.

والى جانب ذلك، فمن الصحيح أن يتم التقويم، ضمن جميع عمليات السياسة الاقتصادية. وأن لا يتوقف إجراء التقويم على نتائج العملية التنفيذية لهذه السياسة واضطلاع الأجهزة الإدارية، بهذه المهمة فقط، وانما ينبغي أن يكون التقويم خلال النظر في القضايا والمشكلات الهامة، وفي أثناء صنع السياسة الاقتصادية العمومية أو البرامج، لأجل توفير المعلومات وحساب الحسابات المنطقية والعملية، حول نتائج المقترحات والآراء المطروحة ضمن هذا الجانب، بالشكل الذي يضمن اختياراً مناسباً جيداً للسياسة الإقتصادية التي يمكن اعتمادها، ويدعو بذات الوقت إلى حسن توظيف النتائج المفيدة، لمحتويات علم السياسة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والإدارية والسلوكية الأخرى ولعلوم اتخاذ وصناعة القرار على المشكلات التي يكون المسؤولون الحكوميون أو السياسيون بصدد مواجهتها وإيجاد الحلول الكفيلة لها .

فضلاً عن أن التقويم ينبغي أيضاً أن يكون خلال عملية التقويم فيما بعد، ليكون التركيز من خلالها منصباً على نواتج أو آثار تلك المخرجات، عقب تمام التنفيذ، ومعرفة انعكاسات ذلك كله على المجتمع والبيئية المعنية بالسياسة الاقتصادية العمومية، حيث يمكن عند ذلك التحقق من تقويم فاعلية السياسة الاقتصادية العامة وتقدير نتائجها النهائية، والحكم على إمكانية الاستمرار في السياسة الاقتصادية أو برنامجها، أو التوقف فيها أو التوسع أو الانعكاس وبحسب المحصلة التقديرية للنتائج.

وسواء كان التقويم مختصاً بمستوى معين أو بعدة مستويات، في ضوء ما قد تنطوي عليه السياسة الاقتصادية العمومية، على صعيد المدخلات أو المخرجات أو النتائج والأثار المترتبة عنها، فإن التقويم يبقى تلك العملية الأساسية الباعثة في أية سياسة الاقتصادية عمومية جديدة، والمقوضة لأية سياسة عامة قديمة أو فاشلة، والمعززة لأية سياسة عامة إقتصادية ناجحة أو فاعلة. وكل هذه الخيارات ما هي في حقيقة الأمر إلا خيارات واقعية تعبر عن جنس وطبيعة السياسة الاقتصادية العامة. في إطار ما ينجم عنها من الآثار والمعطيات الفعلية.

وبالنظر إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين، ظهرت كتابات جديدة تركزت على دور الفاعلين الجدد في السياسات الاقتصادية العامة، وعن دور الشركات الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات العامة للدولة. وعن دور ما يسمى القطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية) في صنع السياسات العامة، وقد ساهم هذا في بلورة الدور الجديد للدولة في رسم السياسة الاقتصادية العمومية.

ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كمايلي: **ما مدى أهمية المنظور الحديث للدولة في عملية تقويم أثر ونتائج السياسات الاقتصادية العمومية ؟.**

وانطلق هذا البحث من الفرضية الآتية: تشكل الرؤية الحديثة للدولة دورا مهماً في عملية تقويم أثر ونتائج صنع السياسات الاقتصادية العامة.

وتتلخص أهّمية هذه الدراسة من خلال تحقيق الأهداف المرجوة الآتية: التأصيل النظري لعملية تقويم السياسات الاقتصادية العمومية، إبراز أهم المستلزمات الإجرائية الضرورية في عملية تقويم السياسة الاقتصادية العامة، تحديد مظاهر أداء عملية التقويم في السياسة الاقتصادية العامة، وسنحاول الإجابة على السؤال الجوهري المطروح كإشكالية للدراسة من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

I: الإطار النظري لعملية تقويم السياسات الاقتصادية العمومية؛

II: المستلزمات الإجرائية الضرورية في عملية تقويم السياسة الاقتصادية العامة؛

III: مظاهر أداء عملية التقويم في السياسة الاقتصادية العامة؛

I: الإطار النظري لعملية تقويم السياسات الاقتصادية العمومية:

تعتبر عملية تقويم السياسة الاقتصادية العامة مرحلة هامة من مراحل السياسة العامة، حيث يمكن اعتبار تقويم السياسة الاقتصادية العامة نقطة الالتقاء الفاعلة والمتجاذبة بين علم الإدارة العامة وعلو السياسة العامة وعلم الاقتصاد، ذلك لأنه مهما كانت المشروعات والبرامج التي تضمنتها السياسات العامة جذابة ومفيدة للمجتمع فإنه لا طائل من ورائها، ولا فائدة يمكن أن ترتجى منها إذا لم تكن من الناحية الإدارية والتنفيذية قابلة للتطبيق والتقويم، وعليه فعملية نجاح السياسة الاقتصادية العامة في توجيهاتها ومشروعاتها وبرامجها وتحقيق أهدافها مرهون أساساً بعملية تنفيذها وتقويمها، وبالجهد التحليلي المتلازم لهذه العملية خلال أطوارها ومراحلها. (سلوى شعراوي، 2000، ص 8، 9)

1.I السياسة الاقتصادية العامة من منظور الحكومة:

المؤسسة العامة هي وحدة إدارية أو جهاز إداري من منظمات القطاع العام مستقلة بذاتها بشخصية معنوية، بوصف الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخلياً وخارجياً ، فضلاً عن كونها بنية تنظيمية، تتمثل بالأجهزة والمؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها. إلى جانب كونها كممارسة تمثل إتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية،وكيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والتقويم. فمن هذا المنظور سنحاول تقديم التعاريف الدالة على مفهوم السياسة العامة.

حيث عرفها هنري توني (H. Teune) مبرزاً الأطر الفنية بأنها "تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغيرات معينة، داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة ".(H.Teune,1977,p 175)

كما عرفها دي كوسيولاس (D. Kousoulas) بأنها: " تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع". (D.G.kousoulas, 1984, p2)

ثمة تعاريف متعددة أخرى لعدد من الباحثين العرب، حيث قدموا تعريفاً شاملاً ومناسباً للسياسة العامة يعكس الطابع العلمي والفني لمضمونها ومحتواها ونتائجها وهو: " السياسة العامة مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح، والقرارات الإدارية، والحكام القضائية". (علي الدين هلال وآخرون، 1994، ص 212)

وبشكل عام، يمكن القول بأن تقصياً معريفياً لمجمل التعاريف السابقة يبين على أن المنظور الحكومي يعكس في مرحلتنا الراهنة اهتماماً بارزاً نحوه وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وهو يلخص لنا مفهوم السياسة العمومية على أنها تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية فكراً وفعلاً)، بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامةللأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها وتطويرها وتقويمها، لما يجسم أو يجسد تحقيقاً ملموساً للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع.

2.I التعريف بمفهوم التقويم (Evaluation):

لقد تعددت التعريفات لمفهوم التقويم وتنوعت طروحاتها، وذلك في ضوء المرتكزات المعرفية والنظرية التي تقوم عليها عملية التقويم، أو في ضوء المنهجية العلمية للأدوات والمقاييس التي تتيحه أساليب البحوث العلمية المختصة بالسياسة العمومية والعلوم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية. وعليه يمكن بيان أهم التعريفات للتقويم كمايلي:

- التقويم هو دراسة لغرض تقدير البرنامج القائم في إطار قدرته على إكمال أو تحقيق أهدافه.

- التقويم هو تحليل منتظم لمخرجات البرنامج، ويعنى بتحديد الفروقات في المعلومات القبلية والبعدية وما يحصل في وضعية البرنامج، ومن ثم تفسيرها في ضوء إستخدام المقاييس والمعايير الإحصائية اللازمة لذلك.(فهمي خليفة الفهداوي، 2001، ص 310)

- كما حدد تعريف التقويم من خلال علاقته بتحليل السياسة العامة، بأنه " أي نشاط يستند على أساس علمي يهدف إلى تقييم العمليات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية العمومية وأثارها والبرامج الفعلية المصاحبة للتنفيذ". (أماني قنديل، 1989، ص 106)

ولمصطلح التقويم، وحسبما يرى وليام دان (William Dunn) معاني عديدة دالة عليه، حيث ان تقويم يرتبط بتطبيق بعض المقاييس والقيم على نتائج السياسات العامة والبرامج المعبرة عنها، وبصورة أساسية فإن مصطلح التقويم مرادف لمعاني كلمات أخرى مثل: التثمين والقياس والتقدير، والتي تتضمن هي الأخرى

جهوداً، في تحليل السياسة الاقتصادية العمومية، وتقويمها بشكل واقعي وحقيقي. (فهمي خليفة الفهداوي، 2001، ص 311)

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم التقويم للسياسة العمومية يتضح بأن التقويم عملية اختصاصية ذات طابع علمي وتطبيقي، تهدف غلى فحص البرامج والمشروعات والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة الاقتصادية، ودراسة نتائجها وما يترتب عنها من العوائد والفوائد، حيث قدم معهد الدراسات الحضرية الأمريكية رؤية تعريفية أكثر عملية حيال تقويم برامج السياسة الاقتصادية العمومية، من خلال المحاور الثلاثة التالية:

- إن عملية التقويم تشتمل على تحديد فاعلية برنامج ما، قائم ومستمر ثم التحقق من المدى الذي ينجز به هذا البرنامج أهدافه المطلوبة.

- إن ذلك يتم من خلال الاعتماد على مبادئ البحث العلمي ونماذجه في سبيل تمييز الآثار المباشرة للبرنامج عن الآثار غير المباشرة، والتي قد تكون نتيجة لمؤثرات أخرى من غير البرنامج المعني.

- تسعى عملية التقويم نحو تحسين أداء البرنامج عن طريق تعديل بعض عناصرها وتطوير أدائها.

وضمن هذا الإطار التلازمي في عملية تقويم السياسة العمومية، يرى بعض الدارسين بأن التطرق إلى عملية تقويم السياسة، يعني مواجهة حقيقية لتساؤل مطروح، يكمن في مدى قدرة الأعضاء المعنيون بالتقويم من اختبار السياسة العامة خاصة في جانبها الاقتصادي على نحو تام، بعيداً عن اعتبارات قوة وتأثير مساندها أو المنتقصين من قدرتها. فإن كان الأمر كذلك، فإن مثل هذا التقويم الموضوعي للسياسات العمومية سوف يقدم مقياساً جيداً، يمكن بواسطته قياس أداء صانعي السياسة العمومية، وأداء منفذيها، وبالتالي عملية التقويم تجسد لحقيقة المراجعة العامة للبرنامج .

3.I تقويم أثر السياسة الاقتصادية العامة:

إن جوهر عملية التقويم بشكلها الحقيقي لابد وأن ينص على ذلك الأثر الذي تحدثه تلك السياسة العامة في ظروف الواقع، وذلك من خلال معرفة الأبعاد الساسية أدناه:

- أثر السياسة الاقتصادية العمومية على الموقف أو على الجماعة محط عناية السياسة العمومية.

- أثر السياسة الاقتصادية على الموقف أو على الجماعات الأخرى غير المستهدفة أصلاً من قبل السياسة.

- أثر السياسة الاقتصادية العمومية على الظروف الراهنة وكذلك على الظروف المستقبلية.

- أثر السياسة الاقتصاديةمن حيث التكاليف المباشرة لدعم البرامج الاقتصاديةبالموارد التخصيصية المطلوبة.

إن هذه الآثار الراهنة والمستقبلية بوصفها تكاليف وفوائد، يجب أن تقاس في إطار التأثيرات الرمزية والملموسة، حيث أن أثر السياسة العامة يختلف عن مخرجاتها. فعند القيام بتقدير أثر السياسة، لا يمكن الاكتفاء بقياس نشاط الحكومة. فمثلاً رقم المبالغ المصروفة لكل عضو ضمن الجماعة المعنية باهتمام السياسة العمومية، لا يشكل مقياساً لأثر السياسة على هذه الجماعة، وإنما يمكن اعتماده مقياساً للمخرجات الحكومية في حين ما يجرى على الجماعة من تحولات وتلقيهم لمستوى الخدمة والرفاهية والصحة والتعليم

والشغل وغير ذلك هو الذي يجسم لحقيقة الأثر الناجم عن مخرجات تلك السياسة العمومية. وقد قدم الباحثان داي (Dye) وأندرسون (Anderson) أمثلة عملية لأجل إلفات النظر والتحليل الموضوعي لما يترتب عن المعرفة بتلك الأبعاد الخمسة في تقويم أثر السياسة العمومية، كمايلي(Thomas R .Dye, 1992, p 354):

- لابد للشريحة الجماهرية أو المجتمعية محط عناية السياسة العمومية من أن يتم تعريفهم جيداً وأن يعرفوا بالبرنامج الاجتماعي والاقتصادي الموجه لخدمتهم، فمثلاً برنامج مكافحة الفقر، هل ان الغرض منه رفع دخول شريحة الفقراء ؟ أو زيادة فرص العمل وتغيير اتجاهاتهم وسلوكياتهم ؟ وما هي الأولويات التي تضمن نجاح تقدير الآثار المتحققة عن ذلك كله ؟.

- يجب مراعاة النظر، بأن السياسة العامة قد تتخللها نتائج غير مقصودة إلى جانب نتائجها المقصودة، فبرنامج الإسكان يمكن أن يؤدي إلى حل مشكلة السكن لدى السود مثلاً، لكن قد يؤدي إلى قيام حالة التمييز والفصل بينهم وبين البيض.

- قد ينجم عن السياسة العامة أثار جانبية مثل حالات التجارب والتفجيرات النووية لتطوير السلاح الأمني، حيث بالرغم من إيجابياتها في الإطار التخصصي والعام، إلا أنها قد تكون ذات أثار خارجية سلبية على الأهالي القريبين من تلك التجارب، وربما على سلامة سكان الدولة أو المعمورة ككل.

- ينبغي معرفة، هل أن السياسة الاقتصادية العامة صممت لأجل معالجة أو تطوير أوضاع حالية وقائمة أو مستقبلية ؟. أي على المدى القصير ؟ أو المدى الطويل ؟ فمثلاً برنامج مساعدة المتضررين من الفقراء والأطفال، هل يتضمن إعانتهم على أساس المعاش اليومي، أم مساعدتهم على تحسين قابليتهم وتأهيلهم لما يضمن انتفاعهم الدائم في الكسب ؟.

- إن عدداً من البرامج والسياسات العامة يصعب احتساب تكاليفها بصورة مباشرة أو سهلة، مثل ما يختص بقضايا البيئة والتنمية والرعاية الاجتماعية، مما يعني أن لها تكاليف غير مباشرة ويصعب حسابها.

- إن لبعض السياسات الاقتصادية العامة أثاراً رمزية وغير ملموسة على المجتمع، وهذه هي الأخرى من الصعب على المقوم أو المحلل في السياسة العامة أن يتوصل إلى قياسها بشكل دقيق، خاصة وأن المخرجات الرمزية قد لا تؤدي إلى إحداث تغييرات في الظروف الاجتماعية للناس، فمثلاً ليس هناك من يتحسن غذاءه حينما يتم الاحتفال بمناسبة وطنية لأن المناسبة ذات بعد أيديولوجي وعاطفي مرتبط بالشعور الداخلي وليس بالعطاء المادي.

وقد وضع الباحث ماثيوكان (Mathew Cann) مؤشراً لتقويم نجاح السياسة العمومية من خلال توضيح عناصر أساسية تتعلق بالمجال الواسع الذي تغطيه جميع عمليات السياسة العامة الاقتصادية، صنعاً وتنفيذاً وأثاراً، وهي:

1. إلى أي مدى تتعامل السياسات الاقتصادية العامة مع المشكلات الاقتصادية للمجتمع، ومع القواعد المنظمة لها بشكل شمولي مترابط ؟.

2. إلى أي مدى تتعامل تساهم تلك السياسة في التشجيع على تغيير السلوك الفردي والجماعي ؟.

3. إلى أي مدى تتمكن فيه تلك السياسة من استخدام آليات استراتيجية فاعلة وعقلانية، في سبيل تحقيق الالتزام التام بها ؟.

4. إلى أي مدى يمكن أن يساهم الالتزام بهذه السياسة الاقتصادية العامة في تعاظم الفرصة لتنفيضها ؟.

5. إلى أي مدى تتعامل تسفر هذه السياسة الاقتصادية العمومية في تحقيق النتائج المرجوة لها ؟.

إن كل ذلك ومن خلال التأكيد على تقويم أثر السياسة الاقتصادية العامة، يعتبر محاولة موضوعية، في سبيل تجنب الاعتقاد الشائع، من أنه بمجرد إصدار قرار معين وإنفاق المال المخصص، لابد أن يتحقق الغرض المطلوب من ذلك القرار، بمعنى أن المجتمع سيشعر بآثاره دون شك. غير أن الحقيقة أثبتت بطلان مثل ذلك الاعتقاد لأن الواقع الذي أكد على الحاجة المستمرة للتقدير السليم للآثار الفعلية للسياسة العامة هو الذي صار يطغى على سبل التحليل الموضوعي للسياسة الاقتصادية العامة ولترسيخ عملية تنفيذها وتقويمها بشكل فاعل وعملي.

4.I أنواع التقويم في السياسة الاقتصادية العامة:

تتعدد اتجاهات ونوعيات التقويم في السياسة الاقتصادية العامة في ضوء اختلاف الأهداف بالنسبة للعملية التقويمية، وتبعاً لدرجة التركيز في عملياتها وفي أنشطتها، حيث يمكن أن تركز عملية التقويم على أهداف البرامج أو تكاليفها أو على نتائجها.كما يمكن أن تركز عملية التقويم أيضاً على الطابع الإداري ومستوياته، وكذلك على العملية التقويمية ذاتها، وفيما يلي نوضح لأهم أنواع التقويم في السياسة الاقتصادية العامة :

1.4.I التقويم المتقدم:

وهذا النوع هو الذي يعنى بدراسة الجدوى قبل اتخاذ القرار، ويمثل منطلقاً أولياً في سبيل إعطاء الضوء الأخضر للمباشرة ببدء العمل بالبرنامج الجديد، كما يمثل أيضاً الإعداد للسياسة الاقتصادية العامة والأداة الإرتكازية في التخطيط اللازم لها، لغرض الحصول على المعلومات اللازمة ضمن مستوى صنع هذه السياسة.

2.4.I التقويم الإستراتيجي:

وهو النوع الأدنى من سابقه في عملية التقويم، والذي يمكن اعتماده في سبيل تحديد فاعلية التنفيذ، ومساعدة مدراء البرامج لإدخال التعديلات والتحسينات الضرورية لتنفيذ البرنامج، وردم الفجوة بين الأداء والتخطيط وربط النظرية بالتطبيق، وإجراء التقويمات الشاملة للبرنامج في ضوء مؤثرات الكفاءة والفاعلية.

3.4.I تقويم عمليات تنفيذ البرامج:

وهو النوع الذي يمكن أن يتم بصورة مستقلة أو مشتركة مع غيره من أنواع التقويم الأخرى، ويرتكز على تحليل العمليات التنفيذية للبرامج من حيث الاستراتيجية، وعمليات التشغيل، والتكاليف والتداخلات بين المستفيدين من البرامج ومنفذي هذه البرامج، بما يضمن تطوير أو تحسين تلك العمليات.

4.4.I تقويم الفاعلية:

وهو النوع الذي يتضمن التقويم في سبيل معرفة قدرة البرنامج على تحقيقه لأهدافه الأساسية التي أقيم من أجلها، حيث يمكن تحديد فاعلية برامج السياسة الاقتصادية من خلال الأهداف المتحققة وما يترتب عنها من المنافع والفوائد.

5.4.I تقويم الكفاءة:

وهو النوع الذي يعنى بتقويم الدرجة التي تحافظ فيها أية سياسة اقتصادية عامة أو برنامج إقتصادي على أقل نفقة ممكنة، كمؤشر اقتصادي يتفق ومنطق تقديم الخدمات العامة التي تضطلع بها برامج السياسات الاقتصادية العامة الحكومية في الوسط الاجتماعي .

6.4.I تقويم النتائج:

وهو النوع الذي يعنى بقياس النتائج وآثار البرامج السلبية أو الإيجابية على مجموعة الأفراد المستفدين من تلك البرامج، وكشف المؤثرات والمسببات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتلك الآثار والنتائج الناجمة عن البرامج.(أحمد مصطفى الحسين، 1994، ص 137)

5.I معايير التقويم في السياسة الاقتصادية العامة:

إن المعايير التي يمكن تبنيها في عملية التقويم للسياسة الاقتصادية العمومية عديدة ومتنوعة وتتجسد أصلاً في تلك الأنواع المختلفة للتقويم، حيث أن أغلب الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع لم تعتمد في عملية التقويم على معيار واحد أو مقياس محدد بذاته، وإنما على مجموعة معايير متلازمة بما يضمن لها استيعاباً وشمولياً لتقويم برامج السياسة الاقتصادية، وبالتالي يجعلها دراسة موضوعية تأخذ بتعددية الأسباب، واختلاف الحالات والظواهر التي ترتبط وتتعلق بالسياسة الاقتصادية العمومية. فلقد قدم الباحث إدوارد سوشمان (Edward Suchman) المعايير الخمسة الآتية في سبيل تقويم نجاح أو فشل البرامج القائمة، وذلك ضمن مجال الخدمة العامة، وهي (Edward A. Suchman, 1967, p 66):

1. **الجهد** (Effort)، ويمثل بكمية ونوعية الأنشطة والعمليات اللازمة التي تتطلبها المدخلات وبرمجتها وتنظيمها.

2. **الإنجاز**(Performance)، الذي يمثل الأداء والنتائج المتحققة عن ذلك الجهد، وينبغي أن يكون الإنجاز يفوق الجهد.

3. **الكفاية** (Adequacy)، التي تمثل درجة الأداء الكلي للبرامج، في ضوء الحاجة الكمية والكلية لها.

4. **الكفاءة** (Efficiency)، وتمثل تقويم الطرق والخيارات البديلة في ضوء مفهوم النفقة وعلى أساس منها.

5. **العملية** (Process)، التي تمثل كيفية وآلية عمل البرامج أو عدم عملها، ولماذا ؟، وتتضمن العملية دراسة المحاور التالية: (فهمي خليفة الفهداوي، 2001، ص 320)

- تحديد الملامح الخفية للبرنامج التي تحدد فاعليته.
- تحليل تباين الفاعلية لدى الأفراد الذين يسعى البرنامج إلى خدمتهم .
- تحديد الظروف المحيطة والمصاحبة للتشغيل الأفضل للبرنامج .
- تحديد نطاق وإمكانية التأثيرات المصاحبة للبرامج الاقتصادية.

كما وأن الباحث جيروم مورفي (Jerome Murphy) طرح صيغة هامة في تقويم البرامج العامة، من خلال أسئلة مترابطة تدور حول مايلي: (أماني قنديل، 1989، ص 189)

- حول عمليات البرامج الاقتصادية مثل: كيف تعمل البرامج ؟، ماذا سيحدث في الحقيقة والواقع الفعلي ؟.
- حول تحسين البرامج الاقتصادية مثل: ما الذي يفسر المشكلات ؟، هل ثمة بدائل أفضل لذلك ؟.
- حول النتائج المرتبطة بالهدف الذي يتضمنه البرنامج مثل: هل البرنامج يسير في إطار قانوني ؟ .

كما أعطى الباحث عامر الكبيسي ضمن دراسته للسياسات العمومية مؤشرات عددية في عملية التقويم للبرامج العامة، فضلاً عن عدد من المعايير في التقويم، وهي كمايلي:

1. مدى تحقق الأهداف.
2. مدى الترشيد في النفقات.
3. نسب التنفيذ للخطط والبرامج.
4. مدى رضا والارتياح لدى العاملين والمتعاملين الاقتصاديين مع المنظمة الإدارية.
5. مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
6. مدى قياس المخرجات نسبة إلى قياس النتائج أو المعطيات.
7. حجم الموارد والعوائد الداخلية المتحققة.
8. نسبة المؤشرات الحضارية والاعتبارية.

أما بالنسبة لمعايير التقويم فقد لخصها فيمايلي:

1. المخرجات بوصفها تمثل حجم الوحدات المنتجة.
2. العائدات بوصفها النتائج التي تمثل نوعية وفاعلية الإنتاج، ودرجة تحقق المتوقع والرضا عنه.
3. عائدات البرامج بوصفها تمثل التحقق الفاعل للعوائد المرغوبة.
4. كفاءة البرامج بوصفها كلفة الوحدة المنتجة من المخرجات المتحققة.
5. فعالية البرامج بوصفها الدرجة التي تحقق فيها البرامج العوائد المرغوبة.

II. المستلزمات الإجرائية في عملية التقويم في السياسة الاقتصادية العامة:

تتطلب عملية تقويم السياسات الاقتصادية العمومية بضعة مستلزمات عملية وإجرائية في سبيل القيام بها على نحو حسن وتأديتها للغرض المطلوب منها، إزاء التعامل وتقدير البرامج العامة التي تجسد مهمة السياسات الاقتصادية العمومية، وذلك من خلال مايلي: (أحمد مصطفى الحسين، 1994، ص 142)

1.II متطلبات عملية التقويم: وتتمثل هذه المتطلبات بالمراحل اللازمة التي تتكون منها عملية التقويم، وهي:

- تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة أو إدارة البرامج في عملية التقويم من قبل القائمين بالتقويم.
- تحديد طبيعة المشكلة ونطاقها، والتي تقصدها عملية التقويم.
- تحديد أهداف البرامج التنموية المراد تقويمها.
- تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرامج التنموية الخاضعة للتقويم، مثل معايير الأداء الاقتصادي، والفاعلية والكفاءة وغيرها.

2.II إدارة عملية التقويم والمباشرة بتنفيذها والتأكد من جدواها: وهذه تجسيد لجوهر العملية الإدارية بمختلف أبعادها التخطيطية والتنظيمية والرقابية، حيث لابد للمسؤول من القيام بالنشطة التحضيرية لغرض تنفيذ العملية التقويمية، وهي تتم كمايلي:

- تحضير خطة الدراسة التقويمية، من حيث غاياتها وأهدافها وطبيعة المشكلة، والإجراءات المستخدمة والأساليب التي ستوظف، من خلال إطار زمني محدد لبدء عملية التقويم ولانتهائها.
- إختيار فريق المقومين والأساليب والوسائل والمعايير التي سوف يتم استخدامها في عملية التقويم بشكل جيد وفاعل ومدروس.
- تحديد الأطر والإجراءات الإدارية والتنظيمية المعبرة عن نشاطات عملية التقويم، من خلال المعلومات والاتصالات والمتابعة وانسياب التقارير ودعم الإدارة لغرض التجاوب مع نتائج التقويم.
- تنفيذ عملية التقويم من خلال تحديد المسؤوليات وتوزيع المهام، وجدولة الخطوات التقويمية في إطار الجدولة الزمنية والالتزام باللوائح والتعليمات الداخلية وعقد اللقاءات الدورية والاجتماعات والمناقشات إزاء المتحقق من التقويم.
- تقويم التقويم، من خلال معرفة المسؤول عن التقويم لأهداف العملية التقويمية ذاتها، ودرجة حاجتها للموارد والإمكانيات المادية والتقنية والبشرية، وتحديد نوعيات المعايير والمقاييس الكفوءة والفاعلة في قياس برامج التقويم والتيقن من جدوى أعمال فريق التقويم ومن عملية التقويم في قدرتها على تحقيق أهدافها التقويمية.

III. مظاهر أداء عملية التقويم في السياسة الاقتصادية العامة:

إن أداء عملية التقويم في السياسة الاقتصادية العمومية، يتم من خلال جهات وطرق عديدة ومختلفة، حيث يمكن أن يأخذ التقويم شكلاً دورياً وبصورة منتظمة، وقد يكون أحيانا طارئاً ومفاجئاً، وأيضا قد يكون ذا صفة مؤسسية متمثلاً بأجهزة ذات اختصاص رسمي واضح، كما يمكن أن يكون التقويم لا رسمياً دون إطار رسمي أو مؤسسي، وقد أوضح الباحث أندرسون لمظاهر وأشكال التقويم للسياسات الاقتصادية العمومية، ضمن إطارها الرسمي المؤسسي بوصفها الأكثر فاعلية وحضوراً في عملية التقويم كمايلي: (جيمس أندرسون، 1999، ص 207)

1.III الإشراف أو المراجعة البرلمانية:

حيث يمكن أن يصار إلى تقويم السياسات العامة من خلال قيام أعضاء البرلمان بالمهمة الرقابية والإشرافية على تطبيقات الإدارة العامة وعمليات تنفيذ القوانين الصادرة، واستلام المعلومات الراجعة حول الأداء التنفيذي، فضلاً عن اعتماد التقنيات والأساليب المتعددة، التي من شأنها ترسيخ عملية تقويم السياسة العامة ضمن المستوى البرلماني مثل حالات تبني عضو البرلمان لمطاليب الناخبين، ولجان التحقيق والاستجواب، ودراسات اللجان الاختصاصية والفنية، والمصادقة على عمليات التوزيع والميزانية العامة.

2.III مكتب المحاسبة العامة:

حيث يمكن أن يتجسد التقويم من خلال المكاتب أو الإدارات أو الأجهزة المركزية العامة التي تبحث في سلامة الأداء المالي والبرامجي للمؤسسات والدوائر العامة، من خلال إجراء التقويم المتخصص في ضوء مقارنات الكلفة مع العوائد، وتقديم الملاحظات والمقترحات اللازمة للبرلمان في سبيل تبني منطلقاتها إزاء البرامج التنموية والمشروعات القائمة.

3.III المجالس الرئاسية:

فقد تمثل المجالس الرئاسية وسيلة جيدة لتقويم السياسات الاقتصادية العمومية، وللتحقق منها ومتابعة أنشطتها، وفي الغالب يكون تقويم هذهالمجالس معبراً ومجسداً للأولويات التي تمثل سياسات رئيس الدولة أو الحكومة.

4.III الإدارات الحكومية:

حيث تقوم الإدارات الحكومية العامة بتقويم برامجها الاقتصادية ذاتياً أو من خلال توجيهات خارجية عليا، بما يضمن لها التوصل غلى محاولات إيجابية لترشيد عملية صنع القرارات في الإدارة العامة وبلوغ الأهداف في البرامج الحكومية، في إطار تقليل التكلفة ورفع العائد والفائدة، حيث يتجلى ذلك من خلال التقويم المتحقق بفعل الاستخدامات الآتية للأنظمة مثل:

- نظام التخطيط والبرمجة والموازنة (Planning Programming Budgeting system) (PPBS) .
- الإدارة بالأهداف (Management By Objectives) (MBO).
- موازنة الأساس الصفري (Z.B.B) Zero Base Budgeting .

وفي ضوء ذلك تقوم الإدارات الحكومية وبناءاً على المعلومات التي تطلبها منها الجهات العليا أو البرلمان، والتي ينبغي تغطيتها من قبل الإدارات عند قيامها بمهمة تقويم برامجها الاقتصادية، من خلال تغطيتها للجوانب والأمور التالية:

- وصف الأهداف المحددة لكل البرامج أو المشاكل التي يراد حلها من خلاله.
- تقويم البدائل المتاحة في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة بصورة فعلية وعملية.
- التعريف بالأفراد أو الجماعات التي تنتفع من البرامج، وبيان نوع وعمق المنفعة المتحصلة.

- تحديد الآثار الاقتصادية للبرامج المقدمة في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتفعيل التنمية الاقتصادية وتذليل مشكلاتها.

- العمل على تمكين البرلمان من تقويم البرامج الاقتصادية لأجل تحديد موقفه المستقبلي منه ومن الإدارة الحكومية.

إن تلك الجهات الرسمية، وهي تتولى مهمة أداء عملية التقويم للسياسة الاقتصادية العمومية ضمن إطارها الرسمي لا يمنع من حصول تفاعل بينها وبين الجهات الأخرى الفاعلة ضمن الإطار اللارسمي، وذلك في سبيل تنضيج عملية التقويم وبلوغ مقاصدها على أفضل وجه. حيث يمكن أن يستفاد من التقويم الحاصل للسياسة الاقتصادية خارج إطار الحكومة، مثلما هو حاصل عبر وسائل الصحافة والإذاعة والإعلام، والنشاط البحثي والعلمي للأكاديميين الجامعيين، ودوائر البحث العلمي ذات الطبيعة الخاصة، والمعاهد الحضرية والتخطيطية، وجماعات المصالح والضغط، وهناك الأحزاب السياسية، والرأي العام، وجميعها يمكن ان تقدم موقفاً تقويمياً إزاء برامج السياسة الاقتصادية العمومية الحاصلة في المجتمع.

كما يمكن الاستفادة من معطيات السلوكيات المتعلقة بأخلاقيات الوظائف العامة، والدعوة إلى الالتزام بروح المواطنة الصالحة والحفاظ على المال العام، وإدانة ظواهر الرشوة والمحسوبية والفساد المالي، في سبيل إيجاد قاعدة شمولية للتقويم، ويندرج ضمن هذا السياق الجيد دعم عملية تقويم السياسة الاقتصادية العامة من خلال الأنظمة الإدارية والرقابية، التي باتت تشكل رافداً من الروافد التي تستدعم بها عملية تقويم السياسة الاقتصادية الكلية لبرامجها وأنشطتها ومشاريعها، والتي تتمثل بالجهات أو الأنظمة الآتية:

1. نظام الأمبودسمان (Ombudsman)، الذي يستند إلى المنطق العام للمجتمع وللتشريع المشروع، وذلك من أجل حماية العدالة وترسيخ سيادة القانون في الرقابة على أعمال الحكومة ومساءلة الموظفين المقصرين في تأديتهم لمهامهم الإدارية العامة بالشكل الذي يتقرب من تجسيد مفهوم الحسبة أو المحتسب في المنهج الاسلامي. (فهمي خليفة الفهداوي،، الإدارة في الإسلام، 2001، ص 252)

2. نظام نفخ الصافرة (Whistle Blowing)، الذي يستند إلى الأطر غير الرسمية، مدعوماً بالقيم الأخلاقية للموظفين الرسميين العاملين في الإدارات العامة والأجهزة البيروقراطية الحكومية، في تحملهم لمسؤولياتهم الوطنية والاستقامة الشخصية التي تدفعهم للكشف عن السلوكيات المدانة وغير الأخلاقية في قطاعاتهم ومؤسساتهم، والتي من شأنها إلحاق الضرر بأمن المجتمع وسلامة المنظمات، وصولاً إلى وضع حد لها والقيام بالتطهير اللازم للتخلص منها .

3. نظام الشفافية (Transparency)، والذي يستند إلى قيم النزاهة والمسائلة الفاعلة، بما يضمن احتواء حالات الفساد، والقيام بحملات إصلاحية للبرامج الاقتصادية العامة وتنظيمات الحكومة وتعزيز سلطات أجهزة تطبيق القوانين، ودعم أعضاء المجتمع، وإزالة الشخصنة عن الحكومة.

الخاتمـة:

إن الواقع القائم لعلاقة السياسة الاقتصادية العمومية والإدارة العامة على حد سواء مع عملية التقويم، يتسم بالقطيعة، مما يعلن بالنتيجة لحالة الصراع أو الخلاف بين ما هو ذاتي، أي ما تريده السياسة الاقتصادية أو الإدارة العامة، وبين ما هو موضوعي، أي ما يفترض التقويم بلوغه وإحلاله، وهو ما يريده المقوم وتسعى إليه عملية التقويم في ضوء المقاييس والمعايير المحايدة.

ففي ظل هذه الإشكالية، وفي ظل رغبة السياسة الاقتصادية العامة والإدارة العامة على ممارسة الضغط المتواصل من جانبها على عملية التقويم، وعلى تطويع محاكاتها ومعاييرها، وذلك من أجل أن تتجاوب مع الإدارة السياسة والمتطلبات التنفيذية. فإن بعض الباحثين في هذا المجال يشيرون إلى تأكيد عملية التقويم التي ترى بأن أغلب السياسات الاقتصادية العمومية لا تحقق الأغراض التي خطط لها، وليس لها التأثير المطلوب والمرجو حيال المشكلات الاقتصادية العامة، وبحسب وجهة النظر التقويمية، فإن أسباب ذلك ترجع إلى عوامل عديدة، تتسبب في إعاقة تحقيق السياسة الاقتصادية لأهدافها، وهي :

1. عدم كفاية الموارد المخصصة للتعامل مع القضية المطلوبة حلها، فبرامج الإسكان الشاملة لم تنجز إلا القدر المحدود من المساكن بسبب قلة الموارد اللازمة لذلك، مثلما هو حاصل في كثير من البلدان وخاصة النامية منها .

2. أن السياسات الاقتصادية العمومية قد تدار بطريقة سطحية تقلل من أثارها، بحيث أن حالات التجاهل وعدم الاهتمام والمتابعة، وقلة الدعم المالي، كلها أسباب تدل على جعل البرامج الاقتصادية المسطرة محدودة التأثير والعطاء.

3. أن أسباب المشكلات والقضايا العامة كثيرة ومتنوعة، وأن بعض السياسات العامة تنصب وتقوم لعرض معالجة سبب أو بعد واحد للأسباب، وتغفل الأسباب وأبعادها الأخرى، فمثلاً برامج التدريب تساهم بمساعدة العاطلين عن العمل وممن تنقصهم الخبرات العملية المطلوبة، لكنها لا تؤدي إلى فائدة أو إعانة ذوي العاهات الدائمة، إلا ضمن نطاق محدود جداً .

4. يساهم الجمهور أحياناً بالتفاعل مع السياسات الاقتصادية العامة بطريقة تحد من تأثيرها ونتائجها، فسياسة السيطرة على المنتوج الزراعي، قد أضعف تأثيرها المزارع بسبب سعيه نحو زيادة إنتاجية الزراعي، وذلك من خلال استخدامه للطرق الكيماوية وتوظيفه للمحاولات العلمية والأسباب التقنية بالشكل الذي يعزز من زيادة حجم الفائض ويقلل من تأثير السياسة الاقتصادية العمومية المعنية بتقليله .

5. لبعض السياسات العمومية أهداف متعارضة وغير متداعمة مع بعضها البعض، مما يجعل تحقيق بعضها متأتياً على حساب عدم تحقيق بعضها الآخر، فمثلاً برنامج دعم أسعار التبغ، يتنافى أصلاً مع برنامج الأجهزة الطبية للحد من أسباب السرطان، والتبغ والتدخين في مقدمتها.

6. إن بعض المشكلات الاقتصادي غير قابلة للحل النهائي مهما تلقت من حلول ومعالجات، فالفقر مثلاً مشكلة دائمة.

7. إن حلول بعض المشكلات أو القضايا الاقتصادية قد يتضمن تكلفة عالية تفوق نسبة أضرارها أو كونها مشكلات.

8. إن بعض المشكلات التي تعالجها السياسات الاقتصادية العامة تتغير من حيث طبيعتها أثناء وضع السياسة وتشريعها فسياسة المشكلات الزراعية قد تتحول من كونها تعالج زيادة الإنتاج إلى كونها أمام حال نقص في الإنتاج .

9. أن القضايا والأزمات الاقتصادية الواسعة والحرجة قد تعيق عن إيلاء الاهتمام بغيرها من المشكلات أو القضايا القائمة، كما تحد من توجيهات السياسة العامة للاهتمام بها، فالحرب مع دول أخرى على المستوى الحربي والعسكري قد يمنع من الحرب على الفقر أو الأمية أو البطالة، ومشكلة نقص الطاقة والوقود يسحب الاهتمام بمشكلة التلوث البيئي.

إن كل تلك الأسباب التي تعرقل من تحقيق السياسة الاقتصادية العمومية لأهدافها ينبغي ان تكون محط دراسة وتحليل وتقويم، ومحط اهتمام سياسي وإداري ومجتمعي، لفرض تقويضها واستئصال مسبباتها، من أجل تأكيد اليقين على قدرة السياسة الاقتصادية العامة في تحقيق أهدافها، وهذا كله يكون على عاتق عملية التقويم الإيجابي الذي يوازن ويحلل ويقايس بين جدوى السياسات الاقتصادية من حيث متطلباتها وعملياتها وإنجازاتها ونتائجها وآثارها على الفرد والمجتمع. وعند ذلك يمكن أن تتأكد مدى فاعلية السياسة العامة وكفائتها وبالتالي الاطمئنان إلى حقيقة معطياتها وما يترتب على أهدافها من متحققات، وهذا هو المنطق العملي لموضوع أو مفهوم أو نظرية السياسات الاقتصادية العمومية ضمن إطارها الكلي في البنية والتحليل.

قائمة المراجع:

أولاً : باللغة العربية

1. أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، مطبعة البيان التجارية، دبي، 1994.

2. أماني قنديل، معايير التقييم في علم السياسة، مطبعة أطلس، القاهرة، 1989.

3. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان، 1999.

4. سلوى شعراوي، الاتجاهات الحديثة في تحليل السياسات العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، 2000.

5. علي الدين هلال وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، مطبعة أطلس، مصر، 1994.

6. فهمي خليفة الفهداوي، السياسية العامة منظور كلي في البنية والتحليل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001.

7. فهمي خليفة الفهداوي، الإدارة في الإسلام، المنهجية والتطبيق والقواعد، دار المسيرة، عمان، 2001.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. D. G. kousoulas, On Government and Politics, 5ed, New York, Cole Publishing, 1984.

2. Edward A. Suchman, Evaluation Research, New York, Russell Sage Foundation, 1967.

3. Henry Teune, Macro Theoretical Approaches To public Analysis: The Fiscal Crisis of American Cities, Annals AAPSS: Vol 434, november, 1977.

4. Thomas R .Dye, Understanding public policy, 7ed, New jersey, prentice Hall, Englewood Cliffs, 1992.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1996-2015)

Role of Governance and Institutional Environment in Attracting FDI to Algeria Empirical Study for the period (1996-2014)

د. بن دبيش نعيمة جامعة مستغانم-الجزائر
أ. بوطلاعة محمد المركز الجامعي ميلة-الجزائر

تاريخ التسليم:(01 /03/ 2017)، تاريخ القبول:( )

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الحوكمة والمناخ المؤسساتي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 1996-2015، وقد تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في بعض مؤشرات الحوكمة والبيئة المؤسسية وهي الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي، نوعية الأطر التنظيمية، ومكافحة الفساد. والنتائج أظهرت أن معظم هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات هذا الاستثمار، أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، المناخ المؤسساتي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract

This study seeks to measure the impact of governance and the institutional climate on the flow of foreign direct investment towards Algeria during the period 1996-2015. and we have used the foreign direct investment as dependent variable, and the independent variables were represented in some indicators of governance and institutional environment namely economic freedom, property rights, political stability, regulatory quality and control of corruption. The results showed that most of these indicators are statistically significant since there is a positive correlation between the index of economic freedom, property rights, political stability and foreign direct investment flows to Algeria, while there is a negative correlation relationship between the index of the quality of regulatory quality and the flows of this investment , and for the control of corruption, the results showed that there was no link between FDI and Algeria.

Keywords: Governance, institutional environment, Foreign Direct Investment.

المقدمة:

نتيجة للأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ازداد تنافس الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. فقد قامت الجزائر كبقية دول ومناطق العالم بتوفير عوامل جذب هذه الاستثمارات وعلى رأسها الحوافز الضريبية، الاستقرار الاقتصادي، اتساع حجم السوق، والإمكانيات الطبيعية والبشرية ...، إلا أنه بالرغم من ذلك لا يزال حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إليها ضعيفا مقارنة بدول أخرى.

وبالارتباط مع ما توصلت إليه الهيئات والمنظمات الدولية وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت معرفة الخلل بين توفر هذه العوامل وبين ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت إلى عوامل أخرى غير العوامل التقليدية وهي مرتبطة بالمناخ المؤسساتي أو ما يعرف بالحكم الراشد.

وبالتالي فإن الإشكالية المطروحة: **إلى أي مدى يؤثر المناخ المؤسساتي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟**

أولا: فرضيات الدراسة: من أجل الوصول إلى حل للإشكالية السابقة سوف نرتكز على الفرضيات التالية:

- إن لمؤشرات المناخ المؤسساتي والحكم الراشد أثر إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

-تؤثر مؤشرات المناخ المؤسساتي والحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة.

ثانيا: أهداف الدراسة

في إطار إشكالية البحث وأهميته يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم الحكم الراشد والمناخ المؤسساتي.
- تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معرفة علاقة وأثر مؤشرات المناخ المؤسساتي والحكم الراشد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومحاولة قياس ذلك.

ثالثا:حدود الدراسة

- **الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على التعرف على مدى مساهمة مؤشرات المناخ المؤسساتي والحكم الراشد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الحد المكاني:** الجزائر.
- **الحد الزماني:** الفترة من 1996-2015.

رابعا: منهجية الدراسة

سوف نعتمد على المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري للعلاقة بين المناخ المؤسساتي، الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين نعتمد على الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي لقياس أثر مؤشرات الحكم الراشد والبيئة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

خامسا: هيكلة الدراسة: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور على الشكل التالي:

المحور الأول: المقاربة المعرفية للحوكمة والمناخ المؤسساتي.

المحور الثاني: ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد والمناخ المؤسساتي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر الحكم الراشد والمناخ المؤسساتي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المحور الأول: المقاربة المعرفية للحوكمة والمناخ المؤسساتي

إن النماذج النظرية المتعلقة بأنشطة الاستثمار الأجنبي غالبا ما تتضمن بعض الفوائد الامتدادية إلى الاقتصاديات المحلية، ففي كثير من الأحيان تميل الدول المضيفة –خاصة الناشئة والنامية منها- إلى تقديم الحوافز المختلفة مثل الإعفاء الضريبي، تراخيص الاستثمار، الاستقرار الاقتصادي، من أجل جذب المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات (Fletcher. k , 2002). ففي حين أن هذه الحوافز المباشرة أظهرت أنها تلعب دورا فعالا، لكن النتائج التجريبية تشير إلى أن الفوائد الامتدادية من الاستثمار الأجنبي المباشر هي قابلة للتحقيق فقط عندما يتم استيفاء بعض الشروط المحلية في بحث الظروف المحتملة.

وفي السنوات الأخيرة بدأ الكتاب التركيز على عاملين متداخلين ومرتبطين ارتباطا وثيقا، وهما الحوكمة والمناخ المؤسساتي، حيث وجدوا أن الحوكمة الجيدة (الحكم الراشد) وجودة المناخ المؤسساتي في الدول المضيفة لها أثر ايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Benassy-Quere, 2005).

I- مفهوم الحكم الراشد:

لقد شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور القطاع الحكومي عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاية كافيتين، كما أن فكرة ومنهجية الحكم الراشد غدت خلال السنوات الأخيرة على قدر كبير من الأهمية للدول سواء النامية أو المتقدمة منها، نظرا لما يوفره من بيئة ملائمة وسليمة، وما يرتكز عليه من مبادئ تعكس الشفافية والمساءلة والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون، هذا ما يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن الحوكمة وجدت إمداد معين للحكم الديمقراطي الذي يؤكد على أهمية شرعية الحكومة وانفتاحها على المجتمع المدني، وهذا يعني باختصار إشراك جميع أطراف مؤسسات الدولة في عملية صنع السياسة العامة، أي لا يكون القرار مقتصرا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة، وكذلك توفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة والمواطنين بشفافية ووضوح، وتحديد مسؤولية وحقوق المسؤولين وواجباتهم عن إدارة

الدولة أو المؤسسة، وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات.

فالبنية الأساسية للحكم الراشد معقدة، وذات مفهوم متعدد الأوجه يتجلى عموما في مساءلة البلاد، الحرية الاقتصادية، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، القرار التنظيمي، حقوق الملكية، ومكافحة الفساد (Kaufman, et al, 2003).

فلقد عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه " الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية" (درويش محمد فهيم، 2010، ص 173).

وأكد البنك الدولي على أن مضمون القوة التي تستخدمها الدولة لابد أن تقوم في فحواها على احترام أفراد المجتمع مع إشراك الجهات الرسمية وغير الرسمية في تسيير الشؤون العمومية وتقديم الخدمات للصالح العام (Programme International de l'Association des Collègues Communautaires du Canada, 2005, p 4). في إطار مجموعة من الآليات القانونية والعمليات السياسية من أجل توزيع القيم المادية والمعنوية على أفراد المجتمع لتحقيق متطلباتهم وأهدافهم.

كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف الحكم الراشد بعد سنتين من تعريف البنك الدولي، على أنه "ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات"، لهذا فهو يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم المدنية والقانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم (Danielle Resnick and Regina Birner, 2006, p8).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت الحكم الراشد على أنه: "استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" (Sakiko Fukuda-Parr and Richard Ponzio, 2002, p2).

II- ماهية المناخ المؤسساتي:

إن المناخ أو البيئة المؤسسية عامل آخر مرتبط بالحوكمة، فلقد كثر الحديث عن دور المناخ المؤسساتي في التأثير على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وذلك لما يمثله هذا المناخ من استقرار سياسي وأمني ووجود نظام قضائي عادل وصارم اتجاه جميع فئات الشعب قادر على تحقيق العدالة والمساواة، بالإضافة إلى سيادة القواعد القانونية وسموها ووضوح الصورة أمام الأجانب في مجال تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وغياب مظاهر الاستبداد ومصادرة وتأميم الممتلكات الخاصة، بالإضافة إلى ثبات السياسات الاستثمارية المطبقة من طرف الدولة على المدى البعيد والمتوسط وهذا كله لا يتحقق إلا في ظل رشادة الحكم.

ويعرف المناخ المؤسساتي بأنه: "أنظمة القوانين الرسمية، التنظيمات، الإجراءات، الاتفاقيات الغير رسمية، والمعايير التي توسع، تصيغ، وتقيد النشاط السوسيو اقتصادي، والسلوك" (Leonardo Bacchetti and Nada Kobeissi, 2009, p 7).

كما عرف بأنه: "مجموعة القواعد الأساسية السياسية، الاجتماعية والقانونية التي تضع الأساس للإنتاج، التبادل والتوزيع" (Davis. E, and North. D, 1971, pp 6-7).

أما (Nunnenkamp) فقد اقترح أنه سيكون من الصعب على الدول النامية الحصول على الفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي إذا كانت تعاني من ضعف المؤسسات (Nunnenkamp. P, 2004).

كما أن (Bevan, et al) وجدوا علاقة إيجابية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعية المؤسسات الرسمية في مجالات مثل الملكية الخاصة للأعمال، إصلاح القطاع المصرفي، التبادل الأجنبي وتحرير التجارة، والتنمية القانونية (Bevan. A., Estrin. S and Meyer. K, 2004).

المحور الثاني: ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد والمناخ المؤسساتي على الاستثمار الأجنبي المباشر

I- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وهو بمثابة ظاهرة متعددة الجوانب، إذ يظهر ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل و كامل لهذه الظاهرة، ويعتبر تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الأشمل من بين التعاريف، حيث عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت" (بلال لوعيل ، شتاء -ربيع 2015، ص127).

فالاستثمار الأجنبي مهم جدا في دفع عجلة النمو، فلقد أصبحت العديد من الدول النامية تعي أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوليه اهتماما من المحافظ الاستثمارية والقروض البنكية، وذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكن جنيها من وراءه بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، فهو يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، والتي من شأنها نقل التكنولوجيا (سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، 2007، ص 5). وهذا ما أكدته دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) ، التي أجريت على مجموعة من الدول منها: الصين، ماليزيا، سنغافورة، وتايلاند، حيث أوضحت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له، إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية (OCDE, 1998, p 17).

II- العلاقة بين الحوكمة، المناخ المؤسساتي والاستثمار الأجنبي المباشر:

توفر الحوكمة الجيدة والبيئة المؤسسية تصور أفضل لوضعية بيئة الأعمال المحلية، فهي تمكن من تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في البلد المضيف وتقدم للمستثمرين المحتملين معلومات موثوقة أكثر عند إجراء اختيار البلدان المضيفة، ويتم استخدام متغيرات مختلفة كوكيل (مؤشر) عن الحوكمة والبيئة المؤسسية، وفي هذه الدراسة سنركز على بعض ما يتعلق ببيئة الأعمال في الدول النامية، وهي: الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، نوعية الأطر التنظيمية، الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد (أو غياب الشفافية).

1- **الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر:** عرفت من طرف (O'Doriscoll et al) على أنها: "غياب حكومة الإكراه أو تقييد الإنتاج، التوزيع أو استهلاك السلع والخدمات الذي يفوق اللازم من طرف المواطنين للحماية والحفاظ على الحرية نفسها" (O'Doriscoll. P, Holmes. K & Kirkpatrick. M,2001).

حيث يعتبر هذا المؤشر أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين، وهو يهتم بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها بمرور السنوات في مجال الحرية الاقتصادية (عميروش محند شلغوم، 2012، ص 104) .

ويعتمد هذا المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات (بولرياح غريب، 2012، ص 107).

وقد وجدت العديد من الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منها دراسة (Sánchez-Robles. B and Bengoa-Calvo.M, 2002) التي أجريت على عينة من دول أمريكا اللاتينية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما كان مستوى الحرية الاقتصادية أعلى كلما أدى ذلك إلى زيادة جاذبية البلد المضيف للمستثمرين المحتملين (Sánchez-Robles. B & Bengoa-Calvo.M, 2002).

وكذلك دراسة (Rahim.Q, 2007) التي ركزت على سبع دول من شرق آسيا، ووجدت أن الحرية الاقتصادية محدد مهم وقوي للاستثمار الأجنبي المباشر (Rahim Quazi, 2007, pp 329-344).

لكن تجدر الإشارة إلى أن الحرية الاقتصادية لن يكون لها معنى إذا كان الأفراد لا يملكون حقوق آمنة في الممتلكات، كما أن ضعف حماية حقوق الملكية من المؤكد أن تمنع الاستثمار وتضعف عملية نظام سوق الصرف (Gwartney. J, Lawson. R and Emerick. N, 2003).

2- **حقوق الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر:** فيما يتعلق بهذا العنصر فقد أعلن (Globerman and shapiro, 2003) بأن حماية أصول القطاع الخاص من الاستيلاء الاستبدادي المباشر أو غير المباشر

يشجع خفض تكلفة استثمارات الشركات الأجنبية، فالحماية ضرورية للشركات من أجل متابعة الاستثمارات الجديدة والتأكد من أنها ستحقق لهم أرباحا، فمن دون هذا الربح المحفز، المستثمر سيكون لديه الكثير من الدوافع لتحمل المخاطر والاستثمار (Drabek. Z, Payne. W, 2001). فسوء الحماية يمنع الاستثمار ويضعف عملية نظام سوق التبادل، حيث وجد الكتاب بأن غياب حقوق الملكية الفكرية له أثر سلبي كبير على تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر (Lee. J-Y and Mansfield. E., 1996, pp: 181-186).

فالأفراد والشركات الأجنبية تحفز للاستثمار بالدولة المضيفة عندما يتم تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود، ويتم هذا عندما تكون سيادة القانون قوية تضمن بيئة شفافية، مستقرة ويمكن التنبؤ بها والتي تلزم الحكومات المحلية على تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وحقوق الأشخاص (Bingham centre for rule of low, Britich Institute of International and Comparative Law, 2015, p 19).

وهذا ما توصلت إليه دراسة (John Seth Alexander 2014) التي أجراها لإثبات العلاقة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1980-2010، وذلك بفحص تأثير عناصر سيادة القانون والمتمثلة في العقود وحماية حقوق الملكية، حقوق السلامة الجسدية، مكافحة الفساد، استقلال القضاء، وحماية حقوق العمال. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن عنصر حماية حقوق الملكية محفز مهم للاستثمار في هذه الدول (John Seth Alexander, 2014, p 33).

3- **نوعية الأطر التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر:** يؤكد هذا العنصر على جودة المناخ الاستثماري بالدولة الذي يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة (صفيح صادق، 2015/2014، ص 117). حيث يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، ص 2).

ففي دراسة قام بها (Rammal.H.G and Zurbruegg.R 2006) أظهرت نتائجها بأن التدهور في فعالية وتطبيق قوانين الاستثمار (مثل الرقابة على الأسعار، التنظيم المفرط في التجارة الخارجية وتنظيم الأعمال) يكون له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول الآسيان محل الدراسة وهي عوامل مهمة في شرح الاتجاه الهبوطي الأخير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg, 2006, p 401).

حيث يتطلع المستثمرون أيضا إلى القوانين واللوائح الواضحة والهيئات الإدارية الفعالة لتطبيق التشريعات، لكن في كثير من البلدان فإن المشاكل تنشأ عندما تكون القوانين مفرطة، تعد وتنفذ بطرق تعسفية والأعراف الغير فعالة التي تميل إلى زيادة تكلفة الدخول، والحد من المنافسة ومنع الاستثمار الأجنبي (Sun. X, 2002).

حيث توصلت دراسة قامت بتحليل مختلف الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتسجيلات التجارية في 32 دولة نامية، حيث ذكرت بالمعدل أن المستثمر يحتاج إلى الامتثال ل 53 إجراءا مختلفا الذي ينجم عنه التاخر ب 443 يوم في إنشاء الأعمال التجارية، وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وذكرت ذات الدراسة أن ارتفاع التكاليف الإدارية والتنظيمية تخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة (Morisset. J and Neso. O, 2002).

4- الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر: يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب (مفيد ذنون يونس، عدنان دهام أحمد، 2012، ص 192).

فمن المعلوم أنه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي، وغياب احتمالات نشوب حروب أو صراعات داخلية تؤدي إلى عدم الاستقرار، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح، أي كلما كان احتمال التأميم أو المصادرة وزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، يؤثر بشكل سلبي على زيادة تدفقات الاستثمار.

وتتمثل أهم قنوات تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة في تخفيض درجة المخاطرة، و حماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم (على عباس، 2007، ص 75).

فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الفساد السياسي الذي يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة والسليمة وتغييب فرص الاستثمار الناجح، فمثلا تعرف دولا كالعراق، باكستان وأفغانستان حالة من التوقف التنموي وشلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ما تعرفه هذه المناطق من نزاعات سياسية وحروب (حساني بن عودة، 2011/2010، ص 74).

فلقد أوضحت دراسة (Basi 1963) أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من (Schneider and frey, 1985) شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976، 1979، 1980، أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر (عمر صقر، 2000، ص ص 54-55).

5- **مكافحة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:** تشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد على أنه يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بداية 1990 انتبه الباحثين في مجال الأعمال التجارية الدولية إلى العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجد (Hines and James 1995) أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، فإن الفساد يوثر سلبا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (المراقب خلال الفترة 1977-1982) في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه النتيجة تتفق مع الحجج النظرية المقترحة من قبل الباحثين (Hines. Jr, James R, 1995).

حيث يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، فهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء (سمر عادل حسين ، 2014، ص 138) ، كما أنه يقلل من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباءا إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق (Tanzi .v1998, p 583) ، كما أنه يؤدي إلى إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثّم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية (زياد عربية ، 2005، ص 5).

فقد توصل (Wei 2000) في دراسة لعينة متكونة من 45 دولة مضيفة خلال الفترة (1990-1991) والتي خلصت إلى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كارتفاع معدل الضرائب المفروض على الشركات الأجنبية (Shang-Jin Wei, 2000, p 8).

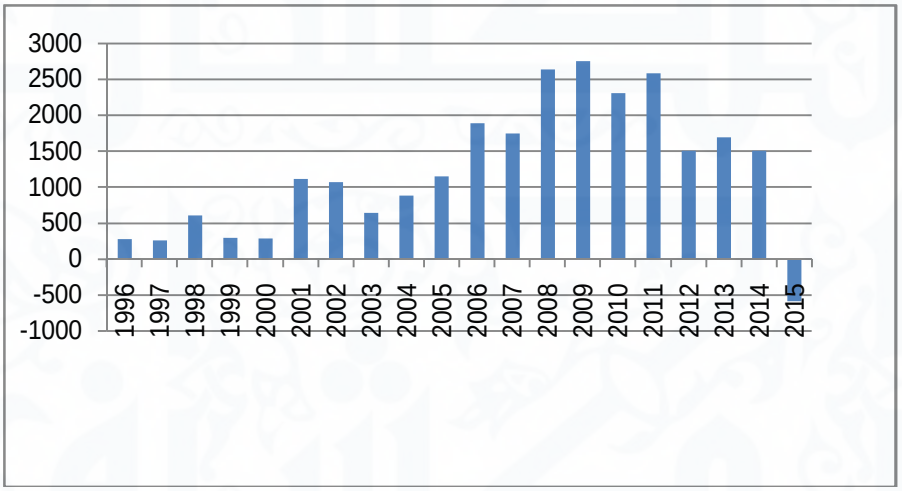
المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر الحكم الراشد والمناخ المؤسساتي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

I- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية تطورات إيجابية خلال الآونة الأخيرة لتصل إلى 1.8 تريليون دولار سنة [2015] (UNCTAD, 2016, p 3) ، وهذا حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2016، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل غالبية الدول، لكن بالرغم من هذه التطورات إلا أن تدفقات هذا الاستثمار الواردة إلى الجزائر ما زالت ضعيفة إذ تشكل نسبة -1.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة المينا.

وفيما يلي سنعرض في الشكل الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2015.

الشكل رقم (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2014 (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

يتضح من خلال الشكل السابق أنه في فترة نهاية التسعينات (1996-2000) كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ضعيفة نوعا ما وذلك بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، فقد كانت معظم هذه الاستثمارات مقتصرة على الجانب النفطي، وفي سنة 2001 عرف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا نوعيا حيث وصل إلى 1113 مليون دولار بعدما كان 280 مليون دولار في سنة 2000، ويرجع ذلك إلى استقرار الأوضاع الأمنية وفتح السوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية لاسيما في قطاع الاتصالات.

وتماشيا مع الحوافز الضريبية التي تضمنها الأمر 03-01 المتعلق بالاستثمار، تواصل ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى أقصى قيمة له في سنة 2009 حيث بلغ 2754 مليون دولار، غير أن هذه القيمة تبدو ضعيفة إذا ما قورنت بدول أخرى كمصر والمغرب، ثم بعد ذلك بدأ في التدهور والانخفاض ليبلغ أدنى قيمة له في سنة 2015 وهذا حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

II- تحليل أثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر:

لغرض إثبات فرضية البحث المتمثلة في وجود أثر إيجابي لمتغيرات الحكم الراشد والبيئة المؤسسية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، سوف نتبع الخطوات التالية:

1- صياغة النموذج وتقدير معلماته: تتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل الاقتصاد القياسي. والمتغيرات المستخدمة في الدراسة هي:

1-1- المتغير التابع: ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، و في دراستنا اعتمدنا على معدل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحصلنا عليه من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

1-2- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في: الحرية الاقتصادية **(EF)**؛ حقوق الملكية **(PR)**؛ نوعية الأطر التنظيمية **(RQ)**؛ الاستقرار السياسي **(PS)**؛ مكافحة الفساد **(CC)**.

و قد تم الحصول على بيانات المتغيرين الأولين **(EF, PR)** من مؤسسة Heritage Foundation وصحيفة وول ستريت جورنال، والثلاث متغيرات المتبقية من قاعدة بيانات البنك الدولي (WGI)، وتجدر الإشارة إلى أنه تم نقل ترتيبات أو درجات هذه المتغيرات من مصادر بيانات مختلفة لذلك لم تكن اتجاهات الوحدات متماثلة، على سبيل المثال: تتراوح درجات الحرية الاقتصادية بين 0 و 5، حيث تشير الدرجة المنخفضة إلى حرية أفضل، في حين تراوحت درجات نوعية الأطر التنظيمية بين 0 و 100 حيث أعلى درجة تعني بيئة عمل جيدة، ولتسهيل العمل قمنا بتحويل هذه الدرجات إلى معايير حيث في جميع الحالات فإن الدرجة الأعلى تشير إلى ظروف أفضل.

2- نموذج الدراسة:

إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك لتميز بيانات تطور هذه المتغيرات بالاستقرار، يكون كالتالي:

$$Fdi_i=a_0+a_1EF_i+a_2PR_i+a_3RQ_i+a_4PS_i+a_5CC_i+\mu_i$$

وبما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نموذج الانحدار التي تعطي علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، وذلك عند مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية ومختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي (EViews-8) في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختبارها . والنتائج المتحصل عليها هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): نتائج تقدير أثر الحكم الراشد والمناخ المؤسساتي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
C	0.006503	0.006008	1.082390	0.4112

EF	1.421508	0.129663	10.963097	0.0005
PR	1.183694	0.384295	3.080170	0.0116
RQ	-2.728577	0.677248	-4.026084	0.0001
PS	1.337821	0.444076	3.012596	0.0131
CC	0.627472	1.436351	0.436851	0.6715
R^2=0.928674		**F**=18.82706		**DW**=1.298034

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (EViews-8)

إذن معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

Fdi=0.006503+1.421508*EF+1.183694*PR-
2.728577*RQ+1.337821*PS+0.627472*CC

3- الدراسة الإحصائية للنموذج:

3-1- اختبار معنوية المعالم:

تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معلمات النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة (المفسرة) على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$H_0 : a_1=a_2=a_3=a_4=a_5 =0$ فرضية العدم

$H_1 : a_1\neq a_2\neq a_3\neq a_4\neq a_5 \neq 0$ الفرضية البديلة

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي يوضح القيم المحسوبة للمعلمات t_{cal} والقيم الجدولية للمعلمات t_{tab} والتي نقوم باستخراجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5%، وبدرجة حرية df=n-k=20-5=15، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): اختبار ستودنت لجميع المعلمات

المقدرات	المعاملات	t_{cal}	t_{tab}	الاحتمال
الثابت	a_0	1.082390	2.131	0.4112
EF	a_1	3.250796	2.131	0.0005
PR	a_2	3.080170	2.131	0.0116
RQ	a_3	-4.026084	2.131	0.0001

PS	a_4	3.012596	2.131	0.0131
CC	a_5	0.436851	2.131	0.6715

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على جدول ستودنت ومخرجات (EViews-8)

- بالنسبة لمعامل الثابت a_0، نلاحظ أن $/t_{cal}/<t_{tab}$ ،وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن الثابت غير معنوي، بالإضافة إلى أن prob>0.05 وبالتالي لا يمكن قبول الثابت في النموذج.
- بالنسبة لمعامل الحرية الاقتصادية a_1، نلاحظ أن $/t_{cal}/>t_{tab}$، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الحرية الاقتصادية له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن prob<0.05 وبالتالي يمكن القول أن الحرية الاقتصادية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل حقوق الملكية a_2، نلاحظ أن $/t_{cal}/>t_{tab}$، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير حقوق الملكية له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن prob<0.05 وبالتالي يمكن القول أن حقوق الملكية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل نوعية الأطر التنظيمية a_3، نلاحظ أن $/t_{cal}/>t_{tab}$، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير نوعية الأطر التنظيمية له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن prob<0.05 وبالتالي يمكن القول أن نوعية الأطر التنظيمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي a_4، نلاحظ أن $/t_{cal}/>t_{tab}$، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الاستقرار السياسي له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن prob<0.05 وبالتالي يمكن القول أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد a_5، نلاحظ أن $/t_{cal}/<t_{tab}$ ،و بالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن متغير مكافحة الفساد غير معنوي، بالإضافة إلى أن prob>0.05 وبالتالي يمكن القول أن مكافحة الفساد لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

معامل التحديد R^2:

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2=0. 0.9286، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وهي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 92.86% من التغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة، أما النسبة الباقية والمقدرة ب 7.14% فهي تفسرها عوامل أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج والمتضمنة في حد الخطأ μ_i.

اختبار فيشر F:

يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، حيث تستخدم الإحصائية الفرضيات التالية:

$H_0 : a_1=a_2=a_3=a_4=a_5 =0$ فرضية العدم

$H_1 : a_1\neq a_2\neq a_3\neq a_4\neq a_5 \neq 0$ الفرضية البديلة

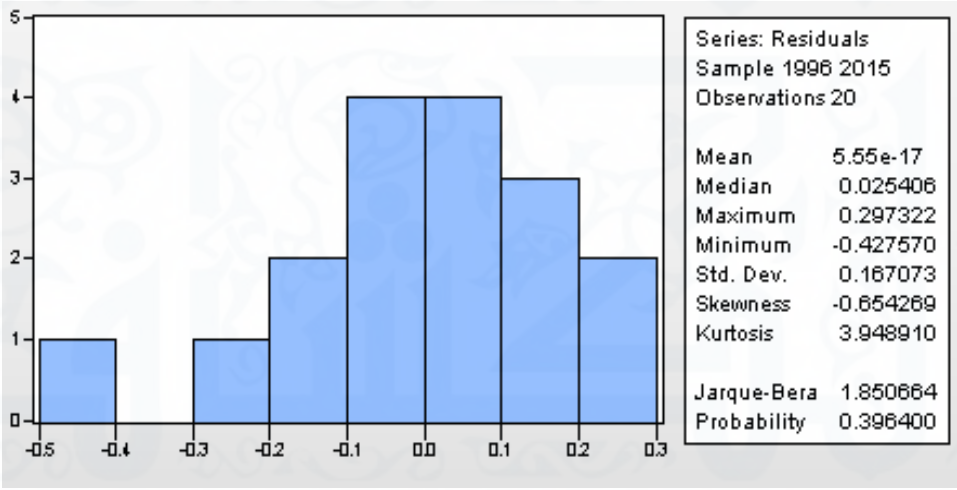
نقوم بحساب F_{tab} انطلاقا من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5 % وبدرجة حرية البسط K=5، ودرجة حرية المقام n-k-1=20-5-1=14

نلاحظ أن $F_{cal}= 18.82706>F_{tab}=2.95$ ، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أن كل المعاملات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، وهذا يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذن النموذج ككل له معنوية.

3-3- تشخيص صلاحية النموذج:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test):

الشكل رقم (2): اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات EViews-8

نلاحظ أن prob=0.39 >0.05 وبالتالي القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل فرضية العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

ب- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الشكل رقم (3): اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.340388	Prob. F(1,9)	0.5739
Obs*R-squared	0.619524	Prob. Chi-Square(1)	0.4312

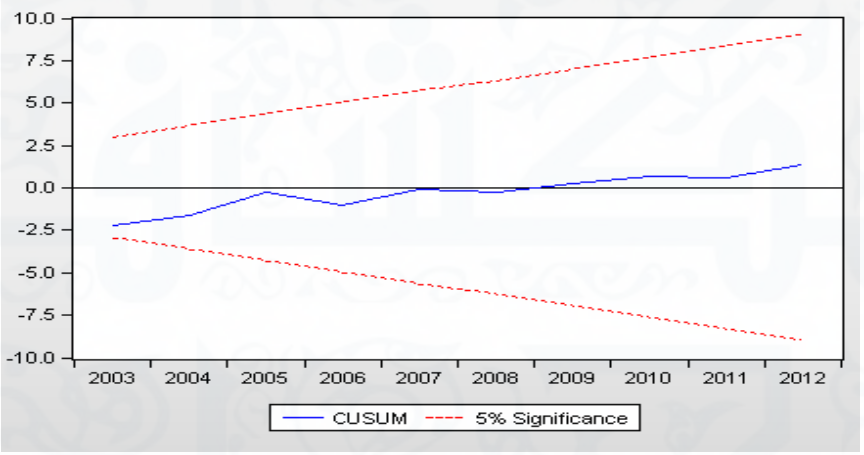
المصدر: مخرجات EViews-8

نلاحظ أن Prob=0.4312>0.05 وبالتالي قيمة Khi-deux المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل فرضية العدم أي نرفض وجود ارتباط ذاتي لحدود الخطأ العشوائي.

وتؤكد على ذلك القيمة الإحصائية (Durbin-Watson) التي يسمح برنامج (EViews 8) بالحصول عليها والتي قدرت ب DW=1.298034 وقيمة هذه الإحصائية تقع في المجال [DU,DL] (حيث DL=0.79 و DU=1.99 وهي قيم الإحصاءات الخاصة باختبار دربن واتسن الجدولية)، أي أن قيمة DW تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج التأثيرات العشوائية.

ج- اختبار إستقرارية النموذج:

الشكل رقم (4): اختبار Cusum



المصدر: مخرجات EViews-8

نلاحظ من خلال الشكل أن المنحنى يقع داخل الحدود المسموح بها، وبالتالي فإن النموذج مستقر عبر الزمن.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت ملائمة، وهذا يعني أن النموذج جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف متغيرات الحوكمة والمناخ المؤسساتي.

4- التفسير الاقتصادي للنموذج:

- ✓ نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في الحرية الاقتصادية ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 1.42%، ويمكن تفسير ذلك في أن ارتفاع الحرية الاقتصادية تعني نقص التدخل الحكومي في الاقتصاد والذي ينجر عنه خفض القوانين واللوائح وكذلك استقرار في السياسة النقدية وهذا ما يفضله المستثمر الأجنبي.
- ✓ كما نلاحظ أيضا وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر حماية حقوق الملكية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في حماية حقوق الملكية ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 1.18%، ويمكن تفسير ذلك في أن المستثمر الأجنبي يفضل الدولة التي تتوفر فيها سيادة القانون ونظام قانوني فعال الذي يطبق الأحكام والقوانين المتعلقة بتنفيذ العقود وحماية ممتلكات الأفراد وبالخصوص حماية الملكية الخاصة من إجراءات نزع الملكية.
- ✓ أما بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي فقد أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في الاستقرار السياسي ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 1.33%، ويمكن تفسير ذلك في أن الاستقرار السياسي تنجر عنه استقرار في السياسات العامة للدولة، وأيضا تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم.

- ✓ أما مؤشر نوعية الأطر التنظيمية فقد أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية سلبية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في نوعية الأطر التنظيمية ب 1% تؤدي إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ب 2.72%، ويمكن تفسير ذلك بأن تعقد الإجراءات الإدارية في هذه الدولة والإفراط فيها لا سيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب، كلها إجراءات تؤثر سلبا وتعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.
- ✓ أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد، فقد أظهرت النتيجة عدم وجود أي علاقة معنوية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وتفسير ذلك في أنه يمكن أن يفضل المستثمرين الأجانب الدولة التي يكون فيها الفساد وذلك بسبب ما ينجر عنه من تخفيف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية، كما قد يكون وسيلة لتفادي التعقيدات البيروقراطية.

نتائج الدراسة والتوصيات:

توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة معنوية بين معظم مؤشرات البيئة المؤسسية، الحكم الراشد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد إلى الجزائر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، وكانت طبيعة تلك العلاقات كما يلي:

- وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية، حماية حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكانت معاملات الانحدار 1.42، 1.18، 1.33 على التوالي.
- تأثير مؤشرات المناخ المؤسساتي والحكم الراشد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المختارة في العينة متفاوت، إذ يأتي مؤشر الحرية الاقتصادية في المقدمة، ثم يليه مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر حماية حقوق الملكية، ويظهر هذا التفاوت من خلال قيمة معاملات الانحدار، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- وجود علاقة سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- عدم وجود أي علاقة بين مؤشر مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

وانطلاقا مما سبق، ومن أجل تحسين وجها لوجه جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي أن تهدف السلطات العامة في الجزائر إلى تصحيح الخلل في دولتها، وتنفيذ الإصلاحات الداخلية الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية التي تعمل على تحسين تكيفها المؤسساتي قبل الشروع في عملية تحرير التجارة. وفي هذا الإطار يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- تعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي.
- تفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة، وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني.
- تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سيادة القانون واستقلال جهاز القضاء، وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتفعيل المساءلة على تصرفات المسئولين.
- إصلاح النظام القضائي، وفقا لمبادئ تبسيط الإجراءات والكفاءة لاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب في النظام القضائي، وكذلك تفعيل هذا النظام في تطبيق الأحكام والقوانين المتعلقة بحماية ممتلكات الأفراد.
- تقليل القيود التنظيمية المطبقة على المستثمرين الأجانب، وأيضا تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- وأخيرا يجب على الجزائر أن لا تهتم بكمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب ولكن أيضا بكيف سيتم استخدام هذه التدفقات لتعزيز النمو والحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل بين المناطق.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2002)، ***تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى***، الكويت.

2- بلال لوعيل (شتاء -ربيع 2015)، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، العددان 69-70، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر.

3- بولرباح غريب (2012)، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، *مجلة الباحث*، العدد 10، ، جامعة ورقلة.

4- حساني بن عودة (2011/2010)، ***أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر***، مذكرة ماجيستير في الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران.

5- درويش محمد فهيم (2010)، ***مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد***، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.

6- زياد عربية (2005)، **الفساد**، *مجلّة دراسات إستراتيجية*، العدد 16، جامعة دمشق.

7- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي (2007)، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة لعينة من الدول العربية-**، *مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية*، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

8- سمر عادل حسين (2014)، **الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته**، *مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات*، العدد السابع.

9- صفيح صادق (2015/2014)، ***الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

10- على عباس (2007)، ***إدارة الأعمال الدولية***، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.

11- عمر صقر (2000)، ***العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة***، الدار الجامعية، مصر.

12- عميروش محند شلغوم (2012)، ***دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية***، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.

13- مفيد ذنون يونس، عدنان دهام أحمد (2012)، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم**، *مجلة تنمية الرافدين*، العدد 109، المجلد 34، العراق.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Benassy-Quere, et al (2005), **Institutional Determinants of Foreing Direct Investment**, *CEPII*, Working Paper N° 2005-05.
2- Bevan. A., Estrin. S and Meyer. K (2004), **Foreign Investment Location and Institutional Development in Transition Economies**, *International Business Review*, 13(1):43-64.
3- Bingham centre for rule of low, Britich Institute of International and Comparative Law (2015), **Risk and Return - Foreign Direct Investment and the Rule of Law**, Hogan Lovells.
4- Danielle Resnick, Regina Birner (2006), **Does Good Governance Contribute to Pro-Poor Growth?: A Review of the Evidence from Cross –Country studies**, DSGD Discussion paper n° 30, *International Food Policy Research Institute*, Washington.
5- Davis. E, and North. D (1971), **Institutional Change and American Economic Growth**, *Cambridge University Press*.
6- Drabek. Z, Payne. W (2001), **The Impact of Transparency on Foreign Direct Investment**, World Trade Organization, Economic Research and Analysis Division, *Staff Working Paper* ERAD-99-02.
7- Fletcher. K (2002, August 16-17) , **Tax Incentives in Cambodia**, Lao PDR and Vietnam, Paper prepared for the IMF Conference on Foreign Direct Investment for Cambodia, Lao PDR and Vietnam, Hanoi, Vietnam.
8- Globerman. S, and Shapiro. D (2002), **Global Foreign Direct Investment Flows ; The Role of Governance Infrastructure**, *Working Paper*.
9- Gwartney. J, Lawson. R and Emerick. N(2003) , ***Economic Freedom of the World***, Annual Report.
10- Hines. Jr, James R (1995), **Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977**, *National Bureau of Economic Research (NBER)*, Working Paper 5266.
11- Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg (2006, August), **The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets**, *International Business Review*, Volume 15, Issue 4.
12- John Seth Alexander (2014, August 20-31), **Foreign Direct Investment, the Rule of Low, and the New Institutionalism :**

Explaining FDI in the Developing World, Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Amirican Political Science Association, Washington, D.C

13- Kaufman, et al (2003), **Governance Matter III, Updated Indicators 1996-2002**, *World Bank*, Working Paper.

14- Lee. J-Y and Mansfield. E (1996), **Intellectual Property Protection and U.S.A Foreign Direct Investment** , *Review of Economics and Statistics*, 78:181-186.

15- Leonardo Bacchetti and Nada Kobeissi (2009, December) , **Role of Governance and Institutional Environment in Affecting Cross Border M&As, Alliances and Project Financing: Evidence from Emerging Markets**, *Centre for Economic and International Studies*, Research Paper Series, Vol. 7, Issue 6, No. 156.

16- Morisset. J and Neso. O (2002, May), **Administrative Costs to Foreign Investment in Developing Countries**, *World Bank's Policy working paper* , N° 1287.

17- Nunnenkamp. P (2004), **To What Extent Can Foreign Direct Investment Help Achieve International Development Goals?**, *World Economy*, 27(5).

18- OCDE (1998), **Recent trends in Foreign Direct Investment** , Survey of OCDE work on international investment.

19- O'Doriscoll. P (2001), Holmes. K & Kirkpatrick. M, **Index of Economic Freedom**. *Heritage Foundation and Wall Street Journal*.

20- Programme International de l'Association des Collègues Communautaires du Canada (2005)**, La Bonne Gouvernance : L'affaire de tous**, Ottawa.

21- Rahim Quazi (2007), **Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia**. *Journal of the Asia Pacific Economy*, 12(3): 329-344.

22- Sakiko Fukuda-Parr and Richard Ponzio (2002, December)**, Governance : Past, Present, Future**, Draft paper for Fourth Global Forum: Dialogue and Partnerships for the Promotion of Democracy and Development, Morocco.

23- Sánchez-Robles. B & Bengoa-Calvo.M (2002), **ForeignDirect Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin-America. Universidad de Cantabria**, Economics Working Paper N° 4/03.

24- Shang-Jin Wei (2000, February) , **How taxing is corruption on international investors ?,** *The Review of Economics and Statistics*, N° 1.

25- Sun. X (2002), **How to Promote FDI? The Regulatory and Institutional Environment for Attracting FDI**, Paper presented at the Capacity Development Workshops and Global Forum on Reinventing Government on Globalization, Role of the State and Enabling Environment, Marrakech, Morocco..

26- Tanzi .v (1998), **Corruption around the world : causes, consequences, scope and cures**, Staff papers-International Monetary Fund, vol.45, N° 4.

27- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2016), **World Innestment Report 2016**, United Nations.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

دراسة تحليلية لمعرفة واقع جودة الخدمات البنكية من وجهة نظر الزبون

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي-

An analytical study to know the reality of the quality of banking services from customer's view

- study in agricultural and rural development bank- Oum El Bouaghi agency-

د. عسول محمد الأمين ، جامعة باتنة1، الجزائر.

تاريخ التسليم:(12 /2017/02)، تاريخ التقييم:(19 /2017/03)، تاريخ القبول:(07/ 2017/04)

الملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز الأهمية التي تكتسبها الجودة في مجالات الحياة الحديثة بصفة خاصة البنوك، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للدول، ومن الأسباب الأساسية لسعي البنوك الجزائرية لتحقيق الجودة في خدماتها، فلسفة إدارة الجودة الشاملة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، العولمة واقتصاد المعرفة...الخ، ولهذا يجب على البنوك انتهاج واتباع سياسات تساعدها على إرضاء زبائنها من خلال السرعة والسهولة في تقديم الخدمات، البطاقات الإلكترونية تخفيض التكاليف، زيادة الأرباح جذب عملاء جدد...الخ. حيث يمكن للبنوك تحقيق الجودة في خدماتها من خلال استخدام نظام إدارة الجودة الشاملة كأحد المداخل لتحقيق الجودة في خدماتها.

وقد خلص بحثنا إلى أنه يمكن القول أن الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي خدمات تتصف بالجودة وذلك من خلال تقييم جودة الخدمات البنكية بدراسة أبعاد الجودة، ومن ثم تحليل الاستبيان المقدم إلى زبائن البنك.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، الخدمات البنكية، جودة الخدمات البنكية.

Abstract

The study aims to highlight the importance of quality in the fields of modern life, especially banks, as one of the main pillars of the countries, and one of the main reasons for the Algerian banks to achieve quality in their services. One of the main reasons for the Algerian banks' pursuit of quality in their services is the philosophy of total quality management, information and communication technology, globalization and the knowledge economy, etc. Therefore, banks must adopt and follow policies that help them to satisfy needs of customers through speed and facilities of service delivery, decreasing costs, increase profits and attract new customers … etc. The Algerian public banks can reach quality in their customers through adopting a good system in organization the total quality as one of the main priorities to achieved quality in their services.

As a result, we concluded that services provided by the Bank for Agriculture and Rural Development are high quality services, through evaluating bank services quality, by studying quality dimensions and analysing the questionnaire submitted to the bank's customers..

Key words: total quality management, bank services, banks, bank services quality.

المقدمة:

تواجه اغلب المنظمات الخدمية في عالم اليوم مجموعة من التحديات التي تهدد بقاءها واستمرارها، ومن بين أهم هذه التحديات تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اقتصاد المعرفة، العولمة والتجارة الدولية...الخ. ومن بين هذه المنظمات الخدمية البنوك سواء كانت خاصة أو عامة، والتي تعد من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدول، وهي تعتبر أيضا الدعامة الأساسية في الحفاظ على سوق المال، والعملة الصعبة، ولهذا وجب عليها تطوير مستوى أداء خدماتها البنكية، والاهتمام بإدارة الجودة الشاملة كأحد المداخل الرئيسية في تحقيق جودة الخدمات.

لذا يجب إدارة الجودة الشاملة في البنوك العمومية الجزائرية، لما تلعبه هذه الأخيرة من دور كبير في حركة الأموال في المجتمعات، إضافة إلى بناء علاقة وقنوات اتصال تسهل على منتسبي البنوك الحصول على المعلومة في وقت قصير وسريع. وقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: وتناولنا فيه الإطار النظري لإدارة الجودة الشاملة وجودة الخدمات البنكية؛

المحور الثاني: وهو عبارة عن تقييم لواقع جودة الخدمات البنكية المقدمة للزبائن من خلال دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة أم البواقي-

إشكالية البحث:

إن تقييم جودة الخدمات البنكية المقدمة، والبحث المتواصل من طرف إدارة البنوك العمومية لتحسين وتطوير خدماتها، والسعي من اجل تحقيق الجودة في خدماتها وبقائها واستمرارها من خلال، الاهتمام بالعملاء وتحسين الخدمات المقدمة لهم خاصة في ظل وجود بنوك خاصة أجنبية تنافس البنوك العمومية.

من هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع جودة الخدمات البنكية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بإدارة الجودة الشاملة، وجودة الخدمات البنكية؟
- ✓ هل هناك جودة في الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية؟

فرضيات البحث:

بناءا على التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ هناك تطبيق لمبادئ إدارة الجودة الشاملة في البنوك العمومية الجزائرية؛

✓ تستخدم البنوك العمومية الجزائرية إدارة الجودة الشاملة في تحقيق جودة الخدمات البنكية؛

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

✓ التعرف على أهم الخدمات البنكية؛

✓ التعريف بإدارة الجودة الشاملة وتبيين علاقتها بالبنوك العمومية الجزائرية؛

✓ محاولة معرفة الدور الذي تلعبه إدارة الجودة الشاملة في تحقيق جودة الخدمات البنكية؛

✓ الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في تحسين جودة الخدمات البنكية.

المحور الأول: الإطار النظري لإدارة الجودة الشاملة وجودة الخدمات البنكية

إن موضوع إدارة الجودة الشاملة حظي باهتمام كبير من طرف المؤسسات الخدمية والإنتاجية، وفي جميع القطاعات كالبنوك سواء كانت بنوك خاصة أوعامة، مؤسسات التعليم العالي، المؤسسات التربوية والصحية...الخ، نظرا للدور الذي تلعبه في تفعيل وتعزيز الجودة في مختلف جوانب المؤسسة، حيث يعرف المحيط العالمي للبنوك تغييرات مستمرة وسريعة من بينها التكتلات الاقتصادية الدولية، سرعة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلسفة إدارة الجودة الشاملة...الخ.

أولا: إدارة الجودة الشاملة(تعريف، مبادئ، مراحل التطبيق)

لقد ظهرت إدارة الجودة الشاملة في العقد الرابع من القرن الماضي وبالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ترجع نشأتها إلى كل من **ديمينج، فيجينبوم وجوران**، حيث عملوا على إدخال تحسينات جد مهمة على مبادئ الجودة في مجال الرقابة على العمليات الاحصائية، التركيز على العميل والتحسين المستمر لمختلف العمليات، ثم قامت الشركات اليابانية بتبني فلسفة جوران لإدارة الجودة الشاملة، وحققت نجاحات باهرة، ثم قامت الشركات الأمريكية بمحاولة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة(بوكميش،2011،ص- ص، 73-74).

❖ **تعريف إدارة الجودة الشاملة (total quality management):**

- وهي عبارة عن تركيب لثلاث كلمات كما يلي(السيسي،2011،ص- ص، 35-39):

✓ **إدارة:** وهي تعني تطوير القدرات التنظيمية والقيادية والإدارية، بحيث يمكن أن تصبح قادرة على التحسين المستمر بغرض المحافظة على المستوى العالي من جودة الأداء.

✓ **الجودة:** وهي تعني تحقيق رغبات الزبائن والمستفيدين من الخدمات والمنتجات بما يتناسب مع توقعاتهم .

✓ **الشاملة:** ونقصد بها إدخال جميع عناصر العمل ومكونات المنظمة في تحديد وتعريف دقيق لحاجات ورغبات الزبون، أو المستفيد من سلع وخدمات.

- تعرف أيضا على أنها التحسين المستمر للعمليات الانتاجية، وهي عملية ممارسة الوظائف الادارية، عملية التصنيع، وهي تقنية تحدد نوع الأسلوب الانتاجي المستخدم، حتى تظمن للمؤسسة الوصول إلى الأهداف المسطرة، حيث عندما تكون مهمة إدارة الجودة هي التحسين المستمر للعمليات فإنها تصبح هدف لتلك العمليات فهي أداة قياس وتميز(عبد الله،2013، ص،14).
- وتعرفها المنظمة العالمية للتقييس (ISO) على أنها عقيدة أو عرف متأصل وشامل في أسلوب القيادة والتشغيل لمنظمة ما بهدف التحسين المستمر في الأداء على المدى الطويل من خلال التركيز على متطلبات وتوقعات الزبائن مع عدم إغفال متطلبات المساهمين، وجميع أصحاب المصالح الآخرين (العزاوي ،2004، ص،22).
- وعرفها أيضا معهد الجودة الفدرالي الأمريكي على أنها أداء العمل الصحيح وبشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسين الأداء(السامرائي ،2007، ص،28).

بناءا على ما سبق يمكن القول ان إدارة الجودة الشاملة هي عملية ديناميكية ترتبط بالبضائع والخدمات والعمليات والاشخاص القائمين عليها وبيئات عملها، وتسعى الى ان تتطابق مع توقعات عناصرها، او ان تتعداها في بعض الأحيان.

❖ **مبادئ إدارة الجودة الشاملة:**

تقوم مبادئ إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المبادىء الإدارية التي تركز على تحسين الجودة و عندما تقوم أي مؤسسة بتطبيقها فإنها حتما ستنجح في تحقيق مستوى متميز من الجودة، و يمكن تلخيص أهم هذه المبادئ فيما يلي(الصرن ،2007، ص- ص،48-50):

- إن تحسين الجودة يتطلب التزام الإدارة العليا إذ يجب على إدارة المؤسسة أن تكون متماسكة بحيث تعكس التزامها في فلسفة وأهداف وسياسات وأولويات وسلوكيات المؤسسة، كونها تضع رؤيا واضحة للفلسفة و المبادئ و الأهداف المناسبة لتحقيق الجودة؛
- الجودة مسألة إستراتيجية، فجودة الخدمات يجب أن تكون جزءا متكاملا في أهداف واستراتيجيات المؤسسة، وهذا الجزء يجب أن يكون منسجما مع الأهداف الإستراتيجية والعالمية التي تسعى إدارة المؤسسة لتحقيقها؛
- مشاركة العاملين، حيث يجب أن توجه فلسفة الجودة في المؤسسات بالأفراد العاملين، وهذا المبدأ يشير إلى أهمية الاختيار والتعيين والتدريب لموظفي المؤسسة بالإضافة إلى تقييم أداء أعمالهم؛

- ضرورة أن تكون قياسات ومعايير الجودة مقادة بالزبون أو العميل وذلك لان الجودة يمكن أن تقاس عن طريق بحوث الزبائن والعملاء، أو مراجعات الجودة أو الاختيارات، ومن خلال الرؤيا الإحصائية للجودة؛
- جميع نشاطات المؤسسة تحمل إمكانية تحسين الجودة وهذا يدل على أن تحقيق الامتياز والتميز في أي مؤسسة يحتاج إلى تعاون بين جميع الموظفين من إداريين وفنيين وعمال، وبين جميع أقسام العاملين فيها، بحيث يكون كل قسم وكل موظف مسئولا تجاه جودة تلك المؤسسة.

ثانيا: أهمية وأهداف ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة:

❖ **متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة:**

يمكن القول أن متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في أي مؤسسة سواء كانت خدمية او إنتاجية بالاعتماد على ما أورده المعهد الأمريكي لإدارة الجودة تتلخص في(حتيم ، 2009، ص-ص،60-61):

- دعم وتأييد الإدارة العليا لبرنامج إدارة الجودة الشاملة؛
- التوجه للمستهلك والسعي على تحقيق درجة عالية من رضا العملاء، والاعتماد على بناء نظم معلومات فعالة؛
- تهيئة مناخ العمل وتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة كثقافة للمنظمة؛
- قياس الأداء للانتاجية والجودة؛
- التعليم والتدريب والتكوين المستمر لكل العاملين بالمؤسسة؛
- مساهمة جميع العمال والموظفين في الجهود المبذولة في التحسين لنوعية المنتجات والخدمات؛
- تأسيس نظام معلومات تساهم بشكل أو أخر في تبني إدارة الجودة الشاملة.

❖ **أهداف تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة:**

إن الهدف الأساسي من تطبيق إدارة الجودة الشاملة يكمن في انه لا يمكن لأحد أن يصمد في وجه المنافسة، إلا إذا كان يسعى إلى رضا العملاء، وتحقيق متطلباتهم ورغباتهم، يمكن توضيح باقي الأهداف الأساسية من وراء تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة في ما يلي(السيسي ، 2011، ص-ص،45-46):

- فهم رغبات وحاجات العملاء والسعي لتحقيق متطلباتهم؛
- توفير السلع أو الخدمات وفق متطلبات العملاء، وذلك من خلال الجودة، التكلفة والوقت والاستمرارية؛

- التنبؤ والتوقع بمتطلبات العملاء في المستقبل، وجعل ذلك عملا مستمرا؛
- جذب عملاء جدد، والسعي وراء الحفاظ بالعملاء الحاليين؛
- التميز في الأداء وتقديم الخدمات من خلال التطوير والتحسين المستمرين للمنتجات والخدمات؛

❖ **أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة:**

تعتبر الجودة حلم يراود جل المؤسسات في يومنا هذا، وبدون استثناء، حيث لم تعد خيار يمكن التغاضي عنه، وإنما هي التزام لا بديل له، ولإدارة الجودة الشاملة أهمية لثلاثة أطراف رئيسية وهي(العيهار، 200،ص-ص،5-7):

الطرف الأول: المؤسسة: حيث أصبحت لإدارة الجودة الشاملة أهمية كبيرة لدى المؤسسة من خلال:

- الصورة العامة وصورة المؤسسة في السوق حيث تستمد المؤسسة شهرتها وسمعتها من خلال جودة منتجاتها أو خدماتها التي تقدمها؛
- تحقيق حجم مبيعات عالي وزيادة الحصة السوقية في حالة الخدمات والمنتجات ذات الجودة العالية، ينعكس إيجابا على المؤسسة من خلال تخفيض التكاليف، بينما في الجودة الرديئة تنعكس سلبا على المؤسسة وتكلفها تكاليف إضافية؛

الطرف الثاني: العملاء: وتتضح أهمية إدارة الجودة الشاملة بالنسبة للزبائن والعملاء في:

- رضا العملاء حيث لا يمكن لأي مؤسسة ان تستمر في العمل ما لم تعمل على تقديم منتجات جيدة وذات جودة عالية، وترضي وتشبع رغبات وحاجات العملاء؛
- ضمان وفاء الزبون للعلامة التجارية، والمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة خير من اكتساب عملاء جدد؛

الطرف الثالث: العمال: حيث تتجلى أهمية إدارة الجودة الشاملة بالنسبة للعمال في:

- دعم نشاط كل فرد، حيث يعد تحسين جودة العمل عاملا هاما لرفع فعالية الأداء، من خلال تحسين ظروف العمل، مما يساهم في تحسين أداء كل فرد في المؤسسة، وبالتالي تحسين الانتاجية ورفع مستوى الجودة؛
- المساهمة في تنسيق عملة التسيير، حيث يهدف التسيير إلى تنشيط وتحفيز فرق العمل لإرضاء العملاء بصفة دائمة، والذي لا يتحقق إلى بتطبيق مبادئ الجودة الشاملة؛

ثالثا: ماهية الخدمات البنكية:

❖ **تعريف الخدمات البنكية:** للخدمات البنكية تعاريف عديدة أهمها:

- تعرف الخدمات البنكية على أنها " نشاط أو منفعة أو انجاز يقدم من البنك لعملائه وتكون أساسا غير ملموسة ولا ينتج عنها أي انتقال للملكية"(الظمور، 2005،ص،18)؛
- وتعرف أيضا على أنها " كل ما يتعلق بأنشطة وفعاليات متنوعة تتضمن حزمة من الخدمات البنكية التي تتوفر لدى المصرف يهدف إلى تقديمها للزبائن بالشكل الذي يحقق لهم حاجاتهم ورغباتهم في هذا المجال"(ردينة ، الصميدعي، 2001،ص،261)؛
- وتعرف أيضا على أنها "كل منتج أو خدمة يقدمها البنك لكسب أكبر عدد ممكن من الزبائن وإرضائهم ومن ثم تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد بأقل مخاطر ممكنة"(رزيق، 2005،ص،138)؛

من خلال هذه التعاريف، يمكن القول أن الخدمات البنكية هي نشاط أو منفعة يقدمها البنك لعملائه الذين يسعون إلى إشباع حاجاتهم ورغباتهم في وقت ومكان معينين.

❖ **خصائص الخدمات البنكية:**

للخدمات البنكية خصائص عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي(أصيل، 2000،ص-ص،242-243):

- لا يمكن تجربة الخدمة قبل تقديمها للعميل؛
- الخدمات البنكية غير ملموسة وغير قابلة للتجزئة؛
- لا يمكن اكتشاف جودة الخدمة إلا بعد تقديمها؛
- لا يمكن إعادة الخدمة أو استبدالها إذا لم يرضى العميل بها؛
- إن العميل شريك في صنع الخدمة التي تقدم له ويؤثر مستواه الثقافي والاجتماعي في الحكم على جودتها.

❖ **أساليب تطوير الخدمات البنكية**

يمكن أن يتم تطوير الخدمات البنكية (زيدان،2005،ص،131) :

- **إضافة خدمات جديدة:** يعني زيادة خدمات جديدة إلى خطوط الخدمة التي يقدمها البنك لزبائنه؛
- **إعادة تصميم الخدمة:** وذلك يتم باعتماد البنك على أسلوب تطوير الخدمات البنكية الحالية من حيث مواصفاتها وعناصرها، وخاصة تلك التي تكون في مرحلة الانحدار؛
- **تكييف وتوسيع الخدمة البنكية:** وهنا لا يتم أي تغيير جوهري في الخدمات الحالية ولكن يقوم البنك بتخفيف الإجراءات المتعلقة بأداء الخدمة ووصولها إلى الزبون في أقرب وقت وبسرعة فائقة.

رابعا: جودة الخدمات البنكية:

تعتبر الجودة في الخدمات البنكية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك أين أضحى دخول السوق البنكية والتميز فيها مرهون بمستوى الخدمات المقدمة، ورضا العميل عنها.

❖ **مفهوم جودة الخدمات:** سنقدم بعض التعاريف لجودة الخدمة البنكية؛

- يقصد بالجودة في الخدمات البنكية على انها: " القيمة التي يحصل عليها العميل، والتي تشبع احتياجاته وترضي توقعاته مثلما هو منتظر"(pierre Eiglier& Eric Langeard ,1994,P26)؛

- وهي تعرف أيضا بانها: " جودة الخدمات البنكية فيما يقوله العميل وليس فيما يقول وينادي البنك، وإن الوصول لهذه القاعدة يتم من خلال إستراتيجية مصرفية يكون محورها الأساسي العمل المصرفي المقاد بالزبون أو العميل وفقا لما يرغبه ويحتاجه"(الصرن،2007،ص37)؛

- كما تعرف على أنها: " معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات العملاء لهذه الخدمة " (الحداد،1999،ص336).

❖ **أبعاد جودة الخدمات البنكية**

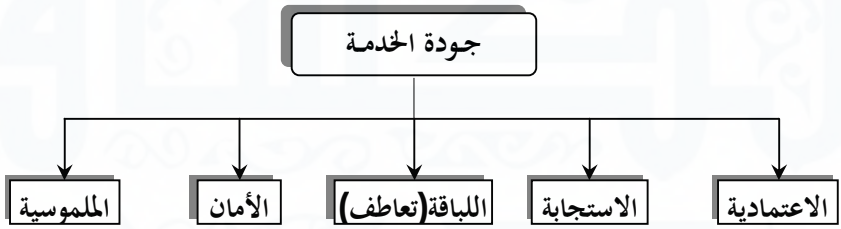
لقد توصلت مجموعة من الباحثين إلى الأبعاد التي يبني عليها الزبائن توقعاتهم وإدراكا تهم وبالتالي تقييم لجودة الخدمة المقدمة لهم وهي تشمل عشرة أبعاد رئيسية وهي(المحياوي،2006 ،ص-ص،94-95):

- **الاعتمادية:** وتعني الاتساق في الأداء وإنجاز الخدمة الموعودة بشكل دقيق يعتمد عليه؛
- **الاستجابة:** وهي القدرة على تلبية الاحتياجات الجديدة أو الطارئة للزبائن من خلال المرونة في إجراءات ووسائل تقديم الخدمة؛
- **الجدارة:** وتعكس مستوى الجدارة التي يتمتع به القائمون على تقديم الخدمة، من حيث المهارات والقدرات التحليلية والإستنتاجية، والمعارف التي تمكنهم من أداء مهامهم بشكل أمثل؛
- **الوصول للخدمة:** لا يتضمن هذا البعد الاتصال فحسب، ولكن كل ما من شأنه أن ييسر من الحصول على الخدمة؛
- **المصداقية**: وتعني مدى الالتزام بالمواعيد التي تقدمها الإدارة للزبائن فيما يخص الخدمات المقدمة وتحسيناتها، مما يترتب عليه ثقة متبادلة؛
- **الأمان:** ويعكس ذلك بالدرجة الأولى خلو المعاملات مع منظمة الخدمة من الشك أو المخاطرة؛
- **الاتصال:** أي وجود قنوات اتصال واضحة وإجراءات لنقل المعلومات من الزبائن إلى الإدارة حول الاقتراحات أو الاعتراضات المقدمة ولإجراء التعديلات المطلوبة، وإبلاغ الزبائن عن أساليب الإخفاق والتغير في الخدمة للمستفيد؛

- **الأشياء الملموسة:** إذ غالبا ما يتم تقييم جودة الخدمة من قبل الزبون في ضوء مظهر التسهيلات المادية؛
- **اللباقة:** وتعني أن يكون مقدم الخدمة على قدر من الاحترام والآداب، وأن يتسم بالمعاملة الودية مع الزبائن، ومن ثم هذا الجانب يشير إلى الصداقة والاحترام والود بين مقدم الخدمة والزبون.

إن هذه المعايير العشرة التي يعتمدها الزبون لتقييم جودة الخدمة ليست بالضرورة أن تكون مستقلة عن بعضها البعض بل إن بعض المعايير متداخلة مع بعضها البعض وقد تكون مكملة لبعضها البعض، ولهذا قامت بعض الدراسات اللاحقة بتلخيص هذه الأبعاد العشرة إلى خمسة أبعاد فقط، أطلق عليها نموذج جودة الخدمة وهي تشمل على الاعتمادية، الاستجابة، الملموسية (النواحي المادية)، الأمان واللباقة (التعاطف)،والشكل التالي يوضح أبعاد جودة الخدمة:

الشكل رقم(01): أبعاد جودة الخدمة



المصدر: المحياوي، 2006، ص،95.

يمثل الشكل السابق أبعاد جودة الخدمة التي اتفق عليها الباحثون، بعد دراسات وتحليلات ودمج بعض الأبعاد في بعضها البعض والتي أصبحت فيما بعد خمسة أبعاد.

خامسا: قياس جودة الخدمات البنكية:

يتطلب تحسين مستويات جودة الخدمات البنكية وجود مقاييس كمصادر معلومات لإدارة البنوك تعتمد عليها لقياس مستوى الجودة في خدماتها البنكية، ومن ثم تقييم رضا العميل عنها. إذ لا تزال عملية قياس الجودة في قطاع الخدمات غاية في الصعوبة بالإضافة إلى:

- أن الجودة عبارة عن أداء يختلف من مقدم خدمة إلى آخر ومن وقت لآخر، ويختلف باختلاف العملاء.
- أن الحكم على جودة الخدمات البنكية لا يشمل الجودة الفنية فقط، بل يمتد إلى الجودة الوظيفية.
- صعوبة رقابة البنك على جودة تقديم الخدمة لمشاركة العملاء في عمليات الخدمة.

وفيما يلي استعراض مداخل قياس جودة الخدمات

❖ **قياس جودة الخدمات من منظور الزبائن**

من الطرق الشائعة لقياس جودة الخدمات في إطار هذا المدخل ما يلي (المحياوي، 2006،ص-ص، 99-105) :

➢ **مقياس الشكاوي:** تمثل عدد الشكاوي التي يتقدم بها الزبائن خلال فترة زمنية معينة مقياسا هاما يعبر على أن الخدمات المقدمة دون المستوى أو ما يقدم لهم من خدمات لا يتناسب مع إدراكهم لها والمستوى الذي يبغون الحصول عليه.

➢ **مقياس الرضا:** وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس اتجاهات الزبائن نحو جودة الخدمات المقدمة وخاصة بعد حصولهم على هذه الخدمات عن طريق توجيه الأسئلة التي تكشف لمنظمات الخدمة طبيعة شعور الزبائن نحو الخدمة المقدمة لهم وجوانب القوة والضعف بها.

➢ **مقياس الفجوة**: هو مقياس يستند إلى توقعات الزبائن لمستوى الخدمة وإدراكاتهم لمستوى أداء الخدمة المقدمة بالفعل، ومن ثم تحديد الفجوة بين هذه التوقعات والادراكات.

➢ **مقياس الأداء الفعلي:** هو مقياس يركز على الأداء الفعلي للخدمة المقدمة باعتبار أن جودة هذه الخدمة يمكن الحكم عليها مباشرة من خلال اتجاهات الزبائن.

➢ **مقياس القيمة:** تقوم الفكرة الأساسية لهذا المقياس على أن القيمة التي تقدمها منظمة الخدمة للزبائن تعتمد على المنفعة الخاصة بالخدمات المدركة من جانبي الزبون والتكلفة للحصول على هذه الخدمات.

❖ **قياس الجودة المهنية**:

يرى أغلب الباحثين أن تقييم الجودة من منظور الزبائن يمثل جزءا من برنامج الجودة، وعلى ذلك فإن مقاييس الجودة المهنية تتناول قدرة منظمات الخدمة على الوفاء بخدماتها المتنوعة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، وفي إطار هذا المفهوم يمكن التمييز بين أنواع المقاييس التالية:

- قياس الجودة بدلالة المدخلات: إذ يعتبر أصحاب هذا المدخل أن المدخلات أو الموارد جوهر الخدمة وجودتها.

- قياس الجودة بدلالة العمليات: يركز هذا المقياس على جودة العمليات أو المراحل المختلفة لتقديم هذه الخدمة المطلوبة.

- قياس الجودة بدلالة المخرجات: هو مقياس يتعلق بالنتائج النهائية، حيث ينظر للنتائج على أنها الانجاز أو عدم الانجاز للنتائج النهائية من الخدمة التي يسعى إليها الزبون.

المحور الثاني: دراسة ميدانية لتقييم واقع جودة الخدمات البنكية من وجهة نظر الزبون ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ام البواقي-

ان الجزائر كغيرها من الدول المستعمرة التي ورثت نظاما والذي يشمل كل من الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية، حيث تكون تكون وظيفة النظام البنكي هي توفير الائتمان اللازم على الصعيدين الفردي والقومي ولقد نشأ النظام البنكي في الجزائر أيام الاحتلال الفرنسي، ، والذي اصبح يظم بنوك عمومية لابأس بها من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي هو محل دراستنا هذه.

أولا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR):

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك العمومية التابعة للدولة في الجزائر و الذي انشأ من اجل الاهتمام بالمجال الفلاحي والزراعي بشتى عملياتهم المالية.

❖ **نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تابع للقطاع العمومي، وهو يعتبر وسيلة من وسائل تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم إنشاءه بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982م(القزويني،1998، ص،62)، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

❖ **خدمات ومنتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تتمثل خدمات ومنتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي:

- ✓ فتح حساب جاري بنكي؛
- ✓ التحويلات المصرفية؛
- ✓ اصدار الصكوك البنكية والشيكات؛
- ✓ البطاقة الالكترونية او بطاقة بدر؛
- ✓ الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات التجارية الخاصة؛
- ✓ فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين؛

❖ **التعريف بوكالة أم البواقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

تأسست وكالة أم البواقي في شهر مارس 1982 مع تأسيس البنك ويوجد مقرها في طريق خنشلة وهي وكالة حديثة، حيث تم بناءها و تجهيزها بأحدث الأجهزة في سنة 2008، وهي تعمل تحت رقابة وإشراف المديرية الجهوية للاستغلال بأم البواقي، ولقد اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على شكل تنظيمي جديد والذي يضم محورين رئيسين هما:

- **الجانب الأمامي المرئي:** وهو يظم الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء، حيث يمكن الحصول على خدمات مصرفية كالقيام بسحب الأموال، الدفع، طلب القروض...إلخ، كذلك يحوي على موظفي استقبال الزبائن حيث يقومون بمساعدتهم وتوجيههم.
- **أما الجانب الغير المرئي:** فيتعلق بالعمليات التي لا تكون مباشرة مع العملاء، إذ يشتمل على موارد بشرية وتقنية دورها التعامل مع الجانب الخارجي من عمليات حاصلة مع الزبائن أو التعاملات مع وكالات أخرى، عمليات المقاصة، تعاملات مع بنك الجزائر، مصالح الضرائب...إلخ.

ثانيا: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية

❖ **عينة الدراسة**

تمت هذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بوكالة أم البواقي من خلال تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية وباعتبارها من الوكالات القديمة التي تأسست مع تأسيس البنك حيث تم بناء مقر جديد لها وتجهيزه بأحدث المعدات والآلات وهذا كله من أجل إرضاء العملاء وكسب ولائهم للبنك بالإضافة إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية والسعي وراء تحسين نوعية الخدمات

❖ **أدوات الدراسة**

تم الاعتماد في دراستنا هذه على الاستبيان، لأنه احد وسائل البحث العلمي المستعملة وهذا للتقصي العلمي والكشف عن جوانب الموضوع والاستبيان عبارة عن مجموعة من الأسئلة الموجهة في طرح مباشر للأفراد بصيغ واضحة محددة مسبقا تسمح بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية. وهي الأداة الأساسية في جمع البيانات الميدانية،

حيث قمنا بتوزيع **150** استبيان على زبائن البنك، ويتكون كل استبيان على جزئين يتضمن الجزء الأول على بيانات شخصية والجزء الثاني لتقييم واقع جودة الخدمات المقدمة من طرف البنك وكالة أم البواقي، ويتكون هذا الاستبيان على **25** سؤال مقسمة بالتساوي بين أبعاد الجودة الخمسة.

بعد استرجاع الاستبيانات الموزعة تم إلغاء **28** حيث **15** استبيان لم تسترجع بعد و**13** تم ملؤها بطريقة خاطئة من طرف الزبائن، وبالتالي الاكتفاء بـ **122** استبيان صالحة للتحليل، الهدف منها هو معرفة مستوى جودة الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي من خلال الأبعاد الخمسة للجودة.

ثالثا: الاختبارات المستخدمة في الدراسة

❖ **صدق المحتوى والصدق الظاهري:**

قمنا بالتأكد من صدق المحتوى للاستبيان المقدم الى زبائن البنك، من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، كذلك قمنا اختبار صدق المحتوى" الاتساق الداخلي" من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبيان والبعد الذي تنتمي اليه من أبعاد جودة الخدمة، والدرجة الكلية للمجال، وذلك عند حساب معاملات الارتباط المبنية عند مستوى دلالة α=0.05، حيث بالاعتماد على SPSS 23 وبعد حساب معاملات الارتباط لكل عبارة من عبارات الاستبيان تبين ان كل العبارت صالحة لما وضعت لقياسه، حيث ادنى قيمة لمعامل الارتباط هي 0.61 واعلى قيمة هي 0.91.

❖ **صدق الثبات:**

حيث يقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم اعادة توزيعها على افراد العينة عدة مرات، وتم حساب اختبار الفا كرونباخ لأبعاد الجودة الخمسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(01): اختبار الفا كرونباخ لأبعاد الجودة

أبعاد الجودة	عدد الفقرات	الفا كرونباخ
الإعتمادية	05	0.756
الإستجابة	05	0.922
الأمان	05	0.845
التعاطف	05	0.678
الملموسية	05	0.742
اجمالي العبارات	25	0.899

المصدر: من اعداد الباحث بالعتماد على برنامجSPSS 23

من خلال قيم الجدول نلاحظ ان معامل الفا كرونباخ لكل عبارات الاستبيان مساوية الى 0.899 أي بنسبة 98.9بالمئة وهذا ما يدل على صدق وثبات الدراسة.

رابعا: دراسة وتحليل خصائص العينة

سنقوم بتلخيص خصائص العينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	93	76.22%
	انثى	29	23.77%
	المجموع	122	%100

الفئة العمرية	اقل من 30سنة	28	22.95%
	من 31 سنة الى 45 سنة	39	31.96%
	من 46 سنة الى 60 سنة	32	26.22%
	اكبر من 60 سنة	23	18.85%
	المجموع	122	%100
المستوى التعليمي	ابتدائي	27	22.13%
	متوسط	19	15.57%
	ثانوي	23	18.85%
	جامعي	53	43.44%
	المجموع	122	%100
الوظعية المهنية	موظف	37	30.32%
	تاجر	11	09.01%
	فلاح	32	26.22%
	متقاعد	23	18.85%
	اعمال اخرى	19	15.57%
	المجموع	122	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23

خامسا: دراسة وتحليل لأبعاد الجودة حسب اراء زبائن البنك:

سنقوم بتحليل وتفسير اراء المستجوبين لتقييم واقع جودة الخدمات البنكية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالاعتماد على طريقة ليكارت الخماسي كما يلي:

- **بعد الاعتمادية:**

الجدول رقم(03):المقاييس الوصفية لاستجابات عينة البحث تجاه بعد الاعتمادية

العبارات	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقييم العبارة
	المقاييس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
يوفر ويقدم موظفو البنك الخدمات في الوقت المحدد	التكرارات	35	38	15	20	14	3.66	0.90	جيد
	النسبة المئوية	28.68	31.14	12.29	16.39	11.47			
لدى موظفي البنك المعلومات الكاملة للاجابة على استفساراتكم	التكرارات	34	41	12	16	19	3.12	1.05	جيد
.	النسبة المئوية	27.68	33.60	9.83	13.11	15.57			
لدى البنك العدد الكافي من الموظفين	التكرارات	20	51	23	17	11	2.99	1.25	متوسط
	النسبة المئوية	16.39	41.80	18.85	13.93	9.01			

الخدمات التي يقدمها لكم البنك تتصف بالجودة	التكرارات	32	43	10	23	14	2.86	1.30	متوسط
	النسبة المئوية	26.22	35.24	8.19	18.85	11.47			
موظفو البنك منظبطون من حيث توقيت بداية ونهاية العمل	التكرارات	39	45	7	20	12	4.01	0.95	جيد
	النسبة المئوية	31.96	36.88	5.73	16.39	9.83			
اجمالي عبارات بعد الاعتمادية							3.49	0.95	جيد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح لنا أنا أغلبية زبائن البنك اتجاهاتهم نحو كل العبارات المتعلقة ببعد الاعتمادية كانت ضمن التقييم جيد، حيث اجمالي المتوسط الحسابي هو 3.49 وانحراف معياري مقداره 0.95 ، و يقولون أن البنك يقدم خدماته في الأوقات المحددة، وانه يمتلك عدد كافي من الموظفين إضافة إلى الحصول على الخدمة في وقت قصير.

❖ **بعد الاستجابة**

الجدول رقم(04):المقاييس الوصفية لاستجابات عينة البحث تجاه بعد الاستجابة

العبارات	التكرارات والنسب المئوية						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقييم العبارة
	المقاييس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
يقدم البنك الخدمات المطلوبة بسرعة	التكرارات	30	41	11	18	22	4.12	1.05	جيد
	النسبة المئوية	24.59	33.60	9.01	14.75	18.02			
تسعى إدارة البنك وموظفيها مساعدة الزبائن .	التكرارات	19	28	29	32	14	2.80	0.87	متوسط
	النسبة المئوية	15.57	22.95	23.77	26.22	11.47			
تلقى استفساراتكم نوعية من الاستجابة بسرعة	التكرارات	29	42	09	27	15	3.65	1.08	جيد
	النسبة المئوية	23.77	18.03	7.73	22.13	12.29			
مدة انتظاركم للحصول على الخدمة قصيرة	التكرارات	39	43	10	17	14	4.36	1.22	جيد جدا
	النسبة المئوية	31.96	35.24	8.19	13.93	11.47			
هناك تسهيلات من طرف موظفي البنك خلال فترة انتظارك الحصول على الخدمة.	التكرارات	41	35	12	18	16	4.00	1.02	جيد
	النسبة المئوية	33.60	28.68	9.83	14.75	13.11			
اجمالي عبارات بعد الاستجابة							4.01	1.03	جيد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23

من خلال الجدول السابق وبتحليل نتائج الاستبيان يتضح لنا أنا أغلبية زبائن البنك كانت اتجاهاتهم نحو كل العبارات المتعلقة ببعد الاستجابة كانت ضمن التقييم جيد، ما عدا العبارة الثانية التي

كانت نتائجها متوسطة، حيث بلغ اجمالي المتوسط الحسابي هو 4.01 وانحراف معياري مقداره 1.03، حيث اكد أغلبية الزبائن أن الموظفين يقدمون لهم النصائح والإرشادات اللازمة .

❖ **بعد الملموسية**

الجدول رقم(05):المقاييس الوصفية لاستجابات عينة البحث تجاه بعد الملموسية

العبارات	التكرارات والنسب المئوية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقييم العبارة
	المقاييس								
التصميم الداخلي للبنك يشعرك بالراحة النفسية ويسهل لك الاتصال مع مقدمي الخدمة.	التكرارات	35	43	9	19	16	4.48	0.96	جيد جدا
	النسبة المئوية	28.68	35.24	7.73	15.57	13.11			
يلبس موظفو البنك لباس لائق ومظهرهم انيق	التكرارات	41	45	4	21	11	4.80	1.12	جيد جدا
	النسبة المئوية	33.60	36.88	3.27	17.21	9.01			
مكان تواجد البنك ومظهره الخاجي ملائمان	التكرارات	45	53	5	10	9	3.51	1.00	جيد
	النسبة المئوية	36.88	43.44	4.09	8.18	7.73			
في اعتقادك هل البنك يمتلك اجهزة حديثة ويستخدم تكنولوجيا متطورة	التكرارات	37	42	18	16	9	3.42	1.07	جيد
	النسبة المئوية	30.32	34.42	14.75	13.11	7.73			
يمتلك البنك موقف محروس للسيارات	التكرارات	27	34	13	27	21	2.77	1.22	متوسط
	النسبة المئوية	22.13	27.68	10.65	22.13	17.21			
اجمالي عبارات بعد الملموسية							4.13	0.98	جيد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجSPSS 23

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح لنا أنا أغلبية زبائن البنك كانت اتجاهاتهم نحو كل العبارات المتعلقة ببعد الملموسية ضمن التقييم جيد، حيث اجمالي المتوسط الحسابي هو 4.13 وانحراف معياري مقداره 0.98، ويقيمون جودة الخدمات المقدمة لهم فعليا في ملائمة مكان تواجد البنك ومظهره الخارجي وكذلك التصميم الداخلي للبنك، مظهر الموظفين، قاعات الانتظار وكذلك امتلاك البنك لأجهزة حديثة وتكنولوجيا متطورة.

❖ **بعد الأمان**

الجدول رقم(06):المقاييس الوصفية لاستجابات عينة البحث تجاه بعد الامان

العبارات	التكرارات والنسب المئوية المقاييس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقييم العبارة
يتمتع موظفو البنك بالمهارة والكفائة الكافية والمعرفة عند تقديم الخدمات	التكرارات	28	35	26	13	20	4.45	0.99	جيد جدا
	النسبة المئوية	22.95	28.68	21.31	10.65	16.39			
يقوم البنك بالحفاظ على سرية وامن المعلومات المتعلقة بزبائنه	التكرارات	36	33	19	21	12	4.37	1.02	جيد جدا
	النسبة المئوية	29.50	27.04	15.57	17.21	9.83			
عند قيامك باي شيء في البنك هل تثق في موظفيه أي هل يمكنك الوثوق في مقدمي الخدمة	التكرارات	40	37	25	12	8	3.69	1.19	جيد
	النسبة المئوية	32.78	30.32	20.49	9.83	6.55			
كل معاملاتكم مع البنك تكون في أمان تام وبطريقة سليمة	التكرارات	34	44	18	14	12	4.31	0.96	جيد جدا
	النسبة المئوية	27.68	36.06	14.75	11.47	9.83			
يغرس البنك في زبائنه الثقة اللازمة	التكرارات	29	38	20	17	18	3.79	0.87	جيد
	النسبة المئوية	23.77	31.14	16.39	13.93	14.75			
اجمالي عبارات بعد الامان							4.23	0.98	جيد جدا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح لنا أنا أغلبية زبائن البنك كانت اتجاهاتهم نحو كل العبارات المتعلقة ببعد الأمان ضمن التقييم جيد جدا، حيث كان اجمالي المتوسط الحسابي هو 4.23 وانحراف معياري مقداره 0.98، ويقيمون جودة الخدمات المقدمة لهم فعليا في ملائمة مكان تواجد البنك ومظهره الخارجي وكذلك التصميم الداخلي للبنك، مظهر الموظفين، قاعات الانتظار وكذلك امتلاك البنك لأجهزة حديثة وتكنولوجيا متطورة.

❖ **بعد التعاطف**

الجدول رقم(07):المقاييس الوصفية لاستجابات عينة البحث تجاه بعد التعاطف

العبارات	التكرارات والنسب المئوية / المقاييس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقييم العبارة
تتفهم إدارة البنك الاحتياجات الخاصة للزبائن وتراعي ظروفهم	التكرارات	25	32	27	21	17	3.28	1.17	متوسط
	النسبة المئوية	20.49	26.22	22.13	17.21	13.93			
يوفر البنك لوحات ارشادية تبين للزبائن اماكن الحصول على الخدمة .	التكرارات	45	38	8	19	12	4.25	1.06	جيد جدا
	النسبة المئوية	36.88	31.14	6.55	15.57	9.83			
موظفو البنك يحترمونك ويحسنون استقبالك	التكرارات	36	41	17	20	8	4.23	0.98	جيد جدا
	النسبة المئوية	29.50	33.60	13.93	16.39	6.55			
اوقات عمل البنك مناسبة لك ولاغلب الزبائن	التكرارات	39	45	9	22	6	4.65	1.02	جيد جدا
	النسبة المئوية	31.96	36.88	7.73	18.02	4.91			
يضع البنك مصلحة الزبون في مقدمة اهتماماتها وتولى اهتماما كبيرا بالزبائن	التكرارات	29	38	15	17	23	3.42	0.89	جيد
	النسبة المئوية	23.77	31.14	12.29	13.93	18.85			
اجمالي عبارات بعد التعاطف							4.22	1.22	جيد جدا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجSPSS 23

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح لنا أنا أغلبية زبائن البنك كانت اتجاهاتهم نحو كل العبارات المتعلقة ببعد التعاطف ضمن التقييم جيد جدا، حيث اجمالي المتوسط الحسابي هو 4.22 وانحراف معياري مقداره 1.22، ويقولون عن أوقات عمل البنك أنها مناسبة وأن البنك يوفر لوحات إرشادية لتوجيه الفزبائن وتبين أماكن الحصول على الخدمة.

الخاتمة:

يمكن القول في الاخير وكخاتمة لبحثنا هذا أن نجاح البنوك في تحقيق الجودة في خدماتها، يبقى هدفا أساسيا تسعى البنوك الجزائرية لتحقيقه في ظل ظروف ومتغيرات اقتصاد السوق وتزايد الضغوط التنافسية إلى جانب صعوبات حادة ترتكز في مستوى جودة الخدمات البنكية المقدمة ومدى تحقيقها لتوقعات الزبائن ورضاهم عن مستوياتها من خلال دراستنا التي انصبت على واقع جودة

الخدمات البنكية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة أم البواقي كعينة من البنوك التجارية العمومية الجزائرية، تبين لنا أن زبائن البنك يقيمون مستوى جودة الخدمات المقدمة لهم على أنها جيدة من حيث كل أبعاد الجودة المدروسة، حيث مؤشرات تقييم الجودة في الخدمات البنكية تختلف من حيث اهميتها بالنسبة للزبون نفسه من وقت لأخر، وتختلف من زبون لأخر، ومن خدمة الى اخرى.

ومن هذا المنطلق نستخلص اهم التوصيات التي استنتجناها من بحثنا هذا في مايلي:

- ضرورة الاهتمام بالزبائن من طرف موظفي البنك؛
- ضرورة الالتزام بجهود التحسين المستمر لرفع كفاءة أداء البنك لخدماته البنكية بجودة عالية وتكاليف منخفضة؛
- يجب أن يتخذ تقييم جودة الخدمات البنكية الصفة المستمرة لتحديد مجالات ومداخل التحسين، ومتابعته من طرف الاكاديميين والباحثين، والبنك نفسه؛
- تنمية المهارات السلوكية خاصة مقدمي الخدمات بغرض التعامل مع الزبائن؛
- ضرورة تنمية ثقافة الجودة لدى كافة موظفي البنك؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية؛
- إدخال الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة في المجال البنكي؛

المراجع:

1- لعلى بوكميش،إدارة الجودة الشاملة ايزو9000، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2011.

2- صلاح الدين حسن السيسي، تطبيق المعايير العالمية في إدارة الشركات(استراتيجية المنظمة في ظل إدارة الجودة الشاملة)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى، 2011.

3- عادل محمد عبد الله، إدارة جودة الخدمات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2013.

4- فلة العيهار، دور الجودة في تحقيق ميزة تنافسية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، جامعة الجزائر، 2005.

5- محمد عبد الوهاب العزاوي،إدارة الجودة الشاملة، جامعة الاسراء الخاصة، الاردن، الطبعة الاولى، 2004.

6- مهدي السامرائي، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الخدمي والانتاجي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2007.

7-رعد حسن الصرن،عولمة جودة الخدمات المصرفية، دار التواصل العربي، دمشق، سوريا، الطبعة الاولى، 2007.

8-حتيم محمد العيد، إدارة الجودة الشاملة واستراتيجية المؤسسة(دراسة ميدانية بسونالغاز)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجية، جامعة المسيلة، 2009.

9- هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثالثة، 2005.

10 - اصيل فوزي عبد الرحمان، طرق اختيار وتقويم الموظفين، العبيكان، الرياض، السعودية، 2000.

11– قاسم نايف علوان المحياوي، إدارة الجودة في الخدمات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2006.

12– ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، التسويق المصرفي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.

13– شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1998.

14– كمال رزيق، الخدمات البنكية الالكترونية، مجلة الحقيقة، العدد06، جامعة ادرار، ماي 2005.

15 - محمد زيدان، دور التسويق في القطاع المصرفي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر،2005.

16– Pier Eiglier, Eric Langeard, Le Marketing Des Services, Edition International, 5 eme édition, Paris, 1994.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

واقع نظام محاسبة التكاليف ودوره في اتخاذ القرارات المتعلقة بترشيد تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية

The reality of the cost accounting system and its role in making decisions regarding the rationalization of production costs in the Jordanian electrical companies

د. محمد محمود بشايرة، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ التسليم:(2017/01/11)، تاريخ التقييم: (2017/02/27) تاريخ القبول: (2017/03/14)

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية ودورة في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج فيها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من شركات الصناعات الكهربائية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (3) شركات تم اعتمادها جميعها حيث تم توزيع (45) استبانة استرجعت جميعها وتم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وكانت أهم نتائج الدراسة إن هناك دور كبير لنظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبة التكاليف، ترشيد تكاليف الإنتاج، شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

Abstract

The study aimed to identify the reality of the application of cost accounting in the Jordanian electrical industry companies system and cycle in the rationalization of decisions to reduce production costs which, the study on the descriptive analytical method adopted may be a community study of electrical industries listed companies in Amman Financial Market of (3) companies have been adopted all of which were distributed (45) questionnaire, all were retrieved using the SPSS statistical software to analyze data and test hypotheses were the most important results of the study that there is a significant role for the cost accounting system in the rationalization of decisions to reduce production costs in the Jordanian industry companies.

Key words: Cost accounting systems reduce, production costs, the industry companies Jordan.

المقدمة

إن قيام الشركات الصناعية بتطوير وتحديث أنظمتها الإدارية يعتبر من أهم مقومات نجاح الشركة ومن أهم مجالات تميزها وتقدمها في مجال عملها الصناعي إلي تسعى فيه هذه الشركات إلى تحسين أدائها المالي والتشغيلي معاً ، إن ما يميز النشاط التشغيلي في الشركات الصناعية هو عناصر التكاليف الصناعية المباشرة وغير المباشرة ولذلك فان هناك اهتمام بالنظام المحاسبي الذي تعمل في ضوئه هذه الشركات الصناعية، ومن واقع مخرجات النظام المحاسبي التكاليفي فانه يمكن تقييم مدى جودة هذه المعلومات ومدى مقدرتها في ترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بعناصر التكاليف.

مشكلة الدراسة:

تفضل إدارات الشركات الصناعية القيام بت هو ضبط وترشيد التكاليف المباشرة وغير المباشرة وذلك لان التكاليف التي تهدر أو تستنزف فإنها تؤثر في تسعير المنتج ويؤدي ذلك إلى زيادة سعر البيع للسلعة وبالتالي فان ذلك قد يؤثر على الوضع التنافسي للشركة، لذلك لا بد من أن يكون هناك نظام محاسبة تكاليف ينضم الحسابات التكاليفيه ولا بد من استخدام مخرجات نظام محاسبة التكاليف في ترشيد القرارات المتعلقة بالتكاليف الصناعية. وعليه فإننا بصدد دراسة وصفية لواقع نظام محاسبة التكاليف المطبق في شركات الصناعات الكهربائية ومدى قدرته في دعم قرارات ترشيد وضبط تكاليف الإنتاج .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

1- ما هو مستوى تطبيق نظام محاسبة تكاليف يناسب طبيعة عمل شركات الصناعات الكهربائية الأردنية؟
2- ما هو دور نظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات ضبط تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في تحقيق ما يأتي:

1- التعرف على نظام محاسبة التكاليف المطبق في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.
2- الكشف عن الدور الذي تقدمه مخرجات نظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات ضبط تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

أهمية الدراسة:

هناك العديد من مجالات الأهمية التي ستقدمها هذه الدراسة لمجموعة كبيرة من المستخدمين والمهتمين بموضوع الدراسة، ولذلك فان الباحث يرى تقسيمها إلى ما يلي:

- **الأهمية لمجتمع الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة لمجتمع الدراسة في التأكيد والكشف عن ضرورة تطبيق نظام محاسبة تكاليف مناسب لطبيعة عمل شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، سيما أن هناك شركات صناعية تطبق نظم المحاسبة المالية بدلا من نظم محاسبة التكاليف مما يعطي تصورا اقل كفاءة من المعلومات التي

سيقدمها نظام محاسبة التكاليف المناسب لطبيعة نشاط الشركة. وان مخرجات النظام المحاسبي التكاليفي يدعم قرارات الإدارة المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج الصناعية وضبطها.

- **الأهمية للشركات الأخرى:** إن نتائج هذه الدراسة تخدم إلى حد كبير الشركات في الصناعات الأخرى حيث يمكنها الاستفادة من تجربة الشركات الصناعية في مجال تبني نظم محاسبة التكاليف في سائر نشاطاتها، وقد تكون النتائج معاكسة حيث يمكن عدم تبني نظم محاسبة التكاليف إذا ما أظهرت نتائج الدراسة عدم جدواها في ترشيد القرارات المتعلقة بضبط تكاليف الإنتاج .
- **الأهمية للباحث:** تكمن أهمية هذه الدراسة للباحث من حيث زيادة اطر معرفيه جديدة التي قد تعمل على فتح مجالات بحثية تخدم المجالات المعرفية في موضوع محاسبة التكاليف والقرارات التي تهدف إلى ضبط وترشيد تكاليف الإنتاج .

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على هذه الفرضيات الآتية:

فرضية الدراسة: لا يوجد دور لنظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات ضبط تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

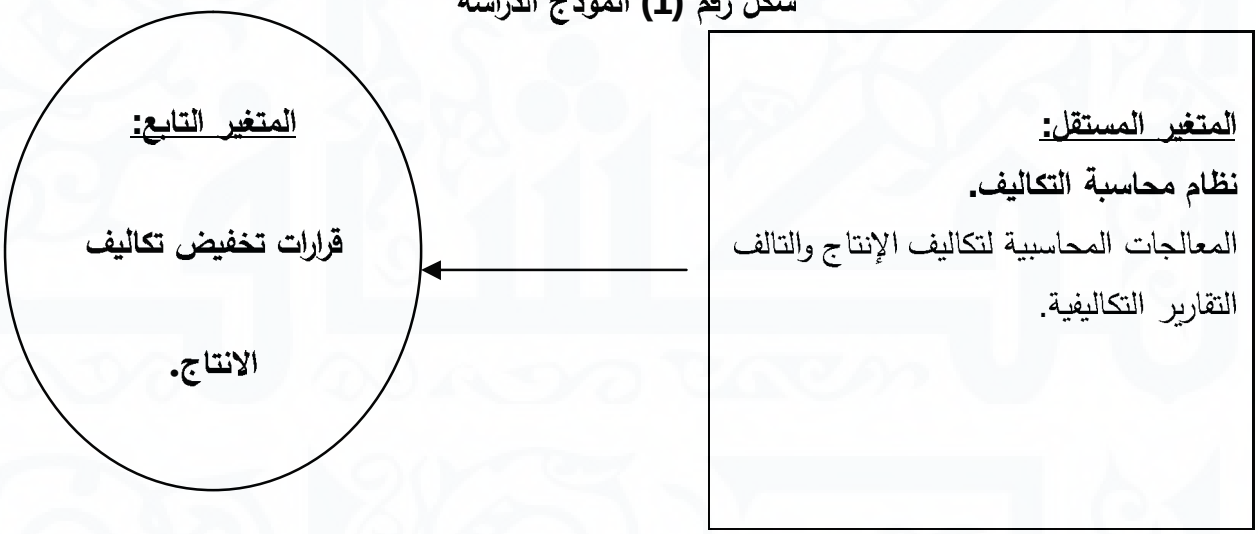
أنموذج الدراسة:

تتكون الدراسة من متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، والآتي توضيح لهذه المتغيرات:

المتغير المستقلة: وهو المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع وفي هذه الدراسة يعتبر نظام محاسبة التكاليف المعمول به في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

المتغير التابع: وهو المتغير الذي يتأثر بالمتغير المستقل وهو اتخاذ قرارات ضبط تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية. والشكل الآتي يوضح متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

شكل رقم (1) أنموذج الدراسة



الدراسات السابقة:

- دراسة (أبو حمور، أيمن، 2016)، بعنوان " أثر تطور أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية على تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات الصناعية الأردنية في ضوء نظم المعلومات المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى وجود أنظمة رقابة داخلية محاسبية في الشركات الصناعية الأردنية وهدفت كذلك إلى التأكد من مدى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية على تخفيض تكاليف الإنتاج الفعلية في هذه الشركات.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 69 شركة وتمَّ توزيع الاستبانة عليها بواقع (5) استبيانات لكل شركة، وبهذا تكون عينة الدراسة مكونة من (280) فرداً ، واسترد منها (243) استبانة خضعت للتحليل الإحصائي، وقد اعتمد الباحث في تحليل البيانات واختبار الفرضيات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss . وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ هناك مستوى عال لمجال ضبط تكاليف الإنتاج في ضوء نظم المعلومات المحاسبية حيث جاءت عالية الأهمية بحسب آراء عينة الدراسة، وتراوحت مابين (4.07-4.16)، فيما كانت أهم توصيات الدراسة أن تقوم إدارات الشركات الصناعية الأردنية بتفعيل أكثر واهتمام اكبر بفاعلية نظم المعلومات المحاسبية حتى تكون عملية التأثير على تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقصى درجة ممكنة.

- دراسة (الحديثي، 2012) بعنوان "دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تكاليف الجودة (تكاليف الوقاية، تكاليف التقييم، تكاليف الفشل الداخلي والخارجي) في تحسين الأداء المالي لشركات تصنيع الأدوية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانتين الأولى موجهه لمديري الإنتاج والجودة وشملت (29) والثانية خصصت لمديري المالية والمحاسبين وشملت على (14) فقرة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة، والتي بلغت (75) من المديرين والمحاسبين، و (50) من مديري الإنتاج ، وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى جودة تكاليف الوقاية والفشل الداخلي والخارجي في شركات صناعة الأدوية البشرية متوسطاً ، وبينت النتائج وجود دور لتكاليف جودة التصنيع المتضمنة تكاليف الوقاية والفشل الداخلي والخارجي في تحسين الأداء المالي.

-دراسة (Stefan,2013)، بعنوان " Internal Control Disclosure and Agency Costs – Evidence from Swiss listed non-financial Companies".

(دور الإفصاحات عن أنظمة الرقابة في التأثير على تكاليف الإنتاج في الشركات السويسرية)

يعتبر نظام الرقابة الداخلية (ICS) كأداة لتحقيق أهداف الأداء والربحية، ويعزز من مصداقية التقارير المالية، ويمكن التعرف على الإفصاح الاختياري عن الرقابة الداخلية بوصفها وظيفة مراقبة للحد من التكاليف الناجمة عن المصالح المتعارضة بين الإدارة والمساهمين. ولذا فان هذه الدراسة تبحث عن طبيعة العلاقة بين الإفصاح الاختياري في الشركات وأثرة في السيطرة على التكاليف في الشركات الصناعية السويسرية، ويستكشف هذا البحث الإفصاح عن الرقابة الداخلية في عينة من 91 من الشركات الصناعية المدرجة في سوق المال السويسري. أن منهج الدراسة الذي استخدمه الباحث هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بالتقارير السنوية للشركات ووضع مؤشرات لقياس الإفصاح الاختياري عن عناصر التكاليف

الداخلية الرئيسية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لأنظمة الرقابة الداخلية على تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات السويسرية وان سبب التباين في التأثير يعزى للخصائص الاقتصادية للشركة، كما أظهرت النتائج أن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج من مواد وأجور وتكاليف صناعية أضافية.

حدود الدراسة: إن الحدود الزمانية للدراسة هي تاريخ إعدادها 2017، في حين تعد شركات الصناعات الكهربائية الأردنية هي الحدود المكانية للدراسة.

محددات الدراسة: تعتبر محددات الدراسة هي المحددات التي تتعلق بمتغيرات ومجالات الدراسة التي يتم البحث فيها وهي نظام محاسبة التكاليف ودورة في ترشيد القرارات المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج الصناعية.

منهجية الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها من أراء الأفراد العاملين في شركات الصناعات الكهربائية، ومن خلال الأسئلة التي تسعى الدراسة الحالية الإجابة عليها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى أهداف الدراسة وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات. إذ يلاءم هذا المنهج الدراسات التي تتبنى المدخل المعرفي في استقصاء الظاهرة التي بلورتها مشكلة الدراسة، ثم تحليلها وتفسيرها ومقارنتها وتقويمها على وفق أسس منهجية علمية رصينة، بغية الوصول إلى تقييمات ذات مغزى يرتقي بها رصيد المعرفة بصدد تلك الظاهرة، ولأنه يصف ما هو كائن ويفسره ويحدد الظروف والعلاقات بين الوقائع، كما يتضمن تفسيراً للبيانات والمعلومات المتحصل عليها بهدف استخلاص النتائج.

مصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

المصادر الثانويَّة: حيث يتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة، إذ أن هدف الباحث من اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة.

المصادر الأولية: وحتى يتم معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، وإعداد فقراتها بالاعتماد على الإطار النظري ذو العلاقة، والدراسات السابقة، وتشمل على عدد من الفقرات تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عليها من قبل المبحوثين، وتم استخدام مقياس Likert الخماسي، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية محددة.

التعريف بأداة الدّ ِراسة

تتكون أداة الدّراسة من إستبانة تغطي جميع فرضيات الدراسة وقد تم قياس المتغيرات من خلال فقرات لتقييم مستوى إجابات المستجيبين، وتحقيقا لأهداف الدراسة، وتكونت أداة الدراسة من مجالين، خصص المجال الأول لقياس نظام محاسبة التكاليف والأبعاد المتعلقة به وخصص له (15) سؤالاً. والمجال الثاني خصص لقياس دور نظام محاسبة التكاليف في ترشيد القرارات المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج وخصص له (10) اسئلة.

واستخدم الباحثفي أداة الدراسة مقياساً مكوُّناً من خمس درجات (1-5) من الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً، وتم إعطائها الأوزان النسبية الظاهرة في جدول رقم (1).

جدول رقم (1):

درجات مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المستخدم في أداة الدراسة

درجة المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1
الوزن النسبي	%100-81	%80-61	%60-41	%40-21	%20-0

وفيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة لتحديد درجة أهمية كل فقرة من فقرات الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية للمتغيرات، فقد استخدام معيار إحصائي الذي يقوم على تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاث مستويات هي (عالية، متوسطة، متدنية)وبناءاً على المعادلة التالية (شويات،2005):

طول الفئة= (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

طول الفئة= (5-1) /3 =3/4= 1.33 وبذلك تكون المستويات كالآتي:

مستوى أهمية متدني: من (1– أقل من 2.33).

مستوى أهمية متوسط: من (2.33– أقل من 3.66).

مستوى أهمية عالي: من (3.66– 5).

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد العاملين في إدارات المحاسبة والمالية والتدقيق والرقابة الداخلية في شركات الصناعات الكهربائية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (3) شركات، وتم توزيع الاستبانة عليهم بواقع (15) استبانه لكل شركة استردت جميعها اي ما نسبته (100%) من عدد الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة وبعد فرزها تبين أنها صالحة للتحليل، وبهذا تكون عدد الاستبيانات التي اجري عليها التحليل نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانة (45) استبانة نسبة استجابة (100%) من عدد الاستبيانات التي وزعت على عينة الدراسة.

- **الاختبارات الخاصة بأداة القياس:**

أولاً : صدق الأداة

استخدمت هذه الدراسة اختبارات صدق الأداة المستخدمة في العديد من الدراسات السابقة ومنها:

1- الصدق الظاهري (Face validity): ويهدف إلى التأكُّد من أنَّ العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، ولتحقيق ذلك تم عرض الاستبانة على عدد من أساتذة الجامعات الأردنية من المختصين في مجال المحاسبة وذلك بهدف التعرف على درجة وضوح العبارات المستخدمة في أداة الدراسة، وسهولتها ، وانسجامها مع أهداف الدِّراسة، وتم إجراء التعديلات المقترحة منهم على فقراتها(sekaran,2003) .

2- صدق المحتوى (Content Validity): ولقياس صدق محتوى مجالات الإستبانة تم قياس العلاقة بين كل مجال والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان باستخدام معامل بيرسون للارتباط Pearson Coefficient of (Correlation)، وقد اعتمدت علاقات الارتباط التي تزيد عن (30%)، وكانت دلالتها الإحصائيَّة مهمة عند مستوى ($0.05\geq\alpha$) (Molhatra,2009) والجدول رقم (2) يبين هذه العلاقة.

جدول رقم (2):

معاملات ارتباط بيرسون الخاص بقياس صدق المحتوى لمجالات الدراسة

المجال	العنوان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	نظام محاسبة التكاليف.	0.556(**)	0.000
2	ترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج .	0.488(**)	0.000
	لأداة كاملةً	0.665(**)	0.000

**** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى ($0.05\geq\alpha$)**

يبين الجدول السابق مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والذي يبين أن محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال اقل من (0.05) مما يشير إلى وجود صدق بنائي لمجالات الدراسة.

ثانياً : ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الأداة إمكانيَّة الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدِّراسة باستخدام أداة الدِّراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة متشابهة (Sekaran, 2003), وتم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدِّراسة التي تم الحصول عليها لمعرفة مدى الاعتمادية على اداة الدراسة، وتُعد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (60%) فأكثر، والجدول رقم (3) يبين ذلك.

جدول رقم (3):

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة وللأداة ككل

رقم المجال	عنوان المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات (الاتساق الداخلي)
1	نظام محاسبة التكاليف.	15	0.744
2	ترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج .	10	0.732
المعدل العام للاداء ككل		**25**	**0.811**

يبين الجدول (3) نتائج ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الدراسة، وباستعراض قيم ألفا كرونباخ المحسوبة نجد أنها كانت مرتفع وبلغت للأداة ككل (0.811)، وتعد جميع قيم كرونباخ ألفا المحسوبة لمجالات الدراسة مناسبة لإغراض هذه الدراسة، ويدل ذلك على ثبات عالٍ الاستبانة.

ثالثاً : اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم إجراء اختبار كولمجروف – سمرنوف (اختبار كولمجروف – سمرنوف (1-Sample K-S)) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعيا (Nunnally,2009)، ويبين الجدول رقم (4) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4):

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov- Smirnov)

المجال	عدد الفقرات	Zقيمة	مستوى المعنوية
نظام محاسبة التكاليف.	15	1.14	0.094
ترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بتخفيض تكاليف الإنتاج .	10	0.880	0.402
جميع الفقرات	**25**	**0.455**	**0.938**

يتضح من نتائج التحليل المبينة في جدول رقم (4) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجميع مجالات الدراسة، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المقدمة:

يحتوي هذا الفصل على عرض، وتحليل، ومناقشة نتائج الدّراسة الميدانيَّة في ضوء فرضيَّات، وأهداف الدّراسة التي تهدف إلى قياس دور نظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات تخفيض التكاليف

الصناعية في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، ويبدأ الفصل بعرض موسع، وشامل لمتغيرات الدّراسة، ومناقشة نتائجها، ثم اختبار فرضيات الدارسة.

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المجال الأول: وصف لواقع نظام محاسبة التكاليف الصناعية المطبق في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية.

يبيّن الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمتغير تطبيق نظام محاسبة التكاليف في شركات الصناعات الكهربائية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (5):

اتجاهات عينة الدّراسة حول واقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف

الرقم	الفقرة	ن= (45)		درجة الأهميّة
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	يقوم نظام المحاسبة لديكم بتصنيف حسابات تكاليف الإنتاج الصناعية إلى مباشرة وغير مباشرة.	4.12	0.59	مرتفعة
2	يعمل نظام محاسبة التكاليف على تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج النهائي باستخدام نظام محاسبة الأوامر والمراحل الإنتاج ية.	4.10	0.64	مرتفعة
3	يقوم نظام المحاسبة لديكم بتحديد تكلفة الإنتاج الصناعية خلال الفترة المحاسبية.	4.08	0.76	مرتفعة
4	يتم تمييز تكاليف الإنتاج عن تكاليف الفترة في نظام المحاسبة المتبع في شركتكم.	4.04	0.76	مرتفعة
5	تهتم إدارة الشركة بفصل إدارة الإنتاج عن الإدارات الأخرى في الشركة.	4.01	0.65	مرتفعة
6	يتم تحديد مراكز التكلفة لديكم بالتشاور مع أصحاب الاختصاص.	4.00	0.59	مرتفعة
7	يتم تحديد تكاليف الإنتاج التام الصنع خلال الفترة المحاسبية وترحيل رصيده إلى الفترات اللاحقة.	3.95	0.64	مرتفعة
8	يتم تحديد تكلفة المواد المباشرة المستخدمة في الإنتاج بالتنسيق مع إدارة المستودعات.	3.94	0.76	مرتفعة
9	يتم مراجعة تكلفة الإنتاج التام الصنع بين فترة وأخرى للتعرف على مدى مناسبة تكاليف الإنتاج المدفوعة.	3.91	0.76	مرتفعة
10	يتم تقدير التكاليف الصناعية الإضافية بناء على أسس محدده بالاعتماد على مفاهيم محاسبة التكاليف المعيارية.	3.88	0.65	مرتفعة
11	يتم الاستعانة بخبراء تقدير تكاليف الإنتاج الصناعية حتى لا يكون هناك مغالاة في تكاليف الإنتاج .	3.71	0.59	مرتفعة
12	يتم تخصيص التكاليف الصناعية الإضافية على الأوامر الإنتاج ية باستخدام أساس عادل للتحميل.	3.65	0.64	متوسطة
13	يتم إعداد تقارير تكاليف للإنتاج التام الصنع تعرض وتناقش باستمرار مع الإدارات المعنية.	3.44	0.76	متوسطة
14	يساعد نظام المحاسبة المطبق لديكم في الكشف المبكر عن الهدر في تكاليف الإنتاج .	3.41	0.76	متوسطة
15	تعالج تكاليف التالف بالطرق المحاسبية المعمول بها في نظام محاسبة التكاليف.	3.39	0.65	متوسطة
	المعدل العام للمجال	3.91	0.54	مرتفعة

ويبين الجدول أنَّ اتجاهات عينة الدراسة مرتفعة الأهمية اتجاه جميع الفقرات المتعلقة بواقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية باستثناء (4) فقرات جاءت متوسطة الأهمية

وتراوحت إجابات عينة الدراسة بين (4.12) و(3.39)، وباستعراض ترتيب الفقرات يتبين أن الفقرة رقم (1) كان لها أكبر اهمية في وصف واقع تطبيق نظام محاسبة التكاليف في شركات الصناعات الكهربائية والتي تنص على أنه " يقوم نظام المحاسبة لديكم بتصنيف حسابات تكاليف الإنتاج الصناعية إلى مباشرة وغير مباشرة " وبمتوسط حسابي (4.12) وهي تقع ضمن درجة الأهمية المرتفعة وانحراف معياري (0.59)، ولعل هذا يبين بان هناك تطبيق واضح لنظام محاسبة التكاليف الذي يعد من أهم أساسياته توضيح الحسابات المتعلقة بالإنتاج من خلال تفصيلها إلى تكاليف صناعية وغير صناعية ومباشرة وغير مباشرة وبالتالي فانه يسهل تتبع تكلفة الإنتاج للوحدات التامة الصنع وتسهل مهمة الرقابة عليها.

كما تشير النتائج أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على أنه " يعمل نظام محاسبة التكاليف على تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج النهائي باستخدام نظام محاسبة الأوامر والمراحل الإنتاج ية "، وحصلت على المرتبة الثانية من حيث الأهمية وذلك بوسط حسابي (4.10) وهي تقع ضمن درجة الأهمية المرتفعة وانحراف معياري (0.64)، ويشير ذلك إلى أن إدارة هذه الشركات تعمل على تحديد تكلفة الإنتاج تام الصنع للوحدة الواحدة من المنتج النهائي بشكل دقيق من خلال تبني نظام محاسبة الأوامر أو المراحل الإنتاج ية وذلك حسب الحاجة، ولذلك فان واقع أسعار الأدوات الكهربائية المصنعة محليا مقبول بالنسبة لقدرات المستهلكين في اقتناء هذه الأدوات.

وتشير النتائج الإجمالية إلى وجود مستوى عالي من تطبيق متغير نظام محاسبة التكاليف في النظام المحاسبي في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، حيث بلغت درجة التطبيق (3.91)، وأنَّ الانحراف المعياري كان منخفضاً (0.54)، وهذا يشير إلى تقارب الآراء وعدم وجود تشتُّت كبير في إجابات عينة الدراسة حول متغير الدّراسة.

المجال الثاني: وصف لدور نظام محاسبة التكاليف الصناعية المطبق في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج .

يبيِّن الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمتغير دور نظام محاسبة التكاليف في شركات الصناعات الكهربائية في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها، وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول رقم (6):

اتجاهات عينة الدّراسة حول دور تطبيق نظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج

الرقم	الفقرة	ن= (45)		درجة الأهميَّة
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
1	تقوم الإدارة بالاجتماع الدوري مع الإدارة المالية وإدارة الإنتاج لبحث الوضع المتعلق بتكلفة الإنتاج الصناعية لاعتمادها أو تصحيح الأخطاء إن وجدت.	4.15	0.36	مرتفعة

2	يضمن نظام محاسبة التكاليف صحة جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بتكاليف الإنتاج قبل تمريرها للإدارة العليا في الشركة.	4.13	0.42	مرتفعة
3	تبنى قرارات الإدارة في الشركة على مدى سلامة العملية الإنتاج ية من ناحية ضبط التكاليف وعدم هدرها.	4.10	0.76	مرتفعة
4	يتم مراقبة حركة تكاليف الإنتاج من تاريخ إصدار أمر إخراج المواد من المستودعات إلى أن تصبح وحدات تامة الصنع.	4.09	0.85	مرتفعة
5	يتم تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال مراقبة تكلفة إنتاج الوحدات تامة الصنع المستخرجة من النظام المحاسبي.	4.07	0.43	مرتفعة
6	يتم المقارنة بين تكاليف الإنتاج للوحدات التامة الصنع مع نفس تكلفة الوحدات التامة الصنع في فترات سابقة بالاعتماد على تقارير تكاليفية.	4.03	0.81	مرتفعة
7	يتم إصدار قرارات سريعة أثناء العملية الإنتاج ية في حال كانت الانحرافات التكاليفية سالبة.	3.95	0.64	مرتفعة
8	يتم الاعتماد على نظام محاسبة التكاليف المعيارية لمعايرة تكاليف الإنتاج الصناعية طبقا لأسس علمية دقيقة.	3.94	0.74	مرتفعة
9	يتم تحديد الانحرافات بين التكاليف الصناعية المعيارية والفعلية ومعالجة الانحرافات غير المفضلة حال وقوعها.	3.91	0.56	مرتفعة
10	تقوم إدارة الإنتاج بالاستعانة ببيانات نظام محاسبة التكاليف لتحديد حجم التكاليف اللازمة لإتمام الإنتاج لكل أمرٍ إنتاجي.	3.88	0.66	مرتفعة
	المعدل العام للمجال	4.05	0.51	مرتفعة

ويبين الجدول أنَّ اتجاهات عينة الدراسة مرتفعة الاهمية اتجاة جميع الفقرات المتعلقة بدور نظام محاسبة التكاليف في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج ، وتراوحت إجابات عينة الدراسة بين (4.15) و(3.88)، وباستعراض ترتيب الفقرات يتبين أن الفقرة رقم (1) كان لها أكبر اهمية في وصف دور تطبيق نظام محاسبة التكاليف في شركات الصناعات الكهربائية في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج والتي تنص على أنه " تقوم الإدارة بالاجتماع الدوري مع الإدارة المالية وإدارة الإنتاج لبحث الوضع المتعلق بتكلفة الإنتاج الصناعية لاعتمادها او تصحيح الأخطاء ان وجدت " وبمتوسط حسابي (4.15) وهي تقع ضمن درجة الأهمية المرتفعة وانحراف معياري (0.36)، وتشير هذه النتيجة إلى اعتماد إدارات الشركات المبحوثة على بيانات نظام محاسبة التكاليف في إصدار القرارات المتعلقة بضبط تكاليف الإنتاج ومراقبتها والعمل على تصحيح مسارها وتدفقها وبالتالي فان أي هدر أو مغالاة في تكلفة الإنتاج سيتم دراستها وضبطها وتوجيهها لتكون تكاليف مثالية تخدم مصلحة الشركة وتحقق الكلفة المثلى لوحدة الإنتاج .

كما تشير النتائج أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على أنه " يضمن نظام محاسبة التكاليف صحة جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بتكاليف الإنتاج قبل تمريرها للإدارة العليا في الشركة "، وحصلت على المرتبة الثانية من حيث الأهمية وذلك بمتوسط حسابي (4.13) وهي تقع ضمن درجة الأهمية المرتفعة وانحراف معياري (0.42)، ويشير ذلك إلى أن إدارة شركات الصناعات الكهربائية تعتمد بشكل كامل على بيانات

ومعلومات ومخرجات نظام محاسبة التكاليف من خلال التأكد من أرصدة عناصر تكاليف الإنتاج ومراجعتها والتأكد من صحتها تمهيداً لإصدار القرارات المناسبة بتخفيض تكاليف الإنتاج غير الناجحة والتي تؤدي إلى زيادة تكلفة الوحدة المنتجة ما يهدد القدرة التنافسية للشركة من ناحية القدرة على تسويق منتجاتها وتحقيق أهداف إدارة قسم المبيعات.

وتشير النتائج الإجمالية إلى وجود مستوى عالي من الموافقة على دور نظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، حيث بلغت درجة الموافقة الإجمالية (4.05)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.51)، وهذا يشير إلى تقارب الآراء وعدم وجود تشتُّت كبير في إجابات عينة الدراسة حول متغير الدّراسة.

اختبار فرضية الدراسة:

استخدم الباحث عدداً من أساليب الإحصاء الاستدلالي لتحليل النتائج واختبار الفرضيات التي استندت عليها الدراسة، وتبين الجداول التالية النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار الفرضيات.

ولاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression), وذلك بحساب قيم (T) التي تقيس إمكانية وجود تأثير لكل متغير مستقل لوحدة على المتغير التابع، وتنص قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت قيم (T) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية (Sig) (5%)، ومستوى الثقة (95%). كما تم حساب معامل التحديد المتعدد Coefficient Of Multiple (R^2) Determination والذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع والذي يمكن تفسيرة من قبل المتغيرات المستقلة ويقيس قوة العلاقة في نموذج الانحدار (Malhotra, 2003).

اختبار الفرضية الأولي:

تنص هذه الفرضية على " **لا يوجد دور لنظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات ضبط تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression), لتحديد اثر نظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية حيث يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (7):

لتأثير دور نظام محاسبة التكاليف في ترشيد (Simple Regression) نتائج تحليل الانحدار البسيط قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج

المتغيرات المستقلة	Sig. level	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	القرار الاحصائي
دور محاسبة التكاليف.	0.002	0.401	4.022	2.25	رفض الفرضية العدمية

ويتضح من الجدول السابق إن قيمة (F) المحسوبة بلغت (4.022) بينما بلغت قيمتها الجدولية (2.25)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية تبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " **يوجد دور لنظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات ضبط تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية** ". وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية (Sig) البالغة (0.002) وهي اقل من مستوى المعنوية (5%)، كما تشير النتائج إلى ان التباين في تطبيق نظام محاسبة التكاليف يفسر ما نسبته (0.401) من التباين في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، وأن هناك (0.599) تقريبا من التغيرات التي تحدث في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج ناتجة عن متغيرات أخرى غير محددة.

نتائج الدراسة وتوصياتها: توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية

- تعتمد شركات الصناعات الكهربائية الأردنية بشكل كامل في عملياتها المالية على نظم محاسبة التكاليف الصناعية من حيث أعداد دليل حسابات يحتوي على تصنيف الحسابات إلى صناعية وغير صناعية وأيضاً يصنفها إلى حسابات صناعية مباشرة وغير مباشرة.
- ان المعلومات التي يتم استخراجها من أنظمة محاسبة التكاليف في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية تدعم القرارات التي تتخذها إدارة الشركة بالتشاور مع إدارات الإنتاج لديها مما يرشد من القرارات المتخذة فيها.
- تبين من خلال التحليل الإحصائي أن هناك دور كبير لنظم محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات تخفيض تكاليف الإنتاج في شركات الصناعات الكهربائية الأردنية، حيث أن عملية ضبط تكاليف الإنتاج الصناعية ومراقبتها في الشركات المبحوثة يتم تخفيضها بناءً على المعلومات المستخرجة من نظم محاسبة التكاليف إذا دعت الحاجة لذلك وقد يتم تعديلها قبل الاستمرار في الإنتاج حتى لا تتضخم تكاليف الإنتاج وبالتالي يصعب ترويج السلعة في السوق المنافسة نتيجة لارتفاع تكلفتها.

توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يأتي:

- ضرورة أن تتبنى شركات الصناعات الكهربائية نظم محاسبة تكاليف الإنتاج في جميع مراحل الإنتاج ومهما بلغت أهمية المنتج حتى يتم تخفيض تكاليفها إلى أدنى حد ممكن.
- أن تقوم إدارات شركات الصناعات الكهربائية الأردنية بمناقشة تقارير الإنتاج الدورية مع إدارات الإنتاج فيها حتى يتم التوصل إلى أفضل قرار ممكن من شأنه أن يخفض من تكلفة الإنتاج .
- أن تعمل الشركات المبحوثة على تفعيل نظم محاسبة التكاليف المتعلقة بمعالجة تكاليف التالف العادي وغير العادي حيث من شأنه أن يؤثر في تكلفة الإنتاج التام الصنع وبالتالي التأثير على تكلفة الوحدة المنتجة.

المراجع:

- أبو حمور، أيمن (2016)، **أثر تطور أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية على تخفيض تكاليف الإنتاج في الشركات الصناعية الأردنية في ضوء نظم المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجنان، لبنان.
- الحديثي، سري (2012)، **دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الشويات، زياد (2005)، **مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي الخاص بالاستمرارية من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين**، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 21، العدد الرابع.ص9.

- a Stefan Hunziker,(2013), **Institute of Financial Services Zug IFZ**, Lucerne University of Applied Sciences, Grafenauweg 10, 6304 Zug, Switzerland, Mail: stefan.hunziker@hslu.ch.
- Malhotra, NK (2004) , **Marketing Research**, New Jersey, Usa, Prentice Hall, P 268.
- Nunnally, J. C. (2009), **Psychometric Theory**, Second Edition, McGraw- Hill Book Company, New York.
- Sekaran, Uma,(2003), **Research Methods for Business: A skill Building Approach'**, 4th Edition , John Wiley and sons Inc. , New York.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

نموذج بنائي للقيادة التحويلية بالجامعة الجزائرية دراسة حالة لعينة من الطلبة بجامعة أم البواقي وجامعة سطيف

A structural model for transformational leadership in the Algerian University. A case study for a sample of students in Oum El Bouaghi and Setif University

أ. عطية يوسف جامعة الجزائر -3- الجزائر

أ. د زايد مراد جامعة الجزائر -3- الجزائر

تاريخ التسليم:(06 /2017/02)، تاريخ التقييم:(27 /2017/03)، تاريخ القبول:(13/ 2017/04)

الملخص

اهتمت الدراسة بتقديم نمط القيادة التحويلية كأحد أهم الأنماط القيادية والذي يمكن أن يمارس أيضا من طرف الأساتذة بالجامعات الجزائرية، وبناء نموذج يحاكي الواقع وفق طريقة المعادلات البنائية، للكشف عن مدى توفر الأساتذة الجامعيين لسمات هذا النمط وقدرته على إحداث التغيير على مستوى ثقافتهم، توجهاتهم وكذلك أخلاقهم، وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من 400 طالب. أظهرت النتائج أن سمة واحدة من أصل أربعة قادرة على إحداث التغيير بهم وهي الإثارة الفكرية.

الكلمات المفتاحية: قيادة تحويلية، تأثير مثالي، تحفيز ملهم، إثارة فكرية، اعتبارات الفكرية، تغيير، طلبة جامعيين، أساتذة جامعيين.

Abstract

The study focused on presenting transformational leadership as one of the most important leadership types that can also be adopted by Algerian university professors. And building a model that simulates reality according to the structural equations method, To explore to what extent the characteristics of this type appear among university professors, and to what extent this type is able to bring change in their culture, tendencies, and ethics; the study included a sample of 400 students. The results have shown that only one trait among four (intellectual stimulation) can make change among them.

Keywords: Transformational leadership, idealized influence, inspirational motivation, intellectual stimulation, individualized considerations, change, university students, university professors.

مقدمة:

يعتبر مصطلح القيادة من أهم المفاهيم بعلم الإدارة عموما والسلوك التنظيمي خاصة، إلا انه يبقى أكثر أهمية في الحياة العملية نظرا للتأثيرات الايجابية أو السلبية التي يمكن أن تنجر عن تبني نمط قيادي دون آخر، وهذا المصطلح كغيره من المصطلحات عرف العديد من مراحل التطور مجسدة في نظريات ومدارس تحاول تفسيره وإعطاء نظرة أكثر شمولا حول النمط الفعال والذي يحقق أكثر المكاسب على المدى القصير والطويل، انطلاقا من نظرية الرجل العظيم والسمات الفردية مرورا بالكثير من النظريات كالنظريات السلوكية والموقفية إلى غاية نظرية القيادة التبادلية والتحويلية، هذه الأخيرة التي تعتبر من احدث النظريات المفسرة لظاهرة القيادة الفعالة، والتي تعتمد في مبدئها على الجاذبية، الهام التابعين، إثارة الأفكار والاهتمام الفردي بالتابعين بغية تحفيزهم من اجل إحداث التغيير والوصول إلى الأهداف المرجوة.

كما يعتبر مفهوم القيادة جد مهم على مستوى جميع المنظمات بما فيها المؤسسات الجامعية، فالأساتذة يمارسون عملية القيادة بغية الوصول إلى أهدافهم والتي تكون في معظم الأحوال عبارة عن إكمال المقرر وإكساب الطلبة مستوى معين من المعارف والمهارات، ويكمن الهدف الأساسي وراء دراسة واقع القيادة التحويلية بالجامعة الجزائرية التعرف على مدى توفر الأساتذة الجامعيين لسمات القائد التحويلي وتطبيقهم لأساليب هذا النمط، والذي اخذ حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث مؤخرا في الدول الغربية نظرا للنتائج الكبيرة التي تحققت نتيجة تبنيه، بالإضافة إلى ذلك هناك سببين أساسيين لوجود هذا البحث:

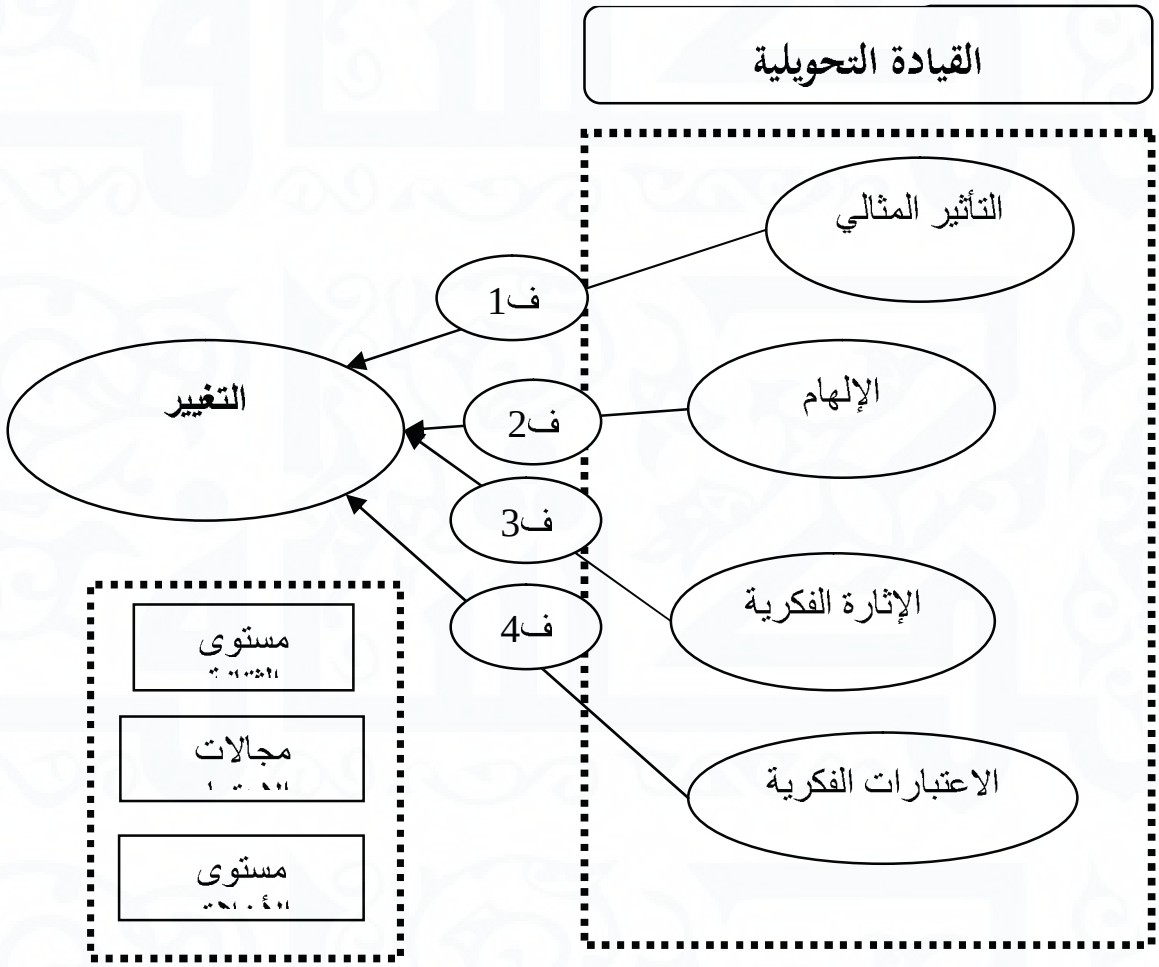
- كون الجامعة هي المصدر الأول لليد العاملة بالجزائر ونجاحها يعني نجاح المؤسسات الاقتصادية الأخرى؛
- إعطاء فكرة عامة حول نظرة الطلبة الجامعيين لأساتذتهم .

بغية التفصيل أكثر في هذا الموضوع نطرح التساؤل التالي:

ما هو واقع القيادة التحويلية في الجامعة الجزائرية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنضع نموذج الدراسة التالي:

شكل (1): نموذج الدراسة



من خلال النموذج يمكن طرح أربع فرضيات أساسية يجب التأكد من صحتها:

ف1: تساعد سمة التأثير المثالي للأساتذة على إحداث التغيير لدى الطلبة؛

ف2: تساعد سمة الإلهام للأساتذة على إحداث التغيير لدى الطلبة؛

ف3: تساعد سمة الإثارة الفكرية للأساتذة على إحداث التغيير لدى الطلبة؛

ف4: تساعد سمة الاعتبارات الفكرية للأساتذة على إحداث التغيير لدى الطلبة.

أولا: مفهوم القيادة التحويلية

ظهر مصطلح القيادة التحويلية أول مرة سنة 1987م في كتاب "Leadership" من قبل الباحث J.M.Burns ، وقد عرفه على أساس "عملية شحن وتعبئة متبادلة من قبل قادة وأفراد، لهم مجموعة من القيم والدوافع من اجل تحقيق الأهداف بشكل مستقل أو مشترك في سياق يتميز بالتنافس"(M Antonio & G Jonathan, 2008,p 95) وقد قام كل من باس و بنيس

ونانوس سنة 1985م "Bass & Bennis & Nanus" بتطوير هذا المصطلح ليكون أكثر شهرة ويشغل اهتمام الباحثين ومنظمات الأعمال، وحينها عرفت القيادة التحويلية على أنها "سعي القائد جاهدا إلى تجاوز الحدود المألوفة من الأداء، والعمل على تغيير ذهنية الأفراد من اجل إعادة توجيه الجهود المبذولة"(Edwin P. Hollander, 2009, p71.).

وحسب بيرنارد باس ورونالد رجيو "Bernard Bass & Ronald Riggio" يتميز القادة التحويليون بالقدرة على إلهام الأفراد من اجل تبني الرؤية المشتركة وأهداف المؤسسة، كما يختبرونهم بغية مواجهة المشاكل الجديدة وتطوير قدراتهم من خلال التدريب والنصح، كما يجمع أسلوبهم بين التحفيز والإلهام نحو المسعى المشترك(N.Yunus & S.Anuar, 2012, p 652) .

ولو حولنا إسقاط هذه التعاريف على الأستاذ بالجامعة الجزائرية لقلنا أن القيادة التحويلية هي قدرة الأستاذ على الهام الطلبة، تحفيزهم وخلق مناخ مليء بالمنافسة بينهم من اجل التفوق على مستوياتهم المعهودة والوصول إلى مرحلة الإبداع والابتكار.

ثانيا: أبعاد القيادة التحويلية

ترتكز القيادة التحويلية في فلسفتها بغية التأثير بالتابعين على أربع أبعاد أساسية هي الجاذبية، الإلهام، الإثارة الفكرية والاعتبارات الفردية؛ ويسمح هذا المزيج بالتأثير بقوة من اجل بلوغ الأهداف المرجوة وخلق مناخ من الثقة بين التابعين والقادة.

1- التأثير المثالي (الكاريزما): Idealized influence

يشير هذا المصطلح إلى شخصية الأستاذ القوية والواثقة، كما تشير إلى الأستاذ كمثل أعلا في الأخلاق وكذلك تعبر عن الجانب السلوكي له والذي يرتكز على القيم والمعتقدات والشعور ب أهمية المهمة المنوطة به(John Antonakis & others, 2003, p 264) ، وفي تعريف آخر تعني أن الأستاذ دائما ما يتصرف بمثالية، يأخذ في الحسبان درجة المخاطرة، يتبنى المستويات العليا من القيم والأخلاق، يحترم ومحترم، مؤتمن من طرف أفراده، كما انه يلتزم بوظائفه ومهامه) Bruce J. Avolio Bernard M. Bass, 2001, p viii)؛ وقد حدد نموذج أفوليو وآخرين

للكشف عن نمط القيادة التحويلية فيما يخص المحور المتعلق بالمثالية سبعة عبارات هي كالتالي(Bruce J. Avolio & Others, 1999, p 450):

- يهتمون بمعنويات وأخلاق الطلبة؛
- الأساتذة يولون اهتمامهم لتدريس الطلبة قبل كل شيء؛
- الأساتذة يحضون باحترام الطلبة؛
- الأساتذة يظهرون القوة والاحترام؛
- الأساتذة يتكلمون كثيرا عن القيم؛
- يعتبرون قدوة في الأخلاق؛
- الطلبة يفتخرون بأساتذتهم؛

2- الإلهام "Inspirational motivation"

يعتبر كل من افوليو وباس "Avolio & Bass" الإلهام من العناصر المهمة للقيادة التحويلية على أساس أن القائد (الأستاذ) عليه إثارة حماس الطلبة من اجل إعطاء معنى للهدف المراد الوصول إليه (Bruce J. Avolio & Bernard M. Bass, 2001 pviii)، كما يعتبر " Peter Nourthouse" أن هذه الصفة تميز الأساتذة الذين يتوقعون الكثير من طلبتهم ويثقون في قدراتهم، فيقومون بإلهامهم من خلال تحفيزهم بان يصبحوا جزءا من الرؤية المستقبلية للجامعة أو مؤسسات أخرى، وذلك باستخدام الرموز والنداءات العاطفية حتى ينجزوا أكثر (Peter Guy Nourthouse, 2010, p 179) ؛ وقد حدد النموذج المتعارف عليه في الكشف عن نمط القيادة التحويلية فيما يخص المحور المتعلق بالإلهام، خمسة نقاط هي كالتالي (Bruce J. Avolio & Others, 1999, p450):

- الأساتذة يؤكدون على العمل الجماعي؛
- الأساتذة يتحدثون بتفاؤل؛
- الأساتذة يشرحون ويعبرون عن الأمور بثقة؛
- الأساتذة يتحدثون بحماس؛
- الأساتذة ينشرون الوعي عن القضايا الهامة.

3- الإثارة الفكرية: "Intellectual Stimulation"

يستعمل الأساتذة التحويليون أسلوب الإثارة الفكرية للتأثير بالطلبة، من خلال التشكيك في الوضع الراهن وعرض أفكار جديدة تكون في شكل تحدي لقدراتهم الذهنية، كما يشجعونهم على التخيل والابتكار عندما يقومون بإعادة التفكير بالافتراضات السابقة والطرق التقليدية في انجاز المهام ومعالجة المشاكل، كما لا ينتقدون الأخطاء وحالات الفشل التي يقع بها الطلبة على الملأ(Roger Gill, 2006, p52).

وفي سياق أخر يذكر كل من "Bass & Stogdill" أن الأساتذة الذين يعتمدون على الإثارة الفكرية ينظرون إلى أنفسهم كجزء من العملية الإبداعية بالجامعة، وأنهم ليسوا مقيدين بالحلول النمطية بل يعمدون إلى تصميم صورة لجميع الحلول الممكنة والنتائج المترتبة عنها، وبذلك تتحول التوجهات، ويزداد الوعي بالفروقات بين الرؤى والحقائق، وتشجع التجارب (Bernard M. Bass, Ralph M. Stogdill, 1990, p 216) ؛ وقد حدد نموذج الكشف عن نمط القيادة التحويلية فيما يخص المحور المتعلق بالإثارة الفكرية أربع نقاط أساسية هي كالتالي (Bruce J. Avolio & Others, p 450):

- الأساتذة يعيدون النظر في الافتراضات السابقة؛
- الأساتذة يبحثون عن وجهات النظر الأخرى؛
- الأساتذة يقترحون طرقا جديدة؛
- الأساتذة يعرضون المواضيع من زوايا مختلفة.

4- الاعتبارات الفردية: "Individualized consideration"

تعرف بأنها "التركيز على فهم احتياجات الطلبة كلا على حدا، والعمل بشكل مستمر على دفعهم لتطوير إمكانياتهم الذاتية" (Bruce J. Avolio & Others, p 450) ؛ كما تعرف بأنها "أسلوب يستخدمه الأساتذة بغية توفير البيئة الداعمة لاحتياجات الطلبة؛ ومن خلاله يظهرون كمدربين يساعدون في تحيين قدرات الطلبة مع البيئة المحيطة (Peter G.Northouse, p 193)؛ وقد حدد نموذج الكشف عن نمط القيادة التحويلية فيما يخص المحور المتعلق بالاعتبارات الفردية أربع نقاط أساسية هي كالتالي (Bruce J. Avolio & Others, p 450):

- الأساتذة يهتمون بكل طالب على حدة؛
- الأساتذة يعلمون وينصحون عند الحاجة؛
- الأساتذة يفرقون بين الطلبة حسب ما يمتلكونه من قدرات ومهارات.

ثالثا: واقع القيادة التحويلية في الجامعة الجزائرية

1- العينة وأدوات الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الطلبة الجامعيين لكل من جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي وجامعة فرحات عباس سطيف، ومن اجل التمثيل الجيد لهذا المجتمع اختيرت عينة مكونة من 400 طالب مقسمة بين الجامعتين، وزعت عليهم استبيانه مكونة من ثلاث محاور أساسية، يتعلق المحور الأول بالمعلومات الشخصية للمستجوب، أما المحور الثاني فبالقيادة التحويلية مقسمة إلى أبعادها الأربعة، التأثير المثالي (7 أسئلة)، التحفيز الملهم (5 أسئلة)، الإثارة الفكرية (4 أسئلة) وبعد الاعتبارات الفردية (3 أسئلة) والمحور الأخير بالتغيير لدى الطلبة(3 أسئلة).

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة: بغية معالجة البيانات تم استعمال برنامج SPSS كما تم الاستعانة بالبرنامج المرافق له AMOS من اجل التحقق من الصدق البنائي للنموذج المقترح وقدرته على تقدير العلاقة بين نمط القيادة التحويلية ومستوى التغيير لدى الطلبة.

3- صدق وثبات أداة الدراسة: بالنسبة للصدق الظاهري فالعبارات التي استخدمت مستوحات من نموذج معترف به كما تم التعرف عليه في الجانب النظري للدراسة، اما بالنسبة للاتساق الداخلي، فقد جاءت معاملات الفا كرونباخ كالتالي:

جدول (1): معامل الفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد الدراسة

المحور	البعد وعدد العبارات	معامل Alpha Cronbach	
القيادة التحويلية	التأثير المثالي (7)	0,795	مقبول
	التحفيز الملهم (5)	0,719	مقبول
	الإثارة الفكرية (4)	0,719	مقبول

	الاعتبارات الفردية (3)	0,155	ضعيف
التغيير	التغيير (3)	0,750	مقبول

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

يمكن من خلال الجدول ملاحظة ان جميع القيم مقبولة ما عدا بعد الاعتبارات الفردية، حيث لم يوفق الباحث من تحقيق المستوى المقبول (اكبر من 0,6)، وعليه سوف يلغى هذا البعد من الدراسة التحليلة، وعليه يكون معامل الفا للمحور ككل 0,869 وهو جيد.

4- عرض النتائج: قبل التعرض إلى النتائج المتحصل عليها نحاول التعرف على خصائص العينة المدروسة.

4-1: الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة: تتمثل في البيانات المتحصل عليها من المحور الأول والذي كانت نتائجه بعد الاستعانة ببرامج مساعدة كالتالي:

جدول (2): تصنيف أفراد العينة على أساس نوع الجامعة والمستوى الدراسي

نوع الجامعة	التكرار	النسبة المؤوية%
سطيف	182	45,5
أم البواقي	218	54,5
المجموع	400	100
السنة الدراسية	**التكرار**	**النسبة المؤوية %**
أولى ليسانس	77	19,3
ثانية ليسانس	147	36,8
ثالثة ليسانس	75	18,8
أولى ماستر	101	25,3
المجموع	400	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن عينة الدراسة مقسمة إلى نصفين متساويين تقريبا بين كل من جامعة سطيف وأم البواقي؛ كذلك يتوزع أفراد العينة على معظم المستويات الدراسية بالجامعة من مرحلة الليسانس ومرحلة الماستر.

جدول (3): اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

المحور	البعد	المتوسط	متوسط الانحرافات	الاتجاه
القيادة التحويلية	التأثير المثالي	3.34	0.66	موافق إلى حد ما
	التحفيز الملهم	3,09	0.77	موافق إلى حد ما
	الإثارة الفكرية	2,88	0,82	موافق إلى حد ما
	الاعتبارات الفردية	2,95	0.72	موافق إلى حد ما
التغيير	مستوى الثقافة	3,06	1,193	موافق إلى حد ما
	مجال الاهتمام	2,75	1,225	موافق إلى حد ما
	مستوى الأخلاق	3,08	1,277	موافق إلى حد ما

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول السابق أن توجهات أفراد العينة نحو أبعاد القيادة التحويلية تميل لتكون موافق إلى حد ما وهذا بانحراف معياري منخفض ومتساوي تقريبا، أي انه لا يوجد اختلاف كبير في أراء أفراد العينة، في حين نلاحظ أن الانحراف المعياري يكون مرتفعا نسبيا بالنسبة لمحور التغيير، حيث كانت إجاباتهم متباعدة نوعا ما، فنجد انقسام في الإجابات بين موافق بشدة وغير موافق وغير موافق بشدة، خاصة فيما يتعلق بالعبارتين التي تقول أن الأساتذة ساهموا في تحسين مستوى الأخلاق لدي وتوجهاتي (مجالات اهتمامي).

4- 2 التحليل العاملي التوكيدي لأبعاد القيادة التحويلية

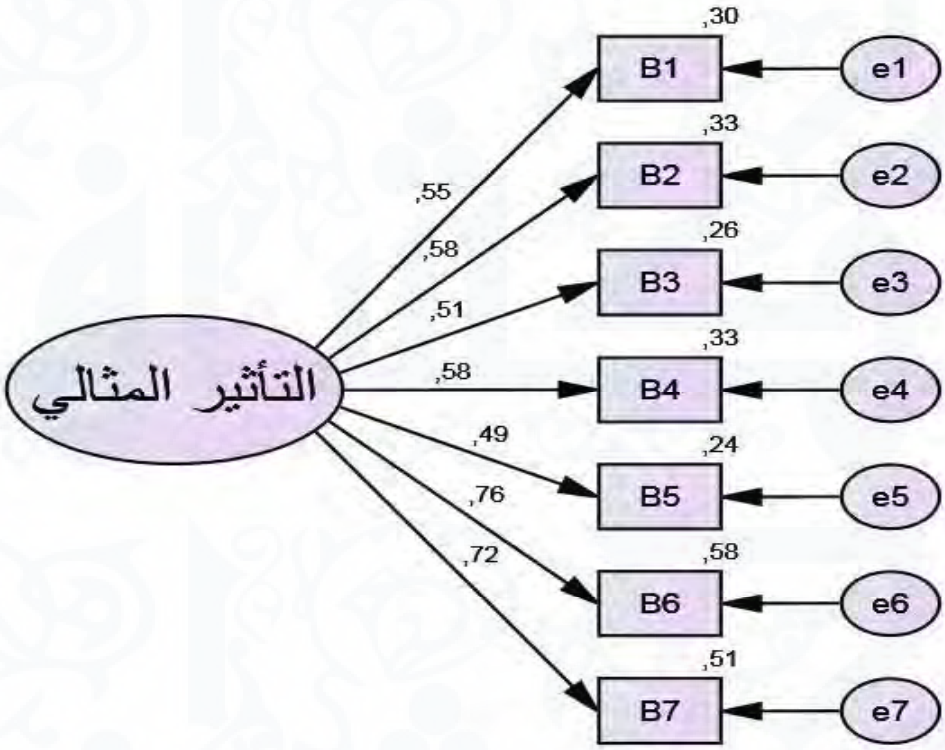
4-2-1 التحليل العاملي التوكيدي لبعد التأثير المثالي: يعد أول مكون للقيادة التحويلية وقد أتت مؤشرات المطابقة كالتالي:

جدول (4): معايير مطابقة النموذج مع البيانات لبعد التأثير المثالي

CMIN	CMIN/DF	RMR	CFI	GFI	TLI	RMSEA
20,654	1,475	0,026	0,990	0,986	0,985	0,035

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

شكل (2): نموذج بعد التأثير المثالي



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن جميع معايير مطابقة النموذج مع البيانات محققة فنجد مثلا RMR اقل من 0,1، كما أن كلا من CFI وGFI وTLI اكبر من 0,90 أما فيما يخص مؤشر RMSEA فهو ممتاز إذ يقل عن 0,05، كما نلاحظ أيضا أن قيم التشبعات مقبولة جدا حيث تراوحت بين 0,49 إلى غاية 0,76. وعلى هذا الأساس يمكن قبول هذا النموذج لقياس بعد التأثير المثالي لدى الأساتذة.

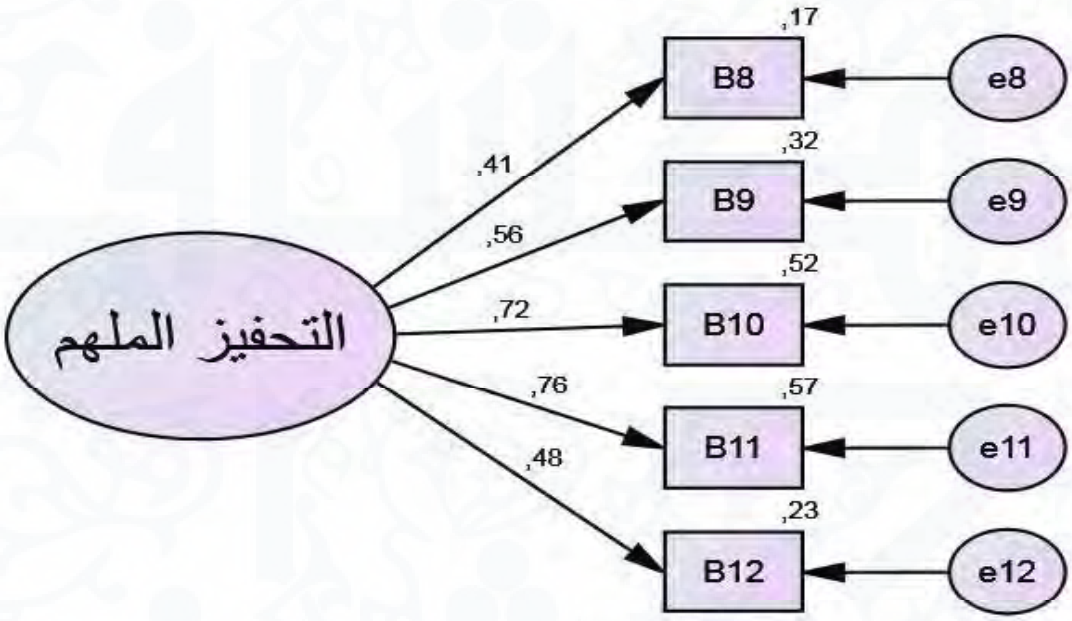
4-2-2 التحليل العاملي التوكيدي لبعد التحفيز الملهم: يعتبر ثان مكون للقيادة التحويلية وقد أتت مؤشرات المطابقة الخاصة به كالتالي:

جدول (5): معايير مطابقة النموذج مع البيانات لبعد التحفيز الملهم

CMIN	CMIN/DF	RMR	CFI	GFI	TLI	RMSEA
5,885	1,177	0,029	0,998	0,994	0,995	0,021

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

شكل (3): نموذج بعد التحفيز الملهم



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن جميع المؤشرات جيدة بل تكاد تكون مثالية، وكذلك قيم التشبعات حيث تتجاوز 0,4، الأمر الذي يجعلنا نقبل هذا النموذج لقياس بعد التحفيز الملهم لدى الأساتذة.

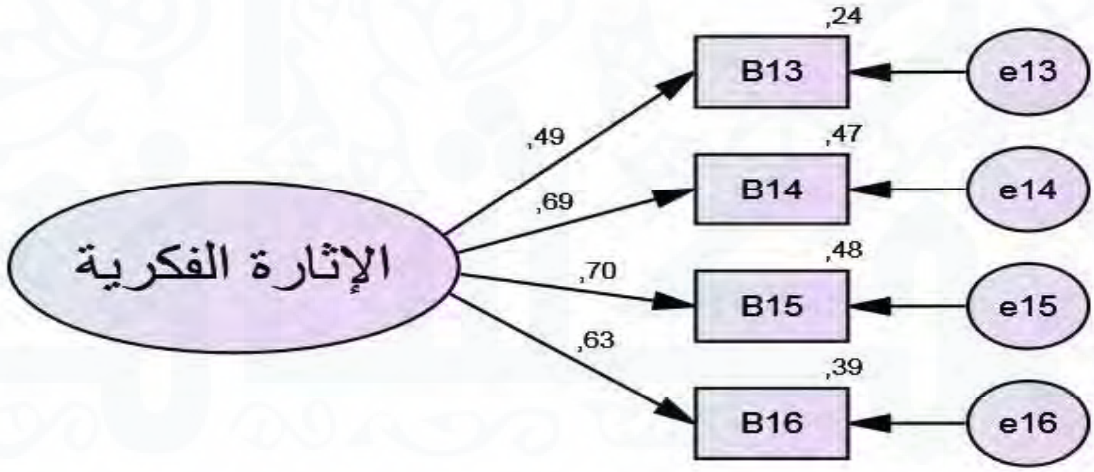
4-2-3 التحليل العاملي التوكيدي لبعد الإثارة الفكرية: يعتبر ثالث مكون للقيادة التحويلية وقد أتت مؤشرات المطابقة الخاصة به كالتالي:

جدول (6): معايير مطابقة النموذج مع البيانات لبعد الإثارة الفكرية

CMIN	CMIN/DF	RMR	CFI	GFI	TLI	RMSEA
4,681	2,340	0,025	0,991	0,994	0,973	0,058

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

شكل (4): نموذج بعد الإثارة الفكرية

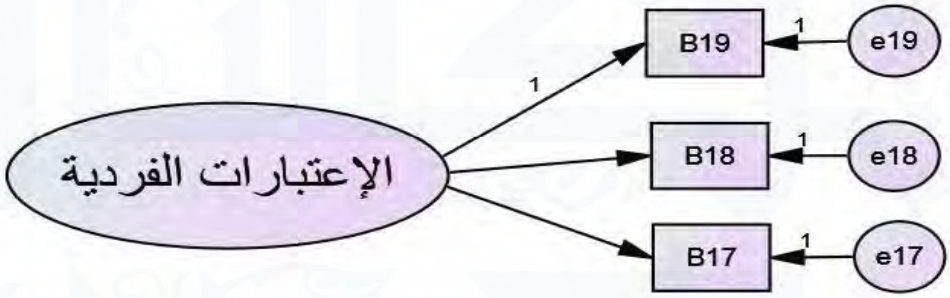


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

يلاحظ أن مؤشرات نموذج الإثارة الفكرية جيدة، وقيم التشبعات على مستوى النموذج أيضا جيدة إذ نجدها محصورة بين 0,49 و0,70، وعليه نقول أن هذا النموذج يصلح لقياس بعد الإثارة الفكرية لدى الأساتذة.

4-2-4 التحليل العاملي التوكيدي لبعد الاعتبارات الفردية: يعتبر رابع مكون للقيادة التحويلية، وقد أتت مخرجات البرنامج فيما يتعلق بهذا البعد سلبية، حيث تم الوقوع في مشكلة عدم التعيين والتي تعني عدم توفر البيانات الكافية بالعينة بغية التوصل إلى حل وحيد ومحدد لمعلمات النموذج المفترض، فيكون لكل معلمة عدد كبير من القيم التي تمثل حلا له، وبالتالي يستحيل انتقاء الحل الأنسب لكل معلمة(امحمد بوزيان تيغزة، 2012، ص 193). وما يدعم ذلك و مؤشر ألفا كرونباخ المتعلق بهذا البعد حيث كانت قيمته 0,155 وهي تعد جد ضعيفة لتبني العبارات لتكون دالة على بعد او محور معين، وعليه يتم إلغاء بعد الاعتبارات الفردية من النموذج المقترح سابقا.

شكل (5): نموذج بعد الإثارة الفكرية



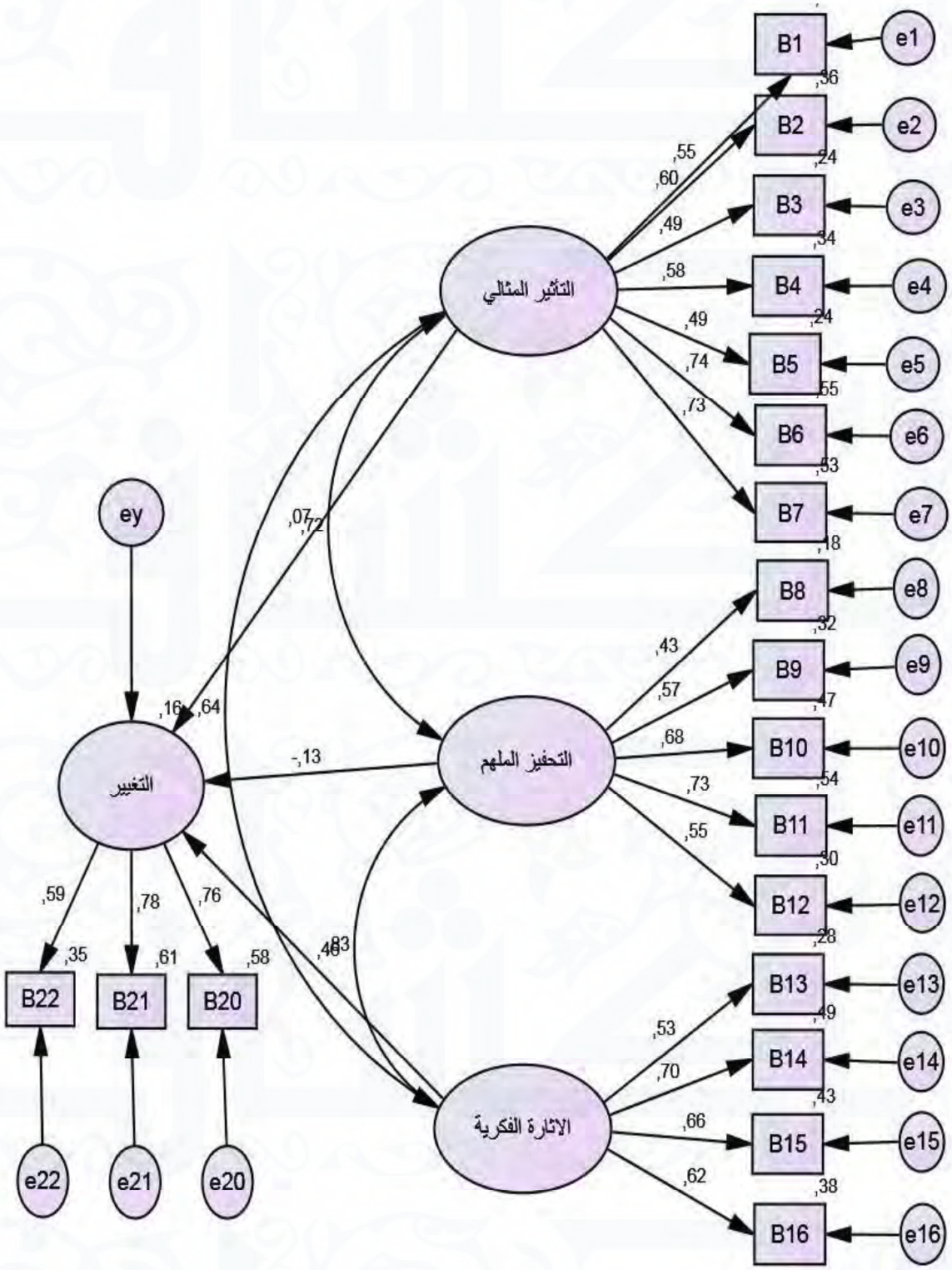
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

3-4 النموذج البنائي للقيادة التحويلية بالجامعة الجزائرية:

يعطي هذا النموذج تصورا مهما لواقع القيادة التحويلية عند الأساتذة وقدرته على إحداث التغيير بالطلبة سواء على مستوى معارفهم أو توجهاتهم أو أخلاقهم.

استنادا على نموذج الدراسة ونماذج القياس المحدد في المرحلة السابقة يمكن بناء نموذج الدراسة والتحقق من سلامته وفقا للمعايير المعهودة، وبعد عملية البناء أتت النتائج كالتالي:

شكل (6): النموذج البنائي للقيادة التحويلية بالجامعة الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

وقد كانت قيم مؤشرات لتطابق للنموذج المقترح مع البيانات كالتالي:

جدول (7): معايير مطابقة النموذج المفترض مع البيانات

CMIN	CMIN/DF	P	RMR	CFI	GFI	TLI	RMSEA
231,95	1,589	0,000	0,049	0,959	0,944	0,951	0,038

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات AMOS SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات جيدة وترقى لتتم عملية تبنيه، حيث مؤشرات CFI وGFI وTLI اكبر من 0,90 أما فيما يخص مؤشر RMSEA فهو ممتاز إذ يقل عن 0,05، وكذلك مؤشر CMIN وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0,05.

5- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة بالاستعانة ببرمجية SPSS AMOS نذكر:

- لا يوجد هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لسمة التأثير المثالي لدى الأساتذة على تغير كل من ثقافة، توجهات وأخلاق الطلبة، الأمر الذي يجعلنا نرفض الفرضية الأولى والتي تفترض وجود علاقة تأثير؛

- لا يوجد هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لسمة التحفيز الملهم لدى الأساتذة على تغير كل من ثقافة، توجهات وأخلاق الطلبة، الأمر الذي يجعلنا نرفض الفرضية الثانية والتي تفترض وجود علاقة تأثير؛

- تؤثر سمة الإثارة الفكرية لدى الأساتذة على كل من ثقافة، توجهات وأخلاق الطلبة، وهذا يجعلنا نقبل الفرضية الثالثة، والتي تفترض ذلك؛

- عدم قدرة النموذج المقترح على قياس سمة الاعتبارات الفردية لدى الأساتذة، الأمر الذي لم يسمح باختبار صحة الفرضية الرابعة من عدمها؛

- هناك ارتباط بين بعض أبعاد القيادة التحويلية فيما بينها، حيث نجد أن هناك ارتباطا طرديا قويا بين كل من سمة الإثارة الفكرية والتحفيز الملهم لدى الأساتذة الجامعيين، وكذلك التأثير المثالي مع التحفيز الملهم.

- تتركز توجهات أفراد العينة نحوا أبعاد القيادة التحويلية عند مستوى موافق إلى حد ما فقط، أي أن هذا النوع من الأنماط القيادية لا يزال غير معروف أو غير محبذ من طرف الأساتذة بالجامعة الجزائرية لسبب أو لآخر؛

- تغيب سمة الاعتبارات الفردية لدى الأساتذة عند تعاملهم مع الطلبة، أي أن الأساتذة لا يعاملون طلبتهم كلا على حدا حسب ما يمتلكونهم من قدرات وكفاءات وكذلك احتياجاتهم، الأمر الذي يرجع ربما إلى العدد الكبير من الطلبة الذين يتعامل معهم الأساتذة حيث لا يستطيعون تذكر الطلبة وكفاءاتهم واحتياجاتهم.

الخاتمة:

على ضوء ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يتبين أن مستوى تطبيق أسلوب القيادة التحويلية بالجامعة الجزائرية لا يرقى ليسبب التغيير في ثقافة، توجهات وأخلاق الطلبة الأمر الذي يجعل من الصعب تحسين مستوى المعارف والمهارات لدى الطلبة على المدى القصير والمتوسط، وعلى هذا الأساس نتمنى أن يحرص الأساتذة أكثر على أهمية هذه المواضيع وتطبيقها ليكون مردود الجامعة الجزائرية يتلاءم واحتياجات سوق العمل من جهة ومن جهة أخرى تحسين المستوى الثقافي والأخلاقي لأفراد المجتمع.

قائمة المــراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- محمد بوزيان تيغزة، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص 193.

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية

- Antonio M & Jonathan G, Leadership The Key Concepts, Routledge, New York USA, 2008,p 95
- Edwin P. Hollander, Inclusive Leadership, The Essential Leader-Follower Relationship, Routledge, New York, 2009, p71.
- N.Yunus & S.Anuar, Trust as Moderating Effect Between Emotional Intelligence And Transformational Leadership Styles, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, February 2012 ,VOL 3, NO 10, p 652.
- John Antonakis and others, Context and leadership: an examination of the nine-factor full-range leadership theory using the Multifactor Leadership Questionnaire, The Leadership Quarterly 14, Elsevier Science Inc, 2003, p 264.
- Bruce J. Avolio Bernard M. Bass, Developing Potential Across A Full Range Of Leadership, Cases On Transactional And Transformational Leadership, Lawrence Erlbaum Associates, New Jersey, USA , 2001, p viii.
- Bruce J. Avolio & Others, Re-examining the components of transformational and transactional leadership using the Multifactor, Journal of Occupational and Organizational Psychology, 1999, p 450.
- Peter Guy Nourthouse, Leadership Theory and Practice, 5 th ed, Saga.P.Inc, 2010, p 179.
- Roger Gill, Theory and Practice of Leadership, SAGA.P.Inc, Californie, USA ,2006, p52.
- Bernard M. Bass, Ralph M. Stogdill, Bass & Stogdill's Handbook Of Leadership: Theory, Research, And Managerial Applications, 3rd Ed, The Free Press,New York, USA, 1990, p 216.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

الإبتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر: مساهمات النمو الاقتصادي.

-دراسة قياسية لحالة تركيا خلال الفترة 1990-2014 باستخدام التكامل المتزامن لEngle-Granger-

Technological innovation and foreign direct investment: economic growth contributions.

-An empirical study of Turkish economy over the period 1990-2014, using Engle-Granger cointegration test-

أ. قادري محمد، جامعة تلمسان،الجزائر.

تاريخ التسليم:(24 /2017/01)، تاريخ التقييم:(20 /2017/02)، تاريخ القبول:(18/ 2017/03)

الملخص

نال كل من الابتكار التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما واسعا في الأدبيات حول دورهما في تعزيز النمو الاقتصادي. تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي للاقتصاد التركي خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2014 باستخدام اختبار التكامل المتزامن لEngle-Granger. و قد أشارت النتائج التجريبية عن وجود علاقة معنوية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي على المدى الطويل و القصير. و تقدم هذه الورقة أيضا دروسا قيمة و رؤيا إستراتيجية للحكومة الجزائرية التي تطمح إلى التقدم التكنولوجي وجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الإبتكار التكنولوجي، الإستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التكامل المتزامن لأنجل قرانجار.

Abstract

Technological innovation and foeign direct investment have both attracted quite a considerable attention in the literature about their role promoting economic growth. This study aims to examines the relationship between foreign direct, technological innovation and economic growth for Turkish economy using Engle-Granger co integration test during 1990-2014. The empirical results have indicated the presence of significant positive relationship between foreign direct investment, technological innovation and economic growth in short and long term. This paper also provides valuable lessons and strategic insights for Algeria government that aspires to the technological progress, in additional to brings more foreign direct investments infows for promote economic growth.

Key words : Technological innovation foreign direct investment, economic growth, Engle-Granger cointegration test-

مقدمة:

مع تكامل أسواق رأس المال الدولية، نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة منذ بداية 1990 بمعدلات أعلى بكثير IMF (2009)، و لهذا اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أمرا مهما لأنه أكبر مصدر لرأس المال الأجنبي في العالم. معظم الدول خاصة النامية تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادياها، كما أنهم يتوقعون نمو اقتصادي طويل الأجل من موارد مستقرة إضافية في البلدان المضيفة. هناك بعض الأسباب الأكثر أهمية التي تدعم جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر مثل نقل التكنولوجيا المتقدمة، المهارات، البحت و التطوير و المعرفة إلى البلدان المضيفة، حيث أن هذه المزايا تكون مفيدة للبلدان المضيفة لتحفيز الإنتاجية و النمو الاقتصادي، كما قد يساعد أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر الوصول إلى الأسواق الخارجية باعتبارها قاعدة للتصدير لتوزيع المنتجات في المنطقة. و نظرا لفوائده المتعددة وضعت البلدان النامية عددا من السياسات لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مثل تشجيع الاستثمار، تسهيل التجارة، و تنمية مناطق التصدير.

إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر الابتكار و التقدم التكنولوجي في نظرية النمو كمحدد رئيسي للنمو الاقتصادي. يحفز التقدم التكنولوجي النمو الاقتصادي من خلال خلق العوامل الخارجية التي تعوض عن تناقص رأس المال Romer (1990)، تحسين كفاءة رأس المال في الإنتاج بسبب التغير التقني الوارد في الأصول الرأسمالية، تعزيز تراكم انتشار المعرفة المنتجة في المجتمع مما يساعد على زيادة مستوى الإنتاجية للاقتصاد. كما تعتبر التحسينات التكنولوجية قناة لتحريك التجارة الدولية و جدب الشركات متعددة الجنسيات Borensztein et al (1998)، وتعزيز المنافسة بين الشركات المحلية و الأجنبية Lipsey (2004) و Saggi (2002). و بالتالي ينبغي بذل الجهود اللازمة لضمان تطوير الموارد البشرية ومؤهلات دعم النمو الاقتصادي.

تعتبر تركيا من البلدان النامية، إلا أنها تصنف ضمن أكبر 17 اقتصاد في العالم و فق ترتيب الناتج المحلي الإجمالي للبنك الدولي. و في ضوء الأهداف تسعى تركيا لتكون ضمن أفضل عشر اقتصاديات العالم في آفاق 2030 مما زاد طموحها لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحسين موقعها في مجالات البحث و التطوير لنيل رصيدها من التقدم و الإبداع التكنولوجي، و ذلك من أجل تعزيز النمو الاقتصادي.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن طرح إشكالية الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

ما مدى تأثير الابتكار التكنولوجي و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا؟

و يمكن صياغة فرضتي البحث على الشكل التالي:

- هناك علاقة معنوية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي على المدى الطويل و القصير بالنسبة للاقتصاد التركي.

- هناك علاقة معنوية موجبة بين الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي في المدى الطويل و القصير بالنسبة للاقتصاد التركي.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي في تركيا باستخدام طريقة Engle-Granger للتكامل المتزامن خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2014، و التي تسمح لنا باختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي. كما ينبع هدف البحث إلى إعطاء دروس للاقتصاد الجزائري بصفته اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد للدخل و الذي يسعى إلى تنويع الاقتصاد و إيجاد بدائل للنمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من التجربة التركية في هذا المجال. و للإجابة على التساؤل أعلاه سنقسم البحث إلى خمسة محاور و هي:

المحور الأول: عرض أدبيات الدراسات التجريبية السابقة.

المحور الثاني: تحديد النموذج و البيانات المستخدمة.

المحور الثالث: تقديم إستراتيجية التقدير.

المحور الرابع: نتائج التقدير.

المحور الخامس: مناقشة نتائج الدراسة و إعطاء دروس للاقتصاد الجزائري.

المحور الأول: أدبيات الدراسات التجريبية السابقة.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي: هناك زيادة في الأدبيات التجريبية التي ركزت على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، وأظهرت باستمرار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد حافزا حاسما في التنمية الاقتصادية. و من أهم الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب نجد أعمال كل من S. Dilek (2016)، S.lois Gui-Diby (2014)، I. Arisoy (2012).

دراسة S.lois Gui-Diby (2014)، حيث ركزت هذه الدراسة على اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 50 بلد أفريقي باستخدام منهج GMM للفترة الممتدة من 1980-2009، ووجدت نتائج التقدير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في المنطقة الأفريقية خلال الفترة المعينة. كما تطرقت إلى أن انخفاض مستوى الموارد البشرية لا تحد من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، و أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كان سلبيا خلال الفترة 1980-1994 وإيجابي خلال الفترة 1995-2009.

دراسة Y. Su et al، حيث ركزت هذه الدراسة على محددات النمو الاقتصادي، مع التركيز على دور الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري باستخدام بيانات بانل لبعض المدن الصينية خلال الفترة 1991-2010، وتوصلت النتائج إلى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتبط عكسيا مع معدل النمو السكاني و يرتبط إيجابا مع معدل الاستثمار في رأس المال المادي و البشري، كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة S. Dilek (2016)، و التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في تركيا باستخدام نموذج VAR ما بين الفترة 1980-2013، حيث تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، معدل التضخم، الناتج المجلي الإجمالي، حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي و معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية كمتغيرات مستقلة. وجدت نتائج التقدير علاقة سببية قصيرة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم و القروض الممنوحة للقطاع الخاص. علاقة سببية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي، القروض الممنوحة للقطاع الخاص ومعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية.

دراسة T. Nurgun (2016)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في بلدان البريكس و تركيا خلال الفترة 1982-2013، باستخدام جذر الوحدة، التكامل المتزامن و اختبار السببية، حيث أشارت النتائج إلى وجود سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري. وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

دراسة I. Arisoy (2012)، و ركزت هذه الدراسة على تقدير مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي و عما إذا كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير على الإنتاجية الكية في تركيا خلال الفترة 1960-2005، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي، و أشارت النتائج التجريبية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل إيجابي على الإنتاجية الكلية و النمو عبر تراكم رأس المال و نقل التكنولوجيا.

دراسة M. Bayar et al (2013)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق نتائج متضاربة حول العلاقات السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية في تركيا خلال الفترة الممتدة مابين 1974-2011، باستخدام منهج VAR، و بعد نتائج التقدير تم التحقق من وجود العلاقة السببية على المدى الطويل بين المتغيرات، و تم التحقق من فرضية أن النمو يقوده التصدير ، و فرضية الاستثمار الأجنبي المباشر تقوده الصادرات.

دراسة F. Emi, A. Ozyigit (2011)، حيث ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ، استثمار رأس المال البشري و النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL في تركيا. حيث أشارت نتائج التقدير على وجود علاقة سببية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. وجود علاقة سببية قوية بين استثمار رأس المال البشري و النمو الاقتصادي.

دراسة C. Chee-Keog (2012)، حيث كان الهدف منها هو اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التطور المالي و النمو الاقتصادي في 95 بلد نامي و متقدم من الفترة 1983-2006 باستخدام GMM. حيث تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة قوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء الاقتصادي، كما تم إيجاد دليل تجريبي على أن النظام المالي المجلي شرط أساسي الاستثمار

الأجنبي المباشر ليكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. و هذا يجب بذل الجهود لاصلاح و تحسين النظام المالي المحلي للاستفادة أكثر من حضور الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق النمو الاقتصادي.

بالرغم من الدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن بعض التحليلات لم تجد دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الآداء الاقتصادي. Menciger (2003) و Carkorit, Levine (2005)، حيث وجدوا دليل جد ضعيف على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي. و يقول Ghosh (2003) أنه بالرغم من هذه التدفقات في رأس المال لا تؤدي إلى الأداء الاقتصادي، و أيضا قد تسبب في ضعف الاقتصاد الكلي و عدم الاستقرار المالي. بينما أظهر Kosack & Tobin (2006) أن كلا المساعدات الأجنبية و الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر نظريا و تجريبيا على النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة بشكل مختلف و استنتجا أن الدول الفقيرة بحاجة إلى مزيد من المساعدات الأجنبية من الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي.

2- الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي: في عولمة الاقتصاد العالمي، يفسر سبب الاختلاف في النمو الاقتصادي و عدم المساواة في الدخل بين البلدان على أساس الاختلافات التكنولوجية. الهدف من العلم والتكنولوجيا هو تمكين الشركات و الأفراد على استخدام تقنيات أكثر كفاءة لأن هذا يؤدي إلى خفض التكاليف و زيادة الإنتاجية. و من أهم الدراسات التي اهتمت باختبار العلاقة بين الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي نجد كل من M. Adak (2015)، E. Saridogan, S. Sener (2011).

دراسة M. Adak (2015)، و ركزت هذه الدراسة على تأثير التقدم و الابتكار التكنولوجي في الاقتصاد التركي، حيث تم استخدام الأساليب الكمية لتحليل العلاقة بين الاستثمارات التكنولوجية و النمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج الاقتصاد القياسي وجود تأثير كبير من التقدم و الابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي.

دراسة K. Tuna et al (2015)، و ركزت هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين نفقات البحث والتطوير (R&D) و النمو الاقتصادي في تركيا، و لتحقيق هذه الغاية تم استخدام اختبارات جذر الوحدة، اختبار التكامل المتزامن و السببية لجرانجر. و بينت نتائج التحليل أن السلاسل الزمنية تكون مستقرة في الدرجة الأولى و لا يوجد علاقة تكامل متزامن بينهم. وفقا لتحليل سببية جرانجر تم الكشف على أنه لا يوجد علاقة سببية بين السلاسل الزمنية المختبرة.

دراسة E. Saridogan, S. Sener (2011)، حيث ركزت هذه الدراسة إلى دراسة الآثار المترتبة عن الابتكار التكنولوجي الموجهة لاستراتيجيات التنافسية العالمية و آلية انتقال النمو الاقتصادي بالنسبة لدول منظمة التعاون و التنمية العالية الدخل. حيث تبين أن الدول التي لديها ابتكار تكنولوجي موجه لاستراتيجيات

التنافسية العالمية لديها القدرة على التنافسية المستدامة و النمو على المدى الطويل و القدرة على تصميم السياسات الاقتصادية.

دراسة V. Khung (2013)، و ركزت هذه الدراسة إلى تحقيق إجراء شامل لإسهامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النمو الاقتصادي في سنغفورة خلال الفترة 1990-2008. و تم الحصول على ثلاث نتائج رئيسة، أولا: وجود علاقة إيجابية قوية بين كثافة استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و نمو الإنتاجية ذات القيمة المضافة و العمل على مستوى القطاع، ثانيا: ساهم استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال ما يقرب 1 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنغفورة خلال 1990-2008، و أصبح دورها مهما في دفع عجلة النمو الاقتصادي على نحو متزايد مع مرور الوقت. ثالثا: كانت مساهمة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لقطاع التصنيع ملحوظة في تحقيق النمو في سنغفورة ، لكنها تراجعت في ظل تحديات إعادة الهيكلة.

المحور الثاني: تحديد النموذج و البيانات.

يحدد هذا القسم النموذج المستخدم للتحقيق التجريبي للدور الذي يلعبه كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار التكنولوجي في تعزيز النمو الاقتصادي، كما يقدم وصفا بسيطا لمجموعة البيانات المستخدمة في التحقيق التجريبي.

المتغير التابع في النموذج هو النمو الاقتصادي الذي يقاس على أساس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (RGDPPC)، عموما تتبع مواصفات نمو الناتج المحلي الإجمالي شكلا مقبولا في أدبيات النمو (Barro 1991)، و يضم مجموعة من المتغيرات المتحكمة التي تم تحديدها من قبل أدبيات النمو التجريبية كمحددات قوية للنمو الاقتصادي (Levine & Renelt 1992)، إضافة إلى متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار التكنولوجي يتضمن النموذج على ثلاث متغيرات أخرى و هي: التضخم لتقييم استقرار الاقتصاد الكلي، حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي (INV) كمحدد مهم للنمو الاقتصادي و من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (Sauramo 2008, Adams 2009) و رأس المال البشري، حيث تؤكد الدراسات أن مستوى التعليم من أهم العوامل الهامة للنمو الاقتصادي في المستقبل (Qadri 2014, Pelienescu 2015) .

يعطى النموذج المستخدم في الدراسة لتقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$LNGDPPC_t = \beta_0 + \beta_1 INF_t + +\beta_2 INV_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 TI_t + \beta_5 SCH_t + \varepsilon_t \ldots (1)$$

حيث يمثل: LNGDPPC: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي للتعبير عن النمو الاقتصادي. INF: هو مؤشر التضخم تم تقديمه في النموذج لتقييم أثر استقرار الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي. TI: تمثل مؤشر الابتكار التكنولوجي. INV: هو حصة إجمالي تكوين رأس

المال في الناتج المحلي الإجمالي. FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. SCH: متوسط سنوات الدراسة الثانوية في مجموع السكان الذي يقيس رأس المال البشري.

استخدمت هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة 1990-2014 للاقتصاد التركي، و تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة بما في ذلك البنك العالمي، موقع اليونيسكو ، الأونكتاد و ذلك بحجم عينة محدود بسبب عدم توافر البيانات على المتغيرات المتحكمة.

المحور الثالث: إستراتيجية التقدير.

إن إجراء الانحدار باستخدام مستويات المتغيرات (سلاسل زمنية) كما هي يؤدي إلى انحدار زائف أوخادع، و عليه فإن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية شيء في غاية الأهمية. و من أدوات اختبار الإستقرارية هو أجراء اختبار جذر الوحدة للفرق الأول للمتغيرات قيد الدراسة، فإذا ظهرت مستقرة و هو الشائع في المتغيرات الاقتصادية، نستنتج بأن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستواها و لكن الفرق الأول منها يعتبر مستقر، وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، و في هذه الحالة ليس من المناسب تقدير النموذج باستخدام مستويات المتغيرات لأنها غير مستقرة وبالتالي فالتقدير سيؤدي إلى نتائج زائفة، و الأفضل في هذه الحالة استخدام فروق المتغيرات في التقدير لكي نحصل على نتائج دقيقة. و لكن استخدام الفروق سيكون له ثمن وهو التضحية بالمعلومات الكامنة في مستوى المتغيرات، و بمعنى آخر المعلومات التي تفيدنا على المدى البعيد، لأن الفروق تعطي فقط معلومات على المدى القصير. و لكن هناك طريقة نستطيع من خلالها استخدام تقنية معينة نستفيد من خلالها من معلومات المدى القصير و البعيد معا دون التضحية بأي منهما. و هو علينا أن نفحص العلاقة في النموذج ما إذا كان هناك علاقة توازنية على المدى البعيد بجانب العلاقة الديناميكية في المدى القصير. و هذا يتطلب إجراء تقنية التكامل المتزامن ل Engle-Granger، عن طريق فحص بواقي معادلة الأجل الطويل، و هي معادلة انحدار متغيرات النموذج باستخدام مستوى المتغيرات، و إذا ظهرت بواقي الانحدار مستقرة فهذا يعني أن المتغيرات بينهما تكامل متزامن، أي هناك علاقة توازنية في المدى الطويل و هذه العلاقة لا تتحقق على المدى القصير، بمعنى أن هناك اختلال في العلاقة التوازنية في المدى القصير، و لكن هذا الاختلال يتم تصحيحه على المدى البعيد بمعدل معين في كل فترة.

تتضمن الخطوة الأولى في تحليلنا إجراء اختبارات جذور الوحدة على كل المتغيرات ذات الصلة تجنبا لبعض المشاكل القياسية و الانحدار الزائف (See Engle & Granger). في الوقت الحاضر ظهرت عدة اختبارات لجذور الوحدة في تحليل السلاسل الزمنية Dickey and Fuller (1979،1981)، Phillips and Perron (1988)، Kwiatkowski et al (1992)، Schmidt and Phillips (1992). في هذه الدراسة نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فليب بيرون (PP) للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية. و من المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية

الانحدار الذاتي (AR)، بينما اختبار PP قائم على افتراض أكثر شمولية و هو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي للأوساط المتحركة المتكاملة (Autoregressive integrated moving average) ARIMA. و لذا يرى بعض الإحصائيين أن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل من اختبار ADF خاصة عندما يكون حجم العينة صغيرا أو يكون هناك تضارب في نتائج الاختبارين.

في الخطوة الثانية و بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات حسب اختبار كل من (ADF)، (PP) يتم دراسة التكامل المتزامن بين المتغيرات ذات الصلة باستخدام اختبار Engle & Granger، حيث اقترحا طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين و هما الأولى: تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المتزامن وفق المعادلة (1).

في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية حد الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار السابقة. فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى I(0) فهذا يعني وجود تكامل متزامن بين المتغيرات.

كخطوة ثالثة و أخيرة يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين المتغيرات التي ترتبط بينها علاقة تكامل متزامن Engle-Granger (1987) من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM.و يمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ بالصيغة التالية:

$$\Delta LNGDPPC_t = C + \beta e_{t-1} + \sum \delta_{it} \Delta X_{it} + \sum \emptyset_{it} X_{it-1} + \gamma LNGDPPC_{t-1} + \varepsilon_t \ldots (2)$$

حيث يمثل et-1 : حد تصحيح الخطأ، و الذي يشير ضمنيا إلى سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

X: المتغيرات المستقلة.

المحور الرابع: نتائج التقدير.

الجدول (1): اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

Variables	Level		1st Difference	
	Intercept	Trend & Intercept	Intercept	Trend & Intercept
LNGDPPC	-0.609	-1.864	-4.532*	-4.666*
FDI	-1.767	-2.841	-4.152*	-4.06*
TI	1.109	-1.263	-7.512*	-7.963*
INF	-2.659	-2.637	-6.724*	-6.689*

INV	-2.966	-3.298	-7.386*	-7.212*
SCH	-0.262	-2.131	-5.256*	-5.233*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.5.

* معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية.

طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz-Criterion) بحد أقصى 5 فترات.

الجدول (2): اختبار جدر الوحدة باستخدام (PP)

Variables	Level		1st Differece	
	Intecept	Trend & Intercpt	Intercept	Trend & Intercept
LNGDPPC	-1.355	-1.920	-11.652*	-12.056*
FDI	-1.767	-2.191	-4.128*	-3.998*
TI	0.536	-1.907	-7.363*	-7.963*
INF	-2.569	-2.589	-6.935*	-7.778*
INV	-2.894	-3.270	-8.258*	-8.148*
SCH	-0.154	-2.131	-5.256*	-5.233*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.5.

* معنوية عند مستوى 1% حسب (adj-t-statistic) الجدولية ل (Mackinnon :1996)

يتم اختبار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار PP أوتوماتيكي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel)

من خلال نتائج الجدولين (1) و (2) نخلص إلى أن نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ADF، PP أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائمة على وجود جدر وحدة بالنسبة لكل المتغيرات محل الدراسة، إلا أنه يمكن رفضها عند إجراء الفروق الأولى لهذه المتغيرات أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، و بعد هذه الحالة يمكننا أن ننتقل إلى الخطوة الثانية بتطبيق أسلوب Engle-granger للتكامل المتزامن.

للقيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle & Granger فإنه يمكن تقدير علاقة الانحدار و المتمثلة في المعادلة رقم (1)، و التي تظهر نتائجها في الجدول التالي:

الجدول (3): اختبار التكامل المتزامن ل Engle & Granger.

Variables	Coefficients	Std.Errors	t-statistic	Prob
C	5.811	0.588	6.562	0.000***
FDI	0.196	0.083	2.356	0.029**
TI	1.309	0.707	1.854	0.072*
INV	0.026	0.027	0.974	0.342
INF	0.035	0.027	1.274	0.236
SCH	0.011	0.009	1.270	0.236
R-sq= 0.79		Prob(F-stat)= 0.000***		DW= 2.30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews9.5

*معنوي عند مستوى 10%.

**معنوي عند مستوى5%.

***معنوي عند مستوى 1%.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح بأن النمو الاقتصادي يرتبط إيجابا مع الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار التكنولوجي على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% و 10%، في حين تم رفض معنوية كل من التضخم، إجمالي تكوين رأس المال و رأس المال البشري لعدم وجود علاقة طويلة المدى بينها و بين النمو الاقتصادي. كما أن قيمة معامل التحديد تشير إلى 0.79 و هذا يعني أن 79% من التباين الذي يحدث في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المفسرة المتضمنة في النموذج، احتمال F الإحصائية معنوية عند 1% و هذا ما يدل على مصداقية النموذج، و جاءت قيمة DW في منطقة القبول أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (4): دراسة استقرارية بواقي الانحدار

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.377424	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.5

تظهر نتيجة الجدول (4) أن سلسلة حد الخطأ العشوائي لعلاقة الانحدار المقدرة مستقرة عند المستوى، و هذا ما يدل على وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي و بقية المتغيرات المفسرة له. مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة و طويلة المدى بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة.

قبل القيام بتقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة Engle-Granger نقوم أولا بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج.

الجدول (5): تحديد فترة الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	LPE	AIC	SC	HQ
0	-219.78	NA	13.55	16.63	19.92	19.70
1	-135.49	117.27*	0.22*	15.43	17.50*	15.95
2	-9.24	39.34	0.23	14.63*	18.48	15.59*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.5

*تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

من خلال الجدول (5) يمكن أخذ فترة الإبطاء المثلى هي 1.

الجدول (6):تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة Engle-Granger

Variables	Coefficients	Std.Errors	t-statistic	Prob
C	0.046	0.086	0.540	0.598
ECT(-1)	-0.487	0.261	-1.864	0.0771*
ΔLNGDPPC(-1)	-0.189	0.320	-0.600	0.563
ΔFDI(-1)	0.073	0.037	1.947	0.070*
ΔTI(-1)	3.275	1.367	2.394	0.030**
ΔINV(-1)	0.021	0.028	0.752	0.463
ΔINF(-1)	-0.060	0.103	-0.578	0.571
ΔSCH(-1)	0.022	0.018	1.227	0.238
R-sq= 0.68			DW= 2.30	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.5

*معنوي عند مستوى 10%.

**معنوي عند مستوى5%.

من خلال الجدول (6) يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.68، و هذا ما يدل على أن التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر لنا حوالي 68% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي. كما أن إحصائية DW لا توحي بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما اتضح كذلك أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى 10% مع إشارة سالبة، وتعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة له، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكييف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن الطويل الأجل، حيث تشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ (0.487-) أن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) و تعادل 48.6%. أي أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يربو 48.6% من هذا الانحراف في الفترة (t)، و منه فإن النمو الاقتصادي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة في النموذج حوالي خمس سنوات حتى يصل إلى وضع التوازن طويل الأجل. أما من ناحية التأثير نجد أن النمو الاقتصادي يتأثر كذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر و الابتكار التكنولوجي في الأجل القصير و ذلك عند مستوى معنوية 10% و 5%.

المحور الخامس: مناقشة نتائج الدراسة و الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري.

في هذا المحور سنحاول تقديم تفسيرات للنتائج المتحصل عليها، حيث توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكار التكنولوجي يؤثران إيجابا على النمو الاقتصادي في تركيا. أصبحت تركيا من البلدان المتوسطة الدخل مع ناتج محلي قدره 799.54 مليار دولار، مما يضعها في المركز 17 عالميا حيث استطاعت في أقل من عقد من الزمن أن تضاعف نصيب الفرد من الدخل ثلاث مرات تقريبا و الآن يتجاوز الدخل 10.5 آلاف سنويا، و بلغ متوسط النمو الاقتصادي في تركيا مابين 2002-2014 حوالي 6.1 %، مع انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم خلال هذه السنوات. استطاع الاقتصاد التركي تسجيل أداء اقتصادي ملحوظ في الآونة الأخيرة، و ذلك في إطار سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي كتحسين مناخ الأعمال لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحسين الأداء التكنولوجي.

<u>على مستوى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر:</u>

ما يميز التجربة التركية هو توجهها نحو دعم النمو الاقتصادي و تشجيعها للاستثمار الأجنبي المباشر، والشراكة مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات باعتبارها قوة محركة و أداة هامة لنقل و توطين التكنولوجية المتطورة، و هذا بدوره كان له دفع كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت تركيا الوجهة الأولي في منطقة غرب آسيا في قيمة التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب تقرير الاستثمار العالمي 2014، و معظم هذه التدفقات تأتي من دول أمريكا الشمالية، أوروبا و دول الخليج، أما على

مستوى القطاعات يعتبر قطاع التصنيع الرائد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .و الشكل (1) يمثل صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا.

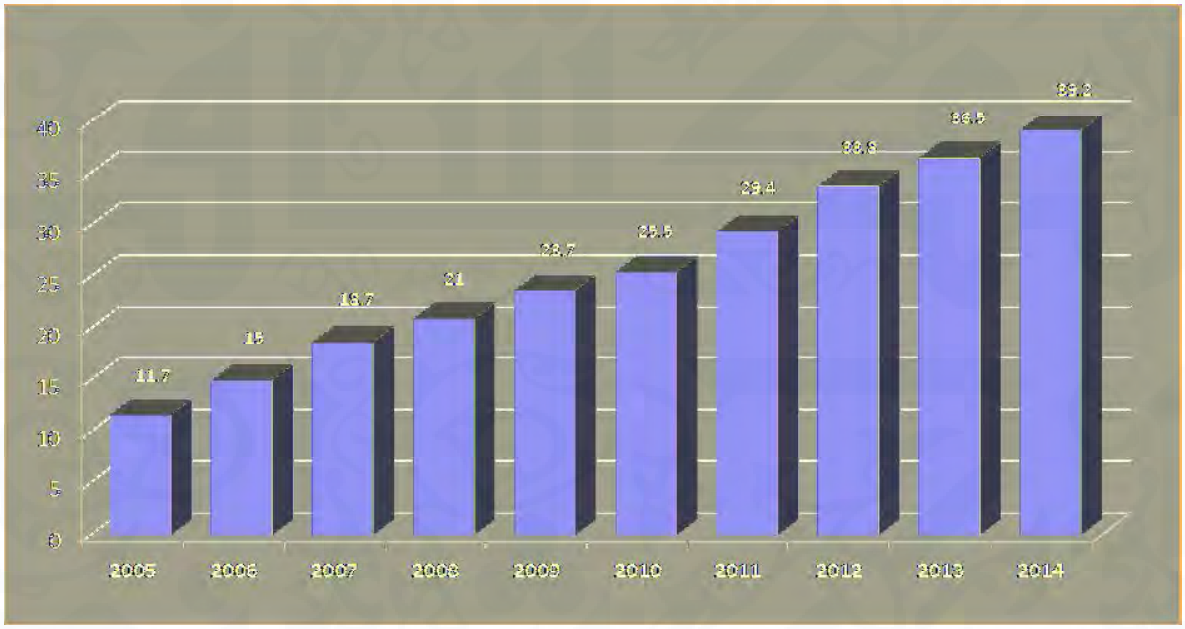
الشكل رقم (01): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا (بالمليار دولار).



المصدر: البنك المركزي التركي.

أما على مستوى الشركات الأجنبية الناشطة في تركيا فقد زاد عددها لتصل إلى أكثر من 39 ألف شركة أجنبية خلال سنة 2014، و ذلك بفضل الاتفاقيات التجارية مع المبرمة كاتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التجارة الحرة مع ألبانيا و البسنة و الهرسك، كرواتيا و الدول الأعضاء بالرابطة الأوربية للتجارة الحرة (سويسرا و النرويج...)، و الشكل (2) يمثل تطور عدد الشركات ذات رأس المال الدولي.

الشكل (2): عدد الشركات ذات رأس المال الدولي (بالآلاف).



المصدر: البنك المركزي التركي.

و يرجع سبب هذا التدفق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدد من المزايا و التحفيزات التي قامت بها الحكومة التركية التي جعلت العالم قبلة للاستثمار فيها و التي يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 / ضخامة و تنوع الاقتصاد التركي، و تعزيز حجم التبادل التجاري (تأسيس الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، اتفاقيات التجارة الحرة، مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)، اقتصاد قائم على المؤسسات.حيث كل هذا مكنها من إحراز مؤشرات متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية.

2/ الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية مما جعلها قوة اقتصادية إقليمية (بنية تحتية جديدة ذات تقنية عالية التطور في المواصلات و الاتصالات عن بعد و الطاقة، مرافق نقل بحري متطورة و ذات تكلفة منخفضة، طرق مقل ممهدة و آلية تسليم مباشر إلى معظم دول الاتحاد الأوروبي).

3/ سن قوانين ضريبية تعمل على تحسين مناخ الاستثمار في تركيا من خلال تعديل بعض التشريعات الضريبية بهدف تخفيف الأعباء التي تقف في سبيل إمكانية مزاولة الأنشطة التجارية مثل الاستثمار، الحوافز المقدمة لدعم الصادرات الخدمية، الحوافز المقدمة لمراكز الإدارة الإقليمية، الإعفاء من حقوق الملكية الصناعية، الحوافز المقدمة لدعم مشروعات الحفاظ على الطاقة.

4/ تحرير و إصلاح مناخ الاستثمار إذ يعتبر ثاني أكبر مناخ يتعرض للإصلاحات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام 1997، بيئة عمل مشجعة على الأعمال، ظروف استثمارية شديدة التنافسية، ثقافة في قطاع الصناعة و الخدمات، معاملة متساوية للمستثمرين كلهم، ضمان تنفيذ التحويلات.

5/ إنشاء مناطق حرة و التي تعرف على أنها مواقع خاصة تعتبر خارج منطقة الجمارك بالرغم من أنها تقع داخل الحدود السياسية للبلاد. و يتم تصميم هذه المناطق بحيث تساعد على زيادة عدد الاستثمارات القائمة

على التصدير. و توجد في تركيا 19 منطقة حرة تقع بالقرب من أسواق الاتحاد الأوروبي، و تتمتع بسهولة الاتصال بالطرق التجارية الدولية.

6/ كفاءة القطاع المصرفي التركي حيث يأتي في المرتبة الثانية بين أكبر الأنظمة المصرفية في الدول الأوروبية الناشئة بعد روسيا يتمتع بمستوى جيد من رأس المال و السيولة النقدية العالية، مما يتيح له قدرا كبيرا من المرونة لتوفير وسائل التمويل للمستثمرين في البلاد. بالإضافة إلى البنوك، يتيح سوق الائتمان التركي للمستثمرين الحصول على تمويل المشاريع من خلال شركات التأجير التمويلي و تحصيل الديون.

على مستوى الابتكار التكنولوجي:

منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا سعت إلى تحقيق درجة نمو و تقدم نوعي يؤهلها إلى الوصول إلى فئة البلدان الصناعية العشرة الأكثر تقدما في العالم من حيث الابتكار التكنولوجي. واستطاعت تركيا الإبداع في صناعة العديد من الصناعات التكنولوجية التي تحسب لرصيدها و تفتح المجال أمامها لتحقيق تقدم تكنولوجي يوصلها إلى درجة مرموقة و تسجيل أداء اقتصادي جيد. و ذلك راجع إلى السياسات التالية:

1/ تشجيع مناطق التطور التكنولوجي (TDZ) و هي مناطق تم تصميمها لدعم أنشطة البحث و التطوير، وجذب الاستثمارات في مجالات التقنية العالية، و توجد في تركيا 63 منطقة تطوير تكنولوجي.

2/ تشجيع برنامج تطوير القطاع الصناعي (SANTEZ) من خلال الدعم المالي للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة، و تطوير العمليات، تحسين الجودة، و مشاريع التغيير في البيئة التي سيتم تنفيذها عبر شراكات الجامعة.

3/ دعم مجلس البحوث العلمية و التكنولوجية في تركيا بمنح أو تعويض النفقات ذات الصلة بأنشطة البحث والتطوير وقروض رأس المال لمشاريع البحث و التطوير.

4/ تقديم قروض طويلة الأمد بدون فائدة لمشاريع البحث و التطوير المتخصصة في تقنيات الزراعة، تقنيات الصحة، وتقنيات التعليم، و تحسين كفاءة استخدام الطاقة. و الغرض من هذه القروض هو توفير الدعم المالي لتلك الأنشطة التي تهدف إلى تطوير منتجات جديدة ذات قيمة تجارية في المجالات التكنولوجية المذكورة.

5/ تطوير العمالة الماهرة، حيث أتاح العدد المتزايد من الجامعات لتركيا تخريج أعداد أكبر من الطلاب وتحويلهم إلى موارد بشرية شابة ذات كفاءة عالية هدفها دفع النمو الاقتصادي للأمام من خلال إنتاج السلع وتوفير الخدمات. هذا وبلغ عدد الجامعات في تركيا سنة 2014 في حدود 198 جامعة. بالإضافة إلى خلق قوى عاملة مؤهلة و متسمة بالتنافسية من خلال تشييد المدارس المهنية و الفنية.

الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري:

فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري، و بالنظر إلى طبيعة هيكله الاقتصادي، فإن التقلبات المستمرة في أسعار النفط و كذا الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي قد أثرت على هياكله و أدت إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في كل مرة بسبب تراجع برامج الإنفاق الحكومي كمحرك رئيسي للنمو في الجزائر، و ذلك كنتيجة لتراجع مداخيل البلد بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. و الجزائر كغيرها من الدول النفطية التي تسعى إلى تجاوز تبعية المحروقات و إيجاد بدائل ناجحة لتنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال إجراء مجموعة من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى فكرة التنويع الاقتصادي، بتحسين مناخ الاستثمار لجلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة. و كذا العمل على تحسين الأداء التكنولوجي للدخول في عالم التنافسية الدولية من جهة أخرى. و عليه سوف نقدم بعض الدروس للاقتصاد الجزائري من خلال التجربة التركية في هذا المجال:

على مستوى مناخ الاستثمار:

1/ ضرورة توفير مناخ ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل، و هذا من خلال إعادة النظر في تشريعات و قوانين الاستثمار في الجزائر، حيث تشير دراسة حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال سنة 2013 أن تركيا تتربع على رأس القائمة في الدول النامية إلى جانب الصين والبرازيل، وذلك بفضل الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار مثل: سهولة أداء الأعمال، و إصلاح مناخ الاستثمار إذ يعتبر مناخ الاستثمار في تركيا حسب دليل الاستثمارات بتركيا 2014 ثاني أكبر مناخ يتعرض للإصلاحات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من حيث القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2/ ضرورة إنشاء مناطق حرة، تساعد على زيادة عدد الاستثمارات القائمة على التصدير، لتسهيل الاتصال بالطرق التجارية الدولية، و في هذا الصدد قامت تركيا بإنشاء 19 منطقة حرة في مختلف القطاعات الصناعية و الخدماتية.

3/ تحسين هياكل البنية التحتية من مرافق و طرق و مواصلات، حيت استطاعت تركيا في هذا الصدد لإنشاء بنية تحتية جديدة ذات تقنية عالية التطور في المواصلات و الاتصالات عن بعد و الطاقة، مرافق نقل بحري متطورة و ذات تكلفة منخفضة. وقد ساهمت البنية المتطورة بشكل كبير في جذب المستثمرين الأجانب.

4/ إصلاح القطاع المصرفي، حيث يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية لتطورات الأوضاع الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، نظرا لدوره الأساسي في تمويل عمليات التنمية والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية. و في هذا الإطار لعبت المؤسسات المالية التركية دورا هاما في تمويل المشاريع الاستثمارية.

5/ زيادة درجة الانفتاح التجاري و ذلك لتنشيط قطاع التجارة الخارجية في مجال التصدير و الاستيراد، و هذا يتحقق من خلال تشكيل تكتلات اقتصادية و شراكة مغاربية ، بهدف زيادة التعاون و التنسيق فيما بينها، والاعتماد على بعضها البعض. حيث أنه في هذا الصدد قامت تركيا بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة.

على مستوى الأداء التكنولوجي :

1/ العمل على تشجيع مناطق التطوير التكنولوجي، و منح الحوافز اللازمة لذلك، و دعم جميع أشكال أنشطة البحث والتطوير. حيث استطاعت تركيا في هذا المجال أن تخلق 63 منطقة تطوير تكنولوجي.

2/ اتخاذ تدابير لضمان كفاءة توظيف خريجي الجامعات في المستقبل، و منع النقص في المهارات والمعلومات لإرساء سوق عمل يتوافق مع أهداف الجزائر الاقتصادية. حيث أنه في هذا الصدد قامت الدولة التركية بتكوين قوى عاملة مؤهلة و متسمة بالتنافسية من خلال زيادة الجامعات و تحسين أداءها، بالإضافة إلى تشييد المدارس المهنية و الفنية.

3/ الاستثمار في الاقتصاد القائم على المعرفة، و رفع نسبة نفقات البحث و التطوير.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي للاقتصاد التركي خلال الفترة ما بين 1990-2014، باستخدام اختبار Engle-Granger للتكامل المتزامن، و ذلك بهدف ابراز أثر الاستثمار الأجنبي الماشر و الابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي في تركيا، مع إعطاء دروس للاقتصاد الجزائري. و قد بينت النتائج التجريبية وجود علاقة معنوية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الابتكار التكنولوجي و النمو الاقتصادي على المدى القصير و الطويل ، أما على مستوى المحددات الأخرى فقد تم غياب علاقة بين كل من إجمالي تكوين رأس المال، التضخم، رأس المال البشري و النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. و هذا يدل على أن فعلا الابتكار التكنولوجي و الاستثمار الأجنبي المباشر كان لهما دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي في تركيا.

و من هنا لابد للجزائر الاستفادة من التجربة التركية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال إجراء شامل يخص الإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك تشجيع مناخ الاستثمار و إعادة النظر في القوانين و التنظيمات المرتبطة بتشجيع الاستثمار، و كذلك العمل على تطوير البحث العلمي و مواكبة المستجدات التكنولوجية و الابتكارات العالمية.

المراجع:

- Abid M (2016) Energy consumption-informal economic growth analysis : What policy options do we have ? Journal of Knouledge Economy 7(1) :207-218.

- Adak M (2015) Technological progress, innovation and economic growth : the case of Turkey. Social and Behavioral Science 195 :776-782.
- Adams S (2009) Foreign direct investment and economic growth in Sub-Sahara Africa. Journal of Policy Modelling 31(6) :939-949.
- Ahlagren N, Juselius M (2012) Test for Cointegration rank and Initial Condition 42(3) :667-691.
- Arisoy I (2012) The impact of foreign direct investment on total factor productivity and economic growth in Turkey. Journal of Developing Areas 46(1) : 1-17.
- Bayar M, Yildirim E, Cestepe H (2013) Foreign direct investment, economic growth and foreign trade : evidence from Turkeyby Toda-Yamamoto Causality approach. Administrative Sciences Faculty Journal 13(27) :1-37.
- Biglaiser G, De Rouen Jr (2010) The effects of IMF programs on U.S foreign direct investment in Developing World. Review of International Organizations 5(1) :73-95.
- Borensztein J, De Gregorio J, Lee J-W (1998) How does foreign direct investment effect economic growth ? Journal of International Economics 45 :115-135.
- Caliskan H (2015) Technological change and economic growth. Social and Behavioral Sciences 195 :649-654.
- Carkovic M, Revine R (2005) Does foreign direct investment accelerate growth ? Institute for International Economcs, Washington DC 195-220.
- Chee-keog C (2012) Does domestic financial development enhance the linkages between foreign direct investment and economic growth ? Empirical Economics 42 :819-834.
- Dam M, Bulut S, Ismet G (2012) Effect of foreign direct investment on export performance of Turkey : An econometric analysis. Business and Economics Research Journal 3(2) :21-40.
- Dilek S (2016) Analysis of relationship between foreign direct investment and economic growth : the case of Turkey. Journal of Life Economics 3(1) :43-55.
- Emi F, Ozyigit A (2011) Bound test approach to relationshipbetween capital and foreign direct investment as regressor of economic growth in Turkey. Applied Economics Letters 18(6) :561-565.
- Ghosh B (2003) Capital inflow, growth sustainability and financial debacles. East Mediterranean University 29 :73-97.
- Guloglu B, Tekin R, Saridogan E (2012) Economic determinants of technological progress in G7 Countries : A re-examination. Economics Letters 116(3) :604-608.
- Julio p, Piuheiro R, Tvares J. A (2013) Foreign direct investment and institutional reform , evidence and application to Portugal. Portuguese Economic Jurnal 12(3) :125-150.

- Kheng V, Sim S, Anwar S (2016) Foreign direct investment and human capital in Developing Countries : Panel data approach. Economic Change and Restructuring 1-25.
- Khung V (2013) Information and communication technology and Singapor's economic growth.Information Economics and Policy 25(4) :284-300.
- Kosak S, Tobin J (2006) Finding self-sustaining development : the role of aid and government in economic success. International Organizations 60 :205-243.
- Lamsiraroj S (2016) The foreign direct investment-Economic growth nexus. International Review of Economics and Finance 42 :116-133.
- Lipsey R (2004) Home-and host-countries effects of foreign direct investment in challenges to globalization : Analysis the economics. University of Chicago Press.
- Loris Gui-Diby S (2014) Impact of foreign direct investment on economic growth in Africa : evidence from three decades panel data analysis. Reseach In Economics 68(3) : 284-256.
- Mencinger J (2003) Does foreign direct investment always enhance economic growth ? Kyklos 56 :491-508.
- Mighri Z, Mansouri F (2015) Asymmetric price transmission within the Argentinean stock market : An asymmetric theshold cointegration approach. Empirical Economics 1-35.
- Molinasi B, Rodregez J Torres J (2013) Growth and technological progress in selected Pacific Countries. Japan and World Economy 28 :60-71.
- Nurgun T (2016) The relationship between foreign direct investment, trade opness and economic growth : the case of Turkey and BRICS Countries. Dogus University Journal 17(1) :83-95.
- Oladipo O. S (2013) Does foreign direct investment cause long run economic growth ? evidence from the Latin American and the Caribbean countries. International Economics and Economie policy 10(4) :569-582.
- Pelinescu (2015) The impact of human capital on economic growth. Procedia Economic and Finance 22 :184-190.
- Qadri S, Abdul waheed (2014) Human capital and economic growth : A macroeconomic model for Pakistan. Economic modelling 42 :66-76.
- Ramirez M, Kamuves Z (2014) Economic infrastructure, private capital formation, and foreign direct investment inflows to Hungary : A Unit Root and Cointegration analysis with structural breaks. Atlantic Economic Journal 42(4) :367-382.
- Romer P (1990) Human capital and growth : Theory and evidence. Public Policy 32 :251-286.
- Saggi K (2002) Trade, foreign direct investment, and international technological transfer : A suvery. World Bank Res Obs 17(2) :191-235.
- Sahoo P, Nataraj G, Kumar R (2013) Foreign direct investment policy in South Asia. Foreign Direct Investment In South Asia 39-38.

- Saurano P (2008) Does outward foreign direct investment reduce domestic investment ? Macro-evidence from Finland. Labour Institute and Economic Research. Discussion Papers No. 239.
- Sener S, Saridogan E (2011) The effect technology-innovation on competitiveness and economic growth. Social and Behavioral Sciences 24 :815-828.
- Su Y, Liu Z (2016) The impact of foreign direct investment and human capital on ecoconomic growth : evidence from Chines Cities. China Review 37 : 97-109.
- Tuna K, Kayacan E, Bectas H (2015) The relationship between research and development expenditures and economic growth : The case of Turkey. Social and Behavioral Sciences 195 :501-507.
- Wallace F (2013) Cointegration tests of purchasing power parity. Review of World Economics 149(4) :779-202.

http://www.invest.gov.tr/
http://data.worldbank.org/
http://whc.unesco.org/
http://unctad.org/

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

صيغ التمويل الإسلامية في ظل العولمة المالية

Islamic financing in the context of financial globalization

د. يونس زين، جامع الوادي

د. هدى معيوف، جامعة سوق أهراس.

تاريخ التسليم:(30 /2017/01)، تاريخ التقييم:(15 /2017/02)، تاريخ القبول:(04/ 2017/03)

الملخص

إن الدولة ملزمة بأن توفر لكل فرد في المجتمع الذي ترعاه مستوى المعيشة الذي يليق به، من خلال المعالجة العادلة لتوزيع الثروة بصورة لاتحد من اندفاع النشاط الفردي، وضبط معايير العدالة الاجتماعية، باعتبار أن الثروة هي ذلك الجزء من الدخول الذي تم توفيره وتراكم مع الزمن.

يحدد توزيع الدخل بوضع القواعد لاكتساب الملكية والثروة ولتوزيعها، وللتوريث والوصية بهدف منع تركيزها في جانب وحرمان جانب آخر من المجتمع منها، فكلما تحققت العدالة في توزيع الثروة في المجتمع كان ذلك أقرب لعدالة توزيع الدخل، كما يتحقق الدخل أيضا للأفراد من جراء قيامهم بالعمل والإنتاج في كافة الأنشطة الاقتصادية، فضلا على ذلك المواريث والهبات والوصايا والعطايا التي تنقل الثروة وعناصر الملكية من جيل إلى آخر.

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل الإسلامية، العولمة المالية

Abstract

The state Is obliged to provide everyone in the community who sponsored the standard of living that it deserves, through processing the fair distribution of wealth in a beeline from the rush of individual activity, and set the standards of social justice, given that wealth is that part of the entry that was provided and the accumulation with time.

Determines the distribution of income norm for the acquisition of property and wealth and distribution , and inheritance and wills in order to prevent concentration in the side and depriving another aspect of the society of which , the more true justice in the distribution of wealth in a society that was closer to the fair distribution of income , as permitted income also to individuals as a result of their work and production in all economic activities , as well as on that of inheritance and gifts, bequests and gifts that convey the elements of wealth and property from one generation to another.

Key words : Islamic financing **,**financial globalization

مقدمة:

تعتبر الزكاة فريضة مالية تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، وتختلف أوعية وجوبها باختلاف نوع المال، ما يجعل لها من الأهمية البالغة في تحريك المال وتصحيح وظيفة النقود، لذا فإنه يشترط في وجوبها توافر بعض الشروط، منها ما يتعلق بالمال المزكى، ومنها ما يتعلق بالشخص المزكي، ولها من الخصائص التي تميزها باعتبارها اقتطاع مالي عادل لا يثقل كاهل المكلف بها.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي صيغ التمويل الإسلامية الناجحة لتمويل الاقتصاد الوطني في ظل العولمة المالية ؟

كما تهدف هذه الورقة البحثية إلى :

- تسليط الضوء على أهمية الموارد المالية المتأتية من الزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية .
- التعريف بصيغ التمويل الإسلامية المختلفة والتي من شانها التخفيف من حدة الأزمة المالية التي تعاني منها الدول .
- التعريف بمفهوم الزكاة ومكوناتها ، دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ,

أولا: تعريف الزكاة.

الزكاة لغة النماء والزيادة والبركة والطهارة والصلاح، وتطلق في الشرع على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج تلك الحصة، وقد عرفها الماوردي وغيره بأنها: اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوص.(حماد ،1981 ،ص 149)'

وهي إخراج حصة مقدرة من المال فرضها الله للمستحقين، وهي بهذا المعنى تصدق على الفعل الذي هو الإخراج، كما أنها تصدق على العين أي على ذات المال المتصدق به، ويسمى زكاة لأنه يزكي بقية المال ويحميه من الآفات.

خصائص الزكاة.1-2

تتميز الزكاة باعتبارها اقتطاعا ماليا من دخول الثروات المكلفين بجملة من الخصائص، أهمها ما يلي: (قطب ،1990 ،ص ص 211-214)

1- اتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة.

تعتبر جميع الأموال القابلة للنماء سواء كانت القابلية للنمو حقيقية أم تقديرية وعاء للزكاة بشروط معينة، ومن ثم يدخل ضمن هذا التعريف كل الأصول المالية سواء كانت منقولة أو ثابتة، وكذلك منافع الأصول المادية وهي الخدمات حيث يمكن تملك مصدرها، وجميع ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية في المجتمع خلال فترة سنة، إضافة إلى الثروة الحيوانية والأرصدة النقدية السائلة وما يتراكم لدى الأفراد من معدني الذهب والفضة بأي شكل من أشكالها.

2- نمو حصيلة الزكاة وتجددها سنويا.

إذا نظرنا إلى طبيعة الوعاء الخاضع للزكاة، نجد أنه يرتبط بالنشاط الاقتصادي، حيث يتكون من الدخل أو الناتج المتولد من استخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع، بمعنى أن حصيلة الزكاة تنمو وتتزايد مع نمو النشاط الاقتصادي، لذلك فهي لا تأكل وعاءها بل تزيد من معدلات نمو النشاط الاقتصادي، ولا شك أن هذه الحصيلة تتجدد سنويا مما يجعل الآثار الاجتماعية والاقتصادية تتميز بالثبات والاستقرار.

3- عدالة الزكاة.

إن الزكاة هي أعدل اقتطاع مالي يمكن أن يكون في أي نظام مالي تستخدمه الحكومات، حيث تتمثل جوانب تلك العدالة في ذات الزكاة أو في الآثار المترتبة عليها، فمن جهة العوامل الذاتية في الزكاة، أنها تتناسب مع مقدرة المكلف على الدفع، فلا تدفع إلا عن ظهر غنى ويخصم من وعاءها كل الحاجات الأساسية اللازمة للمكلف ولمن يعولهم شرعا، كما أن الطرق الشرعية في تقدير الأوعية تجعلها تعكس المركز المالي الحقيقي للمكلف، ووضوح تشريع الزكاة بالنسبة للمكلف ووضوح الهدف الذي فرضت من أجله، وملاءمة أساليب تحصيلها من ناحية التوقيت أو الدفع يجعل عبء الزكاة مقبولا ماديا ونفسيا، كما نص تشريع الزكاة بعدم جواز ازدواجيتها على نفس الوعاء في ذات السنة.

4- اعتدال معدلات الزكاة.

تتراوح نسب اقتطاع الزكاة من الوعاء الذي تجب فيه بين 2.5% إلى 20%، فمثلا يبلغ معدل النقود والذهب والفضة وعروض التجارة وإيرادات المستغلات العقارية والدخول المستفادة نسبة 2.5% من قيمة الوعاء، في حين نجد معدل الزكاة يرتفع في الإنتاج الزراعي ليكون ما بين 5% إلى10%، حسب تكاليف الإنتاج المستخدمة في إنتاج الوعاء، ولا يتجاوز معدل الزكاة نسبة 20% في وعاء إنتاج السمك، لذا نجد هذا التباين في معدلات الزكاة حسب كل وعاء.

5- طبيعة الزكاة باعتبارها إيراد مالي.

الزكاة فريضة وليست ضريبة، فرضها الله –عز وجل- في حين الضريبة تفرض من قبل الدولة، كما أنها ليست جزية، لأن الجزية تفرض على أهل الكتاب للحفاظ على دينهم والتمتع بالأمان، ووجوه إنفاق الزكاة محددة بنص شرعي بينما إنفاق الجزية غير محدد، واعتبر البعض الزكاة إتاوة وهنا ينبغي الإشارة أن الإتاوة مبلغ من المال تفرضه الدولة

جبرا، وتحصل عليه من الغير نظير منحه حق استغلال أحد امتيازاتها، كحق استغلال منجم في أراضي الدولة، في حين الزكاة أبدية غير موقوتة بمدة انتفاع (خليفة،1999 ، ص 34)

ثانيا:الآثار الاقتصادية للزكاة.

ينتج عن إنفاق أموال الزكاة آثار اقتصادية بالغة الأهمية، من حيث ارتقاء حالة الفرد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار والتنمية الشاملين، ومنها:

1: إعادة توزيع الدخل والثروة.

إن مشكلة اختلال التوازن في الثروة لا تجد حلولها الناجعة من خلال فكرة الإحسان الاختياري الذي يتطوع به الأغنياء لصالح الفقراء، لذلك انفرد تشريع الزكاة بإلزام الغني بأداء جزء من ماله في شكل زكاة كما تعلق حق الفقير بهذا الجزء من المال، بهدف إقامة التوازن المادي بين الفئات الاجتماعية وتوفير حد الكفاية لكل فرد.

وبتطبيق ظاهرة تناقص المنفعة، التي مؤداها أنه عندما يستهلك الفرد عدة أشياء من نوع واحد يكون الإشباع الذي يحصل عليه من كل وحدة متتابعة أقل من الإشباع الذي يحصل عليه من سابقته نجد أنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية " أي الوحدة الأخيرة " كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير، وعليه فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير، هو كسبا للفقير أكثر من خسارة للغني، والنتيجة هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل

2: جذب المدخرات نحو الاستثمارات.

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا، لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله(بهدف الحصول على عائد منها، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية، أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة، كما سيكون هناك حافزا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد، طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال.

فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط، فالإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزيد فرص الاستثمار).

وكما أن سداد ديون الغارمين " المدينين " يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية[0].

3: تأثير الزكاة على العمل.

إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، يتوقف على عاملين: القدرة على العمل والرغبة في العمل، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، وكمية العمل هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذه بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرون على العمل من كميات مناسبة من الغذاء، ومن العلاج ضد الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص من حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفض ما يجعله -المسكين- قادرا على المحافظة على كمية العمل المبذول.

كما يتضح أثرها من زاوية سهمي الغارمين وابن السبيل، ومن أنواع الغارمين التاجر أو أي منتج استدان لصالح نفسه وعجز عن السداد ويستدعي عجزه أن يعلن إفلاسه، ومن ثم يخرج من العملية الإنتاجية، فحصول مثل هذا العنصر الإنتاجي على حصة من الزكاة سيحافظ على استمرار وجوده كمنتج، كذلك حصول ابن السبيل على سهم من حصيلة الزكاة، سوف يعيد هذه العناصر الإنتاجية التي انقطعت عن مواقع عملها إلى تلك المواقع ما يترتب عليه زيادة كمية العمل المتاحة.

أما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول، فيكون بالإنفاق من حصيلة الزكاة على طلبة العلم النافع إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، لأن العلم إنما يقوم بفرض كفاية، وأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم سوف يرفع مستوى نوعية العمل المتاحة في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية.

أما الجانب الثاني الذي يتوقف عليه عرض العمل وهو وجود الرغبة فيه، ففعل الزكاة لا يكون إلا بتوافر النصاب، وهذا الأخير لا يتحقق إلا إذا اكتسب الفرد دخلا، ولعل هذا الدخل لم يتأتى إلا بوجود رغبة في العمل وبالتالي نمو المال، كما أن الزكاة يمنع صرفها للقادر على العمل ويمتنع، لأن العمل بقصد الاكتساب فرض عين على كل قادر عليه، حتى يكون ذلك تشجيعا لهم على بذل الجهد والرغبة في العمل والسعي ليحقق كل قادر على العمل دخلا يفي بحاجاته الأساسية[].

ثاثا: الآثار الاجتماعية للزكاة.

إن الحكمة من مشروعية الزكاة هو تحقيق الكثير من الأهداف السامية التي تضمن لأفراد المجتمع الجمع بين سعادة الدنيا والآخرة، ولذلك يترتب على إخراجها آثار نفسية وأخرى اجتماعية منها:

: آثار نفسية.1

إن الزكاة فريضة إنسانية يبذلها الغني رابطة بينه وبين ربه راضية بها نفسه، فهي تطهر نفس معطيها من رجس البخل والطمع التي هي مثار التحاسد والعدوان، لقوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)، (سورة التوبة ،الاية رقم 103) فالمسلم الحق يعطي الزكاة للتقرب إلى الله موقنا بأن المال لا تنقصه الصدقة بل تنميه وتطهره، وتحقق لآخذيها استقرارا نفسيا وتأمينا لحياته، وهدوء ينتزع قلق الاحتياج وذل السؤال، كما تنمي رابطة الأخوة بين أفراد المجتمع.

فدفع الفرد للزكاة مع حبه الشديد للمال في مواعيدها وبالمقادير المحدودة لمن يستحقها، من صور الإيمان بفرضيتها والامتثال لأمر الله –عز وجل-، كما أن إخراجها علاج للشح المتأصل في الإنسان لأنه من طبيعة المرء حب الاستئثار بالخيرات والمنافع، والفائدة من علاج النفس هو تحريرها من ذل العبودية للمال الذي قد يؤدي للذهول والغفلة

2: الآثار الاجتماعية.

تحقق الزكاة تآلفا بين الأفراد، بحيث لا نجد مجتمعا يتكفل فيه الأغنياء طواعية وبنفس راضية سد حاجات الفقراء والمحتاجين، ما يترتب عنه حماية للمجتمع من آفات خطيرة كالسرقة والجرائم والانحراف)، ومن أهم تلك الآثار :

- وجود مجتمع التكافل والتضامن.

إن أداء الزكاة وإيصالها إلى مستحقيها يعكس مدى التزام الأفراد ببعضهم البعض لتحقيق صورة من صور التكافل وتحمل المسؤولية، لإحداث التغييرات الاجتماعية اللازمة لحماية الفرد في حاضره ومستقبله، بحيث يعيش هو وأسرته في مستوى لائق من المعيشة، وتمتد هذه الحماية إلى أسرته من بعده. (فؤاد العمر ،1999 ،ص 365)

فمصارف الزكاة من شأنها إقامة التكافل الاجتماعي، وإحساس الفرد بأن عليه واجبات لهذا المجتمع يجب أداؤها من شأنه إقامة التضامن الاجتماعي).

- محاربة الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات.

حيث تؤدي الزكاة دورها من خلال سد الحاجات الضرورية التي لا غنى للإنسان عنها، وتقليل التفاوت مما يزيل الضغائن، وذلك لتفادي آثار الديون بمساعدة الغارمين، وبالتالي إعادة التوازن الاجتماعي بين الأفراد وإشاعة العدالة.(حردان ،1999 ،ص183)

- المحافظة على الأمن العام للدولة.

نجاح الزكاة في التقليل من التفاوت الطبقي، من شأنه أن يخلق جوا من الأمن والطمأنينة، ويزيل كل ما يكون قد ترسب في النفوس من حقد والتقليل من الجرائم التي قد تحدث وخاصة المالية منها.

ويتضح مما سبق، أن إنفاق حصيلة الزكاة إنما خصص لمجالات حيوية تقع في الدائرة التي تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي التكفل بها، مما يجعل الزكاة تحل محل الإنفاق العام وتلعب دور أداة من أدوات السياسة المالية.

رابعا :تعريف التنمية الاقتصادية.

يبدأ تعريف التنمية من مسلمة أن الموارد كلها مسخرة لخدمة الإنسان، والتزام الإنسان –في ضوء تسخير الموارد له– بالعمل على أن يتحرر المجتمع كأفراد ومجموعة من ضغط الحاجة، وأن يضمن للفرد في المجتمع إشباع حاجاته الأساسية كلها إشباع الكفاية، وذلك من خلال ناتج عمله، أو مما توفره له مؤسسات المجتمع إن لم تسعفه طاقة عمله ودخله.

والتنمية بهذا المعنى تعني استمرارها ليحقق الفرد من خلالها درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة، وترشيد استغلالها لتحقيق مستويات متزايدة من الدخل، دون الخروج عن إطار الهدف الديني.

فالعمل لتحقيق الرفاهية عن طريق العمارة –كتعبير مرادف للتنمية– لا يقتصر على زيادة الإنتاج أو مستوى الدخل فحسب، وإنما تمثل عدالة التوزيع للدخل الناتج جزءا من هذا المفهوم (حاتم، 2005، ص ص 179- 181)

وتشمل عملية التنمية الاقتصادية زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكميات المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، كما تتضمن زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، بغية الاستخدام الأمثل لها، ما يحدث تغييرات جذرية في هيكل النشاط الاقتصادي الوطني.

وتعتبر التنمية الاقتصادية مطلب شرعي لضمان الحاجات الأساسية لكل رعايا الدولة، وتوفير فرص العمل للقادرين على الكسب في المجتمع، وللاستخدام الكفء للموارد الطبيعية والبحث على ما هو كامن فيها، وذلك لتعبئة كل ما هو متاح للعملية الإنتاجية، وإعداد القوة الاقتصادية للمجتمع، بتنويع مصادر النشاط الاقتصادي، وتحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع

خامسا: أهداف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

تهدف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي إلى الوصول لمجتمع المتقين، بالعمل على تحقيق درجات من الرفاهية مع ضمان حد أدنى متحرك إلى أعلى هو حد الكفاية كحق لكل فرد [1] فضلا عن أهداف أخرى نبرزها من خلال ما يلي (العبادي ،1992 ،ص 462)

1- تغطية جميع المرافق الاقتصادية التي تحتاجها الأمة.

إن توظيف كامل الطاقات المادية وسد جميع ثغرات الإنتاج وتلبية الحاجات الحقيقية للأمة من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، ويدخل في ذلك العمل على اكتشاف الموارد الطبيعية والتشغيل الأمثل لها، باعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج، ويقوم كل ذلك على أن الواجب الأساسي الذي حمله الله تعالى للإنسان هو إعمار الأرض وفق منهجه سبحانه، فكل المصالح والمرافق الاقتصادية التي تكون منفعتها لعامة الناس ويسبب إهمالها ضررا بهم، على الدولة أن تعتني بها عناية تحقق المنافع المقصودة منها.

2- **تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.**

إن قواعد الضمان الاجتماعي في الإسلام تقرر أسلوب إستخدام الموارد والإمكانيات لتأمين الحياة الكريمة لكل فرد، والجهود التي تهدف إلى تحقيق حد الكفاية تنتهي بنا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فالإنتاج يستهدف مستوى حركي من الإشباع يختلف باختلاف مستويات النمو التي بلغها المجتمع، وتوفر المستوى اللائق من المعيشة يجعل إنتاجية الفرد إلى أعلى[)]، فمن أولويات التنمية الاهتمام بالطاقات البشرية من أجل ترشيدها وتوجيهها، وتكوينها حتى تصل إلى المستوى المطلوب تقنيا وفنيا[)].

3- **بناء قوة الأمة الاقتصادية لمواجهة التحديات.**

إن الأمة نيط بها تحقيق واجبات ضخمة، وهذا يتطلب من أن يعمل الأفراد باستمرار لبناء قوتهم الذاتية في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن للأمة أن تكون قوية إذا كان اقتصادها ضعيفا، مما يستوجب ثبات التقدم في المجالات الاقتصادية، ما يعتبر معه الاكتفاء الذاتي أمرا أوليا، يجب أن يجاوز إلى نوع من الوفرة الاقتصادية أكثر من مجرد اكتفاء عادي.

كما يقدم لنا التكامل الاقتصادي أسواقا متسعة أمام الصناعات الناشئة واستغلالا امثلا للموارد، ويرفع عنها عبئ التبادل الدولي، وما يمليه من شروط تؤثر سلبيا على الدولة التي تسعى إلى التنمية الاقتصادية لهياكلها المختلفة ولما فيه من استنزاف للموارد.(ابراهيم ، ص ص 412-414)

4- التوسع في الإنتاج النافع وتهيئة فرص العمل.

إن المفهوم الإسلامي للتنمية يفرض نمطا للإنتاج يعطي الأولوية الكبرى للسلع، التي تمكن من تحسين جودة الحياة بصورة أساسية للغالبية، وأولوية ضعيفة لسلع التباهي أو إشباع الاحتياجات الثانوية.

فالإنتاج يعني استخدام القدرات الكامنة في الفرد، والموارد المادية من أجل إيجاد منفعة معتبرة، فمهما كان المورد الإنتاجي ضئيل، فلا ينبغي استخدامه إلا فيما يعود بالنفع، وبالأسلوب الذي يحقق أعلى إنتاجية.

ولما كانت التنمية ليست إنتاجا عاليا فحسب وإنما هو توزيع عادل لما ينتج، فإنه على مستوى زيادة موارد الإنتاج ينبغي توسيع حجم موارد المجتمع، وذلك يشمل كل الموارد المادية التي تكون في حالة من عدم النفع، وبعث سياسة الاعتماد على الذات بتفجير الطاقات المختزنة في الأفراد.

كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع إنتاجية العمل، وتحسين كفاءة العمال وقدراتهم في مجال الإنتاج عن طريق التعليم والتدريب، واستخدام كل الوسائل الممكنة التي تنتج إنتاجا أكبر وأفضل، فلا بد من تكليف كل قادر على العمل بممارسة الإنتاج، وعلى مستوى التحكم في نوعية الإنتاج، فإنه لابد من ترتيب أولويات الإنتاج بدءا بالضروريات وانتقالا للحاجيات، وانتهاء بالكماليات أو التحسينات.

سادسا :مقومات التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

إن الوصول إلى التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة يتطلب وجود مقومات ترتكز عليها، وأهمها ما يلي):

1: صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي.

إن صلاحية المناخ الاقتصادي والاجتماعي لعملية التنمية الاقتصادية لا يكون إلا بالتمسك بالقيم التي أرساها الحق سبحانه وتعالى، وأول خطوة في طريق التصحيح والعودة إلى الله تتمثل في الاستغفار والتوبة لقوله تعالى: " فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا ،(سورة نوح ،الاية رقم 10 - 11-12)أو ما يسمى في المعاني المستوردة بعبارات تصحيح المسار أو التقييم الذاتي.

إن الغرب ينظر إلى القيم الإسلامية على أنها أمور خاصة بالعبادات، وغضوا الطرف على أن آخر الأديان السماوية لم يهمل أمرا من أمور الآخرة والدنيا، فهناك من الدوافع ما يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية، كدافع المجاملة غير الموضوعية، ودافع الاعتماد على الآخرين، وعدم تحمل المسؤولية قد يؤدي إلى عدم كشف الأخطاء التي تحدث من خلال

العمليات الإنتاجية، فمثل هذه الأخطاء تؤدي إلى انحراف التصرفات البشرية في مجال المعاملات، بعدم القدرة على استخدام الكفاءات المناسبة في الأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي.

2: ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي.

إن سلوك الفرد الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي يتميز بالتوسط والاعتدال بين التبذير والتقتير، ومن المنطقي أن نتوقع تغير السلوك الاستهلاكي للفئات القادرة على الادخار، حيث يمكن أن يكتفوا بزيادة استهلاكهم من بعض أنواع الكماليات دون البعض الآخر، فبعض الكماليات الاستهلاكية تدخل في دائرة الطيبات من الرزق أو الزينة، أما البعض الآخر من السلع الاستهلاكية الكمالية فإنه يدخل في دائرة الترف أو الإسراف، فينبغي على الحكومات من خلال المحاضرات العامة والمساجد أن تقنع وترشد الفئات الغنية من أن هناك من سلع الترف لا يجدر بهم استهلاكها" كالسجائر"، وهذا سيساعد على زيادة المدخرات الوطنية.

إن التنمية الاقتصادية لابد لها أن تتم في ظل عدالة اجتماعية من حيث نمط توزيع الدخل، وقد يؤدي هذا في حد ذاته إلى انخفاض الادخار في بادئ الأمر، حيث أن الذين يقومون بالادخار هم الأغنياء وليس الفقراء، ولكن إذا نظرنا إلى الآثار غير المباشرة في الأجل الطويل لنمط توزيع الدخل، سيتحقق الاستقرار الاجتماعي وهذا يساهم في نمو النشاط الإنتاجي ومن ثم الدخل الحقيقي، فضلا عن نمو الاستهلاك القومي بشكل متوازن مع نمو الناتج أو الدخل القومي الحقيقي، يسمح باندفاع عجلة التنمية إلى الأمام .

إن أهم مرحلة في عملية تكوين رأس المال تستلزم تفضيل الاستثمار في الأنشطة التي تعمل على إشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية، كالزراعة والصناعة ومجالات تنقية مياه الشرب، وهذا الإشباع للحاجات الأساسية في المرحلة الأولى للتنمية أمر هام، أما كيف يتم اختيار الاستثمارات وتوجيهها، فإن المفاضلة بين الأنشطة يتوقف على حالة الطلب في المجتمع، شرط أن يكون هذا معبرا عن الاحتياجات الاجتماعية، وعليه يكون المعيار الأساسي في تفضيل نشاط اقتصادي على آخر في مجال الاستثمارات الجديدة، هو حجم المساهمة المنتظرة من هذا النشاط في تنمية الدخل القومي بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى.

3: التقدم المستمر في الفنون الإنتاجية.

إن التقدم المستمر في الفنون الإنتاجية أمرا حتميا له حوافزه الطبيعية لدى القائمين بالنشاط الإنتاجي، فوجود دافع الإنجاز لدى الأفراد من العوامل التي تدفع عملية التقدم في تلك الفنون، لأن تطبيقها يتضمن دائما درجة عالية من المخاطرة وتضحية بالربح لفترة طويلة حتى يثبت نجاحها.

كما أن توافر المنافسة السليمة فيه ضمان لحدوث التقدم المستمر في الفنون التكنولوجية، ذلك أن الأرباح لا يمكن زيادتها إلا عن طريق زيادة كفاءة العناصر الإنتاجية المستخدمة، ومن ضمن العوامل المساعدة على توافر

المنافسة السليمة، هو الدور الذي تقوم به الدولة في وضع كافة الضوابط التي تمنع انحراف تلك المنافسة كمحاربة الغش والاحتكار، أو أن تخصص جانبا من مواردها المالية لمساعدة البحث العلمي والفني في مجالات الإنتاج.

سابعا :أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية

يترتب على تحصيل الإيرادات العامة في الدولة، زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تفرض الزكاة على الأموال متى بلغت النصاب، مما يؤدي إلى حرص الأفراد الشديد على استثمار الأموال العامة، حتى لا تأكلها الزكاة، وتتيح زيادة الموارد العامة، الإنفاق على مشروعات المرافق العامة أو البنية الأساسية، التي لا يقبل الأفراد على الاستثمار فيها لضعف العائد المادي المتحقق من الاستثمار في تلك المشروعات

كما أنه لا يوجد ما يمنع إنشاء المشاريع الاستثمارية من حصيلة الزكاة بعد إشباع حاجات مستحقيها، ويشترط في إقامة مشاريع تنموية من حصيلة الزكاة ما يلي (قحف ، 1998 ، ص 139)

-أن يتم تمليك الفقراء والمساكين لهذه المشاريع فعلا وقانونا، بحيث توزع عليهم سندات الملكية ويتمتعون بجميع الحقوق الناشئة عن الملكية.

-أن تنحصر ملكية المشروع لمستحقي الزكاة فقط.

-أن يقع المشروع ضمن أولويات المستحقين، بحيث لا ينتج سلعة أو خدمة تحسينية في الوقت الذي ما يزال لديهم ضروريات لم يتم إشباعها بعد.

وللزكاة دور رئيسي في تمويل التنمية الاقتصادية، نستعرضه من خلال ما يلي:

1: الزكاة والتمويل المباشر للتنمية.

تعمل الزكاة على تمويل العملية الإنمائية عن طريق توفير الأدوات الإنتاجية، وبناء الهياكل الأساسية والتطوير العلمي للإنتاج كما وكيفا، وتمويل صناعات عسكرية وإستراتيجية.

1-1- توفير الأدوات الإنتاجية وتمويل الاستثمارات.

يمكن إنشاء من أموال الزكاة مصانع ومؤسسات تجارية ونحوها، تكون ملكيتها للفقراء لتدر عليهم دخلا يقوم بكفايتهم، ولا تجعل لهم الحق في بيعها أو نقل ملكيتها، وهذا بهدف توفير الموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ العملية الإنمائية.

إن تقديم المعونة الكافية لإشباع الحاجات الضرورية للفقراء يكون بتنمية قدراتهم على الكسب، من خلال تحسين كفاءتهم الإنتاجية، وهو ما يسمى: بتكوين رأس المال البشري، وزيادة كمية الاستثمار المادي الذي يتاح لوحدة العمل، للاستعانة به في عملية الإنتاج، وهو ما يسمى بتكوين رأس المال المادي).

كما يمكن أن ننفق من سهم " في سبيل الله " ليس فقط في إعداد الجيوش، وإنما في إقامة جميع المؤسسات والمنشآت الاستثمارية اللازمة لتقوية الأمة، كتشييد الجسور، وتعبيد الطرق، وشبكات المواصلات، لتسهيل مراحل العملية الإنمائية.

كما أن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إما إلى تشغيلها ليحصل على دخل منها أو إلى بيعها، لذا يجب على الفرد الذي يستثمر موارده أن يبحث عن مجالات إنتاجية تحقق له عائد يزيد عن نسبة الزكاة، حتى يتمكن من تحقيق مستوى الدخل الذي يكفي حاجاته الأساسية ونفقاته، وهذا يعني رفع كفاءة استخدام عنصر رأس المال في المجتمع من خلال رفع إنتاجيته.

وهناك مجالات عديدة تنفق فيها الدولة جزءا لا يستهان به من الإنفاق العام، ويعد من مجالات مصارف الزكاة كنفقات الإعانة الاجتماعية، أو إعانات البطالة الإجبارية، أو إعانات طلبة العلم، فلو أن الدولة تولت مهمة جمع الزكاة، واستخدام جزء من حصيلتها لتغطية تلك المجالات التي تدخل ضمن المصارف الشرعية للزكاة، فإنه سيتم تحرير جزء هام من الإيرادات العامة، يمكن استخدامه في مجال الإنفاق العام الاستثماري.

وتعمل الزكاة على زيادة الحوافز الاستثمارية، ذلك أن معدلات الربح ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي، وهذا يتأثر مباشرة بمستوى الطلب الكلي في المجتمع على السلع والخدمات.

والطلب الكلي ما هو إلا مجموع ما تنفقه الوحدات الاقتصادية على ما تم إنتاجه من سلع وخدمات، ويتكون الجزء الأكبر من هذا الإنفاق الكلي من إنفاق أفراد المجتمع (القطاع الخاص).

فإذا نظرنا إلى الزكاة بأنها أخذ جزء من دخول الأغنياء وردها إلى الفقراء، فيعني ذلك زيادة الإنفاق الاستهلاكي، لأن الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء منخفض، وذلك لاستكمال حاجاتهم الأساسية من الوحدات الأولى من دخولهم، ومن ثم إنقاص دخولهم المرتفعة بجزء يسير، سوف لا يخفض كثيرا من مستوى إنفاقهم الاستهلاكي، وبالمقابل فإن الميل الحدي للاستهلاك لفئة الفقراء، يكون مرتفعا حيث أن حاجاتهم الأساسية غير مشبعة، والأثر المباشر في هذا الصدد هو زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وعليه فإن الطلب الكلي سوف يزداد مما يحفز النشاط الاقتصادي إلى الزيادة، وبالتالي تزداد المبيعات وتزداد الأرباح، وعلى هذا تعمل الزكاة على زيادة الرغبة في الاستثمار من خلال زيادة حجم الأرباح في النشاط الاقتصادي.

ومن حوافز الاستثمار انخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات، ذلك أن المستثمرين الذين يحققون خسائر كبيرة في مشروعاتهم يصبحون من الغارمين الذين لهم سهم من حصيلة الزكاة، وهنا يتجلى دور الزكاة كنوع من التأمين مما يزيد في الرغبة في المعاودة في الاستثمار.

2-1- **تنمية رأس المال البشري.**

2: الزكاة والتمويل غير المباشر للتنمية.

تقوم الزكاة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال محاربتها الفعلية للاكتناز ومن خلال عمل مضاعف الزكاة.

- محاربة الاكتناز.

إن إخراج الزكاة حافز على استثمار الأموال حتى يكون إخراجها من الأرباح لا من رأس المال، وضمان الزكاة لحد الكفاية لمصارفها يخفض من الأسباب النفسية لاكتناز المال إلى أقل مستوى لها.

فالاكتناز هو تخلف أحد عناصر الثروة والإنتاج عن المساهمة في النشاط الاقتصادي، وبقاؤه في صورة موارد عاطلة، ويعتبر من أهم عقبات التنمية الاقتصادية، ذلك أنه يؤدي إلى تسرب هذه الموارد من دورة الدخل والإنتاج، وأن تسرب جزء من موارد المجتمع بالاكتناز، يؤدي لتقليل حركة التدفق الدائري للدخل مما يقلل معدل النمو الاقتصادي عن المستوى الذي يمكن أن يحققه إذا ما أطلق المال المكنوز، ودفع به إلى التداول.

وتعتبر الزكاة الأداة الإيجابية التي تضمن مشاركة المال على اختلاف صوره في النشاط الاقتصادي، لأنها تهدد رأس المال المكتنز بالفناء في مدة قصيرة.(عبد اللطيف ، ص 151)

- مضاعف الزكاة.

تعمل الزكاة على مضاعفة أموال صاحبها أضعافا عن مقدار الإنفاق الأولي، فهي أداة فعالة لإحداث زيادات مضاعفة في الدخل من خلال الحجم الكلي الكبير لهذه النفقة العامة الإلزامية، والذي يشمل كل أنواع الأموال، حيث يتجه الجزء الأكبر من نفقة الزكاة إلى الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ويدعم توفير الحاجيات الأساسية، فيتجه الميل الحدي للاستهلاك للانخفاض بعد تحقيق تمام الكفاية لجميع الأفراد، فتنخفض عندها قيمة المضاعف حتى يأتي الوقت الذي لا تجد فيه الزكاة من مصارفها الشرعية أحدا في المنطقة التي جمعت فيها، فتتجه إلى دفع عملية التنمية في مناطق مجاورة، وذلك بعد أن يكون الاقتصاد قد حقق استقراره عند مستويات عالية من التشغيل والدخل، ويتضح من ذلك أن قيمة مضاعف الزكاة تتناسب ومستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، نظرا للعلاقة العكسية بين هذه القيمة وتحقيق تمام الكفاية لأفراد المجتمع.

ثامنا :دور الزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية: يمكن توضيح الدور التمويلي للزكاة من خلال قناتين هما:

- الدور المباشر للزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية.
- الدور غير المباشر للزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية.

1: الدور المباشر للزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية

- توفير الأدوات الإنتاجية: يرى بعض العلماء المعاصرين بأنه لا يوجد ما يمنع من إنشاء مشاريع استثمارية من حصيلة الزكاة بعد إشباع حاجات مستحقيها، ويشترط في إقامة هذه المشاريع التنموية من حصيلة الزكاة مايلي: (قحف ،1998 ، ص139)

- أن يتم تمليك الفقراء والمساكين لهذه المشاريع فعلا وقانونا، بحيث توزع عليهم سندات الملكية ويتمتعون بجميع الحقوق الناشئة عن الملكية.
- أن تنحصر ملكية المشروع لمستحقي الزكاة فقط.
- أن يقع المشروع ضمن أولويات المستحقين، بحيث لا ينتج سلعة أو خدمة تحسينية في الوقت الذي ما يزال لديهم ضروريات لم يتم اشباعها بعد.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن حصيلة الزكاة يمكن أن تساهم في توفير الموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ العملية الإنمائية من خلال مصرف الفقراء و المساكين.

- تمويل مشاريع البنية التحتية (الأساسية):_ انطلاقا من آراء بعض الفقهاء والعلماء*،الموسعين لسهم " في سبيل الله "، الداعين لعدم حصر نطاقه في إعداد الجيوش فحسب، ليشمل كل ما فيه الصلاح والخير، يمكن القول بأنه يمكن الإستفادة من هذا السهم في إنجاز مشاريع البنية التحتية، مثل: شق الطرق ومد القنوات، وتشييد الجسور، والقناطر والمباني العامة... كما ذكر "أبو يوسف" أن من أسهم الزكاة، سهم لإصلاح طرق المسلمين، وهو"سهم ابن السبيل"، وبذلك فهو يسهم في توفير البنية الأساسية من خلال الطرق المعبدة وشبكات المواصلات. (عبد اللطيف ، ص 685)

- تمويل الصناعات العسكرية والإستراتيجية: يمكن استغلال سهم " في سبيل الله" من أجل تمويل الصناعات العسكرية والإستراتيجية، والقيام باستثمارات في المجال العسكري، والذي يعتبر أحد المحاور الرئيسية التي قد تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة وأن هذا القطاع أصبح يمتص جزءا مهما من الموارد المالية للدولة، وبالتالي تحرير تلك الأموال واستغلالها في مشاريع استثمارية، تعود بالنفع العام.

2: الدور غير المباشر للزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية:

تقوم الزكاة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال محاربتها الفعلية للإكتناز، ومن خلال عمل مضاعف الزكاة.

1- محاربة الإكتناز: إن فرض الزكاة على الأموال النقدية المكتنزة سنويا بمعدل 2.5 % يؤدي عمليا إلى دفع المسلم إلى تفادي هذا النقص المحتمل في ثروته، عن طريق استثمارها مظنة أن يحقق عائدا يغطي نسبة الزكاة على الأقل، وعلى هذا الأساس تعتبر الزكاة أحد الوسائل العملية لمحاربة الإكتناز والتقليل من آثارها الضارة على النشاط الاقتصادي.

2- مضاعف الزكاة: لا يتوقف دور الزكاة في تمويل التنمية على الدفعة الأولى، التي تمول مباشرة كافة أوجه العملية الإنمائية، وإنما تزيد أضعاف مضاعفة عن مقدار الإنفاق الأولي، ويمكن القول أن إخراج واجب الزكاة يترتب عليه زيادات مضاعفة في مستوى النشاط الاقتصادي بمعدلات سنوية تتراوح بين 0.25 %، و0.5%، و1% من قيمة الإخراج الأولى، وذلك وفقا لمقادير الزكاة المقررة على مختلف أنواع الأموال.

تاسعا :أثر الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تؤدي الزكاة دورا بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربتها للبطالة بنوعيها، وذلك بالإنفاق من حصيلتها بهدف تمكين عنصر العمل من المساهمة في العملية الإنتاجية، وكذلك تعمل على التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، عن طريق تعجيل أو تأخير صرف الزكاة حسب ما يقتضيه الصالح العام.

1-دور الزكاة في محاربة البطالة.

تلعب الزكاة دورا إيجابيا في رفع مستوى التشغيل من خلال محاربة البطالة بنوعيها: الإجبارية والاختيارية، فالأولى تتمثل في القدرة على العمل مع العجز عنه لأسباب لا خيار للعامل فيها.

وتتجلى وظيفة الزكاة في الحرص على بناء عنصر العمل بتنميته وتحسين إنتاجيته، من خلال تمكين الفقير، من إغناء نفسه حيث يكون له مصدر دخل ثابت، فمن كانت له حرفة معتادة أعطي من صندوق الزكاة ما يشتري به لوازم حرفته، أما العاجز الذي لا يقدر على عمل يكسب منه فإنه يشترى له عقارا يستغله، أما الثانية فهي بطالة من يقدرون على العمل، ويواجه نظام الزكاة هؤلاء الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم بحرمانهم من الاستفادة من حصيلتها، فلا تعطى للقوي القادر على العمل بل يتضح دورها من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة من حصيلتها حيث تمكن العاطل القادر من العمل وذلك بتأهيله وتعليمه وتدريبه وتحسين مستوى أفراد القوة الإنتاجية وزيادة قدرتهم على الإنتاج والعمل، من

خلال تحقيق الزكاة للمستوى المعيشي لهم، كما تسهم الزكاة في توفير فرص عمل جديدة من خلال رفع مستوى الطلب الفعلي وسد الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، وتتجلى وظيفتها في دور الممول لكل ذي حرفة يحتاج معها إلى مال ولا يجده، فتمكن الفقير من إغناء نفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره أو حتى من الدولة، فيتحول العاطلين والقادرين على العمل إلى أفراد دافعين للزكاة.

2-دور الزكاة في علاج التقلبات الاقتصادية.

يمكن تأخير أو تعجيل الزكاة تحقيقا لمصلحة الجماعة، بهدف تحقيق الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي وتجنب تقلبات مستوى الأسعار، فتعجيل الزكاة هو تعجيل لمال وجد سبب وجوبه قبل وجوبه فجاز، كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله، أما تأخير الزكاة فإنه لا يسمح به إلا لحاجة داعية أو مصلحة معتبرة تعجز وسائل السياسة المالية عن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ومن ثم في قيمة النقود.

الخاتمة:

إذا نظرنا إلى الزكاة بأنها أخذ جزء من دخول الأغنياء وردها إلى الفقراء، فيعني ذلك زيادة الإنفاق الاستهلاكي، لأن الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء منخفض، وذلك لاستكمال حاجاتهم الأساسية من الوحدات الأولى من دخولهم، ومن ثم إنقاص دخولهم المرتفعة بجزء يسير، سوف لا يخفض كثيرا من مستوى إنفاقهم الاستهلاكي، وبالمقابل فإن الميل الحدي للاستهلاك لفئة الفقراء، يكون مرتفعا حيث أن حاجاتهم الأساسية غير مشبعة، والأثر المباشر في هذا الصدد هو زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وعليه فإن الطلب الكلي سوف يزداد مما يحفز النشاط الاقتصادي إلى الزيادة، وبالتالي تزداد المبيعات وتزداد الأرباح، وعلى هذا تعمل الزكاة على زيادة الرغبة في الاستثمار من خلال زيادة حجم الأرباح في النشاط الاقتصادي.

قائمة المراجع :

-سورة التوبة

-سورة نوح

-نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**. الولايات المتحدة الأمريكية:المعهد العالمي للفكر الإسلامي،/1981،.

-قطب إبراهيم محمد، **السياسة المالية لأبي بكر الصديق.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

-كمال خليفة أبو زيد وأحمد حسين علي حسين، **محاسبة الزكاة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999

-طاهر حيدر حردان، **الاقتصاد الإسلامي المال الربا الزكاة.** عمان: دار وائل للنشر، 1999

-عبد السلام داود العبادي، " المنهج الإسلامي في التنمية "، **أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر**. القاهرة: من 6–9 سبتمبر 1988، المعهد العالمي الإسلامي، 1992

-منذر قحف، "القطاع العام الاقتصادي ودوره في توليد الإيرادات العامة في النظام الاقتصادي الاسلامي". **موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية**". جدة: البنك الإسلامي للتنمية، /1998

-نعمت عبد اللطيف مشهور، "الزكاة وتمويل التنمية". **ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الإقتصاد المعاصر**، القاهرة: المعهد العالمي الإسلامي، 1992.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990 – 2015)

The Impact of the Expansion of Public Spending on GDP : A Case Study of Algeria During the Period (1990 – 2015)

د. بربار نورالدين، جامعة البليدة 2، الجزائر.

تاريخ التسليم:(12 /2017/02)، تاريخ التقييم:(06 /2017/03)، تاريخ القبول:(22/ 2017/04)

الملخص

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ثلاثة (03) برامج ومخططات تنموية بأغلفة مالية معتبرة كان الهدف من ورائها الدفع بالعجلة التنموية والرفع من أداء الاقتصاد الوطني كان أخرها البرنامج المكمل لبرنامج دعم النمو بغلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار ، فالحكومة الجزائرية انتهجت سياسة الإنفاق العمومي في هذه المرحلة لذلك سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة الأثر المترتب من جراء التوسع في النفقات العمومية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على مدار الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

الكلمات الدالة :
النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج قياسي، الجزائر.

Abstract

In recent years, Algeria has known three development plans with significant budgets, the aim was to accelerate the development and increase the performance of the national economy. The last plans is the complementary program to the sustain growth program with budget estimated at 286 billion dollars. In this study, we attempt to build a measured model that will allow us to determine the impact of the expansion of public spending on Algeria's Gross Domestic Product over the period 1990 to 2015.

Key words :
Public Spending, GDP, measured model, Algeria.

مقدمة:

لطالما منح النظام الاقتصادي الحر الأولوية للقطاع الخاص في توجيه الموارد الاقتصادية، والبحث عن السبل الكفيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلاله، لكنه في نفس الوقت لا ينفك يعطي للدولة دورا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة مشروعات البنية التحتية الأساسية، فلم يعد غريبا أن تجد الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الحر تعتمد على المشروعات العامة في تنمية اقتصادها وتحديثه ، فنظرة هذه الدول لتدخل الدولة في الاقتصاد أصبحت أكثر استجابة لمقتضيات المصلحة العامة وفقا لما تمليه الظروف الموضوعية لكل بلد وبالتالي فإن الانتماء العقائدي لم يعد العامل الأساسي في تحديد دور الدولة في الاقتصاد ، من هذا المنطلق فإن اهتمام الدول النامية بالتوسع في النفقات العامة قصد إنعاش الاقتصاد وتحسين جهازه الإنتاجي تندرج ضمن إشكالية أوسع تكمن إحدى غاياتها في تحقيق مستويات مناسبة من النمو الاقتصادي تتناسب مع إمكانيات الدول وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

ولعل أهم سياسة اقتصادية يمكن للدولة أن تتدخل بها في الحياة الاقتصادية هي السياسة المالية والتي تستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، وفي هذا الصدد يشير التحليل المالي الكينزي إلى أن النفقات العامة والتي تعتبر أحد أهم مكونات الطلب الكلي من شأنها التأثير على حجم الناتج ، فالزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

على ضوء هذا الطرح، ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية ومع تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري في الأسواق العالمية بشكل متواصل بداية من مطلع الألفية الثالثة أصبح من الضروري الاستفادة من هذه الموارد بغية تعزيز المكانة الاقتصادية للجزائر، وإدراكا من الحكومة الجزائرية لدور النفقات العامة كأحد عناصر السياسة المالية باشرت في التوسع في نفقاتها العامة لإضفاء حركية وديناميكية جديدة على النشاط الاقتصادي، فتميزت النفقات العامة خلال هذه الفترة بمسارها التصاعدي لتعكس السياسة التوسعية للحكومة الجزائرية فيما يخص الإنفاق العام، وقد تجلى هذا بشكل واضح مع خوض الجزائر برامجها ومخططاتها التنموية بداية من سنة 2001 والتي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة من ضمنها ما رصد المخطط الخماسي (2010-2014) بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار.

انطلاقا من هذه الأرضية واستنادا إلى الأهمية التي باتت تحظى بها النفقات العامة في الحياة الاقتصادية، يحاول بحثنا الإجابة على الإشكالية التالية: **هل يمكن الوصول إلى نموذج قياسي يعكس بصورة واضحة العلاقة مابين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر؟**

وقصد تحليل ودراسة هذه الإشكالية نبني دراستنا على **الفرضية التالية :** يؤثر الإنفاق العام بصورة إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ويختلف حجم هذا التأثير بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

المحور الأول: عموميات حول الإنفاق العام:

أولا: مفهوم الإنفاق العام: شهد التاريخ الاقتصادي الكثير من الجدل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد كانت نظرة الكلاسيك إلى الإنفاق العام على أنه عديم الإنتاجية، فبنو فكرهم على أن المبادرة الفردية وجهاز الأسعار أقدر على تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فيما لو ترك الأفراد يعملون ويتملكون وينتقلون دون تدخل من الدولة في النشاط الاقتصادي ، لكن مع بروز الفكر الكينزي زاد الإدراك بأن الدولة تلعب دورا كبيرا في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، خاصة مع عجز آلية السوق في الحفاظ على التوازن الاقتصادي وكذا الخروج التلقائي من الأزمات الاقتصادية من وقت إلى آخر.

ولعل أهم المبررات التي ركز عليها أنصار فكرة تزايد دور الدولة في الاقتصاد تتمحور فيما يلي (محفوظ ، 2001 ، ص 6.)

- التغيرات التي طرأت على حاجات المجتمع ورغباته وازدياد الضغط على التعليم العام والخدمات الصحية العامة وزيادة الضغط على موارد المجتمع الطبيعية، فكلها أدت إلى اتساع نطاق الحاجات التي لا يمكن سدها إلا من قبل الحكومة.
- ففيما يخص الدول المتقدمة فإن تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي يرجع إلى زيادة تكاليف برامج الرفاهية الاجتماعية وزيادة الإنفاق العام على الدفاع و بحوث التسلح أو لمقاومة الكساد.
- أما فيما يخص الدول النامية فيرجع إلى:
  - عدم توفر حوافر الاستثمار الأجنبي أدى بهذه الدول إلى تحمل عبء توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية.
  - إتباع العديد من الدول للنهج الاشتراكي وبالتالي تزايد حجم الملكية العامة نتيجة التأميم، وإتباع الحكومة لسياسة التخطيط في برنامجها على مستوى الاقتصاد الوطني.

1/1- تعريف النفقة العامة : يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام (دراوسي، 2005 ، ص 158) ، وهناك من الباحثين من فرق في التعريف بين النفقات المقدرة والنفقات الفعلية، فعرف الأولى على أنها مجموع الاعتمادات المدرجة في الميزانية بالإضافة إلى الاعتمادات التكميلية الاستثنائية التي تلحق بها ، على أن تمثل الثانية الجزء المستخدم فعلا من هذه النفقات بما يظهر في الحساب الختامي للدولة (داغر ، علي ، 2010 ، ص 113).

2/1- عناصر النفقة العامة : يغطي التعريف السابق العناصر التالية للنفقة العامة (دراوسي ،2005 ، ص 159):

- ✓ **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ مالية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطاتها بأشكالها المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن الوسائل غير النقدية تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.
- ✓ **صدور النفقة من الدولة:** يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو الهيئات والمؤسسات التابعة لها ركنا أساسيا لوجود النفقة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان، أما إذا صدرت النفقة من الأفراد أو المؤسسات الخاصة (جمعيات خيرية) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.
- ✓ **الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام:** ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.

ثانيا: قانون Wagner وظاهرة ازدياد الإنفاق العام : من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني، وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة الألماني Wagner بعد أن قام بدراسة تتعلق بالنفقات العامة في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

ويشير قانون Wagner إلى أنه كلما حققت أي دولة معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني (المزروعي ، 2012، ص 618).

ولظاهرة ازدياد النفقات العامة أسباب عديدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومالية نستعرض بعض منها كما يلي :

1/2- الأسباب الاقتصادية: والناتجة عن ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتي عادة ما تكون مرتبطة بـ:

- زيادة الثروة ونمو الدخل الوطني والذي يسمح للدولة بالتوسع في مشروعاتها العامة .

- المنافسة الأجنبية، فقد أخذت العديد من الدول بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 على عاتقها حماية الصناعة الوطنية ضد المنافسة الأجنبية بوسائل شتى منها نظام المنح وهو عبارة عن إعانات مالية تمنحها الدولة لبعض المشروعات لتتمكن من منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة.

2/2- الأسباب الاجتماعية: وهي مرتبطة أساسا بالزيادة السكانية، الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في البنية التحتية الاجتماعية كالتعليم والصحة...الخ، إضافة إلى نمو الوعي الاجتماعي لدى الأفراد سيكون له دافع لزيادة الإنفاق من طرف الدولة فنجد مثلا زيادة الطلب عل التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة (المزروعي ، 2012 ، ص 619).

3/2- أسباب سياسية: وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب ، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

4/2- أسباب إدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفين للعمل في الجهاز الإداري للدولة بالإضافة إلى التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها (دراوسي ، 2005 ، ص 171.)

ثالثا: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام: لعل من أهم الآثار المباشرة للإنفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج و الاستهلاك بوصفهما المعاملين الرئيسين في الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يلي:

1/3- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني: يتوقف الإنتاج الوطني لأي دولة على نوعين من العوامل منها:

-القدرة الإنتاجية الوطنية أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تمثل كلا من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها، ورأس المال...الخ ، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال زيادة القدرة الإنتاجية على الإنتاج الوطني ، ومن ناحية أخرى يشكل الإنفاق العام جزءا مهما من مكونات الطلب الفعال (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية) وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة (المزروعي، 2012، ص621).

2/3- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك: يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ما يحدث من زيادة أولية على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك الوطني من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة

أجور ومكافئات ويخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات(المزروعي، 2012، ص622).

3/3- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني: يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك من خلال دورة الدخل ، كما أن هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج من خلال دورة الدخل (دراوسي، 2005 ، ص 174).

المحور الثاني: دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة: تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستمرار الاقتصادي في البلاد.(دراوسي، 2005 ، ص 346).

أولا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر: يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (90-21) بحيث نصت على ما يلي " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال) أو ترخص بها.

1/1- نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة ، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قدمت المادة 24 من القانون (84-17) القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي :

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية، وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم.

2/1- نفقات التجهيز: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل

تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، وهذا ما نصت عليه المادة 35 من القانون (89-17) المتعلق بقوانين المالية وصنفتها إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على تسعة قطاعات (الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشئات الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشئات القاعدية، دعم الحصول على سكن، مواضيع مختلفة، مخططات البلدية للتنمية)

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي، مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

ثانيا: نظرة عامة حول النفقات العامة في الجزائر: تعطينا القراءة الأولية لجدول تطور النفقات العامة في الجزائر (الجدول رقم 01) خلال فترة الدراسة نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، وهو ما يمكنا من أن نطلق عليه بالسياسة التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية) .(دراوسي، 2005 ، ص 354).

جدول رقم 01: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة :1990-2015

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	النفقات العامة	السنة	النفقات العامة
1990	136,5	2003	1752,691
1991	212,1	2004	1775,3
1992	420,131	2005	2052
1993	476,627	2006	2453
1994	566,329	2007	3092,7
1995	759,617	2008	4322,9
1996	724,609	2009	5191,4
1997	845,196	2010	5855
1998	875,739	2011	6618,4
1999	961,682	2012	7428,7
2000	1178,122	2013	6635.620
2001	1321,028	2014	7153.040
2002	1550,646	2015	7656.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر.

قراءة وتحليل للجدول: يظهر حجم النفقات العامة في الجزائر لسنة 1990 متواضع ويقدر بـ 136,5 مليار دج لكن ارتفعت في السنة الموالية إلى 212,1 مليار دج، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ سنة 1995 ما قيمته 759,617 مليار دج، ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178,122 مليار دج وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث ارتفع من 17,5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27,5 سنة 2000 وبالتالي ارتفاع عوائد الجبائية البترولية يعتبر عائدا مهم للإيرادات العامة للدولة.

لكن ومع شروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ومع أن كل المؤشرات آنذاك كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المتوسط، إضافة إلى أن احتياطي الصرف المسجل سنة 2000 والذي بلغ 11,9 مليار دولار، هذا الانفراج المالي سمح للجزائر بمواصلة سياستها الانفاقية التوسعية حيث بلغ حجم النفقات العامة سنة 2004 حوالي 1775,3 مليار دج.

أما عن الفترة 2005-2009 وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية، والذي استفاد هو الأخر من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث بلغ سعر النفط الجزائري في الأسواق الدولية 38,4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004، أما عن احتياطي الصرف فقد قارب 49,1 مليار دولار مع نهاية سنة 2004 ، كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة بحيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 5131,4 مليار دج.

بعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010- 2014 في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائري، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار أمريكي، وكتقييم للنفقات العامة في الجزائر خلال تنفيذ هذا البرنامج، نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية فمن 5855 مليار دج سنة 2010 الى 7153.040سنة 2014 بنسبة زيادة بلغت 18,14% وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، ومع بداية الخماسي (2015- 2019) زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3مليار دج ، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات ، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخل وفي تمويل المشاريع الكبرى والتي قدر حجمها بـ 26 مليار دولار في سنة 2015 (مصيطفى ، 2016، ص 209.) .

إذن الإنفاق العام في الجزائر يزداد من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة .

ثالثا: تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر.

لتحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدول رقم 02 أدناه الذي يوضح قيم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2015) إضافة إلى نسبتهما إلى النفقات الإجمالية.

جدول رقم (02): تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	نفقات التسيير	نسبتها إلى النفقات العامة	نفقات التجهيز	نسبتها إلى النفقات العامة
1990	88,8	65,0549451	47,7	34,9450549
1991	153,8	72,5129656	58,3	27,4870344
1992	276,131	65,7249763	144	34,2750237
1993	291,417	61,1415216	185,21	38,8584784
1994	330,43	58,3459438	235,899	41,6540562
1995	473,694	62,3595838	285,923	37,6404162
1996	550,59	75,9844275	174,019	24,0155725
1997	643,555	76,1426935	201,641	23,8573065
1998	663,855	75,80512	211,884	24,19488
1999	774,695	80,5562546	186,987	19,4437454
2000	856,193	72,674392	321,929	27,325608
2001	963,633	72,9456908	357,395	27,0543092
2002	1097,716	70,7908833	452,93	29,2091167
2003	1199,042	68,4114884	553,649	31,5885116
2004	1156,635	65,1515237	618,665	34,8484763
2005	1245,1	60,6773879	806,9	39,3226121
2006	1437,9	58,6180188	1015,1	41,3819812
2007	1672,6	54,0821936	1420,1	45,9178064
2008	2018	46,6816258	2304,9	53,3183742
2009	2593,7	49,9614747	2597,7	50,0385253
2010	2833	48,3859949	3022	51,6140051
2011	3443,3	52,0261695	3175,1	47,9738305
2012	4603,8	61,9731582	2824,9	38,0268418
2013	4156.360	62.6371010	2479.26	37.3628990
2014	4542.040	63.4980372	2611	36.5019628
2015	4617	60.3032797	3039.3	39.6967203

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر.

1/3- تحليل تطور نفقات التجهيز: تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وبالأخص في ظروف الدول النامية، التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد(دراوسي ، 2005، ص 259).

لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى (1990-2000): بداية بلغت نفقات التجهيز سنة 1990 حوالي 47,7 مليار دج ومثلت 34,95% من إجمالي النفقات، ففي هذه المرحلة وفي محاولة من الحكومة الجزائرية آنذاك تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية لإتمام البرامج الجارية تضاعفت نفقات التجهيز وبلغت سنة 1995 ما قيمته 285,429 مليار دج. أما خلال الفترة 1996-2000 عرفت نفقات التجهيز تذبذبا، فسجلت 174,013 مليار دج سنة 1996 وهذا نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، غير أنها عادت سنتي 1997 و1998 للارتفاع وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص القطاعات الحساسة، أما عن سنة 1999 سجلت نفقات التجهيز انخفاضا مقارنة بسنتي 1997 و1998 ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت نتيجة التقلبات التي شهدتها سوق النفط الدولية خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999.

المرحلة الثانية 2001-2004: نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع مرة أخرى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 357,395 مليار دج بنسبة 27,05% من إجمالي النفقات العامة ثم انتقلت إلى 618,665 مليار دج مع نهاية سنة 2004، ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشات القاعدية، والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المرحلة الثالثة (2005-2015): هي الأخرى شهدت ارتفاع في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي الفترة التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموي في تاريخ الجزائر ، فسجلت نفقات التجهيز سنة 2005 ما قيمته 866,5 مليار دج، لتصل إلى مستوى قياسي خلال سنة 2009 سنة نهاية الخماسي الثاني وقدرت بحوالي 2597,7 مليار دج ، ومع نهاية فترة الدراسة 2015 سجلت نفقات التجهيز 3039.3 مليار دينار حتى وان كانت انخفضت مقارنة بسنة 2011 والتي سجلت فيمها نفقات التجهيز 3175,1 مليار دج على التوالي، على العموم هذه الأرقام المسجلة بالنسبة لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة متوقعة ومفهومة لدى الاقتصاديين بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لتمويل كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الخماسي (2010-2014)، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2015- 2019).

2/3- تحليل تطور نفقات التسيير: خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا (دراوسي مسعود ، 2005، ص 357) .

لتحليل تطور النفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي

المرحلة الأولى(1990-2000) : عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة، فبعد أن سجلت 88,8 مليار دج سنة 1990 ارتفعت لتصل إلى 774,695 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80,55% من إجمالي النفقات العامة،

ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرت الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة...الخ.

المرحلة الثانية (2001-2004) : خلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زياد الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد خلال الفترة السابقة، حيث انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80,55% إلى 65,15% سنة 2004.

وإذا ما قارنا بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التسيير من ناحية الحجم مازالت مرتفعة، وقد نتج هذا النمو أساسا في نفقات التسيير عن الأسباب التالية :(دراوسي مسعود ، 2005، ص 358) .

- التسيير العشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور وموظفي الدولة.
- النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها.
- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.

المرحلة الثالثة (2005-2015) : كما اشرنا سابقا هي الفترة التي شملت البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي 2010-2014 ، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق الخماسي (2015- 2019) في سنته الأولى سارت نفقات التسيير على نحو متصاعد فبعد أن سجلت 1245,1 مليار دج سنة 2005 ارتفعت لتصل إلى 1672,6 سنة 2007، أما عن الفترة 2008-2012 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير، حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 46،68% من إجمالي النفقات ووصلت نسبتها إلى 52,02% سنة 2011 وسجلت ما يقارب 62% من إجمالي النفقات سنة 2012 أما في نهاية الدراسة سنة 2015 فسجلت ما نسبته 60.30% من إجمالي النفقات العامة وهي كلها مبالغ جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات، والأمر الذي ساهم في ارتفاعها يرجع إلى الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين وكبر حجم المرافق العامة الأمر الذي يتطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها.

المحور الثالث:النموذج القياسي المفسر للعلاقة ما بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي:

بعد الإطار النظري للدراسة والتطرق لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، تقف الدراسة في هذه النقطة لتقديم نموذج قياسي للمعادلة المفسرة للعلاقة مابين الناتج الداخلي الخام كمتغيرة تابعة والنفقات العامة كمتغيرة مستقلة.

أولا: نموذج الدراسة والمتغيرات : من المعروف أنه في أدبيات الدراسات القياسية تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية مهمة عبر مرور السنوات، وبما أن المتغيرات التي بين أيدينا عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة (1990-2015) فإنه نفترض إستقرارية السلاسل الزمنية المتاحة نظرا لحجم العينة .

ولتحديد الشكل العام للنموذج يفترض إيجاد صيغة معينة للعلاقة الموجودة بين المتغيرات التي هي محل الدراسة، ففيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير العلاقة مابين الناتج المحلي الإجمالي ومركبات النفقات العامة تعتبر الصياغة الخطية أفضل من الصياغة الخطية اللوغاريتمية ، ومع ذلك يؤكد بعض الاقتصاديين أنه لا توجد معايير محددة لاختيار الصياغة الدالية، وتفترض الصياغة الخطية استجابة ثابتة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات النفقات العامة، والنموذج يأخذ الشكل الرياضي التالي:

حيث:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

DF: نفقات التسيير.

DE: نفقات التجهيز.

α_0، α_1، α_2: معالم النموذج.

ε_t: حد الخطأ.

تم بداية تقدير المعادلة المكونة للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ولاكتشاف سلامة المتغيرات المفسرة للنموذج استخدمنا إحصائية T-Student لاختبار معنوية المعلمات، ومعامل التحديد المصحح لقياس جودة التوفيق وكما تستعمل الدراسة كل من اختبار Klein و Farrar et Glauber لاختبار وجود التعدد الخطي من عدمه، أما لاختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء فتستعين الدراسة باختبار Durbin et Watson والذي يسمح من تحديد الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

ولتقدير معالم النموذج أعلاه تمت الاستعانة ببرنامج **Eviews** فكانت النتائج كما يلي:

$$PIB_t = 1079{,}722 + 2{,}69DF_t + 1{,}28DE_t$$
$$(2{,}87) \qquad (4{,}58) \qquad (2{,}03)$$
$$\bar{R}^2 = 0{,}9$$

يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر كانت موفقة، وما يدعم هذا التوجه هو الإشارة الموجبة لميل كل نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث ظهرتا على علاقة طردية بالناتج المحلي الإجمالي فزيادة نفقات التسيير بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,69 وكذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز فإذا ارتفعت بوحدة واحدة تؤدي مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,28 وحدة، معناه أنه إذا ارتفعت نفقات التسيير بدينار واحد مع ثبات المتغيرات الأخرى فستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ2,69 دينار جزائري وكذالك نفقات التجهيز إذا ارتفعت بدينار واحد مع ثبات المتغيرات الأخرى فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,28 دينار جزائري.

أما عن الثابت والذي وصلت قيمته إلى 1079,72 فيدل على أنه في حالة انعدام كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز فإن الناتج المحلي الإجمالي سيحقق ما قيمته 1079,72 مليار دج، وترجع الدراسة ذلك لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وما تجدر الإشارة إليه إلى أن هذه النتائج محققة خلال فترة الدراسة فقط.

ثانيا: التحليل الإحصائي للنموذج:

2/1- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج: يشير معامل التحديد إلى التغير الكلي في المتغير التابع، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج. ففي النموذج السابق نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بشكل جيد بالنظر إلى معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ = 0,9352 و تدل هذه القيمة على أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 93,52%.

2/2- **معنوية المعالم (Test de Student):** من خلال عملية التقدير يتضح أن القيمة المحسوبة T_c = 2,87 (بالقيمة المطلقة) للثابت β_0 أكبر من القيمة المجدولة T_t = 2,08 عند مستوى معنوية 5%، و عليه نقبل الفرضية البديلة أي أن الثابت معنوي يختلف عن الصفر، ونلاحظ أيضا أن القيمة المحسوبة لكل من المتغيرتين المفسرتين DF و DE أكبر من القيمة المجدولة، مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 أي أن هذه المعالم معنوية تختلف عن الصفر، إذن المتغيرات المدرجة في النموذج تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

2/3- اختبار المعنوية الكلية (Test de Fisher): بما أن القيمة المحسوبة لاختبار (Fisher) F_c = 168,094 أكبر من القيمة المجدولة لنفس الاختبار F_t = 3,47 مما يعني قبول الفرضية البديلة (يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم).

2/4- اختبار بعض فرضيات النموذج المتعدد:

2/4/1- التعدد الخطي: تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، حيث إنها مرتبطة بإحدى الفرضيات الأساسية لطريقة MCO (عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة) (جلاطو جيلالي ،2009، ص 99.). لهذا ستحاول الدراسة الكشف عن التعدد الخطي في النموذج المقترح بمساعدة أهم اختبارين هما اختبار (Klein) واختبار (Farrar et Glauber).

2/4/1/1- اختبار Klein: يشير هذا الأخير إلى أن التعدد الخطي يمثل مشكلة إذا تحقق الشرط التالي: $R_y^2 < r^2_{i,x_j}$ ، و عليه فإن مشكلة التعدد الخطي تظهر لما يكون معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار أقل من مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرتين مستقلتين. من النموذج القياسي المقدر لدينا:

$r^2_{(DF_t),(DE_t}$

بما أن معامل الارتباط البسيط الممثل للمتغيرات المفسرة في النموذج أقل من معامل التحديد، يدل هذا على عدم وجود تعدد خطي في معادلة الانحدار.

2/1/4/2- اختبار Farrar et Glauber: يستدعي هذا الاختبار المرور بالمراحل التالية:

1/ حساب محدد مصفوفة الارتباطات: مصفوفة الارتباطات يرمز لها بالرمز D

محدد المصفوفة D يساوي 0,12657

2/ اختبار χ^2 تحت الفرضيات التالية:

$H_0: D = 1$ و هي فرضية العدم و تشير إلى أن السلاسل متعامدة.

$H_1: D < 1$ و هي الفرضية البديلة و تشير إلى أن السلاسل مرتبطة.

قيمة χ^2 المحسوبة تساوي الى $(\chi^2)^* = 47,88$

بمقارنة القيمة المحسوبة $(\chi^2)^*$ مع القيمة المجدولة χ^2 بدرجة حرية $\left[\frac{1}{2}k(k-1)\right]$ و مستوى معنوية 5% إتضح أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (9 ,837)، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة التعدد الخطي، و القبول بالفرضية البديلة بوجود مشكلة التعدد الخطي.

2/2/4/2- الارتباط الذاتي للأخطاء: بالاعتماد على اختبار Durbin et Watson، ستحاول الدراسة الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، أظهرت نتائج التقدير أن $DW = 0,4939$، ومن جدول D-W وحسب عدد مشاهدات n=23 وعدد المتغيرات المستقلة 2 لمستوى معنوية 5% نلاحظ ان قيمة D-W المجدولة هي كالتالي:

القيمة الدنيا $d_1=1,17$، القيمة العليا $d_2=1,54$، ومنه القيمة $(4-d_2=2,46)$ والقيمة $(4-d_1=2,38)$

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D-W المحسوبة (39 0,49) تقع ضمن المجال $[0, d_1]$ و هذا يعني أن أخطاء النموذج المقدر مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى، و نوع الارتباط الذاتي للأخطاء موجب.

بعد التأكد من أن الأخطاء الناتجة عن عملية التقدير مرتبطة، فإن ذلك يستدعي تصحيح النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG)

بالاعتماد على برنامج Eviews ظهرت نتائج تقدير النموذج باستعمال (MCG) كما يلي:

Dpib = 2035,394 +2,12Ddf +1,41Dde

(2,22) (4,87) (2,55)

$\bar{R}^2 = 0,7$

من خلال النتائج أعلاه يتضح أن النموذج القياسي المقترح قد استوفى كل الشروط الإحصائية بداية بمعنوية معالم النموذج وصولا إلى تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج الذي يعكس العلاقة مابين نفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة والناتج الداخلي الخام كمتغيرة تابعة هو النموذج الأخير.

الخاتمة: تعتبر الجزائر من بين الدول التي سخرت أغلفة مالية هامة وضخمة في ظل سياسة التوسع في النفقات العامة وهذا من جهة كان كضرورة ملحة فرضتها الأوضاع السائدة في تلك الفترة كتدهور قيمة

الدينار الجزائري، حيث خلال العديد من السنوات لم تتوقف قيمة العملة عن التدهور و الانزلاق ،ومن جهة أخرى لتحقيق نمو اقتصادي بمعدل مقبول و ذلك من خلال الإمكانيات البشرية و المالية المسخرة وتجلى ذلك في المخططات و البرامج الضخمة المطبقة ، ولان النمو الاقتصادي في الدول النامية يتحقق من خلال قدرة الدولة على توزيع نفقاتها على مختلف القطاعات لكي تزيد من إنتاجها وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام ، وذلك لان النفقات العامة تؤثر بشكل كبير على تكوين رأس المال و الإنتاج والاستهلاك و الادخار وكذا نمط توزيع الاستثمارات ، إلا أن الواقع يبين أن الجزائر و لحد الآن لم تصل إلى مستويات وصلت إليها دول أخرى في ظرف قصير مثل دول جنوب آسيا رغم أنها لا تتوفر على إمكانيات الجزائر لأنها مازالت تعتمد على المحروقات أي أن اقتصاد الجزائر ريعي استهلاكي ، و عليه الجزائر لا تملك سياسة مالية فعالة وقوية مبنية على تنوع الإيرادات و ترشيد النفقات وإنما هي سياسة الإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات .

نتائج اختبار الفرضيات : بعد اقتراح النموذج القياسي لتفسير طبيعة العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومن خلال بيانات الفترة (1990 – 2015) تبين وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث أثرت نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي وفق علاقة طردية، حيث أشارت الدراسة إلى أن الارتفاع في نفقات التسيير ونفقات التجهيز بوحدة واحدة سيؤدي إلى الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,12 و 1,41 وحدة على التوالي، وعليه أثبتت الدراسة صحة الفرضية المطروحة في بداية الدراسة .

نتائج الدراسة :على ضوء الإشكالية المطروحة ومن خلال الدراسة القياسية المقترحة أمكن الوصول إلى

- تطورت النفقات العامة وفقا للاتجاهات الحديثة لتصبح بذلك أحد أهم أدوات السياسة المالية، ولا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العامة، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل بلد سواء من ناحية النظام الاقتصادي المتبع أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد.

- ارتبطت السياسة التوسعية في النفقات العامة بالنسبة للجزائر ارتباطا وثيقا بعوامل خارجية، الارتفاع في الايردات الجبائية الناتجة عن التحسن المسجل في أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية الثالثة.

- أشارت الدراسة القياسية المقترحة إلى أن النموذج الأول المقترح لا يمكن الاعتماد علية كون أن احد أهم فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية غير محققة وذلك بظهور مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر، وعليه فالنموذج الأنسب لتوضيح العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز هو النموذج المصحح عن طريق طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) خلال الفترة 1990-2015 .

- أثر الإنفاق العام بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة القياسية المقترحة.

قائمة المراجع :

الكتب:

- جلاطو جيلالي، **الإحصاء التطبيقي**، دار الخلدونية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009 .

- مصيطفى بشير ، **نهاية الريع – الأزمة والحل** ، الطبعة الثانية ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2016.

الرسائل الجامعية :

- بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستر، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2009.

- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2005.

- مراد محفوظ، **التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستر ، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

المجلات :

- لعجال العمرية ، محمد يعقوبي ، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 ، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ديسمبر 2016

- علي سيف علي المزروعي، **اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، جامعة دمشق ، سوريا،2012 .

- محمود محمد داغر، علي محمد علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 51، 2010.

الملتقيات والندوات :

- بودخدخ كريم ، سلامنة محمد ، **اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009** ، الملتقى الدولي حول " **إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** " ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وبالتعاون مع مخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

المواقع الالكترونية :

الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية: http//:www.mf.gov.dz

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

النظام المحاسبي المالي كآلية لتفعيل عملية الرقابة الجبائية

- دراسة ميدانية لمصالح الرقابة الجبائية بولاية بشار -

Financial accounting system as a mechanism to activate the process of fiscal control

(a field study of the interests of fiscal control in the state of Bechar)

د. سفيان بن عبد العزيز، جامعة بشار، الجزائر

أ. يوسف مومني ، جامعة أدرار، الجزائر

تاريخ التسليم:(2017/03/01)، تاريخ التقييم:(27 /2017/03)، تاريخ القبول:(13/ 2017/04)

الملخص

مع مطلع سنة 2010م شرعت الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يهدف إلى إحلال مبدأ الشفافية من خلال إعطاء الصورة الصادقة عن المؤسسة الاقتصادية، الأمر الذي يخدم عدة أطراف من أهمها الإدارة الجبائية وهو ما يدعم موقفها في الصراع ضد التهرب الضريبي من خلال تفعيل عماية الرقابة الجبائية، ونظرا لطبيعة العلاقة بين الممارسات المحاسبية في بلادنا ونظيرتها الجبائية حيث تعتبر مخرجات النظام المحاسبي مدخلات بالنسبة للنظام الجبائي، الأمر الذي يتطلب تمكن المحقق الجبائي من فهم محتوى النظام المحاسبي المالي حتى يتسنى له تأدية مهامه، الأمر الذي ينعكس إيجابا على موارد الدولة وبالتالي تلبية متطلبات الإنفاق العام، حيث كان الإشكال المعالج ضمن الورقة البحثية كالتالي: **هل يمكن اعتبار النظام المحاسبي المالي كآلية لتفعيل عملية الرقابة الجبائية؟**

حيث تم معالجة الموضوع وفقا لطريقة **IMRAD** ، بحيث قمنا باستطلاع آراء عينة من المحققين الجبائيين لذى مصالح الضرائب لولاية بشار.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، رقابة جبائية، محقق جبائي، قيمة عادلة.

Abstract

In 2010, Algeria began in the financial accounting system application; the system was designed with the objective of achieving greater comparability between Algerian accounting standards and the International Accounting Standards, the number of interested parties in its financial situation as shareholders, suppliers, creditors, government interests; Perhaps tax administration Sits on the throne of these government interests, from here the question is **Can we consider the financial accounting system as a mechanism to activate tax control?**

The subject was treated according to the **IMRAD** method and a survey was carried out at the level of the tax services of Béchar's state by taking a sample of tax auditors.

Keywords: Financial Accounting System, Tax Control, Tax auditor, Fair value.

مقدمة:

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة، أصبحت هناك فرصة لإصلاح الإطار المحاسبي المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني، لذا أصبح من الضروري تغييره لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، وهذا من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع معايير المحاسبية الدولية والتقارير المالية الدولية (**IAS/IFRS**) ناهيك عن تعزيز الجهود المبذولة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (**OMC**) والتي من شروطها تحرير التجارة.

و الجزائر كباقي الدول قامت بجملة من الإصلاحات خاصة في ميدان الجباية التي عرفت انخفاض كبير في المردودية، وهذا ناتج عن تفشي ظاهرة التهرب الضريبي الذي تسعى الدولة للحد ولو نسبيا من نتائجه الخطيرة ومحاربته مما أدى إلى حتمية تفعيل الرقابة الجبائية؛ وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار النظام المحاسبي المالي كآلية لتفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية سوف نقوم بعرض النقاط التالية:

أولا: الأدبيات النظرية والتطبيقية: عموميات حول النظام المحاسبي المالي والرقابة الجبائية.

ثانيا: الدراسة الميدانية على مستوى مصالح الضرائب لولاية بشار.

ثالثا: الاستنتاج والتوصيات.

أولا: الأدبيات النظرية والتطبيقية: عموميات حول النظام المحاسبي المالي والرقابة الجبائية.

1. عموميات حول النظام المحاسبي المالي (Système Comptable Financier).

بدأت عملية الإصلاح المحاسبي الوطني في شهر أبريل سنة 2001 من طرف عدة خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة **CNC**، وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، نشير هنا إلى أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الانجلو ساكسوني ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي **PCG** (نقماري، بلهادف، 2013، ص01).

1-1-تعريف النظام المحاسبي المالي: يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي من ناحيتين:

أ-من الناحية الاقتصادية : "المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ،ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية"(Le SCF, 2009,P09).

ويشكل الإطار التصويري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى الغير معالجة بموجب معيار أو تأويل(قانون رقم 11 - 07، المادة 74، ص 04)

ب- من الناحية القانونية: "نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها (كتوش،2009، ص 291).

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الفكرة الأساسية التي أنشأ من أجلها النظام المحاسبي المالي هي :

أن النظام المحاسبي المالي هو نظام يسمح بتنظيم المعلومة المالية في إطارها القانوني ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية لتلبية احتياجات المستثمر من خلال تزويده بصورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة (علاوي، 2013، ص 15).

1-1-متطلبات تفعيل النظام المحاسبي المالي:

إن المتمعن في الواقع الفعلي لهذا النظام المحاسبي على مستوى مؤسساتنا لا يمكنه الحكم على مدى ايجابيات أو سلبيات تطبيقه ،فمن المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدّة سنوات ليأتي أكله كما أن أغلب المؤسسات التي تبنت هذا النظام عانت ولا تزال تعاني منضعف تكنولوجيا الإعلام والاتصال المستعملة في المؤسسات باعتبار أن النظام المحاسبي المالي نظام حديث ومتطور يعتمد على العناصر التكنولوجية الحديثة خاصة نظام تكنولوجيا المعلومات (آيت محمد، وآخرون، 2014، ص 265).

و بالتالي حتى يفعل النظام المحاسبي المالي يجب اتباع جملة من الإجراءات والتدابير نذكر منها ما يلي:

- ✓ ضرورة أن يكون توحيد وانسجام بين متطلبات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبية، المالية، النظم الداخلية...إلخ)، مع مستوى الوحدات و إنهاء حالة التناقض بين ما هو مفروض تطبيقه والالتزام به من قبل القوانين المحلية وما يتوجب تطبيقه والأخذ به.
- ✓ يجب تبني أنظمة معلومات جديدة بإمكانها تسيير مجموعة من المعطيات، بطريقة منسقة كما بإمكانها تجميع معلومات جديدة من المرجع المحاسبي الدولي.
- ✓ ضرورة قيام المؤسسات بنشر مجموعة من النسب المحاسبية مع التقارير ربع السنوية والسنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه المؤسسات قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الأسهم.

- ✓ يجب على المجلس الوطني للمحاسبة أن يلزِم مراجعي الحسابات بضرورة التأكد من قيام المؤسسات بالإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية، المتعلقة بالنسب والمؤشرات المالية التي أثبتت العديد من الدراسات أهميتها في تسهيل عملية اتخاذ القرارات.
- ✓ دعوة كل الوحدات المحاسبية إلى ضرورة إعادة تأهيل كوادرها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع النظام المحاسبي المالي، لما لها من قدرة في وصف السياسات المحاسبية وتحديد مدلولها من حيث النتيجة والمركز المالي للوحدة المحاسبية.
- ✓ تحديث الأطر التشريعية وتشمل تحديث ما يتضمنه القانون التجاري وقانون الضرائب فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية بما يتلائم مع تسهيل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ✓ متابعة وإشراف المجلس الوطني للمحاسبة حول أي إشكالات أو صعوبات تشوب بعض تطبيقات النظام المحاسبي المالي.
- ✓ قيام المجلس الوطني للمحاسبة بإعداد تقارير حول عينة صغيرة ممثلة لمختلف المؤسسات، بحيث تأخذ كأمثلة واقعية لأسلوب الإعداد وكيفية المعالجة في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

لقد جاء النظام المحاسبي المالي من أجل التقارب مع معايير المحاسبة الدولية، و تحسين الممارسات المحاسبية إلا أنه ما يلاحظ عليه هو أن المشروع أُعد في جويلية 2006 بينما تّم تطبيقه في جانفي 2010 في حين أن معايير المحاسبة الدولية دائمة التغيير و التحديث ،فمنذ تطبيق هذا النظام لم يشهد أي متابعة لمستجدات المعايير الدولية حيث ارتبطت التعليمات و التوجيهات الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة مباشرة بتطبيق و الانتقال للنظام المحاسبي المالي(Mimeche, 2009, P17).

2. عموميات حول الرقابة الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية أداة قانونية مهمة للكشف عن أي أخطاء تكتنف الكشوفات المالية للمكلفين بالضريبة وبالتالي تساعد على الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبين.

أ- مفهوم الرقابة الجبائية:

أسند المشرع الجبائي مهمة التأكّد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى الإدارة الجبائية وهذا بهدف كشف حالات التهرب الضريبي وتكون عن طريق فحص ومطابقة الدفاتر المحاسبية الممسوكة من طرف المكلفين بالضريبة، والتأكد كذلك من المداخيل المصّرح بها عن الوضعية المالية للمؤسسة، ويتم ذلك عن طريق التحقيقات الجبائية المختلفة **(les vérifications fiscales)**.

يمكن تعريف للرقابة الجبائية على أنّ ها : "مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تتخّذها الإدارة الجبائية من أجل التحقيق ومراجعة كل تصريح جبائي متعلق بالمكلف بالضريبة كّل هذا للحد من ظاهرة التهرب الضريبي اللتي تهدد الاقتصاد الوطني".

ب- **أشكال الرقابة الجبائية:**

الرقابة الجبائية تنقسم إلى قسمين رقابة جبائية شاملة و رقابة جبائية معمقة(حمدي ،1998، ص 67)، حيث هناك عدة أشكال للرقابة الجبائية نوردها فيما يلي:

1. **الرقابة الشكلية:** إن الرقابة الشكلية تغطي جميع التدخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة وكذا التحقق من هوية المكلفين ،كما تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية لها ،وتحدد بالخصوص في التحقق على المستوى الشكلي للمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح.
2. **الرقابة على الوثائق :** على غرار الرقابة الشكلية التي تهتم بالفحص السطحي لتصريحات المكلفين ، فإن الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبة من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي ،بمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقيات المنتقاة من قنوات أخرى كالإدارات والهيئات العمومية ،الجمارك ،البنوك ،المتعاملين وغيرها من الأطراف الأخرى.
3. **التحقيق في محاسبة المكلف بالضريبة VC:**يعد التدقيق في المحاسبة أحد وسائل الرقابة الجبائية التي تقوم بفحص دقيق لمختلف الدفاتر و الوثائق المحاسبية شكلا ومضمونا الخاصة بالمكلف بغية التأكد من مصداقية التصريحات المقدمة ،كما عرفت المديرية العامة للضرائب المراجعة المحاسبية " هي مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته (مهما كانت طريقة حفظها حتى ولو كانت بطريقة معلوماتية إلا الدفاتر التجارية الموجوبة قانونا) والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها "(ميثاق الكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية ، 2014، ص13)،وعليه فالتدقيق في المحاسبة يهدف إلى التأكد من صحة وصدق التصريحات المكتتبة بمقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة والوثائق الثبوتية(بوعكاز، 2015، ص131).
4. **التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية VASFE:** عرفته المديرية العامة للضرائب على أنه "مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به ،أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام (المداخيل المحققة خارج الجزائر ،فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية والغير مبنية ...) (مراد، 2007، ص 24).

يمكن برمجة التدقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية إثر القيام بالتدقيق المحاسبي ،سواء باسم المستغل الشخصي صاحب المؤسسة أو الشركاء في الشركة أوكل شخص ملزم قانونا بتصريح مجمل دخله حتى ولو

لا يملك ملف جبائي ولا سجل تجاري وهذا نظرا للثراء الملفت كامتلاك العقارات والمنقولات ،أما نوع الضريبة المدقق فيها تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي IRG فقط(La Lettre de DGI , N 64-2012).

5. **التحقيق المصوب في المحاسبة VPC :** تم استحداث شكل آخر من أشكال الرقابة الجبائية طبقا للمادة 24 من قانون المالية لسنة 2010 و المسمى بالتدقيق المصوب في المحاسبة و المنصوص عليه في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية والذي يتميز بعدة خصائص عن سابقيه ومن بينها نجد :

- ❖ تمكن لأعضاء الإدارة الجبائية إجراء تدقيق في محاسبة المكلفين و إجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها لمدة تقل عن سنة جبائية واحدة .
- ❖ لا يمكن إجراء التدقيق في المحاسبة إلى من طرف أعوان الإدارة الجبائية برتبة مفتش على الأقل .
- ❖ يخضع التدقيق المصوب في المحاسبة لنفس قواعد التدقيق بشكل عام باستثناء بعض النصوص.
- ❖ لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التدقيق في عين المكان للدفاتر و الوثائق المحاسبية أكثر من شهرين.
- ❖ يمنح للمكلف أجل ثلاثين (30) يوما لإرسال ملاحظاته أو قبوله ابتداء من تاريخ تسلم الإشعار بالتقويم.
- ❖ إن ممارسة التدقيق المصوب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التدقيق المعمق في المحاسبة لاحقا و الرجوع إلى الفترة التي تمت فيها عملية التدقيق ،ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة إعادة التقييم المتمم عند التدقيق المصوب(La Lettre de DGI, N 70-2013).

ثانيا: الدراسة الميدانية على مستوى مصالح الضرائب لولاية بشار.

1. طرق وأساليب جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد خلال الدراسة على توزيع مجموعة من الاستبيانات على عينة من المحققين الجبائيين التابعين المديرية الضرائب لولاية بشار ومختلف المفتشيات التابعة لها، قبل نشر الاستبيان وتوزيعه خضع للتحكيم من قبل مختصين في المحاسبة والجباية، سعيا منا للتأكد من سلامة بناء الاستمارة وخاصة من حيث:

- دقة الأسئلة.
- مدى شمولية الأسئلة.
- هل تمكننا من الوصول للهدف المنشود؟

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01) :الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.

البيان	العدد	النسبة

عدد الاستمارات الموزعة	40	%100
عدد الاستمارات الواردة	36	%90
عدد الاستمارات الملغاة	05	%12.5
عدد الاستمارات الصالحة	31	%77.5

المصدر : من إعداد الباحثين بناءً على تحليل استمارات الاستبيان.

وتم معالجة هذه الاستمارات باستخدام برنامج **SPSS V 22.0**، حيث قمنا باستخراج وحساب وكذلك تحليل كل من التكرارات والنسب المتعلقة بعينة الدراسة.

2. عرض النتائج ومناقشتها:

2-1. وصف الخصائص الديمغرافية للعينة:

نحاول من خلال هذا البند تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول رقم (02) يوضح الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة.

البيان		التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكور	18	58.1
	أناث	13	41.9
	المجموع	31	100
العمر	من 20 الى 30 سنة	3	16.1
	من 30 الى 40 سنة	10	32.3
	من 40 الى 50 سنة	13	41.9
	أكثر من 50 سنة	5	9.7
	المجموع	31	100
المؤهل العلمي	تقني	1	3.2
	تقني سامي	9	29
	ليسانس	14	45.2
	ماستر	5	16.1
	ماجيستير فما فوق	2	6.5
	المجموع	31	100

الهيئة المستخدمة	مديرية الضرائب	14	45.2
	مفتشية الضرائب	17	54.8
	المجموع	31	100
الخبر المهنية	من 1 إلى 5 سنوات	7	22.6
	من 6 إلى 10 سنوات	1	3.2
	من 11 إلى 15 سنة	4	12.9
	أكثر من 16 سنة	19	61.3
	المجموع	31	100

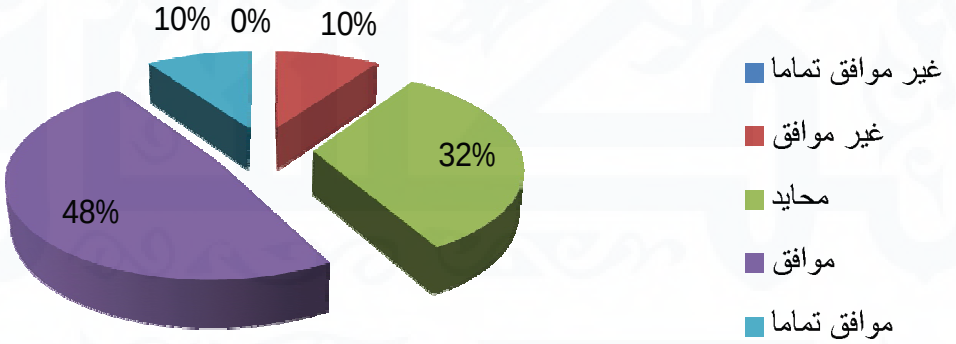
المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل استمارات الاستبيان.

يشير الجدول السابق الى أن المستوى التعليمي للعينة مرتفع، بحيث أن أغلب أفراد العينة لديهم مستوى جامعي، وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل، ومن الملاحظ أيضاً أن جميع الافراد المستجوبين هم من فئة المحققين الجبائيين المهتمين بالمجال الجبائي والمحاسبي، كما نلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق أن مستوى خبرة الافراد المستجوبين مرتفع نوعاً ما حيث أن أفراد العينة الذين تتجاوز خبرتهم الخمسة عشر سنة تفوق نسبة 61 %تقريباً .

2-2. النتائج والمناقشة:

1- الممارسات المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني **PCN** لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة، ويرجع ذلك إلى نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني كونه لا يخدم التوجهات الاقتصادية للبلاد أي انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وعدم ملائمة هذا النظام مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر(قويرن، 2010، ص122)

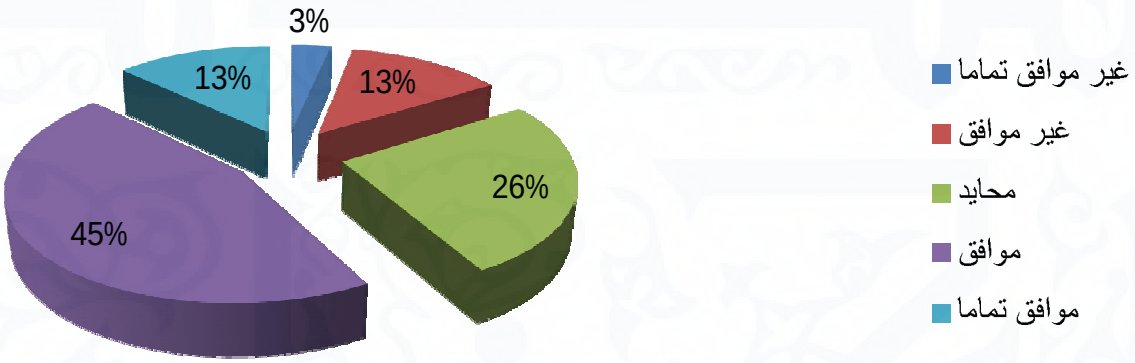
الشكل رقم (01) : عدم مواكبة PCN للتحولات الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

2- التغيرات التي طرأت على الممارسات المحاسبية بصدور النظام المحاسبي المالي أدت إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية، ونفسر ذلك من خلال الهدف الأساسي لتطبيق النظام المحاسبي المالي وهو تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسات العالمية.

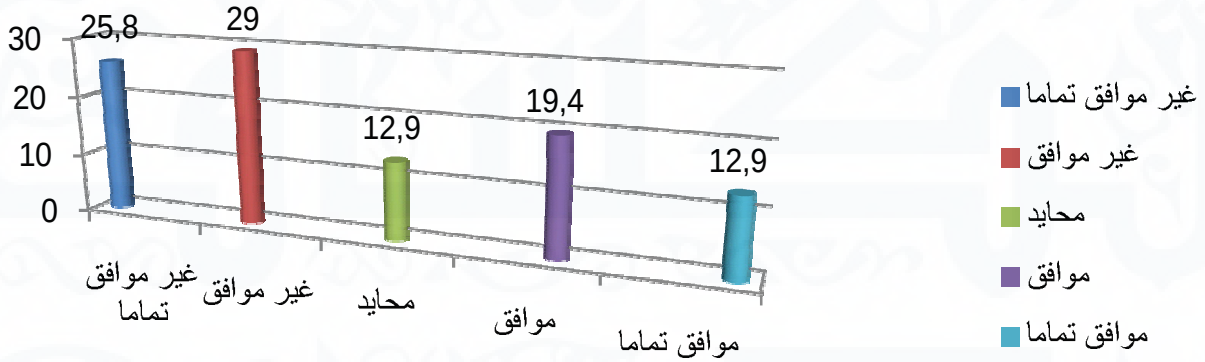
الشكل رقم (02): تأثير الممارسات المحاسبية وفق SCF على جودة المعلومة المحاسبية .



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

3- عدم كفاية برنامج الرقابة الجبائية المسطر من طرف مديرية البحث والمراجعة لتغطية أكبر قدر من المكلفين بالضريبة، ويرجع ذلك لكثرة ملفات المكلفين بالضريبة وعدم اشراك المصالح الولائية للرقابة الجبائية في إعداد البرامج بالرغم من أنهم الأقرب من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة بالدرجة الأولى، وتركيز مديرية البحث والمراجعة على قطاعات معينة دون أخرى بدرجة ثانية.

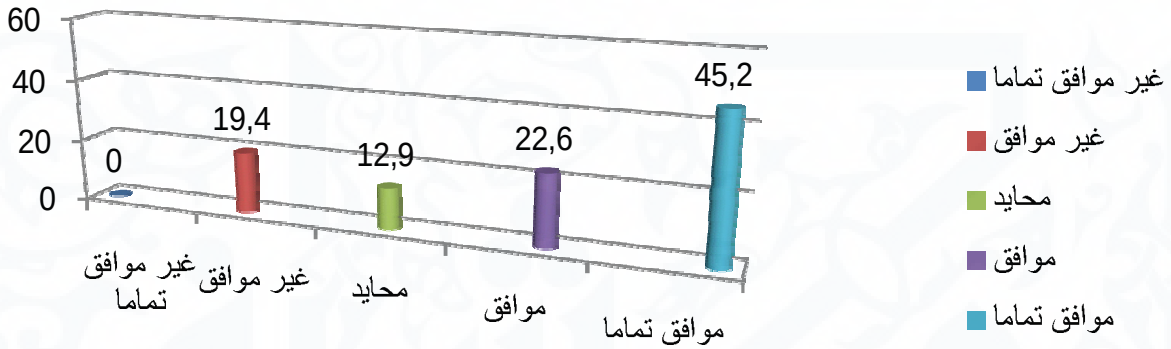
الشكل رقم (03): كفاية برنامج الرقابة الجبائية.



المصدر: من إعداد الباحثين بناءعلى مخرجات برنامج SPSS v22.

4- المؤهلات العلمية وكفاءة المحقق الجبائي تؤثر على آليات الرقابة الجبائية، حيث نبرر النتيجة بالأهمية الشديدة التي توليها الإدارة الجبائية لعملية الرقابة الجبائية، وحتى تسند مهمة التحقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملي لرتبة مراقب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي، بالإضافة إلى بطاقة انتداب تسلم لهم من المديرية العامة للضرائب تبين صفتهم.

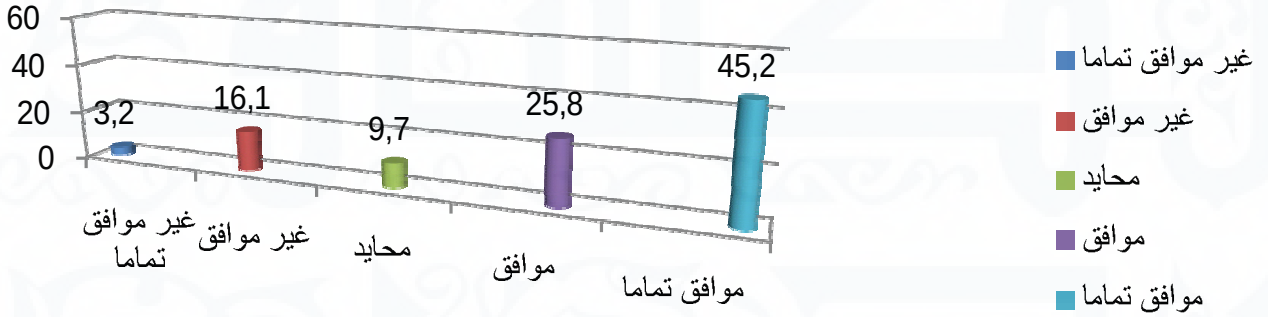
الشكل رقم (04): تأثير كفاءة المحققين الجبائيين على آليات الرقابة الجبائية.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

5- نظام الإعلام الآلي وسيلة فعالة في يد المحقق الجبائي أثناء قيامه بعملية الرقابة الجبائية، ويرجع ذلك إلى التغيرات الحاصلة في عالم المعلوماتية حيث أصبح استخدام نظام الإعلام الآلي للقيام بعملية الرقابة أمر إجباري وليس اختياري لما يحمله من دقة وقدرة كبيرة على تنظيم وتخزين المعلومات التي من شأنها أن تسهل عل المحقق تأديته لمهامه من ناحية، ومن ناحية أخرى أغلب المكلفين بالضريبة يمسكون محاسبة باستخدام نظام الإعلام الآلي، فلابد من تحديث وعصرنة الإدارة الجبائية(البطريق، 198، ص 105).

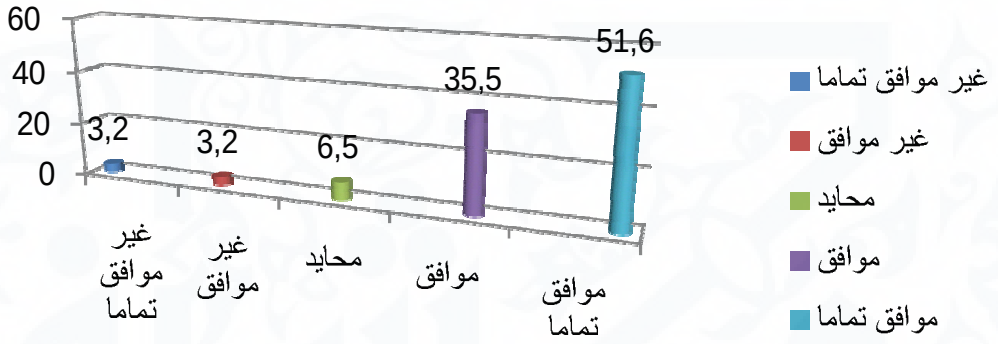
الشكل رقم (05): تأثير استخدام نظام الإعلام الآلي في دعم المحقق الجبائي وعملية الرقابة الجبائية.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

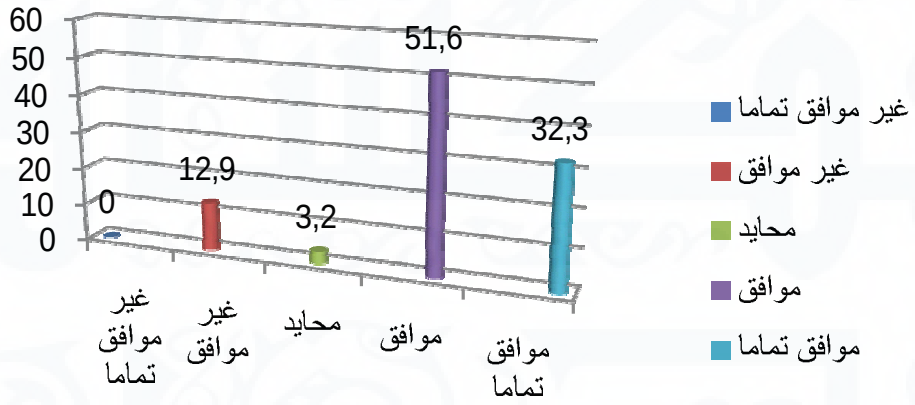
6- تعتمد الإدارة الجبائية طريقتين في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي الأولى تتمثل في الطريقة السلمية من خلال تغيير الذهنيات المعادية للضريبة وتحسين تحصيل الضرائب من خلال نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية، أما الطريقة الثانية فتتمثل في اتخاذ الإجراءات الردعية ضدهم لسرعة تحصيل الضريبة.

الشكل رقم (06): نشر الوعي الضريبي والثقافة الضريبية لتحسين تحصيل الضرائب و مكافحة التهرب الضريبي.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

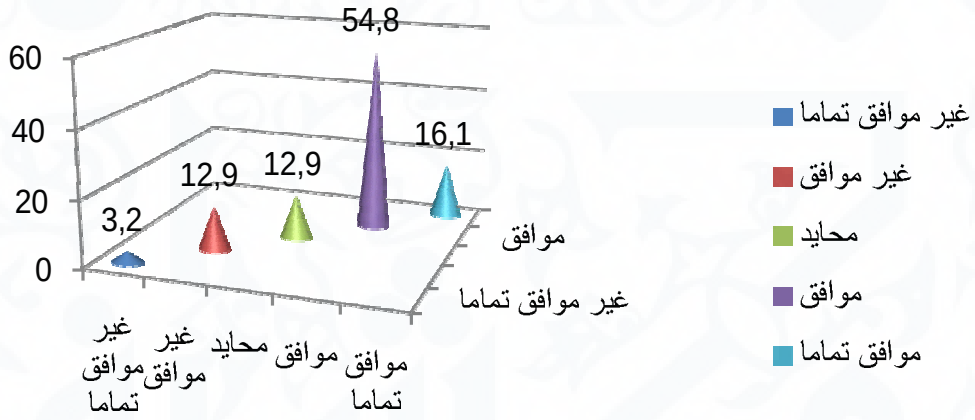
الشكل رقم (07) : ضرورة اتخاذ الإجراءات ضد المكلفين الغر ملتزمين ضريبيا.



المصدر: من إعداد الباحثين بناءعلى مخرجات برنامج SPSS v22.

7- الممارسات المحاسبية في الجزائر تتأثر وبشكل مباشر بالتنظيم الجبائي، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة التي تربط بين المحاسبة والجباية وهي قانونية بحتة، ما يجعلها خاصة بكل بلد.

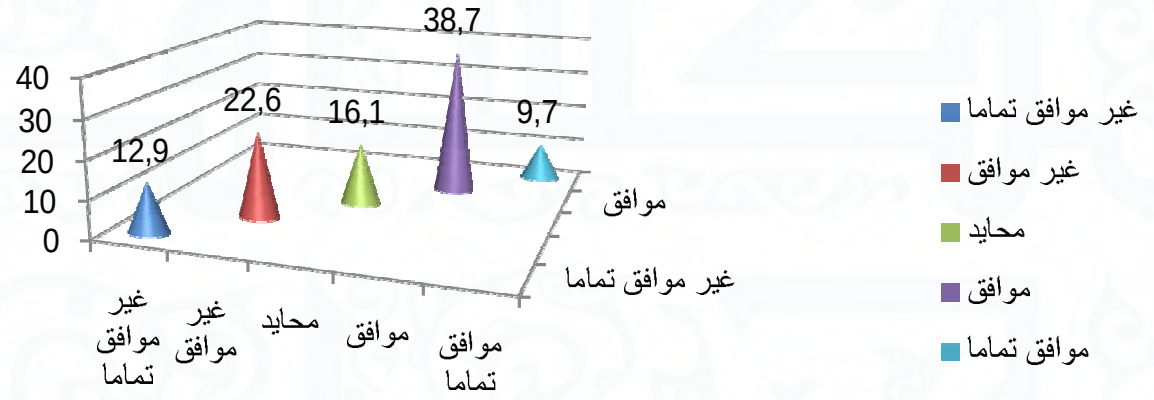
الشكل (08) : تأثير النظام الجبائي على الممارسات المحاسبية في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

8- النظام المحاسبي المالي الجديد جعل من السهل التعامل مع تصريحات المكلفين بالضريبة المحاسبية والجبائية وبالتالي اكتشاف المحقق للأخطاء والانحرافات الجوهرية التي بالقوائم المالية وهاته التصريحات مما فعل عملية الرقابة الجبائية، حيث نبرر النتيجة المتوصل إليها بما جاء به النظام المحاسبي المالي من مفاهيم تدعم وتسهل أهداف المحقق الجبائي من التحقيق في مختلف تصريحات المحاسبية والجبائية للمكلفين بالضريبة وهو الأمر الذي انعكسا إيجابا على عملية الرقابة الجبائية .

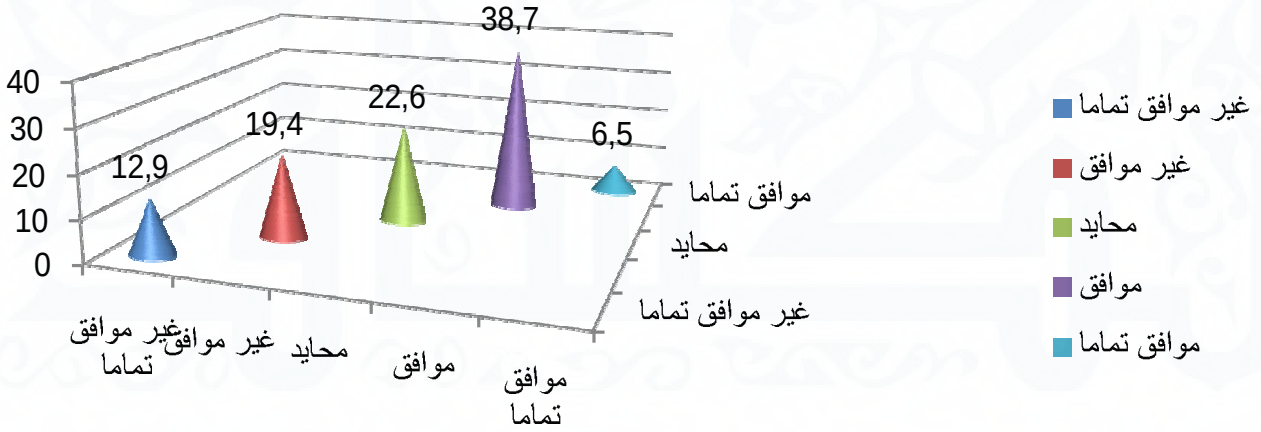
الشكل (09) : SCF سهل التعامل مع التصريحات المحاسبية والجبائية للمكلفين.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

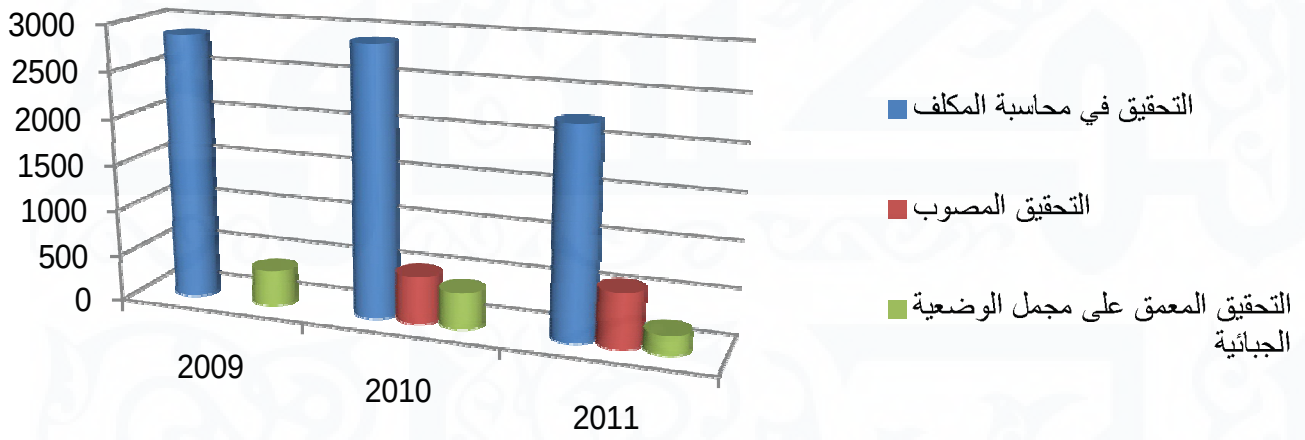
9- تولد عن تطبيق النظام المحاسبي المالي شكل جديد من أشكال الرقابة الجبائية وهو التحقيق المصوب مما نتج عنه توفير كل من الوقت والجهد وكذلك زيادة عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية، ويرجع ذلك إلى مواكبة التشريع الجبائي لنظيره المحاسبي فمع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010م شرعت الإدارة الجبائية في تطبيق شكل جديد من أشكال الرقابة الجبائية يعرف بالتحقيق المصوب في محاسبة المكلف (عجلان، 2009، ص 28).

الشكل (10) : تعزيز التحقيق المصوب للرقابة الجبائية.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

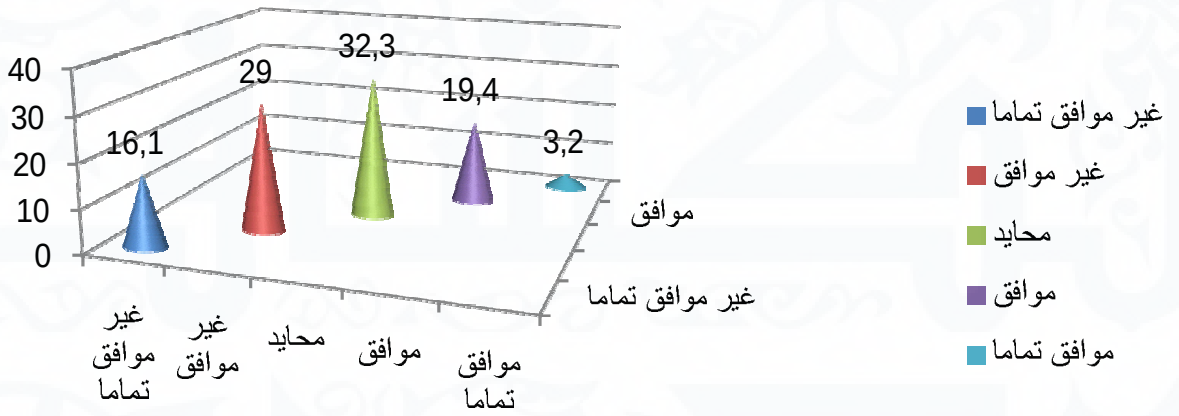
الشكل (11): عدد عمليات التحقيق المصوب لسنتي 2010-2011.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

10- مفهوم القيم العادلة للأصول لايزال من المفاهيم الحديث في بلادنا ولذلك هناك صعوبة في تقييم الأصول بها في السوق الجزائرية، ونفسر ذلك بأن مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي لتقييم الأصول وخصوم المؤسسة يعتبر عنصرا جديدا ومهما بالمقارنة مع القواعد الجبائية الحالية التي تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية، فتقييم العناصر بالقيمة العادلة التي ترتبط بالقيمة السوقية أو القيمة المحددة من طرف الخبراء انطلاقا من توقعات قد يزيد من صعوبات إدارة الضرائب في التأكد من صحة التقييم، لأن القواعد الجبائية تعتمد على التكلفة التاريخية في الاهتلاكات أو عند المحاسبة عن فوائض الخاصة بالتنازل عن الاستثمارات (بوعلاق، وآخرون، 2014، ص 178).

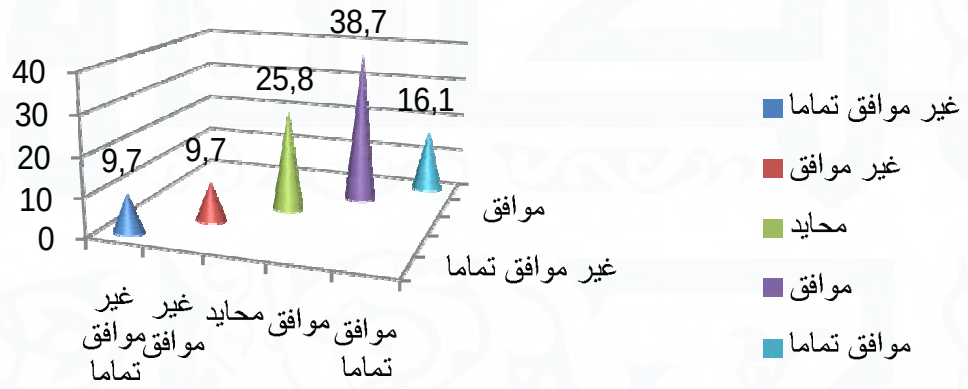
الشكل (12) : إمكانية تقييم الأصول بالقينة العادلة في السوق الجزائرية.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

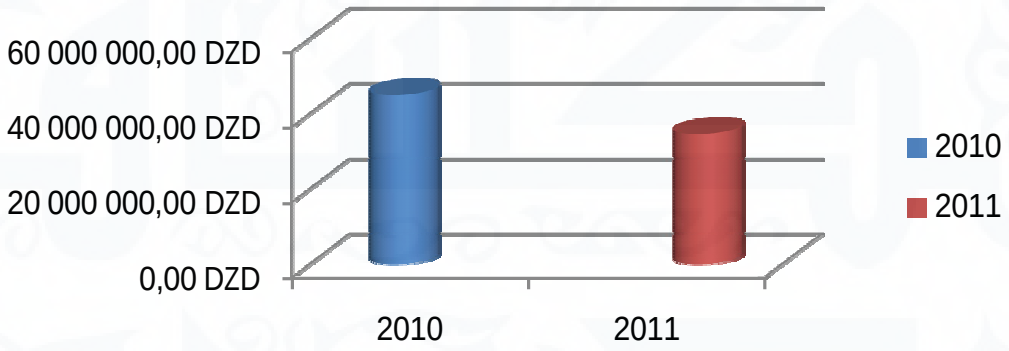
11- نجاعة النظام المحاسبي المالي تعكسها فعالية عملية الرقابة الجبائية من خلال ما توصلت اليه من نتائج حالية ومستقبلية، ونفسر هاته النتيجة بما تحقق من استرجاع لحقوق الخزينة العمومية والمبالغ المعتبرة التي نتجت عن التصحيحات لجل الأخطاء والمخالفات من خلال عمليات الرقابة المختلفة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي سواء عمليات الرقابة الجبائية على الوثائق أو عمليات الرقابة المعمقة **(VC,VP et VASFE)** أي ما قيمته أكثر من 138 مليار دينار.

الشكل (13): قياس فعالية عمل الرقابة الجبائية بما توصلت إليه من نتائج حالية ومستقبلية.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS v22.

الشكل رقم(14) : الحصيلة المسترجعة نتيجة تصحيح الأخطاء والانحرافات.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب.

الجدول رقم (03) يوضح عدد عمليات الرقابة على الوثائق وحصيلة المسترجعة منها.

السنوات	2010	2011	المجموع
عدد الملفات المراقبة	30029	27291	**57320**
الحصيلة المسترجعة بـــالدينار	32.293.982.830	26.224.016.076	**58.517.998.906**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب.

ثالثا: الاستنتاجات والتوصيات.

بعد قرار الدولة الجزائرية تبني إطار محاسبي دولي يتميز بشفافية أكثر في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وخدمة مستعملي القوائم المالية بصفة عامة والجهات الحكومية بصفة خاصة، حيث أولت أهمية كبيرة للأهداف الجبائية باعتبارها مورد لتمويل الخزينة العمومية بهدف سد النفقات العامة ولكي تكون عملية الرقابة الجبائية ناجحة يجب عل المحقق الجبائي أن تكون له الكفاءة المهنية العالية في المجالين الضريبي والمحاسبي، وأن يحترم كل المراحل والإجراءات المنصوص عليها في القانون لحماية حقوقه والحفاظ على الضمانات الممنوحة للمكلفين، ويجب عليه التحكم في أدوات التدقيق التي تعتبر الذخيرة المستعملة في أداء هذه المهمة لتكون عملية الرقابة الجبائية سليمة من حيث الشكل والمضمون وخالية من الأخطاء التي يترصد لها المكلف بحرص شديد لاستعمالها كحجة لإجهاض عملية الرقابة أو جعلها قابلة للبطلان.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- يجب أن يكون اختيار المحققين الجبائيين مبني على معايير موضوعية تبرز كفاءتهم وقدرتهم العلمية والعملية في مجال الضرائب والمحاسبة، لكون مهمة الرقابة الجبائية تتطلب مستوى معين بهدف القدرة على استرجاع حقوق الخزينة العمومية من جهة ومكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى.
- تكوين ورسكلة المحققين الجبائيين في كل التعديلات والمستجدات المتعلقة بالضرائب والمحاسبة على حد سواء، خاصة توضيح مفهوم القيمة العادلة للأصول وطريقة تحديدها بالنظر لحالة السوق الجزائري ومحاولة تنشيط وتوسيع هذا الأخير.
- تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة الموجودة بين الطرفين، وهذا نتيجة للجدلية القائمة منذ القدم بين دفع الضريبة والتهرب منها.
- ضرورة الاهتمام المتزايد بنشر الوعي والحس الضريبي لذى المكلفين، حتى تتجسد لذى المجتمع حتمية مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باستعمال وسائل الاعلام المتعددة كتوزيع المنشورات، الدوريات، الأيام الدراسية، فتح مواقع إلكترونية للرد على انشغالات المكلفين بالضريبة.
- تحديث وعصرنة الإدارة الجبائية من حيث الهياكل والموارد البشرية وخاصة ضرورة تزويدها بشبكة معلومات واسعة بين كل المستخدمين خاصة في مجال الرقابة الجبائية.

قائمة المراجع

1.باللغة العربية:

- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، "**واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي –العوائق والرهانات-**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية **IAS-IFRS** يومي 13-14جانفي ، مستغانم ،جامعة عبد الحميد بن باديس، 2013.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **قانون رقم 11 - 07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي** ،المادة07، العدد 74.
- كتوش عاشور، "**متطلبات تطبيق النظام الموحد في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- جامعة الشلف، العدد السادس جوان،2009.
- علاوي لخضر،" **المحاسبة المعمقة**"، -الجزائر - الأوراق الزرقاء، 2013,
- مراد آيت محمد، إلياس بدوي، رياض زلاسي، "**واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاث سنوات**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (**IAS-IFRS-IPSAS**) في تفعيل

أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 25-25نوفمبر، 2014.

- حمدي سليمان"**الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية**"، الطبعة الاولى ، عمان- الأردن، مكتبة دار الثقافة، ،1998.
- المديرية العامة للضرائب - مديرية البحث والمراجعة - **ميثاق الكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية**، 2014.
- سميرة بوعكاز، "**مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي**"، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- ناصر مراد، **التهرب و الغش الضريبي في الجزائر**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.
- قويرن الحاج قويدر، **الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي**، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبة للمؤسسة ، أم البواقي، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي يومي 07-08 ديسمبر، 2010.
- يونس أحمد البطريق، **المالية العامة**، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.
- العياشي عجلان**ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، يومي 20-21 كتوبر 2009م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس سطيفً. ، 2009.
- مبارك بوعلاق، نور الدين بعيليش، سمير طبيعة، يومي 24-25 نوفمبر 2014 تناولت هذه الدراسة موضوع "**الإشكالية الجبائية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية**"، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

2.باللغة الاجنبية:

- **Le système comptable financier**, 2009, conseil national de la comptabilité , ALGER ENAG Edition.
- Ahmed Mimeche, 2009, Amar Kaddouri, "**Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**", ENAG Edition, Alger.
- **La Lettre de la direction général d'impôts** , Bulletin d'information de la DGI ;N° 64/2012.
- **La Lettre de la direction général d'impôts** , Bulletin d'information de la DGI ;N° 70/2013.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990 – 2015)

The Impact of the Expansion of Public Spending on GDP : A Case Study of Algeria During the Period (1990 – 2015)

د. بربار نورالدين، جامعة البليدة 2، الجزائر.

تاريخ التسليم:(12 /2017/02)، تاريخ التقييم:(06 /2017/03)، تاريخ القبول:(22/ 04/2017)

الملخص

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة ثلاثة (03) برامج ومخططات تنموية بأغلفة مالية معتبرة كان الهدف من ورائها الدفع بالعجلة التنموية والرفع من أداء الاقتصاد الوطني كان أخرها البرنامج المكمل لبرنامج دعم النمو بغلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار ، فالحكومة الجزائرية انتهجت سياسة الإنفاق العمومي في هذه المرحلة لذلك سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة بناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة الأثر المترتب من جراء التوسع في النفقات العمومية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على مدار الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.

الكلمات الدالة :
النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج قياسي، الجزائر.

Abstract

In recent years, Algeria has known three development plans with significant budgets, the aim was to accelerate the development and increase the performance of the national economy. The last plans is the complementary program to the sustain growth program with budget estimated at 286 billion dollars. In this study, we attempt to build a measured model that will allow us to determine the impact of the expansion of public spending on Algeria's Gross Domestic Product over the period 1990 to 2015.

Key words :
Public Spending, GDP, measured model, Algeria.

مقدمة:

لطالما منح النظام الاقتصادي الحر الأولوية للقطاع الخاص في توجيه الموارد الاقتصادية، والبحث عن السبل الكفيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلاله، لكنه في نفس الوقت لا ينفك يعطي للدولة دورا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة مشروعات البنية التحتية الأساسية، فلم يعد غريبا أن تجد الدول التي تتبنى النظام الاقتصادي الحر تعتمد على المشروعات العامة في تنمية اقتصادها وتحديثه ، فنظرة هذه الدول لتدخل الدولة في الاقتصاد أصبحت أكثر استجابة لمقتضيات المصلحة العامة وفقا لما تمليه الظروف الموضوعية لكل بلد وبالتالي فإن الانتماء العقائدي لم يعد العامل الأساسي في تحديد دور الدولة في الاقتصاد ، من هذا المنطلق فإن اهتمام الدول النامية بالتوسع في النفقات العامة قصد إنعاش الاقتصاد وتحسين جهازه الإنتاجي تندرج ضمن إشكالية أوسع تكمن إحدى غاياتها في تحقيق مستويات مناسبة من النمو الاقتصادي تتناسب مع إمكانيات الدول وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

ولعل أهم سياسة اقتصادية يمكن للدولة أن تتدخل بها في الحياة الاقتصادية هي السياسة المالية والتي تستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، وفي هذا الصدد يشير التحليل المالي الكينزي إلى أن النفقات العامة والتي تعتبر أحد أهم مكونات الطلب الكلي من شأنها التأثير على حجم الناتج ، فالزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

على ضوء هذا الطرح، ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية ومع تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري في الأسواق العالمية بشكل متواصل بداية من مطلع الألفية الثالثة أصبح من الضروري الاستفادة من هذه الموارد بغية تعزيز المكانة الاقتصادية للجزائر، وإدراكا من الحكومة الجزائرية لدور النفقات العامة كأحد عناصر السياسة المالية باشرت في التوسع في نفقاتها العامة لإضفاء حركية وديناميكية جديدة على النشاط الاقتصادي، فتميزت النفقات العامة خلال هذه الفترة بمسارها التصاعدي لتعكس السياسة التوسعية للحكومة الجزائرية فيما يخص الإنفاق العام، وقد تجلى هذا بشكل واضح مع خوض الجزائر برامجها ومخططاتها التنموية بداية من سنة 2001 والتي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة من ضمنها ما رصد المخطط الخماسي (2010-2014) بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار.

انطلاقا من هذه الأرضية واستنادا إلى الأهمية التي باتت تحظى بها النفقات العامة في الحياة الاقتصادية، يحاول بحثنا الإجابة على الإشكالية التالية: **هل يمكن الوصول إلى نموذج قياسي يعكس بصورة واضحة العلاقة مابين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي للجزائر؟**

وقصد تحليل ودراسة هذه الإشكالية نبني دراستنا على **الفرضية التالية :** يؤثر الإنفاق العام بصورة إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ويختلف حجم هذا التأثير بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

المحور الأول: عموميات حول الإنفاق العام:

أولا: مفهوم الإنفاق العام: شهد التاريخ الاقتصادي الكثير من الجدل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد كانت نظرة الكلاسيك إلى الإنفاق العام على أنه عديم الإنتاجية، فبنو فكرهم على أن المبادرة الفردية وجهاز الأسعار أقدر على تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فيما لو ترك الأفراد يعملون ويتملكون وينتقلون دون تدخل من الدولة في النشاط الاقتصادي ، لكن مع بروز الفكر الكينزي زاد الإدراك بأن الدولة تلعب دورا كبيرا في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، خاصة مع عجز آلية السوق في الحفاظ على التوازن الاقتصادي وكذا الخروج التلقائي من الأزمات الاقتصادية من وقت إلى آخر.

ولعل أهم المبررات التي ركز عليها أنصار فكرة تزايد دور الدولة في الاقتصاد تتمحور فيما يلي (محفوظ ، 2001 ، ص 6.)

- التغيرات التي طرأت على حاجات المجتمع ورغباته وازدياد الضغط على التعليم العام والخدمات الصحية العامة وزيادة الضغط على موارد المجتمع الطبيعية، فكلها أدت إلى اتساع نطاق الحاجات التي لا يمكن سدها إلا من قبل الحكومة.
- ففيما يخص الدول المتقدمة فإن تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي يرجع إلى زيادة تكاليف برامج الرفاهية الاجتماعية وزيادة الإنفاق العام على الدفاع و بحوث التسلح أو لمقاومة الكساد.
- أما فيما يخص الدول النامية فيرجع إلى:
  - عدم توفر حوافر الاستثمار الأجنبي أدى بهذه الدول إلى تحمل عبء توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية.
  - إتباع العديد من الدول للنهج الاشتراكي وبالتالي تزايد حجم الملكية العامة نتيجة التأميم، واتباع الحكومة لسياسة التخطيط في برنامجها على مستوى الاقتصاد الوطني.

1/1- تعريف النفقة العامة :يمكن تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام (دراوسي، 2005 ، ص 158) ، وهناك من الباحثين من فرق في التعريف بين النفقات المقدرة والنفقات الفعلية، فعرف الأولى على أنها مجموع الاعتمادات المدرجة في الميزانية بالإضافة إلى الاعتمادات التكميلية الاستثنائية التي تلحق بها ، على أن تمثل الثانية الجزء المستخدم فعلا من هذه النفقات بما يظهر في الحساب الختامي للدولة (داغر ، علي ، 2010 ، ص 113).

2/1/- عناصر النفقة العامة : يغطي التعريف السابق العناصر التالية للنفقة العامة (دراوسي ،2005 ، ص 159):

- ✓ **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ مالية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطاتها بأشكالها المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن الوسائل غير النقدية تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبرا وبدون مقابل أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة.
- ✓ **صدور النفقة من الدولة:** يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو الهيئات والمؤسسات التابعة لها ركنا أساسيا لوجود النفقة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان، أما إذا صدرت النفقة من الأفراد أو المؤسسات الخاصة (جمعيات خيرية) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.
- ✓ **الغرض من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام:** ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص.

ثانيا: قانون Wagner وظاهرة ازدياد الإنفاق العام : من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني، وأول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة الألماني Wagner بعد أن قام بدراسة تتعلق بالنفقات العامة في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

ويشير قانون Wagner إلى أنه كلما حققت أي دولة معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني (المزروعي ، 2012، ص 618).

ولظاهرة ازدياد النفقات العامة أسباب عديدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومالية نستعرض بعض منها كما يلي :

1/2/- الأسباب الاقتصادية: والناتجة عن ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتي عادة ما تكون مرتبطة بـ:

- زيادة الثروة ونمو الدخل الوطني والذي يسمح للدولة بالتوسع في مشروعاتها العامة .

- المنافسة الأجنبية، فقد أخذت العديد من الدول بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 على عاتقها حماية الصناعة الوطنية ضد المنافسة الأجنبية بوسائل شتى منها نظام المنح وهو عبارة عن إعانات مالية تمنحها الدولة لبعض المشروعات لتتمكن من منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة.

2/2- الأسباب الاجتماعية: وهي مرتبطة أساسا بالزيادة السكانية، الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في البنية التحتية الاجتماعية كالتعليم والصحة...الخ، إضافة إلى نمو الوعي الاجتماعي لدى الأفراد سيكون له دافع لزيادة الإنفاق من طرف الدولة فنجد مثلا زيادة الطلب عل التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة (المزروعي ، 2012 ، ص 619).

3/2- أسباب سياسية: وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب ، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

4/2- أسباب إدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفين للعمل في الجهاز الإداري للدولة بالإضافة إلى التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها (دراوسي ، 2005 ، ص 171.)

ثالثا: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام: لعل من أهم الآثار المباشرة للإنفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج و الاستهلاك بوصفهما المعاملين الرئيسين في الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يلي:

1/3- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني: يتوقف الإنتاج الوطني لأي دولة على نوعين من العوامل منها:

-القدرة الإنتاجية الوطنية أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تمثل كلا من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها، ورأس المال...الخ ، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال زيادة القدرة الإنتاجية على الإنتاج الوطني ، ومن ناحية أخرى يشكل الإنفاق العام جزءا مهما من مكونات الطلب الفعال (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية) وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة (المزروعي، 2012، ص621).

2/3- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك: يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ما يحدث من زيادة أولية على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك الوطني من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة

أجور ومكافئات ويخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات(المزروعي، 2012، ص622).

3/3/- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني: يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك من خلال دورة الدخل ، كما أن هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج من خلال دورة الدخل (دراوسي، 2005 ، ص 174).

المحور الثاني: دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة: تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وتمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستمرار الاقتصادي في البلاد.(دراوسي، 2005 ، ص 346).

أولا: تصنيف النفقات العامة في الجزائر: يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية (90-21) بحيث نصت على ما يلي " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال) أو ترخص بها.

1/1/- نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والطبيعي لمرافق الدولة ، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وقد قدمت المادة 24 من القانون (84-17) القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي :

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية، وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم.

2/1/- نفقات التجهيز: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل

تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، وهذا ما نصت عليه المادة 35 من القانون (89-17) المتعلق بقوانين المالية وصنفتها إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على تسعة قطاعات (الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشئات الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشئات القاعدية، دعم الحصول على سكن، مواضيع مختلفة، مخططات البلدية للتنمية)

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي، مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

ثانيا: نظرة عامة حول النفقات العامة في الجزائر: تعطينا القراءة الأولية لجدول تطور النفقات العامة في الجزائر (الجدول رقم 01) خلال فترة الدراسة نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، وهو ما يمكنا من أن نطلق عليه بالسياسة التوسعية، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية) .(دراوسي، 2005 ، ص 354).

جدول رقم 01: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة :1990-2015

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	النفقات العامة	السنة	النفقات العامة
1990	136,5	2003	1752,691
1991	212,1	2004	1775,3
1992	420,131	2005	2052
1993	476,627	2006	2453
1994	566,329	2007	3092,7
1995	759,617	2008	4322,9
1996	724,609	2009	5191,4
1997	845,196	2010	5855
1998	875,739	2011	6618,4
1999	961,682	2012	7428,7
2000	1178,122	2013	6635.620
2001	1321,028	2014	7153.040
2002	1550,646	2015	7656.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر.

قراءة وتحليل للجدول: يظهر حجم النفقات العامة في الجزائر لسنة 1990 متواضع ويقدر بـ 136,5 مليار دج لكن ارتفعت في السنة الموالية إلى 212,1 مليار دج، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ سنة 1995 ما قيمته 759,617 مليار دج، ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178,122 مليار دج وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث ارتفع من 17,5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27,5 سنة 2000 وبالتالي ارتفاع عوائد الجبائية البترولية يعتبر عائدا مهم للإيرادات العامة للدولة.

لكن ومع شروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ومع أن كل المؤشرات آنذاك كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المتوسط، إضافة إلى أن احتياطي الصرف المسجل سنة 2000 والذي بلغ 11,9 مليار دولار، هذا الانفراج المالي سمح للجزائر بمواصلة سياستها الانفاقية التوسعية حيث بلغ حجم النفقات العامة سنة 2004 حوالي 1775,3 مليار دج.

أما عن الفترة 2005-2009 وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية، والذي استفاد هو الأخر من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث بلغ سعر النفط الجزائري في الأسواق الدولية 38,4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004، أما عن احتياطي الصرف فقد قارب 49,1 مليار دولار مع نهاية سنة 2004 ، كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة بحيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 5131,4 مليار دج.

بعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي 2010- 2014 في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائري، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار أمريكي، وكتقييم للنفقات العامة في الجزائر خلال تنفيذ هذا البرنامج، نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية فمن 5855 مليار دج سنة 2010 الى 7153.040سنة 2014 بنسبة زيادة بلغت 18,14% وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، ومع بداية الخماسي (2015- 2019) زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3مليار دج ، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات ، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخل وفي تمويل المشاريع الكبرى والتي قدر حجمها بـ 26 مليار دولار في سنة 2015 (مصيطفى ، 2016، ص 209.) .

إذن الإنفاق العام في الجزائر يزداد من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة .

ثالثا: تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر.

لتحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدول رقم 02 أدناه الذي يوضح قيم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2015) إضافة إلى نسبتهما إلى النفقات الإجمالية.

جدول رقم (02): تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	نفقات التسيير	نسبتها إلى النفقات العامة	نفقات التجهيز	نسبتها إلى النفقات العامة
1990	88,8	65,0549451	47,7	34,9450549
1991	153,8	72,5129656	58,3	27,4870344
1992	276,131	65,7249763	144	34,2750237
1993	291,417	61,1415216	185,21	38,8584784
1994	330,43	58,3459438	235,899	41,6540562
1995	473,694	62,3595838	285,923	37,6404162
1996	550,59	75,9844275	174,019	24,0155725
1997	643,555	76,1426935	201,641	23,8573065
1998	663,855	75,80512	211,884	24,19488
1999	774,695	80,5562546	186,987	19,4437454
2000	856,193	72,674392	321,929	27,325608
2001	963,633	72,9456908	357,395	27,0543092
2002	1097,716	70,7908833	452,93	29,2091167
2003	1199,042	68,4114884	553,649	31,5885116
2004	1156,635	65,1515237	618,665	34,8484763
2005	1245,1	60,6773879	806,9	39,3226121
2006	1437,9	58,6180188	1015,1	41,3819812
2007	1672,6	54,0821936	1420,1	45,9178064
2008	2018	46,6816258	2304,9	53,3183742
2009	2593,7	49,9614747	2597,7	50,0385253
2010	2833	48,3859949	3022	51,6140051
2011	3443,3	52,0261695	3175,1	47,9738305
2012	4603,8	61,9731582	2824,9	38,0268418
2013	4156.360	62.6371010	2479.26	37.3628990
2014	4542.040	63.4980372	2611	36.5019628
2015	4617	60.3032797	3039.3	39.6967203

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر.

1/3- تحليل تطور نفقات التجهيز: تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وبالأخص في ظروف الدول النامية، التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد(دراوسي ، 2005، ص 259).

لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى (1990-2000): بداية بلغت نفقات التجهيز سنة 1990 حوالي 47,7 مليار دج ومثلت 34,95% من إجمالي النفقات، ففي هذه المرحلة وفي محاولة من الحكومة الجزائرية آنذاك تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية لإتمام البرامج الجارية تضاعفت نفقات التجهيز وبلغت سنة 1995 ما قيمته 285,429 مليار دج. أما خلال الفترة 1996-2000 عرفت نفقات التجهيز تذبذبا، فسجلت 174,013 مليار دج سنة 1996 وهذا نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، غير أنها عادت سنتي 1997 و1998 للارتفاع وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص القطاعات الحساسة، أما عن سنة 1999 سجلت نفقات التجهيز انخفاضا مقارنة بسنتي 1997 و1998 ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت نتيجة التقلبات التي شهدتها سوق النفط الدولية خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999.

المرحلة الثانية 2001-2004: نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع مرة أخرى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 357,395 مليار دج بنسبة 27,05% من إجمالي النفقات العامة ثم انتقلت إلى 618,665 مليار دج مع نهاية سنة 2004، ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشات القاعدية، والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المرحلة الثالثة (2005-2015): هي الأخرى شهدت ارتفاع في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي الفترة التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموي في تاريخ الجزائر ، فسجلت نفقات التجهيز سنة 2005 ما قيمته 866,5 مليار دج، لتصل إلى مستوى قياسي خلال سنة 2009 سنة نهاية الخماسي الثاني وقدرت بحوالي 2597,7 مليار دج ، ومع نهاية فترة الدراسة 2015 سجلت نفقات التجهيز 3039.3 مليار دينار حتى وان كانت انخفضت مقارنة بسنة 2011 والتي سجلت فيمها نفقات التجهيز 3175,1 مليار دج على التوالي، على العموم هذه الأرقام المسجلة بالنسبة لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة متوقعة ومفهومة لدى الاقتصاديين بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لتمويل كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الخماسي (2010-2014)، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2015- 2019).

2/3- تحليل تطور نفقات التسيير: خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا (دراوسي مسعود ، 2005، ص 357) .

لتحليل تطور النفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية وهي

المرحلة الأولى(1990-2000) : عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة، فبعد أن سجلت 88,8 مليار دج سنة 1990 ارتفعت لتصل إلى 774,695 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80,55% من إجمالي النفقات العامة،

ويعود هذا الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرت الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة...الخ.

المرحلة الثانية (2001-2004) : خلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زياد الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد خلال الفترة السابقة، حيث انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80,55% إلى 65,15% سنة 2004.

وإذا ما قارنا بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التسيير من ناحية الحجم مازالت مرتفعة، وقد نتج هذا النمو أساسا في نفقات التسيير عن الأسباب التالية :(دراوسي مسعود ، 2005، ص 358) .

- التسيير العشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور وموظفي الدولة.
- النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها.
- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.

المرحلة الثالثة (2005-2015) : كما اشرنا سابقا هي الفترة التي شملت البرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي 2010-2014 ، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق الخماسي (2015- 2019) في سنته الأولى سارت نفقات التسيير على نحو متصاعد فبعد أن سجلت 1245,1 مليار دج سنة 2005 ارتفعت لتصل إلى 1672,6 سنة 2007، أما عن الفترة 2008-2012 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير، حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 46،68% من إجمالي النفقات ووصلت نسبتها إلى 52,02% سنة 2011 وسجلت ما يقارب 62% من إجمالي النفقات سنة 2012 أما في نهاية الدراسة سنة 2015 فسجلت ما نسبته 60.30% من إجمالي النفقات العامة وهي كلها مبالغ جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات، والأمر الذي ساهم في ارتفاعها يرجع إلى الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين وكبر حجم المرافق العامة الأمر الذي يتطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها.

المحور الثالث:النموذج القياسي المفسر للعلاقة ما بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي:

بعد الإطار النظري للدراسة والتطرق لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، تقف الدراسة في هذه النقطة لتقديم نموذج قياسي للمعادلة المفسرة للعلاقة مابين الناتج الداخلي الخام كمتغيرة تابعة والنفقات العامة كمتغيرة مستقلة.

أولا: نموذج الدراسة والمتغيرات : من المعروف أنه في أدبيات الدراسات القياسية تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية مهمة عبر مرور السنوات، وبما أن المتغيرات التي بين أيدينا عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة (1990-2015) فإنه نفترض إستقرارية السلاسل الزمنية المتاحة نظرا لحجم العينة .

ولتحديد الشكل العام للنموذج يفترض إيجاد صيغة معينة للعلاقة الموجودة بين المتغيرات التي هي محل الدراسة، ففيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير العلاقة مابين الناتج المحلي الإجمالي ومركبات النفقات العامة تعتبر الصياغة الخطية أفضل من الصياغة الخطية اللوغاريتمية ، ومع ذلك يؤكد بعض الاقتصاديين أنه لا توجد معايير محددة لاختيار الصياغة الدالية، وتفترض الصياغة الخطية استجابة ثابتة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغيرات النفقات العامة، والنموذج يأخذ الشكل الرياضي التالي:

حيث:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

DF: نفقات التسيير.

DE: نفقات التجهيز.

α_0، α_1، α_2: معالم النموذج.

ε_t: حد الخطأ.

تم بداية تقدير المعادلة المكونة للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ولاكتشاف سلامة المتغيرات المفسرة للنموذج استخدمنا إحصائية T-Student لاختبار معنوية المعلمات، ومعامل التحديد المصحح لقياس جودة التوفيق وكما تستعمل الدراسة كل من اختبار Klein و Farrar et Glauber لاختبار وجود التعدد الخطي من عدمه، أما لاختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء فتستعين الدراسة باختبار Durbin et Watson والذي يسمح من تحديد الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

ولتقدير معالم النموذج أعلاه تمت الاستعانة ببرنامج **Eviews** فكانت النتائج كما يلي:

$$PIB_t = 1079{,}722 + 2{,}69DF_t + 1{,}28DE_t$$
$$(2{,}87) \qquad (4{,}58) \qquad (2{,}03)$$
$$\bar{R}^2 = 0{,}93$$

يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر كانت موفقة، وما يدعم هذا التوجه هو الإشارة الموجبة لميل كل نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث ظهرتا على علاقة طردية بالناتج المحلي الإجمالي فزيادة نفقات التسيير بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,69 وكذلك الأمر بالنسبة لنفقات التجهيز فإذا ارتفعت بوحدة واحدة تؤدي مع ثبات المتغيرات الأخرى تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,28 وحدة، معناه أنه إذا ارتفعت نفقات التسيير بدينار واحد مع ثبات المتغيرات الأخرى فستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ2,69 دينار جزائري وكذالك نفقات التجهيز إذا ارتفعت بدينار واحد مع ثبات المتغيرات الأخرى فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,28 دينار جزائري.

أما عن الثابت والذي وصلت قيمته إلى 1079,72 فيدل على أنه في حالة انعدام كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز فإن الناتج المحلي الإجمالي سيحقق ما قيمته 1079,72 مليار دج، وترجع الدراسة ذلك لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وما تجدر الإشارة إليه إلى أن هذه النتائج محققة خلال فترة الدراسة فقط.

ثانيا: التحليل الإحصائي للنموذج:

2/1/- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج: يشير معامل التحديد إلى التغير الكلي في المتغير التابع، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج. ففي النموذج السابق نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بشكل جيد بالنظر إلى معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$ = 0,9352 و تدل هذه القيمة على أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 93,52%.

2/2/- **معنوية المعالم (Test de Student):** من خلال عملية التقدير يتضح أن القيمة المحسوبة T_c = 2,87 (بالقيمة المطلقة) للثابت β_0 أكبر من القيمة المجدولة T_t = 2,08 عند مستوى معنوية 5%، و عليه نقبل الفرضية البديلة أي أن الثابت معنوي يختلف عن الصفر، ونلاحظ أيضا أن القيمة المحسوبة لكل من المتغيرتين المفسرتين DF و DE أكبر من القيمة المجدولة، مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 أي أن هذه المعالم معنوية تختلف عن الصفر، إذن المتغيرات المدرجة في النموذج تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي.

2/3/- اختبار المعنوية الكلية (Test de Fisher): بما أن القيمة المحسوبة لاختبار (Fisher) F_c = 168,094 أكبر من القيمة المجدولة لنفس الاختبار F_t = 3,47 مما يعني قبول الفرضية البديلة (يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم).

2/4/- اختبار بعض فرضيات النموذج المتعدد:

2/1/4/- التعدد الخطي: تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، حيث إنها مرتبطة بإحدى الفرضيات الأساسية لطريقة MCO (عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة) (جلاطو جيلالي ،2009، ص 99.). لهذا ستحاول الدراسة الكشف عن التعدد الخطي في النموذج المقترح بمساعدة أهم اختبارين هما اختبار (Klein) واختبار (Farrar et Glauber).

2/1/1/4/- اختبار Klein: يشير هذا الأخير إلى أن التعدد الخطي يمثل مشكلة إذا تحقق الشرط التالي: $R_y^2 < r^2_{i,x_j}$ ، و عليه فإن مشكلة التعدد الخطي تظهر لما يكون معامل التحديد الكلي لمعادلة الانحدار أقل من مربع معامل الارتباط البسيط بين أي متغيرتين مستقلتين. من النموذج القياسي المقدر لدينا:

$r^2_{(DF_t),(DE_t}$

بما أن معامل الارتباط البسيط الممثل للمتغيرات المفسرة في النموذج أقل من معامل التحديد، يدل هذا على عدم وجود تعدد خطي في معادلة الانحدار.

2/1/4/2- اختبار Farrar et Glauber: يستدعي هذا الاختبار المرور بالمراحل التالية:

1/ حساب محدد مصفوفة الارتباطات: مصفوفة الارتباطات يرمز لها بالرمز D

محدد المصفوفة D يساوي 0,12657

2/ اختبار χ^2 تحت الفرضيات التالية:

$H_0: D = 1$ و هي فرضية العدم و تشير إلى أن السلاسل متعامدة.

$H_1: D < 1$ و هي الفرضية البديلة و تشير إلى أن السلاسل مرتبطة.

قيمة χ^2 المحسوبة تساوي الى $(\chi^2)^* = 47,88$

بمقارنة القيمة المحسوبة $(\chi^2)^*$ مع القيمة المجدولة χ^2 بدرجة حرية $\left[\frac{1}{2}k(k-1)\right]$ و مستوى معنوية 5% إتضح أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (837, 9)، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة التعدد الخطي، و القبول بالفرضية البديلة بوجود مشكلة التعدد الخطي.

2/4/2/- الارتباط الذاتي للأخطاء: بالاعتماد على اختبار Durbin et Watson، ستحاول الدراسة الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، أظهرت نتائج التقدير أن $DW = 0,4939$، ومن جدول D-W وحسب عدد مشاهدات n=23 وعدد المتغيرات المستقلة 2 لمستوى معنوية 5% نلاحظ ان قيمة D-W المجدولة هي كالتالي:

القيمة الدنيا d_1=1,17، القيمة العليا d_2=1,54، ومنه القيمة (4-d_2=2,46) والقيمة (4-d_1=2,38)

من هذه النتائج يتضح أن قيمة D-W المحسوبة (39 0,49) تقع ضمن المجال $[0, d_1]$ و هذا يعني أن أخطاء النموذج المقدر مرتبطة فيما بينها من الدرجة الأولى، و نوع الارتباط الذاتي للأخطاء موجب.

بعد التأكد من أن الأخطاء الناتجة عن عملية التقدير مرتبطة، فإن ذلك يستدعي تصحيح النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG)

بالاعتماد على برنامج Eviews ظهرت نتائج تقدير النموذج باستعمال (MCG) كما يلي:

Dpib = 2035,394 +2,12Ddf +1,41Dde

(2,22) (4,87) (2,55)

$\bar{R}^2$ = 0,79

من خلال النتائج أعلاه يتضح أن النموذج القياسي المقترح قد استوفى كل الشروط الإحصائية بداية بمعنوية معالم النموذج وصولا إلى تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وعليه فالنموذج الذي يعكس العلاقة مابين نفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة والناتج الداخلي الخام كمتغيرة تابعة هو النموذج الأخير.

الخاتمة: تعتبر الجزائر من بين الدول التي سخرت أغلفة مالية هامة وضخمة في ظل سياسة التوسع في النفقات العامة وهذا من جهة كان كضرورة ملحة فرضتها الأوضاع السائدة في تلك الفترة كتدهور قيمة

الدينار الجزائري، حيث خلال العديد من السنوات لم تتوقف قيمة العملة عن التدهور و الانزلاق ،ومن جهة أخرى لتحقيق نمو اقتصادي بمعدل مقبول و ذلك من خلال الإمكانيات البشرية و المالية المسخرة وتجلى ذلك في المخططات و البرامج الضخمة المطبقة ، ولان النمو الاقتصادي في الدول النامية يتحقق من خلال قدرة الدولة على توزيع نفقاتها على مختلف القطاعات لكي تزيد من إنتاجها وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام ، وذلك لان النفقات العامة تؤثر بشكل كبير على تكوين رأس المال و الإنتاج والاستهلاك و الادخار وكذا نمط توزيع الاستثمارات ، إلا أن الواقع يبين أن الجزائر و لحد الآن لم تصل إلى مستويات وصلت إليها دول أخرى في ظرف قصير مثل دول جنوب آسيا رغم أنها لا تتوفر على إمكانيات الجزائر لأنها مازالت تعتمد على المحروقات أي أن اقتصاد الجزائر ريعي استهلاكي ، و عليه الجزائر لا تملك سياسة مالية فعالة وقوية مبنية على تنوع الإيرادات و ترشيد النفقات وإنما هي سياسة الإنفاق العام مدعومة بقطاع المحروقات .

نتائج اختبار الفرضيات : بعد اقتراح النموذج القياسي لتفسير طبيعة العلاقة بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ومن خلال بيانات الفترة (1990 – 2015) تبين وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث أثرت نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي وفق علاقة طردية، حيث أشارت الدراسة إلى أن الارتفاع في نفقات التسيير ونفقات التجهيز بوحدة واحدة سيؤدي إلى الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,12 و 1,41 وحدة على التوالي، وعليه أثبتت الدراسة صحة الفرضية المطروحة في بداية الدراسة .

نتائج الدراسة :على ضوء الإشكالية المطروحة ومن خلال الدراسة القياسية المقترحة أمكن الوصول إلى

- تطورت النفقات العامة وفقا للاتجاهات الحديثة لتصبح بذلك أحد أهم أدوات السياسة المالية، ولا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العامة، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل بلد سواء من ناحية النظام الاقتصادي المتبع أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد.

- ارتبطت السياسة التوسعية في النفقات العامة بالنسبة للجزائر ارتباطا وثيقا بعوامل خارجية، الارتفاع في الايردات الجبائية الناتجة عن التحسن المسجل في أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية الثالثة.

- أشارت الدراسة القياسية المقترحة إلى أن النموذج الأول المقترح لا يمكن الاعتماد علية كون أن احد أهم فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية غير محققة وذلك بظهور مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المقدر، وعليه فالنموذج الأنسب لتوضيح العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير ونفقات التجهيز هو النموذج المصحح عن طريق طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) خلال الفترة 1990-2015 .

- أثر الإنفاق العام بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة القياسية المقترحة.

قائمة المراجع :

الكتب:

- جلاطو جيلالي، **الإحصاء التطبيقي**، دار الخلدونية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009 .

- مصيطفى بشير ، **نهاية الريع – الأزمة والحل** ، الطبعة الثانية ، جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2016.

الرسائل الجامعية :

- بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستر، غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2009.

- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2005.

- مراد محفوظ، **التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستر ، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

المجلات :

- لعجال العمرية ، محمد يعقوبي ، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 05 ، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ديسمبر 2016

- علي سيف علي المزروعي، **اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، جامعة دمشق ، سوريا،2012 .

- محمود محمد داغر، علي محمد علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 51، 2010.

الملتقيات والندوات :

- بودخدخ كريم ، سلامنة محمد ، **اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009** ، الملتقى الدولي حول " **إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** " ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وبالتعاون مع مخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة ، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

المواقع الالكترونية :

الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية: http//:www.mf.gov.dz

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط - حالة الجزائر -

The Private Sector is a strategic option for Economic Diversification in the Oil Producing Countries - Case of Algeria-

د/توفيق بن الشيخ، جامعة قالمة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(17 /02/ 2017)، تاريخ التقييم:(13 /03/ 2017)، تاريخ القبول:(03/ 04/ 2017)

الملخص

إن توجه معظم اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي في ظل عولمة شديدة المنافسة. يحتل فيها القطاع الخاص دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات تؤهله لتعزيز التنويع الاقتصادي.

والجزائر ورغم مضي أكثر من عقدين على انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي لبناء اقتصاد حقيقي والتخلص من التبعية المفرطة للنفط، وما تضمنته هذه الاستراتيجية التنموية من امتيازات وتحفيزات للقطاع الخاص، إلا أن دوره في النشاط الاقتصادي كان محدود.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنويع الاقتصادي،الدول المنتجة للنفط.

Abstract

Most economies of the world tend to economic liberalization in the globalization of severe competition. The private sector plays a major role in economic development because it benefits from the potential of this sector to call it economic diversification.

Algeria, despite more than two decades to pursue economic openness to build a real economy and get rid of dependence on oil policy, and the content of privilege development strategy for the private sector, but its role in Economic activity was limited.

Keywords: Private Sector, Economic Diversification, Petroleum Producing Countries.

مقدمة:

اعتمدت استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر على احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، وشكلت العائدات النفطية الأداة التمويلية الرئيسية لتنفيذ مختلف برامج التنمية. وعلى الرغم من القدرة التمويلية التي وفرتها هذه العائدات لموازنة الدولة، إلا أن الاعتماد المفرط على النفط لا يمكن إدامته على المدى الطويل. ذلك لارتباط أسعاره بالأسواق العالمية، مما يوثر سلبا على النمو والاستقرار الاقتصادي.

وعليه وفي ظل الوضعية المالية الحرجة التي تواجهها الجزائر، جراء تراجع عائدات النفط من جهة، وهشاشة الاقتصاد الوطني وضعف تنافسيته من جهة أخرى، فإن الدولة ملزمة بضرورة تبني سياسة تنموية واضحة المعالم من خلال تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي واتخاذ جميع الاجراءات والتدابير من أجل إنجاحها، وذلك بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ورفع مستوى القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج الاجمالي وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات. وخاصة القطاع الخاص الذي لايتحقق التنويع الاقتصادي إلا بإشراكه في العملية التنموية والعمل على تطويره ليكون قادرا على المنافسة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح التساؤل الذي سيقود هذه الدراسة والمتمثلة في:

هل يمكن إعتبار القطاع الخاص خيارا استراتيجيا للتنويع الاقتصادي في الجزائر؟.

وتضمنت هذه الدراسة فرضية مفادها: يعتبر القطاع الخاص أداة فعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل الجوهري من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول : القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: ماهية التنويع الاقتصادي.

المحور الثالث: استراتيجية تطوير القطاع الخاص لتعزيز التنويع في الجزائر.

المحور الأول: القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية.

1-1-مفهوم القطاع الخاص:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد تعريف واحد، إلى أن جلها ذهب إلى المعنى نفسه ومن أهمها مايلي:

-" القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الاشخاص أو الشركات المساهمة"(سامي عفيفي حاتم، 1994، ص33).

-" القطاع الخاص هو القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه وبالتالي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن"(عمر، 1995، ص203).

-كما يعرف على أنه:" عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، ويحدد فيه المبادرة الخاصة، وتحمل المخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة" (صلاح، 2015، ص29).

1-2- أشكال القطاع الخاص: يقسم القطاع الخاص كمايلي(نوري، 2015، ص23):

1-2-1- القطاع الخاص المنتج (المحلي أو الأجنبي):

وهو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع أو الخدمات.

1-2-2- القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد (محلي أو أجنبي):

وهو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات أساسها، استيراد سلع ومنتجات لإعادة بيعها على حالها.

1-3-دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية:

إن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي قد يستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في العديد من الدول بداية الثمانينات نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي(بودخدخ، 2011، ص4).

1-3-1-دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي:

توجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن النمو يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص أدى إلى زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات،حيث خلصت الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا على النمو مصاحبا للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة، وأكدت أيضا على أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثيرا استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيء البيئة المناسبة للقطاع الخاص في تنمية المجتمع(عبد الرزاق، 2010، ص68).

1-3-2-دور القطاع الخاص في تعبئة الادخار:

تعتبر مؤسسات القطاع الخاص وحدات إنتاجية و استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة داخل الاقتصاد، كما تمتص هذه المؤسسات فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وتشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها.أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في التمويل، مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج(عبد الرزاق، 2010،ص71).

1-3-3-ترقية الصادرات:

للقطاع الخاص قدرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في توفير النقد الأجنبي، بل إن مؤسسات القطاع الخاص أحدثت فائضا في ميزان المدفوعات لكثير من إقتصاديات الدول .

1-3-4-دور القطاع الخاص في الحد من الفقر:

إن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص باعتباره يساهم في تحقيق نمو اقتصادي، فإنه يساهم بذلك في توفير المزيد من المداخيل الضريبية للدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ(بودخدخ، 2011، ص4).

1-3-5- دور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل:

يعد التشغيل من أهم القضايا التي تواجهها الدول النامية، والتي لم تستطع مؤسسات القطاع العام لوحدها التكفل بها. لذلك كان اللجوء للقطاع الخاص أمر أكثر من ضروري، حيث كان له دور كبير في حل مشكلة البطالة وتوفير مناصب شغل جديدة، وذلك لتوفيره لحوالي 90% من فرص العمل.

1-3-6- دور القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي:

الناتج المحلي الإجمالي يعني مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويلاحظ أن القطاع الخاص في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، يساهم بنسبة عالية في الناتج الإجمالي في أغلب الاقتصاديات في العالم(مولاي لخضر عبد الرزاق، ص70).

1-3-7- دور القطاع الخاص في دعم القدرة التنافسية:

اتجهت العديد من الدول حديثا إلى تطوير قدراتها التنافسية والانتقال تدريجيا من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على الاستثمار كخطوة للتحول نحو الاقتصاد المعتمد على الابتكار ويولي هذا التحول الأهمية للقطاع الخاص بشكل أساسي ويقلص من دور الدولة(مولاي لخضر عبد الرزاق، ص70).

المحور الثاني:ماهية التنويع الاقتصادي.

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد إدراك الدول الريعية،والتي تعاني من إختلالات كبيرة في هيكل إقتصادها،الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

2-1-مفهوم التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي تعاريف تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة.

حيث يعرف على أنه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزيز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم(مرزوق، 2013، ص7).

كما يعرف بأنه "يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة للبلد(روابنية، باهي، 2016، ص134).

ومما سبق فإن التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مَولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على رفع معدلات النمو.

2-2-أهمية التنويع الاقتصادي:

يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي كالآتي:

إن اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة، التي تتحدد أسعارها وخصوصا النفط في أسواق خارجية كبرى وفق وفقا لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فإن استقرار توازن الموازنة الهامة في الدول النفطية يكون مرتبط بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عند عن تقلبات أسعار النفط، كذلك أن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول.

تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري،هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غيابها فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائد في انخفاض مستمر مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط وغيرها، فالحل يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

2-3-أنماط التنويع الاقتصادي:

يوجد جوانب وأشكال مختلفة من التنويع الاقتصادي حيث يمكن أن نميز بين(روابنية، باهي، 2016، 136):

2-3-1- تنويع الهيكل الإنتاجي:

يكون متعلقا بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا، وبالتالي التنمية بمعناها الواسع.

2-3-2- تنويع الأسواق:

إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل منها يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، كما أن هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال أسواق جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية.وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

2-4- ميكانزيمات التنويع الاقتصادي:

وهي الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وتختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة التحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات مايلي(لرباع الهادي، 2008، ص3):

2-4-1-إعادة الاعتبار لـ" الدولة التنموية":

الدولة تنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج ، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والتدخلي والمحفز للدولة التنموية في توجيه مختلف عمليات التنمية.

2-4-2- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:

إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتحديد دور كل منهما في العملية التنموية، يعد من أهم مؤشرات نجاح عملية التنويع الاقتصادي.فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذه الحالة تقتضي في جوانبها إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره، بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص.

2-4-3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن معظم الدول النامية لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات، سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم

تذبذب الاستثمارات فيها، وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني.ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها.

2-4-4- الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا هاما للنمو الاقتصادي وآلية حقيقية للتنويع الاقتصادي، حيث لعبت هذه المنشآت ولازالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل، لاسيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: استراتيجية تطوير القطاع الخاص لتعزيز التنويع في الجزائر.

3-1- تطور القطاع الخاص في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولات اقتصادية، حيث انتهجت سياسة اقتصادية مبنية على أسس النظام الاشتراكي، لكن مع التطورات الاقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع الاقتصادي، وقد حاولت الدولة تدارك الهفوة، الناجمة عن سياستها تلك بانتهاج مخطط يشمل مجالات اقتصادية متعددة غير أن قطاع المحروقات خاصة بعد أزمة 1986 نتيجة لانخفاض أسعار البترول، التي كانت الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية من أجل التوجه من القطاع العام إلى القطاع الخاص(مولاي لخضر، 2010، ص282)، حيث مر هذا الأخير بالمراحل التالية:

3-1-1-المرحلة الأولى: مرحلة التهميش (1963-1982).

إن الاختيار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، ولم تمنح له دورا في التنمية الاقتصادية، حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج الوطني، وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية.

وفي سنة 1963 تم إصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة (قانون رقم 277/63 المؤرخ في 1963/07/27) الذي أعطى الحرية للاستثمارات الخاصة لكن بشروط أهمها تحديث عوامل الإنتاج والترقية العقارية وكان موجها للمستثمر الأجنبي أو لرؤوس الأموال الأجنبية(زغيب، 2004، ص42).

وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم (248/66) المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، والذي جاء لسد الثغرات في القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني، إذ حدد هذا الأمر مجال تدخل القطاع الخاص، لكن في المقابل أكد القانون من جديد على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية.وبقدر ما عكس هذا القانون رغبة الدولة في إدماج القطاع الخاص بقدر ما عكس تخوفها من توسع هذا القطاع واستمر هذا الموقف حتى سنة

1976 تاريخ صدور الميثاق الوطني الذي أكد على ضرورة الحفاظ على الاشتراكية وتحديد نشاطات القطاع الخاص بطريقة لا تسح له باكتساب قوة اقتصادية(مياسي، 2011، ص111).

3-1-2- المرحلة الثانية: مرحلة رد الاعتبار (1982-1988).

خلال هذه المرحلة ظهرت الرغبة في تأطير القطاع الخاص مع بداية الثمانينات وذلك بصدور قانون الاستثمار رقم (11/82) المؤرخ في 21 أوت 1982، والذي أعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقانون الخاص الوطني، وذكر المهام الموكلة له كالمساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية وتجنيد الادخار وخلق مناصب شغل وإشباع حاجيات المواطنين من الخدمات والسلع وتحقيق تكامل مع القطاع العمومي، كما تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم (93/83) الصادر في 29 جانفي 1983، والذي أنشأ ديوان لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) وفي سنة 1986 جاء الميثاق الوطني الذي اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد الوطني (مياسي ، 2011، ص ص 113-115).

وفي سنة 1988 صدر القانون رقم (25/88) المتعلق بالاستثمارات الخاصة والذي ألغى كل الإجراءات التأطيرية التي جاء بها قانون 11/82 ونص على أن أحكامه تهدف لتشجيع القطاع الخاص والسماح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية.

3-1-3-المرحلة الثالثة: مرحلة الانفتاح منذ 1981: حيث تميزت هذه المرحلة بمايلي:

-صدور القانون رقم (10/90) المتعلق بالنقد والقرض والذي شجع الشراكة بمختلف أشكالها، كما سهل حركة سير رؤوس الأموال بشكل كلي؛

-صدور القانون (19/91)، يتضمن تحرير التجارة الخارجية، ويخضع القطاعين لنفس المعايير والشروط؛

-صدر قانون الاستثمار رقم (12/93) والذي يهدف الى التحرير الاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للرأسمال الوطني والأجنبي، ويعتبر هذا القانون أول إنجاز مهم نحو اقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي وتدعم ذلك بالمرسوم رقم (22/95) المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية (نورة، 2006، ص43، بتصرف).

ومن أجل إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار، صدر الأمر رقم (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار، بعد ما منع القانون 12/93 المستثمرين سواء كانوا جزائريين أو أجانب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو لأحد فروعه(داوود منصور، 2016، ص ص، 14-15).

وفي سنة 2006 صدر الأمر رقم (06-08) المعدل والمتمم بالأمر رقم (03/01) وتتعلق بالامتيازات الجبائية، وكذا الأحكام المتعلقة بأجهزة الاستثمارات، خاصة الوكالة (ANDI)، الشباك الوحيد، والمجلس الوطني للاستثمار.هذه الأجهزة التي تتولى تنفيذ الامتيازات والتشجيعات الممنوحة للمستثمرين خاصة الجبائية منها(الامر رقم06-08، المعدل والمتمم للامر01-03).

وفي 03 أوت 2016 صدر القانون رقم 16-09 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي يندرج في إطار الإصلاحات التي تهدف إلى تغيير نمط النمو في إطار سياسة تنويع الاقتصادي، من خلال جملة الامتيازات للمستثمرين حسب أهمية النشاط،(القانون 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار).

3-2- مساهمة القطاع الخاص في التنمية في الجزائر:

يهدف تطوير المناخ الاستثماري إلى تنمية القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار من خلال إعطائه الكثير من المزايا الجمركية والضريبة ورفع كل العراقيل الإدارية والأساليب التمييزية.

3-2-1-مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة:

تعد القيمة المضافة من بين المؤشرات ذات الدلالة في التحليل للحكم على مدى مساهمة أي قطاع أو مؤسسة أو فرع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والجدول الموالي يبين تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة للفترة (1981-2015).

الجدول رقم (01): تطور مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة في الجزائر للفترة (1981-2015)

السنة	1981	2000	2001	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(%)	29.7	41.69	47.59	49.32	46.47	42.70	41.16	51.18	48.28	51.47	56.60	59.46	66.86

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء: الحوصلة الاحصائية (1962-2011).

حيث أنه ورغم ارتفاع حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية والتي ارتفعت من 29.7% سنة 1981 إلى 66.86% سنة 2015، لا يزال القطاع الخاص لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب سنة 2015، لا يزال القطاع الخاص لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية. لكن النتائج المسجلة توحي بأن هناك ديناميكية بدأت تميز القطاع الخاص في جميع الأنشطة الاقتصادية خاصة بعد ما تضمنه التشريعات الجديدة من ضمانات وتشجيعات لهذا القطاع.

3-2-2-مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في توفير مناصب الشغل انطلاقا من الرؤية الاقتصادية التي تتمحور حول إيجاد قطاع رائد وفعال وذو قدرة تنافسية عالمية من خلال زيادة استثماراته في معظم دول العالم.

فمن أبرز الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تطوير القطاع الخاص وذلك من خلال الامتيازات والتحفيزات التي تضمنتها مختلف قوانين الاستثمار هي رفع نسبة مساهمته في توفير مناصب الشغل، والجدول أدناه يبين تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1997-2016).

الجدول رقم (02): تطور مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر للفترة (1997-2016).

الوحدة: مليون عامل

السنة	عدد عمال القطاع الخاص	عدد العمال الاجمالي	%
1997	2,818	5,708	**49.40**
2006	6,123	8,869	**69.04**
2007	5,607	8,594	**66.25**
2008	5,996	9,145	**65.57**
2009	6,238	9,473	**65.85**
2010	6,390	9,736	**65.63**
2011	5,756	9,599	**59.97**
2012	5,816	10,170	**58.19**
2013	6,349	10,789	**58.85**
2014	6,139	10,239	**59.96**
2015	6,139	10,594	**47.95**
2016	6,490	10,845	**59.84**

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء على الموقع:www.ons.dz

حيث نلاحظ ارتفاع عدد عمال القطاع الخاص من 2.818 مليون عامل سنة 1997 سنة 2007 إلى 6.490 مليون عامل سنة 2016 إلى 5.607 مليون عامل أي ما يعادل 49.4%، 66.24%، 59.84%من مجموع العاملين على التوالي. وذلك نتيجة للإجراءات المتخذة من قبل الدولة وزيادة الإنفاق الحكومي الذي شجع على انتعاش القطاع الخاص في مجالات اقتصادية كالبناء والأشغال العمومية، النقل، والتجارة والخدمات التي يبقى القطاع الأول الذي يوفر أكبر فرص للتشغيل. ورغم هذه النتائج المحققة إلا أن مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل لم ترق إلى مستوى مساهمته في بعض دول العالم والتي يوفر فيها حوالي 90% من مناصب الشغل.

3-2-3-دور القطاع الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق فوائض مالية للقطاع الخاص، يعني توفير موارد مالية للاقتصاد الوطني ككل، يمكن استغلالها مستقبلا حيث ساهم القطاع الخاص في الجزائر في تحقيق فوائض مالية مهمة، وذلك في ظل وجود قطاع

عام يتضمن قطاع المحروقات والذي يمكن من تحقيق فوائض مالية مهمة. والجدول الموالي يبين تطور نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص للفترة (1995-2015).

الجدول رقم (03): تطور نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص في الجزائر للفترة (1995-2015)

الوحدة: مليون دج

السنة	نتيجة الاستغلال الصافية للقطاع الخاص	نتيجة الاستغلال الاجمالية	%
1995	534452.5	918490.3	**58.2**
1999	970742.7	1574762.6	**61.6**
2000	1043749.0	2224300.5	**46.9**
2001	1194472.1	2219979.6	**53.80**
2002	1294051.9	2340029.2	**55.30**
2004	1719617.9	3411998.4	**50.40**
2006	2315733.4	5193946.4	**44.58**
2008	2832020.4	6518688.6	**43.44**
2009	3262693.3	5411288.8	**60.30**
2010	3690892.7	6674178.8	**55.30**
2011	4124474.6	7907228.0	**52.20**
2012	4904442.1	8757846.3	**56.00**
2013	5477488.3	8814319.5	**62.14**
2014	5959492.1	8902935.4	**66.94**
2015	6240.979.1	8036700.0	**77.65**

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، الحسابات الاقتصادية (2001-2015).

من خلال الجدول نجد أن القطاع الخاص يساهم بنسبة تفوق القطاع العام في تكوين فوائض مالية تعتبر كمصدر للادخار تساهم في تمويل التنمية، حيث وصلت نسبة مساهمته مثلا سنة 2015 حوالي 65.77%. ويمثل قطاع التجارة والخدمات القطاع الرائد ضمن القطاعات التي تحقق الفوائض المالية بسبب أهمية فرع التجارة، النقل، واالفندقة، والمطاعم التي شهدت تطورا ملحوظا في القطاع الخاص بسبب تراجع أهمية القطاع العام في هذا المجال.

3-3- آليات تطوير القطاع الخاص في الجزائر:

إن مسألة تطوير القطاع الخاص في أي دولة هي مسألة جد هامة لما يترتب عنها من آثار إيجابية، وما يتعلق بها من قضايا جد حساسة، كالعراقيل التي تحد من تطور هذا القطاع، وهي قضايا يتوجب أخذها بعين الاعتبار من أجل وضع إستراتيجية لتطويره وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-3-1-مفهوم تطوير القطاع الخاص:

يشار إلى تطوير القطاع الخاص على أنه "رفع الحواجز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجهة إلى السوق يعمل بصورة فعالة ويحقق نموا اقتصاديا"(عبد الرزاق، 2010، ص66).

3-3-2-العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص في الجزائر:استطاع القطاع الخاص أن يكون قاعدة اقتصادية مهمة، ولكن وعوض أن يحظى بدعم الدولة، فإن يواجه العديد من العراقيل التي تحد من تطوره وتنميته، ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

-بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية؛

-ثقل النظام الضريبي: من حيث تعقد الإجراءات الجبائية، وهو ما يترك المجال للتلاعبات -والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، مما يشجع على التهرب والغش الضريبين.

-مشكل العقار: يعتبر الحصول على العقار أحد أبرز العوائق التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، وتكمن المشكلة الحقيقية في هذا المجال في عدم شفافية التسيير وإدارة الملكية العقارية.

-مشكل الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد من فعالية الاستثمار الخاص، ويعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007.

-النظام الجمركي: يشكل إحدى العقبات التي تخلق صعوبات عديدة للمؤسسات الاقتصادية، نتيجة للإجراءات الجمركية والتي كثيرا ما تتميز بالتعقيد وطول المدة اللازمة لجمركة الآلات والمعدات المستوردة، وتكاليفها المرتفعة(نوري، ص169).

-الاقتصاد الموازي: يتجلى الأثر السلبي على القطاع الخاص: في دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات بشكل يجعلها غير تنافسية، وهو ما يجد من توسع وتطور القطاع الخاص.

-تذبذب المنظومة القانونية: أضحت التغييرات المفاجئة التي تطرأ على قوانين المالية، مصدر خوف، وذلك للآثار السلبية التي يمكن أن تصل إلى حد إفلاس العديد من المؤسسات الخاصة.

-تعاظم مكانة القطاع العام: وجب القطاع الخاص أن يتميز بالحرية في النشاط الاقتصادي، لتميزه بالكفاءة في الأداء، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصرا مكملا له من خلال تهيئة البنية القانونية، المؤسساتية، وعليه فإن تعاظم مكانة القطاع العام سينجر عنه إزاحة القطاع الخاص عن ممارسة نشاطاته.

-ضعف البنية التحتية: وتتمثل في عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار والمتعلقة أساسا بتوفير الماء، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، عدم تهيئة المناطق الصناعية...إلخ.

3-3-3-الاجراءات الواجب اتخاذها لتطوير القطاع الخاص في الجزائر:

إن عملية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يتوجب معالجة العراقيل التي تواجهه، مما يسمح بوضع تصور فعال لاجراءات تمكن من تطوير القطاع الخاص والرفع من أدائه. وعلى هذا الأساس يمكن إبراز جملة من الآليات تشكل في ترابطها الاستراتيجية المثلى لتطوير القطاع الخاص وهي كما يلي:

أ- توفير مناخ ملائم للاستثمار: إن أهم الآليات التي وجب توفرها كشرط أساسي لتطوير القطاع الخاص هي توفير أفضل الظروف، ما يعرف بمناخ الاستثمار. والذي يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات

والمؤسسات والخصائص الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر بتوجيه إستثماراته إلى بلد دون آخر(ناجي بن حسين، 2007، ص56).

وعليه فالدولة مطالبة بالعمل على توفير بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط وذلك إنطلاقا من العناصر التالية:

-التشاور بين الهيئات العمومية والقطاع الخاص فيما يتعلق بالاجراءات التي من شأنها بناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة على المبادرة،

-وضع الإطار التشريعي المناسب وذلك بالعمل على تبسيط إجراءات استخراج التراخيص الخاصة بإنشاء الشركات وتوحيد الجهات المختصة بإصدارها ربحا للوقت والجهد والمال،

-تنمية الموارد البشرية مما يساهم في زيادة كفاءة أداء القطاع الخاص، بالاضافة إلى المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات القطاع الخاص؛

-الحد من تعاظم مكانة القطاع العام، حيث أن ذلك يساهم في الحد من الموارد الاقتصادية من جهة، وإلى غياب المنافسة وبروز الاحتكارات في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

ب- توفير التمويل اللازم:يعتبر توافر الموارد المالية من الشروط الضرورية لتطوير القطاع الخاص، حيث أن القصور في هذه الموارد يترتب عليه قصور في نمو هذا القطاع. وتتحقق عملية توفير التمويل الضروري لنشاط القطاع الخاص من خلال مايلي(بودخدخ ، 2010، ص15):

ب-1- تعبئة المدخرات: يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التي التي يلجأ إليها القطاع الخاص في تمويل أنشطته الاقتصادية. وعليه من الواجب على القطاع المصرفي تطوير عملية تعبئة المدخرات بشكل يسمح بتوفير قدرة تمويلية كافية للأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، حيث يستلزم ذلك قبل كل شيء تطوير بنية القطاع المصرفي من خلال فتح المجال أمام المنافسة بين البنوك وطنية كانت أو خارجية.

ب-2- تطوير السوق المالية: تساهم السوق المالية المتطورة في جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية. وهذا من شانه خفض تكاليف التمويل، وذلك من خلال تسهيل إجراءات دخول القطاع الخاص الى البورصة، بالاضافة إلى وضع التحفيزات التي من شانها استقطاب رؤوس الأموال الشيء الذي ينعكس إيجابا على آلية تمويل القطاع الخاص.

ج- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص:

إن تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر مرهون بتوفير الاطار القانوني والتنظيمي قبل المناخ الاقتصادي والاستثماري، وذلك من خلال خلق قانون خاص بها ينظمها بدل خضوعها لقانون الصفقات العمومية وبعض مواد قانون الاستثمار، الشيء الذي من شأنه أن يسمح بمزيد من المرونة. وهذا لا يعني إستفادة القطاع الخاص على حساب القطاع العام، أو تخلي الدولة عن قطاعات استراتيجية، وهو ما يتيح الاستفادة المثلى من الموارد والبنية التحتية للحصول على أداء أفضل والاستدامة التي أثبتت جدواها من خلال زيادة الكفاءة والفعالية والنجاعة لتحقيق النتائج المتوخاة(بوعبوش، 2015، ص9).

الخاتمة:

التنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراء سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدّة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد.فتحديد أهداف للتنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى،في حين أن عملية التنويع الاقتصادي ماهي إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الاقتصادية فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي، وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة، يكون التنويع الاقتصادي وسيلة الغرض منها تحقيق أهداف أسمى ألا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج الإجمالي، وارتفاع الدخل القومي وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة، وبالتالي استمرار النمو، وما لذلك من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي ظل الوضعية الراهنة للاقتصاد الوطني الناتجة عن انخفاض أسعار النفط،، أدركت الجزائركغيرها من الدول النفطية ضرورة إعادة توجيه سياسات التنمية والعمل على زيادة تنويع القاعدة الانتاجية، بالاعتماد على خصخصة الهيكل الصناعي، كأسلوب لتعزيز التنويع الاقتصادي. لضمان تنمية مستدامة بعيدة عن الاعتماد المفرط على الريع النفطي، خاصة ما تعلق بتوفير بيئة ملائمة ومحفزة على الاستثمار، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.و رغم التحفيزات والاجراءات التشجيعية المتخذة من طرف الدولة، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ظلت دون المستوى المطلوب.

فالتنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. والثانية تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة والعادلة، ويمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في المجالات:

أ- بناء بيئة أعمال فاعلة.

ب- تبني سياسة مالية منضبطة.

ج- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية.

د- زيادة كفاءة سوق العمل.

هـ- تطوير البنى التحتية.

و- تطوير قوة العمل.

ز- تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

قائمة المراجع:

- إكرام مياسي،**الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

-الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 لسنة 2006.

- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 والمتعلق بترقية الاستثمار.

- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، 20 و21 نوفمبر2011، جامعة جيجل.

- حسين عمر ،**موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة،القاهرة،1995.

- محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، حالة بعض اقتصاديات الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2015.

-عاطف لافي مرزوك،**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي،العدد 24 ، 2013.

- عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة باتنة، 2007/2006.

- سعاد بوعبوش، **الشراكة بين القطاع العام والخاص أحد الحلول لمواجهة الركود الاقتصادي**، جريدة الشعب، عدد 2015/04/22.

-سامي عفيفي حاتم،**الخبرة الدولية في الخصخصة**، دار العلم للطباعة،القاهرة، 1994.

-نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة مولود معمري، تيزيوزو، 2015.

- شهرزاد زغيب، **مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري بعد الاستقلال**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة ورقلة، 2004.

- كمال رواينية، باهي موسى، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: دراسة حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الافتصادية، العدد05، ديسمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.

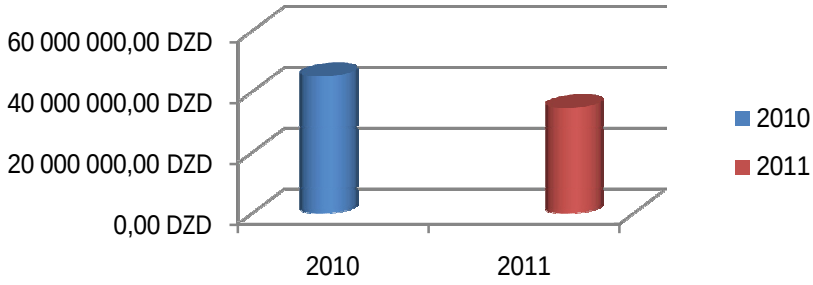
- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية امناخ الاستثمار في الجزائر**، اطروحة دكتوراه دولةن جامعة منتوري ، قسنطينة، 2007/2006.

- نورة محمدي، **دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير ،جامعة ورقلةن2006/2005. (بتصرف)

- منصور داوود، **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة دكتوراه في القانون، جامعة بسكرة، 2016/2015.

- مولاي لخضر عبد الرزاق،**العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد09، 2010.

- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، 2010/2009، جامعة تلمسان.



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب.

الجدول رقم (03) يوضح عدد عمليات الرقابة على الوثائق وحصيلة المسترجعة منها.

السنوات	2010	2011	المجموع
عدد الملفات المراقبة	30029	27291	**57320**
الحصيلة المسترجعة بـــالدينار	32.293.982.830	26.224.016.076	**58.517.998.906**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب.

ثالثا: الاستنتاجات والتوصيات.

بعد قرار الدولة الجزائرية تبني إطار محاسبي دولي يتميز بشفافية أكثر في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وخدمة مستعملي القوائم المالية بصفة عامة والجهات الحكومية بصفة خاصة، حيث أولت أهمية كبيرة للأهداف الجبائية باعتبارها مورد لتمويل الخزينة العمومية بهدف سد النفقات العامة ولكي تكون عملية الرقابة الجبائية ناجحة يجب عل المحقق الجبائي أن تكون له الكفاءة المهنية العالية في المجالين الضريبي والمحاسبي، وأن يحترم كل المراحل والإجراءات المنصوص عليها في القانون لحماية حقوقه والحفاظ على الضمانات الممنوحة للمكلفين، ويجب عليه التحكم في أدوات التدقيق التي تعتبر الذخيرة المستعملة في أداء هذه المهمة لتكون عملية الرقابة الجبائية سليمة من حيث الشكل والمضمون وخالية من الأخطاء التي يترصد لها المكلف بحرص شديد لاستعمالها كحجة لإجهاض عملية الرقابة أو جعلها قابلة للبطلان.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- يجب أن يكون اختيار المحققين الجبائيين مبني على معايير موضوعية تبرز كفاءتهم وقدرتهم العلمية والعملية في مجال الضرائب والمحاسبة، لكون مهمة الرقابة الجبائية تتطلب مستوى معين بهدف القدرة على استرجاع حقوق الخزينة العمومية من جهة ومكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى.
- تكوين ورسكلة المحققين الجبائيين في كل التعديلات والمستجدات المتعلقة بالضرائب والمحاسبة على حد سواء، خاصة توضيح مفهوم القيمة العادلة للأصول وطريقة تحديدها بالنظر لحالة السوق الجزائري ومحاولة تنشيط وتوسيع هذا الأخير.
- تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة الموجودة بين الطرفين، وهذا نتيجة للجدلية القائمة منذ القدم بين دفع الضريبة والتهرب منها.
- ضرورة الاهتمام المتزايد بنشر الوعي والحس الضريبي لذى المكلفين، حتى تتجسد لذى المجتمع حتمية مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باستعمال وسائل الاعلام المتعددة كتوزيع المنشورات، الدوريات، الأيام الدراسية، فتح مواقع إلكترونية للرد على انشغالات المكلفين بالضريبة.
- تحديث وعصرنة الإدارة الجبائية من حيث الهياكل والموارد البشرية وخاصة ضرورة تزويدها بشبكة معلومات واسعة بين كل المستخدمين خاصة في مجال الرقابة الجبائية.

قائمة المراجع

1.باللغة العربية:

- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، "**واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي –العوائق والرهانات-**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية **IAS-IFRS** يومي 13-14جانفي ، مستغانم ،جامعة عبد الحميد بن باديس، 2013.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **قانون رقم 11 - 07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي** ،المادة07، العدد 74.
- كتوش عاشور، "**متطلبات تطبيق النظام الموحد في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- جامعة الشلف، العدد السادس جوان،2009.
- علاوي لخضر،" **المحاسبة المعمقة**"، -الجزائر - الأوراق الزرقاء، 2013,
- مراد آيت محمد، إلياس بدوي، رياض زلاسي، "**واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاث سنوات**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (**IAS-IFRS-IPSAS**) في تفعيل

أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 25-25نوفمبر، 2014.

- حمدي سليمان"**الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية**"، الطبعة الاولى ، عمان- الأردن، مكتبة دار الثقافة، ،1998.
- المديرية العامة للضرائب - مديرية البحث والمراجعة - **ميثاق الكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية**، 2014.
- سميرة بوعكاز، "**مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي**"، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- ناصر مراد، **التهرب و الغش الضريبي في الجزائر**، الطبعة الأولى، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.
- قويرن الحاج قويدر، **الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي**، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبة للمؤسسة ، أم البواقي، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي يومي 07-08 ديسمبر، 2010.
- يونس أحمد البطريق، **المالية العامة**، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.
- العياشي عجلان**ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك والمؤسسات المالية لحوكمة أعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، يومي 20-21 كتوبر 2009م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس سطيفً. ، 2009.
- مبارك بوعلاق، نور الدين بعيليش، سمير طبيعة، يومي 24-25 نوفمبر 2014 تناولت هذه الدراسة موضوع "**الإشكالية الجبائية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية**"، الملتقى الدولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

2.باللغة الاجنبية:

- **Le système comptable financier**, 2009, conseil national de la comptabilité , ALGER ENAG Edition.
- Ahmed Mimeche, 2009, Amar Kaddouri, "**Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**", ENAG Edition, Alger.
- **La Lettre de la direction général d'impôts** , Bulletin d'information de la DGI ;N° 64/2012.
- **La Lettre de la direction général d'impôts** , Bulletin d'information de la DGI ;N° 70/2013.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

تفعيل ثقافة الجودة في المستشفيات الجزائرية "أنموذج مقترح"

Promoting a quality culture in Algerian hospitals Supposed model

د. محمد فلاق، د. إسحاق خرشي، أ. سميرة أحلام حدو، جامعة الشلف، الجزائر.

تاريخ التسليم:(07 /2017/01)، تاريخ التقييم:(24 /2017/01)، تاريخ القبول:(11/ 2017/03)

الملخص

نتيجة للنجاح الهائل الذي حققته إدارة الجودة الشاملة في مختلف التنظيمات الاقتصادية الصناعية والخدمية في الدول، ظهر الاهتمام بتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة كأسلوب إداري متميز في المستشفيات، ولكن هل يمكن لهذه المستشفيات أن تسلك ذات الطريق الذي سلكته المؤسسات الإنتاجية والخدمية للحصول على الخدمة الأفضل وبالتالي تحقيق رضا الزبون (المريض) ؟ من خلال منهج وصفي تحليلي تستعرض هذه الدراسة مفهوم إدارة الجودة الشاملة والمبادئ الأساسية التي يتمحور حولها هذا المفهوم، وتوضح أهمية التركيز على الخدمات الصحية من خلال تطبيقها نظام إدارة الجودة الشاملة، كما تقترح الدراسة خطة عمل يتم فيها تطوير وتنفيذ منظومة لإدارة الجودة الشاملة داخل المستشفيات في الجزائر. وتخلص الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات للتحسين المستمر في المجال الصحي على مختلف مستوياته.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، جودة الخدمات الصحية.

Abstract

As a result of the success the Total Quality Management system in industrials and services organizations in the world. The attention to the application of TQM approach in hospitals increased, but can the hospitals follow the same path taken by industrial and service institutions to satisfy the customer (patient)? Through a descriptive analytical approach, This paper reviews the concept of Total Quality Management and the basic principles that revolves this concept, and describes the importance of medical services through the application of total quality management system., the paper also proposes an action plan to develop and implement this system in Algerian hospitals. The paper concludes with some recommendations for continuous improvement in the health field at various levels.

Keywords : Total Quality Management, Medical Services Quality

المقدمة

إن الاهتمام بجودة الخدمات تكافئ أو قد تفوق الاهتمام بجودة السلع في الكثير من بلدان العالم ولاسيما المتقدمة منها، لكن جودة الخدمات الصحية قد حظيت باهتمام أكبر عن غيرها من الخدمات نظراً لتعلق الأمر بصحة وحياة الإنسان الذي هو قيمة عليا على الأرض. وقد تبلور هذا الاهتمام بجودة الخدمة الصحية بقيام المهتمين بهذا المجال بتحديد أبعاد جودة الخدمة الصحية وهذه الأبعاد تعد بمثابة مؤشرات لقياس مستوى جودة الخدمة الصحية. ونظراً لمحدودية الدراسات التي تناولت دور إدارة الجودة الشاملة في الرقي بجودة الخدمات الصحية في الجزائر، فقد وجدنا من المناسب دراسة هذا الموضوع، إضافة إلى اقتراح برنامج عمل لتطبيق وتفعيل فلسفة إدارة الجودة الشاملة تحسين الخدمات الصحية بالمستشفيات الجزائرية.

وقد تضمن البحث المحاور الآتية :

المحور الاول منهجية الدراسة .

المحور الثاني الإطار النظري .

المحور الثالث توصيات واقتراح برنامج لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات الجزائرية.

المحور الأول: منهجية الدراسة

1. مشكلة الدراسة:

نظرا للتطور والتقدم الذي شهده العالمان المتقدم والنامي على حد سواء، ونظرا لانفتاح الدول بعضها على البعض الآخر والزيادة السكانية المضطردة، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية بشكل عام والخدمات الصحية بشكل خاص، وبالتالي ازدياد الضغط القطاع الرسمي بهذا المجال.

وفي الجزائر تحظى مشكلة الرعاية الصحية ومستوى الخدمات التي تقدمها المستشفيات بشقيها الوقائي والعلاجي باهتمام كافة المسؤولين والمواطنين ووسائل الإعلام على كافة مستوياتهم. ويلاحظ أن مستوى رضا اس عن هذه الخدمات متفاوت، كما وأن تعدد زيارات المسؤولين الحكوميين إلى معظم المستشفيات العمومية إشارة واضحة إلى وجود خلل في كفاءة الأداء لهذه المستشفيات. ومما لاشك فيه أن هذه الخدمات تكسب أهمية خاصة كونها ضرورية للمواطنين وتغطي احتياجات شرائح مختلفة من المجتمع.

إن أهمية إدارة الجودة الشاملة غير ناضجة على نطاق واسع لدى كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية على وجه العموم، والمستشفيات الجزائرية على وجه الخصوص، وفي هذا الإطار فقد تم صياغة إشكالية الدراسة كالآتي: **ما دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى الخدمات الصحية؟**

و ستفتح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية في غاية الأهمية و هي:

- ما المقصود بإدارة الجودة الشاملة على مستوى القطاع الصحي ' المستشفيات" ؟
- ما المقصود بجودة الخدمات الصحية وكيف يتم قياسها؟

- كيف يتم تفعيل فلسفة إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات الجزائرية ليكون لها دور في تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة؟

2. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في إطار الميدان المبحوث من الاهتمام بمستوى جودة الخدمات الصحية التي تقدم المرضى، وهو الأساس الذي يضمن نجاح وتميز المستشفيات التي تهتم بذلك ويمكن إجمال أهمية الدراسة بما يأتي:

1- أهمية مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالنسبة للباحثين والمستشارين في المجالات الإدارية ومنظمات الأعمال عموما والمستشفيات بشكل خاص وكواحد من الأساليب الحديثة الذي يضمن تحقيق الجودة داخليا (الأنشطة والعمليات) وخارجيا متمثلة في الخدمات الصحية المقدمة للمرضى.

2- العمل على سد الفجوة البحثية وذلك بتسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية كونه يمس صحة وحياة كل مواطن.

3- يعتبر قطاع المستشفيات الجزائرية من أهم القطاعات الخدمية كونها تقدم خدمات صحية للمجتمع المحلي بالجزائر بأكمله مما يتطلب منها الاهتمام بمستوى جودة الخدمات المقدمة.

4- يمكن أن تتحقق إمكانية لتطوير مستوى جودة الخدمات الصحية بالمستشفيات الجزائرية وتبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة كفلسفة نتيجة لما توصلت إليه الدراسة من توصيات.

3. أهداف الدراسة:

تتركز أهداف الدراسة فيما يلي:

1- التعرف على مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ومبادئها.

2- إعطاء صورة واضحة عن جودة الخدمات الصحية وأبعادها وكيفية قياسها.

3- تبيان المعوقات والتحديات التي تواجه المستشفيات الجزائرية في تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة التي أصبحت ضرورة لا خيار.

4- تقديم مدخل مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصحي بالجزائر عامة والمستشفيات خاصة.

4. منهج الدراسة المستخدم:

الاعتماد بشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي لأنه الأنسب في الدراسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث قام الباحث بجمع اكبر معلومات حول موضوع الدراسة وتحليلها تحليلا دقيقا للخروج بتوصيات ومقترحات.

المحور الثاني: الإطار النظري

إن أسلوب إدارة الجودة الشاملة هو من الموضوعات التي زاد الاهتمام بها بشكل كبير في العقدين الأخيرين ، فانتشرت الدراسات والأبحاث والكتابات والأنشطة الأخرى مثل الندوات والمؤتمرات، وإذا كان هذا الاهتمام المتزايد يتعلق بالمؤسسات العلمية الأكاديمية ومراكز البحث العلمي فإنه في مجال التطبيق أيضاً شاعت شعارات تطبيق الجودة الشاملة في كثير من المنظمات وتسابقت الشركات للحصول على شهادات الجودة المختلفة

1. **مفاهيم إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management):**

لاحظ الباحث ما تذخر به الكتابات من تعريفات ومفاهيم، فالمفاهيم عديدة حيث يتم تناولها وفقاً لخبرة معرفة كل من يتناولها، كما لاحظ عدم الاتفاق على صياغة واحدة بالمقصود بالجودة الشاملة. فمنظمة الجودة البريطانية **(British Quality Association)** عرفت إدارة الجودة الشاملة على أنها الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من احتياجات المستهلك (العميل) وأهداف المؤسسة معا (حمود، 2010: 71). أما برنارد (Bernhard) فيرى أن إدارة الجودة الشاملة هي خلق ثقافة متميزة في الأداء، تتضافر فيها جهود المديرين والموظفين بشكل متميز لتحقيق توقعات العملاء، وذلك بالتركيز على جودة الأداء في مراحله الأولى وصولاً إلى الجودة المطلوبة بأقل تكلفة وأقصر وقت(Bernhard, 1991: 42) . كما أكد جيمس ريلي (James Rilay) نائب رئيس معهد جوران المتخصص بتدريب وتقديم الاستشارات حول الجودة الشاملة، على أنها تحول في الطريقة التي تدار بها المنظمة، والتي تتضمن تركيز طاقات المنظمة على التحسينات المستمرة لكل العمليات والوظائف، وقبل كل شيء المراحل المختلفة للعمل، إذ أن الجودة ليست أكثر من تحقيق حاجات العميل (فلاق،2010 :31).

وعلى ضوء ما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة على أنها: هي التطوير المستمر للعمليات الإدارية، وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء وتقليل الوقت لإنجازها بالاستغناء عن جميع المهام والوظائف عديمة الفائدة وغير الضرورية للعميل وللعملية، وذلك لتخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة مستندين في جميع مراحل التطوير على متطلبات واحتياجات العميل.

2. **أهمية إدارة الجودة الشاملة:**

ترجع أهمية إدارة الجودة الشاملة إلى كونها تدخل في العديد من الظواهر الإنتاجية والخدمية التي تهدف إلى تحقيق أهداف المنظمات الأساسية في تطوير أبعادها والسير في ميادين سبل تحسينها (حمود، 2000: 18)، فإدارة الجودة الشاملة تعد بمثابة إستراتيجية وقائية تحل محل تكرار أداء العمل مرة ثانية، ومقاومة الحرائق وإدارة الأزمات بأسلوب علمي في التخطيط والتنسيق والرقابة(philip,1996: 44)، فالجودة الشاملة عبارة عن مجموعة من المبادئ التي يتم ترسيخها في المنظمة وتنعكس بالتالي على منتجاتها وتجعلها قادرة على المنافسة، فالجودة ليست بالشيء الإضافي الذي يمكن تقديمه للعميل بل هي مطلب أساسي، يتطلب توظيف المقدرة العقلية والطاقة البشرية لانجاز العمل بأقل وقت وجهد من خلال التركيز على تحسين

العمليات الإنتاجية بشكل مستمر بهدف تحسين جودة الخدمات في إطار الإمكانات المتاحة، فإدارة الجودة الشاملة لا تعتمد على الموارد المالية بقدر ما تعتمد على تحسين الخدمات (زايري، 2008: 17).

3. مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

تعد إدارة الجودة الشاملة إحدى أنواع التفكير المنظوماتي، ولفهمها فهما عميقا لابد من تحليل وتشخيص جوانبها المختلفة للوصول إلي الرؤيا الكلية الشاملة لها في إطار بيئة ديناميكية متغيرة تسعي للتطور والتحسين المستمر . ولإدارة الجودة الشاملة مبادئ تكمن فيما يلي: (الصرن، 2001 : 131).

- التركيز على العميل وتلبية احتياجاته وتوقعاته.
- دور القيادة.
- استعمال الحقائق والبيانات الدقيقة والكافية لاتخاذ القرارات.
- الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها .
- التركيز على العمليات والنشاطات والنتائج معاً.
- التحسين المستمر للعمليات.
- العلاقة مع الموردين على أساس الجودة وليس على أساس السعر فقط .
- التدريب المستمر والتغذية العكسية.

4. إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصحي :

يذكر (مطبقاني: 1999، 95) أنه منذ أن ظهر وانتشر فكر وأدبيات أسلوب إدارة الجودة الشاملة، وهو يطبق على كافة أنواع المنظمات إنتاجية أو خدمية ، وقد أصبح حالياً أحد السمات الرئيسية في منظمات الأعمال المعاصرة التي تهتم بتحقيق مركزاً تنافسياً مميزاً على غيرها من المنظمات ، ولم تكن المستشفيات استثناءاً من ذلك ، فقد كان تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات على نطاق واسع ، فطبيعة الخدمة تتعلق بصحة وحياة البشر وهم أغلى الأشياء لدى الإنسان، فالإهتمام بجودة الأداء والخدمة المقدمة من المستشفيات هو أحد الأهداف الأساسية، وهذا يتوافق مع أسلوب إدارة الجودة الشاملة وعمليات التحسين المستمر للجودة ، وقد حققت العديد من المستشفيات مزايا كبيرة من تطبيقها لهذا الفكر الجديد.

5. مفهوم جودة الخدمة الصحية :

يبين (خسروف، 2008: 29) بأن أول من استخدم هذا المفهوم في مجال الطب ممرضة بريطانية تدعى " فلورنس نايتفيل " والتي كانت تشرف على تقديم الرعاية الصحية بالمستشفيات العسكرية خلال حرب القرم وذلك بإدخال معايير أداء بسيطة الى عملها مما أدى الى انخفاض ملحوظ في عدد الوفيات في تلك المستشفيات . ويؤكد (نصيرات،2008: 383) على أن موضوع جودة الخدمة الصحية أصبح من المواضيع الأساسية في تسويق خدمات الرعاية الصحية ، كما أن هذا الموضوع هو محل الاهتمام والتركيز من قبل إدارات المستشفيات ، والمستفيدين من خدمات الصحية، والأطباء ، والجهات الممولة لهذه الخدمات حيث تركز هذه الأطراف المتعددة على موضوع جودة الخدمة الصحية لتحقيق أهدافها

ومصالحها ، إذ ان الخلل والأخطاء في جودة الخدمات الصحية غير مقبول وتتعدى آثاره الضرر المادي الى الضرر الجسدي والنفسي ولا بد من التطلع الى ممارسة صحية خالية من العيوب.

فجودة الخدمة الصحية من المنظور المهني والطبي هي تقديم أفضل الخدمات وفق أحدث التطورات العلمية والمهنية ويتحكم في ذلك أخلاقيات ممارسة المهنة ونوعيتها وطبيعة الخدمة الصحية المقدمة، أما من المنظور الإداري فيعني كيفية استخدام الموارد المتاحة والمتوفرة والقدرة على جذب المزيد من الموارد لتغطية الاحتياجات اللازمة لتقديم خدمة متميزة أما من وجهة نظر المريض وهو الأهم فتعني جودة الخدمة الصحية طريقة الحصول عليها ونتيجتها النهائية (بوقجاني، 2010: 20). والجودة من وجهة نظر الأطباء قد تعني توافر أعلى مستوى ممكن من المعارف والمهارات الطبية وتقديمه لخدمة مرضاهم (نصيرات والضمور،2000: 47)، في حين يرى المرضى جودة الخدمات الصحية بأنها مدى اهتمام العاملين ولطفهم مع المرضى ومهارة الطبيب في تشخيص الحالة وعلاجها (بن سعيد،1997: 40).

6. أسباب الإهتمام بالخدمات الصحية:

ان المستشفيات ماهي إلا منظمات انسانية واجتماعية وخدمية وهي جزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به في نفس الوقت، وتقدم خدماتها بشكل مباشر الى المريض فإن تحقيق رضا المرضى من هذه الخدمات وجودتها تكتسب أهمية كبيرة للأسباب الآتية:

1- ن الهدف النهائي للخدمات الصحية هو ضمان الصحة الجسدية والنفسية للمريض.

2- تقديم خدمة صحية ذات جودة عالية تحقق رضا المريض الذي هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى مثل تعاون المريض مع الأطباء والجهاز التمريضي وقبوله وتنفيذه لتوصياتهم وهذا يؤدي الى للوصول الى تشخيص سليم وعلاج ملائم.

3- يتطلب تقديم خدمة صحية فعالة وجود مشاركة مسؤولة لدى المرضى ويحتاج ذالك الى قناة اتصال فعال بين مقدمي الخدمة الصحية والمرضى بصورة دورية لتحديد الخطوة الأولى في تطوير قنوات الإتصال بين المستفدين من الخدمة الصحية ومقدميها.

4- من أجل استمرار المستشفيات في النمو ولكي تؤدي مهامها بفعالية تحتاج أن تعطي اهتماما أكبر لجمهور المستفدين باعتبارهم أهم عناصر بيئتها الخارجية.(خرمة، 2000: 103).

7. قياس جودة الخدمة الطبية:

قد اتفق الباحثون على أن العنصر العام في جودة الخدمة بغض النظر عن نوعها هو أن الجودة تعتمد على إدراك العميل وعلى المنظمة أن تبحث عن الطرق والوسائل لتطوير وتحسين جودة الخدمة التي تتلاءم مع توقعات العميل وتلبي حاجاته فالخدمة الجيدة من وجهة نظر العميل هي التي تتفق مع توقعاته، وتسعى المنظمة إلى تلبية تلك التوقعات عن طريق التعرف على المعايير التي يلجأ إليها العملاء للحكم على جودة الخدمة المقدمة إليهم، وعلى إمكانية تلبية هذه التوقعات. ومن أبرز المعايير التي قدمها الباحثون والمستخدمة كدلائل ومعايير لقياس جودة الخدمات الصحية(Cronin,1992 : 55)

1 **الاعتمادية:** ي قدرة مقدم الخدمة (الطبيب) على أداء الخدمة الطبية التي وعد بها بشكل يمكن من الاعتماد عليها وأيضاً بدرجة عالية من الدقة والصحة.

2 **مدى إمكانية وتوفر الحصول على الخدمة الطبية:** أي توفرها في الوقت المناسب، والمكان الذي يرغبه العميل وهل من السهل الوصول إلى مكان تلقيها.

3 **الأمان:** أي درجة الشعور بالأمان والثقة في الخدمة المقدمة وبمن يقدمها.

4 **المصداقية:** درجة الثقة بمقدم الخدمة (الطبيب)، مثال: هل سيقوم الطبيب بإجراء العملية الجراحية دون أن يلحق بي أي ضرر.

5 **درجة تفهم مقدم الخدمة لحاجات العميل:** أي مدى قدرة الطبيب على تفهم احتياجات المريض وتزويده بالرعاية والعناية.

6 **الاستجابة:** مدى قدرة ورغبة واستعداد مقدم الخدمة بشكل دائم في تقديم الخدمة للعملاء عند احتياجهم لها.

7 **الكفاءة والجدارة:** أي كفاءة القائمين على أداء الخدمة من حيث المهارات والمعرفة التي تمكنهم من أداء الخدمة، وكثير ما يلجأ العملاء لمثل هذا المعيار فيفضلون تلقي خدماتهم من أشخاص ذوي شهادات علمية عالية المستوى مثلاً.

8 **الجوانب الملموسة:** كثير ما يتم تقييم الخدمة بناء على التسهيلات المادية (الأجهزة والتكنولوجيات)، المظهر الداخلي للمستشفى وديكورها، المظهر الشخصي للعاملين.

9 **الاتصالات:** ي قدرة مقدم الخدمة على شرح خصائص الخدمة، فهل تم إعلام المريض بالأضرار التي يمكن أن تلحق به جراء خضوعه لعملية جراحية ما أو نتيجة عدم التزامه بما هو مطلوب منه، هل الرسالة واضحة وبلغت بطريقة مناسبة.وأبرز مثال على ذلك: طلب الطبيب من المريض إتباع مجموعة من الإجراءات والتعليمات قبل إجراء العملية.

8. العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية:

هناك عدة عوامل تؤثر في جودة الخدمات الصحية وتتمثل هذه العناصر في التالي:

- اختيار الموقع المناسب للمنظمة الصحية وذلك بأن يكون قريبا من المرضى الحاليين والمتوقعين وسهل الوصول إليه، وأن يكون في بيئة صحية ملائمة تتوافر فيه المرافق الأساسية كالطرق والمياه.
- تصميم مبنى المستشفى أوالمركز الصحي بالطريقة المناسبة مع مراعاة المساحات المناسبة للمرور وحرية الحركة والتصميم الجمالي من الداخل والخارج.
- يث وتجهيز المستشفى بكل المعدات والأجهزة طبقا للمواصفات والنظم المعمول بها في مختلف المنظمات الصحية.
- تصميم وتحديد الهياكل التنظيمية المناسبة، وتحديد السلطات والمسؤوليات بما يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة.

- اختيار الموارد البشرية المناسبة، سواء من حيث التخصصات المهنية الإكلينيكية أو التخصصات الإدارية.
- مساهمة المنظمات الصحية الخاصة مع المنظمات الصحية العامة في حل مشكلات المجتمع الصحية مثل مشكلات التلوث والتطعيم والوقاية من الأمراض وعلاج الأمراض المزمنة.
- مدى توفر نظم فعالة للمعلومات والاتصالات واتخاذ القرارات وتقييم الأداء ومتابعته باستمرار.
- مدى دعم العلاقات الإنسانية والتعاون الفعال بين إدارة المستشفى والعاملين فيها وبين إدارة المستشفى وبيئتها الخارجية، بما في ذلك المرضى. (جاد الرب،2008: 62)

9. **عناصر التحسين المستمر والجودة في المنظمات الصحية :**

يشير (بن سعيد، 1997: 414) هدف الأسمى لإدارة الجودة الشاملة يكمن في التحسين المستمر لجودة الخدمة الصحية بحيث تكون مسؤولية كل فرد في المستشفى، ومن العوامل المساعدة على نجاح تطبيق الجودة الشاملة ما يلي :-

1 -التركيز على أهمية البحث والتطوير.

2 -على المديرين أن يرشدوا الموظفين والعمال منذ لحظة تعيينهم إلى كيفية تقويم الموظف أو العامل لعمله، مما يؤدي إلى مبدأ التقويم الذاتي الذي يقوم بدوره إلى تحسين جودة أعمالهم.

3 - أن يكون جو العمل مريحاً وأن يكون الموظفين الذين يزاولون فيه واجباتهم متكاتفين، وأن تكون هناك ثقة بينهم وبين رؤسائهم .

4 - التركيز على أهمية العمل الجماعي .

5 - ربط القيم والمبادئ التنظيمية بعملية إدارة وتطبيق الجودة الشاملة .

6 - تطوير خطة ورؤية واستراتيجية تجسد مفاهيم الجودة وقيمها .

7 - ن يتم التركيز على منع حدوث الأخطاء (الوقاية) .

8 - التركيز على أهمية الإختيار الأمثل من الموظفين والعاملين وإيجاد فرص تدريبية لهم تمكنهم من أداء مهامهم بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية .

9 - الإهتمام بالعميل – فيجب تعلم كيفية الإصغاء إلى العملاء والعمل على تلبية احتياجاتهم والتركيز على المتابعة الفاعلة والإشراف المباشر .

المحور الثالث :اقتراح برنامج لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المستشفيات الجزائرية.

ينطوي برنامج العمل المقترح على المستشفيات الجزائرية لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة على خمسة مراحل كالاتي:

المرحلة الأولى (اتخاذ القرار):

وتتطلب هذه المرحلة فهماً تاماً من قبل الإدارة العليا لفلسفة إدارة الجودة الشاملة وذلك حتى تستطيع دعمها ووضع الخطط اللازمة لتحقيقها، والعمل على تبرير تطبيقها (لماذا يجب تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وهل يجب البدء بتطبيقها على مستوى المستشفى ككل أم على مستوى بعض الأقسام الداخلية فقط).

المرحلة الثانية (التحضير):

بعد أن يتم الفهم والالتزام تجاه تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة من قبل الإدارة العليا، تبدأ مرحلة التحضير والتي تتطلب ما يلي:

بناء الفريق القائد الذي سيقود عملية التغيير، ويجب أن يضم هذا الفريق ممثلين عن جميع الأطراف داخل المستشفى (الطاقم الطبي والتمريضي، مقدمي الخدمات الفنية، الادارية والفندقية)، كما يجب تزويد أعضاء الفريق بتدريب كاف يساعدهم على المضي قدما في تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

أ- إجراء تقويم لمستوى الجودة الحالية داخل المستشفى لتحديد نقاط الضعف والقوة.

ب- تعريف الزبائن (المرضى)، وذلك على اعتبار أن الزبون يجب أن يكون له الأولوية لأولى عند صياغة رسالة المؤسسة، وبالتالي يجب على المستشفى أن يعرّف بوضوح كل نمط من أنماط زبائنه، فهناك زبائن داخليين وخارجيين في كل مؤسسة صحية ويجب أن يتم تعريفهم بدقة وتحديد أهميتهم النسبية للتأكد من أن رسالة المستشفة قد تم صياغتها بدقة لإرضاء هؤلاء الزبائن.

ت- صياغة الرسالة والرؤيا المستقبلية: حيث أن رسالة المستشفى يجب أن تكون موجهة لإرضاء حاجات الزبائن ،بمعنى أن الرسالة تشير إلى الهدف من وجود المستشفى.أما الرؤيا فهي تشير إلى الحالة المستقبلية التي يسعى المستشفى للوصول إليها من خلال تطبيقها لفلسفة إدارة الجودة الشاملة.

ث- تصميم النظام الجديد الذي يخدم رسالة المستشفى ويساعدها على إنجاز رؤاها المستقبلية. ويجب على الإدارة في هذه المرحلة أن تحرص على التأكد من أن ثقافة المستشفى ملائمة لتسريع عملية التطبيق، بمعنى أن تكون ثقافة المستشفى متفقة مع الرؤى والقيم الأساسية لفلسفة إدارة الجودة الشاملة.

المرحلة الثالثة (البدء) :وتنطوي على القيام بما يلي:

أ- وضع الأهداف.

ب- تحديد العمليات.

ت- تدريب الأفراد على جميع المستويات. ومن ثم تمكينهم (Empowerment) لإشعارهم بأن لديهم السلطة والكفاءة على تغيير ما هو بحاجة للتغيير، والاستماع إلى مقترحاتهم المتعلقة بالتطوير، وهنا نؤآد بأنه يجب على الإدارة العليا أن تروج هذه الفلسفة لعامليها عن طريق الأقوال والأفعال الداعمة لهذه الفلسفة، والقيام

بإزالة آل ما من شأنه إعاقة إبداع العاملين، وكذلك تزويد العاملين بالوقت الكافي والموارد اللازمة لتحقيق النجاح.

ث- مسح آراء الزبائن لتقويم العملية الحالية وعمل التعديلات اللازمة.

ج- تشكيل هيئة خاصة بالجودة للإشراف على عملية التطبيق وتنظيمها.

ح- تشكيل فرق تحسين الجودة.

خ- وضع مقاييس ومؤشرات الجودة التي تقيس بصدق مدى التقدم في تحقيق الأهداف الموضوعة.

المرحلة الرابعة(التوسع والتكامل) :وتنطوي على ما يلي:

أ- التزويد بتعليم وتدريب مستمرين.

ب- تشكيل فرق جديدة وأقسام جديدة، والاستعانة بالمتخصصين للمساعدة في هذه العملية عند الحاجة.

ت- منح التقدير والمكافآت مقابل تحسين الجودة، وهو يعتبر أمراً ضرورياً لرفع الروح المعنوية للعاملين في المستشفى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظام المكافآت يجب أن يدار بعناية فائقة نظرا لأن المستشفيات تتعامل مع موظفين (أطباء) ذوو مستوى علمي مرتفع، وإلا فإنه قد يؤدي لنتائج عكسية.

المرحلة الخامسة (التقييم):

إن إدارة الجودة الشاملة تمثل عملية مستمرة لا تنتهي من التحسين والتطوير ، لذلك فإن برنامج إدارة الجودة الشاملة يجب أن يراجع ويقيّم على أسس منتظمة للتأكد من أن الأهداف التي تم وضعها مازالت موضع الاهتمام والغايات يتم تحقيقها.

ما التوصيات المقترحة لتطبيق الجودة الشاملة في المستشفيات الجزائرية ؟

من أجل تحسين جودة الخدمات الصحية في المستشفيات والتي هي من المفروض هدف وزارة الصحة التابعة لها ، وفي ضوء التحليل النظري لهذه الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- زيادة اهتمام القيادة العليا في وزارة الصحة بقضية التحسين والتطوير المستمر لجودة الخدمة الصحية المقدمة بالمستشفيات تواكب التغيرات والتطورات .

2- تعديل الهيكل التنظيمي الصحي للمستشفيات بطريقة تحدد وظائف ومسئولية جهاز إدارة الجودة الشاملة ، وطريقة ونوعية وأساليب التدريب المطلوب للفريق تسهل عمليات التطوير والتحديث .

3- تكوين جهاز متخصص لإدارة الجودة الشاملة في المستشفيات، وهذا الجهاز يكون قادر علي التطبيق والتنفيذ والتقويم للخدمات المقدمة وبشكل مستمر ، مع تحديد وظيفة كل فرد في هذا الفريق ، حتي يكون التطوير في المستشفى أكثر سهولة .

4- تهيئة الجو العام في المستشفيات وخارجها على ثقافة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الخدمة الصحية المقدمة وتقبل المجتمع ومؤسساته لهذا التغير واستيعابه.

5- التركيز على النوعية أكثر من الكمية بالنسبة للطاقم الطبي والتمريضي.

6- العمل علي نيل رضا المجتمع المحلي علي أداء المستشفيات ن خلال تلبية احتياجات المجتمع الأساسية وبصورة فعالة.

7- إنشاء مركز أو معهد للجودة الشاملة تابع لوزارة الصحة يقوم بعمليات التطوير والتنفيذ والتقويم وإمداد المستشفيات بالخبرة المطلوبة ومتابعة الأداء من أجل ضمان حدوث الجودة في تقديم الخدمة.

8- منح جوائز مادية ومعنوية للأقسام الطبية والأفراد الذين يسهمون في تطبق الجودة الشاملة ضمن المعايير التي يتم الاتفاق عليها .

9- زيادة المدخلات المادية والبشرية والمعنوية وتحسين العمليات الإدارية المختلفة في برامج المستشفيات وخاصة التخطيط بحيث يعتمد علي التخطيط الاستراتيجي.

10- الاستفادة من الخبرات العالمية السابقة في كافة الدول التي تبنت إدارة الجودة الشاملة والتي ثبت نجاحها بشكل كبير علي النمو الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي .

المراجع:

بن سعيد، خالد بن عبد العزيز(1997)، **إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات على القطاع الصحي**، الرياض: العبيكان للطباعة والنشر.

بوقجاني، جناة (2010) أثر جودة الخدمات الصحية على درجة ولاء المراجعين في مستشفى الجامعة الأردنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، الأردن.

جاد الرب، سيد محمد (2008) ، **إدارة المنظمات الصحية والطبية** : منهج متكامل في إطار المفاهيم الإدارية الحديثة، القاهرة : دار النهضة العربية .

وف، أيمن محمد كمال(2008) تسويق الخدمات الصحية ، **ث الدبلوم التخصصي في إدارة المستشفيات**، المركز الدولي الاستشاري للتنمية الإدارية ، بريطانيا.

حمود، خضير كاظم (2010) **إدارة الجودة وخدمة العملاء**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

حمود، خضير كاظم (2000) **إدارة الجودة الشاملة**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

خرمة، عماد محمد (2000)، إدارة الخدمات الصحية في الأردن، **مجلة الإداري**، العدد 83.

زايري، بلقاسم (2008) إمكانات وتحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم العالي بالجزائر ، **المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية**، جامعة الظهران، الرياض

الصرن، رعد(2001)،**إدارة الابتكار والإبداع**، دمشق: دار علاء الدين للنشر.

فلاق، محمد (2010) العلاقة بين الثقافة التنظيمية وتطبيق إدارة الجودة الشاملة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، الأردن.

مطبقاني، محمد صلاح(1999)، واقع إدارة الموارد البشرية في المستشفيات، المعهد القومي للإدارة العليا – **أكاديمية السادات للعلوم الإدارية** ، القاهرة

نصيرات، فريد توفيق(2008)، **الخدمات الصحية**، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

نصيرات، فريد والضمور، هاني (2000)، **مدى التشابه والتباين بين المرضى والإداريين حول مكونات جودة الخدمات الاستشفائية: دراسة تطبيقية على مستشفيات القطاع الخاص**، مجلة الملك سعود، المجلد(12)، العدد(1).

النجار ،فريد راغب (1992) **إدارة الأعمال في الأنظمة الصحية والطبية** ، القاهرة : دار النهضة العربية .

Bernard, R. (1991), ***Public Administration: an Action Orientation***, California: Cole Publishing Inc.

Cronin, Jr, & Tylor. S. 1992- "Measuring Service Quality: A reexamination and Extension***. Journal of Marketing***, 56, July,

Philip, G. and Hazlett, S.A. (1996), "The measurement of service quality: a new P-C- P attributes model», ***International Journal of Quality & Reliability Management***, Vol. 14 No. 3,

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

الجودة في التعليم العالي- متطلباتها وتحدياتها

Quality in Higher Education- Requirements and challenges

أ. هواري منصوري ، جامعة أدرار، الجزائر.

د. لخضر يحياوي ، المركز الجامعي عين تموشنت،الجزائر.

تاريخ التسليم:(12 /2017/02)، تاريخ التقييم:(30 /2017/03)، تاريخ القبول:(18/ 2017/04)

الملخص

لقد بلغ التقدم التكنولوجي وتزايد تكنولوجيا الاتصال والإعلام درجة كبيرة من التطور مما ساهم في التسريع في وتيرة العولمة و ذلك في شكل تبادلات تجارية وحركة رؤوس الأموال وتنقل الأفراد والأشخاص، وانتقال القناعات والثقافات ولقد كان لهذا التطور أثر واضح على التعليم العالي، لاسيما في الدول النامية و التي هي بحاجة ماسة إلى تنويع مؤسسات التعليم و تكييف برامجه بما يتماشى مع تنوع احتياجات الطلبة و متطلبات السوق الوطنية . وللوقوف على هذا الأمر كان لابد من محاولة إدراك وفهم دور الجودة ومفاهيمها كأحد أهم أدوات ضمان جودة التعليم العالي، لهذا أصبح" **التميز"**هو حجر الزاوية في كل الجامعات، و السعي نحو الحصول على الجودة، اكتسب طابعا ملحا في الآونة الأخيرة، هذا من جهة وزيادة قدرات ومهارات التعلم من جهة أخرى وبالتالي التنوع في البدائل العلمية والتعليمية

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الجودة، ضمان جودة التعليم العالي، مهارات التعليم

Abstract

Technological progress and the growth of communication and information technology have reached a high level of sophistication Which contributed to accelerating the pace of globalization n the form of trade exchanges, movement of capital and the movement of individuals and persons, And the transfer of convictions and cultures This development has had a clear impact on higher education, Particularly in developing countries Which are in dire need of diversifying educational institutions and adapting their programs In line with the diversity of students' needs and national market requirements. To find out about this, it was necessary to try and understand the role of quality and its concepts As one of the most important tools to ensure the quality of higher education, This is why "excellence" Is the cornerstone of all universities And strive for quality, Has recently acquired an urgent character, This is on the one hand increasing the abilities and learning skills on the other Thus diversifying into scientific and educational alternatives

Keywords: Higher Education , the quality , Ensure quality of higher education, Education skills

1. مقدمة:

أصبح مفهوم الجودة أحد الركائز الرئيسة لنجاح العمل في المنظمات الإنتاجية والخدمية، نتيجة حدة المنافسة وظهور المفاضلة بين المنتجات سلعا كانت أو خدمات، والجودة بمعناها العام هي إنتاج المنظمة لسلعة أو تقديم خدمة بمتطلبات وخصائص تكون قادرة من خلالها على الوفاء بحاجات ورغبات زبائنها، وبالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم وتحقيق الرضا والسعادة لديهم، ومن أجل تجسيد هذا المفهوم اعتمدت المنظمات الإنتاجية والخدمية على تبني أساليب إدارية حديثة، لعل أكثرها شيوعا وتطبيقا في العالم أسلوب إدارة الجودة ، وقد أضحت إدارة الجودة حاليا حديث الساعة في أوساط الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي، مما جعلها سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني.

يعد منهج إدارة الجودة أحد المداخل المعتمدة لإحداث تغييرات هيكلية وإيجاد آليات فاعلة لإشراك مجتمع الجامعة بأسره في عمليات التقويم والتطوير المحققة للآمال والتطلعات، فإدارة الجودة طريقة للإدارة تهدف إلى رفع الفاعلية والمرونة والقدرة التنافسية للمؤسسة(الجامعة) وتشمل تنظيمها بكاملها، كل قسم وكل نشاط، وكل فرد في جميع المستويات الإدارية والأكاديمية.

و على الصعيد التعليمي فإن جودة التعليم تعد من التحديات الكبيرة التي تواجهها جميع المؤسسات الجامعية منها الأمر الذي دفع العديد منها لتبني مفاهيم إدارة الجودة والتركيز على الكفاءة النوعية (compétance qualiry) لمخرجاته وتزويدهم بالمهارات اللازمة وتطوير مواهبهم إلى جانب رفع كفاءة العاملين به بما يضمن الحصول على خريجين لديهم المعارف الأساسية التي تؤهلهم للتنافس على في كافة المجالات العملية بكفاءة عالية على المستوى المحلي والعالمي والمساهمة في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة، ولتحقيق هذه المواصفات فقد توصلت العديد من الدراسات إلى نتيجة مفادها أن إدارة الجودة هي النموذج القادر على توفير أدوات وأساليب متكاملة تساعد مؤسسات التعليم العالي على تحقيق نتائج مرضية وخلق ثقافة جديدة داخل المؤسسة الجامعية تنظر إلى الجودة على أنها تمثل هدفه الأول.

كما تسهم مؤسسات التعليم العالي بدور أساسي في تعظيم القدرة المعرفية للمجتمع بحثا واستخداما وتطبيقا من خلال ممارسة وظائفها من تدريس (نشر المعرفة)، وبحث علمي (إنتاج المعرفة) ، وخدمة المجتمع (تطبيق المعرفة)؛ إلا أنّ نجاح هذه المؤسسات، في إعداد الرأس المال البشري المؤهل للإنتاج، وتطوير القدرات الإبداعية له، والرفع من مستوى تأهيله لتلبية مختلف حاجات المجتمع من التنمية المستدامة، في جميع المجالات الاجتماعية، البشرية، الاقتصادية والثقافية، يتطلب منها ضرورة الاهتمام بقضية ضمان جودة التعليم العالي، خاصة وأن النجاح في تطبيقها مفهوما وممارسة يشكل اللبنة الأساسية لتطبيق منهج إدارة الجودة.

في الجزائر كان لا بد من مسايرة التطورات الحاصلة بهدف الرفع من جودة التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من حيث أن الجودة سارت ضرورة وحتمية لتطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم

العالي رغم التأخر، تجسدت الإرادة السياسية في القيام بإصلاح يهدف إلى ترقية التعليم العالي نحو مستويات أفضل في سنة 2008 من خلال صدور القانون التوجيهي للتعليم، لكن الملاحظ أن التعليم في الجزائر لم يحقق بعد مبتغاه رغم المجهودات المبذولة، ولم يستفد من التجارب العالمية والعربية في إدارة الجودة في قطاع التعليم العالي.

2. الدراسات السابقة المتعلقة بجودة التعليم العالي:

1-دراسة يوسف أحمد أبو فارة سنة 2004 ، تحت عنوان" :دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس " وقد كان الهدف من الدراسة، تبيين أهمية ضمان جودة التعليم العالي كمدخل يقود إلى التبني الكامل لمفاهيم إدارة الجودة الشاملة، من خلال اختبار واقع ضمان جودة التعليم العالي في جامعة القدس (يوسف أحمد، 2008، ص18).وقد كشفت نتائج الدراسة، أن ممارسات الإدارة العليا لا تركز على تحقيق ضمان جودة التعليم العالي، وأن جامعة القدس لا تتبنى نظاما فاعلا لتحقيق جودة التعليم العالي.

2-دراسة أحمد الخطيب ورداح الخطيب سنة 2010 ، تحت عنوان (الخطيب، 2010، ص 31) "الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية "وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو :تطوير أنموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، بشكل يسهم في تحسين أدائها لتتلاءم مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية الشاملة والمستدامة.

3-**دراسة راضية بوزيان سنة 2010** ، تحت عنوان (بوزيان، 2010، ص 12) " واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية **.**"وقد هدفت الدراسة، لتحديد متطلبات ومعوقات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي وكشفت نتائج الدراسة، فيما يتعلق عن أهم المتطلبات :ضرورة دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة ترسيخ ثقافة الجودة الأفراد، مشاركة جميع العاملين، التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد وتفويض الصلاحيات .أما عن المعوقات فأهمها: عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية والثقافة التنظيمية التي تتفق ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة وذلك على مستوى الأبعاد الثقافية التنظيمية.

4-دراسة Isabelle pouliquen سنة 2010 تحت عنوان (Pouliquen,2010, p :14) : **la place des demérches qualities dans l'enseignement superieur:** ركزت على أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي العالي والتعريف بمنهجية تطبيق نظام إدارة الجودة فيها مع الإشارة إلى عوامل النجاح، وقد أظهرت الدراسة أن تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وتدويل التعليم العالي والحاجة لتحقيق رضى أصحاب المصلحة تعدّ من أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، كما بينت الدراسة أن عملية التقييم لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف تعدّ أساس تطبيق نظام إدارة الجودة، أما عن عوامل النجاح فقد كشفت الدراسة أنّ تحسيس وإعلام وتكوين الموارد البشرية إلى جانب قيادة التغيير تعدّ من أهم عوامل نجاح تطبيق نظام إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

دراسة زين الدين بروش ويوسف بركان سنة 2012، تحت عنوان (بروش، بركان، 2012، ص08) "مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر :الواقع والآفاق ."وقد هدفت الدراسة، إلى إبراز أهمية ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي بالجزائر بإعطاء نظرة عن الديناميكية الحالية والاجراءات المتخذة من طرف وزارة التعليم العالي لتطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وكذا التوقع بآفاقه مع التركيز على المعوقات .وقد خلصت الدراسة، بأن غياب ثقافة الجودة في التعليم العالي، قلة مستوى تكوين وتدريب القائمين عليها، عدم توافر الامكانيات المادية والتنظيمية التي تمكن من التعامل بفعالية مع نظام المعلومات ومقاومة بعض الأطراف الداخلية لتطبيق نظام ضمان الجودة تعد من أهم معوقات تطبيقه .كما اقترحت الدراسة، ضرورة الاهتمام بالاتصال الفعال والمشاركة كعوامل أساسية للتخفيف من حدة مقاومة التغيير.

3. منهجية الدراسة

مما سبق الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على ماهية الجودة وأهمية تطبيقها كأحد أهم الأدوات التي تساعد في ضمان جودة التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من خلال عملية دمج ما يعرف بمصطلح الجودة بالتعليم العالي والغاية الكبرى من البحث العلمي.

أولاً : مفهوم الجودة

ظهر الانشغال بالجودة في بادئ الأمر بالمؤسسة الاقتصادية ضمن احترام التنافس والاتجاه نحو إرضاء الزبون، فراكمت المؤسسات الخاصة (اليابانية والأمريكية)خبرات معتبرة من خلال تبنيها استراتيجيات قائمة على الجودة الشاملة وأضحت هذه الأخيرة تكّون أحد أهم المواضيع اهتماما في علم إدارة الأعمال (management)في العقدين الأخيرين .وتبعا لهذا النجاح امتّد استخدام مبادئ الجودة إلى المؤسسات المقدمة للخدمة العمومية ومنها التعليم العالي (بروش، بركان، 2012، ص12). كما تعرف الجودة التعليمية بأنها مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة وشمولية عن التربية متضمنة الأبعاد المختلفة لعملية الجودة من مدخلات وعمليات ومخرجات، والتي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع. وبمعنى آخر فإن جودة التعليم العالي هي :"استراتيجيه إدارية مستمرة التطوير تنتهجها المؤسسة التعليمية معتمدة على مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة من كافة جوانب النمو العقلية والنفسية والاجتماعية والخلقية، وذلك بغية إرضاء الطالب بأن يصبح مطلوبا بعد تخرجه في سوق العمل وإرضاء كافة أجهزة المجتمع المستفيدة من هذا المخرج (ابراهيم احمد، 2003، ص 166).

ومن كل هذا نستخلص أن مفهوم الجودة مرتبط بالتميز وبالتالي الرقّي والازدهار على جميع الأصعدة ،أما في المجال التعليمي فيتناول مفهوم جودة التعليم العالي من خلال الأهداف المرجوة منه والمتمثلة أساسا في التميز والتمايز عن الآخرين،عن طريق الملاءمة مع الغايات أو المدخلات مع الطموحات لتحقيق درجة الرضا ،سواء من حيث الطلبة الوافدين أو المتخرجين وحتى في علاقة مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الأخرى خاصة المؤسسات الاقتصادية أو متطلبات السوق الداخلية والدولية، لأن عملية الجودة التعليمية أصبحت مرتبطة بمتغيرات خارجية لها تأثير مباشر وغير مباشر على المؤسسات التعليمية.وبالتالي يمكن القول أن الجودة كمصطلح رغم التداول المتزايد عليه يصعب تحديد مفهوم متفق عليه لمعنى الجودة، لأن هذه المفردة تشتمل على مجموعة من الأفكار والأبعاد والأهداف المختلفة والمتأثرة بعوامل إيديولوجية ،عقائدية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية،أمنية، ....وبالتالي ينبغي الارتكاز على خلاصة نسبية المفهوم.

1-مفهوم ضمان الجودة :

حتى تتحقق الجودة في الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي يجب أن تقوم هذه الأخيرة باتخاذ إجراءات متعددة تسمى **بضمان الجودة** .وقد ظهر مفهوم الجودة والاهتمام بضمانها كأحد المنهجيات للاقتصاد الناجح في الدول الغربية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي ،فالمؤسسة الناجحة من وجهة نظرهم هي التي تلبّي معايير الجودة(BOUABAZ, MORDJAOUI, 2012, p 197) .

إنالمتتبّع لحركة تطور مفهوم الجودة، يلاحظ أنها استخدمت لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية، وقد اقتصر مفهومها في ذلك الوقت على كشف العيوب بعد الانتهاء من عملية التصنيع. ومع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي ظهر نظام رقابّي عرف بنظام ضمان الجودة الإحصائي الذي يرى بأن الجودة تتحقق من خلال رقابة وحدة الإنتاج، غير أن هذا النظام أظهر العديد من القصور من أهّمها ظهور منتجات معيبة في الأسواق.ومع نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، أصبح المعنى الحقيقي لضمان الجودة معروفا وأكثر تطورا ليظهر ما يعرف بنظام ISO 9000 ،بهدف الوصول إلى منتج يحظى بثقة العميل.وفي عام 1987 تّمتأسيس منظمة المعايير العالمية التي قامت بوضع مجموعة من المعايير لنظام ضمان الجودة استخدمت في تسعين دولة ،واعتبرت هذه المعايير أشهر المعايير لضمان الجودة،وقد تّمفيما بعد تطوير هذا النظام، ففي عام 1994 توفرت ثلاث أنظمة لمعايير ضمان الجودة هيISO 9001 : ،ISO 9002 ، ISO 9003وفي سنة 2000 أصدرت منظمة المعايير العالمية إصدارا جديدا حلّ محلّ الأنظمة الثلاثة سّمي ب ISO 9001 :وقد أتاح هذا النظام الفرصة لأكبر عدد من المنظمات إمكانية الحصول على شهادة ضمان الجودة حيث استبعد مجال التصميم من مجالات الحكم.ومنذ عام 2003أصبح من الضروري على

المنظمات التي ترغب في الحصول على الاعتراف سواء كانت إنتاجية، خدماتية، صحية، تعليمية،... أو غيرها، تلبية متطلباتها والعمل على تحقيق المعايير التي تطرحها (DETRIE, 2001, p 20) .

وضمان الجودة في ميدان التعليم العالي مصطلح عام، يعبر عن العملية الدائمة والمستمرة التي تستهدف مراقبة وضمان جودة نظام مؤسسات التعليم العالي، ويعّد ضمان الجودة آلية قانونية تركز على مسؤولية التحسين كمحور أساسي حسب القرار الوزاري رقم 739المؤرخ في 18أكتوبر 2010 المتضمن هيكلة اللجنة الوطنية للتقويم(CNE) .

ويعّرف أيضا ضمان جودة التعليم على أنه:" عملية منظمة لتفّحص النوعية تقتضي التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، بحيث أن المؤسسة تضمن جودة التعليم لنفسها وللجمهور العام (ابو الرب، 2010، ص 315).

وقد عّرفت **لجنة ضمان جودة التعليم العالي** ضمان التعليم على أساس أنه: " فحص إجرائي نظامي للمؤسسة وبرامجها الأكاديمية لقياس المنهجية من حيث مناسبة الترتيبات المخطّطة لتحقيق أهدافها، والتطبيق من حيث توافق الممارسة الفعلية مع الترتيبات المخططة، والنتائج من حيث تحقيق الترتيبات والإجراءات للنتائج المطلوبة، والتقييم والمراجعة من حيث قيام المؤسسة بالتعليم والتحسين، من خلال تقييمها الذاتي للترتيبات والطرق والتنفيذ والنتائج".

ومن كل هذا يمكن القول بأن مصطلح ضمان جودة التعليم هو تلك الأنظمة أو المقاييس التي يتم من خلالها قياس درجة جودة المؤسسة وجودة برامجها ودرجة الرضا المتمحور حولها (بروش، بركان، 2012، ص20).

2-مفهوم نظام ضمان الجودة

يتضّمن مفهوم نظام ضمان الجودة مجموعة من التعاريف ندرج بعضها كالتالي:

نظام ضمان الجودة هو:"نظام عالمي موّحد لمقاييس الجودة، اتفق عليه عالميا ليكون وثيقة دولية لضمان جودة الإدارة.

وعّرف أيضا على أنه:"ذلك النظام الذي يقوم بالتحقق على أن ما تقوم به من أعمال يتطابق مع الإجراءات والسياسات التي قمت بكتابتها واعتمادها (الخطيب، رداح، 2010، ص 36).

وبطريقة أشمل عرّف نظام ضمان الجودة على أنه:"مجموعة من الخطط والأنشطة تطبقها إدارة المؤسسة في كافة الأقسام وفي جميع المستويات بهدف ضمان أن ناتج العمليات سوف يلبي حاجات الزبائن وتوقعاتهم، وذلك من خلال التأثير على الطريقة التي يتّم وفقها تصميم المنتجات وتصنيعها وتفتيشها واختبارها وتركيبها وتسليمها وخدمتها،ويهدف نظام الجودة إلى تزويد الثقة بمنتجات المؤسسة." (بروش، بركان،2012، ص30)

وفيما يتعلق بالتعليم فإن نظام ضمان جودة التعليم العالي تتمحور في (CELLIER, 2012, p 39) :"جودة عناصر العملية التعليمية المكّونة من الطالب، عضو هيئة التدريس، جودة المادة التعليمية، بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرائق التدريس وجودة مكان التعلم في الجامعات والمخابر ومراكز الحاسوب والورشات والقاعات التعليمية من سياسات وفلسفات إدارية، وما تعّاه من هياكل تنظيمية ووسائل تمويل وتسويق وأخيرا جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل".

يمكن القول أن نظام ضمان جودة التعليم يمكن حصره في جملة مركبة ومتشابكة من العوامل المتعلقة بتهيئة البيئة الفعلية لبلوغ درجات التميز والجودة في التعليم التي تقاس على أساس عدة معايير تعرف **بالإيزو.**

ثانياً متطلبات الجودة في التعليم العالي وفق أهم المتغيرات.

1-جودة الطلبة :وهم من أبرز عوامل تحسين جودة الخدمة التعليمية، ويخص العناصر التالية:

1-1,انتقاء الطلبة :تتمثل عملية انتقاء الطلبة لقبولهم للالتحاق بالتعليم العالي إحدى الممارسات الشائعة في الجامعات والكليات، باعتبار الجامعات والكليات التي تنتقي طلبتها تتميز عن مثيلاتها الأقل انتقاء، حيث إن انتقاء الطلبة وقبولهم يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم الجامعي (رزق الله، 2010، ص 121-122).

1-2,نسبة عدد الطلبة :من بين مظاهر جودة الخدمة التعليمية الأخذ بعين الاعتبار نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس، إذ يجب أن تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فعالية العملية التعليمية...فكلما كان عدد الطلبة قليلا كان ذلك أفضل في رفع حيوية الدرس، وإتاحة فرصة أكبر للمشاركة وتبادل الأفكار، بالإضافة لعنصر مهم وهو دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم وسعيهم للمعرفة وحبّ الاطلاع والاستكشاف والرغبة في الحصول على ثراء معلوماتي (بن أعمارة، 2011، ص 16).

2-جودة هيئة التدريس :و يقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.

و يحتّل عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية، فمهما بلغت البرامج التعليمية من تطّور في الخدمات التربوية والتعليمية ومهما بلغت هذه البرامج من الجودة، فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم يجب توافر عدد من السمات لدى عضو هيئة التدريس منها جملة من السمات الشخصية والنفسية والقدرة على الاتّصال بالإضافة إلى الالتزام بالمنهج العلمي والعمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية بين الطلبة خدمة للجامعة التي ينتمي إليها زيادة على خدمة المجتمع والوطن .و بالتالي تصنف أدوار عضو هيئة التدريس وفق هذا المفهوم إلى:

- أدوار اتجاه طلابه.
- أدوار اتجاه المؤسسة التي يعمل فيها.
- أدوار اتجاه المجتمع المحيط به.
- أدوار اتجاه نفسه.

3-جودة المناهج : (Conseil supérieur de l'éducation du Québec, 2012, p 08) تعّد الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في إعداد المناهج، من حيث المحتوى والأسلوب من العوامل المرتبطة بجودة الخدمة التعليمية، ويرتبط هذا الجزء من المعايير بالمدى الذي تستطيع فيه هذه المناهج الدراسية أن تعمل على تنمية قدرة الطالب على تحديد المشكلات وحلها، إذ أن أولوية جودة الخدمات التعليمية تستدعي تحسين المناهج (بن أعمارة، 2011، ص 16). ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

3-1,تحديد إستراتيجية التعليم: وذلك بوضع إطار لسياسات يستهدف المحافظة عليها في تكامل وتوقيت ملائمين وتوجيهها الوجهة الصحيحة وينبغي مراعاة خاصيتين عند تحديد إستراتيجية التعليم هما:

أ – وجوب التركيز على العلاقات بين الأشياء: وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة، بين النظام التعليمي ككل والبيئة التي يتواجد فيها.

ب- وجوب التركيز على التجديد: بحيث يكون شاملا لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافقات التي يحتاج إليها النظام.

3-2, دراسة الواقع الحالي قي ضوء الإستراتيجية المرسومة: حيث تتضّمن هذه الدراسة طرق التدريس ووسائله وأساليب التقويم، وإعداد الأستاذ وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة الجامعية.

3-3,التخطيط: عبارة عن عملية تتضّمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة، وخلال فترة زمنية معينة مستعينا بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية (بن أعمارة، 2011، ص 20).

4-جودة القيادة الإدارية:

4-1,تعريف القيادة :لقد بذلت عدة محاولات لإعطاء مفهوم صحيح لظاهرة القيادة، وفيما يلي بعض الأمثلة التي حاولت التعرض لهذا المفهوم:

فالقائد على سبيل الاشتقاق هو كائن في المقدمة أو بالأحرى هو الرأس المفكر الذي ينظر ويحسن التصرف لصالح سائر الجسم(أي مرؤوسيه) ، والقيادة سلوك يقوم به القائد للمساعدة على بلوغ الأهداف الجماعية وتحريك الجماعة نحوها، وتحسين التفاعل الاجتماعي بين الأعضاء، والحفاظ على تماسك الجماعة، وتسيير مواردها، وهكذا يمكن النظر للقيادة أيضا كعملية سلوكية (شفيق، 2002، ص 18).

كما يعرفها **الدكتور جمال الدين عويسات** على أنها: عبارة عن استقطاب قدرات الآخرين من أجل أداء الأعمال المنوط بهم بحماس وثقة. وقد أثبتت الأبحاث أن الشخص الذي تتم قيادته بشكل جيد يمكن أن يزداد جهده بحوالي 40 بالمائة.

ولقد تطور مفهوم القيادة الإدارية عبر مرحلتين متعاقبتين (شحماط، 2010، ص 97):

4-1-1,المرحلة الأولى :والتي تمثل المعنى التقليدي للقيادة الإدارية، والذي يرتبط بفكرة السلطة السلّمية داخل التنظيم الإداري، فالقائد الإداري هو كل رئيس إداري يتمتع بحق إصدار أوامر السلطة، والتي يتعيّن على التابعين تنفيذها وطاعتها، والا تعرضوا للجزاء، فعناصر القيادة الإدارية إذن هي: الأوامر والطاعة والجزاء.

4-1-2,المرحلة الثانية :و التي تمثل المعنى الحديث للقيادة الإدارية، والذي يعتمد على فكرة العلاقات الإنسانية التي تربط بين القائد وأعضاء التنظيم ليس بوصفهم أتباعا بل كيان، فتتحدد سلطة القائد في قدرته على التأثير على العاملين من أعضاء التنظيم، و خلق الولاء بينهم، وغرس روح الفريق الواحد من أجل بلوغ الأهداف المشتركة للمنظمة.

ما نخلص إليه إذن أن القائد الإداري هو الذي يعرف كيف يجعل الآخرين يحبونه، ويمتّون إليه بالطاعة، فهو الذي يوجب الاحترام، وليس الذي يفرض الاحترام.

ومن هنا يظهر الفرق بين القائد الإداري، والرئيس الإداري، فالقائد على خلاف الرئيس لا يستمد نفوذه من السلطة السلّمية الرسمية، وإنما يستمد نفوذه من اختيار الجماعة له كقائد، ويصبحون أتباعا له.

2-4,صفات القائد الإداري :يجب أن يتحلى القادة الإداريون في كل المستويات بالصفات الأخلاقية الأساسية كالنزاهة، الأمانة، الشرف، الكرامة، بحيث يمثلون قدوة أخلاقية لتابعيهم ومرؤوسيهم. فليست هناك جدوى أو قيمة لرئيس يملك مهارات استثنائية وعلم وثقافة إذا لم يكن على هذا المستوى المطلوب من النزاهة والشرف، ثم إنه لو كان كذالك سيكون قدوة سيئة، ولا شك في أهمية القدوة الطيبة الحسنة بالذات في القائد الإداري الأعلى .وكما يجب على القائد الإداري أن يكون متمتعا بالارستقراطية الروحية التي شعارها(خدمة الآخرين، خدمة نزيهة دائمة، والشجاعة)، والتي تتطلب الذمة واليقين والحماسة والأخلاق . وعلى القائد الإداري الناجح أن يأخذ الأمور بقوة ليس فيها شدة وليس فيها ضعف، بحيث يستطيع أن يغرس فضائل الأخلاق في نفوس المرؤوسين، و أن يكون خادما للمصالح العامة، أي انه لا يتمسّك برعاية الفوائد الخاصة على حساب الفوائد العامة، وهي مهمة رئيسية ملزمة وغير قابلة للاستبدال، فإذا ما اكتسب هذه الأخلاق من رؤسائه سيسقيها بدوره حتما لمرؤوسيه.

3-4,متطلبات القيادة الجامعية :يتطلب من القيادة الجامعية امتلاكهم مجموعة من المهارات الفنية والإنسانية والإدراكية كي يتمكّنوا من القيام بأدوارهم الأكاديمية والإدارية والتربوية بحيث يجب أن تكون هذه الأدوار مقنعة وواضحة، إذ لاتكفي السلطة الرسمية التي تمنحها اللوائح في تحقيق المهام القيادية وخاصة في البيئة الأكاديمية التي تتسم بحساسية عالية اتجاه الأنماط التسلطية في اتخاذ القرارات والتي تقود إلى فشل محقق إزاء أشكال المقاومة المختلفة (رزق الله، 2010، ص 125) .فجودة الإدارة ترتكز على جودة القائد الذي ينبغي عليه الالتزام بجودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة من ملتقيات ودورات تدريبية....التي تساهم في خلق وكشف الضمور عن ثقافة الجودة.

إضافة إلى ذلك تتلخص جودة القيادة الإدارية في المعايير الأكاديمية و مناهج جديدة مواكبة لتغيرات البيئية، وتنمية وترقية البحث العلمي،و كذلك المعايير التربوية المتمثلة في انخفاض معدلات المشاكل سواء للطلبة أو الأساتذة أو الاثنين معا، وأيضا معايير الإدارة المتمثلة في انخفاض معدلات المخالفات الإدارية، وعنصر التحفيز، وسهولة تنفيذ المعاملات الإدارية.... فالمؤسسة التعليمية إذن، تستطيع أن تلعب دورا مهما في إعداد الطلبة للدخول في المجال الوظيفي حيث تستطيع توجيههم وتوعيتهم وتدريبهم على بعض مسائل الأخلاق،

والعلاقات العامة حتى تنجح في تنمية سلوك الطالب اتجاه المسؤولية والإخلاص. وفي عصر العولمة وآليات السوق يجب إعداد خريجي الجامعات تبعاً لمواصفات الجودة الشاملة في الجانبين: الجانب المعرفي، والجانب الوجداني. والذي يجب أن يتسق مع أخلاقيات المهنة التي يعدّ من أجلها هذا الخريج في صورتها الثلاثية (معرفي- مهاري -وجداني)، ولن يكون هناك تطوير حقيقي أو جودة شاملة في منظومة التعليم، والتعلم في غيبة الجانب الوجداني.

فلا يمكن لخريج جامعة أيّ ا كان تخصصه أن يكون لصاً أو مزّوراً أو مرتشياً إلا إذا كان هناك تقصير كبير في الإعداد، يركّز على التدريس دون التعلم، وعلى المعرفة والمهارة دون السلوك، وعلى الكم دون الكيف.

لذا يجب على أساتذة التعليم الجامعي أن يكونوا على قدر كبير من الانضباط في السلوك والدقة والأمانة والولاء، حتى يكونوا قدوة في أعين طلابهم. يجب أن يكونوا قيمة تربوية سامية لايعلوها لغط وشوائب يسكنون في محراب العلم في تواضع يشعون نوراً ساطعاً، وثقافة واعية على طلابهم وأوطانهم يسعدهم أن يزداد رصيدهم من الحب والاحترام والقيم في نفوس طلابهم.

5-جودة الإنفاق والتمويل (الإمكانيات المادية):

يمثّل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توافرت له الموارد المالية الكافية قلّت مشكلاته، وصار من السهل حلها، ولاشك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيرا تابعا لقدر التمويل التعليمي في كل مجال من مجالات النشاط، ويعدّ تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له أثره الكبير في تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها، وكذلك فإن سوء استخدام الأموال سيؤدي إلى تغيير خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم والتي تحتاج غالبا إلى تمويل دائم، مصادره من التمويل الحكومي والذاتي، وعائد الخدمات ومراكز البحوث والاستشارات والتدريب (شهرة، 2015، ص 90).

وتتعّدد الإمكانيات المادية في مؤسسات التعليم العالي حيث تشمل جميع أنواع الأثاث، والتجهيزات والمختبرات والمكتبات...ويتضمن هذا المتغير مجموعة من المؤشرات (الجعباري، 2015، ص 43):

-مرونة المبنى والإمكانات المتوفرة فيه ودرجة الاستيعاب.

-مدى استفادة أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة من مكتبة الكلية من خلال توفيرها للمصادر التخصصية، وغير التخصصية من كتب ومجلاّت وحواسيب وجودة عمال المكتبة من خلال تنظيمهم وتسهيلهم الوصول للمعلومة.

-حجم الاعتماد المالي.

وبالرجوع للإحصائيات السنوية يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق، مقارنة مع الدول العربية التي تعد من بين الدول الأقل في العالم في التخطيطات المالية للغرض نفسه.فقد ذكرت

(منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي) أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى منذ سنوات و تصل نفقاتها إلى 480 مليار دولار كما في أرقام سنة2012، تليها الصين التي وصل إنفاقها في نفس العام إلى 136 مليار دولار، ومن ثم اليابان بمبلغ 130 مليار دولار أمريكي .فحين أن البلدان العربية مجتمعة خصصت عام 2003مبلغ 750مليون دولار فقط أي حوالي 0.3 بالمائة من إجمالي نتاجها الوطني للبحث و التطوير (بروش، بركان، 2012، ص 12).

ثالثاً :جودة التعليم العالي بين الآمال والتحديات في الجزائر

1-فوائد تطبيق فلسفة الجودة في التعليم العالي:

إنالمتتبّع لمسار تطور التعليم العالي من مرحلة لمرحلة يكتشف مدى الصراع لبلوغ الآمال الذي ترجو المؤسسات التعليمية تحقيقها من طلبة وأساتذة وإداريين.وبحسب التطورات الحالية والثورة المعلوماتية لن يتأتى ذلك إلا بمطمح ما يسمى بالجودة، والتي يجب الأخذ بها وتبنيها كفكر ومنهج يثمر عّما يأتي:

- توسيع أفق القيادة الإدارية العليا بحيث يصبح كل تفكيرها في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات ممتازة.
- المحافظة على حيوية وسمعة المؤسسة التعليمية من خلال التطوير والتجديد والتحسين المستمر والتعليم والتدريب والتكيف مع المتغيرات البيئية الجامعية.
- تقوية مركز المنافسة للمؤسسة التعليمية من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية في الوقت المناسب لكسب رضا وثقة العملاء بالتميز على المنافسين.
- تبنّي المشاركة الجامعية بتحسين الأداء والإنتاجية من خلال تبنّي أسلوب فرق العمل.

- تحسين رضا الطلاب وزيادة ثقتهم بمستوى جودة خدمة التعليم المقدمة لهم من قبل الكليات الجامعية.
- تحقيق رضا أعضاء هيئة التدريس والإداريين وتطوير كفاءة أدائهم من خلال ورشات عمل وبشكل منظّم.
- تحقيق متطلبات سوق العمل من خلال تلبية احتياجاتهم من مخرجات التعليم المطلوبة من الشركات ومؤسسات العمل في المجتمع.
- تعظيم دور الجامعة وتحسين مركزها التنافسي بين الجامعات المحلية والعالمية، بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وتطوير المجتمع المحيط بالجامعة.
- تحسين جودة الخريجين من الجامعات بما يساهم في زيادة الطلب على مخرجات الجامعات.
- تكوين ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، هدفها التحسين باستمرار في جميع أقسام الكليات.
- إبراز العمل الجماعي وتحسين الاتصالات وبناء الإحساس بالولاء للجامعة، والشعور بالمسؤولية لجميع العاملين بالمؤسسة الجامعية (بوعشة، 2000، ص 33).

2-تحديات تطبيق الجودة بالتعليم العالي: تواجه مسألة تحسين جودة التعليم العالي عدة عراقيل تحدّ من الوصول إلى الأهداف المرجوة، وتصّعب الطريق للوصول إلى تحقيق نظام الجودة خاصة بقطاع التعليم العالي.وسنحاول وضع النقاط على الحروف وتحديد التحديات الحقيقية التي سنكشف الستار عنها من خلال العناصر التالية:

- غياب ثقافة الجودة بالتعليم العالي:إن المتتبع لمسار التعليم العالي في الجزائر يدرك أن عنصر الجودة لم يكن هدفا معلنا في سياسة الجامعة، وبالتالي لم يكن مؤشر قياس نجاعة وفعالية المؤسسة الجامعية.

فكل المؤشرات الدالة على كفاءة المؤسسة موّجهة نحو الكّم (سلامي،عزي،2013، ص 159) ، لا الجودة بسبب التزايد غير المحسوب لأعداد الطلبة الملتحقين بالتكوين الجامعي،حيث أصبح قبول الطلبة وسيلة تلجأ إليه الجامعة لجلب الترضية الاجتماعية (العلجة،2013، ص34- 35).

- ضعف عملية التأطير الخاصة بالأستاذ الجامعي والتي تتمحور في:
- النشاطات المقامة من أجل التكوين في الجامعات الجزائرية عبارة عن تجارب ذاتية، غالبا ما تخلق تفاوت بين التكوين النظري في الدراسات ما بعد التدرج والاكتساب الفعلي للبيداغوجيا من أجل

التدريس. ولا يتم إعداد الأستاذ الجامعي في الجزائر لمهنة التدريس تربويا ومهنيا، والذي يحدث هو أنه أثناء التحاق الطالب ببرنامج الماجستير أو الدكتوراه يتلقى دروسا متعلقة بالجانب النظري في غياب الشق الميداني والعملي، فلا وجود لدورات أو ورشات حول هذا الموضوع، و كذلك التنظيم المعمول به حاليا في الجامعة الجزائرية لا يلزم الأستاذ على تلقي تكوين في أساسيات التدريس قبل التحاقه بالمهنة.

- ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل التي تعود إلى تدنّي مستوى المعارف المحصلة والتأهيل المتخصص وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، وهي المتطلبات الأساسية التي يفترض أن تتوفر في المخرجات الجامعية، لكن ما نلاحظه هو مخرجات في تخصصات لايحتاجها سوق العمل.
- تعليم يطغى عليه أسلوب التلقين وليس المقاربة بالكفاءات كما هو موجود عالميا.

الخاتمة:

من خلال كل ما تّم طرحه نستنتج أن مصطلح الجودة مصطلح عميق بالمفهوم والذي يمس كل الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية والتنموية، ومفهوم الجودة فلسفة ينبغي على كل شخص يسعى للرقي والتميز في كل المجالات اتخاذه نمطا ينبغي العيش عليه والنمو من خلاله سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات. ومن خلال هذه الدراسة نستنتج ما يأتي:

- الجودة في التعليم العالي مفهوم ينبغي على المؤسسات التعليمية إتباعه سواء من حيث الطاقم الإداري أو الهيئة التدريسية أو الطلبة وحتى أبسط عامل.
- لبلوغ درجة الجودة الشاملة ينبغي الالتزام بمجموعة من المعايير أو المداخل لتحقيق الغاية والهدف الأسمى ألا وهو استمرارية الرضا.
- من أهم أهداف ومظاهر ومطالب الجودة بالتعليم العالي، التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية وبين سوق العمل.
- المحافظة على استمرارية الجودة والتميز هي أهّم سمة من سمات نجاح المؤسسات التعليمية.
- لتحقيق أي تنمية في أي قطاع لابّد من الالتزام بالجودة ومتطلباتها لتحقيق منافع للمجتمع والوطن.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- أحمد إبراهيم أحمد، **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.
- امسلم أحمد الجعباري، **متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر: عينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم الخمس ومسلاتة بجامعة المرقب**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع للبحث العلمي في العصر الرقمي،مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية بلندن ومركز الاحتواء الاجتماعي بقطر،15-16 مارس 2015.
- أحمد الخطيب ورداح الخطيب،**الإعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية**.
- القرار الوزاري رقم 739المؤرخ في 18أكتوبر 2010 المتضمن هيكلة اللجنة الوطنية للتقويم (CNE) .
- بن اعمارة منصور ،**الإبداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي**،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي :الابداع والتغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة ،المنظم من قبل :كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار، عنابة ، بتاريخ:18 -19ماي 2011.
- حاجي العلجة ،**جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق :دراسة تحليلية تقييمية للاصلاحات الجديدة ل.م.د**، مجلة **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**،العدد 10،جوان 2013.
- حبيبة شهرة، **فجوة البحث العلمي بين الغرب و العرب**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع: للبحث العلمي في العصر الرقمي، مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية بلندن والمركز الاحتواء الاجتماعي دولة قطر، يومي 15-16مارس 2015.
- دلال سلامي و إيمان عزي، **تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**،جامعة الوادي،العدد الثالث، ديسمبر 2013.
- راضية بوزيان، **واقع تطبيق ادارة الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية**، في الملتقى الدولي الاول حول رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي، جامعة 20 اوت 1955، يومي 20 و 21 نوفمبر 2010.
- رزق الله حنان" **أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة :دراسة ميدانية لعينة لكليات جامعة منتوري قسنطينة "**،مذكرة ماجستير ،شعبة :تسيير مؤسسات ،تخصص: تسيير الموارد البشرية،جامعة:منتوري قسنطينة،2010.

- زين الدين بروش ويوسف بركان ، **مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق** ،ورقة مقدمة في :المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي ،2012.
- شفيق رضوان، **السلوكية و الإدارة**، الطبعة الثانية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2002.
- عماد أبو الرب وآخرون، **ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي** ،ط1، عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2010.
- محمد بوعشة ،**أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي:بين الضياع وأمل المستقبل** ، بيروت: دار الجبل،2000.
- محمود شحماط، **المخل إلى العلوم الإدارية- أسس و مبادئ علم الإدارة العامة**، دار العلوم، الجزائر ،2010.
- يوسف أحمد أبو فارة، "دراسة تحليلية لواقع ضمان الجودة بجامعة القدس" في كتاب: الجودة في التعليم- دراسات تطبيقية، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2008.
- **ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية**
- Isabelle POULIQUEN, "La Place Des Demarches Qualities Dans L'enseignement Supérieur", Actes Du Colloque Internationale Sur Les Enjeux De L'assurance Qualité Dans L'enseignement Supérieur , Université De Skikda, Novembre.
- Philippe DETRIE, Conduire une Démarche Qualité, Paris: éditions d'organisation, 4 eme édition, 1998/ 2001,
  Hervé CELLIER, "Démocratie D'apprentissage : Invariants De La Qualité" , Actes du colloque internationale sur la Démarche Qualité dans L'enseignement Supérieur :Notions, Processus, Mise En OEuvre , Université De Skikda, Novembre, 2012.
- Mohamed BOUABAZ Et Mourad MORDJAOUI "Méthodes Mathématiques D'analyse De La Qualité Dans L'enseignement Supérieur : Essai A Base De Cas", Actes Du Colloque International sur la démarche qualité dans L'enseignement Supérieur : Notions, Processus, Mise En Œuvre
- **Conseil supérieur de l'éducation du Québec** , " L'assurance Qualité A L'enseignement Universitaire : Une Conception A Promouvoir Et A Mettre En OEuvre ", 2012.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 -2015) في إطار منحنى فيليبس

Analyze and measure the relationship between the inflation rate and the unemployment rate in Algeria during the period (1970 - 2015) Under Phillips Curve

د. بوالكور نورالدين، سكيكدة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(12 /2017/01)، تاريخ التقييم:(13 /2017/02)، تاريخ القبول:(09/ 2017/04)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و قياس العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2015)، باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بين معدلات التضخم و البطالة.

و قد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين معدل التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015) علاقة عكسية، مما يسمح بتطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، إذ من خلال ذلك توصلنا إلى أن: الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015) هو 18.75 مهما ارتفع معدل التضخم. كما أن الانخفاض في معدل البطالة بـ: 0.0412 نقطة في المتوسط، يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنقطة واحدة في المتوسط. ضف إلى ذلك أن انخفاض معدل البطالة بـ: 0.177 % في المتوسط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ: 10%.

الكلمات المفتاحية: معدل البطالة، معدل التضخم، منحنى فيليبس، الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

Abstract

This study aims to analyze and measure the relationship between the inflation rate and the unemployment rate in Algeria during the period (1970 - 2015), using the Phillips methodology in the relationship between inflation and unemployment analysis. The study found that the relationship between inflation and unemployment in Algeria during the period (1970 - 2015) is an inverse relationship, allowing the application of Phillips Curve on the Algerian economy during the study period, as through it we determined that: the minimum that does not decline below the unemployment rate in Algeria during the period (1970 - 2015) is 18.75 whatever inflation rate rose. The decline in the unemployment rate that: 0.0412 points on average, accompanied by a rise in the inflation rate by one point on average. Add to that the decline in the unemployment rate in: 0.177% on average lead to higher inflation rate to 10%.

Key words: unemployment rate, inflation rate, Phillips curve, the index of consumer prices

مقدمة:

لقد كان للترابط مابين التضخم والبطالة اثر واضح في المستويات الفكرية و القياسية و التطبيقية الاقتصادية، و في هذا الإطار يعد منحنى فيليبس الآلية المعبرة عن ترابطهما من جهة و الأكثر جدلا ما بين الباحث و الاقتصاديين من أهل الاختصاص، لكونه من السياسات المهمة لواضعي السياسات الاقتصادية، وأداة بيد الدول المختلفة لمواجهة أي من الظاهرتين.

إن المفتاح الأساس في تحليل منحنى فيليبس يبرز من خلال المقايضة مابين البطالة والتضخم، بمعنى انه كلما ارتفع معدل التضخم سيرتفع الناتج و ينخفض معدل البطالة، في حين أن هناك من يعتبر أن انتقال منحنى فيليبس يحدث بسبب التوقعات التضخمية لأن البطالة من وجهة نظرهم هي عند المعدل الطبيعي لها في الأجل القصير، ولما كان تأثير التوقعات التضخمية على الأسعار فقط، يصبح المنحنى يحمل مفهوم الحياد النقدي في الأجل الطويل، أي يكون في شكل خط عمودي. و بين هذا و ذاك نجد أن ما هو متفق عليه بين الباحث و الاقتصاديين، أن التضخم و البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه الدول، نظرا لما يشكلانه من تحدي كبير لها في ما يخص تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة متوازنة و مستدامة، بحيث تواجه الدول التي تعاني من التضخم و البطالة في كثير من الأحيان العديد من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية، و تتحمل تكاليف كبيرة اقتصادية و اجتماعية، مما يجعل أمر معالجتهما ضرورة لا مناص منها من قبل مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من الدول الأخرى من معدلات التضخم و البطالة المرتفعة، و من أثارهما السلبية العديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث نجد أن هناك عوامل عديدة و متشابكة تقف وراء هاتين المشكلتين، و مخاطر كبيرة انعكست على كل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية دون استثناء، و ساهمت بشكل كبير في هدر الإمكانيات الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية و في انعدام الكفاءة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، لذا ينبغي الإسراع في وضع الخطط و البرامج التي من شأنها معالجة هاتين المشكلتين، ووضع حد للمخاطر و للآثار السلبية الناجمة عنهما. و عليه هل ينطبق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية و هي أن:

هناك علاقة عكسية ما بين معدل البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2015).

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

. اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين معدل البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2015).

. إبراز أهم أساليب و أدوات القياس الاقتصادي، و النماذج القياسية و الطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل منحنى فيليبس.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها عالجت أهم المواضيع التي تحظى باهتمام واسع اليوم في العالم، و يرجع هذا الاهتمام إلى ما يفرضه كل من التضخم و البطالة من تكاليف اجتماعية و اقتصادية على الأفراد و المؤسسات، فمشكلة التضخم و البطالة هي مشكلة إنسانية عالمية، تستهدف الحياة و الإنسان و البيئة، و هما يدخلان ضمن الكوارث العامة التي تصيب الإنسان. ضف إلى ذلك أن مشكلتي التضخم و البطالة تحظى باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات الاقتصادية، و بالتالي فإن الأهمية تنبع من مدى حاجة جميع الدول لمعالجة مشاكل الاقتصاد الكلي والمتمثلة بالدرجة الأولى مشكلتي البطالة و التضخم.

الدراسات السابقة:

نتعرض في هذا الجزء لأهم الدراسات التي عالجت العلاقة بين البطالة و التضخم في العالم و أهم هذه الدراسات نجد:

. **دراسة (Linzer, 2005)**، قامت هذه الدراسة بتطبيق مفهوم منحنى فيليبس لفحص مشكلة تبادلية : تضخم البطالة في المنطقة الأوربية .أهم نتائج الدراسة أشارت إلي أن مؤسسات سوق العمل وتقلبات الاقتصاد الكلي يعكسان حجم المعدل الطبيعي للبطالة، فزيادة(1%) في فجوة البطالة تؤدي إلي انخفاض بنسبة (0.2%) في معدل نمو الأجور .أيضا أن مرونة الأجور تزيد مع ارتفاع معدلات التضخم فإن الأجور تستجيب بصورة قوية مع انحراف معدل البطالة من مكانه الطبيعي .كما توصلت الدراسة إلى أن الأجور تستجيب بنسب ضعيفة عندما يكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي مقارنة به حينما يكون أدنى من المعدل الطبيعي.

. دراسة (Rehman Khattak, Muhammad Tariq, 2012)، حول سعر الصرف الحقيقي في باكستان في إطار منحنى فيليبس خلال الفترة (1973 . 2008) باستخدام نماذج و تقديرات الاقتصاد القياسي، حيث عالجت فيما إذا كان سعر الصرف الحقيقي يؤثر على التضخم في باكستان، و قد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض قيمة سعر الصرف الحقيقي رفعت التضخم في باكستان، وعلاوة على ذلك، تبين أن الإنتاج والمعروض النقدي لها علاقة إيجابية مع التضخم .إضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى أن الأداء الاقتصادي في الماضي له أثار إيجابية على التضخم، كما أن التغييرات في نظام سعر الصرف تفسر التضخم في باكستان.

. دراسة (Zdravko Sergo, and all, 2012)، حول ثبات منحنى فيليبس حالة كرواتيا خلال الفترة (1994 . 2010)، وكان الهدف من هذه الدراسة هو شرح استقرار توقعات العلاقة لمنحنى فيليبس بين البطالة والأجور في كرواتيا. و قد توصلت الدراسة إلى أن: تثبيت سعر الصرف هو إستراتيجية خطيرة جدا

للسيطرة على معدلات التضخم و البطالة في المدى الطويل، لذلك على السياسة النقدية في كرواتيا أن تسمح بانخفاض قيمة العملة الكرواتية بدلا من ربط سعر الصرف العملة الكرواتية باليورو، كما أظهرت الدراسة إلى أن أسباب البطالة في كرواتيا وقعت لأسباب هيكلية، وليس بسبب انخفاض في معدل التضخم، وبالتالي فإن منحنى فيليبس لم يعد صالحا للتطبيق في كرواتيا، و عليه فإن الاعتماد على ثبات منحنى فيليبس في وضع أهداف السياسة النقدية في كرواتيا أمر مشكوك فيه.

. (دراسة العثماني، 2013)، تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور في السودان للفترة (1970. 2009)، هذه الدراسة أظهرت أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الأجور واتجاه العلاقة بينهم .قامت الدراسة بصياغة نموذج قياسي آني ضم خمس معادلات تخص المتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث استخدمت في ذلك طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل. أوصت الدراسة بالاهتمام بالبطالة لأثرها السالب على الاقتصاد و ربط زيادة الأجور بزيادة الإنتاج، عدم تمويل الزيادات في الأجور تمويلا تضخميا لأن ذلك يؤدي إلي زيادة الأسعار وبالتالي ارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي يقود إلي تآكل الأجور.

. دراسة (Patrick Nub, Hyunjoo Kim Karlsson, 2013)، حول التحليل التجريبي لمنحنى فيليبس لاستكشاف سلسلة زمنية في ألمانيا خلال الفترة (1970 . 2012)، حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف العلاقة بين التضخم والبطالة في ألمانيا من خلال أساليب التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه ليس هناك علاقة سلبية في المدى القصير بين التضخم والبطالة، وبالتالي على المدى القصير منحنى فيليبس هو أداة غير مناسبة لاتخاذ القرارات السياسية في ألمانيا، وعلاوة على ذلك، هناك علاقة سلبية في المدى الطويل بين التضخم والبطالة، والتي يمكن تفسيرها بجمود الأجور الاسمية غير المتماثلة، كما تفسر هذه النتيجة الارتفاع الدائم لمعدل التضخم في ألمانيا، و الآثار المترتبة عن سياسات استهداف التضخم.

. دراسة (Manoj Kumar, Vashist, 2013)، حول دراسة تطبيقية لمنحنى فيليبس في الهند خلال الفترة (1951 . 2007) باستخدام اختبارات جذر الوحدة، التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، و قد توصلت الدراسة إلى أن التضخم المتوقع هو أقل بكثير من واحد ويختلف عن الصفر،و بالتالي فإن الأجور والأسعار ليست لزجة، مم يمنح إمكانية المفاضلة بين الأسعار والبطالة الأمر الذي يدعم فرضية وجود منحنى فيليبس في المدى القصير على مستوى الاقتصاد الهندي، كذلك توصلت الدراسة إلى أن الهند يمكن أن تقلل من البطالة غير الطوعية من خلال نمو اقتصادي أسرع وشامل، دون أن تواجه مشكلة التضخم.

أما فيما يتعلق بالسببية فقد توصلت الدراسة إلى: أن السببية تنطلق من فجوة الناتج إلى التضخم و ليس العكس، وبالتالي هناك سببية أحادية الاتجاه بين التضخم وفجوة الناتج. من جهة أخرى وجدت الدراسة، أن الفجوة في معدلات نمو الناتج تسبب التضخم، و التضخم يسبب فجوة معدلات نمو الناتج . وبالتالي هناك سببية ثنائية الاتجاه بين التضخم والفجوة في معدلات نمو الإنتاج.

. (دراسة الزروق، 2014)، تطرقت إلى دراسة تطبيقية لمنحنى فليبس في السودان للفترة (1945. 2000)، حيث حاولت تطبيق مفهوم نظرية فليبس حول العلاقة بين معدل تضخم الأجور الاسمية، البطالة، ومعدل نمو الأسعار في السودان للفترة (1945. 2000)، اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى لبيانات تخص الأجور، الأسعار، والبطالة .كانت نتائج الدراسة متسقة مع النظرية الاقتصادية ومع فروض الدراسة التي تعكس وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والأجور، وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى نمو الأسعار والأجور الحقيقية .تشير الدراسة إلى ضرورة قيام الدولة بعلاج السياسات الاقتصادية التي تسببت في ارتفاع معدلات التضخم وضعف الإنتاج وذلك للحد من مشكلة تصاعد معدلات البطالة عن طريق التوجه نحو الاستثمار في كافة قطاعات الاقتصاد لاستيعاب فائض العرض من العمل.

. (دراسة العايد، 2014)، تطرقت إلى دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق للفترة (1991. 2011)، ركز على الدراسة على الدراسة التي قام ألبان ويليلم فيليبس وتطبيقها على الاقتصاد العراقي وتقدير معادلة منحنى فيليبس باستخدام بيانات حول المعدلين في العراق للفترة (1991. 2002) إذ اتضح من خلال الدراسة إمكانية تطبيق منحنى فيليبس في الفترة(1991. 2002) وبالتالي يمكن أن تتبع سياسات معينة في التقليل البطالة وجعل معدل التضخم ضمن الحدود المرغوب بها. أما الاقتصاد للفترة (2003 . 2011) يتخبط في ظواهر الركود التضخمي (العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة طردية) حيث يعاني الاقتصاد العراقي في الفترة المذكورة من اختلالات هيكليه في بنية القطاعات السلعية وتراجع دورها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل مكونات قوة العمل المتاحة ففي الوقت الذي يساهم فيه قطاع النفط لوحده بنسبة تقارب 70 % في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نجده لا يساهم في تشغيل مكونات قوة العمل إلا بنسبة لا تتجاوز 2% منها مما يعني إن 98 % من قوة العمل المتاحة باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى نسبة مساحتها 30 % في تكوين ذلك الناتج الآمر الذي يشير إلى آن الاقتصاد العراقي بات اقتصاد خدميا هش التكوين وان حالة التضخم فيه قائمة على أساس تفوق قوى الطلب الكلي إ إزاء تراجع قوى العرض الكلي للقطاعات السلعية غير النفطية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

. دراسة (PHILIP, 2014)، حول العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة في ماليزيا مع التركيز بشكل خاص على الإعلان النقدي **خلال الفترة** (1980 . 2011)، كما أن هده الدراسة ننظر في شكل منحنى فيليبس في الاقتصاد الماليزي وكيفية تأثير الإعلان النقدي على منحنى فيليبس ، و قد توصلت الدراسة إلى أن البطالة على المدى البعيد لا يمكن أن تبقى ثابتة كما تقول النظرية الاقتصادية في حالة اقتصاد ماليزيا، إذ توصلت الدراسة إلى وجود منحنى فيليبس في المدى القصير و عدم تأكد وجوده في المدى الطويل في ماليزيا، كما توصلت إلى أن السياسة النقدية تؤثر على البطالة أكثر من تأثيرها على التضخم.

. دراسة (Lu Yanga, Shigeyuki Hamori, 2014)، حول تحليل منحى فيليبس في الاقتصاد الأمريكي و الكندي باستخدام نماذج GARCH خلال الفترة (1985 . 2012)، و قد أظهرت النتائج التجريبية أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة هو سلبي خلال فترات الركود ولكن يكون إيجابي

خلال فترات الازدهار، على سبيل المثال، فقاعة تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1995 . 1999)، و فقاعة في كندا (1985 . 1989)، أظهرت إيجابية الارتباط بين معدل التضخم و معدل البطالة.

. دراسة (Al-zeaud, Al-hosban, 2015)، حول فيما إذا كان منحنى فيليبس موجود فعلا في الأردن دراسة تجريبية خلال الفترة (1976 . 2013)، باستخدام اختبارات جذر الوحدة، اختبارات التكامل المشترك، و نموذج تصحيح الخطأ VECM، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية وغير خطية بين البطالة والتضخم، إذ قدرت مرونة التضخم فيما يتعلق البطالة لتكون 3.779٪ و 11.077٪ على التوالي، وقدرت نسبة البطالة فيما يتعلق التضخم لتكون -0.23٪ و- 0.02٪ على التوالي، لذلك تثبت هذه الدراسة التجريبية وجود منحنى فيليبس في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة.

الجانب النظري للدراسة:

المحور الأول: منحنى فيليبس:

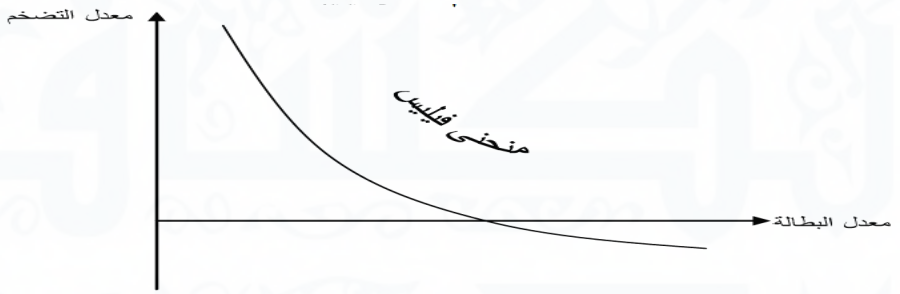
تعود جذور منحنى فيليبس إلى تحليل هيوم عام 1741 الذي بين أن تغيرات الأجور والأسعار ستكون سبباً قي تغير مستويات الإنتاج والبطالة بشكل واضح.

وفي عام 1926 فسر الاقتصادي الأمريكي أرفينج فيشر سلوك الأجور النقدية مشيراً إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة في حين ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد، أطلق على تحليله اسم أثر فيشر.

ثم طور الاقتصادي البريطاني ألبان ويليام فيليبس في عام 1958رسماً بيانياً يصور علاقة - وليس قانون -تنص على انه كلما انخفض معدل البطالة في الاقتصاد زادت نسبة التغير في الأجور التي تدفع لليد العاملة في ذلك الاقتصاد ، أطلق على هذه العلاقة اسم منحنى فيليبس هذا المنحنى يعرض المعدل السنوي للنمو في الأجر الاسمي أو تضخم الأجور في الاقتصاد البريطاني للمدة من (1861 - 1957)، مقابل معدل البطالة ووجد أن العلاقة عكسية ، وقد أكد ذلك لعدد من البلدان الأخرى.

واستمرت التفسيرات المبكرة في هذه العلاقة العكسية أو المقايضة التي تركز على حالة سوق العمل التي تفسر تغيرات الطلب الكلي (مجموع ما يطلبه الناس من السلع والخدمات)، بحيث ارتفاع البطالة يعني ضعف الطلب على السلع ، وضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي وهذا بدوره يعني إن الإرباح متدنية ولا يغري بزيادة الأجور والعكس مع ارتفاع الطلب الكلي، فأن المنتجين يوظفون المزيد من القوى العاملة ليتمكنوا من زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمل تتسبب في رفع أجور العمال وهذا بدوره يعمل على ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا يتسبب في رفع أسعار المنتجات من سلع وخدمات.(الهلال، الجنان، 2010، 98). و قد تم تمثيل تلك العلاقة لمنحنى فيليبس كما يلي:

الشكل رقم (01): الشكل العام لمنحنى فيليبس



المصدر: هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984 - 2010)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة الواد، الجزائر، 2014، ص، 10.

ويمكن وصف العلاقة الموجودة في منحنى فيليبس بالعلاقة الجبرية التالية:

حيث أن:

g_w: تشير إلى معدل تضخم الأجور.

W: تشير إلى الأجور في فترة زمنية معينة.

W_{-1}: تشير إلى الأجور في فترة زمنية سابقة.

1 . منحنى فيليبس و مشكلة الكساد التضخمي:

لقد سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي، هذه الظاهرة كما يوحى الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم. في بداية السبعينات وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايد معا أي ما كان مفترض من أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم لم يعد موجودا وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم .الأمر الذي شد انتباه الاقتصاديين ودعى إلى مزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة.

.ظهرت العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة من أهم هذه الأسباب أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص العرض الكلى من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة .توصل فيلبس إلى شكل النموذج:

حيث:

$\frac{w^*}{w}$: معدل نمو الأجور الاسمية.

$\frac{u_t^*}{u_t}$: معدل نمو البطالة.

$\frac{p^*}{p}$: معدل نمو الأسعار. (الفرق بين التضخم المستورد و التضخم المحلي).

استخدم في ذلك الانحدار الخطي عن طريق استخدام المتوسطات:

وبتقدير الدالة بعد تحويل الشكل الأول إلى دالة خطية باستخدام اللوغريتم أضحت النتيجة:

هذه النتيجة تشهد على صحة العلاقة العكسية بين البطالة والأجور. (الزروق، 2014، 155).

2 . تقدير دالة منحنى فيليبس:

تفترض الدالة وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم أذا يستخدم الانحدار غير الخطي البسيط في قياس علاقة غير خطية بين متغيرين أحدهما تابع Y و الأخر مستقل X، ومن الممكن استخدام ما يسمى محولات بوكس-كوكس Box-Cox Transformations لتحديد الصيغ المختلفة التي يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية البسيطة بين Y و X. ولتوضيح ذلك نفترض أن الصيغة العامة للعلاقة بين X و Y كما يلي:

$$\mathbf{Y^{\lambda 1} = a_0}$$

حيث أن:

$$\mathbf{Y^{\lambda 1}} = \begin{cases} \frac{\mathbf{Y^{\lambda 1}-1}}{\boldsymbol{\lambda 1}} & \textbf{for } \boldsymbol{\lambda 1 \neq 0} \\ \mathbf{Ln\ Y} & \textbf{for } \boldsymbol{\lambda 1 = 0} \end{cases}$$

$$\mathbf{X^{\lambda 2}} = \begin{cases} \frac{\mathbf{X^{\lambda 2}-1}}{\boldsymbol{\lambda 2}} & \textbf{for } \boldsymbol{\lambda 2 \neq 0} \\ \mathbf{Ln\ X} & \textbf{for } \boldsymbol{\lambda 2 = 0} \end{cases}$$

ومن ثم فإن هناك حالات كثيرة تصف العلاقة بين X و Y وفقا للمحولين السابقين. فبالنسبة للعلاقة الخطية نجد أنها تحدث عندما $\boldsymbol{\lambda 1 = \lambda 2 = 1}$، وبتعويض القيمتين في محولي بوكس-كوكس نجد أن العلاقة بين X و Y تأخذ الصيغة التالية:

أما إذا كانت $\boldsymbol{\lambda 1 = 1}$ و $\boldsymbol{\lambda 2 = -1}$، و بالتعويض في محولي بوكس كوكس نحصل على المعادلة السابقة في الصورة التالية والمسماة علاقة التحويل لمقلوب:

$$Y = \alpha + \beta\left(\frac{1}{X}\right) + u \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$

ومع إهمال الحد العشوائي u يتضح أن ميل هذه العلاقة متغير وليس ثابتا، ومن ثم فهي تعبر عن علاقة غير خطية حيث: $\frac{dY}{dX} = -\frac{\beta}{X^2}$.

ويمكن تقدير الصيغة 1 عن طريق القيام: أولا بالحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل حيث X \1 =*X، ثم استخدام الصيغة التالية في التقدير(العايد، 2014، 160 161):

المحور الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2015).

يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية و هي:

1. المرحلة الأولى (1970 ـ 1989): لقد حاولت الدولة الجزائرية إصلاح القطاعين الصناعي و الزراعي خلال هذه الفترة من خلال تبني برامج اقتصادية ثلاثية و رباعية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي و التحكم في معدلات البطالة، كما سعت بعد ذلك إلى إحداث إصلاحات هيكلية خلال الفترة بعد الأزمة النفطية عام 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة النبي تميز الاقتصاد الجزائري و ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، و رغم هذه المجهودات المبذولة من قبل الدولة بهدف التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة خلال هذه الفترة، إلا أن مستوى معدلات البطالة في الجزائر بقي مرتفع حيث بقي يتراوح بين 23.59% و 14.29%، و تعتبر هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بحجم المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى تراجع كبير في حجم الاستثمارات، وانخفاض أسعار النفط أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل. (زيرمي، 2011، 231).

2. المرحلة الثانية (1990 ـ 2000): عرفت الجزائر في هذه المرحلة تزايدا مستمرا في معدل البطالة، حيث انتقل من 19.79% عام 1990 إلى 29.50% عام 2000، و يفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب، انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خوصصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة،

بالإضافة إلى ما رأينا من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض كما رأينا في المطلب السابق، إلى قبول جملة من الشروط المملاة من هذا الأخير، تتمثل أهمها:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي.
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- التقليص من عجز الموازنة العامة و ذلك بتخفيض النفقات العامة.

لقد كان الشرط المتعلق بتخفيض الإنفاق العام من أهم الشروط التي ركز عليها صندوق النقد الدولي و نحن نعلم أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي و من ثم خلق فرص التشغيل، خاصة في مثل حالت الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك الفترة. (المقراني، 2015، 105 . 106)

2. المرحلة الثالثة (2001 . 2015): عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضا كبيرا و متتاليا، فقد انتقلت من27.31% عام 2001 إلى 9.83% عام 2013 ، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها و تحقيقها، و من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي، و من ثم خلق فرص عمل جديدة. إضافة إلى هذه البرامج و المخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزرة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب.

و من بين هذه الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة، و التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة نجد:

- برنامج تشغيل الشباب.
- جهاز الإدماج المهني للشباب.
- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.
- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.
- عقود ما قبل التشغيل.
- برنامج القرض المصغر.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (المقراني، 2015، 107 . 108).

و الجدول الأتي يعكس كل ما تم ذكره في التحليل السابق أعلاه كما يلي:

الجدول رقم (01): تطورمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2015)

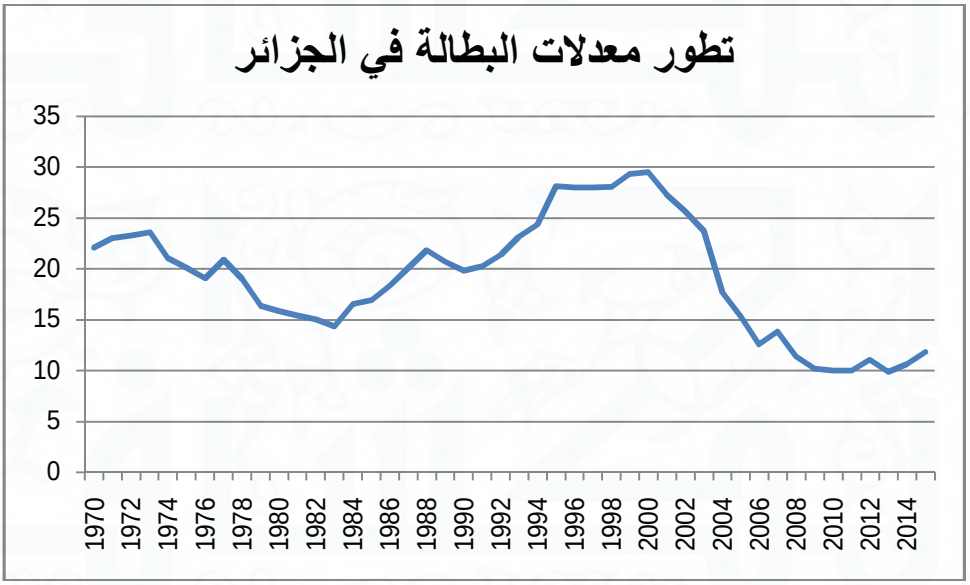
السنوات	معدلات البطالة في الجزائر (UN) (نسبة مئوية)
1970	22,05
1971	23,01
1972	23.25
1973	23,59
1974	21
1975	20,05

1976	19,02
1977	20,87
1978	18,94
1979	16,30
1980	15,79
1981	15,39
1982	15,00
1983	14,29
1984	16,54
1985	16,90
1986	18,36
1987	20,06
1988	21,80
1989	20,68
1990	19,76
1991	20,26
1992	21,37
1993	23,15
1994	24,36
1995	28,11
1996	27,99
1997	27,96
1998	28,02
1999	29,29
2000	29,50
2001	27,31
2002	25,66
2003	23,72
2004	17,66
2005	15,27
2006	12,51
2007	13,79
2008	11,33
2009	10,17
2010	9,96
2011	9,97
2012	11,00
2013	9,83
2014	10,60
2015	11,76

المصدر: من إعداد الباحث

من أجل توضيح أكثر لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2015) نستعين بالمنحنى البياني الأتي:

الشكل رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01).

المحور الثالث: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2015).

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بأنها متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، فهي نسبية كونها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى بسنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة. و بما أن الاهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، فإن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الذي يعني قياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى أخر، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع و الخدمات مقارنة بزمن معطى، بحيث يعبر التغير الحاصل في الرقم القياسي بين سنة و أخرى عن معدل التضخم. (المقراني، 2015، 109). الجدول التالي يبين لنا قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك المسجلة خلال الفترة (1970 . 2015) مقارنة بسنة الأساس 2001، و معدلات التضخم السنوية المصاحبة له، كما يلي:

الجدول رقم (02): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك و التضخم في الجزائر للفترة (1970 - 2015)

السنوات (سنة الأساس 2001)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (INF) نسبة مئوية
1970	3.89	4.8
1971	4.00	2.8
1972	4.16	4
1973	4.45	6.9
1974	4.57	2.8
1975	4.97	8.6
1976	5.38	8.3
1977	5.97	11
1978	6.90	15.6
1979	7.62	10.4
1980	8.32	9.2
1981	9.54	14.7
1982	10.13	6.2
1983	10.74	6
1984	11.62	8.2
1985	12.84	10.5
1986	14.42	12.4
1987	15.51	7.4
1988	16.42	5.9
1989	17.95	9.3
1990	21.16	16.6
1991	26.64	25.9
1992	35.08	31.7
1993	42.28	20.5
1994	54.54	29
1995	70.79	29.8
1996	84.03	18.7
1997	88.82	5.7
1998	93.26	5
1999	95.68	2.6
2000	95.97	0.3
2001	100	4.2
2002	101.43	1.4
2003	105.75	2.6
2004	109.95	3.6
2005	111.47	1.6
2006	114.05	2.5
2007	118.24	3.5
2008	123.98	4.8

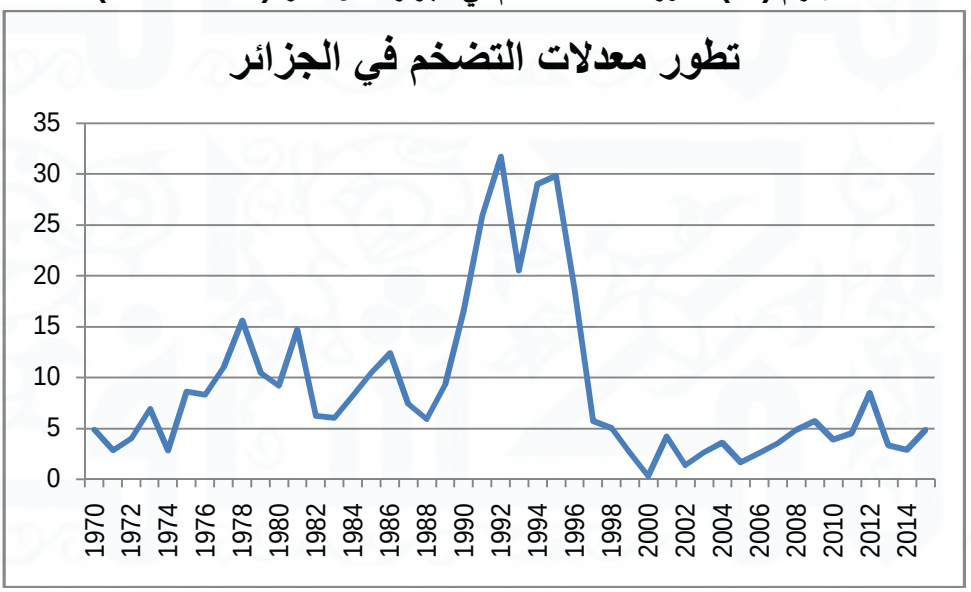
2009	131.10	5.7
2010	136.23	3.9
2011	142.39	4.5
2012	155.10	8.5
2013	160.11	3.3
2014	164.77	2.9
2015	172.65	4.8

المصدر: من إعداد الباحث.

.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم السنوي في بعض الأحيان يكون في حالة زيادة أو الارتفاع و في أحيان أخرى يكون في حالة الانخفاض، و لكنه في حقيقة الأمر يكون دائما موجبا، مما يعني أن المستوى العام للأسعار هي في تزايد مستمر دائما. إذ نجد أن معدل التضخم قد تجاوز 4338.30% في سنة 2015 مقارنة بسنة 1970، الأمر الذي يدل على أن المستوى العام للأسعار قد تضاعفت أكثر من 44 مرة مقارنة بسنة 1970. و الشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم السنوية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2015)

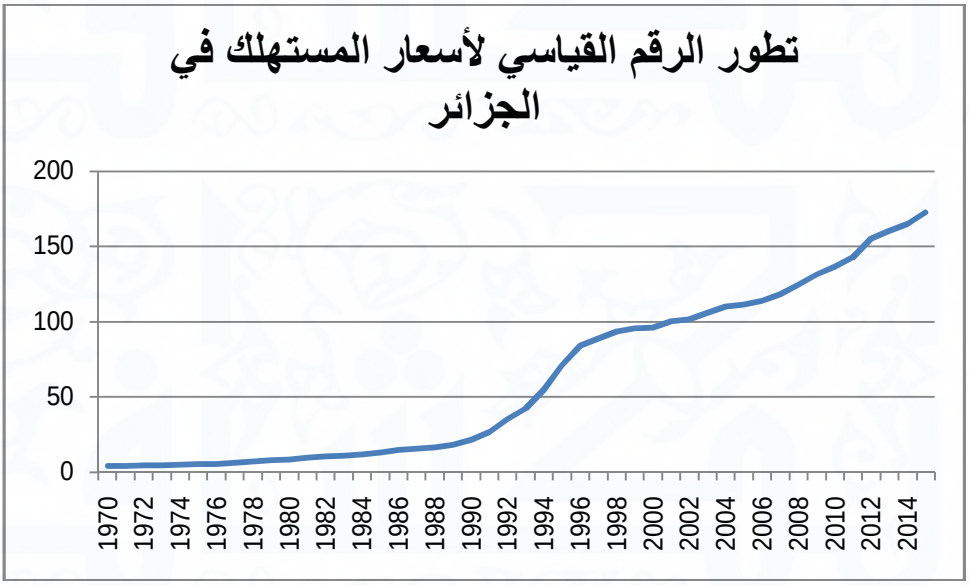


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02).

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن معدل التضخم قد بلغ مستويات عليا أقصاه كان خلال سنة 1992، حيث بلغ أكثر من 30%، و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، و إلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى. ما لحناه أيضا من خلال الشكل

أعلاه هو أن معدل التضخم لم يسجل أي قيمة سالبة، مما يدل على أن المستوى العام للأسعار لم تسجل أي انخفاض في أي سنة مقارنة بالسنة التي قبلها، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم (04): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2015)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02).

الجانب التطبيقي:

المحور الأول:نموذج الدراسة:

اعتمدنا في استنتاج نموذج الدراسة على الصيغة العامة لمنحنى فيليبس، و التي تأخذ الشكل التالي:

$$UN^{\lambda 1} = c$$

إذ أن:

$$UN^{\lambda 1} = \begin{cases} \frac{UN^{\lambda 1}-1}{\lambda 1} & for\ \lambda 1 \neq 0 \\ LnUN & for\ \lambda 1 = 0 \end{cases}$$

$$INF^{\lambda 2} = \begin{cases} \frac{INF^{\lambda 2}-1}{\lambda 2} & for\ \lambda 2 \neq 0 \\ Ln\ INF & for\ \lambda 2 = 0 \end{cases}$$

بالنسبة للعلاقة الخطية نجد أنها تحدث عندما $\lambda 1 = \lambda 2 = 1$، وبتعويض القيمتين في محولي بوكس-كوكس نجد أن العلاقة بين INF و UN تأخذ الصيغة التالية:

أما إذا كانت $\boldsymbol{\lambda 1 = 1}$ و $\boldsymbol{\lambda 2 = -1}$، و بالتعويض في محولي بوكس كوكس نحصل على المعادلة السابقة في الصورة التالية والمسماة علاقة التحويل لمقلوب:

ومع إهمال الحد العشوائي u يتضح أن ميل هذه العلاقة متغير وليس ثابتا، ومن ثم فهي تعبر عن علاقة غير خطية حيث: $\frac{dUN}{dINF} = -\frac{\beta}{INF^2}$.

ويمكن تقدير الصيغة 2 عن طريق القيام بـ: بالحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل حيث:

ثم استخدام الصيغة التالية في التقدير:

المحور الثاني: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1. متغيرات الدراسة:

1.1 معدل البطالة (UN): يعّرف بأنه نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، و إذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار.

2.1. معدل التضخم (INF): يعرف التضخم بأنة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، وينعكس عنة اثأر تلمس كل مستويات الدولة فعلى مستوي المستهلكين يؤثر التضخم على قدراتهم الشرائية

مما ينعكس سلبا على مستوى معيشتهم وبالمثل الشركات الصناعية حيث ترتفع أسعار المواد الخام كذلك على مستوى الدولة حيث تنخفض القوة الشرائية لعملاتها إمام العملات الأخرى. (**العايد، 2014، 165)**

2. حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلان في: معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UN). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1970 ـ 2015).

المحور الثالث: منهجية الدراسة و إجراءاتها:

1. مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UN)) من الجهات المتخصصة مثل صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (1970 ـ 2015).

2. معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS7) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

المحور الرابع: نتائج تقدير العلاقة بين التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2015):

1. حساب معامل الارتباط بين التضخم و البطالة $R^*_{UN\ INF}$**:** بالاستعانة ببرنامج (EVIEWS 7) و باستخدام التطبيق CORRELATION، تحصلنا على النتيجة التالية:

الجدول رقم (03): معامل الارتباط بين معدل التضخم و معدل البطالة

	UN	INF
UN	1	-0.034260
INF	-0.034260	1

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS 7

أي أن معامل الارتباط بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر هو:

أي أن العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة عكسية، و بالتالي فإن منحنى فيليبس يتحقق للفترة المدروسة في الجزائر، و الصيغة الملائمة لتقدير هذه العلاقة هي صيغة التحويلات للمقلوب السابقة.

2. حساب منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2015):

الجدول الأتي يبين نتائج حساب منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015):

الجدول رقم (04): حسابات منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015)

	UN	INF	$INF^* = 1/INF$	$un = UN - \overline{UN}$	$inf^* = INF^* - \overline{INF^*}$	$un\ inf^*$	inf^{*2}
1970	22.05	4.8	0.21	2.85	0.05	0.142	0.0025
1971	23.01	2.8	0.36	3.83	0.2	0.766	0.04
1972	23.25	4	0.25	4.05	0.09	0.3645	0.0081
1973	23.59	6.9	0.14	4.39	-0.02	-0.087	0.0004
1974	21	2.8	0.36	1.8	0.2	0.36	0.04
1975	20.05	8.6	0.11	0.85	-0.05	-0.042	0.0025
1976	19.02	8.3	0.12	-0.18	-0.04	0.0072	0.0016
1977	20.87	11	0.09	1.67	-0.07	-0.116	0.0049
1978	18,94	15.6	0.06	-0.26	-0.1	0.026	0.01
1979	16.30	10.4	0.09	-2.9	-0.07	0.203	0.0049
1980	15.79	9.2	0.10	-3.41	-0.06	0.208	0.0036
1981	15.39	14.7	0.06	-3.81	-0.1	0.381	0.01
1982	15.00	6.2	0.16	-4.2	0	0	0
1983	14.29	6	0.17	-4.91	0.01	-0.049	0.0001
1984	16.54	8.2	0,12	-2.66	-0.04	0.1064	0.0016
1985	16.90	10.5	0.09	-2.3	-0.07	0.161	0.0049

1986	18.36	12.4	0.08	-0.84	-0.08	0.0672	0.0064
1987	20.06	7.4	0.13	0.86	-0.03	-0.025	0.0009
1988	21.80	5.9	0,17	2.6	0.01	0.026	0.0001
1989	20.68	9.3	0,10	1.48	-0.06	-0.088	0.0036
1990	19.76	16.6	0,06	0.56	-0.1	-0.056	0.0001
1991	20.26	25.9	0.04	1.06	-0.12	-0.127	0.0144
1992	21.37	31.7	0.03	2.17	-0.13	-0.282	0.0169
1993	23.15	20.5	0.05	3.95	-0.11	-0.434	0.0121
1994	24.36	29	0.03	5.16	-0.13	-0.670	0.0169
1995	28.11	29.8	0.03	8.91	-0.13	-1.158	0.0169
1996	27.99	18.7	0.05	8.79	-0.11	-0.966	0.0121
1997	27.96	5.7	0.17	8.76	0.01	0.0876	0.0001
1998	28.02	5	0.2	8.82	0.04	0.3528	0.0016
1999	29.29	2.6	0.38	10.09	0.22	2.2198	0.0484
2000	29.50	0.3	3.33	10.3	3.17	32.651	10.0489
2001	27.31	4.2	0.24	8.11	0.08	0.6488	0.0064
2002	25.66	1.4	0.71	6.46	0.55	3.553	0.3025
2003	23.72	2.6	0.38	4.52	0.22	0.9944	0.0484
2004	17.66	3.6	0.27	-1.54	0.11	-0.169	0.0121
2005	15.27	1.6	0.62	-3.93	0.46	-1.807	0.2116
2006	12.51	2.5	0.4	-6.69	0.24	-1.605	0.0576
2007	13.79	3.5	0.28	-5.41	0.12	-0.649	0.0144
2008	11.33	4.8	0.21	-7.87	0.05	-0.393	0.0025
2009	10.17	5.7	0.17	-9.03	0.01	-0.090	0.0001
2010	9.96	3.9	0.25	-9.24	0.09	-0.831	0.0081
2011	9.97	4.5	0.22	-9.23	0.06	-0.553	0.0036
2012	11.00	8.5	0.11	-8.2	-0.05	0.41	0.0025
2013	9.83	3.3	0.30	-9.37	0.14	-1.311	0.0196
2014	10.60	2.9	0.34	-8.6	0.18	-1.548	0.0324
2015	11.76	4.8	0.21	-7.44	0.05	-0.372	0.0025
$\sum$	$\overline{UN} = \sum UN / n = 19.2$	$\overline{INF} = \sum INF / n = 8.23$	$\overline{INF^*} = 0.16$			30.9077	11.0588

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (01) و رقم (02).

حيث:

$$\hat{\beta} = \sum uninf^* / \sum inf^{*2} = 30.9077/11.0588 = 2.7948$$

$$\hat{\alpha} = \overline{UN} -$$

و منه نتحصل على العلاقة المقدرة كما يلي:

و هذه العلاقة تمثل تقدير دالة منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015) ، إذ من خلالها يمكن حساب ما يلي:

. مرونة البطالة بالنسبة للتضخم هي:

$E_{UN\ INF} =$

. ميل العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم كما يلي:

$$\frac{dUN}{dINF} = -\frac{\beta}{INF^2} = -\frac{\beta}{INF^2} = -\frac{2.7948}{(8.23)^2} = -0.0412$$

نتائج الدراسة:

. العلاقة بين معدل التضخم و البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015) علاقة عكسية.

. يمكن تطبيق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 . 2015).

. الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2015) هو 18.75 مهما ارتفع معدل التضخم.

. الانخفاض في معدل البطالة بـ: 0.0412 نقطة في المتوسط، يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنقطة واحدة في المتوسط.

. كما أن انخفاض معدل البطالة بـ: 0.177 % في المتوسط يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ: 10%.

التوصيات:

. تفعيل القطاع الإنتاجي الداخلي و سد النقص في الإنتاج المحلي بدلا من الاعتماد الاستيراد الخارجي المستثير للتضخم، ناهيك على أن تفعيل القطاع الإنتاجي الداخلي يساهم في تشغيل اليد العاملة المحلية و تخفيض معدل البطالة.

. التضخم ليس حبيس العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها فقط، و إنما ينحصر أيضا في حالة القطاعات الاقتصادية و تراجع معدلات الإنتاج فيها أيضا، وبذلك فان التحكم فيه تتطلب العمل على معالجة الاختلال الهيكلي في بنية القطاعات الاقتصادية ورفع درجة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير مناصب عمل جديدة.

. التحرر الاقتصادي المنهجي، من خلال نفي التبعية الاقتصادية بكل أشكالها، سواء النقدية، أو التكنولوجية، مشاركة رأس المال الأجنبي، أو السيطرة على النظام المصرفي المحلي.

. التحرر النقدي، وذلك من خلال إصدار عملة جديدة و هي عملة حقيقية الثمن من الذهب و الفضة، وليست العملة العرفية الثمن مثل الأوراق النقدية للدينار الجزائري المعمول بها حاليا.

. العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة و الصناعة لتقليل المخاطر الداخلية و الخارجية، خاصة و أن القطاع الزراعي هو المسئول عن ظاهرة التضخم في الكثير من الدول النامية من جهة، و هو القطاع القادر على امتصاص معدلات البطالة من جهة أخري.

. مراجعة النقدية في الجزائر، و جعل العرض النقدي يتماشى مع العرض السلعي الحقيقي، و ذلك من كبح جماح التضخم.

قائمة المراجع و المصادر:

. باللغة العربية:

. الديوان الوطني للإحصاء. (ONS)، منشورات باللغة العربية.

. بنك الجزائر،(2014)، تقرير حول الاستقرار المالي و النقدي.

. جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنابي، (2010)، أطروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فيليبس، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢ العدد 2، العراق.

. حميد مقراني، (2015)، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر للفترة (1988 ـ 2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

. زيرمي نعيمة، (2011)، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.

. صندوق النقد العربي، (2013)، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 32.

. عثمان محمد حامد ذو النون، (2013)، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور في السودان دراسة قياسية للفترة (1970 . 2009)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، الديوم السودان.

. علي الحسن محمد نور زروق، (2014)، دراسة تطبيقية لمنحنى فليبس في السودان للفترة (1984 . 2000)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية العدد الثالث عشر، السودان.

. نادية علي العابد، (2014)، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد السادس و الثلاثون، جامعة البصرة، العراق.

. هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله،(2014)، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984 - 2010)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر.

. باللغة الاجنبية:

- Al-zeaud, H., Al-hosban, S., (2015), DOES PHILLIPS CURVE REALLY EXIST? AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM JORDAN, European Scientific Journal edition vol.11, No.10, pp 253 – 275.

-Linzert, Tobias (2005), The Unemployment Inflation Trade - off in the Euro Area. IZA, 53072 Bonn- Germany.

-Lu Yang, Shigeyuki, H., (2014), The Phillips Curve in the United States and Canada: A GARCHDCC, Analysis, Journal of Reviews on Global Economics,, 3, Japan, pp 1 – 6.

-Manoj, K., Vashist, D.C., (2012), AN EMPIRICAL STUDY OF PHILLIPS CURVE IN INDIA, J. Eco. Res., v3i4, India. , pp 10 – 25.

- Naeem, U.R . HK , Muhammad,T., (2012), A Real Exchange Rate based Phillips Curve Model for Pakistan, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 5, Pakistan, pp 112 – 123.

-Patrick, N., (2013), An empirical analysis of the Phillips Curve - A time series exploration of Germany, level and Bachelors Semester :Thesis, School of Businuss and Economics, Linnaeus University, Germany, pp 1 – 25.

-Philip, A. P., (2014), Relation between monetary announcement and Phillips Curve? An empirical study from Malaysia, Theoretical and Applied Economics, Volume XXI, No. 4(593), Curtin University, Sarawak Malaysia, pp 131 – 142.

-Zdravko, S., Darko, S., Ana, T., (2014), STABILITY OF PHILLIPS CURVE: THE CASE OF CROATIA, Economic Research - Ekonomska Istrazivanja Vol. 25, SE 1, Croatia, pp 65 – 85.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

القروض العقارية في الجزائر - دراسة حالة -

Mortgage loans in Algeria-case study

أ.قوال زواوية إيمان، جامعة سيدي بلعباس،الجزائر.

د. اسماعيل مراد ، المركز الجامعي، عين تموشنت الجزائر.

د. بومدين أونان ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

تاريخ التسليم:(2017/01/15)، تاريخ التقييم: (2017/02/09)تاريخ القبول:(2017/03/06)

الملخص

أصبح الطلب المتزايد على السكن من المخاوف التي تواجه الدول في الوقت الراهن، و لمعالجة هاته المخاوف سمحت الدولة الجزائرية للبنوك التجارية بالدخول في مجال التمويل العقاري، حيث اصبحت تساهم في التنمية المحلية وتلعب دورا فعالا في تمويل قطاع السكن، فكان الهدف من الدراسة هو الكشف عن أهم الطرق والإجراءات المتبعة من طرف البنوك للمساهمة في تمويل القطاع العقاري و الفوائد المطبقة و كذا المعايير المؤهلة للحصول على القرض.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول ان الاجراءات التي اتخذتها الدولة يمكنها القضاء على مشكلة السكن في الجزائر، و هذا ظاهر على حجم القروض العقارية المقدمة من قبل البنوك التجارية في مجال تمويل السكن.

الكلمات المفتاحية : البنوك، التمويل، القروض العقارية، قطاع السكن، التامين، الضمانات.

Abstract

The increasing demand for housing is considered as one of the most concerns facing all the countries,

To eliminate this huge problem, the Algerian state has allowed commercial banks to enter the field of mortgage finances, contributing to local development and playing an active role in financing the housing sector.

the main ways and procedures followed by banks is to contribute in financing real estate sector and the benefits applied and the criteria eligible for the loan.

We can say that the measures taken by the state can eliminate this problem in Algeria, and regarding the important mortgage loans provided by commercial banks in the field of housing finance.

Keywords: Banking, Finance, Mortgage, Housing, Insurance, Guarantees.

مقدمة:

يعد قطاع السكن من الدراسات الحديثة التي أعطت دفعا قويا للإلمام بمشاكل الدول اثناء تطبيق مختلف برامجها التنموية.

و بالنسبة للجزائر فقد اصبح من الصعب ان لم نقل من المستحيل على الافراد ذوي الدخل المتوسط اقتناء مسكن نظرا لارتفاع أسعارها، فأصبحت ازمة السكن تتزايد سنة بعد سنة بسبب النمو الديموغرافي المتزايد دون مقابل له كزيادة في السكنات المنجزة بالرغم من البرامج المسطرة من قبل الدولة.

و للتخفيف من حدة الازمة لجات الدولة الى ادراج منتجات بنكية جديدة لتمويل قطاع السكن و التي تعرف بالقروض العقارية.

ان التمويل العقاري بلا شك يلعب دورا رئيسيا في النهضة العقارية و العمرانية داخل اقتصاد الدول كما انه يساعد في التطوير العمراني المستمر لعقارات و بنايات الافراد و يدفع بالمستثمرين الى زيادة الاستثمارات التي يأتي سيرها في صالح الاقتصاد الجزائري و النهوض به الى اعلى الدرجات.

اشكالية الدراسة :

نظرا لأهمية قطاع السكن في المجتمع الجزائري بصفة خاصة ، و لأهمية القروض العقارية في تمويل هذا الأخير وضعنا الإشكالية التالية:

- **ما مدى فعالية القرض العقاري في القضاء على ازمة الاسكان و كيف تتم عملية منح القروض العقارية من قبل البنوك الجزائرية؟**

فرضيات الدراسة :

- يستعمل البنك عدة اليات لتمويل عدد من الصيغ السكنية.
- لا تعتبر أنظمة التمويل العقاري الحل الجذري لمشكل السكن، اذ هناك عدة مخاطر تحيط بعملية منح القروض العقارية بالرغم من الدراسات الدقيقة لملفات طلب القروض.

اهداف الدراسة و اهميتها :يكمن الهدف من وراء انجاز هذه الورقة الى:

- التعريف بالقروض العقارية التي تعتبر من اهم الأدوات المستعملة لتمويل قطاع السكن.
- محاولة تسليط الضوء على اهم القطاعات التي تهدد التنمية الاقتصادية في الجزائر بسبب صعوبة القضاء على مشاكلها.

I- لمحة عن القروض العقارية

1-تعريف القروض العقارية :

هي قروض موجهة لتمويل عملية بناء، شراء، او لصيانة و تحسين او ترميم مسكن او عقار، حيث تفوق مدة القرض 20 سنة و يعوض على دفعات متساوية شهريا مع اخذ ضمانات **(بن يحي محمد،2012، ص.136)**.

2-شروط القرض العقاري:

للاستفادة من القرض العقاري لابد من توفر شروط يلتزم بها الزبون، منها العامة و الخاصة:

- **الشروط العامة:**

- و توسيع بناء على دفعات متناسبة من قيمة القرض.

-على المقترض ان يرهن العقار المراد شراؤه و تنفيذ المشروع السكني ، و عليه رهنا من الدرجة 1 لصالح بناء الإسكان.

- يقوم المقترض بتامين على العقار المقدم كضمان للقروض ضد الحريق او الزلزال بقيمة رصيد القرض.

- لا يمنح القرض للفرد الا اذا كان مالكا للأرض او سطح او هيكل البناء المراد تنفيذ المشروع السكني عليه.

- لا يجوز استعمال القروض الممنوحة لتسديد اية التزامات سابقة على المقترضين اتجاه بنك الإسكان او غيره.

- **الشروط الخاصة:**

-ان يكون المقترض يحمل جنسية جزائرية.

ان يكون بالغا للسن القانونية عند تاريخ الموافقة على التمويل.

- ان يكون سنه لا يفوق 65 سنة مثلا شخص عمره 50سنة مدة التسديد هي 15 سنة.

- ان يكون مقرسكناه الجزائر و يتم اثبات ذلك قانونيا.

- يتحصل على دخل ثابت و منتظم و ان يكون على الأقل دخله يساوي 1 و ½ الاجر الوطني الأدنى المضمون.

- ان يكون زبون لدى البنك.

4-أنواع القروض العقارية:

-تقنية البيع على التصاميم(la cnep) : تعتمد هذه التقنية على تمويل شراء السكن قبل بناءه أي على التصاميم فعملية البيع على التصاميم تساعد المشرف على بيع الأصل المسكن قبل ان تتم عملية البيع اذا صح التعبير. و في هذا النوع من القروض العقارية نميز بين ثلاث حالات :

*** الحالة الأولى**: سعر البيع يبقى ثابت ، في هذه الحالة لا يوجد اشكال بالنسبة للطرفين .

*** الحالة الثانية:** زيادة سعر البيع أي ان المقاول لا يبقي سعره الأول، و في هذه الحالة الزبون يتحمل هذه الزيادة و اذا لم يستطع أي عجز عن ذلك فيدخل المصرف لتقديم قرض اخر.

* **الحالة الثالثة**: عدم إتمام المقاول للمسكن قيد الإنجاز او يتلاعب بأموال الغير، في هذه الحالة يتدخلbanالحائزون على السكن و يرغمونه على بيعه، جاءت هذه التقنية تكميلا للقرض العقاري للمسكن الجديد و البيع على التصاميم يحقق فائدة للمقاولين و الزبائن.

-قرض من اجل البناء : تحدده أربعة محاور هي : السن، الراتب، الكشف التقديري و الفوائد.

السن لا يتجاوز الـ 65 سنة.

الراتب : يمكن رفع القدرة المالية بضم راتب الزوج، الاولياء...، و قاعدة الحساب تحدد حسب الراتب الصافي.

- **الكشف التقديري :** يعني تقدير اولي لتكاليف البناء من قبل طالب القرض.

الفوائد: توجد نوعين ثابتة و متغيرة :

- ✓ الفوائد الثابتة: في هذه معدل الفائدة ثابت طيلة مدة القرض .
- ✓ الفوائد المتغيرة: و هي المعاد النظر فيها اما للانخفاض او الارتفاع.

- قرض لتوسيع منزل: يمنح للأشخاص الذين يرغبون في توسيع منازلهم اما عن طريق الزيادة في البناية او توسيع خارجي افقيا او علويا ....و بالنسبة لقيمة القرض و الفوائد و مدة التسديد تتم بنفس إجراءات النوع السابق .

- قرض لتهيئة منزل: يستطيع الأشخاص الذين يريدون تهيئة مساكنهم او تهيئة حماماتهم....او أي تغيير على المستوى الداخلي للمنزل ان يتوجهوا الى البنك لمنحهم القرض الخاص بذلك و الشروط و المدة بنفس الإجراءات السابقة و في هذه الحالة يجب تقديم رخصة البناء مسحوب من البلدية حيث يجب ان لا تتعدى الثلاث سنوات (اقصى مدة لإعادة البناء).

-قروض للحصول على ملكية:

أ -قرض لشراء مسكن لدى الافراد الخواص (عطية، 2010، ص.ص188-189):

يقوم البنك بتقديم هذا القرض للأشخاص الراغبين في شراء مسكن من الافراد خواص سواء كانت قديمة أي سبق استعمالها او بناية فردية و لم يكتمل إنجازها بعد. قيمة القرض تساوي90%من سعر المسكن.يجب تقديم مبلغ تساهمي 10%على الأقل من السعر الإجمالي للسكن و بقية الإجراءات نفسها.

ب -قرض لشراء مسكن ترقوي لدى مقاول: لشراء مسكن لدى مقاول من طرف البنك:

*يستوجب توفير قرار منح مسكن مدون من طرف المقاول يحدد فيه سعر المسكن، سمعته، العنوان.

* لشراء مسكن ترقوي لدى مقاولين اخرين يتوجب توفر تعهد من طرف الموثق.

* تقديم دفعة أولية تمثل الفرق بين قيمة القرض و قيمة السكن ،هذه الدفعة لا يمكن ان تكون ادنى من 10 % من القيمة الاجمالية للسكن، و تقديم شهادة تسليم مفاتيح المسكن بالإشارة لتاريخ التسليم و السعر النهائي للمسكن.

5-أهمية القرض العقاري:

للقرض العقاري دور كبير في دفع عجلة التنمية و التطور بالعقار الذي من شانه ان يعود على الدولة بالتطور و الرقي ،و باعتبار ان القرض هو عملية مالية تضمن تمويل مختلف الاعمال و الاشغال و النشاطات التي ترد على الأملاك العقارية على اختلاف أنواعها و اصنافها انطلاقا من فكرة ان المال عنصر حيوي يمكن من خلاله الحصول على العقار أولا ثم تنفيذ مختلف الاعمال المتعلقة به بعد توفير الوسائل و الشروط لذلك كمرحلة ثانية، و عليه سنورد أهمية القرض العقاري في النقاط التالية:

- **الأهمية السياسية**: من المتعارف عليه ان قوة الدولة تقاس بقوة اقتصادها، و الدولة القوية اقتصاديا فانها لا محالة قوية سياسيا و لتحقيق ذلك فانه لا بديل عن القرض العقاري كوسيلة حيوية لتمويل مختلف المشاريع العقارية.
- **الأهمية الاقتصادية:** يعد القرض العقاري من بين الوسائل التي من شأنها توفير الدعم المالي لمختلف الأشغال والأعمال العقارية بما في ذلك ترقية الاستثمار في المجال الفلاحي التي تضمن للدولة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وتغنيها عن الاستيراد بالعملة الصعبة بالإضافة إلى تنمية المناطق الصناعية التي تضمن توفير إنتاج أوفر وأفضل في ظروف جيدة ومن ثم دفع عجلة التنمية التي تؤثر إيجابا على تطور الدولة سياسيا واجتماعيا ضمن القواعد التي يحددها ويضبطها المشرع حسب التوجه السياسي والاديولوجي السائد واستراتيجيته لتحقيق النمو والازدهار للمجتمع.
- **الأهمية الاجتماعية:** يعتبر القرض العقاري كوسيلة لتمويل الأشغال العقارية المختلفة المتمثلة في البناء والتجديد والتوسع والتهيئة التي تهدف إلى توفير السكن للمواطن وإقامة المناطق الصناعية واستغلال الأراضي الفلاحية التي من شأنها توفير مناصب شغل الأمر الذي يكفل تطور الحياة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة للمواطن ومن ثمة القضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية وفي مقدمتها أزمة السكن والنتائج المترتبة عليها كالتشرد و عزوف الشباب على الإقبال على الزواج بالإضافة إلى أزمة البطالة والانحراف.
- **الأهمية المالية:** تتمثل في ضمان استقرار رؤوس الأموال و التحكم فيها واستثمارها داخل حدود الدولة لأن القرض كميكانيزم مالي يحصر العمليات بين الدولة عن طريق مؤسساتها المالية المختلفة من جهة و الجمهور من جهة ثانية مما يعود على الدولة بفوائد مالية كبيرة نتيجة استعمال القروض من طرف الجمهور، حيث تستفيد الدولة من نسبة الفائدة على منحها وفقا للقواعد التي يضبطها المشرع الأمر الذي

يضمن مدا خيل إضافية لخزينة الدولة التي من شأنها أن تستثمر في مشاريع أخرى تتعلق بالتنمية الوطنية.

II-مخاطر و ضمانات القروض العقارية

ان كل اشكال الائتمان التي يمنحها البنك محفوظة بدرجة معينة من المخاطر حتى لو كان القرض محاطا بالضمانات العينية و الشخصية ,هذه المخاطر تعتبر عنصرا ملازما للقرض و منه لا يمكن تصور عملية اقراض دون مخاطر و عليه سنتطرق الى اهم المخاطر و الضمانات الخاصة بالقروض العقارية

1-مخاطر القروض العقارية:

إن منح أي قرض قد يتعرض إلى مجموعة من المخاطر ويمكن تقسيمها كما يلي:

-مخاطر عدم التسديد: يعتبر هذا الخطر أكثر ضررا ويتمثل في عدم قدرة الزبون بالوفاء في تسديد ديونه لقلة موارده أو بسبب إفلاسه **(Mathieu, 1995, P.31)** ،ويرتبط هذا الخطر بعوامل داخلية وخارجية خاصة بالزبون:

°المخاطر الداخلية:

- الخطر المالي: يقصد به تقييم قدرة الزبون المقترض على التسديد وذلك من خلال معرفة وضعيته المالية بتحليل وثائقه المالية والمحاسبية.
- الخطر الخاص بعملية القرض: ويكون متعلق بطبيعة القرض من حيث المدة والغرض منه.
- الخطر الخاص بالقدرة الشرائية: وهو مرتبط بسلوك وكفاءة الزبون.
- الخطر القانوني: وهو مرتبط أساسا بالحالة أو الوضعية القانونية للمقترض وكذا النشاط الذي يمارسه ونميز ثلاثة أنواع وهي:

-مخاطر متعلقة بتحرير القرض: إن فتح القرض العقاري كبقية القروض يستلزم صياغة اتفاقية قرض،تحرير العقد يجب أن تدرس خصوصيته بدقة لتوضيح مسؤولية كل طرف في العقد(الزبون والبنك).

-على العقد أن يحمل كل المعلومات المتعلقة بعملية القرض(حالة تحقيق القرض،الرهن....).

-مخاطر متعلقة بالرهن:يجب على البنك أن يكون مطمئن من أن:

>هذا الملك أن يكون قابل للرهن.

>هذا الملك ليس مرهونا من قبل.

>العقد يجب أن يمضى من طرف موثق العقود الذي عليه مراجعة صحة وسلامة العملية.

-مخاطر متعلقة بقيمة الرهن: على البنك التأكد من أن العقار ليس له قيمة ثابتة، لكن قيمته يمكن أن تتغير(بالنقصان أو الزيادة)،وهي مرتبطة بالتأثير الاقتصادي عليه إذا مسك فقط قيمة البيع وهذا التقييم الحسن لقيمة الملك المرهون .

°المخاطر الخارجية:

وهي متعلقة بالمحيط الخارجي ونميز نوعين هما:

الخطر العام: وهو من أصعب المخاطر لأنه يصعب تقديره أو تحديده بدقة في دراسة ملف القرض فهو مرتبط بالأوضاع الاقتصادية، السياسية و الإجتماعية إلى جوانب الكوارث الطبيعية.

الخطر المهني: يتمثل في معرفة الزبون في قطاعه المهني والتنبؤ بالمتغيرات المحتملة التي قد تطرأ وهذا من أجل معرفة إمكانية التسديد.

2-**خطر المردودية:**ويأتي من الإختلاف بين قيمة المداخيل وقيمة الديون، هذا الخطر يجب أن يدار من طرف البنك طيلة حياة القرض،و للحصول طيلة حياة القرض على المردودية يجب تشجيع الفرد أكثر مثل تسهيل وتسريع انجاز ملف القرض وتحسين العلاقة بين الزبائن.

3-**خطر السيولة**: يقصد به عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات المستمرة من طرف المودعين وحسب المادة الأولى من قانون ضمان الودائع فإن خطر التجميد يعتبر يعتبر من أهم المخاطر التي تهدد سيولة وسمعة البنك وبالتالي مردوديته،إذ لا يستطيع إعادة الثقة اتجاه زبائنه وليحافظ عليهم يجب أن يضمن لهم السيولة الكافية خاصة إذا طرح مودعين الأموال مجرد تساؤل أو شك حول قدرة البنك على ذلك،فهذا ما يجعلهم يترددون في ايداع أموالهم ولتفادي هذا الخطر يجب أن يحقق البنك عملية تسيير سليمة بين موارده واستعمالاته من جهة.

4-**خطر سعر الفائدة:** سعر الفائدة هو السعر الذي من خلاله يحصل البنك على ودائع أو ذلك المعدل على أساسه يمنح البنك القروض ويحدث هذا الخطر عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عائد الإستخدامات وعند الإحتفاظ بالديون بمعدل فائدة ثابت ويصعب التحكم في هذا الخطر عند منح القروض بمعدل ثابت لصعوبة التنبؤ بتطور المعدلات في مدة طويلة(10-30 سنة) وتتأثر أرباح البنك بطريقة سلبية عن طريق تغيرات في معدلات الفائدة لم يتم التنبؤ بها.(**Ane Marie, 1999, P.27)**

5-**خطر سعر الصرف**:هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكن أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف للعملات نسبة إلى العملات الأجنبية المرجحة للبنك.

6-**الخطر بالمقابل**: هذا النوع من أقدم أنواع الأخطار البنكية وأكثرها أهمية ويعرف على أنه ذلك الخطر الذي ينتج عن عدم ملاءمة القرض، أي عدم قدرته على التسديد الكلي أو الجزئي لمبلغ القرض بسبب مشاكل أدت به إلى ذلك كمرض أو حادث أو تقاعد قبل الوصول إلى السن القانوني أو ظروف اقتصادية كتسريح العمال وإغلاق المؤسسات ونظرا لأهمية هذا النوع من الأخطار في مجال القروض العقارية ألزمت السلطات النقدية(ممثلة في البنك المركزي)البنوك التجارية على تطبيق معامل توزيع الأخطار (La division des risques)من خلال القيدين التاليين:

-تغطية الأموال الخاصة ل 25 % من مجموع الأخطار التي يتعرض لها البنك نتيجة منحه لمجموعة من القروض لعميل واحد.

-تغطية الأموال الخاصة ل 100. %

-تغطية الأموال الخاصة لعدة عملاء،يحصل كل واحد منهم على مجموعة من القروض بنسبة 15 % من قيمة الأموال الخاصة بالبنك .

2-الضمانات:

تلجأ البنوك إلى طلب ضمانات كافية وهذا لتغطية المخاطر إلى أقصى حد ممكن،فمنح القروض مرتبطة بدرجة كبيرة من الثقة اتجاه الزبون،وذلك من حيث متانة مركزه المالي ومدى احترامه لتعهداته ومدى قدرته على تقديم الضمان ،تأمينا للوفاء بتلك التعهدات .وتنقسم الى نوعين حقيقية و شخصية:

أ- الضمانات الحقيقية:

تتمثل في الموجودات التي بحوزة المدين والمتمثلة في المنقولات والعقارات إذ يضع الزبون الأصل تحت تصرف البنك كضمان مادي ملموس للقرض الممنوح وهذا ما يسمى بالرهن،وفي الواقع يمكن للبنك أن يشرع في عملية البيع خلال 15 يوما في حالة عدم استرداد القرض.

ووفقا للقانون التجاري الجزائري يمكن أن يأخذ الضمان أحد الأشكال التالية:

1-الإمتياز:هو حق وأولوية في رهن الأشياء المنقولة وغير المنقولة بالنسبة للدائن على الدائنين الآخرين وقد يكون عام أو خاص.

-**الإمتياز العام:** هو رهن كل الموجودات المدين من طرف البنك كما للدائن حق التصرف فيها في حالة عدم التسديد وذلك بتحديد سعر لها على أساس سعر البيع المتداول في تحديد سعرها عشوائيا.

-الإمتياز الخاص: هو إمتياز يخص بعض أو جزء من الموجودات الخاصة بالمدين ولنوعية معينة من الأشياء سواء عقارات أو منقولات أو الأشياء التي تكون مثل الرهن في القرض:(رهن حلي الذهب ،رهن معدات، رهن عقارات رهنا رسميا).

2-الرهن الرسمي: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويكفي تسجيل الرهن في السجل التجاري مع ترك العقار بيد صاحبه وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار مضمونه الحقيقي.

فالعقار ينبغي أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته، موقعه وذلك في عقد الرهن ولما لن تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا إذا حل أجل الإستحقاق ولم يقم المدين بالتسديد فإنه يمكن للدائن وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالديون المستحقة عليه أي أن يقوم بنزع ملكية العقار منه ويطلب بيعه في الآجال وفقا للأشكال والإجراءات القانونية.

3-الرهن الإتفاقي:(Hypothèque conventionnelle)هو عقد رسمي منصوص ومصادق عليه.

ب – الضمانات الشخصية:هو عبارة عن تعهد شخص أو عدة أشخاص بتسديد الدين كما تأخذ الضمانات الشخصية في شكل كفالات ﴿ conditionnement﴾.

1-لكفالة:من خلالها يقدم الشخص الذي يسمى بالكفيل بتسديد الدين في حالة ما إذا لم يستطع المدين إرجاعها بنفسه وهي نوعين:

كفالة بسيطة:يتكفل ضامن واحد في القرض.

كفالة التضامن:حسب القانون المدني الجزائري فإنه إذا تعدد الكفلاء في دين واحد وكانوا متضامنين فكل كفيل مسؤول عن الدين كله وهو مطالب بالتسديد في حالة ما إذا طلب الدائن(البنك)ذلك لإعتباره شريكا في أصل الدين وبالتالي هذا النوع من الكفالة ضمانا أكبر للدائن في حالة عجز المدين والبنك يختار من يبدو أكثر قدرة على التسديد من الوكلاء.

2-تأمين القرض:هي عملية من خلالها يقوم الدائن بالتأمين ضد المخاطر الناجمة عن منح القروض وخطر الدفع نادرا ما يكون مؤمنا بينما مخاطرة عدم امكانية الدفع يقوم البنك بتأمينه غالبا إذ يتصل البنك بشركة التأمين خلال مدة أقصاها شهر ويقدم وثائق خاصة بالمخاطرة .

وإذا تطرقنا بصفة خاصة إلى الضمانات المقدمة للبنك من أجل الحصول على قرض عقاري فإنها تكمن في معاهدة رهن لأملاك المقترض وتكون موثقة.

-في حالة الحصول على مسكن أو بناء فردي:بعد أن يقدم المقترض عقد الرهن للبنك أو يبعث الموثق تصادق على أن عقود الملكية محفوظة من طرفه وأن عقد البنك هو في صالح البنك وأن يكون مسجلا في محافظة العقارات(حالة شراء مسكن من مقاول أو فرد يقوم البنك بمنحه قيمة القرض.(

في حالة بناء توسيع أو ترميم:بعد أن يقدم المقترض عقد الرهن لأرضه أو البناء الموجود حاليا يقوم البنك بمنحه القرض.

-في حالة قرض عقاري يستخرج:(AAP/CNL)أن الرهن يجب أن يجمع قيمة القرض بالإضافة إلى دعم CNLوذلك حسب اتفاقية BEA/CNL بعد دخول القرض حيز التنفيذ،هناك تأمين للقرض العقاري موقع من طرف شركة ضمان القرض العقاري.

هذا التأمين يتحمل عبئ المقترض ويغطي مايلي:

-تأمين خطر القرض"عدمتسديد." INSOLVABILITE

-تأمين مختلف أخطار السكن"حريق،سرقة،انفجار الخ...).

-تأمين وفاة المقترض أو وفاة الزوجين.

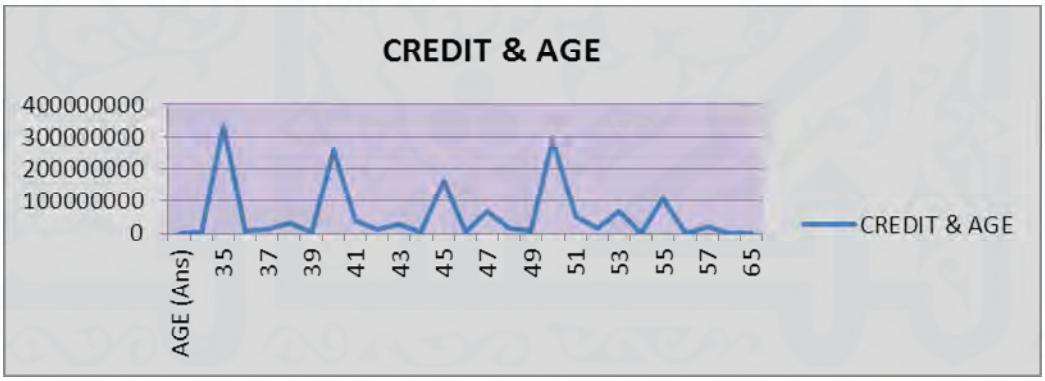
إن البنك يوجب على الزوجة ضمان موثق في حالة ما إذا كان المقترض متزوج ويمكن للبنك أن يأخذ ضمانات إضافية يراها مهمة.

III- واقع القرض العقاري في الجزائر

1- دراسة إحصائية لعملية منح القروض العقارية من قبل البنك الخارجي الجزائري.

خصصت هذه الدراسة لمعالجة حالة منح القروض العقارية من اجل شراء مساكن ترقوية من قبل البنك الخارجي الجزائري وكالة سيدي بلعباس من خلال الاحصائيات التالية:

الشكل رقم 01: احصائيات حجم القروض بالنسبة لأعمار الزبائن.



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من البنك الخارجي الجزائري .

تفسير منحنى تغيرات حجم القروض بالنسبة لأعمار الزبائن

يوضح الرسم البياني المبين أعلاه تغيرات حجم القروض بالنسبة لأعمار الزبائن بحيث نلاحظ من المنحنى ان اقبال فئة الشباب بكثرة حيث قدرت حجم القروض عند 35 سنة حوالي 333.961.202,1دج

اي دراسة ما يعادل 96 ملف ويمكن تفسير هذا ان الدولة قدمت مساعدات للشباب لاقتناء مساكن جديدة من عند المقاولين من اجل الزواج فقامت بخفض معدل الفائدة قدر حوالي 1% وتليها فئة الكهول حيث قدرت حجم القروض عند 50 سنة حوالي 290.761.198,9 دج اي استقطاب حوالي 179 ملف وعند 40 سنة قدر حجم الائتمان حوالي 260.269.702,6دج اي دراسة ما يعادل 113 ملف وعند 45 سنة قدرت حجم القروض حوالي 164.496.582,1دج اي استقطاب حوالي 93 ملف و نفسر ان هذه الفئة تلمس وجود ارتفاع كبير في استقطاب الملفات لأنها تخص اصحاب المناصب و الوظائف العليا في الدولة اما الفئات الاخرى فكانت نسبة القروض الممنوحة من طرف البنك ضئيلة جدا حيث قدرت حوالي 523.776.603,00دج اي دراسة ما يعادل 280 ملفm=d/r

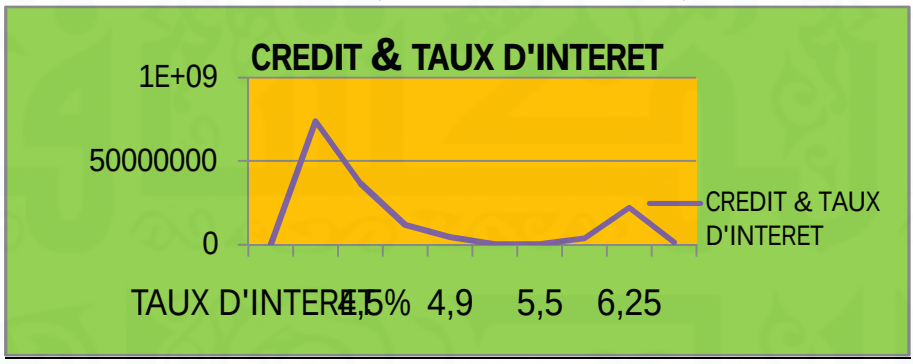
جدول رقم01 :يمثل احصائيات حجم القروض واسعار الفائدة

معدل الفائدة	1	4.5	4.75	4.9	5.25	5.5	5.75	6.25	6.5
القرض	739189 177.5	368612 118.1	117493 651.1	44562 831.74	5377 447	3490 365	3717682 0.37	221902 602.8	16683 000.00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الخارجي الجزائري.

يمكن ترجمة او تحليل معطيات الجدول رقم03 على شكل منحنى كالأتي :

الشكل رقم 02: تفسير منحنى تغيرات حجم القروض بالنسبة للأسعار الفائدة



يوضح الرسم البياني المبين اعلاه تغيرات حجم القروض بالنسبة لأسعار الفائدة بحيث نلاحظ من المنحنى انه عند سعر الفائدة1% عرف نهجا متصاعدا وما نفسره اقبال الزبائن بكثرة لشراء مساكن جديدة

من المقاولين بكثرة ذات الدخل مائة و ثمانية الاف دينار جزائري بحيث قدرت حجم القروض عند هذه الفائدة حوالي 739.189.177,50دج اي استقطاب حوالي 477 ملف و سعر الفائدة التي تليه هي 4.5 % التي تمثل موظفي البنك الخارجي الجزائري و موظفي وزارة الدفاع الوطني بحيث قدرت حجم القروض حوالي 368.612.118,12 دج اي ما يعادل دراسة 90 ملف و معدل الفائدة الذي احتل المرتبة الثالثة هو 6.25% الذي يمثل زبائن لدى البنك فاتحين حسابهم البنكي في اقل من 2 عامين بحيث قدر حجم الائتمان حوالي 221.902.602,78دج اي استقطاب حوالي 109 ملف اما المعدلات الفائدة الاخريات فكانت نوعا ما متقاربة بحيث قدرت حجم القروض عند معدلات الفائدة 4.75 %و 4.9 % و 5.25% و 5.5 % و 5.75 % و 6.5 % على التوالي 117.493.651,11دج و 44.562.831,74دج و 5.377.447,00دج و 3.490.365,00دج و 37.176.820,37دج اي ما يعادل دراسة 85 ملف اذ تمثل 5.75 % زبائن لدى البنك فاتحين حسابهم البنكي منذ 2 عامين و 6.5 % , اما 5.25% تمثل موظفي شركة سوناطراك و 4.9 % تمثل موظفي شركة نفطال و 5.50% تمثل شركة كوسيدار و 4.75%

تمثل موظفي وزارة الدفاع الوطني ذات دخل منخفض و 6.5% تمثل شراء مساكن من عند الخواص .

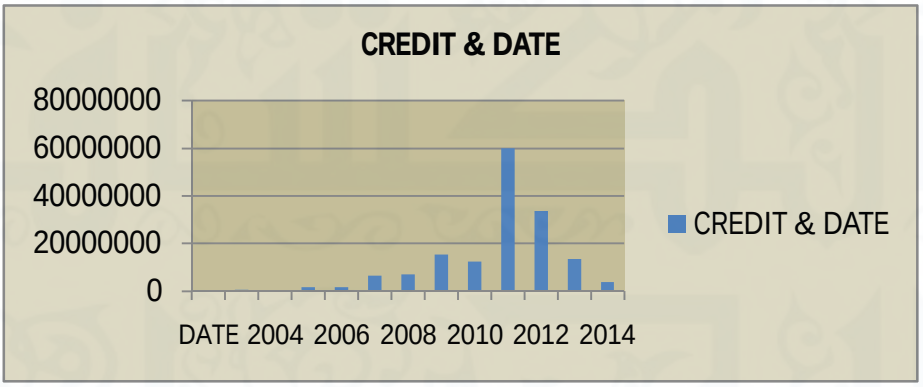
جدول رقم 02: احصائيات حجم القروض و السنوات.

التاريخ	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القرض	7100000	1955000	18452720	19131691.67	65239319.96	72221355.64	15479966.9	125563602.9	599891228.9	338230005.5	136827494.3	40275234,1

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات من البنك الخارجي الجزائري.

يمكن ترجمة او تحليل معطيات الجدول رقم 02 على شكل مدرج تكراري رقم كالأتي :

الشكل رقم03: تفسير منحنى تغيرات حجم القروض بالنسبة للسنوات



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من البنك الخارجي الجزائري

يوضح المدرج التكراري المبين اعلاه تغيرات حجم القروض بالنسبة للسنوات بحيث نلاحظ من المنحنى انه من سنة 2003 الى سنة 2006 كانت نسبة حجم القروض ضئيلة جدا و ذلك بسبب تخوف الزبائن من الخوض مع البنوك التجارية قضية منح القروض العقارية لان قطاع العقار كان محتكر فقط مع الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و كذلك الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لشراء سيارات التي طرحها البنك الخارجي الجزائري في هذه الفترة بالاضافة الى الشروط الامتيازية التي وضعتها BDLو CPA فيما يخص سرعة تقديم القرض ومنحه دفعة واحدة حيث قدرت نسبة القروض الممنوحة في هذه الفترة حوالي 46.639.411,67دج اي ما يعادل استقطاب حوالي 29 ملف .

اما فيما يخص السنوات 2007 – 2010 منح البنك قروضا و لكن بنسبة قليلة حيث قدرت في سنة 2007 حوالي 65.239.319,96دج اي استقطاب 32 ملف و قدرت نسبة القروض الممنوحة في سنة 2008 حوالي72.221.355,64دج اي مايعادل 34 ملف ويعود السبب الى أزمة الرهن العقاري التي مر بها العالم وهي أزمة مالية خطيرة فجرتها البنوك على منح قروض عالية المخاطر وبدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة اعلى و الهدف هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح لمؤسسات الاقراض.

وقد منح البنك قروضا في سنة 2009 حوالي 154.749.966,9دج حيث تم دراسة حوالي 54 ملف و عدم اقبال الزبائن بكثرة راجع الى : غياب ثقافة القرض في المجتمع الجزائري و مشكلة الحصول على العقار و محدودية الدخل الفردي و ارتفاع نسبة الفوائد و عدم متابعة الاستثمارات العقارية الممولة عن طريق القروض.

ولهذا اقترحت الدولة في هذا السياق حلول جدية وواقعية لتسهيل عملية منح القروض العقارية فنلاحظ ان في سنة 2011 عرفت نهجا متصاعدا قدر مبلغ القروض بنسبة 599.891.228,9دج اي ما يعادل استقطاب حوالي 317 ملف.

و حسب ما افاد به المسؤولون ان في سنة 2011 اعلنوا عن جملة من التسهيلات في عملية منح القروض مما يسهل استفادة أي شخص تتوفر فيه الشروط المطلوبة في مدة أقصاها عشرة أيام حيث تم التنازل عن الوثيقة المتعلقة بالوعد بالبيع أو العقد الذي يبرم بين أية مؤسسة مقاولة والزبون حيث يكتفي صاحب الطلب بملئ استمارة تمنح له على مستوى البنك وإبرام العقد على مستوى مصالح البلدية بدل مكاتب التوثيق لتخفيف الأعباء على أصحاب الطلبات.في حين أوضح بعض المسؤولين في البنوك ان عقود شراء السكنات بصيغة البيع حسب مخطط مبرم مع مرق عقاري خاص أو عمومي عضو في صندوق الضمان والكفالة التعاضادية للترقية العقارية مؤهلة أيضا للاستفادة من القروض الميسرة و قررت في هذه السنة ايضا وسائل الإعلام أن تلعب دورها في نشر ثقافة القرض و تقريب مفهومه لكل أفراد المجتمع و رفع قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى الحد الذي يجعله يتماشى مع مستوى معيشة المواطن.

وفي سنة 2012 نلاحظ انخفاض نسبة منح القروض حيث قدرت بنسبة 338.230.005,5 دج أي ما يعادل دراسة 160 ملف ونفس الشيء بالنسبة لسنتي 2013 و 2014 حيث بلغ معدل القروض حوالي 136.827.494,3دج في سنة 2013 أي دراسة حوالي 52 ملف و حوالي 40.275.234,1دج في سنة 2014 أي دراسة حوالي 9 ملفات ونفسر هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار العقارات إلى مستويات غير معقولة إلى اقتران عدة عوامل تتمثل أساسا في العجز الهيكلي في العرض مقارنة بالطلب على السكنات و تعدد الوسطاء و إعادة تدوير السيولة الفائضة للسوق الموازية في سوق العقار إضافة إلى ضعف نظام المراقبة الجبائية ويعد الفرق الكبير بين العرض و الطلب السبب الأول الذي يفسر المنحى التصاعدي للأسعار حيث يؤكد أن سوق العقار بالجزائر لا يزال تحت ضغط العجز في تلبية الطلبات على السكن الذي لم يتم تغطيته إلى غاية الآن. كما يعد التضخم عاملا آخر يؤثر على سعر العقار حيث عرفت أسعار العقارات ارتفاعا مذهلا تراوح بين 400 % و 600% كما تطرق إلى الأثر السلبي لبعض الجرائد و مواقع الإعلان الالكترونية المتخصصة على استقرار سوق العقار معتبرا أن الأسعار الخيالية التي يتم إعلانها في هذه المواقع تغذي الارتفاع الحالي لأسعار العقار بحيث يجب على المواقع أن لا تستقبل سوى إعلانات

الوكلاء العقاريين المعتمدين أو من صاحب الملكية مباشرة عكس ما هو معمول به حاليا حيث أصبحت هذه المواقع وسيلة بين يدي الوسطاء الغير شرعيين و مكاتب الأعمال الأخرى.

و من بين الأسباب التي تؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار العقار فرضية التبييض المكثف للسيولة المالية كأحد الأسباب التي تغذي التهاب الأسعار مشيرا في هذا الخصوص الى أن تبييض الأموال هنا يقصد به الأموال الناتجة عن الاقتصاد الموازي و التهرب الجبائي. ونلاحظ استقطاب الملفات في سنة 2014 تكاد تنعدم وهذا راجع الى توجه المواطنين الى سكنات البيع بالإيجار التابع للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره "عدل" بالإضافة الى قيام الدولة بتجسيد مليوني وحدة سكنية اجتماعية SOCIAL حسب البرنامج الخماسي المسطّر تطبيقا لتوجيهات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى أولوية قصوى لهذا القطاع في البرنامج الخماسي المقبل للقضاء على أزمة السكن في الجزائر مع نهاية 2018 بتجديد الحظيرة السكنية وتنويع الصيغ، لتمكين كل الشرائح من الحصول على سكن، إلى جانب تكثيف الجهود للقضاء على الشاليهات والبيوت القصديرية والعمارات الهشة.

جدول رقم 03: احصائيات حجم القروض ومدة القرض.

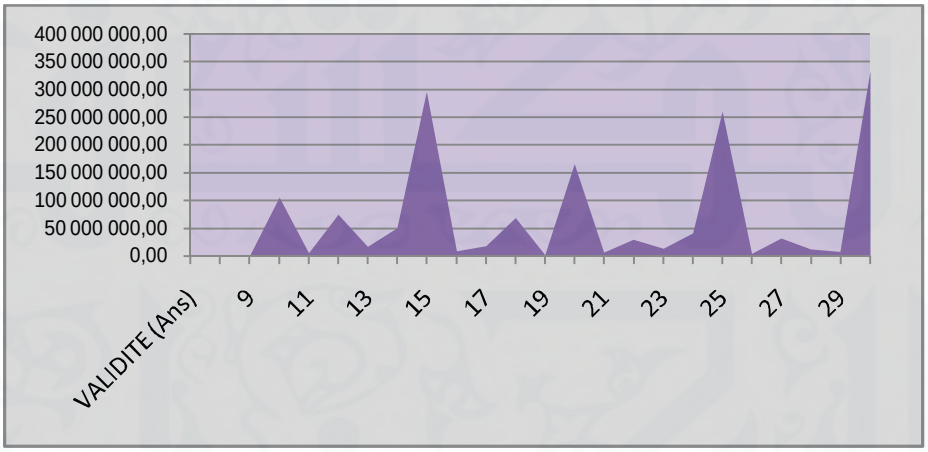
القرض	المدة
434000	7
1115215,28	9
106367569,9	10
5708000	11
74562595,21	12
16903681,25	13
50299251,15	14
296751198,9	15
9215303,13	16
18300545	17

18	69468823,96
19	2479604,19
20	166451582,1
21	6035449,65
22	29451881,19
23	13864474,06
24	40664811,76
25	260269702,6
26	4156745
27	31404802,5
28	12543104,84
29	7203101,25
30	333961202,1

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات من البنك الخارجي الجزائري

يمكن ترجمة او تحليل معطيات الجدول رقم 05 على شكل منحنى كالأتي:

الشكل رقم 03: تفسير منحنى تغيرات حجم القروض بالنسبة لمدة القرض.



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من البنك الخارجي الجزائري

يوضح الرسم البياني المبين اعلاه تغيرات حجم القروض بالنسبة لمدة القرض بحيث ان مدة القرض من العناصر المهمة التي تتدخل في تحديد قيمة القرض ونلاحظ ان الحد الاقصى له هي 30 سنة وهي المدة للإيفاء بالدين وهو العامل الذي يقلص من حظوظ كبار السن، وفي نفس الوقت يوسع من حظوظ الشباب الراغب في الاستفادة من القرض الميسر لاقتناء سكن ترقوي

نلاحظ ان مدة القرض 30 سنة جاءت في الصدارة من حيث حجم القروض قدر حوالي 333.961.202,09 دج هذا دليل على ان الفئة الأكثر استفادة من القروض هي الفئة الأصغر سنا، لأنه كلما زاد عمر الطالب على القرض كلما نقص حظه في الحصول على حجم اكبر للقرض .

تقييم القرض العقاري في الجزائر.

و إذا أردنا تقييم القرض العقاري في الجزائر من حيث تحقيق الأهداف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فنقول أنه بفضل القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد و القرض و القوانين المعدلة له أصبحت البنوك مستقلة و حرة فيما يتعلق بمنح القروض و تحديد قيمتها حسب حجم العملية الاستثمارية كما أن القروض العقارية توسعت أكثر من حيث المؤسسات البنكية المانحة لها و أن هذا القانون يعطي و يمنح الفرص للجمهور للاستثمار في الميدان العقاري و يوفر لهم الدعم و التمويل المالي اللازم للعملية حسب حجم العملية و قيمتها المالية و لا يهدف إلى استغلال رأسمال الخاص بشكل كبير .

و لكن الملاحظ أن هناك عوائق و أسباب تشل الاستثمار في الميدان العقاري في الجزائر و تتمثل أساسا في :

- النمو الديمغرافي المتزايد .
- غياب ثقافة القرض في المجتمع الجزائري.
- محدودية الدخل الفردي ، مشكلة الحصول على العقار .
- ارتفاع نسبة الفوائد .
- عدم متابعة الاستثمارات العقارية الممولة عن طريق القروض و إشكالية عدم التوازن الجهوي.

خلاصة :

تعتبر القروض العقارية باب من أبواب الحصول على الفوائد بالنسبة للبنك و أيضا تشجيعا للأشخاص الراغبين في الحصول على القروض و حل مشاكلهم، فالبنوك تتحمل مسؤولية كبرى في اتخاذ قرار منح

القروض و لابد ان تقوم بدراسة طلب القرض دراسة تحليلية كي يتجنب الوقوع في خطر عدم تسديد القرض، حيث يلجا البنك الى طلب الضمانات الكافية لتغطية المخاطر الى اقصى حد ممكن.

المراجع:

- احمد صالح عطية ، محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية، ط1، مصر، 2010.
- بدوي حنا، عقارات اجتهادات و نصوص، منشورات حلى الحقوقية، بيروت، لبنان 1998.
- زكريا الدوري، يسرى السمراني، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار البارودي للنشر و التوزيع ، الأردن، 2000.
- موقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري عبر الانترنيت .
- Direction du credit aux particuliers CNEP et le fond de garantie et caution mutuelle de la promotion immobiliere, seminaire sur la vente sur plan alger 2000.
- Michel Mathieu, L'exploitations bancaire et le risque de crédit , revue banque éditeur, paris, 1995.
- Ane Marie, risque et contrôle du risque, édition économica, France, 1999.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

التقييم المالي للمشاريع الإستثمارية والتمويل البنكي لها في ظل المخاطرة

- دارسة حالة: وكالة البنك الوطني الجزائري "BNA" بأم البواقي-

Financial evaluation of investment projects and bank financing under risk

Case Study: Oum El Bouaghi Algerian National Bank Agency "BNA"

د. خالدي فراح، أم البواقي، الجزائر.
د. زاوي صورية جامعة بسكرة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(2017/01/15)، تاريخ التقييم: (2017/02/09)تاريخ القبول:(2017/03/06)

الملخص

تعد البنوك من المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد، ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، فالمخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع زيادة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، وزيادة حجم المعاملات المصرفية، وللحد منها يجب إعداد إستراتيجية محكمة أثناء تقديمها للقرض (استثمارية، استغلالية،...الخ)، بالرغم من أن السياسة تختلف من بنك إلى أخر، إلا أنه لا يحدث اختلاف كبير بسبب الإجراءات، المعايير الخاصة بمنح الائتمان، وعلى هذا الأساس لا توجد عملية ائتمانية لأي بنك خالية من المخاطر.

ولتحقيق ذلك ينتهج البنك محل الدراسة أسلوب التحليل المالي، حيث يساهم هذا الأخير في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة واستنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على اتخاذ قرار المتمثل منح القرض أم لا، وتحديد مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها، وأداء التزاماتها.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي للمشاريع، التمويل البنكي، المخاطرة، البنك الوطني الجزائري.

Abstract

Banks are institutions of a special nature that face returns and risks of various forms at the same time. The risks are an integral part of the banking business, especially with the intensification of competition and technological development and the increase in the volume of banking transactions. In order to limit them, , Etc.), although the policy varies from one bank to another, but there is no significant difference due to procedures, criteria for the granting of credit, and on this basis there is no credit operation for any risk-free bank.

To achieve this, the bank is in the process of financial analysis. The latter contributes to determining the financial position of the institution and to determining its strengths and weaknesses, which help it to decide whether to grant the loan or not, to determine the ability to generate cash flows sufficient to conduct its operations and to fulfill its obligations.

Key words: financial assessment of projects, bank financing, risk, Algerian National Bank.

مقدمة:

تمتلك البنوك طبيعة خاصة في مواجهة العوائد، والمخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، حيث تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصًا مع ارتفاع حدة المنافسة، وزيادة حجم المعاملات المصرفية، فنجاح المشاريع والحصول على عوائد من خلالها، يتوقف على دراسة اقتصادية، ومالية وتقييمية للمشروع قبل اتخاذ قرار منح القروض ضمانًا لإسترجاعها ونجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منها، فالإئتمان المصرفي من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك في الجزائر نظرًا لمساهمته في توجيهها للنشاط الإقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الإستراتجية بشكل خاص والتي تفتقر إليه البلد فضلاً عن كونها جهة تمويلية وطنية وعلى هذا الأساس فإنّ عملية التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية تستوجب اتخاذ قرار استثماري رشيد وعقلاني يقوم على اختيار البديل الأفضل الذي يعطي أكبر عائد، ويستند هذا القرار على مجموعة من الدراسات المدعمة بأساليب وطرق علمية.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التي ستقود هذه الدراسة والمتمثلة في:

ماهي الدراسة المالية والتقييمية للمشاريع الإستثمارية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائرير"BAN" لاتخاذ قرار تمويل مشروع ما ؟

وانطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعتبر التقييم المالي للمشروع الاستثماري أساس اتخاذ قرار تمويل في بنك "BAN"

الفرضية الثانية: التقييم المالي للمشروع الاستثماري في بنك" " **BNA**" يتطلب تكامل بين مجموعة من الطرق بما فيها الطرق المالية وأساليب بحوث العمليات.

الفرضية الثالثة: دراسة جدوى المشروع الاستثماري وسيلة من وسائل المساعدة في قبول تمويل مشروع استثماري في كل من بنك "**BNA**" .

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على: أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يبني قرار تمويل مشروع إستثماري وذلك بالتخلي عنه أو العمل على تنفيذه ، مراجعة عملية التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وطرح أهم الطرق والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم المشاريع المقترحة.

وسنحاول الإجابة على هذا السؤال الجوهري من خلال البحث في ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: دراسات الجدوى الاقتصادية ومعايير التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية؛

المحور الثاني: التمويل البنكي وأهميته بالنسبة للمشروعات الاستثمارية؛

المحور الثالث: دراسة حالة تمويل قرض استثمار ببنك "BNA ".

المحور الأول: دراسات الجدوى الاقتصادية ومعايير التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية

أصبحت دراسات الجدوى الاقتصادية، وتقييم المشروعات إحدى الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية التي تنظر إلى المستقبل بفكر استراتيجي يؤدي إلى صنع القرارات الاستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد، والمخاطرة.

1- مفهوم المشروع الاستثماري وخصائصه:

1-1 **مفهوم المشروع الاستثماري:** يعرّف علىأنّه:"أصغر وحدة اقتصادية يمكن تخطيطها،وتحليلها وتنفيذها وتشغيلها بطريقة مستقلة عن الوحدات الأخرى، بحيث إذا نقصت أحد أجزائه يتوقف المشروع عن العمل"[1].

كما يرى بعض الآخر أنّ المشروع الاستثماري هو:" مجموع من المساهمات المثلي ذات الطابع الاستثماري، والقائمة على أساس تخطيط قطاع إجمالي يمكن من إستغلال الموارد البشـــرية، والمادية، والتي تؤدي الي تحقيق التطور الإقتصادي، والإجتماعي بصفة محدَّدة كما يجب أن تحدد عناصر المشروع بدقة، وذلك من حيث طبيعة، ومكان وزمان القيام به"[2].

1-2- خصائص المشاريع الإستثمارية : تتصف المشاريع الإستثمارية بما يلي:[3]

- السعي إلي أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة؛
- الحاجة إلي إستغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ؛
- القدرة على توظيف الموارد المادية، والبشرية بفعالية كبيرة؛
- تضمنه لأفكار تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة؛
- تعلاضه إلي ظروف المخاطرة وعدم التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعي اليها.

2- مراحل دراسات الجدوى: تتجلى فيما يلي:

2-1- الدراسة الأولية: تعرف بأنها:" دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشرعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا"[4].

2-2 الدراسة التفصيلية: وتعرف على أنّها:" دراسات لائحة لدراسات الجدوى الأولية ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولاً منها، فهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قراراها، إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو تأجيله أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ".[5]

3-2 دراسة الجدوى الفنية: تعرّف بأنها تلك:" الدراسة التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمشروع المُقترح، والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري، إما بالتخلي عن المشروع أو التحول إلى مرحلة التنفيذ".[6]

3- التحليل المالي للمشاريع الاستثمارية: ويظهر من خلال:

3-1- التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي: وهي:

3-1-1- رأسمال العامل الصافي: ويتم حساب الرأس المال العامل الصافي إنطلاقا من الميزانية المالية: [7]

رأسمال العامل الصافي "FR " = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة غير الجارية أو رأسمال العامل

ويظهر في ثلاث حالات مختلفة، هي:[8]

- **FR>0 موجب**يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل؛
- **FR=0 معدوم:** هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- **FR<0 سالب**: المؤسسة بحاجة إلى تقليص استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

3-1-2- احتياجات رأس المال العامل: يعبر هذا المؤشر عن:" قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية "[9]، وينقسم إلي:[10]

- **احتياجات رأس المال العامل للاستغلال**: ويعبر عنه بالعلاقة التالية: [11]

الاحتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – الخصوم المتداولة للاستغلال

- **احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال**: ويعبر عنه بالعلاقة التالية: [12]

احتياجات (ر.م) خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

3-2- الخزينة الصافية: تعرَّف على أنها:" فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات، واحتياجات رأس المال العامل"[13] " ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التقارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ويتبين معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنها"[14]، ويحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

وتظهر في ثلاث حالات مختلفة: [15]

- **الخزينة الصفرية:** وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها .
- **الخزينة الموجبة**: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل.

- الخزينة السالبة: هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

2-3- التحليل باستعمال النسب المالية: يستعمل في هذا الإطار مجموعات رئيسية التالية:[16]

1-1-3 نسب النشاط ومعدلات الدوران: تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال .

2-1-3 نسب الهيكل التمويلي والتسيير المالي: تهدف المسيِّر المالي من خلالها إلى الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

3-1-3 نسب السيولة: تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، تجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات.

4- طرق التقييم المالي للمشروعات: أهمها نذكر:

1-4- طريقة صافي القيمة الحالية: تعرف " VAN" بأنها: "الفرق بين مجموع التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار و المحينة إلي زمن بداية النشاط مع رأس مال المستثمر في المشروع".[17]

يحسب معيار القيمة الحالية بالصيغة التالية: [18]

$$VAN = \sum_{t=1}^{n} \frac{Cf_t}{(1+i)^t} + \frac{VR}{(1+i)^n} - I$$

حيث: VAN : تمثل القيمة الحالية الصافية للأرباح؛ Cf_t : التدفق النقدي للسنة t؛ i : معدل حساب القيمة الحالية؛

إن استعمال " VAN" كمعيار للمفاضلة عند تقييم المشاريع الاستثمارية تواجه عدة حالات هي:[19]

- حالة اقتراح مشروع واحد، يقبل إذا كانت القيمة الحالية صافية "VAN" أكبر من 0 أي موجبة؛

- المفاضلة بين العديد من البدائل، يتم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة لـ:VAN .

2-4- طريقة حساب معدل المردودية الداخلي TIR: ويحسب بطريقة التجربة والخطأ ويتم إيجادها بافتراض سعر خصم تقريبي، ويستخدم لتقدير صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية للمشروع ثم جمعها، وطرح الاستثمارات المبدئية من الناتج، فإذا كانت صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع موجبة فالعائد أكبر من المعدل الذي تم اختياره، ومن ثم يتم تجربة سعر خصم أكبر ونعيد حساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عند سعر الخصم الجديد، فإذا كانت صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يكون الاعتماد على سعر خصم مرتفع عن معدل المردودية الداخلي المطلوب، فتقوم في هذه الحالة بتجربة سعر خصم أصغر ونعيد حساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عند المعدل

الجديد، ويتم الاستمرار في تكرار الخطوات السابقة حتى نصل إلى معدل المردودية الداخلي الذي يجعل مجموع صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع عبر عمره الافتراضي مساوية للصفر .

ويحسب بالعلاقة التالية: $TIR = r1 + \frac{VAN}{VAN2-VAN1}$، حيث:

$r1$هو معدل الاستحداث او الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية في أدني قيمة موجبة له.

$r2$هو معدل الاستحداث او الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية في أدني قيمة سالبة.

3-4- دليل الربحية (مؤشر الربحية): يعرف على أنه: " نسبة مئوية ناتجة عن حاصل قسمة مجموع صافي التدفقات النقدية وقيمة الاستثمار المبدئي "[20]؛ أي أنّه:" نسبة العوائد على التكاليف". [21]

ويعبر على هذا المعيار بالصيغة التالية: [22]

$$IP = \frac{VAN}{I} + 1$$،

ويستخدم هذا المعيار في المفاضلة بين المشاريع كما يلي:[23]

* إذا كان$IP > 1$: فالتدفقات النقدية الداخلة أكبر من الخارجة أي المشروع مقبول؛

* إذا كان$IP < 1$: فالتدفقات النقدية الداخلة أقل من الخارجة، أي المشروع مرفوض (غير مربح)؛

* إذا كان$IP = 1$: فإن القيمة الحالية الصافية تساوي 0، وبتالي المشروع مرفوض.

وهذا فيما يخص مشروع واحد، أما إذا كانت المقارنة بين مشروعين أو أكثر فيلجأ إلى اختيار المشروع ذو أكبر ربحية والأكبر من الواحد.

المحور الثاني: التمويل البنكي وأهميته بالنسبة للمشروعات الاستثمارية.

1-تعريف التمويل البنكي: يعرّف على أنّه: " أداة تعكس الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطا أوليا بين المدّخر والمستثمر، فمدخرات الأفراد تتجمع لدى البنوك في صورة ودائع، وبالتالي تتوفر على رصيد قابل للإقراض المستثمر لتمويل عملياته الاستثمارية".[24] ومن أهم مصادره[25]: أموال الملكية، رأس المال المدفوع، الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات.

2- أهمية التمويل البنكي وعلاقته بدورة حياة المشروع: تتحدد كما يلي:[26]

المرحلة الأولى: الفترة التجريبية:_هي المرحلة التي تحتاج لها المشاريع إلي تمويل طويل الأجل، إذ يمكن للبنوك أن توافق على منح قروض للمؤسسات لتمويل مشاريعها إذا وجدت من يجنبها مخاطر التمويل.

المرحلة الثانية: فترة الازدهار: تبدأ مرحلة انطلاق المشروع، وتحقيقه بمعدلات نمو ومنه يتطلب المشروع التمويل من المصادر الخارجية، بالإضافة إلى ما تقدمه البرامج الحكومية من إعانات.

المرحلة الثالثة: فترة الإبطاء: في ظل ملائمة الظروف الاقتصادية يبدأ انخفاض معدل النمو قليلا، وتبدأ معدلات الأرباح في الاستقرار نوعا ما، ما ينتج عنه استقرار في التدفقات النقدية، وبالتالي يستمر الاحتياج للتمويل من أجل تمويل رأس المال العامل.

المرحلة الرابعة: فترة النضوج: تتسم هذه المرحلة باستقرار نمو المبيعات، كذلك استقرار نمو التدفقات النقدية، وتقوم المؤسسة للحفاظ على حصة معينة من المبيعات مما يجعلها في احتياج مستمر للتمويل قصير الأجل.

3-تحليل مخاطر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية:

3-1- مفهوم مخاطر الائتمان: تُعرف بأنها: " الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض، وفوائده إلي البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدّد في شروط العقد الائتماني".[27]

3-2- أسباب المخاطر الائتمانية: ويمكن تقسيمها كما يلي:[28]

- المخاطر العامة: وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية، يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المُقْتَرض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد.

- المخاطر المهنية: وهي مخاطر مرتبطة بالتطورات الحاصلة، والتي تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي، كالتطورات التكنولوجية، ومدى تأثيرها على تكاليف الإنتاج،.

- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمُقْتَرِض: وهي الخطر الأكثر انتشارا، وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة المؤدية إلى عدم التسديد.

3-3- تحليل مخاطر الائتمان والتقليل من مخاطرها:

3-3-1: تحليل مخاطر الإئتمان: تسعى البنوك عادة إلى توزيع الائتمان على نشاطات اقتصادية مختلفة معتمدة في ذلك على استقرار الودائع، ونسبة كل نوع منها، كما تسعى إلى تمويل القروض الأقل خطورة، حيث أن القروض الممنوحة يتم تصنيفها حسب أفضليتها للبنك، وحسب درجة المخاطرة[29]، وأيا كان المنهج الذي يختاره في تحليل مخاطر الائتمان فإن إنجاز هذا النوع من التحليل يتم من خلال:[30] "تحديد الهدف من التحليل، تحديد الفترة الزمنية التي سيغطيها التحليل، الأسلوب الذي سيتبع في التحليل، تحديد من سيقوم بالتحليل، جمع المعلومات اللازمة، القيام بعملية التحليل، الاستنتاج الملائم، وضع التوصيات التي تؤدي إلى اتخاذ القرار الائتمان أو حجبه"، كما يجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه البنك مثل مخاطر الإقراض، السوق، السيولة، العمليات القانونية، ومخاطر السمعة، فكل نشاط يقوم به البنك ينطوي على مخاطر. وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر.

3-3-2-: التقليل من مخاطر الائتمان: يرتبط ذلك بمسائل عديدة يمكن حصرها في: "دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي، تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار بعقد الدورات التدريبية المتعلقة بزيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم ، دقة بحث طلبات التسهيلات الائتمانية خاصة تلك التي رفضت من قبل بنوك

أخرى، عدم تجاوب مع العملاء في منح تسهيلات ائتمانية التي تزيد عن طاقاتهم الاستثمارية أو الإدارية، استيفاء الاستعلام دوريا عن العميل للوقوف على أي تغيير في نشاطه أو مركزه المالي"[31].

المحور الثالث: دراسة حالة تمويل قرض استثمار ببنك "BNA ".

1-الدراسة التقنية للمشروع: وتتم بـ:

1-1-: تقديم المؤسسة(المستثمر): الطبيعة القانونية: مؤسسة فردية، تاريخ إنشاء الشركة: 2013، المقر: أم البواقي(عين مليلة).

1-2-: المشروع: يتمثل في إعادة تصنيع الأكياس البلاستيكية في ولاية أم البواقي(عين مليلة)؛ إذ شرع إنجازه في سنة 2013، حيث أن المؤسسة تعتبر مؤسسة فردية، ويتطلب هذا المشروع شراء المعدات اللازمة لبدأ مشروع للحصول على المواد الأولية، وقدرت تكلفته الإجمالية بـ: 6644384 دج، وهناك أربعة إيداعات خلال السنة لمتعلقة بالقرض بطلب قرض استثماري.

1-3: الهيكل التمويلي للمشروع: يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الهيكل التمويلي للمشروع لبنك "BNA" الوحدة: 10 ^{2}دينار جزائري

العناصر	المبلغ	النسبة %
المساهمة الشخصية	132888	2
قرض CNAC	1860428	28
القرض البنكي	4651069	70
المشروع الكلي	**6644384**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على ملف القرض المقدم من طرف بنك **BNA**(وكالة أم البواقي)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تكلفة المشروع قدرت بـ:6644384 دج، حيث أن المساهمة الشخصية للعميل قيمتها 132888 دج؛ أي بنسبة 2%، والمبلغ المتبقي كان عبارة عن قرض "CNAC" وقرض مقدم من طرف البنك، ومنه يتبين أن هذا المشروع يعتمد في تمويله على أمواله الخاصة، والقرض البنكي بنفس الدرجة، إذ يمكنه الموازنة بين العائد من هذا المشروع، والفوائد التي سيدفعها من هذا القرض.

2-التقييم المالي للمشروع بواسطة مؤشرات التوازن المالي: يتضح كما يلي:

2-1: رأس المال العامل الصافي: ويحسب كما يلي:

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية – الخصوم الجارية

الجدول رقم (02): التحليل المالي رأس المال العامل الصافي لبنك "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	7765919	10457527	13333909	15433708	17678330
الأصول الثابتة	4753907	3565430	2376954	1188477	00
رأس المال العامل الصافي	**3012012**	**6892097**	**10956955**	**14245231**	**17678330**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA"

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الخمسة، هذا يعني أن المؤسسة

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الأصول المتداولة للإسغلال	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047
الخصوم المتداولة للإستغلال	00	00	00	00	00
إحتياج في رأس مال العامل	**5628924**	**9683298**	**13946909**	**17328655**	**20975047**

تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، والقرض البنكي الممنوح؛ أي أنه يوجد فائض في السيولة على المدى القصير، وبالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل.

2-2: إحتياجات رأس المال العامل "BFR": يحسب بالعلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال = الأصول المتداولة للإستغلال – الخصوم المتداولة للإستغلال

الجدول رقم (03): إحتياجات رأس المال العامل لبنك "BNA"

المصدر: من الباحثتين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BAN"

نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل للسنوات الخمسة 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 سجلت قيم موجبة، وهذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج لزيادة رأس المال العامل لديها، بل إن هذا الأخير كافي لتمويل الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال، لهذا حققت المؤسسة فائض في خزينتها في السنوات الخمسة.

2-3-الخزينة: تحسب بالعلاقة التالية: الخزينة الصافية = رأس المال العامل –إحتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (04): خزينة بنك "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
رأس مال العامل	3012012	6892097	10956955	14245231	17678330
احتياج رأس مال العامل	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047
الخزينة	**-2616912**	**-2791201**	**-2989954**	**-3083424**	**-3296717**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BAN"

نلاحظ أن الخزينة سالبة خلال السنوات الخمسة لأن رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل، لذلك المؤسسة حققت عجزا بسب عدم كفاية رأس مال العامل لتمويل احتياج في رأس المال العامل.

3- التحليل المالي للمشروع بواسطة النسب المالية: ويوجد عدد كبير من النسب المالية، واستعمالها يتوقف على نوعيه القروض المطلوبة، وسنطبق أهمها:

3-1- نسب السيولة: وأهمها:

- نسبة التداول: وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة التداول = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية

الجدول رقم(05): حساب نسبة التداول بنك "BNA"

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047
الخصوم المتداولة	2616913	2791202	2989955	3083425	3296718
نسبة التداول	**2.15**	**3.46**	**4.66**	**5.61**	**6.36**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BAN"

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التداول في كلا من السنوات موجبة وفي نفس الوقت تزيد مما يدل على أن رأس مال العامل الصافي يظهر موجب، وأن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها.

3-2: نسب النشاط: وأهمها:

- معدل دوران إجمالي الأصول: ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول

الجدول رقم(06): حساب معدل دوران إجمالي الأصولبنك "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
صافي المبيعات	7020000	7371000	7739550	8126528	8532854
مجموع الأصول	10382831	13248728	16323862	18517132	20975047
معدل دوران الأصول	**0.67**	**0.55**	**0.47**	**0.43**	**0.40**

المصدر: من من إعداد الباحثتين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA"

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره0.67 دج بالنسبة لسنة 2013، وفي سنة 2014 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.55 دج هذا معناه أنه لا يوجد تطور في كفاءة إدارة المؤسسة، وفي سنة 2015 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره0.47 دج، وفي سنة 2016 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.43 دج، وفي سنة

2015 كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.40 دج هذا معناه أنه لا يوجد تطور في كفاءة إدارة المؤسسة.

3-3-: نسب الهيكل التمويلي والسير المالي: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي للأصول= ((الديون طويلة الأجل +الديون قصيرة الأجل) ÷ مجموع الأصول)

الجدول رقم(07): حساب نسبة التمويل الخارجي للأصول بنك "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل	7633031	7707726	7792906	6902751	6063948
مجموع الأصول	10382831	13248728	16323862	18517132	20975047
نسبة التمويل الخارجي للأصول	**73.51**	**58.17**	**47.73**	**37.27**	**28.91**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA"

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي لتغطية احتياجاتها المالية، حيث أن نسبة التمويل الخارجي للأصول في سنة2013 كان يساوي 73.51 %، في حين انخفض في سنة 2014 إلى 58.17%، وانخفض في سنة 2015 إلى 47.73 %، وانخفض في سنة 2016 و 2017 إلى 37.27 % و28.91%على التوالي، أي أن اعتمادها على التمويل الخارجي انخفض.

4-حساب قدرة التمويل الذاتي: تحسب بالعلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة الدورة + مخصصات الإهتلاك

الجدول رقم (08): القدرة على التمويل الذاتي لبنك " BNA"

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	2616913	2791202	2989955	3083425	3296718
مخصصات الإهتلاك	1188477	1188477	1188477	1188477	1188477
قدرة التمويل الذاتي	**3805390**	**3979679**	**4178432**	**4271902**	**4485195**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA"

نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر أي أن الديون قد تم تغطيتها كليا في السنة الخامسة، يعتبر هذا مؤشر لضمان لتسديد القرض، فالقدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر عبر السنوات، وهذا يدل على تزايد أرباح المؤسسة وذلك من 2011 إلى 2015، إلا أنه في سنة 2014 نلاحظ تراجع في قيمة CAF وذلك يعود إلى الإنخفاض في قيمة نتيجة الاستغلال، كذلك من الأسباب التي أدت إلى انخفاضه عدم قدرة المؤسسة على تغطية قيمة القرض، وذلك باعتبار هذه السنة بداية المشروع، ويعتبر هذا كذلك إلى انخفاض، ثم العودة في الإرتفاع في سنة 2015، وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثمارتها بالاستغناء عن القروض البنكية خلال مدة منح القرض أي أنها قادرة على تسديد قروضها عند حلول أجالها.

ونظرا للمخاطر المترتبة عن اتخاذ قرارات خاطئة، فإنه ينبغي المفاضلة بين مختلف الاقتراحات المتعلقة بالتمويل البنكي طويل المدى وفقا لطرق موضوعية أهمها طريقة صافي القيمة الحالية.، فإذا كانت **التدفقات النقدية للمشروع** لأن سنوات عمر المشروع تحقق المؤسسة من وراءه عائدات سنوية، كما تقوم بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (09): جدول تدفقات النقديةبنك "BNA"

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	2616913	2791202	2989955	3083425	3296718
مخصصات الإهتلاك	1188477	1188477	1188477	1188477	1188477
التدفق النقدي	5628924	9683298	13946909	17328655	20975047
التدفق النقدي المتراكم		**15312222**	**29259131**	**46587786**	**67562833**

المصدر: من من إعداد الباحثتين اعتماد على. وثائق المقدمة من طرف لبنك "BNA"

ويتم التقييم بطريقة صافي القيمة الحالية (VAN) كما يلي:

$$132888VAN = \frac{5628924}{(1+0.06)} + \frac{9683298}{(1+0.06)^2} + \frac{13946909}{(1+0.06)^3} + \frac{17328655}{(1+0.06)^4} + \frac{20975047}{(1+0.06)^5} -$$

VAN= 54905305.26 DA

بما أن صافي القيمة الحالية موجبة أي أن التدفقات النقدية الداخلة تزيد عن مبلغ الاستثمار، أو بعبارة أخرى إيرادات هذا المشروع تغطي تكاليفه. وبالتالي فإن البنك سيقبل المساهمة فيه لكونه مشروع مربح.

من خلال ما سبق ذكره والدراسة المالية التي قامت بها لجنة القروض اتضح أن المشروع مربح، وأن العميل قادر على تسديد مبلغ القرض قبل فترة الاستحقاق، وبالنسبة للضمانات فبعد قيام الخلية المصادقة على الضمانات بتقدير قيمتها اتضح أنها تغطي مبلغ القرض كله.

كما يعتبر قطاع النشاط هذا مهم جدا في ولاية أم البواقي، حيث يتميز هذا المشروع برأس مال كبير كذلك يعتبر المشروع المقترح تمويله أي تأهيل المشروع يتماشى مع التطورات الحالية.

وبالتالي فان اللجنة قررت **منح القرض** للعميل لما يتوفر فيه من شروط كافية من ضمانات وسمعة جيدة للعميل.

خاتمة: نظرا للوضع الذي تعيشه الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة، استوحت علينا التطرق إلى موضوع دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية الذي يخص كل إقتصاد وكل مؤسسة وكل من يدخل عالم الأعمال، إلا أن هذا الأمر يتطلب قرارات حاسمة حيث أي خطأ في اتخاذها سيؤدي إلى حتمية الإفلاس والزوال، وبالتالي لتفادي ذلك استوجب على الأطراف المعنية بالاستثمار فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا والقيام بدراسة تحليلية مبنية على أسس وطرق علمية.

وباعتبار البنك مؤسسة مالية له سياسات خاصة به كسياسة السيولة، الاستثمار، الإقراض، إلا أنّ هذه الأخيرة تعتبر من أصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار.

قائمة المراجع:

[1] محمد يونس، **مخاطر في التخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص17

[2] أحمد فهمي جلال، **دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة**، دار الفكر العربي، مصر، 1977، ص .35.

[3] **مرجع نفسه**، ص 125.

[4] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص60.

[5] طارق نصار، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، (8 مارس 2017).

[6] سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة (سطيف)**، مذكرة ماجستير، غ م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 59.

[7] **المرجع نفسه**، ص 59.

[8] **المرجع نفسه**، ص59.

[9] **المرجع نفسه**، ص60.

[10] عبد الحفيظ الأقيم، **التحليل المالي**، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري، قسنطية، الجزائر، 1996، ص 17.

[11] المرجع نفسه، ص18.

[12] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2004، ص 175.

[13] محمد مبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، ط2، المملكة العربية السعودية، رياض، 2005، ص 50.

[14] **المرجع نفسه**، ص 51.

[15] سعادة ليمين، **مرجع سابق**، ص 66-67.

[16] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، المجمع العربي، عمان، الأردن، 2006، ص 256.

[17] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2011، ص 150.

[18] **المرجع نفسه**، ص 224.

[19] محمد صالح الحناوي، " **المنهجية في دراسة جدوى المشروعات**"، دار النشر، القاهرة، 1998، ص 372.

[20] نور الدين خبابه، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،1997، ص 386

[21] محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 205.

[22] **المرجع نفسه**، ص 206.

[23] **مرجع نفسه**، ص 206.

[24] زبير عياش، " **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، دكتوراه علوم، تخصص مالية، جامعة أم البواقي – الجزائر – 2012، ص 46.

[25] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 34-36.

[26] وفاء ناصر المبيريك، **" المنشآت الصغيرة التأسيس والإدارة"**، متاحة على موقع:
faculty.ksu.edu.sa/wafa/page/1 (2017/03/06)

[27] مفتاح صالح، معارفي فريدة، **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، -كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونية-الأردن، يومي 16-18 أفريل 2007، ص 3.

[28] *Sylvie de conssergues، La banque: structure، Marché، gestion، édition DALLOZ، Paris، 1996, P98.*

[29] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية، –**أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية 2014/2013، ص 132.

[30] زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص228.

[31] رقية شرون، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونقود وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 8.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الإنتقال إلى إقتصاد السوق

Comparison of the development of private sector financing before and after the transition to a market economy

د. زينب طورش، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

أ. محمد أكرم حبار، جامعة أم البواقي، الجزائر.

تاريخ التسليم:(01 /12/ 2016)، تاريخ التقييم:(2017/02/09)، تاريخ القبول:(2017/03/01)

الملخص

يعتبر تمويل البنوك لمستثمري القطاع الخاص في الجزائر أمرا غاية في الأهمية، وقد عرفت مسألة تمويل استثمارات هذا القطاع منعرجا كبيرا في الاقتصاد الجزائري، انتقل فيها تمويل هذا القطاع من التهميش إلى الاهتمام خاصة مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 وانتقال الجزائر من نظام الإقتصاد الموجه إلى نظام إقتصاد السوق. ونهدف من خلال بحثنا هذا إلى تسليط الضوء على تطور التمويل البنكي وأسلوب تمويل القطاع الخاص قبل وبعد صدور قانون النقد والقرض.

وقد خلص هذا البحث إلى أن هناك تطور كبير في حجم التمويلات البنكية المقدمة للقطاع الخاص بعد 1990 خاصة في العشر سنوات الأخيرة مقارنة مع فترة ما قبل 1990، أين عنى هذا القطاع من التهميش في كل الجوانب خاصة المتعلقة بتمويله، وهذا بالنظر إلى الظروف السائدة أنذاك وطبيعة النظام الإقتصادي المتبع.

الكلمات المفتاحية: تمويل القطاع الخاص، اقتصاد السوق.

Abstract

The banks financing for private sector investors in Algeria is very important. The financing of investments in this sector has become a major factor in the Algerian economy. The financing of this sector has shifted from marginalization to attention especially with the issuance of the Monetary and Credit Law 90-10, To the market economy system. In this research, we aim to highlight the evolution of bank financing and private sector financing before and after the introduction of the Money and Credit Law.

This research found that there was a significant development in the volume of bank financing provided to the private sector after 1990, especially in the last ten years compared to the period before 1990, where this sector meant marginalization in all aspects, especially in terms of funding, considering the prevailing conditions and nature Economic System.

Keywords: Private Sector Finance, Market Economy.

مقدمة

لأجل تطوير قدرة البنوك على تمويل القطاع الخاص وإعطائها دورا واستقلالية أكبر في تمويل مستثمري هذا القطاع تم القيام بالعديد من الإصلاحات على النظام البنكي، فقد تتالت الإصلاحات من الإستقلال إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض 90-10 لإعادة النظر في سير وتنظيم عمل ودور الجهاز البنكي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وتطوير الإقتصاد الوطني، وقد جاء القانون الأخير (90-10) والذي جاء بتغييرات جذرية في تنظيم النشاط البنكي والتي كانت لها آثارها على التمويل المقدم للقطاع الخاص وعلى دور البنوك في ذلك. ومن هنا نتساءل عن نصيب القطاع الخاص من التمويلات البنكية المقدمة للإقتصاد قبل وبعد الإنتقال إلى إقتصاد السوق؟ وبهدف الإجابة على هذه التساؤل، إرتأينا تقسيم هذا البحث إلى جزئين، الجزء الأول ونتطرق فيه إلى تمويل القطاع الخاص قبل إصدار قانون النقد والقرض 1990، والجزء الثاني يعالج تطور التمويل البنكي للقطاع الخاص بعد إصدار قانون 1990 أي بعد الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، حيث سنتعرف على مدى تطور حجم التمويلات المقدمة من البنوك للقطاع الخاص بعد إصدار هذا القانون وكيفية توزعها بين البنوك العمومية والخاصة، وطبيعة هذه التمويلات من حيث مدتها.

1- التمويل البنكي للقطاع الخاص في ظل الاقتصاد الموجه (قبل 1990)

يمكن تقسيم التطور التاريخي للنظام البنكي قبل إصدار قانون النقد والقرض لسنة 1990 إلى ثلاثة فترات وهي من إستقلال الجزائر سنة 1962 إلى 1970 وتبني النظام الإشتراكي الذي لا يتناسب مع توجه ومصالح البنوك الأجنبية الليبرالية، ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تأميم البنوك إسترجاعا للسيادة الإقتصادية والنقدية من خلال إقامة نظام بنكي جزائري يفترض أن يقوم بتمويل التنمية الاقتصادية خلفا للبنوك الأجنبية. وكذا مرحلة إتباع نظام تمويل قائم على التخطيط المالي كجزء من التخطيط المركزي للاقتصاد ابتداء من سنة 1971 إلى غاية منتصف الثمانينات، ومرحلة إصلاحات أواخر الثمانينات وتكييف الإصلاح والتي عرف فيها النظام البنكي الجزائري إصلاحات كبيرة مقارنة بسابقتها.

1-1- التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1962- 1970

قبل التأميم البنكي عرف تمويل الإقتصاد إعراض البنوك الأجنبية في القيام بهذه المهمة في ظل شح الموارد، فاضطر البنك المركزي للتدخل بشكل كبير في هذه الفترة حيث تميزت بتدخل مباشر للبنك المركزي في التمويل، إذا قدرت القروض المباشرة من البنك المركزي بـ 1250 مليون دينار جزائري، هي أكبر من مجموع القروض للبنوك التجارية التي قدرت بـ 1230 مليون دينار جزائري سنة 1965[1]. فتحول دور البنك بعد الإستقلال من دور الرقابة وتوزيع القرض إلى التوزيع المباشر للقرض.

تم تمويل الإقتصاد من الجهاز البنكي من خلال البنوك التجارية بقروض قصيرة الأجل للقطاع العمومي والمسير ذاتيا والقطاع الخاص يستفيد بقروض قصيرة ومتوسطة المدى، في حين أو كل تمويل استثمار القطاع العمومي والمسير ذاتيا إلى الخزينة العمومية[2].عن طريق الصندوق الجزائري للتنمية الذي لعب دورا هاما في التمويل إذ كان يمثل الأداة التنفيذية للميزانية الدولة وبعض المشاريع الاستثمارية، ويقدر مستوى

استثمار تجهيزات الدولة لسنة 1963-1968 بأكثر من 11 مليار دينار جزائري تمول باللجوء النهائي أو المؤقت إلى الخزينة أو اللجوء إلى موارد خارجية تقدر بـ 3 مليار جزائري[3]. وانه وإلى غاية 1970 بقي التمويل البنكي للإقتصاد الوطني محدودا، وأهم ما ميز نمط التمويل في هذه المرحلة تداخل بين صلاحيات المؤسسات المالية فنجد أن الخزينة تحل محل البنوك وتعمل كما لو كانت بنكا بتقديم مساعدات بشكل مباشرة، هذه الأخيرة غير واضح إذا كانت مساعدات في تسجيلها محاسبيا هل تسجل هذه الأموال على أنها مساعدات أو سلفيات[4].و لم تمارس البنوك أي رقابة في استعمال القروض فالسيولة متوفرة بعمليات الإصدار النقدي دون مقابل كما أن تخصص البنكي لم يتم احترامه، وقيام البنك وحيد بتمويل عدة قطاعات مختلفة وغير متجانسة أمر صعب تجاوز قدرات البنوك خاصة وأنها تتلقى تعليمات من جهات مختلفة وعلى الخصوص من وزارة المالية، مما أدى إلى فقدان البنك المركزي لوظيفته كبنك البنوك وأصبح كأداة في يد الوصاية[5].

وكتقييم شامل للتمويل البنكي للقطاع الخاص خلال هذه الفترة، يمكن القول أنها تميزت بغياب سياسة واضحة للقرض، لأن التمويل كان يتم وفقا للمتطلبات الفورية، وبحسب ما تقتضيه الظروف لمعالجة سريعة للمشاكل المطروحة خلال هذه الفترة، إضافة إلى تعقد إجراءات التمويل وطول مسارها مما أدى إلى عدم إستفادة القطاع الخاص من القروض المقدمة. ويمكن إرجاع أسباب ضعف إستفادة القطاع الخاص من التمويل البنكي في هذه المرحلة إلى ضعف قدرة مستثمري هذا القطاع على تسديد الديون المستحقة عليه، الأمر الذي جعل البنوك تضع شروطا تعجيزية أحيانا لإقراضه خاصة بالنسبة للإستثمارات الصغيرة، ففي تحقيق قامت به كتابة الدولة للتحقيق حول القروض الموجهة للقطاع الخاص بين أن 31 % فقط من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة من 1967 إلى 1972 تم إسترجاعه، 61 % منها كانت من طرف كبار المستثمرين[6]. إلا أنه وابتداء من سنة 1975 إلى غاية 1976 أخذت تدابير من طرف وزارة المالية محاولة منها لتحقيق توافق بين إجراءات منح القروض القصيرة الأجل وطبيعة القطاع الخاص غير أن ذلك كان يجري غالبا من وجهة نظر بنكية وانطلاقا من مبادئ نظرية خاصة فيما يتعلق بتنظيم البنك لإجراءات قرار التمويل على مستويات متتالية حسب مقدار القرض، والذي أدى إلى زيادة الضغط على مستثمري القطاع الخاص، إضافة إلى ثقل الإجراءات وطول مدتها سعيا لجمع أوراق كثيرة يتطلبها ملف طلب التمويل. وإنه ومن أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة الجديدة، ومن أجل مراقبة أكثر صرامة للتدفقات النقدية قررت السلطات الجزائرية إجراء إصلاحات إبتداء من سنة 1971 والتي كانت لها آثارها هي الأخرى على أسلوب تمويل مشاريع القطاع الخاص.

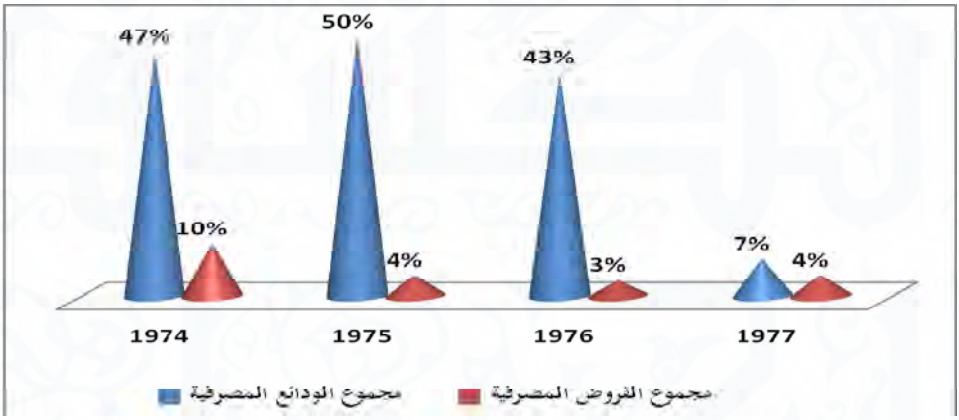
1-2- التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1971- 1985

عانى القطاع الخاص خلال هذه المرحلة من التهميش وتوجيهه في حدود الأنشطة المسموح بها في إطار النهج الإقتصادي المتبع آنذاك، وقد كانت العلاقة بين البنوك العمومية والقطاع الخاص في هذه المرحلة مشحونة بالمضايقات يتعرض فيها القطاع الخاص للعديد من العراقيل والصعوبات الإدارية عند طلب

الإقتراض، في حين كان للقطاع العام الأفضلية في التمويل البنكي، وهو ما يعتبر متوقع ويكاد يكون طبيعي في ظل إحتكار القطاع العام للنشاط الإقتصادي في هذه الفترة. ولقد عانى القطاع الخاص وحتى العام في فترة الستينات مشكل التمويل البنكي بسبب رفض البنوك الأجنبية الموجودة آنذاك تقديم التمويل لهما، إذ كانت تفضل إلى حد كبير تمويل عمليات الإستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بملاءة جيدة، وتمويل عمليات التجارة الخارجية[7]. وقد كانت إجراءات منح القروض للقطاع الخاص والتي هي من صلاحيات هيئة الإصدار عشوائية وبطيئة جدا، وكان لزاما أن توافق القروض المقدمة من البنوك من أجل إنشاء أو تنمية مشاريع القطاع الخاص ما هو وارد في قانون الإستثمار لسنة 1967، ولا يمكن للقطاع الخاص الحصول على قروض طويلة الأجل، وكانت القروض المتوسطة الأجل أكثر التمويلات البنكية التي تحصل عليها هذا القطاع. ضف إلى ذلك فإن القطاع الخاص كان يعاني من التمييز مقارنة بالقطاع العام، حيث كان يخضع لشروط بنكية أكثر صعوبة عند منح القروض خاصة من حيث الضمانات المطلوبة. كل هذا لم يشجع البنوك التجارية على منح القروض لمستثمري هذا القطاع، وهو ما عجل بإصلاح مالي سنة 1971 لسد الثغرات التي أحدثها أسلوب التمويل في الفترة السابقة، فكانت نتائجه هو الآخر متعددة من الناحية العملية أين أحدث عدة فجوات وتناقضات[8].

ولم يستفد القطاع الخاص وبالضبط القطاع الفلاحي المسير ذاتيا إلا من عدد قليل من القروض، وحتى عند إنشاء الجزائر فيما بعد لنظامها المصرفي وعملتها الخاصة وإسترجاعها الحق في الإصدار النقدي، بقيت نسبة إستفادة القطاع الخاص من التمويل البنكي ضعيفة، فبالرغم من أن القطاع الخاص كان يساهم تقريبا في نصف الودائع المصرفية إلا أن حصته من القروض كانت ضعيفة، وهذا بسبب رفض البنوك تمويل القطاع الخاص لعدم توفر المؤسسات على الوثائق المحاسبية وشبه المحاسبية وعدم قدرتها على منافسة القطاع العام[9]، وبسبب الذهنيات السائدة آنذاك التي تعتمد سياسة إقصائية للقطاع الخاص بعدم ترك المجال له للتموقع في كل المجالات، خوفا من التدخل الأجنبي وحرصا على إرساء قواعد الإشتراكية. كما تعود أيضا إلى إعتماد القطاع الخاص على نفسه في التمويل بعد رد الدولة الإعتبار لمبدأ التمويل الذاتي سنة 1973 في فروع النشاطات التي تكون فيها مراقبة الأسعار مرنة، وهذا بعد أن إستبعدت إمكانية لجوء المؤسسة للموارد الذاتية كآلية للتمويل من خلال المرسوم 70-93 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970[10]. ويوضح لنا الشكل التالي حجم القروض التي إستفادت منها مشاريع القطاع الخاص بالجزائر خلال فترة 1974-1977.

الشكل رقم (01-3): حجم التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1974-1977



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

NAAS. A, **le système bancaire Algérien, maisonnerie la rose**, France, 2003, p 67.

تشير الأرقام المبينة في الشكل أعلاه أن القطاع الخاص الجزائري في هذه الفترة كان يساهم بحوالي نصف الودائع المصرفية تقريبا، إلا أن متوسط ما يحصل عليه من التمويل البنكي خلال نفس الفترة هو 5.25% والتي تبدو ضعيفة جدا مقارنة بأهمية القطاع الخاص من جهة، وحجم إسهامه في مجموع الودائع المصرفية من جهة أخرى. ويمكن تفسير هذا الضعف والتهميش التمويلي بأن البنوك العمومية آنذاك كانت ترفض تمويل القطاع الخاص لعدم كفاية وتوفر الوثائق المحاسبية وشبه المحاسبية للمؤسسات وعدم قدرتها على منافسة القطاع العام[11]، وإلى الخلفيات السائدة آنذاك والتي تقضي بعدم ترك المجال للإستثمار بالتموقع في كل المجالات خوفا من التدخل الأجنبي وحرصا على إرساء قواعد الإشتراكية هذا بالنسبة لمسألة التهميش. أما بالنسبة لضعف حجم التمويل البنكي الممنوح للخواص فإنها تعود إلى السياسة الإقصائية للقطاع الخاص والتي حدت من حجمه وعدد مؤسساته وإستثماراته والتي تعتبر قليلة، الأمر الذي يعكس لنا ذلك الضعف (5.25%)، إضافة إلى إعتماد القطاع الخاص على نفسه في التمويل بعد رد الإعتبار لمبدأ التمويل الذاتي سنة 1973 في فروع النشاطات التي تكون فيها مراقبة الأسعار مرنة وهذا بعد أن استبعدت إمكانية لجوء المؤسسة للموارد الذاتية كآلية للتمويل من خلال المرسوم 70-93 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 [12].

إن ما يمكن قوله حول تمويل البنوك للقطاع الخاص في هذه الفترة أو المرحلة من الإقتصاد الجزائري والتي أصطلح عليها بمرحلة "التخطيط المركزي" أو " الإقتصاد الموجه"، أن هناك تهميش تام للقطاع الخاص في إستراتيجية تمويل التنمية المنتهجة من الدولة، إذ يشارك هذا القطاع بحوالي نصف الودائع البنكية وبالمقابل لا يستفيد إلا من نسبة ضعيفة جدا من إجمالي القروض البنكية المقدمة للإقتصاد. وأن دور الجهاز المصرفي بعد الإصلاح المالي لسنة 1971 كان محدودا، وأحدث تحولا في الدور الموكل للبنك

المركزي في مرحلة الستينات والذي سيطر على تمويل الإقتصاد مقارنة بالبنوك التجارية، إضافة إلى قيامه بدور الممول للدولة وتسيير حسابات الخزينة العمومية، والتي تطورت مهامها (الخزينة العمومية) لتصبح كصندوق للودائع ومقرض رئيسي للإقتصاد، حيث كانت تساهم بنسبة 50% من التمويل سواء كان مباشرا أو غير مباشر[13]، فهي لم تكن مكلفة فقط بحركة الأموال التي تساعد على تكييف إيرادات الدولة مع نفقاتها في الزمان والمكان، بل أيضا تقوم بوظيفة الإشراف على النشاطات المالية وتنسيق التدخل في الإقتصاد عن طريق القروض، الضمانات والمساهمات[14]. ولعب الخزينة أيضا دور بنك أعمال في حالة إمتلاك جزء أو كل رأس مال العديد من المؤسسات العمومية[15]. وكوسيط مالي تقوم الخزينة بممارسة نشاطات ذات طابع بنكي، فتح حسابات الودائع لمختلف الهيئات العمومية، منح قروض وتسبيقات لها، وتسيير أموال الصكوك البريدية.

ومنذ الإصلاح المالي لسنة 1971، غابت المنافسة بين البنوك لتعبئة الموارد على إعتبار أن لها الحرية في القبول أو الرفض وبالتالي القضاء على جو المنافسة بين البنوك[16]، ضف إلى ذلك غياب تام للمجهودات من أجل تطوير المنتجات الإدخارية أو نوعية الخدمات البنكية، كما أن مستوى معدلات الفائدة الدائنة لم تكن تساعد البنوك على جلب الإدخار نظرا لضعف مستوى إعادة الخصم، حيث خفض من5.3 % إلى 2%.75 في جانفي 1972 ذلك إلى غاية 1986 والذي يعد أقل من نسبة الفائدة على الإقراض[17].

الجدول رقم (01-3): نسبة تمويل الخزينة للاستثمارات خلال المخططات التنموية بين 1970-1989

الفترات	1970-1973	1974-1977	1978-1979	1980-1984	1985-1987	1988-1989
النسبة المئوية %	29.6	32.1	24.69	47.7	63.6	64

Source: BENISSAD. M E, La réforme économique en Algérie. O.P.U. Algérie, 1991. P 119.

وكتقييم لهذه المرحلة من التمويل، نجد أنها تميزت بتعقد الجهاز التمويلي وخلق جهاز بيروقراطي إكتسته مركزية شديدة خلقت صعوبات كبيرة واجهها القطاع الخاص في الحصول على التمويل اللازم لإستثماراتهم، فبالرغم من الإصلاحات التي حاولت تسهيل الحصول على القروض بقيت إجراءات ومعايير منح القروض لا توافق الطلبات المقدمة من القطاع الخاص، كما نلاحظ خلال هذه الفترة إحتكار جهاز التمويل من طرف الدولة، الأمر الذي أدى إلى تهميش دور البنوك في إتخاذ قرار منح التمويل، وهو ما أساء كلية للوظيفة البنكية بالجزائر[18]، فقد كان الجهاز البنكي الجزائري حتى هذه الفترة قليل الفعالية أو لم تعطى له الأدوات اللازمة حتى يكون تمويله لهذا القطاع فعالا ومجديا ليساهم في زيادة مشاريع القطاع الخاص وإنتاجيتها، إذ أجبرت البنوك على تمويل المؤسسات العمومية مهما كانت قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها ومهما كانت مردوديتها، فعملية توزيع القروض كانت موجه بواسطة إجراءات إدارية خارج أي معايير للمردودية المالية[19].

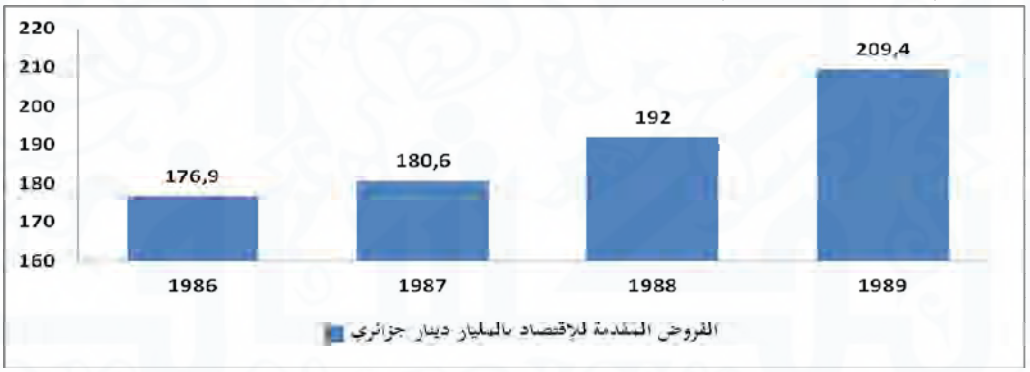
لم تكن للبنوك التجارية سوى مجرد صندوق يقدم للمؤسسات العمومية السيولة التي تحتاجها دون أن يقوم بأي دور يذكر في تحقيق التنمية الإقتصادية، أي أن البنك لم يكن له أي رأي في إختيار تمويل المشاريع الإقتصادية التي يراها مناسبة، بل يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الإجتماعية والإقتصادية للمشاريع[20]. كما أجبرت الدولة المؤسسات العمومية بتوطين كل عملياتها المالية في مختلف البنوك التجارية[21]، وهذا حتى تتمكن من متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات داخل مشاريعها الإقتصادية في إطار البرامج المخططة.

شهد النصف الثاني من سنوات الثمانينات توالي الإصلاحات لإعادة تجديد مهام الجهاز المصرفي الجزائري تداركا للوضع الذي وصلت إليه البلاد خاصة بعد الهزة المزدوجة للإقتصاد الجزائري – سقوط أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار[22]، فكان إصلاح 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، ليليه إصلاح آخر سنة 1988، والذي تم من خلاله منح نوع من الإستقلالية المالية والتسييرية للمؤسسات الإقتصادية، وهو ما سنراه في العنصر التالي.

1-3- التمويل البنكي للقطاع الخاص خلال الفترة 1986-1989

إن هذه الفترة كما نلاحظ هي فترة قصيرة تمتد لثلاث سنوات فقط، لذا فإن أثرها على التمويل البنكي لم يكن واضحا نظرا للتغيرات والإصلاحات التي حدثت خلال هذه الفترة القصيرة، وإنه لا توجد إحصائيات رسمية حول حجم التمويلات المقدمة للقطاع الخاص أو القطاع العام خلال هذه الفترة، إلا أنه يمكن إيضاح تطور حجم التمويل البنكي للإقتصاد عموما في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-3): تطور حجم التمويلات البنكية المقدمة للإقتصاد خلال الفترة 1986-1989



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

NAAS. A, **le système bancaire algérien (de la décolonisation à l'économie de marché)**, édition INAS, Maisonneuve et Larose, 2003, p 219.

من خلال الشكل رقم (02-3) يتبين أنه وخلال الفترة 1986-1989 حدث تطور في حجم القروض البنكية المقدمة للإقتصاد إلا أن هذا التطور كان ضعيفا، حيث أنه وفي سنة 1986 كان مجموع القروض

المقدمة للإقتصاد 176.9 مليار دينار جزائري ليرتفع نسبيا إلى 209.4 مليار دينار جزائري، أي بفارق 32.5 مليار دينار جزائري طيلة ثلاث سنوات، وقد بلغ متوسط حجم التمويلات البنكية المقدم للإقتصاد خلال هذه الفترة ما قيمته 189.7 مليار دينار جزائري.

إن إصلاحات هذه الفترة من الثمانينات كانت أولى محاولات الإصلاح الداخلي، إلا أنها لم تعطي نتائج واضحة، ولم تسمح لا للمؤسسة بتطوير إنتاجيتها ولا للبنوك بالقيام بوظائف الوساطة، ويمكن إعتبار أن نتائجها ظهرت بعد تغيير الوضعية وإصدار قانون جديد سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض. وكان من النتائج المترتبة عن هذه المرحلة أن تم إعطاء البنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعتها[23]. كما انه وعلى االمستوى المؤسساتي، أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي إضافة إلى مؤسسات القروض المختصة. أما على مستوى توزيع القروض وجمع الموارد، فإن هذه الوظائف تؤدى في ظل الإحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية.

إنه وعلى العموم يمكن إعتبار فترة أواخر الثمانينات مرحلة تمهيدية ومرحلة تقنين لمرحلة قادمة للتنفيذ، ومع الظروف الصعبة التي عرفتها البلاد تداخلت الوظائف وكان الفصل بين السياستين النقدية والمالية ظاهريا فقط، حيث كان مستوى السيولة يتحدد بوضع الميزانية العامة للدولة، أما تمويل النفقات العامة فيتم غالبا من خلال موارد بيع البترول التي تعتبر أساس نمو السيولة النقدية؛ وكثيرا ما وجدت السلطات النقدية صعوبة في التحكم في إتجاه الكتلة النقدية. ونظرا للأحداث التي عرفتها نهاية الفترة بدأ التمهيد لبناء إقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق، فكان لابد من تطوير النظام المصرفي الجزائري تماشيا مع الإصلاحات الإقتصادية ككل، لهذا جاء قانون النقد والقرض الذي أعاد التعريف كلية لهيكلة النظام المصرفي، وجعل القانون البنكي الجزائري في سياق التشريعات البنكية المعمول بها في البلدان المتطورة.[24]

2- التمويل البنكي للقطاع الخاص في ظل الإنتقال إلى اقتصاد السوق (بعد 1990)

مع بداية سنوات التسعينات، وبمجرد انتقال الجزائر من نظام اقتصادي موجه إلى نظام ليبرالي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية في ظل إقتصاد السوق، فرض هذا الواقع على الحكومة الجزائرية إدخال إصلاحات عميقة وجذرية على النظام البنكي والتي تواكبت مع إصلاحات إجتماعية واقتصادية وحتى سياسية. ولمسايرة الإصلاحات والتغيرات التي عرفها الإقتصاد الوطني على كافة المستويات، جاء القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الذي حمل معه أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، والذي كان له أثر كبير في تطور حجم التمويلات المقدمة لمستثمري القطاع الخاص بعد إصداره.

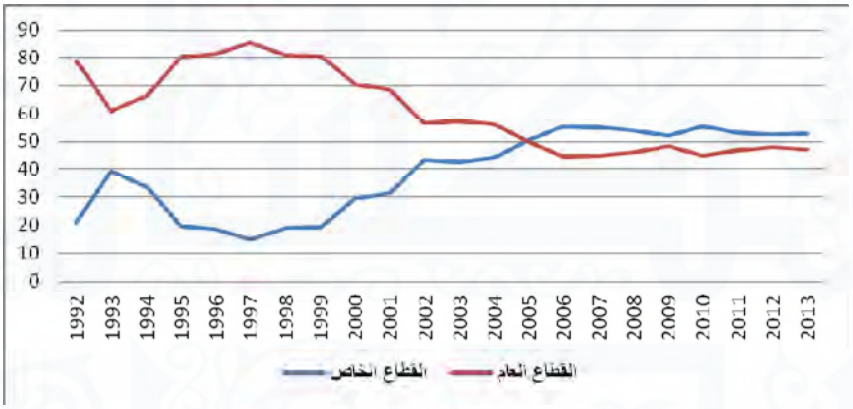
2-1- تحليل تطور حجم التمويل البنكي المقدم للقطاع الخاص بالجزائر

يدل تطور حجم القروض على تطور نشاط المصارف[25]، ولقد عرف حجم القروض الموجهة للإقتصاد في السنوات الأخيرة وتيرة أقوى وصلت إلى 15.3% سنة 2012 مقابل 14% سنة 2011[26]، كما عرف حجم القروض الممنوحة لمستثمري القطاع الخاص هي الآخرى خلال العقدين الأخيرين تغيرا وتطورا كبيرا.

حيث يظهر لنا الشكل أدناه أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر مر بمرحلتين مختلفتين، حيث أنه وفي المرحلة الأولى خلال سنوات التسعينات كان ضعيفا نسبيا، وعرف حجمه في هذه المرحلة تذبذبا بين إنخفاض وإرتفاع بالمقارنة مع حجم التمويلات المقدمة للقطاع العام، حيث بلغت نسبته 21.22% من مجموع التمويل المقدم للقطاعين (العام والخاص) سنة 1992 لترتفع إلى 39.08% سنة 1993 وهذا تناسبا مع إصدار قانون ترقية الإستثمار الخاص في هذه السنة، لتنخفض إلى أقصى حد لها 14.65% سنة 1997 نظرا للظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك وتطبيق الشروط الإحترازية، وهذا تفاديا للمخاطر في ظل القروض المتعثرة المرتفعة للقطاع العام ما جعل حصول القطاع الخاص على التمويل أمر صعب المنال خاصة في ظل تصنيف البنوك لهذا الأخير كمصدر كبير للخطر، وهو ما تحقق من خلال الصرامة التي طبقها البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك التجارية وتطبيق أسعار فائدة مرتفعة على القروض للتقليص من تأثيرها على معدلات التضخم والتي وصلت إلى 17.63% سنة 1994[27].

هذا وتشير باقي معطيات الجدول السابق من سنة 1998-2013 إلى مرحلة جديدة من الإهتمام البنكي بالقطاع الخاص، حيث عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص منحى جديد وشهدت إرتفاعا وصل إلى ضعف ما سبق، حيث وصل إلى 47.96% سنة 2014 مقابل 52.4% للقطاع العام في نفس هذه السنة، وللتذكير، فإنه في العشر سنوات الأخيرة (2002-2012) بلغ متوسط معدل نمو القروض (خارج إعادة شراء الإستحقاقات غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية) 16.1% أي بوتيرة أدنى من تلك المسجلة من القطاع الخاص (20.1%)[28]. ويوضح لنا الشكل الموالي كيفية تطور ونمو التمويلات البنكية المقدمة لمشاريع القطاع الخاص خلال الفترة الممتدة بين 1992-2013.

الشكل رقم (03-3): تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام خلال الفترة 1992-2013

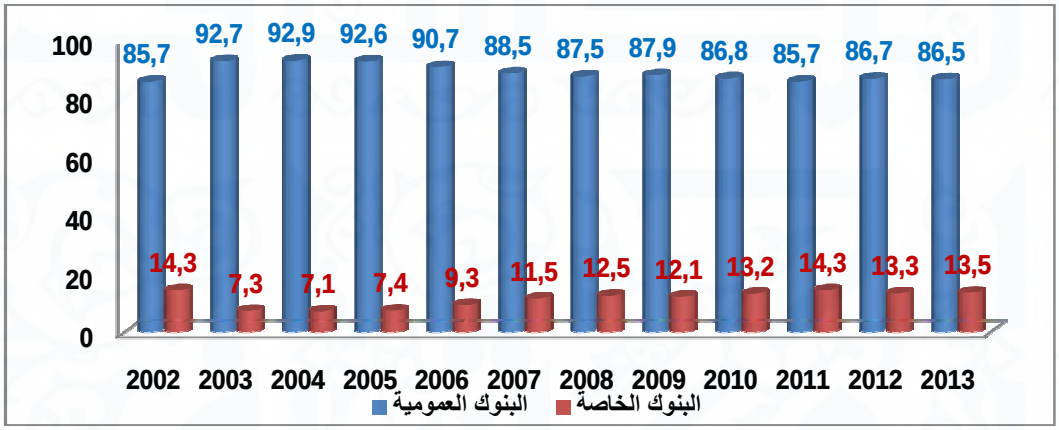


المصدر: من إعداد الباحثين.

2-2- التمويلات المقدمة للقطاع الخاص من حيث طبيعة البنوك المانحة لها

تساهم كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة في عملية تمويل مشاريع القطاع الخاص هذه، وتختلف سياسة التمويل لدى كل نوع من هذه البنوك بإختلاف توجهاته وأهدافه المستقبلية. ومن خلال الشكل الموضح أدناه يتبين جليا أن البنوك العمومية هي الممول الرئيسي والبارز للقطاع الخاص بالجزائر مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث بلغت مساهمة البنوك العمومية سنة 2002 ما نسبته 85.7% وفي سنة 2013 بلغت 86.5% مقابل 14.3% و 13.5% سنتي 2002 و2013 على التوالي بالنسبة للبنوك الخاصة. وإنه وبالنسبة للبنوك العمومية فقد بلغ متوسط مساهمتها في تمويل القطاع الخاص خلال الفترة 2002-2013 ما نسبته 88.68%، أما البنوك الخاصة فبلغ متوسط مساهماتها خلال نفس الفترة 11.32%، وللإشارة فإن هذه الأخيرة لا تقوم إلا بتمويل القطاع الخاص والأفراد دون القطاع العام إلا في حالات قليلة وبنسب متواضعة لا تتجاوز فيها نسبة التمويل 1%، تتمثل في الغالب في أذونات الخزينة العامة أو القيم المحجوزة في الحسابات الجارية لصالح الخزينة أو مراكز البريد.

الشكل رقم (04-3): تمويل القطاع الخاص بالجزائر من البنوك العمومية والخاصة في الفترة 2002 - 2013



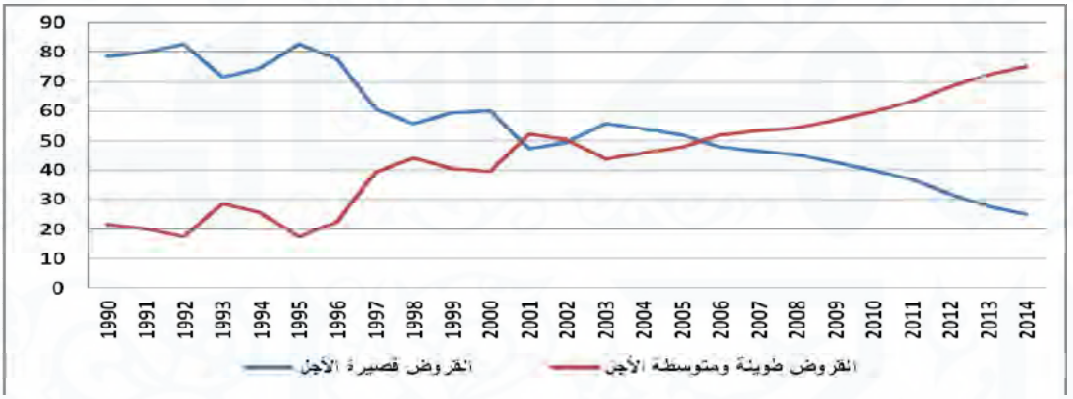
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- Les rapports annuels de la banque d'Algerie, 2005, 2009,2013.

3-2- طبيعة التمويلات المقدمة حسب آجال إستحقاقها

إستفادت إستثمارات الإقتصاد الوطني بشكل عام ومشاريع القطاع الخاص بشكل خاص طيلة عقدين ونصف من قروض قصيرة وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تفاوتت وتباينت نسبتها وحجمها من سنة لأخرى ومن عقد لآخر تبعا لطبيعة هذه الإستثمارات وطبيعة سياسة التمويل المنتهجة من طرف السلطات النقدية في البلاد. الشكل الموالي يوضح لنا تطور هذه المبالغ والنسب وكيفية توزعها في الفترة 1990-2014.

الشكل رقم (06-3): تطور القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- GHERNAOUT. M, **Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes**, Première Edition, G. A. L (Grand_ Alger_ Livres) 2004, p 74.

- Les rapports annuels de la banque d'Algerie, 2005,2008,2011, 2014.

إن ما نلاحظه من خلال الشكل أعلاه أنه وطيلة الفترة 1990- 2000 كانت القروض قصيرة الأجل هي النوع التمويلي المسيطر على طبيعة القروض الممنوحة للإقتصاد عموما بقطاعيه العام والخاص، وقد بلغت نسبتها سنة 1990 نسبة 78.5% ووصلت سنة 2000 إلى 60.2% وبلغ متوسط حجم هذه القروض 374.81 مليار دج، وهو ما يعني أن التمويلات البنكية خلال هذه الفترة كانت تتصرف إلى الإئتمان التجاري القصير الأجل على حساب القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي بلغت نسبتها 21.5% سنة 1990 و 39.8% سنة 2000، وبلغ متوسطها خلال هذه الفترة ما قيمته 173.40 مليار دج. ويمكن إرجاع سيطرة القروض القصيرة الأجل على ذلك إلى نمو بعض الإستثمارات المنتجة الصغيرة الحجم خصوصا بعد إعادة هيكلة بعض المؤسسات العمومية وتجزئتها إلى وحدات صغيرة، الأمر الذي فرض هذا النوع أو الحجم من التمويلات بما يتناسب ومتطلبات وحجم هذه الإستثمارات أو الوحدات الإنتاجية. أما ضعف القروض المتوسطة والطويلة الأجل فيعود في هذه الفترة إلى القيود التي اعترضت المؤسسات العمومية في الحصول على قروض الإستثمار لتمويل مشاريعها بسبب السياسة النقدية المتشددة التي حدت من عرض النقود ومن منح البنوك التجارية للإئتمان. وللإشارة فإنه وبالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل فإن جزء كبير منها أو أغلبها عبارة عن قروض متوسطة الأجل، وجزء كبير من هذه الأخيرة ناتج عن تحويل الديون القصيرة الأجل إلى ديون متوسطة الأجل.

الخاتمة

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر شهد تغيرات كثيرة عبر مراحل زمنية مختلفة، فقبل سنة 1990 في ظل نظام التخطيط المركزي كان دور البنوك محدودا في تمويل القطاع الخاص، وتميز بالعشوائية والتهميش وقلة فعاليته، أو بالأحرى لم تعطى له الأدوات اللازمة ليكون تمويله لهذا القطاع فعالا ومجديا، كما تميز بالتعقد وخلق جهاز بيروقراطي إكتسته مركزية شديدة خلقت صعوبات كبيرة واجهها مستثمرو القطاع الخاص في حصولهم على القروض، فعلى الرغم من أن القطاع الخاص كان يشارك بحوالي نصف الودائع البنكية، فإنه بالمقابل لا يستفيد إلا من نسبة ضعيفة جدا من إجمالي القروض المقدمة للإقتصاد.

نظرا للأحداث التي عرفتها أواخر فترة الثمانينات بدأ التمهيد لبناء إقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق، فجاء قانون النقد والقرض 90-10 تماشيا مع التوجه السياسي والإقتصادي الجديد للبلاد نحو الإنفتاح الكلي على إقتصاد السوق، وبعد إصدار هذا القانون شهد التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر مرحلة جديدة، حيث عرف تطورا كبيرا مقارنة بالمرحلة السابقة قبل إصداره، وعرف حجم التمويلات البنكية الممنوحة للقطاع الخاص بالمقارنة مع حجم التمويلات المقدمة للقطاع العام تغيرات كثيرة وتذبذبا بين إنخفاض وإرتفاع في حجمها، فكان الإنخفاض المسجل في أول هذه الفترة بسبب الظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك، وتطبيق الشروط الإحترازية تفاديا لمخاطر الإقراض في ظل القروض المتعثرة المرتفعة للقطاع العام. أما خلال الفترة 1998-2014 فقد عرف هذا التمويل منحا جديدا، حيث شهد إرتفاعا مستمرا في حجمه وصل إلى ضعف ما كان عليه في بداية التسعينات، وهذا بفضل فائض السيولة وجدية الإهتمام بالقطاع الخاص، وتحسن هيكل وظروف التمويل بتمديد فترات النضج وانخفاض التكلفة ترافقا مع التدابير التسهيلية والدعم المالي الهام المقدم من طرف الدولة لفائدة القطاع الخاص لمؤسساته الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء الدولة لصناديق ضمان القروض التي ساهمت في إرتفاع معدل ملفات القطاع الخاص المقبولة لدى البنوك العمومية. وتعتبر هذه الأخيرة المساهم الأكبر والأول في تمويل القطاع الخاص مقارنة البنوك الخاصة.

قائمة المراجع:

[1]- NAAS. A, **le système bancaire Algérien**, Maisonneuve & Larose, France, 2003, p 19.
[2]- ibidm
[3]- NAAS. A, op.cit, p 36.
[4]- BENMALEK. R, **la reforme du secteur Bancaire en Algérie,** mémoire pour l'obtention de la maîtrise sciences économiques, option monnaie et finance, université des science sociale, Toulouse, France, 1998-1999, p 18.
[5]- BENMALEK. R, op.cit, p 19.

[6]- TOULAIT. H, **l'Agriculture Algérienne les causes de l'échec**, 1 ère édition, OPU, Algérie, 1984, P 353.

[7]- الطاهر لطرش، الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 2003، ص ص178 - 179.

[8]- BENHALIMA. A, **Le système bancaire Algérien Textes et réalité**, édition Dahlab, Alger, 1996, p 53.

[9]- BENISSAD. M E, **Micro-entreprises et cadre institutionnel en Algérie**, document de travail N° 85, OCDE, Mars 1993, p 21.

[10]- العايب ياسين، **تقييم سياسة تمويل المؤسسات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، الجزائر، 2012، ص 67.

[11]- BENISSAD. M E, op.cit, p 21.

[12]- العايب ياسين، **تقييم سياسة تمويل المؤسسات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2012، ص 67.

[13]- المرجع السابق، ص 69.

[14]- BENHALIMA. A, **le système bancaire Algérien**, Op.Cit, p 42.

[15]-Ibid, p 43.

[16]- GOUMIRI. M, **L'offre de la monnaie en Algérie,** ENAG, Alger, 1993, p 95.

[17]- لشعب محفوظ، **القانون المصرفي**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 18.

[18]- BENHALIMA. A, **le système bancaire Algérien**, Op.Cit, P 28

[19]- BENMANSOUR. M, **l'entreprise et la Banque**, (ouvrage collectif), OPU, Alger, 1994, p 102.

[20]- أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 70.

[21]- BENHALIMA. A, op.cit, p 19.

[22]- عبد اللطيف بلغرسة، **المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية -دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد" يومي 22-23 أفريل 2003، ص 1.

[23]- مليكة زغيب، حياة نجار، **النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الإقتصادية تطور وتحديات**، الملتقى الوطنى الأول حول النظام المصرفي الجزائري-واقع وآفاق، قالمة، 5-6 نوفمبر 2001.

[24]- نعيمة غلاب، زينات دراجي، **إستراتيجية التكيف البنكي مع تطور المحيط الإقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[25]- MURRY**, The banking sector on economic growth: A case study the Liberian economy (2004-2009)**, 2009, p 34. Disponible Sur le site: https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=2ZqVrTGAejw6ATjhY7oAg#q=The+banking+sector+on+economic+growth:+A+case+study+the+Liberian+economy+(2004-2009).

[26]- **التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 14.

[27]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 210.

[28]- **التطورات الإقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه السداسي الأول من سنة 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

دور شبكة الانترنت في الترويج للصحراء الجزائرية كمقصد سياحي عالمي

- دراسة ميدانية على عينة من السواح الأجانب بمنطقة الآهقار -

The role of the Internet in promoting the Algerian desert world as a tourist destination -A field study on a sample of foreign tourists in Ahaggar area

أ.نونة بن حملاوي، جامعة الجزائر3، الجزائر.

تاريخ التسليم:(16 /2017/02)، تاريخ التقييم:(27 /2017/03)، تاريخ القبول:(29/ 2017/04)

الملخص

تعتبر خدمة الانترنت أحد الأساليب الحديثة الأكثر استخداما في النشاط السياحي في الوقت الحاضر وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، فعلى الوجهات السياحية في الوقت الحاضر تبني جميع أساليب التكنولوجيا المستحدثة لجذب السياح وبناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور استخدام الترويج السياحي عبر الانترنت لجعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا. ولهذا تم توزيع استبيان على عينة من السياح الأجانب لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ولقد أظهرت النتائج وجود علاقة بين المتغيرين إذ يوجد تأثير للانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا عن طريق عناصر المزيج الترويجي الإعلان والدعاية والعلاقات العامة وتنشيط المبيعات والتسويق المباشر.

الكلمات المفتاحية: شبكة الانترنت، الترويج للصحراء الجزائرية، منطقة الآهقار.

Abstract

At present, the Internet services considered as one of the most modern methods used in the tourist activity especially in the light of the rapid technological developments, for the time being, the tourist destination must take all the modern technological methods to attracts the tourists, and based on this, this field study aims to know the role of using the tourism promotion through the internet in order to make the Algerian desert a global tourist destination . For that reason, a questionnaire was distributed to a sample of foreigen tourists to gather data relating to the study variables, and the consequences showed the relation between the two variables since there is an impact of the internet in making the Algerian desert a tourist destination globally through promotional mix elements : the announcement, Hype, the public relations, stimulate sales and the direct marketing.

Key words: Internet, promotion of the algerian desert, Ahaggar area.

مقدمة:

نتيجة لتزايد وتسارع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الميادين والأنشطة، تحتم على الدول والمجتمعات أن تعيد تنظيم نفسها على نحو "شبكي" يتفق مع التغييرات الجارية، بحيث يستطيع المجتمع استحداث المعلومات والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها وتسخير كامل الإمكانات في النهوض بالتنمية المستدامة وقد أدى هذا إلى تغيير جدري في المؤسسات وطرق تسييرها وتنظيمها.

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الأدوات القوية للمشاركة في السوق العالمية، وتحسين توفير الخدمات الأساسية، وتعزيز فرص التنمية المحلية، ويعد الاستثمار فيها أحد المحركات الأساسية لتنافسية المؤسسات، وحسب دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي أحد العوامل الهامة والحاسمة في دفع التنمية الاقتصادية ولذلك لابد من إقحامها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، ويذكر أن الخدمات السياحة حاليا تحتل المرتبة الأولى في التجارة الالكترونية.

وتعد شبكة الانترنت العمود الفقري الأساسي والهام لانتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالمقابل تكنولوجيا المعلومات والاتصال هدفها هو جعل شبكة الإنترنت أكثر جدوى من خلال تشكيلة من البرامج والخدمات، بحيث يتسنى للمؤسسات من أي حجم عقد الصفقات التجارية عبر الشبكة، وتتيح هذه التكنولوجيا خيارات وبدائل عديدة، منها اختيار الخدمات لتطوير حلول تلبي حاجة كل مؤسسة على حدة، أو اختيار حلول راقية تتميز بالقدرة على الاندماج في الأنظمة الراهنة لأي مؤسسة، فضلا عن إمكانية تطويرها.

هذا التطور التكنولوجي الهائل ساهم في تحقيق نمو متسارع لصناعة السياحة إذ بإمكان السائح الاستفادة من المعلومات التي تقدمها شبكة الانترنت في اتخاذ القرار بشأن الوجهة السياحية نحو البلد المستهدف، من جهة أخرى تكمن أهمية شبكة الانترنت في الترويج السياحي من خلال التعريف بالمقومات السياحية للبلدان وجعلها مقصدا سياحيا عالميا.

مشكلة الدراسة:

تمتلك الجزائر كل المقومات التي تؤهلها لأن تكون من ابرز الأقطاب السياحية على المستوى العالمي بفضل تنوع تضاريسها من سواحل ومرتفعات جبلية وصحراء واسعة صنفت من أجمل صحاري العالم، إذ تحتاج صحراء الجزائر إلى حسن استغلالها والاهتمام بها من ناحية الترويج السياحي عبر الانترنت لتصبح قطبا سياحيا عالميا تمكنها من جذب ملايين السياح.

من خلال هذا يمكن طرح التساؤل التالي: **كيف تساهم شبكة الانترنت في الترويج للصحراء الجزائرية وجعلها مقصدا سياحيا عالميا؟**

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصال من تطورات هائلة ودخول كل القطاعات الاقتصادية المختلفة عالم التجارة الالكترونية إذ لا يمكن لقطاع السياحة تجاهل ما تقدمه هذه

التكنولوجيا وما تساهم فيه في التعريف بالمعالم السياحية الجزائرية الأكثر جمالا. إذ جاءت هذه الدراسة لمحاولة إبراز دور الترويج السياحي عبر الانترنت في تنشيط السياحة الصحراوية وجعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا.

فرضيات الدراسة: للإجابة على السؤال المتعلق بمشكلة الدراسة قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

- ❖ يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للترويج السياحي عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا

ومن خلال الفرضية الرئيسية تتفرع فرضيات فرعية كالتالي:

- ❖ يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للإعلان عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا
- ❖ يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للدعاية عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا
- ❖ يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للعلاقات العامة عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا
- ❖ يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للتنشيط المبيعات عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا
- ❖ يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للتسويق المباشر عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا.

اولا: الترويج السياحي عبرالانترنت

للانتشار الواسع في استخدام الانترنت في حياتنا اليومية تحولت تلك التقنية من مجرد بيئة لتبادل المعلومات إلى احد الركائز المهمة في مجال التسويق الرقمي العالمي وفتح الانترنت آفاقا واسعة أمام صناعة الفنادق والسياحة. فقد أدت الاستخدمات التجارية للانترنت إلى ظهور تسميات جديدة في ميدان الأعمال والتسويق ومن هذه التسميات الأعمال الإلكترونية Electronic Business والتجارة الإلكترونية Electronic Commerce والتسويق الإلكتروني Electronic Marketing والتسويق عبر الأنترنت Marketing Internet والتسويق الافتراضي Virtual Marketing ولقد أطلق(Hoffman 1994) على النشاط التسويقي في فضاء الانترنت تسمية جديدة هي Hypermarketing و يرى أن الأنشطة التسويقية عبر الانترنت تحيطها بيئة جديدة مختلفة عن البيئة التقليدية وهذا يتطلب تنفيذ هذه الأنشطة بما ينسجم مع مقتضيات هذه البيئة الافتراضية الجديدة وقد فتحت الانترنت أمام المنشآت السياحية أسواقا جديدة هي أسواق الأعمال الإلكترونية وقد أصبحت هذه الأسواق أحد عناصر النجاح للمنشآت السياحية .

1_الانترنت: أدت التطورات التكنولوجية الحاصلة في ميدان الاتصالات و الحاسوب وظهور الشبكة العالمية للمعلومات" الانترنت" ، إلى إحداث نقلة هامة في نوعية وحجم المعاملات والأنشطة التسويقية ،بالنسبة للعديد من المؤسسات الإنتاجية الخدمية على حد سواء، وذلك بفعل الاستخدامات العديدة التي تتيحها هذه الشبكة، والقدرة الهائلة لأجهزة الحاسوب على تخزين المعلومات واسترجاعها بسرعة، لتصل إلى المستهلكين في جميع أنحاء العالم. فأصبح بإمكان أي شخص أينما كان موقعه تبادل المعلومات بسرعة هائلة وبإمكانات بسيطة لا تتعدى جهاز حاسوب وجهاز تراسل مودام وخط هاتفي ومعرفة بالشبكة العالمية، أما بالنسبة للشركات فلقد أصبحت تدير أعمالها من خلال شبكاتها الإلكترونية الخاصة لتبادل المعلومات فيما بينها وإنجازها محليا وخارجيا(فريد كورتل،2003،ص211)، بما في ذلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات فيما بينها (Business-to-Business) أو بينها وبين عملائها (Business-to-Consumer) أو بينها وبين الإدارات الحكومية (Business-to-Administration). حيث يدخل الجزء الأكبر من الأعمال الإلكترونية لصناعة الفنادق ضمن هذين الصنفين الأخيرين، إذ أن ممارسة المنشآت السياحية لأعمالها عبر الإنترنت يمكنها من الوصول إلى سواح د في مناطق واسعة و متباعدة من العالم، و تعزيز علاقاتها المختلفة معهم من خلال التعريف بخدماتها والترويج لها، مع توفير إمكانية (الحجز الإلكتروني) عن بعد لعملائها .

تتكون كلمة انترنت من جزئين هما "انتر" Inter" التي تشير إلى العلاقة البينية بين شيئين أو أكثر،و كلمة" نت "net" التي تعني الشبكة، وهكذا تصبح هذه الكلمة المركبة "Internet" تعني في مفهومها المتداول علميا "شبكة واسعة تربط بين العديد من الشبكات المحدودة" ، فتقول Frençoise Renzentti إن الانترنت هي شبكة الشبكات، وهي بناء جماعي يدفع إلى مقاربة تعاونية للبحث وتحسين طريقة استخدام الفضاء والزمن. وتعمل الشبكة على تحقيق الرغبة في الحرية عن طريق ابتكار فضاء عام يصبح ماديا بواسطة العرض المجاني للعديد من الخدمات والمنتجات للمستخدم النهائي(نور الدين بومهرة وماجد حجار،ص216).

ويعرف الأستاذان عبد السلام أبو قحف وطارق أحمد شبكة الإنترنت على أنها ":شبكة دولية واسعة النطاق غير خاضعة لأي تحكم مركزي، تضم بداخلها مجموعة شبكات حاسبات آلية منتشرة في جميع أنحاء العالم" ويرى كلاهما بأن هذه الشبكة تتصف بثلاث خصائص رئيسية وهي(نور الدين بومهرة وماجد حجار،ص217):

-**شبكة شبكات** :بمعنى أنها شبكة واسعة النطاق تضم بداخلها مجموعة من الشبكات للحواسيب الآلية سواء العامة أو الخاصة ؛

-**مستخدموا الشبكة مجهولون** :نظرا لأنها شبكة دولية، يتعامل معها مستخدمون من مختلف دول العالم ، وبالتالي فهم مجهولون لبعضهم ؛

-**ذات قدرات غير محدودة :**ويقصد بذلك أن أداء الشبكة لا ينخفض بزيادة عدد مستخدميها، فهذا العدد لا يمكن التحكم فيه، لأنه كما سبق الإشارة مجهول.

ويتضح صعوبة وضع تعريف واحد للانترنت لسببين :

- تنوع الخدمات والوظائف التي تقدم من خلالها.
- اختلاف الأشخاص المستفيدين من خدماتها.

وهناك تسميات عديدة تستخدم للإشارة إلى الإنترنت منها :شبكة الشبكات، الفضاء العلمي، الشبكة العنكبوتية، الفضاء الافتراضي ، فكلها ألفاظ تحاول تعيين ظاهرة الإنترنت.

2- أهمية الانترنت في الترويج السياحي

إن مواقع الانترنت حققت زيادة في المبيعات الإجمالية من 2 بليون دولار عام 1996 إلى 61 بليون دولار عام 2000 . فتكنولوجيا الانترنت تعد أداة مناسبة لترويج وتوزيع الخدمات الفندقية والسياحية بسبب طبيعة هذه الخدمات التي يعتمد في نجاحها على توفير المعلومات الكافية والمناسبة والجذابة والقادرة على استقطاب السائح / الضيف إلى طلبها وشرائها(Walle ,AH.1996, p75). وتبرز أهميتها في جعل الأسواق السياحية والفندقية قادرة على الوصول إلى الموقع الالكتروني للمنشآت السياحية في كل مكان من العالم، للاطلاع على خدماتها المتعددة عبر الخط مباشرة one line shopping وهي:

- الحاسوب وبرمجياته (Computer Products)
- السفر (Travel)
- التسلية والترفيه (Entertainment)

وبدأت المنظمات السياحية والفندقية في دراسة السوق السياحية وفي ترويج وتنشيط المبيعات وذلك:

- ✓ للتوسيع في مجالات الترويج والتسويق والدعاية السياحية وترويج المبيعات من خلال إيصال كل مواقع الجذب السياحي والخدمات للمستهلك /السائح/ الضيف ورسم صورة ذهنية لا تنسى.
- ✓ يساعد الانترنت في إعطاء فرص متساوية للمنافسة في السوق السياحية سواء كانت منظمات سياحية كبيرة أو صغيرة الحجم أي لها تواجد عالمي على الانترنت.
- ✓ إن الترويج السياحي الذي يشمل(الإعلان، الدعاية، العلاقات العامة، تنشيط المبيعات، التسويق المباشر) يحتاج إلى ميزانية كبيرة لا تستطيع المنظمات السياحية الصغيرة القيام بها، فساهم الانترنت في توفير فرص متساوية في التنافس والانتشار من خلال الترويج على المواقع والخدمات السياحية.
- ✓ إن الانترنت يلعب دور مهم في تحقيق اقتصاديات الكلفة وتستطيع المنظمات السياحية والفندقية الترويج عن خدماتها وتوزيعها بتكاليف منخفضة مقارنة بأساليب الترويج والتسويق التقليدية.
- ✓ تسمح شبكات ألانترنت في فتح قناة اتصال مباشر مع السياح من خلال موقعها).

- ✓ إن الترويج السياحي عبر الانترنت يساعد المنظمة السياحية في إيجاد سائح /مستهلك بسرعة وسهولة من خلال مواقع الويب أو الأنشطة أو المزيج الترويجي كالإعلان والدعاية والعلاقات العامة وتشييط المبيعات .
- ✓ يساعد الانترنت في قياس مدى فاعلية عناصر الترويج السياحي من خلال التغذية العكسية وردود أفعال المستفيدين وطرح أفكار جديدة ومبتكرة ومباشرة من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان أو الشكاوى أو المقترحات.
- ✓ كسب فرص تسويقية لمندوبي المبيعات والبيع الشخصي من خلال حصولهم على معلومات وبيانات في وقت مناسب وكلفة اقل .

إن شبكة الانترنت تساهم في إيصال المعلومات على مدار الوقت للمعنيين بالعمل 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع دون تكاليف إضافية .

ثانيا:السياحة الصحراوية بالجزائر ومقوماتها

1_ السياحة الصحراوية: يمكن تعريف السياحة الصحراوية على أنها " كل إقامة سياحية في محيط صحراوي، تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف. وينظر إلى السياحة الصحراوية على أنها منتوج سياحي جديد لابد أن يحظى بالاهتمام والتطوير لما له من أهمية في تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن المقومات الطبيعية والتاريخية وكذا الثقافية متوفرة ومتميزة بالنسبة للجزائر تبقى المقومات الحديثة من مشروعات ومناطق حضارية لازمة وضرورية لتحقيق الجذب السياحي(عباز زهية،2012،ص4).

2_المعالم الصحراوية:

تمثل الصحراء 8 مليون كلم مربع في العالم و2 مليون كلم مربع للصحراء الجزائرية فهي تمثل تقريبا 80% من مساحة الجزائر، بها أجمل غروب للشمس في العالم، وتعد من أثمن محميات التنوع البيئي، إذ تزخر صحراء الجزائر بعدة معالم أثرية ضخمة تعود إلى مختلف العصور وتمثل حضارات وثقافات تشكل في مجموعها مقومات أساسية للسياحة الصحراوية في الجزائر تتمثل هذه المقومات فيمايلي (صالح بوناس و فاتن باشا، 2012،ص4):

*** الوحات الصحراوية:** تستوعب الجزائر ما لا يقل عن 200 واحة تتوزع على 12 ولاية هي الأغواط، ورقلة، بسكرة، غرداية، ادرار، النعامة، جانت، تمنراست، البيض، الوادي، إليزي وبشار، وتشترك واحات الجنوب الجزائري في لونها الأحمر العاكس للشمس، وتدر كميات هائلة كل عام من التمور والرطب وكذا الفول السوداني.

*** القصور القديمة:** وهي من أهم مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر إذ تشكل سلسلة عمرانية متناسقة مع بيئة الصحراء والتراث التاريخي الذي تعكسه بمختلف تفاصيلها. وأهم معالم هاته القصور (قصر تماسين،

قصور الزاوية التيجانية، قصر كوردان الأثري، قصر التيوت بالنعامة)، كما تزخر الصحراء الجزائرية بجملة من المتاحف الطبيعية نذكر من بينها المنطقة الرضيعة بأولاد سعيد بتيميمون، الغابات المتحجرة.

***حضيرة الآهقار:** تعتبر الحضيرة الوطنية بالآهقار الممتدة على مساحة 450 ألف كيلومتر مربع وهو ما يعادل ربع المساحة الإجمالية للجزائر، اكبر المتاحف المفتوحة على الطبيعة في العالم، حيث تمثل إرث حضاري عريق، لذلك صنفت من طرف منظمة اليونيسكو في قائمة التراث العالمي، نظرا لما تزخر به من شواهد طبيعية حية التي لازالت تعبر على مدى آلاف السنين عن أسرار الوجود الإنساني والحيواني والنباتي بهذه المنطقة، كما تضم مواقع جيولوجية نادرة ومناجم وأثريات ومقابر تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام، بالإضافة إلى كثير من النقوش والرسومات الصخرية، تعد الآهقار ابرز مقاصد السياح الأجانب الدواقين لاكتشاف جمال وسحر الصحراء والباحثين عن المتعة والمغامرة بين ممراتها الصخرية الملساء، حيث الرسوم والنقوش الأثرية والشواهد التي تحمل الكثير من خصوصيات المنطقة، وسلسلة الجبال الشاهقة إلي صقلتها الرياح المحملة بالرمال الممتدة في أشكال غريبة، وكذا الصخور التي تحتوي على البقايا الحيوانية والنباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة مند العصور الجيولوجية القديمة، وبقايا الغابات التي تدل عليها تلك الأشجار الضخمة المتحجرة بفعل العوامل المناخية والتي توحي بمفارقة غريبة هي تواجد غابة استوائية وسط صحراء قاحلة(مناصرية إسماعيل وحايف سي حايف شيراز ،2012،ص9).

إضافة إلى ذلك تزخر صحراء الجزائر بمواقعها الشهيرة مثل "تاسيلي ناجر" و "هضبة الإسكرام" والتي تحتضن أجمل لحظات الغروب وشروق الشمس. وهذه المواقع تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لمل تتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وسلسلة جبالها الشاهقة صقلتها الرياح المحملة بالرمال. وتحتضن "قمة تاهات" في كتلة "أتاكور" بارتفاع قدره 2918 مترا وهي أعلى ارتفاع في الجزائر، وتتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة مند العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرات آلاف سنة كالزرافة وحيد القرن والفيلة، ويظهر على تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق المتحف الطبيعي والتاريخي (صليحة عشي،2005،ص70) .

ثالثا:: دراسة ميدانية على عينة من السواح الأجانب بمنطقة الآهقار

1_مصادر جمع البيانات وعينة الدراسة

تم الاعتماد بصفة أساسية في الجانب النظري على المراجع العلمية التي لها علاقة بموضوع البحث من الكتب والمقالات العلمية والملتقيات العلمية وشبكة الانترنت.كم تم تصميم استبيان الذي يعد أداة أساسية للبحث، وزع على عينة من السواح الأجانب بالصحراء الجزائرية بمنطقة الآهقار، وتعتبر العينة قصدية غير احتمالية. حيث تم توزيع 60 استبانة تم استرجاع منها 55 استبانة.

2_ثبات فقرات الاستبيان: فمن أجل معرفة ثبات البيانات الواردة بالاستمارة تم استخدام اختبار كرونباخ، هذا الأخير يقيس درجة ثبات أداة الدراسة عن طريق معامل α كرونباخ، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (1):معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحور	محتوى المحور	عدد فقرات المحور	معامل ألفاكرونباخ
الأول	الإعلان عبر الانترنت	3	0,798
الثاني	الدعاية عبر الانترنت	3	0,787
الثالث	العلاقات العامة عبر الانترنت	3	0,592
الرابع	تنشيط المبيعات عبر الانترنت	3	0,419
الخامس	التسويق المباشر عبر الانترنت	8	0,865
جميع فقرات الاستبيان		20	0,878

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على مخرجات برمجية **spss**.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ تقريبا أن كل نسب الثبات للمحاور الاستبيان هي عالية وأكبر من النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة بـ: 60%، ماعدا المحور الثالث والمحور الرابع قدرت ب 0,592 و0,419 على الترتيب. وبما أن معامل ألفا كرونباخ لكل فقرات الاستبيان مساوي إلى 0,878 هذا ما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة. كما تم التأكد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

3_ تحليل الإحصائي الوصفي:

3_1_تحليل فقرات البعد الأول (الإعلان عبر الانترنت): يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات بعد الإعلان عبر الانترنت

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	معامل الاختلاف
1	تعرفت على الصحراء الجزائرية من خلال النشرات الإعلانية الموجودة على شبكة الانترنت	3,93	0,836	1	21,272
2	حفزتني الكاتلوغات والملصقات الموجودة على شبكة الانترنت في زيارتي للصحراء الجزائرية	3,42	0,994	3	29,064
3	للحمالات الإعلانية الموجودة على شبكة الانترنت أثر كبير في تحفيزي على زيارة الصحراء الجزائرية	3,69	1,034	2	28,021
	بعد الإعلان عبر الانترنت	3,678	0,808		21,968

المصدر: مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (2) نجد أن الفقرة 1 جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3,93 تاليها الفقرة الثالثة ثم الفقرة الثانية على التوالي بمتوسط حسابي 3,69 و3,42 على الترتيب وهذا يعني أن درجة الموافقة كانت جيدة بالنسبة للفقرات الثلاثة تعكس دور الإعلان عبر الانترنت في تحفيز السياح الأجانب زيارة الصحراء الجزائرية.

3_2_تحليل فقرات البعد الثاني (الدعاية عبر الانترنت): يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي:

من خلال الجدول أدناه نجد أن قاعدة الموافقة اتجاه المبحوثين ايجابية وتجاوزت 3 بالنسبة لكل الفقرات بين (3,47و3,38) وهي قيم مرتفعة بالنسبة للعبارة الأولى والثالثة ومتوسطة بالنسبة للعبارة الثانية. أما درجة الموافقة على بعد الدعاية عبر الانترنت من قبل المبحوثين فتعد مرتفعة بمتوسط حسابي 3,436 وبمعامل اختلاف 24,679%. وهذا ما يعكس دور الإعلان عبر الانترنت في تحفيز السياح الأجانب زيارة الصحراء الجزائرية.

الجدول رقم (3): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات بعد الدعاية عبر الانترنت

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	معامل الاختلاف
1	حفزتني مجمل الأخبار والدعاية المنشورة على شبكة الانترنت لزيارة الصحراء الجزائرية	3,47	0,920	1	26,512
2	تعرفت على خصائص المناطق السياحية التي زرتها بالصحراء الجزائرية من خلال البرامج الدعائية المصممة على الانترنت	3,38	1,080	3	31,952
3	تأثرت بالتقارير والإيضاحات المتوفرة على شبكة الانترنت إيجابيا على قرار زيارتي للصحراء الجزائرية	3,45	1,033	2	29,942
	بعد الدعاية عبر الانترنت	3,436	0,848		24,679

المصدر: مخرجات spss.

3_3_تحليل فقرات البعد الثالث (العلاقات العامة عبر الانترنت): يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات بعد العلاقات العامة عبر الانترنت

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	معامل الاختلاف
1	تعلن المنشآت السياحية الصحراوية عن مشاركتها في المعارض عبر الانترنت مما حفزني على زيارتها	3,13	0,924	2	29,520
2	تعرفت على المنشآت السياحية الصحراوية من خلال رعايتها للتظاهرات الرياضية والثقافية	2,84	1,050	3	36,971
3	يعود الفضل الأكبر للانترنت في اهتمامي وانطباعاتي عن المناطق السياحية الصحراوية الجزائرية التي زرتها	3,62	1,063	1	29,364
	بعد العلاقات العامة عبر الانترنت	3,193	0,752		23,551

المصدر: مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قاعدة الموافقة اتجاه المبحوثين ايجابية وتجاوزت 3 بالنسبة لبعد العلاقات العامة عبر الانترنت لكن بدرجة موافقة متوسطة بمتوسط حسابي 3,193 وهذا ما يدل على أن الترويج للعلاقات العامة عبر الانترنت لم يكن محفزا كبيرا بالنسبة للمبحوثين في زيارتهم للصحراء الجزائرية.

3_4_تحليل فقرات البعد الرابع (تنشيط المبيعات عبر الانترنت): يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات بعد تنشيط المبيعات عبر الانترنت

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	معامل الاختلاف
1	حفزنني تخفيضات الأسعار المتوفرة على الانترنت كثيرا في زيارتي للصحراء الجزائرية	3,96	0,942	1	23,787
2	يعود الفضل الأكبر للعروض الترقوية الموجودة على شبكة الانترنت في زيارتي للصحراء الجزائرية	3,45	0,939	2	27,217
3	استفدت من المسابقات الموجودة عبر شبكة الانترنت في زيارتي للصحراء الجزائرية	2,65	1,040	3	39,245
	بعد تنشيط المبيعات عبر الانترنت	3,357	0,663		19,749

المصدر: مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (5) نجد أن الفقرة الأولى والثانية جاء المتوسط الحسابي 3,96 و3,45 على الترتيب بدرجة موافقة مرتفعة أما الفقرة الثالثة درجة الموافقة متوسطة بمتوسط حساني 2,65 وهذا ما يفسر أن المسابقات الموجودة علة شبكة الانترنت لم تكن لها تأثير على وجهتم السياحية نحو الصحراء الجزائرية.

3_5_تحليل فقرات البعد الخامس (التسويق المباشر عبر الانترنت): يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي:

من خلال الجدول أدناه نجد أن قاعدة الموافقة اتجاه المبحوثين ايجابية وتجاوزت 3 بالنسبة لكل الفقرات بين(4,00 و3,22). وبدرجة موافقة مرتفعة بالنسبة لكل العبارات ماعدا العبارة الثانية والثالثة درجة الموافقة متوسطة. أما درجة الموافقة على بعد التسويق المباشر عبر الانترنت من قبل المبحوثين فتعد مرتفعة بمتوسط

حسابي 3,570 وبمعامل اختلاف 20,840%. وهذا ما يعكس دور التسويق المباشر عبر الانترنت في تحفيز المبحوثين زيارة الصحراء الجزائرية.

الجدول رقم (6): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لفقرات بعد التسويق المباشر عبر الانترنت

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	معامل الاختلاف
1	تعرفت على كثير من المعلومات الخاصة بشركات الضيافة الصحراوية من خلال الانترنت	3,40	1,065	6	31,323
2	استفدت كثيرا من الكتيبات المصورة على شبكة الانترنت في إعطائي وصفا تفصيليا وأكثر وضوحا على المنتوج السياحي الصحراوي	3,24	1,088	7	33,580
3	استخدمت البريد الإلكتروني للتواصل مع شركات الضيافة الصحراوية	3,22	1,166	8	36,211
4	تم اختياري للصحراء الجزائرية بفضل سهولة الوصول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بشركات الضيافة	3,56	0,996	5	27,977
5	استطعت زيارة المواقع الإلكترونية للحصول على حول التساؤلات التي تجول في خاطري	3,64	1,025	4	28,159
6	استخدمت الانترنت للمقارنة بين تكلفة كل المناطق السياحية الجزائرية	4,00	0,903	1	22,575
7	استطعت من خلال الانترنت تحديد وجهتي السياحية للصحراء الجزائرية دون تحمل أي تكاليف	3,85	1,044	2	27,116
8	أثر الانترنت بشكل كبير في قرار اختياري للوجهة السياحية للصحراء الجزائرية	3,65	1,004	3	27,506
	بعد التسويق المباشر عبر الانترنت	3,570	0,744		20,840

المصدر: مخرجات spss.

4_اختبار فرضيات الدراسة:نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار(t_test) وتنص الفرضيات على:

- ✓ **الفرضية الرئيسية**: يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للترويج السياحي عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا
- ✓ **الفرضيات الفرعية:**

_H1 يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للإعلان عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا.

_H2 يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للدعاية عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا.

_H3 يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للعلاقات العامة عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا.

_H4 يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للتنشيط المبيعات عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا.

_H5 يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للتسويق المباشر عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا.

ويمكن أن نلخص نتائج اختبار (t_test) الخاصة بمتغيرات الدراسة والمستخرجة من برمجية spss في الجدول التالي:

الجدول رقم (07):نتائج اختبار T-test للفرضيات الفرعية

الفرضيات	قيمة Tالمحسوبة	قيمة Tالجدولية	(Sig-القيمة (tالاحتمالية	القرار
H1	0,6224	2,004	0,000	مقبولة
H2	3,815	2,004	0,000	مقبولة
H3	1,911	2,004	0,061	مرفوضة
H4	3,999	2,004	0,000	مقبولة
H5	5,680	2,004	0,000	مقبولة
درجة المعنوية المعتمدة α=0.05 DF=N-1=54				

المصدر: مخرجات spss.

من خلال الجدول رقم (7) يتبين لنا أن النتائج الإحصائية أظهرت جميع القيم الاحتمالية تساوي 0,000 للفرضيات الفرعية وهي اقل من 0,05، ماعدا الفرضية الفرعية الثالثة الخاصة بالتسويق المباشر عبر الانترنت قدرت ب 0,061 وهي اكبر من 0,05. وبناء عن ذلك ترفض الفرضية الفرعية الثالثة وتقبل الفرضيات الفرعية الأربعة الأخرى.

من خلال ما سبق وبما انه تم قبول كل الفرضيات الفرعية الأربعة ورفض فرضية فرعية واحدة ،يمكن القول أن الترويج عبر الانترنت يؤدي إلى جعل الصحراء الجزائرية مقصد سياحي، بالتالي يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0,05 للترويج السياحي عبر الانترنت في جعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا عالميا، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

نتائج الدراسة:توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعينة الدراسة:

_ وجود تأثير للترويج السياحي عبر الانترنت لجعل الجزائر مقصدا سياحيا عالميا. فالتركيز على تقنية الاتصالات الحديثة عبر الانترنت للترويج عن المنشآت السياحية وإنشاء مواقع الكترونية ديناميكية للسياحة الصحراوية وعرض فيه كافة المعلومات والإيضاحات بكل اللغات التي يحتاجها السواح عن عوامل الجذب السياحية في الجزائر والتي من شأنها أن تحفز زيارة مناطق سياحية بالجزائر وجعلها مقصدا سياحيا عالمي.ا

_يوجد تأثير للإعلان عن طريق الانترنت لجعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا حيث يعتبر وسيلة جد هامة في جذب السواح من خلال التأثير على تفكيرهم وإدراكهم واتجاهاتهم .

_ يوجد تأثير للدعاية عن طريق الانترنت لجعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا للسائح لما توفره الدعاية من برامج ووقائع وأحداث هامة تحفز السائح على زيارة هذه المناطق السياحية.

_لا يوجد تأثير للعلاقات العامة عن طريق الانترنت لجعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا لذلك ينبغي على المنشآت السياحية الاهتمام أكثر بهذا العنصر حتى يصبح حافزا لجعل السواح الأجانب يهتمون بالسياحة الجزائرية خاصة الصحراوية .

_يوجد تأثير لتنشيط المبيعات عن طريق الانترنت لجعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا، إذ تعتبر الهدايا، المسابقات، المعارض، و المؤتمرات المعلن عنها عبر شبكة الانترنت من قبل المنشآت السياحية مهمة جدا لما لها من دور فعال في تنشيط السياحة والتعريف بالمواقع السياحية.

_يوجد تأثير للتسويق المباشر عن طريق الانترنت لجعل الصحراء الجزائرية مقصدا سياحيا، فشبكة الانترنت توفر كافة المعلومات 24 ساعة على 24 التي يحتاجها السائح في تخطيطه لتحديد وجهته السياحية.

المراجع

باللغة العربية

_ صالح بوناس، فاتن باشا،(2012، 11_12 مارس)، ***مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر وإستراتيجيات تطورها***، الملتقى الثاني حول: دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة.

_صليحة عشي(2005)، ***الآثار التنموية للسياحة : دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب***،مذكرة ماجستير في اقتصاد التنمية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية ، جامعة باتنة.

_ عباز زهية،العابد سميرة،(2012، 11_12 مارس)، ***المهرجانات السياحية كآلية لتنشيط السياحة الصحراوية: عرض لتجربتي الجزائر وتونس***، الملتقى الثاني حول: دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة.

_فريد كورتل،(2003، ديسمبر)، ***التجارة الإلكترونية بالبلدان العربية واقعها وآفاق تطورها***، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، العدد 1.

_مناصرية إسماعيل، حايف سي حايف شيراز،(2012، 11_12 مارس)، ***الترويج السياحي كوسيلة فعالة لتنشيط السياحة الصحراوية في الجزائر: ولاية بسكرة كنموذج***، الملتقى الثاني حول: دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

_ نور الدين بومهرة وماجد حجار، ***الانترنت، مفهومها وتجلياتها والآثار المترتبة عن استخدامها***، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد12.

باللغة الاجنبية

_Walle ,AH(1996), ***Tourism and the internet opportunities for Direct marketing*** ,journal of travel research , ,

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

حوكمة أداء العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Governance of the performance of clusters made up of small and medium enterprises

د.ياسين العايب، جامعة قسنطينة2، الجزائر

تاريخ التسليم:(29 /12/ 2016)، تاريخ التقييم:(2017/01/16)،تاريخ القبول:(06/ 03/2017)

الملخص

تساهم العناقيد الصناعية في الوقوف أمام العراقيل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تساعد على تحسين قدرتها التنافسية، إلا أن أداء العنقود المتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تواجهه العديد من الصعوبات نتيجة لعدم تجانس أطرافه، وهو ما يجعل من الحوكمة الأمر الحتمي لتعزيز سبل التنسيق والتعاون.

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز خصائص العناقيد المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتسليط الضوء على دور الحوكمة و أثارها على أداء العناقيد.

الكلمات المفتاحية:
الحوكمة، العناقيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

Industrial clusters cope with the obstacles facing the Small and Medium Enterprises SMEs sector. They also contribute in improving their competitiveness. But clusters` performance consisting of SMEs faces many difficulties due to the heterogeneity of its members. This makes the governance imperative to promote and enhance coordination and cooperation.

Through this research, we aim to highlight clusters` properties consisting of SMEs and also the role of governance and its effects on the performance of the clusters.

Key words :
Governance, clusters, SMEs.

مقدمة

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، وذلك نظرا لمساهمتها الفعالة في الناتج الداخلي الخام و امتصاص البطالة، وفضلا عن ذلك فهي تعتبر أداة هامة لدى السلطات العمومية لتطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

رغم الدور الفعال الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يعاني في مختلف الدول من عدة صعوبات وعراقيل، لكن بمستويات متفاوتة، ومع بداية عشرية الثمانينات من القرن الماضي، بدأ اهتمام علوم التسيير بهذا القطاع الحيوي، من خلال تكييف أرضية ملائمة له، وتراعي خصوصيته تجاه الحجم و المخاطر، ونظرا لأن تلك الخصوصية كانت ولازالت تؤثر بالدرجة الأولى على قدرته التنافسية ، فلقد ظهر أسلوب التجمعات والعناقيد كسياسة تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين عدد معين من المؤسسات للاستفادة من الآثار الايجابية للحجم.

أهمية البحث

يستمد موضوع العناقيد الصناعية المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة أهميته من الدور الذي يؤديه القطاع في التنمية، ومن دور سياسة التجمعات في الوقوف أمام العراقيل ذات الخصوصية المرتبطة بمميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن التقارب الجغرافي يفرض سلوك معين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دور الحوكمة (gouvernance) الذي يتمثل في إصلاح وتعديل التصرفات والأنشطة التي تخرج عن الإطار العام للتشارك، التنسيق والمنافسة، ومن ثم تصبح الحوكمة المصدر الرئيسي لتحسين الأداء خاصة بالنسبة للعناقيد التي تتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ كونها غير متجانسة من حيث العديد من المميزات.

إشكالية البحث

تدور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الحوكمة في تحسين أداء العناقيد المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة ؟

يندرج تحت هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي أسباب تجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناقيد الصناعية؟
- هل توجد خصوصية في العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- على أي أساس تتم حوكمة العناقيد الصناعية؟، وما هو دورها في الإصلاح والوقوف أمام عراقيل العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها في ما يلي:

- إبراز خصائص العناقيد الصناعية المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- إبراز المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل العنقود، ومن ثم تسليط الضوء على ايجابيات وسلبيات الانضمام إلى العنقود.
- تحديد أشكال الحوكمة ودورها في تحسين أداء العنقود.

منهجيه البحث

للإجابة على تساؤلات الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، في تحليل دور الحوكمة وأثارها على أداء العناقيد، واعتمدنا على ذلك المنهج نظرا لتماشيه وطبيعة موضوعنا.

هيكل البحث

قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، تعرضنا في المحور الأول إلى دراسة الإطار النظري للعناقيد الصناعية، في المحور الثاني عالجنا هيكل وخصوصية العناقيد المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أما المحور الثالث فقد تعرضنا من خلاله إلى حوكمة العناقيد المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفي المحور الأخير قمنا بدراسة أثار الحوكمة على أداء العناقيد المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

1. الإطار النظري للعناقيد الصناعية

تعتبر العناقيد الصناعية من أحدث وأنجع السياسات المعتمدة من أجل تحقيق مزايا وفرات الحجم، والوقوف أمام العراقيل التي تواجه تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن هذه السياسة لم تدرج من قبل الحكومة الفرنسية إلا في سنة 2005[1]، وذلك رغم انتشارها في بعض الدول كايطاليا مع بداية عشرية الثمانينيات من القرن الماضي، وسنحاول في هذا الإطار إبراز مفهومها وخصائصها.

1.1. ماهية العناقيد الصناعية

يعتبر مايكل بورتر من بين أهم مؤسسي مفهوم العناقيد الصناعية، ويعرفها على أنها تجمعات جغرافية لمؤسسات مترابطة في ميدان معين، موردين متخصصين، مقدمي خدمات، والمؤسسات في الصناعات ذات الصلة في ما بينها، ويمكن لها أن تتنافس في ما بينها كما يمكن لها أن تعمل على تكريس مبدأ التعاون (Luiz C., and al , 2007, p379) ، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(UNIDO)، فتعرفها

[1] LOI n° 2004-1484 du 30 décembre 2004 de finances pour 2005.

على أنها تركيز صناعي وجغرافي للأنشطة الصناعية، تنتج وتبيع منتوجات متكاملة في ما بينها، وتشترك في المعوقات والمشاكل وحتى الفرص المتاحة(Seyed V. and al, 2011, p232).

وضع Altenburg و Meyer-Stamer جملة من الخصائص التي ظهرت في معظم تعريفات العناقيد الصناعية ومن أهمها(Altenburg, T. and Meyer-Stamer J, 1999, pp1693-1713):

- وجود روابط مستقبلية وتاريخية (أمامية وخلفية) بين المؤسسات داخل العناقيد.
- تبادل المعلومات داخل العناقيد.
- وجود بنية تحتية ومؤسساتية متنوعة لدعم أنشطة العنقود.

مثّل Carbonara درجة الارتباط بين المؤسسات المتواجدة بالعناقيد الصناعية أو عناقيد الأعمال(Carbonara, N., 2005, pp 213-222) ، بمختلف أقسام المؤسسة الواحدة، أين يقوم كل قسم بنشاط معين أو مرحلة محددة بدقة من مراحل العملية الإنتاجية.

2.1. خصائص العناقيد الصناعية المتكونة من المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم

تتميز العناقيد الصناعية بالعديد من المميزات والخصائص، ووفقا لـ Carbonara، تتمحور أهم خصائص العناقيد الصناعية التي تتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قريبة من بعضها البعض جغرافيا.
- بناء العلاقات بين المؤسسات على مبدئي التعاون والمنافسة.
- ترتكز العلاقات الاجتماعية على الاتصال المباشر (وجه لوجه) والترابط مع نظام العلاقات الاقتصادية.
- وجود المؤهلات الكفاءات المكملة لبعضها.
- تخصص واسع للمؤسسات والأفراد.

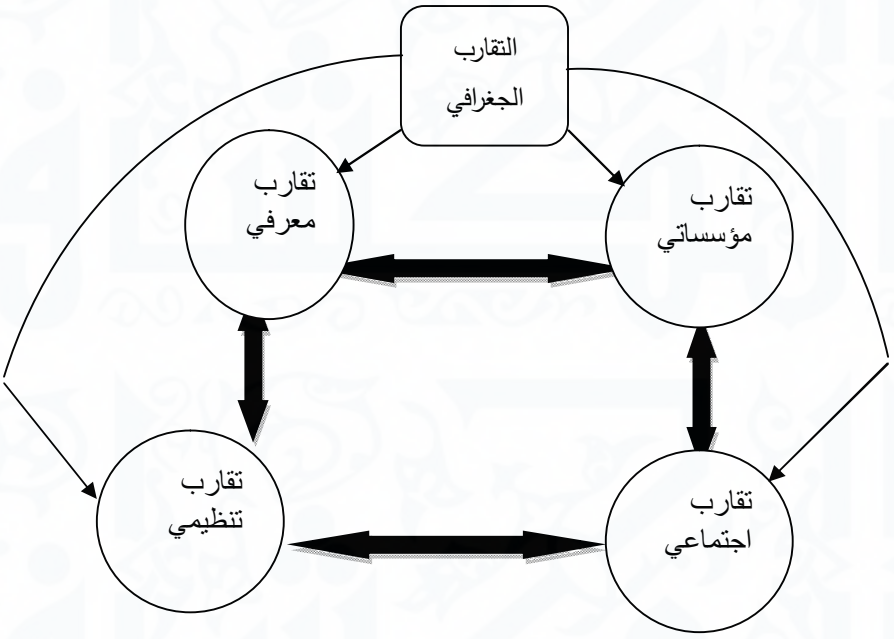
صعوبة تعرف الأطراف الخارجية عن العنقود على العلاقات، الدوافع والمعارف المتاحة على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى زيادة وتعزيز مصادر الميزة والقوة التنافسية للمؤسسات، في هذا المجال، يبين بورتر (Porter, M., 1998, pp77-90) ، أنه في الاقتصاد الحديث تلعب معرفة ما يحدث في بيئة الأعمال الخارجية دورا مهما، وعليه لا يجب الاكتفاء فحسب بما يحدث داخل المؤسسة، وعلى اعتبار أن المؤسسة تساهم في سلسلة التوريد داخل العنقود، فإن هذا الأخير يصبح المصدر الأول للمعلومة (Kogut, B., 2000, PP 405–425).

تلك الخصائص تعزز من وجود العناقيد الصناعية، وتسهل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاستفادتها من مزايا اقتصاديات الحجم رغم صغر حجمها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة (Lazoi M. and

(.p396, al, 2011 ، بل أبعد من ذلك حيث تصبح تتميز بفعالية إنتاج مثلها مثل المؤسسة الكبيرة لكن بمبررات أقل(Rabelotti R., 1995,p29-41).

يساهم القرب الجغرافي داخل العنقود و المشاركة في نفس سلسلة التوريد في زيادة الآثار الايجابية للإبداع والقدرة التنافسية(.Lazoi M. and al, 2011 ,p396) ، حيث يمكن اعتماد ممارسات الإبداع و الابتكار المستمر لتنفيذ إجراءات مشتركة بين مجموعة من الشركات لزيادة دعم وتعزيز التعاون والروابط وتبادل المعلومات بين المؤسسات، كما تساعد تلك الممارسات على تنمية ثقافة وكفاءة العنقود (Luiz C., and al , 2007, p379).

شكل رقم1: دور التقارب الجغرافي داخل العناقيد الصناعية



Source : Bérangère G., Pierre-Antoine S., Rétrospective de la structuration d'un pôle de compétitivité: une analyse par le concept de proximité ,Management & Avenir, 2010/6 n° 36, p.27.

ما يلاحظ من خلال الشكل البياني أن التقارب الجغرافي يعزز من وجود عدة تقاربات أخرى، مما يجعل المؤسسة تستفيد تنظيميا، مؤسساتيا، معرفيا وغيرها من المكتسبات الأخرى.

2. هيكل وخصوصية العناقيد المكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة بعدة خصائص، تجعلها في بعض الأحيان أكثر مرونة من المؤسسات الكبيرة، وفي بعض الأحيان تجعلها أكثر عرضة للمخاطر وذلك نظرا للآثار السلبية للحجم، هذا الأخير يفرض سلوكيات معينة تتبعها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصعوبات التي تواجهها.

1.2. معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم العديد من العراقيل التي تؤثر بشكل مباشر على أدائه وقدراته التنافسية، نظرا لهشاشته، ضعف تحكمه في التكنولوجيا الناتج عن عدم كفاية الموارد المالية التي تسمح بتجديد وتكوين رأس المال الثابت.

يمكن إيجاز أهم المشاكل المتعلقة بوظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كالوظيفة المالية، التنظيمية، التسويق و الإنتاج في ما يلي:

أولا: إشكالية العمالة المؤهلة

لا تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول النامية بجلب التكنولوجيا المتقدمة، كما أنها غالبا ما تكون غير قادرة على تكييفها بما يتلاءم ومتطلباتها، وذلك بسبب نقص أنظمة التدريب المهني ونقص اليد العاملة الكفأة والمؤهلة، وهو ما استدعى بالعديد من الدول كفرنسا في سنة 2004، بإدراج سياسة العناقيد والتجمعات في برامج الحوكمة من أجل استفادة العنصر البشري من خلال الاحتكاك ببعضه داخل العنقود.

ثانيا : التسويق

يرتبط نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، بنجاحها في إدارة التسويق، ويعد نظام التسويق بالجزائر نظام حديث النشأة، إذ أنه نادرا ما أدرج في اهتمامات السياسات الإصلاحية قبل مخطط التصحيح الداخلي الذي أعتبر عملية مراجعة مخطط التسويق بالمؤسسة من أهم الأهداف التي يصبو المخطط إلى تحقيقها وذلك عن طريق التركيز على المنتوج، الأسعار، قنوات التوزيع والترويج (SADEG M., 1999,p111). وبما أن العنقود هو تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة

كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها؛ فهو يعالج جزءا مهما من مشاكل التسويق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(Schmitz, H., 1992,p64).

ثالثا: أزمة العقار

يعتبر العقار من أهم وأولى العقبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ لأنه يواجهها خلال المراحل الأولى من نشأتها، إذ أن المؤسسة قد تتوقف خلال تلك الحدود نظرا لعدم تمكنها من الحصول على قطعة أرض داخل منطقة صناعية أو منطقة نشاط، ولقد أرجع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي القيود المتعلقة بالحصول على عقار، إلى عوامل بيروقراطية بحتة، حيث أن العقار يخضع لعدة نصوص تشريعية وتنظيمية، وتشتت سلطة اتخاذ القرار المتعلقة بتوزيعه بين عدة هيئات لا تملك الحسم كالوكالة العقارية المحلية و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وعليه فإن الملاحظ من خلال الايجابيات التي يحققها الانضمام إلى العنقود هو تجاوز هذه العقبة خاصة إذا ما كانت المؤسسة تنجز مرحلة إنتاج ذات أهمية نسبية بالمقارنة مع المراحل الأخرى.

رابعا: التمويل

اعتبرت مسألة تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عن طريق مختلف المصادر المتاحة بما في ذلك هيئات الدعم الحكومي، ثاني إشكالية بعد مشكلة العقار تصادف إنشاء وتوسع هذا النوع من المؤسسات، في حين يصنفها البنك العالمي في المرتبة الأولى من بين المشاكل التي تعيق الاستثمار .

2.2. العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل العنقود

تزداد عراقيل التعاون في حالة العناقيد المكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنه في بادئ الأمر تتميز تلك العناقيد بعدم تجانس أعضائها من حيث الخصائص(الحجم، هيكل رأس المال، النشاط الأساسي)، وهو ما يجعل فرص وسبل التعاون صعبة، كما تتميز أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة للعنقود بضعف وسائل البحث والتنمية ومصادر المعرفة.

على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل في العنقود للبحث عن الشرعية المعرفية، والوقوف أمام العراقيل التنظيمية والتشريعية(Suchman. M.C., 1995, pp 571-610) ، وبما أن أهدافها تختلف عن أهداف المؤسسات الكبيرة خاصة فيما يتعلق بالابتكار، فإنها تصبح معرقل للسلوك الجماعي للعنقود، وتزداد تلك العراقيل حدة إذا كان العنقود يسيطر عليه شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(Boquet Rachel et al., 2009,p230) وذلك نظرا لضعف موارده المالية، التنظيمية والإستراتيجية، فعلى سبيل المثال، يؤدي الافتقار إلى المهارات التنظيمية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تشكل عقبة حقيقية لإنشاء الشبكات، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمقاولة من الباطن، وعلى هذا

الأساس تصبح الحوكمة أمر حتمي للوقوف أمام مختلف العراقيل التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل العنقود.

3. حوكمة العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3 دور الحوكمة في تحسين الأداء

يهدف تأطير وحوكمة العناقيد إلى تحقيق الأداء عند مختلف مستوياته: الجماعي، الفردي والإقليمي، حيث أن الأداء الجماعي يقاس على مستوى العنقود ككل؛ كعدد عمليات التعاون، بينما الأداء الفردي فيعبر عن أداء كل مؤسسة داخل العنقود، ويقاس من خلال تطور رقم الأعمال، معدل الابتكار وغيرها من المؤشرات.

أما الأداء الإقليمي فيقاس بآثار القرب الجغرافي وعلى الخصوص الآثار المتعلقة بالعوامل المالية والخارجية التي تضمن الوصول إلى مجموعة الوظائف الحيوية للقوى العاملة المؤهلة.

تؤدي صعوبات التعاون بين أطراف قادمة من أماكن مختلفة إلى ضرورة الدعم المؤسساتي بهدف تعزيز دور التقارب أو إنشاءه، فإذا كان التكامل يسمح بإقامة تقارب تنظيمي بين المتعاملين فان التمايز يسمح بالمحافظة على خصوصيات المؤسسات. وتتمركز معظم الصعوبات في إيجاد توازن بين العنصرين، فالتقارب المؤسساتي يوفر استجابة المشاركة في إنشاء قاعدة قيم مشتركة واقتسام القواعد بين الأطراف المشكلة للعنقود، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مستوى معين من التمايز يكون كاف لتحقيق الابتكار.

إلى يومنا الحاضر تم تفسير أداء تجمعات الأنشطة من خلال المحددات الهيكلية (Bocquet R., Mothe C.,2009,99101-122.) ، والأبحاث التي اهتمت بتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت ضمن المناطق الصناعية(1981) Becattini، 2001 Alberti)، أو العناقيد التنافسية (Carpinetti et al., 2007 ; Watts et al., 2003,Porter 2000, 2004) ، أو العناقيد التي يغلب عليها شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Mendez et al., 2008) ، كانت متقاربة من حيث الدور الذي تلعبه الحوكمة في الأداء، إلا أن تلك الأبحاث وفقا لـ Bocquet و Mothe، لم تبين أنواع الأطراف العمومية وكيفية تدخلها في تأطير أنشطة وأداء العناقيد، إلا أنها أجمعت على أن العناقيد الصناعية تساهم تعزيز الحصول على المعلومات الكافية لرفع التنافسية للمؤسسات والاقتصاديات على حد سواء (Bocquet R., Mothe, 2014, p173).

2.3. اشكال حوكمة العناقيد

توفر الحوكمة قراءة جديدة لتدخل أو دعم السلطات العمومية ممثلة في إحدى هيئاتها العمومية التي تساهم في بناء المعالم التأسيسية بالنسبة لجميع المتعاملين وذلك من خلال هيكلة آليات التعاون على المستوى الجماعي.

هناك عدة أبحاث حاولت التفرقة بين الأشكال التي تأخذها الحوكمة في العناقيد الصناعية، مثل Mendez. و Bardet (Mendez A., Bardet M., 2009, pp 573-601) و Ehlinger (Ehlinger S., and al, 2007,pp155-171)، وذلك من خلال تحليل مختلف أشكال الحوكمة.

تنقسم الحوكمة حسب معيار طبيعة الحوكمة إلى ثلاثة أشكال، الحوكمة الخاصة وتتضمن المؤسسات، الهيئات، جمعيات المؤسسات، غرف التجارة، النقابات وغيرها، ترتكز هذه الحوكمة وفقا لـ Gilly et Perrat (Gilly J.P. et Perrat J.,2003,p06)، على أحد الأعوان المحوريين الذين تكون لهم قدرة فائقة في التأثير على الغير، كأن يكون لديه وزن نسبي، مثل المؤسسات الرائدة في ميدان معين. أما Bocquet فيسميها بالحوكمة بالمؤسسات البؤرية(focale) ، ومن خلالها يتم تنظيم المعاملات داخل العنقود، وتتميز تلك المؤسسات البؤرية بالتصرف وكأنها مركز استراتيجي، لأن معظم عمليات التعاون تتم بواسطتها، كما أن عمليات الابتكار تتم بنسبة كبيرة من خلالها.

يعبر الشكل الثاني للحوكمة عن الحوكمة العمومية، وتشمل الجماعات الإقليمية، والأعوان الاقتصاديين والدولة، يسمح ذلك الشكل بإنشاء وتفعيل التقارب المؤسساتي وجعله يتمحور حول اقتسام القيم بين مختلف الأعوان واستيعاب المشاكل القائمة داخل العنقود، وتسمى أيضا بالحوكمة الإقليمية، هذه الأخيرة تعتبر استجابة لضرورة إدماج الأطراف المتعددة وتعطي للأطراف العمومية الدور الأساسي في ما يتعلق بعمليات التنسيق والتحكيم. أما الشكل الثالث فيعبر عن الأعوان المكلفين بإدارة الحوكمة الإقليمية، ويسميها Ehlinger بالحوكمة المشتركة(Ehlinger S., and al, p164) ، ومن خلالها يتم تحضير، تكييف وتنفيذ القواعد المشتركة.

3.3. أداء العناقيد الصناعية المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تتميز تجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعة خاصة تجعل من الأداء لا يتحقق بالتعاون العشوائي، ومهما كانت طبيعة التجمع (منطقة صناعية، عنقود) فإنها تتميز بتعايش الأطراف الفردية والأطراف الجماعية، العمومية والخاصة، وبأهداف متباينة.

وتصعب فرص التعاون في التجمعات المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للصعوبات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات تجاه الموارد المالية، التنظيمية والإستراتيجية، وبالخصوص

الصعوبات تجاه تكاليف البحث والتنمية. كل تلك الصعوبات تقود بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى انتهاج السلوك الفردي و الانتهازي وهو ما يؤدي إلى إقصاء الآثار الايجابية للقرب الجغرافي.

نتيجة لتلك الخصوصيات، تصبح الحوكمة أمر ضروري من أجل إنشاء ديناميكية جماعية للأطراف غير المتجانسة وغير المتماثلة وفي بعض الأحيان نجد تلك الأطراف تميز بالعجز تجاه الموارد وتجاه القدرة على التفاعل مع التغيرات داخل العنقود.

تعتبر هذه الفكرة وفقا لـ Gilly وWallet (Gilly J.P., Wallet F., 2001,p556) ، أساس وجود حوكمة أداء العناقيد المتكونة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التي تتكون من أغلبية هذا النوع من المؤسسات، وبالنسبة له تعبر الحوكمة عن الإجراءات الديناميكية للإصلاح والتعديل للأطراف المتقاربة جغرافيا، وترتكز الحوكمة وفقا لـ LELOUP و آخرين على تقارب مزدوج، جغرافي ومؤسساتي(Leloup F.,and all, 2005,p324) ، لكن التقارب الجغرافي يتعدى بناء الحس المشترك للتقارب المعرفي، كونه يساعد على تحديد وتعديل المهام التكميلية التي يؤديها في إطار النشاط المشترك للأطراف غير المتجانسة.

تعبر حوكمة العناقيد عن شكل التنظيم بين عدة أطراف (عمومية، خاصة) في حالة تفاعل وفقا لعدة أشكال وعلى عدة مستويات(Bocquet R., Mothe C, p108) ، وتفهم الحوكمة وفقا لـ Bocquet و Mothe كمحدد رئيسي للأداء وبالشكل الذي تساهم به في إنشاء الديناميكية الجماعية بين الأطراف غير المتجانسة والمعسرة من حيث الموارد والقدرة على التفاعل.

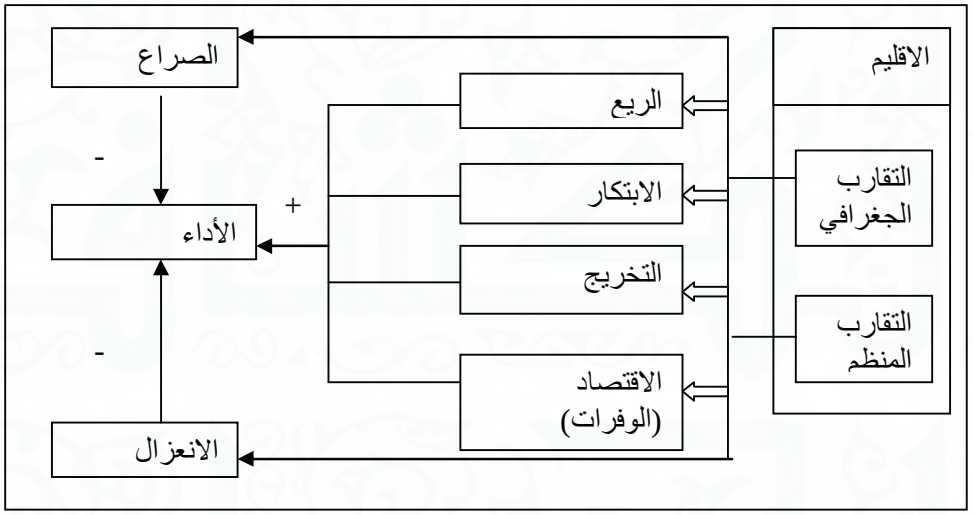
4. أثار الحوكمة على الأداء

يفترض بورتر أن الانضمام إلى العنقود يؤدي آليا إلى زيادة القدرة التنافسية وذلك بفضل الايجابيات التي يحققها التقارب الجغرافي(Bocquet R., Mothe C, 2008,p106) ، هذا الأخير لا تقتصر ايجابياته على المدينه أو الدولة التي ينتمي إليها العنقود، بل قد يمتد حتى إلى الدول المجاورة (Porter M.,2004,p207). إلا أن ذلك الافتراض على المستوى التطبيقي وفقا لـ sunley و Martin لم يثبت(Martin R., Sunley P.,2007,pp573-601) ؛ أي أنه لا توجد دراسة والى يومنا الحاضر بحثت في تلك الفرضية الأساسية لبورتر، وفي مقابل ذلك هناك العديد من الدراسات التي أكدت على ارتفاع الأداء بعد الانضمام وانصبت بالدرجة الأولى تلك الأبحاث على قطاع التكنولوجيا المتطورة، كقطاع الكيمياء الحيوية، الإعلام الآلي، قطاع الأدوية، الاتصالات. والعناقيد التي تمت دراستها قد تميزت باحتوائها على

مؤسسة رائدة أو قائدة مع قدرتها على الإبتكار. يتحسن الأداء من خلال هذا التصور باستفادة المؤسسة من مزايا التقارب الجغرافي كالمكتسبات المعرفية والتكنولوجية التي لا يمكن الحصول عنها خارج العنقود.

يرى Gosse أن الحوكمة الإقليمية تؤدي إلى التقارب الجغرافي، هذا الأخير يساهم في تحسين الأداء، أي أن هناك علاقة خطية بين التقارب الناتج عن الحوكمة والأداء (Bérangère G., Pierre-Antoine S., 2010,p19) ، والشكل البياني التالي يبين ذلك:

شكل رقم2: العوامل المؤثرة في أداء العنقود.



Source : Bérangère G., Pierre-Antoine S., op cit, p 19.

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن التقارب الجغرافي يؤدي آليا إلى تحقيق التقارب التنظيمي، ومن ثم يساهم المتغيران بدرجة كبيرة في تخفيض تكاليف المعاملات، حيث يفترض داخل الإقليم الواحد أن الأطراف العاملة به تعرف بعضها أكثر من الأطراف الخارجية، ومن هنا يمكن تجنب تكاليف البحث عن المعلومات.

قبل أن يؤثر التقارب الإقليمي مباشرة في أداء العنقود، فإنه يؤثر في عدة متغيرات ضمنية؛ كالريع على سبيل المثال، ويأتي تأثر هذا المتغير من خلال استفادة المؤسسة بصفتها منضمة إلى تجمع من الدخل الناتج عن ندرة عوامل معينه كالعقار الصناعي (الريع الريكاردي)، أي أن تكلفة حيازة الموارد تكون منخفضة نسبيا، أما متغير الوفرات التي تحققها المؤسسة، فيتحقق نتيجة لاستفادة المؤسسة من خدمات توفرها لها مؤسسات قريبة منها وتكون تكلفتها أيضا أقل، أما متغير الابتكار فهو أهم عامل ايجابي للتنافسية، ووفقا لـ

MC CHALUS، هناك علاقة ارتباط قوية بين الابتكار وقدرة المؤسسة على تعظيم حصتها من السوق(MIDEF,2005).

في مقابل المزايا التي تتحقق عند الانضمام إلى العنقود، هناك دراسات أخرى أكدت على وجود سلبيات بالنسبة للمؤسسة عند الانضمام إلى العنقود، تتمثل على وجه الخصوص في تكلفة الانضمام إلى التجمع وعدم تحقق وفرات الحجم، وذلك بسبب التضخم في تكاليف العمالة وأسعار العقارات (Bocquet R., et Mothe C.,p106)، وهو بالضبط ما أثبته Gordon و Mc Cann على العناقيد الصناعية في لندن، أين أدى التقارب إلى تفاقم وتعقيد المنافسة و سوق العمل (Gordon I., Mc CAnn P.,2000, pp.513-532.).

أما Canina و آخرون فلقد بينوا أن بعض الأطراف داخل العنقود يمكن أن تلحق الضرر بأطراف أخرى من خلال تركيز إستراتيجيتها على إنتاج سلعة بمواصفات تنافسية من حيث السعر، وهو ما يؤدي إلى ضعف جاذبية العنقود ككل(Canina L., and al, 2005, pp565-581). وفي واقع الأمر نجد هذه الإشكالية بكثرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لأنها غالبا ما تجد صعوبة في تخصيص موارد للبحث والتنمية تحقق غرض النسبة بين السعر والنوعية، بينما Torre وRallet فلقد لاحظا أن القرب الجغرافي يؤدي إلى زيادة الصراع بين الأطراف حول اقتسام الاستفادة من البنى التحتية (Rallet A., Torre A., 2004,pp25-41)، إلا أن هذا التصور يبقى ضعيف بوجود الحوكمة العمومية التي تسعى إلى تقويم وتوجيه سياسة العنقود ككل.

بين Boquet وMothe من خلال دراسة شملت عنقودين صناعيين Arve-Industries في منطقة Haute-Savoie و PASS في منطقة Provence Alpes Côte D'Azur، أن الحوكمة يجب أن تتأقلم بسرعة مع الظروف والمشاكل التي يعيشها العنقود، وفي هذا الإطار كان العنقود Arve-Industries يحتوي على مؤسسات صغيرة ومتوسطة بنسبة 90 بالمائة، يتولى الحوكمة بداخله المكتب التنفيذي كما يتولى هذا الأخير أيضا وضع إستراتيجية للعنقود، ومصادقتها لدى مجلس الإدارة، ونتيجة للمشاكل التي عرفها العنقود، والتي تعد مشكلة التمثيل أهمها، أين أبدى العديد من الأطراف رغبتهم في المساهمة في مجلس الإدارة، وكذلك مشكلة الغياب عن الاجتماعات، سارع المكتب التنفيذي إلى تحويل نمط الحوكمة من الجمعوية (associative) إلى الحوكمة الوظيفية، وذلك بعد إنشاء لجنة الإدارة التي تتولى ترقية العنقود و التنسيق بين الأعضاء لضمان أوسع تدخل لمختلف الأطراف، بهدف تجاوز إشكالية رغبة الكل في الحصول على التمثيل، كما تتولى لجنة الإدارة تبليغ النتائج إلى المكتب التنفيذي ومجلس الإدارة،

ولعل أهم عوامل نجاحها هي بناء علاقاتها على ثقة مختلف الأعضاء ووضع إجراءات التنسيق وتحديد التنظيم بدقة.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن حوكمة العناقيد هي نتيجة لوجود نوعين من العراقيل، يرتبط النوع الأول بخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه الحجم والمخاطر، إذ أن الحجم يؤثر سلبا على القدرة التنافسية ومن ثم يؤدي إلى زيادة التعرض إلى المخاطر، أما النوع الثاني من العراقيل فيرتبط بسلبيات وصعوبات التقارب الجغرافي أي بعد انضمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى العنقود، كالسلوك الانتهازي لبعض الأطراف. فتصبح الحوكمة بذلك الضرورة الحتمية من أجل إصلاح وتقويم العقبات التي تقف أمام التعاون والتنسيق ووضع القواعد الإدارية الجماعية التي تضمن الأهداف التي أنشئ من أجلها العنقود والمتمثلة أساسا في التنسيق بين الأطراف التي تكون غير متجانسة من حيث الخصائص التنظيمية والسلوكية . ومع ذلك لا يمكن تجاهل الآثار السلبية للتقارب الجغرافي سواء على القدرة التنافسية أو على الأداء الجماعي للعنقود؛ فإستراتيجية تدنية الأسعار بتخفيض جودة المنتوج تؤدي إلى إضعاف جاذبية العنقود ككل.

مهما كان شكل الحوكمة في العناقيد المتكونة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة فإن فرص التعاون تكون أصعب ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع تجاه الموارد المالية والتنظيمية ولا سيما عدم قدرته على تخصيص موارد مالية لنفقات البحث والتنمية التي تعتبر المصدر الرئيسي للابتكار، والاستفادة من وفرات الحجم.

تؤدي الحوكمة دورا هاما في تعزيز فرص وايجابيات التقارب الجغرافي، إلا أن ذلك الدور يجب أن يترجم أو ينعكس على الأداء من خلال قدرتها على التكيف السريع مع مختلف التغيرات التي تطرأ على تنظيم العنقود ومع خصوصيات الأطراف غير المتجانسة المشكلة له، أما الأداء فيتحدد أساسا من خلال الديناميكية الجماعية لعمل العنقود، ويترجم ذلك من خلال قدرة الحوكمة على تكييف الصعوبات والتهديدات إلى فرص.

قائمة المراجع:

1. Altenburg, T. and Meyer-Stamer, J. How to Promote Clusters: Policy Experiences from Latin America.World Development, 27, 1999.

2. Bérangère G., Pierre-Antoine S., Rétrospective de la structuration d'un pôle de compétitivité: une analyse par le concept de proximité , Management & Avenir, VOL6 n° 36, 2010.
3. Bocquet R., Mothe C., Le rôle de la gouvernance des clusters dans les capacites dynamiques d'absorption des PME. Management international, HEC Montr_eal, 2014, 19 (2),pp.172-188.
4. Boquet R., et al., Pôles de compétitivité constitués de PME : quelle gouvernance pour quelle performance? , Management & Avenir, V5, n° 25, 2009.
5. Bocquet R., Mothe C., La gouvernance comme facteur de performance pour les pôles de compétitivité à forte dominante PME, Revue Française de Gestion, n° 190,2009.
6. Bocquet R., et Mothe C., Gouvernance et performance des pôles de PME , Revue française de gestion, 10 n° 190, 2008.
7. Canina L., Enz C., Harrison J., Agglomeration Effects and Strategic Orientations: Evidence from the US Lodging Industry, Academy of Management Journal , vol.48, n°4, 2005.
8. Carbonara, N., Information and communication technology and geographical clusters: Opportunities and spread. Technovation,N 25, 2005.
9. Ehlinger S., Perret V., Chabaud D., Quelle gouvernance pour les réseaux territorialisés d'organisations?,Revue française de gestion, vol. 33, n° 170, 2007.
10. Gilly J.P., Perrat J., La dynamique institutionnelle des territoires : entre gouvernance locale et régulation globale, Cahiers du GRES, n°5, 2003.
11. Gilly J.P., Wallet F., Forms of proximity, Local Governance and the Dynamics of Local Economic Spaces: The case of Industrial Conversion Processes, International Journal of Urban and Regional Research, 25, 3, 2001.

12. Gordon I., Mc CAnn P., Industrial Clusters : Complexes, Agglomeration and/or Social Networks ?, Urban Studies, vol.37, n°3, 2000.
13. Kogut, B., The network as knowledge: Generative rules and the emergence of structure, Strategic Management Journal, N 21, 2000.
14. Lazoi M. et al., Collaboration in an aerospace SMEs cluster: innovation and ict dynamics, International Journal of Innovation and Technology Management Vol. 8, No. 3 ,2011.
15. Leloup F., Moyart L. et Pecqueur B., La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ?, Géographie Économie Société, N7,V 4, 2005.
16. Luiz Cesar Ribeiro Carpinetti, Mateus Cecilio Gerolamo and Edwin Vladimir Cardoza Galdámez, continuous innovation and performance management of SMEs clusters, Journal compilation ,Blackwell Publishing, Volume 16, Number 4, 2007.
17. LOI n° 2004-1484 du 30 décembre 2004 de finances pour 2005.
18. Martin R., Sunley P., Complexity Thinking and Evolutionary Economic Geography, Journal of Economic Geography, vol. 7, n° 5, 2007.
19. Mendez A., Bardet M., Quelle gouvernance pour les pôles de compétitivité constitués de PME , Revue française de gestion , vol. 35, n° 190, 2009.
20. MIDEF, Guide pratique intelligence économique et PME, 2005.
21. Porter M., Competitiveness in Rural U.S. Regions. Learning and Research Agenda, Institute for Strategy and Competitiveness, Harvard Business School, Harvard, 2004.
22. Porter, M., Clusters and the new economy of competition, Harvard Business Review, N76 V 6,1998.
23. Rabelotti, R., Is there an industrial district model? Footwear districts in Italy and Mexico compared. World Development, N3, 1995.

24. Rallet A., Torre A., Proximité et localisation , Economie rurale, n°280, mars-avril 2004.
25. SADEG M., Performance des entreprises Algériennes et intégration à l'économie mondiale , Cahier de CREAD, N°46, ALGER, 1999.
26. Schmitz, H., On the Clustering of Small Firms, IDS Bulletin 23 (3) LONDON, 1992.
27. Seyed Valiollah Mir Hosseini, Mohammad Reza Ghanbari, Investigation and analysis of the performance of industrial clusters in Islamic Republic of Iran, International Journal of Business and Social Science , Vol. 2 No. 15; August 2011.
28. Suchman. M.C., Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches ,Academy of Management Review, Vol 20, N° 3, 1995.
29. www. Cnes.dz

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت- دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت باستخدام نموذجZ-Score 2000 Altman ونموذج Springate ,1978

The importance of financial statements to predict the financial failure of Saudi industrial corporations activating in the cement industry - analytical study on financial statements and published reports of Saudi industrial companies activating in the cement industry using The 2000 model Altman model Z-score Springate, 1978

د.عبدالشكور عبدالرحمن موسى الفرا ، المملكة العربية السعودية _ جده

تاريخ التسليم:(05 /01/ 2017)، تاريخ التقييم:(25 /02/ 2017)، تاريخ القبول:(17/ 03/ 2017)

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت ، من خلال استخدام نموذجZ-Score 2000 Altman ونموذجSpringate1978, المعتمده على بعض النسب المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية المنشورة للسنوات المالية 2013م ، 2014م ، 2015م ، وبما يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة لتصحيح مراكزها المالية .وتمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت من خلال استخدام نموذج ألتمان (Altman Z Score 2000) ونموذج سبرينجات (Springate,1978).

الكلمات المفتاحية:القوائم المالية، التعثر المالي نموذجZ-Score ونموذج Springate

Abstract

This study aims to examine the predictability of financial failure in Saudi joint stock companies for the manufacture of cement, through the use of Altman Z-Scoremodel,2000 & Springatemodel,1978 based on some financial ratios derived from financial statements published for the financial years 2013, 2014, 2015, which helps to make the appropriate decisions to correct their financial positions,the study consisted the problemhow to predict financial failure of the Saudi joint stock companies for cement industry using Altman Z-Score model2000 & Springatemodel,1978.

Key word : predictability of financial failure, joint stock companies, Altman Z-Scoremodel,2000 & Springate1978model.

المقدمة :

تقوم المحاسبة بدور هام في المساهمة في عملية إدارة المنشآت الاقتصادية ، من خلال توفيرها المعلومات المحاسبية والتقارير المالية لمتخذي القرارات داخل تلك المنشآت الاقتصادية أو خارجها ، حيث تسعى المحاسبة بصفتها نظام خدمي لتوفير المعلومات التي تتسم بالدقة والملائمة وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات . ومن الخصائص المهمة التي تتميز بها المعلومات المحاسبية خاصية التنبؤ ، حيث أنه عند دراسة وتحليل العلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية لمنشأة اقتصادية لفترة أو فترات مالية أفقياً أو رأسياً ومقارنة نتائجها مع نتائج مثيلاتها في النشاط الاقتصادي فإنه يمكن توقع التغيرات في ربحية تلك المنشآت الاقتصادية وهياكلها المالية ومدى إمكانية وفائها بالتزاماتها وخططها المستقبلية .كما يهتم مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات بالتعرف على أسباب التعثر المالي للمنشآت الاقتصادية بهدف تفادي كل من المستثمرين والمقرضين لمخاطر إفلاس المنشآت الاقتصادية . وأنضعف التخطيط وعدم سلامة السياسات المرسومة ، وضعف الكفاءة الإدارية في اتخاذ القرارات المناسبة في مجالات التمويل والإنتاج والتسويق ، وعدم القدرة على التحكم في النفقات الجارية وتكاليف الإنتاج ، وعدم تحصيل الأموال المستحقة لدى الغير ، واللجوء إلى الإقتراض من البنوك وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات للغير، يؤدي إلى تعرض المنشآت الاقتصادية إلى صعوبات وتعثرات مالية واقتصادية ، ومن هنا تظهر الحاجة لايجاد أساليب علمية تستطيع من خلالها إدارة المنشأة والجهات المعنية من مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ باحتمال قرب تعثرها المالي قبل حدوثة بهدف إيجاد الحلول المبكرة والسليمة .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي :

1. ما مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت من خلال استخدام نموذج ألتمان (Altman Z Score 2000) ونموذج سبرينجات (Springate,1978) ؟.
2. أن القرارات الخاطئة المتعلقة بالاستثمارات أو التمويل للمنشآت الاقتصادية من الأمور التي تؤرق المستثمرين ، لما يترتب عليها من خسائر كبيرة نتيجة توجيه الأموال إلى الاستثمار في مشاريع ومنشآت اقتصادية متعثرة .
3. أن ظاهرة التعثر المالي للمنشآت الاقتصادية تعد من الظواهر باهظة التكاليف والتي يجب دراستها ومعرفة أسبابها .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة بالآتي :

1. صناعة الأسمنت من الصناعات الاستراتيجية وهي كثيفة الاستخدام لرأس المال.

2. التعثر المالي من المواضيع التي حازت على اهتمام الباحثين لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

3. أهمية القوائم والتقارير المالية في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت.

أهداف الدراسة :

تحقق الدراسةالأهداف التالية :

1. التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت .

2. معرفة مدى فاعلية نموذج ألتمان (Altman Z Score 2000) ، ونموذج (Springate,1978) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت .

3. قياس دور المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية في التنبؤ بالتعثرات المالية للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت ، وأهمية دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة .

فرضية الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضية التالية:

1. تتمتع الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت بمراكز مالية قوية ، وهي شركات ناجحة وغير متعثرة.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسةالمنهج الوصفي التحليلي لإختبار مدى قدرة استخدام نموذج ألتمان (Altman Z 2000 Score) ، ونموذج (Springate, 1978) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت . وذلك بغية الوصول إلى النتائج المرجوة والتوصيات اللازمة.

مصادر جمع البيانات :

المصادر الثانوية : الكتب والنشرات الدورية والدراسات السابقة.

المصادر الأولية : القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت

. **الدراسات السابقة :**

دراسة :Sharma & Mahajan (1980م) :

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثرات المالية يعتمد على نسب ومؤشرات الأداء ، وقد تم استخدام هذا النموذج للتنبؤ بتعثر منشآت قطاع التجزئة خلال فترة خمس سنوات قبل الافلاس . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة . أن نسبة العائد على الأصول كانت أهم المؤشرات الدالة على احتمالية التعثر المالي أو الافلاس في المستقبل .

_ **دراسة :Pike(1980م) :**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف ميدانياً على الاتجاهات الحديثة في عمليات الموازنة الرأسمالية في المنشآت الصناعية الكبرى وتأثير حجم المنشأة والصناعة على الإجراءات المستخدمة بصدد الموازنةالرأسمالية . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .أن الأساليب المتطورة المعقدة للموازنات الرأسماليةتوجد في المنشآت الكبرى ، وأن المنشآت تعتمد اعتماداً كبيراً على التقديرات الذاتية للجوانب الأقلقابلية للتعبير الكمي وعلى استخدام معايير تقييم متعددة .

دراسة :Mensah (1983م) :

تهدف هذه الدراسة إلى التنبؤ بالتعثر المالي للشركات خلال السنوات من الثانية إلى الخامسة قبل وقوعه ، وقد تم استبعاد السنة الأولى على أساس أنه لا معنى لمحاولة التنبؤ قبل وقوع الفشل بسنة واحدة على اعتبار أنها لاتكفي لاتخاذ الإجراءات الصحيحة ، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من 11 شركة متعثرة أشهر افلاسها بين عامي 1974م _ 1978م , وعدد 35 شركة ناجحة مناظرة ، وقد تمت المماثلة بين المجموعتين على أساس نوعية الصناعة وحجم المبيعات . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن البيانات المعلنة بناًء على التغير في مستوى الأسعار الخاص لا تعزز بشكل كبير عملية التنبؤ بالتعثرات المالية قبل وقوعها .

دراسة :منير هندي (1991م) :

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج للتنبؤ بالتآكل الكامل لرأس المال للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر، وذلك باستخدام تحليل عوامل التمايز بين المجموعات ، واعتمدت بيانات هذا النموذج على بيانات التكلفة التاريخية وشملت الدراسة شركات القطاع العام الصناعية وعددها 20 شركة ، وقد تم اختيار عدد 20 شركة مقابلة لها لم يتعرض

رأس مالها للتآكل . ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة أهمية النسب المالية للتنبؤ بالتآكل الكامل لرأس المال

للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر .

دراسة :مرام اسلامبولي (2003م) :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار إمكانية استخدام النسب المالية في تطوير نموذج رياضي يمكن الاستفادة منه في التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية السورية للمواد الغذائية ، حيث تم اختيار عشرة نسب مالية طُبق عليها أسلوب التحليل التمييزي ذو الخطوات لاختيار النسب الأفضل في التمييز بين مجموعة الشركات الناجحة ومجموعة الشركات المتعثرة . ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة . نموذج مكون من ثلاث نسب مالية هي : نسبة ربحية المبيعات ، نسبة السيولة السريعة ، نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات .

دراسة :نجلاء عبدالرحمن (2004م) :

تهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج محاسبي يمكن الشركات من التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثة، حتى تستطيع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة وتصحيح الهياكل التمويلية أو تغيير الأنظمة الإدارية .وقد تم

تطبيقه على عينة من الشركات المساهمة السعودية لمدة ثلاث سنوات متتالية قبل حدوث التعثر المالي وتتكون من 10 شركات ناجحة ويناظرها 10 شركات متعثرة . ومن أهم النتائج التي توصلتاليها هذه الدراسة . أنها توصلت إلى نموذج إحصائي مختلف عن النماذج التقليدية يفيد في توفير معلومات إضافية للقوائم المالية المنشورة بصورة مبسطة مما يساعد على تقييم أداء الشركات من خلال أسلوب التمايز الخطي .

دراسة :عمار الطويل (2008م) :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثرالمالي ومعرفة العوامل التي تسبب التعثر المالي . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة . تعتمد المصارف الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة في تقويم الأداء واتخاذ القرارات ، كما تعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي ، عدم استخدام المصارف الوطنية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال .

دراسة :أحمد الكسار (2009م) :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور وأهمية التحليل المالي في تقويم أداء الشركات وأيضاً في احتساب الفشل المالي للشركات من خلال تطبيق عملي لعدد من الشركات . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة . تقارب النتائج بين قيمة الأداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي للشركات ، وإمكانية استخدام النتائج وعرضها في الأسواق المالية للاستفادة منها

دراسة :هادي الصياد (2010م) :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى كفاءة وفاعلية التحليل المالي في توفير المعلومات الملائمة للمساعدة في ترشيد القرارات ومدى اعتماد الوحدات الاقتصادية على معايير المحاسبة الدولية في إنتاج قوائمها المالية بطريقة سليمة . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .أن النظام المحاسبي يوفر المعلومات المناسبة والملائمة لعملية التحليل المالي ، وأن التحليل المالي يوفر المعلومات المناسبة لمتخذي القرارات .

دراسة :Bennouna, Meredith & Marchant (2010م) :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التقنيات الحالية في اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية في كندا باستخدام أسلوب المسح البريدي وشملت الدراسة عدد 88 شركة من الشركات الكبيرة . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ، استمرار الاتجاهات نحو تحقيق تقنيات متطورة ، وأن معظم الشركات تقوم باستخدام صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي .

دراسة : علي عبدالله (2012م) :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التغيرات في معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالقياس المحاسبي على جودة خصائص المعلومات المالية الأساسية . إهتمت الدراسة بتشجيع توفير البيانات المالية المناسبة التي تمكن متخذي القرارات من بناء نماذج مناسبة لخدمة قراراتهم المختلفة ، إعتمدت الدراسة على

المنهج الوصفي التحليلي ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ، أن تغيرات القياس المحاسبي في معايير إعداد التقارير المالية الدولية تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات المالية .

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحثأنها اتفقت على أهمية التحليل المالي في توفير المعلومات المناسبة لترشيد القرارات وتقويم الأداء ، كما أنها تتفق في تناول موضوع التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وتطوير بعض النماذج بالاعتماد على نسب ومؤشرات الأداء للاستفادة منها في التنبؤ بالتعثر المالي . وأن المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم والتقارير المالية تساعد في التنبؤ بالتعثر المالي واتخاذ القرارات الإدارية .

غير أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بتسليطها الضوء على دور القوائم والتقارير المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت باستخدام نموذج ألتمان (Altman Z 2000 Score) ، ونموذج (Springate,1978) للتنبؤ بالتعثر المالي . ونظراً لأهمية دور القوائم والتقاريرالمالية في التنبؤ بالتعثر المالي أعدت هذه الدراسة .

المحور الأول :التنبؤ بالتعثر المالي :

يعتبر التعثر المالي من أهم المواضيع التي حازت على اهتمام الباحثون ، لما قد ينتج عنه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى العديد من فئات المجتمع ،وسوف يوضح الباحث في الإطار النظري من هذه الدراسة مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي ، وأهمية التنبؤ بالتعثر المالي ،وأسباب التعثر ، ومراحل التعثر، ومقومات عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية ، وبعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي .

مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي :

يقصد بالتنبؤ الدراسات المتعلقة بالتقديرات في المستقبل سواء اعتمدت تلك التقديرات على الأسلوب الشخصي أو الأسلوب العلمي المنظم والشامل . وهناك اختلاف بين الباحثين حول استخدام مصطلح التعثر المالي ، فقد يستخدمه البعض كمصطلح مرادف لمفهوم الافلاس القانوني أو الاعسار المالي ، أو لوصف مرحلة تسبق إفلاس المنشأة . ويعرف التعثر المالي بأنه اختلال مالي يواجه الشركة نتيجةقصور مواردها وأمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير ، وأن هذا الاختلال ناتج عن عدم التوازن بين الموارد الذاتية والالتزامات الخارجية ، وهو يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم ، وكلما كان الاختلال هيكلياً كلما كان من الصعب على الشركة تجاوز الأزمة الناتجة عن هذا الاختلال (الخضيري،1999م،ص 33) . كما يعرف التعثر المالي بأنه عندما تكون الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات المتداولة ولكن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية كدفع الفوائد ، أو أقساط القروض . بمعنى أن التدفقات النقدية الداخلة غير كافية لمقابلة الاحتياجات في الوقت المناسب حيث أن موعد استحقاق الالتزامات أسرع من موعد استحقاق إيرادات الشركة (Pringle & Harris,1984,pp.632-633). كما يطلق على المشروع الذي يقل فية العائد على الاستثمار (استناداً إلى تكلفته الدفترية) عن تكلفة رأس المال

بالمشروع المتعثر بتعذر وفائه لالتزاماته المستحقة رغم زيادة أصوله عن خصومه (الحمزاوي،1997م ، ص 355).

ويمكن للباحث أن يعرف التعثر المالي بأنه وصول المنشأة إلى حالة من الاضطرابات المالية الكبيرة التي تؤدي إلى نقص

أو فقدان السيولة ، أو تحقيق خسائر متتالية ، مما يجعلها غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير ، وبالتالي تكون المنشأة أمام حالة عسر مالي حقيقي .وأيضاً يعرف الباحث التعثر المالي بأنه مواجهة المنشأة لظروف طارئة وغير متوقعة ينتج عنها عدم قدرتها على تحقيق عائد يكفي لسداد المطلوبات قصيرة الأجل ، وإذا لم يتم اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة ذلك وبسرعة فإن المنشأة سوف تتجه إلى الفشل المالي وبالتالي الإفلاس والتصفية .وتكون المنشأة في حالة إعسار كلي عندما تكون غير قادرة على مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون أصولها أقل من خصومها ، أي هي حالة العجز التام عن التسديد (الزبيدي،2002م،ص 237).

ويرى الباحث أن التعثر المالي له مظاهر عديدة منها . الاعتماد المتزايد على مصادر التمويلي الخارجية وضعف مصادر التمويل الذاتية ، والاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون ، وعدم سلامة سياسة التحصيل ، وعدم كفاية رأس المال العامل وتمويلة من مصادر مالية قصيرة الأجل ، وزيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة ، وضعف المركز التنافسي للمنشأة في السوق ، وزيادة أعباء الفوائد . وبالتالي يجب على المنشأة أن تكون قادرة على مواجهة المخاطرالتشغيلية التي تؤثر سلباً على

إيراداتها وأرباحها ، ومخاطر العجز عن سداد التزاماتها . وأن التعثر المالي كظاهرة لا تحدث فجأة دون أعراض أو ظواهر سابقة ، كما تؤدي المحاسبة دوراً هاماً في رصد تلك الظواهر أو التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثة .

كما يرى الباحث أن تعريف التعثر المالي الذي يتناسب مع نموذج ألتمان هو ما أشارت اليه المادة رقم 148 من نظام الشركات السعودي والذي تعتبر الشركة متعثرة مالياً إذا بلغت خسائرها المتراكمة ثلاثة أرباع رأس مالها أي بنسبة 75 % من رأس المال .

أهمية التنبؤ بالتعثر المالي :

يحظى التنبؤ بالتعثر المالي باهتمام الجهات العلمية والمنشآت الاقتصادية ، نظراً لما تقدمة عملية التنبؤ بالتعثر المالي من مزايا لمن يتوقعة في الوقت الملائم ، وجهاز إنذار مسبق لرصد مؤشرات الإخفاق لاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة للتصحيح . وللتنبؤ بالتعثر المالي أهمية كبيرة لدى إدارات المنشآت الاقتصادية ، والمستثمرون ، والجهات الرسمية .

أسباب التعثر المالي :

إن التعثر المالي هو نتيجة لمجموعة من العوامل التي قد تظهر كلها أو بعضها في المنشأة ، وأن أسباب التعثر المالي تختلف من منشأة إلى اخرى ومنها : إن التعثر المالي هو نتيجة لمجموعة من العوامل التي قد تظهر كلها أو بعضها في المنشأة ، وأن أسباب التعثر المالي تختلف من منشأة إلى اخرى ومنها :

1. أسباب إدارية . وتتمثل في عدم قدرة إدارة المنشأة على تحقيق الكفاءة والفاعلية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي ، وعدم وجودإستراتيجية واضحة ومحددة ، وعدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين ، وعدم وجود رقابة على التكاليف ، وحدوث تجميل في النتائج الماليةالممارسة للعملية الإدارية (الزبيدي ،2000م،ص 282).

2. أسباب مالية . وتتمثل في عدم وجود تناسب ين رأس مال المنشأة والقروض ، مما يعني عدم سلامة الهيكل التمويلي للمنشأة ، وبالتالي يؤثر بالسلب على نتيجة نشاط المنشأة ، وكذلك فقدان السيولة والعجز عن الوفاء بالتزامات المنشأة تجاه الغير.

3. أسباب تسويقية وبيعية . وتتمثل في عدم دقة دراسة الجدوى التسويقية والمبالغة في تقدير حجم الطلب على منتجات المنشأة والحصة السوقية ، والفشل في تحقيق حجم المبيعات التقديرية والأرباح المتوقعة (عبيدات ، الجولاني، 1993م ،ص 106).

4. أسباب فنية . وتتمثل في عدم سلامة دراسة الجدوى الفنية ، عيوب في المواد الأولية ، واستخدام طرق تكنولوجية غير

مناسبة، وبالتاليظهور وحدات منتجة من السلع ذات جودة منخفضة وبدورها تؤثر على حجم المبيعات(Pinot&Slevin,1988,p.68) .

5. أسباب أخرى . وتتمثل في وجود تضخم على مستوى الاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة التكاليف ونقص الأرباح أو زيادة الخسائر .

وأن التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددها أدت إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من الشركات المقترضة بصورةأدت إلى إختلال في الهيكل التمويلي (غريب،2001م،ص 79) .

ويمكن للباحث أن يضيف أن التغيرات التكنولوجية المتلاحقة وتأثيرها على الإنتاج ، والتقلبات في الحصص السوقية ، ومشاكل التعامل مع الجهات الحكومية قد تؤدي إلى تأخر المنشآت الاقتصادية في تنفيذ خططها بالصورة الصحيحة .

مراحل التعثر المالي :

يمر التعثر المالي للمنشأة بعدة مراحل :

1. مرحلة ما قبل التعثر المالي : وتشتمل هذه المرحلة على العديد من الظواهر السلبية مثل إنخفاض حجمالطلب على منتجات المنشأة ، زيادة تكاليف التشغيل ، تقادم طرق الإنتاج ، عدم كفاية رأس المال العامل ، إنخفاض معدل دوران الأصول . لذا فإن إكتشاف التعثر المالي في مرحلة مبكرة سوف يساعد إدارة المنشأة في مواجهة ذلك بفعالية وسهولة أكثر 2. مرحلة إنخفاض التدفق النقدي : وفيها تكون المنشأة غير

قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة من النقدية المتاحة لديها . وكذلك مرحلة العسر المالي المؤقت والتي تكون خلالها المنشأة غير قادرة على استخدام الطرق العادية في الحصول على التمويل اللازم لاستخدامه في سداد الالتزامات المستحقة .

3. مرحلة الإعسار الكلي : وفيها تكون المنشأة في حالة عجز تام عن سداد الالتزامات المستحقة . وبالتالي تدخل المنشأة في حالة الفشل المالي Financial Failure والإفلاس Bankruptcy ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها (Schall & Haley, 1986,p.723).

ويرى الباحث أن المنشأة لا تصبح متعثرة فجأة ، وإنما تكون هناك بعض المؤشرات السلبية التي يجب على إدارة المنشأة معالجتها فوراً ، ويمكن للمنشأة أن تلجأ إلى إقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية وذلك لتفادي وصولها إلى النقطة الحرجة في حياتها باعترافها بالإعسار الكلي ، والإعلان عن إفلاس المنشأة أو تصفيتها وهي المرحلة النهائية .

مقوماتعملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية المنتج الرئيس لنظام المحاسبة المالية ، والتي تقدم صورة حقيقية عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعدادها في نهاية السنة المالية ، ونتيجة نشاطها عن تلك السنة المالية . وهي توفر المعلومات المحاسبية لكافة الجهات المعنية . وتشتمل القوائم المالية على : الميزانيةالعمومية Balance Sheet ، قائمة الدخل Income Statement ، قائمة التدفقات النقدية Cash Flows Statement ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية Change in Equity Statement . ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي تلك القوائم يجب أن تتصف بخصائص معينة، أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميهالتحقيق الأهداف المرغوبة (الليثي، 2003م،ص 189).

ويتوقف النجاح في إعداد القوائم المالية ومن ثم فاعليتها كأداة للتنبؤ على توفر مجموعة من الشروط أهمها : أن تتسم البيانات المالية بالموضوعية والشمول ، أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية معقولة وتراعي ظروف المنشأة الداخلية والبيئة المحيطة بها ، أن يتم بناء النماذج والأساليب المستخدمة في التنبؤ وفق منهج علمي يراعي جميع

المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ ، أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولاً حيث تزداد دقة التنبؤات كلما

قصرت فترة التنبؤ (مطر ، 2003م ، ص 249).

ويرى الباحث أن التحليل المالي يعتمد على دراسة الارتباطات بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها على مدى فترة أو فترات زمنية مما يساهم في تقويم الأداء السابق للمنشأة والتنبؤ بأدائها في المستقبل ، ومن خلال التحليل المنهجي والدقيق يمكن للمحلل المالي الخبير أن يستدل على الاتجاهات المستقبلية للمنشأة .

المحور الثاني : نماذج التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي :

لقد زاد إهتمام الباحثون على إجراء دراسات هادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي نظراً لتزايد حالات إفلاس الشركات وإلحاق ضرر كبير بالمساهين والمقرضين .ولقد ظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي عام 1966م ، أعدها Beaverحيث عرض نموذجاً متطوراً للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثة بفترة زمنيةمناسبة ، ثم تلت بعدها دراسات أخرى تهتم بهذا الموضوع (الحيالي،2004م،ص 294). وفيما يلي استعراض لبعض هذه النماذج :

1. نموذج (Beaver 1966) :

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966م استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل ، ولقد لجأ Beaver إلى استخدام نسب مالية مركبة ، وقد درس Beaver عدد 30 نسبة مالية اختار منها عدد 6 نسب إعتبرها قادرة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس ، وقد اتسم هذا النموذج بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعة بخمس سنوات ، وأن النسب المالية التي اعتمدها Beaver في صياغة نموذجه هي (الزبيدي،2000م،ص 294).

أ. نسبة التدفق النقدي / مجموع الأصول .

ب. نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات .

ج. نسبة المديونية / مجموع الموجودات .

د. نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات .

هـ. نسبة التداول .

و. نسبة التداول السريعة .

وقد تم تحديد هذه النسب بعد دراسة مكثفة قام بها Beaver وميز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة ، ولهذا قام Beaver باختيار عدد 30 نسبة مالية طبقها على عدد من المنشآت الناجحة وأخرى فاشلة. وقد أظهرت هذه النسب القدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعة بخمس سنوات.

2. نموذج (Altman 1968) :

اعتمد Altman على نموذج إحصائي عرف بإسم نموذج المتغيرات ، حيث يعتمد هذا النموذج على استخدام نسب ومؤشرات مالية ومحاسبية للوصول لمؤشر واحد للتعثر المالي يكون قادراً على التنبؤ بمدى إمكانية وقوع التعثرات المالية ، وقد استخدم Altman في دراسة تحليل التمايز لبناء نموذج (Z – Score) للتنبؤ بتعثر الشركات عام 1968م ، وقد شملت عينة الدراسة عدد 66 شركة صناعية نصفها مفلس والنصف الآخر غير مفلس ، وقد أخذ في إعتباره عدد 22 نسبة مالية من واقع القوائم والتقارير المالية المنشورة لتلك الشركات، ولقد أظهرت الدراسة تفوق خمس نسب في المساهمة بشكل واضح بالتنبؤ قبل وقوع الإفلاس .

ولحساب Altman Z- Score يتم استخدام المعادلة التالية (مطر،2003م ، ص 369).

$$Z - Score = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 1x_5$$

حيث أن :

X_1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

X_3 = ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب / إجماليالأصول.

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ إجماليالخصوم.

X_5 = المبيعات / إجماليالأصول.

وبموجب هذا النموذج يتم تصنيف الشركات إلى ثلاث فئات حسب درجة Z كالتالي :

أ. شركات ناجحة أو قادرة على الاستمرار إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99

ب. شركات فاشلة أو يحتمل إفلاسها إذا كانت قيمة Z أقل من 1.88

ج. شركات يصعب الحكم عليها بالافلاس إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.88 وأقل من 2.99

لكن يُعاب على هذا النموذج أنه يعتمد في حسابة على القيم السوقية لأسهم الشركات مما يعني عدم إمكانية تطبيقه على الشركات التي لا يتم تداول أسهمها في السوق والتي لايتوفر لأسهمها أسعار سوقية ، ولتلافي ذلك قام Altman في دراسة له بتطوير النموذج ، حيث استبدل المتغير الرابع X_4بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم (Altman 2000) ونتج عن ذلك احتساب أوزان جديدة للنسب المالية المستخدمة في نموذج Z – Score ، ويمكن حساب النموذجالجديد كالتالي :

$$Z - Score = 0.717x_1 + 0.847x_2 + 3.107x_3 + 0.42x_4 + 0.998x_5$$

حيث أن :

X_1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

X_3 = ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

X_4 = حقوق الملكية / إجمالي الخصوم.

X_5 = المبيعات / إجمالي الأصول.

فإذا كانت درجة Z أقل من 1.21 فإن احتمال إفلاس المنشأة كبير ، أما إذا كانت درجة Z أكبر من 2.90 فهذا يعني عدم احتمال إفلاس المنشأة بدرجة كبيرة ، أما إذا كانت درجة Z بين 1.21 و 2.90 فإن حالة المنشأة تكون غير واضحة ويصعب الحكم عليها بالإفلاس من عدمه .

ويتميز هذا النموذج بإمكانية استخدامه كمؤشر للتنبؤ بإفلاس الشركات المتداول أسهمها في السوق والشركات غير المتداول أسهمها في السوق ، مما يعني إمكانية تعميم هذا النموذج على جميع شركات الأموال .

3. نموذج (Springate, 1978) :

استخدم الباحث الكندي (Gordan Springate) أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربعة نسب مالية لقياس الربحية والسيولة والنشاط مع إعطاء كل منها وزناً معيناً ، حصلت على نسبة 93,50%

لقدرتها على التمييز بين عدد 20 شركة ناجحة وعدد 20 شركة أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها .ويتم حساب هذا النموذج كالتالي:

$$Z = 1.03A + 3.0B + 0.66C + 0.40D$$

وأن المعيار الأساسي للحكم على احتمالات تعثر المنشأة او فشلها يكون كالتالي :

أ. إذا كانت قيمة Z أكبر من 0.863 هذا يعني احتمالات نجاح المنشأة .

ب. إذا كانت قيمة Z أقل من 0.863 هذا يعني أن المنشأة متعثرة أو في طريقها إلى الفشل .

4. نموذج (Kida, 1981) :

يعتبر نموذج Kida أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981م ، وقد بُني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الإرتباط لتحديد قيمة المتغير التابع Z .ويتم حساب هذا النموذج بموجب المعادلة التالية[1].

$$Z = 1.42x_1 + 0.42x_2 + 0.42x_3 + 0.463x_4 + 0.271x_5$$

حيث أن :

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

X_2 = حقوق المساهمين / إجمالي الخصوم.

X_3 = الأصول السائلة / الخصوم المتداولة.

X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول.

X_5 = النقدية / إجمالي الأصول.

فإذا كانت نتيجة Z موجبة ، فإن المنشأة تكون في حالة أمان من الفشل المالي ، أما إذا كانت نتيجة Z سالبة ، هذا يعني أن المنشأة مهددة بالفشل المالي . وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى نسبة 95% .

المحور الثالث : الدراسة التحليلية :

أداة الدراسة :

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن موضوع الدراسة ، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة ، قام الباحث بإجراء دراسة التحليلية على القوائم المالية للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعات الأسمنت للسنوات المالية 2013م ، 2014م ، 2015م ، واستخدم الباحث المنهجالوصفي التحليلي ، واعتمد في ذلك على القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت موضع الدراسة بهدف الوصول إلى النتائج والتوصيات .

تطبيق أداة الدراسة :

قام الباحث بإجراء الدراسة التحليلية للقوائم المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت ، وشملت عينة الدراسة عدد 10 شركات من إجمالي 11 شركة لصناعة الأسمنت وبنسبة 84% . وقد تم الحصول على القوائم والتقاريرالمالية السنوية ، من الغرف التجارية الصناعية ومن الشركات نفسها.

عرض ومناقشة نتائج فرضية الدراسة :

تنص فرضية الدراسة على الآتي : **تتمتع الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت بمراكز مالية قوية ، وهي شركات ناجحة وغير متعثرة .**

سوف يقوم الباحث من خلال دراسة التحليلية باختبار مدى صحة فرضية الدراسة وذلك باستخدام نموذج Altman Z- Score 2000 و نموذج Springate,1978 كما يلي :

نتيجة إختبار فرضية الدراسة باستخدام نموذج Altman Z-Score 2000:

توضح الجداول من رقم (1 إلى 5) ما يلي :

1.السنة المالية 2015م :إتضح أن 60 % من الشركات موضع الدراسة هي شركات ناجحة حيث أن قيمة Z-Score أكبر من 2.90 ، وأن 30 %هي شركات يصعب التنبؤ بتعثرها حيث أن قيمةZ-Scoreتقع بين 1.21 و2.90 ، وأن 10% هي شركات متوقع تعثرها .

2. السنة المالية 2014م :إتضح أن 60 % من الشركات موضع الدراسة هي شركات ناجحة حيث أن قيمة Z-Score أكبر من 2.90 ، وأن 20 % هي شركات يصعب التنبؤ بتعثرها حيث أن قيمة Z-Score تقع بين 1.21 و 2.90 ، وأن 20% هي شركات متوقع تعثرها .

3. السنة المالية 2013م :إتضح أن 60 % من الشركات موضع الدراسة هي شركات ناجحة حيث أن قيمة Z-Score أكبر من 2.90 ، وأن 30 % هي شركات يصعب التنبؤ بتعثرها حيث أن قيمة Z-Score تقع بين 1.21 و 2.90 ، وأن 10 % هي شركات متوقع تعثرها حيث أن قيمة Z-Score أقل من 1.21 .

توضح نتيجة إختبار فرضية الدراسة باستخدام نموذجAltman Z-Score 2000تأييداً لفرضية الدراسة .

نتيجة إختبار فرضية الدراسة باستخدام نموذج :Springate,1978

توضح الجداول من رقم (6 إلى 10) ما يلي :

1. السنة المالية 2015م :إتضح أن 70 % من الشركات موضع الدراسة هي شركات ناجحة حيث أن قيمة Z أكبر من 0.863 ، وأن 30 % هي شركاتمتعثرة أو في طريقها للتعثر حيث أن قيمة Zأقل من 0.863.

2. السنة المالية 2014م :إتضح أن 70 % من الشركات موضع الدراسة هي شركات ناجحة حيث أن قيمة Z أكبر من 0.863 ، وأن 30 % هي شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر حيث أن قيمة Zأقل من 0.863.

3. السنة المالية 2013م :إتضح أن 70 % من الشركات موضع الدراسة هي شركات ناجحة حيث أن قيمة Z أكبر من 0.863 ، وأن 30 % هي شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر حيث أن قيمة Zأقل من 0.863.

توضح نتيجة إختبار فرضية الدراسة باستخدام نموذج Springate,1978تأييداً لفرضية الدراسة .

النتائج :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالي :

1. تقارب النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام نموذج Altman Z-Score 2000 ونموذج Springate,1978بدرجة كبيرة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت .

2. أظهر نموذج Altman Z-Score 2000 أن60 % منالشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2015م هي شركات ناجحة وغير متعثرة مالياً ، وأن 30 % هي شركات يصعب التنبؤ بتعثرها مالياً، وأن 10% هي شركات متوقع تعثرها . بينما أظهر نموذج Springate,1978 أن70 % هي شركات ناجحة وغير متعثرة مالياً وأن30 % هي شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر. وهذا يدل على الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت هي شركات ناجحة بنسبة كبيرة .

3. أظهر نموذج Altman Z-Score 2000 أن 60 % من الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2014م هي شركات ناجحة وغير متعثرة مالياً ، وأن 20 % هي شركات يصعب التنبؤ بتعثرها مالياً ، وأن 20% هي شركات متوقع تعثرها . بينما أظهر نموذج Springate,1978أن70 % هي شركات ناجحة وغير متعثرة مالياً ، وأن30 % هي شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر . وهذا يدل على الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت هي شركات ناجحة بنسبة كبيرة .

4. أظهر نموذج Altman Z-Score 2000أن 60 % من الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2013م هي شركات ناجحة وغير متعثرة مالياً ، وأن 30 % هي شركات يصعب التنبؤ بتعثرها مالياً ، وأن 10% هي شركات متوقع تعثرها . بينما أظهر نموذج Springate,1978 أن70 % هي شركات ناجحة وغير متعثرة مالياً

وأن30 % هي شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر . وهذا يدل على الشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت هي شركات ناجحة بنسبة كبيرة .

5. اتضح أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثرات المالية للمنشآت الاقتصادية ، وأهمية دور التحليل المالي الأساسي في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالتمويل أو الاستثمار.

6. أن نموذجAltman Z-Score 2000 يُغلب جانب الحيطة والحذر عند تطبيقه في الواقع العملي ، حيث أن الخطأ في تحديد بعض المنشآت غير المتعثرة مالياً ضمن المنشآت المتوقع تعثرها يُعد أقل ضرراً وخطورة من الخطأ في جعل بعض المنشآت المتعثرة مالياً ضمن المنشآت غير المتوقع تعثرها ماليا.

التوصيات :

أوصت الدراسة بالآتي :

1. ضرورة اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه رؤوس الأموال بناءاً على أساليب علمية وتحليل مالي دقيق يعتمد على البيانات والمعلومات المالية المحاسبية ، والإهتمام بدقة وسلامة القوائم والتقاريرالمالية .
2. ضرورة تطوير نموذج أكثر كفاءة وفاعلية في التنبؤ بالتعثرات المالية للمنشآت الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .
3. ضرورة الإهتمام بتحليل نسب السيولة (نسبة التداول ، السيولة السريعة ، نسبة النقدية) لأنها تقيس مدى قدرة منشآت الأعمال على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة ، ومدى قدرتها على الاستمرارية .
4. ضرورة الاهتمام بتحليل نسب النشاط (معدلات الدوران) لمعرفة مدى كفاءة إدارات المنشآت الاقتصادية في إدارة أصولها لتوليد المبيعات .
5. ضرورة إهتمام إدارات المنشآت الاقتصادية بعقد ندوات ودورات متخصصةلموظفيها عن مفهوم وأسباب ومراحل التعثر المالي وآثاره الخطيرة على تلك المنشآت ، وتدريبهم على استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المالي .

المراجع :

1. حمزه الزبيدي،(2002م)،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ط ا.
2. حمزه الزبيدي،(2000م)،التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، القاهرة:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1.
3. وليد الحيالي،(2004م)،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، عمان :دار الوراق للنشر والتوزيع .
4. محمد الحمزاوي،(1997م)، اقتصادياتالائتمان المصرفي،دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، الاسكندرية:منشأة المعارف .
5. محمد أحمد الخضيري،(1996م)،الديون المتعثرة الظاهرة _ الأسباب، العلاج،القاهرة: ايترك للنشر والتوزيع، ط 1 .
6. فؤاد محمد الليثي،(2003/2002م)، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، نظرية المحاسبة ، المدخل المعاصر، القاهرة :دار النهضة العربية ، ط .2

7. محمد مطر،(2003م)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 .

8. محمد عبيدات ، ومحمد الجولاني ،(1993م)،أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن، عمان : مجلة دراسات العلوم الإنسانية ، المجلد العشرون (أ) ، العدد الثالث.

9. أحمد محمد غريب ،(2001م)،مدخل محاسبي مقترح للقياس والتنبؤ بتعثر الشركات ، دراسة ميدانية في شركات

قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية. جامعة الزقازيق ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الأول ، المجلد الثالث

والعشرون.

10. هادي أحمد الصياد،(2010م)،أهمية التحليل المالي في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية، الجزائر : جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، رسالة دكتوراة.

11. محمود جلال أحمد ، وطلال الكسار،(2009م)،استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي)، الأردن : جامعة الزرقاء الخاصة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع.

12. أكرم عمار الطويل،(2008م)، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصاريف التجارية في قطاع غزة،غزة : الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة , رسالة ماجستير .

13. نجلاء إبراهيم عبدالرحمن،(2004م)،دراسة تحليلية لبعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، جده: جامعة الملك عبدالعزيز ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، رسالة ماجستير.

14. مرام اسلامبولي،(2003م)، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سوريا. دمشق : مجلة جامعة دمشق ، المجلد التاسع عشر، العدد الأول ، 2003م .

15. منير إبراهيم هندي،(1991م)، التنبؤ بالتآكل الكامل لرأس المال للشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في مصر. قطر: جامعة قطر ، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العلمية ، العدد الثاني،1991م .

16. PrIngle, J. & Harris (1984),Essentials of managerial finance, Scott foresman, United State of America, S.R.

17. Pinot, K.J, & Slevin (1988), Project Success: Definitions and Measurement techniques, project management journal, Vol.xxx, No.1, February 1988,

18. Schall, D.L. & Haley (1986), Introduction to Financial Management, McGraw-Hill Book Company, w. c.

19. Bennouna, K. Meredith, G. Marchant, T.(2010),improved capital budgeting decision making: evidence from Canada, Management Decision.Vol. 48, No. 2.PP.225-247.

20. Mensah, Yaw M. (1983),the Differential Bankruptcy Predictive Ability of Specific Price Level Adjustments: Some Empirical Evidence, the Accounting Review,and pp. 228-246.

21. Sharma, S. & V. Mahajan (1980), Early Warning Indicators of Business Failure, Journal of Marketing. pp. 80-89.

22. R.H. Pike. (1980), A. Review of Recent Trends in formal capital Budgeting Processes. Op.cit.

جدول رقم (1)

يوضح حساب قيمة Z - Score حسب نموذج Altman للشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت

م	الشركات	Z-Score عام 2015	Z-Score عام 2014	Z-Score عام 2013
1	شركة اسمنت القصيم	5.7463	6.1077	6.3369
2	شركة الاسمنت الجنوبية	2.9247	3.6743	4.6175
3	شركة اسمنت اليمامة	5.9244	6.0425	5.2687
4	شركة الاسمنت العربية	2.8939	1.9971	1.9054
5	شركة الاسمنت السعودية	2.9673	5.7889	7.8955
6	شركة اسمنت ينبع	3.3934	2.5679	2.0230
7	شركة اسمنت الشرقية	4.5890	5.3621	6.2953
8	شركة اسمنت الجوف	0.8490	0.9118	1.3355
9	شركة اسمنت الشمالية	1.4081	0.0779	-0.0585
10	شركة اسمنت تبوك	1.6597	3.6689	3.7436

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التحليلية.

جدول رقم (2)

يوضح تصنيف الشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2015 حسب تعثرها المالي حسب نموذج Z-ScoreAltman

م	الشركات	شركات ناجحة Z - Score أكبر من 2.90 نقطة	شركات يصعب التنبؤ بتعثرها Z - Score بين 1.21 و 2.90 نقطة	شركات متوقع تعثرها Z - Score تقل عن 1.21 نقطة
1	شركة اسمنت القصيم	1		
2	شركة الاسمنت الجنوبية	1		
3	شركة اسمنت اليمامة	1		
4	شركة الاسمنت العربية		1	
5	شركة الاسمنت السعودية	1		
6	شركة اسمنت ينبع	1		
7	شركة اسمنت الشرقية	1		
8	شركة اسمنت الجوف			1
9	شركة اسمنت الشمالية		1	
10	شركة اسمنت تبوك		1	
	المجموع	**6**	**3**	**1**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التحليلية.

جدول رقم (3)

يوضح تصنيف الشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2014 حسب تعثرها المالي حسب نموذج Z-ScoreAltman

م	الشركات	شركات ناجحة Z – Score أكبر من 2.90 نقطة	شركات يصعب التنبؤ بتعثرها Z – Score بين 1.21 و 2.90 نقطة	شركات متوقع تعثرها Z – Score تقل عن 1.21 نقطة
1	شركة اسمنت القصيم	1		
2	شركة الاسمنت الجنوبية	1		
3	شركة اسمنت اليمامة	1		
4	شركة الاسمنت العربية		1	
5	شركة الاسمنت السعودية	1		
6	شركة اسمنت ينبع		1	
7	شركة اسمنت الشرقية	1		
8	شركة اسمنت الجوف			1
9	شركة اسمنت الشمالية			1
10	شركة اسمنت تبوك	1		
	المجموع	**6**	**2**	**2**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسةالتحليلية.

جدول رقم (4)

يوضح تصنيف الشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2013 حسب تعثرها المالي حسب نموذج Z-ScoreAltman

م	الشركات	شركات ناجحة Z - Score أكبر من 2.90 نقطة	شركات يصعب التنبؤ بتعثرها Z - Score بين 1.21 و 2.90 نقطة	شركات متوقع تعثرها Z - Score تقل عن 1.21 نقطة
1	شركة اسمنت القصيم	1		
2	شركة الاسمنت الجنوبية	1		
3	شركة اسمنت اليمامة	1		
4	شركة الاسمنت العربية		1	
5	شركة الاسمنت السعودية	1		
6	شركة اسمنت ينبع		1	
7	شركة اسمنت الشرقية	1		
8	شركة اسمنت الجوف		1	
9	شركة اسمنت الشمالية			1
10	شركة اسمنت تبوك	1		
	المجموع	**6**	**3**	**1**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التحليلية.

جدول رقم (5)

يوضح النسبة المئوية للتعثر المالي الشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت حسب نموذج Altman Z-Score

		شركات	شركات يصعب	شركات متوقع

م	البيان	ناجحة Z – Score أكبر من 2.90 نقطة %	التنبؤ بتعثرها Z - Score بين 1.21 و 2.90 نقطة %	تعثرها Z - Score تقل عن 1.21 نقطة %
1	عام 2015م	60	30	10
2	عام 2014م	60	20	20
3	عام 2013م	60	30	10

المصدر: إعداد الباحث من الدراسةالتحليلية.

جدول رقم (6)

يوضح حساب قيمة Z حسب نموذجSpringate, للشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت

م	الشركات	Z عام 2015	Z عام 2014	Z عام 2013
1	شركة اسمنت القصيم	3.2478	3.4838	3.5058
2	شركة الاسمنت الجنوبية	1.7687	2.2842	2.8925
3	شركة اسمنت اليمامة	2.7215	3.1219	2.7330
4	شركة الاسمنت العربية	1.4093	0.7091	0.7937
5	شركة الاسمنت السعودية	1.9690	4.9547	5.6241
6	شركة اسمنت ينبع	1.6565	1.4200	1.1398
7	شركة اسمنت الشرقية	1.6326	1.8364	2.4517
8	شركة اسمنت الجوف	0.2184	0.2839	0.4804
9	شركة اسمنت الشمالية	0.4448	-0.6681	-0.6486
10	شركة اسمنت تبوك	0.5056	1.2053	1.4247

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التحليلية.

جدول رقم (7)

يوضح تصنيف الشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2015 حسب تعثرها المالي حسب نموذج ZSpringate

م	الشركات	شركات ناجحة قيمة Z أكبر من 0.863	شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر قيمة Z أقل من 0.863
1	شركة اسمنت القصيم	1	
2	شركة الاسمنت الجنوبية	1	
3	شركة اسمنت اليمامة	1	
4	شركة الاسمنت العربية	1	
5	شركة الاسمنت السعودية	1	
6	شركة اسمنت ينبع	1	
7	شركة اسمنت الشرقية	1	
8	شركة اسمنت الجوف		1
9	شركة اسمنت الشمالية		1
10	شركة اسمنت تبوك		1
	المجموع	**7**	**3**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التحليلية.

جدول رقم (8)

يوضح تصنيف الشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2014 حسب تعثرها المالي حسب نموذج ZSpringate

م	الشركات	شركات ناجحة قيمة Z أكبر من 0.863	شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر قيمة Z أقل من 0.863
1	شركة اسمنت القصيم	1	

2	شركة الاسمنت الجنوبية	1	
3	شركة اسمنت اليمامة	1	
4	شركة الاسمنت العربية		1
5	شركة الاسمنت السعودية	1	
6	شركة اسمنت ينبع	1	
7	شركة اسمنت الشرقية	1	
8	شركة اسمنت الجوف		1
9	شركة اسمنت الشمالية		1
10	شركة اسمنت تبوك	1	
	المجموع	**7**	**3**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التحليلية.

جدول رقم (9)

يوضح تصنيف الشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت لعام 2013 حسب تعثرها المالي حسب نموذج ZSpringate

م	الشركات	شركات ناجحة قيمة Z أكبر من 0.863	شركات متعثرة أو في طريقها للتعثر قيمة Z أقل من 0.863
1	شركة اسمنت القصيم	1	
2	شركة الاسمنت الجنوبية	1	
3	شركة اسمنت اليمامة	1	
4	شركة الاسمنت العربية		1
5	شركة الاسمنت السعودية	1	
6	شركة اسمنت ينبع	1	
7	شركة اسمنت الشرقية	1	
8	شركة اسمنت الجوف		1
9	شركة اسمنت الشمالية		1

10	شركة اسمنت تبوك	1	
	المجموع	**7**	**3**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التحليلية.

جدول رقم (10)

يوضح النسبة المئوية للتعثر المالي الشركات المساهمة السعودية لصناعة الأسمنت حسب نموذج Springate Z

م	البيان	شركات ناجحة Z أكبر من 0.863 %	شركات يصعب التنبؤ بتعثرها Z أقل من 0.863 %
1	عام 2015م	70	30
2	عام 2014م	70	30
3	عام 2013م	70	30

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة التحليلية.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

دور الذكاء الاقتصادي في دعم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة اتصالات الجزائر -

The role of economic intelligence in supporting human resources management In the Algerian economic establishment -Algeria Telecom Status Study-

د. خلوط عواطف، جامعة تلمسان، الجزائر.
بحدادة عمر، جامعة تلمسان، الجزائر.
براهيمي عبد العالي، جامعة تلمسان، الجزائر.

تاريخ التسليم:(10 /2017/02)، تاريخ التقييم:(2017/03/05)، تاريخ القبول:(11/ 2017/04)

الملخص

من اجل تحسين الأداء وزيادة الفعالية تسعى المؤسسات الجزائرية إلى مواكبة آخر التطورات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم لاسيما ما تعلق منها بالذكاء الاقتصادي الذي يمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات ذات جودة في الوقت المناسب اعتمادا على ما بحوزتها من معلومات ومعارف. ولذا تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي وانعكاساته على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية، وهذا من خلال القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة موبيليس للهاتف النقال.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، إدارة الموارد البشرية، مؤسسة اتصالات الجزائر (موبيليس).

Abstract

In order to improve the performance and increase the efficiency of Algerian institutions seeking to keep abreast of the latest developments in the economic and technological variables imposed in the world, in particular those related to economic intelligence, Institution can make quality decisions in time according to what the possession of information and knowledge. Therefore, this study aims to know the reality of the application of economic intelligence and its impact on the management of human resources in the Algerian organization, which is to do a field study in the telephony institution Mobile phone Mobilis.

Keywords: economic intelligence, human resources management (Mobilis)

مقدمة:

في ظل بيئة متغيرة باستمرار، أصبحت الإدارة الحديثة تعتمد على المعالجة الآلية للمعلومات السريعة والمتغيرة أين تجد المؤسسات نفسها أمام ضرورة البحث عن الحلول والبدائل الأكثر تطورا التي تزيد من مواردها التنافسية. وعلى هذا الأساس أصبح الذكاء الاقتصادي البديل المفضل للمؤسسة لأنه يساعد على امتلاك المعلومة السديدة والدقيقة في الوقت المناسب من أجل خدمة الأهداف الأساسية للمؤسسة والتي تساعد موظفي الإدارة في بناء ثقافة المعلومات لانتهاج نموذج الابتكار والتجديد والذي يسمح لها بتبني المنافسة والتوسع في السوق ويعزز لها المصالح الاقتصادية، وتعتبر إدارة الموارد البشرية عصب الوجود الإنساني بأفراده وجماعاته ومنظماته فهي تلعب دورا أساسيا ومحوريا في كفاءة وفعالية المنظمات. وفي هذا الإطار ركز M. Porter في تحليله لمفهوم الذكاء الاقتصادي على الهدف من استخدامه، والمتمثل في تحقيق ميزة تنافسية، وذلك من خلال "إعطاء معلومة جيدة، للشخص المناسب، في أحسن وقت، من أجل اتخاذ أفضل قرار".

وفي ظل التطورات الحديثة تسعى المؤسسات إلى إيجاد علاقة يساهم من خلالها الذكاء الاقتصادي في تفعيل دور إدارة الموارد البشرية والتي تعتبر النواة الأولى لتكوين قاعدة اقتصادية متينة.

ومما سبق نقوم بصياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للذكاء الاقتصادي أن يدعم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية في ظل البيئة المتغيرة التي تعيش فيها ؟

محاور الدراسة: سوف نعالج الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية:

- الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية.
- جوانب تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية
- دور الذكاء الاقتصادي في دعم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة (دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر):

أولا: الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية

بعدما كانت تطبيقات الذكاء الاقتصادي حكرا على الهيئات العمومية ،أصبح في الآونة الأخيرة يحتل مكانة عالية في اهتمامات العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وذلك نتيجة للامتيازات التي حققها في مجال رفع القدرات التنافسية للمؤسسات و زيادة التأثير في محيطها الخارجي خاصة في ظل البيئة المعقدة التي تعيش فيها. لهذا أصبح لزاما عليها تبني نظام الذكاء الاقتصادي الذي أساسه التحكم في المعلومات من أجل استغلال الفرص ومواجهة التحديات .

1- المصطلح المستعمل في المؤسسة الاقتصادية

إن المصطلح الأكثر استعمالا في المؤسسات الاقتصادية، حيث نجد أن الأدبيات الأمريكية تفضل استعمال مفردات الذكاء التسويقي "Marketing Intelligence" و الذكاء الاقتصادي " Economique

Intelligence" عن استعمال مصطلح ذكاء المنافس"compétiteur Intelligence" الذي يعد مفهوما ضيقا. وهناك العديد من المصطلحات المستعملة في منظمات الأعمال حسب ما أوضحته دراسة إحصائية أجريت في فرنسا سنة 1999 على 1200 منظمة، و لقد أجريت من قبل المعهد العالي لدراسات الدفاع الوطني L'IHEDN، كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : المصطلح المستعمل في المؤسسة

	مؤسسة تطبق الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي n 1	مؤسسة في طور تطبيق الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي n2
الذكاء الاقتصادي	%9,8	%13,1
الذكاء التنافسي الاستراتيجي	%54,5	%45,8
اليقظة	%35,9	%41,1

Source: F.Bournois, P.J.Romani, l'intelligence économique dans les entreprises française ; Economica ;Paris ;p.62

حيث : n1:مؤسسات ذات 200-500 أجير=473 منظمة.

n : مؤسسات ذات 500-1000 أجير=175 منظمة.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن المصطلح المفضل استعماله في المنظمات هو مصطلح الذكاء التنافسي و ذلك ب 54.5 % أو الذكاء الاستراتيجي. فالذكاء الاقتصادي و التنافسي ظهر منذ زمن، لكن الجديد في ذلك هو أنه في مرحلة عدم التأكد هذه أصبح ضروري جدا للمنظمات (خليل، بوعبدلي، *الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال*، قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة ، الأردن):

- بالنسبة للمنظمات الكبيرة، لأن المحيط يتغير ويجب عليها أن تتكيف وتتعايش معه.
- بالنسبة للمنظمات الصغيرة، و هي دائما مهددة من طرف منافسيها.
- بالنسبة للمنظمات المتوسطة، و التي تطمح أن تصبح قوية، و لذلك عليها أخذ الأحسن.

و ما يدل عن شعور الخوف الذي ينتاب منظمات الأعمال من منافسيها، هو الشعور بالحرب الاقتصادية، حيث يبين الجدول رقم 2 أن حوالي 95% من المديرين يؤكدون بأنهم في حالة حرب.

جدول رقم (2) : الإحساس بالحرب الاقتصادية في المنظمات :

	مؤسسات تمارس الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي n1	مؤسسات في طور تطبيق الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي n2
حرب اقتصادية	%94,6	%96
عدم وجود حرب	%5,4	%4
المجموع	%100	%100

Source : F.Bournois, P.J.Romani, op.cit, p6.

حيث: :مؤسسات ذات 200-500 أجير=473 منظمة.

n: مؤسسات ذات 500-1000 أجير=175 منظمة.

2- شروط وأدوات فعالية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية:

هناك عدة شروط وأدوات يجب توفرها من أجل تفعيل عمل الذكاء الاقتصادي من بينها :

1_**توفر الوسائل البشرية**: معظم المعلومات التي تستقبلها المؤسسات ويتبادلها العمال فيما بينهم تكون في إطار غير رسمي، لذا من الواجب تطوير ثقافة الذكاء الاقتصادي عن طريق تعريف وظائفه في مدونة المؤسسة والإعداد المستمر للتقارير داخل المؤسسة، وهذا ما يسمح بانتقال المعلومة عبر مختلف المستويات التنظيمية دون احتكارها من قبل فئة معينة.

2_**تقوية شبكات الاتصال**: تعد شبكات الاتصال أهم شيء بالنسبة للذكاء الاقتصادي، فمن الضروري تغذية التبادلات القائمة في الشبكات ومعرفة المفيدة منها وتطبيقها، وتحسين الاتصال بين الموظفين، فبنية الذكاء الاقتصادي عليها أن ترتبط مباشرة بمديرية الممثلين لكل قسم من أجل تكريس الوقت الملائم له .

3-**مشاركة مديرية المؤسسة**:على مديرية المؤسسة أن تشارك بقوة في وضع نظام الذكاء الاقتصادي، حيث تعد من المستفيدين الأوائل من امتيازاته، كما أن اعتبار الذكاء الاقتصادي كوظيفة إدارية لا بد الالتزام بها.

4-**مصادر المعلومات والوثائق**: يجب على كل مؤسسة أن تضع أشخاصا مؤهلين ومختصين في جمع المعلومات، يتقنون التعامل مع الكم الهائل من المعطيات، واختيار أحدثها، والتي تكون في علاقة مباشرة مع إستراتيجية المؤسسة وأهدافها، إلى جانب تنفيذهم للرسملة الذكية للمعلومة المتاحة سواء كانت داخلية أو خارجية ،إضافة إلى البث الجيد للمعلومة .

5-**المصادر المنهجية والتقنية**: جمع المعلومات الإستراتيجية يتطلب تبني منهجية خاصة والاعتماد على وسائل تكنولوجية (هندسية، إدارية، معارف..) إضافة إلى:

أ- التحكم في الوقت: حيث يجب القبول بتسخير الوقت والتحكم الجيد فيه لأن السرعة أو التماطل في التعامل مع المعلومات يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها .

ب- الحد الأدنى من الهياكل: فالمعلومة تعطى لها قيمة عندما يكون للمؤسسة تأطير مهيكل من طرف إطارات ذات وظائف محددة بمعنى يجب إعادة تنظيم وهيكلة بنية المؤسسة، عن طريق إزالة الفوارق بين الوظائف للتخفيف من المستويات التي تعيق حركية المعلومة .

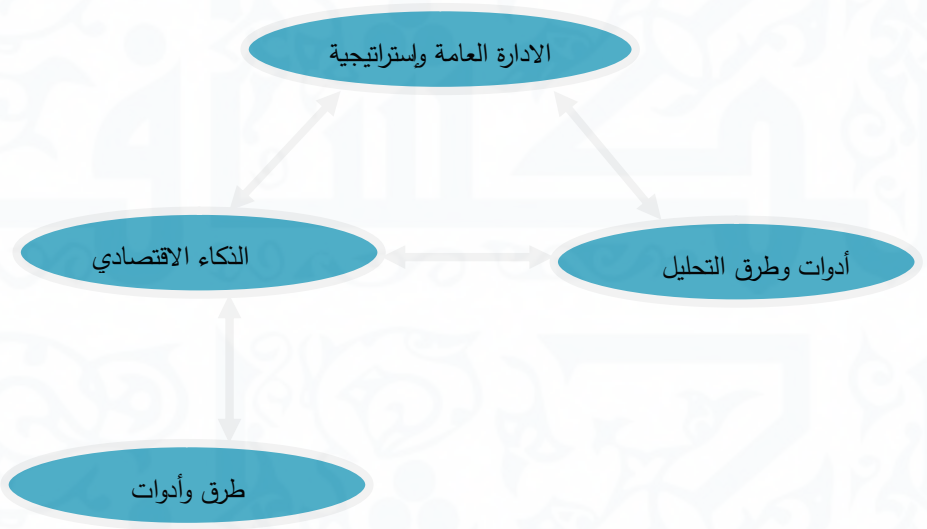
ج- روح جماعية قوية: وهذا بين مختلف الموظفين .

د-توفير وسائل وميزانية خاصة بالذكاء الاقتصادي.

3- موقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية:

يمكن تبيان موقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1) يبين موقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية .



Source : L'intelligence économique, un dispositif de gestion de l'information stratégique, Conférences Club IE du Cluisir RhA, le 13 Octobre 2010, CLUSIR, , P13 voir : www.clusir-rha.fr/sites/default/files/upload/.../presentationie-1-13-10-10.pdf

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الذكاء الاقتصادي هو اختصاص الإدارة العامة للمؤسسة التي تقوم بتحديد طرق التحليل الاستراتيجي وتحديد سياسة الذكاء الاقتصادي، وبالتالي تحديد طرق وأدوات اليقظة التي يجب أن تتواجد بكل مديريات المؤسسة، من أجل أن تجمع كل منها المعلومات المتعلقة بمجالها، وتتيقظ للبيئة المحيطة بها، وبالتالي نستنتج أن الذكاء الاقتصادي يتموقع في قمة هرم المؤسسة أي ضمن السياسة العامة للمؤسسة .

ثانيا: جوانب تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية

1- مجالات وأهمية تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية:

يمكن تعداد مجالات وأهمية الذكاء الاقتصادي من خلال ما يمكن للمؤسسة أن تحققه، وهذه الأخيرة تتمثل في:(Bruno Martinet, Yves-Michel Marti ,1995)

1_**تطوير منتجات جديدة**:لأن دخول منافسين جدد كل وقت يهدد المؤسسات العاملة في السوق، وذلك بالذكاء الذي يمكن من التنبؤ بالجديد وهذا يؤدي إلى العمل على الاختراع والإبداع وفق المتطلبات الجديدة لضمان النجاح والاستمرارية للمؤسسة وذلك يتم من خلال التطورات التقنية ،التجارية ،القانونية ....الخ

2_**يقود للأداء الناجح**: وذلك لأن الذكاء الاقتصادي من طرقه القياس المقارن Benchmarking الذي يقوم على الدراسة المقارنة للميزة التنافسية التي تعتبر أحسن تكوين للتعلم من الآخرين (خاصة الأقوياء)، كما أن دراسة طرق إنتاج المنافسين تسمح بتحسن الإنتاجية وتفادي الخسائر المالية.

3_اتخاذ القرارات : يسمح الذكاء الاقتصادي باتخاذ قرارات (حسنة) مهمة مثل الاستثمار، تغيير الإستراتيجية أو مواجهة المنافسين، الذي يمكن من تقليل المخاطر لأنه يعمل على التحري عن المعلومات المتعلقة بالمنافسين في البيئة المحيطة بالمؤسسة، والتي على أساسها (المعلومات) يتم اتخاذ هذه القرارات .

4_**تحقيق أحسن المبيعات**:الذكاء الاقتصادي هو وسيلة للبائعين، حيث أن المؤسسة لا يمكنها تحقيق أعلى نسبة مبيعات إذا لم تكن على دراية بالمنافسين، ومنه فان الذكاء الاقتصادي يسمح بتحديد القرارات ومعرفة أو توقع الأرباح.

5_**الحصول على ميزة تنافسية** :الميزة التنافسية الأكثر دواما التي يمكن الحصول عليها من طرف أي مؤسسة، هي النجاح في رؤية السوق بطريقة مختلفة عن المنافسين، حيث أن خلية الذكاء الاقتصادي والتنافسي يمكن أن تغطي هذه الفائدة للمؤسسة، لأنه حتى يستطيع المنافسون الوصول إلى مستواها، يجب عليهم تغيير مخططاتهم ورؤيتهم للسوق بطريقة مختلفة. وعليه فان الذكاء الاقتصادي يؤدي إلى الاستمرار والبقاء انطلاقا من استعمال المعلومات كما هو موضح في الشكل التالي:

2- محددات تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية:

على الرغم من خصوصية المؤسسة الاقتصادية تجاه نظام المعلومات، إلا أنها تتميز بسهولة تطبيق عوامل الذكاء الاقتصادي ،هذه الأخيرة حصرها .GHILHONA في النقاط التالية : (لعبورة ، العايب ، 2012)

1-**الثقافة التنظيمية الجيدة :** ترتكز مختلف القرارات في المؤسسات الاقتصادية بالقرب من المسير نظرا لضعف العلاقات السلمية في اتخاذ القرار، ، وهو ما يستجيب إلى تسهيل الوظيفة الاستعلامية، وفي هذه الحالة بدلا من أن يكون الحجم عائقا يصبح يؤدي دورا هاما في تركيز مجال البحث عن المعلومات.

2-**السلوك الجيد للتغيير:** في المؤسسات الاقتصادية هناك تداخل كبير في المهام و الأنشطة، ناتج بالدرجة الأولى عن عدم اختصاص مستخدميها خاصة المؤسسات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة بدلا عن كثافة رأس المال، وهو ما يرفع من مرونتها و يساعدها على سرعة التأقلم مع الإختلالات الاقتصادية والتغيرات التي يفرضها المحيط .

3-**سهولة جمع العمال والمستخدمين** : تتميز المؤسسة الاقتصادية بقدرتها على وضع رؤية جديدة ثم تعبئة كل المجهودات من أجل تأطير وتجسيد تلك الرؤية ،إذ أن وظيفة المسير لا تقتصر على تشكيل الفكرة ،بل تمتد إلى إيصالها للغير ومن ثم إلى تطبيقها ،وفي هذا الإطار يرى كل من NUNUS و BENNI أن قدرة المؤسسة تكون محدودة بالأفكار التي يمكن لها إيصالها للمحيط الداخلي والمحيط الخارجي، ويتم الاستفادة من الذكاء الاقتصادي كفن للتأثير في الغير عبر صناعة الأفكار ثم تجسيدها على أرض الواقع، أي ترجمة الأهداف إلى إجراءات. وبين LARIVET أن الحجم، وقطاع النشاط، والانضمام إلى مجموعة، ليست من محددات استخدام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة (Sophie Larivet,2009)، مما يؤكد أن المؤسسات الاقتصادية لا تتأثر بحجمها من حيث البحث عن المعلومات واستخدامها في التأثير على محيطها، وفي مقابل ذلك بين أن هناك مميزات ترتبط بكفاءة الإدارة في إنتاج وتبليغ المعلومات التي يبنى عليها الذكاء الاقتصادي، ومن بين تلك المميزات ما يلي:

-وجود نظرة إستراتيجية لدى المؤسسة.

-ممارسة بعض سلوكيات الميزة التنافسية كالتنويع والتمايز.

-إتباع إستراتيجية الإبداع والابتكار.

-توفر البعد الدولي للمنافسة.

إن الحجم إذن لا يؤثر في الذكاء الاقتصادي، لأن هذا الأخير يرتبط بكيفية الاستعلام عن المحيط وبحث المناهج التي تساعد المؤسسة على التأثير فيه، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، ويتعارض مع نتائج العديد من النظريات والأبحاث، فبالنسبة لرائد المقاولاتية J. Schumpeter يرى أن الحجم عنصر مؤثر في كل قرارات المؤسسة خاصة المرتبطة بالأبحاث العلمية، ومنه فالمؤسسات الكبيرة هي فقط القادرة على الاستفادة من عوامل الذكاء الاقتصادي نظرا لما تتحمله من تكاليف على الأبحاث العلمية.

ثالثا: دور الذكاء الاقتصادي في دعم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة:

1- الفائدة من التقريب بين الذكاء الاقتصادي والموارد البشرية:

بالنسبة للمؤسسة: دمج الذكاء الاقتصادي في الموارد البشرية يحسن قدرتها التنافسية بالنسبة للموظفين وهذا يعطيها فرصة لدمج نهج استباقي والمشاركة في إستراتيجية الشركة .

بالنسبة لمديري الموارد البشرية: يضعهم في قلب تحسين تنظيم الشركات وترتقي بها إلى الأعلى وفهم أفضل للبيئة الخاصة بهم، إذ تصبح لها قوة للاقتراح والخروج من دور المنظم الذي كانت تقتصر عليه معظم مديريات الموارد البشرية.

ولا يحدث هذا التقريب إلا إذا استطاع مدير الموارد البشرية أن يتجاوز المفاهيم الخاطئة ومخاوفه اتجاه الذكاء الاقتصادي. التعاون يجب أن يمر عبر العديد من الآراء والأفكار من أجل الذهاب أبعد من ذلك ويكون من الحكمة المحافظة على مكانته في الهيكل التنظيمي وأن يكون هناك تبادل وتدفق للمعلومة، وهنا يلعب مدير الموارد البشرية دور الوسيط (المسير) القادر على تطوير جو تشاركي (تضامني) مناسب للذكاء الاقتصادي داخل المنظمة (GWENOLE GUIOMARD , 2010)

2- تأثير ومردود الذكاء الاقتصادي على إدارة الموارد البشرية:

- **تأثير إدخال الذكاء الاقتصادي على حياة المنظمة والموظفين:**

كثرة الأرباح، زيادة الإنتاجية، الذكاء يضمن الكفاءة التشغيلية الدائمة ويساعد على إعداد شروط أفضل أداء. وإذا تطور أداء الموارد البشرية فإن المنظمة تتطور ككل وتكبر الأرباح تعطي معنى للعمل لدى الموظفين والمساهمين فيه، وتطوير إحساسهم بالانتماء لمنظمتهم. والتقارب بين (IE) الذكاء الاقتصادي وإدارة الموارد البشرية (MRH) يعطيهم إمكانية جلب خطوات ايجابية للشركة – الذكاء هو أداة يحتاجها المديرين إذا أرادوا أن يلتحقوا بحلقة مديري الموارد البشرية المحتلين للوظائف الإستراتيجية في قلب منظماتهم (2010 , GWENOLE GUIOMARD).

- **مردودية الذكاء الاقتصادي على إدارة الموارد البشرية**

الذكاء الاقتصادي يسمح لإدارة الموارد البشرية بالربح بكل كفاءة، وانتقاء أفضل الكفاءات في التوظيف وفي الترقية والسلم الوظيفي، كما أن المختصين في الموارد البشرية لهم مظهر متميز للوصول إلى المعلومات، أي لهم رؤية شاملة حول المنظمة، والمهارات وتطويرها، هنا يساعد الذكاء على حسن التقاط وأفضل حماية وأفضل تحليل وأفضل نشر لهذه المعلومات التي تأخذ إذا كل قيمتها (Lucie Loubet, 2013)

الشكل رقم (2) تأثير الذكاء الاقتصادي على إدارة الموارد البشرية:



المصدر: مستنبط من التحليل

رابعا: منهجية الدراسة الميدانية وتحليل نتائج الاستبيان

بعد إعطاء نظرة عامة عن مؤسسة موبيليس من خلال التعرف على أهم الأهداف والتطورات والمبادئ والهيكل التنظيمي ، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى:

-منهجية الدراسة الميدانية .

-تعريف مجتمع العينة.

-عرض وتحليل نتائج الاستبيان .

1- منهجية الدراسة الميدانية

بعد تحديد إشكالية البحث ووضع الفرضيات وتحديد أهداف الدراسة في النسق النظري ،سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية لمؤسسة موبيليس إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا .

لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب وصف وتحديد الأدوات المستعملة في جمع البيانات وأساليب التحليل المستعملة في دراستنا الميدانية.

1-1 الأدوات المستخدمة في جمع البيانات :

يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة ،التي تمكن الباحث من الوصول إلى البيانات اللازمة ، وفي موضوع بحثنا هذا سوف نستخدم الوسائل التالية:

أولا: الاستبيان: يعتبر الاستبيان أو الاستمارة أكثر الوسائل المستخدمة لجميع البيانات المستخدمة لجمع البيانات شيوع، وتعرف أنها ذلك النموذج الذي يضم مجموعة من الأسئلة الموجهة للأفراد أو المؤسسة محل الدراسة ،بهدف الحصول على بيانات ونتائج بخصوص الموضوع المراد بدراسة.

وقد اعتمدنا بشكل كبير على هذه الأداة حيث قمنا بإعداد الاستبيان بناءا على إشكالية موضوع بحثنا وفرضياته،حيث تضمن مجموعة من الأسئلة وفق خطة ومنهج الموضوع وقد قسم الاستبيان إلى جزئين:

الجزء الأول: تحليل بيانات متعلقة بأهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة.

الجزء الثاني: تحليل بيانات تخص دور الذكاء الاقتصادي في دعم إدارة الموارد البشرية.

ثانيا: المقابلة وهي عبارة عن تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة حيث تكشف أراء واتجاهات ومشاعر ودوافع الأشخاص نحو موضوع ما.

ثالثا: الملاحظة وهي تختلف عن كل من الاستبيان والمقابلة، وذلك كونها تعني أن الباحث يسجل ملاحظاته بدون استخدام قائمة أسئلة وغير ذلك من الطرف.

إضافة إلى الوسائل السابقة الذكر فقد اعتمدنا على وسيلة أخرى في الحصول على المعلومات حول المؤسسة وهي الانترنت من خلال زيارة موقعها الرسمي.

2-1 أساليب التحليل المستخدمة: بما أن الغاية من جمع البيانات هو تحليلها وتفسيرها، فإننا بعد جمعها قمنا بتحويلها وفقا للخطوات العلمية التالية:

-تفريغ المعلومات والبيانات وتحويلها من الصيغة النوعية إلى الصيغة الكمية وإدخالها في برنامج EXCEL 2007.

-تبويب البيانات وجدولتها في جداول بسيطة .

-تحليل وتفسير البيانات المجدولة وربط العناصر المكونة لها بالاعتماد على تحليل محتوى البيانات بربط النتيجة بالسبب وتحليل العناصر وفقا للأبعاد الظاهرة والخفية.

وقد تم تحليل البيانات المنتقاة وفق أسلوبين هما:

1-**الأسلوب الكمي**: وهنا يتم استخدام عدد من المعطيات الرقمية (التكرار، النسب المئوية) وذلك لإحصاء الإجابات.

2-**الأسلوب الكيفي**: يظهر هذا الأسلوب من خلال تحليل البيانات الرقمية وتفسيرها بالاعتماد على الجانب النظري من جهة ، ومختلف المواقف والملاحظات والتصريحات من جهة أخرى .

2- عينة الدراسة وحدودها:

2-1 مجتمع و عينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة موظفي مؤسسة موبيليس ونأخذ كعينة ممثلة لهذا المجتمع بعض الإطارات في بعض المديريات، حيث تم توزيع 20 قائمة استبان موزعة على المستويات المختلفة في المؤسسة إلا أنه لم يسترجع سوى 17 إجابة من المؤسسة.

2-2 الحدود الزمنية والمكانية للاستبيان:

اشتمل الاستبيان والمقابلة على مؤسسة موبيليس أين تم إجراء هذه الدراسة في ولاية تلمسان ،أما زمنيا فقد تم إجراء هذه الدراسة سنة 2016 .

3- عرض وتحليل نتائج الاستبيان

قبل عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمدى تطبيق الذكاء الاقتصادي ومدى تأثيره على إدارة الموارد البشرية في مؤسسة موبيليس ،لا بد من تشخيص عينة الدراسة من خلال تفريغ وجدولة البيانات الشخصية وبالاعتماد على نتائج الجزء الأول من الاستبيان يمكن وصف خصائص العينة، وذلك بوصف بعض البيانات الشخصية لأفراد هذه العينة من حيث: الجنس، السن، المستوى الدراسي، سنوات الخبرة، الوظيفة.

3-1 وصف خصائص العينة:

من خلال ما يلي نستعرض خصائص أفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات المستخدمة في الاستبيان وهي على النحو التالي:

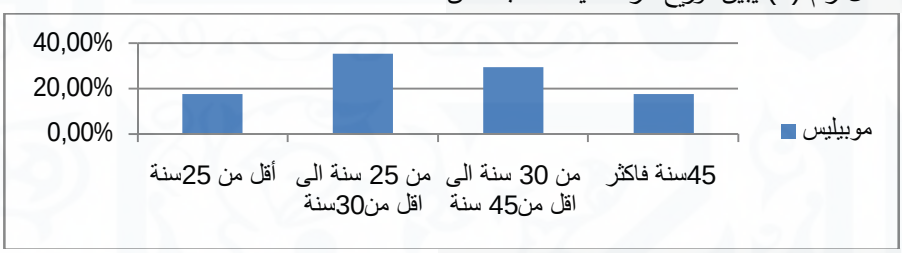
- **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للسن**

جدول رقم (3):يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للسن

السن	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	3	%17،6
من 25 سنة الى أقل من 30 سنة	6	%35،3
من 30 سنة الى أقل من 45 سنة	5	%29،4
45 سنة فأكثر	3	%17،6

المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (3) يبين توزيع أفراد العينة حسب السن



المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

يبين الجدول رقم (3_2) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر حيث نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة في مؤسسة موبيليس تتراوح أعمارهم بين 30 و أقل من 45 سنة وذلك بنسبة تصل إلى تمثل 29،4% ، في حين أن الفئة الذين يتراوح سنهم من 25 إلى أقل من 30 سنة فتمثل أغلبية في مؤسسة موبيليس بنسبة 35،3 ،أما أفراد العينة التي تمثل أعمارهم 40 والفئة التي تمثل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم أقل من 25 سنة فهي تمثل نسب متساوية بنسب 13،8% و17،6% على التوالي هذا ما يدل على أن أغلبية أفراد العينة في مؤسسة موبيليس هي من فئة الشباب وهو ما يعتبر عامل ايجابي بالنسبة لهذه المؤسسة .

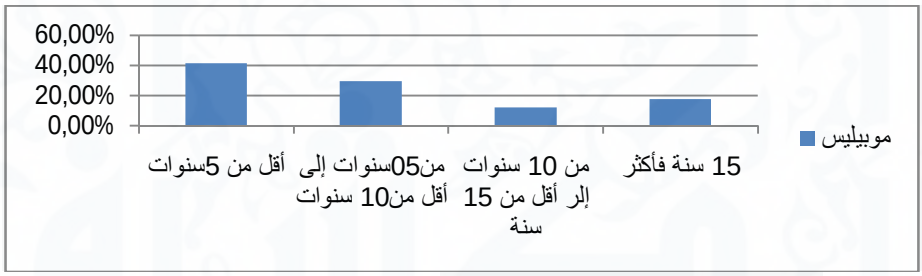
- **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة**

جدول رقم (4) :يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	**7**	**%41،17**
من 05 سنوات الى أقل من 10 سنوات	**5**	**%29،4**
من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة	**3**	**%11،76**
15 سنة فأكثر	**2**	**%17،6**
المجموع	**17**	**%100**

المصدر : إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (4) يبين سنوات الخبرة لأفراد العينة .



المصدر : إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

يبين الجدول رقم (3_3) أن أفراد العينة يتوزعون على سنوات خبرة حيث أن الفئة التي تقل خبرتهم أقل من 5 سنوات فتمثل أغلبية بنسبة 41،17% وهي تمثل أغلبها فئة الشباب ،أما أفراد العينة التي تتراوح خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات فتمثل 29،4% ، في حين أن أفراد العينة التي يتراوح سنوات خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة تمثل نسبة 11،76% أما أفراد العينة التي تتراوح سنوات خبرتهم 15 سنة فما فوق تمثل نسبة 6،17% في المؤسسة.

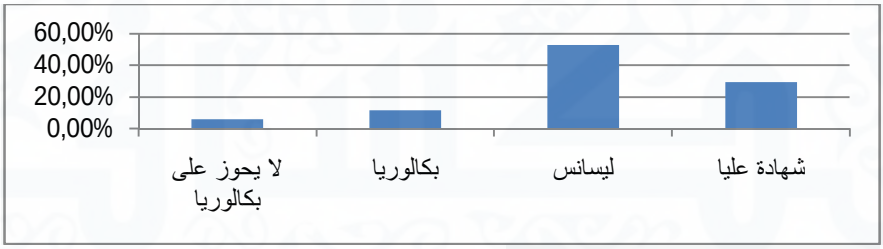
- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تأهيل العلمي :**

جدول رقم (5) يبين توزيع أفراد العينة حسب تأهيل العلمي

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
لا يحوز على شهادة بكالوريا	**1**	**%5،9**
شهادة بكالوريا	**2**	**%11،8**
شهادة ليسانس	**9**	**%52،9**
شهادة ماجيستر أو دكتوراة أو مهندس دولة	**5**	**%29،4**
المجموع	**17**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (5) يبين التأهيل العلمي لأفراد العينة



المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

يتضح من الجدول أعلاه إن المستوى الدراسي الذي يغلب على أفراد العينة المدروسة في مؤسسة موبيليس هو مستوى الجامعي الذين هم في الأغلب حاملي شهادة ليسانس وذلك بنسبة 52،9% في مؤسسة موبيليس ،وهذا طبيعي لاقتصار الدراسة على إطارات المؤسسة ،وهو ما يناسب أيضا طبيعة المؤسسة والمحيط الذي تعيش فيه الذي يتميز بالمنافسة الشديدة ،لذا نجد المؤسسة تحرص على توظيف الطاقات والكفاءات العالية من أجل تقديم خدمات بجودة عالية ،وتليها مباشرة الفئة التي تضم الأفراد ذوي الدراسات العليا بنسبة بلغت 29،4 %في مؤسسة موبيليس ،أما بالنسبة للأفراد الذين لا يحوزون على شهادة بكالوريا فيمثلون نسبة 5،9% و الأفراد الحاملين لشهادة بكالوريا بنسبة 11،8% بموبيليس ،هذا ما يعكس المستوى الثقافي والعلمي العالي لأفراد العينة في المؤسسة.

- **توزيع أفراد عينة دراسة حسب مدى تناسب الوظيفة مع التأهيل العلمي**

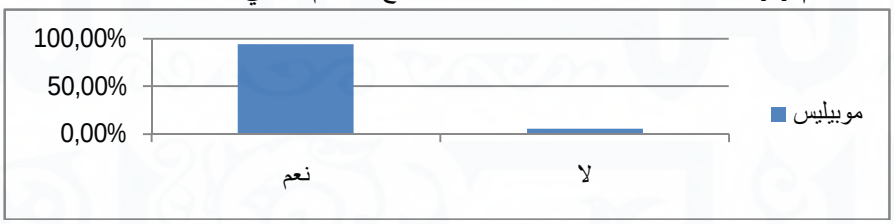
جدول رقم (6): يبين توزيع أفراد العينة مدى تناسب الوظيفة مع التأهيل العلمي

تناسب الوظيفة	التكرار	النسبة
نعم	16	%94،1
لا	1	%5،9

المجموع	17	%100

المصدر: إعداد الباحثة استنادا إلى نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (6): يبين مدى تناسب وظيفة أفراد العينة مع تأهيلهم العلمي



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية كبير من أفراد العينة في مؤسسة موبيليس يرون أن وظيفتهم تتناسب مع تأهيلهم العلمي حيث بلغت النسبة 94،1% وهذا ما يبين أن المؤسسة تحرص على توظيف مجموعة ذات كفاءة ومن ذوي الاختصاص للرفع من كفاءة موظفيها واحترافيتها والقدرة على المنافسة في سوق الاتصالات

2-3 تحليل بيانات أسئلة الدراسة: بعدما تعرفنا على عينة الدراسة في المؤسسة سوف نحاول تحليل البيانات التي تخص موضوع دراستنا والتي تربط بين الذكاء الاقتصادي وادارة الموارد البشرية.

أولا :تحليل بيانات تخص الذكاء الاقتصادي :وهي تخص تحليل 12 سؤال في هذا المجال.

السؤال الأول: حسب رأيك ما نوع البيئة التي تعيش فيها مؤسستكم: مستقرة بسيطة، متغيرة معقدة، مستقرة معقدة، بسيطة معقدة ؟

جدول رقم (7): يبين طبيعة البيئة التي تعيش فيها مؤسسة أفراد عينة الدراسة

طبيعة البيئة	موبيليس	
	التكرار	النسبة
طبيعة البيئة	التكرار	النسبة
بسيطة مستقرة	4	%23،5
بسيطة متغيرة	4	%23،5
معقدة مستقرة	7	%41،2
معقدة متغيرة	2	%11،8
المجموع	17	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الاستبيان

الشكل رقم (7) يبين طبيعة البيئة التي تعيش فيها المؤسسة.



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن مؤسسة '' موبيليس ''يرون أن مؤسستهم تعيش في بيئة معقدة مستقرة بنسبة إجابات بلغت 41،2% .في حين أن طبيعة البيئة بسيطة مستقرة وبسيطة متغيرة تتساوى بنسبة 23،5 % لكل منهما أما معقدة متغيرة فكانت شبه منعدمة بنسبة 11،8% ومن خلال هذه الإجابات يتبين أن مؤسسة موبيليس تعيش في بيئة تتوفر على مختلف المعلومات التي تمكنها من مواجهة المنافسين في سوق الاتصالات وهذا يرجع إلى درجة فهم المنافسين وخططهم و انتهاز كل الفرص المتاحة في المحيط التنافسي.

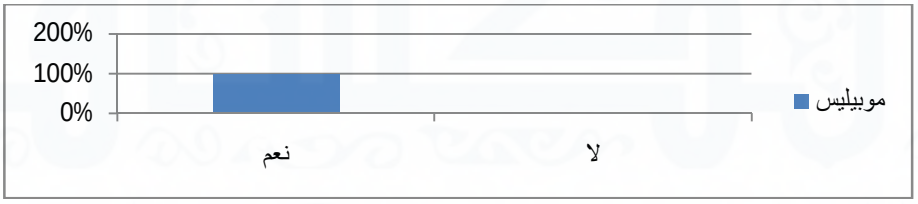
السؤال الثاني : هل تلعب المعلومة دورا في نشاط مؤسستكم :نعم ،لا ؟

الجدول رقم (8) :يبين دور المعلومة في نشاط المؤسسة .

دور المعلومة	التكرار	النسبة
نعم	17	%100
لا	0	0
المجموع	17	%100

المصدر: إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (8) يبين دور المعلومة في نشاط المؤسسة.



المصدر: إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن أغلبية أفراد العينة في مؤسسة موبيليس أبدوا تأييدهم لفكرة أن المعلومة تلعب دورا في نشاط مؤسستهم ،بلغت نسبتهم 100% ،وهو ما يبين أن المؤسسة تعتبر المعلومة مورد مهم في نشاطها وتدرك أهميتها في مواجهة التحديات البيئة التي تعيشها.

السؤال الثالث: هل لديكم خبراء مختصين أو مستشارين في مجال شراء المعلومات وتحليلها؟

الجدول رقم (9) : يبين مدى وجود خبراء في مجال شراء المعلومات وتحليلها .

	التكرار	النسبة
نعم	11	%64،7
لا	6	%35،3
المجموع	17	%100

المصدر: إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (9) يبين مدى وجود خبراء في مجال شراء المعلومات وتحليلها .



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة في مؤسسة موبيليس يرون أغلبهم أن يوجد أشخاص معنيين في مجال الحصول على المعلومات الخاصة بنسبة 64،5% وهو ما يؤكد الإجابة السابقة أن مؤسسة موبيليس تعيش في بيئة معقدة مستقرة نسبيا يتوجب عليها الاعتماد على أشخاص مختصين في مجال شراء المعلومات .

السؤال الرابع :ما هي أهم الوسائل التي تعتمدونها في الحصول على المعلومات ؟

الجدول رقم (10) يبين أهم الوسائل التي تعتمدها المؤسسة في الحصول على المعلومات .

الوسائل	التكرار	النسبة
الزبائن	10	%58،8
المنافسين	5	%29،4
المعارض والملتقيات	2	%11،8
أخرى	0	0
المجموع	17	%100

المصدر: إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (10) يبين أهم الوسائل التي تعتمدها المؤسسة للحصول على المعلومات .



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أهم المصادر التي تعتمدها المؤسسة في الحصول على المعلومات هي الزبائن حيث كانت الإجابات المعبرة عن هذا المصدر هي 58،8% بالنسبة لمؤسسة موبيليس ،تليها مباشرة الإجابة التي تعتبر أن المنافسين هم مصدر الحصول على المعلومات بنسبة 29،4% في المؤسسة ،في حين الإجابات التي تعتبر المعارض والملتقيات هي مصدر الحصول على المعلومات فنسبتها بلغت 11،8% ،أما المصادر الأخرى فالاعتماد عليها ضعيف جدا ،وبالتالي نستنتج أن المؤسسة تعتبر الزبائن أهم مصدر ،حيث أن الزبائن يمكن أن يعبروا عن رأيهم في خدمات المؤسسة عن طريق المقارنة مع المنافسين لها ،كما يعتبرون أيضا مراقبة المنافسين ومعرفة استراتيجياتهم وقدراتهم مصدر مهم في جمع المعلومات ،إضافة إلى الانترنت الذي يعتبر نافذة العالم الخارجي ،والذي يقدم معلومات عن منافسين عن طريق زيارة المواقع الرسمية وكل الأخبار عن المنافسين .

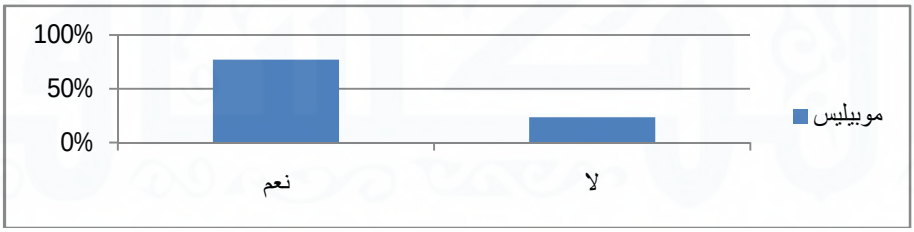
السؤال الخامس: هل المعلومات تدور بتلقائية وسهولة بين الأشخاص الذين يحتاجون إليها ؟

جدول رقم (11): يبين مدى دوران المعومات بين الأشخاص في المؤسسة

دوران المعلومة	التكرار	النسبة
نعم	13	%76،5
لا	4	%23،5
المجموع	17	%100

المصدر: إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان .

الشكل رقم (11) يبين مدى دوران المعلومات بين الأشخاص في المؤسستين .



المصدر :من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان .

من خلال الجدول والشكل أعلاه نجد أن أغلبية أفراد العينة في المؤسسة ترى أن المعلومات تدور بتلقائية وسهولة بين الأشخاص ،حيث بلغت نسبة الإجابة لهذه الفكرة 76،5%في مؤسسة موبيليس ، وهو ما يفسر أن قنوات الاتصال في مؤسسة موبيليس أكثر فعالية .

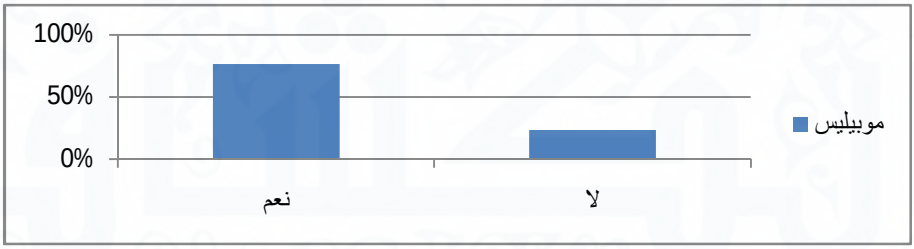
السؤال السادس: هل تملكون نظم معلومات متطورة لمعالجة المعلومة واستغلالها؟

الجدول رقم (12) :يبين مدى توفر نظم معلومات متطورة في المؤسسة.

نظم المعلومات	التكرار	النسبة
نعم	13	%76،5
لا	3	%23،5
المجموع	16	100

المصدر: إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (12) يبين مدة توفر نظم المعلومات في المؤسسة.



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول والشكل المرافق له نجد أن أغلبية أفراد العينة في المؤسسة يرون أن مؤسستهم تتوفر على نظم معلومات متطور لمعالجة المعلومة، حيث بلغت نسبة الإجابات بنعم 76.5% في مؤسسة موبيليس. وهو ما يفسر أن تحليل المعلومات في مؤسسة موبيليس أكثر كفاءة.

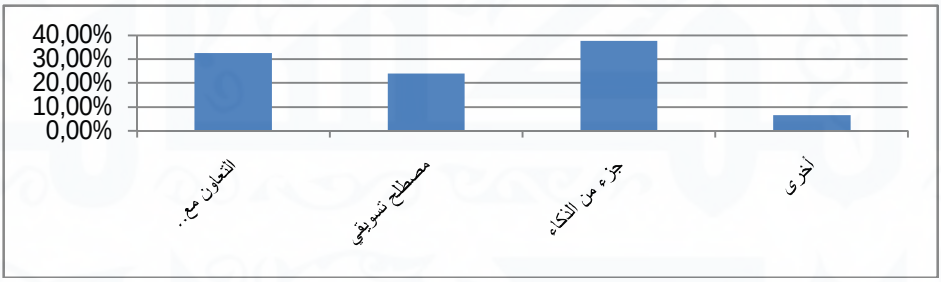
السؤال السابع: ماذا نعني بمصطلح اليقظة الإستراتيجية ؟

الجدول رقم (13):يبين معنى مصطلح اليقظة في المؤسسة .

مصطلح اليقظة الإستراتيجية	التكرار	النسبة
التعاون مع المنافسين	5	%32،5
مصطلح تسويقي	4	%25
جزء من الذكاء الاقتصادي	6	%37
أخرى	1	%6،5
المجموع	16	%100

المصدر: إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (13) يبين معاني مصطلح اليقظة في المؤسسة.



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نستنتج أن اغلب أفراد العينة يرون أن اليقظة الإستراتيجية هي جزء من الذكاء الاقتصادي وذلك بنسبة 37،5% في مؤسسة موبيليس ،في حين يعتبر 32،5% من مؤسسة موبيليس يرون أن اليقظة الإستراتيجية في التعاون مع المنافسين ،أما 25% من أفراد العينة في مؤسسة موبيليس فيعتبرها مصطلح تسويقي ،وباقي الأفراد أي بنسبة 6،3%.وبالنظر إلى نسب الإجابات نستنتج أن أغلب أفراد العينة في المؤسسة أثبتوا أن هناك علاقة بين الذكاء الاقتصادي و اليقظة الإستراتيجية التي هي عنصر من عناصر الذكاء إضافة إلى التأثير والأمن ،وهو ما أثبتناه في الإطار النظري.

السؤال الثامن: ماذا نعني بمصطلح الذكاء الاقتصادي ؟

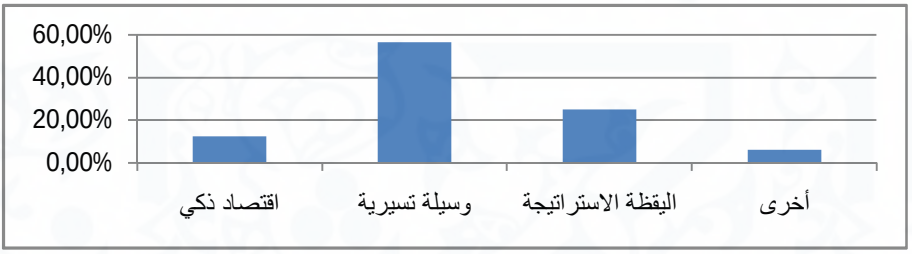
الجدول رقم (14): يبين معاني مصطلح الذكاء الاقتصادي في المؤسسة.

مصطلح الذكاء الاقتصادي	التكرار	النسبة
الاقتصاد الذكي	2	%12،5
وسيلة تسييرية حديثة	9	%56،3
اليقظة الاستراتيجية	4	%25

أخرى	1	%6،3
المجموع	16	%100

المصدر: إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (14): يبين معاني الذكاء الاقتصادي في المؤسسة.



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان .

من خلال الجدول والشكل أعلاه نستنتج أن اغلب أفراد العينة في مؤسسة موبيليس يرون أن الذكاء الاقتصادي هو وسيلة تسييرية حديثة وذلك بنسبة 56،3% ي ،في حين يعتبر % 12،5% في مؤسسة موبيليس أن الذكاء الاقتصادي هو الاقتصاد الذكي ،أما من يعتبر الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية لهما نفس التعريف فمثلت 25% في مؤسسة موبيليس ،وباقي الأفراد أي بنسبة 6،3% يعتبرونها مصطلح أخر .وبالنظر إلى نسب الإجابات نستنتج أن أغلب أفراد العينة في المؤسسة لديهم فكرة جيدة عن الذكاء وان كان في مؤسسة موبيليس نسبة الأفراد فيها أكبر وهو الذي وضحنا في الإطار النظري أن الذكاء الاقتصادي هو وسيلة تسييرية برزت خلال حديثا نتيجة التغيرات البيئية التي تقوم على جمع المعلومات وتحليلها ونشرها من أجل بثها في قرارات تساهم في خلق قيمة مضافة للمؤسسة الاقتصادية .

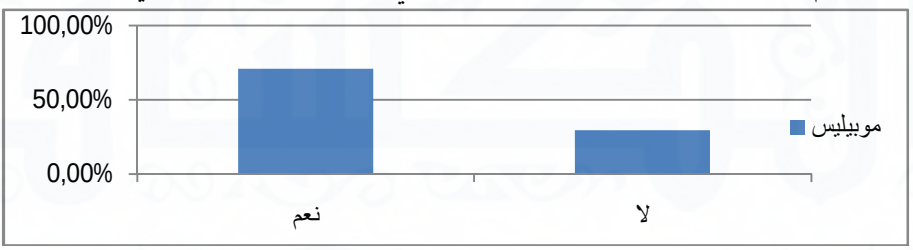
السؤال التاسع: هل ترى أن تطبيق الذكاء الاقتصادي هو عملية جماعية يشارك فيها جميع الأفراد العاملين في مؤسستكم ؟

الجدول رقم (15) :يبين مدى المشاركة الجماعية في تطبيق الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسة.

جماعية الذكاء	التكرار	النسبة
نعم	12	%70،6
لا	5	%29،4
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان .

الشكل رقم (15) يبين مدى المشاركة الجماعية في تطبيق الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسة .



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من الجدول والشكل أعلاه نستنتج أن أغلبية أفراد العينة في المؤسسة اختاروا الإجابة نعم التي تؤيد ضرورة مشاركة جميع الأفراد في تطبيق الذكاء الاقتصادي حيث وصلت نسبة الإجابات في مؤسسة موبيليس ب 70،6%.وهو ما من شأنه أن يسهل تطبيق هذا النظام والاستفادة من ايجابياته ،بالإضافة إلى توطيد روح التعاون بين الموظفين ،لكن هذا لم يمنع بعض أفراد العينة في المؤسسة بالإجابة ب لا ،حيث بلغت نسبتهم 29،4 % حيث يرون أن هذا الأسلوب ليس من اختصاصهم بل هو من اختصاص أفراد ذات كفاءة عالية .وهذا أمر ضروري كما رأينا في النظري حيث أن الذكاء الاقتصادي يحتاج إلى مشاركة جميع العاملين بمختلف مستوياتهم وأقسامهم من أجل جمع وتحليل ونشر المعلومة بما يخدم المؤسسة .

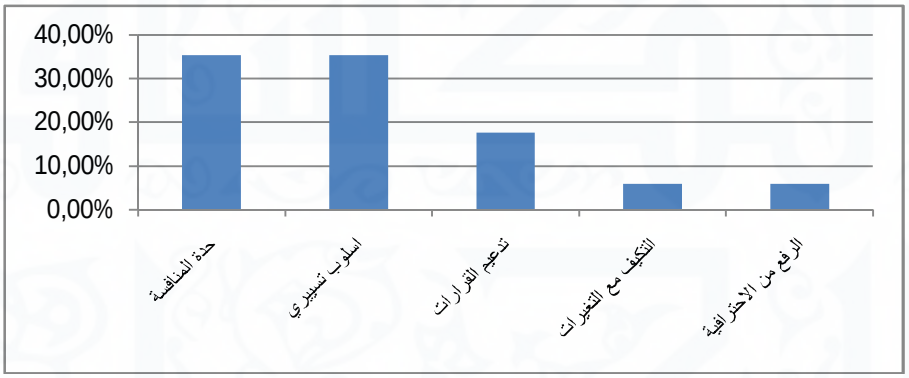
السؤال العاشر: تحديد العبارات التي تمثل ضرورة تطبيق المؤسسة لنظام الذكاء الاقتصادي

الجدول رقم (16): يبين العبارات التي تمثل ضرورة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة.

العبارات	التكرار	النسبة
اشتداد حدة المنافسة التي أصبحت تفرض الحصول على المعلومة في	6	%35،3
يعتبر أسلوب تسييري حديث يسهل عملية تحديد الأهداف الإستراتيجية	6	%35،3
تدعيم القرارات التي تتخذها المؤسسة	3	%17،6
التكيف مع التغيرات التي أصبحت تفرضها البيئة التي تعش فيها المؤسسة	1	%5،9
الرفع من احترافية المؤسسة التي تسمح لها بتوسيع أسواقها	1	%5،9
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (16) يبين العبارات التي تمثل ضرورة في تطبيق الذكاء الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول والشكل المرفق له نجد أن أفراد العينة بنسبة 35.3% يرون أن مصطلح الذكاء الاقتصادي هو أسلوب تسييري تفرضه شدة المنافسة وذلك بنسب متساوية أما باقي التعريفات فمثلت نسب ضعيفة وهو ما يبين تركيز المؤسسة على المنافسة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية .

ثانيا: تحليل بيانات تخص دور الذكاء الاقتصادي في دعم إدارة الموارد البشرية:

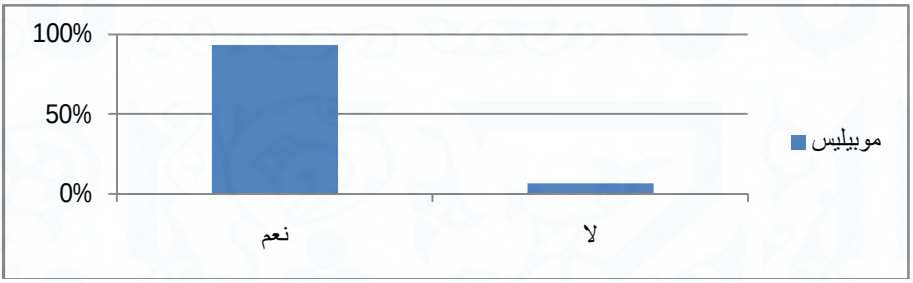
السؤال الأول: هل قرارات التوظيف تتأثر بتوفر المعلومات (الإستراتيجية) ؟

جدول رقم (17) يبين مدى تأثير المعلومات الإستراتيجية على قرارات التوظيف في المؤسسة

تأثير المعلومات	التكرار	النسبة
نعم	14	%93،3
لا	1	%6،7
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (17) يبين مدى تأثير المعلومات الإستراتيجية على قرارات التوظيف في المؤسسة.



المصدر :من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان .

نستنتج من الجدول والشكل أعلاه أن القرارات الإستراتيجية في المؤسسة تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الخارجية حيث وصلت نسبة الإجابات التي توافق هذه الفكرة في مؤسسة موبيليس ب 93.3%، وهذا راجع للبيئة التي تنشط فيها المؤسسة والتي تشهد تغيرات سريعة حيث أن قطاع الاتصالات في الجزائر يشهد تطورات سريعة خاصة فيما يتعلق بإدخال تقنيات جديدة 4G; 3G...وهو ما يتوافق مع نوع البيئة التي تعيش فيها المؤسسة أي أنها معقدة مستقرة.

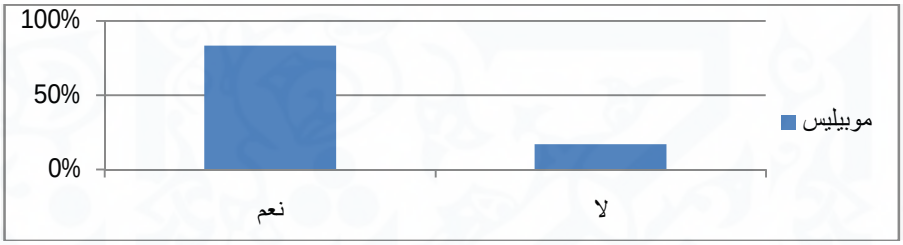
السؤال الثاني:هل مؤسستكم تقوم بتتبع ومراقبة كل ما يحدث في المحيط الخارجي من أجل الحصول على معلومات من أجل استغلالها في عملية التخطيط؟

جدول رقم(18) يبين مراقبة البيئة الخارجية للمؤسسة:

مراقبة المحيط	التكرار	النسبة
نعم	14	%83
لا	3	%17
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم(18) يبين مراقبة البيئة الخارجية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من الجدول والشكل أعلاه نستنتج أن مؤسسة موبيليس تتبع سياسة مراقبة المحيط الخارجي للحول على المعلومات من اجل استغلالها في عملية التخطيط ودلك بنسبة 83% في حين نجد نسبة 17% من أفراد العينة يقولون عكس ذلك ومنه مؤسسة موبيليس تعتبر الحصول على المعلومة أولوية حتمية في عملية التخطيط.

السؤال الثالث: ما هي أهم المصادر التي تلجأ إليها مؤسستكم لتدعيم قراراتها:

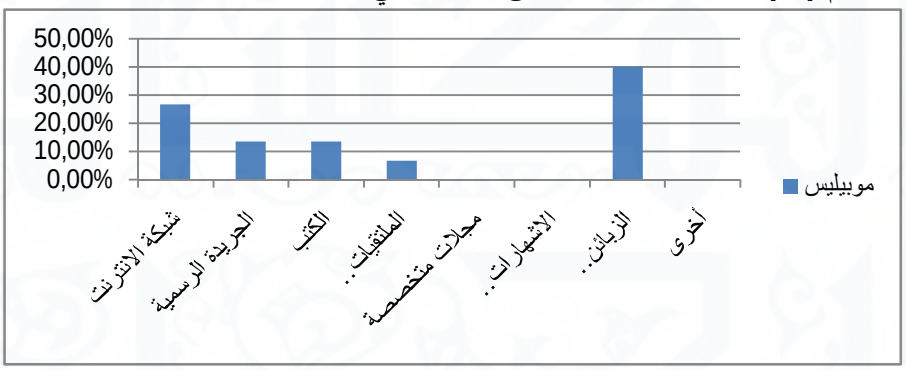
جدول رقم (19) يبين مصادر الحصول على المعلومات في المؤسسة .

مصادر المعلومات	التكرار	النسبة
شبكة الانترنت	4	%26،7

الجريدة الرسمية	2	%13،3
الكتب	2	%13،3
الملتقيات والمؤتمرات	1	%6،7
مجلات متخصصة	0	0
الاشهارات المرخصة من المنافسين	0	0
الزبائن والموردين والمنافسين	6	%40
أخرى	0	0
المجموع	15	%100

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

شكل رقم **(19)** يبين مصادر الحصول على المعلومات في المؤسسة.



المصدر:من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من الجدول والشكل أعلاه يظهر أكبر مصدر تعتمد عليه المؤسسة لجمع المعلومات حول متغيرات البيئة الخارجية حيث نجد أن مؤسسة موبيليس تعتبر المصدر الأساسي في جمع المعلومات حول متغيرات البيئة الخارجية هم المنافسين، الموردين، الزبائن وذلك بنسبة 40% من أفراد العينة، وتعتمد أيضا على شبكة الانترنت بنسبة 26.7%، تليها الجريدة الرسمية و الكتب، أما باقي المصادر فالاعتماد عليها ضعيف، ومن هنا يمكن تفسير أن مؤسسة موبيليس تعتبر الزبائن والمنافسين أهم مصدر تتمكن من خلاله جمع المعلومات خاصة في ظل المنافسة القوية التي تعرفها سوق الاتصالات الجزائرية وهو ما يفرض عليها معرفة احتياجات الزبون وتتبع أخبار المنافسين لمواجهة التهديدات التنافسية التي تعيشها .

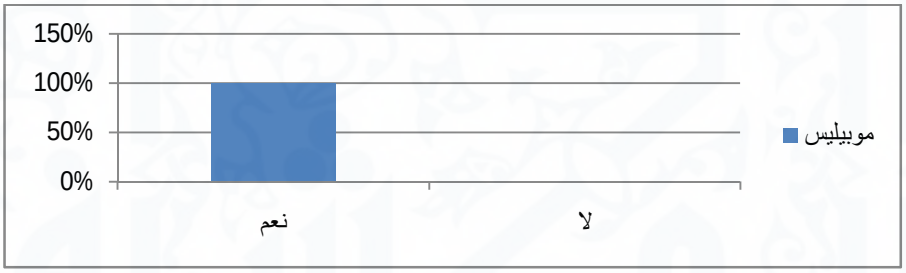
السؤال الرابع:هل ترى أن الذكاء الاقتصادي (الحصول على المعلومة، تحليلها، استغلالها، نشرها ...) ضرورية حتمية في إدارة الموارد البشرية ؟

جدول رقم (20) يبين أهمية الذكاء الاقتصادي في إدارة الموارد البشرية:

أهمية الذكاء الاقتصادي	التكرار	النسبة
نعم	14	%100
لا	0	0
المجموع	14	%100

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

شكل رقم (20) يبين أهمية الذكاء الاقتصادي في إدارة الموارد البشرية



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن جميع أفراد العينة في المؤسسة متفقة على أن الذكاء الاقتصادي عملية ضرورية في دعم إدارة الموارد البشرية بمختلف أشكالها حيث بلغت النسبة 100%، وذلك لأن الذكاء الاقتصادي يعمل على توفير المعلومة المناسبة وفي الوقت المناسب لمدير الموارد البشرية وهو ما يمكنه من توفر البدائل واختيار أفضل القرارات التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

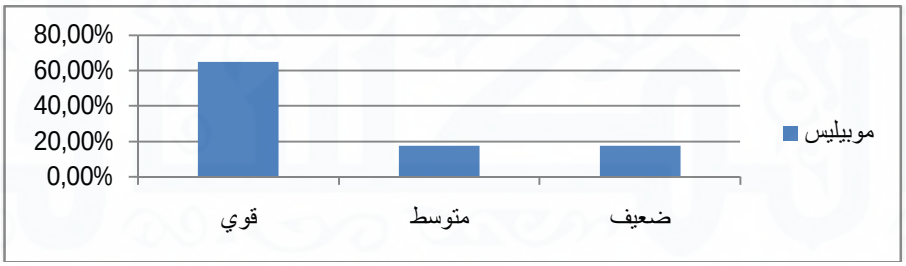
السؤال الخامس: ما مدى تأثير الذكاء الاقتصادي على إدارة الموارد البشرية؟

جدول رقم (21) يبين مدى تأثير الذكاء الاقتصادي في إدارة الموارد البشرية

تأثير الذكاء الاقتصادي	التكرار	النسبة
قوي	11	%64.70
متوسط	3	%17.64
ضعيف	3	%17.64
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

شكل رقم (21) يبين مدى تأثير الذكاء الاقتصادي في إدارة الموارد البشرية



المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول نجد أن المؤسسة ترى أن الذكاء الاقتصادي يؤثر تأثير قوي على إدارة الموارد البشرية حيث تم تقدير النسبة ب 64.70% في مؤسسة موبيليس ،في حين كانت النسبة متساوية ب 17.64% بالنسبة لأفراد العينة في موبيليس الذين يرون أن هناك تأثير متوسط و ضعيف للذكاء الاقتصادي على إدارة الموارد البشرية ، وهذا يؤكد ما أثبتناه في النظري حيث أن الذكاء الاقتصادي له تأثير بليغ على إدارة الموارد البشرية ذلك لما يوفره لهذه العملية من معلومات مناسبة التي تسمح بتوفر البدائل التي تسهل اتخاذ القرارات.

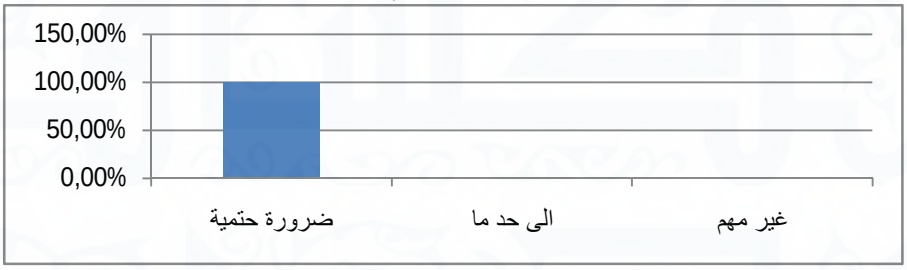
السؤال السادس: كيف تنظر إلى الذكاء الاقتصادي في مؤسستكم ؟

الجدول رقم (22) يبين مدى ضرورة الذكاء الاقتصادي في المؤسسة.

ضرورة الذكاء الاقتصادي	التكرار	النسبة
ضرورة حتمية	17	%100
ضروري إلى حد ما	0	0
غير مهم	0	0
المجموع	17	%100

المصدر: من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (22) يبين مدى ضرورة تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة .



المصدر: :من إعداد الباحثة حسب نتائج الاستبيان .

من خلال الجدول والشكل المرفق له نجد أن أفراد العينة تتفق على أن الذكاء الاقتصادي ضروري في مؤسستهم ،حيث بلغت نسبة الإجابات على أنه ضرورة حتمية 100% في مؤسسة موبيليس وهذا ما يفسر

أن الذكاء الاقتصادي وسيلة تسييرية من شأنها أن تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها خاصة من خلال مساهمته في عملية التخطيط، التوظيف.. التي تسمح بمواجهة المنافسة التي تعرفها سوق الاتصالات والتكييف مع التغيرات البيئة التي تشهدها المؤسسة.

السؤال السابع: كيف تتنبأ بمستقبل الذكاء الاقتصادي خاصة فيما يخص دعم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية ومؤسستكم بصفة خاصة ؟ (سؤال مفتوح) **بالاعتماد على أسلوب المقابلة.**

وجدنا أن أفراد العينة بمختلف مستوياتهم وأقسامهم في المؤسسة لم تختلف أفكارهم على أهمية الذكاء الاقتصادي حيث يرون انه من الضروري على المؤسسة الجزائرية بصفة عامة والمؤسسة موبيليس بصفة خاصة العمل بهذا الأسلوب التسييري الحديث وضرورة تفعيل التعاون بين المؤسسة الجزائرية والدولة الجزائرية من أجل إجراء تكوينات للموظفين في هذا المجال وذلك بمختلف مستوياتهم وأقسامهم، كما أكدوا على ضرورة مشاركة الجامعة في هذه العملية ذلك لأنهم يعتبرونه أسلوب تسييري مهم، بما فيها النشاط التجاري الذي من خلاله يمكن المحافظة على الزبائن والعملاء ومواجهة المنافسين باعتبارهم محورين مهمين في نشاط المؤسسة خاصة ،كما يعتبره البعض أنه أسلوب يسمح باتخاذ قرارات صائبة خاصة الإستراتيجية منها، كاستغلاله في عملية التخطيط مثلا وهو ما يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على المدى البعيد ،أما البعض الأخر فيرى أنه لابد من العمل به مستقبلا خاصة من أجل التغيرات التكنولوجية .ومنه يمكن القول أنه بالرغم من اختلاف أفكار أفراد العينة في المؤسسة حول مستقبل الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية إلا أنهم اجمعوا على أنه ضرورة حتمية من أجل مواجهة تهديدات المحيط واستغلال الفرص المتاحة،وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية وهو ما يسمح من بناء اقتصاد متماسك .

خاتمة :

دفعت التطورات الاقتصادية المتسارعة إلى إيجاد نوع من التفكير الإستراتيجي يتجسد في الاعتراف بالمعلومات كأهم مورد (يخلق الميزة التنافسية) ضمن الموارد الاقتصادية التي تملكها المؤسسة، ولذلك على المؤسسات الاقتصادية العمل باليقظة والذكاء اللذان يعتبران من الأنظمة التسييرية الحديثة التي تؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ أحسن وأمثل القرارات، وهو ما يسهل عليها تحقيق أهدافها المسطرة .

إن واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر بشكل عام، يعاني من تأخر نسبي في تطبيق هذا المفهوم إلا أن هناك بعض المؤشرات التي توحي ببداية الاهتمام بهذا المفهوم الحديث، التي ظهرت في شكل ملتقيات وقوانين التي اصطدمت ببعض المعيقات لكنها لم تمنع من التفكير في إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي. وبعد دراسة مدى دعم الذكاء الاقتصادي لإدارة الموارد البشرية استخلصنا النتائج التالية:

- للذكاء الاقتصادي سيرورة متواصلة بدءا من جمع المعلومات، فنشرها للأعوان الذين يقومون بمعالجتها، ثم تحليلها والمصادقة عليها، وبعدها تركيبها في وثيقة تساعد على سيرورة عمليات إدارة الموارد البشرية.

- أصبحت كفاءة إدارة الموارد البشرية اليوم تمثل تحديا أمام منظمات الأعمال نتيجة تعقد بيئتها، وبعدما كانت المنظمات تواجه مشكلة قلة المعلومات أصبحت اليوم تواجه حشدا منها، وهو ما صعب من مهمتها، ومن أجل ذلك استعانت ببعض النظم التسييرية الحديثة التي من أبرزها الذكاء الاقتصادي وذلك من أجل تنظيم هذه المعلومات لتتلاءم مع متطلبات المنظمات.

- أما على مستوى قطاع الاتصالات الممثل بمؤسسة الاتصالات للجزائر ''موبيليس'' وجدنا أن المؤسسة المبحوثة تطبق الذكاء الاقتصادي لكن في مجالات محدودة، حيث أدخلت مصلحة تسمى بالنظام المعلوماتي في هيكلها التنظيمي مهمته ترصد البيئة الخارجية لجمع المعلومات التي تسمح له باستغلالها من أجل مواجهة تحديات السوق وتغيرات البيئة.

- الذكاء الاقتصادي في مؤسسة موبيليس يقتصر على مستوى واحد من المستويات الإدارية وعلى الأرجح الإدارة العليا وهنا نجد أن المؤسسة أغفلت أهمية مشاركة جميع العاملين بكافة مستوياتهم في جمع المعلومات وتحليلها انطلاقا من الرصد البيئي ومن ثم بثها واستغلالها في العمليات الإدارية، إذ أن الذكاء الاقتصادي عملية جماعية تتكامل فيها جميع جهود العاملين كل حسب موقعه في الهرم الإداري .

المراجع:

- عبد الرزاق خليل، أمل بوعبدلي، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي حول اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة ، الأردن : 27-28 أفريل 2005، ص 3.

- لعبورة صندرة، العايب ياسين الذكاء الاقتصادي آلية لدعم ثقافة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات

تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يومي 18 و 19 أفريل 2012، جامعة ورقلة ص 9-10.

- Bruno Martinet ;Yves-Michel Marti ;l'intelligence économique :les yeux et oreilles de l'entreprise ,op cit p-p(13-15) .
- Sophie Larivet, Intelligence économique, enquête dans 100 pme, HARMATTAN, 2009, p178
- GWENOLE GUIOMARD (2010), « Rapprocher ressources humaines et intelligence économique», (10 juin 2010), 55 Av. Bosquet 75007 Paris. (21/11/2016),

http://www.usinenouvelle.com/article/rapprocher-ressources-humaines-et-intelligence-economique.N133037

- Lucie Loubet (2013), «L'intelligence économique au service des RH»,(14/11/2013),
- http://www.aclpartners.fr/blogs/4/eqiskw-l%E2%80%99intelligence-%C3%A9conomique-au-service-des-rh.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

مبدأ العلانية في الصفقات العمومية

The principle of publicity in Public deals

أ. سيد أحمد لكصاسي ، جامعة أدرار ، **الجزائر.**

تاريخ التسليم:(01/11 /2017)، تاريخ التقييم:(29 /2017/01)، تاريخ القبول:(16/ 2017/02)

الملخص

يعتبر مبدأ العلانية في الصفقات العمومية القاعدة الجوهرية في هذا المجال فهي المبدأ الأول و الذي يضع باقي المبادئ موضع لتطبيق الفعلي، فالعلانية هي التي تؤدي إلى إثارة الشفافية ضمن مناخ المساواة و المنافسة، و اهتمت اغلب التشريعات بهذا المبدأ من خلال سن مختلف القوانين المنظمة له و سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على أهم عناصر مبدأ العلانية بداية من الإعلان و خصائصه مرورا بضبط دفتر الشروط بالإضافة إلى تحقيق علنية إجراءات الصفقة لتلافي الآثار المترتبة على الإخلال بهذه الإجراءات، و كل ذلك من اجل خلق جو من الشفافية و المساواة مما يطمئن المتنافسين ويحثهم على المشاركة من جهة، ومن جهة أخرى تنجح الإدارة العامة في الحصول على عروض تنافسية لاختيار أقلها وبهذا تحقق مسعى الحفاظ على المال العام .

الكلمات المفتاحية: الصفقات العمومية، مبادئ الصفقات العمومية، مبدأ العلانية في لصفقات العمومية، الإعلان.

Abstract

The principle of publicity in public deals and affairs is crucially important. It is the first principle which puts other principles to actual execution. It is publicity that promotes transparency and the atmosphere of equality and competition. Most legistlations have given great importance to this principle through enacting different laws that organize it. In this study we will try to shed light on the major components of the principle of publicity, ranging from the announcement and its characteristics up to the Conditions document, in addition to the necessity of publicizing the procedures of the deal to avoid the negative effects that may result in from their transgression. The aim of all this is to create an environment of transparency and equality that puts the competitors at ease and encourages them on the one hand, and help the general administration obtain competitive offers to chose the most convenient among which. As such, the protection of public fund can be realized.

key words : Public deals and affairs, Principles of public deals, The principle of publicity in Public deals, advertising.

مقدمة:

تعد الصفقات العمومية الأداة الإستراتيجية التي وضعها المشرع في أيدي السلطة العامة لإنجاز العمليات المالية المتعلقة بإنجاز، تسيير وتجهيز المرافق العامة، إذ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على ضخ الأموال العامة من أجل تنشيط العجلة الاقتصادية وذلك بزيادة حجم النفقات العمومية، ومنه فنظام الصفقات يعد الوسيلة الأمثل لاستغلال وتسيير الأموال العامة.

لقد حضت الصفقات العامة كأسلوب من أساليب تعاقد الإدارة على اهتمام كبير من قبل اغلب التشريعات، و التي حرصت على تنظيمها و تحديد أبرز مراحلها و تطبيق أهم مبادئها، خاصة ما تعلق منها بمبدأ العلانية و الذي يعتبر القاعدة الجوهرية في هذا المجال، بل أن نعت الصفقات بأنها عمومية (الصفقات العمومية) تتضمن هذا المبدأ من خلال هذا النعت. فالصفقات هي للعموم أي لعموم من تتوافر فيهم شروط الاشتراك فيها.

و نظرا لضخامة الأموال المخصصة سنويا في مجال الصفقات العمومية خاصة و أن الجزائر مقبلة على تنفيذ برامجها على المدى البعيد فانه من اجل تحقيق التسيير الحسن للأموال العمومية، تنفيذ السياسة الاقتصادية، حماية المتعامل المتعاقد، و المحافظة على توازن مصالح الطرفين، لتحقيق كل ذلك لابد من مبدأ العلانية كخطوة أولى لتحقيق الشفافية و المنافسة لإبعاد التصرفات الشخصية في عملية إبرام الصفقات العمومية، و هذا ما يجعل مبدأ العلانية في الصفقات العمومية ضرورة ملحة لتحقيق تكافؤ الفرص.

أهمية البحث:

تعتبر دراسة مبدأ العلانية في الصفقات العمومية واحدة من المواضيع الأصيلة و الحديثة، بل واحدة من أهل مواضيع القانون الإداري المعاصر، و يستقي مبدأ العلانية أهميته من الدور الذي تلعبه الصفقات العمومية فيدفع عجلة التنمية الوطنية تحقيقا للمصلحة العامة،لأن من خلاله تتجلى الشفافية و مدى مساهمتها في تجسيد التشريع و التنظيم المعمول بهما في مجال الإتفاق لإبرام و تنفيذ الصفقات العمومية، و بالتالي إلزام الإدارة على احترام مبادئ السياسة العامة للدولة و تطبيقها في هذا المجال.

إشكالية البحث:

نظرا لنقص الدراسات الأكاديمية في مجال الصفقات العمومية وخاصة ما تعلق منها بالمبادئ العامة المنظمة لهذه الصفقات ، لدى إرتاينا إلقاء الضوء على إحدى هذه المبادئ و الذي يعتبر المبدأ الأول(مبدأ العلانية) و الذي يسهل تطبيقه في تحقيق المبدأين الآخرين(المساواة و الشفافية)، و من اجل تحقيق الهدف المنشود من البحث لابد من الإجابة على الإشكالية التالية:

ما المقصود بمبدأ العلانية؟ و ما اثر تطبيق هذا المبدأ على السير الحسن للصفقات العمومية؟

تقسيم البحث:

يجمع موضوع الدراسة في طياته الكثير من العناصر التي يجب توضيحها، و من اجل الإلمام بمختلف الجوانب و الإجابة على الإشكالية المذكورة سابقا سيتم التطرق إلى العناصر التالية بشيء من التفصيل و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مبدأ العلانية في الصفقات العمومية

أولا: التعريف بالصفقات العمومية (مفهوم الصفقات العمومية و أشكالها)

ثانيا: التعريف بمبدأ العلانية

ثالثا: مجال تطبيق العلانية في الصفقات العمومية

المطلب الثاني: إجراءات مبدأ العلانية في الصفقات العمومية

أولا: الإعلان (المضمون، الهدف من الإعلان و التكيف القانوني للإعلان)

ثانيا: تحديد دفتر الشروط

ثالثا: علنية إجراءات الصفقات

رابعا: جزاء الإخلال بمبدأ العلانية في الصفقات العمومية

المطلب الأول: مبدأ العلانية في الصفقات العمومية

أولا: التعريف بالصفقات العمومية

أ- مفهوم الصفقات العمومية

لقد عرف المشرع الجزائري عبر قوانين الصفقات المختلفة الصفقات العمومية .نعرض هذه التعريفات حسب التدرج الزمني:

-قانون الصفقات الأول أمر 67-90:

عرفت المادة الأولى من الأمر 67-90 الصفقات العمومية كما يلي"إن الصفقات العمومية هي عقود مكتوبة تبرمها الدولة أو العمالات أو البلديات أو المؤسسات و المكاتب العمومية قصد انجاز أشغال أو توريدات أو خدمات ضمن الشروط المنصص عليها في هذا القانون".

-المرسوم المتعلق بصفقات المتعامل العمومي(82-145) :

عرفت المادة الرابعة من المرسوم 82-145 المؤرخ في 10 افريل 1982 المتعلق بالصفقات التي يبرمها المتعامل العمومي الصفقات العمومية على أنها:" صفقات المتعامل العمومي عقود مكتوبة حسب مفهوم التشريع الساري على العقود، و مبرمة وفق الشروط الواردة في هذا المرسوم قصد انجاز الأشغال أو اقتناء المواد و الخدمات".

-المرسوم التنفيذي المتضمن تنظيم الصفقات العمومية لسنة 91:

لم يبتعد المرسوم التنفيذي رقم 91-343 المؤرخ في 9 نوفمبر 91 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية عن سابقيه كثيرا و قدمت المادة الثالثة منه تعريفا للصفقات العمومية بقولها: "الصفقات العمومية عقود مكتوبة حسب التشريع الساري على العقود و مبرمة وفق الشروط الواردة في هذا المرسوم قصد انجاز الأشغال و اقتناء المواد و الخدمات لحساب المصلحة المتعاقدة"

-المرسوم الرئاسي 02-250 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية:

قدمت المادة الثالثة من المرسوم الرئاسي تعريفا للصفقات العمومية بقولها: "الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به. تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد انجاز الأشغال و اقتناء المواد و الخدمات و الدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة".

- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويض المرفق العام

عرفت المادة 2 من المرسوم الرئاسي 15-247 الصفقات العمومية بأنها عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم لتلبيه حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال و اللوازم و الخدمات و الدراسات.

ب- أشكال الصفقات العمومية:

يملك المتعاقد في ظل القانون الخاص إبرام العقود التي يريدها ضمن مبدأ سلطان الإرادة وأهلية التعاقد وبشرط عدم مخالفة محل التعاقد للنظام العام والآداب، بيد أن حرية الاختيار في ظل القانون العام ولاسيما العقود الإدارية تضيق، ذلك أن رجل الإدارة مرتبط في أداءه لحركته ومهامه بالقوانين والأنظمة التي تقيده، وكل ذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة واختيار أكفأ المتعاقدين وبأفضل عرض. حدد التنظيم طريقتين لإبرام الصفقات أولها: المناقصة التي تمثل دعوة للمنافسة و هي القاعدة العامة، و تتخذ عدة أشكال ، أما التراضي فيأخذ شكلين هما التراضي بعد الاستشارة أو التراضي البسيط.

- **المناقصة**:

-التعريف الفقهي للمناقصة : تعرف المناقصة على أنه الطريقة أو الإجراء الذي تلتزم الإدارة بمقتضاه باختيار الطرف المتعاقد الذي يقدم أقل عطاء ممكن ويكون ذلك عادة إذا أرادت الإدارة القيام بأعمال معينة كما هو الحال في عقود الأشغال العامة، أو القيام بالشراء أو التوريد أو النقل مثلا (عوابدي ، 2000، ص203)

-التعريف التشريعي: لقد عرف المشرع الجزائري المناقصة في نص المادة 26 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 2010/10/07 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية معدل ومتمم كما يلي: (المناقصة

هي إجراء يستهدف الحصول على عدة عروض من عدة متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض). (المادة 26 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07-10-2010.)

ما نلاحظه من خلال التعريف الفقهي والتعريف التشريعي للصفقة أن التعريف الفقهي للمناقصة ارتكز على اختيار الإدارة المتعاقد الذي يقدم أقل عرض(عطاء) ممكن أي المتعاقد الذي يقدم أقل ثمن، بينما التعريف التشريعي للصفقة ارتكز على ضرورة اختيار الإدارة المتعاقد الذي يقدم أفضل عرض أي أفضل عرض مالي وتقنى فالأصل أن طريقة المناقصات تهتم بكل من الاعتبارات المالية والفنية، بحيث تقيم التوازن بين السعر والجودة، إلا أن التطبيقات العملية لهذه الطريقة كثيرا ما تؤدي مع الأسف إلى التضحية بالكيف في سبيل الكم، بتركيز الاهتمام على المسائل المالية دون اعتبار كاف بمسألة الجودة والمواصفات الواردة فعلا بقائمة شروط العقد.(خليفة، 2009، ص 125)

و تأخذ المناقصة الأشكال التالية: المناقصة المفتوحة، المناقصة المحدودة، الاستشارة الانتقائية، المزايدة و المسابقة، حيث يختلف كل شكل من أشكالها عن الآخر من حيث الشروط و الإجراءات المطبقة كما هو موضح في المواد 40-47 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015.

- **التراضي**:

حسب المواد 37،22،38 من المرسوم الرئاسي 02-250 هو الإجراء الذي يسمح للمصلحة المتعاقدة بالتفاوض مع المؤسسات أو الموردين الذين ترى ذلك مجديا معهم بدون دعوى للمنافسة و بالتالي يستفيد من الصفقة المترشح الذي تراه كفؤا لذلك، كما انه إجراء استثنائي، و لا تلجا إليه المصلحة المتعاقدة إلا إذا كان هو الأفيد، و يتخذ التراضي شكلين هما التراضي بعد الاستشارة و التراضي البسيط (السامرائي، 2017، ص104) كما هو موضح في المواد 51،50،49 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015.

ثانيا: التعريف بمبدأ العلانية

أ-مفهوم مبدأ العلانية

يعتبر مبدأ العلانية جوهر قانون تنظيم الصفقات العمومية، حيث يتوجب في العلانية إجراءات المناقصات و الممارسات العامة لضمان علم الكافة بها تحقيقا للشفافية، بحيث يتقدم بالعطاء كل من يرى في نفسه القدرة على الوفاء بالأعمال المطروح تنفيذها و بما يحقق المصلحة العامة، خاصة و انه دائما ما تكون قيمة الأعمال المطروح تنفيذها كبيرة و يكون من الأفضل أن يتقدم لها ذوي الكفاءة الفنية و المالية، كما تحقق العلانية الشفافية في اتخاذ القرارات حيث تتم كافة الإجراءات بصورة علنية و أمام أعين الكافة.

ب- الفرق بين مبدأ العلانية و الإعلان

يقع البعض دوما في الأشكال الذي مفاده، هل يتمثل مبدأ العلنية في الصفقات العمومية فقط في الإعلان عن الصفقة؟. ذهب جانب من الفقه إلى أن مبدأ علانية الصفقة "يكفل تحقيق مبدأ حرية المنافسة و مبدأ المساواة الواجب توافرها في إجراءات المناقصة العامة، إذ انه يبين الاجراءات و الشروط التي يمكن للمتقدمين للتعاقد مع الإدارة التنافس على أساسها. أي أن أصحاب هذا الرأي قصروا مبدأ العلانية على الإعلان فقط. بينما يرى جانب أخر من الفقه أن الإعلان عن الصفقة لا يعدو أن يكون احد عناصر مبدأ العلانية و احد عناصر وضع هذا المبدأ موضع تطبيق. و يرى أنصار هذا الرأي بان مبدأ العلنية في المناقصة العامة يتجلى تطبيقه في مسألتين اثنتين إحداهما تتعلق بوجوب الإعلان المسبق عن المناقصة على مدى زمن كاف للاستعداد و التهيؤ و التحضير للاشتراك فيها و في وسائل إعلام وافية بما يتيح لمن تتوافر فيهم شروط الإشتراك و الرغبة فيه، أن يأخذ علم بالصفقة المراد إجراؤها، و المسالة الأخرى تتعلق بعلنية الإجراءات الخاصة بالمناقصة، بما يجعلها تجرى تحت السمع و البصر لكل ذي مصلحة أو راغب بمعرفة ما يجري(جعفر ، 2010، ص 88).

و نؤيد الرأي الأخير نظرا لما يمثله من حقيقة لمعنى اصطلاح العلانية خاصة في مجال الصفقات العامة، حيث لا يقتصر هذا المعنى على الإعلان و الذي هو فقط توجيه دعوة لمن يرغب في الاشتراك في الصفقة بل يتسع هذا المعنى ليشمل مختلف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة.

ثالثا: مجال تطبيق العلانية في الصفقات العمومية

تعتبر العلانية الأصل في الصفقات العمومية أي أنها حاضرة في جميع الاجراءات و مراحل تنفيذ المناقصات و الممارسات العامة، يستثنى من ذلك بعض الأمور التي يجب فيها السرية حرصا على المصلحة العامة، و تتجسد مظاهر السرية في القيمة التقديرية للعملية المطروحة و التي توضع بمعرفة اللجنة المختصة لوضع دفتر الشروط و المواصفات للعملية المطروحة و القيمة التقديرية لها، بحيث لا يعلم بها إلا أعضاء اللجنة المشار إليها و السلطة المختصة التي اعتمدت دفتر الشروط و المواصفات و القيمة التقديرية، ثم رئيس و أعضاء لجنة البت بعد ذلك عند فتحهم للمظروف المغلق المودعة به هذه القيمة عند مباشرة إجراءات دراسة العروض المالية لمقدمي العطاءات المقبولة عروضهم الفنية(حسن ، 2015، ص 43) .

و الحفاظ على هذه السرية يكفل للجهة الاداريه إمكانية الوصول لسعر اقل و أعلى بقليل من هذه القيمة بحسب الأحوال بما يحقق المصلحة العامة و يحول دون إهدار المال العام، و يترتب على ذلك انه لا يجوز أن يشترك في رئاسة أو عضوية لجنة البت من شارك في وضع القيمة التقديرية ردءا لأي شبهة و تجنبا لتسرب هذه القيمة و ما يترتب على ذلك من أثار (حسن، 2015، ص44).

كما أن مداولات لجنة البت تتسم بالسرية، و لا يعد ذلك استثناءا على مبدأ العلانية لان ذلك يدخل في صميم عمل اللجنة، و لا يجوز لمقدمي العطاءات انتهاك هذه السرية خاصة و أن كافة أعمال اللجنة المتعلقة بهم كانت بصورة علنية، كما أن حضور مقدمي العطاءات أو مندوبيهم جلستي فض المظاريف الفنية و المالية جوازي و تنحصر العلة منه لسماع قراءة محتوياتها و التأكد من مطابقة عملها للقانون.

المطلب الثاني: إجراءات مبدأ العلانية في الصفقات العمومية

أولا: الإعلان عن الصفقات العمومية

يقصد بالعلانية معرفة الكافة بان الدولة سوف تشتري أو سوف تقوم بشغل عام...الخ و الغاية من ذلك يجب أن لا يكون إبرام العقد الإداري بشكل سري، أي لا تبرم العقود الإدارية في أجواء تشوبها الريبة و يحوم حولها الشك، لان سرية التعاقد سوف لا تتيح الفرصة لمن يرغب في التعاقد كي يتنافس مع غيره (أبو بكر صديق ، 2013، ص64)

أ- مضمون الإعلان:

يقصد بمضمون الإعلان، جملة المعلومات التي يجب أن تذيعها الإدارة التي تمكن المخاطبين بإجراءات المناقصة العلم بها، و هذه المعلومات لا تشكل كل ما يجب معرفته حول العقد المراد إبرامه و إنما تشكل الحد الأدنى لتكوين فكرة عامة، أولية عن الإدارة المتعاقدة، و محل العقد، و مواعيد تسليم العروض و مكان التسليم لهذه العروض.

و هذا الحد الأدنى يمثل البيانات الجوهرية التي يجب أن تصل إلى علم المتنافسين المحتملين، لذلك فإن المشرع ينص على وجوب أن يتضمنها الإعلان مع ترك سلطة تقديرية للإدارة في إضافة ما تشاء إليها(عبد الرحمن اسماعيل، 2012،ص 408.)

و تنص المادة 62 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 الذي يتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويض المرفق العام، على أنه يجب أن يحتوي الإعلان على البيانات الإلزامية الآتية:

- تسمية المصلحة المتعاقدة و عنوانها و رقم تعريفها الجبائي،
- كيفية طلب العروض،
-شروط التأهيل أو الانتقاء الأولي،
- موضوع العملية،
-قائمة موجزة بالمستندات المطلوبة مع إحالة القائمة المفصلة إلى أحكام دفتر الشروط ذات الصلة،
-مدة تحضير العروض و مكان إيداع العروض،
- مدة صلاحية العروض،

- إلزامية كفالة التعهد، إذا اقتضى الأمر،
- تقديم العروض في ظرف مغلق بأحكام، تكتب عليه عبارة "لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض" و مراجع طلب العروض،
- ثمن الوثائق عند الاقتضاء(المادة 62 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام)

ب- الهدف من الإعلان :

يهدف الإعلان المسبق عن الصفقات إلى إعلام "عموم" من يعنيهم الأمر بموضوع المناقصة و شروطها و تاريخ إجرائها، و مكانه، على أن يكون ذلك ضمن مهلة زمنية كافية تمكنهم من الاطلاع على الشروط و التفاصيل المتعلقة باللوازم أو الأشغال أو الخدمات المطلوبة. و تكون المهلة الزمنية كافية أيضا لإتاحة الفرصة أمامهم لتحضير ما يلزم من المستندات و الإفادات و الكفالات المطلوبة لقبول الإشتراك في الصفقة. كما أن الإعلان عن الصفقات هو الشرط الضروري، المطلوب، بداية، لتأمين مراعاة المبادئ الأخرى التي تقوم عليها الصفقات العمومية، فعنصر المنافسة بين الراغبين في الإشتراك بالمناقصة لا يقوم أصلا إذا كانت المناقصة تتم في الخفاء، و بدون علم جميع من تتوفر فيهم شروط الإشتراك فيها، و تكون لديهم الرغبة في ذلك. فالإخلال بمبدأ العلنية يقضي بداية على مبدأ المنافسة، و يقضي من باب أولى على مبدأ المساواة (قطيش، 2010، ص14.)

ج- **التكييف القانوني للإعلان:**

يرى جانب من الفقه أن الإعلان عن المناقصة ما هو إلا دعوة للتعاقد و ليس إيجابا من طرف جهة الإدارة حيث يتمثل الإيجاب بالعطاء الذي يتقدم به صاحبه نتيجة استجابته لتلك الدعوة، و من ثم إذا لقي هذا الايجاب قبولا من قبل جهة الإدارة بصدور قرار اعتماد الإرساء و تبليغ صاحب العطاء به ينعقد العقد (مال الله جعفر ،2010 ، ص 87.)

و هناك جانب آخر من الفقه يرى أن الإعلان ليس إيجابا و في الوقت ذاته ليس دعوة للتعاقد، و إنما هو التزام على جهة الإدارة مصدره القانون، و أن تقديم العطاء من قبل المورد أو المقاول مصدره القانون.
و أخيرا ذهب جانب من الفقه إلى انه و إن كان الإعلان التزاما مصدره القانون، إلا أن التقدم بالعطاء ليس مصدره القانون، إنما يعد إيجابا من طرف المورد أو المقاول بإرادته المنفردة يلتزم بموجبه بالبقاء عليه حتى تصدر جهة الإدارة قرارها النهائي باعتماد قرار الإرساء حيث ينعقد العقد (جعفر ،2010 ، ص 88.)

و الباحث يقدر كافة الآراء التي طرحت في تفسير طبيعة الإعلان عن المناقصة، إلا انه يؤيد الرأي الذي ذهب إلى أن الإعلان هو دعوة للتعاقد و ليس وعدا بالتعاقد، حيث أن هذا الأخير يفرض التزاما على الواعد للوفاء بوعده بقبول الموعود له، بينما الإدارة في المناقصات العامة تستطيع في أي وقت أن تلغي المناقصة

لاعتبارات المصلحة العامة، و تستطيع سلطة الاعتماد عدم إتمام التعاقد، و بالتالي لا يمكن القبول بمقولة أن الإعلان عن المناقصة هو وعد بالتعاقد، كما أنه لا يمكن اعتباره كذلك لأنه لو أن جميع المتناقصين تقدموا بعطاءاتهم فيجب على الإدارة قبولها جميعا، و هذا أمر غير متصور أبدا. و في ذات الوقت لا يخل هذا التفسير بكون الإعلان منظم بقانون.

أما تقدم المتناقص بعطائه فهو إيجاب منه، فإذا لقي قبولا من قبل جهة الإدارة و صدر قرار الإرساء وتم تبليغه به فان العقد ينعقد، و بقاء المتناقص على عطائه طوال مدة سريانه مصدره القانون و ليس الإرادة المنفردة له، ذلك أن الموجب تقدم بعطائه طبقا للقانون و شروط المناقصة على أساس أن يلتزم بإيجابه إلى حين صدور قرار الإرساء حتى تتم إجراءات المناقصة بالجدية المطلوبة(جعفر ،2010 ، ص89).

ثانيا: كيفية الإعلان و تحديد دفتر الشروط

يعد الإعلان عن المناقصة و تحديد خصائص دفتر الشروط من أهم الإجراءات لوضع مبدأ العلانية قيد التنفيذ سنحاول في ما يلي إلقاء الضوء على كليهما كالتالي:

أ- كيفية الإعلان:

أمام أهمية الأموال التي تنفق من طرف المؤسسات العمومية فان الصفقات العمومية يجب أن تستجيب للضرورات و المتطلبات و يجب أن تتضمن تكافؤ الفرص بين الجميع إزاء الخدمة العمومية و ذلك من خلال ضمان شفافية المتنافسين و حسن استعمال المال العام، و يمكن إعلان طلبات عروض الولايات و البلديات و المؤسسات العمومية تحت وصايتها التي تتضمن أشغال أو لوازم و دراسات أو خدمات يساوي مبلغا تبعا لتقدير إداري، على التوالي (100.000.000دج) أو يقل عنها و (50.000.000دج) أو يقل عنها .

يتعين على المصلحة المتعاقدة اختيار الآجال بدقة مما يمكنها من اختيار أفضل متعامل، و في هذا الصدد يمكنها منح المهل الكافية للإجراءات الادارية مما يسمح لها بمقارنه و تقييم العروض جميعا.

يحرر الإعلان عن المناقصة باللغة العربية و بلغة أجنبية على الأقل و ينشر في النشرة الرسمية للإعلانات و كذا بجريدتين يوميتين وطنيتين و ذلك طبقا لنص المادة 65 من المرسوم الرئاسي15-247 السالف الذكر، و يدرج إعلان المنح المؤقت للصفقة في الجرائد التي نشر فيها إعلان طلب العروض، عندما يكون ذلك ممكنا، مع تحديد السعر و آجال الانجاز و كل العناصر التي سمحت باختيار حائز الصفقة العمومية (زيات ، 2012-2013، ص 19).

يتم الإعلان عن المناقصات بواسطتي الصحافة و لصق الإعلانات في الأماكن التي يتردد عليها الجمهور كثيرا أو في الانترنت حديثا أو بجميع وسائل الإشهار الأخرى حيث تطرق المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 الذي يتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويض المرفق العام إلى مختلف وسائل الإعلان لاسيما ما تعلق منها بالنشر الالكتروني.

ب- تحديد دفتر الشروط

يتضمن دفتر الشروط جميع المواصفات و الإشتراطات التي يجب أن تراعى عند تنفيذ العقد، حيث يبين لنا الواقع العملي صعوبة أن يتضمن الإعلان عن المناقصة تفصيلات العملية المطلوب تنفيذها، لذلك يتم إعداد دفتر الشروط يحتوي على كل المعلومات و الاشتراطات ضرورية لإتمام الصفقة.

لذا فان الإعلان عن المناقصة يحيل إلى دفتر الشروط الذي تعده الإدارة بخصوص موضوع المناقصة و الذي يحتوي على طبيعة عملية الشراء و إطارها الزمني، و من ضمن ذلك المواصفات الفنية و الشروط التعاقدية، و المعلومات الخاصة بزيارة الموقع في المقاولات و التعليمات الخاصة بإعداد العطاءات و تقديمها و من ضمن ذلك الإعلان عن الموعد النهائي لتقديم العطاءات و مكان فتح الأظرفة و زمانه و العناصر التي يجب أن تنعكس في الأسعار و العملات التي سيحدد السعر من خلالها و تاريخ معدل صرف العملة الذي سيستخدم في مقارنة العطاءات و معايير العطاءات و أسلوب التقييم و اختيار المتناقص الفائز و إمكانية تقديم بدائل المواصفات الفنية و كيفية تقييم هذه البدائل، كما يحدد دفتر الشروط الإعلان عن الضوابط الخاصة بتضارب المصالح و قواعد مكافحة الفساد و أي أمور أخرى ترى الإدارة ضرورة للنص عليها(إحسان ، 2011 ، ص62)

و كلما كانت الشروط الواردة في كراسة الشروط عامة و مجردة كلما كان ذلك تطبيقا عمليا لمبدأ المنافسة، و لا شك أن دفتر الشروط و ما يتضمنه من بيانات يمثل أهمية كبرى في تشكيل موقف المقاول أو المتعهد الذي يرغب بالتقدم للتعاقد مع الإدارة و لا بد من توفير دفاتر شروط لجميع المتناقصين(الذين يطلبونها و يدفعون ثمنها أن كانت بمقابل) (إحسان، 2011 ، ص63) .

و غالبا ما تحدد القوانين دفاتر الشروط العامة و تترك للإدارة العامة إكمالها بدفاتر شروط خاصة، كما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 في مادته 26 توضح دفاتر الشروط، المحينة دوريا، الشرط التي تبرم و تنفذ وفقها الصفقات العمومية، و هي تشمل على الخصوص، ما يلي:

- دفاتر البنود الإدارية العامة المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال و اللوازم و الدراسات و الخدمات الموافق عليها بموجب مرسوم تنفيذي.

- دفاتر التعليمات التقنية المشتركة التي تحدد الترتيبات التقنية المطبقة على الصفقات العمومية المتعلقة بنوع واحد من الأشغال أو اللوازم أو الدراسات أو الخدمات، الموافق عليها بقرار من الوزير المعني.
- دفاتر التعليمات الخاصة التي تحدد الشروط الخاصة بكل صفة عمومية.

كما تشير المادة 48 من نفس المرسوم الرئاسي إلى انه يجب أن يشمل دفتر شروط المسابقة على برنامج و نظام للمسابقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينص دفتر الشروط على كيفيات الانتقاء الأولي، عند الاقتضاء، و تنظيم المسابقة. يجب ان يحدد دفتر الشروط المتعلق بمسابقة تخص مشروع انجاز اشغال، الغلاف المالي التقديري للأشغال(لمادة 48 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام.)

ثالثا: علنية اجراءات الصفقات العمومية

تعتبر علنية الاجراءات في الصفقات العمومية جانب مهم جدا من مبدأ العلنية حيث يتسنى للعموم من خلالها حضور الجلسات، متابعة المراحل و الاطلاع على النتائج.

أ- تكامل علنية الاجراءات مع الإعلان المسبق للمناقصة:

تمثل هذه العلنية الوجه الآخر لمبدأ العلنية الذي يراعي المناقصات العمومية، إلى جانب المبدأين الآخرين، و هما المنافسة و المساواة. و تتجلى هذه العلنية في إفساح المجال أمام العموم لحضور جلسات المناقصة، و متابعة مراحلها، و الاطلاع على نتائجها. و في ذلك ضمان لصحة تنفيذ إجراءات المناقصة من فض العروض، و تلاوة محتوياتها أمام جميع الحاضرين، من المشاركين في المناقصة و سواهم، و تقرير النتيجة بالعلنية ذاتها.

و إذا كان من شان هذه العلنية ان تحد من إمكانية التجاوز و إساءة الاستعمال، فان الأمر المشكو منه في مجال الصفقات العمومية، يبقى قائما خارج هذه العلنية، و قبل الوصول إليها. حيث يبقى المجال مفتوحا أمام العارضين، في الغالب، للتوافق فيما بينهم، و ترتيب العروض، و تحديد الأسعار بما يتجاوز المستويات المقبولة، بما يجعل علنية إجراءات المناقصات مقتصرة في حقيقة الأمر على الشكليات دون الجوهر.

لم ينص قانون الصفقات العمومية الحالي بصورة صريحة على علنية إجراءات المناقصة، و قد جاء في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 في المادة 48 منه كتطبيق لهذه الفكرة انه يجب في إطار مسابقة محدودة، يدعى المرشحون في مرحلة أولى إلى تقديم اظرفة ملفات الترشيحات فقط. و بعد فتح اظرفة ملفات الترشيحات و تقييمها، لا يدعى الى تقديم أظرفة العرض التقني و الخدمات و العرض المالي إلا المرشحون الذين جرى انتقائهم الأولي(قطيش، 2010، ص27)

سرية مناقشات لجنة المناقصات

اعتبر مجلس شورى الدولة في لبنان أن سرية مناقشات لجنة المناقصات، و المعلومات التي قدمت لها، و الآراء التي أبديت أمامها، و المحضر المنظم، ليس فيها ما يمس بمبادئ النشر و المنافسة و المساواة التي يجب أن تسود المناقصات. وسرية المناقشات هذه لا تتعارض مع أحكام قانون المحاسبة العمومية التي حصرت العلنية في جلسة المناقصة فقط(قطيش، 2010، ص28)

و قد حافظ قانون الصفقات العمومية على مفهوم علنية الإجراءات من خلال تحديد كيفية اختيار أعضاء اللجان المختلفة، و كذا تطبيق سرية مناقشات لجنة المناقصة و ذلك من خلال قوانين الرقابة الداخلية و لجنة فتح الأظرفة و تقييم العروض (المواد من 159- إلى 162 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247).

رابعا: جزاء الإخلال بمبدأ العلانية في الصفقات العمومية

لكي ينتج الإعلان عن المناقصة أثاره القانونية و الاجتماعية، يجب أن يأتي في شكله و مضمونه موافقا لحكم القانون، على انه يجب تحديد الأثر المترتب عن مخالفة الإعلان سواء في شكله أو مضمونه.

تعتبر العلانية مبدأ أساسي من المبادئ التي تحكم أساليب التعاقد و التي نصت عليها اغلب التشريعات، و في الحقيقة ان القواعد التي تنص على ضرورة الإعلان المسبق للمناقصة تعتبر من قبيل -القواعد الآمرة يؤدي الإخلال بها إلى وصم المناقصة بعدم المشروعية(عبد الرحمن ، 2012 ص 420.)

و من ثم إذا لم يتضمن الإعلان البيانات التي حددها القانون و التي تتعلق بالمواصفات الفنية أو المواعيد التي حددها القانون لتقديم العطاءات أو مكان النشر و كان لتخلف هذه البيانات كلها او بعضها أثر واضح في التقدم بالعطاءات على نحو معين أو كان شانها عدم التقدم به، فهذه البيانات تعتبر بيانات جوهرية يؤدي تخلفها كلها أو بعضها أو الخطأ فيها إلى عدم تحقق الغاية من الإجراء مما يعيب إجراءات المناقصة أو غيرها من وسائل التعاقد بعيب شكلي يؤدي إلى بطلان قرار لجنة البت بالترسية على عطاء بعينه، و هنا يجب التفرقة بين الإجراءات الجوهرية و الإجراءات غير الجوهرية، في بطلان العلانية من عدمه، فالمناقصة تعتبر مشوبة بعيب جوهري إذا لم تحترم المدد القانونية للإعلان أو إذا كان هناك خلل كبير في البيانات التي يجب أن يحتويها الإعلان و دفتر الشروط، و لكنها لا تعاب و لا تبطل إذا كانت بيانات الإعلان أو دفتر الشروط يعتريها نقص غير مخل(الرحمن ، 2012 ص 422.)

لابد من توفر الصرامة لتطبيق النصوص القانونية المنظمة للصفقات العمومية و ذلك لتلافي الانزلاقات لبعض القائمين على تطبيق هذه النصوص، فيكون مبدأ العلانية إن استكمل جميع أركانه و إجراءاته بمثابة ناقوس يدق لإفشاء التجاوزات، و لردعها وجب تفعيل الرقابة و لابد من حماية جنائية على تنفيذ الصفقات العمومية حيث لم ينص المرسوم الرئاسي المنظم للصفقات العمومية على الجزاء المترتب عن مخالفة أحكامه و إنما أحال ذلك على نصوص أخرى و هي النصوص الردعية التي توضع من اجل حماية الصفقات

العمومية و تكون موجودة إما على مستوى قانون العقوبات و إما على مستوى نصوص أخرى(زيات ، 2013/2012 ، ص96).

خاتمة

و نتيجة لما سبق فان العلانية كمبدأ يعد من المبادئ العامة التي تقوم عليها الصفقات العمومية، و من الأمور الهامة الواجب مراعاتها في جميع مراحلها، سواء ما تعلق منها بالإعلانات و ضرورة ضبطها من الناحية الشكلية و الجوهرية، أو ما يتعلق بتحديد دفتر الشروط و ضبط اللجان بالتالي تحقيق علنية الإجراءات و يجب على جهة الإدارة أن تحرص اشد الحرص على التقيد بما هو منصوص عليه قانونيا بهذا الشأن ، و هذا من اجل ضمان تطبيق الجيد لمبدأ العلانية و الذي سينعكس إيجابا على حسن تطبيق المبادئ الأخرى التي ترعى المناقصة العمومية(مبدأ المساواة و مبدأ المنافسة).

وتعتبر الشفافية من عناصر مبدأ العلانية الذي تكتسي أهمية بالغة، حيث يتضح من خلاله مدى تقيد الإدارة بالواجبات و الأحكام التي جاء بها القانون، و في الوقت ذاته يتجلى من خلال تحقيق علنية إجراءات المناقصة مما يجعل المتنافسين مطمئنين إلى حسن سير هذه الإجراءات و نزاهتها، و بالتالي تشجيعهم على المشاركة و تقديم عروضهم التنافسية بما يعود بالنفع أخيرا على المصلحة العامة للدولة.

نخلص إلى أن الصفقات العمومية تحضى بأهمية بالغة باعتبارها وسيلة لتنفيذ أهداف و برامج مسطرة من طرف الدولة و تخصص لها أموال كبيرة و تحضى بالحماية و هذا ما يتجلى من خلال مختلف أنواع الرقابة و كذا القوانين و المراسيم الرئاسية المنظمة للصفقات العمومية. إن الهدف من تطوير الإجراءات المتبعة في مبدأ العلانية هو محاولة التصدي لمختلف الإنزلاقات و التلاعبات التي قد يقع فيها الأفراد المنظمين للصفقات العمومية و تحقيق الفعالية من خلال:

- سن قوانين تنظيمية بوتيرة دورية من اجل استيعاب الحقائق و المستجدات الاقتصادية و الاجتماعية .
- مجارات التطور التكنولوجي من خلال إدراج باب في قانون الصفقات العمومية يعنى بالإعلان عبر الانترنت.

و في الأخير نرجو أن يتم التعرض أكثر لتوضيح إجراءات مبدأ العلانية في قانون الصفقات العمومية الجزائري خاصة من جانب الإعلان و مختلف إجراءات اللجان و كذا التحديد الدقيق لتجاوزات الممكنة الحدوث و العقاب المقابل لها و كل هذا من اجل تحقيق فعالية اكبر لمبدأ العلانية مما يعود بالتنظيم الجيد للصفقات العمومية.

قائمة المراجع:

- **النصوص التنظيمية:**

-المرسوم 82-145 المتضمن الصفقات العمومية التي يبرمها المتعامل العمومي الجريدة الرسمية عدد 15 المؤرخة في 13 افريل 1982؛

-المرسوم التنفيذي 91-434 المؤرخ في 09 نوفمبر 1991 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 13 نوفمبر 1991؛

-المرسم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 يوليو 2002 المتضمن الصفقات العمومية الجريدة الرسمية عدد 52 المؤرخ في 28 يوليو 2002 المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي 03-301 المؤرخ في سبتمبر 2003 الجريدة الرسمية 55 المؤرخة في 14 سبتمبر 2003؛

-المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام.

- **الكتب:**

1- ابو بكر صديق عمر، الرقابة القضائية على سلطة الإدارة في إبرام العقود الإدارية بطريقة المناقصات، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2013.

2- ريم علي إحسان محمد العذاوي، وسائل إبرام العقود الإدارية و صورها"دراسة مقارنة"، دار الفكر و القانون للنشر، ط1، 2011.

3- حسن عبد الله حسن، عقود مقاولات الأعمال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2015.

4- خليل صالح السامرائي، عقد الأشغال العامة-إبرام-تنفيذ-انتهاء"دراسة مقارنة"، دار الجامعة الجديدة، 2017.

5- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للعقود الإدارية، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، 2009.

6- عبد اللطيف قطيش، الصفقات العمومية تشريعا و فقها و اجتهادا"دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

7- عوابدي عمار، القانون الإداري"النشاط الإداري"، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

8- مال الله جعفر عبد الله الحمادي، ضمانات العقد الإداري، دار الجامعة الجديدة، ط2، 2010.

9- هاني عبد الرحمن إسماعيل، النظام القانوني لعقد التوريد الإداري"دراسة مقارنة"، دار الجامعة الجديدة، 2012.

❖ زيات نوال، الإشهار في الصفقات العمومية في القانون الجزائري، جامعة الجزائر ، 2012-2013.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع، جوان 2017

OEBUniv.Publish

تقييم أداء القطاع السياحي و تأثيراته على الاقتصاد الجزائري: خلال الفترة 2008-2014

Evaluation of the performance of the tourism sector and its impact on the Algerian economy during 2008-2014

د.السبتي وسيلة، أ. صحراوي محمد تاج الدين، جامعة بسكرة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(06 /01/ 2017)، تاريخ التقييم:(09 /03/ 2017)، تاريخ القبول:(11/ 04/ 2017)

الملخص

يعتبر موضوع السياحة من أهم المواضيع التي شغلت و لا تزال تشغل المجتمع بمستوياته المختلفة (الإقتصادي، الإداري،الإجتماعي..) ، وعلى مستوى جميع القطاعات. ويعتبر القطاع السياحي قطاع أساسيا في بعض الدول و بديلا أو ناشئا في دول أخرى، فآثار السياحة في الدول المتقدمة جد قوية و هذا ما تثبته الأرقام الإحصائية و معطيات السياحة الدولية . و من هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع السياحة وفق المعايير و الإستراتيجيات المهنية و تطبيقها و جعله كأحد البدائل لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية : السياحة ، السائح ، قطاع السياحة ، الإيرادات السياحية، الناتج المحلي الإجمالي، التشغيل.

Abstract

Tourism is one of the most important subjects that have taken place and continue to occupy society at these different levels (economic, administrative, social, etc.), and at the level of all sectors. The tourism sector is a key sector in some countries and an alternative in other countries, tourism has a very significant impact in the developed countries, which is highlighted by the figures and statistical data of international tourism. From this point of view, Algeria has been keen to organize the tourism sector in accordance with professional standards and strategies and their application and make it an alternative to the hydrocarbon sector.

Keywords: tourism, tourism industry, tourism income, gross domestic product (GDP), exploitation.

مقدمة

تقوم الحياة على أساس التفاعل المستمر بين عنصرين أساسين هما : الإنسان و الطبيعة ،فأخذ الإنسان يؤثر و يتأثر بما حوله من تلك الموارد الطبيعية و البيئات المختلفة.

بدأت السياحة كنشاط إنساني ضروري للحياة بداية بسيطة و بدائية في مظهرها و أسبابها و أهدافها ،مثل البحث عن المسكن أو الطعام و الشراب أو الصيد أو البحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي ،و في الوقت الحاضر أصبحت صناعة السياحة من أكبر الصناعات في العالم لها أبعادها و أهدافها ،و لا يزال تقدمها و توسعها و تطورها ينمو بصورة سريعة جدا من خلال مساهمتها في جلب العملة الصعبة و توفير فرص عمل و إحلال السلام بين الشعوب...إلخ.

تعاني الجزائر شانها شأن معظم الدول النامية من مشكل ضعف سوق السياحية ،و يرتبط هذا المشكل في الجزائر بجملة من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،و حاليا تسعى الجزائر لنهوض بقطاعها السياحي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مطلع عام 2025،الذي يشكل الإطار الإستراتيجي و العمود الفقري للسياسة السياحية للجزائر.

الإشكالية : كمساهمة في هذا المجال جاء هذا المقال الذي يهدف إلى دراسة و تحليل مفهوم السياحة، و كذا أثر تطور النشاط السياحي في العالم هذا من جهة وواقعه في الجزائر من جهة أخرى.و يمكن صياغة الإشكالية كما يلي : **فيما تكمن مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري ؟**

منهج البحث : حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية و تحليلها فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع و لمعالجة و تحليل هذه الإشكالية تم تقسيم المقال على ثلاث محاور :

المحور الأول : الإطار النظري لسياحة.

المحور الثاني : السياق الدولي وواقع النشاط السياحي في العالم

المحور الثالث : مساهمة قطاع السياحة في الجزائر.

أولا :الإطار النظري للسياحة

1- تعريف السياحة

تلعب السياحة دورا كبيرا في تحقيق الوثبة الإقتصادية،و قصد الكشف عن طبيعة الظاهرة السياحية و تأكيد على أهميتها ،هناك العديد من الباحثين و الهيئات و المنظمات الدولية سارعت إلى تقديم و تعريف لسياحة تماشيا مع التطورات الحاصلة في المجتمعات إلا أن هناك إختلاف بين العديد من التعاريف ،و على سبيل الذكر لا حصر نستعرض لأهم التعاريف على النحو التالي :

-ورد أول تعريف للسياحة سنة 1905 للألماني جوبير فرويلر **(Freuller.G)** :"السياحة هي ظاهرة من ظواهر عصرنا ،تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة و إلى تغيير الهواء ،و إلى مولد الإحساس بجمال

الطبيعة و نمو هذا الإحساس و إلى الشعور بالبهجة و المتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة و أيضا نمو الإتصالات على الأخص بين الشعوب مختلفة"[1].

-تعريف السياحة للنمساوي شوليرد شراتنهومن **(Schullard.H):**"السياحة هي إصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الإقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و إنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة "[2].

-الأكاديمية الدولية للسياحة تعرفها بأنها :"إصطلاح يطلق على رحلات الترفيه و كل ما يتعلق بها من أنشطة و إشباع لحاجات السائح"[3].

- هناك تعريف آخر لسياحة : وهي بمثابة الأنشطة المبذولة من طرف الأشخاص خلال سفرهم و إقامتهم في أماكن خارج بيئتهم المعتادة،لأغراض الترفيه،أو أسباب أخرى غير ذات صلة بممارسة النشاط العمل، لدورة متتالية لا تتجاوز سنة واحدة ، تم صياغة هذا التعريف من طرف المنظمة العالمية لسياحة، ولجنة الأمم المتحدة للإحصاء (2000)[4].

2- تعريف السائح

-و قد إعتمد المجلس الإقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة في قراره الصادر في الإجتماع المنعقد في روما سنة 1963 في شأن تعريف السائح على أنه " هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد خلال فترة تزيد على أربعة و عشرين ساعة و تقل عن عام"[5].

-كذلك هناك تعريف آخر للسائح فهو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الإعتيادي و لأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان داخل البلد الذي يعيش فيه (السائح الوطني) أوفي الخارج (السائح الأجنبي)، و غرض المسافر من السياحة هي زيارة بلد أو مدن لأكثر من 24 ساعة و تقل عن سنة و لأغراض ترفيهية و التمتع و الرحلة و العطلة و الصحة و الدين ...إلخ[6].

3-أنواع السياحة

و أهم هذه الأنواع نجد :

1.3-تقسيم السياحة وفق لمعيار المنطقة الجغرافية إلى :

*السياحة الداخلية : بأنها حركة انتقال السائح من مكان إقامته المعتاد لزيارة مكان آخر أو منطقة أخرى داخل حدود دولته التي يقيم فيها، بحيث يقطع مسافة لا تقل عن 40كلم لأي غرض من الأغراض فيما عدا العمل أو لغرض الكسب[7].

*السياحة الإقليمية :هي السياحة التي ينتقل فيها السياح بين الدول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا

*السياحة الخارجية :و هي إنتقال السياح من بلد لآخر من أجل السياحة و يكون هذا الإنتقال مؤقتا[8].

2.3-تقسيم السياحة وفق الهدف او الغرض إلى :

*السياحة الدينية : السفر أو الإنتقال داخل حدود دولة أو خارجها لهدف زيارة الأماكن المقدسة مثل السفر المسلمين لأداء فريضة الحج أو العمرة في المملكة العربية السعودية[9].

*السياحة العلاجية : هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا من الأمراض بالعلاج بإستخدام المراكز و المستشفيات الحديثة[10].

*السياحة الرياضية : هو إنتقال من مكان لآخر لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الرياضة المختلفة أو الإستمتاع بمشاهدتها[11].

*السياحة الثقافية : يتعلق هذا النوع بتعريف السائح بثقافة البلد والحضارات التي مرت عليهما،من حرف يدوية، تقاليد و عادات ، فن عماري، اللغة....إلخ[12] و هناك أنواع أخرى لهذا التقسيم منها السياحة الشاطئية و الصحراوية و سياحة المعارض و المهرجانات...إلخ.

4- مقومات جذب السياحي :ترتكز السياحة على مجموعة المقومات نذكر بعضها فيما يلي :

-المقومات الطبيعية : تتمثل في كل الظروف المناخية و تمايز الفصول و المناطق الدافئة،الحمامات المعدنية، و النبات الطبيعي[13].

-المقومات البشرية : و تتمثل في الجوانب التاريخية و الدينية ، الآثار، المعالم الشواهد، الأطلال الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة و الثقافات العادات لدى السكان[14].

-المقومات المالية و الخدمية : تتمثل في مدى توافر البنى التحية كالمطارات النقل البري و البحري،و مدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية،البنوك العمران...إلخ،و مدى توفر الخدمات المكملة كالبريد الإطعام مراكز الترفيه و التسلية[15]و التي تسمح بالبقاء السائح في منطقة الإجازة في ظروف مريحة[16].

-المقومات السياسة : أي إستقرار الوضع السياسي و الحالة الأمنية داخل الدولة، كذلك ممثلة في مختلف التشريعات و التنظيمات و التيسيرات السياحيةvisa [17].

5-أساسيات حول السياحة

1.5 .الطلب الساحي: تعاريفه تتباين طبقا لوجهة نظر صاحب التعريف "فالإقتصاديون مثلا يعتبرون الطلب بمثابة بيان بكمية أي منتج (سلعة،خدمة،فكرة) يكون الناس راغبين و قادرين على شرائه أو الإنتفاع منه،مقابل سعر معين(من بين مجموعة محتملة من الأسعار) ،خلال فترة زمنيةمحددة.و بالضد فإن علماء النفس يتناولون الطلب من وجهة نظر الدافعية و السلوك،أما الجغرافيون فإنهم يعرفون الطلب السياحي على أنه يمثل إجمالي عدد الأشخاص الذين يسافرون او يرغبون بالسفر، و الذين يستخدمون التسهيلات و الخدمات المقدمة للسياح في اماكن بعيدة عن أماكن عملهم و إقامتهم"[18].

2.5.العرض السياحي : يعرف على انه (رغبة المنتج بعرض السلع و الخدمات للبيع في الأسواق مقابل ثمن معين و في وقت معين)[19].و يعرف أيضا على أنه(كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن القصد

السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين و كل الخدمات و البضائع التي قد يحتمل أن تغري الناس لزيارة بلد معين)[20].

3.5.الحوكمة السياحية : تعرفها المنظمة العالمية للسياحة بأنها: " ممارسة قابلة للقياس من طرف الحكومة، تهدف إلى تحقيق الإدارة الفعالة للقطاع السياحي على جميع المستويات"، و من ثم تحقيق المصلحة المشتركة لشبكة الأطراف المؤثرة على القطاع. و الحوكمة السياحية أيضا عبارة عن : " القواعد و الميكانزمات التي تسمح بتطوير السياسات السياحية عن طريق التنسيق بين الأفراد و المنظمات"[21].

ثانيا : السياق الدولي وواقع النشاط السياحي في العالم

1: عوامل التي ساعدت على تطور السياحة الدولية

عرفت السياحة الدولية حركة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات التي عرفتها العالم و من اهمها [22]:

- صناعة الطيران و التي قلصت المسافة بين البلدان ;
- زيادة أوقات الفراغ المدفوعة الأجر، مما جعل الأفراد يستغلون أوقات فراغهم في السياحة ;
- زيادة الدخل الفردي خاصة في البلدان المتقدمة صناعيا،مما زاد الطلب على السياحة في هذه الدول خاصة;
- زيادة مستوى الوعي لدى الأفراد و إرتفاع المستوى التعليمي;
- تقدم وسائل الإعلام و الإتصال،و إدراك حكومات الدول المختلفة لأهمية الإقتصادية لسياحة;

2.تطور التدفقات السياحية البشرية الدولية

الجدول التالي يوضح :

الجدول رقم(01) : التوزيع الجغرافي للسياحة الدولية حسب القارات خلال الفترة(2009-2015)

السنة / القارة	إجمالي السائحين :مليون سائح"							نسبة التغير 2014 - 2015	حصة السوق (%) في 2015
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
إجمالي العالم	880	949	982	1036	1088	1135	1185	4.4	100
إفريقيا	45.9	49.5	50	53	56	56	53	-5.35	5
الأمريكتان	140	150.1	156	163	169	182	191	4.94	16

آسيا و المحيط الهادئ	180.9	205.4	217	234	248	263	278	5.7	23
أوروبا	460	488.9	504	534	563	584	609	4.28	51
الشرق الأوسط	52.9	54.7	55	52	52	50	54	8	5

المصدر :من إعداد الباحثين.

يتضح من جدول رقم (01) أن التدفقات السياحية في جانب البشري،شهدت تطورات سريعة حيث نمت السياحة الدولية خلال الفترة 2009-2015 من 880 مليون سائح إلى 1185 مليون سائح ووصل معدل النمو لأكثر من 25.73% خلال هذه الفترة و توزع النمو بين قارات العالم بنسب متفاوتة حيث نجد في المرتبة الاولى و الحصة الاسد لقارة أوربا و ثانيا قارة آسيا و المحيط الهادئ أما المرتبة الثالثة من نصيب قارة الامريكتان أما المرتبة الاخيرة فكانت لكلا من القارة إفريقيا و قارة الشرق الأوسط .

شكل رقم(01) :تطور عدد السياح الدوليين لآفاق 2020و2030



Source : World Tourism Organization ,Tourism Towards 2030,2013,p12.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، و حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة إستمرار إرتفاع عدد السياح الدوليين إلى غاية سنة 2020و 2030 بمعدلات متزايدة،ليصل عدد السياح سنة 2020 إلى أزيد من 1.4 مليار سائح ،أما في سنة 2030 إلى ازيد من 1.8 مليار سائح،و حسب هذه التقديرات فإن قطاع السياحي على المستوى الدولي ستعرف إنتعاشا كبيرا خلال السنوات القادمة ، طبعا هذا في الظروف الدولية العادية و

إن لم تعرف الأوضاع الدولية أزمات مختلفة خلال هذه الفترة،سواء كانت هذه الازمات إقتصادية أو أمنية،أو إنتشار بعض الأوبئة التي تهدد السياحة الدولية من سنة لأخرى كل هذا يتعكس بالسلب على تطور توافد السواح.

3.تطور التدفقات السياحية النقدية"الإيرادات السياحية"

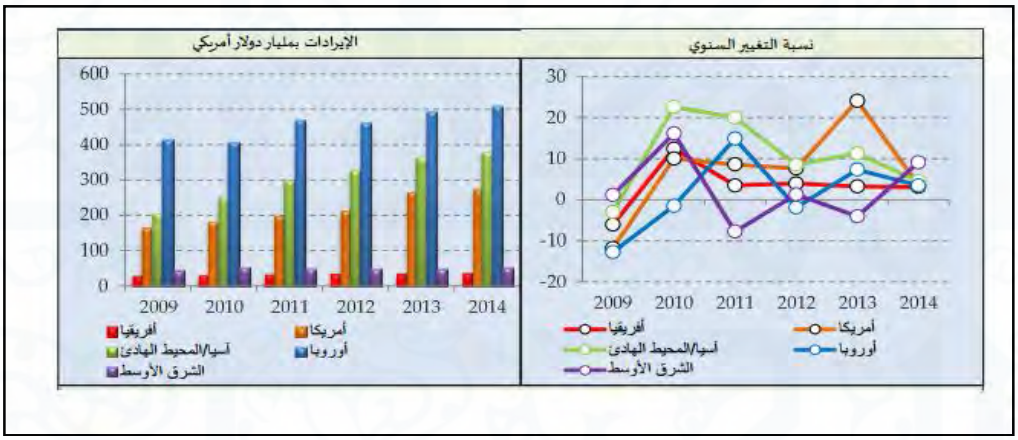
الجدول التالي يوضح :

الجدول رقم(02) : تطور إيرادات السياحة الدولية حسب القارات خلال الفترة(2009-2014)

السنة / القارة	إجمالي الإيرادات :"مليار دولار أمريكي"						حصة السوق (%) في 2014
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
إجمالي العالم	852.2	919	1030	1076	1197	1245	100
إفريقيا	28.1	31.6	33	34	35.1	36	3
الأمريكتان	165.6	182.2	199	215	264.4	274	20
آسيا و المحيط الهادئ	202.8	248.7	289	323	360.7	377	30
أوروبا	412.4	406.2	463	457	491.7	509	43
الشرق الأوسط	43.3	50.3	46	47	45.1	49	4

المصدر :من إعداد الباحثين.

شكل رقم (02) :إيرادات السياحة الدولية حسب كل منطقة خلال الفترة (2009-2014)



المصدر :السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-الآفاق و التحديات- ،**مركز الأبحاث الإحصائية و الإقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية** ،2015 ،ص 07.

يتضح من الجول رقم (02) و الشكل رقم (02) ، أن بمجرد ما بدأت البلدان بتسجيل المعدلات الطبيعية في نموها الإقتصادي العالمي بعد الازمة المالية العالمية ،دخل عدد السياح الوافدين في منحنى أكثر إستقرار بل و أكثر إيجابية بين عامي 2010و2014،و كنتيجة طبيعية أظهرت عائدات السياحة في جميع أنحاء العالم زيادة و إرتفاع ملحوظ،و على مدار هذه الفترة نلاحظ أن أكبر إيرادات حصدتها قارة أوروبا ثم تليها قارة آسيا و المحيط الهادئ و المرتبة الثاثة قارة الأمريكتان أما المرتبة الرابعة من نصيب قارة الشرق الأوسط و أخيرا قارة إفريقيا.

4 .توزيع الدول الأولى من حيث عدد السياح و الإيرادات السياحية الأكثر في العالم

الجدول التالي يوضح

الجدول رقم (03) : ترتيب الإتجاهات السياحية الإحدى عشر عالميا من حيث تدفقات و الإيرادات السياحية خلال الفترة (2008-2014)

إجمالي السائحين "مليون سائح"				إجمالي الإيرادات "مليار دولار"			
الرقم	السنة / الدولة	2008	2014	الرقم	السنة / الدولة	2008	2014
01	فرنسا	79.21	83.7	01	الولايات المتحدة الامريكية	164.74	220.75
02	الولايات المتحدة الامريكية	58.07	75.01	02	فرنسا	68	66.80
03	إسبانيا	57.19	64.99	03	إسبانيا	64.42	65.1
04	الصين	53.04	55.62	04	ألمانيا	53.4	55.92
05	إيطاليا	42.73	48.57	05	بريطانيا	46.32	62.83
06	تركيا	29.79	39.81	06	إيطاليا	46.19	45.54
07	بريطانيا	30.14	32.61	07	الصين	40.84	56.91
08	ألمانيا	24.88	33	08	تركيا	26.44	37.37
09	روسيا	23.67	32.42	09	ماليزيا	18.55	22.6
10	المكسيك	22.93	29.34	10	روسيا	15.82	19.45
11	ماليزيا	22.05	27.43	11	المكسيك	14.72	16.6

المصدر :من إعداد الباحثين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) ان التدفقات البشرية قد إرتفعت بالنسبة لجميع الدول الإحدى عشر في ترتيب لأحسن الوجهات لسنتي 2008و2014، و هذا راجع إلى توفر العديد من مقومات و عوامل جذب السياحي لكل دولة من الدول الإحدى عشر،كذلك إلى مختلف الإستراتيجيات المتبناة لكون السياحة و خاصة لدول المتقدمة و على رأسها الدول الاوربية التي تعتبر من الدول الأولى المستقبلة و المصدرة للسياحة،و تتوقع المنظمة العالمية للسياحة و كما أسلفنا الذكر أن يرتفع عدد السياح الوافدين في العالم سنة 2020 إلى 1.4 مليار سائح،و سنة 2030 إلى 1.8 مليار سائح.أما في جانب الإيرادات نلاحظ وجود عكس التدفقات البشرية التي بقيت كما هي في ترتيب الدول الإحدى عشر،فنلاحظ على العموم إرتفاع في قيمة الإيرادات المالية و حصة كل دولة في الحركة السياحية الدولية، حيث أن ترتيب ثلاث الدول الأول بقي كما هو و نقصد و.م.أ ثم فرنسا ثم إسبانيا ،أما باقي الدول فنلاحظ وجود حركة في الترتيب فهناك دول إرتقت في الترتيب و عكس صحيح.

ثالث :مساهمة قطاع السياحة في الجزائر

1.تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2025)

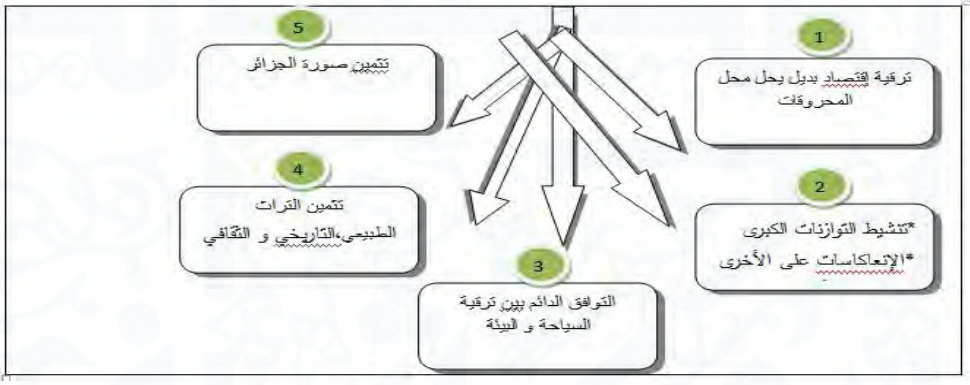
يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر،و يعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين و جميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2025،و هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية،الثقافية،و التاريخية للبلاد،ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر،و لتحقيق القفزة المطلوبة و جعل السياحة أولوية وطنية لدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة،لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني للتهيئة الإقليم في آفاق 2030(SNAT)[23] ،و قد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و السياحة **(MATET)** بالتعاون مع اللجنة الفرنسية **(ODIT_France)** ،التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط و المحاور المرجعية لهذا المخطط،ويتضمن المخططالتوجيهي للتهيئة لسياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق (على المدى القصير2009،المدى المتوسط 2015،و المدى الطويل 2025)[24]، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة،وذلك من أجل الرقي الإجتماعي و الإقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة[25].

2.أهداف مخطط التوجيهي لتهيئة السياحية (SDAT2025)

:و يمكن تليخصها في الشكل التالي :

شكل رقم (03):الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي لتهيئة السياحية (SDAT2025)



المصدر :وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)،**الكتاب رقم(01) :تشخيص و فحص السياحة الجزائرية**،جانفي 2008،ص24.

3.سيورة إعداد مخطط التهيئة السياحية (SDAT2025)

يعتمد إعداد المخطط SDAT 2025 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية،الجهوية و الوطنية،و قد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى و إتجاهاتها على الصعيدين الوطني و الدولي ،و يمكن عرض مراحل إعداد SDAT2025[26]:

- المرحلة الأولى :ميزانية تشخيص إتجاهات عالمية إشكاليات و رهانات.
- المرحلة الثانية :تحديد التوجهات الإستراتيجية.
- المرحلة الثالثة :تحديد الخطوط التوجيهية SDAT 2025(الحركيات أو الديناميكيات الخمس) ،و المتمثلة في :
  - مخطط وجهة الجزائر.
  - مخطط الأقطاب السياحية للإمتياز.
  - مخطط النوعية السياحية.
  - مخطط الشراكة العمومية-الخاصة.
  - مخطط تمويل السياحة./
- المرحلة الرابعة :برامج العمل ذات الأولوية (الإنطلاقة 2015/2008).
- المرحلة الخامسة :تحديد إستراتيجية تنفيذ المتابعة و القيادة.

4.معطيات صناعة السياحة في الجزائر

تعتبر السياحة عملاق القرن الواحد و العشرين فقد إحتلت مكانا متميزا بالنسبة لمعظم دول العالم سواء كانت دول صناعية كبرى أو دول نامية و ذلك لأهميتها في العديد من المجالات .و لو أن في الجزائر دور هذه الأخيرة و آثارها مازال لم يرقى إلى تطلعات و آمال الحكومة حيث سجلت الجزائر 1.77مليون سائح سنة 2008 و هو رقم ضعيف إذا ما قورن بالمقومات و الإمكانيات المسخرة له، ثم عرفت إرتفاعا لتصل 2.30 مليون سائح سنة 2014اي بزيادة تقدر 23.04%[27]. هذه نسبة معتبرة و هذا ما تعكسه الأرقام و إحصائيات المبينة في الجداول التالية :

1.4-الإيرادات السياحية في الجزائر

بما أن حجم التدفقات الوافدين من السواح إلى الجزائر خلال الفترة (2014/2008) لم تعرف تطورا كبيرا مما انعكس بالسلب على حجم التدفقات المالية على قطاع السياحة و الجدول التالي يوضح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال هذه الفترة :

الجدول رقم (04) : تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2014/2008)

السنة	الإيرادات السياحية"مليون دولار"	معدل التغير"%"
2008	325	-
2009	266	-18.55
2010	219	-17.66
2011	208	-5.02
2012	196	-5.76
2013	230	17.34
2014	258	12.17

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة(2008-2014)،أن أعلى قيمة أي "الذروة" وصلت إليها الإيرادات السياحية هي 325 مليون دولار سنة 2008،كذلك عرفت هذه الفترة تقلبات حادة حيث تراجعت من بحوالي59 مليون دولار بين سنتي 2008و2009 أي بنسبة حوالي 18.15- %،و في سنة 2010 بلغت الإيرادات السياحية 219 مليون دولار،و في سنة 2011 بلغت 208 مليون دولار،أما في سنة 2012 بلغت 196 مليون دولار أي 5.76-% مقارنة بسنة 2011، و يعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب و عدم الإهتمام به من طرف الوزارة الوصية برغم من صياغتها لمخطط التوجيهي التهيئة السياحية 2025،و إعتباره قطاعا غير حيوي او ثانوي من حيث الإيرادات و ذلك بحكم

وجود قطاع المحروقات و يمكن إعتبارة هذا الاخير الشجرة التي تغطي الغابة حيث حقق مداخيل خيالية في تلك الفترة جراء إرتفاع الرهيب في أسعار البترول في الاسواق العالمية،أما في سنة 2013 نلاحظ تحسن ملحوظ على مستوى الإيرادات السياحية في الجزائر لتبلغ قيمتها 230 مليون دولار،لترتفع تدريجيا لتصل إلى 258 مليون دولار سنة 2014 و يعود هذا التحول إلى تجسيد بعض من مشاريع و السياسات على أرض الواقع التي جاء بها المخطط التوجيهي للسياحة 2025.التي بدأت في إعطاء اكلها وتحسن طفيف في الوجهة السياحية الجزائرية من خلال تغيير صورتها و من اهمها :

2.4- مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (05) : تطور مساهمة الإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014/2008)

السنة	مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي %
2008	%1.5
2009	%1.6
2010	%1.5
2011	%1.4
2012	%1.4
2013	%1.5
2014	%1.5

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي،و بشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.و تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط المساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%[28].

و من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ان مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة خلال الفترة (2008-2014) ، حيث لم تتجاوز نسبته في المتوسط 1.5% حيث أعلى نسبة سجلت 2009 ب1.6% و أدنى قيمة1.4%سجلت سنتي 2011و2012،و إذا عدنا إلى مجريات سير تفسير إحصائيات الجدول رقم (05) يعود السبب إلى إنخفاض حجم الإيرادات السياحية للبلاد و إعتماد على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كلي،و هذا لم يمنع من تسجيل تحسن في الأداء القطاع السياحي.

3.4- مساهمة السياحة في التشغيل

الجدول رقم (06) : تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2014/2008)

السنة	عدد العاملين في القطاع السياحي
2008	182000
2009	198000
2010	213000
2011	220000
2012	224028
2013	256775
2014	261289

المصدر :من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

يظهر في الجدول اعلاه بأن العمالة في قطاع السياحي في الجزائر تزايد أعداده تدريجيا خلال الفترة (2008-2014)حيث بلغ عدد العمال 182000 سنة 2008 ليصل إلى 261289 سنة 2014،و بطريقة حسابية نلاحظ تزايد عدد العمال في القطاع السياحي خلال هذه الفترة ب 79289عامل أي بنسبة 30.34%،و هذا الأخير يعتبر رقم ضئيل و ضعيف جدا إذا ما قورن بالمقومات السياحية في الجزائر،و الإمكانيات الضخمة المخصصة لتطوير هذا القطاع و إعتباره احسن بديل لقطاع الريعي،وهو ما تضفوا إليه الحكومة و القائمين على القطاع ،من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عن طريق إنشاء العديد من المدارس و المعاهد لتكوين و تأهيل الموارد البشرية لما لها دور في تسيير الفنادق و المركبات السياحية و تحسن جودة الخدمات ...إلخ ، ودمجهم في سوق العمل السياحي بطريقة مباشرة او غير مباشرة و إعطاء القطاع السياحي في الجزائر صبغة جديدة.

خاتمة

-يشكل قطاع السياحة قطاع جوهري في العديد من الاقتصاديات الدول،حيث أن النشاط السياحي في يومنا هذا يعتبر من أهم الصناعات، فبنسبة لبعض من دول العالم مصدر الأول الذي تعتمد عليه لتحقيق إيراداتها،و هو ما ظهر جليا في تنافسية الدول على العمل على إستقطاب أكبر عدد من السواح.

-القارة الأوروبية تهيمن بالطول و العرض على نشاط السياحة الدولية،من حيث تدفق عدد السياح والإيرادات المالية المتحصل عليها،حيث أن في ترتيب الدول الأولى نلاحظ أن أغلب المراتب عادة لدول الاوربية ، و إن دل هذا إنما يدل على مختلف الإستراتيجيات المنتهجة و كذا الحرص على الاهتمام بالقطاع السياحي من طرف هذه البلدان لأهميتها من جميع الجوانب.

- بالرغم من أن قطاع السياحة له دور كبير في دفع عجلة التنمية الإقتصادية،تجدر الإشارة أنه أصبح يعتبر ليس بديل لقطاع المحروقات بل خيار ضروري،بالإضافة إلى انه يحقق الامن و الإستقرار السياسي،إذ يعتبر قطاع حديث و جد خصب بالرغم من توفر الجزائر على العديد من المقومات السياحية.وأظهرت الحكومة ممثلة في الوزارة الوصية نيتها و عزمها بالنهوض و الإهتمام بقطاعها السياحي،كل هذا تجسد في صياغة المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية(SDAT2025)،هذا الأخير يحمل في جعبته إستراتيجية تجعل من الجزائر صورة سياحية بإمتياز و يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة.

-بدأ القطاع السياحة في الجزائر في النمو بصورة بطيئة و البروز تدريجيا خلال العشرية الأخيرة،بفضل (SDAT2025)،هذا النمو ينتظر أن يستمر و يعطي ثماره في ضوء عمل الحكومة على محاربة البطالة،ورفع الإختياطي الصرف،و تحسين الناتج المحلي الإجمالي.

الهوامش

[1].دليلة طالب،عبد الكريم وهراني،**السياحة أحد محركات التنمية المستدامة : نحو تنمية سياحية مستدامة** ،الملتقى الدولي الثاني حول : الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،يومي 22-23 نوفمبر،2011،ص571.

[2].ماهر عبد العزيز توفيق،**صناعة السياحة**،دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن،2013،ص23.

[3].خليف مصطفى غرايبة،**السياحة أحد الصحراوية في الوطن العربي :الواقع و المأمول**،دار قنديل للنشر،الاردن،2012،ص29.

[4]ERICK LEROUX**, Management du tourisme et des loisirs,**Magnard ruibert,paris 2014, p235.

[5].نائل موسى محمود سرحان،**مبادئ السياحة**،دار غيداء للنشر و التوزيع،الأردن،2011،ص11.

[6].أحمد محمودمقابلة،**صناعة السياحة**،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع،الأردن،2007،ص25.

[7].منال شوقي عبد المعطي أحمد،**دراسة في مدخل علم السياحة**،دار الوفاء لدنيا الطباعة و نشر،مصر،2010،ص57.

[8]. عوينان عبد القادر،باشي أحمد،**واقع السياحة الجزائرية و آفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**،مجلة الإقتصاد الجديد،العدد :07،سبتمبر 2012،ص226.

[9].أكرم عاطف رواشدة،**السياحة البيئية -الأسس و المرتكزات -**،دار الراية للنشر و التوزيع،الأردن،2009،ص26.

[10].لمياء السيد حفني،فتحي الشرقاوي،**الإتجاهات الحديثة في السياحة**،دار المعرفة الجامعية،مصر،2008،ص 184.

[11].منال شوقي عبد المعطي أحمد،**مرجع سبق ذكره**،ص67.

[12]. نائل موسى محمود سرحان، **مرجع سبق ذكره**،ص32.

[13].حبه نجوى،حبه وديعة،**مجتمع الصحراء كمقوم أساسي للسياحة الصحراوية في الجزائر**،الملتقى الدولي الثاني حول :السياحة الصحراوية و دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي11-12مارس 2012،ص07.

[14].هواري معراج،محمد سليمان جردات،**السياحة و اثرها في التنمية الاقتصادية العالمية"حالة الاقتصاد الجزائري"**،مجلة الباحث،العدد :01،2004،ص22.

[15].هاني نوال،**تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**،مجلة الباحث،العدد :13،2013،ص74.

[16].أحمد فوزي ملوخية،**التنمية السياحية**،مكتبة بستان المعرفة،مصر ،2005،ص172.

[17]. موفق عدنان الحميري،نبيل زعل الحوامده،**الجغرافيا السياحية في القرن الحادي و العشرين**،دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن،2006،ص32.

[18].حميد عبدالنبي الطائي،بشير عباس العلاق،**سلوكيات السائح و الطلب السياحي**،دار زهران للنشر و التوزيع،الاردن،2013،ص ص :59،60.

[19].مثنى طه الحوري،إسماعيل محمد علي الدباغ،**إقتصاديات السفر و السياحة**،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2013،ص54.

[20].علي موفق،**أهمية الإستثمارات السياحية و دورها في التمنية الإقتصادية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،(غير منشورة) ،فرع التخطيط،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر-3- ،2012/2011،ص78.

[21].غضبان حسام الدين،صحراوي محمد تاج الدين،**الحوكمة السياحية :المفاهيم و المبادئ-مع الإشارة إلى بعض التجارب-**،الملتقى الدولي الثاني حول :تسويق السياحة في الجزائر بين الإمكانيات و التحديات،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باجي مختار عنابة،يومي18-19نوفمبر 2016،ص04.

[22].عوينان عبد القادر،**السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025)في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT2025**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،(غير منشورة)،تخصص نقود و مالية،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر-3- ،2013/2012،ص67.

[23].بوفاس الشريف،بن خديجة منصف،**ترقيةتسويق المنتوج السياحي في الجزائر :الواقع و التحديات**،الملتقى الاول حول :المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة 8ماي 1945قالمة،يومي22-23 أفريل 2014،ص ص :08،09.

[24]. مريم آيت بارة، **صناعة السياحة في الجزائر :المؤهلات،الواقع و آفاق النهوض في مطلع 2030** ،الملتقى الدولي الثاني حول :تسويق السياحة في الجزائر بين الإمكانيات و التحديات،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة،يومي18-19نوفمبر 2016،ص ص 12،13.

[25].بوفاس الشريف،بن خديجة منصف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :08،09.

[26].مريم آيت بارة ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص :13،14.

[27]. إحصائيات _السياحة_العالمية./http//www.ar.wikipedia.org/wiki،شوهد يوم 2016/09/20،الساعة 19: 00

[28]. صليحة عشي،**الأداء والأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،(غير منشورة)،تخصص اقتصاد تنمية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011/2010،ص 136.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEB Univ.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ودور تحفيزاتها الجبائية في مشاركة المرأة في التنمية المحلية - دراسة تطبيقية –

The National Agency for Investment Development ANDI and the role of the tax stimulation in women participation in local development -practical study-

فروخي وافية،جامعة البليدة 02، الجزائر.

تاريخ التسليم:(01 /2017/03)، تاريخ التقييم:(27 /2017/04)، تاريخ القبول:(13/ 2017/05)

ملخص :

تعتبر قضية التنمية العامة والمحلية ،خاصة، من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، فالتنمية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال تضافر جهود كل فئات المجتمع ومن أهمها بروز دور المرأة في تحقيق التنمية والتي أصبحت محور اهتمام السلطات حيث تبع هذا الاهتمام انجازات كثيرة بهدف إيجاد الطرق والوسائل المثلى لإقحام المرأة في مجال التنمية وتفعيل دورها من خلال خلق المشاريع، ومن أهمها إقامة الحكومات للعديد من الهيئات والوكالات والشبكات لدعم ومرافقة المرأة،حيث تعتبر الجزائر من الدول التي سارت في هذه الخطى حيث وضعت العديد من البرامج أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI التي تقدم عدة مزايا أهمها التحفيزات الجبائية والتي تعتبر من العوامل التي ساهمت في دخول المرأة إلى عالم الأعمال واهتمامها بتحقيق التنمية .

الكلمات المفتاحية: مشاركة المرأة في التنمية المحلية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، التحفيزات الجبائية.

Abstract:

The issue of the general development and specially local، one of the most important issues that preoccupy the scientists and the economy، politics and administration، development of operations in which the coordination and unification of efforts of individuals and governmental bodies to improve the economic، social and cultural circumstances through joining together the efforts of all segments of society and the most important of which is the emergence of the role of women in development، which has become the focus of attention of the authorities where this was followed by the attention of many achievements with a view to finding ways and means to involve women in the area of development and activating its role through the creation of projects، the most important of which are the governments of many of the bodies، agencies and networks to support the escort of women، where considers Algeria states that marched in this pace as developed a number of programs، the most important of which is the national agency for the development of investment ANDI made several advantages، the most important of tax incentives، which is considered the factors that contributed to the entry of women into the world of business and its interest in the achievement of development.

Keywords: women's participation in local development، the national agency for the development of investment ANDI، tax incentives

مقدمة:

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI من البرامج التي وضعتها الدولة لدعم التنمية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لما تلعبه من دور هام وحيوي في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتماسك الاجتماعي إلى درجة أن هناك من يعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد حديث. وعليه كشفت الوكالة عن وجه آخر للمشاركة في التنمية وخلق فرص العمل وهو إقحام المرأة في النشاط الاقتصادي حيث تعرف هذه المشاركة حركية ونشاط تشجعه الإجراءات والقرارات المتخذة، حيث أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها وهذا من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات لها، أهمها الإعفاءات الجبائية باعتبار الضريبة من المواضيع التي ترهق كيان المستثمر ولهذا تعتبر التحفيزات الجبائية سياسة تنتهجها الوكالة لزيادة الإقبال على طلب الدعم وكذا خلق المشاريع خاصة من طرف العنصر النسوي التي تعود بالنفع لأصحابها وللاقتصاد ككل.

ومن خلال هذا تطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI للمشاريع في مشاركة المرأة في تحقيق التنمية المحلية؟ وفيما تتمثل هذه التحفيزات؟

أهداف البحث:

من خلال هذا الموضوع نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ التعرف على احد آليات تعزيز مشاركة المرأة في التنمية المحلية وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI .
- ✓ التطرق للتنمية المحلية.
- ✓ التعرف على الإعفاءات الجبائية التي تستفيد منها مشاريع المرأة التي تعرف الدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع مشاركة المرأة في التنمية المحلية لاسيما في ظل البرامج التدعيمية الوطنية والدولية للنهوض بالتنمية المحلية وزرع روحها في المجتمع والمرأة ،خاصة، لأنها تلمس عدة مشاكل أهمها البطالة. فتتمثل مشاركة المرأة في التنمية من خلال عرضها لأفكار جديدة تتماشى وقدراتها وكذا متطلبات السوق المحلي والدولي حيث تعمل الوكالات الوطنية أهمها وكالة ANDI على دعمها وتحفيزها من خلال الإعفاءات الجبائية التي تتمكن من خلالها بالنهوض بمشروعها دون تكبد عناء الضريبة .

المبحث الأول : المرأة ومشاركتها في التنمية المحلية

عرفت التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص اهتماما كبيرا من طرف الدولة، حيث أصبحت تمثل العمود الفقري لتطور المجتمع المحلي وهذا من خلال مشاركة كل فئات المجتمع بما في ذلك العنصر النسوي

في تحقيق التنمية المحلية وهذا للقضاء على مجموعة من المشاكل أهمها البطالة، التخلف الاقتصادي والاجتماعي . وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

1. **تعريف التنمية:**

تعرف التنمية على أنها عملية تفاعلية جماعية وتكاملية لها أهداف إنمائية، تسعى إلى تحقيق الرقي والنهوض بالمجتمعات في كل المجالات وعلى كل المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية وهذا يتطلب تضافر كل الجهود الشعبية الحكومية والتنظيمية وذلك من خلال الاعتماد على كل الموارد المتاحة، بكفاءة وعقلانية. (زرقاوي، 2015، ص:13) حيث نجد التنمية بمستويين هما:

- التنمية الوطنية (الشاملة) : يقصد بها اتخاذ الدولة بالكامل اتجاه لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدماتية مع مراعاة التنسيق والتوازن فيها.
- التنمية المحلية: ويقصد بها تنمية المجتمع المحلي، ونتطرق لها بالتفصيل كما يلي:

2. **تعريف التنمية المحلية:**

ظهر مفهوم التنمية المحلية في ستينيات القرن العشرين، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية القطرية.حيث تعرف التنمية المحلية على أنها: عبارة عن تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية (احمد، 1986، ص:16) .

كما يرى البعض أن التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتقاء بمستوي الجماعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة" (عبد المطلب، 1999، ص: 34) .

3. **أهداف التنمية المحلية:**

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، و يتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية و تعدد الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الإدارية و البيئية و غيرها. و تتمثل أهم أهداف التنمية المحلية في:

- ✓ إشباع الحاجات الأساسية للأفراد فإشباع الحاجات واجب الدولة اتجاه الأفراد والمجتمع ككل.
- ✓ بناء أساس مادي للتقدم حيث تكون التنمية المحلية ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

- ✓ زيادة الدخل المحلي، حيث تسعى الدول النامية إلى تحقيق توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي (بلخير، 2004، ص: 40).
- ✓ الرفع من مستوى المعيشة وهو مطلب كل تنمية حيث تعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية.
- ✓ إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار، إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة. والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية و القدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل و يتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.(بلخير، 2014،ص: 48)
- ✓ وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلى والنهوض به.
- ✓ الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلى.
- ✓ رفع وعى المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.
- ✓ إدخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية على البيئة المحلية : مثل الشوارع، السكنات والمياه الصالحة للشرب والمجارى وغيرها .

4. مشاركة المرأة في التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية كتوجه تتطلب تضافر جهود كل فئات المجتمع بما في ذلك العنصر النسوي أو المرأة بمفهومها العام. حيث تختلف مشاركتها في التنمية المحلية من مجال إلى آخر، وهذا متوقف على البيئة التي تعيش فيها الأمر الذي يحكم مستوى فعاليتها ومشاركتها، وعليه تظهر مشاركة المرأة في التنمية المحلية وفي المجالات المختلفة من خلال ما يلي:

1.4 سياسيا:

* تكمن مشاركة المرأة سياسيا في تحقيق التنمية المحلية من خلال مشاركتها الكاملة في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد وذلك بالمشاركة في الانتخابات وحصولها على العضوية في البلديات و المجالس الشعبية وهذا ما يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تعود بالإيجاب على نشاطها وحركيتها بشكل خاص وبالنفع على المجتمع المحلي بشكل عام.

* تشكيل أحزاب سياسية تهدف إلى حماية الحقوق العامة للمواطنين وتطوير مستوى نموهم الاقتصادي والاجتماعي .

* طرح برامج سياسية مخالفة لتلك المطروحة من طرف الرجل والخاصة باهتمامات النساء بشكل خاص والمجتمع المحلي بشكل عام .

* المشاركة في سن قوانين جديدة، وإجراء تعديلات على القديم منها ،خاصة التي تعنى بحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص وكذا حماية حقوق الطفل باعتبار المرأة الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية.

* العضوية المكثفة في المجتمعات المدنية كالمنظمات والجمعيات ذات الاتجاه السياسي التي تحمي حقوق الإنسان وممتلكاته وذلك بزرع الوعي السياسي فيه وإظهارها للصورة الجيدة للجهاز السياسي الذي يحكمه الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاستقرار السياسي في البلاد والمجتمع من خلال الطمأنينة والثقة (العرادي،2012، ص: 10) .

2.4 اقتصاديا:

* الانخراط في أعمال جديدة لم تكن تشارك فيها من قبل بل كانت حكرا على الرجل كالشرطة، قيادة سيارات الأجرة، تدريس السياقة، هذا ما يؤدي إلى تنمية ولو شريحة معينة من المجتمع المحلي الأمر الذي يفتح أفاق أمام العنصر النسوي للولوج إلى عالم الشغل وتحقيق المنفعة العامة.

* تعزيز دورها الاقتصادي كسيدة أعمال في كل المجالات من خلال خلق المشاريع كالصناعة، الفنادق، المطاعم، الصناعات الحرفية والخدماتية الأمر الذي يقضي على مجموعة من المشاكل أهما امتصاص البطالة والبطالة النسوية، ،خاصة وان المرأة تمثل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية ومن اللازم أن تساهم في العملية التنموية وعليه على المرأة أن تبرز دورها ،خاصة في القطاع الخاص من خلال تملكها وإدارتها لمشاريع تجارية وانتاجية تعود بالنفع وتقضي على العديد من المشاكل المحلية.

* الدخول في قطاع الأعمال رغم صعوبته كممارسة المقاولاتية وعمليات الاستراد والتصدير هذا ما يؤدي إلى ظهور مرافق كانت مهمشة، خاصة التي لها علاقة بالعنصر النسوي فدخولها إلى عالم الشغل أدى إلى إحياء أنشطة لا يمكن للرجل ممارستها وبالتالي عملت المرأة على تنمية جانبها بالدرجة الأولى وتغيير الذهنيات اتجاهها من جهة أخرى (العرادي، 2012، ص-ص: 3،4،5) .

3.4 ثقافيا واجتماعيا:

* تنميتها للموارد البشرية منذ الصغر وهذا في إطار أسري من خلال الرعاية والتربية الجيدة التي تقدمها للأبناء وكذا تنمية طاقاتهم بإشراكهم في النشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية.

* تنمية الوعي الفكري لدى مجتمعها ومحيطها وذلك بتوعيتهم دينيا ودنيويا.

* توليها لمناصب اجتماعية كالتعليم ، مرشدة اجتماعية، العمل في مراكز الخدمات الاجتماعية كالمستثفيات ومراكز رعاية الطفولة كلها مواقع يمكن للمرأة أن تبرز مشاركتها باعتبارها مؤثر ايجابي في المجتمع، حيث يمكنها أن تكون قدوة تحتدي بها كل النساء، الأمر الذي يعود لقدرة تأثيرها في صفوف المجتمع.

* مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات الخيرية التي تقضي على بعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي في منطقتها كالفقر والبطالة والعنف ...الخ. (كردي، 2013)

المبحث الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وتحفيزاتها الجبائية

تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات وكذا إنجاح المشاريع، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة وإقحام كل فئات المجتمع في التنمية، وسوف نتطرق إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كما يلي:

1.نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 المتعلق بمنح، تنظيم وعمل الوكالة. حيث تم تعويض وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث شهدت النشأة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار وتطويره، كما تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وخولت لهذه المؤسسة الحكومية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار وإحياء روحه في أوساط المجتمع فهي تتكفل بالمستثمرين الوطنيين والأجانب رجالا كان و أو نساء(الموقع الرسمي لوكالة ANDI).

إلا انه ورغم حلول الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار إلا انه تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث يتكون من ممثلين عن: وزارة الداخلية، البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري، ممثلين عن الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة إيرادات الضرائب، مصلحة إيرادات الخزينة، الكشف الرسمي للإعلان BOAL، حيث يسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين (بريش، 2006، ص: 329).

2.مهام الوكالة

تتمثل أهم الخدمات التي تقدمها الوكالة فيما يلي(قوجيل، بوغابة،2011، ص: 12):

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات و تنميتها ومتابعتها.
- ✓ استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- ✓ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ✓ ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة

3.أهداف الوكالة

تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى ما يلي:

- ✓ تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا .
- ✓ توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني وذلك بهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- ✓ ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجع الاستثمار، وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين.
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار (الأمر 01-03، 2001/08/20، ص:23) .
- ✓ الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار، والتي قدرت بحوالي 48000 مشروع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات (المرسوم التنفيذي 01-282، 2001/09/29) .

4.المشاريع التي تستفيد من دعم ومزايا وكالة ANDI

تسعى الوكالة إلى دعم المشاريع التي تتوافق ونظام عملها، والتي تنصب في:

- ✓ استحداث نشاط جديد(Greenfield).
- ✓ توسيع قدرات الإنتاج بواسطة إدراج استثمارات تكميلية.
- ✓ إعادة تأهيل و/أو إعادة الهيكلة
- ✓ الخوصصة الجزئية أو الكلية.

5.علاقة الوكالة بالشبكات الدولية لتطوير الاستثمار والمقاولة:

ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل الشبكات الدولية لوكالات ترقية الاستثمار كما تتعاون خاصة مع نظرائها الأوروبيين والعرب والأسيويين أهمها:

1. الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم.
2. " أنيما"، شركات أورومتوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلد للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية و إيطالية و إسبانية.
3. " أنيما" شبكة استثمار، جمعية أنشأت عقب شبكات "أنيما" ووسعت لدول أوروبية أخرى.

4. إبرام عدة عقود واتفاقيات ثنائية مع وكالات ترقية الاستثمار تهدف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص ترقية الاستثمار

6.التحفيزات الجبائية لوكالة ANDI

سنتطرق في هذا العنصر للتحفيزات الجبائية التي تمنح للمشاريع التي تدعمها وكالة ANDI والمسيرة من طرف العنصر النسوي وهذا بعد التعرف على مقصوده وخصائصه وما هو الهدف من تقديم التحفيز.

أ. تعريف التحفيز الجبائي و خصائصه:

التحفيز الجبائي هو مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة. (مراد، 1997، ص: 177)

كما يعرف على انه " مجموعة من الامتيازات والإعفاءات التي تمنحها الدولة ضمن سياستها المالية للمؤسسات الاقتصادية من اجل تشجيع قطاعات معينة" .

ويكون التحفيز الجبائي في شكل مساعدات مالية غير مباشرة تمنح للمستثمرين الذين التزموا بمعايير وشروط يحددها قانون الاستثمار حيث تكون في شكل تخفيضات أو إعفاءات كلية أو جزئية، دائمة أو مؤقتة من دفع الضريبة.

ب. أهداف التحفيز الجبائي

إن التحفيزات التي تقدمها الدولة إلى المقاولين والمستثمرين تهدف من خلالها إلى:

- ✓ رفع المستوى الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- ✓ تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار من اجل تحقيق التنمية الشاملة.
- ✓ هو سياسة اغرائية تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وتؤمن للمشروع أو المقاولة التمويل الذاتي عن طريق التخفيف من العبء الضريبي.
- ✓ الاستفادة من الوفرات التي يمكن استعمالها في تطوير النشاط أو انتعاشه أو توسيعه. (ستو، 2013، ص:32-33)

ج. التحفيزات الجبائية لوكالة ANDI

تمنح وكالة ANDI عدة امتيازات للمستثمرين المحليين أو الأجانب للتشجيع على إقامة مشاريع تنموية محلية، حيث تستفيد مشاريعهم الاستثمارية من إعفاءات وتخفيضات جبائية، حيث تختلف هذه التحفيزات الجبائية حسب مدة انجاز المشروع وحسب الأنظمة وكذا بعنوان الاستغلال حيث تحرص الوكالة على تنفيذ قرارات تشجيع المقاولة المتفق عليها مع مختلف إدارات الضرائب. وعليه تستفيد المشاريع التي تدعم من طرف الوكالة من نظامين للاستفادة الجبائية هما:

1. **النظام العام**

مرحلة إنجاز المشروع:

- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة **TVA** فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية عن كل المقتنيات العقارية التي تمت خلال إنجاز الاستثمار
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي الممنوحة.

و في إطار الأمر 01- 03 المعدل و المتمم، تم الإقرار:

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم الإشهاري والعلاوات الخاصة بحقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع المقاولة. حيث يطبق هذا الامتياز خلال الحد الأدنى لحق الامتياز.

مرحلة الاستغلال المشروع:

تمنح الامتيازات التالية ولمدة 03 سنوات بعد معاينة المصالح الجبائية للمشروع في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات **IBS**
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني **TAP**

طبقت هذه الأحكام على المستثمرين الذين قاموا بإيداع تصريحاتهم لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ابتداءا من جانفي 2014

بالنسبة للاستثمارات التي يفوق مبلغها أو يساوي 1.500.000.000 دج فتستفيد من:

- ✓ الإعفاء لمدة 05 سنوات بدون شرط توفير مناصب عمل، فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية المحددة في قائمة المجلس الوطني للاستثمار.

2. **النظام الاستثنائي**

يتضمن النظام الاستثنائي نظامين هما:

أ. النظام المطبق على النشاطات غير المستثناة والاستثمارات المتواجدة في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

مرحلة الإنجاز:

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا، بعد تقييم الوكالة للمصاريف المتعلقة بالأشغال الخاصة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

تطبق هذه المزايا خلال المدة الدنيا لحق الامتياز كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

مرحلة الاستغلال:

- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني .
- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من رسوم تسجيل مصاريف الإشهار العقاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص عقود الامتياز المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز الاستثمار.

ب. النظام المطبق على المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني :

مرحلة الإنجاز:

تمنح المزايا التالية بدون تحديد مدة قصوى للاستفادة منها :

- ✓ الإعفاء من الحقوق الرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية الخاصة بالسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص نقل الملكية العقارية الموجهة للإنتاج وكذا بالنسبة للإشهار القانوني الذي كانت موضوعة .
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود تأسيس الشركات والزيادات في رأسمالها.
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية الموجهة للإنتاج.

مرحلة الاستغلال:

تمنح المزايا الخاصة بهذه المرحلة لمدة أقصاها عشرة (10) سنوات ابتداء من معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وتخص هذه المزايا :

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
- ✓ الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل، من مصاريف الرسم الإشهاري وكذا العلاوات الخاصة بالأملاك الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز المتعلقة بالممتلكات العقارية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. (الموقع الرسمي لمديرية الضرائب)

كما منحت الوكالة امتيازات جبائية لمشاريعها المتمثلة في عملية تصدير المحاصيل الزراعية والثروات المائية (الصيد البحري) للاتحاد الأوروبي من خلال إعفاءات من الرسم الجمركي بنسبة 50 إلى 100 %.

وعليه وفي الأخير يمكن القول أن المشاريع التي تدعمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تستفيد من امتيازات جبائية تسمح للمشاريع بالبروز والظهور إلى أرض الواقع وذلك بإعفائها من عدة ضرائب لفترة زمنية معتبرة لا تزيد عن ثلاثة (03) سنوات وذلك في إطار البرامج التدعيمية التي وضعتها الدولة .

الإعفاءات الجبائية المحفزة على الاستثمار :

هناك بعض الحسومات والإعفاءات الجبائية التي تمنحها وكالة ANDI لبعض المشاريع والتي تتمثل في:

- ✓ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا.
- ✓ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
- ✓ الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.
- ✓ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50٪ على الإستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (5) سنوات.

- ✓ الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير.
- ✓ إلغاء الدفع الجزافي.
- ✓ تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة و تحافظ عليها. و بدا تطبيق هذا الإجراء لمدة أربع (4) سنوات اعتبارا من جانفي 2007.
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهنى لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات. و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
- ✓ تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل وتحافظ عليها: تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، مع الإشارة إلى أن التخفيض حدد بنسبة 50٪ من مبلغ الأجور بعنوان مناصب الشغل المستحدثة والتي تم الحفاظ عليها، في حدود 5٪ من الربح الخاضع للضريبة دون أن يتجاوز هذا التخفيض01 مليون دينار.
- ✓ تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية والمشاركة في المعارض والبحث عن أسواق خارجية، و مصاريف النقل عند التصدير(جزء) من المنتجات سريعة التلف.
- ✓ تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25٪ إلى 19٪ بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية و السياحية.
- ✓ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من 03 إلى 05 سنوات، لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط .
- ✓ تكفل الدولة بخصوم المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلية التي لم يتم التنازل عن أي واحد من أصولها لشركات الأجراء.
- ✓ الإعفاء من حقوق تسجيل عمليات الدخول في البورصة.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات على المنتجات و فائض قيمة التنازل عن الأسهم و السندات المشابهة التي يتم تحقيقها في إطار عملية الدخول في البورصة.
- ✓ تخفيض الرسم على النشاط المهنى بنسبة 30٪ بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون و البائعون بالجملة و المتعلقة بالأدوية المصنعة محليا.
- ✓ تخفيف إجراءات فتح أوراق الاعتماد بالنسبة لتموين الصناعات المحلية وفق بعض الشروط .

- ✓ الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المجددة.
- ✓ إمكانية تقسيم مبلغ حقوق التسجيل و كذا الرسم على الشهر العقاري المستحقة عند إعداد عقود منح الامتياز على أملاك الدولة في إطار تطوير المشاريع المقاولاتية. (الموقع الرسمي لوكالة **(ANDI**

المبحث الثالث: دور التحفيزات الجبائية لوكالة ANDI في تطوير مشاريع المرأة و مشاركتها في التنمية المحلية

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتقديم تحفيزاتها الجبائية للمشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع للدولة والمنطقة الممارس فيها المشروع أي تعود بالإيجاب على التنمية المحلية للمنطقة، وعليه يعود دور التحفيزات في مشاركة المرأة في التنمية المحلية من خلال تشجيعها وحثها على الاستثمار وخلق المشاريع الجديدة والحرفية وتطويرها فهذه الحوافز لها تأثير ايجابي على مشاريع المرأة وبالتالي على مساهمتها في التنمية والتنمية المحلية ويظهر هذا من خلال :

* إن هذه التحفيزات تخفض من العبء الضريبي أو إلغائه كليا، وبالتالي حجم التكاليف ينخفض الأمر الذي يؤدي بها إلى استغلال هذه الوفرات في إعادة استخدامها في تطوير مشروعها ومنافسة المنتجات الأجنبية، وهذا ما يعود بالإيجاب على التنمية المحلية للمنطقة والتنمية الشاملة للبلاد.

* إن المرأة المتواجدة في المناطق المحرومة والمراد تنميتها وتطويرها تستفيد من الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار بشكل خاص، لتقليل الفجوة بينها وبين المناطق التي تعرف انتعاشا اقتصاديا وهذا ما له تأثير اجتماعي للحد من النزوح الريفي وخلق جو مستقر للسكان ويعتبر هذا من مظاهر تحقيق التنمية المحلية.

* إن وكالة ANDI من خلال تحفيزاتها الجبائية تفرض استثمارات ونشاطات معينة ذات أولوية في المخطط الوطني للتنمية وعليه وباستفادة المرأة من مزايا الوكالة تشارك دون علم وبطريقة مباشرة في التنمية المحلية والشاملة للبلاد.

* تشجع هذه الحوافز على خلق المرأة للمشاريع ، هذا ما يؤدي إلى الاكتفاء من خلال توفر السلع والخدمات بشكل كبير وبالتالي انخفاض الأسعار وزيادة المنافسة وهذا ما ينعكس إيجابا على الجودة.

* دخول المرأة في عالم الأعمال وخلقها لمشاريعها استقلالا عن الرجل (بفضل هذه التحفيزات الجبائية) يؤدي إلى خلق يسر مالي في العائلة مما يقضي على بعض المشاكل الاجتماعية كالفقر والقضاء على ظاهرة العائلات المعوزة ، الأمراض الناتجة عن سوء التغذية، الحرمان...الخ، كما لهذا اليسر المالي اثر اقتصادي على التنمية المحلية من خلال انتعاش السوق وزيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تكون سلسلة تطور متتالية تكون المرأة بطلتها وسبب فيها.

* لجوء المرأة للوكالة والاستفادة من خدماتها يؤدي إلى حركة الأنشطة الأخرى ،خاصة الخدماتية كمكاتب المحاسبة ودور الحضانة وغيرها من الأنشطة المرتبطة بمشروعها. هذه الحركة تؤدي إلى انتقال مداخيل إلى الخزينة وبالتالي الاستفادة منها في التنمية المحلية وهنا تكون مشاركتها غير مباشرة.

الخاتمة:

في نهاية هذه الورقة يمكننا القول أن مشاركة المرأة في التنمية المحلية يتطلب توافر آليات تساعدتها على ذلك، حيث تطرقنا إلى احد هذه الآليات وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، فبرنامج الوكالة حقق نتائج ايجابية في مجال مشاركة المرأة في التنمية المحلية وهذا يعود للحفيزات الجبائية المغرية التي تقدمها الوكالة ومرافقتها للمرأة في تطوير مشاريعها وتوجيهها. فالدول النامية منها الجزائر، اعتمدت العديد من التشريعات الخاصة بالحوافز الجبائية وهذا للتشجيع على الاستثمار وإغراء المستثمرين وتحقيق التنمية، لاكن تبقى النتائج المحققة رغم ايجابيتها إلا أنها ضعيفة نوعا ما مقارنتا بما كان مسطر له، وعليه يمكن تفعيل أداء هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة و تفعيل القوانين الجبائية المرسومة بالإضافة إلى بعض التعديلات المتعلقة بالمحيط الاستثماري.

التوصيات:

مما سبق يمكن استخلاص بعض التوصيات أهمها:

1/ الزيادة من فعالية الآليات الموضوعة للمرأة، والتي تحفزها على الاستثمار ودخول عالم الشغل والأعمال والتجارة من خلال تخفيض أسعار الفائدة للمرأة المقترضة، خلق أنظمة جبائية خاصة بالمرأة الناشطة والتي تحقق من خلال عملها للتنمية المحلية .

2/ يجب اعتماد خطط إعلامية ترويجية فعالة للتعريف بدور المرأة في تحقيق التنمية الأمر الذي يعزز مشاركتها ودورها في كل المجالات فالتوعية بالأفكار القيادية والريادية التي تتسم بها من شانه أن يقود عجلة التنمية.

3/ الاعتماد على التكوين الفعال والمستمر في مجال القيادة والإبداع خصوصا للفئة النسوية وهذا لما تتمتع به المرأة من قدرات ومهارات إبداعية تمكنها من إحداث ثورات في مجالات عديدة يتم من خلالها بلوغ التنمية وتحقيقها.

4/ إن تعزيز مشاركة المرأة في مجال السياسة يتطلب تغيير للذهنيات لدى مجتمعها من خلال العمل على المساوات بين الجنسين لكي لا يبقى العمل السياسي محتكر على الرجل فقط.

5/ محاولة إبعاد المرأة عن التقاليد والعادات القديمة لأنها تعرقل تطورها وبروز دورها ومشاركتها في اتخاذ القرارات وتحقيق التنمية.

6/ تقديم المستويات الجيدة من التعليم للمرأة في كل المجالات ودخولها تخصصات ذات الطابع الارتجالي كعلم الميكانيك والصيانات ودخولها سلك الأمن .

قائمة المراجع:

[1]/ الهواري وآخرون، عادل مختار،1998، ***قضايا التغير والتنمية الاجتماعية***، **الإسكندرية**، دار المعرفة الجامعية.

2/ الحناكى على بن سليمان، 10/30-2007/11/1، ***الاستراتيجيات الملائمة للتنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية***، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية، السودان.

[3]/ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.ANDI.dz .

[4]/ المرسوم التنفيذي رقم 01-282 الصادر في 2001/09/24 والمتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرتها.

5/ أحمد رشيد ، 1986، **التنمية المحلية** ، بيروت، دار النهضة.

6/ احمد السيد كردي، ***أهمية المرأة في تنمية المجتمع***، مقال من الموقع الرسمي: www.Kenanaonline.com .

[7]/ بلخير محمد، 2004، ***التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست***، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

[8]/ بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، 18/17 افريل 2006، ***إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف.

9/ حمودة سعد الفاروق،1995، ***تنمية المجتمعات المحلية(الريفية الحضرية المستحدثة الصحراوية)*** ، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.

10/ زرقاوي رتيبة، 2015، ***إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية: واقع وأفاق (1990-2015)***، مذكرة ماستر حقوق، جامعة خميس مليانة.

11/ طلبة صبرينة، 2009، ***هيئات وأدوات مرافقة إنشاء المؤسسة***، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة.

12/ عبد الحميد عبد المطلب،1999، ***التمويل المحلى***، الإسكندرية، الدار الجامعية.

13/ علي عبد الله العرادي،2012، ***ريادة الأعمال النسائية: الواقع والتحديات " البحرين نموذجا"***، ورقة عمل.

14/ علي عبد الله العرادي، 2012/04/09، **دور المرأة في التنمية " تجربة مملكة البحرين"** ، ورقة عمل.

15/ قانون الاستثمار في الجزائر، الامر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 ، المادة : 21.

16/ محسن يخلف،2014، ***دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية بسكرة***، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة.

17/ ميشيل دنيكن،1967، معجم *علم الاجتماع ترجمة إحسان محمد الحسن*، دار الرشيد للنشر.

18/ محمد قوجيل و محمد حافظ بوغابة، 19/18 افريل 2011، ***المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة***، ملتقى جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

19/ معلومات محصل عليها من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

20/ محمد ياسين ستو، 2013، ***التحفيز الجبائي وأثرة على فرص الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية***، رسالة ليسانس، جامعة ورقلة.

21/ ناصر مراد، 1997، ***الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثاره على المؤسسة و التحرير الضريبي***، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع، جوان 2017

OEBUniv.Publish

دراسة تحليلية اقتصادية حول التلوث وتقيم تكلفة التدهور البيئي في الجزائر

Analytical economic study about pollution and assess the cost of environmental degradation in Algeria

أ. جهاد بن عثمان، جامعة تلمسان، الجزائر.

د. فاطمة الزهراء زرواط، جامعة مستغانم، الجزائر.

تاريخ التسليم:(05 /02/2017)، تاريخ التقييم:(02 /03/2017)، تاريخ القبول:(03/ 04/2017)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التجاوب مع موضوع أصبح يطرح نفسه بإلحاح لفهم الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويستمد منه كل مقومات حياته، حيث تتمحور إشكالية البيئة في حماية الموارد الطبيعية التي تعني في الفكر الاقتصادي سطح الأرض لهذا ركزوا على أنها أصيلة ولا تهتلك، غير أن الفكر المعاصر ينظر إليها نظرة أكثر عمومية على أنها أشياء مادية لها قيمة اقتصادية لا علاقة للإنسان في وجودها، فالنشاط الاقتصادي يجري داخل إطار محدد زمانا ومكانا وهو ما يعني انه يتأثر بالبيئة الطبيعية التي تمثل الإطار العام للمجتمع الذي يمارسه ، وهذا النشاط الاقتصادي وإن كان يتأثر وفقا لمفهوم البيئة بمجموعة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية فانه يعود ليؤثر بدوره فيها بما يخلق نوعا من العلاقة التبادلية بحيث يؤثر كل منهما في الأخر ويتأثر به.

الكلمات المفتاحية: التلوث، تقيم تكلفة التدهور البيئي، التلوث البيئي الجزائر.

Abstract

This study aim to respond to the subject became arises urgently to understand the framework in which man lives and adding to all the elements of his life, where he centered the problem of the environment in the protection of natural resources, which means in the ancient economic thought the earth's surface for this focused as authentic do not deteriorate, but thought contemporary seen look more generally as material things have economic value is not related to humans in existence, euphoria economic being within a specified framework of time and place, which means that he is influenced by the natural environment, which represents the general framework of a society that practiced, and that economic activity though, according to the concept of affected the environment a range of economic, social and historical data, it dates back to the turn affects so as to create a kind of reciprocal relationship so that each affects the other and affected by it.

Keywords: Pollution, Assessing the cost of environmental degradation, Environmental pollution Algeria.

مقدمة

تنشأ مشكلة التلوث البيئي من تعامل الإنسان مع بيئته على أنها نظام مفتوح لا حدود لقدرته مما دفعه للإسراف في استغلال الموارد المتاحة لإشباع حاجاته بطريقة أدت الى استنزاف الكثير من الموارد وأنتجت الكثير من المخلفات الضارة بالبيئة، وقد أدرك الإنسان مؤخرا أن البيئة ليست نظاما مفتوحا وإنما هي نظام مغلق أشبه بسفينة فضاء كما صورها الاقتصادي كنيت بولدينغ، حيث أن قدرة هذه السفينة على إعالة روادها محدود بالموارد المتاحة وما يمكن أن تستمده من مصادر الطاقة الخارجية .

إن غرضنا من هذه الدراسة هو تبيان وتوضيح العلاقة بين التدهور البيئي والتكاليف الناجمة عنه وذلك بإلقاء الضوء على أهم العناصر التي تشرح ذلك. وعليه، في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الحالي المتميز بالتقلب في حالة البيئة، وبصفة خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي: **ما هي التكاليف الناتجة عن التدهور البيئي وكيف تؤثر الاقتصاد في الجزائر؟**

ومن اجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم ورقة بحثنا هذه كما يلي:

المحور الأول: أبعاد مشكلة التلوث البيئي

المحور الثاني: التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي

المحور الثالث: كيف يمكن حل مشكلة التلوث البيئي

المحور الرابع: كلفة التدهور البيئي في الجزائر

المحور الأول: أبعاد مشكلة التلوث البيئي

تتعدد المشاكل البيئية بتعدد المحيط الحيوي الذي يتمثل في التربة، الماء، الهواء الذي يحيط بالكرة الأرضية، وكنتيجة لهذا التعدد تتعدد أيضا أنواع التلوث البيئي التي تصيب هذه المكونات:

1- **تلوث الهواء :** يتمثل في المواد الغريبة التي تدخل على مكونات الهواء الرئيسية[1]، وتؤدي الى الإضرار بصحة الإنسان ورفاهيته خاصة في المناطق الصناعية التي لم تضع معايير السلامة في الاعتبار.

الجدول رقم (1):بعض الغازات الملوثة للهواء و مصادرها

الغاز	المصادر الصناعية	المصادر الطبيعية	الكميات مقدر بمليون طن	
			مصـــــــدر صناعي	مصدر طبيعي
ثـــاني أكســـيد الكبريت	حرق الفحم والبنزين وصهر الخامات	البراكين	146	6 -12

كبريتيد الهدروجين	الصناعات الكيميائية ومعالجة مياه الصرف الصحي	البراكين + النشاط البكتيري في البرك	3	10-30
أول أكسيد الكربون	عادم السيارات	حرائق الغابات والتفاعلات بين الزيوت العطرية الهدروكربونية المتطايرة	300	أكثر من 3000
أكسيد النتروجين	حرق مواد الطاقة	النشاط البكتيري في التربة	50 من	60 - 270 طن من
الأمونيا	النفايات	تحليل المواد العضوية	04	100 - 200
أكسيد النتروز	المخصبات النتروجينية	النشاط البكتيري في التربة	أكثر من 17	100 - 450
هدروكربونات	حرق مواد الطاقة	النشاط العضوي للكائنات الحية	88	400 - 1600 200 زيوت طيارة
ثاني أكسيد الكربون	حرق مواد الطاقة	التحليل العضوي من ماء المحيطات	15000	150.000

المرجع: (عامر، سليمان ،2003، ص120).

2- **تلوث المياه:** يقصد بتلوث المياه إضافة مكونات مادية إليه أو رفع درجة حرارته بحيث تجعله ضارا ، وينتج بسبب إضافة مياه الصرف الصحي، المبيدات الحشرية، مبيدات الأعشاب، القوارض وغيرها من المركبات الكيميائية الضارة المتخلفة عن النشاطات الزراعية والصناعية للإنسان وتؤدي هذه المواد المضافة للماء إلى تغيير الصفات الفيزيائية والكيميائية له وتسممه وتقضي على الأحياء المائية فيه، وإذا ما وصلت هذه الملوثات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى الكائن الحي أصابته بالضرر سواء ظهر ذلك أجلا أم عاجلا، ولا يقتصر تلوث الماء على التلوث الكيميائي بل يشمل التلوث البيولوجي بمعنى احتوائه على كائنات عضوية مجهرية حية أو ميتة تسبب الضرر لمن يستهلك تلك المياه في أي غرض من أغراض الحياة(محمد عامر، سليمان ،2003، ص120).

الجدول رقم (2): الأمراض التي تصيب الإنسان بسبب تلوث المياه بالعناصر الكيماوية الثقيلة

العناصر الكيميائية	الأمراض الناجمة عن تلوث الماء
الزئبق	آلام البطن، صداع، إسهال، بول دموي وآلام في الصدر .
الرصاص	أنيميا، قي، فقدان الشهية، التشنج العصبي، إتلاف المخ والكبد والكلى .
الزرنيخ	خلل في الدورة الدموية، اضطراب عقلي، تلف الكبد، التهاب شديد في قرنية العين، سرطان الرئة، تقرح المعدة والقناة المعوية .
النحاس	ارتفاع ضغط الدم، تسمم الدم البولي، غيبوبة، حمى متقطعة (الإصابة بالحمى على فترات متقطعة) .
الباريوم	لعاب مفرط (تكون اللعاب بصورة مفرطة)، قيء ، إسهال، شلل .
السلنيوم	تلف الكبد والكلى والطحال، حمى، توتر عصبي، قيء ، انخفاض ضغط الدم، فقد البصر وأحيانا الموت .
الزنك	قيء ، فشل كلوي .
الكروم سداسي التكافؤ	التهاب الكلى، تقرح القناة المعدية، إصابة مركز الجهاز العصبي بالمرض، السرطان .
الكوبالت	إسهال، انخفاض ضغط الدم، التهاب رئوي، تشوه في العظام، شلل .

المرجع: (محمد أمين عامر، مصطفى محمود سليمان، 2003، ص223).

3- **تلوث التربة :** تعتبر التربة من خلال تقرير الأمم المتحدة حول البيئة لعام 1971 مصدر طبيعي محدود وغير قابل للاستبدال وفي حالة الإهمال والهدر يصبح هذا المصدر في كثير من أنحاء العالم حدودا فاصلة أمام أي تقدم يلحق بالمجتمع البشري وما أن تتوقف التربة عن الحياة ينعدم الوجود البيولوجي مع حلول عواقب وخيبة على البشر(نجم العزاوي،عبد الله النقار ،2010، ص105) ، ويمكن تعريفه بأنه التدمير الذي يصيب طبقة التربة الرقيقة السطحية حيث ينمو معظم الغذاء، أي يتمثل في وضع أو إضافة مواد ضارة للتربة من خلال ممارسة الإنسان لنشاطاته، وبوجه عام نتيجة تراكم المواد والمخلفات الصلبة التي تنتج من المصانع والمزارع والمنازل على سطح الأرض أو دفن النفايات السامة تحت سطح الأرض (قاسم ،2007، ص140) .

الجدول رقم (3): بعض النفايات الخطرة و مصادرها

القطاع	المصدر	النفايات الخطرة
الخدمات والزراعة	خدمات السيارات المطارات التنظيف الجاف المحولات الكهربائية المستشفيات المزارع والمتنزهات	بقايا الزيوت الزيوت والسوائل المحاليل المهجنة الفينولات الثنائية المكلورة PCB الفضلات الجرثومية والمعدية المبيدات المستعملة، الحاويات المفرغة
الصناعات الخفيفة	معالجة المعادن التحميض معالجة النسيج الطباعة الدباغة	الأحماض والعناصر الثقيلة المحاليل والأحماض والفضة الكاديوم والأحماض المعدنية محاليل الأحبار والأصباغ المحاليل الكيميائية والكلور
الصناعات الثقيلة	مصافي البترول صناعات كيميائية وصيدلانية إنتاج الكلور	فضلات البترول والعوامل المساعدة محاليل كيماوية ومخالفات الزئبق

المرجع : (عابد، سفاريني، 2011، ص : 246).

4- **التلوث الضوضائي :** الضجيج أو الضوضاء هي شكل من أشكال التلوث الفيزيائي، حيث يمكن أن نجمله في كونه أي صوت غير مرغوب في سماعه يؤثر في السمع ويؤدي الى إجهاد الأنفس وراحتها (عابد، سفاريني ،2004، ص 193) ، إذ أن مصادره متنوعة بين مختلف وسائل النقل التي تسير ليلا نهار، الضوضاء الناتجة عن المصانع والمحلات التجارية والورشات الصغيرة والأعمال الميكانيكية بالإضافة الى تلك الناتجة عن التلفزيون والراديو والمسجلات، فهو محيط بالبشر من كافة مجالات نشاطاتهم وأماكن تواجدهم سواء في العمل، المسكن أو في الطرق وقد اتفق العلماء على أن الحد الأقصى لشدة الضوضاء المسموح بها هو 65 Décibel أو اختصارا d B، حيث لا ينبغي أن يتعرض الإنسان لأكثر من هذه الدرجة من شدة الصوت حتى لا يتأثر سمعه ويتجنب الآثار الضارة لهذه الضوضاء (حجازي ،2001، ص 44) . ويوضح الجدول الموالي مصادر الضوضاء وتأثيرها على السامع انطلاقا من اعتبار أن الصوت الذي تكاد

تسمعه الأذن السليمة تماما هو *0* Décibel بينما حد الصوت الذي يسبب الآلام في الأذن *120- 130* Décibel وبين هذين الرقمين قسم الجدول الى أقسام على سبيل المثال كما يلي :

الجدول رقم (4): مصادر الضجيج وحدة قياسه وتأثيره على السمع

مصدر الضجيج	وحدة القياس - الديسبل	التأثير على الإنسان
انفجار قذيفة على بعد *1* متر	*150*	تخريب آني في السمع
	130	حد الآلام
إقلاع طائر نفاثة على بعد *200* متر	*120*	تخريب في السمع بعد *7.5* دقيقة
دراجة نارية قوية	*100*	تخريب في السمع في ساعتين
حركة المرور الكثيفة	*90*	تخريب في *8* ساعات
موسيقى كلاسيكية عالية	*80*	الحد المسموح به *8* ساعات متتالية
المكنسة الكهربائية	*70*	عدم الاستمرار في التركيز
المحادثة العادية	*60*	تقطع في الحديث
غرفة النوم	*40*	هدوء
الهمس	*20*	هدوء شديد
حركة أوراق الشجر	*10*	بالكاد يسمع
البعوضة على بعد *4* متر	*0*	حد السمع *1000-4000* HZ *

Hertz اختصارا HZ وحدة قياس تردد الصوت أي عدد موجات الصوت في الثانية، فالأذن في الأوضاع الطبيعية تسمع الأصوات الواقعة بين *16* و 20000 HZ و لا تسمع ما هو أعلى أو أدنى من ذلك.

المرجع : (عابد، سفاريني، 2011، ص : 195).

المحور الثاني: التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي

نعلم أن التلوث يتمثل في الأضرار التي تلحق بالبيئة وتؤدي الى إنقاص قدرتها على توفير الحياة المثلى للبشرية، وفي الواقع هذه الأضرار من صنع الإنسان عندما يقوم بنشاطه الإنتاجي أو الاستهلاكي تأتي غير مقصودة أو ربما تكون متوقعة ولكن لا يمكن تلافيها أو لا يكون هناك حافز لتلافيها، وهذا يعني انه لا يمكننا تجنبه لأنه مرتبط ارتباطا و يثقا بالنشاط الاقتصادي ولكن الشيء الأقرب أن نقلل من حجم هذا التلوث، فكما يحاول أي اقتصاد إيجاد حلول لعناصر المشكلة الاقتصادية كما نعرفها (ماذا ننتج، كيف ننتج، لمن ننتج) يتعين أيضا إيجاد حلول وضوابط لتلافي مشكلة التلوث البيئي والتي تؤثر بدورها في الاقتصاد ذاته.

1- تكاليف التلوث:

ينجر عن الإضرار بالبيئة بسبب النشاط الاقتصادي تكاليف تكون في غالب الأحيان باهظة الثمن يتحملها المجتمع تقلل من اثر المنافع المتولدة عن النشاط الإنتاجي، حيث تتمثل هذه التكاليف في حجم الموارد الطبيعية المستنزفة ومعدل إفساد البيئة الطبيعية أي مشكل التلوث الذي يجعل البيئة اقل صلاحية و أكثر ضررا بصحة الإنسان.

1-1- تكاليف منع التلوث : هي عبارة عن التكاليف التي يتحملها المجتمع لمنع حدوث التلوث الناجم عن النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي ، ومن أمثلة منع التلوث نذكر تكاليف استخدام المرشحات لتنقية الانبعاثات الغازية من مصانع الاسمنت وهذا لغرض منع تسرب الأتربة إما كليا أو جزئيا، وتتمثل هذه التكاليف أساسا في تكلفة شراء وتركيب وتشغيل مثل هذه المرشحات، كما أن الدولة تتحمل أيضا من جهتها تكاليف منع التلوث، ومثال ذلك تكاليف منع تأثير مخلفات معالجة الصرف الصحي على البيئة الخارجية وهذا عن طريق إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تتطلب نفقات التجهيز والتركيب والصيانة(جلولي،2011، ص 20).

1-2- تكاليف تجنب اثر التلوث : يظهر هذا النوع من التكاليف عند وقوع التلوث فعلا ، وفي هذه الحالة يقوم الأفراد والهيئات بمحاولة تجنب الآثار السلبية للتلوث سواء كان عن طريق معالجة هذا التلوث أو باتخاذ إجراءات وقائية، ومن أمثلته قيام الأفراد باقتناء مرشحات لتنقية مياه الشرب الملوثة بغرض الحصول على مياه نقية وهو ما جعلهم يتحملون تكاليف إضافية، والأمر ذاته ينطبق على قيام الأفراد بالابتعاد عن التموطن الى جانب المصانع الملوثة للبيئة، كما أن الإعتمادات المخصصة من طرف الدولة لبرنامج تحسين البيئة يمكن إدراجها في هذا الجانب نظرا لكونها توجه لحل مشاكل التلوث الواقعة في مكان ما بغية تجنب الآثار السلبية على الأفراد والمجتمع .

2- التكاليف الخارجية للتلوث :

تتمثل في التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة احد الأنشطة الاقتصادية في حين لا يأخذها المنتج الخاص في الاعتبار، فغالبا فهدف أي منتج أو نشاط اقتصادي محاولة المزج المثالي لعناصر الإنتاج المختلفة والمواد الخام والسلع الوسيطية التي تحقق (مصطفى، وآخرون،2007، ص 207) :

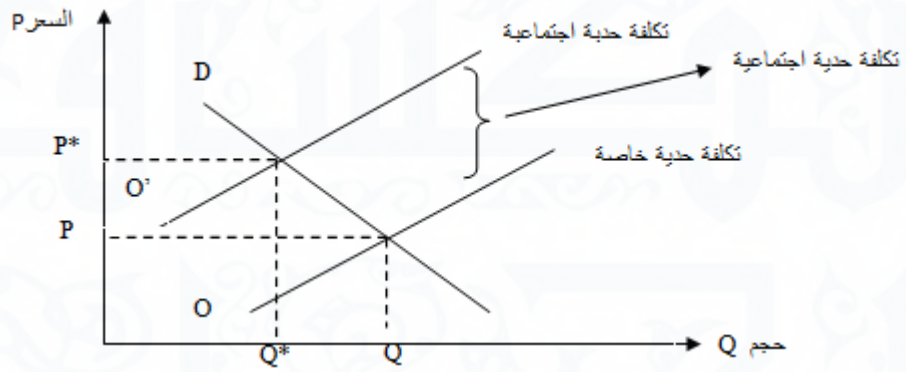
* الوصول الى أقصى إنتاج بأدنى تكلفة كلية ممكنة، أو
* أقصى ربح ممكن، أو
* اكبر حجم من المبيعات.

فمهما كان الهدف المرجو من العملية الإنتاجية، فهناك متغيرين يؤثران في النشاط الإنتاجي وقرار الإنتاج، هما :

* السعر الخاص بهذا الإنتاج في السوق ؛
* تكاليف الإنتاج المباشرة أي تكاليف عناصر الإنتاج المختلفة بالإضافة إلى تكلفة المواد الخام والسلع الوسيطية .

منحى عرض المنتج يعكس التكاليف الحدية الخاصة، وبالتالي فان السعر الذي يتحدد في السوق بتفاعل العرض والطلب يعادل بين التكلفة الحدية الخاصة للمنتج والمنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه للسلعة، والمنحنى الموالي يوضح نقطة توازن السوق، حيث تتعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة .

الشكل رقم (1) : منحنى التكلفة الخارجية للتلوث



Source:(Déville, 2010, p : 12).

وما نتساءل عنه هنا، هل توجد تكاليف تصاحب العملية الإنتاجية غير التكاليف المباشرة التي يهتم بها النشاط الإنتاجي ؟

فبالرجوع الى المنحنى السابق فانه في حالة عدم الأخذ في الاعتبار التلوث البيئي فان سعر وكمية التوازن تكون عند Q و P، ولكن من ناحية أخرى هذا الإنتاج يمكن أن يصاحبه عناصر ليس لها ثمن وتدخل في التكاليف الاجتماعية وتؤدي الى إزاحة منحنى عرض الإنتاج من O الى 'O (أي الانتقال من التكاليف الحدية الخاصة الى التكاليف الحدية الاجتماعية) محددا لسعر *P أكثر ارتفاعا من السعر الأول P وموافق لكمية *Q تختلف عن الكمية الأولى Q .

وتظهر التكاليف الخارجية بوضوح عندما تستخدم الوحدات الإنتاجية أو تلوث مواد لا تعتبر نادرة من وجهة نظرها، فعندما تتخلص المؤسسات الإنتاجية من المخلفات الصناعية في المجاري المائية فإنها تعتبر ذلك وسيلة مجانية للتخلص من المخلفات، أما البديل الثاني فهو أن تتخلص من تلك النفايات عن

طريق تعقيمها وعزلها في باطن الأرض، وهذا البديل طبعا سيضطر بالوحدات الاقتصادية إلى تحمل أعباء مالية للتخلص منها ، و بما أن المؤسسة تهدف إلى التقليل من تكاليفها إلى أقصى حد فإنها ستختار الطريقة الأولى للتخلص من النفايات أي الوسيلة المجانية، وبذلك يزداد التلوث وتزيد معه التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع (مندور، نعمة الله،1996 ، ص 26).

3- الحجم الأمثل للتلوث :

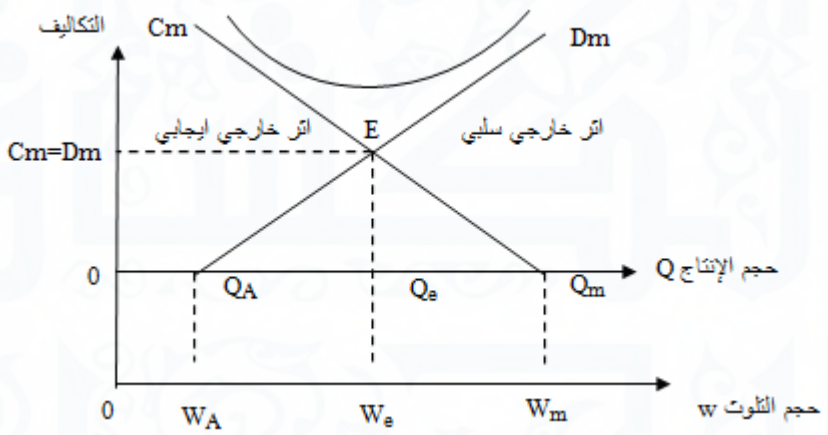
إن تطبيق معايير مختلفة للحد من التلوث مثل إقامة وحدات معالجة للمخلفات الصناعية قبل التخلص منها والاستعانة بأساليب التكنولوجيا الحديثة للتخلص من الغازات السامة قبل بعثها في الهواء أو تحويلها إلى صورة غير ضارة أو تجميعها بطرق مختلفة وتوجيهها نحو استخدامات معينة يصاحبها انخفاض في التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع نتيجة النشاط الإنتاجي (مصطفى، وآخرون ،2007، ص 331).

وتنحصر المشكلة هنا في المفاضلة بين مستويات مختلفة للتلوث وليس في القضاء على التلوث تماما أو بالأحرى هي مشكلة تحديد الحجم الأمثل للتلوث أو الحجم الأمثل للضرر الذي يلحق بكل عنصر من عناصر البيئة (هواء، ماء، تربة ...)، وليس القضاء التام على هذا التلوث، لان تكلفة الحصول على مستوى صفر من التلوث ستكون فادحة حيث يعني وقف استخدام واستهلاك كافة السلع والموارد البيئية (مقلد ، وآخرون ،2008، ص 373) .

فما هو الحجم الذي يجب أن نتوقف عنده لاتخاذ أو تطبيق أساليب مختلف لتجنب المزيد من التلوث ؟

ولإبراز ذلك نستعين بالمنحنى الموالي الذي يبين الحجم الأمثل للتلوث :

الشكل رقم (2) : تحديد الحجم الأمثل للتلوث



Source:(Déville, 2010, p : 139).

حيث يعبر المنحنى Dm عن تكلفة التلوث أي التقدير النقدي للضرر الذي يتلقاه المجتمع إزاء التلوث ونلاحظ انه كلما ارتفع حجم هذا الخير كلما أدى ذلك الى زيادة الضرر، بينما يمثل الخط المستقيم Cm التكلفة الحدية لتخفيض التلوث بالنسبة لنشاط اقتصادي ما وهو دالة متناقصة لحجم التلوث دال على اتجاه هذا النوع من التكلفة نحو الانخفاض مع زيادة نسبة معالجة التلوث، حيث كلما زادت جهود المؤسسات للحد من حجم التلوث تتحمل تكاليف اكبر، وتنعدم هذه التكلفة عندما لا يكون هناك أي جهد لمعالجة التلوث، ولذلك تصبح كمية الصادرات من التلوث أعظمية مساوية ل Wm، فإذا لم تتعرض المؤسسة إلى أي قيود فسوف تبحث عن تدنية تكاليفها وبالتالي ستنتج بحيث يكون مستوى التلوث أعظمي وفي هذه الحالة لا يتحمل هذا النشاط الاقتصادي تكلفة مكافحة التلوث (0, Wm) وإذا ما عمل هذا النشاط الاقتصادي على الأخذ بالحسبان الضرر الذي يتعرض له المجتمع معبرا عنه بالتكلفة الخارجية لن يكون هناك اثر خارجي ويتحدد المستوى الأمثل للتلوث Weعند النقطة E حيث تتساوى كل من التكلفة الحدية لمكافحة التلوث *Cm والضرر الحدي (تكلفة التلوث) الذي يتحمله المجتمع *Dm .

وهذا يعني انه يجب الاستمرار في حماية البيئة من مصدر معين من التلوث إلى الحد الذي تتعادل عنده التكاليف الكلية التي يتحملها المنتج من اجل حماية البيئة مع الخفض في التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة الحد من مستويات التلوث .

المحور الثالث: كيف يمكن حل مشكلة التلوث البيئي

يمكن حل مشكلة التلوث عن طريق التحكم والسيطرة على النشاطات الملوثة إما باتجاه عام من احد القطاعات أو أن تكون سياسة اقتصادية معينة تجعل من الاتجاه العام قانونا مفروضا على القطاع المسبب للتلوث أو الضرر.

1- الاتجاه العام للتحكم في مشكلة التلوث البيئي :

بما أن التلوث هو حصيلة النشاط الإنتاجي بصفة أساسية، فمن الممكن من حيث المبدأ التحكم فيه بثلاث طرق (مندور، نعمة الله ، 1996، ص 29):

- التعقيم المباشر في أعقاب أي نشاط يترتب عليه زيادة التلوث؛
- تغيير وسائل الإنتاج بإدخال طرق تكنولوجية جديدة تكون اقل إحداثا للتلوث؛
- منع الأنشطة المسببة للتلوث .

ولن ترقى طريقة إلى مستوى الأفضلية دون غيرها، والاختيار بينهما قرار اقتصادي يعتمد على تكلفة تطبيق كل منها، وهناك عدة اتجاهات تمثل كل منها وجهة نظر لحل مشكلة التلوث، وفي ما يلي سنشرح بعض الاتجاهات كل على حدى :

1-1- التضحية الاختيارية من جانب ممارسي النشاط المسبب للتلوث:

ويتبنى هذا الاتجاه بافتراض وجود مستوى مرتفع من الوعي والإحساس بالضمير الاجتماعي لدى ممارسي النشاط المسبب للتلوث بإيقاف ما تقذف به مداخنهم من غازات في الهواء مباشرة ومنع تلويث المياه بمخلفات مصانعهم وتحويل تكاليف التخلص من هذه المخلفات بالطريقة التي تمنع أو حتى تقلل من حجم التلوث، وتتمثل صعوبة هذه الطريقة في أنها قلما يتوفر الدافع الاختياري لتحمل تكاليف التخلص من المخلفات بالطرق الصحية من اجل الرفاه الخاص بالآخرين في المجتمع (احمد مندور ، احمد رمضان نعمة الله ، ،1996، ص 31).

نستطيع الحكم على هذا الاتجاه كوسيلة للقضاء أو حتى التقليل من معدلات التلوث بالفشل والتعبير الاقتصادي لهذا الفشل يكمن في انعدام الحافز لدى الشركات أو المؤسسات المسببة للتلوث لتحمل تكاليف منعه، ولذا يلزم العمل على خلق الحوافز لدى الوحدات الاقتصادية لتمتنع عن تلويث البيئة واجبار تلك الوحدات قانونيا على إتباع قواعد خاصة عند مباشرتها لأنشطتها التي تزيد من معدلات التلوث .

1-2- مطالبة ضحايا التلوث بحقهم في بيئة نظيفة :

يقوم هذا الاتجاه على المبادرة من طرف الأشخاص الذين أصابهم ضرر بسبب التلوث، وهنا يمكن التمييز بين حالتين (العصفور، 2005):

- إما أن يقوم ضحايا التلوث بخلق حافز مادي لمسبب التلوث للتقليل منه؛
- أو أن يقوموا بمحاولة إثبات حقهم القانوني في بيئة أكثر نظافة.

ويبقى في هذا الاتجاه إشكال يطرح نفسه يتمثل في عدم وضوح أحكام المسؤولية عن الأضرار البيئية .

1-3- التدخل الحكومي المباشر:

من مبدأ أن البيئة ملكية عامة فانه يلزم على الحكومة حمايتها، فكلما زاد الاختلال بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية لمشاكل التلوث البيئي كلما أدى ذلك الى تدخل الدولة باتخاذ الإجراءات القانونية لمنع الإخلال بالتوازن البيئي، ويمكن للحكومة وضع عدة معايير يلزم مراعاتها تخفيفا لحدة التلوث وهي(صالح العصفور ،2005) :

- ❖ وضع مواصفات خاصة للمدخلات التي يستخدمها المنتجون عند مباشرة عملياتهم الإنتاجية ؛
- ❖ تحديد أنواع الوقود التي يلزم استخدامها مثل الديزل والبنزين، مثلا لو كان احتراق كمية من الديزل يسبب نفس حجم التلوث التي تسببه كمية مضاعفة من البنزين فهنا يلزم منع أو الحد من استخدام الديزل ؛
- ❖ إنشاء سوق خاصة بحقوق الملكية : والمقصود هنا هو حق استخدام جزء من البيئة كمستودع للمخلفات وتسمى" شراء حق استخدام البيئة "، أي أن هذا الإجراء يلزم مسببي التلوث بالحصول على تراخيص تسمح لهم بالتخلص من قدر معين من مخلفاتهم في البيئة وما يزيد عن هذا القدر عليهم إتباع الوسائل الصحية (التعقيم) للتخلص منه، والفكرة هنا تحميل من يريد استخدام الهواء والماء والتربة لمثل هذه الأغراض عبئا

ماليا مباشرا، وأن إجمالي المعروض من الهواء والماء والأرض النقية محدود وهناك ضرورة لتسعير حق استخدام البيئة لأغراض التخلص من المخلفات، وعندها سيفكر المنتج ماليا عندما يجد نفسه مضطرا لدفع سعر نظير استخدامه للبيئة .

1-4- العمل مع القطاع الخاص :

هذا الاتجاه مخالف لما سبق، فبدلا من التحكم والسيطرة والهيمنة، فان هذا الاتجاه يتم بالتحاور والتفاوض بشان البرامج البيئية التي يمكن مراقبتها، والحكومة تعمل ذلك مع أصحاب النشاط الاقتصادي المهتم بالبيئة على تشجيع التحسينات البيئية من خلال سلسلة من القيم بما في ذلك الصناعات الموردة للسلع، وتلعب مخططات التنفيذ الذاتي والتصديق المستقل دورا بارزا في جلب التدفقات المالية الخاصة بخدمة البيئة، مثلما حدثت عام *1996*، حيث خصصت المؤسسات المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي صندوقا رأسماليا لمخاطر التنوع الإحيائي وقد تم توجيه التمويل الخاص نحو أنشطة تحسين البيئة كمرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة وغيرها.... (برني ،2007، ص 49)

2- أدوات السياسة الاقتصادية للحد من التلوث :

تعتمد هذه السياسة على إدماج الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية، فإلى جانب التدخل المباشر للدولة يوجد عدة أساليب للتدخل غير المباشر نلخصها فيما يلي(مصطفى، وآخرون ،2007، ص 316):

- التأثير على حجم الائتمان الممنوح للشركات المختلفة وفقا لمساهمة كل نشاط إنتاجي في زيادة التلوث البيئي؛
- منح قروض ميسرة طويلة الأجل لتغطية الإنفاق الاستثماري اللازم للحد من التلوث وعلاجه ؛
- التمييز بين حجم الضرائب وحجم الإعانات الحكومية لكل قطاع إنتاجي تبعا لمدى مساهمة كل قطاع في زيادة تلوث البيئة؛
- تمويل مجهودات البحث والتطوير الهادفة إلى إيجاد تقنيات إنتاج نظيفة ؛
- منح إعفاءات جمركية على الأجهزة والمعدات الخاصة بالحد من التلوث التي يتم إستيرادها من الخارج.

وغير ذلك من الأساليب المختلفة، ويدخل النوعان الأول والثاني في إطار السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، أما النوع الثالث والرابع فيدخلان في نطاق السياسة المالية للحكومة والتي تتعلق بتحديد إيرادات الدولة الضريبية وأوجه الإنفاق الحكومي، والنوع الخامس هو من احد أساليب السياسة التجارية والتي تسمى أيضا السياسة الجمركية.

وفيما يلي سنناقش بعض السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة مشكلة التلوث البيئي :

1-1- استخدام الضرائب:

لقد كان الاقتصادي Pigou أول من اهتم بالسياسات الاقتصادية التي تحاول التعامل مع مشكلة التلوث واقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث وذلك في كتابه اقتصاديات الرفاه عام 1920 (رومانو ،2003، ص 129) ، حيث تعادل هذه الضريبة البيئية [2] الفرق بين التكلفة الحدية الخاصة والتكلفة الحدية الاجتماعية للنشاط الملوث للبيئة، فكل وحدة من السلع المنتجة تصاحبها كمية محددة من التلوث يمكن فرض ضريبة عليها مساوية لتكلفة التلوث يلتزم المنتج بدفعها قانونيا وإن كان عبئها سيوزع على كل من المنتج والمستهلك وتكون بذلك ضريبة عادلة يتحملها المنتج الذي يحقق أرباحا من النشاط الملوث والمستهلك الذي ينتفع باستهلاك المنتوج الذي بسبب التلوث (مقلد ، وآخرون،2008 ، ص 396) ، إذ تعتبر السويد أول بلد بدا هذه العملية ثم تبعتها بعض دول أوروبا وخلال أواخر التسعينات انضمت إليها ألمانيا وايطاليا وفرنسا وسنوجز ذلك في الجدول الموالي :

الجدول رقم (5) : سنوات تطبيق الضرائب البيئية في بعض البلدان من العالم

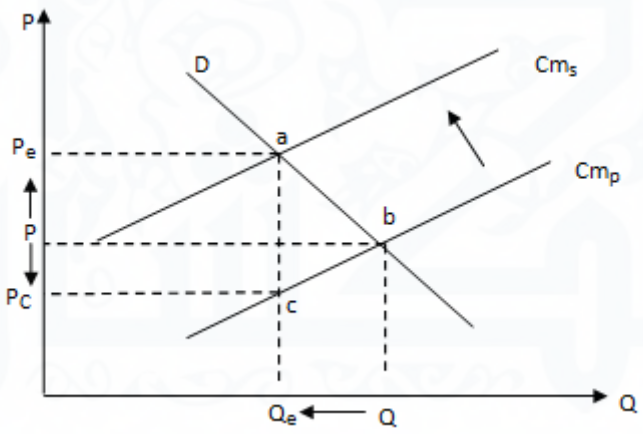
البلد وأول عام تطبق الضريبة فيه	خفض الضرائب على	رفع الضرائب على	الدخل المحول*(%)
السويد 1991	الدخل الشخصي	انبعاثات الكربون والكبريت	1.9
الدنمرك 1994	الدخل الشخصي	مبيعات وقود المحركات، الفحم، الكهرباء، المياه، حرق المخلفات	2.5
اسبانيا 1995	الأجور	مبيعات وقود المحركات	0.2
هولندا 1996	الدخل الشهري والأجور	مبيعات الغاز الطبيعي والكهرباء	0.1
ألمانيا 1999	الأجور	مبيعات الطاقة	2.1
ايطاليا 1999	الأجور	مبيعات الوقود الاحفوري	0.2
فرنسا 2000	الدخل الشخصي.	مبيعات الطاقة، مقالب القمامة مبيعات المياه المنازل.	0.9

*معبرا عنه بالنسبة لحصيلة الضرائب التي تفرضها جميع المستويات الحكومية.

المرجع :(الشناوي، 2011، ص: 435-436).

ويمكن تصور الأثر الضريبي على مستويات الأسعار وكمية الإنتاج بيانيا حسب المنحنى الموالي:

الشكل رقم (3) :الأثر الضريبي على مستويات الأسعار و كمية الإنتاج



المرجع : (توداور، 2006، ص:476).

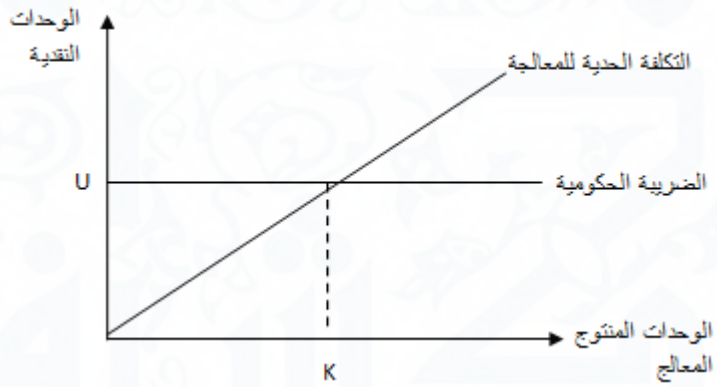
من خلال المنحنى نلاحظ أن حجم الإنتاج سوف ينخفض عند المستوى الأمثل اجتماعيا بينما الأسعار سوف ترتفع أمام المستهلكين من P إلى Pe وتنخفض أمام المنتجين من P إلى Pc وبالتالي فان عبئ ضريبة التلوث سوف يتحمله كل من المنتج والمستهلك معا، فالمستهلك يدفع ما قيمته ab والمنتج يدفع قيمة bc من إجمالي الضريبة ac وهذا حسب المنحنى أعلاه .

أما رياضيا فانه باستخدام الضرائب للوصول إلى الإنتاج الأمثل من ناحية المجتمع ، فبعد فرض الضريبة تصبح المسألة بالنسبة لمنتج السلعة الملوثة على الشكل التالي (خوري عصام، نعاسة عبير ،2008) :

ويكون الحل Q يستوفي : $P= C"_{(Q)} + t"_{(Q)}$

وإذا ما تم فرض ضريبة بحيث : $t"_{(Q)} = e"_{(Q)}$ سيكون الإنتاج الأمثل يساوي Qe وهذا يعني أن الحكومة تستطيع استخدام الضرائب لإلزام منتج السلعة الملوثة على إنتاج الكمية المناسبة اجتماعيا، أما بالنسبة لأثرها في تقليل التلوث فيمكن توضيحه في المنحنى التالي :

الشكل رقم (4) : أثر فرض الضريبة في الحد من التلوث



المرجع: (صالح مفتاح، بن سمينة دلال، 2006).

ولأجل شرح ذلك نفرض أن المؤسسة تقوم بتلويث نهر ما يؤدي إلى القضاء على الثروة السمكية، فان الحكومة تقوم بفرض ضريبة على كل وحدة من وحدات المياه المحملة بالنفايات للتخفيض من الظاهرة، فتتحول الآثار الخارجية للمؤسسة إلى أثار داخلية (تكلفة خاصة) مما يفرض على المؤسسة ثلاث بدائل (مفتاح، بن سمينة، 2006):

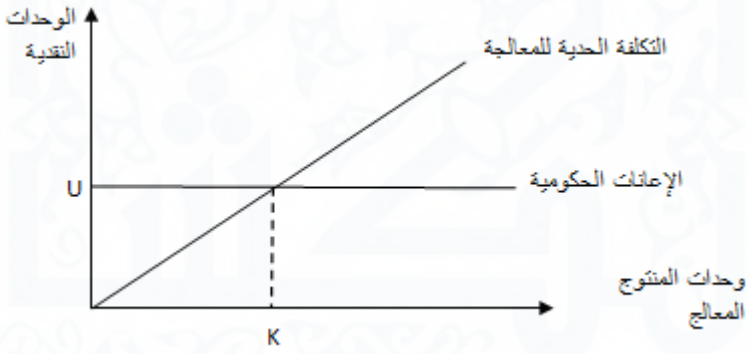
- إما الاستمرار في الإلقاء ودفع الضريبة، وهذا عندما تكون تكاليف المعالجة جد مرتفعة ويكون النهر المكان الأساسي للتخلص من النفايات؛
- إما اتخاذ قرار إزالة التلوث أو الانسحاب من مزاولة النشاط أو القيام بالمعالجة، وذلك عندما تكون تكلفة المعالجة اقل من قيمة الضريبة؛
- إما أن تعمل هذه المؤسسة الصناعية على معالجة جزء من الآثار الخارجية ودفع الضريبة على الجزء غير المعالج.

والمنحنى أعلاه يوضح ذلك بيانيا حيث أن المؤسسة تتحمل أدنى خسارة وتحاول أن تعظم ربحها مما يقلل من معدل التلوث إلى النقطة K حيث يتعادل فيها كل من التكلفة الحدية والضريبة المفروضة، أما بعد المستوى K فان تكلفة المعالجة تصبح اكبر من الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة وبالتالي تتوقف المؤسسة عن المعالجة وتتحمل دفع الضريبة كأمثل بديل .

1-2- الإعانات:

ويقصد بذلك دعم كل وحدة تلوث يتم معالجتها قبل التصرف، وتعد بديلا للضرائب لتوفير نفس الدوافع فهي تعتبر حافزا مالي ايجابي للمنتجين كي يتصرفوا وفق الأهداف البيئية، وتوضح هذه السياسة حسب المنحنى الموالي، حيث K هو المستوى الأمثل للمعالجة قبل هذا المستوى تكون الإعانات الممنوحة اكبر من تكلفة المعالجة فتستمر المؤسسة في معالجة النفايات وينخفض معدل التلوث أما بعد المستوى K تصبح تكلفة المعالجة اكبر من الإعانات الممنوحة وتتوقف المؤسسة عن المعالجة (صالح مفتاح، بن سمينة دلال ،2006).

الشكل رقم (5): اثر الإعانات في الحد من التلوث



المرجع: (مفتاح، بن سمينة ، 2006)

1-3- الإعتمادات :

هي عبارة عن قروض صديقة للبيئة، ويمكن حصرها في (برني،2007، ص 53):

- **التحفيز بدل الحضر :** تهدف إلى ترقية استهلاك المنتجات والخدمات التي لا تمس البيئة مثل الإعتمادات المالية الخاصة بالمحروقات المستعملة في التدفئة والطبخ باستثناء مادتي الفحم والخشب، الإعتمادات المالية الخاصة بالطاقة المتجددة (هوائية، شمسية) والإعتمادات الخاصة بالأسمدة بهدف تقليص الزراعات التي تهدد الأنظمة البيئية ؛
- **حفز الاستثمارات المحافظة على البيئة :** ويتم من خلال عدة تقنيات، كمنح ميزات جبائية، دعم المشاريع في هذا المجال، الميزات الجمركية التفضيلية لإستراد المعدات التي تعمل على إزالة التلوث (التكنولوجيا النظيفة) ؛
- **إنشاء المصارف الخضراء :** وتعد هذه المصارف أداة لتمويل التنمية المستدامة بيئيا، ومن أمثلة انجح البنوك العالمية في مجال تمويل المشاريع البيئية المصرف البيئي الألماني حيث بلغ 500 مليون اورو بداية 2005 ووصل عدد خبرائه إلى 120خبير .

1-4- قوى السوق لحماية البيئة :

إن الاتجاه الحديث في الدول المتقدمة يسير نحو الاستفادة من ميكانيكية السوق وتوجيهها لتحقيق الأهداف البيئية عن طريق استخدام المحفزات الاقتصادية التي تؤثر على القرارات الاقتصادية اليومية للأفراد، رجال الأعمال،الحكومات وتوجيهها نحو حماية البيئة، ويعتبر مبدأ جعل الملوث يدفع هو من أهم المبادئ المعمول بها حاليا في الكثير من تلك الدول، وهناك عدة نظم وأدوات مستحدثة لتحقيق هذا المبدأ، نذكر منها (مصطفى، وآخرون ،2007، ص 316):

- ❖ تحصيل تكاليف التلوث عن طريق وضع تسعيرة أو رسم ضريبة للتلوث، فعندما يدفع الملوث ثمن ملوثاته فان هذا سيكون دافعا له على عدم التلويث؛
- ❖ بيع تصاريح للتلوث للجهات المختلفة بحيث لا يسمح في كل تصريح بأكثر من حدود التلوث المسموح به وفقا للمعايير الموضوعة، و يمكن استغلال تلك التصاريح في تمويل البرامج الحكومية لحماية البيئة كما يمكن للمنشأة أو الوحدات الإنتاجية التي لم تستخدم حصتها بالكامل من تصاريح التلوث الخاصة بنشاطها بيعها إلى المنشآت الأخرى التي تكون بحاجة إلى المزيد من تصاريح التلوث لعدم تمكنها بعد من تخفيض مستويات التلوث المصاحبة لعملياتها الإنتاجية.

هذه الإجراءات من شأنها أن تدفع أصحاب النشاطات الاقتصادية إلى اتخاذ أساليب الحماية اللازمة وتحفيزهم على استخدام طرق وفنون إنتاجية بديلة وموارد اقل إضرارا بالبيئة .

المحور الرابع: كلفة التدهور البيئي في الجزائر

يترتب على الإضرار بالبيئة تكاليف اقتصادية ناجمة أساسا عن التدهور البيئي من تلوث للهواء، الماء، الأتربة و المنظومة البيئية ككل و لابد من إعطاء قيمة نقدية ولو أن التقييم لهذه التكاليف وتحديدها بالأرقام أمرا عسير.

1- الآثار من حيث القيمة النقدية المعيشية:

الآثار على إطار المعيشة هي الخسائر المختلفة للنوعية المرتبطة بالمحيط و الوسط المعيشي والجدول الموالي يوضح التكاليف التي تنفقها الجزائر على تدهور النوعية البيئية حيث أن نسبة مبلغ إجمالي هذه النفقات يقدر *0,98%* من إجمالي الدخل المحلي ، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): الأقساط السنوية للأضرار المرتبطة بالمحيط و الوسط المعيشي

الوحدة: دولار أمريكي /السنة

القيم البيئية / الأضرار	الأقساط السنوية	الأقساط السنوية من حيث % من إجمالي الدخل المحلي
الماء نوعية توزيعه	200 194 235	0,47
الهواء نوعيته (سكان الحواضر)	101 501 543	0,24
الهواء (العمارات)	31 920 574	0,08

النفايات (إطار المعيشة:الصورة)	**81 327 354**	**0,19**
المجموع	**414 943 706**	**0,98**

المرجع: (تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ،2000، ص 207).

2- الآثار من حيث القيمة النقدية على الأصول الطبيعية والممتلكات والخدمات البيئية:

تتمثل في الخسائر المرتبطة بنوعية الوسط الطبيعي و مختلف أنواع التدهور التي تصيب الأراضي ، السهوب ، الغابات و غيرها من المنظومات البيئية ، و الجدول الموالي يوضح التكاليف التي تنفقها الجزائر على تدهور النوعية البيئية حيث أن مبلغ إجمالي هذه النفقات يقدر بنسبة *2,15*% من إجمالي الدخل المحلي ، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (7): الأقساط السنوية للأضرار المرتبطة بنوعية الوسط الطبيعي

الوحدة: دولار أمريكي /السنة

القيم البيئية / الأضرار	الأقساط السنوية	الأقساط السنوية من حيث % من إجمالي الدخل المحلي
الماء (الموارد المطلوب معالجتها)	**79240667**	**0,19**
الهواء (قيمة خفض التلوث)	**313795824**	**0,74**
التربة (التدهور و التصحر)	**229760619**	**0,54**
المنظومة البيئية الغابية	**18606677**	**0,04**
النفايات (أضرار المنظومة البيئية)	**44446565**	**0,11**
التنوع البيولوجي (الرأسمال الطبيعي)	**66874215**	**0,16**
الحاشية الساحلية (المنظومة البيئية البحرية)	**155826852**	**0,37**
المجموع	**908551436**	**2,15**

المرجع: (تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ،2000، ص 208).

3- الآثار من حيث القيمة النقدية على الاقتصاد :

تتمثل في مختلف الخسائر المرتبطة بحالة البيئة و لكنها تمس الفعاليات الاقتصادية مثل الرسكلة غير المنجزة و الخسائر المرتبطة بتوزيع الماء و السقي أو الضغوط المفرطة التي تعانيها ميزانية الدولة (نفقات لا يمكن تجنبها) و الجدول الموالي يوضح هذه التكاليف كنسبة من إجمالي الدخل المحلي(تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ،2000، ص 208):

الجدول رقم (8): الأقساط السنوية للأضرار المرتبطة بنوعية الوسط الطبيعي التي تمس فعالية الاقتصاد

الوحدة: دولار أمريكي /السنة

القيم البيئية / الأضرار	الأقساط السنوية	الأقساط السنوية من حيث % من إجمالي الدخل المحلي
الماء	14003769	0,33
الهواء	380116689	0,90
النفايات	797940860	1,89
الشريط الساحلي	216461691	0,51
التراث الأثري	104273875	0,25
المجموع	1638830811	3,87

المرجع: (تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ،2000، ص 208).

فالتكاليف البيئية تنتج عن عدم كفاية الأعمال البيئية و بالتالي فهي تعطينا فكرة عما يمكن كسبه من أرباح في حالة القيام بالتسيير الحسن للبيئة ، و ضمن هذا السياق يقع التقييم الاقتصادي الذي يتمثل في تقدير كلفة التدهور البيئي أي بالقيمة النقدية لحالة (الرأسمال الطبيعي ، الممتلكات البيئية) من خلال الميادين المتأثرة ذات الصلة بالمجتمع.

الخاتمة

تعاني البيئة مشكلات كثيرة ومتفاقمة يعج بها العالم اليوم وجلها تستدعي تفكيرا عميقا ودراسة متأنية تساعد على وضع الحلول المناسبة لها لتخفيف أعباءها ونتائجها السلبية عن كاهل البشرية المصدومة بها هنا وهناك، ناهيك عن الخوف من أن تتجاوز التأثيرات الحالية قدرة النظام البيئي على المحافظة على توازنه واستمراره وقدرة كوكب الأرض على البقاء بوصفه كوكبا.

وفي الوقت الراهن أدت كثافة استغلال الموارد الطبيعية وسوء استخدام التقنيات والكيماويات الحديثة إلى ظهور مشكلة التلوث البيئي، فحقيقة الأمر أن الأمور بدأت تخرج عن السيطرة لتصبح أكثر واقعية ومشاهدة في ظل التدهور العالمي الملحوظ الذي نشهده، فلم تعد قضايا البيئة وحمايتها من القضايا الهامشية وإدراكها مرتبط بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والصحي للإنسان وليس مجرد مسالة رفاهية وشروط لحياة مثلى، ولا ريب أن التدهور البيئي هو آفة القرن الراهن لدرجة أن الفرق بين التخلف والتقدم أصبح يقاس بمعيار حماية الإنسان من مخاطر البيئة وحماية البيئة من تعدي الإنسان.

فنتيجة الدراسة خلصت إلى أن النشاط الاقتصادي هو المصدر الرئيسي للتدهور البيئي، فهو يتطلب مدخلات تكون في معظمها عبارة عن موارد طبيعية فإذا لم يتم استغلالها بشكل عقلاني سيؤدي ذلك حتما إلى نضوبها، كما يتم من خلال العملية الإنتاجية الحصول على مخرجات إذا لم يتم التخلص منها بشكل سليم سيؤدي ذلك حتما إلى تلوث البيئة، فالتطور الاقتصادي افرز العديد من التأثيرات السلبية على الجانب البيئي، حيث أن تحقيق المزيد من الإشباع للحاجات المتزايدة يصاحبه الزيادة والرغبة في الاستخدام غير

الرشيد للموارد البيئية مما يؤدي إلى تفاقم تكلفة المعالجة للحفاظ على البيئة وهو ما يؤدي إلى تباطؤ تحقيق أهداف تنموية بدلا من أن يذهب هذا الإنفاق في خدمة الإنتاج والخدمات وأثره على الدخل والاقتصاد الوطني.

وعليه نوصي بما يلي:

- دعم عمليات نقل التكنولوجيا النظيفة ووضع اللوائح والتشريعات الكفيلة بالحد من استراد التكنولوجيا التي تكون مصدرا لكافة أنواع التلوث البيئي .
- دعم الأبحاث العلمية لما لها من اثر ايجابي في تطوير المجتمعات والاستفادة من الطاقات المتعلمة للتخفيض من الهدر البيئي.
- العمل على إقامة قطاع اقتصادي في مجال حماية البيئة يقوم بتوفير الخبرات والاستثمار في المجالات المختلفة لمعالجة وحماية البيئة.

قائمة المراجع

. احمد مجدي حجازي، المجتمع الاستهلاكي و مستقبل التنمية في مصر، نشر الكتروني، القاهرة، سنة 2001.

. السيدة إبراهيم مصطفى، احمد رمضان نعمة الله، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، أسامة احمد محمد الفيل، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، سنة 2007.

. برني لطيفة، دور الإدارة البيئية في تحقيق المزايا التنافسية في المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة بسكرة ENT.CA.BISKRA ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد مؤسسة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة بسكرة ،الجزائر، سنة 2007.

. تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، الجزائر، سنة 2000.

. جلولي بوجمعة ، اثر سياسة الحد من التلوث على التنافسية الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ، تخصص اقتصاد وتنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة تيارت، الجزائر، سنة 2011.

. خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ،سنة 2007.

. خوري عصام، نعاسة عبير، التحليل الاقتصادي للمشكلات البيئية، مجلة تشرين، العدد 02، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد (30)، سورية، سنة 2008.

. دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة ، ورقة مقدمة ضمن المواد التدريبية ، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي NAPC ، المرحلة الثانية ، دمشق ، سنة 2003.

. رمضان محمد مقلد ، احمد رمضان نعمة الله ،احمد عبد العزيز عايد ، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2008.

. صالح العصفور، المفاهيم و القضايا البيئية الأساسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، www.arab-opi.org:2005

. صالح مفتاح ، بن سمينة دلال ، فعالة السياسة الاقتصادية في مواجهة المشكلات البيئية ، ملتقى وطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، المركز الجامعي يحيى فارس المدية، الجزائر، 6 - 7 جوان 2006.

. فارس مسعود، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة البليدة، الجزائر، سنة 2010.

. عبد القادر عابد ، غازي سفاريني ، أساسيات علم البيئة ، دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع،عمان، الطبعة الثانية ، سنة 2004.

. عمرو محمد السيد الشناوي ، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ،العدد49،كلية الحقوق . جامعة المنصورة ،مصر، سنة 2011.

. محمد أمين عامر، مصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة مشكلة العصر، دراسة عملية حول مشكلة التلوث و حماية صحة البيئة، دار الكتاب الحديث، الكويت، الطبعة الثانية، سنة 2003.

. ميشيل تيداور، ترجمة محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود عبد الرازق ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ، الرياض ، سنة 2006.

. نجم العزاوي،عبد الله النقار،إدارة البيئة نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000 ،دار الميسرة للنشر و التوزيع،عمان،الطبعة الثانية،سنة 2010.

. Hervé Déville , Economie et politiques de l’environnement, l’harmattan, paris,2010.

[1] يتكون الغلاف الجوي- الهواء- كمادة من النتروجين 78.08% ،الأكسجين 20.9 %،الأرغون 0.934 %، ثاني أكسيد الكربون 0.03%، نيون 0.00182%، هليوم 0.00052 %، ميثان 0.00015 %، كربتون 0.00011 %، هدروجين 0.00005 %، أكسيد النتروز0.00005 %،زينون 0.000009 % .

[2] - الضرائب البيئية هي تلك الضرائب المفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة أو الملوثة ، و استخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرة

بالبيئة ، و يتم تحديد نسبة هذه الضريبة على أساس نسبة و كمية و درجة خطورة الانبعاث المدمرة بالبيئة و تدعي Les taxes pigouvienne ، (عن فارس مسدود ،ص:316) .

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

إدارة النفايات كخيار استراتيجي للمشاريع المقاولاتية المستدامة: مقاربة تطبيقية

Waste management as a strategic option for sustainable entrepreneurship: An application approach

د. عظيمي دلال، أ. سعيدي وفاء، جامعة خنشلة، الجزائر.

تاريخ التسليم:(01/ 03/ 2017)، تاريخ التقييم:(23/ 03 /2017)، تاريخ القبول:(07/ 04/2017)

الملخص

لقد أدى كل من التطور الاقتصادي والتصنيع والتزايد السكاني الذي يشهده العالم إلى مشاكل جدية مرتبطة بالاستهلاك ونضوب الموارد وانتاج كميات كبيرة وأنواع كثيرة من النفايات، حيث تقدر النفايات المجمعة حاليا بـ1.3مليار طن سنويا، ومن المتوقع أن تبلغ 4مليار طن في أفق 2100، الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود لحماية البيئة والمناخ والصحة العامة من خلال تخفيض النفايات وإدارتها بكفاءة وفعالية.

والعوامل السابقة الذكر قد زادت من جاذبية صناعة النفايات التي أصبحت صناعة مركزة تستقطب المؤسسات وتستحوذ على نصف العوائد السنوية للصناعة في الدول المتقدمة، الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام المقاولاتية المستدامة التي وجدت في إدارة النفايات نشاطا اقتصاديا يحمل أبعادا بيئية واجتماعية بامتياز، وبالتالي فهو من أفضل الخيارات الإستراتيجية في عصر التنمية المستدامة بالنسبة للمقاولات الرامية للبقاء والتوسع، وهو ما تحاول هذه الورقة البحثية تناوله بالعرض والتحليل مع التركيز على المقاربة التطبيقية والإشارة لحالة الهند.

الكلمات المفتاحية: إدارة النفايات، المقاولاتية، الاستدامة.

Abstract

Due to economic development, industrialization and increasing population, problems related to the expanded consumption and depletion of resources and the generation of wide-ranging types of waste are becoming more serious than ever.

World waste is estimated at 1.3 billion tons, and is expected to reach 4 billion tons by the year 2100, which calls for the intensification of efforts to protect the environment, climate and public health through the efficient and effective waste management. Previous factors mentioned have increased the attractiveness of the waste industry that becomes extremely concentrated: it can raking more than half of industry's annual revenues in developed countries. Consequently Sustainable Entrepreneurship found in the waste management an economic activity with environmental and social dimensions; therefore it is considered as a strategic option in sustainable development age. This article tries to present and analyze waste management entrepreneurship with a focus on the practical approach and the reference to the case of India.

Key words: Waste management entrepreneurship, sustainability.

مقدمة:

لقد أدى كل من النموذج التصنيعي للاقتصاد والتزايد السكاني المستمر إلى ظهور مشاكل جدية مرتبطة بالاستهلاك اللاعقلاني للموارد وإنتاج كميات كبيرة من النفايات، حيث تقدر النفايات المجمعة حاليا بـ1.3مليار طن سنويا، ومن المتوقع أن تبلغ 2.2مليار طن عام 2025 و4مليار طن في أفق 2100، وهو ما زاد من جاذبية صناعة النفايات التي أصبحت صناعة مركزة تستقطب المؤسسات وتستحوذ على نصف العوائد السنوية للصناعة في الدول المتقدمة، الأمر الذي فتح آفاقا واسعة أمام المقاولاتية المستدامة التي وجدت في إدارة النفايات نشاطا اقتصاديا يحمل أبعادا بيئية واجتماعية ليشكل بذلك خيارا استراتيجيا لبقائها ونموها، حيث يمكن لهذه المؤسسات المغامرة في تخصصات متعددة من دورة حياة النفايات (التخفيض، إعادة الاستعمال، الرسكلة، التثمين الطاقوي أو التخلص النهائي من النفايات)، أو اقتحام مجال تكنولوجيا معالجة النفايات كالتسميد، المعالجة الحرارية، الرسكلة، المعالجة البيولوجية، الطمر وغيرها.

بناء على ما سبق وفي ظل التزايد المضاعف لإنتاج النفايات في كل دول العالم، وبالاستفادة من مرونة المقاولات المستدامة وقدرتها على الابتكار وتطبيق الحلول الإبداعية نطرح الإشكالية التالية:

ما هي الخيارات الاستراتيجية التي يوفرها مجال إدارة النفايات للمشاريع المقاولاتية المستدامة؟

تستدعي الإجابة على الإشكالية المطروحة التركيز على المحاور الآتية بالعرض والتحليل:

I- مدخل للمقاولاتية المستدامة,

II- خلفية نظرية عن إدارة النفايات,

III- المقاربة التطبيقية لمقاولات إدارة النفايات.

I- مدخل للمقاولاتية المستدامة:

المقاولاتية المستدامة هي مفهوم حديث النشأة ظهر وتطور في أواخر القرن العشرين، ويعبر هذا المفهوم عن تقاطع مفهومي التنمية المستدامة والمقاولاتية، هذا التقاطع الذي أدى إلى ظهور صنف جديد من المقاولين، يختلف عن الأصناف الأخرى في منطق نشاطه وأهدافه وممارساته.

1-مفهوم المقاولاتية المستدامة:

1-1-تعريف المقاولاتية المستدامة: هناك عدة تعاريف أسندت إلى هذا المفهوم، نذكر منها ما يلي:

عرفها (Fonrouge et Petzold) على أنها "استغلال الفرص المرتبطة بالحماية والمحافظة على البيئة بطريقة تقييمية، فالأداء الجيد لمنظمات الأعمال الحديثة يقاس بمقدار الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" (Leger-Jarniou, 2013, P307).

كما عرفها(Lourenco) وزملاؤه على أنها: "عملية اكتشاف الفرص وإيجادها وتقييمها واستغلالها بغية توفير منتجات مستقبلية تتوافق وأهداف التنمية المستديمة" (Lourenço et al, 2012, P05).

كما عرفت بأنها تلك الأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي يجب على الشركات الانخراط فيها (S.N, 2016, Une plateforme d'action Suédoise).

ومن خلال ماسبق يمكن تعريف المقاولاتية المستدامة بأنها تلك الأنشطة التي تعتبر القيم البيئية والاجتماعية من الأوليات وضمن مهامها وأهدافها الأساسية، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج وابتكار منتوجات توازن بين أبعاد التنمية المستدامة.

2-1-أنواع المقاولات وفق معيار الاستدامة: ميز الباحثان الألمانيان **(**Stefan.S et Marcus.W**)** أربع أنواع أساسية من المؤسسات المقاولاتية المتجهة نحو الاستدامة، حيث اعتمدت تعاريفهما على أربع معايير أساسية هي: الأهداف من الأعمال، النسبة إلى الأداء المالي، المكان المخصص للابتكار والأسواق المستهدفة، وهذه الأنواع محددة بالنظر إلى المقاولاتية الكلاسيكية كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): أنواع المقاولات على سلم الاستدامة



Source : Carole Duplessis et Anne-Marie Pichette, 2015, l'entrepreneuriat durable : de quoi parle-t-on au juste? labo DD de PME, http://www.vigiepme.org ,10/02/2017.

إن أهداف المقاولين المهتمين بالتنمية المستدامة ليست أهدافا مشتركة مع أهداف المقاول المستدام فالمقاول البيئي يهتم بالفائدة المالية والفائدة البيئية، والمبتكرون البيئيون يهتمون بتطوير حلول بيئية، والمقاول الاجتماعي يثمن التقدم الاجتماعي، أما المقاول المستدام فهو متواجد في جميع المستويات: المستوى البيئي، المستوى الاجتماعي والمستوى المالي (الاقتصادي) (Duplessis et Pichette, 2015,P02):

أ-المقاولة الكلاسيكية(Entrepreneuriat**):** هدفها الرئيسي هو النجاح الاقتصادي وقد يكون هناك وعي بالقضايا البيئية والمسؤولية الاجتماعية، لكن ليست هذه هي المهمة الرئيسية للمشروع، فهدفه الرئيسي هو تحقيق الربح.

ب-المقاولة البيئية(Ecoprenariat**):** المقاول البيئي ليس مخترعا، بل هو باحث بمنطق الأعمال، وهذا النوع من المقاولين يسعى لتحقيق أهداف بيئية ومالية، وأهم خصائص المقاولة البيئية: جني الربح – حل المشاكل البيئية – النجاح المالي هو الغاية – تطوير الحلول الموجودة بأساليب متفردة - مراقبة أسواق الاستهلاك الواسع.

جـ-المبتكرون البيئيون(Bionniers**):** هم مبتكرون حقيقيون على الصعيد البيئي، تستهدف مؤسساتهم العملاء بمقاييس بيئية عالية وقدرة على الدفع لإرضائهم، ويختار المبتكرون البيئيون أسواقا متخصصة فقط لخدمتها كخيار إستراتيجي وبعد تقديم الابتكارات الجديدة لا يستغل هؤلاء المقاولون كل ما يملكون من أرباح مالية بل يحتفظون بجزء للابتكار، ومن خصائص المقاولة الابتكارية البيئية: -حل المشاكل البيئية وتحقيق عوائد من ذلك – الابتكار أولا ثم النجاح البيئي ثانيا – الابتكار يتواجد في قلب مهنة المقاول – استهداف أجزاء سوقية صغيرة ومتوسطة.

د-المقاولة الاجتماعية(Entreprenariat sociale**):** تهتم المؤسسة الاجتماعية أثناء مهمتها بحل المشاكل الاجتماعية، والتحدي الأكبر بالنسبة لها هو إدماج الأداء المالي في ابتكار القيمة للمجتمع، وهذا النوع من المقاولات ليس له أهداف مربحة، ومن أهم خصائصها: حل المشاكل الاجتماعية – المظهر الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية – المساهمة بابتكارات اجتماعية – عدم إتباع منطق السوق دائما.

هـ-المقاولة المستدامة(Entreprenariat durable**):** هذه المقاولة هي ذات مفهوم مختلف، تدمج أهدافها المحيط والمظاهر الاجتماعية في آن واحد، والمقاول المستدام يريد إعادة تشكيل السوق، المجتمع والتشريعات، وبالاعتماد على الابتكار يستهدف أسواق الاستهلاك الواسع بهدف تحقيق مزايا لأكبر شريحة في المجتمع، ومهمته هي معالجة المشاكل البيئية والمجتمعية، وعن طريق أداء متميز في الأعمال يضمن تأثيره على السوق والمجتمع على حد سواء.

والتفكير المقاولاتي المستدام مصدره هو الفرد الذي ينسق قيمه البيئية والمجتمعية في حالة مقاولاتية مليئة بالطاقة والحركة، وهو يتميز بقدرته على تحقيق خطة سوقية واسعة مما يجبر المنافسين والموردين على تبني حلول مستدامة. وإضافة إلى تحقيق نجاح تجاري مهم فإن ابتكاراته تساهم في تغيير المجتمع، وعلى المدى المتوسط والطويل فإن أثر مؤسسته سيغير بطريقة مستدامة المنظمات والسياسات والتشريعات.

ومن أهم خصائص المقاولاتية المستدامة:

- معالجة المشاكل البيئية والمجتمعية بأداء مالي ناجع,
- النجاح المالي هو غاية ووسيلة لتحقيق الأهداف,
- تقديم ابتكارات مستدامة تكون في العادة ابتكارات جذرية,
- استهداف أسواق الاستهلاك الواسع.

2- مزايا تبني المؤسسة لخيار التنمية المستدامة: يمنح تبني خيار التنمية المستدامة العديد من المزايا للمؤسسة الاقتصادية أهمها (Spence, 2015, PP01-02):

2-1-اقتصاد الأموال: حيث أن انتهاج نهج التنمية المستدامة يستلزم تخفيض النفايات وتخفيض استهلاك الطاقة والوقود وغيرها، وكلها أعمال تؤدي بالضرورة إلى توفير الأموال.

2-2-تسيير المخاطر التشغيلية: حيث يساعد نهج التنمية المستدامة على رفع الضغوط التشغيلية الناشئة عن سلسلة التوريد وتضييق التشريعات، فالمؤسسات التي تتبنى التطبيقات المستدامة تتجنب عوائق المقاييس المكلفة والملِحّة بهدف احترام التشريعات.

2-3- المحافظة على القبول الاجتماعي: تسعى المؤسسات للحفاظ على صورتها الإيجابية في نظر مجموعات أساسية هي الأطراف الفاعلة، لذلك فالاندماج في مفهوم التنمية المستدامة يستلزم من المؤسسة الحفاظ على علاقات قوية مع: الموظفين، العملاء، الجماعات المحلية، المؤسسات الأخرى (منافسة، موردة، زبونة) والهيئات التشريعية.

2-4- المواطنة: تقوي التنمية المستدامة التكامل والمشاركة بالنسبة للمالك المسير خاصة في المؤسسات العائلية، ويجب خاصة تحمل مسؤولية أعمالنا، وأفضل شيء ببساطة هو دعم دور النموذج والمواطن المسؤول من طرف ملاك ومسؤولي المؤسسة.

3-التغيير نحو الاستدامة: ويتضمن تبني المعايير البيئية والاجتماعية وتغيير توجه المؤسسة نحو الاستدامة عنصرين أساسيين:

3-1-شدة التغيير: حيث يمكن للمؤسسة وضع مقاييس بسيطة وسهلة البلوغ للوصول للتنمية المستدامة، وحتى المؤسسة الصغيرة تستطيع دعم موقعها كعنصر مسؤول عن المجتمع، وفي هذا السياق يمكن اعتماد حلول سريعة أو تغييرات عميقة حيث:

أ-الحلول السريعة: سهلة البلوغ وتستلزم القليل من المعرفة والجهود.

ب-التغييرات العميقة: تستلزم تغيير مسار المؤسسة لتحديد الفرص على المدى البعيد.

الجدول رقم (01): حلول مستدامة

	حلول سريعة	تغييرات عميقة
1- <u>أعمال بيئية</u> **أ- الطاقة**	• ترك مقر المؤسسة ساخنا في الصيف وباردا في الشتاء إلى حدود معينة بهدف تخفيض استهلاك الطاقة. • استعمال المصابيح الموفرة للطاقة ومصابيح الإنارة الذاتية.	• إصلاح مقرات المؤسسة لتعديل أنظمة التبريد والتسخين وهو ما يسمح بتخفيض 15٪ من الاستهلاك الطاقوي. • استعمال المكابس هو أيضا من وسائل اقتصاد الطاقة.
ب- النفايات والتلوث	• استعمال برنامج للرسكلة بهدف تخفيض النفايات وتكاليف معالجتها وتدويرها.	• استعمال تقييم دورة الحياة وأدوات أخرى لقياس الأثر البيئي للمنتوجات ولعمليات المؤسسة واتخاذ الوقاية اللازمة من الآثار السلبية.

2- أعمال اجتماعية **أ- المجتمع**	• إعلام المجتمع مسبقا بالتغييرات التي ستؤثر عليه. • استخدام المجتمع كمصدر للأفكار الجيدة للمؤسسة وهو ما يحقق لها الدعم من طرفه.	• العمل مع المجتمع حول مشروع مشترك يوفر حلولا مفيدة للمؤسسة وللمجتمع في آن واحد مثل: التكوين المستمر للموظفين والطلبة.
ب- الموظفون وسلسلة التوريد	• دعم العمل التطوعي الخاص بالموظفين بهدف إعطائهم القدرة على الارتقاء بكفاءاتهم وتقوية ولائهم وهو ما يحقق الفائدة للمجتمع المحلي.	• تطوير سلسلة توريد أخلاقية لضمان مدخلات مسؤولة في عمليات إنتاج المؤسسة، وهذه الجهود بإمكانها جذب عملاء جدد ودعم العلاقات مع الموردين.

Source : Laura J Spence, 2015, Le développement durable dans les PME, http://nbs.net/fr/connaissances/pme/introduction, 10/02/2017, pp01-02.

2-3- أدوات التغيير: يعد الابتكار من أهم أدوات التغيير نحو الاستدامة حيث تبحث المؤسسات المقاولاتية في إطار التنمية المستدامة عن ابتكارات جذرية من شأنها تغيير السوق بعمق، ففي حالة المنتوجات البيولوجية مثلا فإن الأهداف الاجتماعية والبيئية تأخذ حيزا من الأهمية أكبر من الأهداف الاقتصادية الأمر الذي يحوّل كليا هياكل الأسواق وأنماط الاستهلاك من خلال عرض منتوجات ذات تأثير منخفض على المحيط، وقد حدد الباحثون ثلاث اتجاهات أساسية للابتكار المستدام هي (Kelwitz.J and Hansen.E.G, 2014):

أ-الابتكار على مستوى العمليات عن طريق مبادرات بيئية: إن الابتكار المستدام على مستوى العمليات يهدف إلى إنتاج سلع وخدمات باستهلاك أقل ما يمكن من الموارد وبرفع الفعالية البيئية لنشاطات الإنتاج وخاصة تخفيض إنتاج النفايات واستهلاك الطاقة.

ب-الابتكار التنظيمي المستدام الذي يحتاج للتعاون: وعلى المستوى التنظيمي فإن الركيزة الأساسية للابتكار هي التعاون مع الأعوان الخارجيين والذي ينعكس على التنظيم الداخلي والوصول إلى موارد جديدة أو موارد تكميلية، وتطوير القدرة على حل المشاكل، وعلى المستوى الداخلي فإن إدماج رؤية مستدامة في المؤسسة وتكوين الموظفين هما من أهم وسائل الوصول للابتكار المستدام.

جـ-ابتكار منتوجات مستدامة: إن ابتكار المنتوجات هو وسيلة أخرى للابتكار المستدام، فاستعمال مواد مستدامة وتحليل دورة حياة المنتوج والوسم البيئي هي أدوات جيدة لتمييز المنتوجات، وكل ذلك بالاستفادة من قدرة الاستجابة لتغيرات السوق، وهو ما يسمح بتحقيق أفضل التعديلات البيئية الحالية والمستقبلية.

II-خلفية نظرية عن إدارة النفايات

تمثل الزيادة السريعة في حجم وأنواع النفايات نتيجة حتمية للنمو السكاني من جهة وانتهاج نموذج النمو الاقتصادي التصنيعي من طرف العالم من جهة أخرى، الأمر الذي خلق مشكلة متنامية للحكومات والسلطات

المحلية على حد سواء تتمحور أساسا حول أساليب التقليل من النفايات وطرق إدارتها للحفاظ على السلامة البيئية، وذلك قد يكون أسهل بمنع النفايات قدر المستطاع واعتبارها كمرحلة ثانية فرصة يجب استغلالها لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية.

1-ماهية النفايات:

إن الإدارة السليمة للنفايات تقتضي التحديد الدقيق لمفهومها والتصنيف الصحيح لها، والتقدير الاقتصادي الجيد لها.

1-1-تعريف النفايات: تعرف النفايات على أنها كل المنتوجات والمكونات والموارد والهياكل غير الضرورية (ليس لها قيمة لدى المستهلك النهائي) والتي تكون في شكل صلب أو سائل ويستثنى من هذا التعريف النفايات الإشعاعية والمكونات الملوثة إشعاعيا. ويقسم الخبراء النفايات في العادة إلى نفايات بلدية ونفايات صناعية حيث يضم كل قسم مراقِبا للنفايات فيما يتعلق بالنفايات المتفجرة والسامة والناقلة للأمراض والأوبئة (أو الضارة بالصحة العامة) والمؤثرة على سلامة المحيط (Yolin, 2015, P25). وتختلف حاجة النفايات إلى التدخل لمعالجتها حسب طبيعتها الكيميائية والفيزيائية التي تحدد مدة حياة كل مادة، والجدول الموالي يوضح مدة حياة بعض المواد من النفايات على الأرض دون معالجتها من طرف الإنسان:

الجدول رقم (02): مدة حياة بعض النفايات على الأرض دون معالجة.

المواد (النفايات)	المدة المتوسطة للحياة (قبل التحلل النهائي)
الورق والجرائد	3-12 شهرا
عود الثقاب (كبريت)	6 أشهر
منتجات ألمنيوم	200-500 عام
كيس بلاستيكي	450 عاما
بطاقة هاتفية (بطاقات الدفع)	1000 عام

Source: Mohamed Hafidi, 2015, L'impact et la gestion des déchets solides, Konrad Adenauer stiftting, Maroc, p9.

إن أهم ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق هو مدة حياة البلاستيك والمواد المشتقة من البترول، الأمر الذي يستدعي إعادة نظر جدية في معالجة هذه المواد أو منع استعمالها تماما.

1-2-تصنيف النفايات: تصنف الأمم المتحدة النفايات تصنيفا عاما كما يلي (مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، 2008، ص ص06-07):

أ- النفايات البلدية: وهي النفايات الصادرة عن المنازل والمراكز التجارية بما في ذلك النفايات الخطرة مثل البطاريات وحاويات الدهانات وخلائط الزيوت.

ب-النفايات الصناعية: وهي نفايات ناتجة عن العمليات الصناعية أو الصناعة التحويلية والخدمات، بما في ذلك الحمأة الصادرة عن منشآت معالجة المياه المستعملة.

جـ- المنتوجات والأجهزة المنبوذة: مثل الحواسيب (وملحقاتها وقطع غيارها)، والأجهزة الكهربائية والسيارات... والتي تشكل روافد ما يعرف بالنفايات الناشئة وهي النفايات الإلكترونية.

د- نفايات الرعاية الصحية والمختبرات: وهي تلك الصادرة عن المستشفيات والعيادات والمرافق والمكاتب الطبية والمختبرات.

هـ- نفايات البناء والهدم: وهي تلك الناتجة عن أنشطة البناء أو ترميم المباني والنفايات الناتجة بعد وقوع الكوارث.

و- النفايات الزراعية ومخلفات المحاصيل والأسمدة والنفايات الكيميائية: مثل المبيدات الحشرية بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة والمركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور، والمواد المستنفذة للأوزون.

ز- النفايات ذات الصلة بالبحار: مثل القمامة البحرية والمنتجات الملقاة في البحر، والنفايات البرية الملقاة في البحر، والنفايات الصادرة عن السفن المفككة.

وفيما يلي جدول يوضح تصنيفا آخر للنفايات القابلة لإعادة التدوير:

الجدول رقم (03): تصنيف النفايات القابلة للتدوير

التصنيف على أساس الطبيعة الكيميائية	التصنيف على أساس الحالة الفيزيائية	التصنيف على أساس المصدر
- نفايات عضوية (غنية بالكربون والآزوت). - نفايات معدنية (مساعدة على التسميد).	• نفايات صلبة (قمامة منزلية، خشب، نفايات خضراء، الحمأة الجافة...). • نفايات نصف صلبة (حمأة مراكز التنقية). • نفايات سائلة (أسمدة زراعية، التدفقات الزراعية والغذائية، حمأة سائلة).	• نفايات منزلية (النشاط المنزلي). • نفايات نشاط الخدمات (النشاط التجاري والزراعي والغذائي). • نفايات معالجة المجاري السائلة (حمأة تنقية المياه، نفايات منزلية).

Source: Mohamed Hafidi, 2015, L'impact et la gestion des déchets solides, Konrad Adenauer stiftting, Maroc, p60.

1-3-اقتصاديات النفايات: يختلف إنتاج دول العالم للنفايات الصناعية والبلدية، لكن الدول المتقدمة تحقق إنجازات مرضية على مستوى إدارة هذه النفايات بنوعيها، في الوقت الذي لازالت فيه الدول النامية والأقل نموا لا تملك رؤية إستراتيجية وسياسات واضحة لذلك.

أ- النفايات من حيث الإنتاج: تقدر الإحصائيات الاستشرافية للبنك الدولي أن كمية النفايات المنتجة والمجمعة عبر العالم ستزداد بالثلثين بحلول عام 2100، حيث تقدر النفايات المجمعة حاليا بحوالي 1.3 مليار طن سنويا، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 2.2 مليار طن في أفق 2025، حيث سيرتفع معدل ما ينتجه الفرد من النفايات من 1.2 كغ يوميا إلى 1.42 كغ يوميا عبر الـ 15 سنة المقبلة (Word Bank, 2016, P08).

ويتنوع إنتاج النفايات تبعا لتنوع المناطق والدول وحتى المدن، فدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تستحوذ على 44 ٪ من الكمية المجمعة، أما الصحراء الإفريقية فتنتج 62 مليون طن سنويا أي ما نسبته 4.76 ٪ من النفايات العالمية سنويا، ومعدل الفرد عالميا من هذه النفايات هو 0.65 كغ/اليوم، أما أعلى معدل فردي في إنتاج النفايات في العالم فهو في نيوزلندا (بسبب صناعة السياحة لديها)، ومقداره 3.68 كلغ يوميا، ثم إيرلندا بـ 3.58 كغ يليه النرويج 2.8 كغ، ثم سويسرا بـ 2.61 كغ، ثم الو.م.أ بـ 2.58 كغ، أما الدول التي سجلت أقل معدلات فردية في إنتاج النفايات فهي غانا بـ 0.09 كغ يوميا ثم الأوروغواي بـ 0.11 كغ. (S.N, 2015, http://www.weforum.org/agenda/).

ب-النفايات من حيث التكلفة: يقدر البنك الدولي أن بلديات البلدان النامية تنفق ما بين 20-50٪ من الميزانيات المتوفرة على إدارة النفايات الصلبة، وفي البلدان ذات الدخل المنخفض يستنفذ جمع النفايات وحده ما يصل إلى 90 ٪ من ميزانيات إدارة النفايات الصلبة في البلديات، أما البلدان متوسطة الدخل فيكلفها ذلك (جمع النفايات) 50-80٪ من الميزانيات الإجمالية، على خلاف الدول ذات الدخل المرتفع أين يشكل جمع النفايات لديها أقل من 10٪ من الميزانيات المخصصة وهو ما يسمح بتخصيص مبالغ كبيرة لمرافق معالجة وإدارة النفايات وتسهيل إعادة تدويرها واستردادها(مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، 2008، ص09).

2-الأطراف المسؤولة عن النفايات: يوجد نوعان أساسيان من النفايات: النفايات الصناعية والنفايات البلدية وتتدخل في إنتاج وتسيير هذه النفايات وكل النفايات الأخرى العديد من الأطراف أهمها (Yolin, 2015, P27):

2-1-الحكومة الوطنية: فالحكومة عن طريق الوزارات المعنية، تجمع وتحلل المعلومات حول النفايات، وتسن التشريعات وتضع الإستراتيجيات الوطنية وتشارك في وضع الإستراتيجيات الدولية والإقليمية، كما أنها توفر للبلديات والمقاطعات والدوائر الدعم الضروري المادي والمعلوماتي.

2-2-الولايات: وهي توفر الدعم للبلديات، وتنشئ مصانع معالجة النفايات، وتشرف على النفايات الصناعية التابعة لحدود سلطاتها، كما أنها تمنح التراخيص لتسهيل رمي النفايات، ولها القدرة أيضا على وضع حدود للانبعاثات.

2-3-البلديات: وهي مسؤولة بشكل مباشر عن تسيير نفايات المناطق التابعة لحدود سلطاتها، كما أنها تراقب وتشرف على تطور الهياكل القاعدية للنفايات وترقية المقاييس لتخفيض كمية النفايات المجمعة خاصة تلك المجمعة من التجمعات السكانية.

2-4-المؤسسات: المؤسسات الصناعية مسؤولة تماما عن إدارة النفايات الصناعية المجمعة عن نشاطها، فإدارات هذه المؤسسات يجب أن تطور باستمرار منتوجات ومكونات سهلة الإدارة بعد نهاية دورة حياتها وتحولها إلى نفايات، كما أنها ملزمة بتوفير دليل معلومات عن كيفية إدارتها.

2-5-مؤسسات معالجة النفايات: وهي المؤسسات التي يقوم نشاطها على جمع ومعالجة النفايات البلدية أو الصناعية، فهي متخصصة في معالجة وإدارة النفايات المجمعة عن مؤسسات أخرى أو عن المجمعات السكانية، ويقع على عاتق هذه المؤسسات عبء المعالجة السليمة بيئيا للنفايات.

2-6-مستخدمو المنتجات: أي المستهلكون وهم القناة الأساسية لتحويل المنتوجات إلى نفايات بعد استهلاكها واستنفاذ قيمتها، وهم مطالبون بالوعي والمسؤولية والتعاون الإيجابي مع السلطات الوطنية والمحلية وذلك من خلال: الرمي الصحيح للنفايات، واستردادها واستعمال المنتوجات المعاد تدويرها...

3-المقاربة النظرية لإدارة النفايات:

نظرا لكميات النفايات المجمعة عبر العالم والمتزايدة بشكل مطرد، ونظر لإمكانية الاستفادة منها مجددا وإدخالها في الدروات الاقتصادية، فإن الأمر يحتاج لعملية إدارة سليمة بيئيا وناجعة اقتصاديا.

3-1- مبادئ إدارة النفايات: تحتاج الإدارة السليمة والناجعة للنفايات إلى مجموعة مبادئ كتلك التي حددها الإتحاد الأوروبي في خمس مبادئ أساسية (Ministère du développement, Luxembourg, 2010, pp27-38):

أ- مبدأ هرمية أهداف إدارة النفايات (Reduce-Reuse-Recycle : 3Rs).

ب- مبدأ الاكتفاء الذاتي في التخلص من النفايات وفي أقرب مركز للمعالجة (عدم تصدير أو نقل النفايات).

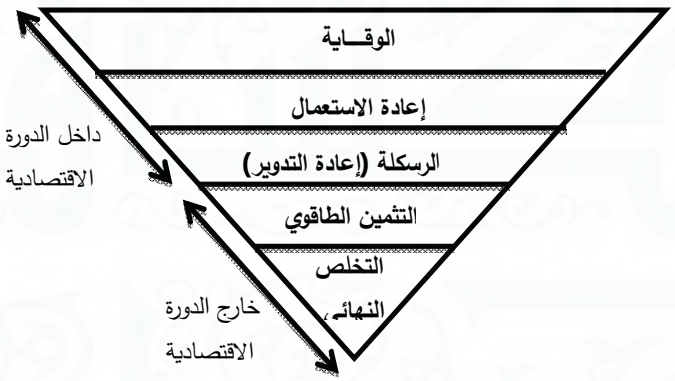
جـ- مبدأ الجودة في إدارة النفايات (جودة النفايات المجمعة للرسكلة وجودة العمليات والمعالجات).

د- مبدأ مسؤولية المصنع أو المنتج (منتج النفايات يتحمل تكاليف إدارتها).

هـ- مبدأ الحيطة والحذر (عدم كفاية الضمانات بشأن سلامة الإنسان والبيئة يؤدي مباشرة إلى التخلص النهائي من النفايات).

3-2- دورة حياة النفايات: يتفق الخبراء والمتخصصون على وجود مجموعة مهمة وضرورية من المراحل التي يجب أن تمر عبرها أو عبر إحداها النفايات من أجل إعادة إدماجها في الدورة الاقتصادية قبل التخلص النهائي منها، فطالما أن هناك إمكانية لإعادة تقييم النفايات فهذا يعني أن النفايات تمر بإحدى مراحل حياتها، التي تنتهي بالتخلص النهائي منها (Hafidi, 2015, PP34-35 & Ministère du développement, Luxembourg, 2010, PP28-32)، ويمكن للشكل الموالي أن يوضح دورة حياة النفايات وفق النموذج الهرمي:

الشكل رقم (02): هرمية إدارة النفايات



Source: voir :- Mohamed Hafidi, op.cit, p34
- Christine Yolin, op.cit.p19.

أ- الوقاية من النفايات أو تخفيض النفايات: وهذه المرحلة الأولى تسبق في الحقيقة إنتاج النفايات (ميلاد النفايات) وتهدف إلى تحقيق غايتين: الأولى تخفيض استهلاك المنتجات والمواد بهدف التسيير المستدام للموارد، والثانية تخفيض الآثار على المحيط (البيئة)، ومن أشكال العمليات الممكنة في هذه المرحلة: استعمال مواد أقل في التصميم والصناعة، الاحتفاظ بالنموذج لأطول فترة ممكنة (إطالة مدة حياته)، إنتاج منتوجات لها استعمالات متعددة ومنتوجات مصممة لتسهيل إعادة استعمالها.

ب- إعادة الاستعمال: وهي المرحلة الأولى فعليا بعد إنتاج النفايات، والهدف من هذه المرحلة هو المحافظة على المادة أو المنتوج في الدورة الاقتصادية لأطول فترة ممكنة وبالتالي تقليص استهلاك المواد الأولية (المستعملة في إنتاج منتوجات جديدة)، ومن أشكال العمليات في هذه المرحلة: الاختيار، التنظيف، الصيانة، تجديد المنتوج أو بعض أجزائه.

جـ- إعادة التدوير أو الرسكلة: وفي هذه المرحلة المطلوب هو صناعة منتوجات ومواد جديدة انطلاقا من النفايات لنفس قطاع الصناعة أو لقطاعات الأخرى، لكن الرسكلة تواجه حدودا وعقبات تتمثل في احتياجها لموارد طاقوية ومالية لإعادة تدوير النفايات قد تتجاوز الأرباح المترتبة عنها، الأمر الذي قد يؤدي إلى التخلي عن هذا الخيار.

د- التثمين الطاقوي: وتتضمن هذه المرحلة استعمال النفايات المنبوذة من مرحلتي الرسكلة وإعادة الاستعمال، ويتم التثمين الطاقوي بتهديم المواد من أجل الحصول على الطاقة التي تحتويها، وبالتالي فإن هذه المواد بعد تثمينها ستسحب نهائيا من الدورة الاقتصادية، لذلك فالتثمين الطاقوي يجب أن يستهدف المواد التي يشوبها خلل على مستوى الجودة أو المكونات أو غير القابلة للرسكلة، ويطبق التثمين الطاقوي على خلائط النفايات التي يكون فيها فصل المكونات والمواد عن بعضها البعض غير مجد على المستوى البيئي وعلى المستوى الاقتصادي.

هـ- التخلص النهائي: وتتعلق هذه المرحلة بالمستوى الأدنى على سلم إدارة النفايات أو دورة حياة النفايات، وهي تتعلق بالنفايات التي لا يمكن استعادتها عن طريق إعادة الاستعمال أو عن طريق الرسكلة أو عن طريق التثمين الطاقوي، وتقنيات التخلص يجب أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأجزاء المختلفة للنفايات التي ستخضع لعمليات معالجة لتغيير خصائصها وتخفيض آثارها على البيئة والصحة العامة (مثلا المعالجة البيولوجية لنفايات البلدية قبل تفريغها).

3-3- تكنولوجيا معالجة النفايات: لقد أصبحت معالجة النفايات صناعة قائمة بذاتها وهي تتداخل في مهامها مع العديد من الحقول، فصناعة النفايات ترتبط ارتباطا وثيقا بالصناعة وبالطاقة وبالزراعة وبالنقل وغيرها من المجالات، ويمكن حصر أهم الوظائف الأساسية لصناعة النفايات فيما يلي (Jean .E Bogner,2009, P03):

- جمع النفايات.
- نقل النفايات.
- معالجة وإدارة النفايات.

ومثلها مثل باقي الصناعات، تعتمد صناعة النفايات على مجموعة مهمة من التكنولوجيا نورد أهمها فيما يلي (http://en.wikipedia.org.25/02/2017 & Jean .E Bogner,2009, P04):

أ- التسميد: وهو عملية عضوية لتحليل ورسكلة النفايات حتى تصبح سمادا مخصبا للتربة، ولا تحتاج عملية التسميد إلا إلى كومة مبللة من النفايات الخضراء (أوراق أشجار، فضلات طعام)، ومدة زمنية تتراوح بين عدة أسابيع وعدة أشهر لتتحول إلى دبال خصب.

ب- المعالجة الحرارية: وهو عملية معالجة للنفايات تتمثل في حرق المكونات العضوية الموجودة في النفايات، وتقوم أنظمة المعالجة الحرارية (الحرق) بتحويل النفايات إلى رماد أو غازات مداخن أو حرارة.

جـ- الرسكلة: وهي عملية تحويل النفايات إلى منتوجات، وهناك العديد من معايير المنظمة العالمية للتقييس المتعلقة بالرسكلة منها: ISO15270 :2008 الخاصة بنفايات البلاستيك، ومعيار ISO14001 للإدارة البيئية ومراقبة تطبيقات الرسكلة.

د- التسميد عبر الصفوف الهوائية: ويستخدم في مجال الزراعة لإنتاج أسمدة باستعمال مواد عضوية ومواد قابلة للتحلل (حيوانات) توضع في صفوف طويلة.

هـ- المعالجة الميكانيكية البيولوجية: وتضم عمليتين: الأولى ميكانيكية تتمثل في فصل المكونات (عن طريق الهضم الهوائي أو الهضم اللاهوائي).

و- مكبات القمامة: هي مواقع لرمي النفايات عن طريق الدفن (أو الطمر) وهي من أقدم أشكال معالجة النفيات التي عرفها العالم.

وفيما يلي جدول يوضح أهم التكنولوجيا المستخدمة لمعالجة النفايات في مختلف دول العالم:

الجدول رقم (04): تكنولوجيا معالجة النفايات عبر العالم

الدول	التكنولوجيات المستخدمة لمعالجة النفايات
الو.م.أ - كندا - المكسيك - أستراليا - نيوزلندا	الطمر الصحي - الرسكلة - المعالجة الميكانيكية البيولوجية (الهضم اللاهوائي) - نسب منخفضة من المعالجة الحرارية (الحرق).
اليابان	المعالجة الحرارية – الرسكلة – طمر البقايا.
دول الاتحاد الأوروبي	طمر النفايات العضوية (نسب محدودة) -المعالجة الحرارية –المعالجة الميكانيكية البيولوجية –الرسكلة – الهضم اللاهوائي.
الدول النامية	الطمر الصحي – التسميد - المعالجة الحرارية (الحرق).
الصين	المعالجة الميكانيكية البيولوجية – الهضم اللاهوائي.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المرجع:

Jean.E.Bogner, 2009, waste management, overview, Technologies and climate change implications, WTO workshop, Genève.

نلاحظ من الجدول السابق أن تكنولوجيا معالجة النفايات تختلف باختلاف البلدان وذلك تبعا لدرجة تقدمها وتحكمها في العلوم والتكنولوجيا بشكل عام وتبعا للكمية المجمعة من النفايات لديها، فتكنولوجيا الدول النامية مثلا مازالت بسيطة لا تتعدى الطرق التقليدية كالطمر والتسميد والحرق، بينما تستعمل الدول المتقدمة تكنولوجيا أكثر تعقيدا وأكثر فعالية مثل: الرسكلة، المعالجة الميكانيكية البيولوجية، الهضم اللاهوائي وغيرها.

III- المقاربة التطبيقية لمقاولات إدارة النفايات

1- إنشاء نموذج مقاولاتي ناجح في إدارة النفايات:

تعتبر صناعة النفايات صناعة مركزة بشكل كبير، ففي الو.م.أ مثلا تستحوذ 50 مؤسسة لإدارة النفايات على نصف العوائد الصناعية للصناعة ككل، لذلك يجب على هذه المؤسسات أن تركز على الكفاءة وقابلية التوسع وتكاليف العمليات حتى تتمكن من تحقيق الأرباح المنتظرة، لكن بقاءها في السوق في الأجل الطويل يعتمد على قدرة المقاول على تنمية قاعدة عملائه.

1-1-عناصر إنشاء مشروع مقاولاتي ناجح في إدارة النفايات: تتمثل العناصر الأساسية لإنشاء مؤسسة مقاولاتية ناجحة في إدارة النفايات فيما يلي (S.N, 2016,http://www.gaebler.com, 22/02/2017):

أ- تشغيل مؤسسة لإدارة النفايات: إن تجميع النفايات هي صناعة مقننة ومنتظمة وبالتالي يمكن للمقاولين القيام بأبحاث ودراسات لمعرفة احتياجات المؤسسات والبلديات قبل إنشاء مؤسساتهم وقبل وضع مخططات العمل، إذا يجب أن تكون لهم معرفة دقيقة بمواقع وأحجام وطبيعة مكبات النفايات البلدية ومراكز التحويل وذلك سيضمن إيجاد المكان الملائم لإنشاء مركز معالجة النفايات.

وبعد ذلك يحتاج المقاول إلى تفاصيل تشغيلية لإدارة النفايات تتعلق بالكميات والمقارنة بين شراء أو كراء بعض الأصول، فمثلا تعتبر تكاليف نقل النفايات وحاوياتها من أهم التحديات الواجب مواجهتها، إضافة إلى احترام المعايير البيئية، والموارد البشرية اللازمة، وآليات التسويق المناسبة...

ب- خصائص المقاولاتية الجيدة لإدارة النفايات: يجب أن يحتوي مخطط عمل مؤسسة إدارة النفايات على التحديد الدقيق لما يلي:

- **المهنة والرسالة:** إذ يجب على المقاول أن يحدد بدقة التخصص الرئيسي لمؤسسته والذي تدور حوله كل الأنشطة (رسكلة، تجميع، نقل، طمر...)، إضافة إلى تحديده لأسباب إنشاء المؤسسة وسبب وجودها.
- **الغايات والأهداف:** إذ يجب على المقاول أن يحدد الغايات وهي أهداف عريضة ثم الأهداف التكتيكية التي ستحقق هذه الغايات.
- **المخطط المالي، التسويقي والعملي:** إذ يجب توفر مخططات تصف محيط عمل المؤسسة والتقديرات الكمية والأهداف السكانية.

جـ- إيجاد قاعدة عملاء لمقاولة إدارة النفايات: كل الأفراد والمؤسسات بحاجة إلى مثل هذه المقاولات لإدارة النفايات، لذلك فإن شدة المنافسة هي التي ستحدد سهولة الوصول لقاعدة عملاء كبيرة والقدرة على المحافظة عليها، وحتى تتمكن المقاولة من الوصول للعملاء والحفاظ عليهم يجب أن تكون متميزة ومتفردة في أدائها في السوق، ويجب أن تكون قريبة من العملاء ويمكن الوصول إليها بسهولة، ويمكن للتسويق أن يكون أفضل أداة لذلك (إستراتيجيات التسويق التقليدي أو عبر الانترنت)، إضافة إلى عوامل أخرى مثل السعر والكفاءة التشغيلية، واتساع تشكيلة الخدمات.

د- السوق وحدود المنافسة: إذ يجب على المقاول التركيز على منطقة محددة وعلى مهنة مؤسسته وهو ما سيساعد على تحديد شكل المنافسة التي سيواجهها وشدتها، فإذا كانت المنافسة قوية وشرسة يجب عليه أن يتحول لمناطق أخرى أو أن يغير مهنته (من الجمع مثلا إلى الرسكلة)، وبعد تحديد إطار المنافسة يجب دراسة متغيرات السوق الأخرى (الموردون، المنتجات البديلة، أصحاب المصالح...).

1-2-الإدارة المقاولاتية لمخاطر النفايات: تتضمن الإدارة الناجعة لمشاريع المقاولاتية جانبا مهما للغاية هو إدارة المخاطر، وفي هذا السياق يتعلق الأمر بمخاطر النفايات وإدارتها، وفيما يلي أربع عناصر أساسية يمكن أن يؤدي التحكم فيها بشكل كبير إلى تقليل مخاطر إدارة النفايات (Sista, 2016):

أ- الهياكل القاعدية: ويتعلق الأمر في إدارة النفايات بآليات الإمداد أي قنوات تصريف واستقبال النفايات بين منتجي النفايات (العملاء) وبنايات معالجة النفايات وهما عنصران مكملان لبعضهما البعض لتشكيل الهياكل القاعدية.

ب- التوعية: إن التحدي الحقيقي يكمن في توعية الأفراد بالمشاكل المرتبطة بإدارة النفايات، فتوفير الهياكل القاعدية وتنظيمها دون توعية للجمهور يعتبر هدرا للجهود والأموال، لكن إذا كان الأفراد على درجة كبيرة من الوعي فإنهم سيساهمون في إيجاد الحلول المناسبة. والتوعية يجب أن تبدأ في سن مبكرة أي على مستوى المدارس الابتدائية من خلال مجموعة قواعد إلزامية والتي ستتحول فيما بعد إلى عادة وسلوك تطوعي (جزء من ثقافة المجتمع).

جـ- التحفيز: تأخذ الحوافز شكلين إما مباشرة أو غير مباشرة، فالأولى تتعلق بالدافع المادي الذي يحرك الأفراد رغبة في الحصول على النقود أو أشياء قيمة أو حتى تجنب الأحكام العقابية، أما الثانية فتتعلق بالدوافع المعنوية التي تحمس الأفراد مثل الشعارات الأخلاقية أو المادية مثل "من النفايات إلى الأموال" أو "من النفايات إلى الإنتاج"...

د- تكنولوجيا المعلومات والتسويق: يمكن لتكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات التسويق أن تحسن الاتصالات وتحول المعلومات بين مراحل سلسلة العرض، كما يمكن للتسويق أن يخلق فكرا حديثا حول أهمية إدارة النفايات ودور الأفراد كجزء منها، وذلك باستخدام وسائل متعددة مثل التكنولوجيا الرقمية، الطباعة، التلفاز، الراديو...وذلك لإحداث التأثير المناسب.

1-3-الآفاق الاستراتيجية لمقاولات إدارة النفايات: هناك العديد من أنواع النفايات (المواد) وكل نوع يحتاج وسائل وإجراءات مختلفة لمعالجته، وهذه الوسائل هي الفرص الحقيقية للمقاولاتية المستدامة (S.N, 2017, 22/02/2017 ,http://www.mytopbusinessideas.com):

أ- النفايات الخطرة: وهي نفايات المواد غير المرغوب فيها والتي تشكل خطرا على الصحة وعلى المحيط، وقد تكون هذه النفايات في الحالة الغازية، السائلة أو الصلبة، وهذه النفايات لها خصوصية لعدم إمكانية التخلص منها عبر الوسائل المشتركة مثل باقي النفايات اليومية. لذلك يمكن للمقاول الذي يملك المعرفة اللازمة لإدارة هذا النوع من النفايات وآليات الإمداد والمعدات اللازمة للتخلص منها، أي ينشئ مؤسسة مقاولاتية متخصصة.

ب- النفايات الطبية: يمكن للمقاول التركيز على خيار آخر مثل النفايات الطبية والتي تضم قائمة عريضة من المواد مثل الحقن واللباس، عينات التشخيص الدموي، المواد الكيميائية، المواد الصيدلانية، الأجزاء الطبية وأدوات الأشعة...، وهناك جزء آخر من النفايات وهو النفايات البيولوجية المستخدمة في المجال الطبي والمجمعة أثناء التشخيص، العلاج (إنسان أو حيوان) ونشاطات البحث والإنتاج واختبار المكونات البيولوجية.

جـ- النفايات الإلكترونية: وتعرف بـ (E-waste) أو (E-scrap) وهي تضم الأجزاء الإلكترونية للمنتوجات الكهربائية والإلكترونية، وهذا النوع من النفايات غير متناول بكثرة من طرف مؤسسات معالجة النفايات بسبب تكاليفه المرتفعة واعتماده على تكنولوجيا خاصة، لذلك قد تشكل ميزة الاحتكار أو منافسة القلة في السوق فرصة ممتازة للمقاولات الناشئة.

د- النفايات الخضراء: وهي النفايات العضوية القابلة للتحلل، تتميز بقدرتها على الرسكلة كليا، وهي تستعمل كمصدر للطاقة، ولا تحتاج لتكنولوجيا عالية لإدارتها ومعالجتها، لذلك فهي فرصة واعدة للمقاولاتية المستدامة.

هـ- مواد البناء: ويمكن للمقاول التركيز على المواد غير المرغوب فيها الناتجة بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن البناء والهدم، وهي تضم مجموعة مهمة من المواد مثل: الخشب، الحديد، المسامير، الأسلاك الكهربائية وغيرها، ويمكن لمواد البناء أن تحتوي على مواد خطرة مثل الرصاص.

و- النفايات المنزلية: الإنسان وراء كل تطور، فالإنتاج الواسع والنفايات الخاصة بالمنازل أصبحت مصدرا للتلوث وتجميع النفايات، وهو ما أنتج اختلالات جدية في جودة الحياة والتوازن البيئي، ويمكن للمقاول الاستفادة من هذه الفرصة والمغامرة في مقاولاتية غير مكلفة لإدارة مثل تلك النفايات في المواقع الملائمة.

ز - **النفايات الصناعية:** ينتج بناء المصانع والمناجم والصناعات المعدنية نفايات من المواد غير القابلة للاستهلاك أو الرسكلة وتعرف بالنفايات الصناعية والتي توجه إلى تكنولوجيا التثمين الطاقوي أو التخلص النهائي، وفي كل الأحوال هي كلها فرص مقاولاتية جيدة.

2- مقاولاتية إدارة النفايات في الهند:

تعتبر التجربة الهندية في إدارة النفايات تجربة مثيرة للإهتمام وذلك لعدة أسباب أهمها: المساحة الكبيرة التي تتربع عليها، وعدد السكان الذي يفوق مليار نسمة وكذا جهودها الكثيفة للحاق بركب الدول المتقدمة.

2-1-خلفية عن صناعة النفايات في الهند: تقع الهند في جنوب شرق آسيا بمساحة قدرها 3287590كم^2، يبلغ عدد سكانها 1278 مليون نسمة حاليا، ويتوقع أن يرتفع إلى 1800 مليون نسمة بحلول عام 2050م، ويبلغ عدد مدنها 5165 مدينة حيث تمثل نسبة سكان المدن من إجمالي السكان حوالي 30٪ (Suparna Dutt D'Cunha, 2016 & Population of India, 2017).

وتنتج الهند سنويا حوالي 62 مليون طن من النفايات الصلبة (وهو مساو لما تنتجه دول إفريقيا مجتمعة)، منها 12 مليون طن فقط تمر عبر قنوات المعالجة، والباقي ينتهي في مكبات القمامة ومياه الصرف الصحي والبحيرات والأنهار والأراضي الرطبة، ويتوقع المجلس المركزي الهندي لمراقبة التلوث بأن يرتفع حجم النفايات إلى 436 مليون طن بحلول عام 2050، كما يتوقع أن يقيم سوق النفايات في عام 2025 بـ 13.62 مليار دولار بنمو سنوي قدره 7.2 ٪ (Suparna Dutt D'Cunha,2016 & Population of India, 2017). وتنتج المناطق الحضرية والمراكز الاقتصادية الكبرى النسب الكبرى من النفايات، حيث أن أكثر من 350 مليون نسمة من سكان الهند يعيشون في المدن ويتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2030 ليشكل بذلك

مشكلا عويصا يتعلق بتراكم النفايات في المدن التي تعاني أصلا من مشكل " تخزين النفايات في المصدر" ومظاهره (Suparna Dutt D'Cunha,2016 & Population of India, 2017):

- رمي النفايات في الشارع وتجارة النفايات في الطرقات,
- ترك مخلفات البناء غير المراقب,
- رمي المخلفات الطبية في مجاري النفايات البلدية,
- رمي مخلفات الصناعة في مناطق مفتوحة.

أما عن تركيبة النفايات البلدية في الهند فهي كما يلي (Aravind E.S and Iit madras, 2016):

- النفايات القابلة للتسميد: 30-55 ٪,
- مواد متداخلة: 40-45 ٪,
- مواد قابلة للرسكلة: 5-10٪ وتحول لمراكز الرسكلة.

2-2-نماذج مقاولاتية هندية في إدارة النفايات: إن أول مبادرة في إدارة النفايات كانت من طرف شركة إدارة النفايات الأمريكية (waste management.inc) عام 1971 (شمال الو.م.أ)، وكانت الخدمات الأساسية لها: رسكلة النفايات، تجميع المواد الخطرة، شحن ورمي النفايات. مقر المؤسسة هو مدينة هوستن في ولاية تكساس، وهي تقوم اليوم بـ 367 عملية تجميع وتملك 355 مركزا للتحويل و273 موقع طمر و16 مصنعا لتحويل النفايات إلى طاقة و134 مصنعا للرسكلة و111 مشروعا لاستعمال غاز الطمر، وعلى نهج هذه المؤسسات الأمريكية تسير العديد من المؤسسات المقاولاتية الهندية وأهمها (Kartik Jha, 2016):

أ- مؤسسة إيكووايز (Eco-Wise)**:** ومقرها نويدا (الهند)، توفر خدمات مهمة لإدارة نفايات العديد من المؤسسات (أطراف تجارية وصناعية)، مهنتها الأساسية معالجة ورمي النفايات بالطرق السليمة بيئيا، حاصلة على شهادات ISO18001, ISO14001, ISO9001 .

ب-مؤسسة فارميغولد (Vermigold)**:** هي موقع عضوي لرسكلة النفايات، وهي تقدم ثقافة التكنولوجيا البيولوجية عن طريق هندسة متطورة لرسكلة النفايات العضوية، وهي طريقة صديقة للبيئة، وقد تحصلت على جائزة طاقة الأرض عام 2013 في الهند، كما أنها الأولى والوحيدة من نوعها في العالم.

جـ- مؤسسة إدارة تداؤب النفايات (Synergy waste management)**:** وهي من المؤسسات الرائدة في تقديم خدمات معالجة النفايات الطبية والبيولوجية في الهند، وهي تعمل على تسهيل معالجة النفايات البيوطبية وجزء من مخلفات الهياكل القاعدية الحضرية، تعمل في مناطق متعددة (عدة فروع)، متحصلة على شهادات ISO14001 :2004, ISO9000 :2008 .

د- مؤسسة تيماربور أوكلا لإدارة النفايات (Timarpur-Okhla waste management)**:** وهي أول مشروع لمعالجة النفايات البلدية بطريقة التثمين الطاقوي في الهند، حيث تقوم بتحويل ثلث نفايات نيودلهي إلى كهرباء، وهذا المشروع مسجل في إطار الأمم المتحدة في باب اتفاقيات التغير المناخي.

هـ - مؤسسة غرينوبن (Greenobin): وهي مؤسسة منبثقة مرتكزة على تجميع النفايات الورقية وتسويقها لمصانع رسكلة الورق، تتضمن نشاطاتها الإشراف على مكبات الورق، جمع الورق، تمزيقه، ومكتبا للرسكلة، وكانت تعاملاتها في البداية مع المدارس والمعاهد كعملاء أوليين، ثم توسع نشاطها ليشمل كل الفئات المنتجة لنفايات الورق.

إن التجربة الهندية هي تجربة واعدة في مجال إدارة النفايات من طرف المؤسسات المقاولاتية التي اقتحمت العديد من النشاطات في صناعة النفايات مستخدمة أنواعا مختلفة من التكنولوجيا مثل: الرسكلة، التثمين الطاقوي، المعالجة البيولوجية وغيرها.

الخاتمة:

تعتبر إدارة النفايات خيارا ذكيا وصناعة جذابة يمكن للمؤسسات المقاولاتية السائرة في طريق الاستدامة اقتحامها لتحقيق أهدافها البيئية والاجتماعية إضافة إلى الأهداف والمكاسب الاقتصادية، وهو ما من شأنه أن يحقق استراتيجياتها ويضمن لها الاستمرار كمؤسسات صغيرة وفتية في سوق البقاء فيه للأقوى.

وتكنولوجيا معالجة النفايات تختلف باختلاف البلدان وذلك تبعا لدرجة تقدمها وتحكمها في العلوم والتكنولوجيا بشكل عام وتبعا للكمية المجمعة من النفايات لديها، فتكنولوجيا الدول النامية مثلا مازالت بسيطة لا تتعدى الطرق التقليدية كالطمر والتسميد والحرق، بينما تستعمل الدول المتقدمة تكنولوجيا أكثر تعقيدا وأكثر فعالية مثل: الرسكلة، المعالجة الميكانيكية البيولوجية، الهضم اللاهوائي وغيرها.

وعلى العموم تحمل هذه الصناعة العديد من الآفاق الإستراتيجية الخصبة والمليئة بالفرص الواعدة للمؤسسات المقاولاتية بشكل خاص، خاصة وأن قطاع النفايات لازال في مرحلة النمو ولا يبدو أن مرحلة النضج قريبة، ومن أهم هذه الفرص التي تحتاج إلى استغلالها:

- معالجة البلاستيك القابل للتحلل (نوع جديد من البلاستيك),
- التركيز على التسميد والمعالجة البيولوجية,
- استخدام تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد بالنسبة للبلاستيك العادي,
- إنتاج الطاقة الحيوية من النفايات العضوية عن طريق تكنولوجيا التثمين الطاقوي.

المراجع:

1. -إدارة النفايات، فيفري 2008 ، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (UNEP)، الدورة الاستثنائية العاشرة، موناكو.

2. -Aravind E.S and Iit madras, 2016, Present status of waste management in India and recommendations, www.cilvildigital.com. 24/02/2017.

3. -Carole Duplessis et Anne-Marie Pichette, 2015, l'entrepreneuriat durable : de quoi parle-t-on au Just ? Labo DD de PME, http://www.vigiepme.org 10/02/2017.

4. -Christine Yolin, 2015, waste management and recycling in Japan: opportunities for European (SMEs Focus), EU-Japan, CFIC, Tokyo.

5. -Fernando Lourenço et al, 2012, Promoting sustainable development: The role of entrepreneurship education, International Small Business Journal, April 24.

6. -Jean .E Bogner, 2009, waste management, overview, Technologies and climate change implications, WTO workshop, Genève.

7. -Juliette Brossard, 2010, le défi de l'entrepreneuriat social : comment construire un business model à la fois pérenne et créateur de valeur sociale ?, Rouen Business School, majeure entrepreneuriat.

8. -Kartheck Sista, 2016, An introduction to entrepreneurship in Solid Waste Management, http://wastewise.be ,28/02/2017.

9. -Kartik Jha, 2016, 12 Notable waste management Startups in India, The techpanda.com.22/02/2017.

10. -Kelwitz.J and Hansen.E.G, 2014, Sustainability-oriented innovation of SMEs: a systematic review, Journal of cleaner production, REDD, http://nbs.net/connaissances, 08/02/2017.

11. -Laura J Spence, 2015, Le développement durable dans les PME, http://nbs.net/fr/connaissances/pme/introduction, 10/02/2017.

12. -Mohamed Hafidi, 2015, L'impact et la gestion des déchets solides, Konrad Adenauer stiftting, Maroc.

13. -Nouvel Eldorado, 2013, Le grand livre de L'ENTREPRENEURIAT, Ouvrage collectif, Dirigé par Catherine Léger-Jarniou, Dunod, Paris.

14. -Population of India, 2017, http://www.livepopulation.com, 25/02/2017.

15. –S.N, 2010, Plan Général de gestion des déchets, Ministère du développement, Luxembourg.

16. -S.N, 2015, Which countries produce the most waste? http://www.weforum.org/agenda/, 24/02/2017.

17. –S.N, 2016, L'entrepreneuriat Durable-une plateforme d'action Suédoise, http://www.strategie.gouv.fr. 14/02/2017.

18. –S.N, 2016, Opening a new waste management business, http://www.gaebler.com, 22/02/2017.

19. –S.N, 2017, List of solid waste treatment technologies, http://en.wikipedia.org.25/02/2017.

20. –S.N, Top10 Waste Disposal Business idea 8 opportunities 2017, http://www.mytopbusinessideas.com ,22/02/2017.

21. –S.N,2016, Waste generation, Word Bank, http://sitesources, world bank.org, chap3. 24/02/2017.

22. -Suparna Dutt D'Cunha, 2016, Mumbai's 13 $ waste management market and the startup that's tapping into it, http://www.forbes.com. 24/02/217.

23. Tom Szaky,2017, 10 Recycling and waste management trends to look out for in the near future, http://www.treehugger.com, 03/02/2017.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017
OEBUniv.Publish

التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، الجزائر)

The risk of financial capital and the most important experiences in some countries of the world (United States, France, United Kingdom, Tunisia, Algeria)

أ. نبيلة قدور، جامعة البويرة، الجزائر
أ.حمزة العرابي، جامعة البليدة، الجزائر

تاريخ التسليم:(15 /12/2016)، تاريخ التقييم: (13/ 01/2017)، (تاريخ القبول:(01/ 03/2017)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بالنمط التمويلي المسمى "**رأس المال المخاطر**"، وإبراز أهميته لدفع عجلة الاستثمار والتنمية، عن طريق التمويلات اللازمة للمشاريع الناشئة، وكذا محاولة إبراز الاختلاف بين هذا النوع من التمويل والتمويلات الأخرى من خلال التعرض لأبرز خصائصه، مع عرض تجارب بعض الدول في مجال رأس المال المخاطر مع الإشارة إلى تجربة الجزائر.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن التجربة الجزائرية في مجال رأس المال المخاطر تعد جد متواضعة بحيث نجد أنها لا تزال في بداياتها الأولى وتحتاج إلى مزيد من بذل الجهود وتذليل العقبات أمام شركات رأس المال المخاطر.

الكلمات المفتاحية: رأس المال المخاطر، تجارب بعض الدول في مجال رأس المال المخاطر، تجربة الجزائر.

Abstract

The aim of this study is to try to define the financing model called "**venture capital**" and to highlight its importance to drive investment and development through funding for emerging projects, as well as to try to highlight the difference between this type of contemporary financing and other financing through exposure to its main characteristics, and presenting the experiences of some countries in the field of venture capital with reference to the experience of Algeria.

In this study, we found that the Algerian experience in the field of venture capital is very modest so that it is still in its early stages and needs more efforts, overcoming the obstacles to venture capital companies, and expanding this work in all sectors and fields of investment.

Key words: risk capital, experiences of some countries in the field of venture capital, the experience of Algeria.

مقدمة

لطالما شكل موضوع التمويل حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة، وابتكار أدوات تمويلية متعددة ومتنوعة حتى تتماشى مع التطور والتنوع الذي شهدته الحاجات التمويلية، ولعل من نتائج التطور المستمر للوسائل التمويلية، ظهور نمط تمويلي جديد يختلف عن الطرق التقليدية (البورصة، والقروض البنكية...)، من حيث نظرته للمخاطرة المالية، لهذا سمي برأس المال المخاطر أو المغامر أو الجريء.

يعتبر التمويل برأس المال المخاطر من أحدث التقنيات التمويلية بالنسبة لجميع دول العالم، ففرنسا مثلا أبرز مثال لدول المشجعة لهذا النمط من التمويل والمتميزة فيه بنتائجها، التي تعكس حسن المناخ الاستثماري الفرنسي، أما الدولة الجزائرية فهي من الدول المنتهجة حديثا لهذا النوع من التمويل، حيث يعتبر انتشاره محتشما مقارنة بحجم انتشاره في فرنسا، بسبب بعض الصعوبات التي تحد من دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائرية.

وفي ظل النقاط السابقة تمت صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

- **كيف تتم عملية تمويل المشاريع عن طريق رأس المال المخاطر؟ وهل تعتبر التجربة الجزائرية في هذا المجال ناجحة بمقارنتها مع تجارب الدول الأخرى (تونس، فرنسا،...)؟**

ويتفرع السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما المقصود برأس المال المخاطر؟**
- **ما هي أنماط تمويلات شركات رأس المال المخاطر وإجراءات تطبيقه؟**
- **كيف تتم عملية الخروج من الاستثمار؟**
- **ما هو واقع هذه التقنية التمويلية في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة

بناء على الأسئلة المطروحة أعلاه تقوم الدراسة على اختبار صحة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** رأس المال المخاطر يتبنى معايير مختلفة لاتخاذ القرار التمويلي، ما يسمح للمشاريع الناشئة التي لم تتمكن من الحصول على التمويلات الأخرى من الحصول على تمويله وممارسة نشاطها؛
- **الفرضية الثانية:** أداء ونتائج المنشآت الممولة برأس المال المخاطر يكونان أحسن مقارنة بتلك التي تمويلها بأدوات تمويلية أخرى.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالنمط التمويلي المسمى "رأس المال المخاطر"، وإبراز أهميته لدفع عجلة الاستثمار والتنمية، عن طريق التمويلات اللازمة للمشاريع الناشئة؛
- إبراز الاختلاف بين رأس المال المخاطر والتمويلات الأخرى من خلال التعرض لأبرز خصائصه؛
- عرض تجارب بعض الدول في مجال رأس المال المخاطر مع الإشارة إلى تجربة الجزائر.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الموضوع من خلال ما يحضى به موضوع رأس المال المخاطر من اهتمام كبير من طرف المفكرين وعلماء المالية والاقتصاد.

منهج الدراسة

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة.

تنظيم الدراسة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول: الإطار النظري لرأس المال المخاطر؛**
- **المحور الثاني: آليات التمويل برأس المال المخاطر؛**
- **المحور الثالث: تجارب بعض الدول في مجال رأس المال المخاطر.**

المحور الأول: الإطار النظري لرأس المال المخاطر

عند سماع مصطلح رأس المال المخاطر تتبادر في الأذهان أفكار عديدة ومختلفة حول هذا النمط التمويلي الحديث الذي يعتبر قليل الانتشار، ولمعرفة رأس المال المخاطر سيتم التطرق في هذا المحور إلى الحديث عن نشأته ومفهومه، وخصائصه وأسباب اللجوء إليه، بالإضافة إلى أهميته والمستثمرون في مجاله.

1. مفهوم ونشأة رأس المال المخاطر

1.1 مفهوم رأس المال المخاطر

وردت العديد من التعاريف لرأس المال المخاطر نذكر منها:

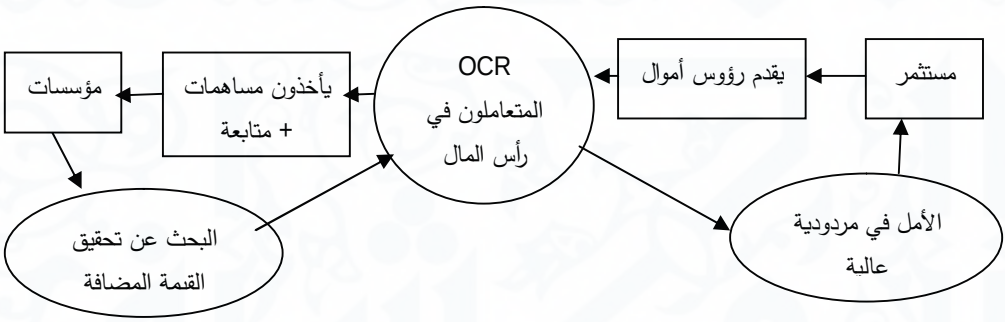
- **التعريف الأول:** يعرف رأس المال المخاطر طبقا للتعريف الذي حدده تقرير الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر والذي رأت فيه بأنه: "كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص، في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي، لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو

التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد وذلك هو مصدر المخاطر أملا في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبيا حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات متأخرة وهذه الحالة تعتبر تعويضا للمخاطر" (بلعيدي، 2008، ص88) .

▪ **التعريف الثاني:** كما يعرف على أنه: "عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأسمال المخاطر وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، ولذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التسويقية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمان" (دراجي، 2013، ص346) .

إن المبدأ الذي تقوم عليه شركات الرأسمال المخاطر هو: تكنولوجيا متقدمة– مخاطر كبيرة – أرباح واعدة ومن ثمة يلزم لنجاح هذه المؤسسات التحلي بالصبر لمدة ثلاث سنوات تقريبا لضمان أرباح كبيرة، وهي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر أي المشاركة في السراء والضراء وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مبدأ وأساس شركات رأس المال المخاطر



المصدر: (روينة، حجازي، 2006، ص308).

2.1 نشأة رأس المال المخاطر

يرجع أصل نشأة رأس المال المخاطر إلى اليوناني Thalès De Milet الذي أسس أول مشروع في التصنيع الزراعي (استخراج زيت الزيتون) بفضل الأموال التي حصل عليها من مقرضين مخاطرين، وقد تكررت التجربة بعد ألفي سنة مع رحلات الإسبان والبرتغال إلى العالم الجديد خلال القرنين 15 و16 التي تعهدها رأسماليون مخاطرون Venture - Capitalistes الذين اشتروا السفن ومولوا الرحلات، وإذا اقتربنا من أيامنا هذه لوجدنا أن النشأة الحديثة المنظمة لرأس المال المخاطر تنسب إلً دوريو Doriot الذي أنشأ في أمريكا عام 1946 أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم وهي مؤسسة Américain

Reserch والتي and Développement تخصصت في تمويل المؤسسات الالكترونية الناشئة، ثم تباطأ نمو سوق رأس المال المخاطر بعد تلك التجزئة حتى عام 1977، أما في أوروبا فقد تأسست في بروكسل عام 1983 الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر إذ تطور بفضلها نشاط رأس المال المخاطر بشكل ملحوظ خلال 4 سنوات منذ إنشائها.

ولا يقتصر وجود هذه المؤسسات على العالم الصناعي بل تعداه إلى الدول النامية، حيث ساهم البنك الولي والشركة الدولية للتمويل في تأسيس مؤسسات في كينيا والبرازيل والفلبين، كما ساهمت الشركة الدولية كذلك خلال 1993 – 1994 في إنشاء صناديق في كل من أمريكا اللاتينية، شرق أوروبا، الدول النامية في آسيا كما نشأت عدة مؤسسات في ماليزيا والخليج.(حسيني، 2013، ص ص59-60)

2. خصائص رأس المال المخاطر وأسباب اللجوء إليه

1.2 خصائص رأس المال المخاطر

يتميز رأس المال المخاطر بالخصائص التالية:

-يعد نشاط رأس المال المخاطر من الأنشطة طويلة الأجل والتي تتراوح فيها مدة مشاركة رأس المال المخاطر من 5 سنوات إلى 7 سنوات؛

-يتميز نشاط رأس المال المخاطر بوجود أفق زمني محدد مقدما للتمويل؛

-يتم اتخاذ القرار الاستثماري من جانب المستثمر بناءا على النتائج المتوقعة للمشروع الذي يتم تمويله، وفي تاريخ مستقبلي وتتمثل النتائج في العائد خلال فترة التمويل؛

-يتم تحقيق العائد على رأس المال المخاطر في نهاية مدة بقاء رأس المال المخاطر بالمشروع موضوع التمويل، ولا تشكل الأرباح التي يتم توزيعها خلال هذه المدة إلا جزءا قليلا من هذا العائد، وبعبارة أخرى يتم تحصيل العائد عند خروج رأس المال المخاطر، وعندئذ يحصل المستثمر في مجال رأس المال المخاطر على أصل رأس المال بالإضافة العائد الرأسمالي المتوقع وهو العائد الأساسي المستهدف من الاستثمار؛

-يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل قائمة المشروعات صغيرة ومتوسطة أو تميل إلى التوسع في مشروعات قائمة أو لإعادة هيكلة شركات قائمة، أو لتمويل عمليات التعثر المالي، غالبا ما تكون ذات مخاطر مرتفعة، ولكن العائد المتوقع لها يكون كبيرا؛

- غالبا ما يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل مشروعات لها أسواق واحدة من ناحية التنمية الاقتصادية، كما أنها غالبا ما تكون مشروعات وضع أفكار وأبحاث علمية أو تكنولوجية موضع التنفيذ على أرض الواقع والتي لا يتوافر لأصحابها الأموال اللازمة لمثل هذا التنفيذ.(الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية لجمهورية مصر العربية: http://www.efsa.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp)

2.2 أسباب اللجوء إلى التمويل برأس المال المخاطر

تتمثل أهم الأسباب التي تدفع بالمؤسسات إلى اللجوء إلى التمويل عن طريق رأس المال المخاطر في النقاط التالية:

- يشكل رأس المال المخاطر أحد الحلول الهامة لمجابهة مشكلة التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند نشأتها أي خلال مرحلة التكوين والنمو المبكر والتي يصعب تمويلها من خلال الاقتراض أو من خلال حقوق الملكية، ويفسر ذلك بما يلي:

-يصعب تمويل هذه المشروعات من خلال الاقتراض من البنوك أو أية مؤسسات مالية، وذلك لأن هذه المؤسسات ترفض عادة تطبيقا لمنطق السياسة الائتمانية الحكمية، تمويل المشروعات دون وجود حد أدنى من رأس المال المملوك والذي يقدمه مالك المشروع أو أن يتم دون الحصول على ضمانات (رهون مثلا)، والحقيقة أن ملاك المشروعات المتوسطة والصغيرة ليست لديهم القدرة على الوفاء بمثل هذه المتطلبات نظرا لأن أغلبية رأس مال هؤلاء يتمثل في الأفكار أي رأس مالهم بشري وليس في صورة نقدية مثال ذلك مشروعات إنتاج وتصميم برامج معلوماتية أو مشروعات تنفيذ الأفكار العلمية والبحثية في مجال تصنيع الآلات أو الماكينات الجديدة، كما أنهم لا يمتلكون عند نشأتها أو في بدايتها أية أصول تصلح وعاء لضمانات تسهل لهم الحصول على ما يلزمهم من أموال من مؤسسات التمويل المختلفة؛

-يصعب على المشروعات المتوسطة والصغيرة الحصول على التمويل الخارجي اللازم لها من خلال حقوق الملكية (طرح أسهم للاكتتاب العام)، وذلك لعدم استجماعها للشروط والمتطلبات القانونية التي يستلزمها قانون سوق رأس المال لطرح الأسهم في اكتتاب عام، أضف إلى ذلك أن جذب رأس المال من خلال حقوق الملكية لتمويل نشاط ما يتطلب أن يكون هذا النشاط مرتفع الربحية وعليه طلب من جانب السوق ويكون من السهل تصفيته ببيع الأسهم من خلال السوق، وهو ما لا يتوفر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ينطوي تمويلها في مراحلها المبكرة على مخاطر كبيرة لا يتحملها إلى رأس المال المخاطر، أما المستثمرون العاديون فلن يقبلوا على شراء الأسهم التي يمكن أن تقوم بطرحها المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لصعوبة بيع هذه الأسهم في السوق لافتقارها للسيولة اللازمة والتي ترجع إلى المخاطر الكبيرة المرتبطة بالمشروع الذي لن يدر دخلا ولن يوزع ربحا إلا بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة؛

-أن رأس المال المخاطر يشكل الحل الأمثل لتفعيل رغبة الدولة في الأخذ بأيدي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتهم في التغلب على المصاعب التمويلية التي تواجههم عند تكوين المشروع، وذلك كله بدون اللجوء إلى الاقتراض أو التمويل عن طريق حقوق الملكية.

- يساهم رأس المال المخاطر في تحقيق النمو الاقتصادي، وللتدليل على ذلك نجد أن تمويل المشروعات التكنولوجية يعتمد أساسا على رأس مال مخاطر وتساهم هذه المشروعات في تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة لا تقل عن الثلث ولا تزيد عن النصف، يضاف إلى ذلك أنه كلما زادت

المشروعات التكنولوجية الحديثة التي يتم تمويلها برأس مال مخاطر زادت القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني خاصة في ظل عالم بدون حواجز جمركية.

- ساهم رأس المال المخاطر في توفير وظائف جديدة في القطاعات التكنولوجية (تكنولوجيا الاتصال – تكنولوجيا الانترنت) التي يتم تمويلها برأس المال المخاطر، والدليل على ذلك هو ما أدى إليه تمويل المشروعات برأس مال مخاطر من خلق أكثر من مليون فرصة عمل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ثمانية أعوام، ومن زيادة معدل التوظيف في قطاع الاتصالات الفرنسي بنسبة تزيد عن 5% سنويا.
- يقوم رأس المال المخاطر بتمويل مشروعات ذات مخاطر مرتفعة لا يقبل على تمويلها عادة البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، وذلك لغياب الأصول التي تشكل الوعاء الرئيسي للضمانات التي تطلبها عادة هذه البنوك كشرط لتقديم التمويل اللازم، وبعبارة أخرى يقبل أصحاب رأس المال المخاطر، على عكس البنوك، على التمويل بدون ضمانات وفي بعض الأحيان التمويل على المكشوف، أي دون وجود رأس مملوك من قبل أصحاب فكرة المشروع.
- ولا يقتصر دور رأس المال المخاطر على توفير التويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء عند نشأتها أو عند التوسع في أنشطتها، وإنما يمتد ليشمل إمداد مثل هذه المشروعات بالكوادر والخبرات الفنية والإدارية التي تفتقد إليها وهو ما يطلق عليه في تمويل إعادة الهيكلة البشرية والإدارية.(سلسلة توعية المستثمر المصري في مجال سوق المال، 2010، ص ص17-19)

3. أهمية رأس المال المخاطر والمستثمرون في مجاله

1.3 أهمية رأس المال المخاطر

لرأس المال المخاطر أهمية قصوى إذ يعتبر مكونا رئيسيا من مكونات سوق رأس المال وتقنية ضرورية لدعم النمو الاقتصادي حيث يمكن حصر أهميته في النقاط الموالية:

- **تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي:** نجد أن الدول التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تعتمد على خوصصة القطاع العام تحتاج إلى رؤوس أموال ذات طبيعة خاصة تقدمها مؤسسات رأس المال المخاطر المستعدة لتحمل المخاطر، وتقديم الدعم لمؤسسات القطاع العام المخصصة والتي تحتاج إلى هيكلة مالية وفنية، وتؤدي هذه المؤسسات دورا حيويا في توفير التمويل والخبرة الفنية والإدارية اللازمة لهذا القطاع، وتساهم في الحد من الآثار التضخمية، حيث توفر التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية دون الإفراط في خلق النقود أو منح الائتمان المصرفي.
- **دعم تمويل المؤسسات الابتكارية:** يمثل دعم المؤسسات الابتكارية المجال المفضل لنشاط مؤسسات رأس المال المخاطر، حيث تقدم الدعم الملي والفني والإداري وحتى الإرشاد والمتابعة للمؤسسات الجديدة، خاصة في بداية انطلاقاتها وتمويلها دون اشتراط ضمانات وقيود على هذا التمويل.

- **دعم المؤسسات المتعثرة:** تساهم مؤسسات رأس المال المخاطر في توفير الدعم المالي والفني اللازم وكذلك الإداري للمؤسسات المتعثرة وجذب الاستثمارات إليها، لأنها شريكة فيها، فهي تحرص أشد الحرص على المتابعة الفنية والمالية الضرورية لإصلاح مسارها لتحفيز المستثمرين.(الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة: http://www.mift.gov.eg/SME/Studies4.htm)

2.3المستثمرون في مجال رأس المال المخاطر

تتميز الأنشطة والمشروعات التي يستثمر فيها رأس المال المخاطر باعتمادها الشديد على التكنولوجيا الحديثة مثل قطاع الاتصالات وتبادل المعلومات وقطاع صناعة الأجهزة الطبية وقطاع صناعة الأجهزة الالكترونية وغيرها من المجالات التي تحتاج إلى تقنيات تكنولوجية عالية ومتقدمة في الوقت ذاته، ويتمثل اللاعبين الأساسين الذين يمكن الاعتماد عليهم في مجال رأس المخاطر في: البنوك الوطنية والأجنبية، المؤسسات والهيئات العامة، المؤسسات والهيئات الخاصة، المجموعات الصناعية الكبرى، الشركات، صناديق الاستثمار الخاصة وصناديق المعاشات، وشركات التأمين، وبمراجعة نوعية أصحاب رأس المال المخاطر في دول العالم المختلفة:

- **في دولة فرنسا:** تعد البنوك هي المستثمر الأول في مجال رأس المال المخاطر.
- **أما في المملكة المتحدة:** فعلى خلاف الوضع في فرنسا، تشكل صناديق المعاشات المصدر الرئيسي لرأس المال المخاطر.
- **وفي أمريكا:** نجد أن أغلب المستثمرين في مجال رأس المال المخاطر هم مستثمرين نظاميين وليسوا من الأفراد، ويأتي على رأسهم صندوق المعاشات وشركات التأمين، ومن أنشط المستثمرين النظامين في أمريكا في هذا المجال، نذكر الشركات المالية المغلقة التي تعمل في مجال تجديد أو إعادة هيكلة مشروعات قائمة بمفردها وبصفة مستقلة أو بالمشاركة مع مؤسسات مالية مختلفة.
- **وفي كندا:** على خلاف الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، يغلب أن يكون هؤلاء المستثمرين من الأفراد ممن ينتمون إلى طائفة صغار المستثمرين.(سلسلة توعية المستثمر المصري في مجال سوق المال، 2010، ص، بتصرف15)

المحور الثاني: آليات التمويل برأس المال المخاطر

في هذا المحور سيتم التطرق إلى كل من أنماط تمويلات شركات رأس المال المخاطر وإجراءات تطبيقه، وإلى عملية الخروج من الاستثمار.

1. أنماط تمويلات شركات رأس المال المخاطر

ماليا رأس مال المخاطر هو تمويل برأسمال خاص أي اقتسام المخاطر بين المؤسسات والشركاء الماليين بصفة عامة، وعمليات رأسمال المخاطر تمول المؤسسات الناشئة والتي تنمو بطريقة أسرع من

المؤسسات المنشأة من قبل المتعاملين فقط لكن عمليات رأسمال المخاطر تختلف حسب المرحلة الموجودة فيها المؤسسة وهي أربعة مراحل رئيسة:

- **رأسمال الإنشاء بمعناه الواسع:** يتولى رأسمال الإنشاء تمويل مؤسسات ناشئة مبتكرة تحيط بها العديد من المخاطر و لديها أمل كبير في النمو والتطور، وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

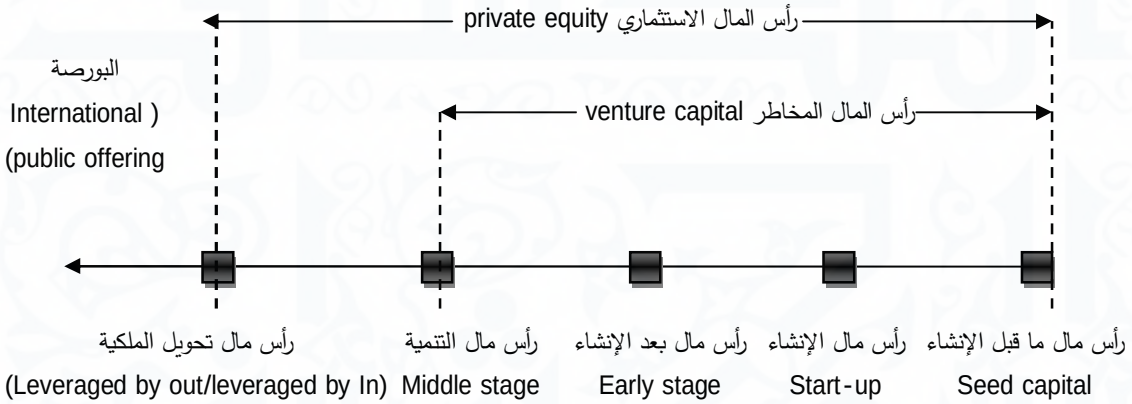
****رأسمال ما قبل الإنشاء أو قرب الانطلاق:** يخصص لتغطية نفقات البحث والتجارب وتطوير النماذج المعملية و النماذج التجارية للسلعة الجديدة، وكذلك تجريب السلعة في السوق ومعرفة مدى الإقبال عليها، وهو تمويل صعب نظرا لخطورة احتمال الفشل لدى مؤسسة ليس لها كيان قانوني في هذه المرحلة.

****رأسمال الانطلاق:** يمثل المرحلة الأساسية لتدخل رأسمال المخاطر ويخصص لتمويل المشروعات في مرحلة الإنشاء، أو في بداية النشاط ويتفرع بدوره إلى مرحلتين: الانطلاق أو البداية بمعناه الضيق الذي يغطي مرحلة ما قبل البداية التجارية لحياة المشروع ثم المرحلة الأولى من التمويل والتي تغطي نفقات البداية التجارية، وتجمع هذه المرحلة كل المخاطر التي يعاني منها مشروع جديد وشركات رأسمال المخاطر هي الوحيدة التي تقبل تمويل المشروع خلال هذه المرحلة.

- **رأسمال التنمية:** يكون المشروع في هذه المرحلة التمويلية قد بلغ مرحلة الإنتاجية أي توليد الإيرادات، ولكنه يقابل ضغوطا مالية تجعله يلجأ إلى مصادر تمويل خارجية حتى يتمكن من تحقيق آماله في النمو والتوسع الذي يتراوح متوسطه بين 10% - 5%سنويا.
- **رأسمال تعاقب أو تحويل الملكية:** يستعمل هذا النوع من التمويل عند تغيير الأغلبية المالكة لرأسمال المشروع ، أو تحويل مشروع قائم فعلا إلى شركة قابضة مالية ترمي إلى شراء عدة مشاريع قائمة وبالتالي خلال هذه المرحلة تهتم مؤسسات رأسمال المخاطر بتمويل عمليات تحويل السلطة الصناعية والمالية في المشروع، إلى مجموعة جديدة من الملاك.
- **رأسمال التصحيح أو إعادة التدوير:** يخصص رأسمال التصحيح للمشروعات القائمة فعلا ولكنها تمر بصعوبات خاصة، وتتوفر لديها الإمكانيات الذاتية لاستعادة عافيتها، لذلك فإنها تحتاج إلى إنهاض مالي فتأخذ مؤسسة رأسمال المخاطر بيدها حتى تعيد ترتيب أمورها، وتستقر من جديد في السوق، وتصبح قادرة على تحقيق أرباح.(بريبش، 2007، ص ص9-10).

والشكل الموالي يلخص مختلف هذه الأنماط:

الشكل رقم (02): مراحل التمويل عن طريق رأس المال المخاطر



Source : (Cherif Monder, 2003, p21).

2. إجراءات تطبيق التمويل عن طريق شركات رأس مال المخاطر

في مرحلة أولى من نشاط شركة رأس مال المخاطر تقوم هذه الشركة بتجميع الموارد المالية وهنا تظهر قدرة الفريق المكون لهذه الشركة ومهارته في جمع الموارد واجتذاب المستثمرين وبعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إثارة ملفات الترشح التي تقدم من طرف المشروعات الطالبة لهذا النوع من التمويل وهنا تظهر فعالية شركات رأس مال المخاطر.

وفي مرحلة مكملة يتم تصنيف ملفات الترشح بحسب درجة المصداقية وذلك بإجراء اختبار معمق للملفات لاختيار المناسب منها لتصل شركة رأس مال المخاطر إلى مرحلة تحديد شكل أو كيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة من التمويل والمساعدات الأخرى، المتعلقة بمرحلة الإنشاء والانطلاق أو المتعلقة بتسويق المنتجات وتسهيل العلاقات مع البنوك أو البحث عن شركاء آخرين. وكمرحلة أخيرة في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي تقوم شركات رأس مال المخاطر بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة، لتعيد طرح اشتراكاتها في السوق التمويلي.(السعيد بريبش، 2007، ص10)

3. عملية الخروج من الاستثمار

تختص مؤسسات رأس المال المخاطر في تمويل وتوجيه المؤسسات الجديدة، وتعد أحد المستثمرين القلائل الذين يمنحون التمويل طويل الأجل، وبالتركيز على مؤسسات رأس المال المخاطر، يلاحظ أنها تمنح أهمية كبيرة لفترة الاستثمار، فمؤسسات رأس المال المخاطر لا تهتم بامتلاك المؤسسات الناشئة لمدة طويلة، ولكنها تهتم بتمويل هذه المؤسسات حتى تصل إلى مستويات معينة من النمو، ثم تقوم بالخروج منها فاتحة المجال

أمام مستثمرين آخرين، لذا تعد عملية الخروج من الاستثمارات، عملية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمؤسسة رأس المال المخاطر، ويتم عرض أهميتها ومختلف الطرق المستخدمة فيها من خلال ما يلي:

1.3 أهمية عملية الخروج من الاستثمار: يمثل رأس المال المخاطر استثمارات تتميز بدرجة سيولة منخفضة، لا يمكن بيعها بسهولة وبسرعة كالأوراق المالية في البورصة، ويركز رأس المال المخاطر على الاستثمار في المؤسسات التي في مرحلة الإنشاء أو بعد الإنشاء، وتتراوح مدة استثماره بين سبع وعشر سنوات، وتمثل عملية الخروج من الاستثمار الناجحة عنصر جذب للمستثمرين من خلال العائدات المرتفعة من جهة، كما أنها تسمح برفع رأس المال بالنسبة لمؤسسة رأس المال المخاطر من جهة أخرى.

تعد فترة الاستثمار إحدى خصائص رأس المال المخاطر التي تجعل من مرحلة الخروج من الاستثمار مرحلة جد حرجة، لكن مع ظهور الشركات ذات المسؤولية المحدودة، والتي لها فترة حياة محددة مسبقا، صار لمؤسسة رأس المال المخاطر القدرة على التحكم أكثر في مرحلة الخروج من الاستثمار، وأكد هذا الزيادة المعتبرة في عدد هذه المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية،كما تسمح عملية الخروج من الاستثمار للمستثمرين محدودي المسؤولية بمراقبة المسير وتقييمه من خلال عائدات رأس المال.

2.3 طرق الخروج من الاستثمار: توجد خمس طرق رئيسية للخروج من التمويل عن طريق رأس المال المخاطر، الطريقة الأولى تتمثل في العرض العام على لجمهور (IPOs: Initial Public Offerings)، بحيث تدخل المؤسسة المقاولة البورصة للمرة الأولى، الطريقة الثانية تكون عن طريق البيع، من خلالها يتم شراء المؤسسة المقاولة من طرف مؤسسات كبرى، ويقوم كل من المقاول ومؤسسة رأس المال المخاطر ببيع حصته في المؤسسة، الطريقة الثالثة تكون عن طريق البيع الثانوي، أي أن مؤسسة رأس المال المخاطر تبيع حصتها في المؤسسة المقاولة لمؤسسة رأس مال مخاطر أخرى أو لمؤسسة أخرى، في حين يحتفظ المقاول بحصته فيها، الطريقة الرابعة هي إعادة الشراء، بحيث يقوم المقاول بشراء حصة مؤسسة رأس المال المخاطر في المؤسسة، في حين تتمثل الطريقة الخامسة في التصفية، أين يخرج المستثمرون بعائدات صغيرة أو معدومة (براق، بن زواي، 2012، ص ص4-5) .

المحور الثالث: تجارب بعض الدول في مجال رأس المال المخاطر

إن لمؤسسات رأس المال المخاطر أهمية بارزة في اقتصاديات الكثير من دول العالم ولقياس هذه الآثار الاقتصادية سواء في انتقاء المشروعات الممولة أو متابعتها ورعايتها، ومن خلال هذا المحور سنتطرق إلى تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، وكذا تجارب بعض الدول النامية.

1. تجارب بعض الدول الرائدة في مجال رأس المال المخاطر

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى التجربة الأمريكية في مجال رأس المال المخاطر، وكذا تجربة المملكة المتحدة.

1.1 التجربة الأمريكية في رأس المال المخاطر: تتميز شركات رأسمال المخاطر بالتخصص في مجال الشركات الناشئة وتختار القطاعات التي تمتاز بفرص نمو مرتفعة كقطاع التكنولوجية وفي دراسة شملت **500**مؤسسة أمريكية تم تمويلها برأسمال المخاطر عمرها لا يتجاوز الأربعة سنوات وحوالي **80%** منها تعمل في القطاع التكنولوجي مقارنة بعدد مماثل من المؤسسات الممولة ذاتيا وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الموالي:

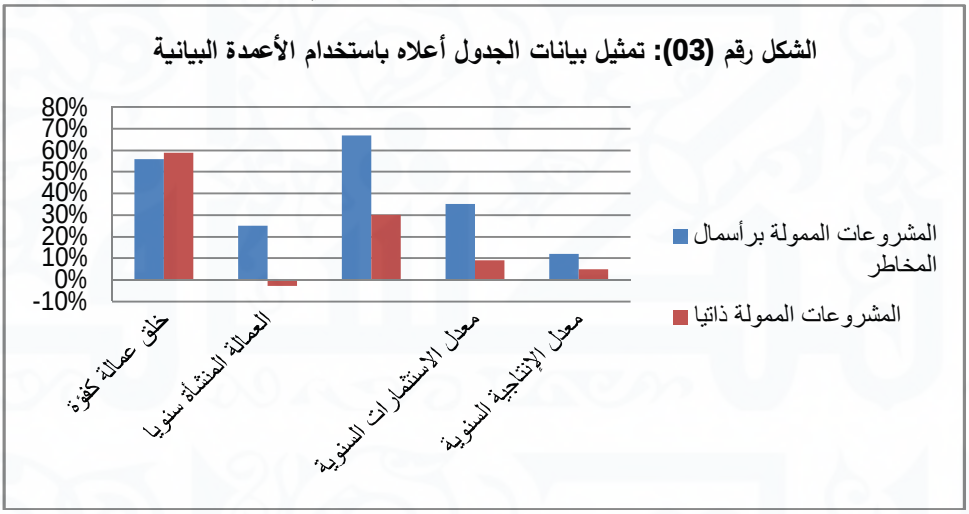
الجدول رقم (01): مقارنة بين المشروعات الممولة برأسمال المخاطر والمشروعات الممولة ذاتيا في أمريكا

أوجه المقارنة	المشروعات الممولة برأسمال المخاطر	المشروعات الممولة ذاتيا
خلق عمالة كفؤة (%)	56+	59+
العمالة المنشأة سنويا (%)	25+	3-
نفقات البحث والتطوير بالنسبة للشخص الواحد سنويا (%)	67+	33+
معدل الاستثمارات السنوية (%)	35+	9+
معدل الإنتاجية السنوية (%)	12+	5+

Source : (Battini , 1998, p243)

ويمكن تمثيل بيانات هذا الجدول بواسطة الأعمدة البيانية على النحو التالي:

الشكل رقم (03): تمثيل بيانات الجدول أعلاه باستخدام الأعمدة البيانية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

من خلال نتائج التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ بأن المشاريع الممولة برأس المال المخاطر تتفوق على نظيرتها من المشاريع الممولة ذاتيا في كل أوجه المقارنة، ما عدا من ناحية خلق عمالة كفؤة فهناك تقارب بينهما.

2.1 التجربة الفرنسية في رأس المال المخاطر

اعتمادا على تقرير بنك فرنسا تم اختيار مجموعة من المؤسسات 38% منها تعمل في القطاع التكنولوجي(كالالكترونيات و المعلوماتية) و30% منها، فقط منشأة منذ سنة 1990 والباقي منشأ منذ 1980، وتستخدم ما بين 100-499 أجير، هذه المجموعة الممولة برأسمال المخاطر ومجموعة أخرى غير ممولة به وكانت النتائج كما في الجدول الموالي:

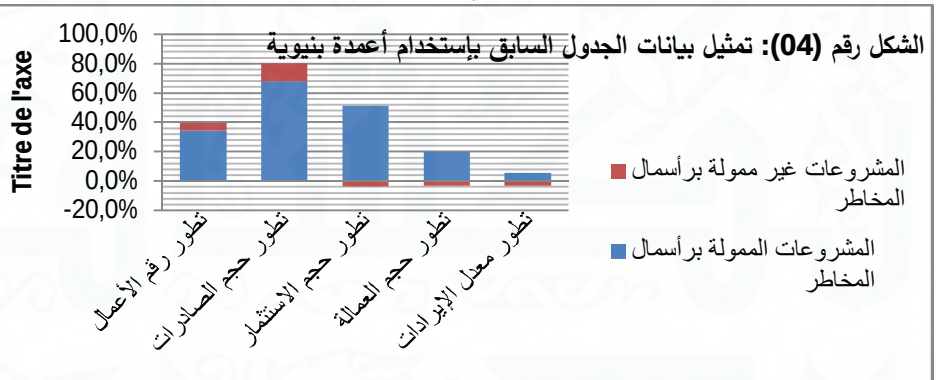
الجدول رقم (02): مقارنة بين المشروعات الممولة برأسمال المخاطر والمشروعات الممولة ذاتيا في فرنسا

أوجه المقارنة	المشروعات الممولة برأسمال المخاطر	المشروعات غير ممولة برأسمال المخاطر
تطور رقم الأعمال (%)	+34	+5.3
تطور حجم الصادرات (%)	+67.8	+12
تطور حجم الاستثمار (%)	+51.3	-4
تطور حجم العمالة (%)	+19.9	-3.4
تطور معدل الإيرادات (%)	+5.4	-3.5

المصدر: بريبش، 2007، ص11.

ويمكن تمثيل بيانات الجدول أعلاه على النحو التالي:

الشكل رقم (04): تمثيل بيانات الجدول السابق بإستخدام أعمدة بنيوية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن المشروعات الممولة برأس المال المخاطر في فرنسا متوفقة على غيرها من المشروعات الممولة بالطرق الأخرى في كافة أوجه المقارنة.

3.1 تجربة المملكة المتحدة في رأس المال المخاطر

تعد المملكة المتحدة أكبر دولة في أوروبا من حيث نشاط رأس المال المخاطر، وهي ثاني أكبر سوق للاستثمارات بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأغلب استثمارات رأس المال المخاطر في المملكة المتحدة تكون عن طريق صناديق رأس المال المخاطر أو صناديق المعاشات، وقد بلغت استثمارات القطاع الحكومي والقطاع العام في مشاريع مرحلة الفكرة ومشاريع المراحل الأولية حوالي 67% من استثمارات رأس المال المخاطر عام 2008.

ويتشابه واقع رأس المال المخاطر في المملكة المتحدة بنظيرته في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك تأثره سلبا بانفجار فقاعة أسهم تقنية المعلومات (Dotcom crash) ثم الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد انخفضت استثمارات رأس المال المخاطر حوالي 50% في عام 2009، والتي حصلت فيه حوالي 266 شركة على تمويل رأس المال المخاطر بمقدار 277 مليون جنيه إسترليني.

وقد شهد عام 2000 ذروة نشاط استثمارات رأس المال المخاطر في المملكة المتحدة، حيث زاد حجم استثمارات رأس المال المخاطر عن 4 بليون جنيه إسترليني، ويحظى قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالنصيب الأكبر من استثمارات رأس المال المخاطر في المملكة المتحدة، كما شهد عام 2006 أكبر عمليات خروج من استثمارات رأس المال المخاطر تنوعت بين عملية طرح للاكتتاب العام (IPO) وعمليات اندماج واستحواذ، حيث قدر إجمالي عدد عمليات الخروج في عام 2006 بحوالي 215 عملية خروج. (ناصر، 2012، ص ص48-49)

2. تجارب بعض الدول النامية في مجال رأس المال المخاطر

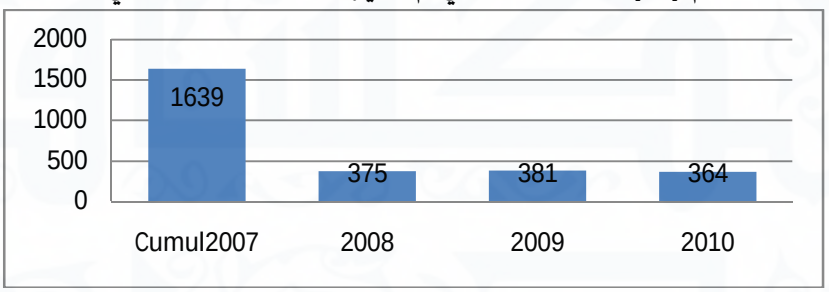
في هذا العنصر سيتم التطرق إلى التجربة التونسية والجزائرية في رأس المال المخاطر.

1.2 التجربة التونسية في رأس المال المخاطر

تعتبر تجربة تونس في نشاط رأس المال المخاطر من أوائل التجارب في المنطقة العربية وأكثرها تميزا، وفي بداية هذه التجربة سمح للمصارف بإنشاء شركات رأس مال مخاطر لكنها لم تنجح لأن تمويل رأس المال المخاطر يحتاج إلى مهارات وخبرات قد لا يتقنها القطاع المصرفي، ثم صدر في عام 1995، قانون ينظم نشاط رأس المال المخاطر في تونس، وقد ساهم هذا القانون في تأسيس شركات رأس مال مخاطر وصل عددها حوالي 40 شركة بنهاية 2010، وتبلغ نسبة المشاريع الناجحة التي تم تمويلها برأس المال المخاطر في تونس منذ عام 1995 حوالي 72%،

ونتيجة لتميز التجربة التونسية فقد تم ترشيحها من قبل جامعة الدول العربية في عام 2004 لتكون مقرا للاتحاد العربي لرأس المال المخاطر (الناصر، 2012، ص50) .

الشكل رقم (05): عدد الشركات التي تم تمويلها برأس المال المخاطر في تونس



المصدر: (الناصر، 2012، ص51).

2.2 تجربة الجزائر في مجال رأس المال المخاطر

1.2.2 شركات رأس المال المخاطر بالجزائر: إن نشاط مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر حديث الوجود بل تعداده قليل جدا، لذا فإن من مصلحة الدول النامية خاصة الجزائر أن تعمل على تنمية هذه المؤسسات لدعم مشروعاتها لهدف تحقيق التنمية، وبالفعل فقد تم في الجزائر العزم على إنشاء صندوق رأس المال المخاطر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتولى الخزينة والبنوك تدعيمه وإقامته ، وكان ذلك يوم 2004/01/14 باعتماد قدره 3.5 مليار دينار جزائري، وقد أعلن أيضا في نفس السنة على تأسيس صندوق ضمان قروض الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الصندوق ثمرة التزام مشتركة بين السلطات العمومية والبنوك برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري على الرغم من المخاطر التي تحيط بمجالات استثمار مؤسسات رأس المال المخاطر باعتبارها استثمارات طويلة لأجل ينقصها معيار الإرادية والأمان، فضلا عن تلك التي تحيط بمهنة رأس المخاطر في الدول النامية باعتبارها مهنة مستحدثة، لم يألفها السوق من قبل إلا أنه تمت بعض التجارب في الجزائر لبعض مؤسسات رأس المال المخاطر نوردها فيما يلي: (بلعيدي، 2008، ص ص120-122)

- **مؤسسة SOFINANCE:** التي تأسست بتاريخ 2002/01/09 ونسبة مساهمتها في التمويل لا تتعدى 35 % من رأس مال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الأخرى، وهي كذلك لا تغطي كل الأنشطة، بل انحصر مجال عملها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين المنتجات ومواد التغليف وصناعة الألبسة وتحويل الخشب واستغلال الثروات المنجمية وهذا يعني الاهتمام بالصناعات التحويلية وهو نشاط ضئيل المخاطر إذا ما قورن بالأنشطة الأخرى.
- **مؤسسة FINALEP:** التي تأسست سنة 1991 كأول مؤسسة في الجزائر بأربعة مساهمين وهم: بنك التنمية المحلية BDL بـ 40 %، الصندوق الفرنسي للتنمية CFD بـ 28.74 %، القرض الشعبي الجزائري CPA بـ 20 % والبنك الأوروبي للاستثمار BEI بـ 11.26 %.

وتعمل هذه المؤسسة على ترقية الاستثمار في الجزائر على مسار الشركة الجزائرية الأوربية، وهي كباقي مؤسسات رأس المال المخاطر تشارك في عملية التأطير فهي وكيل ما بين 10 % و20% من رأس المال الاجتماعي حسب الحجم وحاجة المؤسسة يقدر رأس مال مؤسسة ب 159.750 مليون دينار جزائري وهي شركة ذات أسهم تعد أول مؤسسة ذات رأس مال استثماري ومخاطر في الجزائر، وتقوم بجملة من المهام نذكر منها:

- ترقية وتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشأة وتنمية المشاريع المتعثرة؛

- تساهم المالية الأوربية الجزائرية بعمليات التمويل عن طريق الشراكة في رأس المال الخاص، على عكس البنوك التي تمنح القروض، أي أنها تقوم باقتصاد المساهمة في رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه التمويلات تكون إما عن طريق الحساب الجاري، أو سندات قابلة للتحويل أو عن طريق قروض المساهمة، نقدا أو محررا كتابيا أو مقسمة إلى جزئين نصفها بالعملة الصعبة والنصف الآخر بالعملة المحلية؛

- المساعدة في إعداد الدراسات القابلة للتنفيذ والبحث عن تمويل مسبق والتحقيق من الشركاء وعرض نشاط البنوك وبنوك المعطيات الدولية التي تقدم يد الإرشاد والمساعدة؛

- التركيب القانوني والمالي وحضور إتمام الإجراءات الإدارية والقانونية والمساعدة في إتمام إجراءات الإنشاء.

ومن أهم المشاريع التي ساهمت Finalep في تمويلها، شركة الكيمياء الصناعية التي تقدم الصيانة الصناعية والتنظيف الصناعي، وكذلك شركة COCHMA التي تنتج االياغورت والعصير والحليب من الصودا، وأيضا الزراعة الغذائيةMAS,TABCCOUS وتنتج التبغ، وأيضا مؤسسة التحويل المعدني الصناعية SOYAMIN METAL وهي مؤسسة جزائرية إيطالية لتصنيع الديكور والإكسيسورات وغيرها.

2.2.2 العوائق التي يواجهها رأس المال المخاطر بالجزائر

لا تزال تقنية رأس المال المخاطر، تواجه العديد من الصعوبات والمتمثلة فيما يلي (عايب، 2013، ص ص126-129) :

- **الفترة الزمنية للبرنامج:** إن تأخر وضع قوانين تضبط مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر وتحدد النظام الجبائي الخاص بنشاط مؤسسات رأس المال المخاطر بالجزائر قد ألأثر سلبا على نشاط مؤسسات رأس المال المخاطر من حيث دخول مؤسسات جديدة خاصة،كما أن وضع آليات الخروج من المؤسسات المقاولة وآليات ضمان التمويل جاء متأخرا.
- **مشكلة التحفيز:** تنفق مؤسسات رأس المال المخاطر الخاصة مبالغ كبيرة بفرض تحفيز المقاولين ويعد التحفيز الحل الوحيد لمشكل الوكالة، الذي يميز طبيعة الاستثمار عن طريق رأس المال المخاطر إلا أن

مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر لا تستثمر مبالغ كبيرة من الأموال التي بحوزتها إذ يبقى عدد المؤسسات المقاولة الممولة قليلا وقد يرجع هذا إلى سببين:

- تجنب هذه المؤسسات للمخاطر؛
- أو عدم وصول العدد الكافي من طلبات التمويل إليها.

▪ **غياب التنسيق بين الهياكل المساعدة ومؤسسات رأس المال المخاطر:** يؤكد المسؤولين عن عملية انتقاء المشاريع وتقييمها لمؤسسات رأس المال المخاطر بالجزائر أن أغلب المقاولين الذين يطلبون التمويل يجهلون تمام كيفية عرض مشاريعهم، مما يعني عدم حصولهم على التوجيه اللازم الذي من المفترض أن تقدمه الهياكل المساعدة.

▪ **غياب ثقافة المؤسسة لدى المقاولين الجزائريين:** يجهل أغلب المقاولين الجزائريين للامتيازات المرتبطة بالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر والتحفيزات التي تقدمها الحكومة من التسهيلات للحصول على العقار الصناعي، ضمانات للقروض والتمويلات الممنوحة بالإضافة إلى الهياكل التي تعمل على توجيه وتكوين المقاولين مما يجعل من إمكانية الاستفادة من هذه التحفيزات محصورة في عدد قليل من المقاولين.

▪ **غياب آلية خروج ملائمة:** من أهم محددات نجاح عمليات رأس المال المخاطر هو وجود آلية ملائمة للخروج تضمن سهولة عملية وتحقق قيم مضافة، لكن المؤسسات الجزائرية لا تتوفر على خيارات كثيرة للخروج، حيث أن عمليات الخروج تتم إما عن طريق بيع الحصة من مبادرين أصليين أو بالخروج عن طريق البورصة.

▪ **غياب آلية الضمان:** لتوسيع وتطور صناعة رأس المال المخاطر الجزائرية لابد من وضع نظام أو آلية لضمان مساهماتها نظرا لما يتميز به نشاط المؤسسات الناشطة في هذا المجال من مخاطرة عالية.

ولتجاوز هذه الصعوبات التي يواجهها رأس المال المخاطر في الجزائر يمكن الخروج بعدة اقتراحات:

✓ **جعل السوق أكثر جاذبية للمستثمرين الخواص من خلال تنشيط سوق الأوراق المالية:** باشرت الحكومة الجزائرية بتقديم تسهيلات متعلقة بعملية الخروج من استثمارات رأس المال المخاطر عن طريق العرض العام على الجمهور، وذلك من خلال المخطط الخماسي لعصرنة سوق الأوراق المالية وتطويرها، الخاصة بفترة 2010-2014؛

✓ **تشجيع المستثمرين الخواص:** حتى تقوم الحكومة بتشجيع المستثمرين الخواص يجب عليها أن تنشأ مجموعة من الحوافز الضريبية، حيث باشرت الحكومة الجزائرية بتقديم حوافز ضريبية من خلال القانون رقم 06 – 11 الصادر سنة 2006؛

✓ **رفع التمويل الحكومي في مرحلتي ما قبل الإنشاء والإنشاء:** عملت الحكومة الجزائرية في محلتي ما قبل الإنشاء والإنشاء من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، غير

أن الوكالة لا تقدم العدد المطلوب من المؤسسات التي تطلب التمويل في مؤسسات رأس المال المخاطر، وخذا بفرض الحكومة الجزائرية اتخاذ خطوتين، إما برفع المبالغ المخصصة للوكالة من أجل توسعها، أو إنشاء صناديق تمويل أخرى يتم توزيعها بشكل يضمن حصول المقاولين على التمويل اللازم.

الخاتمة

إن رأس المال المخاطر الذي يمثل صورة من صور الوساطة المالية من خلال استثمار رؤوس الأموال بمخاطر مرتفعة مع توقع تحقيق عائد مرتفع له أهمية بارزة في التنمية الاقتصادية ودور فعال في تمويل المؤسسات ومن ورائها الاقتصاد ككل، ويقدم المساعدة في إدارة الشركة لتعدد ابتكاراته وأفكاره المقترحة مما يحقق تطورها، إضافة إلى دعم المشروعات سواء بالإستراتيجية التمويلية بتوفير الغطاء التمويلي لها، أو بالإستراتيجية غير التمويلية بتقدير معونات إدارية التي من شأنها أن تعمل على الحد من المخاطر التي تتعرض لها، وبالنسبة لتجربة الجزائرية في هذا المجال فهي لا تزال في بداياتها الأولى وتحتاج إلى مزيد من بذل الجهود وتذليل العقبات وتوسيع العمل أمام شركات رأس المال المخاطر، وتبعا لما تقدم في هذه الدراسة يمكن استخلاص عدد من النتائج في شأن أهم القضايا المثارة بالدراسة، وكذا تقديم بعض الاقتراحات العامة، وذلك كما يلي:

1. النتائج: من بين النتائج التي تم استخلاصها ما يلي:

-تعتبر تقنية رأس المال المخاطر من أهم الوسائل الكفيلة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الناشئة، على توفير التمويل نتيجة نقص الضمانات، باعتبار أن شركات رأس المال المخاطر تدخل كمشاركة في رأس المال خلال مختلف مراحل حياة المؤسسة؛

-يعتبر رأس المال المخاطر خيار تمويلي استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، حيث لا يكتفي بتقديم الأموال اللازمة لتمويل العمليات الإنتاجية فقط إنما يقوم بتقديم الدعم التسييري والإداري عن طريق المرافقة التي يقدمها للمؤسسات الممولة؛

-تعد التجربة الجزائرية في هذا المجال جد متواضعة بحيث نجد أنها لا تزال في بداياتها الأولى وتحتاج إلى مزيد من بذل الجهود وتذليل العقبات أمام شركات رأس المال المخاطر، وتوسيع العمل بهذا الأسلوب في كافة القطاعات ومجالات الاستثمار.

2. الاقتراحات: بناءا على ما سبق نتقدم بالاقتراحات الآتية:

-ضرورة تشجيع إقامة شركات رأس المال المخاطر كطريقة للإصلاح المالي والإداري للمؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن هذه التقنية التمويلية تعمل على مساعدة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تلبية احتياجاتها التمويلية في مختلف مراحل حياتها بالإضافة لتقديم النصح والمشورة التسييرية لها؛

-ضرورة الاهتمام بسوق رأس المال المخاطر من خلال تقديم الدعم لهذه الشركات، وتشريع قوانين لحمايتها من انتهازية أصحاب المؤسسات الممولة؛

- العمل على تحسين الإطار التشريعي الخاص بصناعة رأس المال المخاطر، الذي مازال يتميز بجملة من النقائص؛

- إنشاء جمعية مهنية لرأس المال المخاطر تتولى لعب دور المراقب والمنظم، وكذا تعمل على تحسين ظروف ممارسة نشاط أعضائها بالتفاوض مع السلطات العمومية من موقع تفاوضي أقوى؛

- العمل على تكوين موارد بشرية كفئة ومتخصصة في مختلف الميادين المالية، التسييرية، الإقتصادية والقانونية لتدعيم صناعة رأس المال المخاطر؛

- تنظيم ملتقيات وندوات لتعريف الشباب الجزائري بالتمويل بتقنية رأس المال المخاطر وأهميتها في تمويل الإبداعات والتكنولوجيات الجديدة.[1]

قائمة المراجع

❖ **المراجع باللغة العربية**

➢ **المذكرات**

1. آمنة عايب، **"رأس المال المخاطر كإستراتيجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العاوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، غير منشورة، 2013.

2. عبد الله بلعيدي، **"التمويل برأس المال المخاطر –دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة-"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، 2008.

3. نسيبة حسيني، **"رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات صغيرة ومتوسطة"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، غير منشورة، 2013.

➢ **المجلات**

1. السعيد بريبش، **"رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 05، كلية الحقوق وكلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

2. كريم دراجي، **"شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات-دراسة حالة الجزائر-"**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

➢ **المؤتمرات**

1. عبد السميع روينة، اسماعيل حجازي، "**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر**"، ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006.

2. محمد براق، محمد الشريف بن زواي، "**الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر**"، ملتقى وطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012 .

➢ **مقالات و بحوث سلاسل منشورة**

1. سلسلة توعية المستثمر المصري في مجال سوق المال، "**دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر**"، الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، 2010.

2. محمد السعد ناصر، "**رأس المال المخاطر: نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية**"، بحث مكمل لمرحلة الماجستير مدعوم من برنامج أبحاث ورسائل طلاب الدراسات العليا في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، السعودية، 2012.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

1. Cherif Monder, "**Ingénierie financière et private equity**", Revue Banque Edition, France, 2003.

2. Pierre Battini, "**Capital Risque : mode d'emploi**", 2 éme Edition, Editions d'organisation, Paris, 1998.

❖ **المواقع الإلكترونية**

1. **الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية لجمهورية مصر العربية:** http://www.efsa.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp.

2. **الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** http://www.mift.gov.eg/SME/Studies4.htm.

ISSN : 2352-9962
E-ISSN : 2572-0147
Legal Deposit: 3345-2014

OEBUniv.Publish. Co.

Journal of Financial, Accounting And Managerial studies

ISSN : 2352-9962
E-ISSN : 2572-0147



Journal of Financial, Accounting and Managerial studies
An International Biannual Scientific Journal

Published by COFIFAS Labotary, Oum El Bouaghi University-Algéria

Honorary President

Pr.Farida Hobar

Director of the journal

Pr. Mahmoud Djemam

Director of publication

Pr. Abdelkader Nouiri

Editor in Chief

Dr. Zoubeir AYACHE

Editorial Board:

Dr. Djebar BOUKETIR

Dr. Abdelwaheed SERARMA

Dr. Mohamed Cherif Benzouai

Dr.Amel BOUSSMINA

Dr.Mohamed Amine Walid TALEB

Dr.Bilel ZOUWIWACHE

Dr.Hamza BOUKEFA

Dr.Abdelwahab CHENIKHAR

Number 07 / Juin 2017

Journal of Financial, Accounting and Managerial studies

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

About the Journal

Journal of Financial, Accounting and Managerial studies (**JFAMS**) is a double blind peer-reviewed journal published two times a year by **COFIFAS Labotary, Oum El Bouaghi University, Algeria**. The journal publishes research paper in economy, acconting, finance and management. **JFAMS** is open for academic world and research institutes, graduate students and PhD condidates, academic and non-academic researchers and research team. Our goal is to provide original, relevant, and timely informatios from diverse sources ; to write and published with absolute integrity ; and to serve as effectively as possible the needs of those involved in all economic areas. If your research will help us achieve these goals, we would like to bear from you. **JFAMS** provide immediate open access to its content on the principle that making the research freely avaible to the public supporting a greater global exchange of knowledge. All manuscipts are subject to a double blind peer review by our experts.

Table Of Contents

Num	Title/Author	page
01	La réalité de l'entrepreneuriat féminin: la wilaya d'Alger The reality of women entrepreneurship: Algiers province Dr. Mohamed Himrane Université de Jijel, Algérie	07
02	Administrative Reform In The Palestinian Authority's Institutions And Its Relationship To Good Governance D. Husain Abed Alqader Alistiqlal University- Palestine	20
03	L'impact de l'utilisation des technologies de l'information et de la communication (TIC) sur l'internationalisation des petites et moyennes entreprises (PME) KORIB Naima Université de Tlemcen, Algérie BEKKAL BRIKCI Djezila Université de Tlemcen, Algérie	39
04	Impact de l'organisation en coopératives sur la performance économique de l'élevage laitier en Algérie. Comparaison entre des éleveurs de la coopérative COOPSSEL de Sétif et des éleveurs individuels de Bejaia. BELLIL Kousseila Université Béjaia, Algérie Pr. Boukrif Moussa Université Béjaia, Algérie	55

ISSN : 2352-9962
E-ISSN : 2572-0147
Legal Deposit: 3345-2014

OEBUniv.Publish. Co.

Journal of Financial, Accounting And Managerial studies

ISSN : 2352-9962
E-ISSN : 2572-0147



Journal of Financial, Accounting and Managerial studies
An International Biannual Scientific Journal

Published by COFIFAS Labotary, Oum El Bouaghi University-Algéria

Honorary President

Pr.Farida Hobar

Director of the journal

Pr. Mahmoud Djemam

Director of publication

Pr. Abdelkader Nouiri

Editor in Chief

Dr. Zoubeir AYACHE

Editorial Board:

Dr. Djebar BOUKETIR

Dr. Abdelwaheed SERARMA

Dr. Mohamed Cherif Benzouai

Dr.Amel BOUSSMINA

Dr.Mohamed Amine Walid TALEB

Dr.Bilel ZOUWIWACHE

Dr.Hamza BOUKEFA

Dr.Abdelwahab CHENIKHAR

Number 07 /2 Juin 2017

Journal of Financial, Accounting and Managerial studies

ISSN : 2352-9962

E-ISSN : 2572-0147

About the Journal

Journal of Financial, Accounting and Managerial studies (**JFAMS**) is a double blind peer-reviewed journal published two times a year by **COFIFAS Labotary, Oum El Bouaghi University, Algeria**. The journal publishes research paper in economy, acconting, finance and management. **JFAMS** is open for academic world and research institutes, graduate students and PhD condidates, academic and non-academic researchers and research team. Our goal is to provide original, relevant, and timely informatios from diverse sources ; to write and published with absolute integrity ; and to serve as effectively as possible the needs of those involved in all economic areas. If your research will help us achieve these goals, we would like to bear from you. **JFAMS** provide immediate open access to its content on the principle that making the research freely avaible to the public supporting a greater global exchange of knowledge. All manuscipts are subject to a double blind peer review by our experts.

Table Of Contents

Num	Title/Author	page
05	Les principaux déterminants de l'ouverture économique en Algérie: Estimation économétrique. KIFANI Chahida Université de Tlemcen Algérie	70
06	De la question de gouvernance des PME: entre spécificités et facteurs d'entraves en Algérie Malika Amghar Université Béjaia, Algérie	92
07	Comportement du consommateur envers les marques nationales et les marques étrangères - Étude d'un échantillon de consommateurs de la wilaya de Béjaia - Secteur de l'électroménager Rim Akkarene Université Béjaia, Algérie	109

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

La réalité de l'entrepreneuriat féminin: la wilaya d'Alger

The reality of women entrepreneurship: Algiers province

Dr. Mohamed Himrane, Université de Jijel
Chercheur au CREAD.

Date de réception: 05/01/2017, Date d'évaluation: 25/01/2017, Date d'acceptation: 20/02/2017.

Résumé :

La présente étude vise à dresser un état des lieux des entreprises créées par les femmes au niveau de la wilaya d'Alger. En fait, nous avons collecté des données relatives aux femmes entrepreneurs auprès de différents organismes publics chargés d'encadrement et d'inscription des entreprises (Andi, Cnac, Angem, Ansej, Casnos, Cnrc et l'incubateur de Sidi Abdellah) au niveau de la wilaya d'Alger. Les résultats montrent que le taux de création des entreprises dirigées par des femmes est très faible au niveau de l'ensemble des organismes. En plus, les entreprises créées par des femmes activent pour la plupart dans le domaine des services. De même, elles sont d'une très petite taille.

Mots-clés: Entrepreneuriat, femmes entrepreneurs, dispositifs publics, Alger.

Abstract :

The aim of this study is to draw up an inventory of women-owned businesses in Algiers. In fact, we collected data about women entrepreneurs from various public bodies charged of management and business registration (Andi, Cnac, Angem, Ansej, Casnos, Cnrc and Sidi Abdellah incubator) in Algiers. The results show that the creation rate of women-owned businesses is very low at all public bodies. In addition, the women-owned businesses are mostly activating in the service sector and also very small.

Keywords: Entrepreneurship, women-owned businesses, public bodies, Algiers.

Introduction

Nous assistons ces dernières décennies au développement de l'entrepreneuriat féminin dont son développement est accentué par les changements dans les caractéristiques propres aux femmes: une baisse des taux de fécondité, un meilleur accès des filles à l'éducation, un développement économique des femmes et une baisse des inégalités de sexe.

Le rôle de l'entrepreneuriat féminin dans la lutte contre le chômage et la création de richesses est de plus en plus ressenti. Il a bien progressé dans les pays développés depuis quelques décennies, mais il reste au début de sa phase d'émergence dans les pays en voie de développement (kobeissi, 2010) tels qu'en Algérie. Nul ne peut négliger ou minimiser les efforts consentis par l'Etat algérien en direction des PME, celles-ci ont permis aux jeunes femmes de bénéficier davantage de ressources financières considérables dans le cadre de différents dispositifs.

Notre étude vise à dresser un état des lieux des entreprises créées par des femmes au niveau de la wilaya d'Alger. En effet, nous avons collecté des données relatives aux femmes entrepreneurs auprès de différents organismes publics chargés de l'encadrement et de l'inscription des entreprises (l'Andi, la Cnac, l'Angem, l'Ansej, la Casnos, le Cnrc et l'incubateur de Sidi Abdellah), au niveau de la wilaya d'Alger. Il est à signaler que le processus de la collecte des données s'inscrit dans le cadre d'un projet relevant du CREAD[1] portant sur l'entrepreneuriat féminin.

Dès lors, notre objectif est d'évaluer l'entrepreneuriat féminin au niveau d'Alger compte tenu des avantages (opportunités sociales et économiques) que procure naturellement la capitale comparativement au reste des régions du pays. Il s'agit donc de répondre à la question suivante :

Quelle place occupent les entreprises dirigées par les femmes au niveau *de notre capitale (Alger)?*

Pour ce faire, nous allons suivre le plan suivant:
1. L'intérêt pour l'entrepreneuriat féminin
2. Le rôle économique de l'entrepreneuriat féminin dans le monde
3. La place de l'entrepreneuriat féminin dans l'économie algérienne
4. Les données collectées - cas de la wilaya d'Alger.

[1] Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement.

1. L'intérêt pour l'entrepreneuriat féminin

L'évolution des facteurs sociologiques encourage les femmes à pénétrer le monde du travail. Depuis la Seconde guerre mondiale, l'influence des femmes n'a fait qu'augmenter sur le marché du travail occidental, leur motivation était en partie expliquée par le besoin d'indépendance financière et d'auto -suffisance. Il faut y ajouter aussi l'incapacité d'une seule paie à répondre aux besoins financiers de nombreuses familles de la classe moyenne, la croissance du taux de divorces et l'augmentation du nombre de femmes vivant seules. De plus, les valeurs et les attitudes envers le travail payé ont changé, ce qui a encouragé les femmes en sécurité financière à chercher néanmoins leur épanouissement à l'extérieur du foyer.

Les premiers travaux en entrepreneuriat ont été centrés principalement sur les entrepreneurs masculins en raison de la représentativité de cette catégorie au regard de sa proportion. C'est seulement à partir de la fin des années 1970 que l'entrepreneuriat féminin a commencé à émerger, commençant par l'étude des caractéristiques psychologiques et sociologiques des femmes entrepreneurs.

Au milieu des années 1970, les hommes avaient constitué de loin la principale composante de la population entrepreneuriale et il n'y avait pas à cette époque une perception du statut de la femme entrepreneur comme étant un phénomène distinct (US Bureau of the Census, 1977). Il a été tout simplement supposé que les hommes et les femmes entrepreneurs possèdent essentiellement les mêmes caractéristiques. Cependant, des changements législatifs importants apparaissent dans la plupart des pays développés dans cette période. A titre indicatif, le gouvernement des États-Unis a constaté que l'adoption de la loi sur l'égalité en matière de crédit (*Equal Credit Opportunities Act*) de 1975 et la loi relative aux mesures palliatives dans le domaine de l'emploi (*Affirmative Action Act*) de 1978 ont été cruciales pour le développement des entreprises dirigées par les femmes. Ces lois ont considérablement éliminé les obstacles structurels ayant entravé le développement des entreprises féminines. En 1979, un autre rapport parrainé par le Département du Commerce intitulé "The Bottom Line" est venu encore légitimer le statut des femmes chefs d'entreprises aux USA.

Ces lois remettent le statut des femmes à l'avant-garde de débats politiques et académiques, et conduisent à l'apparition au début des années 1970 du premier travail relatif aux femmes entrepreneurs: "Entrepreneurship: A New Female Frontier" par Eleanor Schwartz, dans un moment où il y avait seulement 5% des entreprises féminines aux USA représentant approximativement 700,000 entreprises (Greene et al., 2006) .

Bien que le travail pionnier de Schwartz reste seul dans son genre jusqu'à la fin de la décennie 70, il a effectivement représenté le début d'un courant de

recherche qui a décrit en détail les caractéristiques de femmes entrepreneurs, leurs entreprises, et leur contribution à la croissance.

L'entrepreneuriat au féminin peut être considéré comme un champ d'étude autonome. En général, les chercheurs semblent devenus plus conscients de la sensibilité des différences entre les sexes, et le genre devient de plus en plus employé comme une variable de contrôle (Verheul, 2005). Il ne s'agit plus de s'intéresser au sexe de l'individu mais à sa manière de diriger son entreprise (Chabaud, 2013).

2. Le rôle économique de l'entrepreneuriat féminin dans le monde

L'un des aspects pertinents de l'entrepreneuriat féminin est le fait qu'il est une importante source de croissance. En effet, la femme entrepreneur crée de nouveaux emplois pour elle-même mais aussi pour les autres, et surtout elle fournit des biens et services pour satisfaire les différents besoins de sa communauté.

En réalité, la littérature met en évidence l'impact positif de l'entrepreneuriat féminin sur le développement socioéconomique. Cet impact comprend la création d'emplois, la croissance économique, l'innovation et la diversité en entrepreneuriat (Verheul et al, 2006). Selon Brush et al,(2006), la population des femmes chefs d'entreprises est l'une des populations entrepreneuriales les plus croissantes au monde.

Elle a pris une évolution croissante depuis une dizaine d'années dans la plupart des pays industrialisés, mais aussi dans des pays en voie de développement, avec souvent des caractéristiques spécifiques (des micro-entreprises). Les États-Unis recueillent aujourd'hui les fruits des actions volontaristes engagées durant plus de trente ans . Un taux de 48 % des femmes entrepreneures a été atteint. De même, ils ont montré la voie à suivre aux autres nations en matière des programmes d'accompagnement de femmes entrepreneurs.

En fait, beaucoup de femmes se lancent en premier lieu dans une aventure entrepreneuriale afin de créer leur propre emploi. On parle alors "d'entrepreneuriat de nécessité", par opposition à "l'entrepreneuriat de croissance" qui est plus répandu chez les hommes (GEM, 2010).

Il est maintenant plus visible que l'entrepreneuriat au féminin crée de l'emploi et contribue à la création de richesse dans toutes les économies (Brush et al, 2006). Force est de constater que les femmes entrepreneurs contribuent aujourd'hui au développement économique en créant non seulement des emplois mais aussi des richesses.

Entre 1980 et 1988, le nombre d'entrepreneurs aux USA a augmenté de 56 % alors que le nombre de femmes a augmenté de 82 %. Au Canada, une étude a

montré qu'entre 1991 et 1994, les entreprises dirigées par des femmes canadiennes ont créé quatre fois plus d'emplois que la moyenne totale canadienne (Carrier et al, 2006).

Par ailleurs, les études empiriques démontrent que le rôle de l'entrepreneuriat féminin dans la réduction de la pauvreté est fondamentale, à ce titre, l'expérience de la banque Grameen en Bangladesh est exemplaire. Cette banque a principalement focalisé sur les femmes, en consentant des crédits à cette catégorie sociale, les femmes ont pu produire des profits aussi bien pour leurs familles que pour leur communauté. A vrai dire, l'émergence de ce type d'entreprises au Bangladesh a contribué d'une façon remarquable à la diminution de la pauvreté dans les zones rurales. Selon le fondateur de la banque, le musulman et prix noble d'économie Yunus Muhammed (2007), la contribution des entreprises féminines est un instrument efficace pour la lutte contre le chômage.

Par ailleurs, les femmes indépendantes en France travaillent plus fréquemment dans le secteur des services plus que les hommes, 61 % de femmes contre 39 % d'hommes (Fouquet, 2005). Il n'en demeure pas moins que l'entrepreneuriat au féminin crée de l'emploi et contribue à la création de richesse dans toutes les économies (Brush et al, 2006).

3. La place de l'entrepreneuriat féminin dans l'économie algérienne

L'Algérie demeure très en retard par rapport au reste du monde en matière d'activité entrepreneuriale en générale et d'activité entrepreneuriale des femmes en particulier. Non seulement le taux d'activité des femmes en Algérie est l'un des plus faibles du monde, mais encore leur taux de chômage est très élevé en particulier chez les diplômées. Avec un taux d'activité féminine de 14,7% et une proportion de femmes dans la population active qui ne dépasse pas 17%, l'Algérie se situe parmi les 4 pays ayant la plus faible participation économique des femmes au niveau mondial (avec l'Irak, la Syrie et la Palestine).

Par ailleurs, le projet du Global Entrepreneurship Monitor (GEM) qui est une évaluation annuelle des attitudes, aspirations et activités entrepreneuriales (TEA) dans plusieurs pays indique que le taux moyen d'activité entrepreneuriale en Algérie a été de 14,5% pour les hommes contre seulement 8% pour les femmes durant les années 2009/2012. L'écart sexospécifique témoigne que les hommes sont deux fois plus nombreux à s'impliquer dans le lancement d'une nouvelle entreprise. Ce constat confirme les autres études GEM, menées à l'échelle internationale et régionales.

De leur part, les données de l'étude GEM Algérie 2012 montrent que le rapport hommes-femmes a été plus faible en 2009 et tendance à augmenter dans les enquêtes 2011 et 2012. Elles montrent également que la participation des femmes à l'activité entrepreneuriale est en train de diminuer en faveur des hommes. Les taux

de TEA féminins[2] suivent la même tendance générale observée chez les hommes. Les femmes entrepreneurs sont plus concentrées dans les catégories d'âges 24-34 ans et 35-44 ans.

En dehors des données de GEM, sur un total de 157 122 inscrites au CNRC à la fin de l'année 2014, 8 163 entreprises sont gérées par des femmes, soit 5,2%. Quant aux personnes physiques, sur 1 484 625 activités, 122 253 activités appartiennent à des femmes, soit 7,6%. Dans cette catégorie de personnes physiques, la classe d'âge la plus entrepreneuriale est située entre 39 à 48 ans, correspondant à un taux de 26,85%, suivie par la classe de femmes âgées entre 29 à 38 ans, correspondant à un taux de 22,15%.

Les femmes sont concentrées essentiellement dans la wilaya d'Alger avec un taux de 8,2% du nombre total des commerçantes, suivie de la wilaya d'Oran et de Tlemcen, respectivement avec un taux de 6,2%, et de 4,2%.

Force est de constater que le nombre de femmes entrepreneurs en Algérie a connu une évolution remarquable du fait de l'existence de nombreux programmes de soutien à l'entrepreneuriat. Nous pouvons citer: l'ANSEJ, la CNAC, l'ANGEM et l'ANDI. Les structures publiques sont des agences chargées de l'exécution des politiques publiques d'aide et de soutient à la création d'entreprises. Ces agences sont sensées apporter un appui important en termes d'accompagnement des promoteurs et la formalisation de leurs activités.

4. Données collectées - Wilaya d'Alger

Alger est la capitale d'Algérie. Elle est caractérisée par une activité entrepreneuriale des femmes plus importante que le reste des wilayas du pays. L'objet de notre étude est de collecter des informations auprès de différents organismes publics en vue de mieux s'informer sur l'état des lieux de l'entrepreneuriat féminin dans cette importante wilaya. Pour ce faire, nous avons consulté les organismes suivants: l'Angem, l'incubateur de Sidi Abdellah, la Casnos, l'Andi, l'Ansej, la Cnac et le Cnrc.

Le travail de collecte des données n'était pas sans difficulté. De façon générale, les organismes publics craignent de divulguer les statistiques. Ils cherchent à se désengager de délivrer à tout prix les statistiques en recourant aux prétextes suivants (faute de temps, effectifs insuffisants, disponibilité des statistiques sur le site, orientation vers la DG, ou demande d'autorisation auprès de la DG, etc).

[2] Activité entrepreneuriale à un stade précoce (TEA) : Pourcentage de femmes des 18–64 ans qui sont soit entrepreneurs naissants soit propriétaires gérants d'une nouvelle entreprise.

4.1 L'Agence Nationale de Gestion du Micro- Crédit (ANGEM)

Le dispositif de l'ANGEM est l'un des instruments de réalisation de la politique du gouvernement pour lutter contre le chômage et la précarité. Il est destiné aux personnes âgés de 18 ans et plus. Au niveau de l'ANGEM d'Alger (l'agence Est et l'agence Ouest), les petits prêts non rémunérés (PNR) - plafonnés à 100 000 DA pour l'acquisition des matières premières (AMP) - ont assuré le financement de 17 073 projets pour femmes durant la période 2005-2015, ce qui est égale à un pourcentage de 68 %. Cependant, la proportion des femmes entrepreneurs bénéficiaires de projets plafonnés à 1 000 000 DA est très faible par rapport à la proportion des femmes bénéficiaires de projets plafonnés à 100 000 DA pour la même période. En effet, il y a 478 projets de type PNR, soit un pourcentage de 11% projets financés en faveur des femmes sur le nombre total des entreprises PNR/projets.

Le total des entreprises créées par les femmes a atteint 15 467 activités seulement durant la période 2011-2015 dont 257 activités sont de type PNR/projets. Nous observons ainsi une net évolution des créations d'entreprises par les femmes dans les dernières années.

Cependant, les femmes entrepreneurs ne sont pas majoritaires dans ce dispositif . La vérité est que les femmes sont très minoritaires dans les PNR/projets. Nous observons que les hommes ont bénéficié d'environ 90 % des projets financés. Toutefois, les femmes sont majoritaires dans les projets de type AMP. Elles s'orientent davantage vers les petites affaires. Les projets d'une valeur égalent à 40 000 DA constituent pour la part du lion au niveau de l'ANGEM *Alger* (plus de 97 % des activités financées). Le résultat corrobore le travail de Coleman (2007) qui souligne que les femmes ont tendance à gérer les entreprises de plus petite taille.

Les activités exercées par les femmes sont dominées par les activités d'industrie à raison de 72 % par rapport au total des activités, suivies des services de l'ordre de 12%.

Tableau (1) : le taux de participation des femmes- ANGEM Alger - 2015

Types de financement	Alger Ouest		Alger Est	
	Hommes	femmes	Hommes	Femmes
PNR 40 000,00 DA	5%	95%	1%	99%
PNR 40 000,00 à 100 000,00 DA	34%	66%	35%	65%
Financement à 1 000 000,00 DA	86 %	14%	92,5%	7,95%

Source: documents internes de l'ANGEM-Alger, 2016

Tableau (2) : Les femmes financées par secteur d'activité entre 2005 et 2015

Secteurs d'activité	PNR à 100 000 DA	Financement à 1 000 000 DA
Agriculture	30	1
Pèche	0	0
Industrie	12570	161
BTP	2	0
Service	1984	255
Commerce	0	7
Artisanat	2487	54
Total	17073	478

Source: documents internes de l'ANGEM-Alger, 2016

4.2 L'incubateur de Sidi Abdellah

Les incubateurs facilitent et accompagnent les créateurs d'entreprises. Ils sont peu nombreux dans notre pays. L'Algérie qui aspire à diversifier son économie a besoin plus qu'avant à l'accompagnement et l'encadrement des entreprises en leur offrant un cadre idéal pour leur développement.

Nous avons également collecté des données auprès de l'un des incubateurs d'Alger, il s'agit de *l'incubateur Technobridge du cyberparc* de Sidi Abdellah. Ce dernier a vu le jour depuis maintenant 06 ans (crée en 2010). Il est spécialisé dans l'accompagnement des start-ups.

Selon les données fournies, le nombre de projets retenus depuis la première année de création de l'incubateur est de 168 projets dont 29 ont été dirigés par des femmes. Toutefois, le taux réel de création des entreprises par des femmes après l'accompagnement est seulement de 25 % (7 projets ont été lancés sur un total de 29). Ainsi, le nombre de création des entreprises par des femmes demeure très faible depuis la création de l'incubateur en 2010.

Tableau (3): L'évolution des projets retenus par l'incubateur de Sidi Abdellah

Nom de projets	Les promotions						
	1ere	2ieme	3ieme	4ieme	5ieme	6ieme	Total
Nombre de candidats	55	65	77	42	40	40	319
Projets retenus	20	30	32	33	25	28	168
Dont femmes	6	5	7	2	4	5	29
Start up créées	2	1	1	1	1	1	7

Source: documents internes de l'incubateur de Sidi abdellah - Alger, 2016

4.3. La Caisse Nationale de la Sécurité Sociale des Non Salariés (CASNOS)

En se référant aux statistiques de la *CASNOS* Alger, le nombre des activités a atteint 198 264 activités dont 28 834 appartiennent aux femmes, soit un taux de 14%. Il convient de rappeler qu'au niveau de la CASNOS, tout type d'activités est appelé à s'enregistrer, les petits commerces et les grandes entreprises.

Ce qui est très surprenant est le fait que la tranche d'âge la plus entrepreneuriale parmi les femmes est celle qui est supérieure à 60 ans. Elle représente 20% du total de l'activité féminine (5 735 sur 28 834 activités). A ce titre, il est fortement probable que des fils, des conjoints ou autres personnes qui sont les véritables exploitants des activités commerciales des ces femmes.

Pour les femmes immatriculées au niveau de l'agence régionale CASNOS d'Alger, les domaines de commerce et services occupent 72% de l'ensemble des activités exercées, suivis du domaine d'industrie à raison de 22%.

Tableau (4): Répartition des activités par secteurs d'activité, situation fin 2015

Branche	Masculin	Féminin	Ensemble
Agricole	5 643	81	5 724
Industrie	25 938	6 136	32 074
BTPH	12 103	1 385	13 488
Commerce et service	127 326	19 652	14 978
Total	171 010	27 254	198 264

Source: documents internes de la CASNOS-Alger, 2016

4.4. L'Agence Nationale de Développement d'Investissement (ANDI)

Les agences de l'Andi constituent un instrument important pour la promotion de l'investissement et de l'entrepreneuriat féminin en Algérie. Selon les données de *l'ANDI Alger*, le nombre d'entreprises créées par les femmes est de l'ordre de 377 entreprises pour la période allant de janvier 2002 au décembre 2015, soit 3.3% par rapport au total des entreprises créées. Ce pourcentage est considéré comme très faible pour la taille d'une wilaya si importante telle que la capitale.

Toutefois, ces mêmes entreprises demeurent des leviers essentiels pour le développement économique de la capitale. Bien que leur taux de participation au tissu économique soit faible au niveau d'Alger (3.3%), elles contribuent significativement à l'absorption du chômage. En effet, elles ont permis la création de 6 334 emplois. En moyenne une entreprise crée 16 emplois, ce qui est considéré comme même très performant.

Cette situation est très positive et méconnue au milieu des spécialistes. En fait, les entreprises créées par les femmes dans le cadre de l'ANDI sont à fort

potentiel. Elles constituent par ailleurs le quart du total des financements des projets, en l'occurrence, 74 milliards DA.

4.5. L'Agence Nationale de soutien à l'emploi des Jeunes (ANSEJ)

Ce dispositif est adressé aux jeunes chômeurs âgés entre 19-35 ans qui possèdent une qualification professionnelle en relation avec l'activité projetée . Pour le nombre d'entreprises créées dans le cadre de *l'ANSEJ* depuis sa création en 1998, il est de 5 334 projets, soit 15%. Ce taux est plus élevé qu'à celui qui est réalisé dans les autres wilayas.

Tableau (5): Evolution des entreprises créées par des femmes- ANSEJ Alger

Projets	**2002**	**2004**	**2006**	**2008**	**2010**	**2012**	**2014**	**2015**	**Total**
Femmes	190	195	206	162	268	599	601	410	**5354**
Total	821	741	954	989	2 309	5 623	3 347	1 830	**35257**
Taux femmes	23%	26 %	22 %	16 %	12 %	11%	18%	22%	**15%**

Source: documents internes de l'ANSEJ-Alger, 2016

Le taux le plus élevé (26%) a été enregistré en 2004, et la valeur la plus faible (9 %) a été réalisée dans la 1ere année du lancement de ce dispositif à savoir 1998. Au niveau d'Alger, les taux d'activité entrepreneuriale des femmes n'ont pas connu de régression, contrairement à d'autres wilayas. En effet, ils connaissent une net évolution ces dernières années.

4.6. La Caisse Nationale d'Assurance Chômage (CNAC)

Ce dispositif représente un instrument de soutien à la création et à l'extension d'activités pour les chômeurs promoteurs âgés de 30 à 50 ans. Il a été créé par le décret exécutif n° 04-03 du 03 janvier 2004.

A première vue des données pour la période (2004-2015), nous constatons que le nombre de projets créés par les femmes a atteint 1 220 projets sur le total de 7 863 entreprises financées, soit 16%.

Il est par ailleurs constaté une évolution des créations d'entreprises par les femmes. Ce taux a atteint son sommet en 2015 avec un taux de 24%, alors que le plus mauvais score a été enregistré en 2004 (la première année) avec le taux de 0%.

Les chiffres démontrent que le dispositif CNAC a facilité l'accès des femmes à l'entrepreneuriat notamment les femmes qui appartenaient à la tranche d'âge (30-35) et ont été dans une situation de chômage. En effet, beaucoup de femmes se lancent dans l'entrepreneuriat, en premier lieu, pour créer leur propre emploi. On parle alors "d'entrepreneuriat de nécessité", par opposition à

l'entrepreneuriat de croissance" qui est plus répandu chez les hommes (GEM, 2010).

Par ailleurs, les algéroises à l'instar d'autres femmes préfèrent investir dans le secteur des services (60%) et à un degré moindre dans le secteur d'industrie (27%). Ces entreprises féminines ont pu procurer plus de 3 000 emplois depuis la création du dispositif CNAC.

Tableau (6): Projets financés au profit des femmes - CNAC Alger

Projets	2004	2006	2007	2008	2010	2012	2014	2015	Total
Femmes	0	39	36	14	38	303	212	187	1220
Total	1	196	258	204	517	2233	1081	782	7863
Taux femmes	0%	20%	14%	7%	7%	14%	20%	24%	16%

Source: documents internes de la CNAC-Alger, 2016

4.7. Centre National de Registre de Commerce (CNRC)

Le Centre National du Registre du Commerce est une institution administrative autonome placée sous l'égide du Ministre du Commerce depuis le mois de Mars 1997. Son domaine de compétence est la tenue du registre du commerce.

En ce qui concerne les informations arrêtées au mois d'Avril 2016 au niveau du *CNRC* Alger , nous relevons 3 885 sociétés (personnes morales) gérées par des femmes sur un total de 8 833 gérantes nationales, soit 44% des gérantes du pays. Un pourcentage très révélateur.

D'autre part, ces dernières années connaissent par ailleurs une tendance croissante du nombre d'entreprises cessées. Nous observons la radiation de 251 sociétés appartenant aux femmes en 2015. En revanche, pour les créations d'entreprises au niveau du CNRC d'Alger, les femmes ont créé 389 sociétés seulement en 2014 dont 62% dans le secteur des services.

Enfin, l'évolution des sociétés gérées par des femmes est en net évolutions (voir la tableau 7). Cependant, le taux des entreprises appartenant aux femmes est encore très faible par rapport à celui des hommes. Les femmes ont créé seulement 6% des sociétés au niveau d'Alger.

Tableau 7: Evolutions et radiations des sociétés dirigées par des femmes

Année	1998	2000	2002	2005	2008	2011	2012	2013	2014	2015
Evolution femmes gérantes	113	619	1024	1554	2053	2758	3090	3406	3645	3870
Radiation femmes associées	1	38	77	116	123	146	151	165	233	251

Source: documents internes du CNRC-Alger, 2016

Conclusion

Généralement, les femmes choisissent l'entrepreneuriat pour concilier vie privé et vie professionnelle. Aujourd'hui, avec la crise économique que traverse le pays, une fenêtre s'ouvre et une opportunité est offerte aux femmes chefs d'entreprises pour entreprendre des entreprises.

Néanmoins, en dépit des efforts déployés par le gouvernement pour la création des entreprises par les femmes tels que: la non discrimination basée sur le sexe en matière du financement des projets, l'amélioration du niveau d'éducation des filles, et l'autonomisation des femmes, le nombre d'entreprises appartenant aux femmes demeure très faible dans la wilaya d'Alger. Toutefois, il n'en demeure pas moins que la capitale reste encore la plus importante en termes des entreprises appartenant aux femmes.

D'autre part, les entreprises gérées par des femmes sont d'une façon générale de très petite taille. Les femmes chefs d'entreprises, dont la moyenne d'âge est très variée d'un dispositif à l'autre, préfèrent évoluer dans le domaine des services.

Les inégalités de genre sont le résultat de l'absence d'une politique efficace, des réformes sociales, ainsi que des normes et des valeurs traditionnelles qui ont relégué les femmes au second rang (OECD, 2013).

Toutefois, la situation des femmes en Algérie a évolué depuis quelques années, une nouvelle génération est née, plus diplômée et moins complexée. Dans les entreprises, les femmes ont prouvé dans un monde d'hommes leur dynamisme et leur régularité.

Cependant, les femmes sont également appelées à savoir qu'entreprendre exige une mixture de qualités principalement : la confiance en soi, la détermination, la persévérance, le sens d'organisation, l'adaptation au changement, la tolérance au stress, la créativité, le sens de communication et de relation, etc.

Références bibliographiques

Brush, C.G. (2006), « **Women entrepreneurs: A research overview**», The Oxford handbook of entrepreneurship, eds., M. Casson, B.Yeung, A. Basu, and N. Wadeson, 611-28. Oxford: Oxford University Press.

Carrier, C.; Julien, P.A.; Menvielle, W. (2006). « **Un regard critique sur l'entrepreneuriat féminin : une synthèse des études des 25 dernières années** », Gestion, Vol. 31, N° 2, p.36-50.

Chabaud, D. , Lebegue, T. (2013). « **Femmes dirigeantes en PME : Bilan et perspectives** » , Revue Interdisciplinaire Management et Humanisme, N° 7, p.43-60.

Coleman, A. (2007). « **The impact of capital structure on the performance of microfinance institutions** », The Journal of Risk Finance, Vol. 8 Issue: 1, pp.56-71.

Fouquet A. (2005). « **Les femmes chefs d'entreprises, le cas français**», Travail, Genre et Sociétés, n° 13, p. 31-50.

GEM (2010). « **Rapport régional du Global Entrepreneurship Monitor - GEM MOAN (Moyen Orient et Afrique du Nord)** »,Canada, Décembre 2010, www.gemconsortium.org.

Greene, P.G., Brush, G. Gatewood, E. (2006), « **Perspectives on women entrepreneurs: Past findings and new directions in entrepreneurship**». In: M. Minniti (ed.): The Engine of Growth-Volume1- Perspective Series. Praeger Publisher - Greenwood Publishing Group.

Kobeissi, N. (2010), « **Gender factors and female entrepreneurship : International evidence and policy implications** », Journal of International Entrepreneurship, Vol. 8 Issue1, p.1-35.

OECD (2013), « **Gender inequality and entrepreneurship in the Middle East and North Africa : A statistical portrait** », OECD - MENA Investment Programme.

U.S. Bureau of the Census (1977). « **Women Owned Businesses**», (Washington, DC: U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census, 1977).

Verheul, I., Uhlaner, L., Thurik, R. (2005), « **Business accomplishments, gender and entrepreneurial self-image**». Journal of Business Venturing 20(4), 483–518.

Verheul,I., Van Stel, A.,Thurik, R. (2006), « **Explaining female and male entrepreneurship at the country level** », Entrepreneurship & Regional Development 18(2): 151–183.

Yunus, M. (2007), « **The Nobel Peace Prize 2006 Nobel Lecture** », Law and Business Review of the Americas ,13(2): 267–275.

Sources supplémentaires:

Documents internes du Guichet unique décentralisé- ANDI-Alger, 2016
Documents internes de l'Antenne Régionale ANGEM-Tipaza, 2016
Documents internes de la Direction Générale-ANSEj, 2016
Documents internes de l'Agence CNAC-Alger, 2016
Documents internes de l'Incubateur de sidi-Abdellah-Alger, 2016
Documents internes de l'Agence de CNRC-Alger, 2016
Documents internes de l'Agence Régionale CASNOS-Alger, 2016

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

Administrative Reform In The Palestinian Authority's Institutions And Its Relationship To Good Governance

D. Husain Abed Alqader
Alistiqlal University- Palestine

Date de réception: 24/02/2017, Date d'évaluation: 19/03/2017, Date d'acceptation: 27/04/2017.

Abstract :

The main objectives of the study are to recognize the reality of the administrative reform in the Palestinian Authority's institutions, and identify the extent of the application of the principles of good governance in the Palestinian Authority's institutions (transparency, accountability, integrity, justice, participation, responsiveness, effectiveness). The study population consisted of administrative staff in the Palestinian Authority institutions in the outskirts of Jerusalem, totaling 450 employees, taken from a random sample of the study population which were (90) employees who had received the questionnaire and 84 of them returned questionnaire by 93%, the ratio was suitable for conducting of the study. The questionnaire method was used to collect data and study examined the opinions of the study sample, The questionnaire was divided into two parts, The first section included general information about the respondents. The second section included items which measured respondents' opinions about administrative reform in the Palestinian Authority's Institutions and its relationship to good governance, which answers the questions and hypothesis of the study The study found several results: Results of the study showed that institution instructions are clear and declared, with large degree of consent of the respondents, also the institution establishes clear mechanisms to fight corruption, with medium degree of approval of the respondents. And from results the study the employees have full powers to accomplish the tasks of citizens without reference to officials, and the institution addresses cases of abuse of power, with medium degree of approval of the respondents. The results of the study showed that accountability for negligence in senior management is not slogans but measures, and administrative decisions apply to all employees fairly, with medium degree of approval of the respondents, and there is an effective administrative and financial audit in the organization's policies, and there is discrimination between employees on the basis of geographical area to which the employee belongs, with medium degree of approval of the respondents.

The study recommended several recommendations that the most important: should be given full authority of which are the employees in order to complete the transactions of the citizens without reference to officials, and the first official in the organization addresses the abuse of authority by officials, and it should be the first official public institution accountable for negligence of staff in the senior management in their work and the performance of their duties, and that administrative decisions are applied to all employees fairly. There is need for equal treatment between employees by their superiors, and non-discrimination, the basis of political affiliation or gender.

Keywords: Administrative Reform, Good Governance

Introduction:

Administrative reform is one of the issues that concern the leadership of institutions of all kinds, due to its close association with the concepts of modern management such as development and good governance, in order to seek improving the efficiency and effectiveness of services provided by the community, and updating work methods and procedures. Therefore institutions adopt the concepts and principles of good governance to fight corruption, to adopt transparency, accountability and employee involvement in decision-making and disclosure of information and publicity as an inevitable necessity which accompanies all administrative reform processes in institutions.

The concept of good governance:

The concept of good governance refers to the exercise of political, economic and administrative authority to manage a country's affairs at all levels. Good governance includes: the state, civil society, the private sector. It also means the effects of long-term development and multiple generations (1). Good governance is the role played by political leaders elected, administrative cadres committed to the development and progress of society's resources and citizens to improve their quality of life and well-being through their participation and their consent and support.(2)

The concept of administrative reform:

Administrative reform is an essential feature which characterizes the administration and its various applications in all fields of science and dynamic kinetic life and speed of response to the evolution of scientific and technical progress, in line with development variables in the political, social and cultural environments, etc. (3) **((** And the concept of administrative reform means, it is to remove the obstacles and errors and re-evaluation, rectifying and imposing change that leads to better results and achieve the goals set but did not materialize. (4) **))**

Attributes Of Good Governance And The Nexus Between Good Governance And Public Administration:

The World Bank (1989) identified the following as the features of good governance.(5)

1. An efficient public service.
2. An independent judicial system and legal framework to enforce contract;
3. The accountable administration of public funds;
4. An independent public auditor, responsible to a representative legislature;

5. Respect for the law and human rights at all levels of government;
6. A pluralistic institutional structure and;
7. A free press.

In the same vein, Sir Kenneth Stove identified the following as features of good governance. (6)

1. Political freedom including free speech and a freely elected parliament;
2. Constitutional and judicial protection for the rights of the individual;
3. Maintenance of the rule of law by an independent judiciary;
4. Maintenance of stable currency;
5. Development of a society as a whole by education and health care and;
6. Executive accountability to a freely elected legislature.

Undoubtedly, the scope, direction and impact of public service reform vary from one country to the other. However, many of the reform programmers have the following elements in common.(7)

• Resuscitation of the basic ethos of public service – with an emphasis on professionalism, integrity, competence, accountability, and responsiveness of the service;

• Review of personnel policy and practices (with emphasis on the review of performance appraisal instruments and mechanisms, revision of personnel rules, and computerization of personnel processes;

• Rationalization of pay and grading structures and the introduction of performance- and productivity-related pay;

• labour redeployment and redundancy management;

• Introduction of "customer-care" initiatives;

• Improvement of records and information management systems;

• Revitalization of local government and decentralized agencies;

• Implementation of anti-corruption measures (including the establishment of watchdog bodies.

Eight Elements of Good Governance :

Good governance has 8 major characteristics. It is participatory, consensus oriented, accountable, transparent, responsive, effective and efficient, equitable and inclusive, and follows the rule of law. Good governance is responsive to the present and future needs of the organization, exercises prudence in policy-setting and decision-making, and that the best interests

of all stakeholders are taken into account.(8)

1. Rule of Law

Good governance requires fair legal frameworks that are enforced by an impartial regulatory body, for the full protection of stakeholders.

2. Transparency

Transparency means that information should be provided in easily understandable forms and media; that it should be freely available and directly accessible to those who will be affected by governance policies and practices, as well as the outcomes resulting there from; and that any decisions taken and their enforcement are in compliance with established rules and regulations.

3. Responsiveness

Good governance requires that organizations and their processes are designed to serve the best interests of stakeholders within a reasonable timeframe.

4. Consensus Oriented

Good governance requires consultation to understand the different interests of stakeholders in order to reach a broad consensus of what is in the best interest of the entire stakeholder group and how this can be achieved in a sustainable and prudent manner.

5. Equity and Inclusiveness

The organization provides the opportunity for its stakeholders to maintain, enhance, or generally improve their well-being provides the most compelling message regarding its reason for existence and value to society.

6. Effectiveness and Efficiency

Good governance means that the processes implemented by the organization to produce favorable results meet the needs of its stakeholders, while making the best use of resources – human, technological, financial, natural

and environmental – at its disposal.

7. Accountability

Accountability is a key tenet of good governance. Who is accountable for what should be documented in policy statements. In general, an organization is accountable to those who will be affected by its decisions or actions as well as the applicable rules of law.

8. Participation

Participation by both men and women, either directly or through legitimate representatives, is a key cornerstone of good governance. Participation needs to be informed and organized, including freedom of expression and assiduous concern for the best interests of the organization and society in general.

Good governance leads to a number of positive consequences, including:

- People trust your organization;
- You know where you are going;
- Your board is connected to your membership and stakeholders;
- You get good decisions; people value your work;
- You have the ability to weather crises and;
- Financial stability.

Conditions for good governance (9)

1. Create and adapt basic legislation and institutions that guarantee political and economic freedoms as well as strive to meet a broader range of basic human needs (food, housing, health and Medicare, Education, etc.).
2. Relax regulations in order to remove obstacles to economic participation.
3. Improve financial management.
4. Build infrastructure to ensure that organizational capacity is available to handle the growing needs for services, increasing demands for better and more responsive services, and creating conditions for economic progress and social cohesion.
5. Train public officers, business people and entrepreneurs. The improvements in access to education bring the challenge of rapid changes in many knowledge areas. Therefore the government must institute an ongoing

development programme for its human resources to ensure that they are equipped with the necessary skills.

6. Reform public management practices to address issues such as budget deficits, external pressures on competitiveness (globalization), antiquated work procedures, excessive centralization, inflexibility, lack of efficiency and perceived lack of public confidence in the government.

7. Freedom from distortionary incentives – through corruption, nepotism, patronage or capture by narrow private interest groups.

8. Accountability of politicians and civil servants to ensure that the power given to them through the laws and regulations they implement, resources they control and the organizations they manage is used appropriately and in accordance with the public interest.

What is the importance of governance models?(10)

- Defines the **division of power** through the allocation of authorities and responsibilities.
- Includes **processes and structures** used to direct and manage an organization's operations and activities.
- Establishes **mechanisms to achieve**
- **accountability** between members and the board of directors and management.

The problem of the study:

Public institutions seek to contribute to the development and progress of society, and play a leading role in the construction of scientific development through their policies and their approach, sound decisions built on the foundations and principles of good governance, and seek to achieve these principles through application and practice on the ground and on sound foundations. From here, the problem of the studis is centered on the main answer to the following question: What is the reality of administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and its relationship to the principles of good governance?.

Objectives of the study:

1.Recognize the reality of the administrative reform in the Palestinian Authority's institutions.

2. Identify the extent of the application of the principles of good governance in the Palestinian Authority's institutions (transparency, accountability, integrity, justice, participation, responsiveness, effectiveness).

3. Propose recommendations and mechanisms to promote the principles of good governance in the Palestinian Authority's institutions.

The study hypothesis:

There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variables of the study (gender, educational qualification, job title, Number Of Training Courses).

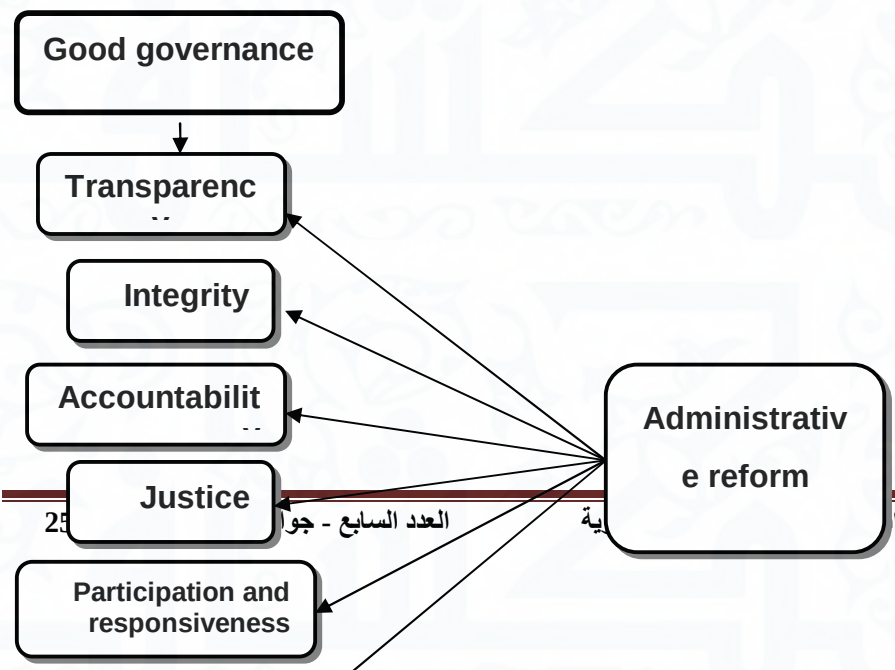
The Importance of the Study:

The importance of the study comes from the importance of the theme and it's being the first study to researcher's knowledge that it is applied in this topic. It is expected to provide the Palestinian Authority institutions management to provide more information and data that will help in administrative reform processes, and look at the reality of the administrative reform and the reality of the application of the principles of good governance in it.

The limits of the study:

Temporal Limit: February, March 2016
Place Limit : Palestinian Authority institutions in Jerusalem.
The Human Limit: Employees In Palestinian Institutions- Jerusalem.

The study model:



METHODOLOGY OF THE STUDY:

Population and Sample: The study population consisted of administrative staff in the Palestinian Authority institutions in the outskirts of Jerusalem, totaling 450 employees, taken from a random sample of the study population which were (90) employees who had received the questionnaire and 84 of them returned questionnaire by 93%, the ratio was suitable for conducting of the study.

Data collection tools: The questionnaire method was used to collect data and study examined the opinions of the study sample, The questionnaire was divided into two parts, The first section included general information about the respondents. The second section included items which measured respondents' opinions about administrative reform in the Palestinian Authority's Institutions and its relationship to good governance, which answers the questions and hypothesis of the study.

Methodology: Based on the vision of the researcher, and according to the study variables, the most appropriate methodology to conduct this study is the descriptive approach. The researcher used the questionnaire as tool to collect multiple data, and used the "Likert style-type Scale" five-chances as the most appropriate method to collect and analyze data, because this measure consists of several items which the investigator asked the respondent to show the extent of agreeing or disagreeing with them through an alternative choice of five alternatives are which "strongly OK, OK, Neutral, Non-OK, Strongly Disagree.

Validity: The researcher checked the veracity of the tool of the study on "administrative reform in the Palestinian Authority's institutions tool and its relationship to good governance", the researcher showed it to a group of referees specialists and experts who have expressed their opinions about, and it was put in its current form, to answer them within the quintet Likert scale.

Stability study tool: The reliability of study tool has been verified using a formula for the stability of the (Cronbach Alfa), as the total value of persistence (0.95), which is considered a high value on consistency.

Table (1)

Results Cronbach's alpha coefficient of reliability of study tool

Overall Consistency Of The Questionnaire	Number Of Cases	Number Of Paragraphs	Alfa Value
	84	59	0.95

Demographic characteristics of the sample:

Table (2)

Variable	Level	Frequencies	Percentage %
Gender	Male	41	48.80
	Female	43	51.20
Qualification	Secondary And Less	10	11.90
	Diploma	14	16.70
	Bachelor And More	60	71.40
Years Of Experience	Less Than 5 Years	11	31.10
	5 - Less Than 10 Years	19	22.60
	10 Years And More	54	64.30
Job Title	Employee	24	40.50
	Head Of The Department	20	23.80
	Director	16	19.00
	General Director	14	16.70
Number Of Training Courses	One	18	21.40
	From 2-5	30	35.70
	6 and More	36	42.90
Total		84	100%

Answering the questions of the study and discussion:

To answer the study questions in this section the researcher displays the results of respondents' answers on the questionnaire and items are analyzed and discussed in the following table:

Table (3)

Arithmetic means and standard deviations for the first paragraphs of the resolution axis. The extent of the application of the principles of good governance in the Palestinian Authority's institutions (transparency, accountability, integrity, justice, participation, responsiveness, efficiency).

Transparency			
No.	Paragraph	Standard	Arithmet

		Deviation	Mean
1	Business processes are simple and far from routine.	1.04	3.11
2	Institution instructions are clear and declared.	0.84	3.61
3	I have full powers to accomplish the tasks of citizens without reference to officials.	1.02	2.82
4	Be held accountable for negligence, without any considerations (political, personal).	0.89	3.26
5	Administrative decisions of the institution are prudent and rational.	0.70	3.21
6	The media and citizens are allowed to monitor the work of the institution.	0.92	3.18
7	There is announcement of job vacancies in the organization.	0.93	3.40
8	I convey the viewpoint to officials without any obstacles.	0.87	3.33
Total		0.90	3.24
Integrity			
No.	Paragraph	Standard Deviation	Arithmet Mean
1	Institution establishes clear mechanisms to fight corruption.	0.91	3.36
2	Staff are committed to work values that meet the mission of the institution.	0.90	3.35
3	Institution addresses cases of abuse of power.	0.76	3.00
4	Institution work mechanisms contribute to prevent the exploitation of public money	0.91	3.18
5	There are the institution training programs to enhance the professional ethics of its staff.	0.98	3.11
6	Institution requires of employees to disclose any private interests which conflict with the interest of work.	0.95	3.10
Total		0.90	3.18
Accountability			
No.	Paragraph	Standard Deviation	Arithmet Mean
1	Administration allows citizens to hold the staff accountable in the organization departments.	0.99	3.19
2	Accountability for negligence in senior management is not slogans but measures.	1.06	3.05
3	There is a failure in accountability for negligence in the	0.87	3.21

	performance of their work.		
4	There is an effective administrative and financial audit in the organization's policies.	0.86	3.39
5	Institution makes sure to use public funds properly.	0.96	3.23
6	Monitoring staff hold all employees accountable without bias.	1.04	3.25
Total		0.96	3.22
Justice			
No.	Paragraph	Standard Deviation	Arithmet Mean
1	The administration deals with employees fairly, without discrimination between the gender.	1.24	2.94
2	There is discrimination between employees on the basis of political affiliation.	0.88	2.89
3	There is discrimination between employees on the basis of geographical area to which the employee belongs.	1.01	3.18
4	The same opportunities are given for employees to upgrade if equal conditions for these opportunities.	1.12	3.20
5	There is injustice in the treatment of my superiors for me.	1.07	2.87
6	Administrative decisions apply to all employees fairly.	1.06	2.85
Total		1.06	2.99
Participation and responsiveness			
No.	Paragraph	Standard Deviation	Arithmet Mean
1	I participate in the administrative decision-making.	0.96	2.85
2	Staff were polled about the quality of services provided.	0.99	2.89
3	There is evaluation of the level of services provided by the institution offend to citizens.	1.03	3.13
4	Institution deals positively with the proposals of citizens to improve service.	0.88	3.17
5	Institution responds quickly to problems and suggestions of citizens.	0.85	3.26
6	The administration is responsive to the wishes and requests of citizens in a short time.	0.92	3.19
Total		0.94	3.08
Efficiency			
No.	Paragraph	Standard Deviation	Arithmet Mean

1	I am Interested in achieving the goals of the institution efficiently and effectively.	0.69	3.76
2	The management emphasizes improving the efficiency of their employees within the plan drawn.	0.78	3.39
3	Management focuses on improving decision-making processes.	0.84	3.02
4	The management simplifies the business processes in the public interest.	0.81	3.18
5	Institution contributes to the achievement of sustainable comprehensive development of the state.	0.67	3.20
6	The monitoring body in the organization has high competence and effectiveness.	0.85	3.05
Total		0.77	3.27

Transparency: The results of the table (3) show that the focus Transparency has obtained Arithmetic Mean (3.24), and Standard deviation (0.90) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (2) which states that "Institution instructions are clear and declared" The highest Arithmetic Mean Amount (3.61), and Standard deviation (0.84) that is a large degree. And it got paragraph (3) which states that "I have full powers to accomplish the tasks of citizens without reference to officials", the less Arithmetic Mean Amount (2.82), and Standard Deviation (1.02) that is a medium degree.

Integrity: It has obtained Arithmetic Mean (3.18), and Standard Deviation (0.90) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (1) which states that "Institution establishes clear mechanisms to fight corruption" The highest Arithmetic Mean Amount (3.36), and Standard Deviation (0.91) that is a medium degree. And it got paragraph (3) which states that "Institution addresses cases of abuse of power", the less Arithmetic Mean Amount (3.00), and Standard Deviation (0.76) that is a medium degree.

Accountability: It has obtained Arithmetic Mean (3.22), and Standard Deviation (0.96) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (4) which states that "There is an effective administrative and financial audit in the organization's policies" The highest Arithmetic Mean Amount (3.39), and Standard Deviation (0.86) that is a medium degree. And it got paragraph (2) which states that "Accountability for negligence in senior management is not slogans but measures", the Less Arithmetic Mean Amount (3.05), and Standard Deviation (1.06) that is a medium degree.

Justice: It has obtained Arithmetic Mean (2.99), and Standard Deviation (1.06) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (3) which states that "There is discrimination between employees on the basis of geographical area to which the employee belongs" The highest Arithmetic Mean Amount (3.18), and Standard Deviation (1.01) that is a medium degree. And it got paragraph (2) which states that "Administrative decisions apply to all employees fairly", the less Arithmetic Mean Amount (2.85), and Standard deviation (1.06) that is a medium degree.

Participation and responsiveness: It has obtained Arithmetic Mean (3.08), and Standard Deviation (0.94) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (3) which states that "Institution responds quickly to problems and suggestions of citizens" The highest Arithmetic Mean Amount (3.26), and Standard Deviation (0.85) that is a medium degree. And it got paragraph (2) which states that "I participate in the administrative decision-making", the less Arithmetic Mean Amount (2.85), and Standard Deviation (0.96) that is a medium degree.

Efficiency: It has obtained Arithmetic Mean (3.27), and Standard Deviation (0.77) that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (1) which states that "I am Interested in achieving the goals of the institution efficiently and effectively" The highest Arithmetic Mean Amount (3.76), and Standard Deviation (0.69) that is a Large degree. And it got paragraph (2) which states that "Management focuses on improving decision-making processes", the less Arithmetic Mean Amount (3.02), and Standard deviation (0.84) that is a medium degree.

Table (4)

Arithmetic means and standard deviations of the items of the questionnaire second axis, The reality of the administrative reform in the Palestinian Authority's institutions.

No.	Paragraph	Standard Deviation	Arithmetic Mean	Level
1	The announcement of the job is based on the need of the institution.	0.84	3.24	Medium
2	There are description and characterization of functions for each job in the organization.	0.80	3.23	Medium
3	Institution attracts outstanding employees.	0.74	3.02	Medium

4	The selection of personnel is on the basis of merit.	0.83	3.06	Medium
5	Staff upgrades are implemented according to its maturity.	0.89	3.14	Medium
6	Training programs focus on the development of employee performance.	0.77	3.17	Medium
7	There is a clear message to the Institution staff.	0.80	3.30	Medium
8	Institution describes mechanisms of the work of the staff.	0.76	3.20	Medium
9	I participate with the administration in the development of the institution plans.	0.92	2.61	Medium
10	Administration contribute to solving the problems of staff.	0.99	2.93	Medium
11	I work within a teams to achieve the goals of the institution.	0.90	3.17	Medium
12	There is devolution of powers within the institution.	0.89	3.08	Medium
13	The organizational structure of the institute is Characterized by flexibility.	0.98	3.05	Medium
14	My powers and responsibilities are clear at work.	0.81	3.45	Large
15	Administration allows me to use the means of technology of institution at work.	0.75	3.36	Medium
16	Laws and regulations of institution are clear to me.	0.74	3.63	Large
17	Administration is working to reduce the administrative apparatus and restructuring it.	0.75	2.90	Medium
18	I participate in putting instructions and regulations governing the work setting.	0.72	2.67	Medium
19	I participate in making decisions of the institution regarding my	0.79	2.80	Medium

	job.			
20	Administration is working to eliminate underemployment.	0.85	2.70	Medium
21	There is external control over the organization's performance.	1.02	3.25	Medium
Total		0.84	3.09	Medium

The Administrative Reform: The results of the table (4) show that the focus of the administrative reform, It has obtained Arithmetic Mean (3.09), and Standard Deviation (0.84), that is a medium degree of response of the respondents. And it got paragraph (16) which states that "Laws and regulations of institution are clear to me", the highest Arithmetic Mean Amount (3.63), and Standard Deviation (0.74) that is a large degree. And it got paragraph (9) which states that "I participate with the administration in the development of the institution plans", the less Arithmetic Mean Amount (2.61), and Standard Deviation (0.92) that is a medium degree.

The study examined the hypothesis:

Examine the hypothesis by the variable of gender

Table (5)

Test results (T.TEST) depending on the gender variable

Hypothesis	gender	Repetition	Standard Deviation	Arithmetic Mean	DF	T	Sig
	Male	41	0.45	3.06	82	-2.593	0.761
	Female	43	0.46	3.32			

It is not statistically significant at the significance level (0.05).

Table (7) showed that the meant of faculty degree attainment in males (3.06), and females was (3.32), and from the table it is evident that there were no statistically significant differences between the mean scores of male and female at the first hypothesis, which states "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable gender", The level of statistical significance is valued at (0.761) a statistically significant at the first hypothesis, which makes us to accept the hypothesis.

Examine the hypothesis by the variable of Qualification

Table (6)

The results (One Way Analysis Of Variance) to measure the significance of differences in the premise due to the variable of Educational Attainment

Hypothesis	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
Between Groups	3064.212	2	1532.106	2.097	0.129
Within Groups	59181.740	81	730.639		
Total	62245.952	83			

The text of the premise that "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Educational Attainment", The results showed in the table that there are no statistically significant differences between the average sample responses at the significance level ($\alpha = 0.05$) toward administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Educational Attainment, As the value of "F" (2.097) statistically in terms of (0.129), that means the respondents agreed with their answers differently depending on their education, This is consistent with what came with the hypothesis that there are no differences at the educational attainment variable in the respondents' answers, which makes us to accept the hypothesis at this variable.

Examine the hypothesis by the variable of Years Of Experience

Table (7)

The results (One Way Analysis Of Variance) to measure the significance of differences in the premise due to the variable of Years Of Experience Attained

Hypothesis	Sum Of Squares	DF	Mean Square	F	Sig
Between Groups	812.332	2	406.166	0.536	0.587
Within Groups	61433.620	81	758.440		
Total	62245.952	83			

The text of the premise that "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Years Of Experience Attained", The results showed in the table that there are no statistically significant differences between the average sample responses at the significance level ($\alpha = 0.05$) toward administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to

the variable Years Of Experience Attained, As the value of "F" (0.536) statistically in terms of (0.587), that means the respondents agreed in their answers differently depending on their Experience, This is consistent with the hypothesis that there are no differences at the Years Of Experience variable in the respondents' answers, which makes us to accept the hypothesis at this variable.

Examine the hypothesis by the variable of Job Title

Table (8)

The results (One Way Analysis Of Variance) to measure the significance of differences in the premise due to the variable of Job Title Attainment

Hypothesis	Sum Of Squares	DF	Mean Square	F	Sig
Between Groups	14307.349	3	4769.116	2.959	0.062
Within Groups	47938.603	80	599.233		
Total	62245.952	83			

The text of the premise that "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Job Title Attainment", The results showed in the table that there are no statistically significant differences between the average sample responses at the significance level ($\alpha = 0.05$) toward administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Job Title Attainment, As the value of "F" (2.959) statistically in terms of (0.062), that means the respondents agreed their answers differently depending on their Job Title Attainment, This is consistent with the hypothesis that there are no differences at the Job Title Attainment variable in the respondents' answers, which makes us to accept the hypothesis at this variable.

Examine the hypothesis by the variable of Number Training Courses

Table (9)

The results (One Way Analysis Of Variance) to measure the significance of differences in the premise due to the variable of Number Of Training Courses Attainment

Hypothesis	Sum Of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
Between Groups	1783.925	2	891.962	1.195	0.308

Within Groups	60462.28	81	746.445		
Total	62245.952	83			

The text of the premise that "There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Number Training Courses", The results showed in the table that there are no statistically significant differences between the average sample responses at the significance level ($\alpha = 0.05$) toward administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variable of Number Training Courses, As the value of "F" (1.195) statistically in terms of (0.308), that means the respondents agreed in their answers differently depending on their Number Training Courses, This is consistent with the hypothesis that there are no differences at the Number Training Courses attainment variable in the respondents' answers, which makes us to accept the hypothesis at this variable.

FINDINGS AND RECOMMENDATIONS:

This section contains the main findings and recommendations of the study that can be summarized as follows:

Findings:

- Results of the study showed that institution instructions are clear and declared, with large degree of consent of the respondents, also the institution establishes clear mechanisms to fight corruption, with medium degree of approval of the respondents.
- From results the study the employees have full powers to accomplish the tasks of citizens without reference to officials, and the institution addresses cases of abuse of power, with medium degree of approval of the respondents
- Results of the study showed that accountability for negligence in senior management is not slogans but measures, and administrative decisions apply to all employees fairly, with medium degree of approval of the respondents
- There is an effective administrative and financial audit in the organization's policies, and there is discrimination between employees on the basis of geographical area to which the employee belongs, , with medium degree of approval of the respondents.

- Employees participate in the administrative decision-making, and the management focuses on improving decision-making processes, with medium degree of approval of the respondents.
- The institution responds quickly to problems and suggestions of citizens, and the employees are interested in achieving the goals of the institution efficiently and effectively, with a large degree are of consent of the respondents.
- Employees participate with the administration in the development of the institution plans, and participate in putting instructions and regulations governing the work setting, with medium degree of approval of the respondents.
- The laws and regulations of institution are clear to employees, and powers responsibilities are clear at work, with large degree of consent of the respondents.
- There is no statistically significant difference in the views of respondents between administrative reform in the Palestinian Authority's institutions and the application of the principles of good governance, due to the variables of the study (gender, educational qualification, job title, number of training courses).

RECOMMENDATIONS:

The researcher presented a set of recommendations that can be summarized as follows:

- Full authority should be given to employees in order to complete the transactions of the citizens without reference to officials, and the first official in the organization addresses the abuse of authority by officials.
- The first official public institution should be accountable for negligence of staff in the senior management in their work and the performance of their duties, and that administrative decisions are applied to all employees fairly.
- There is a need for equal treatment between employees by their superiors, and non-discrimination, including that on the basis of political affiliation or gender.
- The staff must participate with their officials in public institutions in the administrative decision-making, and to explore their views on the quality of services provided to citizens.
- There is a need to focus by management to improve the operations of the administrative decision-making, and that the public

institutions be the watchdog, neutral with the high efficiency and effectiveness.

- The employees must participate in the development of the senior management of public institution plans, and that the administration contributes to solving the problems of fairness and integrity.
- The department should in public institutions be reduced administrative system, and restructured to eliminate underemployment in the government apparatus.
- The employees must share in the instructions and regulations for the development of the work of the institution. because they are those who will carry out these instructions and regulations

REFERENCES:

1. Http://www.undp.porgar.org/Arabic/governance/2009
2. Abdul Latif, Adele (2013), Good governance, content and application, the United Nations Development Programme.
3. Beheiri, Sami (2011), "Entrances to the administrative reform: organizational development, training and performance evaluation", research presented as part of the requirements for obtaining a master's degree, the British Arab Academy for Higher Education, London - United Kingdom.
4. Jibril, Abdul Qadir Research (2010), Administrative corruption: hindrance to administration, and demorcratic development, Research MBA, British Arab Academy for Higher Education.
5. World Bank (1989), Sub-Saharan Africa: From crisis to sustainable growth. Washington D.C.: The World Bank.
6. Fardaus,A., & Khan, M.R. (2006), Good governance: Bangladesh perspective", The Social Sciences 1(2) pp.91-97.

7.John-Mary Kauzya and Jide Balogun, (2005) : regional forum on reinventing government in africa: repositioning the public sector for the challenges of Nepad, UNDP
8. http://www.governancepro.com/news/.

9. http://reform.gov.bb/page/Good_Governance.

Http://www.undp.porgar.org/Arabic/governance/2009
10. http://sirc.ca/resources/sport-governance-and-leadership/chapter-2-governance-processes.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish . Co.

L'impact de l'utilisation des technologies de l'information et de la communication (TIC) sur l'internationalisation des petites et moyennes entreprises (PME)

The impact of the use of information and communication technologies (ICTs) on the internationalization of small and medium-sized enterprises (SMEs)

KORIB Naima, Université de Tlemcen, Algérie
BEKKAL BRIKCI Djezila, Université de Tlemcen, Algérie

Date de réception : 09/02/2017, Date d'évaluation: 24/03/2017, Date d'acceptation: 02/05/2017.

Abstract

Les petites et moyennes entreprises ont acquis beaucoup de notoriété grâce à leur rôle dans la croissance économique au moment où l'économie mondiale est en crise. Elles ont gardé leurs positions à travers les opportunités qu'elles offrent dans le domaine de l'emploi, de la créativité et de l'innovation. Ces opportunités sont le résultat de leur flexibilité et capacité à réagir rapidement face aux changements continus de l'environnement à l'ère des technologies.

La nouvelle vision d'une économie développée à grande échelle se fait au prix de l'internationalisation des PME grâce aux TIC. En effet, la croissance et la pérennité de certaines PME dépendent, de leur présence sur les marchés étrangers. Plusieurs exemples peuvent être cités dans le monde pour expliquer le phénomène, montrer son impact sur l'environnement socio-économique du pays, et sur l'entreprise elle-même.

Mots clés : PME, mondialisation, stratégie d'internationalisation, TIC, Compétitivité.

ملخص

Small and medium-sized enterprises have gained considerable notoriety thanks to their role in economic growth at a time when the global economy is in crisis. They have retained their positions through the opportunities they offer in the field of employment, creativity and innovation. These opportunities are the result of their flexibility and ability to react quickly to the continuous changes in the environment in the age of technology.

The new vision of a large-scale economy is achieved through the internationalization of SMEs through ICT. Indeed, the growth and sustainability of certain SMEs depend on their presence in foreign markets. Several examples can be cited around the world to explain the phenomenon, show its impact on the socio-economic environment of the country, and on the company itself.

Keywords: SMEs, globalization, internationalization strategy, ICT, Competitiveness

Introduction :

Le phénomène de mondialisation a une influence importante sur l'activité des firmes. Au cours des dernières décennies, le souci majeur des entreprises consiste donc en l'accroissement permanent de la maîtrise de l'environnement. Cette transformation environnementale affecte plusieurs domaines (l'économie, les technologies, la vie sociale et culturelle, le fonctionnement des structures politiques dans les différentes parties du monde…etc.).

Avec la mondialisation de l'économie, le défi majeur des entreprises est donc leur capacité à s'internationaliser, c'est-à-dire, à développer des activités hors de leurs frontières nationales.

Aujourd'hui, le phénomène d'internationalisation est une réalité qui s'impose à tous, et les pratiques montrent que le nombre de firmes de taille petite ou moyenne, à vocation internationale s'accroit de plus en plus.

« La mondialisation de l'économie affecte en effet le développement des PME de plusieurs façons. Elle ouvre à certaines de nouvelles perspectives d'expansion et de croissance, mais pose au plus grand nombre de nouveaux défis de compétitivité et de nouvelles menaces en provenance de l'étranger » (Ezzine A., 2000, P3). Dernièrement, dans les pays émergents et en voie de développement, le sujet du développement des PME a reçu une attention particulière, du fait du rôle positif et important que les PME peuvent jouer dans la mondialisation grâce à leur compétitivité. Ainsi, la question des facteurs explicatifs del'internationalisation des PME a été abordée, du fait de leur potentiel pour développer les exportations dans ces pays. En effet, il nous parait évident qu'il existe un lien entre l'environnement local des PME et leur capacité à s'internationaliser.Bourcieu S., (2005, P5) a dit à ce propos : « Plus que les grandes entreprises, les PME subissent les contraintes de l'environnement dans lequel elles évoluent. Marchesnay (1992) résume cette dépendance de la sorte : "*la grande entreprise modèle son environnement ; la moyennel'aménage ; la petite s'y intègre*" ». Et grâce aux Technologies de l'information et de la communication, l'environnement des petites et moyennes entreprises n'est plus limité dans une zone géographique locale. Les PME peuvent atteindre d'autres horizons en s'internationalisant à l'aide de ces TIC, notamment pour connaitre l'environnement mais aussi pour se faire connaitre.

Problématique de recherche :

Notre étude traite le sujet de l'internationalisation des PME, ainsi que les TIC qui sont des facteurs qui permettent à ces PME de surmonter leurs difficultés lors de l'adoption de cette stratégie d'internationalisation.

Notre article présente donc, dans un premier temps des notions théoriques sur la stratégie d'internationalisation, sur la PME, sur les motifs qui incitent les PME à s'internationaliserainsi que sur le rôle et l'impact des TIC dans l'internationalisation des PME. La deuxième partie sera consacrée à une analyse de plusieurs cas d'internationalisation des PME dans différents pays industrialisés tels

que la France, l'Allemagne, la Turquie et l'Iran ainsi que dans les pays magrébins ; notamment la Tunisie et l'Algérie.

I. La stratégie d'internationalisation :

Lecerf M., (2006, P87) a analysé les théories classiques, notamment celle d'Adam Smith qui fait du coût l'une des raisons avancées pour expliquer l'incitation à faire des échanges internationaux, ainsi que celle de David Ricardo qui a parlé d'avantages comparatifs où deux pays peuvent tirer intérêt d'un échange d'un bien pour lequel ils ont le meilleur avantage en terme de coûts.

Il met en évidence en analysant aussi les théories plus « modernes », qu'il existe de nouveaux critères d'analyses qui sont entrés en jeu notamment les rendements croissants et la différenciation des produits. Enfin, il définit le commerce international en tant qu'un ensemble de mouvements permanents qui consistent à un basculement de produits entre différentes zones géographiques circonscrites.

Djuatio E., (2002, P40) définit l'internationalisation comme suit : « L'internationalisation désigne l'ensemble des opérations de forme et de nature différentes qu'une entreprise, du pays lambda ou installée dans le pays lambda, engage avec les marchés étrangers, à travers l'espace et le temps, en vue de satisfaire les volontés organisationnelles (survie, croissance, rentabilité, etc.) avec tout ce que cela entraîne pour son système culturel ». Il fit de l'internationalisation une opportunité qui s'offre à l'entreprise, ce qui permet à cette dernière d'élargir son marché, et de suivre ses clients, tout en se développant.

Pour Laghzaoui S., (2009, P53), ce concept désigne « l'ensemble des démarches qu'une entreprise engage pour se développer au-delà de son territoire national : exportation, recherche de partenaires commerciaux, investissement à l'étranger, recrutement de personnel étranger, etc.».

Leroy F., (2012, P67-68), distingue les raisons qui peuvent amener une entreprise à s'activer hors de son territoire national:

Tout d'abord, l'internationalisation permet à l'entreprise d'accéder à de nouveaux marchés, de trouver de nouveaux clients, et de profiter d'économies d'échelle ou de champ après l'augmentation de ses parts de marché et des volumes. Elle devient nécessaire après la saturation progressive du marché local ou à son insuffisance...Elle permet aussi de diversifier le risque géographique, en compensant la grande dépendance de l'activité vis-à-vis d'une zone géographique précise. Enfin, l'internationalisation constitue un moyen qui octroie à l'entreprise un avantage concurrentiel en matière de coûts en exploitant les différences nationales (coûts salariaux intéressants, certains éléments de la chaine de valeur…etc.).

Aussi, Ezzine A., (2000, P21) a étudié les motifs qui incitent les entreprises à choisir de s'impliquer directement à l'étranger plutôt que d'exporter et des éléments guidant les différentes options, en se référant aux études de Joffre (1989) et Huault (1998).

Il souligne leurs principales théories explicatives de l'internationalisation qui ont été recensé en mettant en évidence un certain nombre de facteurs qui peuvent affecter la volonté d'une entreprise à s'internationaliser (les barrières douanières et non douanières, les coûts, le cycle de vie international du produit, la théorie éclectique, l'avantage concurrentiel, et la notion de coût de transaction).

Les différents modes de présence de l'entreprise a l'étranger: exportation, commerce international, commerce électronique, délocalisation…etc., ne représentent qu'une stratégie d'internationalisation.

Cartier M. et al, (2010, P60-61), ont distingué les modes de présence à l'étranger d'une entreprise à travers deux critères ; le niveau d'investissement et le degré de contrôle.

Tableau 01: Les modalités d'internationalisation.

Exportation	***Vente internationale***
-Soit directement ; -Soit à travers un intermédiaire ou un négociant international (qui achète et revend les produits dans le pays étranger choisi).	-Soit installer une filiale commerciale ; -Soit développer une franchise (dans laquelle un franchiseur autorise un franchisé à l'exploiter moyennant rémunération).
Production internationale	***Multinationalisation, mondialisation***
-Soit installer des filiales à 100% ; -Soit installer des succursales ; (dont l'objectif est d'assurer la production).	-Alliances avec des partenaires étrangers ; -Joint-ventures ; (qui entrainent une division internationale du travail).

Source : Cartier M., Delacour H., Joffre O., (2010), « Maxi fiches de stratégie », Dunod, Paris, P60-61.

Favre-Bonté V., (2015, P15), en analysant les trois corpus théoriques (la théorie des coûts de transaction, la Resource-BasedView et l'approche stratégique globale/locale) a pu en déduire trois points essentiels qui peuvent influencer le choix du mode d'entrée dans les pays étrangers:

Les coûts et pressions qui agissent au niveau de chaque entreprise (TCT), l'avantage spécifique de l'entreprise et sa stratégie (RBV), et la configuration et la coordination des activités à l'échelle planétaire (dialectique global/local).

II. Les petites et moyennes entreprises :

Les PME occupent une place primordiale dans l'économie des pays en raison de leur capacité de stimulation du développement économique justifiée par leur contribution à la création de l'emploi, leur flexibilité et facilité d'adaptation aux marchés et leur capacité à innover.

Laghzaoui S., (2009, P52) affirme que l'intérêt suscité par les petites et moyennes entreprises (PME) est devenu un phénomène mondial puisqu'elles représentent une source fondamentale du développement économique et de dynamisme international ; pour les pays industrialisés développés mais aussi pour les économies en voie de développement.

Selon (OCDE, 2000, P2), les PME se définissent comme « des entreprises indépendantes qui comptent un nombre de salariés limité ». Pour définir la PME, Pinot de Villechenon F. et al, (2012), se réfèrent aux Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entreprenariat (2005) : «…il n'existe pas de définition unique de la PME. […] Mais, une recommandation de l'Union européenne du 3 avril 1996 actualisée le 6 mai 2003 clarifie la situation : sont considérées comme PME les entreprises ayant moins de 250 salariés, lesquelles sont déclinées en « micro-entreprises » (0 à 9 personnes), en « petites » (10 à 49) et en « moyennes » (50 à 249) »… Les auteurs rajoutent la catégorie « grosse PME » (+250).

Leroy F., (2012, P67), signale que l'entreprise doit délimiter son champ d'action géographique en déterminant les pays dans lesquels elle entend être présente ainsi que les formes qu'elle doit prendre tout comme elle s'interroge sur l'étendue et la diversité de son portefeuille d'activités. Il ajoute que la question de l'internationalisation est centrale pour la plupart des entreprises quel que soit leur taille, et que la croissance et la pérennité de certaines PME-PMI dépendent, de leur présence sur les marchés internationaux.

Donc, on déduit que les entreprises, afin qu'elles soient pérennes, elles doivent investir hors de leur territoire national, et cela dépend de leur taille.

Lecerf M., (2006, P97-98), décrit la PME comme une entreprise de petite taille avec des moyens relativement limités, caractérisée par une personnalisation très forte et une gestion centralisée…Et il pense queles PME ne sont pas assez armées structurellement pour suivre la mondialisation des marchés; néanmoins leur flexibilité leur octroie des avantages leur permettant de réagir et de s'adapter d'une manière rapide pour surmonter les barrières qui les empêchent de s'internationaliser.

L'accélération des échanges internationaux et l'ouverture de nouvelles frontières provoquées par la mondialisation font du développement international des PME une problématique majeure sur un plan tant économique que managérial. De ce fait, Bourcieu S., (2005, P3) considère que « pour nombre de PME, l'internationalisation est perçue comme une stratégie d'extension des activités dès lors que le marché national ne suffit plus à assurer leur développement ou à garantir leur survie ». Il estime alors que l'internationalisation consiste en une manœuvre stratégique de spécialisation ; ou les PME cherchent à cibler de nouveaux marchés pour leurs produits actuels.

Aussi, il complète ce point en mettant en exergue que certains auteurs (Ansoff, 1965;Thérin, 1995) considèrent l'internationalisation en tant qu'une forme de diversification ; il s'agit d'une diversification géographique.

Par ailleurs, Pantin F., (2006, P85), offre une vision managériale lors de son étude qui met en évidence le rôle important de l'équipe dirigeante pour mener à bien le processus d'internationalisation des PME.Mira-Bonnardel S., (2015, P260),a dit à ce propos que « la volonté de prolongation réticulaire à l'étranger relève principalement de la volonté et de la vision du (ou des) dirigeant(s) de la PME ».

Boutary M. et al, (2009, P57-58) s'intéressent au concept de délocalisation qui représente la phase ultime des opérations d'internationalisation et la dernière étape, qui implique le plus l'entreprise. Ils soulignent la difficulté et la complexité de l'évaluation du coût réel et de la rentabilité des délocalisations ainsi que de la prise de décision de rester sur place ou de se délocaliser.

A ce propos, ils apportent une réponse en analysant les apports de la théorie des coûts de transaction dans le but de mieux éclairer cette prise de décision, notamment l'apport de (COASE, 1937), « le fait de choisir de conserver une production locale (phénomène d'internalisation), plutôt que de délocaliser est, dans ce cadre, un choix économique, qui vise à éviter les coûts générés par le recours au marché, (coûts de recherche d'information…) ». Ainsi que celui de WILLIAMSON (1979), « …Dans le cas des PME, le choix des stratégies de niche suppose, le plus souvent, des investissements de ce type, tout comme le caractère limité des ressources humaines rend difficile la maîtrise des tentations d'opportunisme auxquelles peuvent succomber certains agents ».

En outre, Laghzaoui S., (2009, P54-55), a invoqué le paradigme éclectique (OLI) de (Dunning, 1988; 2000) qui, basé sur la théorie d'internalisation, explique la décision de s'internationaliser en mettant l'accent sur trois types d'avantages:

Ownershipadvantages : des avantages inhérents à l'accumulation de ressources intangibles telles que l'avancée technologique, l'expérience…etc. ;

Localisation advantages : des avantages constitués à travers un ensemble de facteurs institutionnels et productifs dans un endroit géographique ;

Internalisation advantages : des avantages relatifs à la capacité de l'entreprise à gérer ses activités en interne.

L'argument le plus avancé par les auteurs qui explique la délocalisation est la réduction des coûts ; les entreprises des pays développés profitent de zones à bas salaires pour produire moins cher, et rester ainsi compétitives...

Cet argument présente cependant des limites importantes qui peuvent découler du moindre coût de la main d'œuvre. Selon Boutary M., et al, (2009, P57) ; « …il s'agit notamment de niveaux de productivité plus faibles, de l'existence de coûts cachés (rémunération des expatriés, coûts de formation, de transport…), de la corruption, de la multiplicité des risques ».

Lecerf M., (2006, P103-108) distingue au moins cinq raisons d'internationalisation :

- L'accès à de nouveaux marchés et élargir l'activité à l'étranger, ce qui permettra de trouver de nouveaux clients pour leurs produits et donc

l'augmentation des ventes ou bien de nouveaux fournisseurs pour l'achat des intrants à moindre coût afin d'optimiser la production.

- L'accès au savoir-faire et aux nouvelles technologies afin d'élargir les connaissances et atteindre la compétitivité.
- Fuir les lois et réglementations strictes sur le marché local.
- L'accès à la main d'œuvre et tirer avantage du différentiel des coûts de main d'œuvre.
- Répartition des risques (de dépendance pour l'écoulement des produits ou des approvisionnements et des variations monétaires dues au taux de change flottants), en se trouvant dans plusieurs pays.

Ezzine A., (2000, P27) après avoir recensé plusieurs motifs qui peuvent inciter une entreprise à s'internationaliser, souligne que l'internationalisation permet de faciliter les économies d'échelle et les effets d'apprentissage par la multiplication de la production, d'améliorer les conditions d'amortissement des frais de R & D, et de baisser certains coûts de production par la délocalisation . Il ajoute que « les implantations internationales peuvent toutefois s'imposer pour respecter les exigences très précises d'un pays, pour affaiblir la concurrence locale ou parce que les produits sont difficilement transportables dans des conditions de coûts acceptables (ciment, gaz industriel, produits frais, produits chimiques, etc.) ».

En revanche, les PME peuvent choisir de ne pas s'internationaliser :

Certaines PME pensent tout simplement que l'internationalisation ne leur permet pas de croitre ou de tirer des avantages intéressants pour leurs activités. D'autres, trouvent que la demande nationale est largement suffisante et le restera dans l'avenir, et qu'ils n'ont aucun besoin de se délocaliser. Donc la plupart de ces PME, ont tendance à se stagner en ce qui concerne leur activité. Elles sont résistantes au changement et ne souhaitent pas s'agrandir au-delà d'une certaine taille… En outre, certaines PME évitent par cela, la dépendance et la perte d'une partie de leur contrôle sur leurs activités. Elles perçoivent leur petite taille comme un moyen de se préserver des risques qui peuvent découler de l'internationalisation et souhaitent de conserver celui-ci.

III. Internationalisation et compétitivité des PME :

L'internationalisation a une influence indéniable sur la compétitivité des PME. On peut constater la différence dans les performances après la comparaison entre les PME internationalisées et celles qui se limitent au marché local.

Lecerf M., (2006, P122) dit à ce propos que certaines conséquences de l'internationalisation d'une PME sont mesurables, elles consistent par exemple à : une hausse du chiffre d'affaires, une augmentation du nombre de clients… ; par ailleurs il est difficile de mesurer d'autres répercussions comme : l'accroissement de la productivité d'une entreprise partiellement délocalisée, l'acquisition d'une nouvelle technologie ou l'obtention d'un savoir-faire particulier...etc. Il recense également les effets de l'internationalisation de la PME sur la variation du niveau de compétence des ressources humaines, « une PME qui développe son activité à l'étranger verra le niveau de compétence de ses ressources humaines augmenter.

En effet, les challenges de l'acquisition de nouveaux marchés en dehors du territoire national de l'entreprise nécessitent de la part du personnel une grande implication... La PME aura donc toutes les chances d'attirer un personnel hautement qualifié et de conserver ses meilleurs employés ».

Si la taille de la firme a été toujours considérée comme le déterminant majeur de l'internationalisation, des recherches empiriques ont révélé qu'il existe d'autres facteurs qui peuvent influencer le développement international tels que (le milieu internationalisant, l'organisation, l'innovation, les TIC, le dirigeant et la maîtrise de langues étrangères).

Parallèlement, Coville T., (2012, P206-207), met l'accent sur l'impact des ressources disponibles sur la capacité des PME à s'internationaliser et affirme : « Le point de vue longtemps admis a été que les PME des économies émergentes et des PVD ne disposent pas des ressources financières, managériales et technologiques suffisantes pour développer leurs exportations ». Et d'après cet auteur, Oviatt et McDougall (1994, 2005) ont remis en cause ces approches et estiment que, « du fait des NTIC, les PME peuvent immédiatement s'internationaliser ».

IV. Internationalisation des PME et TIC:

C'est à travers la théorie de l'avantage concurrentiel de Porter (1985) que les recherches ont pu situer la place des TIC dans des stratégies de gestion des capacités organisationnelles.

Amabile S., et al, (2003, P44-46), à travers leur étude sur les NTIC dans les PME ont essayé de cerner les relations entre les stratégies des PME, les contextes organisationnels et les différents modes d'usages des NTIC. Ils se réfèrent aux études de (Porter, 1985 ; Porter et Millar, 1985) pour montrer l'importance de l'usage de l'internet et des technologies de l'information et de la communication qui lui sont connexes, dans l'obtention d'avantages concurrentiels en termes de réduction des coûts ou de différenciation.

Pour eux, ces stratégies de réduction des coûts et de différenciation ne sont pas assez suffisantes pour qualifier les différents modes de recherche d'avantage concurrentiel, à l'aide des NTIC, de la PME. Ils soulignent, de ce fait, l'apport de Porter et Millar qui suggéraient, dès 1985, que, « si les NTIC permettaient de prendre de l'avance sur la concurrence (du point de vue des coûts comme de la différenciation), elles permettaient également de modifier – par extension géographique ou industrielle – le champ de l'action concurrentielle, ce qui correspond, pour une large part, à des formes de diversification ».

L'OMC (2016, P54), en se référant aux études menées dans les pays industrialisés sur les entreprises reposant sur la technologie dans leurs exportations, conclue que les PME commerciales qui utilisent Internet exportent beaucoup, et vers un grand nombre de destinations par rapport aux PME traditionnelles.

Aussi, les synthèses de l'OCDE (2000, P5) sur les PME estiment le rôle primordial des TIC dans la croissance et la compétitivité des PME et confirment que l'avènement du commerce électronique par Internet offre aux PME de grandes

opportunités d'expansion de leur base de clientèle, de pénétration de nouveaux marchés et de rationalisation de leur activité. Et que les petites entreprises peuvent exploiter le commerce électronique afin de mieux gérer ses processus.

En revanche, cette revue de la littérature ne permet pas de conclure sur l'impact des TIC sur l'internationalisation des PME sans avoir un œil sur quelques cas réels.

V. Exemples d'internationalisation de PME dans le monde :

Les petites et moyennes entreprises n'ont pas cessé de prendre de la valeur dans les économies du monde et notamment les économies les plus développées. Ceci est en grande partie grâce à leur capacité de créer des emplois, leur flexibilité et leur capacité de s'adapter avec les changements continus de l'environnement complexe (Politico-Légal, Economique, Socioculturel, Technologique et Ecologique). Ces caractéristiques permettent de développer en permanence des capacités d'innovation importantes dans les pays développés, d'où la notoriété procurée par ces PME. Les approches issues de la géographie économique se sont quant à elles intéressées à la capacité des PME à stimuler le développement économique à l'échelle des territoires. (Bagnasco, Sabel, 1994).

Les PME représentent un champ d'étude multi disciplinaire qui touche à la fois : la sociologie, l'économie et la gestion. Chaque discipline a son propre point de vue mais elles reflètent toutes le même degré d'importance des PME dans les économies nationales.

Pour qu'une PME soit efficace dans le mouvement économique de son pays, une nouvelle tendance est apparue ; l'internationalisation des PME à travers internet. Franck cochoy(2003, P119-144) a parlé de ce phénomène, à partir d'une étude exploratoire sur des PME Françaises. Le choix d'internet comme moyen d'internationalisation assure des liens commerciaux et professionnels à travers trois processus relationnels :

- Etre vues sur un marché étranger,
- Voir les marchés sans être vues, et donc prospecter et voyager à distance,
- Nouer des relations commerciales à l'étranger dans l'espoir de renforcer leur position.

Les résultats de l'étude ont montré que l'utilisation d'internet a des imperfections mais on ne peut pas négliger les opportunités offertes aux entreprises suite à la possibilité d'être vu en dehors du pays d'origine (la France dans ce cas) tout en évitant un budget publicitaire énorme, la possibilité de mobiliser gratuitement les informations sur le marché international sans avoir à se découvrir, et bien sûr d'obtenir de nouveaux contacts.

Le gouvernement français a mis en place les pôles de compétitivité comme outil de politique industrielle et d'innovation. Un pôle est défini par le gouvernement comme une « association d'entreprises, de centres de recherche et d'organismes de formation, engagés dans une démarche partenariale (stratégie commune de développement), destinée à dégager des synergies autour de projets

innovants conduits en commun en direction d'un (ou des) marché(s) donné(s) sur un territoire donné ». « Son but est de renforcer les synergies et d'améliorer la dynamique collaborative entre les acteurs publics et privés. La création de richesses et d'emplois à l'échelle des territoires et des régions est souvent sous-tendue comme objectif final. Mais un certain nombre de pôles de compétitivité (à vocation nationale) s'appuient sur des secteurs industriels à faible ou moyenne intensité technologique, composés de nombreuses PME dont l'activité est, faute de ressources, traditionnellement peu orientée vers la recherche-développement (R&D). Dans ces pôles de compétitivité « à dominante PME», la dynamique collaborative entre les PME n'est pas naturelle. Ces pôles présentent en effet un certain nombre de spécificités qui peuvent constituer des obstacles à la création d'une dynamique collective en l'absence d'une gouvernance adaptée ».

Pour cela, deux types de gouvernance existent : formelle et informelle, car normalement elle est collective mais généralement on trouve une entreprise dominante qui prend les décisions. De ce fait, il ne faut surtout pas négliger le coté informel parce qu'il peut prendre le dessus parfois.

Restons sur le marché européen, avec ceux qui sont considérés comme les leaders de ce domaine : les allemands avec une PME sur quatre ouverte au monde. Ces PME touchent essentiellement le secteur industriel intensif en recherche et développement : électrotechnique/mécanique de précision, travail des métaux/construction mécanique et automobile, la chimie et dernièrement on trouve aussi les services, ceci ne veut pas dire que c'est une exclusivité pour ces branches car on y trouve des PME qui touchent plusieurs secteurs, et elles sont appelées Mittelstand. Pour expliquer le succès de ces PME allemandes, il suffit de remarquer le fort degré d'ouverture de son économie, la forte présence des entreprises en réseaux de partenariats et il ne faut surtout pas oublier la culture entrepreneuriale. Une étude de l'Ifm(Institut fürMittelstandsforschung)sur les activités internationales des PME allemandes en 2007 a démontrée qu'elles ne se contentent pas du commerce mais elles sont basées sur l'investissement direct à l'étranger et la participation au capital de sociétés étrangères avec d'autres formes possibles d'ouverture au marché mondial. Les entrepreneurs allemands agissent souvent en collectifs à l'aide des réseaux structurés et supportés à l'international par un réseau de chambres de commerce installées à l'étrangeravec lequel les PME allemandes travaillent régulièrement.Ce qui nous confirme la performance avec une capacité d'adaptation dans un contexte international.

On peut voir le rôle important de ces PME dans le développement des économies émergentes, entre autre dans les pays asiatiques (Hall, 2003, Tambunan, 2008). Cependant, une spécificité qui touche cette région a été mentionnée par Biggs (2002), celle de la capacité des PME à exporter. Mais il ne faut pas oublier le rôle de l'environnement local dans le succès de ces PME. L'expérience de l'internationalisation des PME en Turquie montre l'importance des ressources immatérielles comme l'intensité des efforts en Recherche et Développement (Karadeniz, Gocer, 2007). Les entrepreneurs des PME turques arrivent à exploiter

les opportunités à l'export, ce qui permet de survivre dans un marché intérieur difficile (Erdilek, 2008). L'AsianDevelopment Bank (2002) recommande « une simplification de l'environnement réglementaire des PME pour leur permettre d'être plus compétitives », plutôt que de penser à des programmes étatiques. Un autre point de vue, celui de la nécessité de ces programmes, pour venir à l'aide des PME. Tambunan (2008) estime qu'en Indonésie, les interventions directes de l'État (formation à l'export) et indirectes (amélioration des infrastructures) peuvent être efficaces, notamment pour développer les marchés à l'export des PME.

Dans des recherches iraniennes, des économistes ont essayé de comprendre les facteurs qui peuvent mener les PME à l'internationalisation avec succès, certains ont privilégié les facteurs internes, indiquant que les qualités d'entrepreneurs sont plus importantes que les facteurs liés à l'environnement des entreprises pour expliquer la capacité de ces PME à s'internationaliser (Fakhi, Tadjaladin, Tadjaladin, 2010). D'autres travaux mettent également en avant le fait que ces qualités entrepreneuriales des dirigeants iraniens de PME pourraient leur permettre de saisir les opportunités sur les marchés internationaux (Ghanatabadi, 2005). Sans oublier bien sur la stratégie interne de l'entreprise, comme le choix du produit, le mode de gestion et la relation-client (Ranamahi, Sadekhi, Sarkhiz, 2009). Un autre point de vue met en avant les facteurs environnementaux pour expliquer l'internationalisation des PME en Iran. À partir d'une enquête effectuée auprès de 44 dirigeants de PME du secteur des TIC, il est mis en évidence que l'intensité de la compétition sur les marchés intérieur et extérieur, la protection de l'État, les opportunités d'affaires et le taux de croissance du marché mondial ont un impact positif sur l'internationalisation des PME dans ce secteur (Tâlebi, Tâdjaladin, Samizâdeh, 2010).

Pour avoir une vision plus proche, le cadre maghrébin reste le plus intéressant pour essayer de trouver des solutions appropriées dans un environnement qui se caractérise par le désir de s'intégrer dans une économie mondiale. Pour y arriver, il faut encourager la production locale et nationale à travers les PME. La modernisation des systèmes d'informations et de gestion et la promotion de la compétitivité de ces derniers sont devenus les façons les plus pertinentes pour pousser ces entreprises au-delà de leurs capacités initiales.

Pendant des décennies, la Tunisie a été considérée comme un modèle de succès au niveau africain, vu ses programmes de développement économique et sa stratégie d'ouverture et de libéralisation économique mise en place. …En tant que pays en transition, elle a occupé souvent les premiers rangs sur le secteur TIC (classée 1ère en Afrique du Nord, 6ème au niveau du monde arabe et 87ème dans le monde selon le classement du Global Information Technology Report de 2014). Et avec son programme « Tunisie Digitale 2018 », le pays aspire à multiplier par trois la valeur ajoutée du secteur, avec une perspective de création de 80 000 emplois en cinq ans. Mejri I., Ramadan M., (2016, P200-201).

Le cas de l'ENT-A, intégrateur de solutions informatiques et réseaux depuis une vingtaine d'années, montre le rôle de l'expérience technologique

tunisienne dans l'activité des infrastructures et systèmes informatiques dans l'identification des opportunités sur le marché africain. Cette entreprise a connu un développementrapide, elle s'est engagée sur plusieurs marchés africains qui manquaient de concurrence. Mejri I. et Ramadan M., à partir de leurs études sur l'ensemble des PME technologiques tunisiennes, concluent que « l'expérience et les connaissances technologiques des fondateurs et des cadres dirigeants ont joué un rôle fondamental dans l'identification de l'opportunité sur les marchés internationaux ».

En revanche, si on s'intéresse aux PME Algériennes, parmi plus de 320 000 PME privées actives sur le territoire national, il y en a 147582 spécialisées dans les services (45.92%), et 111978 dans BTP (34.52%) soit 80.44% dans la totalité, les PME en Algérie touchent essentiellement ces deux secteurs, et l'industrie avec un taux de 17.84% ne représente pas un secteur attirant pour les investisseurs. Sans oublier que les importations sont en augmentation, ce qui explique la dépendance de l'économie algérienne à l'extérieur, et la difficulté des PME algériennes contre la multitude de produits importés qui inondent le marché. D'où la nécessité d'adopter de nouveaux styles de management moderne dans un pays qui cherche à devenir membre de l'organisation mondiale du commerce avant de se préparer et de laisser le temps aux entreprises pour s'adapter et prendre les mesures appropriées.

Deux types d'organisations publiques et professionnelles existent pour la création, le développement et la modernisation des PME : les organisations d'accompagnement et les organisations d'investissement. Mais le problème n'est pas de créer le plus grand nombre d'entreprises mais aussi d'assurer l'avenir des nouvelles entreprises comme des anciennes. Ce qui n'est pas le cas toujours.

Les défis de la PME algérienne se résument en six points essentiels :

- Apercevoir les opportunités et faire face aux défis de la mondialisation et de l'innovation technologique rapide ;
- Encourager l'innovation des produits, des processus, des routines de gestion et des stratégies marketing ;
- S'intéresser aux ressources humaines, à travers les formations essentiellement dans les activités qui peuvent représenter un potentiel pour l'entreprise ;
- Profiter des moyens et ressources dont dispose l'Algérie dans la stratégie d'innovation des PME pour avoir une source de compétitivité à l'échelle internationale.
- Encourager l'interaction, l'établissement de réseaux de contacts et le partenariat entre les entrepreneurs ayant effectués une formation similaire à l'étranger ;
- Améliorer l'accès au financement et à l'informatique, y compris le commerce électronique mondial.

Si on résume, les PME algériennes n'ont pas les mêmes préoccupations que celles des autres pays. Cela est le résultat de l'environnement économique qui

est basé sur les hydrocarbures et l'informel, mais aussi la culture entrepreneuriale. Ces deux points ont leur influence sur les stratégies et les objectifs de ces entreprises. Néanmoins, on ne peut pas nier qu'elles ont un rôle assez important dans l'économie nationale, surtout dans les secteurs dominants à savoir le BTP et les services où elles ont une possibilité de création d'emploi. Donc la question de l'internationalisation de ces PME n'est pas envisageable et n'est pas considérée comme priorité, et les TIC n'ont pas leur rôle innovateur dans ces PME.

Conclusion :

La globalisation des marchés représente l'une des mutations majeures dans l'économie moderne, à travers un ensemble de processus politiques et économiques tels que l'allègement du contexte réglementaire, la libéralisation du commerce extérieur, la rapidité des changements technologiques dans le transport et les communications. A travers ces technologies essentiellement, il est devenu possible d'offrir des services aussi performants que diversifiés. Ce qui a contribué à la mondialisation de l'économie et à l'internationalisation des échanges.

Les PME étant données qu'elles existent dans cet environnement, elles doivent trouver la clé du succès à travers l'adaptation de leurs stratégies avec les changements continuels du marché. Ces changements résident essentiellement dans la concurrence innovatrice ce qui oblige les entreprises à pousser leur recherche et développement le plus loin possible et pour y arriver, les TIC restent le moyen le plus pertinent avec lequel, des PME originaires des pays en voie de développement ont pu rattraper leur retard technologique, pour innover, tisser des relations d'affaires internationales et rester en concurrence avec des entreprises plus mûres des pays développés.La question de l'internationalisation ne se pose même pas, car elle devient une nécessité.

Les TIC offrent des solutions indispensables aux PME pour avoir un accès aux marchés mondiaux, à travers la réduction des coûts générés par la distance physique entre les vendeurs et les consommateurs, en utilisant des plates-formes en ligne qui permettent de cibler des clients éloignés.

Pour cette raison, la présence d'infrastructure TIC est devenue unecondition primordiale pour les PME afin de profiter pleinement des avantages du commerce en ligne.

Mais les PME en Algérie ne suivent pas cette logique, déjà parce qu'on parle essentiellement des TPE qui ont une activité généralement limitée et informelle avec un management traditionnel qui n'est pas basé sur de l'innovation. Mais aussi d'une économie instable locale ou nationale et surtout une concurrence internationale. Ce qui nous pousse à la réflexion suivante : il faut impérativement trouver des mesures pour encourager les entreprises à exercer dans des domaines autres que les services et le BTP en augmentant leur compétitivité face à leurs concurrents étrangers qui se trouvent sur le marché algérien, et pourquoi pas l'internationalisation pour favoriser leur croissance et optimiser leur rôle dans l'économie nationale.

Références bibliographiques :

1. Amabile S., Gadille M., (2003), « Les NTIC dans les PME : stratégies, capacités organisationnelles et avantages concurrentiels », Revue française de gestion 2003/3 (no 144), p. 43-63. DOI 10.3166/rfg.144.43-63.

2. Azouaou L., « La compétitivité et la mise à niveau des PME maghrébines : Analyse à partir d'une approche multidimensionnelle », Université Sorbonne, Paris 3.

3. Boquet R., Mendez A., Mothe C., Bardet M., (2009), « Pôles de compétitivité constitués de PME : quelle gouvernance pour quelle performance ? », Management & Avenir 2009/5 (n° 25).

4. Bourcieu S., (2005), «Les stratégies de développement international des PME face à la dynamique de l'environnement institutionnel », XIV ième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers 2005 – http://www.strategieaims.com.

5. Bourgeois I., Lasserre R., (2009), « Les PME allemandes : acteurs de la mondialisation », Regards sur l'économie allemande [En ligne], 83 | 2007, document 2, mis en ligne le 01 octobre 2009, consulté le 12 octobre 2012. URL : http://rea.revues.org/585.

6. Boutary M., Havette D., (2009), « PME : peut-on choisir de ne pas délocaliser ? », Annales des Mines - Gérer et comprendre 2009/1 (N° 95), p. 56-66. DOI 10.3917/geco.095.0056.

7. Cartier M., Delacour H., Joffre O., (2010), « Maxi fiches de stratégie », Dunod, Paris.

8. Chelil A., Ayad S. M., « PME en Algérie : réalités et perspectives », Université de Tlemcen.

9. Cochoy F., (2003), « La « toile » comme force des points faibles ? Vers de petites entreprises « internationales», Réseaux 2003/5 (no 121).

10. Coville T., (2012), « Les PME iraniennes : un potentiel à l'exportation inexploité ? », Revue Tiers Monde 2012/3 (n°211), p. 205-222. DOI 10.3917/rtm.211.0205.

11. Djuatio E., (2002), « L'internationalisation des entreprises. Quelle approche managériale face à l'édification des blocs économiques ? », Market Management 2002/1 (Vol. 2), p. 39-48. DOI 10.3917/mama.004.0039.

12. Dumont G.F., (2001),« Globalisation, Internationalisation, Mondialisation : Des concepts à clarifier », Géostratégiques, p.5-22.

13. Ezzine A., (2000), « Le processus d'apprentissage de l'internationalisation des pme tunisiennes et québécoises dans le secteur des industries agroalimentaires : Une étude comparative », comme exigence partielle de la maîtrise en gestion des pme et de leur environnement, université du Québec à trois-rivières.

14. Favre-Bonté V., (2015), « Les stratégiesinternationales et d'innovationcomme leviers de développement des entreprises », Synthèse des

travaux et activités de recherche pour l'habilitation à diriger des recherches, IREGE, Université de Savoie Mont Blanc.

15. Institut de recherche sur les Mittelstands BONN, (2007), « l'importance des activités de commerce extérieur pour le Mittelstand allemand. Étude commandée par le ministère fédéral de l'Économie et de la Technologie », Bonn.

16. La fédération allemande des chambres de commerce et d'industrie (DIHK), Une étude sur l'innovation dans le Mittelstand publiée en août 2007.

17. Laghzaoui S., (2009), « Internationalisation des PME : apports d'une analyse en termes de ressources et compétences », Management & Avenir 2009/2 (n° 22), p. 52-69. DOI 10.3917/mav.022.0052.

18. Lecerf M., (2006), « Les petites et moyennes entreprises face à la mondialisation », Economies et finances. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I. Français. <tel-00136530>.

19. Lehmann-Ortega L., Leroy F., Garrette B., Dussauge P., Durand R., (2013), «Strategor », 6éméditionDunod, Paris.

20. Leroy F., (2012), « Les stratégies de l'entreprise », 4éme édition DUNOD, Paris.

21. Mallard A., (2003), « Presentation », Réseaux 2003/5 (no 121), p. 9-16. DOI 10.3917/res.121.0009.

22. Mejri I., Ramadan M., (2016), « Capital social, connaissances et identification d'opportunités entrepreneuriales dans un processus d'internationalisation : cas de la Tunisie », Marché et organisations2016/2 (n° 26), p. 189-218.

23. Mejri I., Ramadan M., (2017), « Internationalisation des PME technologiquesdansuneéconomie en transition : le rôle des réseauxsociaux et d'affaires », Marché et organisations2017/1 (n° 28), p. 59-79.

24. Ministère de PMEA, Bulletins d'information, n°06, 08, 10, 12, 14.

25. Mira-Bonnardel S., (2015), « Croissance des PME parl'internationalisation :l'effet de levier réticulaire des chambres de commerce françaises à l'étranger », Revue internationale P.M.E. : économie et gestion de la petite et moyenneentreprise, vol. 28, n°3-4, 2015, p.257-286.

26. Organisation Mondiale Du Commerce, (2016), « Rapport sur le commerce mondial : Egaliser les conditions du commerce pour les PME».

27. Pantin F., (2006), « L'internationalisation. Un défi pour les compétences de l'équipe dirigeante d'une P.M.E. », Gestion 2006/1 (Vol. 31), p. 77-87. DOI 10.3917/riges.311.0077.

28. Pinot de Villechenon F., LópezRizzo H., (2012), « L'internationalisation des PME françaises en Amérique latine : regards sur le Mexique », centre d'études et de recherche Amérique Latine-Europe (CERALE).

29. Synthèses de l'OCDE (Organisation de Coopération et de Développement Économiques), (2000), « Les petites et moyennes entreprises : force locale, action mondiale ».

Webographie :

30. http://www.competitivite.gouv.fr/spip.php?rubrique39 (28.04.2008).

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

Impact de l'organisation en coopératives sur la performance économique de l'élevage laitier en Algérie. Comparaison entre des éleveurs de la coopérative COOPSSEL de Sétif et des éleveurs individuels de Bejaia.

Impact of organization in cooperatives on the economic performance of dairy farming in Algeria. Comparison between breeders of the COOPSSEL cooperative of Sétif and individual breeders of Bejaia.

BELLIL Kousseila, BOUKRIF Moussa, Université Béjaia, Algérie

Date de réception: 18/01/2017, Date d'évaluation: 22/02/2017, Date d'acceptation: 06/04/2017.

Résumé :

Dès l'indépendance, plusieurs plans de développement ont été mis en place afin de promouvoir la filière lait en Algérie. La conjecture actuelle caractérisée par un recul des recettes des hydrocarbures et une volatilité des prix à l'international, entraine une difficulté à l'État d'honorer ses engagements en matière de subventions. De ce fait, l'idée est de penser à d'autre forme d'organisation plus compétitives, prenant en compte l'ensemble des facteurs de développement en amont et en aval de l'élevage laitier. La coopérative agricole semble être la forme la plus appropriée pour répondre à toutes ces commodités

Mots clés : Organisation, coopératives, lait, Algérie.

Abstract :

Since independence, several development plans have been made to promote the milk sector in Algeria. The current conjecture, characterized by a decline in hydrocarbon revenues and international price volatility, makes it difficult for the State to honor its commitments on subsidies. Consequently, the idea is to think in other forms of organization that are more competitive, taking care in all the development factors upstream and downstream of dairy farming. The agricultural cooperative seems to be the most appropriate form to meet all these conveniences

Key words: Organization, cooperative, milk, Algeria

I. Introduction

Depuis plusieurs années, une multitude de travaux ont été conduits sur plusieurs aspects de la filière lait en Algérie notamment son organisation et son efficience économique. En effet, selon BEDRANI(1995), le lait détient une place stratégique dans les plans de développement de l'État du fait qu'il constitue l'une des grandes masses des importations en valeur à l'image du blé et des produits de la minoterie.

De ce fait, la rentabilité de l'élevage laitier et la coordination entre les acteurs de la filière sont au centre des préoccupations des chercheurs. Selon DJERMOUNE et al, (2014), l'approvisionnement en lait fait intervenir plusieurs acteurs impliqués directement dans la filière ce quiengendre des coûts de transaction très importants et difficilesà maitriser.

Pour l'auteur, deux circuits sont présents, à savoir le formel et l'informel. Ce dernier est certes très contesté par les autorités, mais il constitue un véritable système d'organisation économique et social dans la mesure où il arrive à assurer une coordination mixte dépassant le marché ponctuel à travers des accords réciproques basés sur la confiance et des relations contractuelles orales.

De son côté BRABEZ (2012), a étudié ce segment de la filière (l'informel), et elle a constaté que la majeure partie des éleveurs ignorent l'existence d'un contrat le reliant à une laiterie et que leur unique interlocuteur est le collecteur.

ACHABOU et al, (2014), ont examiné la coordination verticale entre une laiterie et ses fournisseurs. Leur recherche montreque les investissements engagéspar la laiterie semblent avoir des résultats satisfaisants en ce qui concerne la qualité du lait. Toutefois, ils ne permettent pas de les fidéliser.

Notre angle d'attaque est de penser à d'autres formes d'organisation plus compétitives, prenant en compte l'ensemble des facteurs de développement en amont et en aval de l'élevage laitier. La coopérative agricole semble être la plus appropriée pour répondre à toutes ces attentes. En effet, de par le monde, les coopératives sont considérées comme un remède aux problèmes des éleveurs grâce à leur rôle en matière de collecte de la production des petits producteurs d'une part, et le pouvoir de négociation qu'elle offre dans l'achat des intrants et la vente des productions d'une autre part.

Ce travail est le résultat d'une étude empirique (enquête par questionnaire et entretien et analyse des documents) qui porte sur une comparaison économique entre des éleveurs adhérents à une coopérative (cas de la coopérative COOPSSEL de Sétif) et d'autres éleveurs individuels. L'analyse comparée des performances ne sert pas uniquement à déterminer

les fermes laitières les plus performantes et les plus efficaces, elle sert également à déterminer quels facteurs à déterminent les performances des fermes laitières (LEBLANC, 2012).L'objectif recherché derrière cette comparaison est de faire ressortir l'impact de la coopérative sur les producteurs de lait en Algérie.

II. Méthodologie

2.1.Collecte de données

En Algérie, on ne dispose pas d'une base de données telle le RICA européen (Réseau d'information Comptable Agricole). Pour accéder à l'information, uneenquête de terrain aété conduite entre novembre 2015 et janvier 2016auprès de 36 éleveurs bovins laitiers dans les wilayas de Bejaia et de Sétif, sur des éleveurs conventionnés avec des laiteries, et adhérant au programme de collecte de lait en novembre 2015.Après examen des questionnaires, nous avons retenu 24 éleveurs au total, les autres ont été rejetés en raison d'incohérence de données. Les étables sélectionnées sont au nombre de 13 à Bejaia et 11 à Sétif. Le nombre de vaches varie de 4 à 15. La figure ci-après illustre les caractéristiques des 24 étables sélectionnées

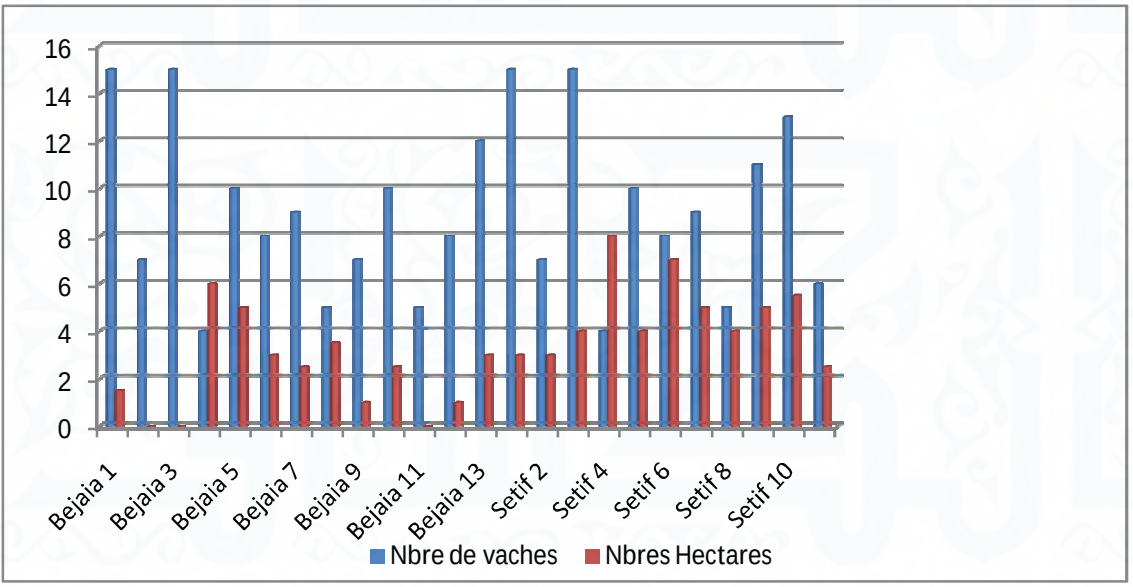
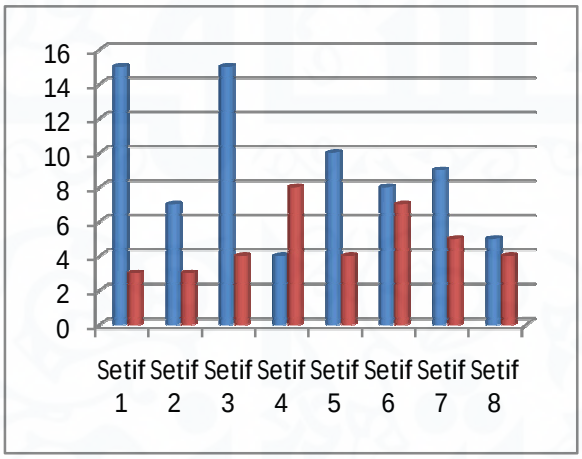


Figure N°1 : Caractéristiques des exploitations sélectionnées pour l'enquête

Et pour des considérations de comparabilité en matière de nombre de vaches laitières, nous avons opté pour un échantillon de 16 éleveurs soit 8 de chaque groupe.

Le tableau suivant illustre les caractéristiques des exploitations retenues de Sétif et Bejaia respectivement



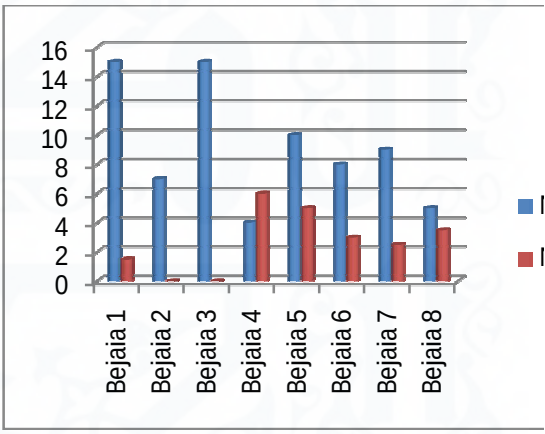


Figure N°02 : Caractéristiques des exploitations retenues

2.2.Méthode de calcul

Le prix de revient englobe toutes les charges fixes et variables d'une exploitation agricole au cours d'une année. Les produits de l'atelier d'élevage bovin concernent les produits provenant de la vente de lait cru aux laiteries, Les différentes primes de qualité et d'accompagnement au développement de la filière, les produits de la vente d'animaux, ainsi que les divers produits de l'atelier bovin à savoir la vente de fumier.

L'activité d'élevage laitier englobe trois sous activités différentes : la production de lait, l'élevage des génisses de remplacement et la production d'au moins une part de l'alimentation du cheptel. Pour des raisons de simplification, l'activité production de lait est considérée comme activité cardinale. De ce fait, le lait est le produit principal, les autres produits tels que la viande et le fumier sont considérés comme des sous-produits ou produits annexes.

Étant donné qu'il n y a pas de séparation sur le plan comptable entre le lait et les sous-produits, la distinction des charges imputables au lait par rapport à la viande se fera au prorata de leurs participations au chiffre d'affaire de l'atelier bovin de l'exploitation (CA).

CA= CA lait + CA vente d'animaux + CA fumier

Charges totales = Charges lait + Charges viande + charges fumier

Par conséquent : $\text{Charges lait} = \frac{CAlait}{CA} * Chargestotales$

Le poste produit divers de notre questionnaire englobe la vente de fumier ainsi que d'autres produits telle la location du matériel agricole. Étant donné

que nous n'avons pas pu obtenir la part du fumier dans les produits divers pour toutes les étables, Nous avons opté pour une imputation fondée sur les données recueillies chez l'éleveur qui a renseigné ces données : quantité de fumier produite par vache, prix de vente de ce fumier. Il s'agit d'un éleveur de Bejaia disposant de 15 vaches vendant une remorque de fumier par mois à raison de 3500DA la remorque, ce qui fait 2800Da/vache/an.

2.3.Évolution des coopératives en Algérie

Le système coopératif afait ses preuves en matière d'organisation et de promotion économique des unités de production agricoles, notamment dans les pays développés.En Algérie, où elles furent introduites par les processus coloniaux à la fin du 19eme siècle, on peut voir que les coopératives recelaient un potentiel d'accélération de la croissance et du développement (DEVELTERE, 1998). De par le monde, cesont les coopératives agricoles qui ont donné puissance et vigueur aux filières.Certaines se sont si fortement développées qu'elles ont acquis la taille de firmes multinationales à l'image du groupe coopératif AGRIAL (groupe coopératif agricole et agroalimentaire)en France.

Selon ABBAS (2010), le système coopératif constitue pour l'Algérie une opportunité économique, sociale et culturelle pleine d'espoir que le milieu rural et agricole en particulier se doit de saisir pour son développement, que l'environnement se doit d'encourager pour son essor économique et pour l'administration pour en faire un atout majeur pour la mise en place des stratégies de développement.

En Algérie, le système coopératif ou associatif selon l'appellation que l'on veut lui assignera de tout temps existé. Dans les sociétés maghrébines, la pratique la plus célèbre est connue sous le nom de Touiza. La différence entre ces traditions et les associations formalisées d'aujourd'hui ne porte pas tant sur le principe de solidarité que sur le contenu et l'enjeu. (BENBARKAT H 2011). Au temps de la colonisation, le système coopératif et mutuel existait. En effet, dans les premières années de colonisation, l'État français amis en place un système coopératif et mutuel agricole tourné vers les exploitations coloniales.

La récupération des terres de colonisation en 1963, au lendemain de l'indépendance, et la réforme agraire appliquée aux terres privées en 1971 ont permis la constitution d'un domaine foncier important aux mains de l'État et la création d'exploitations collectives, grandes entreprises agricoles à salariés et coopératives agricoles de production sur près de 40 % de la SAU totale du pays (Ait Amara, 2002)

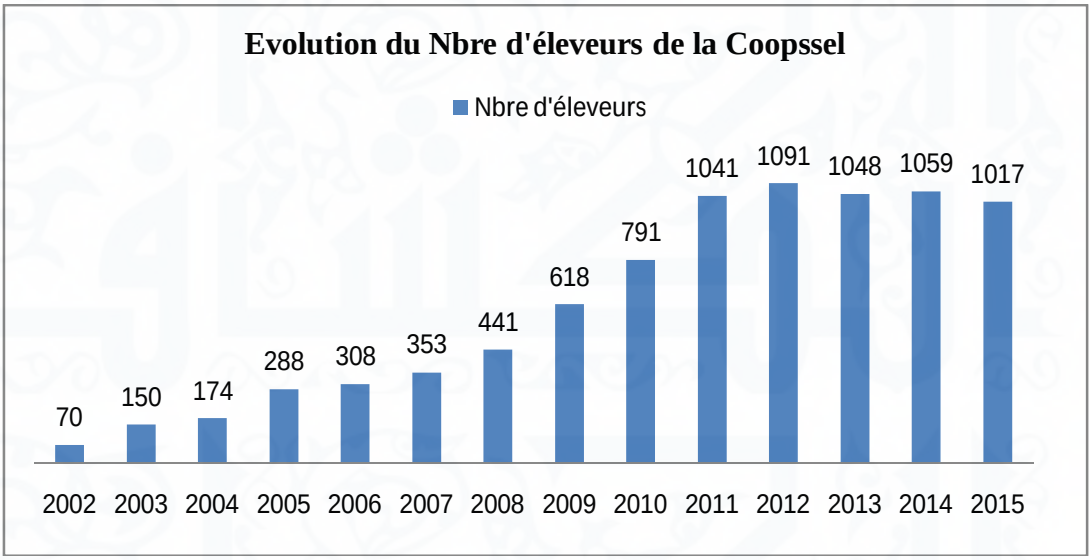
Les années 1980 voientle début de la fin de l'ère des coopératives et mutuelles. En effet, la loi du 21 juillet 1987 relative aux associations, est contemporaine de la loi qui a mis fin aux grands domaines agricoles du secteur public (BENBARKAT, 2011). En 1990, la tendance libérale prend place avec la restitution des terres aux anciens propriétaires expropriés. Ceci metfin au secteur étatique de propriété et de production et réhabilite le rôle de l'exploitation individuelle.

III. Résultats et discussion

La coopérative COOPSSEL (Coopérative de services spécialisée en élevage laitier) a été créée par la réforme agraire de 1971 sous la tutelle de l'État.Suite au changement statutaire et vers une autonomie de gestion en 1988, elle a connu de graves difficultés : réduction de nombre d'adhérents, cession de certains d'éléments d'actif…etc.

En 1999, elle a été reprisecomme président par M.E.KHARCHI, qui l'avait quittée en 1988, et qui a contribué avec les éleveurs adhérents à la reprise des activités de la coopérative en l'occurrence la production d'aliments du bétail. L'avènement du Plan National de Développement Agricole (PNDA) a été un élément clé pour la relance de la coopérative. La création d'une mini laiterie financée par le PNDA a permis la création de débouchés sûrs pour les éleveurs, et a contribué à recruter un nombre important d'adhérents.

Figure N°3 : Évolution du nombre d'adhérents de la Coopssel de 2002 à 2012



Source : Données de la Coopssel

Le schéma précédent montre une nette augmentation du nombre d'éleveurs adhérents à la coopérative grâce aux différents services qui leur sont procurés.

3.1.Les servicesofferts par la coopérative à ses adhérents

La coopérative offre une palette de produits et services à ses adhérents dans le but de promouvoir leur production. Parmi ses services :

- **Une laiterie propre à la coopérative**

La coopérative Coopssel dès sa remise à niveau en 2000 sous sa nouvelle forme, amis en place sa propre laiterie pour faire face aux aléas de la dépendance à une laiterie privée. Étantdonnéque le lait est pasteurisé avant d'être soumisà la consommation humaine, la laiterie accepte le lait sans aucune condition de qualité ou de quantité. Les éleveurs disposent donc d'un débouché sûr pour leur production.

- **Un prix d'achat très intéressant**

En application des principes coopératifs -en particulier le troisième principe « participation économique des membres » ratifié au congrès de l'Alliance coopérative internationale tenu à Manchester en1995 par l'Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture (FAO) -, la coopérative accorde des ristournes à ses adhérents sous forme de prime d'un (01) Dinar Algérien sur l'achat d'un litre de lait.

- **Accès plus facile aux crédits**

Pour bénéficier de crédits bonifiésaccordés par l'État aux agriculteurs, la coopérative joue le rôle de garant entre la banque et l'éleveur dans la démarche de crédit. En d'autres termes, la demande de crédit est d'abord étudiée et approuvéepar la coopérative avant d'être soumise à la banque. Ci-joint le bilan des crédits fournisseurs selon formule triangulaire 2014/2016 (en DA).

NB Eleveur	Type de crédit	NB VL	Montant globale des crédits	Durée
15	COOPSSEL/Collecteur/Eleveur	115	36 634 900	36
20	CNMA-EF/COOPSSEL/Eleveur	63	15 444 000	36

- **Des programmes de formation au profit des éleveurs**

La coopérative dispose d'une ferme pilote pour la formation des éleveurs aux pratiques d'élevage. Des journées d'études, séminaires ainsi que des programmes de vulgarisation sont organisés en faveur des éleveurs. Cette

ferme sert aussi à former les vétérinaires aux techniques de l'élevage pour constituer ainsi des vétérinaires techniciens, capables de suivre de façon pertinente les élevages laitiers.

- **Une mise à disposition d'intrants achetés en grande quantité et une unité de fabrication d'aliments concentrés**

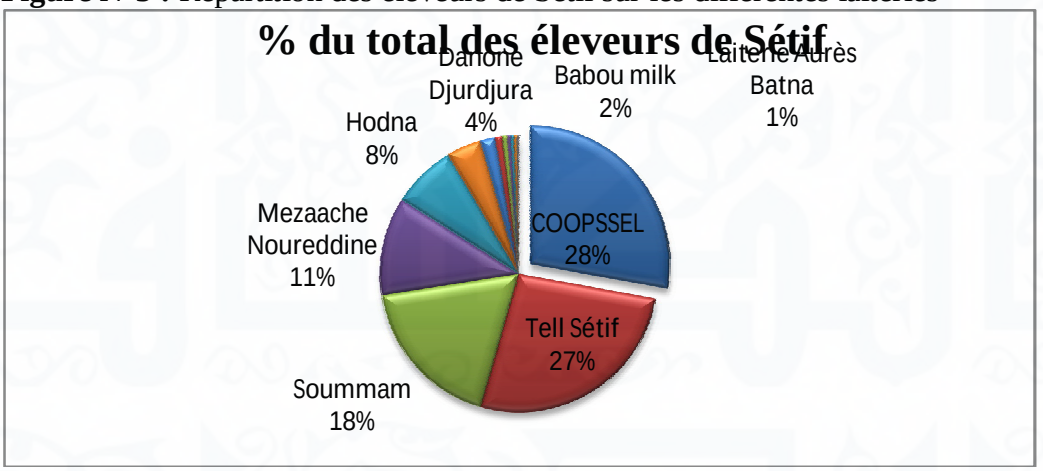
Dans le souci de pallier aux aléas du marché, la coopérative organise des achats groupés pour les éleveurs. Ceci permet de réduire de façon très significative le cout alimentaire -grâce aux économies d'échelle- qui représente plus de 2/3 du prix de revient. Aussi, la coopérative met à disposition une unité de fabrication d'aliments concentrés (le concentré représente plus de la moitié dans la ration alimentaire des vaches laitières en Algérie).

- **Unité de fabrication d'aliment Mash**

Un nouveau type d'alimentation est mis en place par la coopérative au profit de ses éleveurs adhérents, ainsi que d'autres éleveurs souhaitant acquérir ce produit. Le Mash est un aliment complet composé de plusieurs aliments. L'avantage du Mash se manifeste dans son prix de revient relativement faible, et sa composition équilibrée.

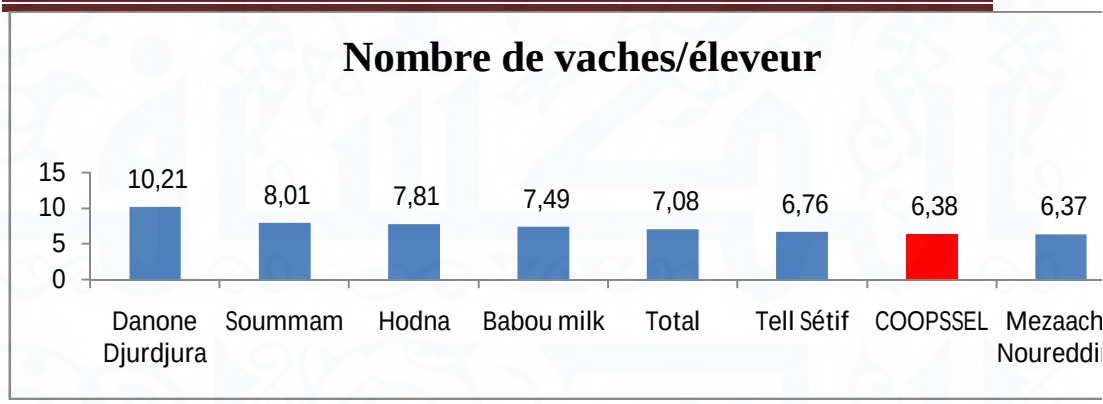
Aujourd'hui, la laiterie de la coopérative compte le plus grand nombre d'éleveurs au niveau de la wilaya de Sétif comme le montre le schéma suivant :

Figure N°3 : Répartition des éleveurs de Sétif sur les différentes laiteries



Source : Données de la Coopssel

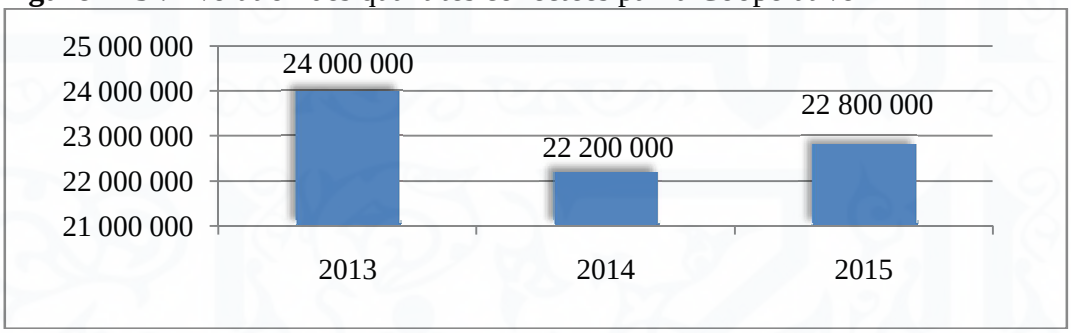
Figure N°4 : Nombre moyen de vaches par éleveurs des différentes laiteries à Sétif



Source : Données de la Coopssel

La figure ci-dessus montre que le nombre de vache par étable travaillant avec la coopérative est significativement inférieur à celui de ses concurrents à l'image de Danone et Soummam. Ceci démontre le rôle de la coopérative dans la collecte et la valorisation des petites productions des petits producteurs.

Figure N°5 : Évolution des quantités collectées par la Coopérative



Source : Données de la Coopssel

La figure ci-dessus montre une tendance à la baisse des quantités collectées par la coopérative qui peut s'expliquer par la sécheresse qui a touché la pays durant ces quatre dernières années.

3.2.Comparaison de la rentabilité économique des deux groupes de fermes

- Prix de revient d'un litre de lait en prenant en considération les subventions e primes

Tableau N°1 : Structure du prix de revient des deux types d'exploitation en DA

Désignations	Coopérative	Individuel (Bejaia)

	(Sétif)	
Nombre moyen de vaches par étable	9	9
Niveau de production litres	**45 811,67**	**44 250,11**
Rendement en litre/vache/an	**5 090,19**	**4 916,68**
Mécanisation	102 275,00	59 716,67
Frais des bâtiments	33 125,00	32 600,83
Frais divers de gestion	2 775,00	6 590,97
Foncier et capital	138 387,50	82 102,09
Total charges fixes	**276 562,50**	**181 010,55**
Aliments	1 801 187,50	2 263 120,22
Approvisionnement des surfaces	27 575,00	33 458,86
Frais d'élevage	139 028,75	101 168,18
Total charges variables	**1 967 791,25**	**2 397 747,25**
Charges totales	**2 244 353,75**	**2 578 757,81**
Total vente de lait	**2 435 539,56**	**2 289 954,09**
Total vente d'animaux	616 817,50	674 667,78
Autres produits	12 500,00	47 000,00
Fumier (50% des autres produits)	25 200,00	25 200,00
Total produits	**3 077 557,06**	**3 036 821,87**
% Lait	**79,14**	**75,41**
Charges du lait (chargtot * %lait)	**1 776 153,05**	**1 944 545,07**
Cout de production Lait	**38,77**	**43,94**
Valeur ajoutée du lait	**659 386,51**	**345 409,02**
Valeur ajoutée/litre	**14,39**	**7,81**

Source : Nos calculs à partir des données de l'enquête

Le tableau ci-dessus montre une différence significative en matière du cout de production de lait entre les deux groupe d'enquêtés. L'activité d'élevage laitier est très rentable dans les conditions de prix des intrants et des services pour les fermes coopérants de Sétif, ce qui n'est pas le cas des éleveurs de Bejaia.

En effet, les éleveurs adhérents à la coopérative ont un prix de revient (38.77 DA/l) nettement inférieur au prix de vente (47 DA/l), ce qui leur permet valeur ajoutée de 376 995.44 DA. Tandis que les éleveurs exerçant à titre individuel ont un prix de revient (43,94 DA/l)inférieur au prix de vente sur le marché, mais qui reste pour autant très important avec une marge bénéficiaire de 3.06 Da/litre, soit une valeur ajoutée moyenne de 135 210.10DA.

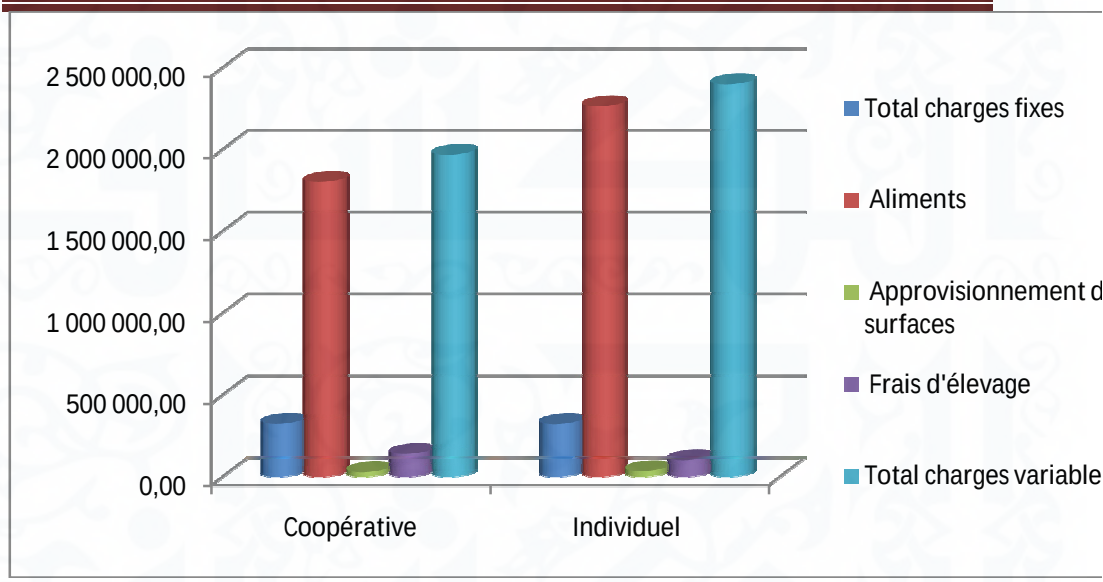
Le ratio Valeur ajoutée lait sur Valeur ajoutée totale est de 79.13% et 75.40 % pour les fermes de la coopérative et les fermes individuelles respectivement.

Pour les fermes de Bejaia, le bénéfice constaté provient à raison de 25% d'autres activités en plus que le lait, à savoir, la vente de la viande ainsi d'autres prestations. Ce ratio n'est que de21% pour les fermes de Sétif.

L'efficacité technico-économique des élevages considérés est plus importante pour les fermes de Sétif par rapport à celles de Bejaia. Les services offerts par la coopérative à ses adhérents notamment en matière d'alimentation permettent à ces derniers d'obtenir un rendement (production annuelle de lait par vache) légèrement supérieur, avec un coût de production largement inférieur.

Le schéma ci-après illustre la différence entre les principaux postes de charges des deux groupes de fermes.

Figure N°6 : Structure des charges des deux types de fermes



Source : Nos calculs à partir des données de l'enquête

La structure des charges est la même pour les deux types d'exploitations, avec une dominance des charges alimentaires. En effet, le poste alimentation représente 80% et 87% du total des charges pour les fermes de la coopérative et les fermes individuelles respectivement. Cette disparité trouve son origine au fait que les éleveurs individuels sont plus vulnérables et plus exposés aux variations de prix puisque ils ont recours au marché pour l'acquisition de la quasi-totalité du consommable de leur cheptel.

- Seuil de rentabilité de l'activité lait

Tableau N°2 : Seul de rentabilité en litres

Le seuil de rentabilité		
	Coopérative Coopssel	**Ferme individuelle**
Litres/an	4 198,94	4 597,03
Litres/jour	14,00	15,32
En DA	657,83	720,20

Source : Nos calculs à partir des données de l'enquête

Le seuil de rentabilité désigne le nombre de litres ou le chiffre d'affaire pour lesquels l'exploitation commence à réaliser un bénéfice. Dans notre cas, les fermes laitières adhérentes à la coopérative COOPSSEL ont un seuil de

rentabilité plus favorable que celles qui travaillent individuellement. En effet, pour les premières, le nombre de litres pour lequel la ferme couvre la totalité de ses charges est de 4198litres/an/vache, soit 14 litres/jour/vache. Tan disque, pour le deuxième groupe, le nombre est de 4597litres/an/vache, soit un peu plus de 15 litres/jour/vache. Cette disparité trouve son origine dans le cout de production intéressant pour les fermes de la Coopssel grâce aux aides que les éleveurs reçoivent de la coopérative.

- Revenu par vache

Tableau N°3 : Valeur ajoutéepar vache en DA

Revenu par vache		
	Coopérative Coopssel	Ferme individuelle
Activité lait	73 265,17	38 378,78
Toutes activités confondues	92 578,15	50 896,01

Source : Nos calculs à partir des données de l'enquête

Le revenu de l'activité lait par vache mesuré par la valeur ajoutée est de 73 265.17 DA en moyenne pour les fermes adhérentes à la coopérative, et de 38 378.78 DA pour les fermes individuelles. Cependant, le revenu par vache de la ferme toutes activités confondues est de 92 578.15DA et 50 896.01 DA pour les étables de la coopérative et individuelles respectivement.

IV. Conclusion

Aux prix des intrants, des services et des prix de vente du lait en 2015, l'activité production laitière est rentable pour les fermes adhérentes à la coopérative Coopssel de Sétif, contrairement aux éleveurs opérants individuellement à Bejaia qui ont un bénéfice beaucoup moins important. En se basant sur les indicateurs du prix de revient et du seuil de rentabilité, l'étude a révélé que les éleveurs de la coopérative sont plus rentables dans l'activité lait que les éleveurs de Bejaia.

Ceci démontre l'impact positif de l'organisation en coopérative sur les éleveurs producteurs de lait à Sétif. Les avantages qualitatifs et quantitatifs qu'elle accorde à ses adhérents ont un effet significatif sur leurproduction et leurrentabilité économique. Les économies d'échelle réalisées par des achats

groupés, la formation des éleveurs producteurs ont permis de diminuerconsidérablement le cout de production du lait.

Cependant, l'élevage laitier à Bejaia dégage un revenu conséquent grâce à la vente de sous-produits tels que la viande et le fumier ainsi que les prestations de services.Cependant, un facteur d'amélioration de la rentabilité demeure l'augmentation de la productivité des vaches laitières. En effet, la production des deux groupes de fermes enquêtés ne dépasse pas les 5000 litres/vache/an en moyenne, pour des vaches importées à grand potentiel.Ce constat est le même que celui évoqué par Ghozlane et al (2010) à TiziOuzou.

V. Références bibliographiques

ABBAS. K. Le secteur coopératif agricole en Algérie : transformations et enjeux, contribution à la discussion du FAO N° 82 sur la mise en place des coopératives rurales et les organisations de producteurs afin de créer des entreprises durables, du 12/07 au 03/08/2012.

ACHABOU.M.A, ABRIKA.B, HOUANTI.L, L'enjeu de la maitrise des approvisionnements dans la filière lait en Algérie, un examen de la coordination verticale entre Danone et ses fournisseurs, Economie et Société, série « systèmes agroalimentaires » AG N° 36, N° 10/2014, P 1615-1636.

AÏT-AMARA. H. La transition de l'agriculture algérienne vers un régime de propriété individuelle et d'exploitation familiale. Options méditerranéennes, 36,2002, 127-137.

AMELLAL. R. La filière lait en Algérie : entre l'objectif de la sécurité alimentaire et la réalité de la dépendance, option méditerranéennes, Série B/n°4,1995.

BEDRANI.S. L'intervention de l'État dans l'agriculture en Algérie : constat et propositions pour un débat, Options méditerranéennes, Série B N°14, 1995.

BENBARKAT, H. Coopération et association dans la politique agricole en Algérie: l'enjeu sociétal. Revue Sciences Humaines, 2011, no 35, p. 29-52.

BENCHARIF.A.Stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie : état des lieux et problématiques, Options méditerranéennes, Série B/N°32, 2001

BRABEZ. F,Lescontrats dans l'agriculture : cas de la filière lait, Colloque International - Algérie : cinquante ans d'expériences de développement Etat -Economie-Société, 2012.

DEVELTERE. P, Economie sociale et développement, les coopératives, mutuelles et associations dans les pays en développement, De Boeck et Lacier, Paris, 1988.

DJERMOUN.A, BELHADIA.M, CHEHAT.F, BENCHARI.A, Les formes de coordination entre les acteurs de la filière lait au niveau de la région de Chéliff, NEW MEDIT N. 3/2014

GHARBI. F, LAHSOUMI. R, GOUHIS. F, RACHED. Z. Rentabilité économique de l'élevage laitier en Tunisie : cas des gouvernorats de l'Ariana et de Mahdia, Biotechnologie, Agronomie, Société et Environnement N° 1370-6233, 2007.

GHOZLANE. F, BELKHIR. B, YAKHLEF. H. Impact du fond national de régulation et de développement agricole sur la durabilité du bovin laitier dans la wilaya de TiziOuzou (Algérie), New Médit N° 3, 2010.

LEBLANC. B. Analyse comparée des performances des systèmes de production des fermes laitières au Canada et aux Etats-Unis, mémoire présent pour l'obtention du grade de Maître es sciences (M. Se.), université Laval, Québec, 2012.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publi sh. Co

Les principaux déterminants de l'ouverture économique en Algérie: Estimation économétrique.

The main determinants of economic openness in Algeria: Econometric estimation.

KIFANI Chahida,Université de Tlemcen, Algérie

Date de réception: 24/02/2017, Date d'évaluation: 19/03/2017, Date d'acceptation: 27/04/2017.

Abstract

The policy of openness, which is mainly to encourage export growth and attracted FDI, has turned a new page in the history of economic development in the world, in order to achieve sustainable growth.

In Algeria this context and since the 1990s, Algeria has adopted a development strategy based on the integration to the world economy.

The object of this paper is to identify the determinants of the opening with the following variables: opening as the endogenous variable, export, import, FDI, population growth, the real exchange rate, GDPPC as exogenous variables, covering the years (1994-2014).

Keyword: economic liberalization, Algeria, determinants of the opening.

Résumé :

La politique de l'ouverture consistant principalement à encourager la croissance des exportations et a attiré les IDE, a tourner une nouvelle page de l'histoire de développement économique dans le monde, afin de réaliser une croissance durable.

Dans un tel contexte et depuis les années quatre-vingt dix, l'Algérie a montré sa volonté, a adopté une stratégie de développement basée sur l'intégration de son économie à l'économie mondiale.

L'objectif de ce travail est de d'identifier les principaux déterminants de l'ouverture économique en Algérie, pour ce faire nous avons utilisé la méthode de cointégration des moindres carrées ordinaires modifier, avec les variables suivantes : l'ouverture représente par OUV (export+import /PIB) comme variable endogène, l'exportation, importation, les IDE, la croissance de la population le taux change réel, PIBPH comme variables exogène, couvrant les années (1994-2014).

Mots clé : l'ouverture économique, Algérie, les déterminants de l'ouverture.

Introduction

L'environnement économique a complètement changé dans cette période. Les processus de réformes engagés par l'État à travers le plan de la relance économique et puis les deux plans de soutien à ce dernier « PSRE et PSCRE », ainsi que le l'installation de l'Agence Nationale de développement de l'investissement « ANDI » et l'Agence nationale de soutien à l'emploi de jeunes « ANSEJ [♣]». Les entreprises publiques deviennent des entreprises publiques économiques « EPE » autonomes autogérées, dont les plus importantes d'entres-elles sont privatisées (SIDER, ENAD, Complexe de production de l'acier d'El Hadjar…etc.). Ces mesures ont été prises pour la création d'une dynamique interne de l'économie selon des normes libérales où l'État n'est plus un acteur économique, mais il joue un rôle de régulateur du marché comme partout dans le monde.

Dans cette perspective le monopole qu'exerçait l'État dans le commerce extérieur n'a plus lieu, la preuve qu'en 1999 les engagements des importations du secteur privé ont enregistrée 59,7% du total des engagements. Les opérateurs locaux comme étrangers accèdent librement au commerce extérieur algérien, et l'harmonisation des tarifs douaniers qu'on a vus avant en témoignent. Alors visiblement, le marché algérien plus selon les normes internationales de l'offre et de la demande. Quelle est l'effet de ce changement sur la balance commerciale et le niveau de l'ouverture de l'économie algérienne ?

Tableau 02 : La balance commerciale et le taux d'ouverture économique entre 1999 et 2005

	1999	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
Exportations (millions de$)	12542	21692	19132	18825	24612	32083	46001
Importations (millions de$)	9730	9962	9940	12009	13534	18308	20357
Balance commerciale (millions de$)	2812	11730	9192	6816	11078	13775	25644
Taux d'ouverture	**50,49 %**	**62,53**	**57,85**	**60,47**	**62,14**	**65,72**	**71,1%**

[♣] L"ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des jeunes, c'est une institution publique créée en 1996, chargée de l'encouragement, du soutien et de l'accompagnement des jeunes chômeurs porteurs de projets de création d'entreprise

Prix moyen du pétrole en$	17,88	28,39	23,33	24,98	28,9		54,33

Source : -Ministère des finances : http://www.multimania.com/algeriafinance. http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/MAR/fr/NE.RSB.GNFS.ZS.htm

La balance commerciale reste positive pour la septième année, l'excédent commercial enregistré pour l'année 2005 est de 25,64 milliards de dollars, un record qu'on ne pouvait pas imaginé en 1998 où l'excédent était de 234 millions de dollars. L'Algérie consolide sa position extérieure, les exportations comme les importations sont doublées dans quatre ans, cet excédent issu de l'importante hausse des exportations, et en grande partie de la flambée des prix de pétrole (54,33$) a permis d'enregistrer une augmentation de 43% des recettes par rapport à la même période en 2004. Les exportations hors hydrocarbures restent négligeables avec 1,97% du volume global des exportations.

Il en résulte une situation confortable par rapport au taux de couverture des importations par les exportations ; 226 % en 2005 contre 175 % pour l'année 2004. Dans ces perspectives, la croissance du PIB reste toujours très favorable, une moyenne de 5,5% sur cinq ans consécutifs, le PIB passe de 47 milliards$ en 1999 à 113,6 en 2005. Malgré ces indicateurs très favorables, l'économie algérienne est loin d'atteindre ses objectifs, qui consistent à diversifier les recettes, elle demeure une économie de rente.

Les mesures prises dans le cadre de la politique de relance économique, envisagent plus d'ouverture et restriction du monopole exercé par l'Etat, font accroître le taux d'ouverture de l'économie algérienne **(ce qu'on a vu avec J. Sachs et A. Warner par rapport aux droits de douane ainsi que les poids des entreprises Etatiques dans la sphère économique est valable pour l'Algérie qui a baissé les tarifs douaniers et son intervention dans les entreprises publiques)** il passe de 45,09% à 50,49% un an après l'achèvement des processus d'ajustement structurels. La multiplication des exportations et des importations dans cette période accélère le rythme de croissance de l'ouverture, le taux est de 71,1% en 2005. L'évolution de ce taux est très sensible au prix du pétrole, la baisse de ce dernier induit la baisse de premier, l'année 2001 est le meilleurs exemple dès que les prix ont baissés à 23,33$ (il étaient à 28,39 en 2000) le taux d'ouverture décline à 57,85% (il était à 62,53%), le même scénario ce reproduit mais cette fois-ci à l'inverse, dès que les prix du pétrole renouent avec la hausse en 2002(24,98$) le taux d'ouverture augmente à 60,47%.

La pierre angulaire sur laquelle l'ouverture s'est construite est l'adhésion à l'OMC, jusqu'ici conditionnée par l'ouverture du marché à la concurrence

et le démantèlement tarifaire qui semble rempli, notamment pour les tarifs douaniers d'après le rapport du FMI pour l'année 2001 : le tarif douanier moyen simple est de 24% en Algérie comparant a celui de la Tunisie 25%, ou encore marocain 26%, alors que ces deux derniers sont membres depuis 1995. Le taux d'ouverture enregistré ces dernières années est largement plus fort que celui des pays développés, en 2005 il est de 71,1% contre 53,14% pour la France. Cependant on continu à réclamer plus d'ouverture pour que l'Algérie puisse un jour adhérer à l'OMC[1].

1. **Les échanges algériennes par partenaire entre 2005 et 2009**

On ce qui concerne les importations algériennes après la signature des accords d'association, les retombés en matière fiscales sont déjà là. Après 3 mois de l'application des ces accords la direction de douane enregistre 12,4 milliards de DA de droit de douane sur les importations venues de l'UE dans ce trimestre, par rapport a 13,6 milliards dans la même période en2004.La même chose pour la TVA dans la même période elle tombe de 17,1 milliards de dollars à 15,6 milliards.[2] (Annexe).

A partir du tableau **03 (annexe)**, la valeur des exportations Européenne vers l'Algérie est en croissance régulière, deux ans avant l'entrée en vigueur des accords elle était à 10.097 M$, elle enregistre 11,729 Mds$ en 2006, passant à 20,985 Mds$ et 20,644 Mds$ respectivement en 2008 et 2009 (entre 2004 et 2009 les importations algériennes en provenance de l'UE sont doublé).

Contrairement aux volumes des exportations vers l'Algérie qui augmentaient chaque année, la part de l'UE dans l'ensemble des importations algériennes a paradoxalement baissé. De 55,15% et 55,29% en 2004et 2005 respectivement à 54,67 un an après l'application des accords et 52,79 en 2009. Les pays européens fournisseurs demeures les même « la France occupe toujours le premier rang avec plus de 15,71%, suivi par l'Italie et l'Espagne avec les proportions respectives de 9,42% et 7,52% dans les importations de l'Algérie au courant de l'année 2009 ».

Plusieurs facteurs ont contribué à cette baisse, essentiellement l'augmentation du taux de change de l'Euro par rapport au dollar (les recettes Algérienne sont en dollars). Les pays asiatique profitent de la situation et écoulent leurs produits dans le marché algérien, leurs prix est de

[1] Benabdellah.Y, Ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation. Research n°FEM22-37.

[2] Rapport ministère des finances direction générale des douanes statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2006 page n°10.

30% moins cher que les produits européen. La part de ces derniers passes de 10,66 % en 2004, pour atteindre 19,18 % en 2009. [3]

Du coté des exportations algérienne par partenaires, elles vont être classées dans tableau N°12(annexe). Ce dernier nous aidera a analysée et comparé les résultats enregistré avant et après l'entrée en vigueur des accords d'association.

Selon les chiffres du **tableau N^{0}03**, visiblement le même paradoxe enregistré avec les importations c'est produit avec les exportations. Le volume de ces derniers ce multiplie, elles passent de 17,396 Mds$ en 2004 à 41,268 Mds$ en 2008 et retombe à 23,334 un an après, cette augmentation est dû essentiellement à la flambé des prix du pétrole. Mais la part des importations de l'UE venant de l'Algérie dans le total des exportations algériennes est en baisse, elle passe de 55,64% en 2005 à 52,04 % et 53,41% en 2008 et 2009 respectivement. C'est toujours au bénéfice des pays Asiatiques ainsi que les autres pays de l'OCDE (voir le tableau annexe N°5). L'Algérie n'a pas gagné d'autre marchés aux seins de l'UE comme c'était tracer dans les objectifs des accords, elle conserve toujours les même marchés traditionnels « a l'intérieur de cette région économique, on peut relever que notre principal clients est l'Italie qui absorbe plus de 14,4% de nos ventes à l'étranger, suivi par l'Espagne de 12,2% et la France de 10,61% » .[4]

Parmi les objectifs de cet accord figure la création d'une zone commerciale libre, traduite progressivement en la suppression des restrictions commerciales dans une période de 12 à 15 années après son entrée en vigueur. Les accords d'association n'ont pas changés vraiment la structure des échanges algériens. Contrairement à ce qu'on attendait, les parts des deux partenaires dans le total de leurs échanges ont régressé. Malgré qu'il est tôt de tirer des conclusions pour des accords qui viennent d'entrée en vigueur, mais après 4ans♣ d'application la moindre étincelle d'une amélioration en terme des échanges entre les deux partenaires n'est enregistré.

2. <u>L'évolution du commerce extérieure au cours de la période considérée 2010/2014</u>

[3] Rapport ministère des finances direction générale des douanes statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2009. Page 12.

[4] Ope cit.

♣ On parle de la période 2005/2009.

En 2010 déjà, les importations en provenance des pays de l'Union européenne s'élevaient à 20 milliards de dollars et les exportations en direction de ces pays à 25 milliards de dollars.
En 2011, le commerce extérieur algérien a enregistré au cours de l'année 2011 un volume des importations de 47,25 milliards de dollars US, soit une augmentation de 16,74% par rapport aux résultats de l'année 2010. Quant aux exportations, elles ont atteint un volume de 73,49 milliards de dollars US, en augmentation de 28,81% par rapport aux résultats de l'année 2010. Cette tendance à la hausse plus importante pour les exportations s'est répercutée sur l'excédent de la balance commerciale, qui est passé de 16,58 milliards de dollars US en 2010 à plus de 26 milliards de dollars US durant l'année 2011. Soit une hausse de l'ordre de 58,27%. Ces résultats dégagent un taux de couverture des importations par les exportations de 156% en 2011, contre 141% en 2010. En ce qui concerne la répartition par régions économiques au cours de l'année 2011, c'est avec les pays de l'OCDE que les échanges extérieurs de l'Algérie sont les plus importants, plus particulièrement avec les pays de l'Union européenne.
En effet, les pays de l'OCDE occupent les parts les plus importantes avec 63,5% de nos importations et 83,5% de nos exportations. Les pays de l'Union européenne sont toujours les principaux partenaires de l'Algérie, avec les proportions respectives de 52,10% des importations et de 50,77% des exportations.[5]

Par rapport à l'année 2010, les importations en provenance de l'UE ont enregistré une hausse de 18,89%, passant de 20,7 milliards de dollars US, en 2010, à 24,62 milliards de dollars US en 2011, et les exportations de l'Algérie vers ces pays ont augmenté de 9,3 milliards de dollars US, soit 33,20%. A l'intérieur de cette région économique, on peut relever que notre principal client est l'Italie, qui absorbe près de 14,22% de nos ventes à l'étranger, suivie par l'Espagne de 9,8% et la France de 8,9%.[6]

Pour les principaux fournisseurs, la France occupe toujours le premier rang avec 15,07%, suivie par l'Italie et l'Espagne avec les proportions respectives de 9,9% et 7,26% du total des importations de l'Algérie au courant de l'année 2011. En 2012, pour le premier semestre, l'Algérie a enregistré un excédent de 15,78 milliards de dollars contre 12,45 milliards de dollars durant la même période en 2011, soit une hausse de 26,7%. De janvier à juin 2012, les cinq principaux clients de l'Algérie étaient les USA (5,96 milliards de dollars),

[5] Statistiques du ministère du Commerce et CNIS.
[6] Ope cit.

l'Italie (5,79), l'Espagne (3,54), la France (3,34) et le Canada (2,27). Quant aux fournisseurs, la première place est revenue à la France (3,03 milliards de dollars), suivie de la Chine (2,81), l'Espagne (1,97), l'Italie (1,96) et l'Allemagne (1,30).

La répartition par régions économiques montre que les pays de l'Union européenne restent toujours les principaux partenaires de l'Algérie pour six premiers mois de 2012 avec des proportions de 50,82% des importations et 53,11% des exportations. Par rapport au 1er semestre 2011, les importations en provenance de l'UE ont enregistré une baisse de 10,49%, passant de 13,07 milliards de dollars à 11,7 milliards de dollars. Par contre, les exportations de l'Algérie vers ces pays ont augmenté de 3,46 milliards de dollars, soit près de 20%. Les pays de l'OCDE (hors UE) viennent en deuxième position avec 13,24% des importations et 31,13 % des exportations de l'Algérie.[7] Ainsi, du fait des programmes d'austérité mis en œuvre par les partenaires européens de notre économie et des restrictions budgétaires imposées par la résorption de leurs déficits publics, il est aisé d'observer qu'excepté pour le premier semestre 2012, la crise de l'euro a pour effet de générer une hausse de nos importations et une baisse de nos exportations, un effet de ciseaux dangereux pour nos équilibres extérieurs et nos moyens de paiements à moyen terme si la crise persiste en Europe. Pour 2012, il convient d'observer que la crise actuelle européenne avec, à la clé, une baisse de la valeur de l'euro par rapport au dollar constitue une des raisons de la baisse saisonnière de la facture d'importation dont 60% sont réglées en euro. Cependant, les Etats de la zone euro, dans le souci de réduire leurs dépenses, pourraient être amenés à supprimer les subventions à leur secteur agricole, ce qui a pour effet direct l'augmentation des factures d'importation de produits alimentaires, notamment les céréales, le lait et les viandes. L'impact sur le pouvoir d'achat des consommateurs algériens ne manquera pas alors de se faire sentir, en particulier en cas de suppression des subventions pour les céréales et le lait. En effet, avec l'aggravation de la crise en cet été 2012, c'est toute la zone euro qui risque de s'écrouler avec des incidences mondiales, car l'Europe reste la première puissance économique mondiale et, pour l'Algérie, l'Europe le principal marché algérien à l'importation et à l'exportation. C'est dire si, à moyen terme, le risque de dégradation de nos équilibres extérieurs est réel tant que la diversification de l'économie nationale (1,2 milliard de dollars d'exportations hors hydrocarbures) n'a pas atteint une taille critique capable de réduire les multiples dépendances et vulnérabilités internes et externes de notre

[7] OCDE (2013), Algérie, Perspectives économiques en Afrique.

pays. Une vision partielle du commerce extérieure Algérienne sera présentée dans ce qui suit ;

Tableau 04 : La balance commerciale entre 2010 et 2014

VALEUR EN MILLIONS USD	2010	2011	2012	2013	2014
EXPORTATIONS HORS HYDROCARBURES	1 526	2 062	2 062	2 165	2 810
EXPORTATIONS HYDROCARBURES	55 527	71 427	69 804	63 752	60 146
TOTAL DES EXPORTATIONS	57 053	73 489	71 866	64 974	62 956
IMPORTATIONS	40 473	47 247	47 490	55 028	58 330
BALANCE COMMERCIALE	16 580	26 242	24 376	9 946	4 626

La source : les rapports ministère des finances direction générale des douanes statistiques du commerce extérieur de l'Algérie de 2000 à 2007. Site du FAW : http://www.fao.org/es/ess/toptrade/trade.asp - office national des statistiques ONS http://www.ons.dz.

L'Algérie est une économie ouverte, où le commerce extérieur représente près de trois quarts du PIB. Structurellement excédentaire, la balance commerciale algérienne a vu son excédent diminuer fortement en 2013. En un an, cet excédent est passé de 21,5 milliards de dollars à 11 milliards de dollars.[8] En cause, une baisse notable des exportations et une hausse concomitante des importations. Les exportations d'hydrocarbures ont continué de représenter la quasi-totalité des exportations mais ont baissé du fait du déclin des réserves et de l'essor de la demande intérieure. La hausse des importations s'explique par l'augmentation du coût des produits importés. Les principaux partenaires commerciaux de l'Algérie sont l'Union Européenne, les pays de l'ALENA (Accord de Libre Échange Nord-Américain réunissant les États-Unis, le Mexique et le Canada) et la Chine. L'Algérie importe essentiellement des biens d'équipement, des produits alimentaires et des biens de consommation; et exporte presque exclusivement du pétrole, du gaz et des produits dérivés.[9]

[8] Office national des statistiques ONS http://www.ons.dz.

[9] Sur le site, http://algeria.smetoolkit.org/algeria/fr/content/fr/7419/Alg%C3%A9rie-Introduction.

Les résultats globaux en matière des réalisations du commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2010 ont enregistré un excèdent de la balance commerciale de 16,58 milliards de dollars US, contre 5,9 milliards de dollars US en 2009, qui s'explique essentiellement par la hausse des exportations 26,24%. En effet, cette tendance à la hausse plus rapide pour les exportations s'est répercutée sur le taux de couverture des importations par les exportations qui est passé de 115% en 2009 à 141% durant l'année 2010. Le commerce extérieur Algérien a enregistré au cours de l'année 2011 :

- ✓ Un volume des importations de 47,25 milliards de dollars US, soit une augmentation de 16,74% par rapport aux résultats de l'année 2010.
- ✓ Un volume global des exportations de 73,49 milliards de dollars US, en augmentation de 28,81% par rapport aux résultats de l'année 2010.

Cette tendance à la hausse plus importante pour les exportations s'est répercutée sur l'excédent de la balance commerciale qui est passé de 16,58 milliards de dollars US en 2010 à plus de 26 milliards de dollars US durant l'année 2011.Soit une hausse de l'ordre de 58,27%.

Ces résultats dégagent un taux de couverture des importations par les exportations de 156% en 2011 contre 141% en 2010.

Le commerce extérieur a enregistré au cours de l'année 2013 :

- ✓ Un volume global des importations de 4,51 milliards de dollars US soit une augmentation de 3,54% par rapport aux résultats du mois de mai 2012.
- ✓ Un volume global des exportations de 5,89 milliards de dollars US, en diminution de 6,47% par rapport aux réalisations du mois de mai 2012.

Cela s'est traduit par un excédent de la balance commerciale de près de 1,38 milliard de dollars US. D'où un taux de couverture des importations par les exportations de 131% pour le mois de mai 2013.

Les résultats globaux obtenus en matière des réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie pour la période de l'année 2014 font ressortir un excédent de la balance commerciale de 4,3 milliards de dollars US, soit une diminution de 56,7% par rapport à celui enregistré durant l'année 2013.Cette tendance s'explique simultanément par une hausse des importation et une baisse des exportations enregistrées durant la période sus - citée.

En termes de couverture des importations par les exportations, les résultats en question, dégagent un taux de 107% en 2014 contre 118% enregistré en 2013.

I. Principaux déterminants de l'ouverture économique : Estimation Econométrique.

A ce stade on propose une analyse économétrique touche deux point essentiel dans notre thèse, **en premier lieu on va analyser les différents indicateurs de la politique d'ouverture** proposés dans la littérature. Nous présentons un modèle pour identifier les déterminants de l'ouverture économique comprenant les variables commerciale et géographiques. En utilisant la méthode de cointégration des séries temporelles, **couvrant les années (1994 à 2014).**[♣]

1. La présentation du modèle empirique

Beaucoup de facteurs entre en ligne de compte dans la détermination du degré d'ouverture économique de chaque pays. Certains facteurs dépendent de la productivité économique ou du revenu, de la taille du pays, de la distance vis-à-vis des marchés ou de la stratégie d'ouverture.

Afin de mesurer l'impact de toutes les variables dans l'explication des niveaux d'ouverture économique des différents pays du monde, nous effectuons une estimation économétrique où deux éléments principaux seront distingués : D'une part les déterminants économiques et géographiques qui caractérisent la structure économique du pays et constituent les principaux déterminants de l'ouverture ; et d'autre part la présence de politique d'ouverture qui sera mesurée par les résidus du modèle. Le pays sera considéré comme ouvert si les résidus sont positifs. L'hypothèse est donc que l'adoption des politiques d'ouverture fait augmenter le volume des échanges commerciaux au-delà de ce qui peut être prédit par les principales explicatives. [10]

L'équation de détermination de l'ouverture économique peut s'écrire comme suit :

[♣] Le passage à l'économie de marché dés 1994.

[10] Gilbert Niyongabo, politiques d'ouverture commerciale et développement économique, université d'Auvergne-Clermemont-Ferrand I, 2007, page 45.

Où **OUVit** L'ouverture d'une économie est mesurée par le ratio des échanges rapporté au PIB (exportations + importations)/ PIB.
Dans notre modèle, nous nous attendons à ce que le degré d'ouverture économique des pays d'accueil (total importations et exportations en % du PIB) ait un impact positif sur les flux des IDE.
Cette variable aura un **effet positif sur les IDE. Un signe positif est donc attendu.**
βXit regroupe l'ensemble des variables explicatives de l'économie.
ci est la constante.

εit est le terme d'erreur.

- **Présentation des variables**

Les principales variables explicatives de ce modèle sont :

- ✓ Le **PIB par habitant** (*Ln Pib/hab.)* mesure le pouvoir d'achat des populations, les pays riches font plus d'échanges commerciaux, le coefficient a un signe théorique positif ;

- ✓ Les **IDE** flux nets entrants d'IDE, Cette variable mesure les afflux nets d'IDE en pourcentage du pays d'accueil.

- ✓ La taille du pays qui est mesurée par: le niveau de population à la période initiale (la croissance de la population). Elles exercent un effet négatif sur l'ouverture commerciale, sont en relation inverse avec l'ouverture économique.

- ✓ Trois variables de **politique commerciale** sont spécifiées pour mesurer le degré d'ouverture:
  - ➢ Les importations *:* est le taux moyen d'importation internationale mesurée par rapport au PIB ;
  - ➢ Les exportations *:* mesure le taux moyen d'exportation internationale mesurée par rapport au PIB ;
  - ➢ ***TCR :*** cette variable représente le taux de change réel elle est calculée à partir des taux de change nominaux ainsi que l'indice des prix à la consommation. Un impact négatif est donc attendu pour cette variable ;

Pour les variables économiques, les données utilisées dans l'étude empirique proviennent de la banque mondiale, World Development indicators (WDI). La disponibilité des données annuelles a permis de prendre la période d'étude 1994- 2014, ce qui correspond à 22 observations. Le choix de cette période a été fait, d'une part, dans le but de capter le phénomène de l'ouverture en Algérie après le passage d'une économie planifier a une économie de marché. Et d'autre part, il est judicieux que la période étudiée capte les effets de la politique Algérienne envers l'ouverture économique (du plan d'ajustement structurel réalisé en 1994 et l'accord de libre échange signé en 2001, les plan de relance 1999 -2014).

Pour identifier les principaux déterminants de l'ouverture économique en Algérie, nous proposons d'utiliser l'estimateur des moindres carrés ordinaires (MCO) par le biais du logiciel Eviews 8.0. Pour vérifier l'existence de la cointégration entre les variables intégrées de même ordre, il faut exécuter le test de cointégration de Johansen,

2. L'estimation économétrique du modèle

- **Détermination du nombre de retards du modèle**

Le nombre de retard (lags) est sélectionné en spécifiant un modèle VAR (processus autorégressif), avec un maximum de retards pour chaque variable. Le choix du nombre de retard se base sur les critères AIC, BIC , HQ, et Le calcul des critères d'information pour des retards allant de 0à 1 (nous n'allons pas plus loin compte tenu du faible nombre d'observations) donne les résultats suivants :

Tableau 05 : déterminer le nombre de retard

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: OUV IMPORT GDPP EXPORT CROISSANCEPOP IDE TCR
Exogenous variables: C

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-352.2081	NA	9400310.	35.92081	36.26931	35.9888

1	-188.5648	**196.3719***	**137.3354***	**24.45648***	**27.24453***	**25.0007**

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5%level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Les critères d'information cherchent à minimiser le logarithme de la variance des résidus en tenant compte des pénalités additives basées sur la taille du modèle. En petit échantillon, les critères donnent toujours les résultats ordonnés suivants :

(BIC)(P) ≥ (HQ)(P) ≥ (AIC)(P)

Ce qui fait que le critère de Schwarz est celui choisit dans les modèles les plus parcimonieux. Le nombre de retard sélectionné selon le minimum des critères de (AIC, BIC, HQ) est « **1** » Nous allons donc procéder à la détermination de l'ordre d'intégration des variables à introduire dans l'estimation, lesquelles doivent avoir le même ordre d'intégration.

- **Test de stationnarité :**

En appliquant des tests statistiques de stationnarité[11] (le test KPSS (Kwiatkowski & Phillips & Schmidt & Shin, 1992)) et/ou de non stationnarité, les tests ADF et PP (Phillips & Perron, 1988)), le premier test nous permet de tester l'hypothèse de la stationnarité, les derniers nous permettent de tester l'hypothèse des racines unitaires. L'utilisation de ces tests nous permet de distinguer les séries stationnaires des séries non stationnaires, et les séries dont les données ne fournissent pas assez d'informations.

[11] Lardic S. et Mignon V., Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières,
ECONOMICA, Paris, 2002, page 93.
- Régis Bourbonnais, Manuel et exercices corrigés, Econométrie, 5ème édition, Dunod, Paris 1998,page 234

Contrairement au test ADF qui prend en compte uniquement la présence d'autocorrélations dans les séries, le test de PP considère en plus de l'hypothèse de présence d'autocorrélations, une dimension d'hétéroscédasticité dans les séries. Ensuite, nous utilisons le test de cointégration de JOHANSEN pour examiner la relation d'équilibre de long terme. Le tableau 06 présente les résultats des tests ADF et PP pour les variables étudiées.

Tableau 06: Résultats du test de stationnarité :

Tests de racine unitaire: Dickey-Fuller & Phillips-Perron (1retards).♣

variables	ADF test		PP test	
	Level	1st diffrence	Level	1st diffrence
OUV	-1.433543 (0.5544)	**-4.554643** (0.0000)	-1.433543 (0.5544)	**-4.472096** (0.0000)
PIBP	0.157671 (0.9617)	**-2.656466** (0.0000)	0.388869 (0.9770)	**-6.836248** (0.0000)
IDE	-2.732943 (0.0861)	**-6.581602** (0.0000)	-2.605510 (0.1083)	**-12.35568** (0.0000)
IMPORT	-2.474217 (0.1304)	**-7.420796** (0.0000)	-2.455436 (0.1350)	**-18.45321** (0.0006)
EXPORT	-2.022062 (0.2599)	**-5.494209** (0.0000)	-2.022062 (0.2757)	**-16.59746** (0.0000)
CROISSPOP	-5.255378 (0.0005)	**0.568577** (0.0000)	-1.614001 (0.4574)	**-6.666733** (0.0001)
TCR	-4.007755 (0.0065)	**-5.318411** (0.0000)	-3.768439 (0.0109)	**-7.574616** (0.0000)

L'analyse de la stationnarité avec le test **ADF** et le teste de **PP** nous permet de déterminer l'ordre d'intégration, si la variable est stationnaire en niveau, c'est-à-dire son ordre d'intégration est zéro ; et si la variable admet une stationnarité en différence, c'est-à-dire l'ordre d'intégration peut aller de 1 à n. La comparaison des $\mathbf{T_y}$ calculés aux **T** lus ou des **LM** statistiques aux valeurs critiques indique que les séries des variables, et sont non

♣ Les valeurs entre parenthèses sont des probabilités.
***Les valeurs significatives des tests sont en gras.**
***La valeur critique du seuil 5%.**

stationnaires en niveau. Des tests similaires sur les différentes **1** de ces séries, indiquent qu'elles sont stationnaires.

Selon **ce tableau ,** Les résultats des tests de racine unitaire effectués révèlent que, l'investissement direct étranger **(IDE)**, l'ouverture économique **(OUV)**, importation**(import)**, exportation **(export)**, le taux de change réel **(TCR)** et la taille du marché **(PIBP)**,la croissance de population **(CROISSPOP),** sont non stationnaires en niveau (level) ; mais après l'estimation des séries temporelles dans la 1ere différence (1stdifference), toutes les variables, sont devenues stationnaires au seuil de signification 5 %.

Donc, selon les résultats de la stationnarité, tous les variables de notre étude sont intégrés d'ordre **1**.

- **Test de cointégration de Johansen**

Apres la confirmation que les séries chronologiques sont stationnaires et intégrées du même ordre (le même niveau), on peut conclure qu'il existe une relation de cointegration entre les variables explicatives et la variable endogène du modèle dans le long terme. Pour confirmer cette conclusion nous avons recours au test (JOHANSEN Cointegration test), le tableau 4 présente les résultats du test de cointégration de JOHANSEN.[12]
Le tableau **07**, présente les résultats du test de cointégration pour chaque série .Dans tous les cas, les statistiques de test sont inférieures à la valeur critique, et on ne rejette donc pas l'hypothèse nulle de non cointégration, H0 : $\delta = 0$, à un niveau de signification de 5%.[♣]

Tableau 07 : Test de cointégration de Johansen

Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

[12] Gilbert Colletaz, Une présentation simplifiée de l'approche de Johansen La cointégration dans un cadre multivarié, octobre 2015, disponible sur le site ;http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/GC/sources/corcan.pdf.

[♣] Sous H0, la régression est illusoire puisqu'on teste un résidu et non pas une variable. La statistique ne suivant pas la loi de DF, il faut utiliser différentes valeurs critiques qu'on peut retrouver dans l'étude de MacKinnon (1991)

Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPP EXPORT CROISSANCEPOP IDE IMPORT OUV
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.974348	156.1123	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.860288	86.51310	69.81889	0.0013
At most 2 *	0.726920	49.11782	47.85613	0.0379
At most 3	0.493495	24.45604	29.79707	0.1818
At most 4	0.328358	11.53184	15.49471	0.1808
At most 5 *	0.188531	3.969269	3.841466	0.0463

Trace test indicates **3 cointegrating** eqn(s) **at the 0.05 level**
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Le test de JOHANSEN a donné deux valeurs de probabilités inférieures au seuil de signification de 5%, nous rejetons donc les hypothèses nulles [$\mathbf{H_0}$: R=O et R≤1]. Tandis que la probabilité de l'hypothèse nulle [$\mathbf{H_1}$: R≤2] est supérieure au seuil de signification 5%, c'est-à-dire nous rejetons l'hypothèse alternative. Cela veut dire qu'il existe trois relations de cointégration entre les variables explicatives (indépendantes) et la variable endogène du modèle dans le long terme. Ce test permet de déterminer le nombre de relations de cointégration ; cependant il n'indique pas les variables cointégrées.

- ✓ **Stationnarité du résidu**

Nous n'avons pas de régression fallacieuse lorsque les variables du modèle sont cointegrées c'est-à-dire lorsque toutes les variables sont stationnaire e intégrés d'ordre 2, il faut appliquer le test de stationnarité du résidu, afin d'effectuer des tests spécifiques (MCOM)[♣] .

[♣] Moindre carré ordinaire modifié.

Tableau 08 : résultats des tests de stationnarité du résidu

variables	ADF test		PP test	
	Level	1st diffrence	Level	1st diffrence
résidu	-3.905668 (0.0051)	**-6.639321 (0.0000)**	-3.836668 (0.0061)	-14.21915 **(0.0000)**

Source : Calculé par l'auteur en utilisant Eviews 8.0.

Les deux testes de stationnarité indiquent que le résidu est stationnaire en niveau et même en deuxième différence.

Nous pouvons alors estimer un modèle appelé Moindre carré ordinaire modifié (FMOLS).

Il apparaît ainsi important tant sur le plan de l'estimation que sur celui de l'inférence de corriger ce biais d'endogénéité de long terme. La méthode des Fully Modified est une des méthodes qui permet de corriger ce biais.[13]

- ✓ **L'estimation du modèle par la méthode des Moindres Carres Ordinaires Modifier (MCOM)**

L'estimation de l'équation (1) par la méthode MCOM nous a donné les résultats suivants :

OUV = 0.977309520388*IMPORT + 0.237085289587*IDE + 0.000140389438749*GDPP + 1.03543964772*EXPORT + 1.14303690642*CROISSANCEPOP + 0.0125688040556*TCR - 2.24461442437

[13] Christophe Hurlin et Papa MB.P. N'Diaye, La Méthode d'Estimation des Moindres Carrés Modifiés ou Fully Modiyed, Juin 1998, Université de Paris I. PARIS, page 12.

Tableau 09 : **L'estimation du modèle par la méthode des Moindres Carres Ordinaires Modifier (MCOM)**

Dependent Variable: OUV
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)

Sample (adjusted): 1995 2014
Included observations: 20 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMPORT	0.977310	0.020883	46.79919	0.0000
IDE	0.237085	0.119427	1.985192	0.0686
GDPP	0.000140	6.03E-05	2.328218	0.0367
EXPORT	1.035440	0.010497	98.64401	0.0000
CROISSANCEPOP	1.143037	0.426122	2.682416	0.1188
TCR	0.012569	0.009502	1.322699	0.2087
C	-2.244614	1.045785	-2.146345	0.0513

R-squared	0.999306	Mean dependent var	62.90000
Adjusted R-squared	0.998986	S.D. dependent var	8.434890
S.E. of regression	0.268616	Sum squared resid	0.938007
Durbin-Watson stat	2.800982	Long-run variance	0.038270

La source : Calculée par l'auteur en utilisant Eviews 8.0.

3. L'analyse économétrique des résultats

Le tableau 09 donne les résultats des estimations sur la période 1994-2014. La variable expliquée, l'ouverture économique globale mesurée par les investissements directs étrangers en % du PIB. Les variables explicatives comprennent des déterminants structurels de l'ouverture et trois variables de politique commerciale : la part des exportations et des importations dans le PIB (en %.), le taux de change effectif réel.
Toutes les estimations sont faites avec les moindres carrés ordinaires modifier .Les tests standards **de Fisher**, **de Ramsey** (la normalité des résidus), confirment la validité du modèle.

A partir des résultats obtenus, nous pouvons dire que l'ouverture économique influe positivement sur les variables macroéconomiques et l'économie algérienne de façon générale ; cependant les résultats de cette estimation montrent que :

- ✓ . De même, les résultats trouvés à partir de l'estimation du modèle de cette étude par la méthode des Moindres Carrés Ordinaires modifier (MCOM), indiquent que le coefficient de corrélation est assez fort (R^2= 0.99), cela montre l'existence d'une relation assez forte entre les variables explicatives et la variable expliquée de notre modèle. Pour sa part, alors que la valeur de coefficient (Durbin Watson stat) est supérieure de 2.8, la satisfaction des résultats obtenus compte tenue de la preuve que la régression estimée n'est pas fallacieuse. En effet il est logique que le taux de l'ouverture économique augmente lorsque l'effectif croit ou lorsque l'économie se dote de capital supplémentaire.
- ✓ Au seuil de signification de 5%, le paramètre fixe **(c_0)** affecte significativement et positivement sur l'ouverture économique.

Conclusion et discussion économique des résultats économétriques

Après avoir fait une revue de littérature théorique et empirique sur les déterminants de l'ouverture, cet article est une contribution à la littérature qui traite les déterminants de l'ouverture. Il examine empiriquement les facteurs déterminants dans le cas de l'Algérie en utilisant l'économétrie des séries temporelles sur la période 1994-2014.
A partir des résultats obtenus, nous pouvons dire que :

- ✓ Pour chacun des paramètres de l'équation, les coefficients ont les signes attendus. Le niveau de population a un signe négatif sur

l'ouverture confirmant l'hypothèse selon laquelle une population nombreuse se caractérise par une absence de spécialisation (ou de travail qualifié).

- ✓ On peut constater, que la variable **PIBPP** qui représente la taille du marché affecte positivement et significativement l'ouverture économique ; Ces résultats démontrent que la taille de marché mesurée par le PIB par habitant en Algérie favorise l'ouverture, cela est dû à l'augmentation excessive des prix des hydrocarbures sur les marchés internationaux et des recettes réalisées durant ces dernières années.
- ✓ Le **TCR** en revanche, affecte positivement et n'est pas significatif avec **l'ouverture.** La dévaluation du dinar algérien a eu un impact direct sur les prix dans notre économie du marché cela s'est traduit par une augmentation des prix et d'une baisse directe du pouvoir d'achat des ménages et de leurs dépenses.
- ✓ En termes de commence international, la variable **importation et l'exportation** sont significative et positive avec **l'ouverture économique,** Ces résultats démontrent que le commence international en Algérie favorise l'ouverture, A travers cette analyse, visiblement, le taux d'internationalisation a suivi celui de l'effort à l'exportation dans sa fluctuation. A chaque fois que ce dernier tend à la hausse ou à la baisse, le deuxième sera tiré vers le haut ou vers le bas par le mouvement du premier. Le taux d'effort à l'exportation en tant que composant de l'indicateur d'internationalisation, l'a avoisiné et même dépassé dans les années : 2000, 2005, 2006, 2007. Expliqué par le fait que les exportations représentaient plus que le double des importations dans cette période. Le constat qu'on peut tirer de l'analyse du degré d'internationalisation de l'économie algérienne est **:** Par rapport à la taille du marché algérien, les échanges algériens sont suffisamment ouverts sur l'étranger. c'est ce qui explique que l'économie algérienne n'est pas son manque d'insertion dans l'économie mondiale, mais c'est la nature de cette dernière. Ces indicateurs dépendent toujours des recettes des hydrocarbures alors que ces résultat positive du model ne sont pas comparables dans le temps … la diminution du prix relatif des biens échangeables par rapport aux biens non échangeables due à la baisse tendancielle du prix des matières premières.

- ✓ Lorsque l'IDE est orienté à l'export, alors une économie ouverte est vraisemblablement plus attractive, car les restrictions au commerce extérieur augmentent les coûts de transaction associés aux exportations ***(*Chakrabarti 2001, Noorbakhsh et al. 2001, Asiedu 2002)**. Notre analyse économétrique a révélé que parmi les six déterminants retenus dans ce modèle, quatre d'entre eux sont des déterminants de l'ouverture. Les déterminants retenus confortent fortement les intuitions théoriques de cet article.
- ✓ L'ouverture (Ouv) permet de mesurer l'importance des échanges. Cette variable est faiblement significative, se signifie que la plupart des investissements réalisés sont concentrés dans le secteur des hydrocarbures au détriment des autres secteurs d'activités qui essayent de se ferrer une place. les flux d'IDE en Algérie se sont concentrés dans un nombre limité de secteurs, notamment les hydrocarbures, Les accords d'association n'ont pas changés la structure des échanges algériens. Contrairement à ce qu'on attendait. En Algérie, vu les secteurs ciblés par l'investissement, les exportations et plus généralement le taux d'ouverture a un impact faible sur les IDE.
- ✓ En dernier ressort, L'échange international est un facteur de changement structurel et institutionnel à condition qu'il soit le prolongement d'une dynamique domestique, sachant que le marché mondial est d'autant plus profitable qu'il s'articule à un marché national dynamique. De la sorte, ce sont les politiques nationales qui constituent les variables clés pour la croissance et le développement, et non les mesures de libéralisation de l'échange international. Au final, le seuil critique d'ouverture n'est pas encore atteint.

Bibliographie

1. **BENABDALLAH. Y**. (2005), Ouverture commerciale et compétitivité de l'économie : Un essai de mesure de l'impact des accords d'association sur les prix à la production et les prix à la consommation. Research n°FEM22-37.

2. **Christophe Hurlin et Papa MB.P. N'Diaye**, La Méthode d'Estimation des Moindres Carrés Modifiés ou Fully Modiyed, Juin 1998, Université de Paris I. PARIS.
3. **ECONOMICA**, Paris, 2002.

4. **Estevadeordal, Antoni, and Alan Taylor** , Is the Washington Consensus Dead? Growth, Openness, and the Great Liberalization, 1970s-2000s; IDB working paper IDB-WP-I38; Washington, DC: Inter-American Development Bank, 2009.
5. **Gilbert Colletaz**, Une présentation simplifiée de l'approche de Johansen La cointégration dans un cadre multivarié, octobre 2015, disponible sur le site ; p://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/GC/sources/corcan.pdf.
6. **Gilbert Niyongabo** ,politiques d'ouverture commerciale et développement économique ,université d'Auvergne-Clermemont-Ferrand I,2007.
7. **Lardic S. et Mignon V**., Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques et Financières,
8. **Ministère des finances direction générale des douanes statistiques du commerce extérieur** de l'Algérie de 2000 à 2007.
9. **Ministère des finances direction générale des douanes statistiques du commerce extérieur** de l'Algérie 2006 page n°10. http://www.multimania.com/algeriafinance.
10. **Ministère des finances direction générale des douanes statistiques du commerce extérieur** de l'Algérie 2009. http://www.multimania.com/algeriafinance.
11. **Mouna Ben Rejeb**, L'impact de l'ouverture sur la performance des entreprises : L'exemple Tunisien, thèse de doctorat, sous la direction de Bernard Guillochon, université paris dauphine, Paris, 2010, page 112.
12. **OCDE** (2013), Algérie, Perspectives économiques en Afrique.
13. **OCDE**, (1995), études économiques de l'OCDE 1994-1995, Norvège.
14. **office national des statistiques** ONS http://www.ons.dz.
15. **Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture** http://www.fao.org/es/ess/toptrade/trade.asp
16. **Régis Bourbonnais**, Manuel et exercices corrigés, Econométrie, 5ème édition, Dunod, Paris 1998.
17. **STIGLITZ J.E., SEN A., FITOUSSI J.P** (2009), Rapport de la Commission sur la mesure des performances économiques et du progrès social, disponible sur le site : http://www.stiglitz-sen-fitoussi.fr .
18. http://economie.trader-finance.fr/economie+ouverte/.
19. http://algeria.smetoolkit.org/algeria/fr/content/fr/7419/Alg%C3%A9rie-Introduction.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

DE LA QUESTION DE GOUVERNANCE DES PME: ENTRE SPECIFICITES ET FACTEURS D'ENTRAVES EN ALGERIE

OF SME GOVERNANCE: BETWEEN SPECIFICITIES AND FACTORS IN ALGERIA

Malika Amghar, Université Bejaia.

Date de réception: 27/02/2017, Date d'évaluation: 16/03/2017, Date d'acceptation: 21/04/2017.

Résumé :

La thématique de la gouvernance d'entreprise ou corporate governance, ayant habituellement pour objet d'étude la grande entreprise managériale a capital diffus, voit son champ d'étude s'élargir pour concerner les petites et moyennes entreprises (PME) et les firmes familiales. En effet, l'étude de la gouvernance dans les PME est assez importante vu qu'à travers le monde, le tissu des entreprises est dominé par ce type d'organisation. Cependant plusieurs facteurs font que le système de gouvernance des grandes entreprises ne s'adapte pas forcément aux PME. L'objectif de ce papier est de déterminer les mécanismes internes et externes de gouvernance applicables aux PME en général et aux PME algériennes plus précisément, ainsi que de mettre en évidence les facteurs entravant la mise en place d'un système de veille au sein de cette catégorie d'entreprises.

Mots clés : les petites et moyennes entreprises (PME), la gouvernance (GE), les mécanismes de gouvernance internes et externes, entraves

Abstract :

Reflection on traditionally limited to big business and the problems of corporate governance differences of interest between managers and shareholders has expanded to small and medium enterprises (SMEs) and family firms. Indeed, the study of governance in SMEs is timely given that worldwide, the business fabric is dominated by this type of organization. However, several factors make the system of governance of large companies are s' not necessarily adapted to SMEs. The objective of this paper is to determine the internal and external governance mechanisms for SMEs in general and more specifically Algerian SMEs.

Key words: small and medium-sized enterprises (SMEs), governance (GE), internal and external governance mechanisms.

Introduction

Les problèmes de la séparation entre la propriété et le pouvoir de décision sont apparus avec la publication du célèbre ouvrage de Berles et Means (1932) « the modern corporation and private property », dans lequel les auteurs affirment que les dirigeants poursuivent des objectifs qui sont notablement différents de ceux des actionnaires, ce qui influe négativement sur la performance organisationnelle. Cette situation caractérise essentiellement les grandes entreprises à capital diffus dans lesquelles les actionnaires, qui se sentent potentiellement lésés ont développé à travers la théorie de l'agence un certain nombre de mécanismes de contrôle, permettant d'une part de discipliner les agents et d'autre part de limiter leurs pouvoir discrétionnaire de manière à les pousser à agir dans l'intérêt des principaux.

Cependant l'émergence d'autres formes organisationnelle dans la sphère économique, telles que les petites et moyennes entreprises (PME) et les entreprises familiales a alimenté le débat autour du système de gouvernance qui les caractérisent et son impact sur leurs performance, sachant que ces organisations n'ont pas les mêmes structures de propriété et n'ont pas les même règles de fonctionnement que les grandes entreprises. Dans cet article nous allons nous intéresser plus particulièrement aux PME.

En effet les PME sont des organisations spécifiques, caractérisées par une structure de propriété concentrée (généralement familiale), des statuts juridiques particuliers (généralement des EURL ou des SARL), et des décisions de gestion relevant souvent du giron familial.

L'ensemble des théoriciens et économistes estime que le secteur de PME de par sa contribution dans le développement économique, ne peut être ignoré et confirme l'importance et la nécessité pour ces organisations d'adopter les principes de gouvernance pour assurer leur bon fonctionnement. L'argument avancé pour justifier la nécessité d'adopter un système de gouvernance, est que les PME ont toujours été dominées par des pratiques informelles et des relations interpersonnelles qui dominent leur comportement et influent négativement sur leurs performances. Ces organisations doivent au même titre que les grandes entreprises opter pour la transparence, l'équité, la responsabilité et l'imputabilité qui constituent les principes même de la gouvernance d'entreprises.

Ce papier a donc pour objet de présenter une lecture théorique et empirique du système de gouvernance appliqué aux PME et de répondre à la problématique suivante :

Quelle est la spécificité d'un système de gouvernance des PME de façon générale et qu'en est t-il de la question de gouvernance des PME en Algérie ? Autrement dit, pouvons nous parler de dispositifs de gouvernance des PME en contexte algérien ?

Cette problématique sous entend inévitablement un autre questionnement, dans la mesure ou il est assez important à notre sens de savoir si les facteurs entravant éventuellement la mise en place d'un système de gouvernance

d'entreprises au niveau des PME similaire à celui des grandes entreprises ne seraient pas liés à ses particularités (taille , structure de capital ; type d'activité ;etc).

Ce travail s'articule autour de trois axes : La théorie de l'agence comme premier point d'ancrage théorique expliquant la gouvernance d'entreprise (I). La spécificité du système de gouvernance qui s'applique aux PME (II). Les facteurs entravant la mise en place d'un système de gouvernance dans les PME algériennes.

I. La gouvernance d'entreprise à la lumière de la théorie de l'agence :

La théorie de l'agence est le premier encrage théorique de la gouvernance d'entreprise.

Les travaux d'Alchian et Demzetz (1972) Jensen et Meckeling (1976) Fama (1980) Fama et Jensen (1983) précédés par l'article de Berle et Means (1932), expliquent la spécificité qui caractérise la firme managériale en l'occurrence la séparation entre les fonctions de propriété et celles de décision ainsi que les conflits qui en découlent.

C'est dans ce cadre que la théorie de l'agence s'est proposée de définir des mécanismes de contrôle et d'incitation permettant d'aligner les intérêts des dirigeants appelés dans ce cas agents sur ceux des actionnaires appelés principaux et ce afin de réaliser l'efficience de la gestion organisationnelle des firmes et de minimiser les coûts d'agence.

La conception donc originelle de la gouvernance d'entreprise privilégie la relation d'agence entre le dirigeant et les actionnaires. Ces derniers étant considérés les seuls créanciers résiduels, sécurisent ainsi les investissements financiers qu'ils réalisent. (Shleifer et vishney ,1997)

La théorie de l'agence identifie dans ce cadre quatre types de conflits potentiels qui peuvent émerger de la relation d'agence actionnaire –dirigeants à savoir : la différence de l'horizon temporel qui les associe à l'entreprise, la différence entre leurs préférences au niveau des risques, l'aversion à l'effort des gestionnaires et la consommation des actifs de la société à des fins personnelles.

Ces conflits sont d'autant plus importants au sein des sociétés à structure de propriété dispersée, ce qui favoriserait l'asymétrie informationnelle entre les actionnaires et les gestionnaires.

Pour pallier à ces conflits et aligner les intérêts des actionnaires à ceux des dirigeants, ces derniers dans le cadre de la gouvernance des grandes entreprises sont soumis à un ensemble de mécanismes de contrôle (à caractère disciplinaire et incitatif)

En reprenant la définition de G Charreaux (1997) la gouvernance d'entreprise « est un ensemble de mécanismes organisationnels qui ont pour effet de délimiter les pouvoirs et d'influencer les décisions des dirigeants, autrement dit qui gouvernent leur conduite et délimitent leur pouvoirs discrétionnaires».Cet ensemble de mécanismes formant « le système de gouvernance »est composé de mécanismes

internes et externes. Le premier groupe s'identifie à travers, essentiellement, le conseil d'administration, la surveillance mutuelle des dirigeants, le système de rémunération, l'audit etc. Tandis que le deuxième groupe s'identifie à travers les différents marchés (marchés des biens et services, marché de travail, le marché financier ; etc.).

II. Le système de gouvernance des PME : quelles spécificités ?

Selon les principes de la théorie de l'agence basée notamment sur le comportement opportuniste des dirigeants et la présence de conflits entre eux et les actionnaires. Les PME se trouvent exclues du débat sur la gouvernance, puisque dans la majorité des cas les actionnaires sont eux même les dirigeants (sauf dans le cas ou on fait appel à des actionnaires ou dirigeants externes aux noyaux familial).
Pour réintroduire ces organisations dans le débat, il va falloir modifier l'approche traditionnelle traitant de la gouvernance des entreprises et nuancer quelques postulats.
En effet pour pouvoir adapter la gouvernance aux spécificités des PME, il est important de partir de l'idée que la relation actionnaire dirigeant n'est pas une source de conflits, car il n'ya pas de dichotomie entre la fonction de propriété et de direction.
Partant de ce constat nous déduisons que sauf pour un cas similaire à la grande société, la théorie de l'agence ne s'adapte pas au contexte des PME, ce qui nous mène à conclure également qu'il n'y a aucun problème d'agence dans une entreprise détenue et dirigée par une même personne et ce pour les raisons suivantes :

- Plusieurs PME sont détenues par des actionnaires « actifs » dans la gestion de celle-ci contrairement aux dirigeants des grandes sociétés.
- Le niveau de l'asymétrie informationnelle est relativement faible puisque les actionnaires dirigeants occupent eux même les postes de direction.
- Le problème d'horizon temporel ne se pose pas dans les PME puisque l'horizon temporel associant les dirigeants à la PME est plus ou moins long.
- Quant à l'aversion aux risques, lorsque les actionnaires et les dirigeants sont internes à la PME ils essaient de pérenniser leurs investissements (financiers et humains).

La théorie de l'agence qui explique la relation d'agence entre actionnaire- dirigeant n'est plus un cadre théorique valable pour comprendre les éventuels conflits qui peuvent exister au niveau de ces organisations, ce qui justifie le recours à d'autres alternatives théoriques telle que la théorie des parties prenantes et la théorie des « stewardship » qui expliqueraient en grande partie la spécificité des mécanismes de gouvernance au niveau des PME.
Ainsi ces deux théories dans leur globalité contestent la primauté du rôle de l'actionnaire unique dans la création et l'appropriation de la valeur créée et invitent à prendre en considération la complexité de l'environnement de l'entreprise qui

devrait entre autre adopter un comportement socialement responsable. (F. Brouard et J. Di vito, 2008)

Ces théories évoquent également le rôle différent des organes de gouvernance qui dépasse largement leur rôle traditionnel, en l'occurrence les rôles de contrôle et de surveillance en faveur d'une participation importante dans la création de la valeur et la performance de l'entreprise.

La source de conflits n'est pas la même que dans les grandes sociétés, la théorie expliquant les différents coûts liés à ces conflits et les différents mécanismes qui les régulent n'est pas également la même. Ainsi, la définition de la gouvernance des PME ne serait forcément pas la même.

Ménard (1994, p180) définit la gouvernance des PME comme étant les "procédures et structures utilisées pour diriger et gérer les affaires tant internes que commerciales de l'entreprise dans le but d'en augmenter la valeur à long terme pour les investisseurs et d'en assurer la viabilité financière". Cette définition change la vision traditionnelle du dirigeant qui est considéré comme opportuniste et individualiste. En effet, l'approche psychosociale en l'occurrence la théorie de « stewardship » considère le dirigeant comme un acteur collectiviste et pro organisationnel dont les intérêts sont alignés à ceux des actionnaires et contrairement à la théorie de l'agence il n'est en aucun cas considéré comme opportuniste ou individualiste. Le rôle de la gouvernance serait donc d'augmenter l'autonomie des dirigeants qui agiront de manière optimale pour l'entreprise. **(**F. Brouard et J. Di vito, 2008)

Du fait de l'absence des conflits entre agents et actionnaires, le système de gouvernance des PME mérite d'être analysé autrement, nous allons donc passer en revue quelques mécanismes de gouvernance appliqués à la PME :

1. ***Les mécanismes de gouvernance externes :***

Parmi ces mécanismes on cite le marché financier, le système légal, le marché des produits et le marché des dirigeants.

1.1 Le marché financier :

Nous notons le faible rôle attribué à ce mécanisme concernant les PME. Ce mécanisme ne peut être actif sauf dans le cas où la PME ouvre son capital aux actionnaires (à plusieurs notamment) ou lorsqu'une situation de succession apparaît.

1.2 Le système légal :

Ce système vise en premier lieu les protections des investisseurs des grandes entreprises mais pourrait également concerner les PME qui ont recours au financement externe, les PME dans ce cas sont contraintes de respecter ces lois et de s'y conformer.

1.3 Le marché des produits :

Ce mécanisme est valable et pour les grandes entreprises et pour les PME, la concurrence sur ce marché discipline les dirigeants et les contraint à optimiser leurs décisions pour maintenir la position de l'entreprise sur ce marché.

1.4. Le marché des dirigeants :

Ce mécanisme est opérationnel pour les PME dans le cas où les actionnaires sont indépendants des dirigeants (cas similaire à la grande entreprise). Ainsi, les dirigeants sont contraints de garantir la performance de leurs entreprises par peur d'être remplacés. Mais dans le cas où les dirigeants sont eux mêmes propriétaires de la PME, le rôle de ce mécanisme est mineur du fait de l'association des dirigeants au capital de l'entreprise.

2. ***Les mécanismes de gouvernance internes :***

On s'attardera beaucoup plus sur le rôle du conseil d'administration.

2.1 Le conseil d'administration :

A travers tous les travaux traitant de la gouvernance, le conseil d'administration se trouve être le mécanisme de gouvernance le plus important. Charreaux (1997) lui attribue essentiellement deux rôles principaux : la gestion et la discipline des dirigeants, ainsi que l'élaboration des stratégies des sociétés .Le conseil d'administration a pour mission également de déterminer la rémunération des dirigeants et d'intervenir dans les décisions importantes prises par ces derniers.

La littérature et l'ensemble des travaux traitant de la gouvernance des PME ont montré que le conseil d'administration est souvent rare dans ce type d'organisation. On lui attribue souvent un rôle symbolique et il est souvent remplacé par le conseil consultatif ou les conseils de famille.

2.2 Les systèmes de gestion :

Regroupent tous les outils comptables, les budgets et les états financiers, le contrôle interne etc., la particularité pour les PME c'est qu'elles pourront avoir des systèmes plus ou moins développés ,seulement plusieurs facteurs font que ces entreprises n'adoptent pas dans leurs majorité ces systèmes ,on cite essentiellement la gestion traditionnelle qui domine dans ce type d'organisation dû essentiellement au caractère familial et l'attachement des managers aux méthodes classiques de gestion .

*3. **Les mécanismes alternatifs***

Dans le cadre de la théorie des parties prenantes et dans le cadre de la recherche d'autres mécanismes applicables aux PME, la relation banque/entreprise ou les relations de crédit interentreprises représentent des supports de mécanismes disciplinaires contraignants. De la même façon que la relation entreprise/salariés où l'investissement humain est souvent spécifique peut éventuellement créer le risque de dépendance de l'entreprise à l'égard du savoir faire des salariés.

Ceci nous mène à conclure que l'enjeu d'un bon dispositif de G.E pour la PME est de créer des relations de qualité avec ses différentes parties prenantes (clients, salariés, créanciers, fournisseurs, environnement sociétal…).

III. De la question de la gouvernance des PME en Algérie : état des lieux

1. Quelques données sur la PME en Algérie.

La création des PME occupe de nos jours une position de première place dans le processus de développement de l'économie algérienne ce qui explique un

phénomène démographique important atteignant au premier semestre 2016 un total de 1 014 075 PME (bulletin statistiques PME 2016).

Aussi depuis la promulgation des différentes lois (1993 et 2001) liées au développement des investissements et qui ont apporté beaucoup d'avantages en termes d'élargissement du champs d'application de l'investissement ,en terme de renforcement des avantages et des garanties consenties aux investisseurs ainsi qu'en simplifiant toutes les formalités administratives , le secteur privé ne cesse de prédominer la sphère économique dans tous les secteurs, (selon l'ONS, plus de 75% du PIB hors hydrocarbures émerge de ce secteur), suite notamment au désengagement de l'Etat et la fin de son monopole ; Ainsi, à la fin de l'année 2012, les PME privées représentaient près de 99,92% du total des PME. ((Bulletin statistiques PME 2012**). (**Les PME publiques ne représentent que 0.08% du total des PME)

La petite et moyenne entreprise/moyenne et petite industrie (PME/PMI) est définie quelque soit son statut juridique comme étant une entreprise de production de biens et services, employant une (01) à 250 personnes, dont le chiffre d'affaire annuel n'excède pas 02 milliards de dinars ou dont le total du bilan n'excède pas 500millions de dinars et qui respecte les critères d'indépendance. (Loi d'orientation sur la promotion de la PME n 01-18 du 12-12-2001, ministère des PME et de l'artisanat).

Le tableau ci-dessous nous donne une idée sur les caractéristiques de chaque type d'entreprise selon sa taille :

Entreprise	Effectifs	chiffre d'affaires	Total du bilan (DA)
Très petites	1-9	<20millions	<10millions
Petites	10-49	<200millions	<100millions
Moyennes	50-250	200millions-2milliards	(100_500) millions

Source : loi d'orientation sur la promotion la PME /PMI, décembre 2001.

A la fin du premier semestre 2016, les PME privées sont réparties comme suit (selon le bulletin statistique 2016) :

1. Les personnes morales représentent 577 386 soit 56.94%du total des PME.
2. Les personnes physiques représentent 436 251 soit 43.02%du total des PME.

dont les activités artisanales représentent 233 298 soit 23.01%du total des PME et Professions libérales représentent 202 953soit 20.01%du total des PME.

De par sa population, sa contribution au PIB hors hydrocarbures et son poids dans l'emploi national (2.5 million d'emploi au début de l'année 2016 selon le bulletin

statistique 2016), la PME donc privée occupe une position privilégiée dans l'économie algérienne. L'attention qui lui est portée depuis quelques années par les pouvoirs publics témoigne de la place et du rôle qui lui sont dévolus dans le contexte des réformes économiques actuelles. (Code de gouvernance algérien GOAL ,2008)

Toutefois, malgré cette importance, les PME algériennes se heurtent à plusieurs difficultés liées notamment aux :

- Difficultés d'accès aux différents moyens de financement, et aux différentes possibilités de crédits et de garanties.
- Difficultés d'accès aux fonciers en raison de la complexité et de la lourdeur des procédures administratives et par le manque de transparence.
- Pratiques administratives bureaucratiques lourdes et manque d'organisation. (S Gharbi, 2010)

La PME algérienne revêt également un certain nombre de caractéristiques liées notamment à son contexte de développement (passage d'une économie dirigiste à une économie de marché) ainsi :

- Les PME sont des organisations familiales et ne sont pas inclines à l'ouverture de leur capital
- Leurs activités sont destinées pour le niveau local et national.
- Elles se focalisent au niveau des créneaux délaissés par le secteur public ce qui les met dans une situation de monopole.

La question qui mérite d'être posée à ce niveau à notre sens et avant toute analyse est la suivante : Quel est l'intérêt d'un système de gouvernance pour les PME algériennes ?

La réponse étant que l'enjeu central de tout dispositif de gouvernance d'entreprise est d'améliorer l'efficience de la firme et de créer durablement de la valeur pour les actionnaires et l'ensemble des parties prenantes. En Algérie, la problématique de la pérennité et de la durabilité des PME se pose avec acuité ces dernières années, eu égard au renforcement des contraintes de l'économie de marché et des perspectives d'intégration de l'économie mondiale. Il donc impératif que ces PME, créés dans un contexte de soutien et d'appui au phénomène de l'entrepreneuriat, puissent se doter de dispositif fiable à même de les accompagner dans leurs croissances et dans leurs éventuelles introductions en bourse.

2. De la gouvernance des PME en Algérie

Si à travers les statistiques avancées précédemment, l'évaluation quantitative des PME s'avère facile, ceci n'est pas du tout le cas sur le plan qualitatif, car les PME en Algérie sont des organisations très complexes et l'accès à l'information reste très limité.

La recherche sur la problématique de la gouvernance en Algérie n'est pas sans précédents, il y a lieu de citer l'enquête menée par l'institut de la gouvernance en Algérie HAWKAMA en 2011 qui a concerné 201 entreprises privées à l'échelle nationale et qui a porté sur l'appréciation de la gouvernance par les dirigeants de

ces entreprises. Cependant le caractère typiquement descriptif de cette enquête ne nous a pas permit de prendre conscience des soucis et problèmes liés à cette thématique.

2.1. Méthodologie d'enquête et présentation de l'échantillon

Pour répondre à notre problématique nous avons opté pour un échantillon de **455** PME situées dans la wilaya (département) de Bejaia (Algérie) travaillant dans des secteurs d'activité différents et ayant des formes juridiques différentes, et ce pour ne pas restreindre notre recherche.

En effet Bejaia est une ville qui de part sa situation géographique (ville littorale) connaît un dynamisme économique très considérable.

L'existence d'un port commercial et d'un trafic ferroviaire a contribué au développement de cette région.

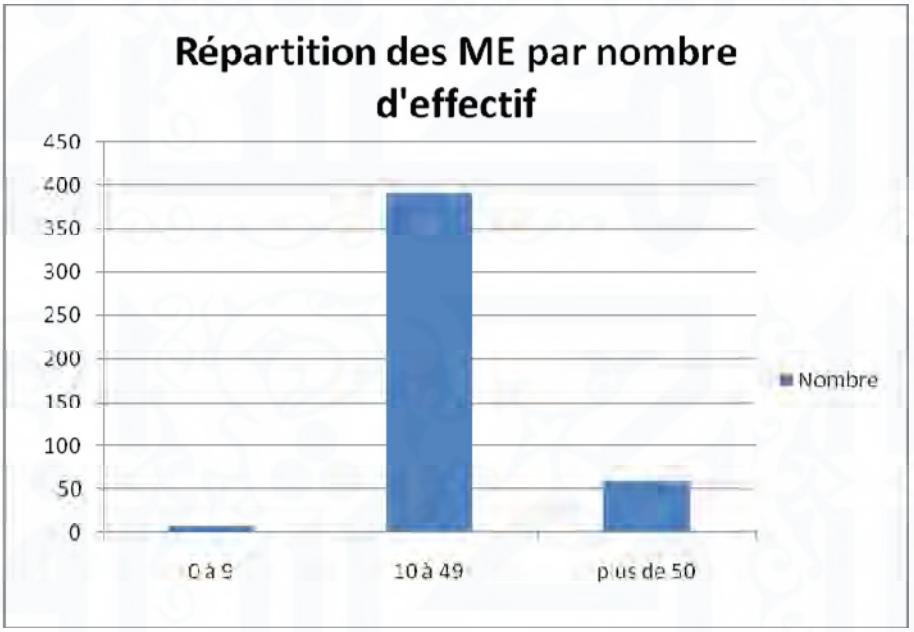
En outre depuis quelques années, le tissu des PME ne cesse d'augmenter ;

Concernant notre travail, la population des PME était de **479**, mais nous avons procédé à certains ajustements liés au nombre de PME radiées.

Une fois l'échantillon déterminé nous avons mis à la disposition de leurs dirigeants un questionnaire comportant cinq (05) thèmes : les critères organisationnels (répartition par effectif, par âge, par secteurs d'activité et par statut juridique), l'existence d'un conseil d'administration, sa composition, le fonctionnement des autres mécanismes de gouvernance et l'identification des problèmes qui entravent la mise en place d'un bon système de gouvernance. Les résultats de l'enquête sont présentés comme suit :

- ***Répartition des PME par effectif***

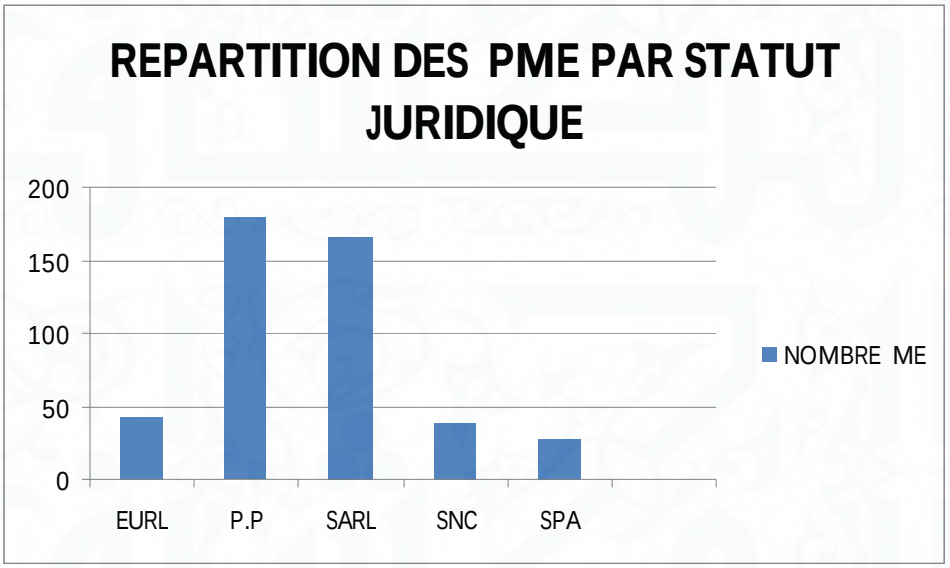
Intervalle	Nombre
0 à 9	6
10 à 49	390
Plus de 50	59



Les PME employant entre 10et 49 salariés occupent la première place, ceci est justifié par la taille et la capacité financière de ces entreprises, suivies par les PME employant plus de 50 salariés ; et en troisième position celles employant moins de 10 salariés. Ces PME activent généralement dans les agglomérations les plus industrialisées de la wilaya de Bejaia.

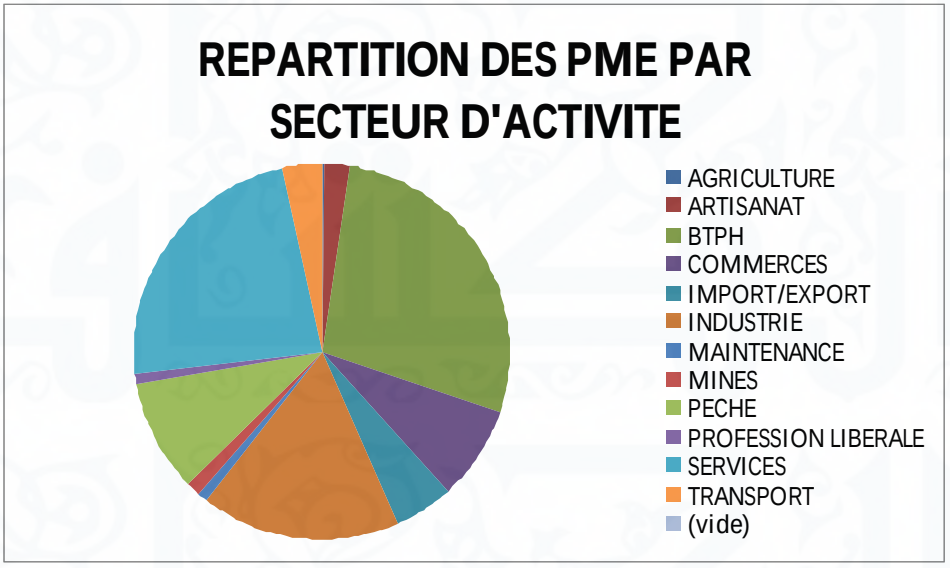
- ***La répartition des PME par statut juridique***

STATUT	Nombre de statut
EURL	43
P P(Personne physique)	180
SARL	166
SNC	38
SPA	28
Total Général	455



43% des PME de l'échantillon sont des entreprises organisées en PP suivies par les PME organisées en SARL, la troisième position étant occupée par les PME organisées en EURL.

➢ ***Répartition des PME par secteurs d'activité***

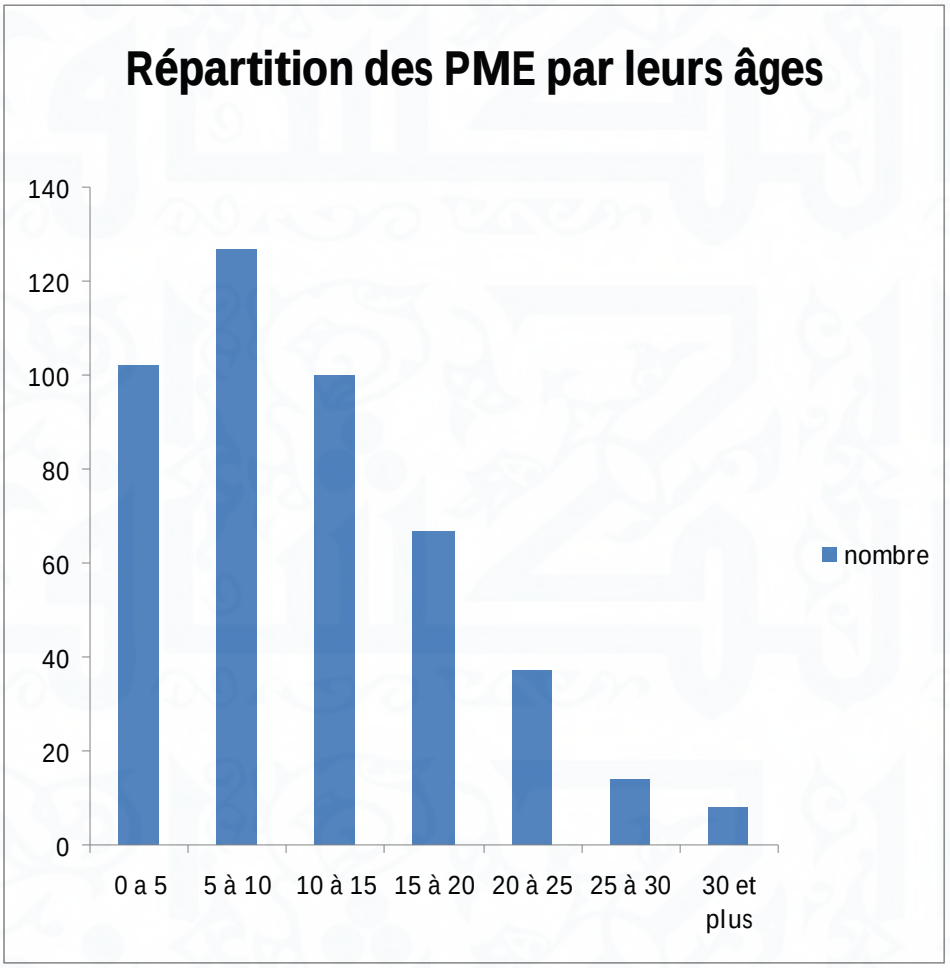


Secteur	Nombre	Pourcentage
AGRICULTURE	1	0,22%
ARTISANAT	11	2,42%
BTPH	126	27,69%
COMMERCES	36	7,91%
IMPORT/EXPORT	23	5,05%
INDUSTRIE	78	17,14%
MAINTENANCE	4	0,88%
MINES	5	1,10%
PECHE	45	9,89%
PROFESSION LIBERALE	3	0,66%
SERVICES	108	23,74%
TRANSPORT	15	3,30%
Total général	**455**	**100%**

Pour ce qui est du secteur d'activité, le secteur le plus dominant est le secteur de BTPH (bâtiment et travaux publics et hydraulique) avec un pourcentage de 27,69 **%** suivi par le secteur des services 23 ,74%**%** et celui de l'industrie 17.14**%**.

- ***Répartition des PME par âge***

Période	**Nombre**	**Taux**
0 à5	102	22.42%
5 à 1(	127	27.91%
10 à 15	100	21.91%
15 à 20	67	14.73
20 à 25	37	8.13%
25 à 30	14	3.08
30et plus	8	1.76%
Total général	**455**	**100%**



Selon les données recueillies les PME sont de création récente, 27,9% des PME ont l'âge qui varie entre 5 et 10 ans. 22,42% ont l'âge qui varie entre 0et 5ans et prés de 22% ont l'âge qui varie entre 10 et 15 ans.

2.2. ***Les mécanismes de gouvernance : repérage***

L'objectif initial de l'enquête était non seulement d'identifier les mécanismes de gouvernance en vigueur dans les PME mais aussi d'arriver à cerner les mécanismes les plus privilégiés et de s'informer sur les arguments qui motivent le recours à un ou plusieurs de ces mécanismes par les propriétaires dirigeants des PME. Seulement les entraves rencontrées lors du déroulement de l'enquête (liés notamment à la rétention de l'information) ont fait qu'on s'est contenté de décrire le système de gouvernance non pas à travers les mécanismes puisqu'ils sont quasi absents mais à travers les difficultés qui entravent sa mise en œuvre.

- ***Le conseil d'administration*** *:*

Sur l'ensemble des PME enquêtées, nous avons relevé l'inexistence d'un conseil d'administration et son remplacement par un conseil consultatif ou les conseils de famille pour les PME familiales**.**

- ***Le marché financier*** :

Ce dernier étant dans sa phase primitive, ne joue aucun rôle en tant que mécanisme de gouvernance.

- ***Les croyances et les valeurs*** **:**

Ce mécanisme qui regroupe l'éthique, la confiance et la culture s'adapte clairement aux PME car elles sont étroitement liées aux valeurs familiales qui s'ajoutent à la culture d'entreprise.

2.3. Les difficultés de mise en œuvre d'un système de gouvernance :

L'enquête menée nous a permis de déduire que toutes les PME de notre échantillon partagent les mêmes difficultés par rapport à la mise en œuvre d'un système de gouvernance bien évidemment avec des différences d'une, PME à une autre. Pour pouvoir détecter ces problèmes nous nous sommes basés sur le code de gouvernance (GOAL 2008) que nous avons soumis à certains dirigeants propriétaires de PME dans le but d'expliquer quelques aspects, tels que le rôle des différents mécanismes de gouvernance notamment le conseil d'administration, les réseaux relationnels, les banques, etc, ainsi que le rôle du dirigeant dans le système de gouvernance mis en place. Signalons néanmoins que le GOAL (code de la gouvernance en Algérie) est le premier code établi dans le pays. Il est inspiré de ce qui se fait dans différents codes de gouvernance à travers le monde tout en s'adaptant au contexte algérien. Le (GOAL) trace les grandes lignes des standards de gouvernance qui visent à améliorer le respect des principes d'équité, de responsabilité et d'imputabilité. Il est considéré comme le premier document de base pour les entreprises qui veulent améliorer leur compétitivité sur le marché tant interne qu'externe.

Le GOAL est notamment destiné aux PME qui souhaitent sauvegarder leur part de marché pour faire face à la concurrence étrangère et où la question de l'ouverture du capital des PME occupe une grande partie du débat.

Les difficultés ainsi identifiées sont à l'origine de deux groupes de facteurs internes et externes.

Les facteurs d'entraves d'ordre internes se résument autour des éléments suivants :

- ***le manque de maturité managériale*** **:** l'enquête menée auprès des dirigeants des PME de la wilaya de Bejaia, montre bien que les PME sont de création récente ; la majorité des dirigeants manque d'expériences managériales et cela est dû essentiellement à leurs manque d'expérience professionnelle, mais aussi

à leurs niveau d'instruction (plus de 50% des dirigeants n'ont pas de diplômes universitaires).

- ***la prédominance du caractère informel*** **:** les relations qui prédominent au sein des PME sont dans la plupart des cas informelles basées sur les relations familiales et les réseaux relationnels.
- ***la gestion patrimoniale ou familiale des PME :*** En effet ce caractère prédominant dans les PME se présente par le refus ou l'indifférence des dirigeants des PME face aux solutions financières et managériales qui sortent du cadre familial ou des schémas de financement classiques.

- ***La difficulté d'identifier une bonne relation avec les autres parties prenantes et notamment avec les banques*** **:**

A travers cet élément nous mettons l'accent sur la notion de la responsabilité sociétale des PME algériennes, et nous nous penchons sur la question de l'intégration des autres parties prenantes dans la logique managériale des dirigeants de ces PME En effet, les dirigeants avec qui nous nous sommes entretenus limitent la notion de la responsabilité sociétale à trois axes : la sauvegarde de l'activité économique, donc la survie de l'entreprises qui est assuré à son tour par le deuxième axe en l'occurrence l'amélioration de la qualité des produits et de la relation avec client. Le troisième axe étant l'amélioration de l'environnement du travail, néanmoins la protection de l'environnement n'est pas un axe important, il n'est connu qu'à travers quelques notions de recyclage des déchets.

Ce qui nous amène à conclure que l'idée d'intégrer les autres parties prenantes en tant qu'acteurs importants dans la création de la valeur ajoutée des entreprises est à ses débuts. La relation avec les banques demeure assez rigide et elle est toujours tributaire de la sincérité des comptes et documents comptables ainsi que de leurs concordances avec la réalité économique de ces PME.

- ***La véracité des résultats*** *:*

L'existence des règles de gestion dans certaines PME et leur inexistence dans d'autres conditionnent l'exactitude des résultats selon les cas. Seules 20% des PME de l'échantillon possèdent un service d'audit et un système d'information assez développé. Ce qui nuirait dans les 80% restant des PME à la qualité des décisions qui sont prises.

- ***Les questions de transmission et de succession*** *:*

Le fonctionnement des PME est dans la plupart des cas perturbé par les problèmes de transmission et de succession même s'ils sont éventuellement anticipés. Ceci est du essentiellement au caractère familial qui prévaut dans ces organisations. Ce problème s'accentue également lorsque se joint aux problèmes de succession les problèmes de compétences des successeurs**.**

- ***La difficulté de trouver des actionnaires externes au noyau familial*** *:*

Le problème qui se pose à ce niveau est un problème de méfiance .Cette méfiance se pose en particulier pour les potentiels actionnaires minoritaires qui se méfient de ne pouvoir disposer de droits de contrôle suffisants sur la gestion de la société. Les propriétaires des entreprises se doivent de définir les conditions adéquates de mise en confiance des investisseurs externes et de préservation de leurs droits. Les résultats de l'enquête montrent qu'aucune PME de la région ne cherche à s'introduire en bourse ou cherche des actionnaires externes.

Les facteurs d'entraves d'ordre externe sont relatifs à :

- ***l'état de l'environnement et le climat des affaires* :** ce dernier ne favorise pas l'instauration de la transparence. En effet, les managers des PME de notre échantillon confirment qu'ils passent beaucoup plus de temps à résoudre des problèmes administratifs liés à la bureaucratie, qu'à se pencher sur les axes stratégiques de développement de leur entreprise.
- ***L'absence de marché des dirigeants***: le marché des dirigeants joue un rôle mineur entant que mécanisme de gouvernance pour les PME du fait de l'association des dirigeants au capital de ces entreprises.

Conclusion

L'enquête menée auprès des PME de Bejaïa a permis de mettre l'accent sur deux idées très importantes ; la première étant liée à la difficulté d'aborder ce type d'organisation notamment en Algérie de part leur complexité s'expliquant notamment par la prédominance de l'aspect familial que ce soit du point de vue de la structure du capital ou de la gestion. Cet état de fait engendre une méfiance à l'égard de toute divulgation d'informations mais aussi une résistance à tout type de changement éventuel qui remettrait en cause l'ordre préétabli autour de la figure centrale du propriétaire dirigeant (le patriarche).

La deuxième idée étant liée à la thématique de la gouvernance elle-même. Le constat étant que cette thématique est dans un stade très embryonnaire en Algérie. La minorité des travaux sur ce sujet en témoigne ainsi que les interviews menées auprès des propriétaires dirigeants des PME. Ces constats nous amènent à conclure que le contexte algérien (absence d'un marché financier et de cadre institutionnel de la gouvernance) rend les tâches de description et dévaluation de l'efficacité de tout système de gouvernance, applicable aux petites et moyennes entreprises, très difficiles.

Bibliographie

- **Ouvrages**
- F .Bancel « le gouvernement d'entreprise », ed : economica, paris ,1997 .
- A. Bouyakoub et al, entrepreneurs et PME, approche algéro- française, l'Harmattan, France, 2004.
- J.Caby et G Higoyen, « création de valeur et gouvernance de l'entreprise », ed economica ; paris ,2005.
- G .Charreaux, le gouvernement d'entreprise, éd : economica, paris, 1997.
- G. Charreaux, «le gouvernement des entreprises, théories et faits, economica, paris, 1997.
- A. Meunier ; « PME, les stratégies de succès, guide d'analyse stratégiques », Dunod, paris ,2007.
- M.Markesney; « petite entreprise et entrepreneur », encyclopédie de gestion, economica, paris, 1997.
- R .Pérez « la gouvernance d'entreprise », ed : la découverte, paris, 2009
- **Articles et communications**
- G .Charreaux, « La gouvernance des PME-PMI » ;http://pagesperso-orange.fr/gerard.charreaux/perso/articles/GEPME.pdf
- Charreaux, G., & Pastré, O. « Le gouvernement d'entreprise : quelle recherche pour quel concept ? Revue d'économie financière, 2001.
- S.Gharbi, « les PME /PMI en Algérie : état des lieux » ; document de travail n238, mars 2011.
- L. Ménard, « Dictionnaire de la comptabilité et de la gestion financière. Montréal, Institut canadien des comptables agréés, 1994.
- O.Torrès, « Pour une approche contingente de la spécificité de la PME », Revue Internationale PME, 1997.
- « Identification des mécanismes de gouvernance applicables aux PME », communication de F. Brouard et J Di vito, 9 eme congrès international francophone en entreprenariat et PME .octobre 2008.
- PME en Algérie : de la création à la mondialisation, communication de Khalil Assala, colloque sur l'internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entreprenariales, suisse, octobre 2006.
- L Karaoui, C. Ben_Hafaiedh_Dridi, les organes de gouvernance dans les PME, 2012.

- **Documents :**

- Le code de gouvernance des entreprises en Algérie version 2009.

- Ministère de la PME/PMI, bulletin statistique 2010, 2011,2012.2016.

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السابع - جوان 2017

OEBUniv.Publish

Comportement du consommateur envers les marques nationales et les marques étrangères — Étude d'un échantillon de consommateurs de la wilaya de Béjaia - Secteur de l'électroménager

Consumer behavior towards national brands and foreign brands A sample study of consumer of the wilaya of Bejaia – Household appliances sector

Akkarene Rim,Université Béjaia, Algérie
Pr. Boukrif Moussa, Université Béjaia, Algérie

Date de réception: 19/01/2017, Date d'évaluation: 27/02/2017, Date d'acceptation: 10/03/2017.

Résumé

Cette recherche a pour objectif de mesurer les attitudes du consommateur de la wilaya de Bejaia envers les produits électroménagers de marques nationales et ceux de marques étrangères. Les résultats obtenus apportent une meilleure compréhension du choix du consommateur lors de l'achat d'un produit électroménager, entre autres le produit climatiseur, et sur les critères de son choix en phase d'évaluation des différentes alternatives ou marques présentent sur le marché algérien.

Mots clés : attitudes, comportement du consommateur, critères de choix, le label made-in

Abstract

The purpose of this research is to measure consumer attitudes of the wilaya of Bejaia towards local brands of household appliances and those of foreign brands. The results obtained bring a better understanding of consumer choice during the purchase of household appliances, including the air conditioner product, and a better comprehension of the selection criteria on the evaluation stage of the different brands present in the Algerian market.

Key words: Attitudes, consumer behavior, choice criteria, the made-in label.

Introduction

L'étude du comportement du consommateur est vitale pour l'entreprise en raison des conséquences qu'elle entraîne pour toutes les décisions marketing : positionnement des marques, segmentation des marchés, développement de nouveaux produits, stratégies publicitaires, choix des canaux de distribution… etc.

Les études de marché et les méthodes de description des clients constituent des outils importants pour approcher le marché, mais au-delà de ça, un responsable marketing a besoin de chercher à comprendre, à expliquer et à prévoir les comportements sur lesquels, il ou elle cherche à agir. On peut pour cela, s'appuyer sur plusieurs théories et modèles du comportement.

Il y a en effet, dans ce domaine, de nombreuses approches qui ont donné naissance à plusieurs écoles. Elles se succèdent selon la manière des modes. Ainsi, les années 50 et 60 ont vu se développer les études de motivations, puis la faveur est passée aux recherches sur les variables décrivant les attitudes des consommateurs et leur personnalité. Au cours des années 70, ont vu émerger de grandes théories intégrées sur le comportement des consommateurs ainsi que les approches traitant le processus de traitement de l'information. Dans les années 80, on a assisté au développement des études sur les émotions et les styles de vie ; les années 90 ont en fin vu l'accent mis sur les facteurs situationnels et les approches qualitatives voir postmodernes. Ces différentes approches ne sont pas exclusives, mais complémentaires puisque chacune apporte un éclairage particulier. Il faut donc recourir à plusieurs d'entre elles pour essayer d'expliquer, voire de prévoir, le comportement des consommateurs.

I- Revue de littérature sur le comportement du consommateur

1.1. Définition

Le comportement du consommateur représente l'expression des efforts des individus pour satisfaire leurs besoins et leurs désirs centrés sur la

consommation. Dans cette optique, le comportement du consommateur se définit comme étant :

« *L'ensemble des actes des individus, directement reliés à l'achat et à l'utilisation de biens économiques et de services, ceci englobant les processus de décision qui précèdent et déterminent ces actes* **»**(Engel, Blackwell, &Kollat, 1978)[1].

Cette définition regroupe trois dimensions différentes, elle commence par expliquer le comportement du consommateur comme l'ensemble des actes des individus, qui signifie que l'analyse du comportement du consommateur ne se limite pas à l'acte d'achat, mais elle s'étend à l'ensemble des actes qui l'entourent ; par exemple, visiter un magasin, chercher de l'information sur un produit ou une marque… tous ces actes constituent des actes de consommation.

En second lieu, ces actes concernent l'achat de biens et de services. Pour comprendre le comportement du consommateur, il faut connaître ce qui se passe avant, pendant et après l'achat. Du degré de satisfaction d'un consommateur dans l'utilisation d'un produit ou d'un service dépend son choix futur.

Aussi, l'achat peut porter sur des biens tangibles (biens économiques tels que les lessives, les produits alimentaires), sur des biens non tangibles (les services : assurances, entretien…) ou sur un ensemble des deux : biens économiques nécessitant un service après-vente.

En dernier, l'étude du comportement du consommateur traite les processus de décision qui précèdent et déterminent l'ensemble des actes des individus.

Chaque acte de consommation constitue l'aboutissement d'un processus de décision, par exemple le choix d'un magasin qui englobe un ensemble de critères qui ont fait que le consommateur a choisi un magasin plutôt qu'un autre, parlant aussi du processus de recherche de l'information en décrivant les médias de communication utilisés par un consommateur pour obtenir des renseignements sur un produit donné .

Selon Philip Kotler, l'étude du comportement du consommateur vise à analyser comment des individus, des groupes et des organisations

choisissent, achètent, utilisent et se débarrassent des produits, services, idées, expériences dans le but de satisfaire leurs besoins et désirs » (Kotler & Keller, 2012, p. 151)[2].

Le comportement des consommateurs fait l'objet de constantes études, selon les segments depopulation, mais aussi dans le temps, tant qualitativement (type de produits et services préférés,fidélité ou non aux marques, etc.), que quantitativement (ce qui influe la conjoncture économique).

Cette étude du comportement du consommateur est centrée sur un acte qui a fait l'objetd'études économiques, sociales… l'acte de consommation.

La consommation peut être définie comme : « un mal nécessaire pour que l'économie roule. Sinon, les riches seraient plus riches et les pauvres davantage démunis dans une société avec un faible indice de consommation » (Baudrillard, 1970, p. 24)[3].

Il y a deux manières de définir le processus de consommation,

- Consommer, c'est l'acte d'utiliser un bien ou un service à des fins individuelles ou collectives.
- Consommer, c'est détruire immédiatement ou progressivement un bien ou un service dans le but de satisfaire un besoin.

La consommation est donc motivée par les besoins qu'un individu cherche à satisfaire à l'aide d'un bien ou d'un service prévu à cet effet.

1.2. Rôle stratégique de l'étude du comportement du consommateur en marketing

L'apport de l'analyse du comportement du consommateur au développement des activités de marketing de l'entreprise est éminent. Cet apport rend nécessaire d'avoir une bonne compréhension du comportement du consommateur. Cela signifie connaître quels types de personnes consomment tels produits ou services, mais aussi pourquoi, où, quand et sous quelles conditions (Dussart, 1993, p. 9)[4].

Quels types de personnes consomment tels produits ?

L'identification des consommateurs potentiels et la répartition de ces derniers en groupes suffisamment homogènes pour espérer qu'ils aient des comportements semblables permettent de segmenter le marché et donc d'adapter, si besoin est, les stratégies de marketing aux besoins spécifiques des groupes ainsi identifiés.

Pourquoi les consomment-ils ?

Le concept de marketing stipule que toutes les stratégies de l'entreprise doivent être basées sur les besoins identifiés des consommateurs. De ce fait, les spécialistes en marketing doivent identifier les bénéfices que recherchent les consommateurs dans l'utilisation de ces produits et ajuster les stratégies marketing en conséquence.

Où consomment-ils ?

Les mesures d'image de magasin, l'analyse de la clientèle par type de magasins, l'estimation de la force attractive d'un magasin ou d'un centre commercial, la définition des zones d'attraction sont de précieux outils dans le développement d'une stratégie de distribution.

Quand consomment-ils ?

L'analyse historique des ventes permet d'identifier les fluctuations saisonnières ; les mesures d'intentions d'achat sont utiles dans la prévision des ventes.

Sous quelles conditions ?

Certains aspects de la situation de consommation favorisent ou non l'acte d'achat : est-ce que le consommateur achète seul ou accompagné, est-il sensible aux prêts financiers, préfère-t-il être assisté ou d'un vendeur ?

Telles sont quelques-unes des nombreuses questions que l'on peut se poser et auxquelles l'analyse du comportement du consommateur permet de répondre, tout en moins une partie.

L'analyse du comportement du consommateur est caractérisée par son origine pluridisciplinaire (Dubois &Jolibert, 1998, p. 49)[5]. C'est ainsi que

l'économie, comme aussi la psychologie, la sociologie et l'anthropologie ont permis de jeter les bases conceptuelles des connaissances actuelles de ce domaine.

L'évolution historique de cette discipline a débuté par le courant économique (des premières années du 20ème siècle jusqu'à nos jours), à travers les modèles macro et micro-économiques, l'économie sociale ainsi que la nouvelle théorie économique (Ladwein, 1998, p.19)[6], suivie par le courant des sciences du comportement (dès la fin de la Première Guerre mondiale) à travers l'approche motivationnelle qualitative et quantitative. Depuis 1956 et face à la multiplication des concepts est apparu le courant de la modélisation du comportement du consommateur (Dussart, 1993, p. 18)[7]. Depuis quelques années, il est reconnu qu'une des failles dans l'étude du comportement du consommateur consiste à ne pas avoir suffisamment valorisé la vision du consommateur. De nos jours, les courants de pensée visent à analyser la façon dans laquelle les consommateurs sont amenés à résoudre des problèmes en situation de consommation. Parmi les domaines de recherche dans ce sens sont : le traitement de l'information, les facteurs situationnels ainsi que l'implication du consommateur dans le choix des produits et des marques.

1.2.Le concept de la marque

Les experts et les entreprises ont des points de vue différents sur la marque selon leur métier, leur domaine d'étude et leurs usages des marques.

Le mot marque est donc lié à la notion de signe permettant de distinguer et de reconnaître (Lai, 2005, p. 9)[8].

Quelques définitions de la marque ont été proposées par les meilleurs experts mondiaux en marketing et en branding management dans différents ouvrages souvent riches en concepts :

- ✓ Philipe Kotler selon l'approche par la différence, dans le célèbre livre marketing-management. Les auteurs donnent la définition suivante :

« Une marque est un nom, un terme, un signe, un symbole, un dessin ou toute combinaison de ces éléments servant à identifier les biens, ou services

d'un vendeur ou d'un groupe de vendeurs et à les différencier des concurrents »(Kotler & Keller, 2006, p. 314)[9].

Cette approche repose sur la notion de différence qu'offre la marque au produit ou au service, elle différencie les offres de l'entreprise des autres répondants au même besoin.

Ces différences peuvent être fonctionnelles et rationnelles, c'est-à-dire soit liées aux performances du produit, ou symboliques émotionnelles, fondées sur ce que la marque représente(Kotler & Keller, 2006, p. 314)9.

- ✓ David A.Aaker, l'expert américain réputé en « branding-management » définit la marque dans son livre « Building strong brands » comme suit :

« une marque est comme une boîte dans la tête (esprit) de quelqu'un…même après quelque temps, on peut retrouver la boîte, on sait si elle est lourde ou légère, dans qu'elle pièce elle est rangée, si c'est dans la pièce des bonnes boîtes ou celle des mauvaises boîtes, celle qui vous a laissé un bon ou un mauvais souvenir »(Aaker, 1996, p. 380)[10].

Ce qui veut dire que la marque représente pour cet auteur un souvenir dans la mémoire du client qui est généré par une expérience du consommateur.

La marque possède à la fois un rôle important pour l'entreprise et pour le consommateur ; elle représente pour l'entreprise quelque chose qui lui appartient, un actif immatériel (Aaker, 1994, p. 19)[11], elle est l'avantage concurrentiel majeur pour beaucoup d'entreprises.

Les marques constituent un signal de qualité à l'égard du consommateur, car c'est un indice qui affecte la perception de la qualité du produit chez le consommateur (Zaichkowsky&Vipat, 1993, p539)[12].

Avec cette importance stratégique, l'évaluation de la valeur de la marque est au cœur des sujets de recherches en marketing, vu le rôle de plus en plus important de la marque dans l'élaboration de la stratégie d'entreprise et aussi, dans le choix du consommateur.

Pour le consommateur, elle lui elle permet de se repérer dans l'offre et de trouver rapidement les produits recherchés, et possède aussi une fonction de

personnalisation, à travers son rôle sur le plan psychologique et sur le plan social (Lai, 2005, p. 24)8.

II- Aperçu sur l'industrie de l'électroménager en Algérie

Le secteur de l'électroménager fait partie de la filière Électricité-Électronique-Électroménager[13], le nouvel environnement institutionnel en Algérie a contribué à l'émergence d'une nouvelle configuration de l'industrie de l'électroménager. Cette dernière est passée d'une structure monopolistique à une structure qui regroupe un ensemble important d'opérateurs. 70 % des produits vendus sur le marché algérien sont considérés comme fabriqués ou montés localement (Boughazi, 2008)[14].

Toutefois, le rôle des importations est plus important qu'il n'apparait, car en plus de la satisfaction de la demande finale, elles mettent à la disposition des producteurs la majorité des matières premières et des composants qu'ils utilisent.

L'offre de produits électroménagers en Algérie émane des producteurs et des importateurs. La production nationale est importante grâce à la diversité des entreprises opérant dans ce domaine.

Cette offre de produits est partagée entre secteur public et secteur privé ; à sa création, l'industrie de l'électroménager en Algérie était soumise au principe de spécialisation qui préconisait que chaque entreprise devait être monopole dans son domaine d'activité. Ce dernier était souvent très large, regroupant des activités nombreuses. Dans le domaine de l'électroménager, c'est la SONELEC (société nationale de fabrication et de montage du matériel électrique et électronique) créée en 1974 qui était l'unique opérateur et était aussi chargé de contrôler d'autres domaines tels que la production du matériel électrique, des composants électroniques, etc.

En 1983, cette société a été restructurée pour donner naissance à une multitude d'entreprises. Aujourd'hui, beaucoup de ces dernières ont disparu (ENAPAT, PROMETAL, EDIMEL,...) et il ne reste que trois entreprises publiques opérant dans le domaine de l'électroménager : ENIEM (Entreprise nationale des industries de l'électroménager), SONARIC (Société nationale de réalisation des industries connexes) et ENAPEM (Entreprise nationale d'approvisionnement et de production électrique et

électroménager) qui est spécialisée principalement dans l'équipement professionnel (Fours pour boulangers par exemple).

Le nombre des entreprises privées est plus important, elles sont le plus souvent de petite taille et plus diversifiées que les entreprises publiques. Ainsi, la majorité d'entre elles opère dans le domaine de l'électroménager et dans celui de l'électronique domestique.

Ces entreprises travaillent souvent en partenariat industriel et commercial avec des entreprises étrangères : elles se chargent du montage et de la commercialisation des produits de ces sociétés.

La prolifération des entreprises privées dans ce domaine est due notamment à la facilitée d'entrée : faiblesse des capitaux à investir et les avantages en matière de droits de douane. Nous pouvons citer les plus importantes et qui constituent des concurrents directs pour les entreprises publiques déjà citées (ENIEM et SONARIC) :

EssalemElectronics : LG, SAMHA : SAMSUNG, Groupe BENHAMMADI : CONDOR, CRISTOR : Groupe ABBABOU, CONTINENTAL, SODINCO spa : HAIER, Flamme Bleue, Electrostar : Mont blanc, SGEA : Whirlpool et autres.

Nous remarquons que le nom de ces entreprises est souvent associé à celui du partenaire étranger, ce qui renforce leur image de marque et leur notoriété.Ce qui distingue aussi cette industrie est le faible taux d'intégration. L'intégration locale signifie que les composants du produit sont fabriqués localement soit par l'entreprise (intégration directe), soit par la sous-traitance (intégration indirecte).

III- Méthodologie

La présente enquête a comme objectif en premier lieu de montrer comment le consommateur agit face à la présence des marques de produits électroménagers d'origine étrangère, quel type de marques connaît-il le mieux ? Qu'elles sont ses opinions envers celles-ci et envers les marques nationales ? Ainsi que ses attitudes qui englobent à la fois une composante cognitive, affective et conative.

Avant d'entamer notre enquête, nous avons effectué une étude qualitative qui doit précéder chaque enquête sur le terrain. Cette dernière nous a beaucoup aidédans la détermination des variables à mesurer, et ce, à l'aide d'un guide d'entretien composé d'une dizaine de questions qui ont été posées sur un échantillon de 20 consommateurs, et traitées selon les méthodes d'analyse de contenu.

Cette étude qualitative nous a permis de formuler quatre hypothèses afin de tester l'impact de quelques variables sur le comportement du consommateur ;

Les hypothèses retenues sont les suivantes :

H1 : les marques étrangères d'électroménagers ont une forte notoriété par rapport aux marques nationales ;

H2 : le consommateur possède des attitudes positives envers les marques nationales d'électroménager

H3 :le made-in est un critère de choix important chez le consommateur, lors de l'achat d'un produit électroménager

H4 : les femmes ont des attitudes négatives fortes par rapport aux hommes envers la marque nationale.

Ces hypothèses ont été testées à l'aide d'une enquête quantitative, la population de l'enquête est définie par l'ensemble des individus qui ont acheté et utilisé un produit électroménager, entre autres le produit climatiseur, sur lequel nous nous focalisons dans quelques questions.

Nous avons utilisé un échantillon et opté pour un échantillon nonprobabiliste par convenance de 150 interviewés, vu la grande taille de la population étudiée et l'impossibilité d'atteindre tous les consommateurs de cette population.

Et comme toute enquête quantitative reposant sur un questionnaire, celui que nous avons utilisé dans notre travail repose sur trois parties :la première comporte des questions d'ordre général sur la possession d'appareils électroménagers, le type de marques possédées ainsi que la notoriété des

marques. La deuxième partie comporte une comparaison entre les marques nationales et les marques étrangères sur la base de quelques variables, le degré de leur satisfaction, ainsi que leur choix futur. La troisième partie a été consacrée à quelques questions personnelles comportant la fiche signalétique.Le mode d'administration du questionnaire était tantôt le face à face si le consommateur est disponible et nous avons utilisé aussi la méthode du questionnaire auto-administré et ce, au cours du mois de décembre de l'année 2016, au niveau de la wilaya de Béjaia.

VI- Présentation des résultats

Nous allons essayer de présenter les résultats les plus pertinents pour nos hypothèses posées au-dessus ;

- **La fiche signalétique**

- Notre échantillon est dominé par le sexe masculin, qui représente 62 % des enquêtés contre 38 % pour le sexe féminin, soit respectivement 93 et 57 personnes ;
- la moitié des interviewés font partie de la tranche d'âge 31 ans jusqu'à 55 ans, les plus de 55 ans représentent 30 % de notre échantillon ;
- les consommateurs fonctionnaire (cadre supérieur et cadre moyen) représentent 29 %, avec les retraités en deuxième position 27 %, la fonction libérale avec 18 % et les enseignants qui représentent 17 % de l'échantillon ;
- l'échantillon a été dominé par les consommateurs qui perçoivent un salaire entre 30 001 à 45 000 DA avec un pourcentage de 32 % ;

- **La catégorie de produit selon les marques**

Tableau N° 01 : Possession des marques d'électroménager

Produits électroménagers	***Marques nationales***	***Marques étrangères***
Téléviseur	*20 %*	*30 %*
Climatiseur	*25 %*	*40 %*

Réfrigérateur	*33 %*	*14 %*
Démodulateur	*11 %*	*0 %*
Cuisinière	*11 %*	*16 %*
Autres	*0 %*	*0 %*

Source : dépouillement de la question N° 03

D'après les résultats inscrits sur le tableau, nous remarquons que pour les marques nationales, le type de produit qui a enregistré le plus grand pourcentage c'est le produit réfrigérateur avec 33 %, en deuxième position le produit climatiseur avec 25 %. 20 % des réponses sont pour la catégorie téléviseur, et les démodulateurs et cuisinières sont de l'ordre de 11 % du total de 30 % de consommateurs qui possèdent une marque nationale.

En ce qui concerne les marques étrangères, le plus grand pourcentage 40 % étaient pour le produit climatiseur, 30 % pour les téléviseurs, 16 % pour les cuisinières et enfin 14 % pour les réfrigérateurs, 0 % pour les démodulateurs, ce qui montre que les consommateurs n'ont pas de grandes connaissances pour le type de marque et l'origine des marques de cette catégorie de produits

- ***en cas de renouvellement ou achat complémentaire, choisissez-vous une marque étrangère ou nationale ?***

Afin d'anticiper le choix futur des consommateurs, cette question peut nous donner une indication sur le type de marque que le consommateur choisirait en cas de renouvellement ou d'achat d'un autre produit complémentaire.

D'après le traitement de cette question, 110 consommateurs (73 %) ont répondu par le réachat d'une marque étrangère, et 40 (27 %) parmi les 150 consommateurs de notre échantillon ont répondu par le réachat d'une marque nationale, ce qui montre que plus de la moitié des interviewés opteront pour une marque d'origine étrangère en cas de renouvellement de leur produit électroménager ou en cas d'achat d'un produit complémentaire. *(Ce qui infirme l'hypothèse H2)*

- ***pourquoi opteriez-vous pour ce choix ?***

Nous avons essayé à travers cette question d'expliquer le choix futur du consommateur.

- pour le choix d'une marque étrangère était en premier lieu la qualité du produit de marque étrangère et le label made in, qui joue un rôle important dans le choix du consommateur. Ces déclarations ont encore une fois confirmé le type d'attitude que possède le consommateur envers les marques étrangères : des attitudes positives et relativement fortes, qui ne peuvent être changées facilement ;

-Pour les consommateurs qui opteront dans le futur pour le choix d'une marque nationale, la première explication qui a été donnée par eux, c'était la disponibilité de la pièce de rechange, ainsi que pour défendre le produit national, de l'encourager pour assurer la pérennité de nos entreprises et l'emploi pour nos jeunes. C'est déjà important pour l'économie nationale, juste que ça reste assez faible par rapport au pourcentage de personnes qui choisiront un produit de marque étrangère dans le futur.

- **La notoriété des marques d'électroménagers**

D'après le traitement de cette question qui est si importante, et qui représente pour l'entreprise une source d'information sur le taux de notoriété de sa marque sur le marché, car le premier souci de chaque entreprise est de faire connaître ses produits avant toute autre action.

La marque qui a obtenu le plus de fréquence ou le taux de notoriété le plus élevé est la marque LG avec un taux de notoriété de 90 %, suivie par la marque Samsung 80 %, en troisième position figure la marque nationale privée Condor avec un taux de notoriété de 70 %. Les marques moulinex et maxwel ont pu avoir un taux de notoriété assez élevé de 60 %, en sixième position, la marque Eniem enregistre un taux de notoriété de 54,66 % vu l'ancienneté de cette marque nationale dont sa création revient à l'année 1983.

Les autres marques nationales, Salem électronique, cobra électronique et Sonaric ont enregistré un taux de notoriété assez faible de l'ordre de 32,66 %, 24 % et 16,66 % respectivement, ce qui montre que ces marques nécessitent des efforts de la part des managers et de l'équipe marketing afin

de les faire mieux connaître de la part des consommateurs. Ce résultat affirme notre première hypothèse.

- **Comparaison entre les produits électroménagers, entre autres le produit climatiseur sur la base de sept variables du modèle de l'étude ;**
- La variable **« made in »**

Nous avons essayé de montrer le degré d'accord ou de désaccord des consommateurs sur ce concept « made in » à travers trois comparaisons faites sur le produit de marque nationale et celui de marque étrangère, ce qui nous a donné le tableau suivant :

Tableau N° 02 : comparaison sur la base de la variable « made in »

Comparaison	Moyenne pondérée
Vous avez une préférence pour les produits électroménagers de marque nationale	**2,48**
Les consommateurs algériens préfèrent les climatiseurs de marques étrangères	**3,27**
Avant l'achat d'un climatiseur, vous regardez en priorité le « **made in…** »	**3,68**

Source : dépouillement de la question N° 05

D'après les résultats, l'item selon lequel la moyenne pondérée est la plus proche de 5 est le troisième, ce qui veut dire que la majorité des consommateurs de notre échantillon sont d'accord et tout à fait d'accord qu'avant l'achat, ils regardent en priorité le facteur **« made in… »** du produit (leur nombre est de l'ordre de 95 consommateurs (63 %) de 150 interviewés). Un résultat qui montre que la variable ou le critère **« made in… »** est important lors du choix de ce type de produit. (Affirmation de H3)

Le deuxième item qui se rapproche de moins le premier de la moyenne 5 est que les consommateurs algériens préfèrent les produits climatiseurs de

marque étrangère (81 consommateurs qui sont d'accord et tout à fait d'accord avec cet énoncé, soit un pourcentage de 54 %)

L'item pour envers lequel la majorité des consommateurs (58 %) ne sont pas d'accord et pas du tout d'accord est qu'ils ont une préférence pour les produits électroménagers de marque nationale et 17 % des interviewés ne sont ni d'accord ni en désaccord avec cet énoncé.

- La variable **« Qualité »**

  Tableau N° 03 : comparaison sur la base de la variable qualité

Comparaison	Moyenne pondérée
La qualitédes produits demarquesnationalesestmeilleurequecelles demarquesétrangères	**2,44**
Leproduitnationaln'estpasmoderne,etne suitpasl'évolutiontechnologique.	**2,93**
la qualité du produit est un critère important lors de vos achats.	**3,45**

***Source** : dépouillement de la question N° 05*

D'après les résultats du tableau, nous constatons que pour les interviewés, la qualité du produit est un critère important lors de leurs achats de produits électroménagers vu que 82 consommateurs (54,66 %) indiquent que la qualité est un critère important lors de leurs achats. En ce qui concerne le produit national n'est pas moderne et ne suit l'évolution technologique, 41 % des consommateurs ne sont pas d'accord avec cette phrase, alors que 36 % d'entre eux sont d'accord et 22 % sont indifférents, ces résultats sont bien montrés avec la moyenne pondérée qui est de l'ordre de 2,93.

- *La variable « **prix** »*

  Tableau N° 04 : comparaison sur la base de la variable « prix »

Comparaison	***Moyenne pondéré***

	e
Leprixdesappareilsélectroménagersdemarquesétrangèresestmoins élevé que celui desmarquesnationales	***2,71***
Lors de vos achats, vous comparez entre les marques nationales et étrangères principalement sur le prix.	***2,44***
Les produits de marques nationales ont un rapport qualité/prix meilleur que les produits de marques étrangères	***2,23***

***Source** : dépouillement de la question N° 05*

D'après les résultats du tableau, nous constatons que pour les interviewés, le prix du produit n'est pas automatiquement un élément sur lequel les consommateurs font une comparaison, car 92 consommateurs ne sont pas du tout d'accord et pas d'accord sur cet énoncé.

Aussi, l'énoncé qui stipule que les produits de marques nationales ont un rapport qualité/prix meilleur que les produits de marques étrangères a enregistré une moyenne pondérée de 2,23, ce qui veut dire que la majorité des consommateurs (101) ont indiqué qu'ils ne sont pas du tout d'accord et ne sont pas d'accord sur cette idée.

- *La variable « **packaging** »*

Tableau N° 05 : comparaison sur la base de la variable packaging

Comparaison	***Moyenne pondérée***
1— Les produits importés ont un emballage meilleur que celui des produits nationaux	***3,26***
2— Lors de vos achats de produits électroménagers, vous consacrez beaucoup de temps à lire les informations mentionnées sur l'emballage des produits	***2,84***

***Source** : dépouillement de la question N° 05*

Ce tableau indique que pour la première phrase les consommateurs sont plutôt d'accord, alors que pour la deuxième, ils sont partagés entre

consommateurs curieux qui s'intéressent à lire les détails inscrits sur l'emballage (55 consommateurs) et d'autres qui ne lisent pas (65 consommateurs).

- *La variable « **Communication »***

  Tableau N° 06 : comparaison sur la base de la variable communication

Comparaison	***Moyenne pondérée***
La publicité sur les marques étrangère est plus fréquente sur les médias que la publicité sur les marques étrangères	***2,63***
La publicité sur les marques étrangère est plus attractive que la publicité sur les marques nationales.	***3,40***

Source : *dépouillement de la question N° 05*

Les consommateurs et selon les résultats ci-dessus ne sont pas d'accord et pas du tout d'accord avec le fait que la publicité sur les marques nationales est plus fréquente sur les médias que la publicité sur les marques étrangères (72 consommateurs soit 48 %) alors que 36,66 % d'eux sont d'accord et 2 % d'entre eux sont indifférents.

En ce qui concerne l'aspect attractif de la publicité sur les marques étrangères, plus de la moitié des consommateurs sont d'accord et tout à fait d'accord (84 consommateurs, soit 56 %) avec cet énoncé, vu que la moyenne pondérée qu'on a calculée s'approche de 5, par contre 52 consommateurs soit 34,66 % ne le sont pas, et 9,33 % sont indifférents.

- *La variable « **image de marque »***
  Tableau N° 07 : comparaison sur la base de la variable « image de marque »

Comparaison	***Moyenne pondérée***
L'image de marque est un critère important lors de vos achats ;	***3,21***

Les marques étrangères ont une bonne image par rapport aux marques nationales ;	***3,4***
Le choix d'une marque nationale ne vous reflète pas l'image que vous souhaitez avoir	***2,99***

Source : *dépouillement de la question N° 05*

- *La variable « **merchandising** »*
  Tableau N° 08 : comparaison sur la base de la variable merchandising

Comparaison	***Moyenne pondérée***
Les produits nationaux possèdent un assortiment varié et offrent un large choix aux consommateurs	***2,47***
Le produit national est mis en valeur dans les points de vente beaucoup plus par rapport au produit importé	***2,4***
Les points de vente des produits nationaux sont moins attractifs et accueillants que les points de vente des marques étrangères	***3,33***

Source : *dépouillement de la question N° 05*

Suite à cette comparaison qui concerne la gamme de produits offerte, et l'agencement des produits dans les magasins, de 57,33 % des interviewés, soit 89 consommateurs ont indiqué qu'ils ne sont pas du tout d'accord et pas d'accord que les produits nationaux possèdent un assortiment varié et offrant un large choix, ça été aussi confirmé par une moyenne pondérée de 2,47. Parfois, les consommateurs ne connaissent pas bien les différents produits offerts par les entreprises nationales.

La même conclusion a été tirée pour la mise en valeur du produit national sur le point de vente avec un pourcentage de 63,33 % (soit 95 consommateurs sur 150);

En ce qui concerne l'attractivité des points de vente, les interviewés jugent que ceux présentant une marque étrangère sont plus attractifs que ceux

présentant des marques nationales avec un pourcentage de 57,33 % et une moyenne pondérée de 3,33 s'approchant du 5 (d'accord et tout à fait d'accord).

- **Le tri croisé du choix futur du consommateur algérien/Âge des interviewés**

D'après les résultats de la question N° 09 et la question qui concerne l'âge des interviewés, nous allons essayer de croiser ces deux questions afin de déterminer quelle tranche d'âge des consommateurs choisira une marque nationale ou étrangère dans un futur achat.

Tableau N° 09 :croisement de la variable âge des interviewés avec le choix futur des consommateurs

		Choix futur des consommateurs en cas de renouvellement ou d'achat complémentaire		
		Marque nationale	Marque étrangère	**Total**
18-30 ans	Effectif	0	28	28
	%	0,0 %	100 %	100,0 %
31-45 ans	Effectif	3	50	53
	%	5,66 %	94,44 %	100,0 %
46-55 ans	Effectif	3	22	25
	%	12 %	88 %	100,0 %
Plus de 55 ans	Effectif	34	10	44
	%	77,27 %	22,73 %	100 %
Total	Effectif	40	110	150
	%	27 %	73 %	100 %

Suite à ces résultats, affichés ci-dessus, 100 % des consommateurs âgés entre 18 et 30 ans choisiront une marque étrangère pour un achat futur, aussi, 94,44 % de ceux de 31 à 45 ans choisiront aussi une marque étrangère, ce qui montre encore une fois la force des attitudes positives de ces derniers envers les marques d'origine étrangère. Seuls les plus de 55 ans

ont tendance à penser d'acheter une marque nationale lors d'un futur achat (renouvellement ou achat complémentaire) avec un pourcentage de 77,27 %.

Donc, les marques d'origine nationale doivent attirer plus de consommateurs, à travers une meilleure qualité ou une qualité égale aux autres marques, une suite à l'évolution technologique.

I-préférence des consommateurs/sexe des interviewés

Tableau N° 10 : croisement de la variable sexe avec la préférence des consommateurs envers les marques nationales

		Vous avez une préférence pour les produits de marque nationale					**Total**
		Pas du tout d'accord	Pas d'accord	Ni/ni	Plutôt d'accord	Tout à fait d'accord	
homme	Effectif	17	15	24	19	18	93
	%	18,28 %	16,13 %	25,80 %	20,43 %	19,35 %	100,0 %
femme	Effectif	30	25	1	1	0	57
	%	52,63 %	43,86 %	1,75 %	1,75 %	0,0 %	100,0 %
Total	Effectif	47	40	25	20	18	150
	%	31,33 %	26,66 %	16,66 %	13,33 %	12 %	100,0 %

D'après les résultats affichés sur le tableau, qui nous fournissent plus de précisions sur le degré d'accord ou de désaccord des femmes et des hommes sur leurs préférences pour les produits de marques nationales. Nous constatons que 18,28 % pas du tout d'accord avec cette phrase et 16,13 % ne sont pas d'accord, ce qui donne un pourcentage de 34,41 % d'homme qui ne préfèrent pas les produits de marques nationales. Comparant ces chiffres avec la catégorie féminine, nous constatons que 96,49 % de femmes ne préfèrent pas les produits de marque nationale, donc, c'est la catégorie de femmes qui a des attitudes négatives envers les produits nationaux et ce sont des attitudes négatives fortes. (Ce qui affirme l'hypothèse H4)

Conclusion

Le secteur de l'électroménager a connu un développement sans précédent depuis les années 2000, où le secteur privé joue un rôle très important en termes de production, d'investissement et la création de l'emploi ; sauf que la majorité des producteurs se limite à l'activité de montage, qui malgré sa contribution à la satisfaction de la demande nationale, ne garantit pas la construction d'une industrie algérienne dépendante (notamment en matière de technologie) et compétitive**.**

Sur le marché national existe une panoplie de marques : étrangères et nationales, au point où le consommateur n'arrive plus à pouvoir choisir et distinguer facilement la différence entre les marques. Vu le développement rapide de ce secteur et la variation de l'offre ainsi qu'une demande qui augmente sans cesse suite à l'évolution technologique et au progrès, nous nous sommes intéressés au secteur de l'électroménager, à son analyse et à l'analyse surtout du comportement du consommateur face à la présence de différentes marques d'origine étrangère sur le marché.

Nous avons essayé à travers l'enquête que nous avons menée d'apporter plus d'éclaircissement sur le comportement du consommateur algérien face à la présence de marques étrangères sur le marché de l'électroménager. Cette étude nous a montrés et suite à la synthèse des résultats ci-dessus, que le consommateur algérien a des attitudes positives envers les produits électroménagers de marque d'origine étrangère.

Les attitudes ont comme caractéristique d'avoir une orientation positive ou négative, d'être forte ou faible, ainsi qu'elles sont apprises et stables, ce qui rend la tâche aux entreprises encore plus difficile, afin de les faire changer. Donc, les entreprises algériennes et suite à la présence des marques étrangères sur le marché national, se retrouve dans l'obligation de préserver leurs parts de marché ou d'en acquérir de nouvelles afin de garantir leur pérennité, car, et suite aux différents résultats de notre enquête, même le choix futur des consommateurs, en cas de renouvellement de produit ou d'achat complémentaire sera pour une marque étrangère avec un pourcentage de 73 %. Parmi les différentes solutions qui peuvent être adoptées, nous pouvons citer :

- Améliorer la qualité des produits à travers plus d'effort dans la recherche et le développement, car la qualité est un critère important lors des choix du consommateur ;

- Communiquer d'avantage et faire connaître le produit national, vu que le consommateur trouve la communication sur les marques étrangère plus attractive que celle sur les marques nationales ;
- Sensibiliser les consommateurs sur le label national, afin de faire changer leurs attitudes ;
- Améliorer l'image de marque du produit national, à travers des communications sur les caractéristiques du produit ;
- Élargir l'assortiment du produit afin d'offrir plus de choix au consommateur, pour satisfaire ses besoins et désirs, et le rendre fidèle ;
- Changer les attitudes du consommateur, à travers le changement de ses croyances sur la marque nationale, car y'a comme même une catégorie qui défend le produit national ;
- Cibler beaucoup plus la catégorie des jeunes, car ce sont eux la relève dans le futur et eux qui ont le plus des attitudes négatives.

B

[1] Engel, J. F., Blackwell, R. D., & Kollat, D. T. (1978). *Consumer behavior*: Dryden Press.

[2] Kotler, P., & Keller, K. L. (2012). *Marketing management* (14th ed.). Boston, Mass. ; London: Pearson.

[3] Baudrillard, J. (1970). *La société de consommation : ses mythes, ses structures*. Paris : Gallimard.

[4] Dussart, C. (1993). *Comportement du consommateur et stratégie de marketing*. Montréal : McGraw-Hill.

[5] Dubois, P.-L., & Jolibert, A. (1998). *Le marketing : fondements et pratique* (4e éd. ed.). Paris : Economica.

[6] Ladwein, R. (1998). *Le comportement du consommateur et de l'acheteur* (2e éd. ed.). Paris : Economica.

[7] Dussart, C. (1993). *Comportement du consommateur et stratégie de marketing*. Montréal : McGraw-Hill.

[8] Lai, C. (2005). *La marque*. Paris : Dunod.

[9] Kotler, P., & Keller, K. L. (2006). *Marketing management* (12e éd. ed.). Paris: Pearson France.

[10] Aaker, D. A. (1996). *Building strong brands*. New York ; London: Free Press.

[11] Aaker, D. A. (1994). *Le management du capital-marque : analyser, développer et exploiter la valeur des marques*. Paris : Dalloz.

[12] Zaichkowsky, J., L, & Vipat, P. (1993). Influence from brands names. *European advances in consumer research, 1*, 534-540.

[13] Commission Européenne/Ministère algérien de la PME et de l'Artisanat. *Étude de la filière ÉlectricitéÉlectronique Électroménager, Algérie 2004* – Rapport principal. Euro Développement PME – Alger, juin 2004,83 pages.

[14] Boughazi, S. (2008, 20 mai 2008). Industries électroniques et électroménagères : Un pôle industriel en exemple fait son chemin au pays des Bibans *La Tribune*.